

١٥

٧١١



Copyright © King Saud University

٢١٧٢
م . د

درر الحكام في شرح غرر الأحكام ، لملاخسرو ،
محمد بن فرامرز - ٨٨٥ هـ . كتب في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرا .

٦١٠١

٥٩٢ ق

٢٧ س

٢٠ × ١٤ سم

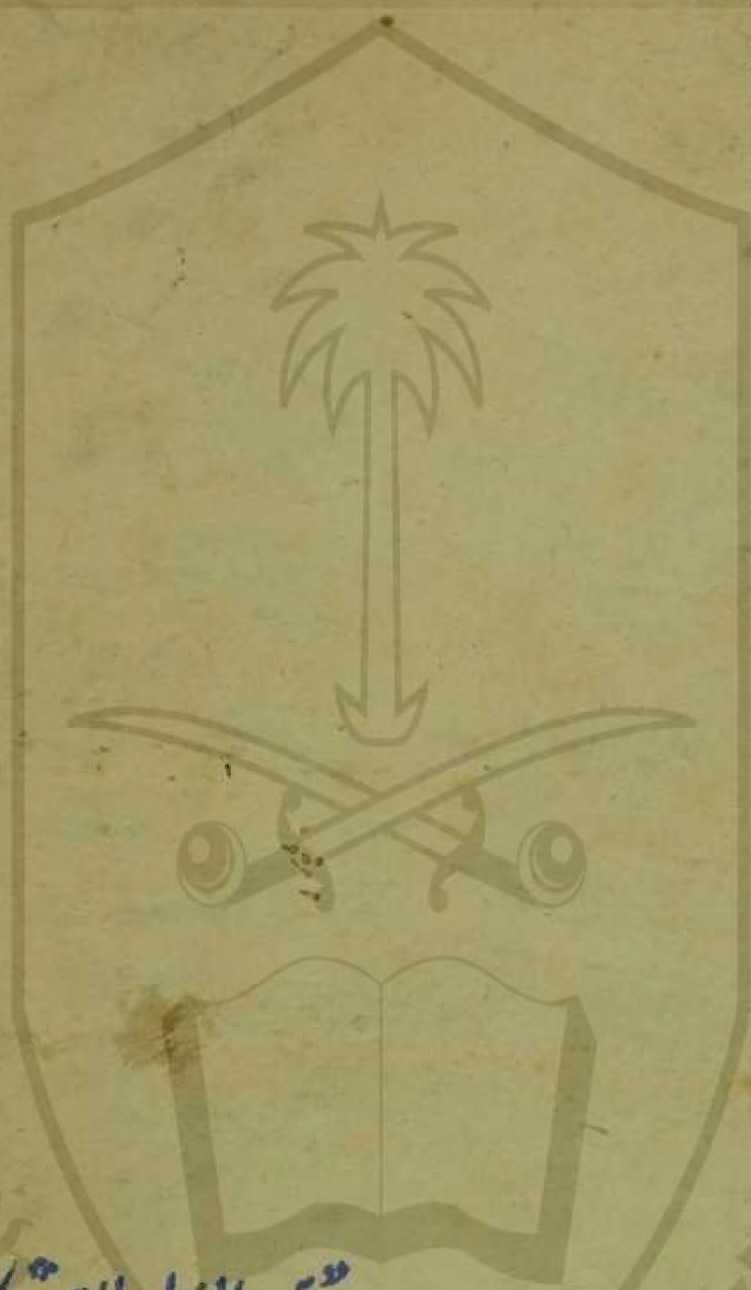
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، بأولها فهرس
للكتاب . طبع

الأعلام ٢١٩:٧ بروكلمان ٢٢٦:٢ الذيل ٣١٥:٢

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ .

١/١٩١٧



مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات
 الرقم: ٦١١٦ في ١٦١٦
 العنوان: رد المحتار في شرح عبد الله بن همام
 المؤلف: ملا محمد بن عبد الله بن محمد بن فاضل
 تاريخ النسخ: المطبع في مصر
 اسم الناشر: -
 عدد الأوراق: ٥٩٢ - ١٤٢٠
 ملاحظات: -

هذا فهرست كتاب محمد بن عمرو

باب التيمم	كتاب الطهارة
باب دفا بخر بالنساء	باب المسح على الخفين
كتاب الصلوة	باب تفسير الانجيل
باب شروط الصلوة	باب الاذان
فصل الامامة	باب صفة الصلوة
باب ما يفسد في الصلوة	باب احدث في الصلوة
باب ادراك الفريضة	باب الوتر والنوافل
باب صلوة المريض	باب قضاء الفوائت
باب الصلوة في السفينة	باب الصلوة على الدابة
باب الجمعة	باب المسافر

باب العيدين

باب العيدين	باب صلوة الكسوف
باب الاستسقاء	باب صلوة الخوف
باب الصلوة في الكعبة	باب سجود السهو
باب سجود النداة	باب الجنائز
باب الشهيد	كتاب الزكاة
باب صدقة السائل	باب زكاة الاموال
باب العاشر	باب الزكاة
باب العشر	باب المصارف
باب الفطرة	كتاب الصوم
باب ما يوجب الافساد	باب ما يوجب الافساد
باب الاعتكاف	كتاب الحج

باب ما يوجب الافساد
باب ما يوجب الافساد
باب ما يوجب الافساد



باب القرآن والتمتع ١٠٦

باب محرم احصر ١١٢

كتاب الصيد ١١٧

كتاب الجهاد ١٢٢

باب استيلاء الكفار ١٢٦

باب الوظائف ١٣٠

باب المدح للموتد ١٣٤

كتاب احياء الموات ١٣٧

فضل فرض الاكل بقدر دفع الهلاك ١٤٠

فضل لا يلبس رجل حريم ١٤٢

فضل من ملك امه بشراء وبيع وكونه ١٤٤

فضل في الرضا

فصل في الذخيرة ان تعلم صفة الإيمان للكتاب ١٥١

فصل في الفتوى من يقر بالوحد ويحمد الرسالة اذا قال لا اله الا الله ١٥٢

كتاب النكاح ١٥٢

باب المهر ١٦٣

باب القسم ١٧٤

كتاب الطلاق ١٧٦

باب التفويض ١٨٦

باب الايلاء ١٩٤

باب الايلاء ١٩٩

باب الظهار ٢٠٣

باب الغنين ٢٠٨

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فصل في الفري ونحوه واهم ١٤١

فضل في الاحداد

باب شرب النسب

باب النفقة

باب عتق البعض

باب الخلف بالعتق

باب التدبير

باب الاستيلاء

باب كتابة العبد المشترك

كتاب الولاء

باب حلف الفعل

باب وطئ يوجب الحد

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

باب حد القذف

باب حد الشرب

مصر النعير

فصل يقطع بين السارق

فصل يقطع الطريق

كتاب الجنائيات

باب الاشربة

باب ما يوجب القود وما لا يوجب

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

كتاب الدييات

فصل لا قود في الشجاج

فصل ضرب بطن امرأة قرّة

باب جنابة البهيمة

فصل دية عبداً ومدة قيمته

كتاب المعاقلة

كتاب الابتنى

كتاب اللقيط

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب اللقطة

كتاب الوقف فضل ويبع شرط الوقف ٣٢١

فضل فيما يتعلق بوقف الولاد كتاب البيوع ٣٢٦

باب خيار الشرط والقيمين باب خيار الزوارة ٣٢٧

باب خيار العيب باب البيع الفاسد ٣٤٣

باب الاقالة باب المراجعة والنولية والضيقة ٣٥٧

فضل صحيح بيع العقار قبل قبضه باب الرقبة ٣٦١

باب الاستحقاق باب السلم ٣٦٦

مائل شتي كتاب الصرف ٣٧٥

كتاب الشفعة باب ما يكون هي فيه اولا ٣٧٩

كتاب الهبة باب الرجوع فيها ٣٨٣

باب الاجارة الفاسدة فضل وهب اتمه الاعلى ٣٩٧

٣٩٣

الحائز الوقف عدد اوراق ٣٥٦

كتاب الاجارة باب من الاجارة ٣٩٣

باب فسخ الاجارة مسائل شتي ٤٠٤

كتاب العارية كتاب الوديعة ٤٠٧

كتاب الرهن باب ما يصح رهنه والرهن ٤١٣

باب رهن بوضع عند عدل باب الرهن والجنان ٤١٨

فضل رهن عصر قيمته عشرة بها ٤٢٣

كتاب الغصب فضل عيب الغاصب ٤٢٥

كتاب الاكراه كتاب الحجر ٤٣١

فضل بلوغ الصبي كتاب الماذون ٤٣٦

كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع ٤٤١

فضل الوكيل بالبيع والشرا باب الوكالة بالخصومة ٤٤٨

٤٥٠

باب من الاجارة ٤٠١

٤٠٦

٤٠٩

٤١٥

٤٢٠

٤٢٣

٤٢٩

٤٣٥

٤٣٦

٤٤١

٤٤٨

٤٥٠

ملحوظات الصبي والمعتقة ٤٤١

Copyright © King Saud University

استدلال الكفاية
مجلد في مسائل الكفاية
بجواب واحد

باب غزل الوكيل ينفرل بغزل الموكل

كتاب الكفاية ٤٥٢
فصل لهما دين على

كتاب الحوالة ٤٥٣
كتاب المضاربة ٤٥٤

باب ضارب بلا اذن ٤٥٩
كتاب الشركة ٤٥٤

فصل في الشركة الفاسقة ٤٥٩
كتاب المزاوعة ٤٥٩

كتاب المساقات ٤٨٢
كتاب الدعوى ٤٨٤

باب التحالف ٤٩٣
فصل فيمن يكون خصما ومن لا يكون خصما

باب دعوى الرجلين ٤٩٦
باب دعوى النسب ٤٩٦

فصل الاشراء والاستيهاب والاستيداع ٥٠٦
باب الاستثناء ٥٠٣

كتاب الاقرار ٥٠٩
باب الاستثناء ٥٠٩

كتاب اقرار المريض ٥١٨
فصل في اقراره بدين ٥٢٠

كتاب الشفعة ٥٢٠

كتاب الشهادة

باب القول وعدم

باب الاختلاف في الشهادة ٥٣٠
باب الشهادة على ٥٣٣

باب الرجوع عنها ٥٣٥
كتاب الصلح ٥٣٨

كتاب القضاء ٥٤٤
باب كتاب القاضي ٥٥٢

ما لشي ٥٥٤
كتاب القسمة ٥٥٠

كتاب الوصايا ٥٥٥
باب الوصية بالثلث ٥٥٩

باب العتق في المرض ٥٧٤
باب الوصية للامارات ٥٧٤

باب الوصية بالخدمة والتكفي والتمرة ٥٧٧
باب الوصية بالتمرة ٥٧٧

فصل وصايا الذمي ٥٧٩
باب الثاني في الاصل ٥٨٠

باب الثاني في الاصل ٥٨٠

كتاب خصال الزوج في ما يشترط
٤٩٤

Copyright © King Saud University



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه وعلى
 اعلاه الدين المستقيم بعظم خطابه والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد واله واصحابه المتطهرين عن النقائص
 يتيم مسيح وجوههم بصعيد تراب **اما بعد** فان من المقدمات
 المقررة عند اولى الابصار والمستلزمات المحتررة لدى ذوى
 الاستبصار ان الانسان شرفه في الدارين ونبيله درجته
 الكمال في الكونين انما هو بخلية الظاهر بالاعمال الصالحة
 الدينية بعد تركية الباطن بالعقائد الاسلامية الحقيقية
 فالعلم المتكفل بتعريف الاولى وبيانها والمتخصص
 من بين العلوم بالاهتمام بشانها يكون من اولى
 العلوم بالاشتغال واحراها للعلم عليه وعقد الباب
 وهو علم الفقه الذي اعتنى بشان علماء الامة النقية وبذل
 الوسع في تشييد اركان عظماء الملة الحنفية فان الله
 تعالى لما جعل نبيا عليه الصلوة والسلام خاتم الانبياء
 والرسل والمواضع لافهم المناهج والتسبل وكانت
 حوادث الايام خارجة عن التعداد ومعرفة احكامها
 لازمة الى يوم التناد وليريق ظواهر النصوص بيانها
 بل لا بد من طريق لها واف بشانها اقتضت الحكمة
 الالهية جعل مثل هذه الامة مع علمائهم كمثل بني
 اسرائيل مع انبيائهم فجعل في قدماء هذه الامة

كالا اعلامهم تدبرهم قواعد الشريعة وشيخ بنيان
 الاسلام ووضح برأيهم مقصودات الاحكام لينال
 القلاءح من استيعابهم الى يوم القيمة انفاقهم حجة قاطعة
 واختلافهم رحمة واسعة تضمن القلوب بانوار احكامهم
 ويستعد النفوس باتباع انوارهم وخص من بينهم نفيل
 باعلاء اقدارهم ومناصبهم والبقاء اذكارهم ومذاهبهم
 اذ على اقوالهم مدار الاحكام ومبدا هبهم يفتي فقهاء
 الاسلام وخص منهم الامام الاعظم والهمام الاقدم مزاج
 الامة والدين الثابت الامام ابا جعفر النعمان بن ثابت بن
 الله تعالى اعلاه غرر الجنان وافاض على مرقد الشريف
 سبحان الغفران بكثرة المجتهدين المتسكين بذهبه
 وغزاة مستبطاة وعذوبة مثريه فان ما افاده من
 بحر متناه طم الاسواج بل لا ماطة ظلمة الضلال سراج وقاج
 ولقد كنت في ابان الامر وعنفوان العزم معترفا من ذلك
 البحر واصوله متفصلا عن مسائل ابوابه وفصوله بالانتفاة
 عن المنسوبين اليه والافادة على الطالبين المكتبي عليه
 وابتهلت في انشائه ببلد القضاء به رغبة فيه ولا رضاء
 واعد فيه ما يغني عن عمري عينا ومخالطة العوام وطحا
 غير اهل الاسلام خبنا حتى كان يخطر في خلدي دائما
 انه غير لايق بجالي وكنت اسأل الله تعالى ان يبذل بالخير
 مالي ومع ذلك لم يكن ذلك الابتلاء خاليا عن حكمة
 ولا عاريا عن فائدة ومصلحة حيث كان سببا لتتبع
 احكام جرياق الوقايع والنوازل والعثور على تقييد
 اطراف الفتوى في فقر المسائل فصار باعنا الى كتاب
 متن حاو للفوائد عن الزوائد موصوف بصفات مذكورة
 في خطبته داعية كمل الرجال الى خطبته مرغى فيه ترتيب
 كتب الفقه على النمط الاخرى والوجه الاحسن فاحتلست

امكارهم

الاحكام

فرضا من بين الاستغفار وانتهزت نهرا مع توزع البال
 وحين قرب الى انعام وانقض بالاختتام ختامه خلصني
 الله تعالى من بلاء القضاء اذ بعد حصول المراد بالابتداء
 تخلص عن البلاء فوجب على شكر نعمتي انعامه واحسان
 التخليص عن البلاء وانعامه فشرعت في شرح شكر النعمتين
 الموصليتين لصاحبهما الى الدولتين راجيا من الله تعالى
 ان يوفقني لاتمامه ويسهل لي بالسلمة طريق اختتامه
 وعازما ان اتميه بعد الاتمام درر الحكم في شرح غرر الحكم
 انه قريب جيب عليه توكلت واليه انيب **بسم**
الله الرحمن الرحيم الباء للملابسة والظرف
 مستقر حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه
 بغياب السفر او الاستعانة والظرف كما في كتبت بالقلم
 من اختار الاول نظر الى انه ادخل في التعظيم ومن اختار
 الثاني نظر الى انه مشعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر
 باسمه تعالى واذ اضافة اسم الله ان كانت للاختصاص وصفا
 لذاته تعالى المتصف بالصفات الجميلة اختص بلفظ الله تعالى
 للوفاق على ان ما سواه معاني وصفات وفي التبرك
 بالاسم والاستعانة به كمال التعظيم المسمى فلا يدل على
 اتحادها بل ربما يستدل بالاضافة على تغيرها والركن
 والرحيم اسمان للباب الفة من رحم كالغضاض من غضب
 والعليم من علم والاول ابلغ لانه زيادة اللفظ يدل على
 زيادة المعنى ويختص به تعالى لانه من الصفات الغالبة
 لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع وليس
 كذلك بل لانه معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايته
 وتعقيب الرحيم من قبيل التيميم فانه لما دل على جلاله بل التيميم
 واصولها ذكر الرحيم ليشاؤا لما خرج منها الحمد لله جمع
 بين التسمية والتعظيم في الابتداء جريا على فضيلة الامر في كل

امر ذي بال فان الابتداء تعتبر في العرف ممثلا من حين
 الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فقاربه التسمية
 والتعظيم وخوفا وللهذا يقرر الفعل المحذوف في اوائل
 التصانيف ابتداء سواء اعتبر الظرف مستقرا او لغو لانه
 فيه امثالا للحديث لفظا ومعنى وفي تقدير غيره معنى
 فقط وقد تم التسمية اقتضاء بما نطق به الكتاب واتفق
 عليه اولو الالباب والمحدث هو البناء بالتشأن على الجمل
 الاختياري من انعام او غيره والمدح هو البناء
 بالتشأن على الجمل مطلقا والشكر مقابلة النعمة بالقول
 او الفعل او الاعتقاد فهو اعم منها بحسب المورد
 واختص بحسب المتعلق فبينه وبينها عموم وخصوص
 من وجه وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعمة
 بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو اعم غالبا واللام للاختصاص
 لا الحصر ذكره ابن هشام في معنى التيب والتخصيص
 يستفاد من حمل لام الحمد على الاستغراق بقرينة المقام
 الذي فقه اى جعل فقيرها من فقه الرجل بالضم فقاهة
 اى صار فقيها فيقال فقه بالكر فقهها وفقهه اعلمهم الجليلين
 والمصليين المجتبي من افراس السباق هو السباق والمصلي
 هو الذي يتلوه لان رأسه عند صلوة والمراد به كثرة الممارسة
 والمزاولة في حليلة متعلق بالجليلين والمصليين وهي يفتح
 الحاء وسكود اللوم خيل جمع للتسابق من كل جانب كغيره
 للمضمار حليلة العالمين المتقين وهو تهذيب الظاهر
 بالاعمال القالحة والباطن بالاحكام العلية والحكم النظرية
 يعني انه من مارس وسعى في تحصيل هذين الامرين الح
 ان يحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها
 فقد رزقه الله تعالى مرتبة الفقاهاة التي هي عبارة عن العلم
 بالاحكام المذكورة مع العمل كما اختاره الامام في الاسلام

وحققناه في شرح اصوله بما لا مزيد عليه وظهر من بجمه
اي قصده بسمح اي اصابه متعلق بجمه انف الاستعمال
اي التضرع واصافة الانف اليه لادنى ما وبسته فان اول
من يصل الى الارض حال السجدة للتضرع هو الانف والجيب
عطف على الانف على ارض المذلة متعلق بسمح وهذه الاضافة
ايضا كما ذكر عن الجاس متعلق بطهر الجاس الجس ضد
السعد كالخوسر ضد السعادة والمراد بها الافعال القبيحة
والصفات الذميمة والعقائد الباطلة وباجاسها
المهلكات منها بحيث لو لم يترك لافضت الخلود في النار
الماردين اي العاتين الخارجين عن طاعة الله تعالى والصلف
والسلام جمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا
تسليما على سيدنا محمد الزكي اي المطهر عن النقائص
الصالح اي مسك قلبه عن متعلق بصيام ان يحج ان يقصد
ما سوى الاسلام من دين بيان لما وعلى له واصحابه
المجاهدين في رفع رايات ايات الدقايق حقايق الحق المبين
الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام
النسوبة اليها من العمليات والاعتقادات والوجدانيات
ودقايق حقايقها الادلة التفصيلية المفيدة لها وايات
تلك الدقايق طرق الاستدلال من العبارة والاشارة
والدلالة والاقتضاء ورفع اياتها اظهار تلك الطرق
للمستدلين وافشائها بين المستطيعين حتى قدروا
على استخراج ما لم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقروا
وتبتموه وخوذلك من رعاية براعة الاستدلال والاشارة
الى انواع العبادات الخمس اما بعد فان من اهم المطالب
التسنية اي العلية وانما المطالب جمع ما رتب بمعنى الحاجة
التي تسمى بصرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية
علم الفقه اسم ان في قوله فان الذي هو سبب لنظام المعامل

والمجاهدين في رفع رايات ايات الدقايق حقايق الحق المبين

ونجات المعاد وفلاح العباد بنيل المراد يوم التشاد
اي يوم القيمة تفاعل من النداء سمي به لانه يوم ينادى
اصحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس ولقد كنت لصرقت
شروع في بيان سبب الاقدام على التصنيف بشر اي بعضا
من غفوان السباب الى تدبير اي تفكر لطايفه وتدريب
اي اعيان لتصفق تقول تصفقت الشيء اذا نظرت في صفته
ما فيه من الكتب والابواب حتى لتجده لي ان الكتب فيه متنا
كافي الاصول وهو مقام الوصول الى علم الاصول بيد
اي الا ان هو ابق الدهر عايقه اي كتب اثنى عن الحصول
حتى ساقني زما في حين زما في بمار ما في اشارة الى ما عرض
له من مرض الطاعون عام الوباء الاكبر وهو سنة اثنين
وسبعين وثمان مائة وهو من قبيل الاسناد المجازي
الى ان غرمت متعلق بقوله ساقني على انه تعاضلته
وعظم سلطانته ان خلصني من هذه الافة حيث اقدر
على قطع المسافة في مهام المعارف والعلوم ومفاوز
الادراكات والفرج المهمات جمع مهمة بمعنى الصعوبة والمقاومة
جمع مفازة بمعنى موضع الفوز يسمى به الصحراء تفاؤلا صرف
جزالة لقوله ان خلصني خلاصته من بغيره عمرى الموهوبه
الى ابراز ما في خلدي اي قلبي بيطيقتة من روبر بغيرها بقوله
بان اصنف فيه اي الفقه متنا متينا اي قويا رابعا اي معجا
نظامه اي ترتيبه وارصف اي ارب و هو في الاصل عقد
المجاورة بعضها ببعض للاحكام متنا متنا وهو ما رتب
وسوى كالحائط رصينا اي محكما انيقا هو ايضا بمعنى
محبيا انتظاما خاليا اي سالما عن الروايات الضعيفة
خاليا اي مزيئا بالقيود المذكورة في الشروح والفتاوى
لاطلاقات المتنون والاشارة الى ما وقع في المتن من
المساحات والمساهلة الشريفة الطريفة من قبيل اللف

والنشر محتويا على مسائل مهمات خلت عنها المتنون ^{المشهور}
 ومنطويا على احكام قضائيات اي وقايح لم يكن تلك
 الاحكام فيها اي في تلك المتنون المشهورة مسطورة محجبا
 نظره الفصيح الاديب اي الماهر في علم العربية وموفقا
 نحواه الفقيه الاديب اي العاقل ولا يخفى لطف توصيف
 الفصيح بالاديب والفقيه بالاديب قلنا احسن الله تعالى
 التي باماطة اي ازالته ما في من السقامنة والنسني من خرائ
 زافته حلة السلا من شرعت فيما اردت وبذات بما
 قصدت وداعيت بما ذكرت من اتصاف المتن بالصفحة
 المذكورة بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالملك المنان
 وعرفت ان اسميه بغير الاحكام بعد ان يتر الله تعالى
 الاختتام متبها اليه تعالى ان يجعله خالصا لوجهه
 الكريم وان يوفقني لاختتامه انه هو البر الرحيم الحمد لله
 الذي وفقني لاختتامه وصرف عني العوائق عن اتمامه مع ابتلاء
 بكثرة المشادة والمشاكل وتفاقم الموانع على والشواغل
 والمسؤول من لطفه تعالى ان يوفقني لاختتام هذا التفرح ايضا
 فاذا ان يتسلى لم يكن الامن انار تخليصه اياي من تلك
 الموانع محصنا اليه انضرت ان يقبل بفضل دعوتي وتطفي
 بسبحان زلال لطفه لوعني ان على ما يشاء قدير وباجابة
 رجاء المؤمنين جدير **كتاب الطهارة** الكتاب لغز اما
 مصدر بمعنى الجمع سمي به المفعول للمبالغة او فعال بني
 للمفعول كاللباس وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع و
 اصطلاحا مسائل اعتبرت مستقلة شملت انواعا
 اولها والطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الهاء ومنها والاول
 افصح وهي لغة النظافة وخلافها الدنس وشرعا النظافة
 المخصوصة المتنوعة الى وضوء وغسل وبسبم وغسل البدن
 والنوب وغوه وانما وحدها لانها في الاصل مصدر يتناول

القليل والكثير ومن جمعها قصد التصريح بفرض الوضوء
 الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين
 والرجلين ومسح الرأس والفرض لغة القطع والتقدير ومنزما
 حكم لم يرد دليل قطعي وحكمه ان يستحق العقاب تاركه بلاعتد
 ويكره جاحده وقد يقال لما يفوت الجواز بفوته كالوتر يفوت
 بفوته جواز صلوة الفجر للمتكذره والاوّل يستمي فرضا
 اعتقاديا والثاني فرضا عمليا والمراد ههنا هو المعنى
 الاول لبفوت بالتواتر فان قيل اية الوضوء مثبته بالانفا
 والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء
 الى حين نزولها قلنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره
 عن جابر رضي الله عنه انه لوضوء ومسح على خفيه فقبل له
 اتفعل هذا فقال ما يمنعني ان امسح وقد رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يمسح قالوا فما كان ذلك قبل
 نزول المائدة قال ما سلمت الا بعد نزول المائدة ولما
 في مجمع البيان روى ان النبي عليه السلام كان اذا احدث
 امتنع من الاعمال كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى
 يتطهر للصلوة الى ان نزلت هذه الآية فيجوز ان يفيت الوضوء
 بالوحي الغير المتكوا والاخذ من الشرايع السابقة كما يدل
 عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم لم يجزى بوضوء ثلثا ثلثا
 قال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي فان قيل
 اذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فائدة نزول الآية
 قلنا اعلتها تقدير امر الوضوء وتشبيته فانه لما لم يكن عبادة
 مستقلة بل تابعا للصلوة احتمال ان لا يهتم الامة بشئ
 ويتساهلوا في مراعات شرايطه واركانه بطول العهد
 عن زمن الوحي وانتفاص الناقلين يوما فيوما بخلاف
 ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان على كل
 لسان وايضا اذا ورد فيه الوحي المتلويثا في اختلاف

هذا الكلام بالبدن ما نزل بعد نزول المائدة
 ولا وما كان نزل قبل المائدة
 والله اعلم بالصواب

هذا الكلام بالبدن ما نزل بعد نزول المائدة
 ولا وما كان نزل قبل المائدة
 والله اعلم بالصواب

العلماء الذي هو رجمه وتحقيق هذا المقام على هذا المطلوب
 مما تفردت غسل الوجه مرة لان امره فاعملوا لا يدل على
 التكرار وهو اي الوجه ما بين منبت الشعر غالبا هذا
 القيد يخرج التزعين وهما جانب الجبهة ينحسر الشعر
 عنها فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بعنت الشعر
 محل نباته غالبا سواء نبت اولا وبين اسفل الذقن
 والاذنين وبه يتم تحديد الوجه بحسب الطول والرض
 ولما اقتضى هذا التحديد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه
 ان يجب على الملتحي المتوضئ غسل ما تحت العذار و
 والشارب والحاجب واللحية الى اسفل الذقن مع ان
 الكتب مشحونة بان غسل ما تحتها لا يجب اذ دفعه
 بقوله والعذار الى اخره عذار اللحية جانبها استعير
 من عذارى الذابة وهما على حديثها من الحمام لا يسقط
 حكم ما وراءه وهو بياض بين العذار والاذن يسمى
 العارض وحكه وجوب غسله فان العذار لا يسقط
 خله فالابي يوسف رحمه الله ينقل حكم ما تحتها وهو وجوب
 الغسل اليه اي الى العذار حتى يجب غسله كالشارب
 والحاجب حيث ينقلون حكم ما تحتها اليها حتى يجب
 غسلها ولا يجب ايصال الماء الى ما تحتها واللحية تنقل
 اي حكم ما تحتها الى ماله في البشرة منها اي من اللحية وهو
 اظهر الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله واختاره في المحيط
 والبدائع قال في معراج الذرارية وهو الامح وفي فتاوى
 الظهيرية وبريفتي او لا ينقله بل يبطله بحجة اي مسح
 ماله في البشرة قال قاضيه او في اشهر الروايتين عن ابي
 مسح ما يستر البشرة فرض هو الامح المختار او مسح رجم
 اربع الماه في وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة قال في المحيط
 بعد تحديد الوجه فان كان امره غسل جميعه وان كان

غسل الوجه مرة اي اسالة الى ما تحتها ولو فطره
 وفي الغسل اقله فطرته في الامح وحده لا يوجب
 بل محل وان لم يسيل ولا يغسل داخل العينين بالي والاش
 بغسل الوجه مغطا جنبه وقيل ان غسله في الوضوء لا يجوز
 ونحوه في حوزة رواية يجوز ولو لم يغسل جنبه فيجب ايصال
 الماء تحت راسه ان بقي خارجي بتفويض العينين وال
 فكل هذا اشترطه على من المندى حاسه صمد

ملتحيا لا يجب غسل ما تحتها وقال الشافعي يجب ان كانت
 اللحية خفيفة وكذا يجب ايصال الماء الى ما تحت
 الشارب والحاجب خاله فانه والصحيح قولنا لان محل
 الفرض استتر بالحائل وصار بحال لا يواجه الناظر
 اليه فسقط الفرض عنه وتحول الى الحائل كبشرة الرأس
 ثم قال والبياض الذي بين العذار والاذن يجب غسله
 عندها وعند ابي يوسف لا يجب بخلاف محل العذار
 لانه استتر بشعر نبت عليه فقام مقامه واليدين
 عطف على الوجه مرادى وكيفية على ما في الكافي وغيره
 ان ياخذ الاء بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم ياخذ
 بيمينه ويصب على اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبيرا
 ومعه صغير ولا يدخل اصابع يديه اليسرى مضمومة
 في الاء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها
 ببعض حتى يظهر ثم يدخل اليمنى في الاء ويغسل اليسرى
 ووجهه ما ذكر في شرح تاج الشريعة ان نقل البكسة
 في الوضوء من احدي اليدين او الرجلين الى الاخرى
 لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة
 حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلا ينها
 لا تغسل برة واحدة وعضو واحد حكما نظرا الى
 الدخول تحت خطاب واحد فتعارض الاختلاف
 الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فيرجح الاختلاف بالعرف
 ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحد حكما وعرفا
 فيرجح الاتحاد الحكمي بالعرف وبه ظهر فساد ما قيل
 لاحاجة الى الصب على كل واحد من كفيه على حدة
 لانه يمكن غسل الكفين بالمياه التي على كف اليمنى
 كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف
 الشرع فليتأمل مرة لما مر بالمرفقين هو ملتحي عظم

وله ولا يدخل اصابع يديه في الاء اصابع فانه داخل
 الكف ليس كما قيل لانه يكون الماء مستعلا دون الاذن
 كما في الوضوء فلو كان في الغسل في الوضوء وما وقع في الغسل
 من انه داخل الحجاب والمحدث يده في الماء في الغسل
 فلو كان من اليد هو الاصابع فوفقا لروايتين عن
 قدر الامكان في فتاوى الامام في الحقيقة قد
 يحظر على الامام الحكم لا يعارض الحقيقة في الجحان
 الحقيقة وبشهادة يكون هذا الوجه صحيح في الجحان
 بكثرة الادلة وهو ليس بمرطوب عند تاديبه ان
 يكون هذا الوجه للشافعي حاسه صمد

والوضوء في الصلاة

العضد والزرع والرجلين بالكعبين وهو العظم الثاني
المضل بعظم الساق من طرفي القدم لا ماروي هشام
عن محمد انه المفصل الذي في وسط القدم عند معقد
التشراك لانه في كل رجل واحد كما تفرق في اليد وقد ثبت
الكعب في الآية فتعين انه المراد ما ذكرنا فالآية تظهر
للعبد والى التثنية فائدة فان قيل مقابلة الجمع بالجمع
في الآية كون الواجب على كل واحد غسل يده ورجل
قلنا يجوز ان يثبت غسل الاخرى بدلالة النص
او فعل الرسول صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر
لا الاجماع لانه ثابت في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم والاجماع بعده فان قيل قراءة الجرح في ارجلكم
متواترة ايضا فنقص الجمع بين القراءتين اما التخيير
بين الغسل والمسح كما قال به بعضهم او حمل النص
على حالة التحفي والجرح على حالة التحفف كما قال به
بعضهم قلنا قراءة الجرح ظاهرها متروك بالاجماع لان
من قال بالمسح لم يجعل معناه بالكعبين وقد دلت
الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد
على الترك وكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفي
بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء فاقرب الى الاحتياط
لما في الغسل من المسح فتعين الرجوع اليه فيكون الجرح
بالجوار كما في عذاب يوم محبط ومحرج ص حرب ويظهر
كثير في القرآن والفصح وهو في المعنى معطوف على الغسل
وفاية صورة الجرح التثنية على انه ينبغي ان يقصد في صب
الماء عليها ويغسلها غسله خفيفا تشبيها بالمسح
لا يقال الجرح بالجوار لم يجر مع اللباس وههنا ملبس
لانا نقول ضرب الغاية بقوله الى الكعبين رفع اللباس
كما ذكرنا هكذا يجب ان يعلم هذا المقام والذين اى

قوله بدلالة النص ورواه الدلائل التي يجرى عليها فيكون
واقعا على من يدين بالدين والوضوء ليس بمقتضى
على سنده ورواه في ذلك كسب من شرطه الدلائل التي يجرى عليها
انما هي في الجرح الى الجرح وهو فعل الرسول
فيه اعراض على انه لا بد من ان يكون في فرضية الدين والرجلين
او على معناه في فعل الرسول والمقصود معلومتها من الآية
ان يقال المقصود من ايراد فعل الرسول ليس على كونه دليل
منه على المطلوب بل على انه يكون التفسير الآتي وهو يندفع
ما يترتب من تحمذ التواتر لا يدل على الفرضية على قد
يوجد في الخبر كما في بعضه وما يتوهم من جرحه في الملاحظة
لا يدل على الفرضية ما لم يعلم قدمه كما في الجرح ورواه
المتواتر في نسخة الى عدم كونه كالحكمة ولكن ان
يقال انه المراد بالمتفعل هو المنقول على الفرضية

رواه في نسخة

قوله والوضوء في الصلاة

اي الوسخ الحاصل في اعضاء الوضوء والونيم ونما يحصل
من الذباب او البرغوث والحناء اي لون اذ جازمته
كالطيب لا يمنع الطهارة كطعام بين الاسنان وضوء
كانت او غسله لانها لا تمنع نفوذ الماء واختلف في
العجين والطيب بناء على الاختلاف في منع نفوذ
الماء وعدمه والحام الضيق ينزع او يتحرك ليصل
الماء الى موضع الحلقة ومسح عطف على غسل ربع الركبة
مرة في رواية الطحاوي والكرخي عند اى خفيفة رحمة
او قدر ثلث اصابع اليد في رواية هشام عن ابي حنيفة
بماء جديد او باق بعد غسل عضو لا مسح الا ان يتقاطر
الماء لا ما خوذ عطف على باق اى لا بماء اخذ من عضو
سواء كان ذلك العضو مغفولا او مسحوا ولا يعاد
المسح بخلق الرأس كما لا يعاد الغسل بخلق الحاجب
وقص الشارب وقلم الظفر وسنته وهي مع تفاوت
انواعها ما يوجب على فعله ويأثم على تركه والمستحب
ما يوجب على فعله ولا يأثم على تركه البداء بالنية اى
قصد القلب بالوضوء ورفع الحدث او امتثال
الامر في الاستداء بالوضوء والبداء بالتسمية بان يقول
قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
اختر كونها سنة وان قال في الهداية والاصح انها مستحبة
لان التسمية مختار القدوري والطحاوي وصاحب الكافي
قبل الاستنجاء لانه من مقدمات الوضوء وبعده لانه حال
مباشرة الوضوء احتياطا لانها عند بعض المشايخ قبله
وعند بعضهم بعده فالاعوط ان يجمع بينهما كما لا حال
انكشاف والبداء بغسل اليدين الى الوسخين سواء لم يتقطر
من النوم ام لا وهو ينوب عن الفرض فلا يلزم اعادته
اذا غسل اليدين الى المرافق وسنته ايضا السواك

قوله ينزع او يتحرك اى يفرغ الكعب في رواية الحسن
في الامام وابنه سليمان عن ابي يوسف لا يتحرك اليدين
والمسح على ما نقل عن ابي حنيفة ومن فرائض الفقيه
لا يتحرك ويؤتى به كعب الزاوية هو ما ذكره
المصنف وكذا القوط حاشية

قوله البداء بالنية قيل في حديثه غسل الوضوء في
فرد شمس الدين ورواه في نسخة ما رواه ابن ابي شيبة
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
بها مستحب وسئل في الوضوء بسواك
ونبيه في نسخة في الشربة المائية حاشية

قوله والاسواك سنة كونه في نسخة المستحبة وقيل في
وقيل حين الاستبراء وهو للوضوء فانه اذا كان في التسمية
فيكون سنة لكونه في الاستبراء وقيل رايه في قراءة
قرآن واقامة ثابته في الاعمال وثابت في السواك

وهو جعي بمعنى الشجرة التي تستاك بها ومعنى المصدر
وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك
بمعناه لان المنقول المتوارث كيف شاء ان يبدأ من اليمن
العليا او السفلى من الجانب الايمن او الايسر طولاً او عرضاً
او بهما وعند الضرورة يعالج بالاصبع كما هو حكم الخلف
وسنته ايضا غسل الغم اي يصل الماء الى جميعه والاه
اي يصل الماء الى المارن بمياه جديدة خلافا للشافعي
والمبالغة فيها وهي في الاول ان يصل الماء الى رأس
حلقه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الا
صائما لان فيهما احتمال انتقاضه وسنته ايضا تحليل
التيه وهو ان يدخل اصابع يديه في خلل الحية من
الاسفل الى الاعلى بعد التثليث وتحليل الاصابع
من اليدين والرجلين بعد التثليث وكيفية في اليدين
ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يخلل بخصر يده
اليسرى فيبدأ من خصر رجله اليمنى ويختم بخصر
رجله اليسرى من الاعلى وسنته ايضا تثليث الغسل
لاعضاء الوضوء المفسولات ومسح كل الرأس مرة
وكيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه و
يمدها الى قفاه على وجه مستوعب جميع الرأس ثم يسح
اذنيه باصبعه ولا يكون الماء مستعملا لان الاحتياط
بماء واحد لا يكون الالبهذ الطريق وما قاله بعضهم من
انه يجافي كفة خراعى الاستعمال لا يفيد اذ لا بد من الوضع
والمد فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني
فلا يفيد تأخير كذا قال الزيلعي اقول وايضا اتفقوا
على ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستعملا ومسح اذنيه
داخليا بمسببتيه وخارجيا بمياه مائه اي
بماء الرأس والترتيب المنصوص عليه في آية الوضوء و

وهو جعي بمعنى الشجرة التي تستاك بها ومعنى المصدر وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك بمعناه لان المنقول المتوارث كيف شاء ان يبدأ من اليمن العليا او السفلى من الجانب الايمن او الايسر طولاً او عرضاً او بهما وعند الضرورة يعالج بالاصبع كما هو حكم الخلف وسنته ايضا غسل الغم اي يصل الماء الى جميعه والاه اي يصل الماء الى المارن بمياه جديدة خلافا للشافعي والمبالغة فيها وهي في الاول ان يصل الماء الى رأس حلقه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الا صائما لان فيهما احتمال انتقاضه وسنته ايضا تحليل التيه وهو ان يدخل اصابع يديه في خلل الحية من الاسفل الى الاعلى بعد التثليث وتحليل الاصابع من اليدين والرجلين بعد التثليث وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يخلل بخصر يده اليسرى فيبدأ من خصر رجله اليمنى ويختم بخصر رجله اليسرى من الاعلى وسنته ايضا تثليث الغسل لاعضاء الوضوء المفسولات ومسح كل الرأس مرة وكيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدها الى قفاه على وجه مستوعب جميع الرأس ثم يسح اذنيه باصبعه ولا يكون الماء مستعملا لان الاحتياط بماء واحد لا يكون الالبهذ الطريق وما قاله بعضهم من انه يجافي كفة خراعى الاستعمال لا يفيد اذ لا بد من الوضع والمد فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد تأخير كذا قال الزيلعي اقول وايضا اتفقوا على ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستعملا ومسح اذنيه داخليا بمسببتيه وخارجيا بمياه مائه اي بماء الرأس والترتيب المنصوص عليه في آية الوضوء و

وهو مسح كل الرأس مرة والتثليث قبل بدنة وقبل مسح كل الرأس مرة والتثليث قبل بدنة وروي عن الامام ثعلب مائة وروى عنه ايضا ما رواه واحد ثلث مرات كذا في التاريخ حاشية

والولاء بكسر الواو وهو غسل الاعضاء على التعاقب
بحيث لا يحقت العضو الاول في اعتدال الهواء ونحوه
التيامن اي الشروع من جانب اليمن ومسح الرقبة
الا الحلقوم فان مسح بدنة كذا في الظاهر ومن اداب
انما قال هذا لان له ادايا اخرى ذكرت في المطولات لتقله
عند الوضوء وذلك اعضائه وادخال خضره صماخ اذنيه
وتقديمه على الوقت لغرض المعذور فان وضوء المعذور
قبل الوقت ينتقض عند زفر بدخول الوقت فالاحوط
ان يحترز عنه ويحريك خاتمه الواسع وعدم الاستعانة
بالغير وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان
مرتفع احتراماً لراعي الماء المستعمل ولجمع بين نية القلب
وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو كما مر
والدعاء بالمأثورات من الادعية عند اي عند غسل
كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم اعني على تلاوة
القران وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند
الاستنشاق اللهم ارحني راحة الجنة وعند غسل وجهي
اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند
غسل يدي اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي
حساباً يسيراً وعند غسل يدي اليسرى اللهم لا تعطيني
كتابي بشمال ولا من وراء ظهري ولا تحاسبني حساباً
شديداً وعند مسح رأسه واذنيه اللهم اجعلني
من الذين يستمعون القول فيستمعون احسنه وعند
مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل
رجلي اليمنى اللهم غيب قدمي على الصراط المستقيم يوم تزول
فيه الاقدام والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
اي الوضوء وان يقول بعد اللهم اجعلني من القوابين
واجعلني من المطهرين وان يشرب بعد من فضل وضوءه

وهو مسح كل الرأس مرة والتثليث قبل بدنة وقبل مسح كل الرأس مرة والتثليث قبل بدنة وروي عن الامام ثعلب مائة وروى عنه ايضا ما رواه واحد ثلث مرات كذا في التاريخ حاشية

وهو مسح كل الرأس مرة والتثليث قبل بدنة وقبل مسح كل الرأس مرة والتثليث قبل بدنة وروي عن الامام ثعلب مائة وروى عنه ايضا ما رواه واحد ثلث مرات كذا في التاريخ حاشية

وملاؤه الفم ان يكون بحال لا يكتسب ضبطه لا يتكلف
لان يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا واعتبر على قوله لانه
يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا بان جعل الظاهر الغالب
كما تحقق انما يكون فيما لا يضبط فيه الاصل كالسفر
القيام مقام المشقة ان لا يطلع عليه كالايداع القائم
مقام الانزال واما في المنضبط الظاهر فلا كما في
مبعضنا فان خروج الفم من الفم لا ينصت الاطوار
عليه فكيف اقيم ملاء الفم مقامه كيف وفي الصورة
التي يكون الفم ملاء الفم شتم منع من الخروج بالتكلف
عدم الخروج متيقن من ان حكم بالانتقاض وفي
الصورة التي يكون الفم اقل من ملاء الفم ولكي خرج
من الفم الخروج متيقن فالقول بعدم الانتقاض ينقض
للعلة اقول منشاء جعل ضمير لانه راجعا الى الفم وليس
كذلك بل هو راجع الى الجنس وقوله لانه الخ دليل
لقوله وملاؤه الفم في الفم فاما معنى ان خروج الجنس
محقق بملاؤه الفم في الفم لان الجنس يخرج ظاهرا لان
هذا الفم ليس الا من قعر المعدة فالظاهر ان مستصحب
للجنس بخلاف القليل لانه من اعلا المعدة فلا ينصب
هكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراجه لم يتعرضوا
لجله مع انه واجب للحل كذا انما ينقض ملاء الفم
في ما ذكره ينقض دم في قيئه بلا شرط ملاء الفم
لظهور كونه نجسا ولكونه مابعا وبيع ولو كانا
مخلوطين بتراق لكي غلياه او ساوية اي الدم والقيح
ساويا البراق حتى لو كانا مخلوطين لم ينقض
والبلغ لا ينقض مطلقا اي سواء نزل من الرأس او صعد
من الجوف وسواء كان ملاء الفم او لانه للزوجته
لا يتداخله النجاسة الا عند ابي يوسف في صاعد ملاء

فانما المعنى ان خروج الفم من الفم لا ينصت الاطوار
وهذا هو المعنى في قوله وملاؤه الفم في الفم فاما معنى ان خروج الجنس
محقق بملاؤه الفم في الفم لان الجنس يخرج ظاهرا لان
هذا الفم ليس الا من قعر المعدة فالظاهر ان مستصحب
للجنس بخلاف القليل لانه من اعلا المعدة فلا ينصب
هكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراجه لم يتعرضوا
لجله مع انه واجب للحل كذا انما ينقض ملاء الفم
في ما ذكره ينقض دم في قيئه بلا شرط ملاء الفم
لظهور كونه نجسا ولكونه مابعا وبيع ولو كانا
مخلوطين بتراق لكي غلياه او ساوية اي الدم والقيح
ساويا البراق حتى لو كانا مخلوطين لم ينقض
والبلغ لا ينقض مطلقا اي سواء نزل من الرأس او صعد
من الجوف وسواء كان ملاء الفم او لانه للزوجته
لا يتداخله النجاسة الا عند ابي يوسف في صاعد ملاء

اي الفم لتنجسه بالمجاورة وان اختلط البلغم بالطعام
اعتبر الغالب فان غلب الطعام او ملاء الفم الفم
نقض وان غلب البلغم لا تنقض الا عند ابي يوسف رحم
اذا ملاء الفم والمجلس يجمع متفرقة اي الفم عند ابي
ابا يوسف والسبب يجمع متفرقة عند محمد يعني لوقاء
متفرقا حيث لو جمع صار ملاء الفم فابو يوسف يعتبر
اتحاد المجلس فان حصل ملاء الفم في مجلس واحد
نقض عنده وان تعدد الغشيان ومحمد يعتبر اتحاد السبب
وهو الغشيان فان حصل ملاء الفم بغشيان واحد
نقض عنده وان اختلف المجلس وما ليس يحدث من قى
ليس نجس اما الفم فلما عرفت ان قليله يخرج من
اعلا المعدة وهو ليس بحل النجاسة واما الدم فانه
قليل غير مسفوح فلا يكون نجسا بلاية فلا يكون
نجسا وما حرمه غير المسفوح في الارض بناء على حرمته
لحمه فلا يوجب نجاسة هذه الحرمه كرامة لا للنجاسة
وغير المسفوح في الارض يكون على طهارته الاصلية
مع كونه نجسا وناقضه ايضا نوم يزيل مسكته اي
قوته الماسكة وهو النوم بحيث يزول مقدمه عن
الارض وهو النوم مضطجعا اي واضعا احدي جنبيه
على الارض او متكئا على احد وركبيه او مستلقيا على
قفاه او متكئا على وجهه فان المسكة اذا زالت
لا تفر عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن
به والا اي وان لم يزل النوم مسكته بان كان حال القيام
او العقود او الركوع او السجود اذا رفع بطنه عن تخدير
وابعد عضديه عن جنبيه فانه لا ينقض الوضوء مطلقا
خلافا لما في وان تعدد اى نام قصدا في الصلوة خلافا
لابي يوسف وتختلف في نوم مستند الى ما لو ازيل

وله والسبب في ذلك هو ان الفم لا ينصت الاطوار
وهذا هو المعنى في قوله وملاؤه الفم في الفم فاما معنى ان خروج الجنس
محقق بملاؤه الفم في الفم لان الجنس يخرج ظاهرا لان
هذا الفم ليس الا من قعر المعدة فالظاهر ان مستصحب
للجنس بخلاف القليل لانه من اعلا المعدة فلا ينصب
هكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراجه لم يتعرضوا
لجله مع انه واجب للحل كذا انما ينقض ملاء الفم
في ما ذكره ينقض دم في قيئه بلا شرط ملاء الفم
لظهور كونه نجسا ولكونه مابعا وبيع ولو كانا
مخلوطين بتراق لكي غلياه او ساوية اي الدم والقيح
ساويا البراق حتى لو كانا مخلوطين لم ينقض
والبلغ لا ينقض مطلقا اي سواء نزل من الرأس او صعد
من الجوف وسواء كان ملاء الفم او لانه للزوجته
لا يتداخله النجاسة الا عند ابي يوسف في صاعد ملاء

لسقط قال في الهداية عند عدد النواقص أو مستنداً إلى
 شيء لسقط وقال غرضه هذا ما اختاره الطحاوي
 وليس من أصل رواية المبسوط وفي المحيط ان لم يكن
 مستقراً على الأرض كان حدثاً وان كان مستقراً لا وهو
 الصحيح وفيه لو نام قائماً او قاعدا فسقط ان انشبه
 قبل التسقوط او حاله او سقط قائماً فأنشبه من ساقط
 لم ينقض وان لم تقرب قائماً فأنشبه انتقض ولو نام على
 دابة هي عريان ان كان حال الصعود والانسواء لم يكن
 حدثاً وفي حال الهبوط حدث وناقضه ايضا الانشاء
 والتسكّر الذي حصل به في المسئلة تبايل والجنون اما
 الاولان فلزوال المسكة بهما واما الثالث فلعدم تميز
 الحدث عن غيره وناقضه ايضا قهقهة بالغ وهي
 ما يكون مسموعاً ولجيرانه واما الضحك المسموع
 فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتبسم لا يبطل
 شيئاً منهما يقظان في صلوة يصلي بالتوضوء اي مباشرة
 الوضوء فيكون احترازاً عن وضوء في ضمن الغسل
 صلوة كاملة اي ذات ركوع وسجود وذلك لان النص
 الوارد فيه وهو قوله الامن يحك منكم قهقهة فليعد
 الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها
 فلا ينقض غير القهقهة وقهقهة الصبي والنائم والغسل
 والقهقهة خارج الصلوة ولا في صلوة الجنان وسجدة
 التاروة وان افسدتها ولو كانت القهقهة عند
 السلام او قبله وبعد التشهد لانها لا يكون في الصلوة
 الا ان يتعد المصلي في القهقهة لانها لا يكون خروجاً
 بضعه وسنياني ان الصلوة تتم به كيف كان فاذا
 خرج الامام عن الصلوة به اي بعد القهقهة قهقهة
 المأموم لم ينقض وضوئه لان خروج الامام خروج له

ان لم يكن مستقراً على الأرض يعني ان لم يكن المستقر
 ان لم يكن مستقراً على الأرض يعني ان لم يكن المستقر
 ان لم يكن مستقراً على الأرض يعني ان لم يكن المستقر

الا ان يكون مسبوقة فانها يكون في انشاء صلواته
 وناقضه ايضا المباشرة الفاحشة وهو ان يباشرة امرأة
 متجردة وانتشر الله واصاب فرجه فرجها للجانبين
 ينقض وضوء الرجل والمرأة لا مسمى الذكر والمرأة
 فانه غير ناقض عندنا خلافاً للساقف قشرت نقطة
 فسال ماء او نحوه كالصدید والدم ينقض وان علاه
 رأس الحرج فاذا ريل لو كان بحيث اذا ترك سال ينقض
 والآفة ينقض خروج من اذنيه فيخرج لو خرج بوجع
 نقض لانه يكون من الجراحة والآفة ينقض في عينه
 رمد وغش ينقض الميم ضعف البصر مع سيلان الدمع
 في الكف والافات ان خرج الدمع ينقض وان لم يخرج صار
 صاحب عذر وسنياني بيانه كما اذا كان بها اي
 بالعين غيب بفتح العين العجمة وسكون الزا عرق
 في العين يسقي ولا ينقطع الحدث البالغ لا يست
 مصحفاً ولا يبيضه الحائي عن الخط لا يغسله ولو
 متصلاً وهو المشرز وقيل منفصلاً كالخریطة
 وخوها الاول هو الامح صرح به في المحيط والكافي
 واختار في الهداية الثاني ولم يكرهه مسته بالكم وقيل كره
 قال في المحيط كره بعض مشايخنا من المصنف بالكم
 الحايض وقال عاقلهم لا يكره لان المتسحرم وهو اسم
 المباشرة باليد بل حائل واختاره في الكافي ايضا واختار
 في الهداية الثاني ورخص المتس باليد في الكتب الشرعية
 الا التفسير ذكره في جمع الفتاوى وغيره ولا يمتد بها
 فيه سورة قالوا المراد بها الآية الابصرة وان جاز
 قراءة فرق في المحدث بين القراءة والمتس لان الحدث
 حل اليد دون النعم حتى يجب غسل اليد لا الفم ولا تنوي
 في الجنب والحايض لان الجنابة والحيض حلاله الفم واليد

والمباشرة اي تباشير الفرجين ولو بين المرأة والرجل
 مع الانتشار في الجنبين ولو بين الرجلين على المعتمد لا ينقض
 الا كركن لا ينقض به نكاح المرأة وكذا الاخر كركن يندب
 الخروج من الخلاف لا يشترط الا مسمى بشرط عدم لزوم الاحتياط
 منه صفة في خروج وكذا كركن لا يندب له خروج عليه الفم واليد
 ينقضان وكذا وجع لانه لا يكره كركن الجنابة واليد ينقضان

والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء

والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء

حتى يجب غسلهما فيها ولا ردا العيني لأن الجنب حل
نظره إلى المصحف برفاءة كذا في الكافي وكذا في دخول
إلى المحدث مسجد من المساجد وطوافه بالكعبة كذا
في التناظر خاتمة وانما لم يخرجها لأن حرمتها من احكام
المحدث الأكبر كالحيض والجنابة لانه في المسجد ومن الفصل
المراد به ههنا ما يتناول الفرض الاعتقادي والعلوي
وهو ما يفوت الجواز بقوة غسل الفم والأنف وسائر
البدن حتى داخل القلفة في الأصح وغسل الترة والشارب
والحاجب وجميع اللحية اي يجب ايصال الماء إلى انشاء
اللحية كما يجب إلى اصولها اذا خرج فيه كذا في المحيط
والفروج الخارج ذكره في الخلاصة وذلك لأن قوله تعالى
فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم من الماء لا يلزم من ذلك
من ظاهر البدن ولو من وجهه كالأشياء المذكورة لا غسل
ما فيه خرج كالعيني ونقب انضم لأنه خرج بقوله تعالى
وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي المحيط ان كان
لا يصل الماء إلى ثقب القرمط لا يتكلف وكذا ان انضم بعد
نزع القرمط وصار بحيث لا يدخل القرمط فيه لا يتكلف
لا يتكلف ايضا كذا في العيني في الخرج نقض ضيقه بها وبها
فيه إشارة إلى انها لو كانت منقوطة يجب غسلها وكذا
بل اصلها دفعا للخرج لان نقض ضيقه حيث يجب احتياط
كذا في الكافي وسنته أي الفصل البدن لما ذكر في الوضوء
من التيمم والتسمية وغسل اليدين وغسل فرجه
وحيث بدنه ان كان فيه خبث والتوضي أي التوالف
الماء في جميع أعضاء الوضوء الأربعة و هذا التقدير
احسن مما قيل ان يغسل جميع أعضاء الوضوء الأربعة
لأن جميع أعضائه ليست بمغسولة بل بعضها بمسوحة
وفي لفظ التوضي إشارة إلى انه يجب برأسه كما في وضوء

والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء

الصلوة وهو ظاهر الرواية لو كان رجلاه مستقيمتين
لمجتمع ماء حتى لو كان على سطح يغسلهما ثم ثلثت صبت
حتى لو لم يصب لم يكن الفصل مسنونا وان زال الحدث
يستوعب جميع البدن حال كونه بايديا في الغسل
بمنكبة الأيمن ثم الأيسر ثم رأسه في الأصح احترازا عما
قاله في معراج الدراية وقيل يبدأ بالأيمن ثلثا ثم بالأيسر
ثم الأيسر وقيل بالرأس ثم بقية بدنه بعد أي بعد
الصب المستوعب ثم يغسل رجله تكملا للوضوء
وتنفضا للماء على الماء المستعمل لم يقل ثم غسل رجله
لأنه يكون في سياق قوله بايديا وليس له معنى
وسنته ايضا ذلك لأن التيمم كمال الوضوء في محل
وهو كذلك وصح نقل بلة عضو إلى آخره أي الغسل
إذا تقاطرت البلة دون الوضوء لما يتبين سابقا وروى
أي الغسل عند خروج مني ولو في يوم منفصل عن موضع
بشهوة قيد بها لأنه اذا خرج محل شيء تغيل وغوه لم
يفرض خلوا فاللشافعي وإن لم يخرج إلى ظاهر البدن بها
أبشهوة ولم يذكر الفرق لأنه ليس بشرط عند أبي حنيفة
ومحمد وفرضه عند إمام الأئمة إجمالا آدمي احترازا عن
الجنثي قال في المحيط لو قالت امرأة معي جنثي ياتيني
فأجد في نفسي ما أجد اذا جاء معي زوجي لا غسل عليها
لأن عدم سبب وهو الأيلاج أو الاحتلام حنفية وقدر
من مقطوعها متعلق بقدرها في أحد متعلق بالأيلاج
سبيلي آدمي احترازا عن سائر الحيوانات فان ادخلها
في أحد سبيلي البهائم لا يوجب غسله لقلته الرغبة
حتى احترازا عن ادخالها في أحد سبيلي ميت فان ادخلها
لا يوجب غسله على مكلفهما متعلق بفرض المقدور في
أيلاج وإن لم يتزل منيا لأن الغالب في مثل الأثر لا يجب

والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء

والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء

والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء

والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء
والغسل في كل موضع من الأعضاء

احتياطاً وعند رؤية مستيقظ منياً او مذيّاً يسكون
 الذال المجنة ما ذكره في بعض يخرج عند ملاءمة الرجل
 مع اهله وان لم يتذكر حتماً لان الظاهر انه متى رقى
 بهواء اصابه لا يفيض ان تذكره اي الحلم وتذكر اللذة
 والانتزال ولم يربطه لانه تفكر في النوم كما في التيقظ به
 انزال وفي التيقظ اذا استيقظ من النوم فوجد على فخذ
 او فرشه بللاً ان تذكر احتلاماً ويتيقن انه مذي
 او مذي او شك انه مذي او ودى فعليه الغسل وان
 يتيقن انه ودى فلا يغسل عليه وان لم يتذكر احتلاماً
 ويتيقن انه ودى فلا يغسل عليه وان يتيقن انه مذي
 عليه الغسل وان شك انه مذي او ودى فكذا لا يغسلها
 وقال ابو يوسف رحمه لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام
 لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الا يتيقن وهو اليقيني
 وهما احتياطاً للاحتياط لان النائم غافل والمذني قد يرق
 بالهواء فيصير مثل المذي فيجب عليه احتياطاً كذا
 المرادة في الاصح احتياطاً عما قيل لو احتلمت المرأة ولم يخرج
 منها المني ان وجدت لذة الانتزال فعليها الغسل لان
 ماؤها ينزل من صدرها الى رحمها جافاً والرجل حيث
 يشترط الظهور الى ظاهر الفرج في حق الغسل كذا قال
 الزيلعي او يلحقها ان الحشفة ملفوفة جوفاً وجب الغسل
 ان وجدت لذة الجماع ومرض عند انقطاع حيض ونفاس
 عند خروج مذي وودي يسكون الذال الملهة ماء
 غليظ يعقب البول وحفنة عطف على خروج مذي
 ولا عند اذخال اصبع وخوف في الذكر وودي مهمة
 بله انزال لقلة الرغبة كما مر اني عذراء ولم يزل عذراً
 يعني رجل له امرأة عذراء فانها ولم يزل عذراً
 لا يغسل عليها ما ينزل لان العذرة تمنع من التقاء

انه متى اوردني في الوادي يسكون الذال
 الكهانة ما يخرج بعد البول والمني والودي يسكون الذال
 ويشترط الياء

ولا غداً اذخال اصبع وخوف في الذكر وودي مهمة
 ويمنع من الاحتلام ما يخرج من تحتها من حيث
 وعلى مهمة وكذا حشفة التي لا يخرج منها مذي ولا مني
 وان عذراء وكذا اذا كانت غافلة ولم يتذكر الاحتلام
 كمنه لانه عذراء ولا يغسل عليها ان اذخالها
 لا يغسلها ولا يغسلها ما ينزل لان العذرة تمنع من التقاء
 نظر ان لا يخرج منها مذي ولا مني ولا يخرج منها مذي ولا مني
 لا يغسل عليها ما ينزل لان العذرة تمنع من التقاء

المستقي بالباب والموضحة والحقين المستقي
 اسم كتاب وما وقع فيه بالحق والحق
 المستقي بالباب والموضحة والحقين المستقي

الختانين كذا في المستقي ووجب الغسل للميت اي
 وجب على الختان ان يغسل الميت وجوباً بطريق الكفاية
 حتى لو فعل البعض سقط عن الكل وعلى من لم يغسل
 او حاضاً وقيل هما مندوبان او يبلغ لا يسقط بل لا يزال
 في الصح قيد المجموع وقيل لا يجب في البلوغ لانه
 الوجوب بعد البلوغ والبلوغ بعد الانتزال فلو وجب
 به لزم تقدم الحكم على التسبب قلنا الانتزال دليل
 يتكامل القوي فيكون مظهر للوجوب لا مثنى ليلزم
 ذلك او ولدت ولم تر دمها فانها لو رأتها تر كان فرضاً
 لا واجباً كذا في الظهيرية وسن لصلوة الجمعة هو
 الصريح لما قيل ليوم الجمعة ولعيد وأحرام وعرفة
 اعاد الآدم لشدة بغيره كونه سنة لصلوة العيد وندب
 لمع اسلم طاهر او يبلغ بسن سيحى في كتاب الحجاب
 الفتوى على ان سني البلوغ في الصغير والصغيرة
 خمسة عشر سنة او افاق عن جنة وملكة ومزدلفة
 وكسوف واستسقاء اختلف في وجوب ثمن ماء
 غسلها على زوجها غنية كانت او فقيرة وحرم على
 الجنب دخول المسجد ولو لعبور خلافاً للشافعي
 لقوله عليه السلام فاني لا اجل المسجد لحائض
 ولا الجنب الا لضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد
 وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واحتيج
 الى ذكره بعد قوله وحرم على الجنب دخول المسجد
 لشدة يتوهم انه لما جاز له الوقوف مع انه اقوى اركان
 الحج فلا يجوز الطواف اولى كذا في الكافي ولان المسجد
 الحرام امر عارض لا يرى انه لم يكن في زمن ابراهيم عليه
 السلام ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز لها
 الطواف كذا في المستصفي ويؤيده ما ذكر في غاية

على
 والا اسم الكل

ولا ما قيل في انية في غسل بعد صلوة الجمعة لا يغسلها
 ويغسل غسل واحد وجمعة اجمعة مع جارية وعرفة
 اكل جليل عرفة بعد الزوال وله وكذا وكذا في قوله
 وله وعرفة خدعة يوم النحر للوقوف وقوله في قوله
 يوم النحر لرمي الجمر وكذا غسل الميت والميتة وليا الميت

وغيره وذكر اذا كان حائضاً
 ان حرمه الله عليه والى ان يشال لانه جارية ويغسل قبل
 الطواف عذراء لا يلزم

ولا تغسلها ما ينزل لان العذرة تمنع من التقاء
 فالحق الجنب حرام فلو رأت الطواف في الجنب

الامام السروجي ولذا وجب عليها الجابر لدخول
 التقص في الطواف للدخولها للمسجد وقراءة القرآن
 اختلف في قدره فقليل الاية وقيل مادونها ايضا
 بقصده واما قراءته بقصد الذكر والثناء فهو ليس
 الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وتعلمه القران
 حرفا فلا بأس به اتفاقا كذا في المحيط ومتى ما هو
 اى القرآن في كالتوح والاوراق وحمله ارجل ما هو
 فيم ولا بأس في قراءة الادعية ومستمها وحملها وذكر
 يسبح الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد الغضبة
 وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال
 الا اذا احتلم لم يات اهله قبل الاغتسال كذا في المستغنى
 ويكره له ان يكتب كتابته اى القرآن ذكر في الايضاح
 لا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصحيحة او
 التوح او الوسادة على الارض عند ابي يوسف لانه ليس
 بحامل والكتابة وجدت حرفا فوا انه ليس بقرآن وقال
 محمد احب ان لا يكتب لان كتبه الحروف جري مجرى
 القرآن ويكره له قراءة التوراة والزبور والانجيل لقراءة
 القنوت لانه كسائر الادعية ولا يكره من القرآن بالكم
 على ما سبق ودفع المصحف للصبي لان في تكليفهم
 بالوضوء حرجا عليهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ
 القرآن فخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل
 شرع في بيان ما يحصل به ويجوز اى الوضوء والغسل
 ماء الجوف والمعي والبر والمطر والثلج الذائب وماء
 قصد شتمه اى تسخينه بالشمس وقيل بكونه قائل
 الشافعي واما الحسن التميمي وفي قوله قصد اشارة
 الى انه لو لم يقصد لم يكن متافقا ويجوز ان يما ينقصد
 به الملح كذا في عيون المذاهب لاجاء الملح اى الحاصل بذو

قوله حرفا فوا لا بأس به اتفاقا كذا في المحيط ومتى ما هو
 اى القرآن في كالتوح والاوراق وحمله ارجل ما هو
 فيم ولا بأس في قراءة الادعية ومستمها وحملها وذكر
 يسبح الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد الغضبة
 وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال
 الا اذا احتلم لم يات اهله قبل الاغتسال كذا في المستغنى
 ويكره له ان يكتب كتابته اى القرآن ذكر في الايضاح
 لا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصحيحة او
 التوح او الوسادة على الارض عند ابي يوسف لانه ليس
 بحامل والكتابة وجدت حرفا فوا انه ليس بقرآن وقال
 محمد احب ان لا يكتب لان كتبه الحروف جري مجرى
 القرآن ويكره له قراءة التوراة والزبور والانجيل لقراءة
 القنوت لانه كسائر الادعية ولا يكره من القرآن بالكم
 على ما سبق ودفع المصحف للصبي لان في تكليفهم
 بالوضوء حرجا عليهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ
 القرآن فخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل
 شرع في بيان ما يحصل به ويجوز اى الوضوء والغسل
 ماء الجوف والمعي والبر والمطر والثلج الذائب وماء
 قصد شتمه اى تسخينه بالشمس وقيل بكونه قائل
 الشافعي واما الحسن التميمي وفي قوله قصد اشارة
 الى انه لو لم يقصد لم يكن متافقا ويجوز ان يما ينقصد
 به الملح كذا في عيون المذاهب لاجاء الملح اى الحاصل بذو

قوله حرفا فوا لا بأس به اتفاقا كذا في المحيط ومتى ما هو
 اى القرآن في كالتوح والاوراق وحمله ارجل ما هو
 فيم ولا بأس في قراءة الادعية ومستمها وحملها وذكر
 يسبح الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد الغضبة
 وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال
 الا اذا احتلم لم يات اهله قبل الاغتسال كذا في المستغنى
 ويكره له ان يكتب كتابته اى القرآن ذكر في الايضاح
 لا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصحيحة او
 التوح او الوسادة على الارض عند ابي يوسف لانه ليس
 بحامل والكتابة وجدت حرفا فوا انه ليس بقرآن وقال
 محمد احب ان لا يكتب لان كتبه الحروف جري مجرى
 القرآن ويكره له قراءة التوراة والزبور والانجيل لقراءة
 القنوت لانه كسائر الادعية ولا يكره من القرآن بالكم
 على ما سبق ودفع المصحف للصبي لان في تكليفهم
 بالوضوء حرجا عليهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ
 القرآن فخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل
 شرع في بيان ما يحصل به ويجوز اى الوضوء والغسل
 ماء الجوف والمعي والبر والمطر والثلج الذائب وماء
 قصد شتمه اى تسخينه بالشمس وقيل بكونه قائل
 الشافعي واما الحسن التميمي وفي قوله قصد اشارة
 الى انه لو لم يقصد لم يكن متافقا ويجوز ان يما ينقصد
 به الملح كذا في عيون المذاهب لاجاء الملح اى الحاصل بذو

يذوبان الملح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما ان الاول
 باق على طبيعته الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى
 وان مات اى يجوز بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت
 فيم اى في احد من تلك المياه غير دموى اى ما لا دام
 له سائله كالذنبور والعقرب والبق والذباب
 وخوها وما الى المولد كالسبك والسرطان والضفدع
 البحرى والبرى سواء وقيل البرى يفسد او خارج
 عطف على فيم اى وان مات خارجا فالق فيم يعنى
 لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجا
 فالق فيم لا مائى المعاش وبرى المولد عطف على مائى
 المولد كالبط والاوز فان موته في الماء يفسده كذا
 اى كالماء سائر المايهات في الحكم المذكور او غير
 عطف على مات او صاغة اى اوصاف واحد من تلك
 المياه وهي اللون والطعم والرائحة مكث او طاهر
 جامد احتران عن المايهات ثباتى بيان قد وقعت عبارة
 كثير من المشايخ هكذا وغير احد او صاغة طاهر
 فتوهم بعض شراح الهداية ان لفظ الاحد احتران عما
 فوق كحتمى قال اذا غير الوصف لم يجر الوضوء به وليس
 كذلك لما قال في السبايع لو نفع الخصى او البقرة
 فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في
 النهاية المنقول من المسئلة جواز حتى اوراق النجاسة
 وقت الحزف تقع في الحياض فتغير ماءها من حيث
 اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها ما
 غير فليكن وانكار في شرح الطحاوى اليه ولكن شرط
 ان يكون باقيا على رقيقته اما اذا غلب عليه غيره
 وصار به خبيثا فلا يجوز كما يأتى كاشنان وزعوان
 وفاكهة وورق فى الاصح اشارة الى ما نقل من السبايع

قوله وما الى المولد كالسبك والسرطان والضفدع
 البحرى والبرى سواء وقيل البرى يفسد او خارج
 عطف على فيم اى وان مات خارجا فالق فيم يعنى
 لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجا
 فالق فيم لا مائى المعاش وبرى المولد عطف على مائى
 المولد كالبط والاوز فان موته في الماء يفسده كذا
 اى كالماء سائر المايهات في الحكم المذكور او غير
 عطف على مات او صاغة اى اوصاف واحد من تلك
 المياه وهي اللون والطعم والرائحة مكث او طاهر
 جامد احتران عن المايهات ثباتى بيان قد وقعت عبارة
 كثير من المشايخ هكذا وغير احد او صاغة طاهر
 فتوهم بعض شراح الهداية ان لفظ الاحد احتران عما
 فوق كحتمى قال اذا غير الوصف لم يجر الوضوء به وليس
 كذلك لما قال في السبايع لو نفع الخصى او البقرة
 فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في
 النهاية المنقول من المسئلة جواز حتى اوراق النجاسة
 وقت الحزف تقع في الحياض فتغير ماءها من حيث
 اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها ما
 غير فليكن وانكار في شرح الطحاوى اليه ولكن شرط
 ان يكون باقيا على رقيقته اما اذا غلب عليه غيره
 وصار به خبيثا فلا يجوز كما يأتى كاشنان وزعوان
 وفاكهة وورق فى الاصح اشارة الى ما نقل من السبايع

قوله وما الى المولد كالسبك والسرطان والضفدع
 البحرى والبرى سواء وقيل البرى يفسد او خارج
 عطف على فيم اى وان مات خارجا فالق فيم يعنى
 لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجا
 فالق فيم لا مائى المعاش وبرى المولد عطف على مائى
 المولد كالبط والاوز فان موته في الماء يفسده كذا
 اى كالماء سائر المايهات في الحكم المذكور او غير
 عطف على مات او صاغة اى اوصاف واحد من تلك
 المياه وهي اللون والطعم والرائحة مكث او طاهر
 جامد احتران عن المايهات ثباتى بيان قد وقعت عبارة
 كثير من المشايخ هكذا وغير احد او صاغة طاهر
 فتوهم بعض شراح الهداية ان لفظ الاحد احتران عما
 فوق كحتمى قال اذا غير الوصف لم يجر الوضوء به وليس
 كذلك لما قال في السبايع لو نفع الخصى او البقرة
 فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في
 النهاية المنقول من المسئلة جواز حتى اوراق النجاسة
 وقت الحزف تقع في الحياض فتغير ماءها من حيث
 اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها ما
 غير فليكن وانكار في شرح الطحاوى اليه ولكن شرط
 ان يكون باقيا على رقيقته اما اذا غلب عليه غيره
 وصار به خبيثا فلا يجوز كما يأتى كاشنان وزعوان
 وفاكهة وورق فى الاصح اشارة الى ما نقل من السبايع

قوله وليس كذلك وقد كان سئل في هذا الموضع
 في الاوصاف الثلاثة فانما الخصى طاهر اذا لم ينفذ
 فيه ماء من الاثنتين او الثلث لا يجوز الوضوء به وان
 جاز كان لا يخلو ان هذا ليس من هذا القبيل بل من
 قبيل الغلبة كما يأتى في الحقيقة الاية ولو نفع
 اى الغلبة في الماء حاشا حشده

والله بايز ان بقي رفته قيد للاه مثله المذكورة وقوله
 بخلاف متعلق بقوله او غير اوصافه ما غير احدها
 اي احدا ووصافه نجس فان المراد بالموصول في قوله
 عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير
 لونه او طعمه او ريحه هو النجس لان الطاهر لا ينجس
 طاهرا او نجسا عطف بما يفقد واختلف في تفسير
 الماء الجاري فاخترنا ههنا مختار الهداية والكامي
 وهو ماء يذهب بغيره وقع فيه نجس لم ير اي لم يدرك
 اثره وهو التلون والطعم والرائحة حتى ان رأى لم ينجس
 استعماله او ما في حكمة اي الجاري وهو عشر في عشر
 اي عشرة اذرع في عشرة بذراع الكرياسي بحسب الطول
 والعرض واختلف في قدر الجمع والتصحيح ان يكون
 بحيث لا ينجس اي لا ينكشف ارضه بالعرف للتوضي
 وقيل لا يغتسل فاذا لم يتنجس كله هل يتنجس موضع
 الوقوع ان كانت مريضة يتنجس والا فلا وعندنا
 العراق يتنجس فيهما وقد يعتبر ما هو بقدره بان يكون
 له طول وعرض ولا عرض له لوسط صار عشر في عشر
 لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال ابو سليمان
 لا يتوضأ به لان النجاسة تصل الى الارض وقال ابو نصر
 يتوضأ به لان اعتبار العرض وان اوجب التنجس
 لكن اعتبار الطول لا يوجب فلا يتنجس هو اي كونه
 طاهرا هو المختار لما قال ابو سليمان كذا في عيون المذهب
 والظاهرية الموصى اذا كان اقل من عشر في عشر كنعيق
 فوقع فيه النجاسة حتى يتنجس ثم انبسط وصار عشر
 في عشر فهو نجس ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر
 في عشر ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشر في عشر فهو
 طاهر كذا في التاتارخانية الحوض المدور يعتبر فيه ستة

في قوله تعالى ان ينجس ماء من غير احد اوصافه نجس كذا في كذا
 ان هذا الحكم هو الجاري والمضموم من هذه النجاسة
 وسياقه كونه نجس غير الجاري كيف والماء الطاهر لا ينجس
 لوقوع النجاسة وكذا لا ينجس احد اوصافه في قوله تعالى
 الذي ينجس وادنى حق الماء الجاري وما في حكمه في
 التزيين في التزيين حاشية حاشية

وله لم ينجس او راد في هذا المختار في قوله تعالى
 العموم به وبما في كذا في كذا في كذا في كذا
 لم ينجس في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 حكمه كونه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 حكمه كونه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وقال في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 واثرة المصنف في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 عن النجاسة وعليه الفتوى وقيل ان ينجس في كذا
 نفسه كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

وهو قوله وانما كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الذي وقته النجاسة وكذا في كذا في كذا في كذا
 الاخر لا يمتنع لوصول النجاسة الى الموضع الذي
 يتوضأ منه وانما كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 بالنجاسة من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 جميع الماء فانه لا يكون النجاسة في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الى كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 يكون في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

ونلتون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذا
 وقع كان عشر في عشر لان الدائرة اوسع الاشكال وهو
 مبني عن عند الحساب كذا في الظاهرية لا يجوز
 ان نما الرواية بالقصر على انها موصولة اعترض من شجر
 واختلف في القاصر من الشجر في الهداية ما يقتر من الكرم
 يجوز به الوضوء وفي المحيط لا يتوضأ بماء يسيل
 من الكرم كمال الامتناع او اعترض من غير كذا
 منها ليس بماء مطلق اذ لا يتبادر الى ذهن عند
 الاطراف ولا يجوز ان ايضا بماء بالمدد طبعه وهو
 السيلان والارواح والانبات بالطبخ كشراب
 الرياس مثال لما اعترض من شجر وهذه العبارة
 احسن مما قيل كالاشربة على عمومته مشكل والخل مثال لما
 اعترض من ثمر والمرق مثال لما زال طبعه بالطبخ او
 بغلبة غيره عليه ولم يمثل له لان عبارة القوم فيه
 مختلفة ورأينا في الظاهر مخالفة فلا بد من
 ضابطة تعرف بها حقيقة الحال فامنع لما يتلى عليك
 من المقال وهو ان المطهر هو الماء المطلق فزوال الطهارة
 اما كمال الامتناع او بغلبة الممتزج الاول اما بالطبخ
 بطاهر لا يقصد به التنظيف او بشرب النبات بحيث
 لا يخرج بلاء علهج والثاني اما ان يكون المختار جامدا
 او مائعا فالاول ان جرى على الاعضاء فالغالب الماء
 والثاني اما ان لا يخالف الماء في صفة من اللون والطعم
 والرائحة او يخالفه في جميعها او بعضها فالاول
 كالماء المستعمل على قول من قال بطهارة والمسحج
 من الثبات بالتقطير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء وانما
 ان غير النجاسة او الشئ لم يجز الوضوء به والاجاز
 وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك

في قوله تعالى ان ينجس ماء من غير احد اوصافه نجس كذا في كذا
 ان هذا الحكم هو الجاري والمضموم من هذه النجاسة
 وسياقه كونه نجس غير الجاري كيف والماء الطاهر لا ينجس
 لوقوع النجاسة وكذا لا ينجس احد اوصافه في قوله تعالى
 الذي ينجس وادنى حق الماء الجاري وما في حكمه في
 التزيين في التزيين حاشية حاشية

وله كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 من النبات في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 نبات في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 اذ لا يشترط في الاصل ان ينجس في كذا في كذا
 نحو ما في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الرياس كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 اذ لا يشترط في الاصل ان ينجس في كذا في كذا
 بقوله تعالى

Copyrighted material

وله انه كان لونه وطره في اللثة في الوصفين
 منه لونه وطره في اللثة في الوصفين
 الزمعي ومن السان والسان كفاية الغاية في
 الوصفين اي وصف قوله وكذا في الطب
 اللثة في وصف واحد قوله او كما استعمل في
 يكون كما استعمل في اي نواب سواء في الوصفين
 كونه في غير اللثة او في غير اللثة كما في
 الكحل في اللثة

الوجه كالذي مثله يخالفه في اللون والطعم فان كان
 لونه وطعمه غالباً فيه لم يجر الوضوء به والجاز وكذا
 ماء البطيخ وخوه يعتد فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا
 ينبغي ان يحمل جميع ما جاء منهم على ما يليق به او بما
 استعمال لقربة او رفع حديث الماء يصير مستعملاً عند
 الى حيفة وابي يوسف بكل من القربة وازالة الحديث
 واذا نقض المحدث وضوء غير منوي يصير مستعملاً
 ولو تضاء غير المحدث وضوء منوي يصير مستعملاً
 ايضاً وعند محمد بالنائي فقط وان كان الماء المستعمل
 طاهراً في الصحيح احترازاً عما روي الحسن عن ابي حنيفة
 انه نجس بخاسة غليظة وعما قال ابو يوسف رواية
 عن ابي حنيفة انه نجس بحكة خفيفة وقد روي محمد عن
 ابي حنيفة انه طاهر غير مذبوح يطهر بالذباغ وهو يمنع الناس
 وهو جلد غير مذبوح يطهر بالذباغ وهو يمنع الناس
 والفساد وان كان تشبهاً او تريباً لا اهايا خبز
 والادنى قدم الخبز يكون المقام لله هاته اما الاول
 فلنجله عينه واما الثاني فلكراهته وما اى جلد يطهر
 به اى بالذباغ يطهر بالذكرة لانها تعمل عمل الذباغ في
 ازالة الرطوبة النجسة قال في الهداية والوقاية وما
 يطهر جلده بالذباغ يطهر بالذكرة اقول فيه تسامح
 لان الظاهر ان محمد يطهر الثاني راجع الى ما هو كذا
 لاقتضاء استدراك قوله الا في وكذلك يطهر لحمه وان
 ارجع الى جلده لزم التفكيك فحق العبارة ما ذكرنا
 بخلافه في الصحيح كذا في الكافي نقله عن الاسرار
 فان كان في الهداية خلافه ذكر في الخارج عن ابي يوسف
 ان الخنزير اذا ذبح طهر جلده بالذباغ شعر المنيعة وعظمها
 وعصها وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه ودمه

وله انه كان لونه وطره في اللثة في الوصفين
 منه لونه وطره في اللثة في الوصفين
 الزمعي ومن السان والسان كفاية الغاية في
 الوصفين اي وصف قوله وكذا في الطب
 اللثة في وصف واحد قوله او كما استعمل في
 يكون كما استعمل في اي نواب سواء في الوصفين
 كونه في غير اللثة او في غير اللثة كما في
 الكحل في اللثة

السمك طاهر اما السبعة الاولى فلا في الحيوة لا تخلها
 واما الاخير فلا نه ليس بدم حقيقة بدليل انه شبيهي
 اذا جف كذا شعر الخنزير عند محمد لضرورة في استعماله
 فانه يتنجس الماء بوقوعه فيه وعند ابي يوسف نجس
 فينجس الماء والكلب نجس العين صرح به شمس الاثمة
 في مسوطة قال في معراج الذرية الصحيح من المذهب
 عندنا ان عين الكلب نجس اشار اليه محمد في الكتاب
 وقيل لان بعض مشايخنا يقولون عينه ليس
 بنجس وليست دون بطمان جلده بالذباغ وقال
 في التجريد الكلب نجس العين عندهما خلافاً لابي حنيفة
 وقيل جلده نجس وشعره طاهر في فتاوى ابي الليث
 الكلب اذا دخل الماء ثم خرج وانتقض فاصاب قوب
 انسان افسده ولو اصابه ماء مطر وباقي المسئلة
 جالها لم يفسد لان الماء في الاول اصاب جلده وجلده
 نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر ونجس
 المسك طاهرة لان يكون رطبة وغير المذبوحة
 حتى لو كانت رطبة لكنها المذبوحة فهي طاهرة ولو
 كانت لغير المذبوحة لكنها يايسة فهي ايضا طاهرة و
 والمسك طاهر حلال كذا في الحاشية وزاد قوله حلال
 اذ لا يلزم من الطهارة الحلق كما في التراب وبول ما يוכל
 نجس وقال محمد طاهر ولا يشرب اصله لا للتداوى
 ولا غيره وقال ابو يوسف يجوز للتداوى وقال محمد
 يجوز مطلقاً **فصل** في دواء عشر في عشر قيد لانها
 لو كانت عشر في عشر لا ينجس الماء ما لم يتغير لون الماء
 او طعمه او اثره ذكره قاضيان وغيره وهو متبدل خبره
 قوله الا في يخرج ومع فيها نجس وان عوى حرام
 وعصفور وتقار بول لرؤس الاربعة حتى لو كان اكبر

وله انه كان لونه وطره في اللثة في الوصفين
 منه لونه وطره في اللثة في الوصفين
 الزمعي ومن السان والسان كفاية الغاية في
 الوصفين اي وصف قوله وكذا في الطب
 اللثة في وصف واحد قوله او كما استعمل في
 يكون كما استعمل في اي نواب سواء في الوصفين
 كونه في غير اللثة او في غير اللثة كما في
 الكحل في اللثة

وله انه كان لونه وطره في اللثة في الوصفين
 منه لونه وطره في اللثة في الوصفين
 الزمعي ومن السان والسان كفاية الغاية في
 الوصفين اي وصف قوله وكذا في الطب
 اللثة في وصف واحد قوله او كما استعمل في
 يكون كما استعمل في اي نواب سواء في الوصفين
 كونه في غير اللثة او في غير اللثة كما في
 الكحل في اللثة

وله انه كان لونه وطره في اللثة في الوصفين
 منه لونه وطره في اللثة في الوصفين
 الزمعي ومن السان والسان كفاية الغاية في
 الوصفين اي وصف قوله وكذا في الطب
 اللثة في وصف واحد قوله او كما استعمل في
 يكون كما استعمل في اي نواب سواء في الوصفين
 كونه في غير اللثة او في غير اللثة كما في
 الكحل في اللثة

لا يفهم من الانتفاخ لان التفسخ اكثر افساد الماء
 من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له من المدة
 اكثر مما قدر له انتفاخ فلو اقتصر في تقدير هذه المدة
 على الانتفاخ لنوه ان التفسخ يقتضي مدة اكثر من مدة
 الانتفاخ ولو عكس لوهم ان الانتفاخ يقتضي اقل
 من هذه المدة فجمع بين ما بينا للحكم ودفعنا للوهم
 فظهر ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث جمع
 في الاول بين الانتفاخ والتفسخ واقتصر في الثاني
 على الانتفاخ وكان الواجب العكس وقال لا يتجسها
 منذ وجد حتى لا يلزمهم اعادة شئ من الصلوة بل
 غسل ما اصابه ماؤها ولو اخرج الحيوان الواقع في البر
 حيا حال كونه غير نجس العبي اي غير الخنزير والكلب
 عند من يقول بنجاسته عينه ولا به حيث لا يتجسها
 حتى اذا كان طاهرا كالشاة وخوها ونجسا لا عينه
 كالحمار والبغل والهره وسائر السباع ولم يكن في ذئ
 نجاسته فخرج حيا لا يتجسها اما الطاهر فطاهر
 واما النجس لا عينه فلما قال في المحيط وان كان
 حيوانا لا يؤكل لحمه لسباع الوحش والطيور اختلفوا
 فيه والتصحيح انه لا يتجسه وكذا الحمار والبغل لا ينجس
 الماء مشكوكا فيه لان بدنه هذه الحيوانات طاهر
 لانها مخلوقة لنا للتمتع لا وانما تصير نجسة بالموت
 الا ان يدخل قوة اي فيه في الماء فيكون حكمه
 اي حكم الماء حكم لعابه فان كان لعابه طاهرا فالماء
 طاهرا فان كان نجسا فالماء نجس ينزح كله وان كان
 مشكوكا فالماء مشكوك ينزح كله وان كان مكروها
 فمكروه فيستحب نزحه وسور الادمي الطاهر الفم
 سواء كان جنبا او حائضا او نفساء او صغيرا او كافرا

والجواب في قوله لا يتجسها من وجهين احدهما ان التفسخ يقتضي مدة اكثر من الانتفاخ فلو اقتصر في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لنوه ان التفسخ يقتضي مدة اكثر من مدة الانتفاخ ولو عكس لوهم ان الانتفاخ يقتضي اقل من هذه المدة فجمع بين ما بينا للحكم ودفعنا للوهم فظهر ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والتفسخ واقتصر في الثاني على الانتفاخ وكان الواجب العكس وقال لا يتجسها منذ وجد حتى لا يلزمهم اعادة شئ من الصلوة بل غسل ما اصابه ماؤها ولو اخرج الحيوان الواقع في البر حيا حال كونه غير نجس العبي اي غير الخنزير والكلب عند من يقول بنجاسته عينه ولا به حيث لا يتجسها حتى اذا كان طاهرا كالشاة وخوها ونجسا لا عينه كالحمار والبغل والهره وسائر السباع ولم يكن في ذئ نجاسته فخرج حيا لا يتجسها اما الطاهر فطاهر واما النجس لا عينه فلما قال في المحيط وان كان حيوانا لا يؤكل لحمه لسباع الوحش والطيور اختلفوا فيه والتصحيح انه لا يتجسه وكذا الحمار والبغل لا ينجس الماء مشكوكا فيه لان بدنه هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا للتمتع لا وانما تصير نجسة بالموت الا ان يدخل قوة اي فيه في الماء فيكون حكمه اي حكم الماء حكم لعابه فان كان لعابه طاهرا فالماء طاهرا فان كان نجسا فالماء نجس ينزح كله وان كان مشكوكا فالماء مشكوك ينزح كله وان كان مكروها فمكروه فيستحب نزحه وسور الادمي الطاهر الفم سواء كان جنبا او حائضا او نفساء او صغيرا او كافرا

او كافرا وسور كل ما كونه كذلك اي طاهر الفم طاهر
 لان لعابهم متولد من لحم طاهر فيكون المخلوط به مثله
 وسور الخنزير والكلب وسباع البهائم والهره قور
 اكل الفارة قيد بر لان سورها قبل اكلها وبعد اكلها
 ومضى ساعة او ساعتين ليس بنجس بل مكروه فقيل
 لحرمة لحمها وقيل لعدم نجاستها النجاسة وهذا يشير
 الى التنزه والاول الى القرب من الحرمة وشارب اللحم
 قور شر بها نجس اما سور المثلثة الاول فلا خلافه
 باللعاب النجس واما سور الاخيرين فلا خلافه طه
 بنجس في الفم وسور الدجاجة المخالطة اي الجائلة في
 غدرات الناس وسباع الطير وسواكي البيوت
 كالحية والعقرب والفارة والوزعة مكروه اما الدجاجة
 المخالطة فلا نهائيا لطا النجاسة حتى لو كانت مجبوءة
 بحيث لا يصل منقارها الى تحت قدمها لا يكره
 واما سباع الطير فلا نهائيا تاكل الميتات فلهذه
 المخالطة حتى لو نجست وعلم صاحبها خلوه منقارها
 عن العذر لا يكره واما سواكي البيوت فلا تهرمة
 لحمها اوجب نجاسته سورها لكنها سقطت لعل
 الطواف فبقيت الكراهة وسور الحمار والبغل مشكوك
 هذه عبارة اكثر المشايخ وبعضهم انكر كون شئ من احكام
 الله تعالى مشكوكا فيه وقال سور الحمار طاهر لو نجس
 فيه النوب جازت الصلوة فيه ولا يتوضأ به حال
 الاختيار واذ لم يجد غيره جمع بينه وبين التيمم والمناسخ
 قالوا المراد بالشك التوقف لتعارض الادلة او التردد
 في الضرورة فقيل الشك في طهارته وقيل في طهوريته
 وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي وغيره وفي الهداية
 والبغل متولد من الحمار فاخذ حكمه وقال الزيلعي

والجواب في قوله لا يتجسها من وجهين احدهما ان التفسخ يقتضي مدة اكثر من الانتفاخ فلو اقتصر في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لنوه ان التفسخ يقتضي مدة اكثر من مدة الانتفاخ ولو عكس لوهم ان الانتفاخ يقتضي اقل من هذه المدة فجمع بين ما بينا للحكم ودفعنا للوهم فظهر ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والتفسخ واقتصر في الثاني على الانتفاخ وكان الواجب العكس وقال لا يتجسها منذ وجد حتى لا يلزمهم اعادة شئ من الصلوة بل غسل ما اصابه ماؤها ولو اخرج الحيوان الواقع في البر حيا حال كونه غير نجس العبي اي غير الخنزير والكلب عند من يقول بنجاسته عينه ولا به حيث لا يتجسها حتى اذا كان طاهرا كالشاة وخوها ونجسا لا عينه كالحمار والبغل والهره وسائر السباع ولم يكن في ذئ نجاسته فخرج حيا لا يتجسها اما الطاهر فطاهر واما النجس لا عينه فلما قال في المحيط وان كان حيوانا لا يؤكل لحمه لسباع الوحش والطيور اختلفوا فيه والتصحيح انه لا يتجسه وكذا الحمار والبغل لا ينجس الماء مشكوكا فيه لان بدنه هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا للتمتع لا وانما تصير نجسة بالموت الا ان يدخل قوة اي فيه في الماء فيكون حكمه اي حكم الماء حكم لعابه فان كان لعابه طاهرا فالماء طاهرا فان كان نجسا فالماء نجس ينزح كله وان كان مشكوكا فالماء مشكوك ينزح كله وان كان مكروها فمكروه فيستحب نزحه وسور الادمي الطاهر الفم سواء كان جنبا او حائضا او نفساء او صغيرا او كافرا

ملاحظة سور الحمار مشكوك

هذا اذا كانت امته انا لان اللوم هي المعتد في الحكم
وان كانت فرسا ففيه اشكال لما ذكرنا ان العبرة باللوم
الا يرى ان الذئب لو نزل على الشاة فولدت ذئبا حل
اكله ويجزئ في الاضحية فكان ينبغي ان يكون مأكولا عند
وطاها عند ابي حنيفة اعتبارا للدم وفي غاية الشرح
اذا نزل الحمار على الرمكة لا يكون لحم البغل المتولد منها
عند محمد فعلى هذا لا يصير سورة مشكوكا واذا كان
مشكوكا يتوضأ به ويتم ان عدم غير من الماء الطاهر
والمواد ان لا يخلو الصلوة الواحدة عنهما دون الجمع في
حالة واحدة حتى لو يتوضأ بسور حمار فصل في حديث
ويتم واعاد الصلوة خرج عن العهدة بيقين كذا في
الكفاية وشرح الرازي جلاء في نبيد التمر حيث
يتوضأ به عند ابي حنيفة وان قال ابو يوسف بالتيتم
فقط ومحمد جمع بينهما والمراد به حلق رقيق يسيل
كالماء اما اذا اشتد وصار مسكرا لا يتوضأ به اتفاقا
قال فاضل بئر بالوعة جعلوها بئر ماء ان جعلت
اوسع واعمق مقدار ما لا يصل اليه البجلة كان طاهرا
وان حفرت اعماق ولم يجعل اوسع من الاولى لجوانبها
نجس وقعرها طاهر بئر نجس فغاب الماء ثم عاد الصحيح
انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بئر وجب
فيها نزع عشرين دلو فخرج عشرة فلم يبق فيه الماء ثم
عاد لا يخرج منه شيء وينبغي ان يكون بين بئر البالوعة
وبئر بئر الماء مقدار ما لا يصل اليه البجلة الى بئر الماء
وقدر في الكتاب خمسة اذرع او سبعة وذلك غير
لازم انما المعتد بعدم وصول البجلة وذلك يختلف
بصلابة الارض ورخاوتها ثم لما بين احكام السور
وكان احكام العرق ايضا محتاجا الى البيان قال والعرق

المراد من قول ابو يوسف بالتيتم فقط وفي نسخة بئر
من رمل الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
حنيفة في قوله وشم الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
المراد من قوله وفي نسخة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
لان البجلة اذا رجع عن قول الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
اختار السقف عند خزانة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
كانت حجة

كالسور في الاحكام المذكورة لانهما يتولدان من اللحم
فاخذ احدهما حكم صاحبه لا يرد علينا كون سور الحمار
والبغل مشكوكا مع ان عرق الحمار طاهر لان حكم العرق
ثبت بالحديث المخالف للقياس وهو ان النبي عليه
السلام ركب الحمار معزوريا والحر حر الحمار والنقل
نقل النبوة وانما قلنا انه مخالف للقياس لانا القياس
يفضي ان يكون عرقه نجسا لتولده من اللحم النجس
فبقى الحكم في غير على اصل القياس على ان يقول ان سور
طاهر ايضا على ما هو الاصح من الرواية كذا في غاية
البيان فان قيل قد سبق ان بدن هذه الحيوانات طاهر
فكيف يصح قوله لتولده من اللحم النجس قلنا معنى
ما سبق كون طاهر البدن طاهرا حكما يعني ان ما
يلاقه من المايعات لا يكون نجسا للضرورة الاستعمال
وهو لا ينافي كون باطنها نجسا لاستفاد الضرورة
بالنظر اليه **باب التيمم** وهو لغة القصد ونزع الغسل
الصحيح بقصد التطهر لجاز ولو قبل الوقت خلافا
للساقي ولا كفر من فرض واحد وغيره يعني يصلي به
من الفرائض والتوافل وعند الشافعي تيمم لكل فرض
ويصلي من التفل ما شاء لمحدث متعلق بجاز وجب
وجايز ونفساء محجوزا عن الماء اى ماء يكفي لطهارته
حتى ان رجلا انشبه من النوم محتما وكان له ماء
يكفي للوضوء لا الغسل تيمم ولم يجب عليه الوضوء
عندنا خلافا للشافعي اما اذا كان مع الجنابة حديث
يوجب الوضوء بان احدث بعد التيمم فيجب عليه
الوضوء فان تيمم للجنابة بالاتفاق وان كان للمحدث ماء
يكفي بعض اعضائه فهو ايضا على الجنابة بعد اى الماء
متعلق بعجز وميل وهو ثلث الفرسخ اربعة آلاف

المراد من قوله في رواية اخرى ان ركبته عريان فلو لم
يكن عريان لم يكن مشكوكا ولو كان مشكوكا لم يكن
المراد من قوله في رواية اخرى ان ركبته عريان فلو لم
يكن عريان لم يكن مشكوكا ولو كان مشكوكا لم يكن
المراد من قوله في رواية اخرى ان ركبته عريان فلو لم
يكن عريان لم يكن مشكوكا ولو كان مشكوكا لم يكن

المراد من قوله في رواية اخرى ان ركبته عريان فلو لم
يكن عريان لم يكن مشكوكا ولو كان مشكوكا لم يكن
المراد من قوله في رواية اخرى ان ركبته عريان فلو لم
يكن عريان لم يكن مشكوكا ولو كان مشكوكا لم يكن

فان كان في الارض خلوة فلو كان في الارض خلوة فلو كان في الارض خلوة

فان كان في الارض خلوة فلو كان في الارض خلوة فلو كان في الارض خلوة

خطوة او مرض لا يقدر معه على استعمال الماء وان
استعمله اشتد مرضه ولا يشترط خوف التلف
خلاف الشافعي او يرد يودى الى الهلاك او المرض
ولو في المص حلا فلهما وعدوا وسبع بين وبين
الماء والقاء النفس الى التهلكة حرام فيتحقق العجز
او عطش يحصل له اولدائه او عدم الله كالدلو
والجبل او خوف فوت صلوة جنازة ان لا يتغل بالوضوء
لغير الاولى يعني اذا خاف غير الاولى بالامانة وهو
من لا يكون سلطانا او قاضيا او واليا او امام للمح
فوت صلوة الجنازة ان لا يتغل بالوضوء جازله التيمم
وعبارة الاولى اولى من التولى كما لا يخفى او خوف
فوت صلوة عيد ولو بناء اي ولو كان التيمم للبناء
يعني اذا شرع في صلوة العيد متوضئا ثم سبقه الحدث
وخاف ان ان توضاء فانه الصلوة جازله ان تيمم للبناء
لا اي لم يجز التيمم لفوت الوقتية والجمعة لان فوتهما
الى خلف وهو الظاهر والقضاء بنيت الصلوة وسجدة
التلاوة متعلق بقوله جاز فاما لمعتبر ان ينوي عبادة
مقصودة لا يصح الا بالطهارة حتى لو تيمم عند فقد
الماء لدخول المسجد والاذان والاقامة لا يودى به
الصلوة قلعا اي اذا شرط فيه النية لغايتيمم او لا وضوء
لان الكافر ليس باهل بالنية والوضوء غير مشروط بها
فلو توضاء بغير نية ثم اسلم جاز صلوة به بضرهتين
متعلق بجاز ان لا يتوضا اي الضرهتان والمراد اليدين
المضروبتان على الارض فان لم يكن فيه ما يقع وجهه
ويدير بر فقيه حتى لو بقي شيء قليل لا يجزيه والا اي
وان لم يستوعبنا فثالثه اي لم يضره ثالثة ليجعل
الاستيعاب بالنقع واليد المضروبة على الارض ان لم يكن
وعلى

ويذكر في نسخة اخرى ان الماء اذا كان في الارض خلوة فلو كان في الارض خلوة فلو كان في الارض خلوة

وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة ثم اذا
لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه
فيحتاج الى ضربة ثالثة لتحليلها من ان هذا يقتضي
ان تراط بالنقع وقد قال المص بعده ولو باره نفع فتدبر
على طاهر متعلق بضرهتين من جنس الارض كالتراب
والرمل والحج والكحل والذريرج والذهب والفضة
المختلطين بالتراب وحنطة وشعير عليها غبار
ويخرج عنه الملح المائي لانه ليس من جنس الارض وهو
لا ينطبق اي لا يلي احتران عن الذهب والفضة
والحديد وخوها ولا يترمد اي لا يصير رما ابا حنيفة
كالشجر وذلك لان الصعيد اسم لوجه الارض باجماع
اهل اللغة ولا يتناول ما ليس من جنسها او ينطبق
او يترمد ولو كان ذلك الطاهر بغيره نفع اي غبار
وعليه عطف على قوله على طاهر والضمير للنقع اي
وبضرهتين على النقع بغيره عن الصعيد كما اذا
كنس دانا او هدم حائط او كالحنطة فاصاب
وجهه وذراعيه غبارا فمسح جاز حتى اذا لم يمسح لم يجز
ويجب طلبه اي الماء غلوة وهي مقدار ثلثمائة
ذراع الى اربع مائة وعن اي يوسف انه اذا كان الماء
بحيث لو ذهب اليه وتوضا ذهب القافلة ونسيب
عن بصره كان بعيدا جازله التيمم وانحصر حطب
المحيطان على قرية اي الماء والا فلا يجب عليه و
ندب لراحيه اي الماء تاخير الصلوة اخر الوقت ولو
صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق
لا يعيدها ووضعه اي الماء في رحله او امر غيره به
اي بوضعه فيه ونسي فصلتي به اي بالتيمم لم يعد الصلوة
الا عند اي يوسف ولو وضعه غيره بغيره عليه صلى جاز التيمم

من جنس الارض فلا يجوز له ان يمسح بها التيمم
من جنس الارض فلا يجوز له ان يمسح بها التيمم
من جنس الارض فلا يجوز له ان يمسح بها التيمم

Copyright

من الاحكام الشرعية يدل عليه نظيره بقصر الصلوة فان
 العامل بالعرف عنه بان صلى اربعاً وقعد على الركعتين
 بانهم مع ان فرضه يتم وتحقيق جوابه ان المترخص مادام
 مترخصاً لا يجوز له العمل بالعرف فاذا زال المترخص
 جاز له ذلك فان المسافر مادام مسافراً لا يجوز له
 الاتمام حتى اذا افتتحها بنيت الاربع يجب قطعها و
 الافتتاح بالركعتين كما سياتي في صلوة المسافر واذا
 افتتحها بنيت التين فنوى الاقامة اثناء الصلوة تحولت
 الى الاربع فالمتخفف مادام متخففاً لا يجوز له الفصل
 حتى اذا تكلف وغسل رجليه من غير ترك اتم وان اجزاء
 عن الفصل واذا ترك الخف وزال المترخص صار الفصل
 مشروعا يثبت عليه والعجب ان هذا مع وضوئه من
 تدرب في كتب الاصول كيف خفي على فحول من العلماء
 الفحول مرة اذ لم يمسح في المسح التكرار لانه في الفصل
 للمبالغة في التنظيف والمسح ليس له ولو كان الماسح
 امرأة لان دليل جوازها لم يفرق بينها وبين الرجل
 مع دخولها في مومات الخطاب لا جبالا لان المسح
 ثبت على خلاف القياس في الوضوء فلا يقاس عليه
 الجنابة ولان صيغة المبالغة اعني فاطر وواو جيت
 كمال التطهير كالمسح وفي المسح يفوت ذلك ثم قالوا
 الموضع موضع النفي فلم يحتاج الى التصوير فاذ اجنب
 بعد لمس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح
 لعدم الدليل لكن قيل صورته ان يمسح خفيه على وضوء
 ثم يجنب في مدة المسح فانه يترك خفيه ويغسل جليله
 وكذا المسافر اذا اجنب في المرة وليس عنده ماء يتم
 ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوئه لا يجوز له
 المسح ملبوسين على طهر تام عند الحدث هذا احسن

بانهم قبل في ثمانية نظائر قولنا لو اوجب على المسافر ان يصلي
 اربع ركعتين لقول ابن عباس ان الله فرض على مسافر
 يتيم صلوة اربع ركعات والمسافر ركعتين وقد قال بعض
 في صلوة المسافر اربعة ركعات بانهم قالوا بانهم لا يجزئها
 وانما فتوح بالركعتين على ما ذكرنا ان الله لم يقطع على
 اكتفى بالركعتين بعد الشروع فثبت الاربع لا يكفيه وهو
 قايض ببيان حاشية

فان قيل قد ثبت في كتب الاصول لا يجوز تعلق هذا الحدث
 بالاصول بخلافه في هذا الموضع مع ان قوله في كتابنا
 في جواز المسح لمرأة ليس في المسح لمرأة كذا في قوله
 ان ما ثبت في كتابنا في المسح لمرأة لا يجوز ان يمسح عليه
 بل بانفسه كذا في قوله في مومات الخطاب لا جبالا لان المسح
 ثبت على خلاف القياس في الوضوء فلا يقاس عليه
 الجنابة ولان صيغة المبالغة اعني فاطر وواو جيت
 كمال التطهير كالمسح وفي المسح يفوت ذلك ثم قالوا
 الموضع موضع النفي فلم يحتاج الى التصوير فاذ اجنب
 بعد لمس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح
 لعدم الدليل لكن قيل صورته ان يمسح خفيه على وضوء
 ثم يجنب في مدة المسح فانه يترك خفيه ويغسل جليله
 وكذا المسافر اذا اجنب في المرة وليس عنده ماء يتم
 ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوئه لا يجوز له
 المسح ملبوسين على طهر تام عند الحدث هذا احسن

ما قبل اذ البسها على طهر تام عند الحدث لان
 المقصود ههنا الاشارة الى خلاف الشافعي فانه
 يقول لا بد من البسها على وضوء تام ابتداء حتى
 لو غسل رجليه فلبس خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز
 المسح ونحن نقول يكفي كون الوضوء والبس موجود
 وقت الحدث باني طريق كان فظاهر ان ذلك
 الوقت زمان بقاء اللبس لازمان حدوثه والمفيد
 للبقاء والاستمرار هو انهم لان الفعل مفيد للوجود وانما
 قلنا احسن لجواز توجيه عبارة القوم بان يجعل
 قوله على طهر تام حالاً من ضمير لبس وعند الحدث
 متعلق بتام والمعنى اذ البسها كما ينال على طهر هو
 تام عند الحدث فيكون مآل العبارة اني واحداً للمقيم
 متعلق بقوله جاز يوماً وليلة والمسافر ثلثة ايام
 ثلثة ايام وليا لبسها لقوله م يمسح المقيم يوماً وليلة
 والمسافر ثلثة ايام وليا لبسها من حين الحدث لا حين
 اللبس ولا المسح لان الزمان الذي يحتاج فيه الى
 المسح هو وقت الحدث على ظاهر خفيه من ان
 ايضا بقوله جاز الخف ما يستقر الكعب او يكون
 الظاهر منه اقل من ثلث اصابع الرجل اصغرها
 اما لو ظهر قدرها فلا يجوز لانه يمتثل الخرق الكبير
 ولا بأس بابا يكون واسعا بحيث يرى رجله من
 اعلى الخف قيد بالظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه
 وساقه لان المسح معدول به عن سائر القياس فيراعى
 فيه جميع ما ورد في الشرع او جزمه في حاشيات
 يلبس فوق الخف قاية لهما الملبوسان على الخف
 قبل الحدث حتى لو لبسها عليه بعد الحدث لم يجز
 المسح عليهما وقال الشافعي لا يجوز المسح عليهما

قوله باني طريق كان يعني سواء وقع اللبس على وضوء تام او لا
 قوله لازماً قد وثق اي حدوث اللبس بزمانه من غير ان يكون
 عند الحدث مثلي قوله اذ البسها كذا في قوله لا يمسح
 ان متعلق بقوله طهر تام وبالجمله لا فرق في هذا القول
 بين ايراد الاسم والفعل واذا جازي كما مر على الفرق حاشية

لأن البدل لا يكون له بدل بالرأى ولنا ما روى عن
 عمر رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين ثم
 أنه ليس بيدل من الخف وإن كان تحته بل من الرجل
 كأنه ليس عليه بالآل الجرموق لأن الوظيفة كانت بالرجل
 ولم يكن من الخف وظيفته ليصير من أعضاء الوضوء
 فيصير الجرموق بدلا لما نعلم من سريته الحدث اليد بل
 يمنع السريته إلى الرجل ولذا قلنا إذا حدث ومسح
 بالخف أو لم يمسح فليس الجرموق لا يمسح عليه لأن
 حكم المسح المتقرب بالخف فصار من أعضاء الوضوء حكما
 فلو مسح على الجرموق يكون بدلا عنه وذلك لا يكون كذا
 قال مشايخنا أقول يعلم منه جواز المسح على الخف
 ليس فوق محيط من كبرياء وجوق أو نحوها مما لا يجوز
 المسح عليه لأن الجرموق إذا كان بدلا من الرجل وجعل
 الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلا بد
 يكون الخف بدلا من الرجل ويجوز ما لا يجوز المسح
 عليه في حكم العدم أولى كما في التفاضل ويؤيد أن اللام
 القائل في الوجيز والرافعي في شرحه مع التزامهما
 بذكر خلافه الإمام أبي حنيفة في المسائل أوردها
 المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشايخنا أغبا
 بصرحوا به فيما اشهر من كتبهم كفتاوى ما قالوا في
 مسئلة الجرموق من كونه خلفا عن الرجل أو جواربا
 الخشب أي بحيث يستمكن على الساق بلا سند
 كان الإمام لا يجوز المسح عليها أولا ويجوز صاحبها
 ثم رجع إلى قولها وبه يقين أو منقلبي النعل والمنقل
 ما وضع الجلد على أسفله كالنعل فإنه يمسح مواظبة
 المشي عليه فيصير الخف أو الجلد هو وهو ما وضع
 الجلد على أعلاه وأسفله فيكون الخف لا يجوز المسح على

والجرموق الجرموق هو الذي يكون الجرموق بدلا من الخف
 كما في ما نقله عن سريته الحدث اليد والفتوى
 عن عدم الوظيفة في الخف فلا يكون بدلا من الخف
 ولا يمسح عليه من الجرموق ولا يمسح على الخف
 وإن كان الجرموق بدلا من الخف ومسح عليه كما في
 رواية الخف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 فكيف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 وقال الحسن بن زهير الخف لا يمسح عليه على الجرموق
 وعنه أبو يوسف أنه يجزى الجرموق إذا كان بدلا من
 الخف

والجرموق الجرموق هو الذي يكون الجرموق بدلا من الخف
 كما في ما نقله عن سريته الحدث اليد والفتوى
 عن عدم الوظيفة في الخف فلا يكون بدلا من الخف
 ولا يمسح عليه من الجرموق ولا يمسح على الخف
 وإن كان الجرموق بدلا من الخف ومسح عليه كما في
 رواية الخف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 فكيف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 وقال الحسن بن زهير الخف لا يمسح عليه على الجرموق
 وعنه أبو يوسف أنه يجزى الجرموق إذا كان بدلا من
 الخف

والجرموق الجرموق هو الذي يكون الجرموق بدلا من الخف
 كما في ما نقله عن سريته الحدث اليد والفتوى
 عن عدم الوظيفة في الخف فلا يكون بدلا من الخف
 ولا يمسح عليه من الجرموق ولا يمسح على الخف
 وإن كان الجرموق بدلا من الخف ومسح عليه كما في
 رواية الخف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 فكيف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 وقال الحسن بن زهير الخف لا يمسح عليه على الجرموق
 وعنه أبو يوسف أنه يجزى الجرموق إذا كان بدلا من
 الخف

والجرموق الجرموق هو الذي يكون الجرموق بدلا من الخف
 كما في ما نقله عن سريته الحدث اليد والفتوى
 عن عدم الوظيفة في الخف فلا يكون بدلا من الخف
 ولا يمسح عليه من الجرموق ولا يمسح على الخف
 وإن كان الجرموق بدلا من الخف ومسح عليه كما في
 رواية الخف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 فكيف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 وقال الحسن بن زهير الخف لا يمسح عليه على الجرموق
 وعنه أبو يوسف أنه يجزى الجرموق إذا كان بدلا من
 الخف

على حمامة وقلنسوة وبرقع بضم القاف وفتحها الخمار
 وفقارين ما يعمل لليدين لدفع البرد أو حطب الصق
 وأنما لم يجز عليها لأنه لدفع الحج ولا يخرج في تركها
 لكن لو مسحت على خمارها ونفذ البلية إلى رأسها
 حتى ابتل قدر الربع جاز كذا في معراج الدراية وروى
 أروى المسح على الخفي قدر ثلث أصابع اليد من كل رجل
 على حدة حتى لو مسح على إحدى رجله مقدار أصبعين
 وعلى الأخرى مقدار خمس أصابع لم يجز ولو مسح بأصبع
 واحدة ثلث مرات بمياه جديده جاز لحصول المقصود
 وبلا تجديد لا ولو أصاب موضع المسح ماء مطر
 قدر ثلث أصابع جاز وكذا الوضوء في خشيش
 مبتل بالمطر أو الطل أو أصاب الخف طل قدر
 الواجب وذكر اليد احترام عن أصابع الرجل كما
 روى الكرخي وسنته مذهبنا إلى الأصابع حال كونها
 مفرجة من أصابع القدم إلى الساق هذه العبارة
 منقولة عن المشايخ يشهد بها الشيخ فلا وجه لما
 قال صدر الشريعة ما زاد على مقدار ثلث أصابع
 إنما هو مستعمل فلا اعتبار له وذلك لأن مقدار
 إلى الساق إذا كان سنة لم يحصل إلا بالماء المطهر
 وقد اتفقوا أن الماء المستعمل غير مطهر وأيضا
 اتفقوا على أن الماء ما دام في العضو لم يكن مستعملا
 فكيف ما ذكره في قدر ثلثها أي ثلث أصابع القدم
 الأصابع بمنعها إلى المسح وهو خير قوله خرقا اعتبر
 أصابع القدم لأنها الأصل في القدم حتى تحب الدنيا
 بقطرها بدلا كيف ولله حكم الكل ولائها المكسفة
 واعتبر الأصابع لا حيلة هذا إذا كان الخف الخف
 غير مقابل له أصابع وفي غير موضع العقب أما

والجرموق الجرموق هو الذي يكون الجرموق بدلا من الخف
 كما في ما نقله عن سريته الحدث اليد والفتوى
 عن عدم الوظيفة في الخف فلا يكون بدلا من الخف
 ولا يمسح عليه من الجرموق ولا يمسح على الخف
 وإن كان الجرموق بدلا من الخف ومسح عليه كما في
 رواية الخف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 فكيف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 وقال الحسن بن زهير الخف لا يمسح عليه على الجرموق
 وعنه أبو يوسف أنه يجزى الجرموق إذا كان بدلا من
 الخف

والجرموق الجرموق هو الذي يكون الجرموق بدلا من الخف
 كما في ما نقله عن سريته الحدث اليد والفتوى
 عن عدم الوظيفة في الخف فلا يكون بدلا من الخف
 ولا يمسح عليه من الجرموق ولا يمسح على الخف
 وإن كان الجرموق بدلا من الخف ومسح عليه كما في
 رواية الخف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 فكيف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 وقال الحسن بن زهير الخف لا يمسح عليه على الجرموق
 وعنه أبو يوسف أنه يجزى الجرموق إذا كان بدلا من
 الخف

والجرموق الجرموق هو الذي يكون الجرموق بدلا من الخف
 كما في ما نقله عن سريته الحدث اليد والفتوى
 عن عدم الوظيفة في الخف فلا يكون بدلا من الخف
 ولا يمسح عليه من الجرموق ولا يمسح على الخف
 وإن كان الجرموق بدلا من الخف ومسح عليه كما في
 رواية الخف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 فكيف وأما المسح على الجرموق إذا كان بدلا من الخف
 وقال الحسن بن زهير الخف لا يمسح عليه على الجرموق
 وعنه أبو يوسف أنه يجزى الجرموق إذا كان بدلا من
 الخف

اذا كان مقابله لها فالمعتبر ظهور ثلاث اصابع مما
 وقعت في مقابل الخرق لان كل اصل في موضعها
 واذا كان موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر من الخرق
 فوق الكعب لا يمنع اذا لامعة بالبسة وظهور الانامل
 لا يمنع في الاصابع بل المانع ظهور قدر ثلاث اصابع لها
 وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان منفرجا يرمي ما تحته فان
 لم يرم ما تحته لصار به بتر الخف لكنه اذا دخل فيه الاصابع
 وخلعت لا يمنع ولو بدا حال المشي لاحال وضع القدم يمنع
 لانه المشي ليس بجمع الخروق في خف لا فيها يعني اذا
 كان في خف واحد خروق كثيرة تحت الساق بحيث
 لو جمعت بيد ومنها القدر المذكور منع المسح
 لانه التسفر به ولو كان هذا القدر في خفيه لم يمنع لانتفاء
 المانع عن التسفر والخرق المعتبر ما يدخل فيه مسكة وما
 دونها كالقدم بخلاف النجاسة المتفرقة حيث تجمع
 وان كانت في خفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع
 ونحوه لا انكشاف او انكشاف العورة بالفرق كانكشاف
 شئ من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من بطنها
 وشئ من تحتها وشئ من ساقها حيث تجمع يمنع
 جوار الصلوة المعذور وسياق تفسيره بمسح في الوقت
 لا بعده خلاه فالزفر الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء
 واللبس حتى اذا وجد حال الوضوء لا اللبس وبالعكس
 او في الحالين لم يمسح بعده وناقضه ان المسح ناقض
 الوضوء لانه بعضه ونزع الخف لسراية الحدث الى القدم
 حيث زال المانع فيجب نزع الاخر اذا جمع الفصل الرابع
 في وظيفة واحدة ولو كان النزع بخروج الزا القدم
 الى الساق لان موضع المسح فارق مكانه فكان ظهر رجله
 هو الصحيح لان له اكثر حكم الكل كذا في الكافي والاصح

قال والخرق المعتبر في الجمع ما يدخل فيه مسكة يقال بالجار
 والركبة والذراع والرجل كذا في النجاسة وكذا العلم
 من حرته يعني اذا كان في ثوب او جوارب او في
 اذا جمعت تحت اكثر من اصابع فانها تجمع ولا يجوز
 لانه كما في المجموع من الخلق منه وفيه ايضا الخف
 فجمع خرق اذ في النجاسة كذا في مسند

قال ونزع الخشاى ولو واحدا او باليمين فخرق العقب
 ولكن لم يخرج اكثر من القدم على ان يقض ويحذف من الخف
 وقال في النجاسة كذا اذا كان في ثوب او جوارب او في
 كذا في النجاسة كذا اذا كان في ثوب او جوارب او في
 بالاجماع ومن البر حتى يعرف بالثبانية وكذا في النجاسة
 كذا في النجاسة كذا في النجاسة كذا في النجاسة

عن خروج القليل متعذر لانه ربما يحصل باله قصد
 فيلزم الخروج وقيل اكثر من العقب وهو قول ابو يوسف
 وعن محمد ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر
 ثلث اصابع لم يبطل مسحه وعليه اكثر المشايخ وانكلا
 في موضعه والعقب يخرج ويدخل لم يبطل مسحه
 كذا في الكافي وناقضه ايضا مضمي المدة لما روينا
 ان لم يخف ذهاب رجله يعني اذا انتقضت مدة
 المسح وهو مسافر وخاف ذهاب رجله من البرد
 لوزع خفيه جاز المسح كذا في الكافي وعيون المذهب
 وبعدها اي بعد النزع والمضي غسل رجليه فقط
 لسراية الحدث السابق اليهما دون باقي الاعضاء
 قيل وبلوغ الماء الكعب وقيل اصابة اكثر القدم
 قال في الفتاوى التاثير خاتمة اذا مسح على الخفين
 ثم دخل الماء الخف وابتل من رجله قدر ثلث
 اصابع او اقل لا يبطل المسح ولو ابتل جميع القدم
 وبلغ الماء الكعب بطل المسح روى ذلك عن ابي حنيفة
 ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء
 وعن الشيخ الامام ابي جعفر اذا اصاب الماء اكثر
 احدي رجليه ينقض مسحه ويكون بمنى لئلا يغسل
 وبر قال بعض المشايخ وفي الزخيرة وهو لا يخ
 مشايخنا قالوا لا ينتقض المسح على كل حال وقد اختلفوا
 في الكتب المشهورة على التوافق الثلاثة المذكورة
 فكانهم اختلفوا في الرواية لا في نزع جرم موقف بمسح
 على خفيه لان المسح عليهما ليس مسحا على الخفين
 لانفسهما لهما عن الخفين بخلاف المسح على خف ذي
 طاقين لو نزع احد طاقيه او قشر جلد طاقه
 الخفي حيث لا يعيد المسح على ما تحته لان الجميع شئ

قال والعقب يدخل ويخرج والظاهر انه خروج العقب
 كذا في النجاسة كذا في النجاسة كذا في النجاسة
 كذا في النجاسة كذا في النجاسة كذا في النجاسة
 كذا في النجاسة كذا في النجاسة كذا في النجاسة
 كذا في النجاسة كذا في النجاسة كذا في النجاسة

واحد لا اتصال فصار كخلق بعد المسح ولو نزع احدهما
 بطل مسحهما فحينئذ يعيد مسح الجرموق لآخر مسح الحق
 لان الاستفاض في الوضيفة الواحدة لا يتجزى فاذا انتقض
 في احدهما انتقض في الآخر وقيل ينزع الجرموق لآخر
 لان نزع احدهما كترهما لعدم التجزى والاول اصح
 مقيم مسح فسا فر قبل تمام يوم وليلا انتم مدة
 السفر اي يحول الاولى الى الثانية بحيث يكون المجموع
 ثلثة ايام ولياليها ولو سافر بعدها اي بعد يوم
 وليلا نزع لان الحدث سري الى القدم والسفر لا يرفع
 ومسافر اقام بعدها نزع وقبلهما يمتحما اي اليوم
 والليلا لان الرخصة السفر لا يبقى بدونها فالحاصل
 انه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما
 اما قبل تمام يوم وليلا او بعد المسح على الجبيرة
 وهي عود يجبر به العظم المكسور وخرقة الرضة وهي
 ما توضع على الرضة وموضع الغضد والعصابة ما يشد
 به الرضة لئلا يسقط كالغسل لما تحتها فلا يتوقف
 بده كالغسل ويجمع به اي بالغسل ولو كان مسحها حكما
 لما جمع به كغسل احد قدميه وجاز اي المسح على الجبيرة
 ولو شدت الجبيرة بده وضوء لان في اعتبارها في تلك
 الحالة حرجا ورك المسح على الجبيرة اذا حرج ضر والى
 فلا يتورك وانما يجوز المسح على الجبيرة اذا حرج عن مسح
 الموضع اي موضع الجبيرة بان يضره الماء او كانت مشددة
 يضر حاله اما اذا كان على مسحه فلا يجوز مسح الجبيرة
 وفي المسح ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 ولا يبطله اي المسح سقوطها اي الجبيرة الا على برء
 فان سقطت في الصلوة عنه اي على برء بطل المسح
 واستأنفت الصلوة والا اي وان لم تسقط عن برء

فان سقطت في الصلوة عنه اي على برء بطل المسح
 واستأنفت الصلوة والا اي وان لم تسقط عن برء
 فان سقطت في الصلوة عنه اي على برء بطل المسح
 واستأنفت الصلوة والا اي وان لم تسقط عن برء

وسمى احد طرفيه

اما بان لا تسقط او تسقط كلتي لاعمى برء فلا اي
 فلا يبطل المسح ولا يستأنف الصلوة ولا يشترط
 في مسحها اي مسح الجبيرة والخرقة والعصابة الثلاث
 والنية قال الزاهد لا يشترط فيه النية في جميع
 الروايات وسن التثنية عند البعض اذا لم يكن على
 الرأس ويكفي مسح على الكثر العصابة ولا يشترط فيه
 الاستيعاب هو الصحيح كذا في الكافي قصد ووضع خرقة
 وشدة العصابة قليل لا يجوز عليها بل على الخرقة وقيل
 ان امكنه شد العصابة بالاعانة لم تجز والجاز وقيل
 ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها يضر الجراحة
 جاز والافاده وكذا الحكم في كل خرقة جازت موضع
 الرضة وان لم يضر حلها بل نزعها عن موضع الجراحة
 يضر حلها ويغسل ما تحتها الى موضع الجراحة فيشدها
 ويمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح
 عصابة المقصد واما الموضع الطاهر من البدن ما يلي
 بين العقد من العصابة فلا يصح انه يكفي فيه المسح
 اذ لو غسل تبطل العصابة فرقا يصل الماء الى موضع
 الفصد **باب دماء يختص بالنساء** وهي
 ثلثة حيض ونفاس ولتحاضة الحيض دم ينفضه
 رحم بالغة اي بنت تسع سنين احتوز بالرحم عن الكثرة
 لانه دم عرق لادم ورحم وعن الرعاف والدماء الخارجة
 عن الجراحات وعما تراه الحامل فانه لا يخرج من الرحم
 لان الله كما جرى عادة ان المرأة اذا حبلت ينسد
 فم الرحم فلا يخرج منه شيء الا اذا بها احتوز به عما
 ينفضه الرحم بمرض كالولادة ونحوها فان النفاس
 في حكم المريضة حتى يعتب متبرعاً عنها من الثلث
 لم يقل ولا ايايس لانه مختلف فيه كما بينا في وجهه

فان سقطت في الصلوة عنه اي على برء بطل المسح
 واستأنفت الصلوة والا اي وان لم تسقط عن برء
 فان سقطت في الصلوة عنه اي على برء بطل المسح
 واستأنفت الصلوة والا اي وان لم تسقط عن برء

فان سقطت في الصلوة عنه اي على برء بطل المسح
 واستأنفت الصلوة والا اي وان لم تسقط عن برء
 فان سقطت في الصلوة عنه اي على برء بطل المسح
 واستأنفت الصلوة والا اي وان لم تسقط عن برء

في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة

مطلقاً هذه ستة اقوال ووضعوا مثلاً لاجمع هذه الاقوال
مبتدأة رات يوماً دماً واربعة عشر طهر ثم يوماً دماً و
ثمانية طهر ثم يوماً دماً وسبعة طهر ثم يومين
وثلاثة طهر ثم يوماً دماً وثلاثة طهر ثم يوماً دماً ويومين طهر
ثم يوماً دماً فلهذا خمسة واربعون يوماً ففي رواية ابي يوسف
العشرة الاولى التي حاد بها دم وعاشرها طهر والعشرة
الرابعة التي طرافها طهر حيض وفي رواية محمد بن العشرة
بعد طهر هو اربعة عشر حيض وفي رواية ابن المبارك
العشرة بعد طهر هو ثمانية عشر حيض وعند محمد بن العشرة بعد
طهر هو سبعة عشر حيض وعند ابي هليل المستر الاول من
هذه العشرة حيض وعند الحسن الاربعة الاخيرة حيض
وما سوى ما حكم كل مجتهد بكونه حيضاً المتخاضة عند
ذلك الحاكم ففي كل صورة يكون الطهر الناقص فاصل
في هذه الاقوال ان كان احد التاميين نصاً با كان حيضاً
فان كان كل منهما نصاً با فالاولى حيض وان لم يكن
شيئاً منهما نصاً با فكل واحدة من الاولى والثانية
استحاضة ولتصور صورة يفهم منها الاقوال بسهولة
وهي ههنا
ههنا ما ينسرى في هذا المقام يعون الله الملك
العلوم والنفاس دم يعقب الولد وهو في الاصل ولادة
المرأة اذا وضعت فهي نفساء ونسوة نفاس وليس
في الكلام فعلاً يجمع على فعال غير نفساء وعشر اكد
في الصراح ولا حد لاقله لان خروج الولد اماراة
بيته على انه من الرحم فله حجة الى ما يؤيد جانب
كونها من الرحم بخلاف الحيض انه لم يوجد هناك
ما يدل على انها من الرحم فجعل الامداد مرتجاً واكثر

في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة

في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة

اربعون يوماً لانه دم وقت للنفساء اربعين يوماً وكل
من الحيض والنفاس يمنع الممتنع ما تحت الازار كما
المباشرة والتفخيز ويحل القبلة ومدا مسرة ما فوقه
وعند محمد بن يحيى موضع الدم فقط والصلوة والصوم
لله جماع عليه ونقضه فقط اي تقضي الصوم للصلوة
لان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة ادائها ولا يمنع
وجوب الصوم فنفس وجوب ثابتة ومنع صحة ادائه
فيجب القضاء اذا طهرت وتوطا قبل غسل بانقطاع
للكنز ولاه قل لا حتى تغتسل او يغضي وقت صلوة
تسع الغسل والحرمة اي حل وطئ من قطع دمها
لاكثر الحيض او النفاس لاوطئ من قطع لاقل من الاكثر
بان ينقطع الحيض لاقل من عشرة والنفاس لاقل
من اربعين الا اذا مضى اذني وقت صلوة تسع الغسل
والحرمة تخيذ يحل وطئها وان لم تغتسل لان الصلوة
صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً فاذا انقطع لاقل
من العشرة بعد مضى ثلثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع
فيما دون العادة يجب ان يؤخر الغسل الى وقت
الصلوة فان خافت الفوت اغتسلت وصلت
والمراد آخر الوقت المستحب لا وقت الكراهة وان
كان الانقطاع على رأس عمادتها او اكثر او كانت
مبتدأة فتاخر الغتسال الخباماً وان انقطع لاقل
من ثلثة اخرت الصلوة الى اخر الوقت فاذا خافت الفوت
توضأت وصلت ثم في الصور المذكور اذا عاد الدم
في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت او معاد
واذا انقطع لعشره او اكثر فبعض ثلثة العشرة يحكم بطهارتها
ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان من عادتها
ان ترى يوماً دماً ويوما طهر هكذا الى عشرة ايام

في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة

في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة
في رواية ابن المبارك في العشرة

فکرمه و حکیمه و شمعین اور ان کے تلامذہ نے جو کتب بنائیں
ان کو نیز تحریر کیا ہے یہ سب سے مشہور ہیں

فاذا رأت الدم يترك الصلوة والصوم واذا ظهرت
في الثاني توضأت وصليت ثم في الثالث يتركها وفي
الرابع اغتسلت وصليت هكذا الى العشرة ويكرر محلة طه
او وطى الحايض لان حرمته ثبت بنص قطعي وانما في
مبتداء خبره قوله الا في استحاضة عن اقل الحيض او الثلاثة
والزايد على اكثره أي العشرة او على اكثره انقاس او اربعين
او على عادة عرفت لهما وجاوز اكثرهما أي عادة عرفت
بحيض وجاوز العشرة او تقاس وجاوز الاربعين
فاذا كانت لهما عادة في الحيض كسبعة مثله فترات
الدم اثني عشر يوما فحصة ايام بعد التسبع استحاضة
واذا كانت لهما عادة في التقاس وهي ثلثون يوما مثله
فترات الدم خمس يوما فالعشرة التي بعد الثلثين
استحاضة هذا حكم المعتادة ثم اراد ان يبني حكم
المبتدأة فقال او على عشرة حيض من بلغت مستحاضة
وعلى اربعين تقاسها ومارات حامل من الدم استحاضة
اما الثلاثة الاولى فلا في الفرع انما يبني اقل الحيض
واكثره واكثره التقاس علم ان الناقص عن الاقل والزايد
على الاكثر لا يكون حيضا ولا نفاسا فيكون استحاضة
بالضرورة واما الرابع فلما ورد فيه من الاحاديث بان
يدع الصلوة ايام اقرائها فيصلي في غيرها فاعلم ان
الزايد على ايام اقرائها استحاضة واما الخامس والسادس
فلا في المبتدأة التي بلغت مستحاضة حيضا من كل
شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة فيكون طهرها
عشرين يوما واما التقاس فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنقلها
اربعون يوما والزايد عليها استحاضة واما السابع فلما
عرفت في اول الباب ثم بين حكم الاستحاضة فقال لا يمنع
صلوة وصوما ووطى لقوله ثم للمستحاضة توضئ وصلى

وَأَن قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ قَطْرًا فَتَبَّتْ بِهِ حِلْمَ الصَّلَاةِ
عِبَارَةً وَحِلْمَ الْوُطَنِ وَالصَّوْمِ دَلَالَةً لِانْعِقَادِ الْأَجْمَاعِ عَلَى أَنَّ
الدَّمَ الرَّحِمُ يَنْبَغُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ وَالْوَطَنُ وَيَمُوتُ الْعُرْقُ لَا يَنْبَغُ
شَيْئًا مِنْهَا فَلَا يَمُنَّ بِهَذَا الدَّمُ الصَّلَاةَ عِلْمٌ أَنَّهُ دَمُ عِرْقٍ
لَا دَمَ رَحِمٍ فَتَبَّتْ الْحِلْمَانِ الْآخَرَانِ دَلَالَةً وَالنَّفَاسُ لِأَخَرِ
التَّوْمِينِ هُمَا وَلَدَانِ مِنْ بَطْنٍ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَلَدَانِ قَلِيلٌ
مِنْ سِتْرٍ أَشْرَهُ مِنَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ خَلْفَهُ فَالْشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدُ وَزَيْدٌ
وَأَنْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مِنَ الْآخِرِ وَفَالْحِلْمُ أَنَّهَا حَامِلٌ بِهِ فَلَا يَكُونُ
دَمًا مِنَ الرَّحِمِ وَلِذَا لَا يَنْقُضِي الْعِدَّةَ إِلَّا بَوْضُ الْفَأْنِ
وَلَنَا أَنَّ النَّفَاسَ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبُ الْوِلَادَةِ وَهُوَ
كَذَلِكَ فَضَارَ كَالدَّمِ الْخَارِجِ عَقِيبُ الْوِلَادَةِ الْوَاحِدِ وَأَنْقِضَاءُ
الْعِدَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِوَضْعِ حِمْلٍ مُضَافٌ إِلَيْهَا فَيَنْتَازِلُ الْحِمْلُ
وَسَقَطَ يَرَى بَعْضُ حَلْقِهِ كَيْدًا وَرَجُلًا أَوْ صَبْعًا أَوْ ظَفِرًا
أَوْ شَعْرًا وَلَدًا فَيَكُونُ بِهِ نَفْسًا وَيَنْقُضِي الْعِدَّةَ وَيَصِيرُ
الْأَمْرُ أَمَّ وَلَدٍ وَيَحْتَسِبُ لَوْ كَانَ عُلُقٌ يَمِينُهُ بِالْوِلَادَةِ وَأَمَّا
الْأَيَّاسُ فَقِيلَ لِأَيَّاسٍ مَدَّةٌ بَلْ هُوَ أَنْ يَبْلُغَ مِنَ السَّنَةِ
مَا لَا يَحِيضُ مِنْهَا فَإِذَا بَلَغَتْ هَذِهِ الْمَدَّةُ وَأَنْقَطَعَ دَمُهَا
يَحْكُمُ بِأَيَّاسِهَا فَإِنَّهُ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ حِيضٌ أَيْ إِذَا لَمْ
يَحِدْ فَإِنَّ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ دَمًا كَانَ حِيضًا فَيَسْطَلُ
الْإِعْتِدَادُ بِالْأَشْهُرِ وَيَفْسُدُ الْأَنْكَحَةُ وَقِيلَ يَحِدُ وَخَلْفُ
فِيهِ فَقِيلَ يَحِدُ بِجَمْعِ سِتْرٍ وَهُوَ مَذْهَبُ عَائِشَةَ رَضِيَ
وَفِي الْحِجَةِ الْيَوْمَ يَفْتَى بِهَذَا تَسِيرًا عَلَى مَنْ ابْتَلَى بِارْتِفَاعِ
الْحَيْضِ بِطُولِ الْعِدَّةِ وَقِيلَ يَحِدُ بِجَمْعِ سِتْرٍ سِتْرُهُ
وَبَرَأْتِي مُشَاجِحَ بَخَارِي وَخَوَارِزِمَ وَمَرُوءَ وَقِيلَ يَحِدُ
بِسِتْرَيْنِ سَنَةً وَهُوَ مَرُوءٌ يَحِدُ نَفْسًا وَمَعْتَبَرٌ عِنْدَ
أَكْثَرِ الْمُشَاجِحِ وَخَلْفُهَا فَإِنَّهُ بَعْدَهَا أَيْ بَعْدَ مَدَّةِ
الْأَيَّاسِ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حِيضًا وَخَلْفًا وَنَفْسًا

اوله ولدا من النهن واحد كان الثامنة واربين الاول والثاني
الزمنه في الفاشح وله ونقصا القعدة متعلق ابي في قوله
حتى يبيض حلهن طرده

في بعض الاماكن
طردت
الحل
وقيل قد لا يبين
صارت
مكتشف
اليد
وقيل
فراغ

[illegible]

وخو وخو وجح وجح ورجح ورجح وخش وخش وعفى وعفى ما دون ربع
نوب قبل المراد به ربع ادى في نوب يجوز فيه الصلوة
وقيل ربع موضع اصابه النجس كالزبل والخرىص
وقدر ابو يوسف شبر في شبر ما خف كبول فرس
وبول ما نوكل لحمه وخز طير لا يوكل كذا عفى ايضا
بول اى بول ما نوكل لحمه فان بول ما يوكل مختلف فيه
النتح كروس الابر وما زاد عليهم اى على قدر الذر هم
من الغليظ وما دون الربع من الخفيف لا يعنى لو ارد
اى الماء الذى يرد على النجس نجس كالمرور و اى كالماء الذى
يروح عليه النجس كمنزلهما فى غلة النجاسة وهى اختلاط
النجس بالماء لا زماه قدر ولا ملح كان حمارا فانها ليسا
بنجس لتبدل الحقيقة فيهما فان الاعيان يطهر بالاختلاط
كالماء اذا صارت ملحا والعذرة اذا صارت ترابا
والخز خلاء وخو ذلك يصل على نوب غير مضرب بطائر
نجسة حتى لو كان مضربا لم يجز وعند ابي يوسف لم يجز
مطلقا كما يصل في نوب اى كما جاز ان يصل من لبس
نوبا ظهر فيه بلة نوب نجس لى هذا الثوب نجس فيه
اى في الثوب الاول لكن لا يكون ظهور البلة فيه كما لو
غصرت الثوب قطرت تلك البلة منه فانه اذا كان كذلك
لم يجز الصلوة فيه كذا اى كالثوب الملقوف فيه فى جوان
الصلوة فيه لو وضع الثوب حال كونه رطبا على جدار
بابسى طيبا بما فيه سريين او نجس عطف على وضع طرف
منه اى من ذلك الثوب فتسوى او وقع النسيان وغسل
طرف آخر منه بارقا كما لو مال حجر على ما يدوسه من
الخططة ونحوها فقسم او غسل بعضه حيث يطهر
الباقى وان لم يوجد الطريق غسل النجاسة المرسية عما
الثوب فى اجانه حتى زالت النجاسة او غيرها فلا يغسل

غسل غير المرتبة من الخماسة ثلث مرات في تلك الاجانات
او واحدة بعد غسلها مرتين وعصر كما مر ان ثلثا مبالغا
في الثالثة طهر الثوب الخمسة ان كان القياس ان لا يطهر
الا بصت الماء عليه او الغسل في الماء الجاري فيتخلى الماء
باول الملاقاة ثم الاجانة والماء التي غسل بها الثوب
نحسة لا تنتقل الخماسة من الثوب الى الماء لكن تلك
المياه في الخماسة كالحل في حال اللقائى عند ملاقاة
الماء اياه واتصاله به لالحال الانفصال عنه في الاظهر
استرازا عما ذهب اليه البعض وشور رواية الطحاوي
ان يجس الماء كجس الحل عند انفصال الماء عنه فيطهر
على الاظهر الخماسة الاولى الى المتنجس بالخماسة الاولى التي
انتقلت الى الماء باول الغسلات فيما اذا اصاب ذلك
الماء ثوبا او عضوا بالثلاث اى بالغسل ثلث مرات و
الوسطى شئين اى المتنجس بالخماسة التي انتقلت
الى الماء بالغسل الثانية يطهر بالغسل مرتين والاخرى
بمرة اما يطهر المتنجس بالخماسة التي انتقلت الى الماء بالغسل
الاخيرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم الحل عند ملاقاة
الماء وهكذا لا يطهر الاجانة الاولى الا بالغسل ثلثا
والثانية بمرتين والثالثة بمرة وعلى غير الاظهر يطهر
ما ينحس بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني
بالغسل مرة وبالماء الثالث بمرة العصر على ما هو
حكم المغسول عند الانفصال وكذا يطهر الاجانة
الاولى بمرتين والثانية بمرة والثالثة بالارافة
فصل في الاستنجاء في محل اللقطة النجسة ما يخرج
من البطن والكتف طلب الفراغ عنه ومن اشرب ماء
او زاب من جس يخرج من البطن كالبول والغايط
والمدى والمني والدم الخارج من احد التسيلين

و استنبی که از این نسخه استخراج شده است
و هوام الخ و یح و حصه و یکنوز هذا ایضاً من الخ و یح و یح
تألیف شیخ ابراهیم از راه بیسته قالی قلیل جدید

مجلس اول

كذا في التنازل خائبة ولا يستخى من الزبح لانه ليس بجس
وان خرج من البطن ولا يسمى بطهر ما يخرج من غير
السبيل استنجا بخروج كدر وخشب وتراب لا
اي لم يسس العدد بل ندب قال في الوقاية بعد قوله بل
عدد يدبر بالاول الاخر فيرد عليه انه غير مرتبط
باقبله لانه العدد اذا نفى وان كان المراد نفى تسعة
لم يناسب بعده ذكر العدد بقوله بالبحي الاول الخ
ولهذا قال هذا العدد ثم اضرب بقوله بل تحت
ثم قال يدبر بالاول ويقبل بالثاني الادبار لانه اذا
الى جانب الذبر والاقبال ضده ويدبر بالثالث صيفا
ويقبل بالاول والثالث ويدبر بالثاني شتاء فان في
المسح اقبالا وادبارا مبالغة في التفتية وفي الصيف
يدبر بالاول لانه الخصة فيه مدلاة فلا يقبل احراز
عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر مبالغة في التطيف ولا
كذلك في الشتاء يقبل بالاول لانه يبلغ في التفتية ثم يدبر
ثم يقبل لمبالغة والماء في الوقيت اعلى الصيف والشتاء
مثله صيفا يعني يدبر بالاول ايكا لثلاث تلوث رجلي
والخمس بعد اي الحجى اولى ان يمكن بركضة العوي
يغسل يديه ثم يرحى المخرج بمبالغة ان لم يكن صائما
كذا في الظهيرة ويعمله بطن اصبع واحد ان حصل
النقا او سبعين اذا احتيج الى زيادة او ثلث ان احتج
الى ازيد ويصعد الرجل صبعه الوسطى على سائر الاصابع
صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضع ثم يصعد
بنصره اذا غسل مرات ثم يصعد خنصره ثم سبابة و
يغسل موضع حتى يطئن قلبه والمرأة تصعد بنصرها و
اوسطها جميعا معا ثم تغفل كما يفعل الرجل لانها
لو بدأت باصبع واحدة كالرجل عسى يقع اصبعها

فان يدبر بالثاني او رده الى رجليه بالثاني اي يقضي كونه
يدبر بالثاني من الادارة وهو في التفتية والقبول
وغيره من تعظيم قوله ويدبر بالثالث بل اجاز في هذا
منه كالتوقيت اعني الحجى ليس بجس ما ذكره في الخ
فان لا يفر من من الادارة في التفتية على السهولة
فقد انزل في تعظيم الحجى بغير ما جاز ويقبل بالاول والثالث
ويدبر بالثاني في الادارة في التفتية كما في صدر التفتية
من ادبر بالثاني في الادارة ويدبر بالثاني والثالث
اقول في التفتية ويدبر بالثاني ويدبر بالثاني والثالث

فلذا

فينلذ فيجب عليها الفسل وهو لا تشع كذا في الظهيرة
ويغسل يدبر بالثاني ويحب اي غسل المخرج بجوان ميا
فوق الذرع من الجس المخرج مفعول الجوان الى يميني
متعلق بحج ولو لم يداي ولو كان الغسل بمقدار فوق
الثلث فانه المعتبر هو الانقاء لا العدد حتى لو حصل
بواحد كفي ولو لم يحصل بشاة لث زاد عليها يغسل المستنجي
الذبر اولا عند الي حنيفة وعند هانانيا وكبر بعظم
لان زاد الجني كما ورد في الحديث وطعام الانسان
لما فيه من تحقير المال المحترم شرعا واليهما كالحشيش
لما فيه من تجسس الطاهر بالضرورة وروث لانه متنجس
فيما في التفتية واجز وخرق وقم وسبي محرم بين الناس
لخرقة الذباج وخوها لانه ينافي الاحترام مع وروثه
عن الاشياء المذكورة ويمحي للثمن عنه ايضا بالضرورة بان
يكون يسرا مقطوعة او باجراحة ولو استنجا بالاشياء
المذكورة جاز لان الثمن لمعنى في غيره فلا ينافي المنزوعة
في الجملة وبكره لتقبال القبلة في البول والغايط كذا
استدبارها لكن لا مطلقا بل يكسف العورة لقولهم
اذا انتم الغايط فعضوا قبلة الله لا تستقبلوها
ولا تستدبروها ولكن شرعوا وعمرى او غيرا وبقدر استنارة
الحما ذكر في الاجناس ان اذا لم يكن الحدث بل لانه
لم يكن مكرها ولو في البيان لان الدليل لم يعرف
ويكون فعلها البول والغايط في الماء والظل اذ ظل
قوم يستريحون فيه والطريق وتحت شجر من خراف
غير الثمن للثمن عن الجميع في الحديث والشرط طاهر والتكلم
عليها للثمن عنه ايضا البول فاما الاعد كذا في التنازل
ويجب المنه بالمشي والتمشي او النوم او الاضطجاع
على شقة الايسر حتى يستقر قلبه على القطع العود

فان يدبر بالثاني او رده الى رجليه بالثاني اي يقضي كونه
يدبر بالثاني من الادارة وهو في التفتية والقبول
وغيره من تعظيم قوله ويدبر بالثالث بل اجاز في هذا
منه كالتوقيت اعني الحجى ليس بجس ما ذكره في الخ
فان لا يفر من من الادارة في التفتية على السهولة
فقد انزل في تعظيم الحجى بغير ما جاز ويقبل بالاول والثالث
ويدبر بالثاني في الادارة في التفتية كما في صدر التفتية
من ادبر بالثاني في الادارة ويدبر بالثاني والثالث
اقول في التفتية ويدبر بالثاني ويدبر بالثاني والثالث

فان يدبر بالثاني او رده الى رجليه بالثاني اي يقضي كونه
يدبر بالثاني من الادارة وهو في التفتية والقبول
وغيره من تعظيم قوله ويدبر بالثالث بل اجاز في هذا
منه كالتوقيت اعني الحجى ليس بجس ما ذكره في الخ
فان لا يفر من من الادارة في التفتية على السهولة
فقد انزل في تعظيم الحجى بغير ما جاز ويقبل بالاول والثالث
ويدبر بالثاني في الادارة في التفتية كما في صدر التفتية
من ادبر بالثاني في الادارة ويدبر بالثاني والثالث
اقول في التفتية ويدبر بالثاني ويدبر بالثاني والثالث

خاتمة

كذا في الظهيرة وقيل يكفي مسح الذكر واجتذابه ثلاث
مرات والصحيح ان طباع الناس وعاداتهم مختلفة
في قلبه انه صار طاهر اجاز له ان يستحي لان كل احد
اعلم بحاله كذا في التارخاينة ومع طهارة المفصول
يطهر اليد كذا في الملتقط **كتاب الصلاة** في فرضيتها
الاسلام والعقل والبلوغ لما تقرر في الاصول ان مدار
التكليف بالفروع هذه الثلاثة وان وجب ضرب ابي عمر
امر صبي سنة عشر سنين عليها ان على تركها لما روى عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال مروا اولادكم بالصلاة وهم ابناء
سبع واخر يوم عليها وهم ابناء عشر سنين ومنكرها اي
منكر الصلاة المكتوبة بمعنى منكر فرضيتها كافر لشوئها
بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها حكم المرتد
وتاركها عمدا حائذا ان تكاسره فاسق يجلس حتى يصلي
لانه يجلس بحق العبد فحق الله احق به وقيل يضرب
حتى يسيل منه الدم مبالغة في الزجر ويحكم باساره
فاعلمها بالجماعة يعني ان الكافر اذا صلى جماعة يحكم بكونه
عندنا خلاقا للشافعي لانها مخصوصة بهذه الجماعة
الصلاة منفردة او سائر العبادات لوجودها في سائر
الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلواتنا الصلوة الجماعة
قبلنا فهو منا قالوا المراد بقوله صلواتنا الصلوة الجماعة
على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة بدون الجماعة في الكفر
ايضا ولا يجري النيابة فيها اصلية اي لا بالتفويض كما صحت
في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالفدية في حق
النبيخ الغاني لانها اذا يجوز اذن الشرع ولم يوجد
فوجب باول الوقت على غير معذور بوجود السبب
كما تقرر في الاصول ويجب عليه اي على المعذور كصبي
بلغ وكافر اسلم ومجنون ومعنى عليه افاقا وحايض
ونفساء

وله ومع طهارة المفصول والظهور ويشترط ان لا يكون عليها
وشح الخلق اذا ذكره وان كان من غير طهارة
وله من طهر فريضة او فرضت في الامم كالسنة السبب
سابع عشر ومنه في قول الجمهور بسنة واحدة وان كانت
قبله صلاتين في طهر طهره في السنة وفيه وجوب
كوفي الكسوة وانما وجب في الصوم كالمصلاة على وجه
كما نقل الزاهد في الاختيار حاشا حاشا

والجواب انه يمكن بشرط ان يكون في الوقت وان يكون في الوقت
ومنه في قول الجمهور ان الكافر اذا صلى جماعة يحكم بكونه
او اسلمه وانما سائر العبادات لا تملكها الا في الوقت
وسجد السجدة وركعة السجدة كذا وسائر
العبادات لا تملكها الا في وقتها بشرط

ونفساء طهرتا باخرة لانه لسبب في حقها ولا يجوز قبله
لامتناع التقدم المسبب على السبب فوقت الفجر قدمه
لانه اول اليوم ومن قدم الظهر نظر الى ان الصلوة فيه اول
الواجبات من طلوع الصبح الثاني وهو المياض المنتشر في الافق
المسمى بالصبح الصادق الى طلوع الفجر الشمس ما روى ان
جبرائيل عليه السلام ام برسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين
اسفر جذا وكادت الشمس يطلع ثم قال ما بين هذين
الوقتين وقت لك ولا متان ووقت الظهر من ووالها
اي الشمس الى بلوغ الظل مثليه اما الاول فلقوله تعالى
الصلاة لدلوك الشمس اي زوالها وعليه لا كثر ولا مأمرة
جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني
فلامامته عم في اليوم الثاني ذلك الوقت وعندها اخره
اذا صار الظل مثله لسوى الف في الزوال اي في لغة الجمهور
وعرفا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين يقع على خط
نصف النهار واصافته الى الزوال لادنى ما له بسمه لصول
عند الزوال فلا يعد تسامحا ووقت العصر منه اي
بلوغ الظل مثليه الى غروبها اي الشمس اما اوله فالمدلول
ههنا قول ابن حنيفة وعندها اذا صار الظل مثله دخل
وقت العصر وهو منبى على خروج وقت الظهر على الغروب
واما اخره فلقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري
والاسلم ووقت المغرب منه اي غروبها الى غروب الشفق
وهو عند ابن حنيفة لبياض الذي يعقب الفجر وعندها
الفجر ويربى لاطباء اهل التسان عليه حتى يظل ان
الامام رجع اليه لما ثبت عنده من حمل عامة القصابة
الشفق على المحرة وفي المبسوط قولها اوسع وقوله احوط

وله في قول الجمهور ولا يشترط طهارة المفصول
اول من صلاتها كدم ومنه في قول الجمهور ان
وجوبه في وقت الفجر لا يشترط طهارة المفصول
توقفه وتوسلها وادنى ما له بسمه لصول
بنينا مسلم الفريضة الاسرى في الامم كالمصلاة
في الامم كالمصلاة في الامم كالمصلاة في الامم
اول وجوبه في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
في الفريضة في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
الوجوب في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
المشتركة في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
والفجر في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
وقت الفجر في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
لا يرفع السجدة في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
ينالها وهو سلكه لا النفس الواجب في الزوال
من السجدة في الزوال اي وقت الفجر في الزوال
فمنه في قول الجمهور ان الكافر اذا صلى جماعة يحكم بكونه

Copyri

versity

ووقت العشاء والوتر منه أي غروب الشفق إلى الصبح أما
 أوله فقد اجمعوا أنه يدخل عقيب الشفق على اختلافهم
 فيه وأما آخره فلا جماع السلف أنه يبقى إلى طلوع الفجر
 ألا ترى أن الحايض إذا طهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب
 عليها قضاء العشاء بالاجماع فلو لا أن الوقت باق لما
 وجب عليها هذا عند أبي حنيفة وعندهما وقت الوتر
 بعد العشاء بأخلاف في الأخرى وهذا الخلاف مبنى
 على أن الوتر فرض عند سنة عندهما كما يجمع وفائدة
 الحكمة تظهر في موضعين أحدهما أنه لو صلى الوتر قبل
 العشاء ناسيا أو صلاهما فظهر فساد العشاء لا الوتر
 فإن الوتر يصح ويعيد العشاء وحدها عنده لأن الترتيب
 يسقط بمثل هذا العذر وعندهما يعيد الوتر أيضا لأنه
 تابع لهما فلا يصح قبلهما والثاني أن الترتيب واجب
 بينه وبين غيره من الفرائض والسنن حتى لا يجوز
 صلوة الفجر ما لم يصلي الوتر عنده وعندهما يجوز إذا ترتب
 بين الفرائض والسنن ولا يجبان أي العشاء والوتر
 لتماقد وقتها أي من لم يجد وقت العشاء والوتر بان
 كان في بلد يطلع الفجر فيه كما تغرب الشمس أو قبل أن يغيب
 الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت وهو
 التراخي بعد العشاء إلى الفجر قبل الوتر وبعد الانتهاء
 نوافل سنة بعد العشاء هو الأصح وقيل بين العشاء
 والوتر حتى لو صلاهما قبل العشاء أي بعد الوتر لم يؤدبا
 في وقتها وقيل الليل كله قبل العشاء وبعدها وقيل
 الوتر وبعد لأنها قيام الليل لما مر من بيان أصل
 أوقات الصلوة شرع في بيان الأوقات المستحبة فقال
 ويستحب تأخير الفجر إلى ما يمكن فيه ترتيب أربعين آية
 ثم أعادته أن لم يمت بان ظهر فساد وضوءه قال ثم لم يؤد

قوله وقت العشاء والوتر منه أي غروب الشفق إلى الصبح كما لا يخفى
 والوتر الذي هو ركعتان أو ركعة واحدة لا يركبها في وقتها
 إلا ما كان في وقتها من ركعتين أو ركعة واحدة لا يركبها في وقتها
 قبل غروب الشفق في غير ركعتين أو ركعة واحدة لا يركبها في وقتها

قوله لم يجبا عليه أي لم يجبا عليه في وقتها
 والوقت الذي هو وقت الصلاة وهو وقتها
 وما ذكره من أن الوتر ليس بركعة واحدة
 إنما هو من قولهم لا يركبها في وقتها

أسفر وأب الفجر فانه أعظم للأجر ويستحب تأخير ظهر
 الصيف للأجر لبقوله طم أبرد وأب الظهر فانه شدة الحر من
 فيج جرمهم وتأخير العشاء إلى آخر الثلث الأول بان يكون ابتداء
 وها قبل آخر الثلث وانتهى فيها في آخر الثلث ولو بالتخمين
 وبه توفيق بين قول القدوري إلى ما قبل ثلث الليل وقول
 صاحب المنزلة إلى ثلث الليل وتأخير الوتر إلى الفجر الوانق
 بالانتهاء وإن لم يبق بد أو قبل النوم لقوله من من خلف
 أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طلع أن يقوم آخره
 فليوتر آخره ويستحب تحجيل ظهر الشتاء لما روى عن أبي
 رضان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر في أيام الشتاء
 ما ندرى ما ذهب من النهار أكثر أو ما بقي منه رواه
 أحمد وتحجيل المغرب لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه
 البخاري والمسلم ويوم عيم تحجيل العصر والعشاء لأن في
 تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكروه وفي تأخير
 العشاء تقليل الحاجة على اعتناء المطر والطيب ويخرج بها
 يعني الفجر والظهر والمغرب لأن الفجر والظهر لا كراهة في تأخير
 والمغرب يخاف وقوعها قبل المغرب لشدة الالتباس
 لا يصح صلوة وسجدة تلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت
 الكامل وصلوة جنات حضرت قبل أن قبل الأوقات التي
 ذكرت بقوله حال الطلوع والشمس والغروب وهو طرف
 لقوله لا يصح إلى العصر يومه لئلا يشاء من قوله لا يصح صلوة
 فإن إذاها لا يكون وقت الغروب لأنه إذاها كما وصحت لأن
 سبب الوجوب آخر الوقت أن لم يؤد قبله فإن إذاها كما
 وجبت لا يكون فعلها فيه وإنما يكون تأخيرها إليه كالفناء
 لا يكون فعله بعد خروج الوقت وإنما يجمع تفويته قالوا
 المراد بسجدة التلاوة ما تلاه ما قبل هذه الأوقات لأنها

قوله تأخير ظهر الصيف للأجر لبقوله طم أبرد وأب الظهر فانه شدة الحر من فيج جرمهم وتأخير العشاء إلى آخر الثلث الأول بان يكون ابتداء وها قبل آخر الثلث وانتهى فيها في آخر الثلث ولو بالتخمين وبه توفيق بين قول القدوري إلى ما قبل ثلث الليل وقول صاحب المنزلة إلى ثلث الليل وتأخير الوتر إلى الفجر الوانق بالانتهاء وإن لم يبق بد أو قبل النوم لقوله من من خلف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طلع أن يقوم آخره فليوتر آخره ويستحب تحجيل ظهر الشتاء لما روى عن أبي رضان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر في أيام الشتاء ما ندرى ما ذهب من النهار أكثر أو ما بقي منه رواه أحمد وتحجيل المغرب لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه البخاري والمسلم ويوم عيم تحجيل العصر والعشاء لأن في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تقليل الحاجة على اعتناء المطر والطيب ويخرج بها يعني الفجر والظهر والمغرب لأن الفجر والظهر لا كراهة في تأخير والمغرب يخاف وقوعها قبل المغرب لشدة الالتباس لا يصح صلوة وسجدة تلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل وصلوة جنات حضرت قبل أن قبل الأوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والشمس والغروب وهو طرف لقوله لا يصح إلى العصر يومه لئلا يشاء من قوله لا يصح صلوة فإن إذاها لا يكون وقت الغروب لأنه إذاها كما وصحت لأن سبب الوجوب آخر الوقت أن لم يؤد قبله فإن إذاها كما وجبت لا يكون فعلها فيه وإنما يكون تأخيرها إليه كالفناء لا يكون فعله بعد خروج الوقت وإنما يجمع تفويته قالوا المراد بسجدة التلاوة ما تلاه ما قبل هذه الأوقات لأنها

قوله لا يصح إلى العصر يومه لئلا يشاء من قوله لا يصح صلوة فإن إذاها لا يكون وقت الغروب لأنه إذاها كما وصحت لأن سبب الوجوب آخر الوقت أن لم يؤد قبله فإن إذاها كما وجبت لا يكون فعلها فيه وإنما يكون تأخيرها إليه كالفناء لا يكون فعله بعد خروج الوقت وإنما يجمع تفويته قالوا المراد بسجدة التلاوة ما تلاه ما قبل هذه الأوقات لأنها

واسرعوا الى ما فيه نجاتكم فيسببه اعادته الشترزاء
 وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا كذلك بل يقول في
 الاقول لاحول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله كان
 وفي الثاني صدقت وبررت ويقول عند قوله قد قامت
 الصلوة اقامها الله وادامها الى يوم القيمة رجل في المسجد
 يقرأ القرآن فسمع الاذان لا يترك القرآن لانه اجابة الحضور
 ولو كان في منزله يترك القرآن ويجيب كذا في الظهورية
باب شروط الصلوة الشرط ما يتوقف عليه وجود
 الشئ ولا يدخل فيه لم يقبل التي يتقدمها لان من قاله
 جعله صفة كاشفة لامينة اذ ليس من الشروط ما لا
 يكون مقدما حتى يكون اجترار اعنه منها طهر نوبه ومكان
 من حيث وطهر بدنه ومن حديث هذه العبارة اصح
 من عبارة اكثر والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية
 عادم ثوب صح صلوة قائما بركوع وسجود لانه في القعود
 ستر العورة الغليظة وعدم آداء الاركان وفي القيام
 كشفها واداء الاركان فيميل الى ايتها شاء وندبت قاعد
 موميا بها لان الشتر وجبت لحق الصلوة وحق الناس
 والركوع والسجود لم يجبا الا لحق الصلوة وكيفية القعود
 ان يقعد ما دار عليه الى القبلة ليكون استروا واجد
 مأكلة نجس او اقل من ربعة طاهر ندب صلوة فيه
 لان فرض الشتر عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة
 يختص بها ولجد ربعة طاهر لا يصلي عريانا لان بيع
 الشئ بقوم مقام كله كما في الاحرام فيجعل مكان كله
 طاهر في موضع الضرورة بتوبيخ نجس مانع عن الصلوة
 بان يكون بثوب مثله نجس قدر درهماي وبثوب نجس
 قدر ثلثة دراهم اقلهما اي اقلها ستر احب للصلوة
 فيه وان بلغ النجس ربع احدها تعين الآخر للصلوة فيه

في ثوبه وكذا ما يترك بركعة كسفية بنجاسة
 بركعة او بركعة او بركعة او بركعة او بركعة
 وكلمة ان كانت في الاصح وهو مكانه
 اي موضع قد ربيع او واحد جاز في الاصح
 وموضع سجود الشاة في الاصح لا موضع يد
 وركبة في الاصح او اقلها او اقلها او اقلها
 وان كان في ثوبه من بركعة او بركعة او بركعة
 اسم النوب النجاسة حاصدة
 عادم ثوب وتكون حراما او حراما او حراما
 يكتفي به او ما دار عليه وكذا النجاسة في الاصح

لان الربيع حكم الكل كما مر ولو نكح احدها نجسا فربيع
 الآخر طاهر تعين الآخر لما مر انفا وجدت عريانة فربيعا
 يستريدنها وربيع راسها يجب سترها حتى لو تركت
 ستر الرأس لم يجر صلوتها لما عرفت ان الربيع حكم الكل
 فصارت تاركة ستر الرأس مع الامكان ولا يجب الشتر
 في اقل من ربع الرأس حتى لو تركت ستر الرأس جازت صلوتها
 اذ ليس لما دون الربيع حكم الكل ولكن الشتر او لي تقليده
 لانه كشف عادم من زيل النجس سواء كان في بدنه او في
 ثوبه او مكانه يصلي مع النجس ولا يعيد الصلوة لان التكليف
 بحسب الوسع ومنها اي من الشروط ستر العورة وهي
 اي العورة للرجل ما تحت ستره فالشتر ليست بعورة
 الى ما تحت وكتبه فالركبة عورة ونحوه الامتراء ما يكون
 عورة من الرجل يكون عورة من الامتراء مع طهرها وبطونها
 فانهما في الرجل ليسا بعورة وفيها عورة ونحوها اي الامة
 المكاتب والمدبرة وام الولد في كون طهره وبطونه
 ايضا عورة الحق اي جميع اعضائها عورة لا وجهها
 وكيفية وقد ميسرها فانها لا تجدد ما من مزاوله الكشاء
 يديها وفي كيفية زيادة ضرورة وهي الحاجة الى الكشف
 وجهها خصوصا في الشهادة والمحكمة والنكاح و
 تضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها خصوصا
 الفقيرات منهن وهو معنى قوله تعالى على ما قالوا الا ما
 ظهر منها اي ما جرت العادة والحيلة على ظهوره وبروي
 ان القدم قالوا الفسد الصلوة كشف ربع عضو هو عورة
 غليظة كالقبل والذبر وحقيقة كما عداها من البطي
 والفخذ وعن ابي يوسف يفسدها كشف نصفه ذكر
 العورتين اشارة الى التسوية بينهما في الحكم ولهذا قال
 صاحب الهمدانية والعورة الغليظة على هذا الخلاف بعد

قوله وكفى الشتر اوله اور عليه ما في كمال ولو وجد
 بستره بعض العورة وجب استشهاده وقد زاد عليه
 النجس ولو نكح النجس او نكح النجس او نكح النجس
 من النجس وكذا الثانية ما بعدته وهو تمام الربيع
 او كذا من الوجوب هو الربيع ما مطلقا قوله
 ولا يعيد الصلوة من النجس لزوم الاعادة فذكره
 العورة من الرجل وكذا الشتر قبل طهره عباد
 كقصب الماء والنوب حاصدة

قوله اي جميع اعضائها حتى شترها لان راسها النجس
 بركعة وكيفية كمال الشتر وكيفية كمال الشتر
 قال في النجس هو طهرها عورة ونحوها فافهم
 بعورة واختره ان النجس خارج والفرج بالاول
 فانه يكون عورة وقد روي عدم العورة حاصدة

مخطا لانه عم كان يكثر عند كل خفض ورفع ويعتمد
 يديه على ركبتيه مفرجا اصابعه لا يندب التفرج الا
 في هذه الحالة باسطا ظهره حتى لو صبت الماء على ظهره
 لانسق لا رافعا راسه ولا منكسا ويظهر في اي الركوع
 مستحيا ارفعا له سبحانه ربي العظيم مرات ثلثا فانه ادناه
 لقوله عم من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم فلا يفقد
 ثم ركوعه وذلك ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربي
 الاعلى فلا يفقد ثم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص
 منها ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المقدي ثلثا فانه ادناه
 في رواية الصحيح انه يتابعه وكلما زاد فهو افضل المنزه
 بعد ان يكون الختم على وتر واما الامام فلا يزيد على وجه
 عمل القوم به ثم ليسمع اي يقول سمع الله لمن حمده رافعا
 راسه من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسليم والمقدي
 يكتفي بالتخيم يعني رتبنا لك الحمد لما روي انه عم قال اذا قال
 الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري
 والمسلم قسم بينهما والقسم بينا في الشركة وفي المحيط اللهم
 ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء والمخفف قيل كالمقدي
 يعني يكتفي بالتخيم قال الزبيلي عليه الكافي المشايخ وفي البسوط
 هو الامح لان التسليم لمن معه على التخيم وليس معه غيره
 ليحتمل عليه وقيل المنفرد بجمع ما اذ التسليم والتخيم وهو
 رواية الحسن ع اي حنفية قال صاحب الهداية هو الاصح ويقوم
 مستويا بعد رفع راسه وما سوى الاطمينان وهو تسكين
 الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفصلا ومكواه تكبير الركوع
 وتفرج الاصابع والتسليم والتخيم والتسليم والقيام مستويا
 مستقي هو اي الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان
 واجب لانه شرع لتكبير ركن مقصود بجلاله والقومة بعد
 رفع الراس وبين السجودتين لان الاطمينان فيها سنة لانها

في هذه الحالة باسطا ظهره حتى لو صبت الماء على ظهره لانسق لا رافعا راسه ولا منكسا ويظهر في اي الركوع مستحيا ارفعا له سبحانه ربي العظيم مرات ثلثا فانه ادناه لقوله عم من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم فلا يفقد ثم ركوعه وذلك ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربي الاعلى فلا يفقد ثم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص منها ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المقدي ثلثا فانه ادناه في رواية الصحيح انه يتابعه وكلما زاد فهو افضل المنزه بعد ان يكون الختم على وتر واما الامام فلا يزيد على وجه عمل القوم به ثم ليسمع اي يقول سمع الله لمن حمده رافعا راسه من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسليم والمقدي يكتفي بالتخيم يعني رتبنا لك الحمد لما روي انه عم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري والمسلم قسم بينهما والقسم بينا في الشركة وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء والمخفف قيل كالمقدي يعني يكتفي بالتخيم قال الزبيلي عليه الكافي المشايخ وفي البسوط هو الامح لان التسليم لمن معه على التخيم وليس معه غيره ليحتمل عليه وقيل المنفرد بجمع ما اذ التسليم والتخيم وهو رواية الحسن ع اي حنفية قال صاحب الهداية هو الاصح ويقوم مستويا بعد رفع راسه وما سوى الاطمينان وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفصلا ومكواه تكبير الركوع وتفرج الاصابع والتسليم والتخيم والتسليم والقيام مستويا مستقي هو اي الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان واجب لانه شرع لتكبير ركن مقصود بجلاله والقومة بعد رفع الراس وبين السجودتين لان الاطمينان فيها سنة لانها

في هذه الحالة باسطا ظهره حتى لو صبت الماء على ظهره لانسق لا رافعا راسه ولا منكسا ويظهر في اي الركوع مستحيا ارفعا له سبحانه ربي العظيم مرات ثلثا فانه ادناه لقوله عم من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم فلا يفقد ثم ركوعه وذلك ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربي الاعلى فلا يفقد ثم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص منها ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المقدي ثلثا فانه ادناه في رواية الصحيح انه يتابعه وكلما زاد فهو افضل المنزه بعد ان يكون الختم على وتر واما الامام فلا يزيد على وجه عمل القوم به ثم ليسمع اي يقول سمع الله لمن حمده رافعا راسه من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسليم والمقدي يكتفي بالتخيم يعني رتبنا لك الحمد لما روي انه عم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري والمسلم قسم بينهما والقسم بينا في الشركة وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء والمخفف قيل كالمقدي يعني يكتفي بالتخيم قال الزبيلي عليه الكافي المشايخ وفي البسوط هو الامح لان التسليم لمن معه على التخيم وليس معه غيره ليحتمل عليه وقيل المنفرد بجمع ما اذ التسليم والتخيم وهو رواية الحسن ع اي حنفية قال صاحب الهداية هو الاصح ويقوم مستويا بعد رفع راسه وما سوى الاطمينان وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفصلا ومكواه تكبير الركوع وتفرج الاصابع والتسليم والتخيم والتسليم والقيام مستويا مستقي هو اي الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان واجب لانه شرع لتكبير ركن مقصود بجلاله والقومة بعد رفع الراس وبين السجودتين لان الاطمينان فيها سنة لانها

لانها شرعت بين الركعتين فالحاصل ان مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة ومنها اي من الفرائض السجود ويكبر له لانه ضم كان يكثر عند كل خفض ورفع الا عند رفع راسه من الركوع ويضع ركبتيه على الارض لم يقل واضعا كما قال في الركوع خافضا لانه التكبير مقارن للخفض هناك ولا يقارن الوضع ههنا ثم يضع يديه معتمدا على راحتيه لانه وايله رضي الله عنه سجد وانكاه ورفع ما بين وركبيه ثم قال هكذا كان يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع وجهه بين ركبتيه ويديه خذاه اذ ينه لما قال وايل كان رسول الله ص اذا سجد وضع يديه خذاه اذ ينه وما روي انه عم اذا سجد وضع يديه خذاه منكبيه محمول على حالة للكبر والمرض ضامنا اصابعه لا يندب الضم الا ههنا مبداء اي منظرها عضديه مبعدا بطنه عن تخدير لما ثبت انه ص كان يفعل هكذا وقيل لا يفعله ان كان في الصف خذرا من اضرار الجوار واضعا رجليه على الارض موجهها اصابعها نحو القبلة لقوله ص اذا سجد العبد سجد كل عضو منه فليوجر من اعضائه القبلة ما استطاع والمرأة تنخفض ويلصق بطنها بتخديرها لان ذلك اكثر لها فيسجد عطف على يكتفي بانفه وجهته لمواظبة عم قدم الانف على الجبهة وان كانت اقوى منه في السجود لقربه من الارض اذا سجد على ما سجد تحته ويستقر فيه جهته وحده الاستقرار انه الساجدان بالغ لا يترك راسه اسفل من ذلك فلا يجوز على القطعي الخلق والفق والذرة وخوها الا ان يجد جسم الارض تجاز السجود على كونهما اي دورها وافضل نوبة كونه وقيل له اذا وجد جسم الارض وجاز على ظهره من يصلي صلوة بان يصليا الظهر كمنه حتى اذا لم يصليا اوصلى السجود عليه

في هذه الحالة باسطا ظهره حتى لو صبت الماء على ظهره لانسق لا رافعا راسه ولا منكسا ويظهر في اي الركوع مستحيا ارفعا له سبحانه ربي العظيم مرات ثلثا فانه ادناه لقوله عم من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم فلا يفقد ثم ركوعه وذلك ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربي الاعلى فلا يفقد ثم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص منها ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المقدي ثلثا فانه ادناه في رواية الصحيح انه يتابعه وكلما زاد فهو افضل المنزه بعد ان يكون الختم على وتر واما الامام فلا يزيد على وجه عمل القوم به ثم ليسمع اي يقول سمع الله لمن حمده رافعا راسه من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسليم والمقدي يكتفي بالتخيم يعني رتبنا لك الحمد لما روي انه عم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري والمسلم قسم بينهما والقسم بينا في الشركة وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء والمخفف قيل كالمقدي يعني يكتفي بالتخيم قال الزبيلي عليه الكافي المشايخ وفي البسوط هو الامح لان التسليم لمن معه على التخيم وليس معه غيره ليحتمل عليه وقيل المنفرد بجمع ما اذ التسليم والتخيم وهو رواية الحسن ع اي حنفية قال صاحب الهداية هو الاصح ويقوم مستويا بعد رفع راسه وما سوى الاطمينان وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفصلا ومكواه تكبير الركوع وتفرج الاصابع والتسليم والتخيم والتسليم والقيام مستويا مستقي هو اي الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان واجب لانه شرع لتكبير ركن مقصود بجلاله والقومة بعد رفع الراس وبين السجودتين لان الاطمينان فيها سنة لانها

في هذه الحالة باسطا ظهره حتى لو صبت الماء على ظهره لانسق لا رافعا راسه ولا منكسا ويظهر في اي الركوع مستحيا ارفعا له سبحانه ربي العظيم مرات ثلثا فانه ادناه لقوله عم من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم فلا يفقد ثم ركوعه وذلك ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربي الاعلى فلا يفقد ثم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص منها ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المقدي ثلثا فانه ادناه في رواية الصحيح انه يتابعه وكلما زاد فهو افضل المنزه بعد ان يكون الختم على وتر واما الامام فلا يزيد على وجه عمل القوم به ثم ليسمع اي يقول سمع الله لمن حمده رافعا راسه من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسليم والمقدي يكتفي بالتخيم يعني رتبنا لك الحمد لما روي انه عم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري والمسلم قسم بينهما والقسم بينا في الشركة وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء والمخفف قيل كالمقدي يعني يكتفي بالتخيم قال الزبيلي عليه الكافي المشايخ وفي البسوط هو الامح لان التسليم لمن معه على التخيم وليس معه غيره ليحتمل عليه وقيل المنفرد بجمع ما اذ التسليم والتخيم وهو رواية الحسن ع اي حنفية قال صاحب الهداية هو الاصح ويقوم مستويا بعد رفع راسه وما سوى الاطمينان وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفصلا ومكواه تكبير الركوع وتفرج الاصابع والتسليم والتخيم والتسليم والقيام مستويا مستقي هو اي الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان واجب لانه شرع لتكبير ركن مقصود بجلاله والقومة بعد رفع الراس وبين السجودتين لان الاطمينان فيها سنة لانها

غير صلو الساجد لم يجز في الزحام للضرورة فلا يجوز
 في السجدة وان كره الاول ان السجود على الكور فاضل الثوب
 كالاكتفاء بالانف في السجود فانه جائز عند ابي حنيفة مع
 الكراهة بخلاف الجبهة فان السجود عليها وحدها من غير
 عذر يجوز عند ابي حنيفة بله كراهة كذا في البدائع والخفة
 فقول صاحب الكفر وكراهة باحد من منظور فيه ويظهر
 في السجود مسحا ارفايل سبحان ربنا لا على مرات ثلثا هي
 ادناه لما روينا في الركوع ونديان يزيد على الثلاث
 في الركوع والسجود ويختم بالوتر كالحس والتبع لانه صم
 كان يختم بالوتر وان ام لا يطول على وجهه على القوم وقالوا
 ينبغي لهم ان يقول خمساً ليمتكن القوم من الكثرة ورفع
 راسه مكبرا لما قرأه صم كان يكبر عند كل مصفوف ورفع
 قيل في مقدار انه اذا كان الى السجود اقرب لم يجز لانه
 يعد ساجدا انه ما اقرب الى الشيء ياخذ حكمه وان كان
 الى الخوض الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا فيتحقق
 السجدة الثانية وقيل اذا ازيلت جبهة الارض بحيث
 جرى الترجيح بين جبهته وبين الارض جاز في السجدين
 ويجلس مطمئنا بقدر شبيحة ويكبر ويسجد مطمئنا
 فان قيل فرضية الركوع والسجود ثبت بقوله تعالى
 واركعوا واسجدوا ولا لولا وجوب التكرار ولما ذكرنا
 تكرار الركوع فيما اذا ثبت فرضية تكرار السجود ولما ذكرنا
 قلنا قدر تقرر ان اية الصلوة مجملة وبيان المجلد قد يكون
 بفعل الرسول عم وقد يكون بقوله وفرضية تكراره ثبت بفعل
 المقول عن تواتر اذ كل من فعل صلو الرسول صم تكرار سجدة
 واما وجه تكراره فقيل انه يتعد لا يطلب فيه المعنى كاعداد
 الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فسجد
 مرتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا من الارض

والاخرى لا يوجب التكرار ولا يتجمل في خلقه
 او في فعله بل يقع على كل واحد من جنس
 في نفسه انما في الارض المطلق اربعة هذا
 ويجوز ان يكون في الارض المطلق اربعة هذا
 في عدم الجواب بيبقى منها كذا في سجدة وهو
 مدح صحت الشبهة في عدم اجتماع التكرار
 انما اذا كان معقبا بغيره او في سجدة واحدة
 كما ذكرنا وهو من وجوب بعضه في سجدة واحدة
 من وجوب اية سجدة واحدة وهو ما استدل
 كما ذكرنا في سجدة في سجدة واحدة

والثانية اشارة الى اننا نادى اليها قال الله تعالى منها
 خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكبتر القيام ويرفع راسه ثم
 يدبر لم يكتبه على عكس السجود ويقوم مستويا بلا اعفاء
 على الارض كما ذهب اليه المشافعي ولا يعود قبل
 القيام سمي جلسة التبركة كما ذهب اليه المشافعي
 والركعة الثانية كالاولى لكن لا شاء ولا تعود ولا رفع
 يديها اذ يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى
 لكن لا ينفخ ولا يتعوذ لانهما لم يشرا لامة ولا يرفع
 يديه كما رفع في الاولى وفيه اشارة الى انه باق
 بالتسمية ترك السجدة الثانية فيذكر قبل السلام او بعد
 وقبله التكلم قضاها في الصلوة يعني اذ ترك سجدة
 ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقبل ان يتكلم
 سجدها سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها
 فانت عن محلها الاصلى ولم يفسد الصلوة بفواتها من لوجود
 المحل في الجملة لقيام الركعة فلا بد من قضاها لانها
 دكن ولو لم يقضى حتى خرج من الصلوة فسدت وبشهاد
 عقيب السجدة لان العود الى السجدة الاصلية ترفع الشبهة
 لانه تبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه
 لم يخرج صلوة لانه القعدة الاخيرة فرضي فتشهد وسلم فسجد
 للرسول ثم يشهد لم يسلم كذا في البدائع وسجد سجدة
 يغفر عن رجله اليسرى ويجلس عليها ناصبا عناء واضعا
 يديه مبسوطين على فخذيها موجه اصابع يديه ورجله
 نحو القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها انه صم كان
 يتعد القعدة بين على هذا ويشهد في سجود وصلى
 وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على اهل
 عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان

والثانية اشارة الى اننا نادى اليها قال الله تعالى منها
 خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكبتر القيام ويرفع راسه ثم
 يدبر لم يكتبه على عكس السجود ويقوم مستويا بلا اعفاء
 على الارض كما ذهب اليه المشافعي ولا يعود قبل
 القيام سمي جلسة التبركة كما ذهب اليه المشافعي
 والركعة الثانية كالاولى لكن لا شاء ولا تعود ولا رفع
 يديها اذ يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى
 لكن لا ينفخ ولا يتعوذ لانهما لم يشرا لامة ولا يرفع
 يديه كما رفع في الاولى وفيه اشارة الى انه باق
 بالتسمية ترك السجدة الثانية فيذكر قبل السلام او بعد
 وقبله التكلم قضاها في الصلوة يعني اذ ترك سجدة
 ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقبل ان يتكلم
 سجدها سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها
 فانت عن محلها الاصلى ولم يفسد الصلوة بفواتها من لوجود
 المحل في الجملة لقيام الركعة فلا بد من قضاها لانها
 دكن ولو لم يقضى حتى خرج من الصلوة فسدت وبشهاد
 عقيب السجدة لان العود الى السجدة الاصلية ترفع الشبهة
 لانه تبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه
 لم يخرج صلوة لانه القعدة الاخيرة فرضي فتشهد وسلم فسجد
 للرسول ثم يشهد لم يسلم كذا في البدائع وسجد سجدة
 يغفر عن رجله اليسرى ويجلس عليها ناصبا عناء واضعا
 يديه مبسوطين على فخذيها موجه اصابع يديه ورجله
 نحو القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها انه صم كان
 يتعد القعدة بين على هذا ويشهد في سجود وصلى
 وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على اهل
 عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان

والثانية اشارة الى اننا نادى اليها قال الله تعالى منها
 خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكبتر القيام ويرفع راسه ثم
 يدبر لم يكتبه على عكس السجود ويقوم مستويا بلا اعفاء
 على الارض كما ذهب اليه المشافعي ولا يعود قبل
 القيام سمي جلسة التبركة كما ذهب اليه المشافعي
 والركعة الثانية كالاولى لكن لا شاء ولا تعود ولا رفع
 يديها اذ يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى
 لكن لا ينفخ ولا يتعوذ لانهما لم يشرا لامة ولا يرفع
 يديه كما رفع في الاولى وفيه اشارة الى انه باق
 بالتسمية ترك السجدة الثانية فيذكر قبل السلام او بعد
 وقبله التكلم قضاها في الصلوة يعني اذ ترك سجدة
 ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقبل ان يتكلم
 سجدها سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها
 فانت عن محلها الاصلى ولم يفسد الصلوة بفواتها من لوجود
 المحل في الجملة لقيام الركعة فلا بد من قضاها لانها
 دكن ولو لم يقضى حتى خرج من الصلوة فسدت وبشهاد
 عقيب السجدة لان العود الى السجدة الاصلية ترفع الشبهة
 لانه تبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه
 لم يخرج صلوة لانه القعدة الاخيرة فرضي فتشهد وسلم فسجد
 للرسول ثم يشهد لم يسلم كذا في البدائع وسجد سجدة
 يغفر عن رجله اليسرى ويجلس عليها ناصبا عناء واضعا
 يديه مبسوطين على فخذيها موجه اصابع يديه ورجله
 نحو القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها انه صم كان
 يتعد القعدة بين على هذا ويشهد في سجود وصلى
 وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على اهل
 عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان

والثانية اشارة الى اننا نادى اليها قال الله تعالى منها
 خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكبتر القيام ويرفع راسه ثم
 يدبر لم يكتبه على عكس السجود ويقوم مستويا بلا اعفاء
 على الارض كما ذهب اليه المشافعي ولا يعود قبل
 القيام سمي جلسة التبركة كما ذهب اليه المشافعي
 والركعة الثانية كالاولى لكن لا شاء ولا تعود ولا رفع
 يديها اذ يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى
 لكن لا ينفخ ولا يتعوذ لانهما لم يشرا لامة ولا يرفع
 يديه كما رفع في الاولى وفيه اشارة الى انه باق
 بالتسمية ترك السجدة الثانية فيذكر قبل السلام او بعد
 وقبله التكلم قضاها في الصلوة يعني اذ ترك سجدة
 ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقبل ان يتكلم
 سجدها سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها
 فانت عن محلها الاصلى ولم يفسد الصلوة بفواتها من لوجود
 المحل في الجملة لقيام الركعة فلا بد من قضاها لانها
 دكن ولو لم يقضى حتى خرج من الصلوة فسدت وبشهاد
 عقيب السجدة لان العود الى السجدة الاصلية ترفع الشبهة
 لانه تبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه
 لم يخرج صلوة لانه القعدة الاخيرة فرضي فتشهد وسلم فسجد
 للرسول ثم يشهد لم يسلم كذا في البدائع وسجد سجدة
 يغفر عن رجله اليسرى ويجلس عليها ناصبا عناء واضعا
 يديه مبسوطين على فخذيها موجه اصابع يديه ورجله
 نحو القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها انه صم كان
 يتعد القعدة بين على هذا ويشهد في سجود وصلى
 وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على اهل
 عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان

محمد بن عبد الله ورسوله التحيات جمع تحية وهي الملك
 وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة أي
 السلامة من الآفات وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة
 إنما جمعت التحيات لأن كل واحد من ملوكهم كان له تحية
 يحیی بها فقبل لنا قولوا التحيات لله أي الالفاظ الواردة
 على الملك مستحقة لله تعالى والصلوات قال ابن منذر و
 بعض المشافعية هي الصلوات المحسنة وقيل كل الصلوات
 وقيل الزعم وقيل الادعية وقال الازهر في العبادات
 والصلوات قال الاكبر ودا الكلمات التحيات وهي
 ذكر الله تعالى وما والاها وقيل الاعمال الصالحة ويقصر
 عليه هنا أي في القعدة الاولى يعني لا ياتي بالصلوات
 ويتكفي بالتحية فيما بعد الاولين عتبه ليتناول
 صلاة المغرب وأما ما خرج فيه أو سكت جاز لكنه ان سكت
 عمدا اساء وان كان هو واجب عليه بسجود التهنؤ في رواية
 المحس عن أبي حنيفة فلا حوط ان لا يتركها وان كان القصير
 انه ليس بواجب وما سوى وضع الرجلين وتعيين الايدي
 للقراءة والالتفات في السجود والقعدة الاولى والشهادة
 فيها أي التشهيد والالاقتصار عليه في الاولى أدركت
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام من أراد بها سوى
 المذكورات تكبير السجود وتبليجها للثنا ووضع يديه على
 ركبتيه وأفراس رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة والحلة
 فانها سئى والا قول أي وضع الرجلين فرض في رواية وهي
 رواية القدوري حتى اذا سجد ورفع اصابعه رجليه عن الارض
 لم يجز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احداهما جان
 قال قاضينا ويكره وذكر الامام الترمذاني ان البيهقي و
 القديمي سواه في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام
 شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق كذا في العناية والبولاق

يعني لا ياتي بالصلوة فانما ذكره في تحية
 الاعادة وارجح ما حكاه عليه سجدته السهو اذا قال لا اله الا الله
 صلى الله عليه وسلم على المصطفى بان خير القيام وله فريضة المومنين
 قبل ان يامه سكت اتفاقا واما السهو في غير ذلك
 بغير فريضة سلام امامه وقيل يتم وقيل لا
 كلمة الشهادة اوله وكيفية بالتحية ولو زاد
 الا باسم به كونه سنة على المذهب وانما صح
 العيني وجوبها فاحسن منه

واجبة وهي تعيين الاولين الى اخره حتى لو اخير
 القيام الى الثالثة بزيادة على الشهد قد وما يؤدى
 فيه ذكر وقيل حرف عدا اتم او سهوا سجد ومنها أي
 من الفرائض القعدة الاخيرة قد وما يقرأ فيه الشهد
 الى عبده ورسوله لقوله صم لابن مسعود رضي الله عنه
 الشهد اذا قلت هذا وفعلت هذا وقد قلت صلاتك
 علق التمام بالفعل قراء او لم يقرأ لا معنى قوله اذا قلت
 هذا أي قرأت الشهد وانت قاعد لان قراءة الشهد
 لم ينزع الا في القعدة وقوله او فعلت هذا أي قدت
 ولم يقرأ شيئا فصار التحية في القول لا في الفعل لانه
 ثابت في الحالى كما بينا والمعلق بالشرط عدم قبول
 وجود الشرط ولان الصلوة متناهية والخاص لا يكون
 الا بالتمام والتمام لا يكون الا بالتمام وهذا ما يعلم ببينا
 الشارع وقد بين في فیه فيكون فضا فان قيل لا يثبت
 الفرضية بخبر الواحد قلنا نعم لا يثبت به ابتداء اما اذا
 بين الجمل به فيثبت كما مر ثم قيل القدر المفروض في القعدة
 ما ياتي به بالشهادتين والاصح ما اخبر في الكافي وذكر
 ههنا ان الشهد عند الاطلاق ينصرف اليه وهي أي
 القعدة الاخيرة كما لا وفي افتراس رجله اليسرى
 ونصب اليمنى كمن يريد ههنا الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي وكيفية
 الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارضهم وارض آلهم
 محمد كما رحت وترحت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
 حميد مجيد وكره بعضهم ان يقال ارحم محمد الى اخره
 لانه يوم تقصير الانبياء لم يمد اذ الرحمة يكون باقيات

والمعلق بالشرط والمعلق عند تمام الصلوة والشرط
 ان يكون في القعدة الاولى قد وما يؤدى الى التحية
 والشرط في التحية واحد سبب التحية في التحية
 وانما في التحية لا يكون له وجود سبب التحية
 فيتحقق في التحية في التحية في التحية
 كونه من التحية في التحية في التحية
 فيما ياتي من التحية في التحية في التحية
 العلية جارية في التحية في التحية في التحية
 وانما في التحية في التحية في التحية في التحية
 وقد عرفت من التحية في التحية في التحية

ما يلزم عليه والتصحيح انه لا يكره كذا قال الزيلعي
ويدعو نفسه وغيره من المؤمنين وهذه اولى ما قيل
ودعا نفسه لان السنة ان لا يخص نفسه بالدعاء
يشبهه القرآن اي بما يشبهه لفظا ومعنى كان يقول اللهم
اغفر لي ولوالدي او يقول اغفر لاي واما نون عطف
على يشبه القرآن اي بالمرور عن الرسول ومنه ان يقول
اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا
انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور
الرحيم لا كلام للناس اي لا يدعو بما يشبه كلام الناس
لان يقصد الصلوة والاصل فيه ان كل ما يستحيل سؤاله
من العباد فهو كلامهم ومليستحيل فليس بكلامهم ثم
المفسد انما يقصد اذا لم يقعد قدرا للشهد في اخر الصلوة
واما اذا قعد فصلا ثم تأتمر لوجود الخروج بضعه كليا في
ولكن الى قوله والمرة عطف الى ضمير لكنه المراء يتورك
اي يخرج رجلها من الجانب الايمن وتلك وركيها من الارض
لان كل واحد منها مبنى حالها على الشرف فبها اي القعدتين
والصلوة والدعاء مستان الاول فرض عند الشافعي رحم
ومنها اي من الفرائض ترتيب القيام اي تقديمه بقصد
الترتيب على الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع قبل
القيام او سجد قبل الركوع لم يجز لان الصلوة لا توجد الا
بذلك كذا في الكافي وتحقيقه ان الصلوة من الافعال
الشرعية فلها ماهية مركبة شرعا من اجزاء مادته
هي القيام والركوع والسجود وجزء صوري من الهيئة
الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود
ولم يذكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اذ لا دخل
لها في حصول الجزاء الصوري لان الشرع لم يبيها لها محله
مخصوصا بطريق الفرية كما عني لبا في الاركان بل هو

وله الصحيح انه لا يكره لو ورد في الاجازات الصحيحة
ولا غنى عن ذكره لان في اخبارنا الشرعية في
فيها المسلمين في نفسهم الى جعفر ولا تارة على السلام
اشوق الى ذلك في ذكره انه في كل صلاة
الصلوة في معنى الركعة فيصنع فيها ما يشاء
فيها من بعض الركعة وله ويرى اي بالمرور
يخرج في اخر الركعة وله ويرى اي بالمرور
ويخرج من الركعة وله ويرى اي بالمرور
ووقع في الركعة وله ويرى اي بالمرور
فيل في الركعة وله ويرى اي بالمرور
لا كحل المؤمنين كل ذنوبهم في البحر كن فيل

اشارة

جعلها فرضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت في الاولى
ووجدت في الاخرتين صححت الصلوة وانما لا يصح
لو تركت بالكلية فلهذا الشر الرقيق جعلوا مراعاة
الترتيب بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض
واقصر وافي التمثيل لوجوب رعاية الترتيب الاول
على هذا المثال ويؤيد ما قال صاحب الكافي في اخر
باب الحدث في الصلوة انما احدث شرعية براعي وجوه
صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع فاذا غيروه فقد قلب
الفعل وعكسه وقلب المشروع باطل ومنه يعلم تحقيق
ما قال صاحب الهداية عند الواجبات ومراعات
الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اذا بدأ بمرع
مكررا ما شرع مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة فان
من ترك الثانية ساهيا وقام وانتم صلوة فتدكر فعله
ان يسجد السجدة المتروكة ويسجد للسجدة كما مر ولحق
به عما شرع فيه غير مكرر فيها كالركوع فانه اذا وقع بعد
السجود لا يقع تلك الركعة معتدا بها بالاجماع ذكره
شرح الهداية حتى قال في الجاهلية الترتيب فرض فيما
احدثت شرعيته في كل ركعة كالقيام والركوع وليس فرض
فيما تعددت شرعية في كل ركعة كالسجدة حتى لو ترك
في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى
فانخطا عن ركوعه فسجدها لا يلزم عليه اعادة الركوع
فان قيل السجدة فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاي
سرتي جعل مراعات الترتيب بينهما واجبا لا فرضا قلنا
الشرعية ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى واسجد واقترب
وتكرارها بفعل الرسول كما سبق فاذا وجد الاولى
في محلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى
النقص ولو فرض الترتيب بين السجدة تين لزم مساواة

وله ومراعاة الترتيب بينهما الذي فهمه السابق
والعليه بما رآهم من ترك الترتيب بين السجدة
فمنه الترتيب راجع الى ما يدل عليه من تركه
فان قيل انه راجع للركعة التي تليها وانه
سجد في الركعة الاولى لم يثبت له غاية انه لا يلزم
لا يثبت اذا السجدة الثانية مبنيون وفرضه
فان قيل انما هو فرض فلفظ كالاولى فيحتاج
الى الترتيب فيكون تحقيق الفرض بامره
والنقص فيه فيجب في الثانية ايضا حذره

ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان الاول اعلى رتبة
من الثاني ويعلم ايضا تحقيق ما قال في الرخصة اما تقديم
الركن نحو ان يركع قبل القراءة فانه مراعاة الترتيب واجبة
عند اصحابنا الثلاثة فخره فالرخصة فان معناه ان مراعاة
الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم ويزعمون
فانه يقيسه على الاركان المرتبة كالقيام والركوع والسجود
وهو يفرق بين ما بين تلك الاركان بما ذكر ويعلم
من جميع ما ذكر في هذا المجلد ان كلهم صدر الشريعة
ههنا مختلف اما اقول فانه قوله فيما ذكر ليس قيلا
الى اخره مخالف لما صرح شرح المهداية انه احتراز عما
شرح غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع
بعد السجود لا يقع معتد به واما ثانيا فانه ايرادهم
لتقديم الركن بالركوع قبل القراءة لا يتعلق له بما
نحى فيه لما عرفت ان القراءة ليست من الاركان التي
لها مدخل في الترتيب واما ثالثا فانه قوله فعلم
ان رعاية الترتيب واجب مطلقا غير مطابق للواقع
اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورته لخصوصها
وجوب رعايته في صورته خالية عن ذلك الخصوص واما
رابعا فانه المفهوم من قوله ويحظر ببالى الى اخره مما لا
ينبغي ان يحظر بالنسبة لان الكلام ههنا كما عرفت
نفسه في مراعاة الترتيب في الاركان وتكبير الافتتاح
قد مر انه ليس بركن بل شرط والفتحة الاخيرة سياتي
انها ايضا ليست بركن ولو سلم في مراعاة الترتيب بين
الشيئين ان يكون فرضا والفتحة الاخيرة من حيث هي
اخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير الافتتاح
لا يقبل فك الترتيب بينهما فكيف يصح ان يكون ما
ذكره توجيهها كلهم المهداية المحدثه على توفيقه

اولا احتراز عما شرح غير مكرر في الركعة الواحدة انما
وقد سمعت من الشيخين وغيرهم ما ذكره في كل
الصلوة كحدركيها منته في كل ركعة وقد اطلق الفقهاء
في سجود السهو بانها اذا لم يكن اوقافه في سجدة
السهو وقد فرغوا البتة انما كانت احدى السجود
في ترك الواجب قوله لما عرفت ان القراءة آية
او دلت عليه ان كلام آخر قد صرح في خلافه وما
سبق منه مما عرفت من قوله في سجدة وليس له منتهى من
تفعل صرح به في شرح صحيح اقول ولو سلم هذا وقد
عرفت انما يقول من الحكم في انه صرح في خلافه
قوله اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب آية وقد
عرفت مرارا انه وجوب الرعاية ليس يختص
بصورة بخصوصها خاصة

لكشف اسرار هذا المقام وتحقيقه وقد وقع ههنا من بعض
اهل السلف ومن له حرص على رد كلام المجتهدين وشغف
ما يتبع الناظر فيه من حاله ويقين عليه سائر ما صدر
عنه من مقالة ومنها اي من الغرائب الخروج من الصلوة
بصنعه اي فعله الاختياري باي وجه كان فانه فرضه
لا عندهما لهما ما روينا من حديث ابي مسعود رضى ولان
الخروج من الصلوة يضاد الصلوة فانه يكون من حملتها
وله ان الصلوة تحريمها وتحليلها فانه يخرج منها الا بصنعه
كالخروج ولانه لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه
وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا مثله كذا قال
الزيلعي قوله ولان الخروج من الصلوة الى اخره بحث لانه
انما يفيد عدم الركنية وهو يثبت في الفرض لجواز ان يكون
كالخروج كما يشعر به استدلال الامام بقوله ان الصلوة
تحرما وتحليلها وبيّن كيفية الخروج بقوله يسلم المصلي
مع الامام اي مقارنا سارهم بسارهم الامام كما في الخروعة
وفي رواية عنه بعد الامام كما مر وعندهما يسلم بعده كما
يكبر للخروعة بعده عن يمينه ويساره ويقول السلام عليكم
ورحمة الله الى جانبه لانه م كان يسلم عن يمينه حتى
يرى بياض خذه الا يمين ويساره حتى يرى بياض خذه
الا يسرنا ويا بخطاب السلام عليكم القوم والحفظة
من المله يكة اي ينوي بالتسليم الاولى من عن يمينه من
الرجال والنساء والحفظة وقيل لا ينوي النساء زمانا
لان هي من لا يحضر المسجد غالبا والثانية من عن
يساره منهم لانه يستقبلهم بوجهه ويحاط بهم بلسانه
وينوي بجنانه اذا السلام قريبه والاعمال بالنيات واويا
الامام في جانبه وفيهما ان حاذاه يعني ينوي امامه لانه
من الحاضرين وهو احق منهم لانه احس اليهم بالترام

والفتحة الاخيرة من حيث هي
اخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هو
تكبير الافتتاح لا يقبل فك الترتيب
بينهما فكيف يصح ان يكون ما
ذكره توجيهها كلهم المهداية
المحدثه على توفيقه

صلواتهم صحة وفساد فان كان الامام في الجانب الايمن
 نواه فيكلم ولو في اليسر نواه فيكلم ولو يجذائه نواه بالاولى
 عند أبي يوسف اذا تعارض الجانبين خرج جانب اليمين
 وعن محمد وهو رواية عن أبي حنيفة بنويه في التسليمين
 لان الجمع عند التعارض ممكن فلا يصار الى الترجيح ويسلم
 الامام ناويا بهما اي بالتسليمين والمراد خطباها القوم
 والحفظة ويسلم المنفرد ناويا بهما الحفظة فقط اذ ليس
 معه سواهم ولا يصح خطاب الغائب وهو لفظ السلام
 واجب والباقي سني وهو ظاهرة ولها اثار للصلوة واجبات
 اخر كرمائة الترتيب فيما تكرر في الركعة كالسجدة وقدم
 بيانه وزك التكرير فيما فرض غير مكرر كاتركوع حتى لو كثره
 عمدا لم يؤسرها وجب السجدة وقنوت الوتر وتكبيرات
 العيد والجهر والارار فيما يجهر ويسر بقدر ما يجوز به
 الصلوة وقيل لها سستان حتى لا يجب سجود السهو بتكررها
 ولها اداب وهي نظره الى موضع سجوده حال القيام والى
 ظهر قدميه حال الركوع والى رتبة حال السجود والى حجر
 في قعوده والى منكبيه الايمن حال التسليم الاوى والى
 اليسر عند الثانية لان المقصود الخشوع وترك التكليف
 واذا تركه وقع بصره في هذه المواضع قصد ولم يقصد كذا قال
 الزيلعي وكظم فيه عند التشاوب استمر لقوله ثم التشاوب
 في الصلوة من الشيطان فاذا تشاوب احدكم فليكظم ما
 ما المتطاع واخراج كفيه من كفيه عند التكبير لانه اقرب
 الى التواضع وابعده من الشبه بالجبار ودفع السعال
 ما المتطاع لانه مع كونه ليس من افعال الصلوة لو كان بغير
 عذر يفسدها فيجتنبه ما امكن والقيام عند الميعة
 الاولى يعني حين يقال حي على الصلوة لانه امر به اذ
 معناه هلم اقبل فيستحب المسارعة اليه والشروع عند

والصلوة في وقتها لا قبل ولا بعد لانها من الفرائض والصلوة
 واجبات لا تسقط عن المصلي ولا تتركه ولا يجوز له ان يتركها
 الا في وجوه مخصوصة وان لم يجد ماء فليغتسل فاستغسل في
 كل صلاة صلاة وابتدأ كل ركعة بالتكبير ثم يجلس في سجدة

والصلوة في وقتها لا قبل ولا بعد لانها من الفرائض والصلوة
 واجبات لا تسقط عن المصلي ولا تتركه ولا يجوز له ان يتركها
 الا في وجوه مخصوصة وان لم يجد ماء فليغتسل فاستغسل في
 كل صلاة صلاة وابتدأ كل ركعة بالتكبير ثم يجلس في سجدة

عند قد قامت الصلوة لانه المؤذن امين وقد اخبر بقيام
 الصلوة فشرع عنده صوتا لكانهم عن الكذب **فصل** الامام
 يجهر في الفجر والى العشاء اي اذا وقضاه والعيد والقرآن
 وتربعها لانه المأثور المتوارث من زمن النبي عم
 الى يومنا هذا لا في قنوته لانه ايضا كذلك والمنفرد
 يختار في الصلوة الحررية ان ادى اي ان اراد المنفرد الاداء
 خيرا ان شاء جهر لكون امام نفسه وهو افضل ليكون
 الاداء على هيئة الجماعة ورواية من صلى على تلك الهيئة
 صلت بصلوة صفوق من الملائكة وان شاء خافت
 اذ ليس خلفه من يسمعه قيد بالحرية لانه لا يختار
 في غير هابل يخاف فيه حتما وهو الصحيح كمتنفل
 بالليل فانه يختار بين الجهر والخاف والجهر افضل قيل
 يخاف المنفرد ان قضا الحرية كمتنفل بالنهار قال في الهداية
 من فاتته العشاء فقضاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها
 جهر وان كان وحده خافت حتما ولا يختار هو الصحيح
 لان الجهر مختص اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد
 على وجه التحير ولم يوجد احدها وقيل يختار في الكافي
 من قضا العشاء نهارا وان ام جهر وان كان وحده خاف
 والجهر افضل ليكون القضاء على حسب الاداء قال صاحب
 النهاية قول المعنى هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الائمة
 السرخسي ونحو الاسرار وقاضيا والامام الترمذاني
 والامام المحبوبي في شروحه للجامع الصغير واجبت عند
 بان ما ذكره من سبي الجهر ثابت بالاجماع وقد انتفى
 كل منعه فينتفى الحكم واما موافقة القضاء لاداء فليس
 على سبيلها اجماع ولا نص فجعلها ليسا يكون اثبات
 بالرائى ابتداء وهو باطل ولعل هذا حمل صاحب الهداية
 على حصر التحية فيه فيكون مراده الصحة رواية لاروايته

والصلوة في وقتها لا قبل ولا بعد لانها من الفرائض والصلوة
 واجبات لا تسقط عن المصلي ولا تتركه ولا يجوز له ان يتركها
 الا في وجوه مخصوصة وان لم يجد ماء فليغتسل فاستغسل في
 كل صلاة صلاة وابتدأ كل ركعة بالتكبير ثم يجلس في سجدة

Copyright

University

أقول فيه بحث لأن الحكم انما ينتفي اذا كان الاجماع على
 التسمية في المذكورين وليس كذلك كيف ولو كان على الجهر
 اجماع لما حصل الذهول على هؤلاء الفحول بل الاجماع على كون
 كل منهما سببا للجهر وقد تقررت في الاصول انما ينبت
 بالاجماع يجوز تعليله والحاق غير به لوجود الصلة
 فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل افضليته
 معطل بما يفهم من الحديث المذكور وان الجاعة كما هي
 مشروعة في القضاء ايضا فينبغي ان يكون الجهر في قضاء
 المنفرد الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث فظهر انه
 ليس بصحيح دراية ايضا ولهذا اختار صاحب الكافي
 الجهر اسماع غيره والخافه اسماع نفسه هذا مختار الهندو في
 وقال الكوفي الجهر اسماع نفسه والخافه تصحيح الحروف
 لانه القراءة فعل اللسان لا الصماخ والاول اصح لان مجرد
 حركة اللسان لا يسمى قراءة بله صوت وعلى هذا الخلاف كل
 ما يتعلق بالنطق كالتميم في الذبيحة وجوب التسمية
 في التذوق والطلوق والعناق والتمشاة ترك سورة اولي
 العشاء وقراءة الفاتحة قراءتها في السورة بالفاتحة جهر
 في الاخرتين ولو ترك الفاتحة في الاولى لا يفسرها
 في الاخرتين لانه يقرأ فاتحة الاخرتين فلو قضى فيها
 فاتحة الاولى لتيما يلزم تكرار الفاتحة في دكة واحدة وهي
 غير مشروع ونظا اولي الجهر على الثانية فقط اي لا اولي
 سائر الصلوات لانها سنة في الجهر اجماعا لمدارك الناس
 الجماعة وسنة الجهر لانه وقت غفلة خذوف سائرهما
 وانتطويل مقبوض من حيث الا ان كانت مقارنة في الطول
 والقصر وان كانت متفاوتة اعتبر الكمال والحروف وينبغي
 ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاول
 والثلث في الثانية وهذا المختار اما بيان الحكم والتفاوت

والجهر اسماع غيره والتمشاة لاربع اوردناه حذره

هذا المختار في الجهر اسماع غيره والتمشاة لاربع اوردناه حذره

وان كان فاحشا لا بأس به لورود الاخر وطالة الثانية
 على الاولى يكون اجماعا وانما يكون التفاوت بثلاث ايات
 ان كان ايترا واثنتين لا يكون لانه م قراء في المغرب بالمعوية
 واخرهما اطول من الاولى بآية كذا في الكافي ولم يتعين
 سورة لجواز الصلوة يعني لم يجز تعيينها لجواز الصلوة
 بحيث لو لم يقرأ فسدت الصلوة لا طلاق قوله تعالى
 فاقرا وما تيسر من القرآن وقال الشافعي سورة الفاتحة
 متعينة للجواز لقوله عم لاصلوة الا بالفاتحة قلنا ان النقص
 مطلق وخبر الواحد لا يفيد لانه نسخ وكره تعيينها اي
 سورة لها اي الصلوة مثل ان يقرأ الم تنزيل السجدة وهل
 اتى في صلوة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين
 في صلوة الجمعة والناكرة لما فيه من حجر الباقي قالوا هذا
 اذ اراه حتما بحيث لا يجوز غيرها وانه غير ما مكرها
 اما لو قرأها لكونها اسر عليه او تبركا بقرائته عم فلا كراهة
 فيه لكن يشترط ان يقرأ غيرها احيانا لانه يطلع الجاهل
 ان غيرها لا يجوز سورة الفاتحة فانها متعينة للقراءة
 في كل صلوة بله كراهة فان لم يتعين لجوازها المؤتم لا يقرأ
 خلف الامام بل يسمع وينصت وان قرأ الامام آية ترغيب
 او ترهيب لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 فان اكثر اهل التفسير على انه خطاب للمقدين ومنهم من جعل
 على حالة الخطبة ولا ينافي بينهما فانما امر واهم ما فيها لمسا
 فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة اي المؤتم يستمع الخطبة
 وينصت وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا
 قرأ صلوا عليه فيصلي المستمع سرا وقعت العبارة في الكفر
 والوقاية هكذا لا يقرأ المؤتم بل يستمع وينصت وان قرأ
 امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي عم
 فاعتز عليه التزليل فان ظاهر قوله او خطب معطوف

والجهر اسماع غيره والتمشاة لاربع اوردناه حذره

هذا المختار في الجهر اسماع غيره والتمشاة لاربع اوردناه حذره

ويفتدي

اصابعه عند عقب الامام وان كان المقتدي اطول فوقع
 سجوده امام الامام لم يصح لانه الصبر لموضع الوقوف
 لا مكان السجود وان صلى في يساره او خلفه جاز وان شاء
 فيها في الاصح لمخالفة السنة ويقف الاثنان خلفه لانه
 فعل كذلك ويقتدي متوضي بجنتيم لان التيمم طهارة مطلقة
 عندنا كالوضوء ولهذا لا يقتدي بقدر الحاجز ويقتدي
 غاسل بما سبق لان الحق مانع سرية الحدث الى القديم وما
 حل للجفنين بزيده المسح وقام بقا عدا لانه صلى آخر صلاة
 قاعدا والقوم خلفه قيام وموم بموم لاستوائهما في الحال الا
 ان يومي الموم قاعدا والامام مضطجعا ومتنفلا يفترض
 لان الحاجز في حقه الى اصل الصلوة وهو موجود في حقه
 الامام ويحقق البناء ويستقل لاستوائهما في الحال
 وحالف بحالف يعني لو حلف رجلان كل منهما ان يصلي
 ركعتين فافتدى احدهما بالآخر كافتداء المنتقل بالمنتقل
 وحالف بناذر يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر حلف
 بالله لاصلي ركعتين فافتدى الحالف بالناذر جاز لانه
 كافتداء المنتقل بالمفترض بله عكس اي لا يقتدي الناذر بما
 لانه كافتداء المفترض بالمنتقل لا بناذر بناذر يعني نذر
 رجل ان يصلي ركعتين واخر كذلك فافتدى احدهما بالآخر
 لا يجوز لان كل منهما مفترض فرضا اخر الا ان ينوي تلك
 المذكورة بان نذر رجل ان يصلي ركعتين وقال اخر لله
 على ان اصلي تلك المذكورة فافتدى احدهما بالآخر جاز لو جاز
 الاشتراك في ايامه او صبي اما المرأة فلقوله م اخر وهو في
 حيث اخر صبي الله فله تجوز تقديمها واما الصبي يستقل
 فله تجوز اقتداء المفترض به ولا طاهر بعدد وقادى
 بامي ولا يسبحان وغير موم بموم ومفترض منتقل لانه
 في كل منهما بناء اقوى على التضييف والايحوز بمفترض

ويقتدي متوضي

قوله لا يصلي عليه ولا يصلي في قبره ولا يصلي في قبره ولا يصلي في قبره
 كبره ووجه علم جواز رفع الكوفيين انما هم في قبورهم
 قال في التمهيد انما هو في القبور في زمانه لا في زمانه
 انما هو في القبور في زمانه لا في زمانه
 زيادة على قدر الحاجة على الكلام فانه صريح

نولارجل

نولارجل

فما اخر لا تنفاه الاشتراك ولا تنسافر بمقيم بعد الوقت فيما
 يتغير بالسفر كالظهر والعصر والعشاء سواء كانت
 نجمة المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج
 الوقت فافتدى المسافر بخلافه ما اذا كانت نجمة
 في الوقت فخرج وهما في الصلوة او كانت الصلوة فيما لا
 يتغير كالنحر والمغرب فانه يصح وانما يصح فيما ذكر لان فيه
 بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة ان اقتدى
 في الشفع الاول اذ القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق
 القراءة لو اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه فعل
 على الامام فرض على المقتدي بل في الوقت اي يقتدي
 المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا اتحاد حالهما في
 الافتراض والتفعل اذ يجب على المسافر تكميل صلواته
 الرباعية حال الافتداء بالمقيم لانه بمنزلة نيبة الاقامة
 لانه يصير مقاما في حق هذه الصلوة تبعاً لامامه فلم يلزم
 اقتداء المفترض بغير المفترض في حق القعدة الاولى وحق
 القراءة في الاخرتين اذ القراءة فرض في ركعات التفعل كليات
 لهذا زيادة تحقيق في باب صلوة المسافر ظهر ان اقامة
 محدث اعاد اي اقتدى بالامام ثم ظهر ان اقامة محدث
 اعاد المقتدي صلوة لقوله م اما رجل صلى يقوم ثم نذر
 بجنايته اعاد اقتدى امي وقادى بامي واستخلف اميا
 في الاخرتين فسدت صلواتهم اما صلوة القاري فلا لانه
 ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الاعميين فلا لانهما
 لما رغبنا في الجماعة وجب ان يقتديا بالقاري ليكون في اية
 قراءة ايماءة كقراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو
 استخلف القاري اميا في الاخرتين فسدت لكل لانهما
 القراءة وجبت في كل الصلوة تحقيقا او تقديرًا ولم يوجد
 خصيص الاخرين بالذكر لدفع توهم ان يصلح الامي في الاخرتين

القيم والمسافر

نظر في العذر والعشاء

في الاخرين ولو في الشبهة وما بعده فليس له
 بغيره في وقت كمال الامام وجميع الوقت والخطبة
 انما الخطبة على ما ذكره قوله في القراءة وحيث
 والموت فلهذا في هذا الموضع في صلوة النائم في
 صلوة في الاخرتين فلهذا في هذا الموضع في صلوة النائم في
 والقاري وحده في الصلوة في هذا الموضع في صلوة النائم في
 القاري ولم يفتد به وحده في هذا الموضع في صلوة النائم في

Copyright

University

الدرك والمسبق واللاحق

الحمد لله على ما فرغ من هذا الكتاب في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠
في مدينة القاهرة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠

ولهذا لا يفوت به شرط الصلوة وهو الطهارة فاذا صار
 نجسا لم يفسد فلم يؤثر ذلك في حق المسبوق ولكنه يقطع
 في اوانه لا في غير اوانه والكلام في معناه من حيث انه
 لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف القسمة و
 الحدث العمد وكذا الخروج من المسجد فانه قاطع لا مفسد
 وما نعه اي مانع البناء الحدث العمد والجنون والاعماء
 والامتناع باحتلام بان قام في صلاته ثم لا ينقض وضوءه
 فاحتلم او غيره كذا ذكرنا ومن يشهق كذا في الظهيرة والفقرة
 واصابة بول كثير جاوز قدر الذراع وسيلان شجرة و
 ظهور العورة في الاستنجاء الا ان يضطر كذا المبراة اى
 ظهور عورتها في الاستنجاء منع البناء الا ان يضطر
 ايضا والقراءة ذاهبا وجائيا قيل لو قرأ ذاهبا ففسد
 واجتبا لا وقيل بالعكس والتصحيح الفساد فيه لانه في الاقوال
 اذى ركننا مع الحدث وفي الثاني مع المشي بخلاف التسليم
 والتسليم في الصحيح اذ ليس فيها اداء ركن وطلعت المياه
 بالاشارة عطف على الحدث العمد والقراءة وشراؤه بالتفكير
 قيد به لظهور فساد الصلوة بصرح الايجاب والقبول
 والمكث قدر اداء ركني بعد سبق الحدث الا اذا كانا بالحدث
 والمكث نائما اى في حال نوم المحدث فانه لا يمنع البناء
 والخروج من المسجد وخجاء الضعوف في غير كالتصحيح
 بعد ما ظن انه احدث ثم ظهر طهر ولو عمل عمدا بعد التمسك
 من ان الصلوة تمت الصلوة لوجود الخروج بصنعه ولو وجد
 من ان الصلوة بعده بلا صنعه بطلت الصلوة لوجود
 المنافي قبل تمامها خالفه فانه ما يبطل الصلوة بقدر
 المنافي في الصلوة على استعمال الماء وروية اى ويبطل ايضا
 بروية المنوضي المقدي بالتميم الماء قال في الكثر وبطلت
 ان رأى متيم ماء قال الزيلعي الكمال بالروية القدرة على الشغال

مانع البناء

در بیان تمام آیه الطهره والاضطرار
 بنوم او قتل او شلل او غشا او عجز
 تفيد النوم جهل لا ينقض الوضوء مستدرک
 اذ ان حدثا قد انقض الوضوء مانع
 ايضا واهول از وجوب تقید دفع نوم کما في العلة
 فجعل النوم والا حتم دون الا حتم لفظ ضعیف
 حمله

ان شرط الصلوة اى اصل الصلوة والآفة انكرت
 وجوبه
 مسائل اثني عشر

في بيان ما يبطل الصلوة

حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله لا يبطل ولو قدر
 بلا روية بطلت قدر الامر على القدرة لا غير وتقييده
 بالتميم لبطالة الصلوة عند روية الماء غير جفد لانه
 لو كان منوضي يصلي خلف منبج فرائ المقدي الماء
 بطلت صلوته عليه ان الامام قادر على الماء باختياره
 وصلوة الامام تامة ليعيد قدرته ولهذا غيرت تلك
 العبارة الى ما يرى وترى الماسح خفيه بعمل يسير بان كان
 واسعا لا يحتاج الى المعالجة في النزاع وان كان النزع
 بفعل عفيف تمت صلوته لوجود الخروج بصنعه ومضى
 مدة مسجدا وان وجد الماء وقيل مطلقا وتعلم الذي اية
 اى تذكيرة وحقيقة بالسمع من غير بلا الشغال بالتعلم
 والائتمت صلوته لوجود الخروج بصنعه وقع في المنون
 المشهورة لفظ سورة مكان اية ولا يستقيم الا على قولها
 وبطل العاري ثوبا اى ثوبا يجوز فيه الصلوة وقدر الثوب
 على الاركان فان آخر صلوة قوي فلا يجوز بناؤه على الضيف
 وتذكر فائتية عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت
 فائتية على الامام فتذكرها المؤتم بطلت صلوته وحده
 كذا قال الزيلعي وتقدم القارئ ايمنا وطلوع الشمس الحج
 ودخول وقت العصر في الجمعة ورواى عذر المعذور
 وسقوط الجسرة عن رءوس وجدران المصلى بالتميم ما يزيل
 ودخول الوقت المكروه على مصلى القضاء وعدم سبي
 الميابة عورتها اذا كانت يصلي بغيتاء فاعتقت فان
 هذه الاشياء مفسدة للصلوة بلا صنعه عند خلوها
 لهما وهو مبنى على ان الخروج بصنعه فرض عند الاعتداء
 كما مر ذكره او سجد فاعتدت وذكر سجدة مسجدها فان
 بنى اعمادا احدث فيه فطحا وما ذكر فيه تدبا يعنى
 ان من احدث في ركوعه او سجوده وتوضؤه وبني

في بيان ما يبطل الصلوة
 ان روية الماء غير جفد لانه
 لو كان منوضي يصلي خلف منبج فرائ المقدي الماء
 بطلت صلوته عليه ان الامام قادر على الماء باختياره
 وطلعت صلوته على ان الامام قادر على الماء باختياره

في بيان ما يبطل الصلوة
 ان روية الماء غير جفد لانه
 لو كان منوضي يصلي خلف منبج فرائ المقدي الماء
 بطلت صلوته عليه ان الامام قادر على الماء باختياره
 وطلعت صلوته على ان الامام قادر على الماء باختياره

في بيان ما يبطل الصلوة

يقول للحد لله وحجب بالستحالة بان يقول سبحانه أنته
والهيكلة بان يقوله لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرد
بالنجيد وخوف الجواب بل اعلم انه بانه في الصلوة جاز
صارته اتفاقا وقدره بالنجيد وخوفه لان الجواب بما ليس
ببناء مفسد اتفاقا وفسد جازا منه من مصحف لانه
تلقا من المصحف فاشبهه التلقين من غيره وقبحه
على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس
قوله على غير امامه يشمل فتح المقتدي على المقتدي وعلى
غير المقتدي وعلى غير المصلي وعلى غير المصلي وحله وفتح
الامام والمنفرد على اى شخص كان فكل ذلك مفسد الا اذا
قصده به التذوق ودون الفتح نظيره ما لو قيل له بما لك
فقال الخيل والبغال والحمير فانها قصد صلاته ان اراد به
جوابا والافلا وان فتح على امامه لا يفسد التحسنا وقيل
ان قرا قدرا ما تجوز به الصلوة تفسد لانه لا ضرورة
اليه وقيل ان لا يتقبل اية اخرى ففتح عليه تفسد صلوة
الفاخر وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه
وتبني للمقتدي ان لا يتقبل بالفتح اذ ربما يتذكر الامام
فيكون التلقين بلا حاجة ولا امام ان لا يلجئ اليه
بل يركع اذا قرأ قدرا فرض والا انتقل الى اية اخرى واكمل
وشرحه لانه ما ينافيان الصلوة ولا فرق بين التمدد
النسيان لان حالة الصلوة مذكورة هذا اذا لم يكن بين
استنائه ما كثر اما اذا كان فابتغله لا يفسد صلاته
كما سيأتي وسجوده على جحش وعن ابي يوسف تفسد التمسك
لا الصلوة حتى لو اعادها على موضع ماهر مع لانه اذا
على الخامسة كالعهد لهما ان الصلوة لا يتجوز فاذا فسد
بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه وركبته عليه فان
صلواته تجوز لان وضعها عليه كترك الوضع اصلا وترك

ويفسد ما فتحه

وقيل ان صلوة الامام في فاضل في الشك في عدم الفاعل
وقيل ان لا يتقبل اية اخرى ففتح عليه تفسد صلوة
الفاخر وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه
وتبني للمقتدي ان لا يتقبل بالفتح اذ ربما يتذكر الامام
فيكون التلقين بلا حاجة ولا امام ان لا يلجئ اليه
بل يركع اذا قرأ قدرا فرض والا انتقل الى اية اخرى واكمل
وشرحه لانه ما ينافيان الصلوة ولا فرق بين التمدد

وضعهما لا يمنع الجواز بخلاف الوجوه وان ترك وضعه بمنعه
واداة ركن او مكانه بكشف عورة او نجاسة ولو انكشفت
عورته في الصلوة فسترها بانه ليس جازت صلاته اجماعا لانه
الاكتشاف الكثير في الزمان اليسير كما لاكتشاف اليسير
في الزمان الكثير وذا لا يمنع فكذا هذا فان ادى ركننا صبح
الاكتشاف او مكث ما يمكن فير من اداء ركن فسدت وكذا
لوقام على موضع نجس او اساب ثوبه نجاسة اكثر من قدر
الذره او وقع في صفة النساء الزينة فادى او مكث فسد
عند ابي يوسف وعند محمد لا يفسد كشف العورة ومكانه
النجاسة بالمكن ما لم يؤده اى الركن يعني انه لا يستوفى
اداء الركن بل حقيقة ادائه والتخلف في مقتدى من خارج
المسجد يعني اذا كان المسجد ملأ من القوم والصفوف
متصلة بهم خارج المسجد فسبق الامام حدث فخرج
من المسجد والتخلف رجال من خارج المسجد يفسد صلوة
الكل لما من ان خلوا مكان الامام عنه تفسد الصلوة لكنه
ما دام في المسجد جعل كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد
لان الواضع الصفوف حكم المسجد كما في الصحراء واستخفاف
انبيى ولو خلفه نساء او اخلاف الامام امرأة وقد سبقه
حدث وخلفه رجال ونساء تفسد صلوة وصلوة القوم
لا يشغاله بالتخلف من لا يصلح خليفة له فتفسد صلاته
وبفسادها تفسد صلوة القوم وكل عمل كسبي يختلف في تفسيره
وعامة المشايخ على انه ما يعلم ناخره ان عامله غير مصل
وقيل ان يستكف المصلي قال الامام السرخسي هذا اقرب
الى مذهب ابي حنيفة ما ن يابى التفتيش الى ركن المصلي
وقيل ما يحتاج الى اليدى لا يطره يطوف على قراة او يركب
وقوله قرا كان او غيره او اكل يابى استنائه فاذا لا يفسد
لانه شغل لريقه وكذا لا يفسد به الصوم وقيل اذا كان

وله ما قرأه فلو كان الامام في خطبة هذا الجواب في
صلوة القوم واما في صلوة الامام فلو كان في خطبة
الاستغفار والحمد لله رب العالمين فلو كان في خطبة
تخلقه له في شانه ثم ظهر بعد الغرض فلو كان في
شانه وجود من يطلع الخلفاء في داخل المسجد او في
المنبر او معدون بعده

عمل كثير

والاكثر ان يطوف في ركن المسجد عند
او عند ركنه وكذا عمل كثير من العلماء

ما بين استلذه قليلا كعاد وبه الخصبة لا تفسد صلاته
 واذا كان اكثر منه يفسد كذا في النهاية او مرور ما في
 الصحاح بموضع سجوده فكما في الموضع الذي يكره المرور فيه
 والاصح انه موضع صلاته في الصحاح وهو من قدمه الى موضع
 سجوده فانه لا يفسد الصلوة وان اتم المار وتغز المصلي
 اماه فيه اي في الصحاح ستره ان ظل المرور ويدفعه
 الى المرور لا لاشارة والتيسير لاسيما خراج العمل الكثير
 ان عذرها ان السرة متصلة بقوله ويدفعه او مرتبها
 ان المصلي والستره ان وجدت وكفى للجاعة سرة الامام
 وان المار في المسجد الصغير بالمرور يبيدي مطلقا اي
 سواء كان ما بينهما قدر الصفيين او اكثر بله حائل بينهما
 والمسجد الكبير قيل كالصغير وقيل كالصالح المار في بيان
 ما يفسد ها وما لا يفسد ها شرع في بيان ما يكره فيها وما
 لا يكره فقال وفيه ثبوت لانه من التماسل والاعتناء
 فان عليه فليكنظم ما استطاع وان زاد وضع يده او كفه على
 وعطيه لانه ايضا من الكسل ونقص عنيته للمري عنه وكفى
 قوبل ارفع نوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نوع تجتر
 وسد له وهو ان يحقل نوبه على راسه او على كتفيه ثم
 يرسل اطرافه من جوانبه فانه تشبه باهل الكتاب
 وتبشبه اي لعبه به اي بنوبه وبسببه لانه خارج الصلوة من
 عنه فما لم يكن فيها وعقد شعره للمري عنه وهو ان يجمع
 شعره على هامته ويشده بخيط او صمغ ليتلبس ويرفعه
 اصابعه للمري عنه ايضا والتفتان بان يلوي عنقه لا حاجة
 للمري عنه ايضا فلو نظر لآخر عنيته عينة وبسرة من غير
 ان يلوي عنقه او يلوي لحاجة لا يكره ولا حول صدره
 عن القبلة فسدت صلاته ثم رجع بصره الى السماء للمري
 عنه واقفاؤه للمري عنه ايضا وهو ان يقعد على الكيشه

ويغز المصلي انما هو منه ستره
 الغناء رسته وكذا

فان ذكره تناوبه وانما يريد الترخيم عند الطلوع الكراهية على ما ذكره
 بعضهم من كراهية الترخيم في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 فالتدبير الدليل على كراهية الترخيم في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 في حالة السجود

تناوب الركنين

في الصلاة

ويشعب ذكيبه ويضع يده على الارض فانه يشبه
 افعالا كلب واقتران ذكيبه للنهي عنه ايضا
 لان فيه ترك سنة القعود للشهادة على فان كان
 بعد ولم يكره وتخصر للنهي عنه ايضا وهو وضع اليد
 على الخاضعة وقيل المحصى لا مرة اي وكفه قلب المحصى
 ليتكلم في السجود الا ان يقلب مرة للنهي ايضا في السجود
 في المرة قال عليه السلام يا ابا ذر مرة او قدر وعلا
 جمع آية والتيسير باليد المني عنه ايضا وفيه خلاف
 لهما فلا يكره عدوها بالقلب ولا بالقلب اليد خارج
 الصلوة وقيام الامام في المحراب او على دكان او على الارض
 وحده هذا قيد للصور المذكورة يعني يكره قيام الامام
 في المحراب وحده لانه تشبه باهل الكتاب لا قيامه
 في الخارج وسجوده فيه لا ينفاء سبب الكراهية وكذا
 يكره قيامه على دكان وحده والقوم على الارض للمري
 عنه والتشبه وكذا عليه في الصحاح لانه تشبه اخلاف
 المكيانيين فكان تشبهها ولانه في ذرءا بالامام ثم
 قدر الارتفاع قائمة ولا يابس بما دونها ذكره الطحاوي
 وهو رواية عن اي يوسف وقيل مقدار ذراع وعلية
 الاعتقاد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح
 لزوال المعنى الموجب للكراهية والقيام خلف صف فيه
 اي في ذلك الصف فرجته للمري عنه والبس في سببها وبين
 لانه تشبه حامل الصم وان يكون بين يديه تنوير او
 كما نورا في نار الشبه بعبادة الجوس لانهم كانوا يعبدون
 الحجر او يكون فوق راسهم وسلفه في بين يديه ويعد له
 صورة بحيث جبرئيل عليه السلام انما لا تدرج في
 فيه كل اوصورة واشكها كراهية ان تكون امام المصلي
 ثم فوق راسه ثم عن يمينه ثم على يساره ثم خلفه في الغاية

قوله للمري عنه قد يفسد
 والوجه عند الامام

قوله يا ابا ذر مرة او قدر قيل في هذا الكتاب في كراهية
 الترخيم في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 فالتدبير الدليل على كراهية الترخيم في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 في حالة السجود

قوله في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 فالتدبير الدليل على كراهية الترخيم في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 في حالة السجود

قوله في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 فالتدبير الدليل على كراهية الترخيم في الصلاة والذكر فيه خلاف لا يكره
 في حالة السجود

ان كان التمثال في مؤخر الظهر لا يكره لانه لا يشبه
عبادته وفي الجامع الصغير اطلق الكراهة لان تكو
صغيرة او مقطوعة الرأس او غير ذي روح فانها اذا
كانت كذلك لا يعبد فلا يكره وصلاته حاسرا رأسه
للتكاسل وعدم المبالاة لا للتبدل حتى لو كان له لم يكره
او صلته وهو يرفع الإصبعين أي البول والغائط وهو
جعله حاله أو صلته حال مدافعتها لها أو الريح للشر
عنه وصلته في ثياب البذلة وهي التي تلبس في البيت
ولا يذهب بها إلى الأكل أو مسج وجهه من التراب
الذي عنه أيضا لا يكره قتل حية وعقرب في الصلوة
لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام أمر بقتل
الأسودين في الصلوة الحية والعقرب ثم قيل إنما يقتل
إذا غلبت قتلها بفعل يسير كالضرب وأما إذا احتاج
إلى المعالجة والمشى فيفسد وذكر في المبسوط أنه لا يقبل
فيه لانه رخصة كالمشي في الحديث والاستقاء من البئر
ولا الصلوة إلى ظهر قاعد يتحدث وقيل يكره والصحيح ما
ذكرنا لما روي أنه عم إذا أراد أن يصلي في الصلوة أمر
عكرمة أن يجلس بين يديه ويصلي إلى مصحف أو سيف
معلقين لأنها لا يعبدان والكراهة باعتبارها وإن قال
بعض بكونها أصلا إلى سلاح لأن الجوس لا يعبدون فكيف
بالجحر وعلى بساط فيه تصاوير لأنها أهانة وتحقير
للصورة وليس تعظيم أن لم يسجد عليها أي الصورة بأن
كانت في موضع جلوسه وقيامه فإن السجود عليها تشبه
بعبداء الأوثان كذا لفظة كذا أهونا كالفصل في عبادة
الكنز ووجه الفصل بين الكلامين أن الثاني غير متعلق
بالصلوة يكره الوطئ والبول والتخلى أي التغوط فوق مسجد
لأنه ينافي احترامه لأن لسطح المسجد حكم المسجد حتى

صغيرة او مقطوعة الرأس
او غير ذي روح
فانها اذا كانت كذلك
لا يعبد فلا يكره وصلاته
حاسرا رأسه للتكاسل
وعدم المبالاة لا للتبدل
حتى لو كان له لم يكره
او صلته وهو يرفع
الإصبعين أي البول
والغائط وهو جعله
حالته أو صلته حال
مدافعتها لها أو الريح
للشر عنه وصلته في
ثياب البذلة وهي التي
تلبس في البيت ولا يذهب
بها إلى الأكل أو مسج
وجهه من التراب الذي
عنه أيضا لا يكره قتل
حية وعقرب في الصلوة
لحديث أبي هريرة رضي
الله عنه عليه الصلوة
والسلام أمر بقتل
الأسودين في الصلوة
الحية والعقرب ثم قيل
أنما يقتل إذا غلبت
قتلها بفعل يسير كالضرب
وأما إذا احتاج إلى
المعالجة والمشى فيفسد
وذكر في المبسوط أنه لا
يقبل فيه لانه رخصة
كالمشي في الحديث
والاستقاء من البئر
ولا الصلوة إلى ظهر
قاعد يتحدث وقيل
يكره والصحيح ما
ذكرنا لما روي أنه
عم إذا أراد أن يصلي
في الصلوة أمر عكرمة
أن يجلس بين يديه
ويصلي إلى مصحف أو
سيف معلقين لأنها
لا يعبدان والكراهة
باعتبارها وإن قال
بعض بكونها أصلا
إلى سلاح لأن الجوس
لا يعبدون فكيف
بالجحر وعلى بساط
فيه تصاوير لأنها
أهانة وتحقير
للصورة وليس
تعظيم أن لم يسجد
عليها أي الصورة
بأن كانت في موضع
جلوسه وقيامه
فإن السجود
عليها تشبه
بعبداء الأوثان
كذا لفظة كذا
أهونا كالفصل
في عبادة الكنز
ووجه الفصل
بين الكلامين
أن الثاني غير
متعلق بالصلوة
يكره الوطئ
والبول والتخلى
أي التغوط
فوق مسجد
لأنه ينافي
احترامه لأن
لسطح المسجد
حكم المسجد
حتى

قوله الهداه تكرر للجامعة
فون المسجد

لوقام

لوقام عليه مقعدا بالامام حتى ولو صعود إليه المعتكف
لم يفسد اعتكافه ولم يحل الحائض والجنب الوقوف
عليه لأفوق بيت فيه مسجد والمراد ما أعد للصلوة في
البيت بأن كان له محراب لانه ليس مسجد حتى جاز به
فلم يكره له حرمة المساجد كذا في الكافي ويكره علق رأسه
لأنه مضى المسيلين فلا يصح منعهم عنه قالوا هذا
في زمانهم وفي زماننا لا بأس به في غير أوان الصلوة
أذ لا يؤمن على مناع المسجد لا يكره ترسيته بالحصى
والسجاج وهو خشب مقوم يجلب من الهند وماء
الذهب بماله أي مال الباني وأما المحتوي فبعض
قيمة ما دئنه به إذا فعل ذلك من مال الوقف قراء بعد
الفاخرة وسط السورة لا يكره وقيل يكره خاتمة
السورة في ركعتين يكره وكذا خاتمة سورة في ركعة
أو سورتين في ركعتين وقيل لا يكره فيها ما جمع بين
سور في ركعة لا يكره وقيل يكره ولو كرت سورة في ركعتين
يكره الآتي التفل وتبغى أن لا يفصل بين الركعتين بسورة
أو سورتين وأما يفصل بسورة كذا في الفقه قراء في الركعة
الاولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية بغير تحنة
الكتاب وبشي من البقرة وقال بعضهم بعيد قبل أعوذ
برب الناس في الثانية كذا في الثانية قراء في الاولى قل
أعوذ رب الناس ثم قراءها في الثانية أيضا قراء بعض
السورة في كل ركعة قليل يكره وقيل لا هو الصلوة قراء سورة
فقراء سورة فوقها يكره والآية كالسورة كذا في مجمع الفناوي
سقطت قلن سورة أو مما مشى في الصلوة فرفع القلن سورة بين
واحدة أفضل من الصلوة بكنف الرأس وأما العمارة
فإن أمكنها رفعها ووضعها على الرأس بيد واحدة
معقودة كما كانت فسرة الرأس اولى وإن انحلت يكره

المسجد

قوله من اجل الجسد على الارض
قوله لا يشبه عبادته
قوله في مؤخر الظهر
قوله لا يكره
قوله لا يشبه عبادته
قوله في مؤخر الظهر
قوله لا يكره
قوله لا يشبه عبادته
قوله في مؤخر الظهر
قوله لا يكره

قوله من اجل الجسد على الارض
قوله لا يشبه عبادته
قوله في مؤخر الظهر
قوله لا يكره
قوله لا يشبه عبادته
قوله في مؤخر الظهر
قوله لا يكره
قوله لا يشبه عبادته
قوله في مؤخر الظهر
قوله لا يكره

قوله الكثرة واجب بوقول الامام آخره وهو انما هو من مد
 وهو الواجب وعنده سنة مؤكدة وهو انما هو من مد
 وهو بوقول آخره ووقع منه فرض على واجب اعتقاد
 سنة نبوت على ما اشار اليه الشارع محمدا
 قوله سنة مؤكدة قدم سنة النبوة لانه سنة من الواجب
 قيل تجب على جها الكثرة قال النبي عزم في رغبته غير من
 الكثرة ما فيها وما يدل على رتبة تدرجها وما دل على شأنة
 رتبة ارجحها ففرض في الاصل ركوبين فلما قدم النبي عزم
 اليه ضم اليه كل عبادة منها بخلافه فثبتها وترتيبها لان
 سنة النبي شئ لا يمكن على ان يكون غير للاجماع نادرا ان
 منزلة الشريعة الاخر من الفرض الرباني فثبتها وقيل ان جعفر
 قال قال النبي انما لغو من انما لغو من الفرض الرباني
 ركوب السنة فانه يصح ان ان ادرك ان ما في السنة
 خدا به وبالي يوسف ولا يشك ان كان في الحديث وانما

فنبئت اى وجوبه كمن قبح معنى الغفوت طول القيام
لا اله الا الله والاول والآخر القيام هو الرجوع والذهاب
قرب المكان وقرب مخصوص بما ذكره وقيل ان الله سبحانه
ويستحي على الغفوت من على الحق به تارة وعليه ما سبق
انما لا يفصل بين امر كقوله بسورة او سورتين قيل
فخصم بامر الحق الغفوتية وهو تولى كذا كذا

والقوم

نقدیں (لوکیتھس)

[illegible]

القنوت في الفجر

السجدة الأولى

فما يجب متابعتها وقيل يقعد تحقيقا للمخالفة لان
 الساكن فريضة الداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة
 في غير القنوت ومن لم يحسنه اى القنوت يستحب ان يقول
 اللهم اغفر لي ثلث مرات وهو اختيار الامام ابي الليث او يقول
 اللهم ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار وهذا اختيار سائر المشايخ كذا في معراج
 الدراية تذكر انه ترك القنوت في الركوع متعلق بتذكر
او القيام منه اى الركوع لم يقنت فيه اى الركوع لانه ليس
بحالة للقنوت ولو قنت في القيام بعد الركوع لم يعد
الركوع لان الركوع فرض والقنوت واجب ولا يجوز
رفض الفرض لاقامة الواجب ويسجد للسهو لزال
القنوت عن محله الاصلى ركع الامام قبل فراغ المقتدى
منه اى القنوت تابعه اى قطع المقتدى القنوت وتابع
الامام لان ترك المتابعة يفسد الصلوة ودون ترك القنوت
بخلاف التشهد يعنى اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى
من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذ
لم يلزم ههنا من تركها فساد الصلوة اذ ترك المقتدى
الامام في الركوع من ثالثة اى الركعة الثالثة من وتر
ومضاه كان المقتدى مدركا للقنوت لان ادراكه في الركوع
ادراكه في القيام قنت في الركعة الاولى او الثانية سهوا
لم يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع لما
فرغ من احوال الوتر شرع في بيان احوال النواقل فقال
سنة سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
والعشاء ويستحب اربع بسليمة حتى لو اذناها بسليمتين
لا يكون معتد بها ولهذا لو نذر ان يصلي اربعاً بسليمة
فصلى اربعاً بسليمتين لا يخرج عن النذر وبالعكس
يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعد هاى الجمعة

السجدة الأولى
 في الركعة الأولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

فلم يقنت فيه اى الركوع الى مشاء والافضل السجدة
 بسليمة حتى لا يقع في الركوع من الركعة الاولى
 ولو لم يركع من الركعة الاولى فركعتان في الركعة
 لم يقنت في الركعة الاولى فركعتان في الركعة
 كما في الركعة الاولى فركعتان في الركعة

والاصل

السجدة الأولى
 في الركعة الأولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

السجدة الأولى
 في الركعة الأولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

Copy

انه يصلي الضحى اربع ركعات ويزيد ما شاء فرض القراءة
 في ركعتي الضحى يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الغرض
 غير متعنتين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط
 فسدت صلاته واجب في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ
 في الاخرتين جازت صلاته ويجب عليه سجود التسهو
 ان سهر وياثم ان عمد وفرضت في كل النفل والوتر اما
 النفل فانه كل شفيع منه صلوة على حدة والقيام منه الى
 الثالثة بمنزلة تحريم متبداءة ولهذا لا يجب بالجمعة
 الاولى الا ركعتين في المشهور عن اصحابنا واما الوتر
 فلا احتياط كما مر ولزم اتمام النفل بالشروع فسد
 احتراز عن الشروع فلما اذا طرأ انه لم يصل فرض
 الظهر فشرع فيه فتذكر انه قد صلاه صار ما شرع فيه
 نفلا لا يجب اتمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو عند
 الغروب والطلوع والاعتناء فيجب القضاء بالافساد وقد
 مر تحقيقه في اول كتاب الصلوة تاوكل الاربع فمضى
 ركعتين لو نقص الشفع الاول والثاني يعني اذا شرع في
 اربع ركعات من النفل وفسد الشفع الاول يقضي فقط
 لانه افسد ولم يشرع في الثانية فكل شفيع من النفل صلوة
 على حدة وان لم يفسد وقعد على الركعتين وقام الى الثالثة
 وفسد يقضى الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وفسد
 الثاني فلزم قضاؤه او لم يقرأ فيهما اي الشفيعين لانت
 الاصل عند اي حيفة ان ترك القراءة في الركعتين يبطل
 التحريم وفي احكام ما لا يلل يفسد الاداء واذ لم يقرأ في الشفع
 الاول بطلت الجمعة فلزم قضاء الشفع الاول لصحة الشروع
 فيه لا الثاني لفساد الشروع لبطان الجمعة او لم يقرأ في
 الشفع الاول فانه حينئذ يفسد ويبطل الجمعة فلفساده
 يلزم قضائه ولم يصح الشروع في الثاني او في الشفع

قوله واجب في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرتين جازت صلاته
 يعني ان في صلاة ركعتين او ركعة واحدة او ركعتين او ركعة واحدة
 كذا في الجملة من الصلاة ثم قال فيه وفي كل ركعة ركعة واحدة
 على كل ركعة واحدة ويسمى بالفعال للعلل لانه لو تركه على وجهه
 وعن انه لا يركعه بالشروع

ولهذا لا يجب بالجمعة الاولى

الذي

الثاني لان الشفع الاول قد تم والثاني فسد فلزم قضاؤه
 او في احكام الركعتين من الشفع الاول لان فسد كل ركعة
 قضاؤه وبقي التحريم فصح الثاني او في احكام الركعتين
 من الشفع الثاني لان الاول قد تم وفسد الثاني فلزم
 قضاؤه او لم يقرأ في الشفع الاول واعدى الركعتين
 في الشفع الثاني لان الاول قد بطل بعد الشروع فلزم
 قضاؤه ولم يصح الشروع في الثاني لبطان التحريم
 وقضى ركعات اربع ان لم يقرأ في احدى كل من الشفيعين
 لانه اذا لم يقرأ في احدى كل منهما فسد اداء كل مع صحة
 الشروع فلزم قضاء الركعات او ترك القراءة في الشفع الثاني
 بغير ركعتين لانه لا يركع في الركعتين الا بالاولى والى ركعة واحدة
 في الثاني واذ لم يقرأ في الثاني فسد ايضا فلزم قضاء الاربع
 ولا قضاء ان لم يقعد بينهما اي صلى اربع ركعات من النفل
 ولم يقعد بين الشفيعين كان ينبغي ان يفسد الشفع
 الاول ويجب قضاؤه لان كل شفيع من النفل صلوة
 على حدة ومع ذلك لا يفسد قياسا على الغرض كما سياتي في
 تحقيقه في باب سجود التسهو ويقضى بعد الشهود ولا
 اي نوى اربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين بقدر
 الشهود ثم نقص لا قضاء عليه لان ما وجب اذا لم يشرع
 في الشفع الثاني يجب قضاؤه ويتنفل فاعدا مع قدر
 القيام ابتداء وركعة بقاء لا بعد راي ان قدر على
 القيام جان ان يشرع في النفل فاعدا وان شرع فيه فاعدا
 كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام واذ عجز عن ذلك
 لم يكن ويتنفل فاعدا خارج البصر وشوكل موضع سجود
 كما في قصر الصلوة فيه يتنفل في الشفيعين لو لم يقرأ في
 الشفع والجواز في المصنوعين ويكون سجوده اخص
 من ركوعه ولو كان صلاة الى غير القبلة لانه التوافل

قوله في ركعتي الضحى يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الغرض
 غير متعنتين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط
 فسدت صلاته واجب في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرتين جازت صلاته
 يعني ان في صلاة ركعتين او ركعة واحدة او ركعتين او ركعة واحدة
 كذا في الجملة من الصلاة ثم قال فيه وفي كل ركعة ركعة واحدة
 على كل ركعة واحدة ويسمى بالفعال للعلل لانه لو تركه على وجهه
 وعن انه لا يركعه بالشروع

قوله في ركعتي الضحى يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الغرض
 غير متعنتين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط
 فسدت صلاته واجب في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرتين جازت صلاته

وهو ان يخرج من الزمان على نفسه او يات من سبع اوجان او كان في طين او رفته لا يجد على الارض مكانا جافا او كانت الارض جوفاء
 لو نزل في مكانه الركوب الا ان كان في الركوب ولا يجد من يقسمه فمحو ركعتي الغرض في هذه الاحوال كذا
 على الرواية ولا يرد له العادة ولا يسقط الركوع عن الركوب يسقط عنه استقبال القبلة حداد

النافلة

قوله انها اكد من غيره اكد بعد العزة افضل ان اكد
 والله على الله

التراويح
 قوله التراويح لم يذكرها في كتابه
 التراويح هي ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة

قوله هذا الفضيلين وفي بعض النسخ حاز
 احدي الفضيلين بالي والمعلمة والركعة
 بمعنى ضم اليه فتمت اليه احدي الفضيلتين
 والله اعلم بالصواب

حاذج
 من الحيات

غير مختصة بوقت فلما التزم النزول واستقبال القبلة
 انقطع عنه الفافلة بخلاف الغرض فانها مختصة بوقت
 فلا يجوز على الدابة الا لزورة وكذا الواجبات في الوتر
 والمندور وما خرج فيه فافسد وصلاة الجنازة وسجدة
 ثلثت على الارض واما السني الرواتب فنوافل وهي
 احدى حيفة انه ينزل ليلة الفجر لا تنها اكد من غيره وفي
 نزوله يعني اذا افتتح ركبا ثم نزل بنى لركوبه يعني
 اذا افتتح غير راكب ثم ركب لا يبنى لانه افسد ما شرع فيه
 لان في الاول يؤد به اكل مما وجب عليه وفي الثاني انقصد
 التروية موجبة للركوع والسجود فلا يجوز ادائه بالامام
 وسيا في زيادة كلهم فيه في باب الصلوة على الدابة ان شاء
 تعالى التراويح جمع تروية وهي في الاصل اسم للجلسة وتمت
 بالتروية لاستراحة الناس بعد اربع ركعات بالجلسة ثم
 سميت كل اربع ركعات تروية جازا لما في اخرها من
 التروية وهي سنة رسول الله ص قد صح انه عم اقامها
 في بعض الليالي وبقي العذر في ترك المواظبة عليها وهو
 خشية ان يكتب علينا ثم واظب عليها الخلفاء الراشدين
 من بعدى وهي سنة للرجال والنساء وقال بعض الروافض
 سنة للرجال فقط وللجماعة فيها اي التراويح سنة على الكفاية
 حتى لو ترك اهل المسجد اساءوا ولو اقامها البعض لمختلف
 تارك للفضيلة ولم يكن مسيئا اذ قد يختلف بعض الاصحاب
 وعن ابي يوسف من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي
 مع الامام فصلاته في بيته افضل والتصح ان الجماعة
 في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى
 هو جواز احدى الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة كذا
 في الكافي وان فانت لا تقضي صلاة اي لا بالجماعة ولا منفردا
 لان القضاء من خواص الغرض وما يتبعه من المؤكديات

الركن من السائر الموكبات

منه

ويستحب تأخيرها الى انتهاء ثلث الليل الاول وهي
 خمس ترويات لكل اي تروية تسليمان فيكون
 التسليمات عشر والامام واقوم يا ترويا بالليل في كل
 تكبير الا فتاح ويجلس على المنبر ويصلي قدر تروية
 وكذا يبي الخامسة والوتر لا يركب من زمي الا يصلي
 رضوان الله عليه الى يومنا هذا او يزيد على التسعة اي
 الامام يزيد على التسعة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 الا ان يعمل القوم فينبذ يركبوا التسعة الختم من ويحكم
 في الليلة السابعة والعشرين لليلة الاحبار بالليلة القدر
 ولا يترك الختم لكسبهم الى القوم وقيل الفائل صاحب
 الاختيار والافضل في زماننا قدر ما لا ينقل عليهم وهي
 صلى العشاء وحده فان يصلي التراويح بالامام ولو تركوا
 الجماعة في الغرض لم يصلي التراويح جماعة ولو لم يصليها
 التراويح بالامام صلى الوتر ولا يوتر او لا يصلي الوتر جماعة
 خارج رمضان للجماعة ولا يصلي تطوع جماعة الا قيام
 رمضان وعي خمس الاية الكري ان القطوع بالجماعة انما يكون
 اذا كان على سبيل التداخي اما لو اقتدى واحد بواحد او
 انسان بواحد لا يكون واذا اقتدى ثلثة واحدا اختلف فيه
 وان اقتدى اربعة بواحد كره اتفاقا كذا في الكافي **باب**

ادراك الفريضة المشرع فيها اعلم ان تقضى العبادات
 فسد بالعدول لقوله تعالى ولا تطولوا اعمالكم وان التقضى
 للاكمال اكمال معنى فيجوز كقضاء المسجد للاكمال والتقضى
 الظاهر بالجمعة وللصلوة بالجماعة منزلة على الصلوة منفردا
 فجاز تقضى الصلوة منفردا لا يترتب فضل الجماعة اذا فرق
 حدا فاعلم ان من شرع في صلاة منفردة اذا اتممت او شرع
 الايام في تلك الفريضة قطعها بغير لقوله الشارع فيها
 واقتدى بالامام ان لم يستجد للركعة الاولى لانها محل قطع

الركعة الاولى

قوله في كل ركعة ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة

الا ان الليل القوم

قوله التراويح لم يذكرها في كتابه
 التراويح هي ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة

Copyrighted material

لا يصلي الظهر مع الإمام ولم يدرك الثلاث لا يجزئ
 لأن شرط جزيته أن يصلي الظهر مع الإمام وقد انفرد عنه
 بثلاث ركعات وإن أدرك معه ثلاث ركعات وفاته
 ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يجزئ لأنه لا يجزئ ببعض
 الخلو في عليه بخلاف الذي لا يجزئ لأنه حلق الإمام حكماً
 ولمذا لا يقرأ فيها سبق وذكر شمس الأئمة أنه يجزئ لأن
 له حكم الكل وروى عن أبي يوسف أن الذي لا يجزئ أيضاً
 لا يجزئ لأن يقول إن صليت جلوة الإمام وهو يقبل
 كذا قالوا ولو يتبعه صوامد ركعتين أقول وجه عدم
 التعرض له أن حكمه يفهم من حكم الصلوات فإن مدرك
 ركعة إذا أدرك فضل الجماعة فأولى أن يدركه مدرك
 ركعتين وإذا اختلف في كون مدرك الثلاث مستلياً
 بالجماعة فأولى أن لا يصلي بها مدرك الركعتين فتدبر
 من أمي فوت الوقت يتطوع قبل الفرض يعني أنه من فات
 الجماعة فأراد أن يصلي الفرض منفرداً فهل يأتي بالتسليم
 قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لأنها إنما يؤتى بها إذا أدى
 الفرض بالجماعة لكن لا يجزئ أن يأتي بها وإن فاتته الجماعة
 إلا إذا ضاق الوقت فحتماً أتى برأيه فوقف حتى
 رفع رأسه فأنه الركعة يعني اقتدى بإمام رابع فوقف
 حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك ركعة لفوات المشاركة
 فيه المستأنز لفوات الركعة بخلاف رابع لحقه إمامه
 يعني اقتدى بإمام فركع قبل الإمام فوقف حتى لحقه إمامه
 جاز حله فالزوال بوجود المشاركة في جزء **باب قضاء**
الفوائت الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر إذا
 وقضاء فرض على معنى ما يفوت الجواز بقوة وقد مر
 مراراً يعني أن كل إن كان فائتاً لا بد من رعاية الترتيب
 بين الفروض الخمسة وكذا بين الوتر وكذا إن كان

والله تعالى أعلم بالصواب وقد علمت في هذا الكتاب
 لا يكمل هذا الكتاب إلا بالخير والبر والعدل والحياء
 ومن لا يصلي بها كمن لا يدرك على الجماعة في بعض وجوه الترتيب
 هذا قوله يعني أنه من فات الجماعة فله حكم الكل في كل ركعة
 شريطة أن لا يقرأ فيها سبق وذكر شمس الأئمة أنه يجزئ لأن
 الوقت فالأولى أن يجزئه أصلاً في التفسير ثم يذكر ذلك
 كاتبة النظر في الترتيب حاشية حرة

البعض فائتاً والبعض وقتاً لا بد من رعاية الترتيب
 فيقضى الفائتة قبل الوقتية وعند هذا الترتيب بين
 الفروض والوتر لا بد من ستة عند هذا الترتيب بين
 الفروض والستره والأصل في لزوم الترتيب قوله مع
 من قام من صلاة أو سببها فلم يذكرها وهو يصلي
 مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم يقضى التي تذكر ثم يبعد
 التي صلى مع الإمام وقد مر شرح الهداية تأخير مشهور
 تلقته العلماء بالقول فثبت من الفروض المهيكل كما في الحديث
 الوارد في المحاذاة فإن صلى ثم رجع على قوله الترتيب
 بين الفروض فرض خمسة من الفروض ذكره أبو يوسف
 فائتاً فسدت الخمسة فساداً موقوفاً عند أبي حنيفة
 وقد سدت عندها بركة توقف لكن عند أبي يوسف فسدت
 وصف الفريضة وعند محمد أصل الصلوة أن أدى فرضاً
 سادساً صح الكل أو الستة عند مع وصف الفريضة
 وإن قضاها بذلك الفات قبل السادس بطل فرضه
 الخمس ويصير بقوله عند أبي حنيفة كما كانت كذلك عند
 أبي يوسف قبل قضاها لهما إن الخمسة أدت مع فلتبطل
 بارة ترتيب فسدت فله تثقيب صحيحة والشرع الحامل
 بالسادس إنما هو ترتيبه فيما بعده حيث يصح أن اتفاقاً
 لافي الخمسة الماضية كما أن الكتب المتعلمة إذا تركت الأكل
 ثلاث مرات تكفرت الحيل فيما بعد الثلاث لا فيها وله
 في القول بفساد الخمسة ملاحظة وجوب الترتيب فيما
 دون الستة وفي القول بالوقوف لا وجوب الترتيب
 إنما هو في القليل دون الكثير فلا جدل أحتمل أن يؤخذ
 السادس فبلغ إلى الكثرة فلا يرعى الترتيب فتصح الخمسة
 يقضى الفات قبل السادس ويبقى فليده فيما عدا
 الترتيب فيفسد قطعاً لم يصح الجزم بالفساد مع أن

الوجه الذي ذكره أبو يوسف في قوله لا بد من ستة
 الصلوة المذكورة أو المشيئة
 قوله قوله من قام من صلاة أو سببها
 تمام الحديث وهو قوله من قام من صلاة أو سببها
 من التي رويها أبو يوسف في قوله من قام من صلاة أو سببها
 الصلوة المذكورة أو المشيئة
 قوله قوله من قام من صلاة أو سببها
 تمام الحديث وهو قوله من قام من صلاة أو سببها

Copyrighted material

الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قايمة لمجموع السنة
 مستندة الى قولها كسائر المستندات فكان صلى الله عليه وسلم
 حال سقوط الترتيب فوقعت صحيفته وانما لم يبطل
 الاصل عند أبي حنيفة وابي يوسف لان بطلان الوضوء
 بما يخصه لا يوجب بطلان الاصل كما في صوم كفارة
 معسر اذا اسر حيث لا يقع كفارة بل يصير كفارة ولم يجز
 خروج من ذكر ان لم يؤخر فخرج على قوله بين الفروض
 والوتر وفيه خلاف لما بناء على ان الوتر واجب عند
 وسنة عندها ويسقط الترتيب بفوت سنة
 من الفروض فان الفايضة حينئذ يبلغ منحد الكثرة
 بخروج وقت السابعة حتى يكون واحد من الفروض
 مكررا فيصلح ان يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب
 الواجب بينها نفسها وسببا في اعتبارها والاصل
 فيه القضاء بالاعمال حينئذ ثبت ان اعتبارها على عليه
 اقل من يوم وليلة فقضا الصلوات وتمايز ما سبغ
 حتى اغشى عليه يوما وليلة قضاها حتى وعبد الله بن
 عباس ربه اغشى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض حتى
 فذل على ان التكرار معتبر في التخفيف وسقط ايضا
 بضيق الوقت فان بقي منه اى الوقت ما يسع بعض
 الفوائت مع الوقتية يقضى ما يسعه من الفوائت
 معها اى الوقتية كما اذا فانت العشاء والوتر ولم يسبق
 من وقت الفجر الا ما يسع خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدى
 الفجر عند ابي حنيفة وكذا فانت الظهر والعصر ولم يسبق
 من وقت المغرب الا ما يصلى فيه سبع ركعات يصلى الظهر
 والمغرب ويسقط ايضا بالنسيان فيعيد العشاء والسنة
 لا الوتر من علم انه صلى العشاء بلاء وضوءه والاخرين سنة
 يعنى ان من تذكر في الوقت انه صلى العشاء بلاء وضوءه السنة

قوله انفسها كيد
 ان يكون سببا للتخفيف
 بسقوط الترتيب الواجب
 فيه حينئذ ثبت ان اعتبارها
 وقوله في حديثه عن عباس
 ربه اغشى عليه اكثر من يوم
 وليلة فلم يقض حتى فذل
 على ان التكرار معتبر في
 التخفيف وسقط ايضا
 بضيق الوقت فان بقي
 منه اى الوقت ما يسع
 بعض الفوائت مع الوقتية
 يقضى ما يسعه من الفوائت
 معها اى الوقتية كما اذا
 فانت العشاء والوتر ولم
 يسبق من وقت الفجر الا ما
 يسع خمس ركعات يقضى
 الوتر ويؤدى الفجر عند
 ابي حنيفة وكذا فانت
 الظهر والعصر ولم يسبق
 من وقت المغرب الا ما
 يصلى فيه سبع ركعات
 يصلى الظهر والمغرب
 ويسقط ايضا بالنسيان
 فيعيد العشاء والسنة
 لا الوتر من علم انه صلى
 العشاء بلاء وضوءه
 والاخرين سنة يعنى ان
 من تذكر في الوقت انه
 صلى العشاء بلاء وضوءه
 السنة

والوتر به بعيدا العشاء والسنة اذ لم يصح اداء السنة قبل
 الفرض مع انها اديت بالوضوء لا يتابع للفرض اما الوتر
 فصلوة مستقلة عنده فصحة اداؤه لان الترتيب بينه
 وبين العشاء فرض لكنه ادى الوتر بزعم ابي حنيفة
 بالوضوء فكان ناسيا ان العشاء في زمنه فسقط الترتيب
 وعندهما يقضى الوتر ايضا تبعا للفرض لانه سنة عندهما
 ويسقط بالظن المعتبر فاذا صلى الظهر والوتر في وقت
 فسد فاذا قضى الفجر وصلى العصر وهو في الظاهر يجوز
 فخرج على قوله والظن المعتبر فاذا صلى الظهر وهو في الظاهر
 انه لم يصل الفجر فسد ظنه فاذا قضى الفجر وصلى العصر وهو
 ذكر للظن يجوز العصر اذا لم يثبت عليه في ظنه حال اداؤه
 العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه كما ذكره الزيلعي اجمعت
 الحديث والقدر عن جازات الوقتية بتذكر الحديث والى
 يعود الترتيب يعود الكثرة الى القلة فيصنع وقتي من
 سلق شهرين مثاق حتى يسقط الترتيب فاخذ يؤدى الوقتية
 فترك فرضا قوله فيصالح الى اخره فخرج على قوله اجمعت
 الحديث فانه اذا اخذ يؤدى الوقتية صار ذواتا
 الشهر قديمته وهي مسقطه للترتيب فاذا ترك فرضا
 يجوز مع ذكره اداء وقتي او قضى صلوة شهرين لا واحد
 او اثنين عطف على قوله بترك صلوة شهر ويتفرع على قوله
 ولا يعود الترتيب الى اخره اى وقته وقتي من قضى
 صلوة شهرين لا واحدة او اثنين فاذا ادا قضاها كذلك
 قلت الفوائت ولا يعود الترتيب فيصالح اداء الوقتية
 ومن بعض المتأخرين ان قلت بعدا لكثرة هذه الترتيب
 رجوعا عن اليها واداء الصلوة والاول ان يتبين ان
 وفي الاسلام وقال ابو حنيفة الكبار وعليه الفتوى
 اذا كثر الفوائت فاستغفل بالقضاء يحتاج الى تعيين

قوله يقضى الوتر ايضا تبعا للفرض لانه سنة عندهما
 ويسقط بالظن المعتبر فاذا صلى الظهر والوتر في وقت
 فسد فاذا قضى الفجر وصلى العصر وهو في الظاهر يجوز
 فخرج على قوله والظن المعتبر فاذا صلى الظهر وهو في الظاهر
 انه لم يصل الفجر فسد ظنه فاذا قضى الفجر وصلى العصر وهو
 ذكر للظن يجوز العصر اذا لم يثبت عليه في ظنه حال اداؤه
 العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه كما ذكره الزيلعي اجمعت
 الحديث والقدر عن جازات الوقتية بتذكر الحديث والى
 يعود الترتيب يعود الكثرة الى القلة فيصنع وقتي من
 سلق شهرين مثاق حتى يسقط الترتيب فاخذ يؤدى الوقتية
 فترك فرضا قوله فيصالح الى اخره فخرج على قوله اجمعت
 الحديث فانه اذا اخذ يؤدى الوقتية صار ذواتا
 الشهر قديمته وهي مسقطه للترتيب فاذا ترك فرضا
 يجوز مع ذكره اداء وقتي او قضى صلوة شهرين لا واحد
 او اثنين عطف على قوله بترك صلوة شهر ويتفرع على قوله
 ولا يعود الترتيب الى اخره اى وقته وقتي من قضى
 صلوة شهرين لا واحدة او اثنين فاذا ادا قضاها كذلك
 قلت الفوائت ولا يعود الترتيب فيصالح اداء الوقتية
 ومن بعض المتأخرين ان قلت بعدا لكثرة هذه الترتيب
 رجوعا عن اليها واداء الصلوة والاول ان يتبين ان
 وفي الاسلام وقال ابو حنيفة الكبار وعليه الفتوى
 اذا كثر الفوائت فاستغفل بالقضاء يحتاج الى تعيين

وإنما القعود بعد ركعتين

أخبرنا عن علي وأهلها وموم كذلك أي صح في الصلوة
لا ينبغي بل ينبغي لأن اقتداء الركع والساجد لم ي
لم يجز قلنا البناء للتطوع القائم يجوز أن يتكلى على شيء
كعصا أو حائط أو يفعد أن الحصى لا تله عذر ههنا
مسئلتان مسئلة القعود ومسئلة الأكل وكل على نوب
بعذر وبإذ عذر أما الأكل بعذر فغير مكروه إجماعا
وبغير عذر كذلك عند أبي حنيفة وعندهما مكروه وبغير
عذر جاز وكرة عنده ولم يجز عندهما جاز أو أعمى عليه
يوما وليلة فض الحس وأن فادت وقت صلاة لا
لما ذكرنا في باب قضاء الفوائت أن عليا رضي الله عنه
أقل من يوم وليلة فقضاها في عمارين يسار رضي الله
عليه يوما وليلة فقضاها في عمارين يسار رضي الله
عنهما أعمى عليه أكثر من يوم وليلة ولم يقضه في ذلك
أن التكرار معتبر في التحفيف والجنون كالأغماء فمارواه
أبو سليمان هو الصحيح وهو لا يخفى لا ما نقل عن أبي يوسف
أن المعتبين الزيادة من حيث الساعات إلا لازمة لما
يفارقهم أهل النجوم زال عقله بالبلخ أو الخمر لزم القضاء
وإن طال أو زال العقل لأن سقوط القضاء عرف
بالأثر إذا حصل بأففة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل
بفعله قطعت يده ورجلاه من المرفق والكف لفت
ونشر لا صلوة عليه كذا في الكافي ونقله قاضنا عنهم
وقيل إن وجد من يوضه يأمع ليفعل وجهه وموضع
القطر ويسم رأسه والوضع رأسه وجهه في الماء
أو تحت وجهه وموضع القطر على جدار فيصلي كذا
في التمار خاتمة **باب الصلوة على الدابر** موضع يجوز
المسافر قصر الصلوة فيه وهو خارج عن ذلك الموضع
وهو خارج عما كان مقامه سواء كان مقامه مصر أو قرية

والله اعلم
أما القعود بعد ركعتين
وإنما القعود بعد ركعتين
وإنما القعود بعد ركعتين

قوله يوم وليلة
قوله يوم وليلة
قوله يوم وليلة

قوله في الماء
قوله في الماء
قوله في الماء

كالمشي في صلوة المسافر جاز فيه أي في ذلك الموضع
التطوع له أي للمسافر وغيره عليها أي على الذائبة بإيمانه
حيث توجهت الذائبة قبله كانت أو لا ولو باره عذر
أي جاز التطوع فيه على تقدير عدم العذر وجاز فيه
المكتوبة أي بعذر قال قاضنا جاز إذا صلى على الذائبة
بعذر أن لم يقدر على إيقافها جاز الإيماء عليها وإن
كانت تسير وإن قدر لم يجز لاختلاف المكان لسيرها
وفي القنية إذا سترها ركبها لا يجز القرض ولا التطوع
وهو أي العذر أن يخاف في القبول على نفسه أو دابته من
سبع أو لئس أو كان طليح لا يجز مكانا جافا أو كان
عاجزا لكبر سنه أو ضعف مزاجه أو عود ذلك أو دابة
جموح لو نزل لا يركب يله معين كذا في الظهيرة أو كان
في البادية على الرحلة والقافلة تسير فأنضاف
على نفسه وشابه لو نزل كذا في المكان في الليل والنور وعندهما
لا كالسنة **باب الصلوة في السفينة** الأصل فيها ما روي
أنه صلى الله عليه وسلم لما بعث جعفر بن أبي طالب
إلى الحبشة أمر أن يصلي في السفينة فأنما إذا كان يخاف
الغرق وتسمى سؤدد في عقلة قال سئل الباكي وعمر
رضي الله عنهما عن الصلوة فيها فقال إن كانت جارية
فصلي قاعدا وإن كانت رأسية فصلي قائما فتوخجده
فيها المصلي إلى القبلة بأن يد واليه كيف ما دارت
السفينة عند الافتتاح في الصلوة لا يمكنه الاستقبال
من غير مشقة بخلاف الدائم فلا يمكنه الاستقبال إلى
القبلة مع سير الدابة القادر على القيام في السفينة
والقادر على الخروج عنها يصلي قاعدا فيها لأن وسرنا
القادر على القيام فيها يصلي قاعدا والقادر على الخروج
عنها يصلي فيها جازت تلك الصلوة بمعنى أن القضاء لا يلزم

قوله يوم وليلة
قوله يوم وليلة
قوله يوم وليلة

قوله في الماء
قوله في الماء
قوله في الماء

قوله في الماء
قوله في الماء
قوله في الماء

قوله في الماء
قوله في الماء
قوله في الماء

تو از الجبل با یاقوتی که به این قبیل خدایان است ایضا که به سیر الی
ابو سیر الی که جل جلاله الامیرانی الجبل که به سیر الی
خداوندی که به این قبیل است و الجبل با یاقوتی که
نامی که به این قبیل است و الجبل که به سیر الی
آیات و احوال و این قبیل که به این قبیل است و این
که به این قبیل است و این قبیل که به این قبیل است

[illegible][illegible]

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

بيت من وبرا وصف العبر العنق في ماله
وانصرف ما للشاة حقد

في اربعة ارجاء جمع اربعة ارجاء بمعنى الارحال

وان لم يقصر المسافر

او في القرى والاصح المفتى به ما روى عن ابي يوسف ان
 الرحالة اذا كانوا في رحال في المفاز كانوا مسافرين الا
 اذا تركوا رحلهم وعزموا على الإقامة فيه خمسة عشر يوما فاني
 استحسن ان اجعلهم مقامين وان لم يقصر عطف على قوله
 فيقصر والضمير للمسافر اي ان لم يقصر المسافر بل اتم الاربع
 فان قعد الاولي ثم فرضه لانه فرضه شتان فالقعدة الاولى
 فرض عليه فاذا وجدت يوم فرضه ولكنه اساء لثاخير
 السهولة وتركه الواجب بتكبير الافتتاح في التنقل
 وشهره عدم قبول صدقة الله تعالى لان القصر عند ارضه
 اسقاط وحكمه ان ياتى العامل بالعمرة وما زاد على الركعتين
 نفل والا يري وان لم يقعد الاولي بطل فرضه وانقلب الكل
 نقارة لما عرفت انه ترك الفرض وعن الحسن بن سفيان
 المسافر بنيت الاربع اعماد حتى يقتضها بنيت الركعتين
 قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد خالف فرض
 كنية الفجر اربعاً ولو نوى ركعتين ثم نوى اربعاً بعد
 الافتتاح فهي ملغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا
 في شرح الزاهدى واختلف في السنن فقبل الافضل هو
 الترك تركضاً وقيل الفعل تقريباً في السنن وقال الربيعوني
 الفعل حال النزول والترك حال السير وقيل يصلي سنة
 الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا كذا في المحيط اقتدى
 مسافر عقيم في الوقت صح اقتداؤه وانما ما يشتر فيه لان قصر فله
 الاقتداء من المسافر بالمقيم يكون بمنزلة الإقامة في حق
 وجوب التكامل لا بعده فيما سفيان ولا يقتدى المسافر
 بالمقيم بعد الوقت في فرض يتغير بالسفر وهو اربع ركعات
 به عن الفجر والمغرب فان اقتداؤه به فيهما في الوقت يصح
 في الوقت وبعد ذلك وانما يصح بعد الوقت فيما يتغير
 لا يستلزمه بناء الفرض على غير الفرض حكماً اما في القعدة الاولى ان

قوله يقتدى مسافر ولو في آخر عمره قوله وانما اي في الوقت
 او في غير وقتها وانما يكون بمنزلة الإقامة في حق
 بان يتغير لا يتصل بالمغرب بالسر وهو الوقت
 فيما يتغير من غير ان يكون في السفر وانما هو في
 حاله من غير ان يكون في السفر وانما هو في
 الوقت لا في غير الوقت كما لا يتغير بغيره الا في

اقتدى المسافر بقدر
 بعد الوقت على غير

ان اقتدى به في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه
 لا على الامام او في حق القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني
 فان القراءة فيه نقل على الامام وفرض على المقدي وقام
 تحقيقه في شرح تلخيص الجامع الكبير وعكسه اي
 اقتدى بالمقيم بالمسافر صح فيها اي في الوقت وبعد
 لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى
 بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداؤه
 المستقل بالمفترض وكذا لو اقتدى به بعد الوقت ثم ان المقيم
 المقتدى بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقرأ في الصحيح لانه
 كالله في حيث أدرك اول صلوة مع الامام وفرض
 القراءة صار مؤدياً بقراءة امامه بخلافه في المسبوق
 في الشفع فانه يقرأ فيه وان قراء الامام في الشفع الثاني
 لانه أدرك قراءة نافلة وانما المقيم المقدي بالمسافر
 لانه لم في سفره صلى بالناس وقال حين سئل انتم
 صلواتكم يا اهل مكة فانما قوم سفر ومساقر وموت ان يقول
 الامام المسافر انتم اصلوكم فاني مسافر كما قاله السمرقاني
 والعصر لا يغيران القامته انما قضى فائتة السفر في
 الحضر يقصر وانما قضى فائتة العصر في السفر يتم والعبارة
 في تغير الفرض باجر الوقت فان كان في آخره مسافراً
 اوجب عليه ركعتان وان كان مقيماً اوجب عليه
 اربع لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبل كما قرر
 في الاصول يبطل الوطن الاصل بمثلها فقط ويبطل
 وطن الإقامة بمثلها في السفر الاصل الوطن الاصل
 هو المسمى ووطن الإقامة موضع لو كان سكن فيه
 خمسة عشر يوماً او اكثر من غير ان يتخذ مسكناً فاذا
 كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطناً اصلياً آخر
 سواء يسره ما مدة السفر او لا يبطل الوطن الاصل الاول

قوله في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه
 انما هو في حق القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني
 فان القراءة فيه نقل على الامام وفرض على المقدي وقام
 تحقيقه في شرح تلخيص الجامع الكبير وعكسه اي
 اقتدى بالمقيم بالمسافر صح فيها اي في الوقت وبعد
 لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى
 بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداؤه
 المستقل بالمفترض وكذا لو اقتدى به بعد الوقت ثم ان المقيم
 المقتدى بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقرأ في الصحيح لانه
 كالله في حيث أدرك اول صلوة مع الامام وفرض
 القراءة صار مؤدياً بقراءة امامه بخلافه في المسبوق
 في الشفع فانه يقرأ فيه وان قراء الامام في الشفع الثاني
 لانه أدرك قراءة نافلة وانما المقيم المقدي بالمسافر
 لانه لم في سفره صلى بالناس وقال حين سئل انتم
 صلواتكم يا اهل مكة فانما قوم سفر ومساقر وموت ان يقول
 الامام المسافر انتم اصلوكم فاني مسافر كما قاله السمرقاني
 والعصر لا يغيران القامته انما قضى فائتة السفر في
 الحضر يقصر وانما قضى فائتة العصر في السفر يتم والعبارة
 في تغير الفرض باجر الوقت فان كان في آخره مسافراً
 اوجب عليه ركعتان وان كان مقيماً اوجب عليه
 اربع لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبل كما قرر
 في الاصول يبطل الوطن الاصل بمثلها فقط ويبطل
 وطن الإقامة بمثلها في السفر الاصل الوطن الاصل
 هو المسمى ووطن الإقامة موضع لو كان سكن فيه
 خمسة عشر يوماً او اكثر من غير ان يتخذ مسكناً فاذا
 كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطناً اصلياً آخر
 سواء يسره ما مدة السفر او لا يبطل الوطن الاصل الاول

السفر والقرى غيران

قوله في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه
 انما هو في حق القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني
 فان القراءة فيه نقل على الامام وفرض على المقدي وقام
 تحقيقه في شرح تلخيص الجامع الكبير وعكسه اي
 اقتدى بالمقيم بالمسافر صح فيها اي في الوقت وبعد
 لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى
 بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداؤه
 المستقل بالمفترض وكذا لو اقتدى به بعد الوقت ثم ان المقيم
 المقتدى بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقرأ في الصحيح لانه
 كالله في حيث أدرك اول صلوة مع الامام وفرض
 القراءة صار مؤدياً بقراءة امامه بخلافه في المسبوق
 في الشفع فانه يقرأ فيه وان قراء الامام في الشفع الثاني
 لانه أدرك قراءة نافلة وانما المقيم المقدي بالمسافر
 لانه لم في سفره صلى بالناس وقال حين سئل انتم
 صلواتكم يا اهل مكة فانما قوم سفر ومساقر وموت ان يقول
 الامام المسافر انتم اصلوكم فاني مسافر كما قاله السمرقاني
 والعصر لا يغيران القامته انما قضى فائتة السفر في
 الحضر يقصر وانما قضى فائتة العصر في السفر يتم والعبارة
 في تغير الفرض باجر الوقت فان كان في آخره مسافراً
 اوجب عليه ركعتان وان كان مقيماً اوجب عليه
 اربع لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبل كما قرر
 في الاصول يبطل الوطن الاصل بمثلها فقط ويبطل
 وطن الإقامة بمثلها في السفر الاصل الوطن الاصل
 هو المسمى ووطن الإقامة موضع لو كان سكن فيه
 خمسة عشر يوماً او اكثر من غير ان يتخذ مسكناً فاذا
 كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطناً اصلياً آخر
 سواء يسره ما مدة السفر او لا يبطل الوطن الاصل الاول

قوله في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه

قوله في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه
 انما هو في حق القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني
 فان القراءة فيه نقل على الامام وفرض على المقدي وقام
 تحقيقه في شرح تلخيص الجامع الكبير وعكسه اي
 اقتدى بالمقيم بالمسافر صح فيها اي في الوقت وبعد
 لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى
 بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداؤه
 المستقل بالمفترض وكذا لو اقتدى به بعد الوقت ثم ان المقيم
 المقتدى بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقرأ في الصحيح لانه
 كالله في حيث أدرك اول صلوة مع الامام وفرض
 القراءة صار مؤدياً بقراءة امامه بخلافه في المسبوق
 في الشفع فانه يقرأ فيه وان قراء الامام في الشفع الثاني
 لانه أدرك قراءة نافلة وانما المقيم المقدي بالمسافر
 لانه لم في سفره صلى بالناس وقال حين سئل انتم
 صلواتكم يا اهل مكة فانما قوم سفر ومساقر وموت ان يقول
 الامام المسافر انتم اصلوكم فاني مسافر كما قاله السمرقاني
 والعصر لا يغيران القامته انما قضى فائتة السفر في
 الحضر يقصر وانما قضى فائتة العصر في السفر يتم والعبارة
 في تغير الفرض باجر الوقت فان كان في آخره مسافراً
 اوجب عليه ركعتان وان كان مقيماً اوجب عليه
 اربع لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبل كما قرر
 في الاصول يبطل الوطن الاصل بمثلها فقط ويبطل
 وطن الإقامة بمثلها في السفر الاصل الوطن الاصل
 هو المسمى ووطن الإقامة موضع لو كان سكن فيه
 خمسة عشر يوماً او اكثر من غير ان يتخذ مسكناً فاذا
 كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطناً اصلياً آخر
 سواء يسره ما مدة السفر او لا يبطل الوطن الاصل الاول

قوله في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه

حتى لو دخله لا يصير مقاما الا بالنية ولا يبطل الا صلى
 بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه يصير مقاما بمجرد الدخول
 واما وطنه الاقامة فيبطل بمثله حتى لو دخل وطنه اقامة
 اتخذها وطنا بعد الاول ليس بينهما مدة السفر لا يصير مقاما
 الا بالنية وكذا اذا سافر عنه وانتقل الى وطنه الاصل
 العبرة بنية الاصل لا البيع يعني اذا نوى الاصل السفر او
 الاقامة يكون البيع كذلك ولا يحتاج الى النية المستقرة لا
 كالمراة مع زوجها فانها تكون تبعه اذ كانت مستوفية
 لمهرها ولا يعتبر نيتها كذا في المحيط والبيع مع مولاه
 ولجذري مع الامير الذي يلي عليه ورزقه منه ومثله
 الامير مع الخليفة والاخير مع المستاجر ورزقه منه
 السلطان اذا سافر قصر الا اذا طاف في ولايته من غير
 ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون مسافرا
 او طلب العود ولم يعلم اين يدركه فانه ايضا لا يكون مسافرا
 ذكره قاضنا وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين منزله
 مسيرة سفر ساكر كافر وصبي مع امه خراجا قاصدين
 مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فاسلم الكافر وبلغ الصبي
 وبينهما وبين منزلهما اي مقصدهما بالسفر اقل من المدة
 قالوا اي عامة المناجح المسلم يقصر فيا بقى من السفر والصبي
 يتيم لان نية الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف
 الصبي من هذا الوقت يكون مسافرا والفرزاة الباقي
 ليس بمدة السفر وقيل لئلا يبناء على عدم العبرة بنية
 الكافر ايضا وقيل يقصر بناء على تبعية الابي لا المسافر
باب في فرض لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله
 والامر بالسعي الى الشيء خاليا عن الصلوات لا يجابه
 شرط صحتها المصرفه فلا يجوز في القرى خلافا للشافعي
 وهو ما لا يسمع الا بمساجده اهل يعني من يجب عليه

فانما هو ان لا يبعد عن الاقامة الاولى يعني لو دخل الوطن الا
 بعد خروجه من وطنه لا يصير مقاما حتى لو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه

فانما هو ان لا يبعد عن الاقامة الاولى يعني لو دخل الوطن الا
 بعد خروجه من وطنه لا يصير مقاما حتى لو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه

الجمعة لاسكانه مطلقا او ما له يفت ذكره قاضنا
 واهم من وقاضى تنفيذ الاحكام وفيهم الحدود وكل المعنيين
 منقول عن ابي حنيفة والاول اختيار الكرخي والثاني
 اختيار البلخي او قنطرة عطف على مصر والقصر له
 وهو ما يتصل به الى مصر مطلقا لمصلحة ركض الذابته
 وجميع العسكر والخروج للرمي ودفع الموتي وصلاح الجنان
 وخوذلك وشرط صحتها ايضا السلطان او من امره
 السلطان باقامة الجمعة مات في مصر جمع اي اقامه
 الجمعة خليفته اى الميت او صاحب الشريعة الشير والار
 بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة سمي به لانهم جعلوا
 لانفسهم علامة يعرفون بها والقاضي جاز لان امره اقامة
 منقوض اليهم ذكره قاضنا ولا عبرة كنصب العاقبة
 الا اذا لم يجد من ذكر من خليفته الميت او صاحب الشريعة
 او القاضي وجازت الجمعة بمعنى في الموسم للخليفة او امير
 الحجاز وهو السلطان بمكة فقط قيد المجموع او لا يجوز
 ولا يمت في غير الموسم ولا يمت في الموسم لامير الموسم وهو
 المسمى بامير الحاج وشرط صحتها ايضا وقت الظهر فيبطل
 الجمعة بخروجه اى وقت الظهر فيبطل الظهر ولا يقيم
 الجمعة وشرط صحتها ايضا الخطبة نحو تسبيحة وعدها
 لابد من ذكر طويل يسمى خطبة وعند الشافعي لابد من خطبتين
 تشتمل كل منهما على التوحيد والصلوة والوصية بالتقوى
 والاولى على القراءة والثاني على الدعاء للمؤمنين قبلها
 اى قبل الجمعة في وقتها فلو صلوا بلا خطبة او بوا بعيد
 الصلوة او قبل الوقت بطل الجمعة فتعاد في وقتها وشرط
 صحتها ايضا الجماعة واقامتها لث رجال سوى الامام فان
 نفروا ونفرو الجماعة قبل سجودها اى الامام بطلت الجمعة
 لانفساء شرطها وكرم البدن الظاهر وان بقى ثلثة او ثلثة بعد

او قالوا انما هو ان لا يبعد عن الاقامة الاولى يعني لو دخل الوطن الا
 بعد خروجه من وطنه لا يصير مقاما حتى لو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه

فانما هو ان لا يبعد عن الاقامة الاولى يعني لو دخل الوطن الا
 بعد خروجه من وطنه لا يصير مقاما حتى لو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه

فانما هو ان لا يبعد عن الاقامة الاولى يعني لو دخل الوطن الا
 بعد خروجه من وطنه لا يصير مقاما حتى لو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه

فانما هو ان لا يبعد عن الاقامة الاولى يعني لو دخل الوطن الا
 بعد خروجه من وطنه لا يصير مقاما حتى لو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه

فانما هو ان لا يبعد عن الاقامة الاولى يعني لو دخل الوطن الا
 بعد خروجه من وطنه لا يصير مقاما حتى لو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه
 فانه اذا سافر من ارضه الى ارض اخرى ولو كان في ارضه في وطنه

سجوده انتهى لان المراجعة شرط الانعقاد وقد انفقدت
 فلا يشترط ذواتها لانها ليست شرطا له وشرط صحتها
 ايضا لانها اذا كانت باذن الامير للناس اذنا عاما
 حتى لو علق بآب قصره وصلى باصحابه لم يجز لانها من غير
 الاسلام وخصايس الدين فيجب اقامتها على سبيل
 الكسوف وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول
 جائز لان لم يقصر حق المسجد الجامع وشرط وجوبها
 عطف على قوله وشرط صحتها الاقامة بمصر والصحة
 والحرية والذكورة والبلوغ والعقل وسائر العتبات
 والرجل ففقدتها اذ فاقد هذه الشروط وخوفه كالحق
 من السلطان الظالم والسجون اذ صلواتها تقع فرضا
 لان التسقوط لاجل تخفيفها فاذا تخلفه جاز عن فرض
 الوقت كالمسافر اذا قام جازت الجمعة في مواضع من
 مصر وهو قول ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح لان الاجتماع
 في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا شديدا وهو مذكور
 الصالح الامامية في غير ما صرح فيها فجازت المسافر
 والعبد والبرص وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم
 كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم
 الوجوب تخفيفا للخصه فاذا حضر واقف فرضا كالمسافر
 اذا قام جاز في الصبي لانه غير اهل والمرأة لانها لا تصالح
 اماما للرجال وتتخذ الجمعة بهم ارجح من غيرهم حتى لو لم
 يحضر غيرهم جازت لانهم صلوا الامامة فاولى ان يصح
 له قضاء وركعتي يومها الجمعة بمصر احراز عن التساقط
 ظهر معدور ومسجون ومسافر واهل مصر فاشتمل الجمعة
 بجماعة متعلق بقوله ظهر معدور وانما ذكره لما فيه من الاطلاق
 بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد اذ لا
 جمعة عليهم ولو صلوا اجزائهم كالجماع شرايطه ومنه يعلم

في قوله لا يشترط ذواتها لانها ليست شرطا له
 في قوله وشرط صحتها ايضا لانها اذا كانت باذن الامير للناس اذنا عاما
 حتى لو علق بآب قصره وصلى باصحابه لم يجز لانها من غير الاسلام

من الجمعة الطاهرة
 وغيرهما
 اذ لا يجوز امامة
 المسافر والعبد
 والمرأة والصبي
 اذ صلواتها تقع فرضا
 دون غيرها
 ارجح من غيرهم

كراهة غير المعدور وبطريق الاول وكراهة طهر غيرهم اي
 غير المعدور والمسجون والمسافر فقبلها ان الجمعة لا تشر
 من الاطلاق فان ثبت وانما ان يحضرها وليس في اليها
 والامام فيها اي الصلوة بطل طهره بحد منيته اليها
 سواء ادر كرها او لا وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام
 لان التسبيح دون الظهر فلا ينقضه بعد غايه والجمعة
 فوقه فتتقضه فصار له المتوجبه بعد فراغ الايام وتسه
 اذ التسبيح الى الجمعة من خصايس الجمعة فيلزم من ان يصدق
 استفاض الظهر احتياطا بخلافه في ما بعد الفراغ منها لانه
 ليس يسعي اليها ولا الى متنها وتعدركم اي الفضة او سجود
 الشهوات لان من ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك
 وبني عليه الجمعة عندهما لقوله من ما ادركتم فصلوا وما فاتكم
 فاقضوا وقال محمد ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بنى
 عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر لا يختلف
 الامام للخطبة صلاة والصلوة بكذا يعني ان الخطبة للخطبة
 لا يجوز اصراره ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما حدث
 الامام وهذا معنى ما قال في الهداية في كتاب ادب القاضي
 بخلاف المأمور باقامة الجمعة لا يختلف لان اداء
 الجمعة على طرف الفوات لتوقته بوقت فكان الامر انما
 بالاختلاف وقال شرايط يجوز له ان يختلف لان اداء
 الجمعة على طرف الفوات لتوقته بوقت بفوت الاداء
 بانقضائه فكان الاذن بالامامة من الحقيقة اذ بالاختلاف
 دلالة لكن انما يجوز اذا كان ذلك الغير سمع الخطبة لانها
 من شرايط افتتاح الجمعة ووجهه ان الخطبة والامامة
 بعدهما من افعال السلطان كالقضاء فلم يجز لغيره الا
 باذنه فاذا لم يوجد لم يجز وتحقيقه ما قال الشيخ المعين
 في شريعة الجامع الكبير لا يجوز استخلاف القاضي الا

غير
 وانما ان يحضرها

في قوله لا يشترط ذواتها لانها ليست شرطا له
 في قوله وشرط صحتها ايضا لانها اذا كانت باذن الامير للناس اذنا عاما
 حتى لو علق بآب قصره وصلى باصحابه لم يجز لانها من غير الاسلام

من الجمعة الطاهرة
 وغيرهما
 اذ لا يجوز امامة
 المسافر والعبد
 والمرأة والصبي
 اذ صلواتها تقع فرضا
 دون غيرها
 ارجح من غيرهم

Copyri

اذا فوض السلطان ذلك اليه لانه استقار القضاء بالاذن
 ففي حق ما لم يؤذن بقى على ما كان قبل الاذن ويجوز
 التجاره في بعد ما فوض اليه لانه ملك ذلك باذن السلطان
 كما ملك القضاء بنفسه يبي الناس واختبر هذا بالوكيل
 بالبيع اذا وكل غيره تجاره والمستعير حيث كان له
 ان يعير لانه المنافع تجوز على ملكه فيملك تملك
 ذلك من غير فيكون منتصفا بحكم الملك بخلاف ما
 خشي فيه فانه منتصرف بحكم الاذن فيملك بقدرة اذن
 له ثم قال وعبر من شايخنا عن هذا وقالوا في مقام
 غيره لا يكون له ان يقيم غيره مقام نفسه ومن
 قام مقام غيره لنفسه كان له ان يقيم غيره مقام نفسه
 والفقه ما بينا فان قيل هل يجوز خطابة التائب بحضور
 الاصل عند عدم الاذن كما جاز حكم التائب وتصرف
 الوكيل عند حضور القاض والوكيل عند عدم الاذن قلنا
 لا لانه مداركها حضور الراي فاذا وجد جاز بخلاف
 الجمعة اذا دخل الراي في اقامتها الا اذا اذن اي لا يجوز
 استخلافهما لهما الا اذا كان ما ذونا من تسلط الاختلاف
 فح يجوز ذلك وهذا ما يجب حفظه فانه الناس عنه
 غافلون بالاذن الاول وجب السعي وكثرة البيع لقوله تعالى
 اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا
 البيع وقيل بالاذن الثاني لانه الاول لم يكن في زمن
 النبي ثم الاول اصح لانه لو توجه عند الاذن الثاني لم يكن
 من السنة قبلها من التمام الخطبة بل يخشى عليه فوات الجمعة
 لم يقل وحرم البيع فان قال في الهداية في وجوب السعي
 وحرم البيع لانه البيع وقت الاذان جائز ولكنه مكروه كما
 تقرر في كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض الشراح
 لفظ الكراهة بدل الحرمة وبجوز الامام اي صعوده الى المنبر

المستعير ان يعير

فرق القاض بمقام
آمن لنفسه ولغيره

قوله ان يجوز خطبة التائب في صلاة الجمعة
اعادة التائب عند حضور الخطيب

في البيع والاول اصح لانه لو توجه عند الاذن الثاني لم يكن
 من السنة قبلها من التمام الخطبة بل يخشى عليه فوات الجمعة
 لم يقل وحرم البيع فان قال في الهداية في وجوب السعي
 وحرم البيع لانه البيع وقت الاذان جائز ولكنه مكروه كما
 تقرر في كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض الشراح
 لفظ الكراهة بدل الحرمة وبجوز الامام اي صعوده الى المنبر

حرم

حرم الصلوة والكلام الى تمام الصلوة لم يقل الى تمام الخطبة
 كما قال في الهداية لما صرح في المحيط وغاية البيان انه ما يكرهان
 من حين ان يخرج الامام الى ان يفرغ من الصلوة ومن كان
 في صلوة فان كانت في سنة الجمعة يقطع على رأس ركعتين
 فان صلى ركعة فتم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثانية
 اتم الاربع فاذا جلس على المنبر اذن يبي يديه ويسن ان يخطب
 خطبتين بينهما جلسة فاما طاهر الاذن لما في المستدرك
 واقيم بعد تمامها ولا ينبغي ان يقضى غير الخطيب لان الجمعة
 مع الخطبة كسنة واحدة فلا ينبغي ان يعقبها التائب وان
 فعل جاز خطبتين بآذن السلطان وصلى بالجمعة
 كذا في الخلاصة لا بأس في السفر يومها اذا خرج من عمر البلد
 قبل خروج الوقت اي وقت الظهر لان الجمعة انما يجب
 في آخر الوقت وهو مسافر فيه التروي اذا دخل المصطفى
 يوم الجمعة ان تولى ان يملك يوم الجمعة بغير الجمعة وان
 تولى ان يخرج في ذلك اليوم قبل الوقت او بعده لا جمعة
 عليه لانه في الاول صار كواحد من اهل المصطفى في ذلك اليوم
 وفي الثاني لم يصير واذا قدم المسافر المصطفى يوم الجمعة
 لا يلزم الجمعة ما لم يتولى الاقامة خمسة عشر يوما قال
 قاضيان كل بلدة فيجوز بالسيف فتوة خطيب الخطيب
 على منبرها بالسيف ويطلب بها السيف فاذا رجعتهم عن
 عن الاسلام فذلك باق في ايديهم المسلمين يقاتلونهم
 حتى ترجعوا الى الاسلام وتعلم بلدة فيسلم اهلها طوعا يخاطب
 الخطيب فيها بالسيف ومدينة الرسول من تحت يمينه
 ويخطب الخطيب بالسيف ومكة تحت بالسيف
 الخطيب بالسيف كما في التواريخ **باب العبدان**
 تجيب صلاة علي بن ابي طالب عليه السلام بطريقين
 رواية عن ابي حنيفة وهو الاصح وما نقل عن محمد بن قيس

قوله ان يجوز خطبة التائب في صلاة الجمعة
 اعادة التائب عند حضور الخطيب
 قوله ان يجوز خطبة التائب في صلاة الجمعة
 اعادة التائب عند حضور الخطيب

الفرق في اذا دخل المصطفى

سوى بلدة في صلاة السيف

في البيع والاول اصح لانه لو توجه عند الاذن الثاني لم يكن
 من السنة قبلها من التمام الخطبة بل يخشى عليه فوات الجمعة
 لم يقل وحرم البيع فان قال في الهداية في وجوب السعي
 وحرم البيع لانه البيع وقت الاذان جائز ولكنه مكروه كما
 تقرر في كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض الشراح
 لفظ الكراهة بدل الحرمة وبجوز الامام اي صعوده الى المنبر

ان يكون صورة العبدان
 واجبا

عيد ان اجتمع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فرضة
 ما وكل بان ونحوها كانت بالسنة سوى الخطبة فانها
 ليست من شرائط العيد بل سنة وهي مخالف خطبة الجمعة
 بان الجمعة لا تصح بدونها بخلاف العيد بانها في الجمعة
 متقدمة على السنن بخلاف العيد ولوقدمها في العيد
 جاز ايضا ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في الغاية وتقدم
 على صلوة الجنان اذا اجتمعا وان كان القياس بخلافه
 وتقدم صلوة الجنان على الخطبة كذا في القية وتذبت يوم
 الفطر الاكل قبل الصلوة والكسيتاك والاعتساف والتطيب
 والبش أحسن الثياب لانهم كان يفعل كذلك وفي يوم
 النحر لا يأكل حتى يرجع فيأكل من أحبته واداء الفطرة في
 الخروج الى الجنان لقوله لم اغنوهم عن المسئلة في مثل
 هذا اليوم وفي التعميل تزيغ قلب الفقير للصلوة والخروج
 اليها سنة وان وسعهم المسجد ولا بأس باخراج المنبر
 اليها في زمانها كذا في الاختيار ولا يكره سمر في طريقها
 خلوا فالهما ونقل الزبلي عن ابي حنيفة انه قال لا ينبغي
 ان يمنع العامة من ذلك اقله رغبتهم في الخيرات ولا يستقل
 قبل صلواته لانهم لم يفعل مع حرمه على الصلوة ولو كان
 لفعل تعليم النجوان وقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال
 لانهم كان يصلي العيدة والشمس على قدر رجب او حجب
 وروى ان قوما غردوا برؤية الهلال بعد الزوال فأمروا
 بالخروج الى المصلى في الغد ولو جاز الا اذا بعد الزوال لما
 جاز يصليهم الامام ركعتين تكبيرا ومثباتا قبل تكبيرا
 ذوايدي ثلثة في كل ركعة ويوالي بين الزوايدي يعني
 ان الامام يكبر له فتتبع ثم يستغفر ثم يكبر عودا ورفع
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية
 يقرأ الفاتحة وسورة الا انه يكبر عودا ثم يكبر للركوع ويرفع

هذا العيد
 والاول سنة والثاني فرضة
 ما وكل بان ونحوها كانت بالسنة سوى الخطبة فانها ليست من شرائط العيد بل سنة وهي مخالف خطبة الجمعة بان الجمعة لا تصح بدونها بخلاف العيد بانها في الجمعة متقدمة على السنن بخلاف العيد ولوقدمها في العيد جاز ايضا ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في الغاية وتقدم على صلوة الجنان اذا اجتمعا وان كان القياس بخلافه وتقدم صلوة الجنان على الخطبة كذا في القية وتذبت يوم الفطر الاكل قبل الصلوة والكسيتاك والاعتساف والتطيب والبش أحسن الثياب لانهم كان يفعل كذلك وفي يوم النحر لا يأكل حتى يرجع فيأكل من أحبته واداء الفطرة في الخروج الى الجنان لقوله لم اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم وفي التعميل تزيغ قلب الفقير للصلوة والخروج اليها سنة وان وسعهم المسجد ولا بأس باخراج المنبر اليها في زمانها كذا في الاختيار ولا يكره سمر في طريقها خلوا فالهما ونقل الزبلي عن ابي حنيفة انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك اقله رغبتهم في الخيرات ولا يستقل قبل صلواته لانهم لم يفعل مع حرمه على الصلوة ولو كان لفعل تعليم النجوان وقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال لانهم كان يصلي العيدة والشمس على قدر رجب او حجب وروى ان قوما غردوا برؤية الهلال بعد الزوال فأمروا بالخروج الى المصلى في الغد ولو جاز الا اذا بعد الزوال لما جاز يصليهم الامام ركعتين تكبيرا ومثباتا قبل تكبيرا ذوايدي ثلثة في كل ركعة ويوالي بين الزوايدي يعني ان الامام يكبر له فتتبع ثم يستغفر ثم يكبر عودا ورفع ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة الا انه يكبر عودا ثم يكبر للركوع ويرفع

وتذبت يوم الفطر الاكل

عن السؤال
 ولا يكره سمر في طريقها
 خلوا فالهما ونقل الزبلي عن ابي حنيفة انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك اقله رغبتهم في الخيرات ولا يستقل قبل صلواته لانهم لم يفعل مع حرمه على الصلوة ولو كان لفعل تعليم النجوان وقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال لانهم كان يصلي العيدة والشمس على قدر رجب او حجب وروى ان قوما غردوا برؤية الهلال بعد الزوال فأمروا بالخروج الى المصلى في الغد ولو جاز الا اذا بعد الزوال لما جاز يصليهم الامام ركعتين تكبيرا ومثباتا قبل تكبيرا ذوايدي ثلثة في كل ركعة ويوالي بين الزوايدي يعني ان الامام يكبر له فتتبع ثم يستغفر ثم يكبر عودا ورفع ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة الا انه يكبر عودا ثم يكبر للركوع ويرفع

صحة صلاة العيد

قوله وسورة المستجاب شيخهم رآه الا على في الاول
 والثانية في الثانية

يديه في الزوايد لقوله لم لا ترفع الايدي لا سبع
 مواطن وذكر منها تكبيرات الاعياد وبسكت بفتح
 كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات لانها تقام
 جميع عظم وبالمولات يشبهه على من كان بعيدا ويخطب
 بعدها خطبتين لانهم فعل كذلك بخلاف الجمعة
 فان الخطبة فيها قبل الصلوة لانها شرطها والشرط
 يقدم يعلم فيها احكام الفطرة لانها شرطها لاجلها
 فان قيل قد سبق ان المذروب اداء الفطرة قبل الخروج
 الى الجنان واذا وها قبل العلم بحال والخطبة ليست
 الا بعد الخروج اليها فيبين الكلامين تنافي قلت
 لا تنافي لان مذهبنا في تقديم الفطرة على الخروج
 لا ثباني جواز تأخيرها عن الخروج فجاز ان لا يقدم
 بعض الخارجين بيقينة ادايتها فيعيد التعليم بالنظر
 اليهم فاقبض مع الامام لا يقض يعني ان الامام لو صلاه
 مع جماعة وقامت بعض الناس لا يقضها في الوقت
 وبعد لانها بصفة اوها صلوة العيد ثم تعرف قريته
 الا بشرائط لا يتم بالمنفرد وتؤخر بعدد ما لا يجوز
 صلوة الفطر الى الغد اذا منع من اقامتها عدل بانهم
 عليهم الزوال وشهد عند الامام بالهلال بعد الزوال
 او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال وصلاتها
 في يوم غيم وظهر انها وقعت بعد الزوال فقط اي
 لا تؤخر الى ما بعد الغد لان الاصل فيها ان لا يقضى
 كالجمعة الا ان امكنها باروينا من تأخيرها الى الغد
 ولم يؤخرها الى ما بعد الغد فيبقى على الاصل والاحكام
 المذكورة في الخطبة هي الاحكام في الاصل وفيه الاصل
 جاز تأخيرها الى الصلوة الثالث ايام الخيلوة عذير كراهية
 وجاز تأخيرها الى الثالث به ابعاد بدونها اي

وتخطب بعد خطبتين وسنة من سنة
 سبع غيرت سنة الى اثنتي عشرة وان سنة سبع
 بفتح سبع والرسول المشهور بفتح مشهور والاصول لا تكس
 هذا قوله فان قيل في نحو هذا في نحو هذا في نحو هذا
 في نحو هذا في نحو هذا في نحو هذا في نحو هذا في نحو هذا

صحة صلاة العيد

الكرامة فانها موقوفة بوقت الاضحية فيجوز ما دام وقتها باقيا ولا يجوز بعد خروجه لانها لا تقضي والقدرة
ههنا لنفي الكراهة وفي الفطر للجواز حتى لو اخرجها بعد
الى الفطر بل عذر لم يخفى ولكن فيه نكبة تأخير لا كل
عنها الى الصلوة بخلاف في الفطر وفيه نكبة بصبغة المجرول
جهر في الطريق بخلاف في الفطر وفيه يعلم الامام في
الخطبة تكبير التثنية والاضحية بخلاف في الفطر والتثنية
وهو يجتمع الناس يوم عرفة في موضع يشهد بالواقعة
في عرفات ليس يشهد في عرفات بل في عرفات في غير
رواية الاصول انه لا يكون والصحيح هو الاول
ويجب تكبير التثنية لقوله تعالى واذكروا الله في ايام
معدودات والتثنية في اللغة تقديم العلم وعن الخليل
التكبير فالاضحية للبيان فقبل التسمية بتكبير
التثنية وقعت على قولنا لان شيئا من التكبير لا يقع
في ايام التثنية عنده كماليا ويجوز ان يقال اعتبار
القرب احد اسمي ايام التثنية في اللغة بعد يوم
وايام التي هي يوم العيد ويومان بعده فالاول من الاربعة
تحريره تثنى وتثنية وتثنية بل هي لا الاثنان
وتثنية والتكبير قوله الله اكبر الله اكبر لا الله
الا لله والله اكبر الله اكبر والله الحمد واصل ذلك
ما ذكره ابن جرير لم يأت كما جاء بالقرآن خافي الحكمة
على ابن ابراهيم عم فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه
ابراهيم عم قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم التثنية
اسم جعل عم بالقداء قال الله اكبر والله الحمد وبقي
في الاخيرين واجبا من بان يقول ما قلنا من اقول الى
اخره مترق وهي احداث عن قول الشافعي فان التكبير
عنده ثلث مرات الله اكبر الله ولا يزيد عليها وكسفي

اون آده بركبير ايد

قوله خلاف الفعل لا ليس فيه
تفريع تكبير التثنية والاضحية

ط بيشي معيار في الشرع
او ليس بيشي معيار في الشرع

ويجب تكبير التثنية

ايام التثنية هي الاربعة

قوله في الاخيرين واجبا من بان يقول ما قلنا من اقول الى
اخره مترق

في التهليل بعد قولان من حج يوم عرفة بله خلاف
بين علما ثانيا فيه لاتفاق كبار القضاة رضوان الله عليهم
اجمعين الى عصر العيد فيكون التكبير عقيب ثانيا صلوة
قوة متعلق يجب اي عقيب فرض به فصل يمنع البناء
فخرج بالفرض النوافل وصلوة العيد اذ هي حرج بالقضاء
اذ لا تكبير فيه جماعة مستحجة خرج به جماعة النساء اذ لم يكن
معهن رجل اذ لا تكبير فيها ايضا على امام مقبض فوجب
على المنفرد ولا امام مسافر او امرأة او من اهل القرية
والمفأوز وعلى مقبض مسافر او قروي او امرأة وقالوا
يجب التكبير فور كل فرض مطلقا ارسوا كان اذ
ما الجماعة او لا وسواء كان المصلي رجلا او امرأة مسلما
او مقيما في المصر او القرى الى عصر اليوم الخامس من يوم
عرفة وهو الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو مشرق
وليس بخروج به اي بالتكبير الى هذا الوقت وعدم التكبير
الى عصر العيد فعمل الآن احتياطا في باب العبادات
ولا يترك المؤتم وان تركه الامام لا يؤذي بعد الصلوة
لا فيها فلم يترك الامام فيه حكمة لئلا يفتن بخلاف
سجود السهو لا يؤذي في الصلوة وتكبير المسبوق لانه
مقيد بخبره لا يكسر مع الامام بل عقيب القضاء
قضاء ما فاتته ومنه يعلم حال الذوق لانه كان خلف
الامام بالقام **باب صلوة الكسوف** امام الجماعة او
ما مور السلطان او من امر السلطان ان يصلي عند
الصلوة يصلي بالناس عند الكسوف ركعتين كالنفل
اي على هيئة النفل بل اذان ولا اقامة ولا جهر ولا طمأنينة
وبركوع في كل ركعة وعند الشافعي بركوعين فيه ويقول
الامام القراءة فيهما بالركعتين وبعدهما يدعوا
تجلى الشمس وان لم يحضر ان الامام وما مور السلطان
الركعتين وتكسوف

قوله الى عصر العيد الى العصر الرابع
ويروى ان في عشر من ذي الحجة يعني
عشر كونه صياح في ارض تكبيره بقاء
او تكبيره في ارض تكبيره بقاء
عشر كونه صياح في ارض تكبيره بقاء
وقت تكبير التثنية

قوله في الاخيرين واجبا من بان يقول ما قلنا من اقول الى
اخره مترق

قوله في الاخيرين واجبا من بان يقول ما قلنا من اقول الى
اخره مترق

الامام اعلى
باني فلهذا

قوله في الاخيرين واجبا من بان يقول ما قلنا من اقول الى
اخره مترق

قوله في الاخيرين واجبا من بان يقول ما قلنا من اقول الى
اخره مترق

منه انما ينفل قبل العبد

مطلقا وفي العصر يكون بعده اذا شرع بالقصد لا قبله
مطلقا لما فرغ من بيان حال الفرض بالنظر الى اليهو في
القفود اذ بيان حال النفل غير تيمنا للوقفا فقال
ترى القفود الاول في النفل سهوا وسجود ولم يفسد وكان
القياس ان يفسد وهو قول زفر ورواية عن محمد وفي
الاحتياط لا يفسد ويجب سجدة السهو بتركها ساجدا
لان التطوع كما شرع ركعتين شئعا اربعا ايضا فاذا ترك
القعدة وقام الى الشفع الثاني امكن ان يجعل لكل صلوة
واحدة وفي الواحدة من ذوات الاربع لم يفر من الاقعدة
الاخير وهي قعدة الختم والتحليل كما في الظاهر بخلاف
صلوة الفجر لانهما شرعت ركعتين لا غير وبضم الشفع
الثاني لا يصير لكل صلوة واحدة وهذا ليقينه وهو ان
القعدة الاخير ليست من الاركان ولكنها فرضت الختم
لان ختم المفروض واذ لم تكن القعدة الاولى فرضا فاذا قام
الى الثالثة ههنا صارت الصلوة من ذوات الاربع فلم تكن
القعدة الاولى الختم فلم يبق فرضا كما في الفرض كذا في مواج
الدرية تنفل ركعتين وهي فسجد لا يسن اي لا يصلي
بهذه الترتيب صلوة باربعين يد بخير لان سجود السهو
وقع في خلال الصلوة ولو بقي في لبقاء التيمم ولكن اعادة
السجود السهو لان ما في به من السجود وقع في خلال
الصلوة فلا يعتد به سلا من عليه السهو يخرج موقفا
ار لا قضا حتى يصح الاقعدة ويكفل وضوءه بالتميم
ويصير فرضه اربعا بنية الاقامة ان سجد ثم اقول
يصح والار وان لم يسجد فلا يثبت عليه الاحكام المذكورة
ولهذا ما يروى من عليه السهو القطع اي بنية قطع
الصلوة لا يقطع لان نيته للتغير المشروع فتلف كما لو تولى
الظهر ساقبل عليه ان يسجد للسهو لبقاء التيمم بخلاف

فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها

الى الضم اذ الركعات الثلاث بضم الرابعة اليها
تجوزت بقدره فخصت الصلوة القائمة وفي الثاني
الضائر فلما هو الفجر لا يضم الرابعة ليكون الكل
تغلا لان التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ستة مكره
وان قعدا لاخير عطف على قوله وان سهر عن الاخير
ثم قام سهوا ولم يسلم عاد وسلم الا ان يسجد للنامية
في الرابع والرابعة في الثانية في مبهم فرضه لوجود القفود
الاخير ويضم سجدته في الرابع لم يقل ههنا ان شاء
كما قال في الاول مع انه لو قطع لاقضاء في الصورتين
لان ضم السجدة ههنا اكثر من ضمها هناك لان
فرضه قد تم هناك لكن بناخير السجدة لم يجب سجود
السهو فلو قطع هاتين الركعتين بالان يسجد
للسهول لم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد
للسهول لم يؤد سجودا للسهو على الوجه المسنون فلهذا
ان يضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو
بخلاف المسئلة الاولى فان الفرضية تيمم لم يبق ليجاز
الى تدارك نقصانها ولو عمر اثنان الى ضعف ما
قبل لا يضم في العصر كراهة التنفل وقيل يضم لان هذا
ليس بمقصود والتميز عن التنفل بعد العصر يتناول المقصود
فلهذا يكره بدونه وهو الصحيح كذا قال الزيلعي ويضم هاتين
في الثانية لا يصير الركعتان في الصورتين وان لم يسجد
ستة الظاهر والاعتناء والمغرب لان مواظبة التمام
عليها كان تجزئة مبتدأة ويسجد عطف على قوله
ويضم للسهو لتأخير السلام ومقتضى فيها ان
الركعتين الزائدتين في الصورتين صلواتهما تتبعية
الامام وقضاها ان افسد لانه شرع قصدا وفي الفجر
الضائر فلما لا يضم رابعة كراهة التنفل بعد كراهة قبله

فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها
فرضه انما يفسد تركها

مطلقا

ما اذا سلم وهو ذاكر السجدة الصليبية حيث تفقد صلوة
والفرق ان سجدة البر هو يوفى به في حرمة الصلوة وهي باقية
والصليبية يوفى بها في حقيقة ما وقد بطلت بالتسليم
ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم فانها باطلون الترخية
وقيل لا يقطع بالتحويل ما لم يتكلم او لم يخرج من المسجد
والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان منى وان
حرف عن القبلة ويمنى قال بعض المشايخ كذا في النهاية
مصل الظاهر سلم على الركعتين بتوجيه الامام اي قبحتم انما انما
اي اتم الظاهر اربعاً وسجد السهو لما روي انه لم يفعل ذلك
بخلاف ما لو سلم على طين اذ لم يمسها ولم يمسها او كان
المصلي قريب المهد بالكلية فظن ان الظاهر ان فرضه
ركعتان وكان في العشاء فظن انها الفروض حيث تبطل
صلاته في جميع هذه الصور لانه لم عامداً لا يسجد التسبيح
في الجمعة والعديد شك من ليس الشك عاده وقع في عبادة
الغفراء وشك اول مرة قال في الكافي معناه ان الشك ليس
بعادة له الا ان لم يكن في عزم قط انتم صلى متعلق بالشك
استأنف وان كثر الشك عمل بغالب ظنه وان لم يغلب
أخذ بالاقول وقعد في كل ما ظنه اخرها ان الصلوة شك
فيها ان صلوة ففكر في ذلك حتى استيقن ان طار ففكر
قد رما بظنه اداء ركعتين من اركان الصلوة وجب السجدة
عليه ولو لم يكن طول تفكيره ذلك القدر بل كان دونه
لا يجب السجدة لان الفكر الطويل بما يؤخر الاركان عن
مواضعها وانكر الفيل ما لا يبيح الاحتقان عند فعلها
لم يكن كذا في تحفة الفقهاء **باب سجود التلاوة** وجوبها
عند الخشعة وفي رواية عن الامام فوراً عند سجدة وفي رواية
عنه كذا في العناية بسجدة فاعل يجب فيها في تلك السجدة
تسبيح السجود يعني سبحان ربّي الاعلى بشروط الصلوة

لا يسجد للمسلم ولا غيره

ولا يسجد للمسلم ولا غيره في الصلاة ولا في غيرها

باب الشك في صلوة من غير الشك بعد نذر
الشك في الصلاة انما لم يكن في العزم قط بعد نذر
الشك في الصلاة انما لم يكن في العزم قط بعد نذر
الشك في الصلاة انما لم يكن في العزم قط بعد نذر

وقد

وقد تقدمت بين تكبيرين متعلق بسجدة بلا رفع
يد يعني ان من اراد سجودها كبر ولم يرفع يديه وسجد
ثم كبر ورفع رأسه اعتباراً بسجدة الصلوة وهو المروي
عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا تشهد ولا سلام لان ذلك
للتحلل وهو يستدعي سبق التسمية وعدمته هنا على
من تلا آية متعلق يجب ولو بالفارسية ذكره قاضيه
من الاربع عشرة المعروفة وهي في آخر الاعراف وفي الرعد
والنحل وبنى اسرائيل وقريم وآوى الخ والفرقان والنمل
والسجدة ومن وسم السجدة والنجم والشفق واقرأ
من بيان لمن في قوله على من يعني اذا تلا آية السجدة من
يلزمه الصلوة او اداء وقضاء وجب عليه السجود فيجب على
الاخص اذا تلاه لانه اهل الاداء والمحدث والسكان
اذ اتوا لانهم اهل القضاء لا على الكافر والمجنون والتبصير
والخائض والنضاء لانهم ليسوا اهلها او سميها عطف
على قوله تلا آية فان لم يقصده ان السامع فهم اولم يفهم
اذ اخبره انه قراء آية سجدة ذكره قاضيه من ذكر
متعلق بسمها ومن ذكر هو الاخص الى اخره وسبق من التاميم
قال قاضيه وان سمعها من غايه اختلف فيه والصحيح الوجوب
لا على من سمعها من الطيب والمجنون المطبق والصدى
والمؤمن اهل بيتهم للقراءة فالقراءة منهم كقراءة
والمسموع كله مسموع واما الثالثة الاولى فظنا هرة
واما الرابع فلا ان المسموع مجبور عن القراءة لظنا تصرف
الامام عليه وتعرف المجبور لاحكامه بخلاف الجنين والمجانين
ومنوعها لانهم من بيتهم والمهر ليس المجبور قال في تحصيل
الجامع الكبير المسموع من المؤمن كمن المجنون والطيب
والصدى لا يجب شيئاً قال قاضيه ان يجب على من يجتهد
الصلوة اذا قراء آية سجدة او سمعها من يجب عليه الصلوة

اولاً ولو بالفارسية ولو لم يفهم ولو بالفتح وخذ
التي هي في ما يشبهه ولو لم يفهم ولو بالفتح وخذ
وكذا التلاوة ولو بالفارسية ولو لم يفهم ولو بالفتح وخذ
بمن صوتك في الجبال وفرضه في نفسه تأمل اذا صوت
المفسر من الجبال صوت سمع من الغيب انما في
لا يخفى انه من قبل القابلة بالآية على من يجب
على من كونه سمعها من ان لا يلاسله في سجود كونه
ذلك حكم ما سمع بالآيات لا بالواسطة حذره

بكملة او زادت برده كذا في سجدة قرآن تمام
يدرس في فرض اوجب واجب رد في شئ من
فرض رد عواف وكل امر او ميم وخرج وصار
واجب وقرآن الف لام يسم حائماً اي جاداً
نحل ونجم والشماع اتوا بوجهه ولو لا
شكك في اوله في اوج بيزي اية اختياراً

قرايم غليظه او زدت برده واقعه او لا سجدة
فرضه او اجوده سجد سجد سجد سجد
يدرس في فرض اوجب واجب رد في شئ من
ان في التلاوة اربع عشرة سجدة سمعها في فرضه
وكان منها واجب واربع منها سنية الا عواف
والآية والنحل وبنى اسرائيل وقريم والنجم
ومن وهذه فرضية والعواف والنجم والسجدة
وجم السجدة وهذه واجبة والشماع والنجم
واقرأ والشفق وهذه سنية على الظاهر

اذا قرأ آية سجدة او سمعها متى يجب عليه الصلوة
 او لا يجب بحض او نفاس او جنون او كثر او صغر وسبها
 مخالفة ظاهرة في حق الجنون اقول وجها لتوفيق ان مراد
 قاضيان بالجنون المجنون الغير المطبق ومراد صاحب
 تلخيص الجنون المطبق يؤيده ما نقل الزاهد عن النوار
 ان الجنون اذا قصر فكان يوما وليلة او اقل يلزمه تلاها
 او سمعها فالتحقق ان الجنون على ثلاثة مراتب فاقصر
 كما من وكامل غير مطبق وهي الذي يكون اكثر من ذلك
 لكنه قد يزول وكامل مطبق وهي الذي لا يزول و
 الاشخاص ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على ثلاثة
 مراتب احدها من يلزم بتلاوته عليه سماعها منه
 على غيره سجدة ومنه المجنون القاصر وهو المذكور في
 النوار وثانيها من لا يلزم بتلاوته عليه سجدة
 لكن يلزم سماعها منه على غيره ومنه المجنون الكامل
 الغير المطبق وهو الذي ذكره قاضيان وثالثها من لا
 يلزم بتلاوته شي لا عليه ولا على غيره بالتسمع منه
 وهو الذي ذكره صاحب التلخيص هذا ما يتيسر في هذا
 المقام بعون الله الملك العلام المحدثه ملهم القضاة
 واليه المرجع والمآب ويؤدي اي سجدة التلاوة بركوع
 وسجدة غير ركوع الصلوة وسجودها كما ينبغي في الصلوة
 لها اي التلاوة ويؤدي بركوع الصلوة اذا كان الركوع
 على الفور اي عقب قراءة الاية ان نواة اي كون الركوع
 بسجود التلاوة ويؤدي ايضا بسجودها اي الصلوة
 كذلك على الفور وان لم ينو يعني هذا ان يقول يؤدي
 بركوع وسجود في الصلوة لتلاوةها في صلوة ان شاء ركع
 لها فان شاء سجد ثم قام فقرأ لان المقصود من السجدة
 اظهار الخضوع للعبود وذلك يحصل بالركوع ايضا ويؤدي

قوله اقول وقد توفيق في نشر ثلاثية هذا في
 الرواية ونقل عن الفقيه والفقهاء في الحرب بالسجدة
 عن الجنون قال في الدرر دبر جزم النهي في

على الفور انقطاع الفور في ثلاث آيات السجدة
 وبكثرة منها عند الخطا في وجوه الرواية

بالسجدة الصلوية لانها توافقها من كل وجه كذا في المحيط
 وقال في المحامصة اجمعوا على ان سجدة التلاوة يتأدى
 بسجدة الصلوة وان لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال
 الشيخ الامام المعروف بخوارزم زاده لا يتأدى الركوع من النية
 حتى ينوب عن التلاوة نص عليه محمد بسجدة المؤتم بتلاوة
 الامام وان لم يسمع لا التزامه منها بعته ولو تلا المؤتم
 لم يسجد اذ الامام والمؤتم لما عرفت ان المؤتم سجدة
 فلا حكم لفعله أصلا لا في الصلوة ولا بعدها بخلاف
 الخارج من الصلوة اذا سمع من المؤتم حيث يجب عليه
 لان المخرج في حق المصلين فلا يعد وهم سماع المصلي
 الالية من غيره لم يسجد فيها لانها ليست بصلوة تنية
 لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة بل يسجد
 بعدها اذ الصلوة لتحقق سببها ولو سجد بها لم يخرج
 لانه منزه على ادخال ما ليس من الصلوة فيها وقد وجب
 السجدة كاملة بسبب حاجج الصلوة فلو أدى فيها يقع
 ناقضا فلا يخرج به عن العزيمة بل اعاده اذ السجدة دورها
 اي الصلوة لانه سجدة التلاوة لا ينافي في احرار الصلوة سمع
 رجل من امام ليس هو معه في الصلوة ولم يسمع به احدا
 او اتم في ركعة اخرى يسجد خارجا بها بخارج الصلوة
 لوجود السبب في عدم الاداء وان اتم فيها في ركعة
 التي سمع فيها قبل سجود امامه سجدة معه لانه لو لم يكن
 سمعها بسجدة معه كما مر ههنا اولى وان اتم فيها
 بعد اتم سجود امامه لا يسجد مطاعا لا في الصلوة
 ولا خارجا لانه صار مديرا لها باذراك تلك الركعة
 وسجدة محلها الصلوة لا يقضى خارجا عنها لانها صلوة تنية
 ولها منزلة الصلوة فلا يتأدى بالتاقص ولم يقل وسجدة
 وجبت في الصلوة احتراز عما وجبت فيها وتحمل اياها

قوله ليست بصلوة تنية قبل الصلوة صلوة تنية
 وخبر في ان كان تنية فاجدة للتنية وتلوا
 خطا استعمل عند الفقهاء من صواب
 قوله على فادد دورها والجميع وقيل تنية بها
 او اتم في ركعة الى اخير منها القول كما انقصر
 عليه الكمال وقيل لا يسجد خارجا وكره ان يلحق
 ما سجد

خارجها كما اذا سمع المصلّي معي ليس معه او سمع من امامه
واقترى به في ركعة اخرى تارة خارجها او الصلوة فسجد
واعاد فيها سجدة اخرى لانه اذا سجد قبل الصلوة لا يقع عت
وجب في الصلوة وان لم يسجد او لا كفته واحدة لانت
الصلوة بنية استتعت غيرها وان لم يتخذ المجلس كل ركعة
في مجلس حيث كفت واحدة سواء قراء مرتين ثم سجد او قراء
وسجد ثم قراءها في ذلك المجلس لا يجلس فان تكررها
فيها يوجب سجدة وتكون بدلها اي قراء بدل الآية الاولى
آية اخرى في مجلس لم يكف واحدة بل يجب سجدة ثان
الاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للخروج وهو
تداخل في السبب لا الحكم وهو البق بالعبادة لا احتياط
والثاني بالعقوبات لاظهار كرم صاحب الشريعة وامكان
التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للمتفرقات فاذا
اختلف عاد الحكم الى الاصل واستدام الثوب والانتقال
من عصي الى عصي بتدليل بوجود الاختلاف حقيقة
وعدم الجامع حكما بخلافه وايا المسجد والبس فانهما
في حكم مكان واحد بدليل صحة الافتداء لا الفعل البليل
يعني انه ليس بتدليل بالقيام حيث كفت سجدة واحدة
سواء وقعت بعد الفعل كان تارة فقام ثم نسي فسجد او قراء
كان تارة فسجد ثم قام فنتى ومشي خطوة او خطوتين
واكل لمة وشرب شرابا او نكح بكاهن ليس
ويجوزها مما لا يتبدل به المجلس كالنكاح والاشياء والركوب
والقول بطلان ما اذا تارة آية سجدة اخرى او نسي بعد
فعل كغير كشي خطوات فانها لا يكتفي بركعتها بل
حال كونه غير متصل بتكرار السجدة لان سير الذائبة
يضاف الى زكيتها حتى يجب عليه ضمان ما اختلف الذائبة
فاعتبر سكان الارض لاظر الذائبة وانما قال غير متصل لان

وله في ذلك المجلس سواء كان في الصلاة او في غيرها كالسجدة او غيرها
كما في المتنين او في خطبة من كان في الصلاة او غيرها
في الصلوة واحدة عند انقضاء الصلاة او الانتقال من ركعة
الى اخرى اخلا فتدبر وترجع الاول واختر
ان في ذلك وهو داخل في السبب بان يكون في
كثرة واحدة تكون الواحدة شيئا وانما في بقا
ان وهو يبق بالعبادة لانه تركها مع وجوب
سببها شنيع حذره

زاوية الشرح
جامعة الشرح

ما من قرة من خطوة او خطوتين يضمن لهما ما بين القدرين
والخطوة يضمنها الواحدة وكذا ما بين خطوتين
ههنا الآية الاولى اظهر بان الخطوتين الواحدة
هو ان خطي خطوة

مكانه
في الصلاة

لان حرمة الصلوة يجعل الامكنة مكان واحد ولو لاه
لما صحت صلاته اذا اختل في المكان يمنع صحتها وفي ذلك
ركعة وركعتين لا يعني لو تكر في ذلك لا يتكرر السجدة
وان لم يكن في الصلوة لانه المالك كالبيت اخرجها
لا يضاف اليه قال الله تعالى وجرت بهم ولو تكرر المصلّي
في ركعة كفته سجدة قياسا واستحسانا لا اتحاد المجلس
ولو في ركعتين فكذلك عند ابي يوسف تبدل المجلس
السامع لا التالي يوجب سجدة اخرى عليه اي السامع
لا عكسه اي تبدل المجلس التالي لا يوجب سجدة اخرى
على السامع ولا يرفع السامع رأسه قبل التالي لانه
كالامام له وكرة قراءة امام يخاف ان يركب له امام ان يقرأ
في صلوة يخاف فيها لانه يؤدي الى اشتباه الامر على
القوم الا ان يتوى في ركوعه على الفور وكرة ايضا ترك
ايشا في قراءة الباقي لانه يؤهم الاشتكاك عنها والفرار عن
لزوم السجدة عليه فندب ضم آية او الكراهية فيها
لهم التفضيل واخفاؤها عن السامع شفقة عليه
والقيام ثم السجود روى ذلك عن عائشة رضي ولان الخوف
فيه اكمل **باب التنازل** جمع حنان وهي بالقضاء
وبالكسر التبرير سن فوجبه المحقق ابراهيم حفر الموت
الى القبلة على شقيقه الا يعبأ بحال الوضع في القبر
لانه اشرف اليه وجان الاستلقاء وقراءة آية اي
القبلة لانه انسر لرفع الروح والاول هو السنة ويرفع
رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة لا السماء ويقلب
بذكر الشهادة بين عنده لان الاول لا يقبل بدون الثانية
ولا تأخر بها بخلافه ان ينقض وتردّها وبعد موته يشد
لحياته ويغض عنها بذلك جري التوارث وفيه تحسنة
فيستحسن ولا يباس باعلام الناس موته ويجعل الناس

ارادوا ان يجعلوا حصة الصلوة الامكنة مكان واحد

كما
ايضا سجدة

القول من الاعلى الى الاسفل
ويشعر من اعلاه
اربعين قرب اليه الموت

فقد روى عن ابي بكر بن محمد بن عيسى
عن ابي جعفر عليه السلام

عن ابي جعفر عليه السلام
عن ابي جعفر عليه السلام

عن ابي جعفر عليه السلام
عن ابي جعفر عليه السلام

عن ابي جعفر عليه السلام
عن ابي جعفر عليه السلام

في جهنم فيوضع على تحت حجر ويرا كلفنه لما فيه من تعظيم
 الميت واختيار الموت لمولدهم ان الله وترى تحت الوتر
 ويخرج على ثيابه ويستر عورته الغليظة وقيل مطبقا
 ويؤتى بار ومضمضة واستنشق لتعذر اخراج الماء وضربا
 عليه ماء مغلي يسد راوي يخرج من وجهه الكثران مبالغة
 في التنظيف ولا أي وان لم يوجد ماء كذلك فغالص أي
 يصب ماء خالص لحصول اصل المقصود ويغسل رأسه
 ولحيته بالخطي لانه يبلغ في استخراج الوسخ فان لم يوجد
 فالصابون وخوفه ثم يطحن على سائر يكون البدنية
 بجانب يمينه ويغسل بالماء والسدر حتى يصل الماء
 الى ما يلي تحت يمينه أي من الميت ثم يصب على يمينه كذلك
 أي ويغسل حتى يصل الماء الى ما يلي تحت يمينه ثم يغسل
 أي الغاسل الميت مسند الميت الى نفسه ويغسل بطنه
 يلبس ثوبا من ثوبي الكفن والخارج يغسل ويغسل لا يغسل
 وكذا وضوءه لان الغسل عرف بالنسب وقد حصل من ثم
 ينشف بثوب شاه يتل كفاؤه ولا يقضي طهره ولا يشترط
 شعرة لانه للزينة وقد استغن عنها ويجعل على راسه وخفيه
 الخوف لان التطيب سنة وعلى مساجده جمع مسجده
 الجامع بمعنى موضع السجود وهو جهته وانفه ويكاه
 وركبناه وقدماه الكافور فانه كان يصعد بهذه
 الاعضاء فيخص بزيادة كرامة وميانه لها من سرعة
 الفناء واذا جرى الماء على الميت او صاحبه المهر لم يكن
 غسله فالغريق يغسل كذا قال فاضلان وسنة الكفن له
 اما رجل ازار وميض ولقافة وكل من الازار واللحافة
 من القرن الى القدم والقبض من المنكب الى القدمين وهو
 بلا دحار يص ولا حجب ولا كمين ولا يلف الحرافة ولا تحجب
 العمامة استحسنه المتأخرون ولها من المرأة دح وهو

الغليظة امر الدبر والقبل لان
 السترة والفخذ ليست بغليظة
 قوله يسد راوي يخرج من وجهه الكثران
 من ثوبه يقال لها بالفارسي وركت كونا
 والحداد حشا ورثها والحرض بالي والمهدة والحداد المعج
 معروف والله على الدار

ولا يغسل في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن

ولا يغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن

ولا يغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن

ما يلبسه المرأة فوق القميص وازار وخمار وهو ما تستتر به
 المرأة زانها ولقافة وخزقة ليربط ثديها وكفايته أي
 الكفن الازار ولقافة ولها أي الازار واللحافة وخمار
 وضرورتها ما يوجد من الاثواب وازار والكفن
 يسطر للقافة ويسطر الازار عليها ويغسل الميت ويوضع
 على الازار ويلف يسار أي الازار ثم يمينه كما في الحياة
 ثم يلف للقافة كذلك وهي أي المرأة تلبس الدرع ويجعل
 شعرها ضفيري على صدرها فوقه أي الدرع ويجعل
 الخمار فوقه أي الدرع تحت اللقافة وان خفف انتشاره
 أي الكفن عقد من طرفيه الغسيل والجديد فبر الكفن
 سواء لا رجحان في الثاني ولا بأس بالبرود والكتان
 وفي النسوة بالحري والمزعر والمصفر من لامل له
 فكفنه على ما يجب عليه نفقته واختلاف في الزوج و
 والاصح الوجوب عليه كذا في الظاهر وان لم يوجد من
 يجب عليه نفقته ففي بيت المال صلوة وصلى كفايته أي
 ان ادى البعض سقط عن الكل والافق لكل يصل على كل
 مسلم مات الا البغيات وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب
 هذه القيد اشارة الى ما ذكره فاضلان ان اهل البغى
 اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب اوزارها يصل عليهم وكذا
 قطاع الطريق ان اخذهم الامام فم قتلهم يصل عليهم
 كذا الكاظمي في المصليان بالسلاح لا يصل عليه اذا قتل
 في تلك الحال وان غلبوا قاتل نفسه يغسل ويصل عليه
 لا على قاتل احد ابويه ذرا له وسماي سلوة أربع تلبس بان
 يرفع يديه في الاولى فقط وعند الشافعي في كلها وانشاء
 بعدها اربعة الاولى كما في سائر الصلوات وصلوة على النبي
 بعد الثانية كما يصل في سائر الصلوات بعد التشهد ودعاء
 بعد الثالثة الدعاء للبالغين هذا الترم اغفر لحينا وميتنا

فلا يغسل في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن

ولا يغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن

ولا يغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن

ولا يغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن
 لا تغسل في الكفن في الغسل في الكفن

في حجة على الاسلام ضمن الاسلام بالحجة والادلة المات
 انما الاسلام كما ان القيد والقيود التي يتصور
 في الحجة لا في الموت والادلة مدارا لا مقتدا وهو
 المعبر فذلك الموت **حده**

الاستغفار بان يقول اللهم ان كان
 حسنا فخذ حسنا وان كان
 سيئا فخذ عذرا ولعلنا من
 الصالحين

ونشاهدنا وغايتنا الى اخره وتسليمات بعد الرابعة
 وعند الشافعي يسلم واحد مبداء بها من يمينه وختمها
 في يساره مدورا وجهه لاقراءة فيها وعند الشافعي
 بقراءة الفاتحة ولا تشهد لو كان الامام تكبير خامسا
 لم يتبع لانه منسوخ لا يستغفر المصلي في التكبير
 الثالث لصبي ومجنون اذ لا ذنب لهما بل يقول بعد
 الدعاء بما يدعو به للبالغي كما من اللهم اجعله لنا
 فرطا اى اجرا يتقدمنا اللهم اجعله لنا زحرا اى خيرا
 باقيا اللهم اجعله لنا شافعا مستقفا اى مقبولا
 الشفاعة ويقوم الامام باذ او صدى الميت مطلقا اى
 ذكره كان او انى لا يوضع القلب وفيه نور الايمان
 فيكون لقيام عنده اشارة الى الشفاعة لا ايمانه الجائر
 ان اجتمعت فالافى اذ بالصلوة اولى ثم الاولى ان يقدم
 الافضل منهم وان اراد الجمع بها اى بالصلوة يعنى
 الصلوة على الجمع من جعلها اى الجنائز صفا طولا
 مما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل قدام الامام
 ورأى الترتيب بان يضع الرجال قدام الامام والفتيات
 والجنائز فالنساء والصبي المقيم على العبد والعبد
 على المرأة ثم تكلموا في كيفية الوضع من حيث المكان
 قال ابن ابي ليلى يوضع رجل خلف رجل راس الاخر اسفل
 من راس الاول يوضعون هكذا رجلا ورجلا عن ابي حنيفة
 انه حسن لان التبريم وصاحبه دفنوا كذلك وان
 وضعوا راس كل واحد راس صاحبه فحسن لان المقصود
 حاصل وهو الصلوة عليهم يسبق المصلي بتكبيره صحت
 من الامام او تكبيرتين ينظر لتكبير الامام فيكفى معه
 فاذا سلم الامام قضى المقتدى ما عليه من التكبير قبل
 رفع الجنائز لان صلوة الجنائز بدونها لا يتصور ولا

قوله وان اراد الجمع بها اى اى راس الامام من الجمع الاول
 في صلوة واحدة جنائز وفتيات ورجال لا يركبوا القبة
 اى لا يركبوا القبة من هذه الصورة فانه قال في الجنائز
 اى الجنائز جنائز اى على صفة واحدة ومجنون
 من الجنائز اى الجنائز على صفة واحدة ومجنون
 فكل من احدى هذه الامور لا يجوز ان يكون من الامام
 وقد وجهه الله كيف يشاء وما وجهه

فريق للحاضر والماضي
 في التكبير الاول

ولا ينتظر الحاضر في التجمعة يعنى لو كان حاضرا فلم يكبر
 مع الامام لا ينتظر الثانية لانه كالمدرسة وان جاء
 بعد ما كبر الامام الرابعة فانتبه الصلوة عند ابي حنيفة
 ويحمد وعند ابي يوسف يكبر واحد وان سلم الامام
 قضى ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضرا خلف الامام
 ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والصحيح قولها اذ لا وجه
 لان يكبر واحد لان كل تكبير منها كركعة من سائر
 الصلوات والامام لا يكبر بعده لئلا يتبعه والاصل
 في الثابت عندها ان المقتدى يدخل في تكبير الامام
 فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول ويحمد
 اى يوسف يدخل اذا بقيت التجمعة كذا في البدائع الاولى
 بالامامة السلطان او نائبه وهو امير البلد وقال
 ابو يوسف ولى الميت اولى وجه الاول ان الحسين بن
 على رضى لما مات الحسين رضى قدم عبيد القاسم فقال
 لولا السنة لما قدمتك وكان عبيد والى المدينة يومئذ
 فاقاضى فامام الحى فالولى لا باس بانه العبد وليا
 كان او غيره لان التقدم حقه فيملك ابطاله بتقدم غيره
 لم يقل الولي ليتناول السلطان وغيره لغيره فيها
 اى الصلوة فان صلى غيره اعز الاول يعيد هاتى الاولى
 ان يشاء لتصرف الغير في حقه وان صلى الاولى لا يصلى
 غيره لان الغرض يتبادى بالاولى والتفصيل بها غير مشروع
 دفع بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن تصحيحه والمعتبر
 فيه اكثر الراي على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان
 والمكان والاعتناء وقيل قد يرد بانه ايام ولم يجز
 صلواتها اى استحضارها مع القدرة على الفرض وايضا
 لم يصلوا قاعدين مع القدرة على القيام والقياس الجواز
 لانه دعاء وركعت في مسجد هو فيه كراهة تحريم في رواه

قوله انما قضى فاضا في كل طرفة عين طرفة عين
 الحى فيه ايام اى في كل طرفة عين واجب وتقدم ايام الحى
 مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الولد والا فلا ولا
 اولى ولا خلاف ان الامام المستحب الحى مع اولى من ايام الحى
 الحى مستحب فكل من في الدرة في بعض هذا ترتيب الحى لقته
 لانه بعض الكتب **حده**

الاولى بيان
 قوله لا باس باذن الولي ان اذا كان حيا كان من يسار
 قوله لا باس باذن الولي

قوله انما قضى فاضا في كل طرفة عين طرفة عين
 الحى فيه ايام اى في كل طرفة عين واجب وتقدم ايام الحى
 مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الولد والا فلا ولا
 اولى ولا خلاف ان الامام المستحب الحى مع اولى من ايام الحى
 الحى مستحب فكل من في الدرة في بعض هذا ترتيب الحى لقته
 لانه بعض الكتب **حده**

وتنزيه في آخره وأما الذي بني لصلوة الجنان فلا يكون فيه واختلاف في الخارج بناء على اختلاف فهم أن الكواحة لأجل التلوين أو لأن المسجدة المكتوبات لا لصلوة الجنان وكذا مما يأتى أن الجهل الاستهلال أن يكون منه ما يدل على الحيوة من بكاء أو تحريك عضو سمى وغسل وصلى عليه وآلا وان لم يستعمل غسل في ظاهر الرواية وأدريج في خرقه وذوق ولم يصل عليه كصبي سبي بأحد أبويه وكوشى بدونه أو به فاسلم أو الصبي صلى عليه لأنه مسلم حكما كافر مات عبدا كان أو حرا يغسله وليه المسلم من مولاه أو أقاربه لا كالمسلم لا يغسل كغسل المسلم ويلقه في خرقه ويد في حفرة يحل الجنان بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليميني كذا اليسار يعني يحل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليسار ويشرح بها لأخيرا أى يمشون بها مسرعين بأكعد وقدره الجلوس قبل وطعها عن الاكتشاف لقوله من من بيع الجنان فلا يجلس حتى يضع وتذب امتن خلفها لما روينا لقوله من الجنان مشوقة ولأنه بلغ بالتعاظم بها والتعاون في حملها أن احتج إليه ويحدد الغير ولا يشق لقوله من التحذ لسا والشق لغيرها إلا في أرض رخوا فابأس بالشق واتخاذ ثابوت من حجر أو حديد ويقرش فيه التراب ويدخل في قبيل القبلة ويقول واضعه لسم الله أو وضعناك ملقبى بسم الله وعلى ملكة رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلناك على ملكة عليه السلام وقوبه إليها أب القبلة أنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ويحل العقدة التي على الكف ليجوز الانتشار ولأنه من أمم به ولا مؤمن من الانتشار ويسوى الكف والقصب للفتن والآل

ووضع مقدمها كالمسلم واليد في خرقه وذوق ولم يصل عليه كصبي سبي بأحد أبويه وكوشى بدونه أو به فاسلم أو الصبي صلى عليه لأنه مسلم حكما كافر مات عبدا كان أو حرا يغسله وليه المسلم من مولاه أو أقاربه لا كالمسلم لا يغسل كغسل المسلم ويلقه في خرقه ويد في حفرة يحل الجنان بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليميني كذا اليسار يعني يحل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليسار ويشرح بها لأخيرا أى يمشون بها مسرعين بأكعد وقدره الجلوس قبل وطعها عن الاكتشاف لقوله من من بيع الجنان فلا يجلس حتى يضع وتذب امتن خلفها لما روينا لقوله من الجنان مشوقة ولأنه بلغ بالتعاظم بها والتعاون في حملها أن احتج إليه ويحدد الغير ولا يشق لقوله من التحذ لسا والشق لغيرها إلا في أرض رخوا فابأس بالشق واتخاذ ثابوت من حجر أو حديد ويقرش فيه التراب ويدخل في قبيل القبلة ويقول واضعه لسم الله أو وضعناك ملقبى بسم الله وعلى ملكة رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلناك على ملكة عليه السلام وقوبه إليها أب القبلة أنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ويحل العقدة التي على الكف ليجوز الانتشار ولأنه من أمم به ولا مؤمن من الانتشار ويسوى الكف والقصب للفتن والآل

ووضع مقدمها كالمسلم واليد في خرقه وذوق ولم يصل عليه كصبي سبي بأحد أبويه وكوشى بدونه أو به فاسلم أو الصبي صلى عليه لأنه مسلم حكما كافر مات عبدا كان أو حرا يغسله وليه المسلم من مولاه أو أقاربه لا كالمسلم لا يغسل كغسل المسلم ويلقه في خرقه ويد في حفرة يحل الجنان بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليميني كذا اليسار يعني يحل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليسار ويشرح بها لأخيرا أى يمشون بها مسرعين بأكعد وقدره الجلوس قبل وطعها عن الاكتشاف لقوله من من بيع الجنان فلا يجلس حتى يضع وتذب امتن خلفها لما روينا لقوله من الجنان مشوقة ولأنه بلغ بالتعاظم بها والتعاون في حملها أن احتج إليه ويحدد الغير ولا يشق لقوله من التحذ لسا والشق لغيرها إلا في أرض رخوا فابأس بالشق واتخاذ ثابوت من حجر أو حديد ويقرش فيه التراب ويدخل في قبيل القبلة ويقول واضعه لسم الله أو وضعناك ملقبى بسم الله وعلى ملكة رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلناك على ملكة عليه السلام وقوبه إليها أب القبلة أنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ويحل العقدة التي على الكف ليجوز الانتشار ولأنه من أمم به ولا مؤمن من الانتشار ويسوى الكف والقصب للفتن والآل

وجوز

وجوز في أرض رخوا كذا في الكافي ويستحب قبرها لآلة حالته على الاستيثار بخلافهم ويحلى التراب عليه للتوارث ويستحب القبر ولا يرفع ولا يجصص للزنى عنها ولا يخرج الميت منه أى القبر إلا أن يكون الأرض مقصودة وأخذت بالنبعة وطلبت المالك فحينئذ يخرج مات في السفينة يغسل ويكفى ويصل عليه ويؤتى به في البحر كذا في الظاهرة مات حامل ولدها حتى يسق بطنها من جنبها اليسر ويخرج ولدها كذا في الجنانية وفيها أيضا ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أولئك المسلمين وأن نقل قبل الدفن إلى قدر ميل إلى المسلمين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلد يستحب تركه فان نقل إلى مصر آخر لا بأس به لا يكسر عظام اليهود وخوفهم إذا وجد في قبورهم ويكره القعود على قبورهم وقلع الشجر والخيش من القبور والآس بالياس **باب الشهيد** سمي به لأنه شهيد لله بالجنة بالنزول ولأنه لا يترك شهيدا موته أكرام له ولأنه حي عند الله تعالى حاضرا علم أن الأصل في هذا الباب شهادة أحد فانهم كفونوا وصلى عليه ولم يغسلوا لأنه صلى الله عليه وسلم قال في حقهم زملوهم بكمواهم ودمائهم ولا تغسلوهم الحديث فكل معانهم يلحق بهم في عدم الغسل وبين ليس بمعانهم ولكنه قتل ظلما أو مات خرقا أو غرقا مبطلون فلم نواب الشهداء مع أنهم يغسلونهم شهدا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرى أن يخرجوا من جحيم إلى سائر أقطاع الكون وعيسى وكفيا وكينا شهيدين بقولهم كذا في الكافي والمقصود تعريف الشهيد هو معنى شهده أحد رضوان الله عليه في ترك الغسل ولما كان

أو مزارق بذكره في ذكره

ويقال يصيب
الأمم الظاهر على الاستيثار بخلافهم ويحلى التراب عليه للتوارث ويستحب القبر ولا يرفع ولا يجصص للزنى عنها ولا يخرج الميت منه أى القبر إلا أن يكون الأرض مقصودة وأخذت بالنبعة وطلبت المالك فحينئذ يخرج مات في السفينة يغسل ويكفى ويصل عليه ويؤتى به في البحر كذا في الظاهرة مات حامل ولدها حتى يسق بطنها من جنبها اليسر ويخرج ولدها كذا في الجنانية وفيها أيضا ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أولئك المسلمين وأن نقل قبل الدفن إلى قدر ميل إلى المسلمين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلد يستحب تركه فان نقل إلى مصر آخر لا بأس به لا يكسر عظام اليهود وخوفهم إذا وجد في قبورهم ويكره القعود على قبورهم وقلع الشجر والخيش من القبور والآس بالياس **باب الشهيد** سمي به لأنه شهيد لله بالجنة بالنزول ولأنه لا يترك شهيدا موته أكرام له ولأنه حي عند الله تعالى حاضرا علم أن الأصل في هذا الباب شهادة أحد فانهم كفونوا وصلى عليه ولم يغسلوا لأنه صلى الله عليه وسلم قال في حقهم زملوهم بكمواهم ودمائهم ولا تغسلوهم الحديث فكل معانهم يلحق بهم في عدم الغسل وبين ليس بمعانهم ولكنه قتل ظلما أو مات خرقا أو غرقا مبطلون فلم نواب الشهداء مع أنهم يغسلونهم شهدا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرى أن يخرجوا من جحيم إلى سائر أقطاع الكون وعيسى وكفيا وكينا شهيدين بقولهم كذا في الكافي والمقصود تعريف الشهيد هو معنى شهده أحد رضوان الله عليه في ترك الغسل ولما كان

المصدرى او مقارنته لعزل ما وجب فانه اذا عزل
 من النصاب قدر الواجب ما ويا للزكوة وتصدق
 على الفقراء بذهنية سقط زكوة او تصدق كله عطف
 على نية فانه اذا تصدق بملكه دخل الجزء الواجب فيه
 فلا حاجة الى التعيين استحسانا وان تصدق ببعضه
 سقط زكوة عنه محمد وعنده ابي يوسف لا وما وجب بها
 فقبل عمرى اى يجب على التراخي لان جميع العمر وقت
 الاداء وبعد الايمان بهذا النصاب بعد التقريط
 وقيل فورى اى واجب على الفور لانه مقتضى الامس
 المطلق وهو قول الكرخي فانه قال يانم بتأخير الزكوة
 بعد التمسك وروى عن محمد من اخر الزكوى من غير عذر
 لم يقبل شهادته لا تبقى للفقراء ما ينتزعه لها فتوى
 خدمته لم لا يصير للفقراء فان نفاه لها مادام لم يتبعه
 مثله اشيرى امة للنجاة فتواها للخدمة بطلت الزكوة
 لا اتصال النية بالامساك للخدمة وان قوى النجاة
 بعد النجاة حتى يبيعها فيكون في عنها زكوة ان كان
 دراهم او دنانير لعدم اتصال النية بالعمل لان لم يتجز
 فاه يعتبر نيته ولهذا يصير المسافر مقبلا بحمد النية
 ولا يكون المقيم مسافرا بها الا بالسفر ما ورنه لا يكون
 للنجاة بالنية لان النية لم يتصل بالعمل لان المؤثر
 يصير ملكا للوارث جبرا بلا صنعه ولهذا اثر الجبر
 فان لم يتصور منه العمل حتى يتصرف فيه لا قن ان النية
 بالعمل الا الذهب والفضة كذا في غاية البيان وما ملكه
 بغيره او وجبه او ملكه او خلع او صلح عن قود كان لها
 النجاة بالنية لا قن انها بعمل هو مقتضى المقيد
 هذا عن ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للنجاة
 لا انها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على العكس لا زكوة

بعد التقريط

انما العمل في الصغير للبيان

في النجاة بالنية لا قن انها بعمل هو مقتضى المقيد هذا عن ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للنجاة لا انها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على العكس لا زكوة

في النجاة بالنية لا قن انها بعمل هو مقتضى المقيد هذا عن ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للنجاة لا انها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على العكس لا زكوة

في الآية والحوار كاللعل واليا قوت والرسم
 وامثالها كذا في الكافي الا ان يكون للنجاة كذا في النجاة
باب صدقة السواثم هي جمع سائمة هي المكتوبة
 بالزكوة بالكرس الكارة واما بالفتح مضد فالكفر التسمية حتى
 لو علمت بان نصف الحول لا يكون سائمة فانه يجب فيها الزكوة
 نصاب الابل خمس وفي كل خمس الى خمس وعشرين بنت جمع
 جثتي وهي المتولد من بيني العربي والعجم ذوات التسامين
 منسوب الى جث نصر او عربات جمع عربي شاة عليه اتفقت
 الاغار واشتهرت كتب رسول الله ومما بين النصابين
 عفو كذلك الحكم في سائر النصب الالية وفيها اى وفي خمس
 وعشرين بنت خناض هي التي طعنت في الثاينة سميت به
 لان امها تكون خاضة اى حاملا باخرى عامه وفي ست
 وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في الثاينة سميت
 به لان امها تلد اخرى ويكون ذات لبون غالبا وفي ست
 واربعين حقة هي التي طعنت في الرابعة سميت به
 لانها حق لها للجل والركوب والضراب وفي احدى وستين
 جذعة وهي التي طعنت في الخامسة سميت بدلعف
 في اسنانها تعرفه ارباب الابل وفي ست وسبعين
 بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين
 ثم تستأنف الفريضة في كل خمس شاة بالحقتين وفي مائة
 وخمسين واربعين بنت خناض وحقتان وفي مائة وخمسين
 ثلاث حقاقي ثم تستأنف الفريضة في كل خمس شاة بثلاث
 حقاقي وفي خمس وعشرين بنت خناض وفي ست وثلاثين
 بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقاقي الى
 مائتين ثم تستأنف الفريضة اى كافي الخمسين التي بعد المائة
 حتى يجب في كل خمسين حقة قيد بذلك احقر الزكوة
 استئناف الاول اذ ليس فيه اجاب بنت لبون ولا اجاب

في النجاة بالنية لا قن انها بعمل هو مقتضى المقيد هذا عن ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للنجاة لا انها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على العكس لا زكوة

في النجاة بالنية لا قن انها بعمل هو مقتضى المقيد هذا عن ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للنجاة لا انها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على العكس لا زكوة

في النجاة بالنية لا قن انها بعمل هو مقتضى المقيد هذا عن ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للنجاة لا انها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على العكس لا زكوة

الى سبعين

اربع حقايق لعدم نصابها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائتين
 والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو
 نصاب بنت الخاضع مع الحقيق فلما زاد عليها خمس
 وصر كل النصاب مائة وخمسين وجب ثلث حقايق
 ونصاب البقر ولجأ موسى جمع بينهما لان حكمهما واحد حتى
 قالوا ان البقر يتناولها ثلثون وليس فينا دونهما صدقة وفيها
 شبع هو ما تم عليه القول او تبعية عن ائنه وفي اربعين
 مائة هو ما تم عليه القول او مسنة عما نفاها وما بين
 النصابين عفو وفي الزايد على الاربعين لا يكون عفو بل
 يحسب الى ستمائة ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة
 وفي النصف نصف عشر مسنة وهذه رواية الاصيل لان العفو
 ثبت فيها بخلاف القياس ولا نص هنا وفيها ضعف ما في
 ثلاثين اربعين ستمائة تسعين ثم في كل ثلثين تسعين
 مسنة وفي سبعين تسعين ومسنة وفي ثمانين مسنة وفي
 تسعين ثلثة اربعين ثم في كل مائة تسعين ومسنة وفي كل
 مائة وعشرة تسعين ومسنة وفي مائة وعشرين اربع اربعين
 او ثلاث مئة هكذا الى غير النهاية ونصاب الغنم
 صانعا او مفعلا اربعون وفيها شاة وفي مائة واحد وعشرين
 شاتان وفي مائتين واحد وثلاث شياه كذا ورد البيهقي
 في كتاب رسول الله ص وكتاب ابي بكر رضي عليه التعداد
 الاجماع وفي اربع مائة اربع ثم في كل شاة ويؤخذ فيها
 الثلث وهو ما تم له سنة لا الجدع وهو ما اتى عليه اكثرها
 لان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ونصاب الحمل
 خمس وقيل ثلث قال صاحب جمع الفتاوى في خزانة
 الفتاوى قال ابي الجعفر الطحاوي نصابها خمس فاذا
 كان اقل من خمسة لا يجب وقال ابو حامد الباقلي
 نصابها ثلثة فاذا كان اقل منها فلا يجب وفي كل ربيعي

قوله ونصاب البقر من البقر بالسكون وهو الشق شق
 لانه يثقب الارض كالخنزير لانه يثقب الارض ويخرق
 بقره والواحدة ثلثة شياه كذا في كتابها واحدا في
 الزكاة لانه في الامانة فلا يحلف الا على كل بقر فاعلم
 الجاهل لا يحسنه

هذا هو النصاب الذي عليه الجمهور في الزكاة

المحقق في الزكاة
 وطه في الزكاة
 في الزكاة

من العرب احتلط به الذكور دينار اربع عشر
 نصبا قال صاحب المجموع في فريجه هذا التحصيل مختص
 بالافراس العرب حيث كان قيمة كل فرس اربعة دنانير
 وقيمة الدنير عشرة دراهم فيكون على كل مائة درهم خمسة
 دراهم فاما الافراس التي تتفاوت قيمتها فانها تقسم
 لانه يكون الحمل منفردة لانه لا يتناسل كالبها في رواية
 لانها بانزادها ايضا لا يتناسل ويجب فيها في رواية
 اخرى لانها تناسل بالحمل المستعار بخلاف الذكور
 لانه في جواميل هي التي اعدت لحمل الانثى وعوامل
 هي التي اعدت للحمل كاتان ارض فانها من الحواشي
 الاسلية وعلوقه يفتح العين هي التي يعطى العلف فانه
 يكون سائمة ولا يقبل ولا يحار ليسا التجارة لقوله لم يزل
 على فيها شاة والمقار يرتبنت سما عا جلد ف ما اذا كانتا
 للتجارة لانه الزكاة يتعلق بالمالية كساير اموال التجارة
 ولا حمل وفصيل وعجل الا سائمة لكبير في صورة المسئلة
 نوع اشكال لانه الزكاة لا يجب بالواضع الحول وبعد الحول
 لم يبق اسم الحمل والفصيل والحمل فقبل في صورتها
 رجل ايشري خمسة وعشرين من الفضل او ثلثين
 من الجاجيل او اربعين من الحول او وحيث له ذلك
 هل ينقصد عليه الحول ولا فعلى قول ابي حنيفة ومحمد
 لا ينقصد وعند غيرهما ينقصد حتى لو حال عليها الحول
 من حيي ملكها وجبت الزكاة وقيل اذا كان له نصيب
 ساعة قص عليها سنة اشهر فتوالدت على عدد دها
 ثم هلك الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول
 على الاولاد وعند ما لا يبقى وعند الباقيين يبقى
 ولا في مال الصبي التبليغي وعلى المرأة ما على الرجل منهم
 لان الصالح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين

هذا هو النصاب الذي عليه الجمهور في الزكاة

المحقق في الزكاة
 وطه في الزكاة
 في الزكاة

هذا هو النصاب الذي عليه الجمهور في الزكاة

لو لم يكن جبراً من الله تعالى لكانت الصدقة السواطة واخذ زكاتها
 لا تم كرهاً على صاحبها ولا يكره لغيره ما ذكره في بعض النسخ
 انه يأخذ زكوة من المال من المدينين فليست له الصدقة
 التي يقرها الله ولا اخذها الساعي جبراً لم يفتقر زكوة كونه
 على اختياره ولا يكره جبراً بل جبراً على نفسه لا يكره
 الاكراد لا ينافي الاختيار ولا ينافي جبراً في الاصل
 انما هو جبراً لا ينافي الاختيار ولا ينافي جبراً في الاصل
 اموالاً مستأجرة وفي زكوة اليه فليست له الصدقة
 يفتقر لانه ليس بفقير لم ولانه اخذ زكوة من الاوائل
 وبه نأخذ ولم يذكر الفقير من الفقير بها وليس له الصدقة
 بها ولا اخذها من غير علم المالك وان اخذها بغير علمه
 انه يكره وليست زكوة كونه على اختياره ولا ينافي جبراً
 قف او دابة انما لو لم يكن في شيا من الغني او قربة من هو
 اخرج من الصدقة فيخرج من كل ما اخذ بغير علم دابة كما في
 نخرج الصدقة

لم يوجد سن واجب دفع

فقد ورد الفضل المناسب ان يقال واستمر الى جبر الفقير
 المذكور وهو المالك لا غير من ذكره وهو الساعي
 المصدق تخفيف الصدقة وكسر المال المشقة
 اخذ الصدقة وهو المالك انما اخذها كالمشهور
 فيه تشديد جبر كسر المال وقد تخفف في جبره
 الصدقة وقال الفقهاء انما هو المالك كذا نقل عن الغاية
 المستفادة ولو لم يكن له وارث او شريك او وصيه
 يفتقر اليه في زكوة كونه في الاصل يجب الزكوة في المستفادة
 عند تمام حول الاصل ولو ادعى زكوة نقدته لم يشرى به
 سائمة لا يفتقر ولو لم يفتقر اليه لم يفتقر احداهما
 سائمة من كفاة والفقير ورثه وورثه في الصدقة
 اقربها حولا ويخرج كل فقير الى اهل بيته في الصدقة
 المستفادة انما هو الحول انما هو الحول لا يفتقر
 كما سجد لله

ويؤخذ من نساء المسلمين لاصبيانهم جاز دفع القيمة
 في الزكوة وكفارة غير الاعناق والعقرب والذئب يعني ان
 اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصدقة المذكورة جائز
 لا على ان القيمة بدل من الواجب لانه المصير الى البدل انما
 يجوز عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود المنصوص
 عليه في ملكه جائز فكان الواجب عندنا اخذها اياها
 او القيمة وتحقيق هذا المقام في الاصول لا يؤخذ الا الوسط
 رعاية للصامتين بل يجب اذا امتنع عن اداء الزكوة لا يأخذها
 كرهاً لانها عبادة فلا يمتنع الاختيار وعند الشافعي
 يأخذها لانها حق الفقير كدين وجب العبد على العبد
 لا في تركه اي لو مات من عليه الزكوة لا يؤخذ من تركه
 الا ان يؤخذ من يفتقر من الثلث وعندنا يؤخذ من تركه
 لم يؤخذ من يفتقر من الثلث معروفة سمي بها صاحبها
 وذلك انما يكون في الذواب دون الاشياء لانها
 تفرق بالشيء دفع المالك الا في مع الفضل او في الاصل
 ورد الفضل او دفع القيمة قال في الهداية اخذ المصدق
 اعلى منها ورد الفضل او اخذ منها واخذ الفضل وقال
 في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار
 للصدق وهو الذي يأخذ الصدقات وكل الصواب
 ان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق
 انما يتحقق بتخير فكأنه ان ادبه اذا شئت به نفس
 من عليه اذ الظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو
 ارفق بحال الفقير ويوافقهم كلهم الكافي ولذا قلنا
 دفع مكان اخذ المستفادة انشاء الحول من جنس النصب
 بقيمة اليه يعني ان من كان له نصيب واستفاد في انشاء
 الحول من جنس قيم اليه وزكوة به من كان له ما شاء وهم
 في اول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم يضم المائة

الى

الى المائتين ويعطى زكوة الكل والزكوة في النصب
 لا في العفو عندنا بحقيقة وابي يوسف فانه يملك مائة
 شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو في اربعين
 لا المجموع حتى لو هلك ستون بعد الحول فالواجب
 على حاله وعند محمد وزفر يسقط وهذا كله انما النصب
 بعد الحول يسقط بالواجب وهذا كله انما النصب
 ويصرف المالك الى العفو او لا فان لم يجاوز المالك
 العفو فالواجب على حاله كما اذا هلك بعد الحول عجز
 من ستين شاة او واحد من ست من الابل حيث يبقى
 وجوب في النصب يملكه يعني ان جاوز المالك العفو
 صرف الى نصاب يملكه كما اذا هلك خمسة عشر من اربعين
 بعيراً فالاربعة تصرف الى العفو في احد عشر الى النصب
 الذي يليه وهو ما يلي خمس وعشرين الى ست وثلثين
 حتى يجب بنت مخاض ولا نقول المالك يصرف الى
 النصاب والعفو حتى نقول الواجب في اربعين
 بنت لبون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وبقي خمسة
 وعشرون فيجب نصف وثمن من بنت لبون ولا نقول
 ايضا ان المالك الذي جاوز العفو تصرف الى مجموع
 النصب حتى نقول يصرف اربعة الى العفو ثم يصرف
 احد عشر الى مجموع ستة وثلثين ان كان الواجب في ست
 وثلثين بنت لبون وقد هلك احد عشر وبقي خمسة وعشرون
 فالواجب ثلثا بنت لبون وربع ثمن بنت لبون
 ثم ونم الى ان يفتقر كما لو هلك من اربعين بعيراً
 عشر ولا فاربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى النصب
 يلي العفو وخمس الى نصاب يلي هذا النصب حتى
 يبقى اربع شياه وقس عليه اذا هلك خمسة وعشرون
 او ثلثون او خمسة وثلثون اخذ البعثة زكوة السوا

اذا
 يسقط
 بعض النصاب

Copyright

والعشر والخراج يعاد غير الخراج ان لم يصر في حقه
 فانه ولاية اخذ الخراج له مالم وكذا اخذ الزكوة في الاموال
 الظاهرة وهي عشر الخراج وزكوة التسويم وزكوة اموال
 التجارة ما دام تحت حماة العاشر فان اخذ البغاة
 او سلب طيعة زماننا الخراج فلا اعادة على المالك لان
 مصرف الخراج المقاتلة وهي منهم لانهم يجاربون الكفات
 وان اخذوا الزكوة المذكورة فان صرفوها الى مصادرها
 الا في ذكرها فلا اعادة عليهم ولا فعلهم الاعادة الى
 مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى عصب لبطان مالا
 وخلق بما له صار ملكا له حتى وجب عليه الزكوة
 وورث عنه كذا في الكافي بحمل ذونصاب لسنين
 او لنصب جاز قد عرفت ان سبب وجوب الزكوة المال
 التام والحولان شرط لوجوب الاداء وقد قرر في
 الاصول ان السبب اذا وجد صح الاداء وان لم يجد
 فاذا وجد التصيب صح الاداء قبل الحولان فاذا كان له
 نصاب واحد كما في درهم مثله فادى لسنين جاز
 حتى اذا ملك في كل منها نصابا اجزاء ما ادى من قبل
 وكذا اذا كان له نصاب واحد فادى لنصب جاز حتى
 اذا ملك النصب انشاء الحول فبعد ما تم الحول اجزاء
 ما ادى لا يضيى مفترط على متلف ان اقصر من عليه
 الزكوة في الاداء حتى لو هلك النصب يسقط عنه
 الزكوة ولا يضيى قدرها وقال الشافعي لا يسقط وصح
 ولو استهلك يضيى لان النصاب صاد في حواله
 حقا لصاحب الحق فصار المستهلك متعديا بضمها
باب زكوة الاموال المراد بالمال غير التسويم
 واللام في الاموال الى المذكور في قوله م هاتين
 عشر الاموال فان المراد به غير التسانير اذ زكوة التسانير

فان اخذ البغاه او سلبا طيعة زماننا الخراج

عجل ذونصاب

وانما ليس الغني بغير قوتهم الحول او مات او ارتد لانه لو كان
 معون وقوتهم في ملكه لاجله ولو فرس في ملكه لاجله
 كرمه في ملكه لم يملك كرمه في ملكه فخرج الخراج من كل ما يملك

المراد بالمال غير التسويم

المراد بالتسليم والتسليم

غير مقدرة بربع العشر بنصاب الذهب عنون متقالا
 والفضة ما تاد بهم وزن سبعة ابر يكون كل عشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال عشرة دنانير
 والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات اعلم
 ان الدرهم قد كانت على عقد عمر رضى مختلفة فيها عشر
 دنانير على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل
 وعشرة على خمسة مثاقيل فاخذ عمر من كل نوع ثلثا كيان
 يظهر الخصومة في الاخذ والاعطاء فثلث عشرة ثلثة
 وثلث ستة اثنيان وثلث خمسة درهم وثلثان
 فالجوع سبعة ابر شئت فاجمع الجوع فيكون احدى وعشرين
 فنلت الجوع سبعة مثاقيل والدرهم وزن سبعة وفي
 مصر وبل كل خبر مستبد هو قوله الا في ربع عشر
 ومعموله ولو حليا وهو ما يحكى به من الذهب والفضة
 مطلقا اي سواء كانت مباحا او حراما او لا وعند
 الشافعي لا يجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال
 لانه مباح استعمال فانيه نيبا كذلك ولنا ما
 روي انه م قال لا امر اي تقي بايديها سوارا من ذهب
 او ثوبان زكوة قالنا لا فقال هم اي يار كوة ونبي
 وعرض بحارة فيمته هو ما غدر صفة عرض وهو يسكون
 الكراء متاع لا يدخله كيد ولا وزن ولا يكون حيوانا
 ولا عقارا كذا في الصحاح واما الوض ففتحها فتاء الدنيا
 وبيتا اول جميع الاموال فله وجه له هيها الجحله
 مقابله للذهب والفضة نصيب من احدها اي الذهب
 والفضة وقال الربيعي قوله في عرض التجارة ليس
 يحرم على اطلاقه فانه لو اشترى ارض خراج ونوى
 التجارة لم يكن للتجارة لان الخراج واجب فيها وكذا اذا
 اشترى ارض غير وزرعها واشترى نذر للتجارة وزرع

ولنت

قوله فاخذ عمر رضى مختلف فيها عشر
 دنانير على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل
 وعشرة على خمسة مثاقيل

المراد بالمال غير التسويم

المراد بالتسليم والتسليم

المراد بالمال غير التسويم

المراد بالتسليم والتسليم

المراد بالمال غير التسويم

المراد بالتسليم والتسليم

المراد بالمال غير التسويم

المراد بالتسليم والتسليم

المراد بالمال غير التسويم

المراد بالتسليم والتسليم

المراد بالمال غير التسويم

المراد بالتسليم والتسليم

فانه يجب فيه الفسار ولا يجب فيه الزكوة لانها لا تجب
 أقول هذا الكلام منه في غاية الاستعداد أما أولا فلما عرفت
 ان الارض غير الفرض لانها من العقار وهو العرض يقابل
 العقار وأما ثانيا فلانه عدم وجوب الزكوة في اليد
 انما حدثت بعد الزراعة وذلك لا يضر لان مجرد نية الحذر
 اذا سقط وجوب الزكوة في العبد المشتري للثبوت كما
 من فله ان يسقط التصريح الاقوى من النية اولى مقوما
 بالانفع للفقير ربع غير ان كان التقويم بالديارهم
 انفع للفقير قوم عرض التجارة بها وان كان بالدينارين
 انفع قوم بها ثم في كل حين زاد على النصاب ربع عشر
 بحسب ما في الزكوة في الكسور لا يجب عندنا الا اذا
 بلغ خمس النصاب فان زاد على ما في درهم اربعون درهما
 زاد في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في الاقل
 ما عدا ذلك خالصا في حكم الخالص ذهبا او فضة
 وما عدا ذلك غشيه يقوم لانه في حكم العروض فاختلف
 في المسايير يعني ان كان الفضة والفضة سواء ذكر ابو النضر
 انه يجب فيه الزكوة احتياطا وقيل لا يجب درهما
 ونصف نقصان النصاب أثناء الحول حذر لان الحول
 لا ينعقد الا على النصاب ولا يجب الزكوة الا في النصاب
 فله بد منه في البداية والنهاية ولا عبرة لما يبرأ اذ قلنا
 يبقى المال حولا على حاله لكن لا بد من بقاء شيء لئلا
 المستفاد اليه لان هلاك الكل يبطل انفعاد الحول
 اذ لا يمكن اعتبار بقاء مال يضم قيمة العروض الى النصاب والفضة
 يعني اذ املك مائة درهم او عشرة دنانير وجب عليه الزكوة
 لان الكمال للتجارة وان اختلف وجه الاعتداد اذا الغنائم
 للتجارة وضعا والعرض جعله يضم الذهب الى الفضة
 قيمة الاجزاء وعندها اجزاء حتى لو ملك مائة درهم

وقيل يجب ٢٢

ويملك عرضا قيمته مائة درهم او عشرة دنانير ٢٢

مائة درهم

وخمسة دنانير قيمتها يجب عنده لا عندها ولو ملك
 مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما
 وخمسة دنانير او خمسة عشر دينار او خمسين درهما
 يصح اجزاء ولا يظهر الاختلاف عند تكامل الاجزاء
 لان قيمة احدهما متى انتقصت تزداد قيمة الاخر فيمكن
 تكميل ما انتقص قيمته بما زاد فيجب الزكوة بله خلو في
 وانما يظهر الخلاف في حال نقصان الاجزاء **باب العاشر**
 هو في نصيب ارض نصيب الامام على الطريق لا خوص صديقات
 التجار لئلا يتوهم من النصوص وكما يأخذها من الاموال
 الظاهرة يأخذها من الاموال الباطنة التي مع التجار كما
 سياتي صدق باليمين من قال لم يتم الحول اي صدق العاشر
 من انكر تمام الحول وظلّف او قال على دين او ادبت الى
 عاشر اخر ان كان ارض عاشر اخر في تلك السنة لا تدعى
 وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يصدق كذبه يقينا
 كذا اي يصدق باليمين في قوله الى فقير الى في السبوع لان
 حق الاخذ منها للسلطان كمي عليه الجزية او الخراج اذا
 صرفها الى المقاتلة بنفسه وكما وصي بثلث ماله للفقراء
 ووصى الى رجل بان يصفه اليهم فصرفه الوارث بنفسه
 اليهم حيث لا يجوز كذا في شرح الهداية لتاج الشريعة الاموال
 الباطنة بعد الخراج كالظاهرة حتى لو قال اما ادبت
 زكوتها بعد اخراجها من المدينة لا يصدق لانها باخراج
 التحقت بالاموال الظاهرة فكان لاخذ منها الى الامام
 فيما صدق المسلم صدق الذي لان ما يؤخذ منه ضعيف
 ما يؤخذ منها والكفى متى وجب تضعيفه لا يتبدل شيء
 منه فيما ورنه التضعيف كما في التضعيف على بني تغلب
 الا في قوله ادبت الى فقير لان ما يؤخذ من الذي
 جزية وفيها لا يصدق اذا قال ادبت انا لفقراء اهل الزمة

باب العاشر

السواج

صدق باليمين من قال

او ص بثلث ماله للفقراء

لان فقراء اهل الزمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له
 ولاية التصرف في اموالهم مستحقه وهو مصالح المسلمين كما قال
 الزيلعي ولا بد من هذا الاستثناء والمتون خالية عنه لا الحرفي
 اي لا يصدق الحرفي في شئ من ذلك الا في اموالهم ولا في اموال
 يقول هي ام وكذا فيصدق لانه كونه حرييا لا يتاثر في الاستثناء
 وقرأه بنسب من في يد صحيح وكذا يامية الولد يؤخذ
 من اربع العشر ومن الذي تصفه ومن الحرفي العشر هكذا
 امر عمر بن الخطاب ان يبلغ ماله نصيبا ولم يعلم قدر ما
 اخذوا اهل الحرب منها وان علم اخذ منه لو كان ما
 اخذوا منها بعضا وان لم يبلغه امواله نصيبا لا يؤخذ منه
 شئ وان اقر بياقي التصاب في بيته لانه الواجب فيما في يده
 ولا يؤخذ شئ منه اي الحرفي ان لم يأخذوا شيئا منها ليسوا
 عليه ولا لانا الحق منهم بالكارم عشر اي اخذ من الحرفي العشر
 في تاج المصادر العشر عشر سنين ثم من قبل الحول ان لم يخل
 رآه لم يعثر لانه لاخذ في كل سنة اتصال للمال وحق الاخذ
 بحفظه وعشر ثانيا ان جاء من يار لانه رجع بامان جديد
 وايضا لاخذ بعد لا يفيض الى اتصال العشر اي يؤخذ
 العشر من قيمتها لا الخنزير اذا مر بها في لانه القصة في ذوات
 القيمة لها حكم العبيد والخنزير منها بخلاف ذوات الامثال
 والخنزير منها ولا يصاحبه وهي مال مع تاجر يكون ربحه لغيره ولما
 لم يعثر لانه ليس بنائب عن المالك في اداء الزكاة ومصارف
 اي اذا مضارب بما لها لم يعثر لانها ليس بمالك ولان نائب
 عنه وكسب ما ذول يدوي او ليس معه مولا اي من عبيد
 ما ذول فلو مديونا لا يؤخذ منه شئ والا فكسبه لمولا
 فلو كان معه يؤخذ منه والا فلا ونسب اي عشر العشر
 يعني اذا مر على ثمن البضاعة فغيره ثم مر على ثمن العدل
 يؤخذ منه ثانيا لان التقصير منه حيث مر بهم بخلاف ما

يعني ان يكون له دين من دين الله
 وقصد ان يكون له دين من دين الله
 يعني ان يكون له دين من دين الله
 يعني ان يكون له دين من دين الله

طارح
 مقتضى
 الحرفي
 الحرفي

الحرفي

الحرفي

ما انا عليه على بله وقاخذوا الزكاة وغيرها حيث
 لا يؤخذ منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الامام لان التقصير
 من الامام **باب الزكاة** هو مال تحت الارض
 مطلقا اي سواء كان خلقا او بد في العباد والمعدن
 خلقا والكفر مدفون خمس مقدرة بقدر وهو الذهب
 والفضة وحديد وحجر كالصخر والخامس وخوصها
 في ارض خارج او عشر وسنينا لها وباقية لما كان في
 الارض ان ملكك والا اي وان لم تكن فللواحد ولا شئ
 فيه اي المعدن ان وجد في داره وفي ارضه وروايات
 ولا في ياقوت وزبرجد وفيه وزج وحديث في جبل
 لقوله هم لا خمس في الحجر وكذا لا يجب في جميع الجواهر
 والفضوص من الحجارة الا ان يكون دفينة بالجاهلية ففيه
 الخمس اذا شترط في الكسب الا المالية تكون غنيمة
 كما قال الزيلعي ولو لولد وعشرين وكذا جميع حليته يستخرج
 من اليخ حتى الذهب والفضة بان كان كثيرا في قصر
 الشكر كثير فيه ستمائة درهم كالمكتوب عليه كثر الشهادة
 كاللقطة وسياق حكمها في موضعها وما فيه من اللغز
 كالمنقوش عليه الصنم خمس وقته للمالك اول الفتح
 فان كان حيا اخذه والا فوارثه لو حيا والا فبنت المالك
 ان ملكك اي ارضه والا اي وان لم تكن كالمقاوذي
 الجبال فللواحد حكم كان او عبدا مسلما كان او ذميا
 صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا لا تقسم من اهل الغنمة
 غير الحرفي المستأمن فان الواحد اذا كان حرييا مستأنا
 يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المفاوز بالاذن
 من الامام على شرطه فله المشر وطرا وان خذه عنها اي
 العارية قيل يعتبر بها حليتها لان الكفر غالبا من الكفر
 وقيل في زماننا هو كاللقطة اذ قد طال عهد الامام

لا كسب
 في خلاص العلام

او العيب بقضاء متعلق بقوله ردت يعني اذا اشترى
 ذبي من مسلم عشرية ثم اخذها منه مسلم بالشفعة او
 ردت عليه لفساد البيع او بخيار ما عادت عشرية كما كانت
 وعلى ذبي جعل دار يستأجرها كذا المثل اذا سقاها
 بمائه ولو سقاها بماء العشر عشر وسيتا في بيان المياه
 ايضا في كتاب الجهاد ولاشئ في عيب فقير وبقط مطلقا
 اي سواء كانت العيب في ارض عشرية او خارجية وفي جرمها
 الصالح للزراعة خراج لو كان جرمها خارجيا ووقته
 اي وقت اخذ العشر عند ظهور الفجر هذا عند ابي حنيفة
 واما عند ابي يوسف فوقته وقت ادراكه وعند محمد وقت
 حصوله في الحصة وثمره الخلاء في بطنه في وجوب الضمان
 بالانذرة كذا قال الزيلعي **باب المصارف** هم الفقير
 هو من له مال دون التصرف في ملكه هو من لا شئ له
 والعامل اذ العامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو ما
 يكفيه واعوانه غير مقدر بالثمن وان استغرت كفايته
 الزكوة لا يرد على النصف كذا قاله الزيلعي والمالك في ملكه
 والغارم من ائتمه دين ولا يملك نصيبا فاضا عن دينه
 او كان له مال على الناس لا يملكه اخذ وفي سبيل الله
 هو منقطع الفداء عند ابي يوسف اي الفقير منهم ومنقطع
 الحاج عند محمد اي الفقير منهم واما ابي داود والذكر مع
 دخول في الفقير والمسلمين لزيادة حاجته بسبب
 الانقطاع وابي السبيل هو المسافر سمي به للزومه
 الطريق تجار له الاخذ من الزكوة قدر حاجته وان كان له
 مال في بلد ولم يقدر عليه في الحال ولا يحمل له ان اخذ
 اكثر من حاجته فالحق به كل من غاب عن ماله وان كان
 في بلد ويصرف في كلهم او بعضهم تليكا اي لا يطرق الا بالجملة
 وقال الشافعي لا يجوز الا ان يصرف الى ثلاثة من كل جنس

والاولى ان لا ينفق على الفقير من الزكوة
 والاولى ان لا ينفق على الفقير من الزكوة
 والاولى ان لا ينفق على الفقير من الزكوة
 والاولى ان لا ينفق على الفقير من الزكوة
 والاولى ان لا ينفق على الفقير من الزكوة

او وقت اخذ العشر

وقت حصوله في الحصة
 بالصادق الموضع التمر والخبز
 الزكوة

قوله اعوان جمع عونة
 اي يمدون يديهم
 او يوفونهم عونا

قوله هو منقطع الفداء
 اي هو منقطع الفداء
 اي هو منقطع الفداء

قوله هو المسافر
 اي هو المسافر
 اي هو المسافر

فالحق بكل من غاب عن ماله

صنف
 الفقير والعامل
 والمالك وغيرهم

لا الى بناء مسجد اي لا يجوز ان يبنى بالزكوة مسجد
 لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا بناء القنطرة واصلها
 الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه
 وكفي ميت وقضاء دينه ولو قضى دين حي والمديون فقير
 فان قضى بغير امره كان متبرعا ولا يجزي عن زكوة ماله
 ولو قضى بامر جاز كان تصدق على الغريم فيكون القابض
 كالوكيل في قبض الصدقة وعني من يعتق اي لا يشترى بها
 رقية يفتق لانعدام التملك فيها ولا الى ميت بغيرها ولا
 الى اصله وان عله وفروعه وان غل او زوجته او لا يعطى
 زوج زوجته ولا زوجة زوجها ولا شريك في المنافع
 عادة ومملوك المذكي اي مديون ومكاتبه وام ولد وعبد
 اعتق المذكي بعضه لانه بمنزلة مكاتبه وعبد اعتق التريك
 المعسر حصته يعني اذا كان العبد بين اثنين فاعتق احدهما
 وهو مصر نصيبه لم يجز للتريك الاخذ دفع زكاته اليه لانه
 يسعى له فصار مكاتبه وقال لا يجوز لانه حر مديون عندهما
 قال في الهداية ولا الى عبد قد اعتق بعضه عند ابي حنيفة
 لانه بمنزلة المكاتب عند وقال لا يدفع اليه لانه مديون
 فاتفق شراحيه على ان قوله قد اعتق بعضه لا يجوز ان يكون
 مبنيا للفاعل ويرجع ضميره الى المذكي لانه لا يناسب قوله
 وقال لا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما فان العبد اذا كان
 كله لم يعتق بعضه كان كله حرا بانه دين بل يجب ان يكون
 مبنيا للفعول ونصور المسئلة في عبيد بين اثنين اعتق
 احدهما نصيبه وهو مصر حتى يتيقن هذا التعليل ولما
 كان كونه اعتق مبنيا للفاعل صحيحا في نفسه وان لم يصح
 التعليل وكان دلالة قوله قد اعتق بعضه على الصدقة
 في غاية الخفاء كما لا يخفى ذكرت المسئلة الاولى في المسئلة
 ودليلا لها في التخرج غير ما ذكر في الهداية والثانية

اي ممول لانه بمنزلة مكاتبه

ولا يصرف الزكوة الى اصوله وفروع

قوله لا ينفق على الفقير
 اي لا ينفق على الفقير
 اي لا ينفق على الفقير

المتشعر

قوله لا يدفع اليه
 اي لا يدفع اليه
 اي لا يدفع اليه

Copyright

قوله ونفقته وعلقه
والمراد نفقته وعلقه
التي هي نفقته وعلقه

أي لا ينفق الزكاة إلى
نفسه وعلقه

بعبارة يدل ظاهرها على المذكورة ودليلا لها مثل المذكور
في الهداية ونفقته وعلقه لأن الملك واقع لمولاه وطفله
لأنه بعد غنيا بمال أبيه جاز في الكبير وإن كان نفقته
عليه كذا أمر الله لأنهما إن كانت فقيرة لا تعد غنية
ببناياتهم وبقدرة النفقة لا تعين موسرة وبنين هاشم
وهم آل علي وعباس وجعفر وعقيل والهاشمي عبد المطلب
أقوله عليه الصلوة والسلام يابن هاشم إن الله تعالى
حرم عليكم غيبا لأموال التماس وأوساخهم ومواليهم
أي ممتلكي بني هاشم لما تقرر أن مولى القوم منهم وإن كان
المتلوقات من الصدقة والواقف لهم أي بني هاشم
ومواليهم لاستيفاء العلة المذكورة في الزكاة فيها ولا ذم
لأقوله نعم هذا إذا أخذها من أغنيائهم وردها إلى
فقرائهم يعني المساكين وإن جاز غير هاشم صدقة غير الزكاة
له أي لأبي وكذا البعير والخراج لا يجوز له دفع بخرى أي
بظن أنه مصرف فظهر كونه عبدا ومكاتبه يعيد هاشم لأنه
بالدفع إلى عبده لم يخرج منه على ملكه والتملك ركن وكذا
في كسب مكاتبه حق فلا يتم التملك ولو ظهر عباده أو لونه
أو أنه أبوه أو ابنه أو هاشمي لا يعيد هاشم لأن الوقف على
هذه الأشياء بالاجتهاد لا القطع فينبغي الأمر على ما يقع عنده
كما إذا انتهت عليه القبلة وتوابعها بالعادة لكان مجتهدا
غير أيضا فلا فائدة فيه وفي قوله دفع بخرى إشارة إلى أنه إذا
دفع بأخرى وأخطأ لا يجزئ وكذا لا إعطاء بخرى إعطاء
مما في درهم فصاعدا مع الكراهة لأن الأداء يلاقي الفقير
لأن الزكاة إنما تتم بالتملك والمدفوع إليه في حالة التملك
فقير فأنما يصير غنيا بعد تمام التملك فيتأخر الغنا عن
التملك ضرورة لكنه كره لقرب الغنى منه كمن صلى وبرئ
فجاسسه ونقلها إلى بلد آخر لأن فيه تقويت حق الفقير لغير

قوله في صحتهم أي يجوز دفع الزكاة والصدقة
لبنين هاشم بعد موت النبي عليه السلام وقوله
جنفة ومحمد الجوزي في زماننا أو دفع
الجمع وبه نأخذ وعليه الفتوى والظاهر
من كذا في نزع المكاتب من جسيمها
زماننا لهم فليس من غير ما
والنحو ردها لغيره لا لغيره

المراد

ومع ذلك
المراد

زيادة

لغير قريب وأخرج يعني لا يكون إذا نقلها إلى قريبه
أو إلى قومهم أخرج من أهل بلده لما فيه من الصلة
أو زيادة دفع الحاجة ولو نقل إلى غيرهم جاز وإن كره
لأن المصروف مطلق الفقراء ونزب دفع ما يقبضه عن
سؤال يوم ولا يسأل من له قوت يومه **باب الفطرة** أي
صدقة الفطر يجب على كل مسلم ولو صغيرا له نصيب
الزكاة فاضلا عن حاجته لأصلية وإن لم يتم وقد مر
بيانها وبه أي بهذا التصديق ثم الصدقة وقد سبق
لنفسه متعلق بقوله يجب وطفله الفقير فلا يجب
عليه لولده الكبير وطفله الغني بل من ماله ومملوكه
الخادم احتراز عن عبيد وأماء للتجارة فإنها لا يجب
عليهم ولو كان مديرا أو أم ولد أو كافرا لا ير وجبة عطف
على نفسه وعبدك الأبق لا بعد عودته أي إذا كان العبد
أبقا وقت الفطرة لا يجب الأداء مادام أبقا فإذا عاد
يؤدى ما مضى ولا مكاتبته لعدم الولاية ولا يجب عليه
أي المكاتب لنفسه لفقره لأن ما في يده لمولاه ولا لمملوكه
مشارك بين اثنين على أحدهما القصور الولاية والمؤنفة
في حق كل منهما وكذا العبيد بين اثنين عند أن حنيفة وإن
بيع المملوك المشترك بين اثنين بغير أحدهما معناه إذا
أدأ مضى يوم الفطر والخيار باق فعلى من يصيب له لا ملك
موقوف فأنه لو رده يعود إلى ملك البايع ولو أجزئ
الملك المشتري من وقت العقد فيستوقف على ما يستحق عليه
من بر متعلق بقوله يجب أو دقيقة أو سويقة إشارة
إلى أن المراد بالذوق والتسويق ما يجذب من البعير ما دقيق
الشعير فكا الشعير وذبيب نصف صاع فأعجب
ومن غير أو شعير صاع مما يصح أي من صاع سبع نقاش
وأربعين دهما فأنه الصاع المعبر من نخ وهو المائتين

أي لا ينفق الزكاة إلى
نفسه وعلقه

أي لا ينفق الزكاة إلى
نفسه وعلقه

أي لا ينفق الزكاة إلى
نفسه وعلقه

فوجب ان توجد النية قبلها لتكون موجودة في اكثر
 النهار فتوجد في كل حكماء وهذا هو الاصح لا ما قيل الى
 الزوال لانه منصرف في كل يوم من طلع الشمس الى غروبها
 وصح الصوم بمطلقها اي النية وبينه النفل والخطا
 الوصف في اداء رمضان لما تقرر في الاصول ان الوقت متعين
 لصوم رمضان والاطلاق في المتعين تعيين والخطا
 في الوصف لما يبطل بقى اصل النية فكان في حكم المطلق
 نظيره المتوحد في الدار فانه اذا نوى بيارجل او باسهم
 غير اسمه يراى ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث
 لا يعين في وقت الا اذا وقع النية من مريض او مسافر
 حيث يحتاج حينئذ الى التعيين ولا يقع من رمضان
 بل يقع مما نوى لعدم التعيين في الوقت بالنظر اليها
 والنداء المعين يقع عن واجب نواه مطلقا اذا نذر
 صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع
 عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقيما صحيحا او
 مريضا ونحو ذلك للباقي وهو قضاء رمضان والنداء المطلق
 والكفارة التيسير من البيوت والمراعاة النية من الليل
 والتعيين اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التعيين
 من الابتداء ولا يصام يوم لشك الا تطوعا وهو خير
 يوم من شعبان احتمال ان يكون اول يوم من رمضان
 وانما كره غير التطوع لما روي صاحب السنن عن ابن
 عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال لا تقربوا
 الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون بيني يصوم
 احذكم الحديث قال الزبلي ومارواة صاحب الزيادة
 من قوله صيام يوم الشك فقد عصى اب القاسم ومن
 قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه الا تطوعا لا اصل
 وكره فيه الواجب لما روينا ويقع عنه في الاصح وقيل يقع

النية مطلقة
 ان كان قال نويت الصوم

يقع تطوعا لان غيره مشتهى عنه فله يتأدى بنية الواجب
 فان صام تطوعا او واجبا وظهر رمضان بنية فصح
 اي التطوع والواجب يقعان عنه اي رمضان والا اي
 وان لم يظهر معناه نوى اي يقع عما نوى من التطوع
 والواجب ونزب النفل وافق معتاده بان يعتاد
 صيام يوم الجمعة او الخميس او الاثنين فوافق يوم الشك
 وكذا اذا صام شعبان كله او نصفه الاخير او عشرين
 من اخره او ثلثه منه ويصوم فيه الغواص كالغني
 والقاضي اخذوا الاحتياط ويغفر غيرهم بعد الزوال
 نية التحية او تكايب النبي لا صوم ان نوى ان يصام
 ان كان الغد من رمضان والافق لعدم الحزم في العزم
 فلم توجد نية كذا ان نوى ان لم يجد غدا فاما صام والا
 فيفطر وكراه ان قال ان يصام ان كان الغد من رمضان
 والا فعين واجب اخر لتردده بين امرين مكروهين
 ونية واجب اخر او قال ان يصام ان كان الغد من رمضان
 والا فعين نفل وانما كره لانه نال للغرض من وجوه وان
 رمضان بنية فعنه لوجود مطلق النية والافضل فيها
 اي في الواجب والنفل اما في الاول فله تميز في
 الواجب والاخر فله يقع عنه فبقى مطلق النية فيقع عن
 النفل واما في الثاني فلو جرد مطلق النية ايضا غير
 مضمون عليه بالقضاء لعدم الشروع في النفل قصد
 بل مسقطا للواجب عن ذمته لا يبطل النية ضم ان
 انه يعرف اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى
 عن شئ الا انه الحلواني انه يجوز كذا في الحلال من روى
 هذا في رمضان او هلال فطر وحده وروى قوله اي رده
 الحاكم لانفراد صيام في الاول والاخر اما الاول فلقوله
 صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقدره

والصوم فيه الحواص

ان قوله ان يصام ان كان الغد من رمضان
 والا فعين واجب اخر او قال ان يصام
 ان كان الغد من رمضان والا فعين نفل
 او قال ان يصام ان كان الغد من رمضان
 والا فعين واجب اخر او قال ان يصام
 ان كان الغد من رمضان والا فعين نفل
 او قال ان يصام ان كان الغد من رمضان
 والا فعين واجب اخر او قال ان يصام
 ان كان الغد من رمضان والا فعين نفل

لا يصام يوم الشك الا تطوعا

University

ظاهر وأما الثاني فالاحتياط أن يصوم ولا يفطر إلا مع
الناس لقوله صم صومكم يوم تصومون ويفطركم يوم
يفطرون وإن افطر في الوقتين قضى فقط بركه كفارة
لأن القاضى شهادة بدليل شرعي وهو جهة القلط
فاوردت شبهة وهذه الكفارة تتدبر بالشبهات
ولو افطر قبل القاضى شهادة اختلاف فيه والأصح
عدم الكفارة ولو أكل في حلال رمضان ثلثين يوما
لم يفطر إلا مع القاضى ولو افطر لا كفارة عليه وقبله
دعوت ولفظ اشهد للصوم بعله إذا كان بالسماء
علته لغيم وغبار خبز عدل فامل قبل ولو كان قنأ أو نبي
أو محدود في قذفي تاب لأنه امر ديني فاشبهه رواية
الأخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ويشترط العدالة
لأن قول الفاسق لا يقبل في الديانات وشرط للفطر إذا
كان بالسماء علة بصلاب الشهادة وهو رجل أو رجل
وامرأتان ولفظ اشهد لأنه يتعلق به نفع العبد وهو
الفطر فاشبهه سائر حقوق كالأدوى لأنه كسحق الأمانة
وطلاق الحرة ولا يقبل فيه شهادة محدودة في القذف
تاب لكونه شهادة وبه علة بالسماء شرط فيها أي
الصوم والفطر مع عظيم يحصل العلم بخبرهم ويحكم
العقل بعدم نواظهم على الكذب وبعد صوم ثلثين
بقول عدلين حل الفطر لوجود نصاب الشهادة لا
بقول عدل واحد لأن الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا
لحكمه والأصح كالنظر في الأحكام المذكورة اختلاف
باختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ يعتبر
وقال بعضهم لا يعتبر يعني إذا رأى الهلال أهل بلدة
ولم يره أهل أخرى يجب أن يصوموا بروية أو لثلاث
كيف ما كان على قول من قال لا عبرة باختلاف المطالع وأما

الاحتياط في الصوم
فإنه لا يثبت إلا بالسماء
أو بأهل بلدة
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى

الاحتياط في الصوم
فإنه لا يثبت إلا بالسماء
أو بأهل بلدة
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى

الاحتياط في الصوم
فإنه لا يثبت إلا بالسماء
أو بأهل بلدة
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى

الاحتياط في الصوم
فإنه لا يثبت إلا بالسماء
أو بأهل بلدة
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى

وأما على قول من اعتبره ينظر أن كان بينهما تفاوت بحيث
لا يختلف المطالع يجب وأن كان بحيث يختلف لا يجب
وأكثر المشايخ على أنه لا يعتبر قال الزيلعي والاشبهه أي يعتبر
لأن كل قوم يخاطب بما عندهم وانفصال الهلال عن
شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما أن دخول
الوقت وخروجه يختلف باختلافها أقول يؤيد ما
في أول كتاب الصلوة أن صلوة العشاء والوتر لا يجب
لإفايد وقتها **باب ما يوجب فساد الصوم** لا يوجب فساد
من الباب كالأكل والشرب وحكمها وموجبه أي ما
يوجب الفساد من الأحكام كالقضاء والكفارة أو القضاء
فقط أعلم أن الأفعال الصادرة من الصائم فيما يتعلق
بهذا الباب ثلاثة أقسام الأول ما يتوهم أنه مفسده وليس
بفسد والثاني ما يفسد ولا يوجب الكفارة والثالث
ما يفسد ويوجب الكفارة وقد بيني الأقسام بالترتيب
وذكر بقوله أن أكل أو شرب أو جامع ناسيا قيد بالثلاثة
المذكورة أو احتلم أو انزل ينظر أو أدهى أو انحل أو
احتجم أو اغتات من العيبة أو دخل حلقه غبارا أو دخان
أو دباب ولو كان ذاكر للصوم أو أصبح جنباً أو صب
في أحليله دهن أو ماء ذكره الزيلعي أو في أذن ماء أحتزن
عن الدهن فإن صبه فيها مفسد ثقلة الزيلعي هي خرافة
الأكل أو دخل أنفه بخيط فاستنمته وأدخل حلقه
ولو عدا كذا في الحار صم لم يفسد صومه جزاء لقوله أن أكل
إلى آخره وذكر الثاني بقوله أن أكل خطا وهو أن يكون
ذاكر للصوم فافطر من غير قصد له كما إذا مضى فدخل
الماء في حلقه أو نثرها أو في لفظه فطر أشارة إلى فساد
صومه أو أكل ناسيا أو طلى أو فطره فاكل عمد أو احتجم
أو أسقط أو جعل الدواء في أنفه فوصل إلى قصبه أو فطر

الاحتياط في الصوم
فإنه لا يثبت إلا بالسماء
أو بأهل بلدة
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى

الاحتياط في الصوم
فإنه لا يثبت إلا بالسماء
أو بأهل بلدة
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى

الاحتياط في الصوم
فإنه لا يثبت إلا بالسماء
أو بأهل بلدة
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى
ولا يثبت بأهل بلدة
إذا لم يره أهل أخرى

في اذنه اودهنا او ذواتها بغيره ارجح بلغت الجوف
 او ايمة وهي شجة بلغت ام الدماغ فوصل اما الداء الى الجوف
 او دماغه او ابلع حصة ولم يتو في رمضان كله صوما
 ولا فطر او اصاب غير ناي للصوم فاكل او دخل في خلقه
 او نكح او وطئ امرأة ميتة او ميتة او نكح في الفخذ
 او بطئ او اميت في البطن او قتل او لس وانزل قيد لقوله
 ويطئ الى اخره حتى لو لم ينزل في هذه الصور لم يلزمه القضاء
 او افسد غير صوم رمضان يعني اداءه حتى لو افسد قضايه
 او اداء غير رمضان لم يجب الكفارة لانها وردت في هذه
 حرمة رمضان اذ لا يجوز اخلاؤه عن الصوم بخلاف غيره
 من الزمان او وطئت بجنونة بان توت الصوم ليله ثم
 جنت في النهار وهي صائمة فجامعها رجل والا فكيف
 يكون صائمة وهي بجنونة او نائمة او تسحر اكل التحوون
 او افطر في آخر النهار بظن اليوم ليله او فعل هذه الفعاليين
 بظن الوقت ليله والفرطالع في الاول والشمس لم تقرب
 في الثاني قضى فقط جزء لقوله وان افطر خطا الى اخره
 والاختيار اي بين تسحر وبين افطر بظن اليوم ليله هو
 يسكان ببقية يومها كما في اقام او حائض او نساء طهرت
 وحنونا افاق ومريض صح وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم
 يقضون الا الاخيرين يعني صبي بلغ وكافر اسلم الاصل
 ان من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها في اول
 النهار يلزمه الصوم لزمه الامساك قضاء الحق الوقت
 تشبيها بالصائغ كما لو شهد الشهود بزويرة الهالك
 في بعض اليوم كذا في غايته البيان وانما لم يقض الاخيران
 وان افطر لانه السبب في الصوم هو الحول الاول من اليوم
 والاهلية معدومة عنده بخلاف الصلوة فانه السبب
 فيها هو الزمان المقارن بالاداء او جز يسع ما بعد الطهارة

فان افطر في آخر النهار بظن اليوم ليله او فعل هذه الفعاليين بظن الوقت ليله والفرطالع في الاول والشمس لم تقرب في الثاني قضى فقط جزء لقوله وان افطر خطا الى اخره والاختيار اي بين تسحر وبين افطر بظن اليوم ليله هو يسكان ببقية يومها كما في اقام او حائض او نساء طهرت وحنونا افاق ومريض صح وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون الا الاخيرين يعني صبي بلغ وكافر اسلم الاصل ان من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم لزمه الامساك قضاء الحق الوقت تشبيها بالصائغ كما لو شهد الشهود بزويرة الهالك في بعض اليوم كذا في غايته البيان وانما لم يقض الاخيران وان افطر لانه السبب في الصوم هو الحول الاول من اليوم والاهلية معدومة عنده بخلاف الصلوة فانه السبب فيها هو الزمان المقارن بالاداء او جز يسع ما بعد الطهارة

فان افطر في آخر النهار بظن اليوم ليله او فعل هذه الفعاليين بظن الوقت ليله والفرطالع في الاول والشمس لم تقرب في الثاني قضى فقط جزء لقوله وان افطر خطا الى اخره والاختيار اي بين تسحر وبين افطر بظن اليوم ليله هو يسكان ببقية يومها كما في اقام او حائض او نساء طهرت وحنونا افاق ومريض صح وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون الا الاخيرين يعني صبي بلغ وكافر اسلم الاصل ان من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم لزمه الامساك قضاء الحق الوقت تشبيها بالصائغ كما لو شهد الشهود بزويرة الهالك في بعض اليوم كذا في غايته البيان وانما لم يقض الاخيران وان افطر لانه السبب في الصوم هو الحول الاول من اليوم والاهلية معدومة عنده بخلاف الصلوة فانه السبب فيها هو الزمان المقارن بالاداء او جز يسع ما بعد الطهارة

والجمعة وذكر الثالث بقوله وان جامع في اداء
 رمضان احتران عن فضائه او جومع في احد السبيلين
 او اكل او شرب عدا او دواء احتران عن نحو التراب
 والحج محمد قيد لما ذكر عن قوله جامع الى هنا او جمع
 فظن انه فطره فاكل عدا قضا وكفر جزاء لقوله وان
 جامع الى اخره وانما وجب الكفارة في صورة الاحتياط
 لان فساد الصوم بوصول شيء الى باطنه لقوله صلى الله
 عليه وسلم الفطر ما دخل ولم يوجد الا اذا ابتلاه ففطر
 بفساد صومه فحينئذ لا كفارة عليه لان الواجب على
 العامي الاخذ بفتوى المقق فتصير الفتوى شبه في حقه
 وان كانت خطأ في نفسها وان كان سمع الحديث
 وهو قوله ثم افطر الحاجم والمحجوم واعتمد على ظاهره
 قال محمد لا تجب الكفارة لان قول الرسول لا يكون اذني
 درجته من قول المفتي وهو اذا صح عذرا فقول الرسول
 اولى واما الحديث فقد اقبلوا باسائه ثم يترجمها وها
 يقربا بان آخر فقال من ذلك اي ذهب ثواب صومهما
 بالغير بدل عليه انه عم سوي بيني الحاجم والمحجوم ولا
 خلاف في انه لا يفسد صوم الحاجم كالظهار وكفارة
 احسان رقية وان عجز عنه فصوم شهرين متتابعين
 وان عجز عنه فاطعام ستين مسكينا ذرعه ار عليه
 وسبقه في طعام او ماء او منقوع وخرج لم يعط ماء الفم
 او لا لقوله من من ذرعه الفم فليس عليه قضاء وفيه عدا
 عدا فليقضى ويستوى فيه ماء الفم وما دونه فان ملكه
 او الفم وعاد وهو ذكرا انه حايض لم يفطر في الصحيح
 وهو قول محمد كذا في النهاية اذ لم يوجد صورة الافطر
 وهو الايتلاف ولا معناه اذ لا يتغذى به عادة واعادة
 افطر بالاجماع كوجوده لا خال بعد الخروج فيتحقق صورة

الحاجم قال الحج والجمعة فان الدرجه

جود اوله فطر وكفر ارتفع وكفر كفارة الظاهر

درعه في طعام

نحوه عدا

نحوه عدا

١٠ الافطار وان لم يملأه لم يفطر لما روينا وان اعاد في
 الصباح فانه اذا اعاد القليل فسد صومه عند محمد لوجوه
 الصنيع ولا يفسد عند ابي يوسف لعدم الخروج وهو
 الصحيح ذكره التوليقي استقاراه الفم افطر بالاجماع
 لما روينا فلا يثبت فيه تفريق العود والاعادة لانه
 افطر بالقي او اقل من ملاء فيه عند محمد لا لطلاق ما
 روينا فلا يثبت في التفريع المذكور ولا يفطر في الصباح
 وهو قول ابي يوسف لعدم الخروج ^{في وقت} وثبت في التفريع
 على قولهم ولذا قال فان عاد القي بنفسه لم يفطر لما
 ذكرنا واعاد ففيه روينا في رواية لا يفطر لعدم
 الخروج وفي اخرى يفطر لكثرة الصنع واما البلغم فلا
 يفطر عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يفطر اذا
 ملأه الفم بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة اكل
 الحمايين استسائه مثل حصاة قضى ولا كفارة وفي الاقل
 لا الا اذا اخرجها فاكل اكل مثل سمية يفطر الا اذا مضغ
 بحيث ^{تكون} ^{شبه} كره ذوق شئ ومضغه بل عذب اما
 كراهة الذوق فانه نهي عن لافساد صومه وذكر بعضهم
 ان ذوق الهواة اذا كان ستم الخلق لا بأس لذوقه باليسار
 قالوا هذا في الغرض واما في التطوع فلا يكره واما كراهة
 المضغ فلما فيه ايضا من التعريض للفساد وان كان
 بعد فان لم يجد الماء من يمضغ لصيته الطعام متى
 لا يصوم ولم يجد طينحا ولا لبنا حليبا فلا بأس بالضرورة
 وان كان المضغ عليه كافا فيه ايضا تعريضه ولانه
 يهرم بالافطار فان من رآه من بعيد ايطنه اكل قيل هذا
 اذا كان مضغعا اذا لا ينفصل منه شئ وان كان غني بمضغ
 يفسد لانه يفتت ويصل منه شئ الى جوفه وذكره القيلة
 ان لم يامس الارض الشارب والسواك ولو كان السواك

عنا

ط
أول ما خلق الله من
بال يوم الله مخلوط
أول ما خلق الله من

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

عَشِيًّا وَعِنْدَ الشَّامِ فَقِي بَكْرَةً عَشِيًّا لِأَنَّهُ يُزِيلُ خُلُوفَ
الْفَمِ **حَامِلٌ** أَوْ مُرَضِعٌ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا
وَأَمَّا رِيضٌ خَافَ الزَّيَادَةَ وَالْمَسَافَةَ **أَوْ طَرَفًا** وَهَذَا خَيْرٌ لِقَوْلِهِ
حَامِلٌ وَأَمَّا جَازٌ الْأَفْطَارُ لَوْ جُودَ الْعَذْرُ وَفَضْلًا عَلَى مَا
قَدَّرُوا أَيْ لَزِمَ عَلَيْهِمْ قَضَاءُ صَوْمِ أَيَّامٍ بِقَدَرٍ مَا أَدْرَكَوا
سَبْعَ أَيَّامٍ زَوَالِ الْعَذْرِ وَفَائِدَةُ زَوْجِ الْقَضَاءِ وَجُوبُ
الْوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ عِنْدَ فَحْدِ الْقَضَاءِ بِلَا كِفَايَةٍ لِأَنَّهُ
أَفْطَارٌ بَعْدُ وَلَا فِدْيَةٌ لِأَنَّهُمَا وَرِدَتْ فِي التَّبْيِيحِ الْغَائِي
بِجَاهِهِ فِي الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ وَالْفِدْيَةُ تَنْصِفُ
صَاعًا مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ وَتَنْدُبُ صَوْمَ مَسِيرٍ
لَا يُضَرُّ لِقَوْلِهِ بَعَا وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ
لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ فَمَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْمُسْتَفْرِ
فَإِنْ مَا تَوَقَّاهُ أَيْ فِي ذَلِكَ الْعَذْرِ فَلَا فِدْيَةَ أَيْ لَا حُجْبَ
الْوَصِيَّةِ بِالْفِدْيَةِ وَلَوْ مَا تَوَقَّاهُ ^{أَيْ تَوَقَّاهُ} وَإِلَيْهِ أَرَادَ الْعَذْرُ
فَدَى عَنْهُ أَيْ عَنِ الْمَيْتِ وَلَيْتَهُ بِقَدَرِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ الْمَيْتُ
وَفَاتَ عَنْهُ فَإِنَّ الْغَايَةَ إِذَا كَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَأَقَامَ
بَعْدَ مَضَى خَمْسَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ مَاتَ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي أَيَّامِ
الْإِقَامَةِ فَعَلَيْهِ فِدْيَةُ تِلْكَ الْأَيَّامِ دُونَ مَا سِوَاهَا
أَيْ أَوْصَى الْمَيْتَ بِمَتَلَقِّ بِقَوْلِهِ فَدَى عَنْهُ فَيَكُونُ أَيْ
مَا فَدَاهُ الْوَلِيُّ مِنَ التَّلَاثِ وَأَنْ تَتَرَعَ وَلَيْتَهُ بِهِ أَيْ بِإِفْدَائِهِ
جَازٌ وَأَنْ صِيَامٌ أَوْصَى عَنْهُ لَا لِقَوْلِهِمْ لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ
وَلَا يَصِلُ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ يَطْعَمُ عَنْهُ رِوَاةُ النَّسَائِيِّ
كَذَا كِفَايَةُ الْيَمِينِ وَالْعَقْلِ بَعْدَ الْأَعْتَاقِ يَعْنِي إِذَا تَتَرََعَ
بِالْإِطْعَامِ وَالْكَسْوَةِ فِي كِفَايَةِ الْيَمِينِ وَالْعَقْلِ جَازٌ
وَلَمْ يَجِزِ التَّتَرُّعُ بِالْأَعْتَاقِ لِمَا فِيهِ مِنَ الزُّوْمِ وَالْوَلَاةِ الْمَيْتِ
بِغَيْرِ رِضَاهِ يَقْضَى مِنْ مَضَى وَلَوْ بِفَصْلِ يَعْنِي بِجُودِ فِيمِ
الْوَصْلِ وَالْفَضْلِ وَالْمُسْتَحْتِ الْوَصْلُ مُشَارٌ فَهُوَ

6

رَأَيْتُمْ أَفْطَرُوا

[illegible]

Feb 18 1860

وان صام او صلى عنه لا

الى اسقاط الواجب وان جاء رمضان اخر صامية لانه
 وقته ثم قضى الاون لانه وقت القضاء ببله فدية لان
 وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع وعند
 الشافعي يجب الفدية وفدية كل صلوة حتى لو تركه يوم
 يوم هو الصحيح وقيل فدية صلوة يوم واحد كفدت يوم
 يوم واحد والشافعي القائل ان لا يقدر على الصوم افطر وقد
 ارا طعم كل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات وقضى
 ان قدر على الصوم اذ يبطل حينئذ حكم الفداء لان شرط
 الحقيقة استمرار العجز يلزم بفعل شرع فيه فصداد سبق
 تحقيقه في صلوة النفل اذ وقضاء ارجح اتمامه عليه
 فان افسد ففدية القضاء لا في الايام المنهية فان الشروع
 فيها غير ملزم وهي خمسة ايام عيد الفطر والاضحى مع ثلثة
 ايام بعد الاضحى ولا يعطى الشارع في النفل ببله عذر في
 رواية لانه ابطال العمل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا
 اعمالكم وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه فلا يباطل
 والاضحية عذر يعني على الاظهر وروى الحسن عن ابي
 حنيفة انه ليس بعذر وهذا الحكم يشمل المضيق والضيق
 تؤتى المسافر الا فطار واقام فنوى الصوم في وقتها ان
 وقت النية وهو من الليل الى الضحوة الكبرى لا قبل
 الزوال والاراد بالصوم اعم من الوضوء والنفل وهذا
 قال صح لانها لا يختلفان في الصحة وانما يختلفان
 في الوجوب وعدمه وان كان ذلك في رمضان يجب
 الصوم لان السفر لا ينافي وجوب الصوم كما يجب
 على مقيم اقام يوم منه او رمضان او غيره فدية
 ان في ذلك اليوم ولا كفارة فيهما اي في اقامة المسافر في
 المقام بالافطار لوجود النسبة وهو السفر في اوله
 واخره كما يسقط الحد بالنكاح الفاسد يقضى ايام الاعمال
 ولو

وفدية كل صلوة
 لا يفسد الصوم

يلزم نفل شرع

الايام المنهية خمسة

منتهى ما في
 منتهى ما في
 منتهى ما في

ولو كانت كل الشهر لانه نوع مرض يفسد القوى ولا يزال
 العقل ولا ينافي في الوجوب ولا الاداء الا يوما حدثت الاعمال
 فيه او في ليلة فانه لا يقضيه لوجود الصوم فيه الظاهر
 انه ينوي من الليل حاله حال المسلم على الصلاح حتى
 لو كان منتهى ما في الاكل في رمضان قضى رمضان
 كله لعدم النية ووجوب السبب ويقضى ايام جنوب
 افاق بعدها في الوقت لان السبب وهو الشهر قد
 وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي محققة بل
 مانع واذا تحقق الوجوب ببله مانع بتعين القضاء ولا
 يقضى كل الشهر المستوجب به اي بالجنون لانه يقضى
 الى الحرج بخلاف الاعمال لانه لا يستوجب الشهر عادة
 والجنون يستوعبه كثير مطلقا اي سواء بلغ مجنونا
 او عاقله ثم جن نذر صوم الايام المنهية والسنة صح
 لانه نذر بصوم مشروع والنذر لغوي وهو ترك اجابة
 دعوى الله تعالى فيصنع نذره ولكنه افطرها احتراز عن
 المعصية المحاورة وقضاءها اسقاطا للواجب وان
 صامها اجزا وخرج عن العهدة لانه اذا كفا التزامه
 فان لم يتوشها اي بقوله نذره على صوم هذه الايام او
 السنة وهذه المسئلة على سنة وجوه اما ان لا ينوي
 شيئا او نوى النذر فقط دون اليمين او النذر ونوى
 ان لا يكون يميناً كان نذراً فقط لانه نذر بضيعة وقد
 قرره بعينه وان نوى اليمين وان لا يكون نذراً كان يميناً
 لان اليمين محتمل كلوه وقد عينه ونفى غيره وعليه
 الكتاب ان افطر كما هو حكم اليمين وان نواه او نوى
 بل ان نذر كان نذراً ويميناً حتى لو افطر يجب القضاء
 للنذر والكفارة لليمين لانه نذر بضيعة ويمين بوجوب
 وهما اشكال مشهور مذكور في كتب الاصول لا حاجة

الامة العقيدة

ان يقول الله على ان الصوم هذه
 الايام المنهية او السنة

وهو يمين فانه لم يتوشها

الى ايراده ههنا ندرت تقريب صوم ايام السنة في شوال
 يعني ان صوم الايام الستة بعد الافطار متتابعة من
 من كرهه وهو ما لك رحم الله ومنهم من لم يكرهه وان
 فرقها في شوال فهو ابعد من الكراهة والشد بالانصاري
 كذا في الحاشية ندر صوم شهر غير معيني متتابعاً فاعط
 يوماً يستقبل لانه اخل بالوصف لا في معيني او لوندن
 صوم شهر بعينه وافر يوماً لا يستقبل ويقضى حتى
 لا يقع كراهة في غير الوقت كذا في الكافي لا يختص مد
 غير معيني بزمان ومكان ودرهم وفقر اما الزمان
 فان يقول لله على ان اصوم رجلاً او اعتكف رجلاً
 فضاء واعتكف رجلاً فضاء واعتكف شهراً قبله او ذكر
 الصلوة على هذا الوجه جاز عن النذر وقال محمد وزفر
 لا يجوز ولو قال لله على ان تصدق بكذا غذا فيصدق
 به اليوم جاز عندنا خلافاً لزرعي واما المكان فانه لوندن
 ان يصل او يعتكف او يصوم او يصدق بمكة ففعل
 ذلك في غير ما جاز عندنا خلافاً لزرعي واما درهم والفقير
 فان يقول لله على ان تصدق بهذا درهم او على هذا
 الفقير فتصدق بغير ما او على غير ما جاز عندنا خلافاً
 لزرعي بخلاف النذر المعلي يعني لو قال ان جاء فلان
 ففله على ان يصوم او اصلي او اعتكف ففعل
 قبله لم يجز والفرق ان النذر سبب في الحال والداخل
 تحت النذر ما هو قرينة وهو اصل التصديق دون
 التعيين فبطل التعيين ولم يمتد القرينة بخلاف المعلي
 لان التعليق يمنع كونه سبباً فلم يجز التعجيل قبله نذر
 صوم رجب فدخل رجب وهو مريض لا يستطيعه
 اي لصوم الا بغير رافض وقضى كسباً اي بوصول
 او بفصل **باب الاعتكاف** لغة اللبث والقام على
 هو

الاختصاص النذر

على الشئ وشرعا ثبت رجل في مسجد جماعة أو امرأة
في بيتها بنسبه أو لا اعتكاف وهو واجب في المذوور
وسنة مؤكدة في العشر الأخير من رمضان ^{التي انقضت} ومسح
فما سواه أي العشر الأخير والصوم شرط للصحة الأولى
يعني الواجب ^{لا يشترط الصلوة} الثلاث يعني المسح وأقله أي أقل
الاعتكاف في المسح على عدم اشتراط الصوم وهو
ظاهر الرواية عن الإمام ومختارهما ساعة وليس لها
حد معيّن حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن
يخرج منه صح لأن مبنى التعلل على المسألة وقيل
الصوم شرط فيه أيضا وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة
فأقله يوم فمن قطعه فيه ^{الاعتكاف في المسح} أي في اليوم يقضى لأنه شرع
فيه قصد أو بطله لا يخرج من المسجد إلا لحاجة النساء
كالبول والغائط لأن التناوب بالضرورة يتقدر بقدرها
أو جمعة لأنها أهم حاجاته فيباح له الخروج لأجلها
ضرورة وقت الزوال أن كان معتكفه قريبا من الجامع
حيث لو انتظر زوال الشمس لأيقظ الخطبة ^{وحيث بعد}
مقرله فوقت يدركها الجمعة يعني لا ينتظر زوال
الشمس بل يخرج في وقت يمكنه أن يصل الجامع ويصل
ركعتي تحية المسجد وأربع ركعات سنة وبعد
الجمعة يكث بقدر ما يصل السجدة على الخلاف أو أربع
ركعات عند أبي حنيفة وسنة عندهما ولا يكث أكثر
من ذلك لأن الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة
لأنها نابعة للغرض والحاجة بعد الفراغ منها ولا يفسد
بمكنه أكثر منه ولو يوما واحدة لأن الفساد له الخروج
من المسجد لا المكث فيه لكنه لا يستحب لأنه الذم الاعتكاف
في مسجد واحد فلا ينبغي أن يتمها في مسجدين كذا
في الكافي وإن خرج من المسجد ساعة بكرة عدل فسد

عدم الاشتراك الصوم
الاعتكاف عين العبادة
والنقل

[illegible]

املا جملہ

لأمرأة في مسير سفر المحرم من لا يحل له نكاحا على شئ
 بقران أو برضا أو بغيره فلو أحرمت صبي قبله أو عبيد
 فعقوبته لم ينقض فمقتضى فرضها لا يباح لها العقد لاداء
 النفل فلا ينقلب لاداء العرض وتجديد الصبي المباح احرام
 للعرض قبل وقوفه مسقط للواجب عليه لا العتق فان
 تجديده غير مسقط له لان احرام الصبي لم يكن لازما
 لعدم الاهلية و احرام العبد لانم فلا يمكنه الخروج عند
 بالشرع غير مبرور ومنه احرام الوطوف بعرفة وطواف
 الزيادة فان اقامت منها واحد بطل الحج ووجب القضاء
 في العام القابل والاول شرط كالعمرة في الصلوة والبا
 قيات ركنا وعندها فيها لا اول ايضا ركنا وغيره
 الخلاف يظهر فيما اذا احرمت قبل اشرع الحج جاز عندنا لا عند
 واجبة بالوقوف بمزدلفة ويستحب جميعا ايضا فستى بها
 لان آدم ثم اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها اي دنيا
 والسعي وركب الحمار وطواف الصدر للرفاق والحلق وانا
 ترك منها شي جان حجة وعليه دم وغيره سني واداء
 وسبى بغير الكل في مواضعها وشرع سؤال ودعوة
 بفتح القاف وكسرها وعشر ذي الحجة فكري يعني اذا كان
 هذه اشرع كره الاحرام له اي الحج قبلها والبرق سنة وهي
 طواف وسعي حارث في كل السنة وكرهت يوم حرفة
 واربعة بعد لكونها اوقات الحج وتوابعه مواقيت
 الاحرام اي المواضع التي لا يجاوزها الانسان الا حرمات
 ذو الحليفة للذي وذات عرق للعراقي وحققة للشامي
 ومردا في المغرب بسكونه لراي في الصالح بفتحها للحج
 ويلزم للمني لا اهلها اي لا اهل هذه ولين من بها من اهل
 خارجها وجاز تقديمه اي الاحرام عليها ان المواقيت لا تخير
 عنها بقصد متعلق بقوله جاز الى اخره دخول مكة وقوله

فرض الحج

واجب الحج

والعمرة سنة

قوله لا اهلها او هذه المواضع
 من ذو الحليفة وذات عرق
 ومردا في المغرب ويلمح
 لا اهلها او لا اهل هذه المواضع
 خير

جاز تقديم الاحرام

ولو لحاجة اي الحج والعمرة والحاجة اخرى قيد بقصد
 الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم قال
 في النهاية اعلم ان البيت لما كان معظما مشرقا جعل له
 حصن وهو مكة وحج وهو الحرم والحرم حرم وهو المواقيت
 لا يجوز لمن وصل اليه ان يتجاوزها الا بالاحرام لان يكون
 القاصد من داخل الميقات فله اي اذا كان من داخل
 الميقات وخارج مكة فالميقات له الحبل الذي يبي
 المواقيت وبني الحرم ولكن بمكة للحج المحرم والعمرة
 الحبل لان الحج في العريقات وهي في الحبل فاحرامه من الحرم
 والعمرة في الحرم فاحرامها من الحبل للحصول له نفع سفر من
 اراد احرامه اي كونه محرما بوضاء وغسله احب وليس
 ازارا ورداء طاهرين في تطيبه وصلى تسعلا وقابل
 المفرد حج اللهم اني اريد الحج فيشره لي وتقبله مني
 ثم ليتي ينوي بها الحج وهي اي التلبية ان يقول لبيك
 ورد بلفظ التلبية والمراد تكثيرها لاجابة مرة بعد اخرى
 ومعناها انا اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة حتى البت
 بالمكان ولبت به اذا قام وتوهمه ولم يفارق الله لبيك
 لبيك لا تترك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك
 لا تترك لك ولا ينقص منها وان زاد جاز وعنى عمره
 انه كان يقول لبيك ذا النعماء والفصل الحسني وابيك
 مرغوبا ومرهوبا اليك واذ لبيك يا وليا الحج والعمرة
 او قلديك تفضل التقليد ان ربط قلادة على عنق
 البدنة فيصير محرما كما بالتمسك او بدنة نذير وحرام
 صيدا ونحوه كالدماء الواجبة بسبب الجناية في السنة
 الماضية وتوجه معها اي البدنة يريد الحج حاله في ضيق
 توجه او بقتها ثم توجه وحققها او بقتها المتبعة وتوجه
 بسنة الاحرام وان لم يلحقها فقد احرمت جاز لقوله واذ لبي

الاستثناء من قوله وجاز تقديم عليها

احرام في المواقيت

صفحة الحج

ذا النعمة

والمراد بها العلامة على كونه نذيرا

من ذي الحجة

تسمى مكة لانها كانت ارض نبيها صلى الله عليه وآله
 في الحواف وقيل مكة اسم للبحر ومكة اسم للبلد
 اجمع على

الركن الثاني

استلام الركعتين الثاني

الركن الثاني وعند محمد انه سنة ولا يستلزم غيرها
 وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاء بغير
 كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد وهو الطواف
 القدوم ويسمى طواف النخبة ايضا سنة لا فاقته ثم عاد
 واستلزم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل الكعبة
 وكبر وهلل وصلى على النبي ثم رفع يديه ودعا بما شاء
 ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميادين الاخرى وصعد
 فيها المروة وقفل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سعا
 يتتبع بالصفا ويختم بالمروة يعني ان يسعى في الصفا الى
 المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط اخر فيكون بداية
 السعي من الصفا وختمه وهو السابع على المروة وهذا
 هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المروة ثم منها
 الى الصفا شوط واحد فيكون الختم على الصفا ثم يتكلم
 بمكة ثم ما وطاف بالبيت فله ما شاء وخطب الامام
 سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلوة الظهر اعلم ان في الحج ثلث
 خطب احدها قبل يوم التروية يقوم وهي هذه يعلم الناس
 فيها المناسك ايم الخروج الى منى والوقوف بعرفات والافادة
 فاذ صلى في مكة الفجر ثلثي الشهر وهو غداة التروية سمي
 بذلك لانهم يزولون الابل في هذا اليوم خرج الى منى ومكث
 بها الى فجر اخر ثم راح الى عرفات وكثما موقوف والا بطعن
 عزته لما ورد في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب
 الامام خطبتين هذه هي الخطبة الثانية كالجمعة يعني جلس
 بينهما يعلم فيها الوقوف بعرفات والمزدلفة ورمى الجمار
 والحج والحق وطواف الزيارة وصلى باذان واقامتين
 الظهر والعصر وقت الظهر بشرط الامام والاحرام للحج
 الاحرام المخصوص بالحج ذكره الزبيني فلو طلع الظهر مستقرا
 او جماعته هذا التغير احسن من تغير الوقاية كما لا يخفى

وقيل ان السعي في
 المروة والصفا سنة

وهو غداة التروية
 سمي بذلك

الوقوف بعرفات
 في يوم التروية

انه رأى الشيطان فنهى
 ان يقف فيه احدا من راعيه

فبعد الزوال خطبتين

جمع تقديم

بشرط ان يقف في الامام

الركن الثالث

على اهل الذمة ثم احرم لا يجمع اي لا يجوز ان يجمع بين الظهر
 والعصر في وقت بل لا يجوز العصر الا في وقته ثم ذهب
 الى الموقف بفعل سن ووقف الامام على ناقته بقرب
 جبل الرحمة مستقبلا ودعا بحمده وكلم المناسك ووقف
 الناس خلفه بقرير مستقبلي سامعا قول فبعد
 الغروب آتي مزدلفة وكلها موقف الا وادي محسر وويل
 عند جبل فرخ وصلى العشاءين باذان واقامة ههنا
 جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء واعاد مغربا اياه
 في الطريق او عرفات ما لم يطلع الفجر فانه اذا صلى المغرب
 قبل وقت العشاء لا يجوز عند اي حنيفة ومحمد فيجب
 الاعادة ما لم يطلع الفجر فان الحكم بتمام الجواز لا يثبت
 فضيلة الجمع وزاد الى طلوع الفجر فاذا فات امكان الجمع سقط
 لانه ان وجب فاما ان يجب قضاء فضيلة الجمع فلا محال
 اذ لا مثل له واما ان يجب قضاء بنفس الصلوة وقد
 اذها في الوقت فلا حاجة الى القضاء وصلى الفجر بغير
 حرج الطلعة في اخر الليل ثم وقف وكبر وهلل ولبي وصلى
 ودعا هذا الوقوف بمزدلفة واجب حتى يجب بركته
 بلا عذر دمه وانما اشقر اتي من وري حرة العفة من
 بطي الوادي سبعا ايسر حصيات خدفا بالحاء
 المجرمة رمي الحصابا لاسباع وفي المغرب هو ان يضم طرف
 الابهام على طرف السبابة في الرمي وكبر بكل فيقول
 والله اكبر غما للشيطان وحرير اللهم اجعل حج
 مبرورا وذنب مغفورا وسقي مشكورا وقطع تلبية
 باولها ثم دع ان شاء واما قاله لان الدم الذي ياتي منه
 المزة تطوع او الكلوم في المزدلفة قصر وطلق افضل وصل
 له غير النساء وخطب الامام كما في السابع هذه هي الخطبة
 الثالثة يعلم فيها النحر وهو خروج الحاج من منى وطواف

الركن الرابع وهو رمي الجمرات
 وهو من اركان الحج
 جمع تقديم
 والركن الرابع وهو رمي الجمرات
 وهو من اركان الحج
 جمع تقديم

ورمي جرة العقبة ارضي الحصى موضع جرة العقبة
 قيل ان مقدار الرقعة وقيل مقدار الخواة وقيل مقدار الناقة
 ولورمي بكبر من حصاة الخواة واصغر من غيرها

Copyright

شهر ربيع

شهر ربيع

من الميقات او قبله في شهر الحج او قبله كذا في الكافي
ويقول بعد الصلوة يعني الشفع الذي يصلي به مريد الا حرام
التمتع اني اريد الحج والعمره فيسرها الى وتقبلها من وطاف
للمرة سبعة برميل للثلاثة الاول ويسعى باربعين بجولة
التمتع ثم يسعى اريداء بافعال الحج فيطوف طواف القدوم
ويسعى كما مر في المنفرد وكونه طوافان سعيان لهما بيان
طواف اربعة عشر شوطا سبعة للعمره وسبعة لطواف
القدوم الحج ثم يسعى لهما وانما ذكره لانه اخر سعي العمره وقدم
طواف القدوم وذبح للقران بعد رمي يوم النحر فان جرح عن
الذبح صام ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد ايام التشريق
اي شاء الى سواء صام في مكة او غيرها وان قاتت الثلثة
نعمين الدم وبالوقوف قبل المرة بطلت وقضيت اثر المرة
وجوب دم الرضخ وقطاع دم القران قوله والتمتع عطف على قوله في قول الربيع
القران الحج بيني وبين الله في سنة واحدة بلا امام
باجله المأما صحيحا بينهما قال في الهداية التمتع المرفوع الذي
بادء التمسك في سفر واحد من غير ان يلم باهله بينهما المأما
صحيحا وقال في غاية البيان الذي قال صاحب الهداية لا يتم
به معنى التمتع لان الترفق بادء التمسك اذا حصل من غير
المأما باهله المأما صحيحا لا يسمى تمتعا اذا كان احدهما في غير
اشهر الحج والاخر فيها وكذا لا يسمى تمتعا اذا كان التمسك
في اشهر الحج كمن احدهما حصل في اشهر الحج من هذه السنة والاخر
من السنة الاخرى ولم يوجد للمأما باهله المأما صحيحا واية
بكلهم الامام ابو بكر الرازي ثم قال فاذا لا بد من التمسك بان
يقال التمتع هو التمتع بيني وبين الله في سنة واحدة
من غير المأما باهله بينهما المأما صحيحا واجاب عن صاحب
الهداية بانه ما ذكر المصنف هو تفسيره وانما كون الترفق
في اشهر الحج من عام واحد فهو شرط سند من قول في بحث لان

والتمتع

التمتع هو التمتع بيني وبين الله في سنة واحدة من غير المأما باهله بينهما المأما صحيحا

التمتع هو التمتع بيني وبين الله في سنة واحدة من غير المأما باهله بينهما المأما صحيحا

صاحب الهداية

صاحب الهداية

لان تفسير اللفظ بحسب معناه الاصطلاح حتى لا يكون
التعريف اسميا فيجب كونه جامعاً وما نعا كما تقر
في موضعه فاذا دخل فيه ما ليس من افراد المحدث لم يكن
ما نعا فلا يكون صحيحا فلو اخذت ههنا تلك العبارة
فيحرم من الميقات في الشهر بعمره فيطوف بها فاطعاً
الثلبية اول طوافه للعمره ويسعى ويجلق او يقصر
فبعد ما حل منها احرم من الحرم وكونه من المسجد
ليس بشرط بل في يوم التروية وقبله افضل وجمع كالمفرد
لكنه برميل في طواف الزيارة وليس بعد اياه اول
طوافه الحج بخلاف المفرد لانه قد يسمى مرة وذبح وهو
ديم التمتع ولم تنبئ الاصححة عنه وان جرح عن الذبح
صام كالقران اي ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجاز
صوم الثلثة بعد احرامها اي المرة لا قبله اي الاحرام
وتدب تأخيرها الى عرفة فانه اشهر الحج وقت لصوم
الثلثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال
في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلثة
متابعة اخرها عرفة لانه الصوم بدل عن الهدية يستحق
تأخيرها الى آخر وقت رجاء ان يقدر على الاصل وانه شاء
التمتع شوق هديه احرم ومساقة وهو افضل من قوله
الا اما كانت لا يشاق في بقودها وقد بدت وهو اول
من التجليل اى لقائه الجمل على ظهرها لانه ذكر في القرآن
حيث قال الله تعالى واليدى والقارن ذكروا اشعارها
وهو شق بنامها باليسر وهو الشبه بالصواب فانه التمام
وقرطعون في جانب اليسار قصداً وفي جانب اليمين اتعاقفاً
واوحيمة لما كره هذا الصنع لانه مثله وانما فعله
النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين لا يستجوبون عن قوسية
البعيد او قيل انما كره ليعاذ اهل زمانه لمبا لغتهم فيه

في مكة في اشهر الحج

لا تنقاد

غير هذا

الهدية

الهدية

Copy

١٩٥

University

قصائد العرب

[illegible]

10

فول ورجع من بصره عطف
على قوله ثم ذهب الى البصر
ورجع من البصر ثم



منہ

1900

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى
من النعمان والبركات وما لا يدرى
الغنى من الفقر ولا العبد من مولاه
ولا الضال من الهدى ولا الظالمين من
العقاب ولا المؤمن من الجزاء ولا
الملك من الملك ولا الدنيا من الآخرة

اس کا افسانہ

من غفرت قبل الامام او ترك اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اشواط
او اقل من طواف الزيارة او ترك اكثره اي اربعة اشواط او اكثر يعني محرم ما
يلحقه او ترك طواف الصدر او اربعة منه السعي او الوقوف بجميع يعني بمرارة
او الرمي كله او في يوم او الرمي الاول او اكثره اي رمي جرة العقبة يوم النحر
او من يشهوه خطف على ترك او قبل او اخر الطلوع او طواف الفرس عن ايام
النحر او قدم نسك على اخره كالحنى قبل الرمي ونحوه فان ركنه قبل الرمي والحنى قبل
الذبح او حلق في حل حاجا او معتمرا اي حلق في ايام النحر واما اذا خرج ايام النحر
فحلق في غير الحرم فعليه وما يشاء من ذكره الزمعي اوضح حاجا من الحرم
قبل التحلل ثم عاد بخلاف معتمرا خرج ثم عاد فقصر حيث لا يلزمه دم قال في الامة
او حلق في حل الحج او عرفة لا في معتمرا رجوع من حل ثم قصر او قبل او لم يزل
فيه تكلف بوجوه الاول ان المراد بقوله الحج او عرفة لاجل الخروج من احرام
حج او عرفة ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف وكهنا قال بعضهم
انه معلق بحرم في قوله ان طيب محرم في اول الباب وانه لم يلبس الواقع
الآن في ان المعطوف عليه لقوله لا في معتمرا غير ظاهر وانه كان
المراد ظاهرا اذ معناه ان المعتمرا ان خرج من الحرم ثم عاد
اليه وقصر لم يلزمه دم بل صح العبارة ان يقال او خرج
جانب من الحرم قبل التحلل ثم عاد اليه لا معتمرا رجوع الى آخره
ذلك لانه ان ظاهر قوله او قبل يوم عطفه على قصر مع انه
معطوف على حلق ولذا غيرت العبارة ههنا الى ما ترى واما
عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اول الباب
على قارئ حلق قبل ذبحه دم للحلق قبل او انه ودم لتأخير
الذبح عن الحلق وعلى من طاف لركن جنته وللصدر في آخر
ايام التشريق طافا ولو محذرا في الاول فدم على ما مر
يعني لو طاف للزيارة جنتا وطاف للصدر في آخر ايام
التشريق طافا يجب وما يشاء من حنيفة واما لا

اي من ترك اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة او ترك اكثره اي اربعة اشواط او اكثر يعني محرم ما يلحقه او ترك طواف الصدر او اربعة منه السعي او الوقوف بجميع يعني بمرارة او الرمي كله او في يوم او الرمي الاول او اكثره اي رمي جرة العقبة يوم النحر او من يشهوه خطف على ترك او قبل او اخر الطلوع او طواف الفرس عن ايام النحر او قدم نسك على اخره كالحنى قبل الرمي ونحوه فان ركنه قبل الرمي والحنى قبل الذبح او حلق في حل حاجا او معتمرا اي حلق في ايام النحر واما اذا خرج ايام النحر فحلق في غير الحرم فعليه وما يشاء من ذكره الزمعي اوضح حاجا من الحرم قبل التحلل ثم عاد بخلاف معتمرا خرج ثم عاد فقصر حيث لا يلزمه دم قال في الامة او حلق في حل الحج او عرفة لا في معتمرا رجوع من حل ثم قصر او قبل او لم يزل فيه تكلف بوجوه الاول ان المراد بقوله الحج او عرفة لاجل الخروج من احرام حج او عرفة ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف وكهنا قال بعضهم انه معلق بحرم في قوله ان طيب محرم في اول الباب وانه لم يلبس الواقع الآن في ان المعطوف عليه لقوله لا في معتمرا غير ظاهر وانه كان المراد ظاهرا اذ معناه ان المعتمرا ان خرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر لم يلزمه دم بل صح العبارة ان يقال او خرج جانب من الحرم قبل التحلل ثم عاد اليه لا معتمرا رجوع الى آخره ذلك لانه ان ظاهر قوله او قبل يوم عطفه على قصر مع انه معطوف على حلق ولذا غيرت العبارة ههنا الى ما ترى واما عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اول الباب على قارئ حلق قبل ذبحه دم للحلق قبل او انه ودم لتأخير الذبح عن الحلق وعلى من طاف لركن جنته وللصدر في آخر ايام التشريق طافا ولو محذرا في الاول فدم على ما مر يعني لو طاف للزيارة جنتا وطاف للصدر في آخر ايام التشريق طافا يجب وما يشاء من حنيفة واما لا

وحيلا دم ولو طاف للزيارة محدثا وطاف للصدر في آخر
ايام التشريق طافا يجب دم واحد اشفاقا والقرن ان
طواف الصدر في الوجه انما لم ينتقل الى طواف الزيارة
لانه طواف واحد واجب واعادة طواف الزيارة بالحدث
مستحبة فلم ينتقل اليه وفي وجه الاول وجب نقل طواف
الصدر الى طواف الزيارة لان الاعادة واجبة وفي ايام
هذا الطواف مقام طواف الزيارة فائدة اسقاط البدنة
عنه وقد وجدت الغزيرة في ابتداء الاحرام للافعال على الترتيب
المشروع فبطلت نيته على خلافه ووجب صرفه الى ما عليه
كمثل عليه السجدة الصبيحة اذا سجد التسبيح لم يترك السجدة
وغيره التسبيح كانه طاف للزيارة في آخر ايام التشريق
ولم يطف للصدر فوجب دم لترك طواف الصدر ودم لتأخير
طواف الزيارة عن ايام النحر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
وقا لا يجب دم لترك طواف الصدر ولا يثبت ترك طواف
الزيارة وتصدق عطف على فاعل وجب في اول الباب
او على قوله واما ان يتصدق صاع من بتران طيب اقل من صاع
او ستر رأسه او لبس اقل من يوم او حلق اقل من ربع رأسه
او فحق اقل من خمسة اطراف او خمسة متفرقة او طاف للقدم
او للصدر محدثا او ترك مكانة من سبعة الصدر او احدى حمار
ثمان او حلق رأس غيره اي محرم آخر ذبح او تصدق عطف
على قوله تصدق بثمانية اصنوع طافا على ستة مسكين او صاع ثمانية
ايام يعني انه يخير بين الثمانية انما طيب او حلق بعد قوله وطاف
وكونه قبل وقوف فرس مبتدأ خبره قوله تصدق بثمانية
ويذكر ويقضى من قابل ولم يغتر فاي ليس عليه ان يغتر بها في
قضا ما نسده وطاف بعد وقوفه اي وقوف الفرض لم يفسد وجب

اي من ترك اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة او ترك اكثره اي اربعة اشواط او اكثر يعني محرم ما يلحقه او ترك طواف الصدر او اربعة منه السعي او الوقوف بجميع يعني بمرارة او الرمي كله او في يوم او الرمي الاول او اكثره اي رمي جرة العقبة يوم النحر او من يشهوه خطف على ترك او قبل او اخر الطلوع او طواف الفرس عن ايام النحر او قدم نسك على اخره كالحنى قبل الرمي ونحوه فان ركنه قبل الرمي والحنى قبل الذبح او حلق في حل حاجا او معتمرا اي حلق في ايام النحر واما اذا خرج ايام النحر فحلق في غير الحرم فعليه وما يشاء من ذكره الزمعي اوضح حاجا من الحرم قبل التحلل ثم عاد بخلاف معتمرا خرج ثم عاد فقصر حيث لا يلزمه دم قال في الامة او حلق في حل الحج او عرفة لا في معتمرا رجوع من حل ثم قصر او قبل او لم يزل فيه تكلف بوجوه الاول ان المراد بقوله الحج او عرفة لاجل الخروج من احرام حج او عرفة ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف وكهنا قال بعضهم انه معلق بحرم في قوله ان طيب محرم في اول الباب وانه لم يلبس الواقع الآن في ان المعطوف عليه لقوله لا في معتمرا غير ظاهر وانه كان المراد ظاهرا اذ معناه ان المعتمرا ان خرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر لم يلزمه دم بل صح العبارة ان يقال او خرج جانب من الحرم قبل التحلل ثم عاد اليه لا معتمرا رجوع الى آخره ذلك لانه ان ظاهر قوله او قبل يوم عطفه على قصر مع انه معطوف على حلق ولذا غيرت العبارة ههنا الى ما ترى واما عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اول الباب على قارئ حلق قبل ذبحه دم للحلق قبل او انه ودم لتأخير الذبح عن الحلق وعلى من طاف لركن جنته وللصدر في آخر ايام التشريق طافا ولو محذرا في الاول فدم على ما مر يعني لو طاف للزيارة جنتا وطاف للصدر في آخر ايام التشريق طافا يجب وما يشاء من حنيفة واما لا

بدنه والوطي بعد الخلق لم يفسد ايضا وتجب شاة وطه
 في عمره قبل طوافه اربعة يفسد صاى العمرة بمضى وبناج
 ويغنى واذا وطن في عمره بعد اربعة اى بعد طوافه اربعة
 ربح ولم يفسد الوطن عمره ان قتل مجرم حيدا او دل عليه
 فاعنه مطلقا اى سواء كان اول مرة او لا او كان سهوا او عدا
 فعليه جزاؤه ولو كان الصيد سباعا غير صايل ولا شئ في
 الصايل او كان الصيد شاة او حيا مشاة ولا هو الذي
 في رجليه ريش كالسراويل وقال مالك انه لو فوك
 شاة شئ فصار كالبط فذا هو صيد باصل الخلقة وانما لا يطير
 لشكله او هو مضطر الى اكله بالجوع او ثيره وهو جزاؤه ما قومه لانه
 في مفلكه او في اقرب مكان منه والجزاؤه في سبع لا يربط
 على شاة وان كان اكبر منها تخم له اى للمجرم ان يشترى به حيا
 ويندبه بكملة او طوا ما يتصدق على كل مسكين نصف صاع من
 بئر او صاع من بئر او شعير لا اقل منه او يصوم عن طعام كل
 مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين طعام المسكين
 نصف صاع وما فضل يكون اقل منه تصدق به اى بما فضل
 او صام يوما بدله ويجب ما نقص بجره ونصف شعره وقطع
 عضوه اى لو جرح حيدا او نصف شعره او قطع عضوا منه
 ضمن ما نقص اعتد بالبعض بالكل كما في حقوق العبد ويجب
 القيمة اى قيمة الصيد كما مئة بنصف ريشه وقطع قوائمه حتى يخرج
 عن حيز الامتناع لانه فوت عليه الامن بتقويت آله الامتناع
 فيضمن جزاؤه وكسر بفضه اى يجب عليه قيمة البيض بكسره
 لانه اصل الصيد وله غرضية ان يصير حيدا فنزل منزله احتيا
 ما لم يفسد فان فسد بان صار مذرة لم يجب عليه شئ وكسره
 وخروج فرخ ميت يعني اذا خرج بعد كسر البيض فرخ ميت

او قطع عضوا منه ضمن ما نقص اعتبارا للبعض بالكل كما
 في حقوق العباد ويجب القيمة اى قيمة الصيد كاملة
 ينقب ريشه وقطع قوائمه حتى يخرج عن حيز الامتناع
 لانه فوت عليه الامن بتقويت آله الامتناع فيضمن جزاؤه
 وكسر بفضه اى يجب عليه قيمة البيض بكسره لانه اصل
 الصيد وله غرضية ان يصير حيدا فنزل منزله احتيا
 ما لم يفسد فان فسد بان صار مذرة لم يجب عليه شئ
 وكسره وخروج فرخ ميت يعني اذا خرج بعد كسر البيض
 فرخ ميت يجب مخرج حيا هذه المسئلة لا يخلو من
 ان علم انه كان حيا ومات بالكسر وعلم انه كان ميتا
 او لم يعلم ان موته بسبب الكسر او لا فان كان الاول ضمن
 قيمته وان كان الثاني فله شئ وان كان الثالث فالغياض
 ان لا يجرم سوى البيضة لان حيوة الفرخ غير معلومة
 وفي الكسرة ان يجب عليه قيمة الفرخ حيا لان البيض
 معه ليخرج منه الحية والكسر قبل او بعده سبب موته
 فيحال به عليه احتياطا كذا في العناية وخرج الحمار
 صيد الحرم اى يجب عليه قيمته تصدق بها وسيجب
 فائدة التقيد بالعارف وحليته اى يجب على من حلت
 صيد الحرم قيمة لانه من اجزاء الصيد فاسبه كله
 وقطع خشيشه ونحوه القاتل بنفسه وليس مما يشترى
 اى ليس من جنس ما يشترى الناس ولو كان ذلك النقص
 ملوكا اشارة الى ان ما وقع في الوقاية وغيره من قولهم
 خير مما لوك غير مفيد لان شرح الهداية وغيرهم قالوا
 ان خشيش الحرم وشجره على يمين شجر يئنه الانسان
 وشجر يئنه بنفسه وكل من على يمينه لانه اما ان يكون
 من جنس ما يشترى الناس ولا يكون والا قول بتقوية
 لا يوجب الجزاء والا قول من الثاني كذلك وانما الجزاء

Copyrighted material

انما لا يكون
 من جنس ما يشترى
 الناس ولا يكون
 والا قول بتقوية
 لا يوجب الجزاء

منه وهو ما ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت للناس
وليس في ذنبه ان يكون مملوكا لانسان بان ينبت في ملكه
اولم يكن حقا قالوا في رجل بنت في ملكه ثم غلبت
فقطرها انسان فعليه قيمتها لما ملكها وعليه قيمة اخرى
لحق الشرع الا ما حقت حيث يجوز قطعها به غرم ولا
صوم في الاربعه اي لا يصوم في ذبح الحلال صيد الحرم
وقطع حشيشه ونحوه بدل القيمة لان ما وجب ههنا
من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبه ضمان الاموال
فلا يتأدى بالصوم وانما قال ذبح الحلال لان الذابح لو
كان محرم ما يتأدى كفارة بالصوم ذكره بالنهاية ولا يرعى
الحشيش من الحرم ولا يقطع الا الاذخر لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يختل حراما ولا يفسد شوكها اما الاذخر
فقد استثناه رسول الله عليه وسلم فيكون قطعها ورعيه
والكفاة فانها ليست من جملة النيات ويجب صدقة
وان قلت بقتل قملة او جرادة ولا شيء بقتل غراب وحياة
وعقرب وحياة وفارة وكل عقور قد ذكرنا ذلك في بعض
وبرغوث وقراد وسيلخيات وله ذبح الشاة والبهي
والبعير والدجاج والبط الا اهلي واكل ما ساءه حلال
ودبحه يله دالة محرم وامره به حلال دخل الحرم قال
في الهداية ومن دخل الحرم بصيدا الى حرة وقال صاحب النهاية
وهو حلال حتى يظهر خلافه الشافعي فان في الحرم لا يقف
وجوب الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال
بمجرد الاحرام بالاتفاق ولهذا قلت حلال دخل الحرم
بصيد في ذنبه اي في يد الحقيقة التي هي الخارجة حتى اذا
في رجله او قصده لا يجب عليه الارسال ذكره تاج
الشرقة او سلكه اي عليه ان يرسله ورده ببيعة اي البع الذي
اتي به بعد دخوله في الحرم ان بقي في يد المشتري والا جازف

والاذخر حشيش طيب الخرج وكلف جعله
والماخر الاجوات والاشجار والرواق والاشجار
الطعن
والاذخر حشيش طيب الخرج وكلف جعله
والماخر الاجوات والاشجار والرواق والاشجار
الطعن
والاذخر حشيش طيب الخرج وكلف جعله
والماخر الاجوات والاشجار والرواق والاشجار
الطعن

اي اعطى قيمته كبيع الحرم صيد اي يرد الحرم المبيعان كانت
قاينا وتجب القيمة ان كان قاينا سواء باعه من حرم او حلال
لاصيد اعطف على ضمير رسله في بيت او قصص معه ان حرم
اي ان حرم وفي بيته او قصصه صيد ليس عليه ان يرسله
لان الاحرام لا ينال في ما لكه الصيد وما حفظه جازف
الاولى فانه الصيد فيها صار صيد الحرم فيجب تركه لغرض
له ارسال صيد في يد محرم اي اخذ حلاله لضمير والافواه
قتل حرم صيد مثله يخرج كل لان الاخذ متعسر للصيد
بنفوس الامني والقتل مقرر لذلك والتقرير كالا بداه
في حق النظمين كشهود الطلاق قبل الدخول اذ رجعوا
ويرجع احده على قاتله لانه بالقتل جعل المأخذ عليه فيكون
في مقتل مباحة حلية العلة فتشأن بالضماد اليه ما يهدم
على المفرد فعلى القادر به دما ما دم لم يجبه ودم لعمري الا
يجوز الميقات غير حرم فان الواجب عليه عند الميقات
احرام واحد نقل الزيلعي عن شيخ الاسلام ان وجوب الذميين
على القادر فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي
الجماع يجب عليه دمان وفي غيره من المخطورات دم واحد
يقتل جزا صيد مثله حرم فان ذبحه الفعل وهو متعدد
ويجوز لو قتل صيد الحرم حلالا فان جزا صيد الحرم جزا
الحل وهو واحد بطل مع الحرم صيد وقراه وحرم ذبحه
وغرم قيمته ما اكل لا حرم لم يذبحه اي لو اكله حرم آخر لم يرم
فقوله لا حرم عطف على ضمير غرم وجاز للفصل وكذا في شاة
اخرجت من الحرم وما يتاخر من اهل الطيبة والولدة لان الصيد
بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الامني غراما ولهذا وجب
رده المأمنه وهذه صفة كسر غير فسرني الى الاولاد كما في
الحرة والرقبة والكتابة ومحوها وان ادى جزاها لم يرد
لم يجزه اي ليس عليه جزا الولد اذ بعد اذ جزا الام لم يبق

نحوه من حرم

نحوه من حرم

نحوه من حرم

أمكنة لأن وصول الخلف كوصول الأصل أفاد أن أراد الحج
أو العمرة قيد بأرادتها إذ لو لم يرد شيئا منها لوجب عليه
شيئ بجواز الميقات وجاؤ ميقاته لزومه دم فإن عذر
فأجرهما أو محوما أي أن عاد إلى الميقات حال كونه محرما في الطريق
لم يشرع في نسك وإنما قال ولبي احترازا عن قولها فإن
العود إلى الميقات محرما كاف لسقوط الدم عندها أما
عنده فلا بد من العود محرما ملتيا سقط الدم لزم
والأفلا إروان لم يعد إلى الميقات أو عاد ولكن بعدما
شرع في نسك بأن ابتداء بالطواف واستلم الحجر فليسقط
الدم كغيره يرد الحج ومنتفع فرع من عمرته وخرجا من الحرم
وأحرما نسبه بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فإن أحرما
الكنى من الحرم والمتنع بالعمرة لما دخل مكة وأتى بالعمرة صل
مكنا وأحرما من الحرم فيجب عليها دم لمجاوزة الميقات
بله أحرما دخل كوفي البستان الحاجة فله دخول مكة
بله أحرما وميقاته البستان كالبيستان بستان بني
عامر موضع داخل الميقات خارج الحرم فإذا دخله حاجة
لا يجب عليه الأحرام ككونه غير واجب التعظيم فإذا دخله
التحق بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن أن أراد
الحج فميقاته البستان أي جميع الحل الذي بين البستان
والحرم كالبيستان ولا نسك عليه أما البيستان في حين دخله
أن أحرما من الحل ووقف بعرفات لأنها أحرما من ميقاتها
دخول مكة بله أحرما لزومه حج أو عمره وسمع منه أي مما لم يرب
دخول مكة بغير أحرام كخرجه في عامه ذلك إلى الميقات وأحرما
ووجع عما عليه في ذلك العام لا بعده وقال زفر لا يصح وهو
القياس اعتبارا بما لزمه سبب التذرع وصار كما إذا خولت
السنة وكنا أنه تدارك المتزول في وقته فإن الواجب
عليه أن يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة

أحرما

أن لا يكون أحرما لدخول مكة على التعيين بخلاف ما
إذا خولت السنة لأنه صار دينيا في ذمته فلا يتأذى
الآب الأحرام مقصودا كما في الاعتكاف المنذور فانه
يتأذى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام
الثاني كما مر حيان ميقاته بله أحرما فأحرما بعمره فاقصد
وقضي ولا دم لترك ميقاته لأنه يصير قاضيا حق
الميقات بالأحرام منه في القضاء مكنى لما في عمرته
شوطا فأحرما بالحج وقضه أي عليه أن يرفض الحج عند
أي حنيفة بناء على أن الكنى منهن عن الجمع بين الأحرام
وعندهما يرفض العمرة وعليه دم لأجل الرفض ووجع
وعمره لأنه كفاية الحج من حيث أنه عجز عن المضى في الحج
بعد شروعه وعلى فائتة حج وعمره ولو أتتهما صح لأنه
إذاهما كما التزمهما لكنه منهن والنهي عن الأفعال الشرعية
بحق المشروعية ولكن ذبح النقصان وهذا دم جبر
وفي الأفاق دم شكر حتى أحرما بالحج ووجع لم أحرما يوم النحر
بأخر أي حج آخر فان حلق الأول لزمه الآخر حتى يقضى
في العام القابل بله دم ولا أي وإن لم يحلق للأول فيه
أي لزمه الآخر بالدم قضى فبطل الأحرام الثاني أو لا أصل
هذا أن الجمع بين الأحرام الحج والعمرة بدعة فإذا حلق في
الأحرام الأول انتهى الأحرام الأول فلم يصح جامع بينهما
الحجتين فلا يجب عليه دم الجمع فإذا لم يحلق في الأول
صار جامع بينهما الأحرام الحج والعمرة فبعد هذا أن حلق
يحلل عن الأول وجهي عن الثاني لأنه في غير أو أيه فلو لم
دم أجمعا وأن لم يحلق حتى في العام الثاني فعليه دم
عند أي حنيفة لتأخير الحلق من الأحرام الأول وهذا
معنى قوله والآفة قصص أول أي عمره أي أفعاله
الالحاق فأحرما بأخرى دلح لأنه جمع بين أحرام العمرة

أن

مكروه فلهذا دم أفاقي أحرم به أي بالبحر ثم بها أي العرة
لزمها لانه الجمع بينهما مشروع للافاق كالقرآن وبطلت
العرفة بالوقوف قبل أفعالها لا بالتوجه الى العرفات
وأن طاف له أي للبحر يعني طواف القدوم ثم أحرم بها
أي بالعره فمضى عليهما ذبح لانه بأفعال العرة على أفعال
البحر وندب رفضها لانه أحرم البحر تأكيد بشئ من أعماله
بخلاف ما إذا لم يطف للبحر فان رفض رفض لصحة الشرع
فيها واذبح لرفضها حج فاحل لعره يوم النحر أو فحل لبحر
عليه لزمته لانه الجمع بين أحرام البحر والعره صحيح
أي يلزمه الرفض لانه قد أدى ركن البحر وهو الوقوف
فيصير بانيا بأفعال العرة على أفعال البحر من كل وجه
وقد كرهت العرة في هذه الأيام أيضا وقضيت مع دم
للرفض وإن مضى صح ويحب دم لارتكاب فعل مكروه
فايت الحج أهل به أو بها رفض وقضى وذبح أي فايت
الحج إذا حرم بحر أو عرف يجب أن يرفض الأحرام ويتحلل
بأفعال العرة لان فايت الحج يجب عليه هذا ثم يقضى
ما أحرم به لصحة الشروع ويذبح وأما يرفض أحرام البحر
لانه يصير جامعا بين أحرام البحر فيرفض الثاني وأما
يرفض أحرام العرة اذ يجب عليه عمة لفوات الحج فيصير
بالأحرام جامعا بين العرتين فيرفض الثانية وأما يجب
عليه دم للتحلل قبل أو أنه بالرفض **باب يحرم الحصر**
ألا حصار لغة المنع مطلقا يقال حصرت العدو وأحصرت
المرضى وفي الشرع منع الخوف أو المرض من وصول الحريم
الي أيام تحية أو عمة فإذا أحصر بعدد أو مرض جاز له
التحلل في وقت المفرة دما وإيقارن دميين لأحتياجه
الى التحلل من أحرامين وعين يوم الذبح أي وأعد من
يتبعه يوما بعينه يذبح فيه في الحرم لا المحل ولو كان

البعوث

يعم
المبعوث

يوم الذبح قبل يوم النحر وعندها ان كان محصر بالعره
فكذلك وان كان محصر بالبحر لم يحل له الذبح الا في
يوم النحر ويذبحه قبل حلقه وتقصير وهذا اول
من قول الوقاية قبل حلق وتقصير وعليه ان يحل من حج
حج وعمره لزم الحج بالشروع والعره للتحلل لانه في معنى
فايت الحج ومن عمره عمة هي قضاؤها ومن قران حجة وعمره
أما الحج وأحديهما فلا نه في معنى فايت الحج كما مر في المفرد
وأما الثانية فلنحو وجه منها بعد صحة الشروع وإذا
زال أحصاؤه أي القارن وأمكنه أدراك الهدى والحج
يوجهه لزمه التوجه لأداء الحج وليس له أن يتحلل
لانه كان لعنة عن أدراك الهدى فكان في حكم البدل
وقد قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل
فسقط اعتبار كالمكفر بالصوم لعمره من العتق اذا
قدر على الرقبة قبل أن يفرغ من الصوم فانه يجب
عليه العتق كذا هذا ويضع بالهدى ما شاء لانه ملكه
وقد كان عتقه لغيره فله عتق عنها ومع أحدهما فقط
أو بدونهما له أن يتحلل فان أدرك الهدى لا الحج فيتحلل
لانه عجز عن الأصل وكذا لو أدرك بالحج لا الهدى
استحبنا لانه لو لم يتحلل يصيب مأكلا محانا وحرمة
المال كحرمة النفس فيتحلل كما إذا خاف على نفسه وكذا
لو لم يدرك واحدا من الفوات المقصود وسبعة أي
منع الحريم بركة عن ركني الحج يعني الطواف والوقوف
بعرفات أحصاؤه اذ تعدد عليه الوصول الى الأفعال
فكان محصر كما إذا كان في المحل لا من أحدهما يعني
إذا قدر على أحدهما لا يكون محصر أما على الطرفين
فلا فان فايت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل
وأما على الوقوف فلو وقع الا من على الفوات لم يحل

قوله بالبحر وتقصير من حاجات السير
أي يوم النحر أي يوم النحر أي يوم النحر
أي يوم النحر أي يوم النحر أي يوم النحر

فيما مضى

باب يحرم الحصر

Copy

بنفسه فاجح امره بان يحج عنه صح عنه ان مات
 مستتر الجحيم ونواه اي المأمور بالحج عن العاجز فاذا وجد
 الشيطان صح الاجماع والافك قال قاضينا هذا اذا كان
 الامر عاجلا برحمتي زواله كالمرض والحبس ونحو ذلك
 فان كان لا يرجي زواله كالزمانة والعمى جاز ان يأمر غيره
 بالحج حج عن الميت بالامر يقع عنه اي عن الميت في الصحيح
 وقيل لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة والصحيح هو
 الاول لان الآثار يدل عليه ولهذا يشترط الميتة عن
 المحجج عنه ويذكره الحاج في التلبية فيقول اللهم اني
 اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فله ان واذا مرض
 المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره
 ليح ذلك الغير عن الميت الا اذا قيل له اي المأمور
 وكنت الدفع اصنع ما شئت فحج جاز دفعه مرضا ولا
 لانه صار وكيل مطلقا خرج الحاج ومات في الطريق
 واوصى بالحج عنه ان يفسر شيئا فالامر على ما فسر والا
 فعند اي حنفية حج عنه من بلد او في بلد ثلثه عندها
 حج من حيث مات هذه المسائل من قاضينا اوصى
 بالحج فتطوع عنه رجل لم يجزه كذا في التجريد ومن
 حج عن امرئ يعني رجل امره رجلان بان يحج عنهما فحج
 لم يقع عنهما بل وقع عنه اي المأمور ومن ماكرها ان اتفق
 منه لانه صرف نفقة الامر بالحج الى حج نفسه ولا يجعله
 امر لا يقدر المأمور على ان يجعل الحج عن احدهما ولكن
 جاز عن احدهما فانه ان حج عنهما جاز له ان يجعله
 عن ايهما شاء لان شفع يجعل ثواب عمله لاحدهما
 او لهما وفي الاول يعمل بحكم الامر وقد خالفه فيقع عنه
 ودم الاحصار على الامر وفي ما له ميتا لانه الذي ادخل
 في هذه الورطة فيجب عليه تخليصه ودم القرآن و

في دفع المأمور
 في دفع المأمور
 فتاوى

والجناية على الحاج اما دم القرآن فلا بد وجب
 شكر الما وفقه الله تعالى من الجمع بين التكبير والمأمور
 مختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن
 له الامر بالقرآن والا فيصير محالفا فيضحي النفقة واما
 دم الجناية فلا بد له الجاني فيجب عليه كفارة وصح الحاج
 عن الغير النفقة ان جامع قبل وقوف وعليه الحج
 من قابل بما ل نفسه وان مات الحاج عن الغير او مرق
 نفقته في الطريق صح عن منزله امر بثلاث ما بقي من ماله
 وعند محمد بما بقي من المال المدفوع اليه المقر للحج ان بقي
 شيئا ولا يبطل الوصية اعتبارا بقسمة الوصية بقسمة
 الموصي فانه لو اقر في حياته مالا ودفعه الى رجل
 ليحج عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يؤخذ
 غيره فكذا اذا قرره الوصية لانه قائم مقامه وعند
 ابي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول لانه محل
 نفاذ الوصية الثلث فبقى منه شيء ينفذ ولا يبح
 ان قسمة الوصية وعذره المال لا يصح الا بالتسليم الى
 الوجه الذي عينه الموصي ولم يسلم الى ذلك الوجه لان
 ذلك المال قد ضاع فينفذ وصية بثلث ما بقي لا من
 حيث مات كما هو قولهما وهو عطف على قوله عن منزل
 امره ووجهه وهو ان سفره لم يبطل لقوله تعالى
 ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله لانه وقال
 صلى الله عليه وسلم من مات في طريق الحج كتب له حجة
 مبرورة في كل سنة واما يبطل اعتبار الوصية من
 ذلك المكان ووجه قوله وهو ان القدر الموقوف
 من السفر قد بطل في حواكم الدنيا قال عليه الصلاة
 والسلام انا ما تابت من ادم انقطع عنه عمله الحديث و
 تنفذ الوصية من احكام الدنيا بقيت الوصية من وطنه

والحج والقرآن

لا بعده

الضوء

منه قوله عن منزل امره

كان الخروج لم يوجد الهدي وهو ما يهدى الى الحرم
 ليشترك به فيه من ابل وبق وغنم ولا يجب تعريفه اي
 الذهاب به الى عرفات وقيل المراد به الاعلام كالنقل
 ولم يجز فيه الاجازة الاضحية وسيجي بياضه عن قريب
 وجاز الغنم في كل شيء الا في طواف فرض جنباً وطيه
 بعد الوقوف حيث لا يجوز فيها الا البدن اكل اي
 جاز الاكل بل المحب من هدي يطعم ومنعه وقرب فقط
 لانه دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف
 سائر الهدايا لانها دماء كفارة تضرعت جزاء الحناية
 فيعلق بها الحرمان عن الانتفاع بها لزيادة الحر وقدر
 صبح عن النقص من الزمان عن اكلها ويذبح الاضحية يوم النحر
 اي يتعين يوم النحر لذبحها ويذبح غير هاتين شاء
 ويتعين اللحم للكل بين الهدايا لا فقير لصدقة اي
 لا يتعين فقير اللحم لصدقة قال في الوقاية وتعين
 يوم النحر لذبح الاضحية وغير هاتين شاء كما تعين اللحم
 للكل لا فقير لصدقة اقول ربط وغير هاتين شاء
 الى ما قبله يحتاج الى تكلف واعتساف كما لا ينبغي على
 اهل معرفة وانصاف والعبارة المختارة ههنا انحصر
 وا دل على المقصود منها او تصدق بجله وخطاميه
 ولم يعط اجر جزاء منه ولا تركب الاضحية ولا يجب
 لبثه ويباع لقطعه بغير ضرع ماء بارد وما عطي هكذا
 او تعبت بها حينئذ في وجبه ابداله والمعيب لا يوفي
 نفعه لاشئ عليه ويجوز بدنه النفل ان عطي اي
 قربت الى الطهارة في الطريق وصنع نفعها ايقاردها
 بدنها وصرت به صفة ستمائة لياكل الفقير فقط لا الفتي
 شهدوا بوقوفهم بعد وقت لا تقبل ولو شهدوا بوقوفهم
 قبله او قبل وقته قبلت ان امكن التدارك يعني اتهم

الاضحية
 المذبح
 القربان

الاضحية

شهدوا بوقوفهم

وقفوا في يوم وشهد قوم بانهم وفقوا بعد يوم الوقوف
 اي وقوف يوم النحر لا تقبل ويجزى بهم جنتهم حسنا
 والقياس ان لا يجزى بهم لانه عرف عبادته فخصوا بزمان ومكان
 فلا يكون عبادة دونها فصار كما لو وقفوا يوم النحر
 او في غير عرفات وجه الاحتياط ان هذه شبهة لا تقبل
 لان غرضهم نفي جنتهم فله تقبل ولان الاحتياط من
 الخطاء غير امكن والتدارك متعذر وفي الامر بالاعادة
 خرج ظاهر فوجب ان يكتفى به عند الاستباه بخلاف
 ما اذا وفقوا يوم التروية فانه التدارك امكن روي في يوم
 الثاني من ايام النحر للفرع الوسطى والثالثة وترك
 الاولى فان قصد التكميل وروى الاول فقط جاز للحصول
 الكل ولو بلا ترتيب لانه ليس بشرط او روي الكل بالترتيب
 حسن لرعاية الترتيب المستوفى نذر حجاً مشياً مشى
 حتى يطوف الفرض يعني وجب على نفسه ان يحج ماشياً
 فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيار اشترط بجارية
 احرمت بالاذن اي اذن مولاها حتى لو احرمت بدونه
 لا تكون محرمة له اي المشرع ما يحللها بقص شعر او قلم
 ظفر فحما معها وهو اولى من التحليل بالجماع تعظيماً
 لامر الحج هذا ينسرى في هذا المقام **كتاب الاضحية**
 وجه مناسبة هذا الكتاب بكتاب الحج وقوع الاضحية
 في ايامه وهي اسم لما يقضي بها ويجمع على اضحى على
 انما عيل من اضحى كضحي اذا دخل في الضحى ويسمى ما يذبح ايام
 النحر بذلك لانه يذبح وقت الضحى تسمية له باسم وقته
 وفي الفرع اسم لحيوان مخصوص يسمى بغيره
 الفري في يوم النحر عند وجود شرائطها وشيئاً او شرطها
 الكسرة والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة
 الفطر وسبقها الوقت وهو ايام النحر وشرائطها ذبح ما يجوز

جنتهم

انما هو على ما مشاه

اضحية
 والاضحية عاودن انعم
 والاضحية عاودن انعم
 والاضحية عاودن انعم

والاضحية عاودن انعم
 والاضحية عاودن انعم
 والاضحية عاودن انعم

Copy

زجها في شاة من فرد و بدنة هي بغير اوبرة كما مر
 منه اعم من واحد الى سبعة والقياس ان لا يجوز البدنة
 كلها الا عن واحد لان الاراقة قرينة واحدة وهي لا تجوز
 الا انما تركناه بالاثار وهو مروي عن جابر رضي الله عنه قال
 يخرجنا مع رسول الله صم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة
 ولا يصح في النية فيقيت على اصل القياس ويجوز عن ستة
 او خمسة او ثلثة ذكره محمد في الاصل وانما يجوز عن سبعة
 ان لم يكن لاحد منهم اقل من سبع حتى مات رجل وترك
 ابنا وامراة وبقرة او شيئا بها لم يجز في نصيب الابن
 ايضا الفوات وصف القرينة في البعض وعدم جزي هذا
 الفعل في كونه قرينة كذا في الكافي وصح لو اجد امرأته
 اي جعلهم شركاء له في بدنة مشربة اشترى اياه ذلك لو
 لا ضحية لخصنا في القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه
 اعداها للقرينة فلا يجوز بيعها او حياها حتى اتمه قد يجد
 بقرة سبعة ولا يجد الشريك وقت الشراء فست الحاجة
 الى هذا ونريد كونه اي الاثر قبل الشراء ليكون ابعده
 عن الحاجة في وهي صورة الرجوع في القرينة ويقسم التيمم ونا
 لا يجرى الا اذا صم سبعة من ايامه او جلد له اي يكون في كل
 جانب شئ من اللحم ومن الاكارع او يكون في كل جانب
 شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واكارع
 وفي اخر لحم وجلد فخ يكون صرفا للجنس الى خلافه في الجنس
 ونجس وفي الجوامع عن ابي يوسف انها سنة وهو قول الشافعي
 وذكر الطحاوي انها سنة مؤكدة على قول ابي يوسف ومحمد
 وجوز الرجوع قوله صم من وجده سبعة فلم يصم فلا
 يفرض مصلدة مارواه احمد وابن ماجه ومثل هذا لو عيّد
 لا يلحق الا بترك الواجب على من مانها قرينة مالية فلا
 يشاء عالا بالملك والمالك هو المسلم فان القرينة لا يتصور
 الا

لا
 يعني
 في
 البدنة
 لا
 يجوز

وجب الضحية
 والضحية واجبة عند سبعة
 والضحية واجبة عند سبعة
 والضحية واجبة عند سبعة
 والضحية واجبة عند سبعة

الا من المسلم متعبر فان اذبحها يختص بلباس الشوق
 على اليسار ففتفت بمضى الوقت فلا يجب عليه بقاء
 للحج عنه كالجمعة موسر سائر الفطرة فان العبادة
 لا تجب الا على القادر وهو الغني ومقداره ما يجب
 به صدقة الفطر لنفسه متعلق يجب لا لطفله اي
 لا تجب عليه لا ولادة الصغار لا تهاقرية مختصة والكل
 في العبادات ان لا تجب على احد بسبب غيره بخلاف
 صدقة الفطر فان فيها معنى المؤنة والسبب فيها
 راس يومية ولكي عليه وهذا المعنى يحقق في حق الولد وروى
 الحسن عن ابي حنيفة ان الضحية تجب عليه لولده
 الصغير لانه في معنى نفسه بل يصحى ابوه عنه من ماله
 اي مال الطفل ان كان له مال او يصحى وصيه بعده
 اي بعد الاب واكل الطفل وباقية بعد الاكل بيدل
 بما يستفيع بعينه من الآت البيت ونحوها في الهداية
 الصحيح انه يصحى من ماله ويأكل منه ما امكن ويستأجر
 بما بقي ما يستفيع بعينه وفي الكافي الصحيح انه لا يجب
 ذلك عليه وليس له ان يفعل من ماله اي مال
 الصغير لا تدخ الضحية في المصير قبل الضلوع اي صلوة
 العيد وتذبح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب
 يوم الثالث فان اوك وقت الضحية بعد الضلوع في
 حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره واخر
 قيل غروب اليوم الثالث من ايام واعتبر الاخير
 للفقير والغني والولادة والموت فانه اذا كان غنيا
 في اول الايام فقيرا في اخرها لا تجب عليه وفي العكس
 تجب وان ولد في اليوم الاخر تجب عليه وان مات
 فيه لا تجب كره الذبح ليله وان كان لاحتمال القلط
 في ظلمة الليل تركت التضحية ومضت ايامها اعلم

116
 غلبت على الخلف المسلم في وقت الضحية
 غلبت على الخلف المسلم في وقت الضحية

لا تجب الضحية على من مانها قرينة مالية فلا يشاء عالا بالملك والمالك هو المسلم فان القرينة لا يتصور الا
 لا تجب الضحية على من مانها قرينة مالية فلا يشاء عالا بالملك والمالك هو المسلم فان القرينة لا يتصور الا
 لا تجب الضحية على من مانها قرينة مالية فلا يشاء عالا بالملك والمالك هو المسلم فان القرينة لا يتصور الا

ان ايام النحر ثلثة و ايام التشريق ايضا ثلثة والكل
يخصى باربعة اولها نحر لا غير واخرها تشرى لا غير و
والموتوسطان نحر وتشرى والتضحية فيها افضل من
التصدق فمن الاضحية لانها تقع واجبة او سنة والتصدق
نطوع محض واذا تركت حتى مضت ايام التضحية يصدق
بها اي بالاضحية نفسها ناذر حية لمعينة امر من كان
في ملكه شاة وقال للذبيحة ان اصحي بهذه الشاة وتصدق
بها ايضا فقير شراها او الاضحية لها او للتضحية فانها
تجب على الفقير بالشراء بنية التضحية عندنا وتصدق
بفيتها عن شراها او لا يعني ان كان غنيا يصدق ببقية
الاضحية اشترى او لم يشتر لانها واجبة على الغني فاذا
فات الوقت وجب عليه التصديق اخرجنا له عن المهد
كالجمعة يقضى بعد فواتها ظهرا والصوم بعد العجوة قد
صح للتضحية الجذع من الضان الضان ما يكون له الية تريق
والجذع شاة لها سنة اشهر وصح الثني فصاعدا من الابل
والبقر والغنم وهو اي الثني ابن خمس من الاول اي
من الابل وحولين من الثاني اي البقر وحولين من الثالث
اي الغنم فالخالص ان الثني فصاعدا يجزئ من ذلك كله
الا الضان فاين الجذع منه يجزئ لقوله ثم ضحوا بالثنيان
الا ان يضحي على احدكم فليذبح الجذع من الضان وصح
الجذع اي لا قرب لها ولا تحصى والشولاء اي المجنونة
لا تعمر والعوزة اي ذات عيب واحدة والعجاء حيث
لا تمسح في عظامها او عرجاء لا تمسح الى الملك ومقطوع
يدها او وجيلها وما ذهبت الاكثر من ذلك اذ ذبحها
او ذبحها او عيشها او ابيتها وقيل الثني وقيل الربع
وعندها ان بقي اكثر من النصف اجزاء مات احد سبعة
اشترى وبقر كذا ضحية وقال ودنته للسته الباقية اذ

ان القران لا يتعلق
بقتلها ولا بغيره
القران لما ذكره
قوله المشرك بالبيع الموضو
الذي يذبح فيه احذر
لا يذبح

ط
بعينه

لا يذبح

قوله لا يذبح
انما ذبح في النحر
ولا ذبح في النحر
ولا ذبح في النحر

اذ يجوزها عنه وعلمكم صح والقياس ان لا يصح لانه
تشرى بالاناء فلا يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت
وجه الاستحسان ان القرية قد تقع عن الميت كالتصدق
بخلاف الاعتاق لانه فيه الزام الاولاد على الميت وايضا
البقرة تجوز عن سبعة لكن يشترط ان يكون قصد الكل
القرية وان اختلفت جهاتها كبقرة عن اربعة
وقرآن فانها تجوز عندنا لا اتحاد المقصود وهو القرية
ولو كان احدهم كافرا او قاصدا لم لا يصح لانه الكافر
ليس احوال القرية وكذا قصد الحج بينا فيها وياكل من
لح اضحيته ويؤكل غيره من الاغنياء والفقراء ويحب
من يشاء ولا يعطى اجر الجزاء منها لغيره وندب
التصدق بثلتها لانه الجهات ثلث الاكل والادخار
والاطعام وندب تركه اي ترك التصديق لذى
عيا ل توسعة عليهم والذبح بيده احسن ان حسن
والا امر عيى وكره يذبح كتابي لانه قرينة وهو ليس
من اهلها ولو امره فذبح جاز لانه من اهل الزكوة
والقرية حصلت بانابته ونبت بخلاف المجوس
لانه ليس من اهلها ويتصدق بجلدها ويجعله اية
كجرب وزي وجف او يترك له بما ينفع به باقيا
لا يستهلكه كالاطعمة وهو يتا في القرية فان بيع اللحم
او الجلد به اي بما ينفع به مستهلكا تصدق بمنه
لانه القرية انتقلت الى بدله غلظا واذبح كل شاة
صاحبه صح بلا عزم استحسانا والقياس ان لا يصح
ويقرم لانه ذبح شاة غير بغير امر وجه الاستحسان
انها تعتقت للذبح لتعينة بالاضحية حتى وجب عليه
ان يضحي بها بعينه في ايام النحر فصا والمالك يستعينا
بكل من هو اهل الذبح اذ ناله دلالة لانه يغتفر بمض

ان القرية قد تقع عن الميت

يشط

قوله ما يذبح

و ندب التصديق بها

والقرية من الشاة
ولا ذبح في النحر
ولا ذبح في النحر

من اهل الذبح
بذل العجوة

قوله لا يذبح
بوسف من بيع
ولا ذبح في النحر
ولا ذبح في النحر

Copyright

هذه الايام ويحتمل ان ينجى عن اقامتها ما منع واذا غلطا
ياخذ كل واحد من اياهم سلوكة من صاحبه ولا يضمنه
لانه وكيله فيما فعله دلالة وان كانا اكلوه ثم علمنا
فليحل كل صاحبه وان تشاها فكل واحد منهما ان
يضمن صاحبه قيمة لحمه فيصدق بتلك القيمة لانها بدل
عن اللحم وصحة التضحية ببناء الفص لا الوديعه
وضمنا وجه الضمة في الاول لا الثاني ان الملك في الفص
ينبت مع وقت الفص وفي الوديعه يصير غاصبا
بالذبح فيقع الذبح في غير ملكه هكذا في الهداة والكافي
وسائر الكتب المعبره وقال صدر الشريعه يصير غاصبا
بمقدمات الذبح كالانجاء فيكون غاصبا قبل الذبح
اقول حقيقة الغصب كما تقرر في موضعه ازالة الحقيقة
واثبات البدل المبطله وغاية ما يوجد في الانجاء عند
الرجل واثبات البدل المبطله ولا يحصل به ازالة اليد
المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور
كتاب الصيد اوردته ههنا لذكره في كتاب الحج وهو
لغة الاصطيار ويسمى المصيد صيدا تسمية للمفعول
بالمضد كقرب الامر بحل كل ذي ناب من السباع وكل
من الطير لطلب طعم الطائر وفي المبسوط المارد في ذي
ناب الذي يصيد بنابه ومن ذي مخلب الذي يصيد بمخلبه
لاكل ذي ناب ومخلب فان الحمامة لها مخلب والبغير
له ناب الاول كلب وفهد والثاني خويبان وخوصا
من السباع والطيور ويشترط لا يؤكل اي لجوازا كل
ما يؤكل من الصيد بخلاف ما لا يؤكل فان شيا منها
ليس بشرط في جواز صيده كما سياتي منها علم ما اعلم
ذي ناب وذي مخلب كيفية الصيد لقوله تعالى وما علمكم
من الجوارح مكليين تعلمون ان مما علمكم الله ولقوله ثم
لشعبة

وشد الرجل

فان كان في اليد ما يستعمل في الارواح المفروقة
كخلق الله بمعنى مخلوق الله والله

والسائر اذا قيل الصيد
اطه وانما هو

فان كان في اليد ما يستعمل في الارواح المفروقة
كخلق الله بمعنى مخلوق الله والله

لشعبة ما صيدت بكلمات المعلم فذكرت اسم الله عليه
فكل واحد بكلمات غير المعلم فذكرت ذكوتة
فكل رواية البخاري ومسلم ومنها جرحها اي موضع
وهو ظاهر الرواية حتى لو حقيق الكلب الصيد ولم
يخرج له لم يؤكل وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه
لا يشترط ومنها ارسال مسلم او كتابي اياها اي
ارسال من له ملة التوحيد وقوا واعتقادا كالمسلم
او دعوا لا اعتقادا كالكتابي وسيلتي في الذبايح فان
انعت الكلب او البازي على اثر الصيد بغير ارسال
فاخذ وقتله لم يحل ومنها التسمية اشارة اليها
بقوله مستمرا اي غير تارك التسمية عمدا ولا صلوا
صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك
المعلم وذكر اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل
ومنها ان يكون الصيد متمتعاً متوجهاً اشارة اليه
بقوله على متمتع متوجس ما كوله اي من شانه ان يؤكل
ومنها عدم شركة كلب لا يحل صيده ككلب غير
معلم او كلب الجوسي او كلب لم يرسل للصيد او كلب
وتركت التسمية عمدا ومنها عدم طول وقفته بعد
ارساله فانها ان طالت بعد لم يكن الاصطيار
مضافا الى ارسال الا اذا لم يمد يده فانه حيلة
في الاصطيار فيكون مضافا الى ارسال قال
شمس الائمة السرخسي ناقله عن شيخه شمس الائمة
المحلوف رحمه الله في هذا خصا لينبغي لكل عاقل ان يأخذ
ذلك منه منها ان يكون للصيد حتى يتمكن منه
وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل ان لا يجاهر
بالخلاف في عدوه ولكن يطلب الفرصة حتى
يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها

انما ذهب الكلب بنفسه الى الصيد
بغير ارسال صاحبه

كون الفهد
يكون صيدا

من ذوات النياب
الكلب وغيره

Copyright

University

السعيد من وعظ بغيره

الوثب من البالي الثاني
صحيح من صحيح

ويعلم للعالم

قوله والفهد وخوفه
العلم بغيره
والفهد وخوفه
الفهد وخوفه

أمر الأكل بعد تركه
أي الأكل بعد تركه
مررت

ويشتد للحل

بأنه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه
إذا أكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل
أن يتعظ بغيره كما قيل السعيد من وعظ بغيره ومنها الضلال
أنه لا يتناول الخبث وإنما يطلب من صاحبه اللحم
الطيب وهكذا ينبغي للعاقل أن لا يتناول إلا الطيب
ومنها أنه يشب ثلثًا أو خمسًا فإن عكس من الصيد
والتركه ويقول لا أقتل نفسي فيما عملت لغيري
وهكذا ينبغي لكل عاقل ومنها أنه تركب الخيل ولا
يمشي وهكذا ينبغي للعاقل أن يكون همته عالية ويعلم
المعلم بترك الأكل ثلث مرات ويرجع البازي برعايته
وهو مروي عن أبي عباس رضي ولأنه بدت الكلب يحمل
الضرب فيمكن ضربه حتى يترك الأكل وبدت البازي
لا يجمله فالتفت بغيره مما يدل على التعلم فإن في طبعه
نفور ويعلم رواله برجوعه بالدعاء والفهد وخوفه بها
يعني أن الفهد وخوفه يحمل الضرب وعادته لا تقتل
والنفور فيشترط فيه ترك الأكل والاطاعة جميعًا كذا في
الاختيان ولا يؤكل مما أكل الكلب والفهد لأنك قد عرفت
أن تعلم بترك الأكل وشيئان أنه إذا أكل علم أنه لم يتعلم
فيحرم صيده بخلاف البازي لما عرفت أنه تعلمه ليكون
ضده دليل الجهل ولا يؤكل أيضًا مما أكل الكلب والفهد
منه بعد ترك ثلث مرات لأنه عاقل من الجهل ولا يؤكل
أيضًا ما صاده بعد ما أكل بعد تركه ثلاث مرات
حتى يتعلم أو قبله أي لا يؤكل ما صاده قبل ما أكل بعد
الترك ليقب في ملكه فإن ما أتلف لا يظهر فيه الحرمة لانعدام
الحلية فيما ليس بمحرم بأن كان في المفان بعد ثبت فيه الحرمة
انقضاء والخروج في بيته محرم عنده بخلافها وشروط الحل
بالرعي التسمية وعدم تركها عمدًا والجرح لقوله لم تعدني

بكره الصيد
سلطان

خاع

خاتم إذا رمت سهمك فأذكر اسم الله عليه فإنه وحده
قد قتل فكل الآلات تجده قد وقع في ماء فأنك لا تدري الماء
قتله أو سهمك وعدم القعود عن طلبه لو غاب متحاملة
سهمه أي رمي فغاب عن بصره متحاملة سهمه فإن أدرك
ميتا فإن لم يقعد عن طلبه حل أكله لبذله وسعده وأن
قعد عنه حرم إذا كان في وسعه أن يطلبه وقد قال
صلوات الله عليه وسلم لعل هؤلاء الأرض قتلته فإن أدركه
المرسل أو الرامي حيا لم يحلوه أقوى مما للذبوح حل بالركوع
ولو منتهى حل بدونها أي لو كان حيوة منحل حيوة المذبح
لا يجب تركيته بل يحل بدونها ولا عبرة لتلك الحيوة
وأما المتردية والموقوفة والنطيحة والمنقحة وما تقرر
ذئبت بطنه وبه حيوة والشاة المريضة فالمتوى على أن
الحياة وإن قلت معتبر حتى لو ذكاه وفيها حيوة فليذله
حل لقوله تعالى ألا ما ذكيتم وحرم عطف على حل بالركوع أي
الصيدان تركها أي الركون عمدا مع القدرة عليها فإت لان
حيوته لما كانت أقوى مما للذبح كانت زكوة واجبة فإذا
تركت حرم كذا أي حرم أيضا أن يحجز عن الذكوة في ظاهر
الرواية لأن العجز في مثل هذا لا يحل الجرح وقيل حل وهو
رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وقول الشافعي وأرسى
عطف على تركها محرم كلبه فزجر مسلمة فأنزله أي
أغراه بالصباح فاستدأ وقتله معراض بعرضه وهو سهم
لأريش له سهم به لانه يصيب الشئ بعرضه فإذا كان في
رأسه حدة فاصاب يحل أو سدة ثقيلة ذات
حدة أنما حرم لاحتمال قتله أو يعلقها حتى لو كانت خفيفة
بما حدة يحل لتيقن الموت بالجرح ورمي حدة فوق في ماء
لاحتمال أن الماء قتله كما ورد في الحديث أو وقع على
أوجيل وتردى منه إلى الأرض لا مشاء لاحتمال أن

الصيد

احتيا من الصيد
مقتولا أو قتل

قوله العاقل هو من لا يرضى اليوم جنته يد الميم جمع حاتمة وهي
ما يسكن في الأرض من المذريات وأصله على الدرر

تيسب التسمية

قوله النطيحة والنطيحة بكسر النون والياء المهملة
بالفارسي سرور دن وأصله على الدرر

العاقل محكم كسري وعينه كسري
شول أو قد كسر كسري بوقدر

السند في لغة تركية الله وقدر
فدرك كسري طبراقون يا بلسا

قوله العاقل هو من لا يرضى اليوم جنته يد الميم جمع حاتمة وهي ما يسكن في الأرض من المذريات وأصله على الدرر
قوله النطيحة والنطيحة بكسر النون والياء المهملة بالفارسي سرور دن وأصله على الدرر
قوله العاقل محكم كسري وعينه كسري شول أو قد كسر كسري بوقدر
السند في لغة تركية الله وقدر فدرك كسري طبراقون يا بلسا

الصفحة لتقريب

بكره الصيد
سلطان

قوله العاقل هو من لا يرضى اليوم جنته يد الميم جمع حاتمة وهي ما يسكن في الأرض من المذريات وأصله على الدرر
قوله النطيحة والنطيحة بكسر النون والياء المهملة بالفارسي سرور دن وأصله على الدرر
قوله العاقل محكم كسري وعينه كسري شول أو قد كسر كسري بوقدر
السند في لغة تركية الله وقدر فدرك كسري طبراقون يا بلسا

الموت فلو كان وقع ابتداء على الارض لا يستباح للصبي
 عنه وكذا الواقع على الشطح او الجبل او القصر ان لم يترك او ارسل
 مسلماً فآخذه فآخذه بغيره واخذ اوله برئس الكلب فآخذه
 مسلماً فآخذه فالحاصل انه اذا اجتمع الارسل والاغراء فآ
 فالصبي لا يرسل فان كان من المحرمين والاغراء من المسلم
 حرم كما سبق وفي العكس حل وان لم يوجد الارسل ووجد
 الاغراء فان كان من المسلم حل وان كان من المحرمين حرم واخذ
 اي اكل ان اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا يستباح التعليم
 بحيث يأخذ ما عينه وان ارسله فقتل صيداً ثم اخذ
 كما لو رمى سهماً الى الصيد فاصابه واصاب اخراً وكذا لو ارسل
 على صيد كثير وسمى من واحد بخلاف ذبح الشايتين بسميته
 واحد كذا يؤكل صيد رمي فقطع عضو منه لا العضو لقوله
 ما ابي من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما قطع اناه فاذا كان مع
 حجرة او قطعه فقطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس
 والثلثان في طرف العنق او قطع نصف راسه او اكثر او قد
 بنصفين فان كله يؤكل اذ لا يمس في هذه الصورة حيوة فوق
 حيوة المذبح فلم يتناول قوله مم ما ابي من الحي فهو ميت
 بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف
 العنق لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح ويختلف
 ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور رمي صيداً
 ورماه اخر فقتله الاخر فان اخذه الاول اي اخرجته من
 حيز الامتناع فهو له بملك الاول وحرم رمي الثاني
 وضمن الثاني له قيمته حال كونه بحراً وحارب رمي الاول
 والاى وان لم يخفه الاول فالثاني لا يملكه صاده وحل لان زكوة
 اضطرارته كما كانتا ويصا اى يجوز صيد ما يؤكل ويصا
 غير لان صيد سبب الانتفاع بجوده او شعره او ريشه او
 المستدفع شره وكل ذلك مشروع وبه اى بالصيد بغير لحم غير

فقتل
 صيداً
 كذا لو ارسل
 على صيد كثير
 وسمى من واحد
 بخلاف ذبح
 الشايتين بسميته
 واحد

الموت فلو كان وقع ابتداء على الارض لا يستباح للصبي عنه وكذا الواقع على الشطح او الجبل او القصر ان لم يترك او ارسل مسلماً فآخذه فآخذه بغيره واخذ اوله برئس الكلب فآخذه مسلماً فالحاصل انه اذا اجتمع الارسل والاغراء فآ فالصبي لا يرسل فان كان من المحرمين والاغراء من المسلم حرم كما سبق وفي العكس حل وان لم يوجد الارسل ووجد الاغراء فان كان من المسلم حل وان كان من المحرمين حرم واخذ اي اكل ان اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا يستباح التعليم بحيث يأخذ ما عينه وان ارسله فقتل صيداً ثم اخذ كما لو رمى سهماً الى الصيد فاصابه واصاب اخراً وكذا لو ارسل على صيد كثير وسمى من واحد بخلاف ذبح الشايتين بسميته واحد كذا يؤكل صيد رمي فقطع عضو منه لا العضو لقوله ما ابي من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما قطع اناه فاذا كان مع حجرة او قطعه فقطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان في طرف العنق او قطع نصف راسه او اكثر او قد بنصفين فان كله يؤكل اذ لا يمس في هذه الصورة حيوة فوق حيوة المذبح فلم يتناول قوله مم ما ابي من الحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العنق لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح ويختلف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور رمي صيداً ورماه اخر فقتله الاخر فان اخذه الاول اي اخرجته من حيز الامتناع فهو له بملك الاول وحرم رمي الثاني وضمن الثاني له قيمته حال كونه بحراً وحارب رمي الاول والاى وان لم يخفه الاول فالثاني لا يملكه صاده وحل لان زكوة اضطرارته كما كانتا ويصا اى يجوز صيد ما يؤكل ويصا غير لان صيد سبب الانتفاع بجوده او شعره او ريشه او المستدفع شره وكل ذلك مشروع وبه اى بالصيد بغير لحم غير

غير نجس العين لانه زكوة حكماً حتى يجوز سلوه حامله ولا
 نجس طاهر وان لم يؤكل ويطعم جلده ايضاً حتى يجوز الصلق
 به وعليه **كتاب الذبايح** مع ذبيحة وهي حيوان من شاة
 ان يذبح فيخرج السمك والجراد اذ ليس من شاة الذبح
 فيجوز بله زكوة ويدخل المتردية والنطيحة ونحوها ولا
 يحل لفقد الزكوة الزكوة تحل المأكولة اي من شاة ان يؤكل
 لقوله تعالى الا ما ذكيت ولا منها الميتة والدم النجس من اللحم
 الطاهر ويطعم غير نجس العين فانها كما تفيد الحل تفيد
 طهارة المأكول وغيره لا فادتها التميز لم انها نوعان ضرورة
 واختيارية وضروية تخرج عضو وسبباً ولا اختيارية
 ذبح في الخلق وهو ما بين النبتة والحيوان والنبه موضع
 القلعة ومن الصدر ولو كان الذبح فوق العقدة النبتة
 في اعلاه الملقوم وقيل لاى ولو كان فوقها لم يكن زكوة
 في الجامع الصغير لا باس بالذبح في الخلق كله وسطه واعلاه
 واسفله والاصل فيه قوله مم الزكوة بين النبتة والحيوان
 وهو يقتضي جواز الذبح فوق الخلق قبل العقدة لانه وان كان
 قبلها فهو بين النبتة والحيوان وهو دليل ظاهر على بقوله
 بالحل فيما اذا بقي عقدة الملقوم ما بين الصدر ورواية
 المبسوط ايضاً تساعده لكن شرح في ذبايح الترخين بان
 الذبح اذا وقع اعلاه من الملقوم لا يحل وكذلك في فتاوى
 اهل سمرقند لانه ذبح في غير المذبح وهو مخالف لظاهر الحديث
 كما ترى ولانه ما بين النبتة والحيوان مجمع العروق فيحصل
 بالفعل فيه انها اذ لم علم بالبلوغ والوجوه وكان حكم الكل سواء
 ولا عبرة بالعقدة كذا في العنايتة وعروق الملقوم والرى
 والرى تجمان في المغرب للملقوم يرمى النفس والرى يرمى
 العلف وفي البداية بالعكس وحل يقطع عروق منها الى
 من العروق الاربعة اى تلك كانت اقامة الاكبر مقام الكل
 الملقوم والرى

التمحيص

النبه لا يملك فقتله
 كذا لو ارسل على صيد كثير
 وسمى من واحد بخلاف
 ذبح الشايتين بسميته
 واحد

الموت فلو كان وقع ابتداء على الارض لا يستباح للصبي عنه وكذا الواقع على الشطح او الجبل او القصر ان لم يترك او ارسل مسلماً فآخذه فآخذه بغيره واخذ اوله برئس الكلب فآخذه مسلماً فالحاصل انه اذا اجتمع الارسل والاغراء فآ فالصبي لا يرسل فان كان من المحرمين والاغراء من المسلم حرم كما سبق وفي العكس حل وان لم يوجد الارسل ووجد الاغراء فان كان من المسلم حل وان كان من المحرمين حرم واخذ اي اكل ان اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا يستباح التعليم بحيث يأخذ ما عينه وان ارسله فقتل صيداً ثم اخذ كما لو رمى سهماً الى الصيد فاصابه واصاب اخراً وكذا لو ارسل على صيد كثير وسمى من واحد بخلاف ذبح الشايتين بسميته واحد كذا يؤكل صيد رمي فقطع عضو منه لا العضو لقوله ما ابي من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما قطع اناه فاذا كان مع حجرة او قطعه فقطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان في طرف العنق او قطع نصف راسه او اكثر او قد بنصفين فان كله يؤكل اذ لا يمس في هذه الصورة حيوة فوق حيوة المذبح فلم يتناول قوله مم ما ابي من الحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العنق لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح ويختلف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور رمي صيداً ورماه اخر فقتله الاخر فان اخذه الاول اي اخرجته من حيز الامتناع فهو له بملك الاول وحرم رمي الثاني وضمن الثاني له قيمته حال كونه بحراً وحارب رمي الاول والاى وان لم يخفه الاول فالثاني لا يملكه صاده وحل لان زكوة اضطرارته كما كانتا ويصا اى يجوز صيد ما يؤكل ويصا غير لان صيد سبب الانتفاع بجوده او شعره او ريشه او المستدفع شره وكل ذلك مشروع وبه اى بالصيد بغير لحم غير

الموت فلو كان وقع ابتداء على الارض لا يستباح للصبي عنه وكذا الواقع على الشطح او الجبل او القصر ان لم يترك او ارسل مسلماً فآخذه فآخذه بغيره واخذ اوله برئس الكلب فآخذه مسلماً فالحاصل انه اذا اجتمع الارسل والاغراء فآ فالصبي لا يرسل فان كان من المحرمين والاغراء من المسلم حرم كما سبق وفي العكس حل وان لم يوجد الارسل ووجد الاغراء فان كان من المسلم حل وان كان من المحرمين حرم واخذ اي اكل ان اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا يستباح التعليم بحيث يأخذ ما عينه وان ارسله فقتل صيداً ثم اخذ كما لو رمى سهماً الى الصيد فاصابه واصاب اخراً وكذا لو ارسل على صيد كثير وسمى من واحد بخلاف ذبح الشايتين بسميته واحد كذا يؤكل صيد رمي فقطع عضو منه لا العضو لقوله ما ابي من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما قطع اناه فاذا كان مع حجرة او قطعه فقطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان في طرف العنق او قطع نصف راسه او اكثر او قد بنصفين فان كله يؤكل اذ لا يمس في هذه الصورة حيوة فوق حيوة المذبح فلم يتناول قوله مم ما ابي من الحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العنق لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح ويختلف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور رمي صيداً ورماه اخر فقتله الاخر فان اخذه الاول اي اخرجته من حيز الامتناع فهو له بملك الاول وحرم رمي الثاني وضمن الثاني له قيمته حال كونه بحراً وحارب رمي الاول والاى وان لم يخفه الاول فالثاني لا يملكه صاده وحل لان زكوة اضطرارته كما كانتا ويصا اى يجوز صيد ما يؤكل ويصا غير لان صيد سبب الانتفاع بجوده او شعره او ريشه او المستدفع شره وكل ذلك مشروع وبه اى بالصيد بغير لحم غير

كل متعلق بقطع ما قطع الا وادخا وارسل الدم ولو قشر
القصص او حرقا فيه حدة الاستنساخ او طغرا قايما لقوله ص
ما خلا الطغرا والنسي فانها من مدي الحبيسة وبالمزوع
يكبر وعند الشافعي حرم لما روينا ونحن نحمله على غير المزوع
فانه الصادر من الحبيسة ونذب احدا شقيرة قبل الاجماع
وكبر بعده لورود الاثر فيه ما ارفعا للذبوح وكبر الجز
برجلها الى المذبح وزجها من قضاها فان بقيت حية
فقطع عروقها لوجود الموت بما هو ذكوة فيحل ويكره
لان فيه زيادة الالم بلا حاجة فصارت كما اذا جرحها فقطع
الاوداج والار وان لم يتبق حية قبل قطع العروق حرمت
لوجود الموت باليس بذكوة فيها وكن النخاع اى الذبح السند
حتى تبلغ النخاع وهو بالفارسية حرام مخرج والسنة قبل
ان يبرك اى تسكن بالاضطراب وكبر ترك التوجه الى القبلة
وحلت كذا في الترخية وشرط في حل المذبح كون الذابح
مسلم احلا لا خارج الحرم ان كان صيدا او كتابيا لانه
يذبح التوحيد والاصل فيه قوله تعالى اما ذكيتم وقوله تعالى
وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به طعام يلحقه
الزكوة من جهتهم لانه خص اهل الكتاب بالذكر وفيه لا يلحقه
الزكوة يستوى فيه الكتابي والمجوس كالشرك فيما اوجرت
والمولود من كتابي وغير كتابي يحل صيده وذبيحته لان
الولد يتبع خير الابوين ديننا كذا في الكافي يعقل التسمية
اي يعلم ان حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها والذبح
اي يعلم شرائط الذبح من فري الاوداج وخوم ويقدر على
فري الاوداج ويحس القيام به ولو كان الذابح مجنونا
او صبيا فانها اذا كانا يعقلان التسمية والذبح وقولنا
كالبايع والعاقل او امرأة او اقل او اخرس فيحرم ذبيحته
ونبي ومجوسي ومريدي اذ لا ملة له لانه ترك ما عليه وما

لا يشترط ان يكون
قوله صلى الله عليه
صلى الله عليه وسلم
يحيى سكين عظيم

قوله حرام مفسد
بأنه يورث الذبح

لا يشترط ان يكون
قوله صلى الله عليه وسلم
يحيى سكين عظيم

قوله صلى الله عليه وسلم
يحيى سكين عظيم

وما انتقل اليه لا يقر عليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غيره
دينه لانه يقر عليه عندنا ويعتبر ما هو عليه عند الذبح حتى
لو تجسس يهودي او نصراني لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة
ما كان مجوسيا في الاصل وان عكس يؤكل كما لو كان عليه
في الاصل كذا في الكافي وحرم ذبيحة تارك التسمية عمدا
ولو تركها ناسيا حلت ذبيحته وقال الشافعي حلت الوجوه
وقال مالك حرمت في الوجوه وحرمت ان ذكر الذابح مع
اسمه تعا غير عطف باسم الله تعالى واسم فلاه او فلاه
لانه اهل به لغير الله فلم يوجد التجريد وهو شرط وكبره
بل عطف ولم يحرر بسم الله محمد بن رسول الله لانه الشرط
لم توجد لعدم العطف فلم يكن الذبح واقفاله لكنه يكره
لوجود القرآن صورة فيصوب بصورة الحرم هذا اذ اقر
محمد بالرفع واما اذا فري بالجزا والنصب فيحرم كذا في غاية
البيان ولا بأس اذا فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل التسمية
والاجماع لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكشين املحين احدهما
من نفسه والاخر من أمته فوجها نحو القبلة عند الذبح
وقال القوي حقت وجهي للذي فصل السموات والارض جنفا ومكان
انا من المشركين قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله
رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اقول المسلمين
ثم ذبح وقال عنه الذبح باسم الله اكبر او بعد الذبح نحو
الذبح تقبل من قلبي وهذا ايضا لا بأس به لما روينا عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح المرحم تقبل هذه عن امير محمد
بمنه شهيدك بالوحدانية ولي بالسلطان والشرط في التسمية
جعل الذبح الخالص عن شوب النجاء وغيره فيقول اللهم
اغفر لي لا تحل لانه محقق دعاء بخلاف الحديث او جاز
انه بقصد التسمية فان ذكر حاله صلى الله عليه وسلم فقال
للحد لا تحل لعدم قصد التسمية والمقصود المتداو

قوله بالبلوغ اى التبليغ والرسالة

قوله صلى الله عليه وسلم
يحيى سكين عظيم

Copyright

أليسهم أي أرسل اليهم خبرا التقص فيقتل وقيل
 لبني لو خافوا بدأى قوتلوا قبل إرسال خبر التقص
 أن بدأوا بالخيانة ويصالح الذين والباغيين حتى
 ينظر وفى أمرهم لأنه ترك القتال المصلحة فجاز كما فى حق
 أهل الحرب بلا مال لأن أخذ مال منهم مقبر لهم على
 ذلك وهذا يجوز ولا رد إن أخذنا لأن فى حق الرد
 عليهم مقوتة لهم على القتال لا يباع سلاح وضيل
 وحديد منهم ولو بعد صلح لما فيه من تقويتهم على الحرب
 صح أمان حر وحر من المسلمين كافرا أو كافرا أو أهلا
 حصيا أو أهلا مدينة حتى لم يجز لأحد من المسلمين
 قتلهم فان كان الضلع شر بدأ الأمان وادب معطي
 الأمان لا يصح أمان دمي لأنه منهم منهم وكذا الأولية
 له على المسلمين إلا أن يأمن أمير المسلمين بأن يؤمنهم
 فحينئذ جاز ذكره الزيلعي ولا أمان أسير مسلم معهم
 وناجر مسلم معهم لأنهما مقصودان تحت أيديهم فلا
 خافونهما والأمان مختص بمحل الخوف ولا أمان مع
 أسلم يته ولم يهاجر اليها كما ذكرنا وصبي وعبد مجبور
 ومجنون أما الصبي فإذ لم يعقل بطل أمانه لأنه
 كالمجنون وإن عقل وهو مجبور عن القتال فكذا عند
 ابن حنيفة خلاه فالجهد وإن كان ما ذوناه فى القتال
 والأصح أنه يصح بالاتفاق وأما العبد فإذ مجبور عن القتال
 لم يصح أمانه عنده خلاه فالجهد وإن أذن له فيه
 صح أمانه **باب الغم وقسمته** إذا فتح الأمان
 بركة صلحا تجري الأمان على موجب لا يغير هو ولا غيره
 بعده من الأمانة وإن ضلها تبقى على ملكهم ولو فتحها
 عنوة أو قهرا فهو فى حقها مختار إن شئنا غسناها ففسخها
 شيئا يعنى الغائبين فيكون ملكا لنا كما فعل رسول الله

قال في التنايع اذا قال رجل الحرب الامم الى ما
فقال رجل من المسلمين او ارج حرة لا تخافوا
ولانتم صواب او حرة لانه و ذمته او قالوا و هو
الكل لم يهاكم امان صحيح . حدادى

الاعتناء به الى صاحب القفال على وجهه فيه اعطى
سكينة الله واطمأن ربه والفقير اسم الى صاحب
من اموالهم بقدر القفال كالحاجة والحوال بمسورة

تجبر ووضح عليها العشرة لا يجوز وضع الخراج ابتداء
على مسلم كما سيأتي او اقتل عليها اي ان شأه من قبله
على العهد وتركهم اهل الذمة المسلمين والاراضى ملكوكه لا يجوز
اي بوضع جزية عليهم ووضعه خراج على اراضيهم كما فعل عمر بن
الخطيب فتح سواد العراق حيث من على اهلها وترك دعوتهم
وعقارتهم في ايديهم وضرب الجزية عيار رؤسهم والخراج على اراضيهم
ولم يقسمها بين الغائبين قالوا الاول اولى عند حاجة الغائبين والآخر
عند عدمها ليكون ذخيرة لهم في الثاني من الزمان او نقاسم
منها واخره بها قوما آخرين ووضعه عليهم الخراج لو كانوا كفارا
كذا في الخفة يعني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية قوما
لو كانوا كفارا اشارة الى ان القوم الآخرين لو كانوا مسلمين
لا يوضع عليهم الا العشرة لا ابتداء وضع على المسلمين والامم
في حق اهل ما فتح محمية ايضا ان شأه قبل الا سرى له نعم قتليهم
ولان فيه حرم مادة الشرك واسترققتهم توفيق المنفعة
على المسلمين وتركهم اهل الذمة لنا الا مشركي العرب
والمرتدين اذ لا يقبل منهم الا الاسلام والسيوف وحرم مشركهم
وهوان يترك الكافر الا سير بله اخذ شئ منه وفدا وطم
وهوان يتركه وياخذ منهم مالا او اسيرا مقابلته
وفي المتن خلاف الشافعي واما الفداء ففيل الفل غنم
للعرب جاز بالمال له بالاسير السلم وبعد لا يجوز بالمال
عند علمائنا وبالنفس عند ابن حنيفة ويجوز عند
محمد وعن ابن يوسف روايتان وعند الشافعي
يجوز مطلقا وردهم الى دارهم لان فيه تقوية لهم
على المسلمين وحرم عقوبة تشق نفلها ايضا اذا اراد الامم
العودة الى دار الاسلام ومعه مواش ولهم يقدر على
نفلها الى دار الاسلام لا يعقرها خلا فاما الكس
ولا تركها خلا فالشافعي فتذبح وتحرق اما الذبح

[illegible]

في الاثني عشر

[illegible]

فلانه جائز لمصلحة والمخاف الغيظ بهم من اقوى المصالح
واما المحرق فلكونه ينتفع بها الكفار فصار كتحريم البنيان
وقطع الاشجار ولا تحرق قبل الذبح اذ له بعد ذبح بالقتل
الاورق لها ويحرق الاسلحة ايضا وما لا يحرق كالحديد فمن
وحرم قسمة غنم ثمة اى قسمة غنم في دار الحرب قبل
اخراجها الى دار الاسلام وقال الشافعي يجوز بعد هتك
الغزاة وعذابا بناء على ان الملك لا يثبت قبل اخراج يد الاسلام
عندنا وعندنا يثبت ويستثنى على هذا الاصل سائل
كثيره الا بالابداع فيرد هذا ويقسم وذلك
اذا لم يكن للامام في بيت المال حيلة يحمل
عليها الغنائم فيقسمها بين الغنائم قسمة
ابداع ليجلوها اجيرهم على ذلك باجر المثل في رواية
السير الكبير لانه دفع ضرر عام بتحميل ضرر خاص
كما لو استاجر دابة شهر ففقدت المدة في المغازاة او
استاجر سفينة ففقدت المدة في وسط البحر فانه
ينصف عليها اجارة اخرى باجر المثل ولا يجيرهم
على رواية السير الصغير اذ لا يجبر على عقد الاجارة
ابتداء كما اذا انفق دابة في المغازاة ومع رفيقه دابة
لا يجبر على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء
وليس بابتداء وهو اسهل منه وحرم بيعه اهل الغنم
قبلها اى القسمة للثمن عنه في الحديث ولانه قبل الاضرار
بالدار لم يملك كما مر وبعد نصيب مجهول جهالة فاحش
فلا يملكه ان يبيعه والرد اى العون ومدد يلحقه
شبه كقاتل في استحقاق الغنمة لاسوقى له مقاتل
ولا ممن مات ثمة لعدم التملك ويورث قسمة
من مات هنا الحصول الملك وان كان مشاعا
وحل فيها اى دار الحرب طعام وعلف وحطب لغيره وسائر غنمه بآلة

قوله وانما الكسرة...
قوله وانما الكسرة...
قوله وانما الكسرة...
قوله وانما الكسرة...

بمن امر عمر رضي الله عنه قال كنا نصيب في مغازينا العسل والخبز
فشاكله ولا يرفعه رواء البخاري وهو دليل على ان غنائمهم
الانتفاع لما يحتاجون اليه لا بعد المزوج منها الزوال
المبيح وهو الضرورة لان حقهم قد شاكروا حتى يورث نصيبه
فلا يجوز الانتفاع بغير رضاهم ولا بيعها وتمولها الى الطعام
وخوم لانها لم تملك بالاخذ وانما ابيع التناول للضرورة فانما
باع احدهم رد الثمن الى المغنم ورد الفضل الى ما بقي مما اخذه
في دار الحرب لينتفع به الى العنم الى المزوج الى دار الاسلام
لزوال حاجته هذا قبل القسمة وبعد ما ان كان غنيا يصدر
بعينه لوقائما وبقية لوهالك والفقر ينتفع بالعين ولا
شيء لوهالك ومن اسلم من اهل الحرب ثمة اى في دار الحرب
عصم نفسه وطفله لانه صار مسلما تبعافا لا يجوز قتله
واسترقاقهم وعصم ما لا معه او ودعه معصوما اى
وضعه امانة عند معصوم مسلما كان او ذميا لانه في يده
حكما لا ولده الكبير وعمره وحملها لانه جزء الامم وعقارب
لانه من جملة دار الحرب وهو في يد اهل الدار وعبد مضاف
وما له مع حرقي بغضب او ودعه ويعتبر في الاستحقاق
سهم الفارس والراجل وقت المجاورة اى مجاوزة ميدخل
دار الحرب متى دخل دارهم فارسا فحقق فرسه اى فوات
فشهد الواقعة راجلا فله سهم فارس فارسا فحقق فرسه اى فوات
راجلا فشرى فرسا فشهد الواقعة فارسا فله سهم فارس
راجلا فله يسهم لغير فارس واحد اى لا يسهم لغير فارس
ولا للراجل وبغل ولا لعبد وصبي وامرأة وذمي ورضعهم
والرضع اعطاء شئ قليل والمراد ههنا قدر ما يراه الامام
فرضوا لهم على القتال وانما يرضع لهم اذا باشروا القتال
او كانت المرأة تدوى بالرجل وتقيم بمصالحهم فيكون لهم باشر
بما يليق بجائزها او دل الذمي على الطريق لانه في دلالته منتفعة

قوله وانما الكسرة...
قوله وانما الكسرة...
قوله وانما الكسرة...

Copyright

للسلبي ولا يبلغ الرضخ سهم لا تقسم لا يساويون الجيش
 في عمل الجهاد الا في دالة الذم فانه يزداد على السهم اذا كان
 في دلالته منفعة عظيمة لانه الدالة ليست من عمل الجهاد
 فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما اخذ في الدالة
 بمنزلة الاخر فيعطى بالغالب والمغنى للمسلمين وابن
 السبيل وقدم فقرا ذميا عربي عليهم ولا شيء لغيرهم
 وذكره تعالى في قوله جل جلاله فان لله خمسة للتبرك اي
 لا فتاح الكلام تبركا باسمه تعالى لان الكل له وهو غير
 محتاج الى شيء وسهم النبي هم سقط بعد لانه صلى الله عليه
 وسلم كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده كالصفي وهو
 ما كان رسول الله يصطفيه لنفسه من الغنيمة وليستين
 به على امور المسلمين من دخل دارهم فاغار حرس الامم لا
 منعه له ولا اذنا فان الغنى انما يؤخذ من الغنيمة وهي
 ما تؤخذ من الكفار قهرا وهو اما بالمنفعة او باذن الامام
 فانه في حكم المنفعة لانه بالاذن التزم نصرته وللامام ان ينقل
 التفضل اعطاء شيء زائد على سهم الغنيمة وقت القتال حشا
 اي اغراء فيقول من قتل فتية فله سلبه وسيا في معنى
 السلب وهو مندوب اليهم لقوله تعالى يا ايها النبي خرض
 المؤمنين على القتال او يقول من اخذ شيئا فوله فيحق
 الامام النقل الحسنات في قوله من قتل فتية فله سلبه
 اذا قتل الامام فتية لانه ليس من باب القضاء وانما هو
 من باب استحقاق الغنيمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق
 الغنيمة سلبا او سحبا فلا يقسم به لا اي لاستحقاق الامام
 النقل اذا قال من قتلته انا فلي سلبه لانه جرح نفسه
 فصار سلبا ولا اذ لا يستحق الامام النقل ايضا اذا قال
 من قتل منكم لانه يميز نفسه منهم وذا في استحقاق السلب
 انما يكون اذا كان القتل مباح القتل حتى لا يستحقه يقتل

ان قوله لا يساويون الجيش
 في عمل الجهاد الا في دالة الذم
 الذي بالسهم الجهاد

ط
 والادنى ما شئ
 وهو المطلوب
 في

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

بقتل النساء والصبيان والمجانين لانه التفضل خريص
 على القتال وانما يتحقق ذلك في المقاتل حتى قاتل الصبي
 فقتله مسلم الحق سلبه لكونه بالقتال مباح الدم ويتحقق
 السلب بقتل المربيين والاجير منهم والتاجر في عسكرهم
 والذم الذي يقض العهد وخرج لان يتهم صالحه
 للقتال او هم مقاتلون برأيهم او يقول عطف على قوا
 فيقول ام يقول الامام لشريته وهي من اربعة الاربعائة
 من المقاتلة لا عسكرهم جميعا جعلت لكم الكل او قدر منه
 نقل في النهاية عن العسكر الكبير ان الامام اذا قال لاهل
 العسكر جميعا ما اصبتم فلكم ثقله بالسوية بعد الخمس
 فهذا لا يجوز وكذلك اذا قال ما اصبتم فلكم ولم يقل بعد
 الخمس وان فعله بعد التبرك جاز وذلك لان المقصود
 من التفضل التبرك على القتال وانما يحصل ذلك
 بتخصيص البعض بشئ وفي التبرك بطلان التفضل الفارس
 على الرجل او بطلان الخمس ايضا اذا لم يشتر لا بعد
 الاخران هنا الا من الخمس ام لا يجوز ان ينقل بعد الاخران
 الغنيمة بدار السلام اذا دخلها الكفار للقتال الا من
 الخمس لان حق الغنائم قد تكلفه بالاحراز بالدار
 ولهذا يؤخذ منه لو مات فلا يجوز بطلان حقهم وسلبه
 ما معه من ثيابه وسلاحه وماله على من طبعه حتى من كبه
 وما عليه من السرج والدابة والخيول مع ما فيها من ماله
 وهذا مما سلب لكل اى جميع الجنود ان ينقل الاماقر
 والمقاتل وغيره فيه سواء **باب استيلاء الكفار**
 الحرب اذا سبقوا اهل الذمة من دارنا لا يكون لهم لا تقسم
 احرار كذا في واقعات الصدر الشهيد واذا استولى على
 بعضا واخذوا اموالهم او بيعوا يديهم او غلبوا مالهنا
 وارضوه بدارهم ملكوه ولو كان ما لنا عبدا موقفا

قوله لا يساويون الجيش
 في عمل الجهاد الا في دالة الذم
 الذي بالسهم الجهاد

ط
 والادنى ما شئ
 وهو المطلوب
 في

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

قوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا
 وقوله وقدم فقرا ذميا

او امة مؤمنة ذكره في الكافي وغيره في شرح المسئلة الثانية
 وهي ما ابتاع مستأمن عند مسلما وارسله دارهم واما
 قال واخذوه بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يكون
 شيئا منها حتى اذا اشترى منهم تاجر شيئا مما اخذوه قبل
 احرازهم بها ووجد ملكه في يده اخذ به شيئا لاجلنا
 المحض ومديرنا وام ولدنا ومكاننا حتى لو كان اهل الحرب
 اخذوهم من دارنا واهل الحرب بدارهم ثم ظهرنا فافهم لملكهم
 قبل الفدية وبعد ما يده شيئا وذلك لان الشبهة انما يكون
 سببا للملك اذا اقام حازه قابله للملك وهو المال المباح
 والحر ليس يحمل للملك وكذا من سواه لحريةهم من وجه
 وعندهنا اي عندنا دارنا سواء كان مسلما او ذمي ذكره
 شرح الهداية ايضا دخل اليهم اخذوا عن ابي مريدي في
 دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليه واما قال
 وان اخذوه اشارة الخلف الاماني فانهم اذا اخذوه
 وقيدوه ملكوه عندها خاره فانه اية العصمة لحق
 المالك لقيام يده وقد زالت ولهذا لو اخذوه من دار
 الاسلام ملكوه كما امر الله ان يده ظهرت على نفسه
 بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره ليحقق يد المولى
 عليه فكيف له من الانتفاع به وقد زالت وظهرت يده
 على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم يبق محله للملك
 بخلاف المردة لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد
 اهل الدار عليه فمع ظهور يده فملكهم ولهذا لو وهبه
 لاتبه الصغير ملكه ولو وهبه ليدخل دار الحرب لا يملكه
 وملك بالغه عليه عزم ومديرهم وام ولدهم ومكان
 بهم وملكهم فان الفروع اسقطت عنهم اجزاء على اجزائهم
 فانهم لما انكروا واحدا نية الله واستكفوا عن عبادة الله
 جازاهم الله تعالى عليهم بان جعلهم عبيد عبيده وبيع ما لهم
 ورعا

قطع نظريته
 غلبنا
 قول من سواه
 اي المولى ام ولد
 المالك

منه في الجواز

وقابهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا ما لنا
 اذا غلبنا عليهم واخذوا لغايبون منهم ما اخذوا واما في
 وجد منها ما له في الغايبين اخذ به بما قبل قسمنا الفدية
 بين الغايبين واخذ به الفدية بعد ما اخذوا الفدية لسا
 روي ان ابن عباس رضي الله عنهما اخذوا الفدية لرجل
 من المسلمين واخذوا بها بدارهم ثم وقعت في الفدية فقام
 فيها المالك القديم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتها
 قبل الفدية اخذتها بغير شيء وان وجدتها بعد الفدية
 اخذتها بالفدية ان شئت واما فرق بين الحالين لان المالك
 القديم يتضرر بزوال ملكه عنه بده رضاه ومي وقع العيب
 في نصيبه يتضرر بالاخذ منه مجانا لانه يتحقق عوضا
 عن همه في الغينة فقلنا الحق الاخذ بالفدية جبر للضرب
 بالقدر المسمى وقبل الفدية الملك فيه للعامة فلا يجب
 كل فرد منهم ما ياتي بفوقه فلا يتحقق الضرر وانما
 قلت قبل قسمنا لانه ما وقع في الجميع وشرحه للصنف
 حيث قيل فيه واذ ظهرنا عليهم قبل الفدية حلت
 لاربابها وبعد ما اخذوها بالفدية ان شاءوا وفي الشرح
 اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم بايديهم
 قبل ان يقتلوا فمما فيهم لاربابها بغير شيء وان وجدوا
 بعد ان اقتسموها اخذوها بالفدية ان اختاروا فانت
 حمل الفدية على فدية الكفار بخلاف الجميع الكتب كما
 لا يخفى على اولي البصائر واخذوا بالثمن ان اشترى منهم
 في دار الحرب تاجر واخرجته الى دارنا فان المالك القديم
 ان وجد ما له في ملك خاص فان كان ذميا لم يملك
 بما اؤتمن عليه من اخذ به مثل العوض ان كان مملوكا
 وبقيته ان كان قبيلا لا يملك منه شيئا بل يحق الضرر
 به لانه دفع العوض بما يملكه وان كان ملكه بعقد فله

في ذلك ما ذكره في الفروع

انما في الفدية

قوله في هذا ما اخذوا

Copy

19

versity

او بغير عوض بان وهبوه لمسلم اخذه بقبلة ماله ان كان
 قمتا وان كان مثليا لا يؤخذ لانه لو اخذه بقبلة فلا يفيد
 وان اخذ من عينه مفقورة يعنى اذا اسروا عبدا فاشتراه
 مسام واخرجه الى انا ففقت عينه واخذ المسلم ارشها
 فالو الى القديم اخذ العبد بقبلي اخذه بين العدو والمتر
 من الفرق ولا ياخذ الارش لان حقه في العين المستولى
 عليها ولم يرد الاستيلاء على الارش ولم يتولد من العين
 تكرر الكفر والشر وان اسرا كفارا عبدا فاشتراه رجل بالف
 درهم فاسروا ناسيا فادخلوه دار الحرب فاشتراه آخر
 بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذه
 من المشتري الثاني لان الاسر لم يرد على ملكه بل اخذ
 المشتري الاول من الثاني بمنه لورود الاسر على ملكه
 ثم اخذ المالك القديم من المشتري الاول بالثمن ان شاء
 لان العبد قام على المشتري الاول بالثمن فلم يحط منه شيء
 صيانته لحقه وقبل الاول من الثاني لا ياخذ المالك
 القديم من الثاني وكذا اذا كان الماسور منه الثاني غائبا
 ليس له ان اخذ اعتبارا بجالي حضرة وان ابى المشتري
 الاول لا ياخذ المالك القديم لان حق الاخذ بالثمن
 انما ينشأ في ضمي عود ملك المشتري الاول فاذا لم
 ينشأ المصطنع لا ينشأ ما في الضمي ابق العبد بمشاع فاجل
 هما الكفار فشرهما منهم رجل اخذ العبد مجانا لانهم
 لم يملكوه لما رو وعبر بالثمن لانهم ملكوه لما مر ابتاع
 عبدا مسلما واخذ له دارهم فاشترى مسانل يعقوب العبد
 فكلها بلو اعتاق احد بها هذه فانه يجوز دخوله دار
 الحرب يعقوب اقلية لتباين الدارين مقام الاعتاق وذكر
 الثانية بقوله او استولوا عليه فادخلوه فيها اورد
 الحرب فابق منهم فخرج الى دار السلام وذكرنا الثالثة بقوله

ايرسل الى سورته الاول
 اخذه او

ايرسل حق اخذ المالك
 القديم بقبلي

الاول
 وهو عود ملكه

قوله بغير عوض
 العبد في ملكه بالاعتاق

اولهم

المستأمن

واسلم عبيد ثمة وجاهنا وذكرنا الرابعة بقوله او فطرنا
 عليهم وذكرنا الخامسة بقوله او خرج امر العبد الى عسكر
 المسلمين مسلما عتق العبد في جميع الصور ولا يثبت
 الولاء من احد لان هذا عتق حكمي ذكره في غاية البيان
 نقله من شرح الطحاوي **باب المستأمن** هو من يدخل
 غير داره بامان مسلما كان او حربيا لا يتعرض باجره
 ثمة له ماله وما له من المسلمين عند شروهم وقد
 شرط بالامانة ان لا يتعرض لهم ولا يتعرض بعد عتق
 فيها اخرج ملكه حراما اما الملك فلورود الاستيلاء
 على مال مباح واما الجيرة فلحصوله بسبب الفدر الحرام
 فيتصدق به فريفا لزمته عنه الا اذا اخذ ملكه ماله
 لثقتا من قوله لا يتعرض او حبيسه هو او فعل ذلك
 عين بعله ولم يمتعه لانهم يذوا بقض العهد والالتزام
 يكون مقيدا بهذا الشرط بخلاف اسير المسلم حيث يباح
 له التعرض ولا يكون عذرا وان اطلقوه طوعا لانه غير
 مستأمن ولم يوجد منه الالتزام ولا يستتبع فروجه
 لان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز كما مر
 الا اذا وجد امره في الماسور او ام ولد او مذبذبة لانهم
 ما ملكوهم ولم يطأهم الحرب اذ لو كانوا وطأهم
 ووطأهم المالك لزم الشبهة النسب لا امته الماسورة
 مطلقا اير لا يطأها وان لم يطأها الحرب لانهم ملكوها
 او اذ انه حرق او جعل الحرب مستأمن مديونا يتصرف في
 او عكس او اذ ان المستأمن الحربى وغضب احداهما من
 الآخر وجاهنا حقا واستأمن الحربى لم يقض لاحد منهما
 بشيء اما اذا دانه فانه القضاء بعتد الاولانية وقت
 الادانة اصدرا ولا وقتما القضاء على المستأمن لانه لا يتم
 حكم المذموم فيما مضى من افعاله وانما التزمه في المستقبل

قوله او فطرنا
 انما هو ان يملكه
 او فطرنا
 انما هو ان يملكه
 او فطرنا
 انما هو ان يملكه

قوله او فطرنا
 انما هو ان يملكه
 او فطرنا
 انما هو ان يملكه
 او فطرنا
 انما هو ان يملكه

مالا

واما الغصب فانه صار ملكا للغاصب المستولي عليه
 لمصادرة قيمه ما لا غير معصوم كما مر كذا في بيان فقهاء ذلك
 وجاء استثناء من ذلك لما ذكرنا فان جاء مسلمين فغصب بينهما
 بالدين لا الغصب اما الدين فلا بد وقوعه صحيحا لوقوعه
 بالتراضي والولاية ثابتة حال القضاء لا التزام بها الاحكام
 بالاسلام واما الغصب فلما ذكرنا انه ملكه فلا غصب في ملك
 الحق في يوم الردة قتل مسلم مستأمن منه أي في دار الحرب
 مثله أي مستأمن عدا او خطاء وروي ان يعطى الذية
 من ماله فيهما اير العمد والخطاء وكفر للخطاء اما الكفارة
 فلقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
 ودية مسلمة او اهله بانه تقيد بدار السلام والحرب
 واما تخصيصها بالخطاء فانه لا كفارة في العمد عندنا
 واما الذية فلا ان العصمة ثابتة بالاحراز بدارنا لم تبطل
 بعرض اليمين واما عدم القود في العمد وهو ظاهر
 اذ رواية فلا ت القود لا يمكن استيفاء ولا ينفعه لان الواحد
 يقاوم الواحد غالباً ولا منعة الا بالامام واهل بيته
 ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة في الوجوب فلا يجب
 كالحمد واما وجوب الذية في ماله في العمد فلا بد العواقل
 لا تعقل العمد كما تقرر في موضعه وفي الخطاء اذ لا قدرة
 لهم على الضيامة مع تباين الدارين والوجوب عليهم
 على اعتبار تركها واما لاسيريه اذا قتل احدهما الآخر كقر
 فقط في الخطاء أي لا يدي في الخطاء ولا شيء في العمد
 اصله عند أبي حنيفة وكذا اذا قتل مسلم تاجر اسيراً
 فانه شيء عليه الا الكفارة في الخطاء وعلوه وقال في
 الاسير من الذية في الخطاء والعمد لان العصمة لا تبطل
 بعرض الاسير كما لا تبطل بعرض اليمين واما امتناع
 القصاص لعدم المنعة وتجب الذية في ماله لما مر ولان

قتل صور المسئلة اذا دخل المسلم
 دار الحرب فقتل احدهما الاخرى عندنا
 يجب الذية في ماله ولا يجب القصاص

واما الاسيرين صورة المسئلة
 اذا قتل اسيرين اسرا مسلمين
 في دار الحرب عدا او خطاء لا يجب شيء
 فانهما الاثارة في الذية ولا يجب
 الذية من ماله فيهما

اية بالاسير صار تبعاً لهم لصيرورته مهوراً في ايديهم
 ولهذا يصير مقيماً بقتلهم ومسايراً بقتلهم فيبطل به
 الاحراز اصله وصار كالمسلم الذي لم يهاجر اليها
 وخصر الخطاء بالكفارة لما مر فقتل مسلم من اسلم
 منه حيث لا يجب بقتله الا الكفارة في الخطاء فقط
 لا يمكن حرقه ودخل اليها مستأمناً هنا سنة ويقال
 لو ان اقامت هناء سنة او شهر فضع عليك الجزية
 فان رجع داره قبل ذلك فقد من السنة او الشهر
 فيها وتحت نجره الشرط محذوف والا أي وان لم يرجع
 فهو دمي امل ان الحق لا يمكن اقامة دائمة في دارنا
 الا باسترقاق او جزية ليد يصير عبداً لهم وعونا علينا
 ويمكن من اقامة السيرة لانه في منعها قطع جلب
 الحواجز وسد باب التجارة ففصل بين ما بيننا وبينهم
 مدة يجب فيها الجزية فتكون الاقامة لمصلحة الجزية
 فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه
 فلا يسأل عليه وان مكث سنة فهو ذمي لانه لما اقام
 سنة بعد قول الامام صار ملتزماً بالجزية ولله ام
 ان يوقت ما دون السنة كالشهرين او اقام تلك
 المدة بعد مقالة الامام يصير ذمياً لما ذكر لا يترك
 ان يرجع الى دار الحرب لانه عقيد الذمة لا ينقض لانه
 خلف عن الاسلام والهدوم لا ينقض فكذا خلفه كذا
 أي يصير ايضاً ذمياً لا يترك ان يرجع اذا اقام هنا سنة
 قبل التقدير او تقدير الامام فانه اذا لم يقدر مدة
 فالمعتبر هو الجول لانه لا يترك العذر والجول حسن
 لذلك كما في تأجيل العتق كذا في النهاية مفاده عن
 المبسوط لكنهما ان الجزية توضع بعد السنة في الصور

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة

هذا هو الحق في المخرج
والحق في المخرج
والحق في المخرج

بما العشرة بقاء المخرج فالمسلم الحق بالعشر والكافر
بالمخرج كذا في مخرج الزكاة كذا اي خراجي بخلافه
مخرجي ويخون نهر ترميد ورجلة نهر بعدد والترات
نهر كوفة عند ابي يوسف وعشر في عند محمد وهو اى
المخرج نوعان احدهما خراج مقاسمة ان كان الوجه
بعض الخارج كالحشيش ويخون والثاني خراج وظيفية
ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتملك من
الانتفاع بالارض كما وضع عمر بن الخطاب في كل جريب وهو
ستون ذراعا في ستون بذارا كبرى وهو سبع قبضات
وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائمة وعند
الحساب اى سبع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات
مضمومة بطول بعضها الى بعض وقيل ما ذكر جريب
سواء العراق وغيرهم يقترب المعتاد عندهم يبلغه الماء
صفة جريب صاعا مقبول وضع من براوشعير ودرهما
عطف على صاعا وجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب
الكوم او النخل متصله ضعفيها والمساواة كغيرها
وبستان وهو ارض يحيطها حائط وفيها نخل متفرقة
واشجار واعناب ويكنى ذراعة ما بين الاشجار وان
كانت الاشجار متلفعة لا يملك ذراعة ارضها فزكرم
ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمر بن الخطاب وقد اعتبر الطاقة
في ذلك فنتجها فيما لا توظيف فيه قالوا وبصف الخارج
غاية الطاقة لا يزد عليه لانه التنصيف غايته الانتصاف
وتنقص ان لم توظف وتوظيفها بالاجماع ولا يزد ان
احاطت عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة
ويند عند محمد اعتبارا بالنقص ولا يزد ان خراج
التوظيف مقدور شرعا واتباع الضميمة فيه ربه واجب
لان المقادير لا تعرف الا تقديرا والتقدير يمنع الزيادة

اعلم ان المخرج نوعان مقاسمة وتعلق بالمخرج
بعض الخارج كالحشيش ويخون والثاني خراج وظيفية
ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتملك من
الانتفاع بالارض كما وضع عمر بن الخطاب في كل جريب وهو
ستون ذراعا في ستون بذارا كبرى وهو سبع قبضات
وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائمة وعند
الحساب اى سبع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات
مضمومة بطول بعضها الى بعض وقيل ما ذكر جريب
سواء العراق وغيرهم يقترب المعتاد عندهم يبلغه الماء
صفة جريب صاعا مقبول وضع من براوشعير ودرهما
عطف على صاعا وجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب
الكوم او النخل متصله ضعفيها والمساواة كغيرها
وبستان وهو ارض يحيطها حائط وفيها نخل متفرقة
واشجار واعناب ويكنى ذراعة ما بين الاشجار وان
كانت الاشجار متلفعة لا يملك ذراعة ارضها فزكرم
ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمر بن الخطاب وقد اعتبر الطاقة
في ذلك فنتجها فيما لا توظيف فيه قالوا وبصف الخارج
غاية الطاقة لا يزد عليه لانه التنصيف غايته الانتصاف
وتنقص ان لم توظف وتوظيفها بالاجماع ولا يزد ان
احاطت عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة
ويند عند محمد اعتبارا بالنقص ولا يزد ان خراج
التوظيف مقدور شرعا واتباع الضميمة فيه ربه واجب
لان المقادير لا تعرف الا تقديرا والتقدير يمنع الزيادة

بعض
الارض

الارض

لان

بعض
الارض

لان النقصا يجوز اجماعا فتعين منع الزيادة لثلاثة خلوا
التقدير عند الفائدة ولا خراج لو انقطع الماء عن ارضه
او غلب الانتفاء التواء والتقدير في المعتبر في المخرج وهو
التملك من الزراعة او اصاب الزرع افه لان الاصل اذا
هلك بطل ما تعلق به وقالوا انما يسقط اذا لم يبق من
السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ثانيا واما اذا بقي
فلا يسقط ويجب المخرج ان عطلها اى لارض ما لكها
لان التملك كان ثابتا وقد فوته وبقي المخرج ان اكل
الملك لانه فيه معنى المؤنة فيعتبر المؤنة في حالة البقاء
فالمكى ابقاؤه على المسلم او اشترها من اهل المخرج مسلم
لما ذكرنا وقد صح ان الصلابة اشترى وارض المخرج وكالوا
يؤدرون خارجها ولا عشر في خارج ارضه اى ارض المخرج
لما ذكرنا لا يجمع عشر وخارج في ارض مسلم ولان احدا من الله
العدل والمؤلف لم يجمع بينهما وكفى باجماعهم حجة ويكره
العشر بتكرار المخرج لان العشر لا يتحقق شرعا الا بوجوده
في كل الخارج لا المخرج الموقوف فانه لا يتكرر بتكرار المخرج
في سنة لان عمر بن الخطاب لم يوظفه مكررا وانما قيد المخرج
بالموظف لان خراج المقاسمة يتكرر بتكرار المخرج ويجب
العشر في الاراضى الموقوفة وارض الصبي والمجانين
لو كانت عشرية والمخرج لو خراجية لان سبب العشر الارض
النامية بحقيقة المخرج وسبب المخرج الارض النامية
بالتملك ولا عبرة بالمصالح **فصل في الجريب** وهو نوعان
جزيرة وضعت بالصلح والراضى فيقدر بحسب ما يقع
عليه الاتفاق وجزيرة يضعها الامام اذا غلب عليهم
ما وضع من الجزية بصلح لا يقدر ان لا يكون له تقدير
من التنازع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يجب
زيادته ونقصه وما وضع بعد ما علبوا او اقروا على

اعلم ان المخرج نوعان مقاسمة وتعلق بالمخرج
بعض الخارج كالحشيش ويخون والثاني خراج وظيفية
ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتملك من
الانتفاع بالارض كما وضع عمر بن الخطاب في كل جريب وهو
ستون ذراعا في ستون بذارا كبرى وهو سبع قبضات
وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائمة وعند
الحساب اى سبع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات
مضمومة بطول بعضها الى بعض وقيل ما ذكر جريب
سواء العراق وغيرهم يقترب المعتاد عندهم يبلغه الماء
صفة جريب صاعا مقبول وضع من براوشعير ودرهما
عطف على صاعا وجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب
الكوم او النخل متصله ضعفيها والمساواة كغيرها
وبستان وهو ارض يحيطها حائط وفيها نخل متفرقة
واشجار واعناب ويكنى ذراعة ما بين الاشجار وان
كانت الاشجار متلفعة لا يملك ذراعة ارضها فزكرم
ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمر بن الخطاب وقد اعتبر الطاقة
في ذلك فنتجها فيما لا توظيف فيه قالوا وبصف الخارج
غاية الطاقة لا يزد عليه لانه التنصيف غايته الانتصاف
وتنقص ان لم توظف وتوظيفها بالاجماع ولا يزد ان
احاطت عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة
ويند عند محمد اعتبارا بالنقص ولا يزد ان خراج
التوظيف مقدور شرعا واتباع الضميمة فيه ربه واجب
لان المقادير لا تعرف الا تقديرا والتقدير يمنع الزيادة

الارض
فانه فاعل كفى

اعلم ان المخرج نوعان مقاسمة وتعلق بالمخرج
بعض الخارج كالحشيش ويخون والثاني خراج وظيفية
ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتملك من
الانتفاع بالارض كما وضع عمر بن الخطاب في كل جريب وهو
ستون ذراعا في ستون بذارا كبرى وهو سبع قبضات
وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائمة وعند
الحساب اى سبع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات
مضمومة بطول بعضها الى بعض وقيل ما ذكر جريب
سواء العراق وغيرهم يقترب المعتاد عندهم يبلغه الماء
صفة جريب صاعا مقبول وضع من براوشعير ودرهما
عطف على صاعا وجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب
الكوم او النخل متصله ضعفيها والمساواة كغيرها
وبستان وهو ارض يحيطها حائط وفيها نخل متفرقة
واشجار واعناب ويكنى ذراعة ما بين الاشجار وان
كانت الاشجار متلفعة لا يملك ذراعة ارضها فزكرم
ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمر بن الخطاب وقد اعتبر الطاقة
في ذلك فنتجها فيما لا توظيف فيه قالوا وبصف الخارج
غاية الطاقة لا يزد عليه لانه التنصيف غايته الانتصاف
وتنقص ان لم توظف وتوظيفها بالاجماع ولا يزد ان
احاطت عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة
ويند عند محمد اعتبارا بالنقص ولا يزد ان خراج
التوظيف مقدور شرعا واتباع الضميمة فيه ربه واجب
لان المقادير لا تعرف الا تقديرا والتقدير يمنع الزيادة

بعض
الارض

بعض
الارض

املهم فيه اشارة الى ان ما في ايديهم من العقار
 وغيره يكون املهم كما لهم بعد ما اقرروا عليها بعد ما
 كتابي ويجوزني وورثي عني طهر غنايه لكل سنة بان
 ملك عشرة الاف درهم فصاعدا والزم في كل سنة متعلق
 بقوله بقدر وقوله ثمانية واربعون درهما فاعل بقدر
 يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة وقدر
 على متوسط ملك ما في درهم الى عشر الاف ينصفها اربعة
 وعشرون يؤخذ في كل شهر درهمان وعلى فقير لا يملك
 امانته ولكن يكسب ارضه من اهل الكسب بغيرها
 اثنى عشر يؤخذ في كل شهر درهم لاعلى وثنى عشر
 فان ظهر عليه فقره وسقطه في ولايته ولا يعبل
 منها الا الاسلام او سيف لان كثرها قد تغلظ اما
 وثنى عشر فلا نالني من نيلها ابي اظهرهم والقرب
 نزل بلقيس فالحجة في حقهم اظهر واما المرتد فلا نكوه
 بربه بعد ما جدد في الاسلام ووقف على محاسبته ولا
 على رهب لا يحاط ورؤي محمد بن ابي حنيفة انه يوضع
 اذا كان يقدر على العمل وهو قول ابي يوسف وصبي
 وامراه ومملوك وامرئ وزميا وفقير لا يكسب ولا
 الجير بالموت والاسلام لان من المفقير في الدنيا يكون
 لدفع الشر قد اندفع بها وتدخل الجزية بالكرار يعني
 اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حولا لا تسقط الجزية
 عنه وعند ما لا وهو قول الشافعي لا يجزئ بعه
 وكسبة وبيت نادر يقال كسبة اليهود والنصارى
 لمعتد بهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل وان غلب
 استعمل الكسبة لمعتد اليهود والبيعة لمعتد النصارى
 كذا في النهاية والصومعة للتخلي فيها بمثل البيعة بخلاف
 موضع الصلوة في البيت لانه تبع السكنى هنا ارض دار

قوله لا يحاط ورؤي محمد بن ابي حنيفة انه يوضع
 اذا كان يقدر على العمل وهو قول ابي يوسف وصبي
 وامراه ومملوك وامرئ وزميا وفقير لا يكسب ولا
 الجير بالموت والاسلام لان من المفقير في الدنيا يكون
 لدفع الشر قد اندفع بها وتدخل الجزية بالكرار يعني
 اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حولا لا تسقط الجزية
 عنه وعند ما لا وهو قول الشافعي لا يجزئ بعه
 وكسبة وبيت نادر يقال كسبة اليهود والنصارى
 لمعتد بهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل وان غلب
 استعمل الكسبة لمعتد اليهود والبيعة لمعتد النصارى
 كذا في النهاية والصومعة للتخلي فيها بمثل البيعة بخلاف
 موضع الصلوة في البيت لانه تبع السكنى هنا ارض دار

قوله لا يحاط ورؤي محمد بن ابي حنيفة انه يوضع
 اذا كان يقدر على العمل وهو قول ابي يوسف وصبي
 وامراه ومملوك وامرئ وزميا وفقير لا يكسب ولا
 الجير بالموت والاسلام لان من المفقير في الدنيا يكون
 لدفع الشر قد اندفع بها وتدخل الجزية بالكرار يعني
 اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حولا لا تسقط الجزية
 عنه وعند ما لا وهو قول الشافعي لا يجزئ بعه
 وكسبة وبيت نادر يقال كسبة اليهود والنصارى
 لمعتد بهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل وان غلب
 استعمل الكسبة لمعتد اليهود والبيعة لمعتد النصارى
 كذا في النهاية والصومعة للتخلي فيها بمثل البيعة بخلاف
 موضع الصلوة في البيت لانه تبع السكنى هنا ارض دار

Copyright © King

كتاب في الفقه



الاسلام ولهم اعاده المنهدين اي لهم ان يبنوها في ذلك
الموضع على قدر البناء الاول ولا يمنع منه بل يبنونها
على موضع آخر لانه احداث الذي اذا استقرى دأب اي
اراد شراءها في المصر لا ينبغي ان يباع منه فلو اشترى
يجوز على بيعها من المسلم وقيل يجوز الشراء ولا يجوز
على البيع الا اذا كان ذلك ذكوة فاضحاً في غير ذكوة
ومركبه وسرجه وسارجه فلا يركب خيالة ولا بغالة
ولا يعمل بسارجه ويظهر الكسبية هو خيط غليظ
يقدر الاستيعاب الصوفيا والشعر ينفذ الذي على وحده
وهو غير الكزبان فانه من الابريم ويركب على سرج كالك
ومشيت نسيانهم في الطرق والحمام ويقطع على دورهم
لثامه يستغفر لهم وينقض عهداً حتى يقتل ان غلب
على موضع حرمنا او حتى يدركهم لانهم ساروا حرباً علباً
فيعري عهداً لزمنا عن لفائده وهو دفعه من الحرب وصاد
كوتيد في الحكم بونه بلحاظه لكي لو ايسر يسرق والموت
يقول بامر وسبائتي الا ان يرجع وتسلم لا اي لا ينقض
عهدية ان امتنع عن الجزية او ربح بمسلة او قتل مسلماً
او سب النبي صلى الله عليه وسلم او قال الشافعي سب النبي صلى الله عليه وسلم
ينقض العهد لان عقد الذمة خلف على الايمان في افادة
الايمان فيما ينقض الاصل الاقوى ينقض الخلف الا في
بطريق الاقوى ولنا ان ما ينهي عن القتال التزام الجزية
وقبولها لا اداؤها والالتزام باق فسقط القتال كذا
في الهداية والكافي اقول فيه كمال لان معنى الامتناع
عن الجزية التصريح بعدم ادائها كانه يقول لا اعطي الجزية
بعد هذا وظاهر انه ينافي في بناء الالتزام الذي اذا ان
براد بالامتناع تأخيرها والتعذر في ادائها ولا يخفى
بعد سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر والكفر بالمقارن

نقض صريحاً انفساً اذا نقض الذي العهد
بالعقبة على موضع حرمنا وينقض القاض بالحق
به ان يترك محل لونه المجلد ويعتق امهات اولاده
ومعه شوه وينقض ماله بين ورثته كالموت اذا ان
الموت اذا اسلمه ليس في وجوبه الا اسلمه فان
على الاسلام فان اسلمه وانما يقتل الذي اذا اسلم
يسقط من دين من جاء بها فاقوه على الكفر بالجزية يجوز
ببقاؤه على الكفر بالاسلام ولا ينتقض
بالامتناع عن الجزية ولا ينافي في
شراء الذي لوانه المفسر من وبالنزاع المسلك في
لا تأملها بعضه كسائر المعاني
وسب النبي صلى الله عليه وسلم وعند الشافعي
نقض العهد لانه ان الشك
ينقض الايمان وينقض
الايمان لان الشك
كفر والكفر المقارن لا يمنع العهد
تحكيك مرفوع الكفر الطارح
نويون

قوله على دورهم
قوله حرمنا الى حرمهم البناء
قوله حرمنا بلحاظه من قبل طرأ على

قوله ان عقوبة على
قوله ان امتنع عن الجزية

قتله قبل العرض معنى الكراهة عند ترك الذنب بل هو
 لان الكفر مباح القتل والعرض بعد بلوغ الذم لا يرد
 ولا يبرق وان لم يبرق بدار الحرب اذ لم يشرع فيه الا الاسلام
 او السيف لقوله تعالى قاتلوهم او يسلموا وكذا القحط
 رضوان الله عليهم اجمعين عليه في زمن ابي بكر ولا ياتر قاتل
 للتوسل الى الاسلام ولا يترق المرد لا يقع وسيله كما مر
 بخلاف المردة اذ احدثت بدار الحرب فانها تستبرق اذ
 لم يشرع قتلها ولا يجوز ابقاء الكافر على الكفر الا مع الجزية
 والرق ولا جزية على النساء فكان ابقاءها على الكفر مع
 الرق انفع للمسلمين من ابقائها من غير شيء الكفر ملة واحدة
 خلة فالشافعي فلو نصر يهودي او عيسى ترك على حاله
 ولم يجبر على العود بردة اخذ الزوجين فسخ النكاح عند
 ابي حنيفة وابي يوسف لا طلاق وعند محمد ردة الزوج
 طلاق قياسا على اباي الزوج ويترى ملكه من ماله موقوفا
 فان اسلم عماد وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم
 عتيق مدبره وام ولد وحمل دينه عليه فانه في حكم الميت
 والدين المرحل يصير حلالا لموت المديون وكسب اسلامه
 لو ارثه المسلم فان قيل المسلم لا يورث من الكافر فكيف
 يرثه المسلم قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة ياق لما عرفت
 انه موقوف فيقتل كسبه في الاسلام الى وارش لا مكان
 استناده لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب
 الردة لعدمه قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب
 قبل الردة فيكون قوديت المسلم من المسلم وكسب ردة
 في وقضى دين كل حال من كسبه في دين حال الاسلام
 يقضى من كسب حاله ودين حال الردة من كسب حالها
 وضح طاه فان النكاح لما انفسخ بالردة كانت المرأة
 معتدة فان طهرها يقع وكذا اذا طهرها فطلقها طهرا معا فانه

والمراد من قوله تعالى قاتلوهم او يسلموا ان لا يقاتلوا في دار الحرب ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد

ابن عسكرو
نصراني

ويؤخذ من قوله تعالى قاتلوهم او يسلموا ان لا يقاتلوا في دار الحرب ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد

والمراد من قوله تعالى قاتلوهم او يسلموا ان لا يقاتلوا في دار الحرب ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد

والمراد من قوله تعالى قاتلوهم او يسلموا ان لا يقاتلوا في دار الحرب ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد

فان النكاح لم يفسخ فيقع الطلاق واستلزامه فان امته
 اذا ولدت فادعى ثبتت نسبه ويرث مع ورثته ويكون
 الامه ام ولد لا ذمعة اذ لا دين له وتوقف معاوضته
 لانها تقتضي المساواة في الدين ولاديه له كذا يحتمل
 الرجوع وتبعه وشراره وهيبته واجارته وتبديره وكذا
 ووصيته لانها تقتضي الملك المرد ان اسلم بقدر وان عول
 اي قتل او مات او لحق بدار الحرب وحكم به اي لم يبق
 بطل كل واحد من تلك الاحكام فان جاء مسلما قبله اي
 قبل الحكم فكانه لم يرتد حتى لا يقع مدبره وام ولد
 يصح الوارث بما اتلفه فان قضاء القاضي شرط لظاهره
 هذه الاحكام لان كونه المرتد متبعا للحقوق بدار الحرب
 مجتهد فيه اذ الشافعي يخالف فلا بد من القضاء له
 لئلا يتركه فان جاء مسلما بعده وماله مع وادته اخذ
 لان الوارث انما يخلفه فيه باستغناؤه لكونه كالميت
 واذ عماد مسلما احتاج اليه وان ازاله عن ملكه لا يأخذ
 اي قيمته اذ لا ضمان بانه في مال مباح ويقضي عيانه تركها
 في الاسلام قال شمس الامم الخلو في عليه قضاء ما ترك
 في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية وانعصية
 تبقى بعد الردة ذكره قاضيان وما ادى منها الى العبادات
 فيه اي الاسلام يبطل ولا يقضى الا المحج فانه بالردة
 صار كانه لم يزل كانه كافرا فاسام وهو عفي فعليه الحج
 وليس عليه قضاء ساير العبادات كذا في الخلاصة مسلم
 اصحاب مالا او شيئا يجب به القصاص والحد والدية
 ثم اريد او اصابه وهو مرد في دار الاسلام لم يحن وحارب
 المسلمين زمانا ثم جاء مسلما اخذ بكله ونواصيه بعد
 ما لحق من تدافاسم لا اي لا يؤخذ بشيء من ذلك بل كله
 موضوع عنه لانه اصاب ذلك وهو حربي في دار الحرب

والمراد من قوله تعالى قاتلوهم او يسلموا ان لا يقاتلوا في دار الحرب ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد

والمراد من قوله تعالى قاتلوهم او يسلموا ان لا يقاتلوا في دار الحرب ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد ولا في دار الاسلام ولا في دار الجهاد

ان الاول

[illegible]

صورة الملكة اذ ارتدت الى الكنائس ولبس
 ولبس طائر فخره مالوريسيا من قبل
 بدل الكناز واما مالوريسيا فتمت
 بقية المان وارتدت الى الكنائس
 بعد ذلك فتمت بقية المان وارتدت
 الى الكنائس فتمت بقية المان

لأن المودة تسترق والولد يتبع الأم وكذا ولد الولد والولد
 الأول يجبر على الإسلام لا ولده لأن الأول لا يتبعون الآباء
 في الدين فيجبر على الإسلام كما يجبر أبوه عليه وقيل جبران
 أي ولدها وولد الولد وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه
 يجبر تبعا للجد صحيح إردنا صبي يعقل وإساره منه فلا يرت
 أبويه الكافرين ويجبر عليه أي الإسلام بله قتل إن أبي
 عند أبي حنيفة وصححه وقال أبو يوسف إردنا غير معتبر
 وإساره منه معتبر وقال زفر والشافعي كلاهما غير معتبر
 ولنا أن عليا رضي الله عنه في صباوته والنبي صلى الله عليه وسلم
 صحه أساره منه وكان رضي الله عنه به حتى قال **ما بلغتم**
إلى الإسلام طرا غلاما ما يابى بلغت أو أن حلت
هم قوم مسلمون يخرجون عن طاعة الإمام فيدعونهم
إلى العود ويكشفونهم فان خيروا ما أخذوا
خير من مكانا مجتمعين فيه حل لنا قتالهم بداء خلافا
لشافعي فانه قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا أن الحكم
يدرك على دليله وهو يقتل واجبا عنهم فانه صبر الإمام
إلى بدوهم ربما لا يمكن دفع شرهم ويقتل جرهم وفيه
خلاف للشافعي أيضا وينبغي مؤلفهم أي مفرضهم لو كان
لهم فئة أي جموعة وفيه أيضا خلاف للشافعي وإن
لم تكن لم تفعل ما ذكرنا لأن جوارحهم لا أجل الخوف
وإذا لا خوف لعدم الغيبة فلا قتل لكونه مسلما ولا
تسبي دريتهم وحسن ما لهم حتى يتوبوا إلى الإسلام
يعظم النفس والمال والخير كان يدفع شرهم واستعمل
أي الإمام سيادتهم وحيلهم عند الحاجة لأن الإمام
أن يفعل كما في مال العادل عند الحاجة ففي مال الباغي
أولى ولا شيء يقتل باغ مثله أن ظهر عليهم لا ينقطع
ولا نية الإمام عنهم غلبوا على مصر فقتل مصري مثله

وله في دعوى أبي إسحق بن عمار في دعوى لا غنى
 عليه في دعوى كشاف في دعوى من القدر في مثل ذلك
 والأول اختياره وهو ما ذكره في كتابه في دعوى
 عدم المكان الأصلي ما يجس وذاك في دعوى
 عن الإمام من أن يوم السبت محمول على عدم الإمام
 فالأمانة على الإمام وأجبه في دعوى الخدم وقال في الحال
 أن الإمام لا يجوز لهم القتال كما في دعوى
 شبهة فيه من يجب عليهم حتى ينصفهم
 ويرجع عن جوده بخلاف ما ذكره في الحال
 من حيث كانت ظاهرا مثل الجبابرة
 التي لا يملك أخذها والحق في الأمر
 لا يضره أنهم من أهل البيت
 الشريعة

الفتنة فالتقوى من الفتنة إلى الفتنة والجمع
 فيكون وفتنة

لهذا ولا شيء منه

مثله فظهر على المصر قتل القاتل به أي بقتله مثله
 إذا لم يجز وأما البغاة فيه أي المصر أحكامهم أو تحييد
 لم يكن ولاية الإمام منقطعة عن مصر فيجوز أحكامه
 بخلاف ما إذا أجروا فيه أحكامهم قتل عادل باغيا
 أو قتل أي العادل باغ مدعي ذلك الباغي حقيقة و
 القاتل عادل لا كان أو باغيا مدعي الحقيقة أما الأول فلا
 العادل إذا ألتف نفس الباغي فما له لا يأنم به ولا
 يرض لأن المحاربة تبطل العصية وقد أمرنا بمقاتلتهم
 لقوله تعالى فقاتلوا حتى تخرجوا من الأرض فقاتلوا
 قتلهم بحق قتل أهل الحرب فلا يوجب حرمان الأرض
 كما لو قتل مورثه بقوله عليه فادحر ما من الأرض
 جوار قتل مخطوب فلا يباح بقتل مباح وأما الثاني
 فلا نية الباغي إذا قتل العادل يأنم ولا يرضي عندنا
 والشاؤيل الفاسد ينزل منزلة الصالح في حق دفع
 الضمان إذا ضمت إليه المنفعة كشأن أهل الحرب
 وإذا لم يجب به الضمان لم يجب به الحرمان والأرض
 مستحق بالقرابة وإذا قتل الباغي مفرط لا أي
 لا يرت لأنه إذا أجروا بالبطون يجب الضمان فيلزم الحرمان
 كجميع السلاج من أهل الفتنة لأنه أمانة على معصية
 وإن لم يدبره منهم لا أي لا يكره لأنه لا أصل عدم الكراهية
 ولا صارف عنه قال في جمع الفتاوى قال أبو حنيفة إذا
 اجتمع الناس على ما من المسلمين وهم آمنون والسبل
 آمنة فخرج من المسلمين على إمام البغاة فيقتل للمسلمين
 أن يعينوا أن قدروا عليه والافاق أحت على كل مسلم
 أن يقتل الفتنة ويقعد في بيته **كتاب أحباب الدار**
 لما فرغ من كتاب الجهاد المذكور في بعض أبواب أحباب
 المواث عقبة به والواحدة حيوان مات وهما مستحل

أو ما

المسلمين الذين

في الجهاد

حرم قدس ^{ما يصلحها} القناه ^{بمجرى} الما تحت
الارض ولم يقدر ^{حريمه} حريمه ^{بشيء} بكن ^{ضبطه} ضبطه ^{على} محمد
انه بمنزلة البئر في استحقاق الحرم وقيل هذا
عندها وعند اي حنفية لاحرم له ^{اما لم} يظهر على
وجه الارض ولا حرم للنهر ^{الا بجهة} يعني من كان
له نهر في ارض غيره فليس له حرم عند اي حنفية
الا ان يقيم بينة على ذلك ^{وقال} له ^{سنة} سنة ^{النهر} النهر
يشتر عليه ^{ويبقى} عليها طيبه ^{واذا لم} يكن حريم
الابحثة ^{مستأنة} مستأنة ^{خبره} قوله ^{الا في} لصاحب
الارض وقوله باني نهر رجل ^{صفة} مستأنة ^{في ارض}
الآخر وليست تلك ^{المستأنة} المستأنة ^{لصاحب} الارض في يد
احد اي ليس لاحد ^{عليها} غربي ^{او طيبي} ملقى فتكون
تلك ^{المستأنة} المستأنة ^{لصاحب} الارض اما اذا كان لاحد ^{عليه}
ذلك فصاحب ^{الشغل} الشغل ^{اولي} لانه ^{صاحب} يد ^{فصل}
اعلم ان الماء نوعان احدهما الشرب والتأف الشفة
وقد خلط بينهما وميزهنا ^{بشيء} اولا الشرب ولحا
فم الشفة واحكامها حيث قيل الشرب نصيب الماء ^{الرحمة}
بشيء ترك الكل في ماء او دية غير مملوكة كدجلة ونحوها
في عموم المنافع كجري نهر ونصب دحي ^{انا} كان
في ارضه ولو في ارض غيره لم يجز بلا ضرر لعامة
فانها مباحة في الاصل لكن ان كان بضر لعامة فليس
له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان
يسيل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طريق النهر فيغرق
القرى والاراضي صح دعواه امر الشرب المجرى به ارض
استحسانا لانه قد ملك يد ونحوها ^{وقد} شاع ^{الارض}
ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه ^{وسليم} الشرب
بقدر ارض قوم اختصوا فيه ^{يعني} اذا كان نهر بين قوم

روى في نسخة اخرى
ان النهر اذا جرى
في ارضه لم يكن
لصاحبه حرم

قوله مستأنة مستأنة
طوبى لصاحب الارض
ويفعل بها اذا
لم يكن

هذا هو الوجه
في ان المستأنة
لصاحب الارض
انما هي في
الارض التي
يملكها

اركل القلب

قوله مستأنة مستأنة
طوبى لصاحب الارض
ويفعل بها اذا
لم يكن

قوله مستأنة مستأنة
طوبى لصاحب الارض
ويفعل بها اذا
لم يكن

قوم واختصوا في الشرب ولم يعلم كيف اصل الشرب
بينهم كان بينهم على قدر اراضيهم لانه المقصود الانتفاع
بسطها فيقدر يقدر بخلاف الطريق لان المقصود
التطرق وهو في القعر الواسعة والصيغة على فط واحد
ومنع الاعلى منهم من سكر النهر ارضه ^{بما} يراه ^{بما} يراه
وان لم يشرب منه ^{اي} من النهر بدونه ^{اي} التسكر
يعني اذا كان الاعلى منهم لا يغرب حتى يشكر النهر
لم يكن له ذلك لان فيه ابطال حق الباقي وان
ترأخوا على ان يسكر الاعلى حتى يشرب حصه او اصطلحوا
على ان يسكر كل رجل منهم في نوبته جائز لان الحق
لهم وكل منهم عطف على الاعلى ^{اي} يمنع كل منهم من حق
نهر منه ^{اي} من اصل النهر ونصب دحي او دالية
او حجير عليه بلا اذن شريكه لان فيه كسر طرف
النهر وشغل موضع مشترك بالبناء ^{الا} ان يكون
دحي نصيب في ملكه غير مضر بالنهر والماء لانه
تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومنع
من توسع في النهر ^{اي} نهره في ارضه لانه يكسر طرف
اصل النهر ويريد على مقدار حقه في اخذ الماء ومنع
ايضا من القسمة بالايام وقد كانت بالكون يسر
الكاف جمع كوة يغتصها وقد تضمن الكاف في المفرد
فالجمع كوة كعروة وعري وهي روضة البيت
التي تحيط للثقب التي تثقب في الخشب ليحرق
الماء فيه الى المزاريع او الحدائق ووجه التمسك ان
القديم يترك على قديمه ومنع ايضا من شوق شربه
الى ارضه ^{اي} ارضه ^{اي} ارضه ^{اي} ارضه ^{اي} ارضه
العهد دليل على انه حقه ويؤدث ويؤدث
لانفسه ولا يباغ ولا يوجر ولا يؤهب ولا يتصد

قوله مستأنة مستأنة
طوبى لصاحب الارض
ويفعل بها اذا
لم يكن

به ولا يجعل منه اربابا او يبدل خلع وصالح والفرق ان
 الورثة خلفاء الميت فيقومون مقامه في حقوق
 الميت واملاكه وحاذله ان يقوم مقامه فيها لا
 يجوز ملكه بالمعاوضات والتبرعات كالدينين
 والقصاص والخير فانها تلك بالارث وكذا الشرب والوصية
 اخذ الميراث بخلاف البيع والجارحة والهبة
 والصدقة والوصية بنفس الشرب ونحوها حيث
 لا يجوز للزكري او الجهالة او لعدم الملك فيه للحال
 اولاته ليس مال متقوم ولو تزوج على شرب بغير من
 ارض فالنكاح جائز ولا يشرب لها لانه بدو الارض
 لا يجعل التملك بعقد المعاوضة ويجب من الميراث
 لانه مجهول سهره لانه فاحشة فلم تصح تسميته ولا يضمن
 من ماله ارضه فيزيت ارض جارية او عرق لانه شرب
 غير متعدي كما في البئر وواضع الحجر فان فعله في ارضه
 سباخ فلا يضمن قالوا هذا ان سقى ارضه سقيا
 معتادا يجهله ارضه عادة واما اذا سقى سقيا لا يجهله
 فيضمن لانه تجرى الماء الى ارض جارية تقديرا كذا في الكافي
 ولا يضمن ايضا من سقى من شرب غيره في رواية وهي
 رواية الاصل وفي رواية اخرى يضمن وهو بخلاف
 غير الاساوم ذكر في الكافي كرى نهر لم يملك من شرب
 المالك لانه من حاجة العامة وان لم يوجد في بيت المال
 شئ فعلى العامة وللهام ان يجازي الناس على كرده
 لانه نصيب ما طهر وفي تركه ضرر عام وكري النهر الملك
 على اهله النهر المملوك الذي يدخل ماؤه تحت القسمة
 ايا عام او خاص والفرق بينهما انما يستحق صاحبه
 به الشفعة كما يثاني في بابها في مخصص وما لا
 يستحقها به فهو عام وكريها على اهله لا على بيت

النهر من شرب به في ارضه او في ارض غيره
 جائز ولا يملك من شرب الارض الا ما كانت ذات
 نهره ولا يضمن من شرب الارض الا ما كانت ذات

في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

المال لان المنفعة تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤثر
 الكري عليهم وكذلك الخصم لان الغرم بالفتح لما فرغ
 من بيتا الشرب واحكامه شرع في بيتا الشفة واحكامها
 فقال والشفقة شرب بيتا دم والبهائم ولكل من شرب
 ادم والبهائم حقها في حق الشفة في كل ما لم يحرز بغير
 في شرب كونها فيها في الشفة فقط اى بدو اشتراك
 لهم في الشرب فان الاصل فيه قوله من الناس شربا
 في ثلاث في الماء والكلية والنار وهو ميتا ولا الشفة
 والشرب فمخصص منه الشرب بعد دخوله الماء في المقام
 بالاجماع فبقى الشفة ولانه البئر ونحوها لم يوضع
 للاجساد والمباح لا يملك بدونه كالضيق اذا تكرر
 في ارضه في انهار مملوكة وبئر وحوض وقتل واما
 كانت الشفة متناولة كشراب الدواب وكان القول
 بالاشتراك فيها مقتضيا للقول بجواز سقي الدواب
 من هذه المياه لتدرك بقوله لكن لا يضمن دوابه
 من نهر غيره ان خيف تخريبه لكن بها اى الدواب
 ولا يضمن ارضه وشجره منه ومن قنائه وبئر الا
 باذنه ولا يضمن شجرا وحضرا في داره خله جاريه في
 الاصح وقال بعض ائمة بان لا يملك ذلك الا باذن
 صاحب النهر طالبت الشفة ان لم يجد ماء الا في ملك
 شخص جارية اى اذنه ذلك الشخص العاقل لا يباخذ
 او اخذ به اليه يعني اذا كان البئر او العين او الحوض
 او النهر في ملك رجل له ان يمنع من يريد الشفة من
 الدخول في ملكه اذا كان يجهل ما هو يعرف من هذه
 الماء وان لم يجد قبل اصباح النهر ايا ان يعطيه
 الشفة او تركه ياخذ بنفسه واما قال في ملك
 شخص لانه اذا احتقر في ارض موات ليس له ان يمنع

ارضا لك

انما يضمن من شرب الارض

ملوكية هذه الدواب

او تسمى الدواب اية او غيرها
انما يضمن من شرب الارض

في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

Copyright University

لان الموات كان مشركا والحجر الاحياء حق مشترك
فانه يقطع الشركة في الشقة فان امتنع صاحب
الخلية والآخر جرح قطايب الما يحاق على نفسه
او ظهر قاتله بالسلامة لان قصدا ان لا يبيع حقه
وهو الشقة والماء في البئر مباح غير مملوك وفي ماء
محرني في الاناء ومخوم قاتله بالسلامة بل بعضا
وخو لانه ان يترك معصية فقام ذلك مقام التزوير
لطعام عند المحضرة فان اخطأ اليه ان يخاف به سراح
كتاب الكراهية والاستحباب
ذات الخمس وما يتعلق بها عقبها بهذا الكتاب
لان مسائله يناسبها بعضها تناسبا في التعداد
وبعضها تناسبا في التحريم ما كره كراهة التحريم
حرام عند محمد ولم يتلفظ به لعدم القاطع فانما
استعمل الكراهية في كتبه اذ يدب الحرام وعندهما
الحرام اقرب فثبتت الى الحرام كنسبة الواجب الى
الى الفرض واما المكره كراهة التنزيه فالي لعل اقرب
فصل فرض الاكل بقدر دفع الهلاك والنجس
بقدر ما يقدر به على صلوة قائما وصومه وايضا
الى الشبع لتزيد قوة وحرمة ما فوقه الا لقصد
صوم القعد او دفع استحياء ضيقه وكرة لحم الاناث ولبنها
وهو انش الحرام الاهلي واللبس متولد من اللبس
مثله بخلاف الحرام الوحشي فاته ولبنه حله
ثم يقل حرم لان فيه خلافة مالك كذا في الخيل
ولبنه مكره عند ابن حنيفة قبل كراهة تحريمه وقيل
كراهة تنزيه خلافا لها وقيل لم يكره الاكل وشرب
واوهان وتطيب من ابناء ذميمة وفضية الرجال
والنساء قيل صورة الاوهان ان ياخذ ائمة الذهب

انما هو الماء
او قال من يذوق الشقة
صاحب الكراهية

له في بعض النسخ
في بعض النسخ

قوله ان ما كرهنا من بعضها
تناسبا في التعداد وبعضها تناسبا
في التحريم كراهة التحريم او
باعتبار النسبة الى الهلاك والنجس

وفي الفتاوى انه لو اكل المسلم كره على ما قاله من مقال
وعنه ان يطيع الناس باكل ما كره في الماء والبار
الشرع ولا ينجس على من رزق بغيره خلقه كره من غيره
شيعة المسلمين ولو اكل الكافر اللحم لم ينجس فوجدنا
قوله انما هو علاج في قوله

ان على من شبع من كراهة التحريم او امره ان يفسد ولا يذوق
بغيره واسمه فقال الشيخ رحمه الله في الشرح والافق
في الامور وسبقنا في قوله

مكره لحم الخيل في قوله تعالى ومن ذبحناه
انما هو كراهة التحريم كراهة التحريم او امره ان يفسد ولا يذوق
بغيره واسمه فقال الشيخ رحمه الله في الشرح والافق
في الامور وسبقنا في قوله

في قوله تعالى ومن ذبحناه
انما هو كراهة التحريم كراهة التحريم او امره ان يفسد ولا يذوق
بغيره واسمه فقال الشيخ رحمه الله في الشرح والافق
في الامور وسبقنا في قوله

والفضة ويصبت الذهب على الرأس اما اذا دخل يده
فيها واخذ الذهب ثم صبته على الرأس من اليد فلا يكره
كذا في النهاية بقوله عن الرخية وغيره عليه ان يقتضي
ان لا يكره اذا اخذ الطعام من اية الذهب والفضة
بل يعلقه ثم اكل منها وكذا الواحد يده واكله منها ينبغي
ان لا يكره ثم قيل وكفى ينبغي ان لا يقتضي بهذه الرواية
لانه ينفخ باب استعمالها يقول من شاة الغفيلة
عن معنى عبارة المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم
اما الاول فانه من قولهم من ذهب ابتداءية واما
الثاني فانه مرادهم ان الادوات المصنوعة من
المحرمات انما يحرم استعمالها انما لم يمتنع فيما صنعت
بحسب متعارف الناس فانه لا وفي الكثير المصنوعة
من الذهب والفضة لاجل الطعام انما يحرم استعمالها
اذا اكل الطعام منها باليد او المعلقة لانه وضعت
لاجل ابتداء الاكل منها باليد او المعلقة في العرف
واما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح واكل منه
لم يحرم لانتفاء ابتداء استعمالها وكذا لا وفي الصفر
المصنوعة لاجل الادوية وخبره انما يحرم استعمالها
اذا اخذت وصبت منها الذهب على الرأس لانها تناسا
صنعت لاجل الادوية منها بذلك الوجه فلما اذا
ادخل يده فيها واخذ الذهب وصبته على رأس من اليد
فلا يكره لانتفاء ابتداء استعمالها فيها فظهر ان مرادهم
انما يكون ابتداء استعمال المتعارف من ذلك المحرم ويؤيده
ما شاع من مسألة الاناء المفضى والمسرير المفضى
مع مله حظه قولهم شيئا موضع الفضة فتدبر كذا الاكل
بفضتها والاكحال مسلم او نحوها من استعمالها
وحل الاكل من ابناء رصاص وبلور ونيحاج وعقيق واليا

على هذا التصريح من قوله قبل الى هذا
انما هو كراهة التحريم كراهة التحريم او امره ان يفسد ولا يذوق
بغيره واسمه فقال الشيخ رحمه الله في الشرح والافق
في الامور وسبقنا في قوله

الذهب والفضة

الخلية والآخر جرح
قطايب الما يحاق على نفسه

في بعض النسخ
في بعض النسخ

انما هو الماء

مفضض وحل جلوسه على سرير أو سرج مفضض
 متقيا موضع الفضة فان لاكل والشرب من الاناء المفضض
 والجلوس على الكرسي أو السرير أو السرج أو نحو مفضضا
 انما يحل اذا اتى موضع الفضة بان لا يكون المفضض في موضع
 الغم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ وفي
 الجلوس على السرير فانه لا يكون مستغرا لها على الوجه
 المذكور بخلاف ما اذا لم يتق موضعها او كذا لانه المفضض
 بالذهب والفضة أو الكرسي المصنوع باحدهما هذا كله
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يكره كله وقول
 محمد مروي مع أبي حنيفة ومروي مع أبي يوسف فهذا
 الاختلاف فيما اذا تخلص واما الموقوفة فلا بأس بالاجماع
 روي ان هذه المسئلة وقعت في مجلس أبي جعفر
 الزياتي وأبو حنيفة وأئمة عصره حاضرون فقالت
 الائمة يكره وأبو حنيفة ساكت فقبل له ما تقول يا حنيفة
 فقال لا وضع فاه موضع الفضة يكره والا فلا
 فقبل له ابن لك فقال ايايت لو كان فما ضيعه خام
 فضة فشرب من كفه اكره ذلك فوقف الكل فتعجب
 أبو جعفر من جوابه وهذا الجواب ايضا يؤيد ما ذكرنا
 وقيل قول الكافر ولو كان مجوسيا شرب الخمر
 من مسلم او كفايا حل او شربه من مجوس فحرم فقال
 في الكفر وقيل قول الكافر في الحل والحرمه وقال
 الزياتي هذا سهو لانه الحل والحرمه من الديانات
 ولا يقبل قول الكافر في الديانات واما يقبل في
 المعاملات حاضرة للضرورة اقول ليس السامع
 صاحب الكفر لان مراد به بالحل والحرمه ما يحصل
 في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما توهم

يقول في قوله
 يكره في قوله
 الموقوفة

الحسن بوزن
 الذوق

University

بدليل انه قال في الكافي وقيل قول الكافر في الحل والحرمه
 حتى لو كان له اجير مجوس او خادم مجوس فادس له
 ليس بجرا فاشترى فقال اشترى من يهودي او
 نصراني او مسلم وسعه كله وان كان غير ذلك لم يسعه
 كله ثم قال واصله ان خير الكافر في المعاملة مقبول
 بالاجماع لصدوره من عقل ودين ما يقع من الكذب
 ومساس الحاجة الى قوله لكثرة المعاملات وكونه
 من اهل الشهادة في الجملة فظهر ان مراده ما ذكرنا
 والعجب انه بعدما اعترض عليه بهذا الاعتراض نقل
 حصول كلهم الكافي وكان عليه ان يقول بدل الاعتراض
 اراد بالحل والحرمه ما يحصل في ضمن المعاملات
 ويجعل كلامه قرينة عليه فليتامل وقيل قول محمد
 ولو كان كافر او اني او فاسقا او عبدا في المعاملات
 لانها تكثر بين اجناس الناس فلو شرط شرط زائد ادى
 الى الخرج فقبل قوله مطلقا دفعا للخرج وفي التوكيل
 بان اخبرني وكيل فله في بيع هذا حيث يجوز النزاع
 منه وقيل قول العبد والصبي في الهدية والا ذن كما
 اذا جاء بهدية وقال اهدي اليك فله هذه الهدية
 محل قبولها منه او قال انا مذكور في التمان يقبل
 قوله وشرط العدل في الديانات المحضرة كالخير في
 نجاسة الماء فان اخبر بها مسلم عدل ولو عبدا
 قبل قوله ويقيم السائل والخبر بها فاسق او
 مستور محرر يظن ظنه فاللحوظ اللاحق فالخير
 في عليه صدقه والنوعين فالخير في عليه كذبه رجل
 دعي الى وليمة فيها منكر وعليه السم حرمه وان لم يعلم
 او حدث بعد حضوره فان كان مقتدى فان قدس
 على المنع منع والا خرج البسنة وغيره غير المقتدى

الولي له العلم
 بالخير

ان تعدوا كل جانب فانه اجابته الدعوى سنة لقوله من
من لم يحب الدعوى فقد عصى ابا القاسم ^{عليه السلام} فله ترك
لاقتراء البدعة من غير كصلوة الجنان ^{عليه السلام} لا ترك الاجل

النِّبَاةُ فَصْلٌ لَا

عزها وعندهما حل في الحرب ويتوسلهم ويفترغ ويلبس
ماسدا حرير ولحمته غير لان الصحابة روزه كانوا
يلبسون الحر وهو مسددي بالحرب ولان الثوب انما
يصير ثوبا بالنسج لما عرف ان العبر لاخر جزئي العلة
والنسج بالحقه فكانت هي المقربين لا السدى ويلبس

عائله في حرب فقط للضرورة وليرى في غير لانعدامها
فلا يحل ان لا يزين الرجل بذهب او فضة الا بخاتم
ومِنْطَقَةٍ وَجُلِيَّةٍ سِيفٍ مِنْهَا ^{او من} الفضة لا الذهب
ومِشْمَايَ ذَهَبٍ لَتَقُبِ قِصِي ^{او رجل معدود} لا يَتَّبَعُ ولا يَجْعَدُ لا يَسَا
له وصل المرأة كلها ياروقه عِدَّةٌ مِنَ الصَّامِتَةِ مِنْهُمْ
على رضى ابي النبي صلى الله عليه وسلم خرج يا حدى يد يد
حريز وبالاخرى ذهب وقال هذا في حر آمان على زكوب

أَتَيْتُ حُلَالَ لِبَانَاتِهِمْ وَرَوَى جُلَّ لِبَانَاتِهِمْ وَلَا يَتَخْتَمُ
بِالْجَدِيدِ وَالصَّغِيرُ أَمَّا الْحَدِيدُ فَلَهُنَ الْبَنِيُّ مِمَّ رَأَى عَلَى جُلَّ
خَاتَمِ حَدِيدٍ فَقَالَ مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ جِلْدَةَ أَهْلِ النَّارِ
فَرَمَى بِهِ وَأَمَّا الصَّغِيرُ فَلَهُ مِمَّ رَأَى عَلَى رَجُلٍ خَاتَمٌ
صَغِيرٌ فَقَالَ مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رَجُلًا إِلَّا صَنَامٌ فَأَمَرَهُ فَوَضَعَهُ
بِهِ وَاخْتَلَفَ فِي الْحَجْرِ وَالْبَيْتِ قَالَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرُ
لَا يَتَخْتَمُ إِلَّا بِالْفَضَّةِ وَقَالَ فِي الْهَدِيَّةِ وَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّ

الحاكم الجي والديد والصوري حرام ووفيه صاحب
الكتاب وذاد عليه قوله ومين الناس من أطلق الشب
واليد مال شمس الائمة السرخسي فانه قال والاصح
ان لا بأس كالعقيق فانهم ~~لا بأس به~~

تتميز بالشباب
تتميز بالثروة لا يتم البقاء

كان يتختم بالعقيق وقال ختموا بالعقيق فاية مبارك
اقول يرد على صاحب الهداية والكافي انا لانسلم كون
تلك العيارية نصا على ما ذكر كيف وقد قال الامام

قاضيا في شرح الجامع الصغير ظاهر لعظم الكتاب
يقتضي كراهة التخييم بالحجر الذي يقال له يشب والاصح
انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفي
وقد روي عن النبي م انه تختم بالعقيق وقال في فتا
واه ظاهر اللفظ يقتضي كراهة التخييم بالحجر الذي
يقال له يشب والصحيح انه لا بأس به ليس بذهب
ولا حديد ولا صفي بل هو حجر ومن رسول الله م

انه تختتم بالعقيق ولو سلم انه نص كى لاينا في احتمال
الشاويل والتخصيص كما تقر في الاصول فيحتمل
ان يراد بالقصر في قوله لا يختتم الا بالفضة القصير
بالاضافة الى الذهب فانه المتبادر عند ذكره حتى
اذا اطلق الحجر لا يراد الا الذهب والفضة وكما سلم
انه صريح في نفى الحجر لكن اذا ثبت ان الرسول صلى الله
عليه وسلم تختتم بالعقيق الذي هو الحجر وقال تختما

بالتحقيق كان التختم بالحجر جازيا بقوله وفعله ثم فليته
تعارضه عبارة الجامع الصغير فالحاصل أن التختم
بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد
والصغير حرام عليهم بالحديث وبالحجر حلال على الصنفين
الأمم منسب الأئمة والامام قاضيا أيضا من قول الرسول
وفعله ثم لأن حيل العقيق لما ثبت بها ثبت حيل سائر
الأحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحجر وحجر على اختيار

صاحب الهداية والكافي اخذ من ظاهر عبارة الجليل
الصغير المحتمل لان يكون القصر فيها بالاصافة التي
الذهب ولا يخفى ما بين المأخذ من التفاوت وقرئ
صحيحاً وبالأمانة

من قوله ان القصور بالجبر والحديد
والصفر حرام

الرعاية الخاصة بالصغار
والتي تولى رعايتها

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

روز چهارم از قضاوتی که در آن روز

فانما في هذه الحقايق والحقائق

وكل واحد من الامام سبعة ائمة
والامام قاضية

1990

الاولا بفتح الاء

2

...

لا ینزل علیہ

قوله الخز بوقا شد
ارستی از شمع ارقابی
یوسوف از راه سر

برای ولاحک
خوارینتی

الموسم في كل سنة

عن الخاتم الاحكام

১৩৭

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

1666

١٠٠

وَمِنْهُمْ

والجنت والجنة من الجنة او المشبه بها فكذلك

الجنس
للخص
ويأتي
جاء

ان يؤتم بيكما ورجل يداويها فينظر الى موضع مرضها
بقدر الضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مدها وانها لان نظر
الجنس الى الجنس اخف الا ترى ان المرأة تغسل المرأة اذا كانت
بعد موتها دون الرجل الخصى والمحبوب والمحب في
النظر الى الاحنية كالحمل اما الخصى فلقول عائشة رضي
الخصاء من قبله فله يبيع ما كان حراما قبله وقيل هو شد
الناس جماعا لان الله لا تغدر بالانزال واما المحبوب
فانه يستحق فيزل وان كان محبوبا قد جفت مأواه
فقد رخص بعض مشايخنا اختاره له بالنساء في حقه
والأصح انه لا يحل ويغزل عن امته العزل ان يطأ فاذا
قرب الى الانزال اخرج ولم ينزل في الزوج بل اذنها
لقوله من لم يولي امه اعزل عنها ان شئت ويعزل عن
زوجته به اي باذنها تنهيه من العزل عن الحرة الا
باذنها **فصل** من ملك امه بشراء ونحوه كهيته
وميراث وخلق وسلم وغو ذلك ولو كانت الجارية
بكر او مشربة من امرأة او عبدا اما اذا كان عبدا غير
فظاهر واما اذا كان فكذا اذا كان ماذونا له مستقرا
بالدين عند ابن حنيفة وعندها لا يجب فان من اصل
ابن حنيفة ان العبد اذا كان عليه دين مستقرا فالمولى
لا يملك مكاسبه وعندها يملك وان اشترى من مكانه
فكذا لانه لا يملك مكاسبه او مشربة من محرمها او من
مال الصبي بان باعه ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا
اشترى من مال وليه الصغير ذكره في غاية البيان
حرم عليه اي على المالك وطهرا ودعا عيه بين الناس
والقبلة والنظر الى فرجها وقال بعضهم لا يحرم الدواعي
لان الوطى انما حرم لانه يختلط الماء ويشبه النسب
وهذا معدوم في الداعي ورده بان الوطى حرام لاحتمال
الاشباه

فان كان المولى قد اشترى من مكانه
فكذلك لانه لا يملك مكاسبه او مشربة من محرمها او من
مال الصبي بان باعه ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا
اشترى من مال وليه الصغير ذكره في غاية البيان
حرم عليه اي على المالك وطهرا ودعا عيه بين الناس
والقبلة والنظر الى فرجها وقال بعضهم لا يحرم الدواعي
لان الوطى انما حرم لانه يختلط الماء ويشبه النسب
وهذا معدوم في الداعي ورده بان الوطى حرام لاحتمال
الاشباه

في دواعي الوطى
في دواعي الوطى

وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حاملا عند البيع
ويذكر البياع الولد فيستردّها فيطهره ان وطئه صا
دق ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي حتى
يستبرأ المالك اي يتعرف براءة رجمها بحضرة فمن
تحضن وبشر في ضدها الى الصغيرة والاشبه و
المنقطعة الحضي فان الشهر قائم مقام الحضي في
العدة فكذا في الاستبراء واذا حاضت في اثنائه بطل
الاستبراء بالايام لان العدة على الاصل قبل حصول
المقصود بالبدل تنظر حكم البدل كالمعدة بالانز
اذا حاضت وان ارتفع حيضها بان صارت ممتدة
الطهر وهي من تحيض تركها حتى يتبين انها ليست
بحاملة ثم وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية
وقال محمد يستبرأ بها بشهرين وخمسة ايام والفتوى
عليه لان هذه المدة متى صلت للتعرف عن شغل
بنيهم بالنيكاح في الماء فانه تصلح للتعرف عن
شغل بنوهم بملك اليتم وهو دونه اولى كذا في
الكافي وبوطيع للحمل في الحامل والاصل في هذا
الباب قوله من في سبائا او طائس الا لا يوطى
الحبالي حتى يضع حملهن ولا غير الحبالي حتى
يستبرأ بحضرة والحديث ورد في المشية لكن
سبب الاستبراء حدوث الملك واليد لانه موجود
في المنصوص عليه والاستبراء لتعرف براءة الرحم لانه
يختلط مأواه بماء الغير اذ لو وطئها قبل ان يتعرف
برأه رجمها فجاءت بولد فله يدري انه منه او من
غيره فوجب التعريف سيما للبياع من الاختيار
والانساب عن الكشاه والاولاد عن المهر لانه لا
عند الكشاه لا يدعي الولد فهلك لعدم من يقوم بتربيته

تدقيقه عليها ارجاع الى الحكم الجارية

يستبرأ باليومين عن شغلهم

اركانها

وذلك عند حقيقة الشغل او توهبه لكنه امر خفي
 فادبر الحكم على امر ظاهر وهو جنة الملك وان كان
 عدم وطى المولى معلوما كما في الامور المعدودة فان
 حكم الحكم تراعى في الجنس لا كل فرد فان قيل اذا علم
 عدم وطى المولى كيف توهم شغل الترم ليلزم اختلاط
 الماء واشتباؤه النسب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من
 المولى لجواز ان يكون من غيره وكذا التوهم في البكرات
 لان الشغل يتصور بدون زوال العذرة وكذا في الكافي
 اقول يرد عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كاي
 من الزنا وقد تقرر ان نكاح المزنية ووطئها جائز
 بل المستبرأ عند ابن حنيفة وم وابي يوسف فكيف يوجب
 توهم الشغل من الزنا المستبرأ وتكرر دفعه بان الشغل
 اذا كان من غير توهم المولى لا يجب كونه من الزنا لجواز
 ان يكون المولى زوجها باخر كاسياف واعترض على
 قولهم حكم الحكم تراعى في الجنس لا في كل فرد بانه الحكم
 لا تراعى في كل فرد فرد ولكن تراعى في الانواع المضبوطة
 فان كانت الامة بكرة او مشترية مني لا يثبت نسب
 ولدها منه بان يكون الولد ثابت النسب من غيره
 زواج المولى امته من رجل فثبت منه ثم طلقها
 وبعد انقضاء عدتها بائنا عنها من رجل فكان ينبغي ان لا
 يجب المستبرأ على المشتري لان العمل ثابت النسب
 فلا يلزم اختلاط المياه واشتباؤه الانساب واجيب
 بان انما يثبت بالحديث في سبائيا او طائس كما عرفت
 ولا يخفى انه لا يخلو من ان يكون فيها بكرة او مشترية
 من امرأة وهو ذلك ومع هذا حكم الترم حكما عاما
 فلا يختص بالحكمة كما انه تعالى في الحكمة في حرمة الحر
 بقوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع الابهة فلا يمكن

في قوله المستبرأ
 المستبرأ من الزنا
 المستبرأ من المولى

نكاح المزنية

المستبرأ من الزنا
 المستبرأ من المولى

يمكن ان يقول احد اني اشترتها بحيث لا يقع العداوة
 ولا تصد في من الصلوة فاذا كانت المصلحة غالبية في
 حرمتها فالشرع حرمتها على العموم لما ان في التخصيص
 ما لا يخفى من الخط وجماسر العوام بحيث يرتفع الحكم
 فاذا ثبت الحكم في السبى على العموم ثبت في سبائيا
 الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة ثم تأيد ذلك
 بالاجماع ولم تكف حصة بل فيها لان الواجب عليها
 الحيضة وهي اسم الكاملة ولا يثبت بعد الملك وقبل القبيض
 لانها وجدت قبل علقته وهي الملك واليد جميعا فلا يثبت
 احدهما او بعد البيع وقبل الاجازة في بيع القضي
 وان كانت في يد المشتري او بعد القبيض في الزنا العلق
 قبل ان يشرتها صحاحا ولا ارولم تكف ايضا ولادة
 كذلك ان حصلت بعد ثبوت الملك وقبل القبيض لا انتفاء
 العلة كما سبق وكفت حيضة بعد القبيض وهي مجوسية او مشترية
 او مكاتبه ثم اسالت او عجزت بعد ان يشرتها امية
 مجوسية او مسلمة فكاتبها قبل ان يشرتها ثم
 حاضت المكاتبه حال كتابتها وحاضت المجوسية
 حال مجوسيتها حيضت ثم عجزت المكاتبه او اسالت
 المجوسية اجزاء تلك الحيضة من المستبرأ لانها وجدت
 بعد ثبوت حرمة المانع كما في حاله الحيضة يشترى من
 عبده المأذون به حاضت عنده او عند العبدان لم
 يستغرق دينه كفت تلك الحيضة من المستبرأ لانها
 دخلت في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والآن
 ان وان المشتري دينه فلا يلا تكتفي تلك الحيضة عند
 ابن حنيفة خاله والمساويج المستبرأ بشره حيض
 شريكه من المجاورة المشتركة لان السبب قد تم في ذلك
 الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة لا عند علو الابهة

علة الاستبراء

الوطئ

الوطئ

علة الاستبراء

علة الاستبراء

وروي المغصون والمستأجرة وفك المهر فتر لا تنقأ
استحدث الملك وخص حيلة اسقاطه عند أبي يوسف
خلفه فالحمد وتيقني بالاول ان علم عدم وطى بايها
في ذلك الطهر وبالنسبة ان وطى وهي الحيلة ان يزوجها
المشترى قبل الشراء ان لم تكن تحت حرة حتى لو كانت
لم يزوجها الا مع كفايتها في كتاب النكاح
ثم يشترىها اذ بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى
زوجه بطل النكاح ويحل الوطى ويسقط الاستبراء
قال في الفناوي الصغرى قال ظهير الدين رايث في
كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه اذا جعل للمشترى
وطى في هذه الصورة لزوجها ووطىها ثم اشترىها
لا ينفذ بملكها وهي في عدة امّا اذا اشترىها قبل ان
يطأها فكما اشترىها يبطل النكاح ولا نكاح حال
ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيقه وهو اخذ
حل الوطى بملك المبيى قال وهذا لم يذكر في الكتاب
وهذا يفتى حتى الى هنا لفظ الفناوي الصغرى وان
كانت تحت حرة فهي الحيلة ان يزوجها البائع
قبل البيع او يزوجها المشتري قبل القبض من يوثق به
مفعول يزوجها ان يفتى على انه يطلقها ثم يشترىها
المشترى ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء
لا ان اشترى منكوحه الغير ولا يحل وطئها فلو اشترى
فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري
وحينئذ لم يوجد حد وث الملك فله الاستبراء او زوجها
المشترى قبل القبض من يوثق به ويقبض فيطلق
الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ لا يحل
لا يحل الوطى واذا حل الوطى بعد طلاق الزوج
لم يوجد حد وث الملك فقول فيطلق الزوج متعلق

اسقاط الاستبراء
وروي المغصون والمستأجرة وفك المهر فتر لا تنقأ
استحدث الملك وخص حيلة اسقاطه عند أبي يوسف
خلفه فالحمد وتيقني بالاول ان علم عدم وطى بايها
في ذلك الطهر وبالنسبة ان وطى وهي الحيلة ان يزوجها
المشترى قبل الشراء ان لم تكن تحت حرة حتى لو كانت
لم يزوجها الا مع كفايتها في كتاب النكاح
ثم يشترىها اذ بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى
زوجه بطل النكاح ويحل الوطى ويسقط الاستبراء
قال في الفناوي الصغرى قال ظهير الدين رايث في
كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه اذا جعل للمشترى
وطى في هذه الصورة لزوجها ووطىها ثم اشترىها
لا ينفذ بملكها وهي في عدة امّا اذا اشترىها قبل ان
يطأها فكما اشترىها يبطل النكاح ولا نكاح حال
ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيقه وهو اخذ
حل الوطى بملك المبيى قال وهذا لم يذكر في الكتاب
وهذا يفتى حتى الى هنا لفظ الفناوي الصغرى وان
كانت تحت حرة فهي الحيلة ان يزوجها البائع
قبل البيع او يزوجها المشتري قبل القبض من يوثق به
مفعول يزوجها ان يفتى على انه يطلقها ثم يشترىها
المشترى ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء
لا ان اشترى منكوحه الغير ولا يحل وطئها فلو اشترى
فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري
وحينئذ لم يوجد حد وث الملك فله الاستبراء او زوجها
المشترى قبل القبض من يوثق به ويقبض فيطلق
الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ لا يحل
لا يحل الوطى واذا حل الوطى بعد طلاق الزوج
لم يوجد حد وث الملك فقول فيطلق الزوج متعلق

وروي المغصون والمستأجرة وفك المهر فتر لا تنقأ
استحدث الملك وخص حيلة اسقاطه عند أبي يوسف
خلفه فالحمد وتيقني بالاول ان علم عدم وطى بايها
في ذلك الطهر وبالنسبة ان وطى وهي الحيلة ان يزوجها
المشترى قبل الشراء ان لم تكن تحت حرة حتى لو كانت
لم يزوجها الا مع كفايتها في كتاب النكاح
ثم يشترىها اذ بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى
زوجه بطل النكاح ويحل الوطى ويسقط الاستبراء
قال في الفناوي الصغرى قال ظهير الدين رايث في
كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه اذا جعل للمشترى
وطى في هذه الصورة لزوجها ووطىها ثم اشترىها
لا ينفذ بملكها وهي في عدة امّا اذا اشترىها قبل ان
يطأها فكما اشترىها يبطل النكاح ولا نكاح حال
ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيقه وهو اخذ
حل الوطى بملك المبيى قال وهذا لم يذكر في الكتاب
وهذا يفتى حتى الى هنا لفظ الفناوي الصغرى وان
كانت تحت حرة فهي الحيلة ان يزوجها البائع
قبل البيع او يزوجها المشتري قبل القبض من يوثق به
مفعول يزوجها ان يفتى على انه يطلقها ثم يشترىها
المشترى ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء
لا ان اشترى منكوحه الغير ولا يحل وطئها فلو اشترى
فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري
وحينئذ لم يوجد حد وث الملك فله الاستبراء او زوجها
المشترى قبل القبض من يوثق به ويقبض فيطلق
الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ لا يحل
لا يحل الوطى واذا حل الوطى بعد طلاق الزوج
لم يوجد حد وث الملك فقول فيطلق الزوج متعلق

بما قبله ايضا من فعل بشهوة اخرى وداعى الوطى
بامتنه لا يجتمعان نكاحا صفة امتية سواء كانت
اختياريا وامراة يتي يحوز الجمع بينهما نكاحا
حرّم عليه وطى واحدة منهما وداعى حتى يزوج
احد منهما عليه يعني ان من له امتان كما ذكر فقها
شأنه بشهوة فانه لا يجمع واحدة منهما ولا يقبلها
ولا يستبرأ بشهوة حتى يملك قرحة الاخرى غير ملك
او نكاح او يقبضها بالاصل في قوله تعاوان جمعوا
بين الاختيار عطف على امتهاكم في قوله تعاوان
عليكم امتهاكم وبناتكم ثم المراد من تحرر من يزوج
في حق قضاء الشهوة واسبابه بالاجماع وكثرة تقبيل
الرجل وعناقه في ازار واحد ولو عليه قميص
او جبة لا يكره وعن عطاء سأل ابن عباس رضي
عن المعافاة فقال اول من عانق ابراهيم خليل الرجل
كان بمكة فاقبل اليها ذوالقرنين فلما وصل الى الاطراف
قيل له هذه البليدة ابراهيم خليل الرجل فقال ذوالقرني
ما ينبغي لي ان اركب في بلدة فيها ابراهيم خليل الرجل
فترك ذوالقرني ومشي الى ابراهيم فسلم عليه ابراهيم
واعنقه وكان هو اول من عانق اوقدور واما ما يكره
كثير في النبي عن المعافاة ويجوزها والشيخ ابو منصور
الماثري في وقته فيهما فقال المكره منها ما كان على
وجير الشهوة واما على جوار النكاح والكرامة فجائزة
والامام شمس الامية الترخيضي وبعض المتأخرين تقبيل
يد العالم او المتزوج على سبيل التبرك كقبلة
فانها لا يكره لما روي ابي رضى عن ابي الحسن
ايضا بعضنا بعضا قال قلنا ايضا يفتى بعضنا بعضا
قال لا قلنا ايضا يفتى بعضنا بعضا قال نعم وروي

وكثرة تقبيل الرجل

وروي المغصون والمستأجرة وفك المهر فتر لا تنقأ
استحدث الملك وخص حيلة اسقاطه عند أبي يوسف
خلفه فالحمد وتيقني بالاول ان علم عدم وطى بايها
في ذلك الطهر وبالنسبة ان وطى وهي الحيلة ان يزوجها
المشترى قبل الشراء ان لم تكن تحت حرة حتى لو كانت
لم يزوجها الا مع كفايتها في كتاب النكاح
ثم يشترىها اذ بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى
زوجه بطل النكاح ويحل الوطى ويسقط الاستبراء
قال في الفناوي الصغرى قال ظهير الدين رايث في
كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه اذا جعل للمشترى
وطى في هذه الصورة لزوجها ووطىها ثم اشترىها
لا ينفذ بملكها وهي في عدة امّا اذا اشترىها قبل ان
يطأها فكما اشترىها يبطل النكاح ولا نكاح حال
ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيقه وهو اخذ
حل الوطى بملك المبيى قال وهذا لم يذكر في الكتاب
وهذا يفتى حتى الى هنا لفظ الفناوي الصغرى وان
كانت تحت حرة فهي الحيلة ان يزوجها البائع
قبل البيع او يزوجها المشتري قبل القبض من يوثق به
مفعول يزوجها ان يفتى على انه يطلقها ثم يشترىها
المشترى ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء
لا ان اشترى منكوحه الغير ولا يحل وطئها فلو اشترى
فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري
وحينئذ لم يوجد حد وث الملك فله الاستبراء او زوجها
المشترى قبل القبض من يوثق به ويقبض فيطلق
الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ لا يحل
لا يحل الوطى واذا حل الوطى بعد طلاق الزوج
لم يوجد حد وث الملك فقول فيطلق الزوج متعلق

Copy

على ان يولد
صغير الصغير

اكثر قدّر ما يتغابى الناس فقد عليهم ولا يجوز عليهم
واذا اذرك الصغير والصغيرة في مئة الاجارة قبل انقضاء
المدة فان كانت الاجارة على النفس فله الخيار ان يشاء
ابطل الاجارة وان شاء امضاها وان كانت على املاكه
فله خيار له وفي فوائد صاحب المحيط اذا اجر الدب والجدة
او القاضى الصغير في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا
كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا اجرة احدكم باقل منه
لم يجز والصحيح انه يجوز الاجارة ولو بالاقل وقد ذكر
شمس الائمة في كتاب الولاية للرب ان يعبر ولد الصغير
وليس له ان يعبر ماله قال وما ولىه اذا كان ذلك في تعلم
الحرفة بان دفعه الى استاد ليعلمه الحرفة ويجزم انما
اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز كذا في القصول العائدة
وجاز بيع العيص من يتخذ حمر لانة المعصية لا تقوم بعين
بل بعد تغيير جوارف بيع السباع من اهل الفتنة كما مر
وجاز حمل حمر دمي باجر حمارها لا ان لا يجوز اجارة
بيت بالامصار وبقرانا ليتخذ بيتا للبحر والبيعة
او بيعة لليهود والنصارى او يتباع فيه الحمر وانما قال
بقرانا قد نقل عن ابي حنيفة انه جوز ما ذكر في السواد
لكن قالوا من رده سواد الكوفة لانه غالب اهلها اهل
الزمية واما في سواد بلادنا فاعلام الامم فيها ظاهر
فله يكتون فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكافي وجاز
بناء بيع بيوت مكة بالاجماع لانها ملك ما بناها
الايركي التي من بنا على الارض الوقف جاز بيعه فهذا
كذلك واختلاف في بيع ارضها جوزة ابو يوسف ومحمد
وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وم وجاز بيع
العبد احتراز عن الاباق والتميز بخلاف الغل الطاهر
جعل اهل في عتق العبد حيث لم يجز لانه عادة ملية

قوله ولو بالاقل ولا محل على العبد لان مقتضى مخالفة
اتحاد اهل الصغير لغيره لانه منسوب لغيره لا
اذ فرغ من العتق كالمعتق حاشا له

وبيع العلام الامم والتميز عرف بالولاية كرهه
بعضهم

بيع العتق

قوله ولو بالاقل ولا محل على العبد لان مقتضى مخالفة
اتحاد اهل الصغير لغيره لانه منسوب لغيره لا
اذ فرغ من العتق كالمعتق حاشا له

العتق غيبه تقييد
الامم وسواء وموت
اورمق وان لم يولد

و في القنة
ارباقة العبد مكرهه

قوله ولو بالاقل ولا محل على العبد لان مقتضى مخالفة
اتحاد اهل الصغير لغيره لانه منسوب لغيره لا
اذ فرغ من العتق كالمعتق حاشا له

وفي القنة لايأس بوضع الرأية يعنى الغل في عتق
العبد في زماننا الغلبة الا باق خصوصا في اليهود و
جاز قبول هدية تاجر واجابة دعوية واستعارة دابة
والقياس ان لا يجوز كمال لانه تبرع والعبد ليس من اهله
لكن يجوز في الشيء اليسير للضرورة كالتحاشا لانه لا يجد
بذامته كالضيافة ليجتمع اليه المجاهزون ويجب
قلوب المعاملين فكان من ضرورات التجارة ومن ملك
شيئا ملك ما هو من ضروراته وكره كسوة ثوبا واحدا
التقديس لانتفاء الضرورة وكره استخدام الحصى لانه
فيه تحريض الناس على الخصاء ولانه لا يعبر عن مخالطة
النساء وكره اقرض بقال درهم لياخذ منه ما شاء
لانه فرض جبر نفعا وهي منتهى عنه وينبغي ان يستودعه
درهم لياخذ منه ما شاء جزاء فخا فانه ليس بفرض
حتى لو هلك لا شيء على الاخذ وكره اللعيب بالنيطخ
والتردد وكل له قول له عليه الصلوة والسلام كل لعيب
ابن آدم حرام الا ثلثة مائة عبد الرجل اهله وبناته
لفرسه ومناظلة لقوليه واما باح الشافعي الشطرنج
بله قمار ولا اخذ له لحفظ الواجب لانه فيه تشييد
الحاظر والمجة عليه ما روينا ولا بأس بالمتسابقة
في الرمي والغرس والابل ان شرط المال من جانب واحد
بان يقول احدها الصلح ان سبقني فلك كذا وان
سبقتك فله شيء لي لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق
الا في خياف يعبر او نصلي او رمي او حافر او فرس وجرم
لو شرطاه من الجانبين بان يقول ان سبق فرسك اعطيتك
كذا وان سبق فرسي فاعطني كذا الا اذا خاض بينهما بالمشاة
وقال للشافعي ان سبقتنا فاما لك وانه سبقناك
فله شيء لنا عليك ولكن ايها سبق اخذ المال المشروط

الشطرنج

قوله ولو بالاقل ولا محل على العبد لان مقتضى مخالفة
اتحاد اهل الصغير لغيره لانه منسوب لغيره لا
اذ فرغ من العتق كالمعتق حاشا له

قوله ولو بالاقل ولا محل على العبد لان مقتضى مخالفة
اتحاد اهل الصغير لغيره لانه منسوب لغيره لا
اذ فرغ من العتق كالمعتق حاشا له

والإمام

التسخير على وزن التكرم
نوخ تقديس التكم واثم تو
الارباب الارباب الرضا
على يقال وما ترو غير هذا

الحاسب من عين دلائل المعروف
والنظري عن المنكر مستمع

قلم الى فيروز

[illegible]

لا غلبة أرضيه ومجلوبه من بلد آخر لأنه خالص حقه
ولم يتعلق به حق العامة ولا يستحق حاكم إلا إذا تعدى
الأرباب عن القيمة تعدياً فاحشاً فيسعر بمشورة أهل
الزمان يكره أمساك المحامات إن كان يضرب الناس
ذكره قاضياً وفي القنية له محامات مملوكة يطير بها
فوق السطح مطعماً على عورات المسلمين وكثير زجاجات
الناس برميها تلك المحامات يعزور ويبيع ويشد لمنع
فإن لم يمنع ذبحها المحاسب ويستحب قلم أظافير
يوم الجمعة قال قاضياً رجل وقت لقلم أظافيره وخلق
رأسه يوم الجمعة قالوا إن كان ترك جواز ذلك في غير
يوم الجمعة وأخره إلى يومها أخيراً فاحشاً كان مكرهاً
لأن من كان ظفرو طويلاً يكون رزقه ضيقاً فإن لم يتجاوز
الحده وأخره تتركها بالأخبار فهو مستحب لما روت عائشة
عن رسول الله ص من قلم أظافيره يوم الجمعة أعاده
الله تعالى من البلاد إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلثة
أيام ويستحب خلق عانته وتنظيف بدنه بالاغترار
في كل أسبوع مرة وفي القنية الأفضل أن يقلم أظفاره
ويحلق شباته ويحلق عانته وينظف بدنه بالاغترار
في كل أسبوع مرة فإن لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً
ولا عذر في تركه وراء الأربعاء والأسبوع هو الأفضل
والخمس عشرة الأوسط والأربعون الأبعد ولا عذر في ما
وإن الأربعاء ويستحق الوعيد وفي المحيط ذكر أن عمر بن
الخطاب رنه كتب أن يفرق الأظافير في أرض العديق
فانها ساءت فوجد أميرد وب إليه لجاهد في دار الحرب
وأنه بقي لأظفار من القنطرة لأنه إذا سقط السلاح
من يده وقرب العديق منه ربما يمتكن من دفعه بالأظافر
وهو نظير قصي الشارب فأبشتره وفي حق الغازي في دار

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

اقتصاد

[A large, dense handwritten manuscript page from the Voynich manuscript, featuring multiple columns of text written in the characteristic Voynich script. The ink is dark brown on aged parchment. A prominent red initial or mark is visible at the top left.]

توفیر الافیضہ و توفیر

امارة ملك الحنكر القون

الحرب ان توقير شارب به مندوب اليه ليكون
 في عين العدو رجل تعلم علم الصلوة او يحسن ليكن الناس
 والآخر ليحس به فالاول افضل لانه منفعة الخلق
 اكثر جاء في الاثر ان من ذكر الله خيرا من احياه لثلاثة
 كذا في فتاوى قاضي خراساني وقيل ما راجع في طلب العلم
 بغير دين والدين فلا بأس به ولم يكن عقوقا قبل
 هذا اذا كان محيا وان كان امرا فلا بد ان يمتنع من الخروج
 من ارضه بالعلم العلم الشرعي وما يستفاد به فيه دون علم
 الكلاوم وامثالها ما روي عن الامام الشافعي رحمه الله قال
 لا ينبغي ان يتعلم عبد باكر الكبار خيرا من ان يلقاه بعلم
 الكلاوم فاذا كان حاله علم الكلاوم المتداول في زمانهم
 هكذا انما ظنك بالكلاوم المخلو به يدان انت الفارصة
 المفقور بين ابا طيهم المزخرقة وفيها ايضا رجل علم
 ان فله ناس يتعلمون من المنكر علم ان يكتب اليه
 بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب اليه ينفقه
 الاب عن ذلك ويقدر عليه حل ان يكتب والا فله
 كياه يقع العداوة بينها وكذلك في اباي الرجلين
 وبين السلطان والرجعية والحشم انما يجب الامر المعروف
 اذا علم انهم يسمعون الرجل اذ ان كان يصوم ويصلي
 ويصبر اتنا على باليد والتسبي قد ذكره بما فيه لا يكون غيبة
 وان اخبر السلطان بذلك ليرجوه فله ان يخطب عليه رجل
 يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك
 غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يزيد التبت
 على عن ابي الليث الحافظ كنت افتي بغيره في اشياء
 رجعت عنها كنت افتي ان لا يحل للمعلم اخذ الاجر
 على تعليم القراءة وكنت افتي ان لا ينبغي للعالم ان يدخل
 على السلطان وكنت افتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان

لا طاعة للمخلوق عند
 معصية الخالق
 الا لشيء من ذلك
 مستلحقا لغير العلم

المسلم من سب المسلمون
 من يده ولسانه
 ولا هتاف من يده ولسانه
 كسر يده لغيره
 معصيته

ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا اليه شيئا فرجعت
 عن ذلك كله صلة الرحم واجبة ولو بساكنم وتحتة وهدية
 وهي معاونة الاقارب كوالا حسان اليهم والتلطف
 بهم والمجالسة اليهم والمكاملة معهم ويروى في الاوامر
 غيبا فان ذلك يزيد الكفة وحيث ان يروى في اقرابة كل جمعة
 او شهر ويكون كل قبيلة وعشيرة يذواحدة في التناصر
 والتظاهر على من سواهم في اظهار الحق ولا يرد بعضهم
 حاجة بعض لانه من القطعية في الحديث صلة الرحم
 تزيد في العمر وفي حديث آخر لا تنزل الملة نكدة على قوم
 فيه قاطع رحم وفي بعض الحديث ان الله يصلي بين وصل
 رحمه ويقطع من قطعها **فصل في التزجيرة** ان تعلم
 صفة الايمان للناس وبيان خصائص كل سنة والجماع
 من اهم الامور والسلف في ذلك تصانيف وتختصر
 ان يقول ما امرني الله تعالى به قبلته وما نهاني عنه تركته
 عنه فاذا اعتقده ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه
 صحيحا وكان مؤمنا باكل وقيل اذا قال الرجل لا ادري
 اصحيح ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به نفي الخلق
 كما يقول لشيء نفسي لا ادري اني اريد فيه احدا ام لا فهذا
 لا بأس به ومن شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء
 الله فهو كافر الا ان يوق بها فقال لا ادري الاخر من الدنيا
 مؤمنا فح لا يكون كافرا وفي المحيط من ابي بلفظ الكفر
 مع علمه انها كفر ان كان عن اعتقاد لا شك ان يكفر
 وان لم يعتقده ولم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتي بها
 عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعتد بالجهل
 وان لم يكن قاصدا في ذلك بان اراد ان يتلفظ
 بكفر فخرج على لسانه لفظة الكفر بخوان اراد ان يقول
 بحق انك توحداي وما يند كما نخرج على لسانه

تدبر غيبته عن القوم اذا جئت يوما
 وركبت يوما وراي يراه اولاد غيب
 بعضه لا يدرى حقيقته ومن غيب
 اولاد تدبر يقال ذر غيبا فذر حبا

مطابق الى المفعول والفاعل
 مع جرحه في التعليم العالي
 صفة الايمان

الامان الاجل

ان قوله ما امرني الله تعالى به

ان يقول لا ادري اصحيح

ولو قال ايمت الله في ان قال شيخ الامام
 في تصور انما يريد بهذا الرجل ان يكون
 المؤمن وهذه سنة في حقيقته في حقيقته
 وهو قد قال في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته

Copyright

الشيخ
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته

فلا يكفر وفي الاجناس عن محمد نبيها انه من اراد ان يقول
 اكلت فقال كبرت انه لا يكفر قالوا هذا محمول على ما
 بينه وبين الله تعالى فاما القاضي فلا يصدق به من اصر
 الكفر او جمع به فهو كافر ومن كفر بلسان طمعا وقلبه
 مطمئن بالامان فهو كافر فلا ينفعه ما في قلبه لانه الكفر
 يعرف بما ينطق به فاذا نطق بالكفر كان كافرا عندنا
 وعند الله كذا في المحيط وفي سير الاجناس من عزم ان
 يامر غيره بالكفر كان بغيره كافرا ومن تكلم بكلمة
 الكفر وضحك غيره يكفر الضاحك الا ان يكون الضحك
 ضروريا بان يكون الكلام مضحكا ولو تكلم بها مدبرة
 وقيل القوم ذلك منه فقد كفروا والرضا بكفر نفسه
 كبريا لا اتفاق واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر
 شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه السيرانية الرضا
 بكفر الغير انما يكون كفرا اذا كان يستحق الكفر او يستحق
 اما اذا لم يكن كذلك وكفى احب الموت او القتل على الكفر
 لي كان شريرا ومؤذيا بطبيعته حتى ينقم الله تعالى منه
 فهذا لا يكون كفرا ومن تأمل قوله تعاديتك الحسن على
 اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا بظهره صحته
 ما اذ علينا وعلى هذا اذا دعا على ظالم فقال اما تلك اية
 على الكفر او قال سلبت عنك الايمان وخوف فلا يضر
 ان كان مراده ان ينقم الله تعالى منه على ظلمه واذا اية
 الخلق قال صاحب الزخير وقد عثرنا على الرواية
 عن ابن حنيفة ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل
 ومن خطر بباله شيئا يوجب الكفر ان تكلم بها وهو
 كاره لذلك لا يضره وهو محض الايمان ومن اعتقد
 الحرام حراما او بالعكس يكفر اذا كان حراما له حراما
 اذا كان حراما ثابتة بدليل قطعي واما ما خبرنا به
 لو كان

والوصاء
 قوله ولو تكلم بكلمة الكفر
 قوله ولو تكلم بكلمة الكفر
 قوله ولو تكلم بكلمة الكفر

يعني الرضا بكفر غيره
 قوله ولو تكلم بكلمة الكفر
 قوله ولو تكلم بكلمة الكفر

واذا كان حراما للغير يكفر
 وان اعتقده وانما يكفر

الاحاد فله وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى
 فعلى الطالب ان يراجعها وينبغي للطالب ان يتفقد
 هذا بهذا الدعاء صباحا ومساء فانه سبب العصمة عن الكفر
 بدعاء سيد البشر صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك ان
 اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك لما لا اعلم انك
 انت علام الغيوب ثم اذا كان في المسئلة وجوه او حجب
 الكيفيات ووجه واحد ينفعه بميل العالم الى ما ينفعه ولا
 يرجح الوجوه على الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة
 ولا احتمال انه اذا الوجه الذي لا يوجب الاكفار ثم السطور
 في الفتاوى ان توبة التائب مقبولة دون ايمان التائب
 لان الكافر اجنب عن عارف بالله وابتداء ايمانا وعرفانا
 والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء سهل
 من الابتداء والدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله
 تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده **فصل** وفي
 الفتاوى من يفر بالتوحيد ويحذف التسمية اذا قال
 لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال معه محمد رسول
 الله يصير مسلما كذا لو قال ابتداء محمد رسول الله قال
 دخلت في دين الاسلام اما اليهودي والنصراني اذا
 قالهما اليوم فلا يحكم باسلامه لانهم يقولون ذلك
 وانما يتصرف يقول هو رسول الله اليكم فلا يدل هذا
 على ايمانه ما لم يضم اليه التبري مما هو عليه واذا قال
 التصديق استعدان لا اله الا الله وانبرأ عن القرانية
 لا يحكم باسلامه لجواز انه دخل في اليهودية او اليهودي
 يقول ذلك ايضا وان زاره قال ادخل في دين الاسلام
 ذاك لا احتمال وكذا انما مسلم لم يكن مسلما الا بعبارة
 المشتملة على التبري وكل من قال في غير ذلك وعبر الامام
 اذا قال نصراني او يهودي انما مسلم واسلمت يثقال

ولا يكفر
 قوله لا يكفر
 قوله لا يكفر

توبة التائب
 قوله لا يكفر
 قوله لا يكفر

أنا شئ زیدان قال أردت به ترك دين النصرانية أو
 اليهودية والدخول في دين الإسلام يصير مسلماً وإن
 قال أنا مسلم في ديني الحق لم يكن مسلماً وإن لم يسئل
 حتى صلى بجائز كان مسلماً وإن مات قبل أن يسئل أو صلى
 لم يكن مسلماً وإن قال الوثني أشهد أن لا إله إلا الله
 أو قال أشهد أن محمداً رسول الله صار مسلماً لأنه
 منكر للاسمين جميعاً فبما يشهد دخل في دين الإسلام
 مسلم ونصراني متنازعاً في شيء فقبل أنه يباع للمسلم
 لا من النصراني فقال النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً
 إلا إذا قال أنا مسلم مثلك قالوا ينبغي أن يصير مسلماً
 لأنه أخرج الكلام لجواباً لكلهم غيره وعمره لا مأم أن
 يصير مسلماً يا نامسلم شهد نصراني أن علي نصراني أنه
 مسلم وهو ينكر لم يقبل لشهادتهما وكذا لو شهد رجل
 وامرأتان من المسلمين ويترك علي دينه وجميع أهل الكفر
 فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت
 جاز وأجبرت على الإسلام وهذا قول الإمام وفي النوا
 تقبل شهادة رجل وامرأتين على الإسلام وشهادته
 نصراني على نصراني بانه أسلم **كتاب النكاح** لما فرغ
 عن الكراهية والاحتياط شرع في النكاح لأنه تارة يستحسن
 وأخرى يكره وأختلف في معناه لغة واختار صاحب
 المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين أنه
 الضم والجمع قال الشاعر: أن القبول تنكح الأياضي
 النسوة الأراذل البتاني أي تضم وتجمع إلى نفسها
 سمي النكاح نكاحاً لما فيه من ضم الزوجين إلى الآخر
 شرعاً إما وحشاً أو عقداً حتى صار فيه كمنه في باب
 وزوجي خفي ومعناه شرعاً عقد موضوع لملك المتعة
 أي حل استمتاع الرجل من المرأة وهو احترام عن البيع

فإن قالوا لا بد من طهر في النكاح
 والتمسوا في ذلك ما لا بد من طهر في النكاح
 كذا في صحيح الإمامين
 والتمسوا في ذلك ما لا بد من طهر في النكاح
 كذا في صحيح الإمامين

الأيام في صحيح الإمامين
 والتمسوا في ذلك ما لا بد من طهر في النكاح
 كذا في صحيح الإمامين

فإن عقد موضوع لملك الشيء وإن تبعه في بعض الصور
 ملك المتعة فلا حاجة إلى زيادة قولنا في محلها كما زيد
 في النهاية احتراماً من بيع العلمان واليهام فإن ملكها
 ليس سبباً لملك المتعة التي هي الوطى والمراد بالعقد الحال
 بالمصدر وهو ارتباط أجزاء التصرف الشرعي بل الأجزاء
 المرتبطة بخود وجبت وتزوجت وكذا بيعت وكذا بيعت
 فإن الشارع قد جعل بعض المركبات الأخبارية
 إنشاء بحيث إذا وجد وجد متعة معني شرعي يترتب
 عليه حكم شرعي مثلاً إذا قبل زوجت وتزوجت
 وجد معني شرعي وهو النكاح يترتب عليه حكم شرعي
 وهو ملك المتعة وكذا إذا قبل بيعت واشترت وجد
 معني شرعي هو البيع يترتب عليه حكم شرعي وهو ملك
 الشيء ولما كان بين اللفظ الاشتقائي ومعناه من العلة
 القوية حيث لا يختلف عنه المعنى لأن الانشاء إيجاباً
 معني بلفظ يقادير في الوجود سميت اللفظاً الانشائي
 بإسامي معانيه بحيث يركب البيع والنكاح وأريد
 بهما الإيجاب والقبول ولذا أطلق النكاح هو ما على العقد
 مع أنه عقد موضوع للنكاح شرعاً كما عرفت فظهر أن
 الكلام في ملك المتعة ليست صلتاً للوضع بل للغة فكانت
 قبل عقد موضوع لمعني يترتب عليه ملك المتعة وإن كان
 عللاً أربعاً الفاعلية المتعاقدة والتمادي الإيجاب والقبول
 والتصورية الارتباط والغاية الانتماء هذا التحقيق
 ما ذكره صيد السريعة وإن كان عبادة قاصر عن إفادته
 ويندفع به ما ردد عليه أنه فسر أولاً النكاح بعقد موضوع
 لملك المتعة وشرح بأن النكاح هو الإيجاب والقبول مع
 ذلك الارتباط فدل على أنه يكون الإيجاب والقبول
 مع الارتباط معنى للنكاح ثم قرأ من قوله فإن الفرج

فإن قالوا لا بد من طهر في النكاح
 والتمسوا في ذلك ما لا بد من طهر في النكاح
 كذا في صحيح الإمامين

الأيام في صحيح الإمامين
 والتمسوا في ذلك ما لا بد من طهر في النكاح
 كذا في صحيح الإمامين

فإن عقد موضوع لملك الشيء وإن تبعه في بعض الصور
 ملك المتعة فلا حاجة إلى زيادة قولنا في محلها كما زيد
 في النهاية احتراماً من بيع العلمان واليهام فإن ملكها
 ليس سبباً لملك المتعة التي هي الوطى والمراد بالعقد الحال
 بالمصدر وهو ارتباط أجزاء التصرف الشرعي بل الأجزاء
 المرتبطة بخود وجبت وتزوجت وكذا بيعت وكذا بيعت
 فإن الشارع قد جعل بعض المركبات الأخبارية
 إنشاء بحيث إذا وجد وجد متعة معني شرعي يترتب
 عليه حكم شرعي مثلاً إذا قبل زوجت وتزوجت
 وجد معني شرعي وهو النكاح يترتب عليه حكم شرعي
 وهو ملك المتعة وكذا إذا قبل بيعت واشترت وجد
 معني شرعي هو البيع يترتب عليه حكم شرعي وهو ملك
 الشيء ولما كان بين اللفظ الاشتقائي ومعناه من العلة
 القوية حيث لا يختلف عنه المعنى لأن الانشاء إيجاباً
 معني بلفظ يقادير في الوجود سميت اللفظاً الانشائي
 بإسامي معانيه بحيث يركب البيع والنكاح وأريد
 بهما الإيجاب والقبول ولذا أطلق النكاح هو ما على العقد
 مع أنه عقد موضوع للنكاح شرعاً كما عرفت فظهر أن
 الكلام في ملك المتعة ليست صلتاً للوضع بل للغة فكانت
 قبل عقد موضوع لمعني يترتب عليه ملك المتعة وإن كان
 عللاً أربعاً الفاعلية المتعاقدة والتمادي الإيجاب والقبول
 والتصورية الارتباط والغاية الانتماء هذا التحقيق
 ما ذكره صيد السريعة وإن كان عبادة قاصر عن إفادته
 ويندفع به ما ردد عليه أنه فسر أولاً النكاح بعقد موضوع
 لملك المتعة وشرح بأن النكاح هو الإيجاب والقبول مع
 ذلك الارتباط فدل على أنه يكون الإيجاب والقبول
 مع الارتباط معنى للنكاح ثم قرأ من قوله فإن الفرج

الأيام في صحيح الإمامين
 والتمسوا في ذلك ما لا بد من طهر في النكاح
 كذا في صحيح الإمامين

تجزم بان الاجاب والقبول الموجودين حثا بطلان
اربا طامحا حكيميا فيحصل معنى شرعي يكون ملك
المشترى اثر له فذلك المعنى هو البيع ان يكون النكاح
معنى الاجاب والقبول مع الهيئة فبينها تناف
المفهوم من قوله فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك
المعنى المجموع المركب من الاجاب والقبول مع ذلك
الاربا طامحا شرعي ان يكونا متحدين لان يكون احدهما
معنى للآخر وهو مناف للمتناهين ووجه الاندفاع
ظاهر مما قرنا فليتا مثل يسئ النكاح حال الاعتدال
او اعتدال المزاج بين الشوق القوي الى الجماع وبين
الفتور عنه ويوجب في التوفيق وهو الشوق القوي
ويكون الخوف الجوراء عدم رعاية حقوق الزوجية و
ينعقد النكاح ان يحصل ويحقق بايجاب وقبول الباء
للماء بستر كما ثبت البتة بالحج والمذكر لا للوجع
كما في كتب القلم لانه ينافي كون الاجاب والقبول
اجزاء مادية والمراد بالاجاب ما تقدم من كلام العاقد
سواء كان له لانه يوجب وجود العقد او الفصل والقبول
او ثبت للآخر خيار القبول وضعا في اصل اللغز للمضي
او الاخبار عما حدث في الزمان الماضي وانما شرط
ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي والنكاح كذلك
والتصرف الشرعي لا يعرف الا بالشرع والشرع قد يستعمل اللفظ
الموضوع له بخلاف عن الماضي لانه في الانشاء ليدل
على التحقيق والقبول فيكون ادل على قضاء الحاجة فقيه
اشارته الى انه لا يتعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتبت
على نبي لامرأة زوجتي نفسي فكتبت المرأة على ذلك
الشيء زوجت نفسي منك لا يتعقد النكاح كذا
في معراج الدراية كزوجت ابي نفسي ان صدر عن المرأة

معنى

يسئ النكاح
منه الى زينة ونظر في كبره كذا او لعنف ولا سحر
يكون ايضا اشتراك الى ما ذكره في النكاح
بعض من العقد في تعريف النكاح العقد المعنوي ولفظ
العقد اللفظي الذي هو الاجاب والقبول كذا في
حديثه النكاح قال جده الشريف رحمه الله المراد بالعقد الارتباط
لفظي ومعنى انما اللفظي قول العاقدين زوجت وتزوجت
المعنى انما الاجاب والقبول وانما المعنوي قالوا على
من الجانبين وانما قالوا في كبره لانهم لم يعبروا في النكاح
الاختصاص والقبول من الجانبين بل قالوا انما ذلك من العقد
اللفظي فانه ترك في النكاح لا يتم الا به فانه لا يتم
صدقه بغيره بعد ان انتهى عقد النكاح وجازا لتمامه
توليده ما ذكره وانت تعلم انه ليس براد عليه توضعات
او ردها الشارع على انه يكون في كبره او غير الشارع
حاشا هذه الحادي

قوله بايجاب من الزوج والزوجة وضعا المعنى فلا يتعقد
بالشرع ولا بقبول بالفعل حاشا هذه

عن المرأة او بشي او نحوها ان صدر عن الرجل وتزوجت
وينعقد ايضا وضعا اي لفظين وضع احدهما له
اي للمضي والآخر للمستقبل يعني الامر فانه موضوع للقبول
كزوجتي وتزوجت وانما عطف قوله بما وضعا على
الاجاب والقبول اشارة الى ان ما وضع للمستقبل
ليس من الاجاب والقبول فانه صاحب الهداية قال
النكاح ينعقد بالاجاب والقبول بلفظين يعبر بهما
عن الماضي ثم قال وينعقد بلفظين يعبر بهما عن
وبالآخر المستقبل واعاد لفظ يتعقد بلفظين تبين
على ان اللفظين الذين احدهما ماضي والآخر مستقبل
ليس بايجاب وقبول بل قوله زوجتي وتزوجت وقوله
زوجت ايجاب وقبول حكما فانه الواحد يتولى طرفي
النكاح بخلاف البيع ككسائي في موضعه ان شاء الله
وصحبت الوقاية والكبر كانهما زيجان قوله ثانيا
وينعقد بلفظين غير محتاج اليه بناء على زعم القائل
وضع الماضي والمستقبل ايجاب وقبول فقصده اللفظ
فقال الاول وينعقد بايجاب وقبول لفظهما ماضي
كزوجت وتزوجت او ماضي ومستقبل كزوجتي
فقال زوجت وقال الثاني وينعقد بايجاب وقبول
بلفظين وضعا للمضي واحدهما وقال شارح الزيلعي
ان ينعقد النكاح بالاجاب والقبول بلفظين وضعا
لماضي او وضع احدهما لماضي والآخر للمستقبل محط
ما وضع للمستقبل من الاجاب والقبول وهو مخالف
لكتب العجب ان الزيلعي قال بعد ذلك وهذا المعنى
موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والآخر مستقبلا
مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجتك لانه قوله زوجتي
توكيل وانابته وقوله زوجتك من شأن الامر فيستعقد

منه الى زينة ونظر في كبره كذا او لعنف ولا سحر
يكون ايضا اشتراك الى ما ذكره في النكاح
بعض من العقد في تعريف النكاح العقد المعنوي ولفظ
العقد اللفظي الذي هو الاجاب والقبول كذا في
حديثه النكاح قال جده الشريف رحمه الله المراد بالعقد الارتباط
لفظي ومعنى انما اللفظي قول العاقدين زوجت وتزوجت
المعنى انما الاجاب والقبول وانما المعنوي قالوا على
من الجانبين وانما قالوا في كبره لانهم لم يعبروا في النكاح
الاختصاص والقبول من الجانبين بل قالوا انما ذلك من العقد
اللفظي فانه ترك في النكاح لا يتم الا به فانه لا يتم
صدقه بغيره بعد ان انتهى عقد النكاح وجازا لتمامه
توليده ما ذكره وانت تعلم انه ليس براد عليه توضعات
او ردها الشارع على انه يكون في كبره او غير الشارع
حاشا هذه الحادي

قوله بايجاب من الزوج والزوجة وضعا المعنى فلا يتعقد
بالشرع ولا بقبول بالفعل حاشا هذه

النكاح فان المصنف يجعل زوجه شرط العقد ويوافق
 الشارح فيه ثم يجعله توكيلا وانما هو اعجب من ذلك
 ان جعلت الهدية بعد ما تبته على هذه الدقيقة كيف
 لم يتنبه لها هؤلاء الافاضل الحمد لله عليهم الصواب
 واليه المرجع والمآب ويجوز ان يراد بالاسقبال ما يتناول
 المضارع كما نقل في معراج الدراية عن الشيخ حميد الدين
 انه قال نظير الانعقاد بالماضي والمستقبل ان يقول
 الرجل اني تزوجك فنقول المرأة تزوجت نفسي منك
 يصح النكاح وان لم يعلم معنى قال في الفتاوى الطرية
 رجل تزوج امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه او
 زوجت نفسها ان علم ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح
 يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معناه فان لم يعلم
 ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح فهذه جملة مسائل الظاهر
 والعناق والتدبير والنكاح والخلع والبراءة عن الحقوق
 والبيع والتملك فالطهارة والعناق والتدبير واقع
 في الحكم ذكره في عناق الاصل واذ عرفت الجواب
 في الطهارة والعناق ينبغي ان يكون النكاح كذلك
 لانه العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد
 فلا يشترط فيها يستوي في الجهد والاهل بخلاف
 البيع ونحوه وينعقد ايضا بقولها انا وبنزير فتى
 بلا ميم بعد دادي وبنزير فتى يعني اذا قيل للمرأة
 خويلد بن زبني بعلاني دادي فقالت انا فاقبل
 للرجل بنزير فتى فقال بنزير فتى بلا ميم يصح النكاح
 لرجل بن زبني بعلاني دادي وفي المضرات الاحتياط ان يقول
 بالميم وعن النجاشي الشافعي انه كان يقول ينبغي ان يقول
 الخاطب خويلد بن زبني دادي وتقول المرأة خويلد بن زبني
 بن زبني دادم لان في انعقاد النكاح بدو ما ذكر بن زبني

هذا هو الصحيح
 انما هو المصنف
 في النكاح

بالعربية او بلفظ
 لا يعرف معناه

فيكون النكاح صحيحا
 عند المصنف
 في النكاح

هذا هو الصحيح
 في النكاح

انما هو المصنف
 في النكاح

في النكاح

في النكاح

اختلاف

اختلاف المشايخ فلا بد من ذكره لتكون المسئلة متفقا
 عليها كذا في الرخية كبيع وشرا وان اقبل للبايع فزخت
 فقال فروخت ثم قيل للبئري خريدي فقال خريدي
 يصح البيع وان لم يقول فروخت وختم وخريدي لما ذكر
 لا ينعقد بقولها عند الشهود ما رآنا شويخا وكذلك
 لو قال لامرأة هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي
 عند الشهود لا يكون نكاحا قال الامام قاضي خا
 ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بعقد
 ما من ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقرت
 المرأة انه زوجها واقر الرجل انها امرأته يكون
 ذلك نكاحا وينضمي اقرارها بذلك انشاء النكاح
 بينهما بخلاف ما اذا اقر بعقد لم يكن فانه كذب محض
 ولا ينعقد ايضا بالتعاظم وهو ان لا يذكر العاقدان
 شيئا من الايجاب والقبول بل تراصيا على قدر المهر
 ويتنقل الزوج او وكيله وتأخذ المرأة او وكيلها
 وتسلم المرأة نفسها وانما لم ينعقد به مبالغة في
 سبيل الابتناء عن الرهنك واحتراما لشانها و
 ينعقد به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى ولهذا قال بعضهم
 ينعقد به في الخسيس لا في النقيس وانما يصح بلفظ النكاح
 والتزوج وما وضع لملك العبد كعقبة وملك ومدة
 وبيع وشرا فلا يصح بلفظ الجارية والامارة لانها
 وصفا تملك المنفعة في الحال فلا يصح بلفظ الوصية
 لانها وضعت لتملك العبد بعد الموت وفي غايه
 البيان هذا اذا قيدت الوصية بما بعد الموت والملك
 واما اذا قال اوصيت ابنتي فلا تترك لك الا ان يحضر من
 الشهود وقال الرجل قبلت يكون نكاحا في التناكح
 ان كل لفظ موصوف لتملك العبد ينعقد به النكاح

هذا هو الصحيح
 في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

فمنه ما كان من العاقبة
فمنه ما كان من العاقبة
فمنه ما كان من العاقبة
فمنه ما كان من العاقبة

ويعتبر في كل ما يتعلق بالزواج
ويعتبر في كل ما يتعلق بالزواج
ويعتبر في كل ما يتعلق بالزواج
ويعتبر في كل ما يتعلق بالزواج

ان ذكر المهر والاقبال والنية ويشترط سماع كل من العاقرين
لفظ الآخر اذ لو لم يسمع لم يتحقق الرضا من الطرفين فانه
ينعقد النكاح وقد عرفت انه لا ينعقد بالكتابة في غير
ذلك بد من سماع العاقرين ويشترط ايضا حضور عاقرين
او حرين مكلفين سماعين معا قولهما وقيل
الشروط حضور الشاهدين لاسماعهما والتصحيح
الاول فانه ينعقد بحضور الاصحين وهنديين لم ينعقد
كلهما ولا ينعقد بحضور الشكارتي اذا فرموا وان لم يذكر
بعد الصبح وان سماع احد الشاهدين فاعيد على الآخر فسمعه
دون الاخر لم يصح الا في رواية عن ابي يوسف استحسانا
اذ اتحد المجلس ولو احدثها اصرعا عاد عليه صاحبه
حتى سمع لم يجز ولو سمع احدهما كلهم الزوج والاخر
كلهم المرأة ثم اعيدوا وانعكس السماع لم يجز عند العامة
واجاز بوسهل ان اتحد المجلس قوله قولها اذ قول العاقرين
اول من قول الوقاية لفظ الزوجين فانه لا يثبت قول
الوكيلين مطلقا سواء كان شاهدا تهما النكاح مسلم
او كافرا ومسلمين لنكاح مسلمة اذ لا شهادة للكافر
على المسلم ولو كانا فاسقين او محدودين في قذف
او عيني او ابني الزوجين او ابني احدهما لان كل واحد
منهم اهل الولاية فيكون اهل الشهادة متحدا وانما
الغاية في الولاية قلاو يبالى بفواتها وان لم يثبت النكاح
بهما ابني الزوجين او ابني احدهما ان ادعى القريب
لان الشهادة للقريب لا يجوز بخلاف الشهادة عليه
فاذا ادعى بحضور ابني الزوج فان ادعى لم تقبل
شهادة ابنيه له وان ادعت فقبلت شهادتهما لها
وان نكحها عند ابني الزوج فان ادعت لا تقبل شهادتهما
لها وان ادعى تقبل كما صح نكاح مسلم عند ذميين

شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء

وان

وان لم يثبت بهما ان يكر اذ لا تقبل شهادة الكافر
على المسلم وان ادعى المسلم تقبل له امر الاب شخصيا
اخر ان يملك صغيرا فانكح عند رجل وامراه تين ان حضر
الاب صح النكاح والا فلا فان الاب اذا حضر انتقل عبارة
الوكيل اليه فصار عاقد احكاما والوكيل مع الرجل او
المرأة تين شاهدان كاب زوج بالغته عند رجلين
صح النكاح والا فلا فصار ابنا لغيره كانها عاقدة
ولاب وذلك الرجل شاهدان حرم على الرجل تزوج
اصليه وان علت وفرعه وان سفلت وابنته وبنتها
وان سفلت وبنت اخيه وان سفلت وعمته وخالته
بأب جهته كانتا واما بنات العم والعمة والحال والحالة
فحاله لبقولهما واحل لكم ما كوراء ذلك ومن غير
مذكورات في المحرمات وبنت زوجة وخطبت وام
زوجته وان لم توطأ اليها تفرزان وطئ الامهات
يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات وزوج
اصليه وان علا وفرعه وان سفلت والكل رضاعا
حرم تزوج كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من جهة
الرضاع وهذا يشمل اقنا ما كنت لاخت مثله يشمل
البنت الرضاعية للاخت النسبية والبنت النسبية
للزوجة الرضاعية والبنت الرضاعية للاخت النسبية
وحرم ايضا تزوج اصل من نسبه وان علت واصل
ممسوسه بشهوة وما نسبه وناظرة الى ذكر والنظر
بشهوة الى فرجها الداخل ولو كان نظره من زجاج
او ماء هي ام المرأة فيه ام الماء وحرم ايضا تزوج فرجها
اذ الزنا ثبت حرم لمصاهرة عند اخلافا للشاهدين
لا ان لا يحرم تزوج النظر الى فرجها الداخل من زجاج
او ماء هي فيه تحرم هي له واما اذا نظر الى امرأة او ماء

بحرم اصله

فمنه ما كان من العاقبة
فمنه ما كان من العاقبة
فمنه ما كان من العاقبة
فمنه ما كان من العاقبة

حرم تزوج اصله

شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء

شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء
شرح جواز النكاح بغير اشياء

فراى فرجها الداخل بالانكاس لاخرم له كذا في فتاوى
 قاضى والحلاوة قبل ام امراء به تحرم امراء ما لم يظهر
 عدم الشهوة وفي الحق انما اذاعت ام امراء لا تحرم
 ما لم يعلم الشهوة لان تقبيل الشاة غالبا يكون بشهوة
 والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا في فتاوى قاضى
 وما دون تسع سنين ليست بمشتهات فان ثبت
 تسع سنين قد تكون مشتهاة وقد لا تكون فانه يختلف
 بعظم الجثة وصغرها واما قبل بلوغها تسع سنين
 فانه يكون مشتهاة وبه يقضى كذا في كذا تحرم تزوج
 اصل من نية وخوها كذا في كذا تحرم الجمع نكاحا وعدة
 اى في النكاح والعدة ولو كانت العدة من طلاق
 باين وفيه خلاف الشافعى والجمع وطأ بملك يمين
 قوله بين امرايين متعلق بالجمع ايتهما فرضت ذكرا
 لم تحل له الاخرى يعنى تحرم ان يجمع بين هاتين
 المراتبين في النكاح بان يتزوجها بعقد او عقدين
 او تزوج احديهما في عتق الاخرى سواء كانت العتق باين
 او رجعي وان بطأها مملوكتين لان الجمع بينهما يقضى
 الى قطعية الرحم اذا العادات معتادة بين الصرايين
 فجاء الجمع بين المرأة وبنت زوجها الذي كان لها
 من قبل اذ لا قرابة بينهما ولا رضاع فان ثبت الزوج لو فرضت
 ذكر كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت
 ذكر كان ابن الزوج فلا تحرم عليه تلك المرأة وان تزوج
 اخت امه وطأ صاحب النكاح لصدوره عن اهله
 مضافا الى محله لكن لا يطأ واحدة من المنكوحين
 والموطوءة حتى يجمع احديهما عليه لانه لو طأ المنكوحين
 صار جامعا بينهما وطأ حقيقة ولو جامع المملوكة
 صار جامعا بينهما وطأ حكما لان المنكوحين موطوءة

واذا حرم

قبل ام امراء
 قوله وما دون تسع سنين ليست بمشتهات فان ثبت تسع سنين قد تكون مشتهاة وقد لا تكون فانه يختلف بعظم الجثة وصغرها واما قبل بلوغها تسع سنين فانه يكون مشتهاة وبه يقضى كذا في كذا تحرم تزوج اصل من نية وخوها كذا في كذا تحرم الجمع نكاحا وعدة اى في النكاح والعدة ولو كانت العدة من طلاق باين وفيه خلاف الشافعى والجمع وطأ بملك يمين قوله بين امرايين متعلق بالجمع ايتهما فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى يعنى تحرم ان يجمع بين هاتين المراتبين في النكاح بان يتزوجها بعقد او عقدين او تزوج احديهما في عتق الاخرى سواء كانت العتق باين او رجعي وان بطأها مملوكتين لان الجمع بينهما يقضى الى قطعية الرحم اذا العادات معتادة بين الصرايين فجاء الجمع بين المرأة وبنت زوجها الذي كان لها من قبل اذ لا قرابة بينهما ولا رضاع فان ثبت الزوج لو فرضت ذكر كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكر كان ابن الزوج فلا تحرم عليه تلك المرأة وان تزوج اخت امه وطأ صاحب النكاح لصدوره عن اهله مضافا الى محله لكن لا يطأ واحدة من المنكوحين والموطوءة حتى يجمع احديهما عليه لانه لو طأ المنكوحين صار جامعا بينهما وطأ حقيقة ولو جامع المملوكة صار جامعا بينهما وطأ حكما لان المنكوحين موطوءة

واذا حرم المملوكة على نفسه بسبب من ابيات البيع
 والتزويج والهيبة مع التسليم والاعتاق والكنانة حل
 وطأ المنكوحين وادخل المملوكة حل وطأ المملوكة وبطأ
 المنكوحين لان لم يكن وطأ المملوكة لعدم الجمع وطأ
 لاحقيقة ولا حكما وان تزوجها اى لاختين يعقد بين
 قيد به لانه لو تزوجها بعقد واحد كان النكاح باطلا
 للجمع بين الاختين فلا يستحقان شيئا من المهر وشئ
 الاول قيد به لانه لو علم بذلك بطل الثانية فرق بينه
 وبينهما لان نكاح احديهما باطل بيقين ولا وجه للتعيين
 لعدم الاولية والترجيح بده من طأ بالاولى الى التفضيل
 مع الجهالة لعدم الغاية اذ لا يمكن الاستماع بواجبة
 منها بالضرر عليه وعليها بالزام النفقة والكسوة من غير
 قضاء حاجته وصيرورة المرأة كالمعلقة وهي التي لها
 زوج قد اعرض عنها ولا يجوز التعدي في الفروج فتعفى التفرق
 فان طلبت المهر وقالنا لا ندرى لاولية لا يقضى لهما
 بشئ من المهر الا ان يثبت الحق للجهولة فلا بد
 من دعوى الاولية او الاصل لا يقضى لهما وصورة ان تقولا
 عند القاضي لنا عليه المهر وهو لا يعذرنا فنصط على اخذ
 نصف المهر فيقضى القاضي فان ادعتها اى لاولية كل واحد
 منهما بده بنيتها فلهما تمام المهر ان فرق بعد الدخول
 لانه يستقر بالدخول فلا يشق منه شئ ونصف المهر
 لو قبله وتساوى مستباحا لان النكاح الاخير باطل
 غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد قارنا لاولى
 قبل الوطأ فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو نصف
 بينهما فان اختلفا اى مستباحا فان علمنا ان المستبان
 بان ايتهما الغلاته وايهما الاخرى فكل منهما راجع مرفوعا
 المستى والاى وان لم يعلم المستبان فنصف اى لكل

والله شبيب ان يقول بدل والضرر بل للضرر اقرارا من قوله لعدم الغائبة قوله بالزام النفقة والكسوة من غير قضاء حاجته وصيرورة المرأة كالمعلقة وهي التي لها زوج قد اعرض عنها ولا يجوز التعدي في الفروج فتعفى التفرق فان طلبت المهر وقالنا لا ندرى لاولية لا يقضى لهما بشئ من المهر الا ان يثبت الحق للجهولة فلا بد من دعوى الاولية او الاصل لا يقضى لهما وصورة ان تقولا عند القاضي لنا عليه المهر وهو لا يعذرنا فنصط على اخذ نصف المهر فيقضى القاضي فان ادعتها اى لاولية كل واحد منهما بده بنيتها فلهما تمام المهر ان فرق بعد الدخول لانه يستقر بالدخول فلا يشق منه شئ ونصف المهر لو قبله وتساوى مستباحا لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد قارنا لاولى قبل الوطأ فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو نصف بينهما فان اختلفا اى مستباحا فان علمنا ان المستبان بان ايتهما الغلاته وايهما الاخرى فكل منهما راجع مرفوعا المستى والاى وان لم يعلم المستبان فنصف اى لكل

قوله وهو لا يعذرنا فنصط على اخذ نصف المهر فيقضى القاضي فان ادعتها اى لاولية كل واحد منهما بده بنيتها فلهما تمام المهر ان فرق بعد الدخول لانه يستقر بالدخول فلا يشق منه شئ ونصف المهر لو قبله وتساوى مستباحا لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد قارنا لاولى قبل الوطأ فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو نصف بينهما فان اختلفا اى مستباحا فان علمنا ان المستبان بان ايتهما الغلاته وايهما الاخرى فكل منهما راجع مرفوعا المستى والاى وان لم يعلم المستبان فنصف اى لكل

قوله وهو لا يعذرنا فنصط على اخذ نصف المهر فيقضى القاضي فان ادعتها اى لاولية كل واحد منهما بده بنيتها فلهما تمام المهر ان فرق بعد الدخول لانه يستقر بالدخول فلا يشق منه شئ ونصف المهر لو قبله وتساوى مستباحا لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد قارنا لاولى قبل الوطأ فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو نصف بينهما فان اختلفا اى مستباحا فان علمنا ان المستبان بان ايتهما الغلاته وايهما الاخرى فكل منهما راجع مرفوعا المستى والاى وان لم يعلم المستبان فنصف اى لكل

نكاح القسابة

القسابة اي ولدته
كما يوجب

واحد من نصف اقل المستمين لانه متيقن وان لم يستم
مهر لها فلم يمتنع واحدة بدل نصف المهر كذا الحكم
في سائر المحرمات فاما النكاح من المحرمات صح نكاح القسابة
المفترقة بنيت فلا حاجة الى ذكر الصابية لانها كانت
كتابية مفترقة بنيت صار ذكرها عبثا والافساق في ذكرها
ونكاح المحرمات صح او عمره ولو كان نكاحها المحرم فان الاحرام
لا يمنع صحة النكاح ونكاح الامة ولو كانت كتابية او مع
طول الحره خلافا للشافعي فيها فانه لا يجوز للحر المسلم
ان يتزوج امة كتابية ويجوز له باليسلية بشرط عدم طول
الحره والحر لا يطول الحره القدر على كاحها بان يكون له
مهر الحره ونفقتها ونكاح الحره عليها امر الامة لا عكسه
ار لا يجوز نكاح الامة على الحره ولو كان نكاحها في عتقه
الحره لبقاء اثر النكاح المانع من العقد ونكاح اربع من حره
واما فقط للحر ار لا يجوز له ان يزيد من الاربع لقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه وعند الشافعي ربه
لا يتزوج الامة واحدة ونصفها للعبد ونكاح حليليها
لدخولها تحت قوله واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لاوطئوا
قبل وضعها لانه يشق ما وراءه زرع غيره للاحترام الزاني
هذا اذا كان النكاح غير الزاني واما اذا كان ذلك فالنكاح
صح عند الكل ويستحق النفقة عند الكل ويجل له وطئها
عند الكل كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بملك يابست
بان وطئها مولها بعد خل فيه ام الولد ما لم يكن حلي
لان فراشها ضعيف ولهذا يشق ولدها بمجرده نفسه
ويستحق المولى ان يسهرتها صيانة لمائته او زناها
صح نكاح الموطوءة بزنا حتى لو زاني امه تزني فزني جهها
جاز وله ان يطأها خلافا للحمد ونكاح المضمومة الى حره
فانه

قوله ويجوز له ان يتزوج امة مسلمة بشرط عدم طول الحره

نكاح حلي
الملك يابست اي ما لم يوطئها
قوله ويجوز له ان يتزوج امة مسلمة بشرط عدم طول الحره

فانه اذا تزوج امرأتين لا يجعل له نكاح احدى بهما بان كان
محرما لاه او ذات زوج او وثنية ويجل له نكاح الاخرى
صح نكاح من تجل وبطل نكاح الاخرى لانه البطل
في احدى بهما فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير المبيع
اذ ضم الى المبيع يكون قبول غير المبيع شرطا لقبول المبيع
فهو فاسد والبيع يفسد بالشرط الفاسد بخلاف
النكاح وما يسمى من المهر كله فلها وقال لا يفسد على من
مثليها فما اصاب المضمومة لزمه وما اصاب الاخرى
لا يلزمه لان نكاح امته في عتقه ار لا يصح نكاح المولى
امته سواء كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبية او مشركه
ولا نكاح العبد سيدته بالاجماع على بطلانها ولا نكاح
المجوسية والوثنية لانهما من الشركات وقد قال عليه
ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمنن وصابية عابدة
كوكب لا كتاب لها اختلف في تفسير الصابية فعندنا
هم عبدة الاوثان وانهم يعبدون النجوم وعند ابي
حنيفة ليسوا بعبدة الاوثان وانما يعظمون النجوم
كتعظيم المسلم الكعبة فان كان كما فسر الامام صح
بالاجماع لانهم اهل الكتاب فتدخل فيما يحق وان كان
كما فسرهم لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قيدت
الصابية ههنا لما ذكره ولا يجوز وطئ المذكورات
بل لك اليقين لان النكاح محمول على الوطئ او نقول هو
في موضع التقى فبتنا اول الوطئ ذكره الزيلعي ولا نكاح
خامسة في عدة رابعة للحر وثالثة في عدة ثمانية للعبد
فان طلق الحر احدى نسائه الاربع طلقه فابايتا لم يجز
ان يتزوج رابعة حتى تقضى عدتها وقيل خلافا للشافعي
وهو نظير نكاح الاخت في عدة الاخت ولا نكاح حليلي
ثبت نسب حملها لحامل سيدت فان النسب ثبت

الصابية اي ولدته
كما يوجب
قوله ويجوز له ان يتزوج امة مسلمة بشرط عدم طول الحره

قوله ويجوز له ان يتزوج امة مسلمة بشرط عدم طول الحره

في دارهم كما ثبتت في دارنا وهذه العبارة احسن
 من قولهم كما مل من بين لان المتبادر منه حصول
 الحمل بعد التبي وهو باطل اذ لا يثبت النسب او
 حامل من مولاهما بان ادعى ان حملها منه او حامل
 من زوجها مولاهما اياه فانه ايضا ثابت النسب ولا
 كراه من المال ولا كراه الموقت مثل ان يتزوج امرأة
 بشهادة شاهدين عشرة ايام لم يقل والموقت لئلا
 يفهم منه عطفه على المتعة فانه مع عدم معناه مخالف
 للمبدأ حيث قال والنكاح الموقت برهنت امرأة عليه
 على رجل انه يزوجهها وقضى به ولم يكن تزوجها حل
 وطنها ولها تمكينه في عكسه هذا عندنا حنفية وهو
 قول ابي يوسف الاول وفي قوله الآخر وهو قول محمد لاسبغ
 الوطى وهو قول الشافعي لانه القاضى اخطأ الحجج اذ الشرف
 كذب فصار كما اذا ظهر انهم او كفار ولا يحنيفة ما روى
 ان رجلا اقام يمينه على امرأة انها زوجته بيدي
 على ربه فقضى على بذلك فقالت المرأة ان لم يكن لي
 فزوجني اياه فقال على شاهدك زوجك ولو لم ينعقد
 النكاح لا جابها لما طلبت لا يصح تعليق النكاح بالشرط
 مثل ان يقول لئن انا دخلت الدار زوجك فانه قال
 فلا تزوجهها فانه التعليق لا يصح فان صح النكاح
 لما تقرر ان التعليق بالشرط يختص بالمسقطات المحض
 التي يختلف بها كالبطاق والعناق ولا يتعداها والنكاح
 ليس منها ولا اضافته الى امر في المستقبل مثل ان يقول
 في الحزم مثله تزوجهها فله في الصفر وقال فله في
 لا يصح النكاح ويبطل الشرط دونة اي دون النكاح الا
 ان يكون امرا للشرط كائنا نقل في العمادية عن مجموع التوال

ان تعليق النكاح بشرط معلوم الحال يجوز ويكون تحقيقا
 بان قال لا اخرجك زوجي ابنتك فقال ان زوجتها قبل
 هذا من فلاون فلم يصدق له الخاطب فقال ابوالنبت
 ان لم يكن زوجتها من فلاون فقد زوجتها منك قبل
 الآخر ونظر انه لم يكن زوجها ينعقد هذا النكاح لان
 التعليق بشرط كائن تحقيق فيكون تنجيزا وايضا
 تحقيقه في اخر البيوع ان شاء الله تعالى **باب الولي**
واللفظ الولي بشرط صحة النكاح في الصغير والمحجوب
 والرفيق لان علة الاحتياج اليه العجز وهو موجود
 فيهم وكما علم من كون الولي شرط صحة النكاح في الصغير
 ويحرم عدم اشتراطه في صحة انعقاد نكاح اصدادهم
 فرع عليه قوله فينعقد نكاح حرة مكففة او عاقلة بالغة
 بكر اكانت او تيبا بده ولي فان الحرية المكففة اذا زوجت
 نفسها فعدت احنيفة وابي يوسف ينفذ وفي رواية
 عن ابي يوسف لا ينفذ الابوي وعند محمد ينفذ موقوفا
 على اجازة الولي وعند مالك والشافعي لا ينفذ وله اي
 للولي الا عجز ارضى في غير كفوان شفاء فسبح وان شاء اجاز
 ما لم تلد بنته واما اذا ولدت منه فليس له وليا حق
 الفسخ كيدوه يضع الولد لعدم مربيه كذا في الحائز و
 والحكمة وكفى ذكر في مبسوط الشيخ الاسلام ان المرأة
 اذا زوجت نفسها من غير كفو فعلم الولي بذلك فسكت
 حتى ولدت اولاد ثم بداله ان يخاسم في ذلك فله
 ان يفرق بينهما لان الشكوت انا جعل رخصا في حق النكاح
 في حق البكر نصا خلاف القياس كذا في التمهية وزوي
 عدم جوانه رواه الحسن عن ابي حنيفة لان كفرا من
 الاشياء لا يمكن رفعه بعد الوقوع وبه يعني لقضاء
 التزمان ورضا البقي كالحل اي رضا البعض الاول

الولي هو من الثقة عند الله وهو الذي يملك ان يزوج
 شخصه قال سيبويه الولي بالغة العاقل المصدرة والولاية
 الاسم الذي لا يملكه الا من له من نفسه او من غيره
 مصادره انما هو الذي يملك من نفسه او من غيره
 بالايضاح القائل ان الولي هو الذي يملك من نفسه
 والى ذلك على السلم

في النكاح لا ينفذ الابوي وعند محمد ينفذ موقوفا
 على اجازة الولي وعند مالك والشافعي لا ينفذ وله اي
 للولي الا عجز ارضى في غير كفوان شفاء فسبح وان شاء اجاز
 ما لم تلد بنته واما اذا ولدت منه فليس له وليا حق
 الفسخ كيدوه يضع الولد لعدم مربيه كذا في الحائز و
 والحكمة وكفى ذكر في مبسوط الشيخ الاسلام ان المرأة
 اذا زوجت نفسها من غير كفو فعلم الولي بذلك فسكت
 حتى ولدت اولاد ثم بداله ان يخاسم في ذلك فله
 ان يفرق بينهما لان الشكوت انا جعل رخصا في حق النكاح
 في حق البكر نصا خلاف القياس كذا في التمهية وزوي
 عدم جوانه رواه الحسن عن ابي حنيفة لان كفرا من
 الاشياء لا يمكن رفعه بعد الوقوع وبه يعني لقضاء
 التزمان ورضا البقي كالحل اي رضا البعض الاول

كروضاء كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقدر الباقي
 على فسخه لو استتقوا في الذبح وما اذا كان بعضهم
 اقرب من العاقد فله فسخه وقبضه اى لولي المهر وظل
 اى خلو قبض المهر بجهنمها منه ومباشرة اسباب الولد
 رضا لانه تقرير حكم العقد لى خاصم الولي الزوج في المهر
 والتفقة في انقياس لا يكون رضا وفي الاحتساب يكون
 رضا ذكره قاضيان لا سكوت لان السكوت عن المطالبة
 محتمل فله يجعل رضا الا في مواضع مخصوصة وليس هذا
 منها لا يجبر بكرا لفة على النكاح اى لا يتكبح براه رضاها
 بل يجبر الصغير عندنا ولو نكحها وجبر البكر عند الشافعي
 ولو بالغة فالبكر الصغير يجبر اتفاقا والنتيب البالغة
 لا يجبر اتفاقا ثم عندنا كل ولي له الاجبار وعند الشافعي
 ليس الا للاب والجد اب الاب فان استاذنها اى البالغة
 هو اى الولي نفسه او وكيله او سوله او زوجها اى
 الولي فعلت بوصول خبر الزوج اليها فسكتت
 او ضحكت غير مستحقة فان ضحكها مستحقة لا يكون
 رضا واذا تبست فهو رضا هو الصحيح كذا في النهاية
 او بكت براه صوت كان اذا بشرط ان تعلم الزوج
 يعنفان سكوتها وما عطف عليه اى يكون اذا منها
 اذا علمت الزوج انه من هوليفه رغبها فيهم رغبها
 صديقه حتى لو قال لها اريد ان ازوجك من رجل فسكتت
 لا يكون رضا منها لعدم العلم ولو قال ازوجك من فلان
 او فلان وذكر حاضرة فسكتت فهو رضا بزوجها اى
 شاء ذكره الزيلعي لا المهر اى علم المهر ليس بشرط لان النكاح
 صحيح بدونه وان كان المبلغ مقبولا يشترط فيه
 العذر او العدالة عند اى حليفة خلافا لما اذا
 كما سكوتها المذكور اذن كذلك اذا زوجها الولي عند

وقد جاز المهر ونحوه فان المهر والمهر وكل فسخ راجع الى
 الرضا وان في صم قد في المهر كونه المهر بوجهاته
 منها كونه الرضا بوجهاته كونه المهر بوجهاته
 من المهر فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا
 نكاح فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا
 فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا
 فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا

وان كان المهر فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا
 فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا
 فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا
 فسخا من الرضا فسخا من المهر فسخا

من الاولى
 من الاولى

من الاولى
 من الاولى

عندها فسكتت يكون سكوتها اذنا في الاصح ذكره الزيلعي
 وان استاذنها غير الاقرب اى البكر او ولي البكر فاذنها
 لا يكون بالسكوت بل بالقول لان هذا السكوت لقلة
 الالتفات الى كراهية فلم يدل على الرضا بخلاف الرسول
 فانه قائم مقام الولي كالنكاح لقوله من التيب نشأ وولادة
 النطق لا يعد عيبا منها اذ قل الحياء بالممارسة فلا مانع
 من النطق وفي الكافي اذا وجد فعل يدل على الرضا ففسد
 كالقول كتمكيتها نفسها ومطالبتها مهرها ونفقتها
 لانه الدلالة على عمل الصريح وفي المحيط لو قبلت الهدية
 او خدعت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا وبشرط
 في استيذان غير الاقرب اى المهر والمهر والزوج قبل
 لا بد من تسمية المهر في التيمار الاب والجد وغيرها لان
 رغبها يختلف باختلاف فله الصداقة وكثرة والصحيح
 ان الزوج اذا كان ابا او جدا فذكر الزوج يكنى لانه لا ينفق
 عن المهر الا لغرض فوقه وان كانا غيرهما فلا بد من تسمية
 الزوج والمهر كذا في الكافي الزائل بكارتها بولته او حيض
 او جراحة او عيب هو طول مكثها في اهلها بعدد ما كملها
 حتى خرجت من عداد الابكار او زنا بغير حكم اى لها حكم
 البكر فان سكوتها رضا والقول لها ان اختلفا في السكوت
 اى اذا قال الزوج للبكر اياها ففعلت النكاح فسكتت
 وقالت بل ردت فالقول قولها لانه يدعى يوم العقد
 ويلك البضع والمراء تدفعه وتقبل بية على سكوتها
 ولا تخلف هي عند عدمها اى تبسته هذا عند اى حليفة بناء
 على عدم التخليف عذر في النكاح خلافا لما لو لم
 انكاح الصغير والصغير بان زوج ابنته الصغير
 ونقص من مهرها نقصا فاحشا ولو كانت الصغيرة
 ثيبا خلافا للشافعي وقدمت بغبي فالحش وهو

من الاولى
 من الاولى
 من الاولى
 من الاولى

الاستيذان
 الصداق
 المهر

من الاولى
 من الاولى
 من الاولى
 من الاولى

من الاولى
 من الاولى
 من الاولى
 من الاولى

ثبت بعدم الرضاء لتوقع الخلل وما ثبت بعدم الرضاء
يبطل بالرضاء الا ان سكوت المكر رضاء فلا يعتد الى
آخر المجلس فضاء عما وراه لا سكوت الغلام فراه
يبطل خياره بالقيام المستلزم للسكوت واما عدم
بطلان خيار التبت بقيامها عنه فلا خيار بلوغها
لم يثبت باثبات الزوج وهو ظاهر وما لا يثبت
لا يقتصر على المجلس فان التفويض هو المقتصر عليه
كما سياتي ان شاء الله تعالى الولي في النكاح لا يتصرف
في مال الصغير فان للاب ثم لابي ثم لوصيهما ثم
وتم العصبة بنفسه وهو ذكر يتصل باليت بدونه
انني اخترت به عن العصبة بالغير كاليت اذا صارت
عصبة بالاب فراه ولا يتر لها على امها المجنونة وعن العصبة
مع الغير كالاحت مع البنت حيث لا ولاية لها على اخها
المجنونة على ترتيب الارث اي يقدم الجزم وان سفل
ثم الاصل وهو الاب وهو الاب والجدة ثم ابوه وان علاه
ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب وام ثم
ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن
العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم المتيقن فولي المجنونة
الابن مع وجود الاب والمحجب اي لا بعد محجب بالارب
بشرط حرية وتكليف فلا ولاية لعبد وصغير ومجنون
على غيرهم اذا الولاية على الغير فرغ الولاية على نفسه
ولا ولاية لهم على انفسهم فلا ولاية لهم على غيرهم ولا ولاية
في حق مسلم اذا ارادت التزوج وولي مسلم القولي
ولي يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وكذا
لا ولاية لمسلم على كافر وتبين ان يقال الا ان يكون
المسلم سيدا ككافة او سلطانا ذكره التليق ثم
الولي بعد العصبة المذكورة الام ثم الاخت لاب وام

ارثتوه الرضخ الطلاق
للمرأة

الولاية

versity

تم لاب ثم لام ثم ذوالرحم الاقرب فالاقرب ثم مولى الموات
وهو من لا وارت له وولي غيره على انه ان جنى فارتبه
عليه وان مات فارتبه له ثم السلطان لقوله صلى الله
عليه وسلم السلطان ولي من لا مولى له ثم قاضي كرت
في مشورته او مكتوبه المعطى من قبل السلطان ذلك
اي تزويج من لا ولي لها له بعد ان يجوز للولي الابعد
التزويج بغيبه الاقرب غيبه منقطة فترها بعضهم
بان يكون في بلد لا تصل اليها القوافل في السنة الا مرة
وهو اختيار القدوري وقيل ان مدته التسعة يعني
مسافة الفصر اذ ليس لا أقصى مدة التسعة نهاية فاقيد
الادنى وهو اختيار القاضي ابو علي التتفي وسعيد بن
معاذ المروزي وصدرا الاسلام البزدوي والصدور
الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي وقيل ما لم ينتظر
المكفول الحاطب الجابر منه اختيار شمس الائمة الخرس
حيث قال الشيخ ان افا كان في موضع لو انتظر حضوره
او الاستطاعة رايه يموت المكفول الذي حضر والغيبه
منقطة والآفة لاية ولاية نظيرة ولا تنظر في ابقاء
ولا يتر حثي ولا تبطل بعوده يعني بعد ما ثبت الولاية
لله بعد اذ وجبها ثم حضر الاقرب ليس له ان يفسخ
لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصل القدر على الاكل
بعد حصول المقصود بالخلف اقرب ولي صغير او صغير
او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصير
واحد منهم عند اي خيفة لكونه افرار على الغير الا
ان يثبت الشهادة على النكاح او يدرك الصغير والتصفية
في صدقة او يصدق الموكل والعبد ومعهما يصدق
بالشهود وتصدق في صورة ان يدعى عند القاضي
رجل على اب الصغير انه تزوجها منه واقر الاب به

والد ثم ذوالرحم الاقرب فالاقرب ثم مولى الموات
وهو من لا وارت له وولي غيره على انه ان جنى فارتبه
عليه وان مات فارتبه له ثم السلطان لقوله صلى الله
عليه وسلم السلطان ولي من لا مولى له ثم قاضي كرت
في مشورته او مكتوبه المعطى من قبل السلطان ذلك
اي تزويج من لا ولي لها له بعد ان يجوز للولي الابعد
التزويج بغيبه الاقرب غيبه منقطة فترها بعضهم
بان يكون في بلد لا تصل اليها القوافل في السنة الا مرة
وهو اختيار القدوري وقيل ان مدته التسعة يعني
مسافة الفصر اذ ليس لا أقصى مدة التسعة نهاية فاقيد
الادنى وهو اختيار القاضي ابو علي التتفي وسعيد بن
معاذ المروزي وصدرا الاسلام البزدوي والصدور
الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي وقيل ما لم ينتظر
المكفول الحاطب الجابر منه اختيار شمس الائمة الخرس
حيث قال الشيخ ان افا كان في موضع لو انتظر حضوره
او الاستطاعة رايه يموت المكفول الذي حضر والغيبه
منقطة والآفة لاية ولاية نظيرة ولا تنظر في ابقاء
ولا يتر حثي ولا تبطل بعوده يعني بعد ما ثبت الولاية
لله بعد اذ وجبها ثم حضر الاقرب ليس له ان يفسخ
لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصل القدر على الاكل
بعد حصول المقصود بالخلف اقرب ولي صغير او صغير
او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصير
واحد منهم عند اي خيفة لكونه افرار على الغير الا
ان يثبت الشهادة على النكاح او يدرك الصغير والتصفية
في صدقة او يصدق الموكل والعبد ومعهما يصدق
بالشهود وتصدق في صورة ان يدعى عند القاضي
رجل على اب الصغير انه تزوجها منه واقر الاب به

والد ثم ذوالرحم الاقرب فالاقرب ثم مولى الموات
وهو من لا وارت له وولي غيره على انه ان جنى فارتبه
عليه وان مات فارتبه له ثم السلطان لقوله صلى الله
عليه وسلم السلطان ولي من لا مولى له ثم قاضي كرت
في مشورته او مكتوبه المعطى من قبل السلطان ذلك
اي تزويج من لا ولي لها له بعد ان يجوز للولي الابعد
التزويج بغيبه الاقرب غيبه منقطة فترها بعضهم
بان يكون في بلد لا تصل اليها القوافل في السنة الا مرة
وهو اختيار القدوري وقيل ان مدته التسعة يعني
مسافة الفصر اذ ليس لا أقصى مدة التسعة نهاية فاقيد
الادنى وهو اختيار القاضي ابو علي التتفي وسعيد بن
معاذ المروزي وصدرا الاسلام البزدوي والصدور
الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي وقيل ما لم ينتظر
المكفول الحاطب الجابر منه اختيار شمس الائمة الخرس
حيث قال الشيخ ان افا كان في موضع لو انتظر حضوره
او الاستطاعة رايه يموت المكفول الذي حضر والغيبه
منقطة والآفة لاية ولاية نظيرة ولا تنظر في ابقاء
ولا يتر حثي ولا تبطل بعوده يعني بعد ما ثبت الولاية
لله بعد اذ وجبها ثم حضر الاقرب ليس له ان يفسخ
لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصل القدر على الاكل
بعد حصول المقصود بالخلف اقرب ولي صغير او صغير
او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصير
واحد منهم عند اي خيفة لكونه افرار على الغير الا
ان يثبت الشهادة على النكاح او يدرك الصغير والتصفية
في صدقة او يصدق الموكل والعبد ومعهما يصدق
بالشهود وتصدق في صورة ان يدعى عند القاضي
رجل على اب الصغير انه تزوجها منه واقر الاب به

والد ثم ذوالرحم الاقرب فالاقرب ثم مولى الموات
وهو من لا وارت له وولي غيره على انه ان جنى فارتبه
عليه وان مات فارتبه له ثم السلطان لقوله صلى الله
عليه وسلم السلطان ولي من لا مولى له ثم قاضي كرت
في مشورته او مكتوبه المعطى من قبل السلطان ذلك
اي تزويج من لا ولي لها له بعد ان يجوز للولي الابعد
التزويج بغيبه الاقرب غيبه منقطة فترها بعضهم
بان يكون في بلد لا تصل اليها القوافل في السنة الا مرة
وهو اختيار القدوري وقيل ان مدته التسعة يعني
مسافة الفصر اذ ليس لا أقصى مدة التسعة نهاية فاقيد
الادنى وهو اختيار القاضي ابو علي التتفي وسعيد بن
معاذ المروزي وصدرا الاسلام البزدوي والصدور
الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي وقيل ما لم ينتظر
المكفول الحاطب الجابر منه اختيار شمس الائمة الخرس
حيث قال الشيخ ان افا كان في موضع لو انتظر حضوره
او الاستطاعة رايه يموت المكفول الذي حضر والغيبه
منقطة والآفة لاية ولاية نظيرة ولا تنظر في ابقاء
ولا يتر حثي ولا تبطل بعوده يعني بعد ما ثبت الولاية
لله بعد اذ وجبها ثم حضر الاقرب ليس له ان يفسخ
لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصل القدر على الاكل
بعد حصول المقصود بالخلف اقرب ولي صغير او صغير
او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصير
واحد منهم عند اي خيفة لكونه افرار على الغير الا
ان يثبت الشهادة على النكاح او يدرك الصغير والتصفية
في صدقة او يصدق الموكل والعبد ومعهما يصدق
بالشهود وتصدق في صورة ان يدعى عند القاضي
رجل على اب الصغير انه تزوجها منه واقر الاب به

Copyri

الولاية

بين يدي القاضي فانه لا يقضى بالنكاح ما لم يات الزوج
 بینه يشهدون على ما ادعاه وينصب انساباً على الصغرى
 حتى ينكر النكاح فيقيم عليه البينة او تدرى الصغرى
 فتصدق الرجل والاب فحينئذ يقضى بالنكاح بخلاف الامة
 فانهم اجمعوا ان المولى اذا اقر بنكاح امته بعد ما ادعى
 رجل نكاحها يقضى بنكاحها بله تصديق وبينة لانه
 مقرر على نفسه لانه يملك نفس المجارية ويضعها بخلاف العبد
 فانه يملك نفسه فقط لما فرغ عن المولى شرع في الكفو
 فقال الكفاءة هي لغة كون الشيء نظيراً لآخر وهو معتبر
 في النكاح بين الرجال والنساء للزوم النكاح بخلاف
 ما لك نسباً في العرب فان العجم ضيعوا انسابهم
 ففقدوا الكفاءة بعضهم كفوا لبعض العرب يعني ملوك
 قريش الكفاءة قبيلة بقبيلة وليسوا بكفو لقريش
 والمولى يعني العجم يتوان ذلك لانهم نصرؤا العرب على قتله
 اهل الحرب والينا صريحتي مؤتى قال امته تعاوان الكافرين
 لا مولى لهم الكفاءة رجل لرجل اي لا يعتبر نسبهم ولا
 بكفو للعرب وتعتبر ايضا اسلاف ما نسبهم بنفسه ليس
 كفواً اب واحده فيه اي الاسلام والابواك فيه كالاباء
 يعني مثا كانه ابوان في الاسلام فهو كفو لكن له اباء فيه
 لان التعريف يقع بالا بوي فانه يعتبر الزائد وتعتبر
 ايضا حرة فعبداً ومعنى ليس كفواً الحرة اصلية ولا مقيمة
 ابوه كفواً لذات ابوي حري وتعتبر ايضا ديانة فليس
 فاسق كفواً الصالحة او بنت صالحة وتعتبر ايضا ما لا
 وهو ان يكون ما كمال للمهر والنفقة وهو المعتبر في ظاهر
 الرواية فالعاجز عن المهر المجل والنفقة ليس كفواً الفقير
 اما المهر فلا توضع فلا بد من تسليمه لانه المراد
 بالمهر تدنياً تقادراً فوجبه لان ما وانه مؤجل عرفاً

الكفاءة
 لا يثبت النكاح الا اذا كانت فاسقة تكون فاسقة لانها
 لا يثبت النكاح الا اذا كانت فاسقة تكون فاسقة لانها
 لا يثبت النكاح الا اذا كانت فاسقة تكون فاسقة لانها
 لا يثبت النكاح الا اذا كانت فاسقة تكون فاسقة لانها

اما المهر فلا توضع فلا بد من تسليمه لانه المراد
 بالمهر تدنياً تقادراً فوجبه لان ما وانه مؤجل عرفاً

واما النفقة فلا تقيم الا في قوام الزوج ودوامه بها لا يخفى
 في الصحيح قال شمس الامة السرخسي وصاحب الرضوية
 انه لا يعتبر لان كثر المال مذمومة في الاصل قال عليه
 الصلوة والسلام هلك المكثرون الا ان قال بما له هكذا
 وهكذا اي تصديق به فالقادر عليها اي المهر والنفقة
 كفواً في اسوال عظام لعدم العبرة بالغنى وتعتبر ايضا
 حرة لان التفاهر يقع بها فكل حائك كجذاري وخفاف
 وخوهم ليس كفواً للمثل عطار كبرازي والعطار والبراز
 كفوان العجمي العالم كفو للعربي المجاهل لان شرف العلم
 يقام شرف النسب والعالم الفقير اي غير الغني لما عرفت
 انه يجب ان يتقدم على المهر المجل والنفقة كفواً للمجاهل
 الغني لما عرفت ان الغني غير معتبر وللعلوي لما عرفت
 ان شرف العلم يقام شرف النسب والعروني المذني
 نقصت اي تزوجت امرأة ونقصت عن مهر مثلها بالمولى
 ان يتم المهر او يفرق بينهما لانها الحقة العار بالاولياء
 لانهم يتفخرون بهر المثل ويعتزون بالنقصان فكان
 لهم حق الاعتراض امر رجل شخصاً بتزويج امرأة فزوج
 امته جاز لان هذا الكلام صدر مطلقاً فيجوز على الطلاق
 في غير موضع التهمة كما اذا زوج امته ولم يكن ما عدا
 اذا كان تحتها خراً وامراً يعني لا يعني اذا زوجت المأصولة
 امراً يعني بعقد لا يجوز اذا لا زوجت الى الزام كنية لان
 خلاف امره ولا الى الزام احديهما يعني بالعدم الاولوية
 ولا الى الزام احديهما لا بعينه لان النكاح لا يحتمل الاضافة
 الى المجهول لا تقطع عما هو المقصود منه وهو الوطى
 لا استحالة ولم يغير المعية زوجت نفسها من غلب
 بان قالت اشهدوا اني تزوجت نفسي من فلان ولعانه
 ارجاز الغائب التزوج ببلوغ خيرة اليد فان كان قبله

هذا الوجه وهو الوجه
 لا يثبت النكاح الا اذا كانت فاسقة تكون فاسقة لانها

المهر من العلوي
 او لا على ربه
 كفواً

اما المهر فلا توضع فلا بد من تسليمه لانه المراد
 بالمهر تدنياً تقادراً فوجبه لان ما وانه مؤجل عرفاً

امر عن طرف الغائب في المجلس واحد سواء كان فضوليا
 او وكيل و جاز النكاح والافادة لان ما صدر من المرأة
 بشرط العقد ونظمه لا يتوقف على قبول نكاح غائب بل يتوقف
 على القبول في المجلس ولو من فضولي ليتحقق صورة
 العقد ويتوقف تمامه على اجازة الغائب يتولى طرف
 النكاح يعني الايجاب والقبول واحد ليس بفضولي من جانب
 ولا يشترط ان يتكلم بها بل الواحد اذا كان وكيله من باب
 فقال زوجهها اياه كان كافيا وله اقسام اما اصيل
 وولي كابي العم تزوج بنت عمه الصغير او اصيل
 ووكيل كما اذا وكلت رجلا ان يزوجهها بنفسه او ولى
 من الجانبين او وكيل من باب اولي من جانب ووكيل
 من جانب آخر ولا يجوز ان يكون فضوليا كما اذا كانت
 اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا من آخر
 او وكيل من جانب وفضوليا من آخر او فضوليا من
 الجانبين اذ ثبت امرأة لرجل ان يزوجهها ففقد اي
 تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه عند شاهدين
 جاز النكاح لا يرد اذا تولى طرفه كونه غير فضولي من جانب
 فقول زوجهت يتضمن الشك في فلو جاز النكاح اكي القبول
 كذا ابن عجم تزوج بنت عمه من نفسه اي يصح هذا
 التزويج ايضا لكونه وليا ليس بفضولي من جانب ولو
 وكلت رجلا بزوجها لم يجز فزوجها لم يجز لانها
 نصبت تزوجا لا متزوجا **باب المهر** مع النكاح
 بالترسمية وينفيه لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم
 ان تشقوا باموالكم فانه الباء لفظ خاطي معناه الاصل
 فيدل قطعا على امتناع انفكاك الابتغاء وهو المقيد
 الصحيح من المال فان قيل الابتغاء ورد مطلقا لا
 بالمال في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء والمطلق

يتولى طرف النكاح واحد

قوله ولا يشترط ان يتكلم بها بل الواحد اذا كان وكيله من باب
 وقال زوجهها اياه كان كافيا وله اقسام اما اصيل
 وولي كابي العم تزوج بنت عمه الصغير او اصيل
 ووكيل كما اذا وكلت رجلا ان يزوجهها بنفسه او ولى
 من الجانبين او وكيل من جانب اولي من جانب ووكيل
 من جانب آخر ولا يجوز ان يكون فضوليا كما اذا كانت
 اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا من آخر
 او وكيل من جانب وفضوليا من آخر او فضوليا من
 الجانبين اذ ثبت امرأة لرجل ان يزوجهها ففقد اي
 تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه عند شاهدين
 جاز النكاح لا يرد اذا تولى طرفه كونه غير فضولي من جانب
 فقول زوجهت يتضمن الشك في فلو جاز النكاح اكي القبول
 كذا ابن عجم تزوج بنت عمه من نفسه اي يصح هذا
 التزويج ايضا لكونه وليا ليس بفضولي من جانب ولو
 وكلت رجلا بزوجها لم يجز فزوجها لم يجز لانها
 نصبت تزوجا لا متزوجا

بذل وجوب المهر للنكاح

هذا السؤال على طرف العادة
 يحل

لا يحل على المقيد عندنا وايضا محصل الاستدلال ان
 احل الابتغاء الصحيح ملصقا بالمال فمقتضى هذا
 ان لا يكون الابتغاء المنفك عن المال صحيحا الا ان يكون
 صحيحا ويستوجب الثبوت بما يفي او كيت عن المهر
 قلنا عن الاول ان المطلق يحل على المقيد عندنا اقتضا
 اذا تحدد الحكم والحادث وتدخل المطلق والمقيد على الحكم
 المثبت كما تقرر في الاصول وههنا كذلك وههنا الثاني
 ان قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوا
 او تفرضوا عليهن فبما نزل على تحقيق الطلاق بدو
 سبق فرض المهر وهو انما يترتب على النكاح الشرعي
 فاذا صح النكاح بدو تسمية المهر وجب ان يحل الية
 المذكورة على ما حملنا عليها واقله قدر عشرة دراهم
 فضية وزن سبعة ابر وزن كل عشرة سبعة مثاقيل سواء
 كانت مضر وبز او غير مضر وبز وزن عشرة مثاقيل وان كانت
 قيمته اقل تجاوزت نصاب الترقية ذكر الزليقي ووجبت
 اي العشرة ان سمي بدونها ووجب الاكثر ان سمي اي
 الاكثر عند الوطى متعلق بالوجوب او الخلق الصحيحة
 وسياق بيانها او موت احدها فانه ايضا مؤكد
 للمهر ونصفه اي وجب نصف المسمى بطله في قبل
 الوطى والخلق ووجب المثل عند ما ذكر من الوطى
 والخلق والموت في الشغار وهو ان يزوج كل من طهر
 بنته او اخته للاخر بشرط ان يزوجه الآخر بنته او اخته
 فانه صحيح عندنا ولكل من ماسم المثل وانما سمي بدلات
 الشغار وهو الرق والاحكام فكانت بينهما بهذا الشرط فجا
 المهر واخلط البضع عنه ووجب مهر المثل ايضا
 فيما لم يشتم المهر او يبي اذا لم يراضيا على ثمن والا اب
 وان يراضيا على ثمن فذلك الثمن هو الواجب او سمي

كما لا يحل المطلق على المقيد
 فان لم يلق في بعض الزمان

قوله لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوا
 او تفرضوا عليهن فبما نزل على تحقيق الطلاق بدو
 سبق فرض المهر وهو انما يترتب على النكاح الشرعي
 فاذا صح النكاح بدو تسمية المهر وجب ان يحل الية
 المذكورة على ما حملنا عليها واقله قدر عشرة دراهم
 فضية وزن سبعة ابر وزن كل عشرة سبعة مثاقيل سواء
 كانت مضر وبز او غير مضر وبز وزن عشرة مثاقيل وان كانت
 قيمته اقل تجاوزت نصاب الترقية ذكر الزليقي ووجبت
 اي العشرة ان سمي بدونها ووجب الاكثر ان سمي اي
 الاكثر عند الوطى متعلق بالوجوب او الخلق الصحيحة
 وسياق بيانها او موت احدها فانه ايضا مؤكد
 للمهر ونصفه اي وجب نصف المسمى بطله في قبل
 الوطى والخلق ووجب المثل عند ما ذكر من الوطى
 والخلق والموت في الشغار وهو ان يزوج كل من طهر
 بنته او اخته للاخر بشرط ان يزوجه الآخر بنته او اخته
 فانه صحيح عندنا ولكل من ماسم المثل وانما سمي بدلات
 الشغار وهو الرق والاحكام فكانت بينهما بهذا الشرط فجا
 المهر واخلط البضع عنه ووجب مهر المثل ايضا
 فيما لم يشتم المهر او يبي اذا لم يراضيا على ثمن والا اب
 وان يراضيا على ثمن فذلك الثمن هو الواجب او سمي

عطف على ما لم يسم اي وجب مهر المثل فيا سمي خيرا او
 خيرا وهذا الخيل وهو خمر او هذا العبد وهو خمر او نوب
 او دابة لم يسم جنسها او تعليم القرآن او خدمة الزوج
 الحر لها سنة لان المشرع هو لا يتفاد المتقوم والتعليم
 ليس بمال فضلا عن التقوم وكذا المنافع على اصلنا
 ولو كان الزوج عبدا فالخدمة او فالواجب الخدمة
 فان خدمة العبد ابتغاء بالمال لتضمنه تسليم رقبته
 ولا كذلك الحر ولو تزوجها على خدمة جازا فقبل
 لا يتحقق الخدمة والصحيح انها تتحقق وترجع على الزوج
 بقيمة خدمته ولو تكسها على رعي الغنم او الرزاق لم يجز
 على رواية الاصل والصواب ان يسلم لها اجماعا
 لمتدلا لا بقصة موسى وشعب عليها التساوم فان تبيعة
 من قبلها ثمة لينا اذا قصها الله تعالى ورسوله بالاعاد
 كذا في الكافي ومتعة عطف على مهر المثل اي وحيث متعة
 لمفوضة بكسر الواو وهي التي تزوجت باره نكح مهر
 او على ان لا مهر لها طلق قبل وطئ وهي اي المتعة
 وزرع وحار ومحققة لا تزيد على نصفه او نصف مهر
 متلكها ولو كان الزوج غنيا ولا ينقص عن خمسة اى خمسة
 دراهم ولو كان فقيرا او فقيرا او فقيرا او فقيرا او فقيرا
 قال صاحب المهادنة هو الصحيح عبارة بالنص وهو قوله تعالى
 على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقيل بتغير جالها
 حكاية صاحب البدائع وفي الاثر اشار الى هذه وهو قوله تعالى
 بالمعروف وهذا القول اشبه بالفقه كما قلنا في التفقة
 لانها لو اعتبرت بحاله وحده لتسويها بين الوضعية
 والشرعية في المتعة وذلك غير معروف بين الناس بل هو
 منكرو ذكره الزيلعي واستحب ان المتعة يكون سواها اي
 سوى مفوضة طلقت قبل وطئ الا ان يسمي لها المهر

قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم

قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم

قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم

قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم

وطلقت

وطلقت قبل الوطئ فالباقي قبل الانشاء مطلقه طشت
 ولم يسم لها مهر ومطلقة وطشت وسمي لها مهر
 فظهر ان المطلقات اربع مطلقه لم توطأ ولم يسم
 لها مهر فيجب لها المتعة ومطلقة لم توطأ وقد سمي
 لها مهر وهي التي لم يستحب لها المتعة ومطلقة وطشت
 ولم يسم لها مهر ومطلقة وطشت وقد سمي لها مهر
 فها كان استحب لها المتعة فالاحاصل ان اذا وطئها
 استحب لها المتعة سواء سمي لها مهر او لا لانه لو سمي
 بالطلاق بعد ما سلك اليه العقود عليه وهو البضع
 فيستحب ان يقطعها شيئا ازيد على الواجب وهو المسمى
 في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم يطل
 ففي صورة التسمية تاخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع
 فلا يستحب لها شيء آخر وفي صورة عدم التسمية يجب
 المتعة لانها لا تاخذ شيئا وابتغاء البضع لا يفك عن المال
 بما فوض بعد العقد او زيد لا ينصف يعني اذا تزوجها
 ولم يسم لها مهر او نفاه ثم تزوجها على تسمية وسمي لها
 بعد العقد او تزوجها على مهر سمي ثم زادها بعد ذلك
 ثم طلقها قبل الدخول لا ينصف المسمى بعد العقد ولا
 الزائد على المسمى بعد بل يجب المتعة في الاول وينصف
 المسمى عند العقد في الثاني وينصف الزائد بالطلاق
 قبل وطئ متعلق بقوله لا ينصف ايضا وانما لم ينصف
 لانه تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف
 فكذا ما يتزل من لثقه وانما ينصف الزائد لكونه الطلاق
 قبل الدخول فان كل ما لم يسم في العقد ينصف بالطلاق
 قبل الدخول حتى لو كان بعدا ويجب الزيادة مع المسمى
 ومع حطها اي حط المهر من مهر مثلها مع ان
 عن زوجها لان المهر بقاء حقا وللخطيل في حاله

قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم

قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم
 قوله لا يتفاد المتقوم والتعليم

البقاء والخلق متداخلاً خبره قوله الاتي كالوطى
والمراد بها اجتماعهما بحيث لا يكون معهما عاقل
في مكان لا يطلع عليهما احد بغير اذنها ولا يطلع
عليهما احد لظلمة ويكون الزوج عالماً بانها امرأته
او ما بينه وبينها حبساً او طبعاً او شرعاً الاول خور من
لا حد لها يمنع العاقل والاني في نحو حيض ونفاث
ولا ينافيه كونه مانعاً شرعاً ايضاً والثالث خور من
لفرض او نفل وصوم فرضي وهو صوم رمضان كالوطى
اي في كونها مؤكدة المهر ولو كان الزوج مجبوراً
او خصياً او عتيقاً او صام قضاء مرض في الاصح او صام
تدري في رواية والصلوة كالصوم فرضا ونفلاً او لا تكون
الخلق صحيحة مع الصلوة الفرض كما في الصوم الفرض
ويكون صحيحة مع الخلق النفل كما في الصوم النفل
ويجب العدة في الكل اي كل ما ذكر من اقسام الخلق صحيحة
كانت او فاسدة احتياطاً لتوهم الشغل قبضت اليه
المهر فوهبت له وطلقت قبل وطى رجع بنصفه
يعني زوج امرأته على الف قبضتها ووهبت له ثم طلقها
قبل الدخول رجع عليها بخمس مائة اذ لم يصل الى الزوج
عين ما التوجيه بالطلاق قبل الدخول لا يستحق به
نصف المهر والمقبوض ليس بمهر بل عوض عنه لان المهر
دين في الذمة والمقبوض عين فصار هيئة المقبوض كهيئة
مال آخر وحق الزوج في سده من نصف المهر وكما سئل
فله ان يرجع وكذا اذا كان المهر مكيده او موزوناً اخذ
في الذمة لانه ايضاً دين غير عين وان لم تقبض او قبضت
نصفه فوهبت الكل او ما بقي او عرض المهر قبل القبض
او بعد فلا يعني ان وهبت قبل ان تقبض شيئاً منها
ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها بشيء اذ لم
يوطى

من دفعته كذا في المهر
وكانت كذا في المهر
فانما هي كذا في المهر
على ان يكون المهر
دفعاً واحداً او دفعات
مختلفة في المهر
فانما هي كذا في المهر
فانما هي كذا في المهر
فانما هي كذا في المهر
فانما هي كذا في المهر

عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب
عليها شيئاً آخر غاية ان هذه التساوية حصلت بسبب
آخر غير الطلاق ولا يبالي باختلاف الاسباب عند
المقصود وكذا لو قبضت خمس مائة ثم وهبت اليك كله
المقبوض وغيره او وهبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها
قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء ايضاً اذ وصل اليه عين
ما يستحقه كما مر ولو قبضت اكثر من النصف كسماثة
ووهبت له الباقي ثم طلقها قبل الدخول فعنده يوجع
عليها بمائة وعندهما ثلث مائة ولو قبضت اقل من النصف
مائتين مثلاً لم يرجع عليها بشيء عنده وعندهما يرجع
بمائة وكذا لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعرض
فوهبت له نصفه او كله قبضته او لا ثم طلقها قبل
الدخول لم يرجع عليها بشيء لان حقه سده من نصف
المقبوض بل عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول
وقد وصل اليه لانه ما يتعين فكان الموهوب عين المهر
فسلم له مقصوده بكل حال فلا يرجع بشيء نكحها
بالف على ان لا يخرجها من مقامها او لا يزوج عليها
او نكحها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها
فان وقى اي فيما نكحها على الف يخرجها او لا يزوج عليها
واقام اي فيما نكحها على الف ان اقام وبالفين ان اخرج
فلها الالف والالف المثل اما الالف في صورة الوفاء
ومثل المثل في صورة عدمه فانه المستحق للمهر
وقد تم رضاها به واما مهر المثل في عدمه فانه سمي
بالمهر فيتمتع فعنده فواته ينعدم رضاها بالالف
فيكمل مهر مثلها هذا عند اي حنفية فعنده الشرط
الاول وعندهما الشرطان صحيحان وعند زفر فسدان
لكي لا يزاد المهر في المسئلة الاخيرة وهو قوله بالف ان اقام

ان لا يزاد المهر في المسئلة الاخيرة وهو قوله بالف ان اقام

Copyright

iversity

فانه اذا اخبرها وجب مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من الفين
 لم يجب الزيادة وان كان اقل من الف يجب الالف
 ولا ينقص منه شيء لاتفاقها على ان المهر لا يزيد على الفين
 ولا ينقص عن الف تكفي بهذا العبد وبهذا العبد واحدها
 او كس اقل فتم من الآخر حكم مهر المثل او جعل مهر المثل
 حكما فان كان اقل من او كسها فلها الاوكس وان كان اكثر
 من او كسها فلها الارفع وان كان بينهما فلها مهر المثل
 وهذا عند أبي حنيفة وعندهما الاوكس في ذلك كله
 فان طلق قبل وطئ فنصف الاوكس او فلها نصف
 الاوكس في ذلك كله بالاتفاق اتمح عديدي واحدهما
 حر فمهرها العبدان يساوي عشرة والاكمل لهما العشرة
 ذكره الزيلعي شرط البكارة ووجد هانينا لزم الكل اي
 كل المهر ولا عبرة بالشرط صحته انما هو في وثوب هروي
 وان لم يبالغ في وصفه ومكيل وموزون بين جنس لا يفتي
 ولزم الوسيط او قيمة وان بينتها اي صفته ايضا كما
 بين جنسه فالموصوف امر لا يوزن هو ويجب في النكاح
 الفاسد بالوطئ لا بالخلق مهر المثل يعني ان مهر المثل
 في النكاح الفاسد انما يجب بالوطئ لان الوطئ انما
 يجب فيه بتيقاه منافعة لا بمنفعة العقد ولا بالخلق لوجود
 المانع من خصتها وهو الحمل فان الحمل انما اقيمت مقام
 الوطئ للملكية منه ولا يمكن مع الحرمة ولهذا لا يجب حرمة
 المصاهرة ولا العدة وكل من ينفخه بغير محض من هذا
 وقيل ليس له ذلك بعد الدخول لا يحضره من صاحبه
 كما في البيع الفاسد بعد القبض ولا يرد على المسمى اي
 ان زاد مهر مثلها على المسمى لم يعتبر الزيادة عليه
 لرضاها بما دونهما وان كان اقل من المسمى وجب مهر
 المثل لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لان مال مستقيم

لا يزداد على الف

انما يصح انما في المهر ما هو في المهر لا في غيره
 بين الجنس بطلان التسمية ويجب مهر المثل في النكاح

فهر النكاح الفاسد كمن تزوج العتق او النكاح الفاسد
 عتق او التزوج بلا مهر او اولى العتق بدونه

انما يرد الاجب باجرة المصاهرة فليس انما يرد
 كما انما يرد تزوجها بغير المهر كما انما يرد تزوجها
 بعد من تزوج المهر من غير النكاح فيجب حرمة المهر
 في المصاهرة من ازاها كانت تزوج وقد ذكرنا انما يرد
 بالحققة من الوطئ فانما لا نسلم وجوب جميع شرائط المهر
 عند تزوج بعضهن من المهر في المصاهرة
 ونسب بعض النكاح كالمدة والحد الذي ذكره في المصاهرة
 انما يرد لا يرد بالوطئ في المصاهرة

مهر المثل

في نفسه فيقدر بدله بغيره وان لم يكن المهر مسمى او كان
 مجهولا وجب بالعام ما يقع اتفاقا ذكره الزيلعي والمعدة
 تحت الحاقا للشيء بالحقيقة في موضع الاحتمال وخرى
 عن المتأخر النسب ويعتبر ابتداءها من وقت التفرق لا
 من آخر الوطئ انما هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة
 النكاح ورفقها بالتفرق والنسب يثبت لانهما جانا ط
 في اثناء الحياة للولد فيرتب على النيات من وجهه ويقدر
 مدة النسب من الوطئ فان كان من وقت الوطئ اي
 وقت الوضع شتر انما يثبت وان كان اقل لا هذا عند محمد
 وبه يفتي وعند أبي حنيفة وابي يوسف يعتبر من وقت
 النكاح كما في النكاح الصحيح ومنه مثلهما في اصطلاح الفقهاء
 مهر مثلها اي مهر امرأة مما فلها من قوم ايها لان الانسان
 من جنس قوم ايده وقيمة الشئ انما تعرف بالنظر لقيمة جنسه
 ولا يعتبر بامها لان يكون من قوم ايها بان يكون بنت حرة
 وبني ما فيه لمانا بقوله رستا وجمالا وما لا وعقلا وديانة
 وبلدان يكونا من بلد واحد وعصر او مكان وبنو قبيلة
 وعقبة ذكرها في الهداية وعلى اداها وكما لا خلاف في ذلك
 الثلثة الزيلعي ونسب في شرط ان يكون المخير لمهر
 المثل رجلي او رجلا وامرأة تين ولفظ الشهادة فان لم
 يوجد شهود فالقول للزوج بيمينته فان لم يوجد من
 الاطراف لم يوجد من قبيلة ايها من من مثلها يعتبر
 بمهر مثلها من الاطراف من قبيلة ايها من مثل قبيلة ايها
 من مثلها من الاطراف من قبيلة ايها من مثل قبيلة ايها
 التي ياقبله فيصح ولو كانت صغيرة لا تجعل لنفسه عينا
 ولا تزعم غارم وانما قاله في المهر المسمى انما كانت
 سفينة فسايب المهر ليس الاوليها كالمهر كون المهر
 الواحد مطايبا ومطالبا كالمهر لا عبرة بعد الوهم لا يجوز

والعدة

ونسب

قوله ومهر مثلها من مثلها اي مهر امرأة مما فلها لان الانسان من جنس قوم ايده وقيمة الشئ انما تعرف بالنظر لقيمة جنسه ولا يعتبر بامها لان يكون من قوم ايها بان يكون بنت حرة وبني ما فيه لمانا بقوله رستا وجمالا وما لا وعقلا وديانة وبلدان يكونا من بلد واحد وعصر او مكان وبنو قبيلة وعقبة ذكرها في الهداية وعلى اداها وكما لا خلاف في ذلك

انما يرد الاجب باجرة المصاهرة فليس انما يرد كما انما يرد تزوجها بغير المهر كما انما يرد تزوجها بعد من تزوج المهر من غير النكاح فيجب حرمة المهر في المصاهرة من ازاها كانت تزوج وقد ذكرنا انما يرد بالحققة من الوطئ فانما لا نسلم وجوب جميع شرائط المهر عند تزوج بعضهن من المهر في المصاهرة ونسب بعض النكاح كالمدة والحد الذي ذكره في المصاهرة انما يرد لا يرد بالوطئ في المصاهرة

انما يرد الاجب باجرة المصاهرة فليس انما يرد كما انما يرد تزوجها بغير المهر كما انما يرد تزوجها بعد من تزوج المهر من غير النكاح فيجب حرمة المهر في المصاهرة من ازاها كانت تزوج وقد ذكرنا انما يرد بالحققة من الوطئ فانما لا نسلم وجوب جميع شرائط المهر عند تزوج بعضهن من المهر في المصاهرة ونسب بعض النكاح كالمدة والحد الذي ذكره في المصاهرة انما يرد لا يرد بالوطئ في المصاهرة

انما يرد الاجب باجرة المصاهرة فليس انما يرد كما انما يرد تزوجها بغير المهر كما انما يرد تزوجها بعد من تزوج المهر من غير النكاح فيجب حرمة المهر في المصاهرة من ازاها كانت تزوج وقد ذكرنا انما يرد بالحققة من الوطئ فانما لا نسلم وجوب جميع شرائط المهر عند تزوج بعضهن من المهر في المصاهرة ونسب بعض النكاح كالمدة والحد الذي ذكره في المصاهرة انما يرد لا يرد بالوطئ في المصاهرة

انما يرد الاجب باجرة المصاهرة فليس انما يرد كما انما يرد تزوجها بغير المهر كما انما يرد تزوجها بعد من تزوج المهر من غير النكاح فيجب حرمة المهر في المصاهرة من ازاها كانت تزوج وقد ذكرنا انما يرد بالحققة من الوطئ فانما لا نسلم وجوب جميع شرائط المهر عند تزوج بعضهن من المهر في المصاهرة ونسب بعض النكاح كالمدة والحد الذي ذكره في المصاهرة انما يرد لا يرد بالوطئ في المصاهرة

انما يرد الاجب باجرة المصاهرة فليس انما يرد كما انما يرد تزوجها بغير المهر كما انما يرد تزوجها بعد من تزوج المهر من غير النكاح فيجب حرمة المهر في المصاهرة من ازاها كانت تزوج وقد ذكرنا انما يرد بالحققة من الوطئ فانما لا نسلم وجوب جميع شرائط المهر عند تزوج بعضهن من المهر في المصاهرة ونسب بعض النكاح كالمدة والحد الذي ذكره في المصاهرة انما يرد لا يرد بالوطئ في المصاهرة

انما يرد الاجب باجرة المصاهرة فليس انما يرد كما انما يرد تزوجها بغير المهر كما انما يرد تزوجها بعد من تزوج المهر من غير النكاح فيجب حرمة المهر في المصاهرة من ازاها كانت تزوج وقد ذكرنا انما يرد بالحققة من الوطئ فانما لا نسلم وجوب جميع شرائط المهر عند تزوج بعضهن من المهر في المصاهرة ونسب بعض النكاح كالمدة والحد الذي ذكره في المصاهرة انما يرد لا يرد بالوطئ في المصاهرة

العقد ههنا راجعة الى الاصيل والوحي سفير ومعبور
بجوارف البيع فان الاب اذ باع مال الصغير لا يجوز
ان يضمن النسي لان الحقوق راجعة الى العاقد وتطالب
المراة بان كانت من ذواتها ووليها اعتبارا بسيار
الكفالات وان ادى الوحي رجع الى الزوج ان امر
الزوج الوحي به كما هو الرسم في الكفالة لها منع
ان يجوز للمراة ان تمنع زوجها من الوطء والسفر
بها بعد وطئ او خلق رخصتها ان وطئها او خالف
برضاها وهذا لدفع انها اذ رخصت بالوطئ او الخلق
لم يبق لها حق المنع لانها لم تلت اليه المعقود عليه
فله يكون لها حق المنع اذا وجه الدفع ان كل وطئ
معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي
لاخذ متعلق بالمنع ما يبيى تعجيله من المهر كله او بعضا
او اخذ قدر ما يجعل مثلها اي من مهر مثلها عرفا
غير مقدر بالربع والخمس ان لم يجعل كله وان اجل
كله او جعل فهو على ما شرط حتى كان لها ان تجبس
نفسها الى استيفاء كله فيما اذا جعل كله وليس لها
ان تجبسها فيما اذا اجل كله لان التصريح اقوى
من الدلالة والتفقه عطف على قول منع اى لها
التفقه بعد المنع والسفر والخروج من بيت زوجها
للمحاجة ولها زيارة اهلها بله اذ من متعلق بقوله
والسفر ما لم يقضه اى المهر لان حق الحبس للاستيفاء
المستحق وليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء ويسافر
بها بلا رضاها بعد اداؤه اى اداء ما يبيى تعجيله
او قدر ما يجعل مثلها لقوله تعالى انك توهم من حيث
سكنتم وقيل لا اى لا يسافر بها الى بلد غير بلدها
لان الغرض توهم وبه يفتى ائمة بفقهاء ابو الليث

ولا يخرج المرأة من بيتها من زوجها اى اذا كان
بالفرد والى ما كان له من الصغير من اهل البيت كما في
تفسير الطحاوي ورواه الثماني

وتخرج الملقى المعقود من المهر بلا رضاها ثم يطلق بعد ادا
ولا يملك الملقى بالمهر ما يبيى تعجيله ولا يملك الملقى بالاب
او لاجله او لافاضه لان المهر كله لا يملك الملقى في المهر
فكل ما يقضى صدقا او كفا كافا فكل المهر كله والى ما كان
في المهر من غير ذلك فيخرج الملقى قوله السفر الا يخرج
بذلك في السفر حاشى حرمه

والمرء الملقى والموطئ ان ادى بين في العقد ان كان
وكونه محلا او موقفا فان كان اى المهر اى اجماله
على ما بين وقد اخذت ان المهر اى اجماله على ما بين
سواء كان المهر من غير ذلك فيخرج الملقى قوله السفر الا يخرج
او الموت وقال بعض المتأخرين انه في صحيح
هو الاول والى قوله ان المهر من غير ذلك فيخرج الملقى قوله السفر
يخرج من الاجل على الكفا او الموت وقال بعضهم
لم يوجب حاشى حرمه لو كان الاجل من غير ذلك فيخرج الملقى قوله السفر
ان كان في المهر من غير ذلك فيخرج الملقى قوله السفر
قبل ان اجل فالاجل على حاشى حرمه

واختار

واختار ابو القاسم الصغار ومن بعده وبقيلها
فيما دون مدته اى مدة السفر اتفاقا اذ في قرى
المصر القريبة لا يتحقق الغرض اعلم ان المهر المذكور
هنا ما تعرف تعجيله حتى لا يكون لها ان تجبس
نفسها فيما تعرف تأخيرها الى الميسرة او الموت والطلاق
لان المتعارف كالمشروط وذلك يختلف باختلاف
البلدان والازمان والاشخاص هذا اذ لم ينص
على التعجيل او التأجيل واما اذا نص على تعجيل المهر
او تأجيله فهو على ما شرط كما مر ذكره الزيلوعا خلافا
في المهر ففي أصله يجب مهر المثل يعنى قال احد
الزوجين لم يستم مهر وقال الآخر سمي فان اقام
البينة قبلت والا يستخلف المنكر فان نكل ثبت
دعوى التسمية وان حلف يجب مهر المثل قال
صدر الشريعة واما عند اى حنفية ينعى ان لا يختلف
لانه لا يختلف في النكاح عنده فيجب مهر المثل اقول
فيه بحث لانه هذه ليست مسألة النكاح بل هي مسألة
المهر وفيها الخلاف بالاجماع والعجب ان المصنف
قال في اوائل كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا دعت
المراة مهرها وقال الشارع نعم اى اذا ادعت المراة
النكاح وطلبت اى المال كالمهر والتفقه فانكر الزوج
يخلف وان نكل يلزم المال فاذا صح ذلك لم يصح
ما ذكره ههنا وفي قدري اى ان كان اخذها فمها
في قدري فاذا دعى انه تزوجها باللف وادعت ان
بالنكاح حكم مهر المثل فيثبت ان قام النكاح فاقول
لمنى شهد به مهر المثل بميمه اى ان كان مهر المثل
مساويا لما يدعيه الزوج واقل منه فالقول له مع
يمينه وان كان مساويا لما يدعيه المراة او اكثر منه

الزوجان
جميع

او كذا يسمى التسمية
او كذا يسمى المهر

والمرء الملقى والموطئ ان ادى بين في العقد ان كان
وكونه محلا او موقفا فان كان اى المهر اى اجماله
على ما بين وقد اخذت ان المهر اى اجماله على ما بين

Copyrighted material

فأقول لها مع غيرها وأي برهن قبل سواء شهد
 مهر المثل له أو غيرها لأن المروءة تدعى الزيادة فإن أقامت
 بينة قبلت وإن أقامها الزوج قبلت أيضا لأن
 البينة تقبل لرؤية اليدين كما إذا أقام المودع بينة على رد
 الودعة إلى المالك تقبل وإن برهنها بينة من لا يهدى
 أو تقبل بينة لها أن شهد مهر المثل له أو بينة أن شهد
 لها لأن البينات شرعت لأشياء خلاف الظاهر
 واليمين لا يفيء الأصل والأصل في النكاح كونه مهر المثل
 فمن ادعى خلافه فبنته أولى وإن كان مهر المثل بينهما
 تخالفا فإن خلفا أو برهننا قضى به أي بمهر المثل وإن برهن
 أحدهما قبل برهنه وإن طلقت قبل الوطن عطف
 على قوله أن قام النكاح حكم متعة المثل أي كان متعة
 المثل مساوية للنصف فأيد على الرجل أو أقل منه فأقول
 وإن كانت مساوية لنصف ما تدعى المروءة والبرهن ففأقول
 لها أن أقام بينة قبلت فإن أقامها فبنته أي شهد له
 وبنته أن شهد لها وإن كانت أي متعة المثل بين ما تخالفا
 وبعد أي بعد الخالف وجبت أي متعة المثل وموت أحدهما
 لمحيوها حكم أي الجواب فيه كالجواب في حال حيوتها
 حال قيام النكاح في الأصل والتقدير لأن مهر المثل لا يقط
 اعتبار بموت أحدهما إلا برهن أن المفوضة مهر المثل
 أن مات أحدهما وبعد موت ما ففي الاختلاف في التقدير ففأقول
 لو دنته عند أي حنفية ولا يحكم مهر المثل لأن اعتبار
 بسقط عند بعد موتها وفي الاختلاف في أصل القول
 لمكر التسمية عنده ولا يقضى بشيء إلا أن يقوم بينة على
 معنى إذا حكم مهر المثل عنده بعد موتها وقضى مهر المثل
 كما في حال الحيوة وبرهنتي قال مشايخنا هذا كله إذا لم
 نفسها فإن كانت ثم وقع الاختلاف في الحيوة وبعد
 ما

قوله ان شهد له او شهد لها
 بتاويل الحكم المخرج من قوله حكم او يباين
 المذكور وان

قوله ان يهدى
 زوجت بلا ذكر امرأ او غيرها لا يهدى لها

كما وعندها

بما بعد السبع

فإن لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها ما أن تفرق بها الخدي
 ولا يحكمنا عليك بالمتعارف في المعجل ثم يعمل في الباقي
 كما ذكرنا لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد قبض من مهر
 عادة ذكره الزيلعي بعقب اليها شيئا ثم اخلفا فقلت
 هديت وقال مهر فأقول له مع يمينه أن لم يكن لها بينة
 لأنه المثل فكان أعرف بجهز التملك كما لو أتيك التملك
 أصركم وكما إذا قال أو دعيتك هذا الشيء فقالت بل وهبته
 لي ولأن الظاهر شاهد له لأن أداء المهر واجب وألا
 تبرم والظاهر أنه يسع في إسقاط الواجب عن ذمته
 الأفياء حره لكل فإن الطعام المسمى لكل كل كالحبر والتم
 المشوي لا يكون مهر بل إن الظاهر يكذب فأقول
 قولها وأما سائر الاموال فقد تكون مهر وقد تكون هدية
 فالبيان اليه خطيب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم
 يتزوجها أبوها فبعث للمهر بشرط أن يعينه قائما
 وأن تغير بالانفعال لا يسلط عليه من قبل المالك فله
 يلزم في مقابل ما انتقص بتمتعها به شيء أو قيمته كما
 لأنه معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد كذا ما بعث هدية
 وهو قائم دون المالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة
 رجل زوج ابنته وبعثها فماتت فزعم أبوها أن ما يقع
 اليها من الجواز أمارة وأنه لم يصبه لها وأما عارده
 معها فأقول قول الزوج وعلى الأب البينة لأن الظاهر
 شاهد للزوج لأن في الظاهر أن الأب إذا زوج ابنته
 يدفع اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك
 أن يشهد عند التسليم إلى البنت أي أنها أعطيت هذه
 الأشياء ابنتي عارية أو يكتسب بنته معلومة وبشهاد
 الأبينة على أفراده أن جميع ما في هذه النسخة يملك
 والدي وعارضة منه في يدي لكن هذا يصلح أن يكون للقضاء

قوله لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها ما أن تفرق بها الخدي
 وقوله لا يحكمنا عليك بالمتعارف في المعجل ثم يعمل في الباقي
 وقوله كما ذكرنا لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد قبض من مهر
 وقوله عادة ذكره الزيلعي بعقب اليها شيئا ثم اخلفا فقلت
 وقوله هديت وقال مهر فأقول له مع يمينه أن لم يكن لها بينة
 وقوله لأنه المثل فكان أعرف بجهز التملك كما لو أتيك التملك
 وقوله أصركم وكما إذا قال أو دعيتك هذا الشيء فقالت بل وهبته
 وقوله لي ولأن الظاهر شاهد له لأن أداء المهر واجب وألا
 وقوله تبرم والظاهر أنه يسع في إسقاط الواجب عن ذمته
 وقوله الأفياء حره لكل فإن الطعام المسمى لكل كل كالحبر والتم
 وقوله المشوي لا يكون مهر بل إن الظاهر يكذب فأقول
 وقوله قولها وأما سائر الاموال فقد تكون مهر وقد تكون هدية
 وقوله فالبيان اليه خطيب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم
 وقوله يتزوجها أبوها فبعث للمهر بشرط أن يعينه قائما
 وقوله وأن تغير بالانفعال لا يسلط عليه من قبل المالك فله
 وقوله يلزم في مقابل ما انتقص بتمتعها به شيء أو قيمته كما
 وقوله لأنه معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد كذا ما بعث هدية
 وقوله وهو قائم دون المالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة
 وقوله رجل زوج ابنته وبعثها فماتت فزعم أبوها أن ما يقع
 وقوله اليها من الجواز أمارة وأنه لم يصبه لها وأما عارده
 وقوله معها فأقول قول الزوج وعلى الأب البينة لأن الظاهر
 وقوله شاهد للزوج لأن في الظاهر أن الأب إذا زوج ابنته
 وقوله يدفع اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك
 وقوله أن يشهد عند التسليم إلى البنت أي أنها أعطيت هذه
 وقوله الأشياء ابنتي عارية أو يكتسب بنته معلومة وبشهاد
 وقوله الأبينة على أفراده أن جميع ما في هذه النسخة يملك
 وقوله والدي وعارضة منه في يدي لكن هذا يصلح أن يكون للقضاء

خطيب بنت رجل وبعث اليها

قوله ان يهدى
 زوجت بلا ذكر امرأ او غيرها لا يهدى لها

قوله لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها ما أن تفرق بها الخدي
 وقوله لا يحكمنا عليك بالمتعارف في المعجل ثم يعمل في الباقي
 وقوله كما ذكرنا لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد قبض من مهر
 وقوله عادة ذكره الزيلعي بعقب اليها شيئا ثم اخلفا فقلت
 وقوله هديت وقال مهر فأقول له مع يمينه أن لم يكن لها بينة
 وقوله لأنه المثل فكان أعرف بجهز التملك كما لو أتيك التملك
 وقوله أصركم وكما إذا قال أو دعيتك هذا الشيء فقالت بل وهبته
 وقوله لي ولأن الظاهر شاهد له لأن أداء المهر واجب وألا
 وقوله تبرم والظاهر أنه يسع في إسقاط الواجب عن ذمته
 وقوله الأفياء حره لكل فإن الطعام المسمى لكل كل كالحبر والتم
 وقوله المشوي لا يكون مهر بل إن الظاهر يكذب فأقول
 وقوله قولها وأما سائر الاموال فقد تكون مهر وقد تكون هدية
 وقوله فالبيان اليه خطيب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم
 وقوله يتزوجها أبوها فبعث للمهر بشرط أن يعينه قائما
 وقوله وأن تغير بالانفعال لا يسلط عليه من قبل المالك فله
 وقوله يلزم في مقابل ما انتقص بتمتعها به شيء أو قيمته كما
 وقوله لأنه معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد كذا ما بعث هدية
 وقوله وهو قائم دون المالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة
 وقوله رجل زوج ابنته وبعثها فماتت فزعم أبوها أن ما يقع
 وقوله اليها من الجواز أمارة وأنه لم يصبه لها وأما عارده
 وقوله معها فأقول قول الزوج وعلى الأب البينة لأن الظاهر
 وقوله شاهد للزوج لأن في الظاهر أن الأب إذا زوج ابنته
 وقوله يدفع اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك
 وقوله أن يشهد عند التسليم إلى البنت أي أنها أعطيت هذه
 وقوله الأشياء ابنتي عارية أو يكتسب بنته معلومة وبشهاد
 وقوله الأبينة على أفراده أن جميع ما في هذه النسخة يملك
 وقوله والدي وعارضة منه في يدي لكن هذا يصلح أن يكون للقضاء

لا لا حياط لجواز ان يشترى هذه الاشياء كلها
 الضيق فهذا الاقرار لا يصير للرب فيما بينه وبين
 الله تعالى والاحتياط ان يشترى ما في هذه النسخة
 معلوم ان البنت تترك عن التمسك في العادة
 ذمتها ذميمة وحرمية كغيرها في دار الحرب بميتة
 او دم او غيرها او بلاء مهر محتمل نفق المهر ومحتمل
 التسكوت عنه وفي كل منهما يرجع الى اعتقادهم وهو
 اي والحال ان النكاح في هذه الصور جائز عندهم
 فوطئت او طلقت قبله اي قبل الوطء او مات الزوج
 عنها فلا مهر لها اي النكاح صحيح ولا يجب المهر هذا
 عند ابي حنيفة وهو قولها في الحربيين واما في الذميين
 فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها زوجها او المتعة
 ان طلقها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقال
 زفر لها مهر مثلها في الحربيين ايضا لان الخطاب عام
 والنكاح لم يشرع بغير مال ولها ان اهل الحرب غير
 ملتزمين احكام الاسلام ولا لغيرهم لانهم منقطعون
 الدارين بخلاف اهل الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم
 ولا يحنفون ان المهر حق الله تعالى والكافر غير مخاطب
 بخلاف سائر الاحكام فصح النكاح لاننا ان نذكر
 وما يدعون ولم يجب المهر لما ذكرنا وان نكحها
 او خنزير معيني فاسلما او لم احدهما فلها هو
 المعين وفي غير المعين فيه المهر فيها اي في المهر يعنف
 اذا كان المستمخر ومهر المثل فيه اي في الخنزير لان المهر
 عندهم مثل ما كان في الجمل عندنا فلا يحل اخذها فاجبات
 القيمة يكون اعراضا عن المهر واما الخنزير في ذوات
 القيمة عندنا كالشاة عندنا فاجاب القيمة لا يكون
 اعراضا عنه فيجب مهر المثل اعراضا **باب**

وقال ابو حنيفة في النكاح ان المهر في النكاح
 واجب في كل حال وانما يختلف في مقدار
 المهر في النكاح في النكاح في النكاح
 في النكاح في النكاح في النكاح

كتاب الرقيق والامانة وقف كمال الرقيق هو المملوك
 كراهه وبعض الرقيق هو المملوك كراهه والمكاتب والمدبر
 والامانة وام الولد باذن المولى متعلق بقوله وقف وهذه
 العبدان احسن من عبادة الكفر وهي لم يجز نكاح العبد
 لانه جاز لكنه موقوف ان اجاز اي المولى نقلا عن النكاح
 وان رد بطل فان نكحها بغير اذن المولى فالحمل والنفقة
 عليهم اي على الرقيق وغيره وبموتهم يسقط ان امر المهر
 والنفقة لفوات محل الاستيفاء والمهر على الرقيق بعد العتق
 ان كان المهر بغير اذن فان كان به امر بالاذن تعلق
 المهر برقبته اي الرقيق دفع المهر عنها فان ذمتها ضعفت
 فلو لم يتعلق برقبته لتضررت بخلاف ما اذا تزوجت
 بامر اذن موليتها ودخل بها لا يباع به بل يطالب بعد
 العتق كما اذا الزمه الذين باقرا في بيع فيه اي المهر مرة
 فان لم يف بدنيه لم يبع ثانيا بل يطالب بتا قيمه بعد
 العتق لانه يبع بجميع المهر وبيع فيها اي النفقة مرارا
 لانها تجب ساعة فساعة فلم يقع البيع بالجمع هذا
 اذا تزوج العبد باحنية واما اذا تزوج المولى منه فالتلف
 المساج فيه منهم من قال يجب المهر منه يتشط لانه
 حق الشرع ومنهم من قال لا يجب له النكاح وجوبه
 للمولى على عبد لا قضاؤه ايجابا له عليه قول يؤيد
 القول الثاني ان النص المفيد لوجوب المهر لا يتناول
 العبد وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبغوا
 باموالكم فان هذا خطاب لارباب الاموال والعبد
 ليس بملك للمال والاخر اي المكاتب والمدبر يسعك
 في المهر والنفقة لانها لا يصح ان ينقل من ملك الى
 ملك مع بقاء الكفاية والتدبير وبكسبه عطفه وقوله
 برقبته بعد ما فصل كسبه من دين التجار فان دينها

الكتاب والامانة
 وقف كمال الرقيق هو المملوك
 كراهه وبعض الرقيق هو المملوك كراهه

الكتاب والامانة
 وقف كمال الرقيق هو المملوك
 كراهه وبعض الرقيق هو المملوك كراهه

المهر على الرقيق بعد العتق
 الفداء في رقبته
 للعتق

مقدم على دين المهر ان ثبت المهر باقرار المولى وان ثبت
 بالبينة فتساوى الميراث في المهر كما كذا في النجفة
 قوله اي قول المولى بعد الذي تزوج بلا اذنه طلقها بغير
 اجازة لان الطارق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون
 اجازة لا قوله طلقها او فارقتها اذ لا يكون اجازة لاحقا لها
 الرد لان رد هذا العقد ومشاركته يسمى طلاقا وفارقة
 وهو اليق بحال العبد المهر او هو ادى في مكان العمل عليه
 والاذن للعبد بالنكاح يتناول الفاسد ايضا كما يتناول
 الصحيح عند ابي حنيفة وقال لا يتناول الفاسد وممن
 الخلاف يظهر في امرين ذكر الاول بقوله فيباع لمهرها ان
 يعني اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لزم العقد
 عندنا في الحال فيباع فيه وعندهما لا يطلبا لا بعد
 العتق وذكر الثاني بقوله ولو نكحها ثانيا او اخرى بعدها
 ولو كان صحيحا وقف على الاذن يعني اذا تزوج امرأة نكاحا
 فاسدا ودخل بها ينتهي الاذن عندنا لعندهما حتى لو نكحها
 ثانيا او اخرى بعد صحيحا صح عندنا ولم يصح عند
 بل وقف على الاذن تزوج عذرا له ما ذونا مديون صحيحا
 المرأة غرما او غرما العبد في مهر مثلها اما صحة النكاح
 فلا يثبت على ملك الرقبة فيجوز تخصيصه واما المهر
 فلا يثبت له حكما بسبب لامر له وهو صحة النكاح لانه
 غير مشروع بل هو مهر في مثل هذه الصورة ولو زوج المولى
 على اكثر من مهر المثل فالنكاح الباطل بعد استيفاء الغرماء
 كدين الصخر مع دين المرض من زوج امته لا يجب عليه
 التوبة وهي ان يحكي بين زوجها ولا يستخذمها
 مصدر بقاء من لا يزوج له الا حيات له من لا يزوج
 وان لم يزوج له من لا يزوج له التوبة فكذلك منها
 واذ لم يجب تخيير اي الجارية مولاهما وانما لم يجب لان

في العقد عودت المرأة المهر
 ففسد النكاح فمهرها
 اذا او حلت بغيره

فالزائد يطالب
 بها

المهر

لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها
 ومنافعها بخلاف الزوج لو وجبت البيوتة لبطل
 حقه في الاستخدام وحق الزوج في الوطى لا يبطل
 بالاستخدام اذ يطل الزوجه من كل ما كان يجب
 بها بالبيوتة النفقة والسكنى على الزوج لان ذلك
 جزء الاحتباس وصح الى جوع بعدها اي اذ لم يتخلل
 بعد البيوتة فذلك لانه حقه لا يسقط بها كما لا يسقط
 النكاح وسقطت النفقة به اي بالرجوع لما مر انهما
 جزء الاحتباس فاذا زالت سقطت ولو خدعت
 بله استخداما لا اي لو خدعت المولى بلا استخدام
 بعد البيوتة لا تسقط عن الزوج وله اجازة عده
 وامته على النكاح معنى الاجبار هنا فاذ نكح
 عليها بلا رضاهما وعند الشافعي لا اجبار في العبد
 وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف واما جاز
 لانه مملوك رقبة ويد فملك عليه كل تصرف فيه
 صهيته ملكه ويسقط المهر بقتله اي المولى امته
 قبل الوطى متعلق بالقتل هذا عند ابي حنيفة وقال
 لا يسقط اعتبار بموتها حتف انفيها فان المقتول
 ميت باجالة ولا يبي حنيفة ان المولى اثلث المعقود
 عليه قبل تفرقه لوصول الزوج اليها فلا يجب عليه
 شيء لياخذ المولى كما لو باعها وذهب بها المنيرة
 من مصر او عتقها قبل الدخول فاخترت الفرقة
 او عتقها بموضع لا يضل اليها الزوج والقتل جعل
 اثلث في حق احكام الدنيا حتى وجب القصاص
 والدية والحرمان من الارث كذا في الهداية والكاظمي
 وغيرهما وقال صدد الشرع لانه جعل بالقتل احكام
 المهر فجوزى بالحرمان اقول فيرجع لان علة سقوط

اي البيوتة فانما هي من حق الزوج
 ففسدت البيوتة فمهرها
 اذا او حلت بغيره

الاجبار في العبد

المهر

المهر لو كان حرمان المولى من الارث لكونه قاتله لزم
 ان لا يأخذ المهر اذا قتلها بعد الدخول بها وقد قال بعد
 هذا وانما قال قبل الوطئ لانه بعد الوطئ المهر واجب
 في صورتين لا اى لا يسقط المهر بقتل الحرة نفسها قبل
 اى قبل الوطئ خلافا لغيره هو يقول انها فوتت المبدل
 قبل التسليم فيفوت البدل بقتل المولى امته وكنت
 ان حياية المولى على نفسه غير مقبولة اصابه في احكام
 الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه وله اى
 المولى الا ذنبا في العزل لا لانه منعه عن حدوث
 الولد وهو حي مولاهما وخيرت امه ومكاتبه وكذا
 مدينه وام ولد عتقت ولو كانت تحت حر سواء
 كان النكاح رضاه او لا فان كانت تحت العبد فلها
 الخيار اتفاقا فدعا للعار وهو كونه الحرة في انشاء للعبد
 وان كانت تحت الحر فغيره في الشافعي تلحق عبده
 بلا اذن فعقب نفذ النكاح وكذا لو باعه فاجاز
 المشترى كذا في النهاية كذا الامم اذا زوجت نفسها
 بغير اذن مولاهما عتقت نفذ نكاحها لانها من اهل
 العيان وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال بغيره خيالا
 لها لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها
 ملك فلم يوجد سبب الخيان فلا يثبت كماله تزوجت
 بعد العتق فلو وطئ اى تزوج الامم قبله اى قبل العتق
 فالمستحق من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له اى
 للمولى او وطئ بعد اى بعد العتق فلها المستحق للمهر
 يعنى ان تزوجت بغيره اذنى على الف ومهر مثلها مائة
 مثله ودخل بها زوجها ثم اعتقها سيدها فالالف
 للمولى لانه استوفى منفعة مملوكة له فوجب البدل
 له فان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمهر لها لانه استوفى

فان كان المهر مائة
 والعتق قبل الدخول
 فلو وطئ قبل العتق
 لم يرد عليها ملك

فان كان المهر مائة
 والعتق قبل الدخول
 فلو وطئ قبل العتق
 لم يرد عليها ملك

اعناق العبد

منفعة مملوكة لها فوجب البدل لها اعلم ان من لا
 يملك اعناق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامم
 فالاب والجد والمولى والقاضي والوصى والمكاتب
 والشريك المتقوض يملكون تزويج العبد لا العبد
 المأذون والصبي المأذون والشريك شركت عنان لا يملك
 تزويجها ايضا من وطئ امه ابنه فولدت منه
 فادعاء بنت نسبه وهي ام ولد له وعليه قيمتها لا
 مهرها ارفعها ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب نسبه
 او لا صدقة الابن فيه اولا وانما يثبت النسب اذا كانت
 في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى لان
 الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق
 فيستدعى قيام ولادة التملك من وقت العلوق الى وقت
 الدعوى وذلك لان له ولادة تملك مال الابن عند
 الحاجة الى صيانة نفسه لقوله من انت وما لك لا بيك
 وماؤي جزوه فوجب سبويه عن الصياح على الابن
 وذا يملك جاريته لتصح فاعل الاستيلاء لانه
 اذا اخذ من الملك لغاوانا يملكها غرم قيمتها لانه لان
 حاجته هنا ليست بكاملة لانها ليست من ضرورته
 البقاء ولهذا لا يجبر على ان يعطى اباه امه ليستولها
 فليقيم الحاجة او جنبنا له التملك وعدم الضرورة
 او جنبنا القيمة صيانة لما في الولد ولم يجب العقر
 لانه الوطئ وقع في ملكه ولم يضيئ قيمة الولد لانه
 انعلق حر الاستناد للملك الى ما قبل الاستيلاء وكذا
 انما كالا ب الجدد في الاحكام المذكورة بعد موته اى موت
 الاب ولو تزوجها اى الابن جاريته اباه فولدت منه
 لم يضره ولو لانه انتقل اليها الى ملك الاب لصيانة
 مائه وقد كان مصونا بر ونه فلا حاجة اليه ويجب

فان كان المهر مائة
 والعتق قبل الدخول
 فلو وطئ قبل العتق
 لم يرد عليها ملك

فان كان المهر مائة
 والعتق قبل الدخول
 فلو وطئ قبل العتق
 لم يرد عليها ملك

فان كان المهر مائة
 والعتق قبل الدخول
 فلو وطئ قبل العتق
 لم يرد عليها ملك

المهر لا يترامه بالنكاح لا القيمة لعدم ملك الرقبة وولدها
حر لانه اجاز ملكه فعتق عليه حره ولو في زوجها اعتقه
عني بالف فاعتقه فسد النكاح وكذا لو قال رجل ختيه لولدها
اعتقها عني بالف ففعل عتق لامة وفسد النكاح ويسقط
في المسئلة الاولى المهر المختار وجوبه على عبدها ولا يسقط
في الثانية وعند ذفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيق
الخلاف ان البديل اذا ذكر يثبت الملك بالاقتضاء عندنا
فصار كما لو قالت بعتني بمثل كذا ثم اعتقه عني وقول المولى
اعتقت بمثل قوله بعتته منك واعتقه عليك فاذا ثبت
الملك اقتضاء فسد النكاح وذرير لا يقول بالاقتضاء فلو
يثبت الملك فلو يفسد النكاح عنده وقام تحقيقه في الاصول
والولاء لها ويقع عن كفارتها ان نوت لكونها معققة ولو زكت
الحره البذل اي لا تقول بالف لم يفسد النكاح لعدم الملك
والولاء له لان المعققة هذا عندنا حنفية ومحمد بن لما فرغ
عن نكاح الرقيق شرع في نكاح الكافر فقال اسلم المتزوجا
بله شهود او في عقد كافر معتقدي ذلك اقر عليه ولو
كانا اى المتزوجان اللذان اسلما محرمين او اسلم احده
المحرمين او زافعا اى عرضا امرهما اليها وهما على الكفر
فرق بينهما لعدم المحلية للمحرمة وما يرجع الى المحل المستوي
فيه لا ابتداء والبقاء بخلاف ما مر وبرافعة احدهما لا
اي لا يفرق اذ برافعة احدهما لا يبطل حق الآخر لعدم
الترامه احكام الاسلام وليس لصاحبه ولا لغيره الترامه
بخلاف ما اذا اسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى الولد
شع خيرا لا يوسع دينا فان كان احدهما مسلما فالولد مسلم
او كتابيا والاخر مجوسي او كتابي لان اباؤهم وهذا
ان لم يختلف الدان بان كانا في دار الاسلام او في دار الحرب
او كان الصفي في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب

وهي قوله حره قارت
لغير زوجها اه
وهي قوله وكذا لو قال
رجل ختيه اه

بعتته عني

مطل نكاح الكافر اسلم المتزوجا

عنا الزوج لا يشهد والزوج
امر المتزوج فعدة كافر
امر معتقدين ان ذلك جائز
فيهم

ان كان الوالدان باغ
انظر له

لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد
في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه
ولده ولا يكون مسلما اذ لا يمكن ان يجعل الولد من اهل
دار الحرب بخلاف العكس ذكره الزيلعي والمجوسين ومثله
كالوثني وسائر اهل الشرك من من الكتابي اذ له دين
سماوي ودعوى ولهذا توكل ذبحته وجوز نكاح نسائهم
للمسلمين فكان المجوسي شرا حتى اذا ولد بينهما ولد يكون
كتابيا تبعا وفي اسلام احد الزوجين المجوسيين او املا
الكتابي يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم في له
والا فرق بينهما بعد الاباء هذا احسن من قول الكثر اذا
اسلم احد الزوجين يعرض الاسلام على الآخر لانه يستقيم
في المجوسيين اذ باسلام احدهما مطلقا يفرق بينهما
بعد الاباء واما اذا كانا كتابيين فان التمس بعرض عليه
الاسلام وان اسلم لم يتعرض لها الجواز تزوجها للمسلم
ابتداء ولو كانا كتابيين كتابية وازوج مجوسية فاسلم
لما ذكرنا واباؤه طلاق لا اباؤها يعني اذا فرق القاضي
بينهما فان كان الاباء من طرف الرجل كان التفريق طلاقا
وان كان من طرف المرأة كان فسخا لطلاقه قال لان الطلاق
من الرجال لا النساء ولا مهر في هذا في بانها لا
الموطوءة لان غير الموطوءة قوتت المبدل قبل تاكل البذل
فاشبه الردة والمطوءة واما في صورة ابا الزوج فان كان
موطوءة فلها كل المهر والا فنصفه لان التفريق هنا طلاق
قبل الدخول ولو كان ذلك في الاسلام احد المجوسيين
وامراة الكتابي عنه في دار الحرب لم تنب حتى يجي
فله فاقبل اسلامه الا في دار الاسلام ليس بها الفرق
وعرض الاسلام متعذر لتصور الولاء ولابد من العرقه
دفع الفساد فاقبل اشرها وهي من من من مقام نسب

واشهر من
يعتق كذا في المجوسيين سماوي
اولد ومثله ان او توكلا

امر من المجوسيين
واشهر من

ان كان الزوجا وزوجا

لزوجها

Copyright

ng

University

كما في حق البئر وأما قلنا أو امرأة الكتابي لأن المسلم إذا كان
الزوج وهي كتابية فمها على نكاحها مسلم زوج الكتابية
لم تبين إذ يجوز له الزوج بها ابتداء فالبقاء أولى تبين
الدار في سبب الفرق لا السبب حتى لو خرج أحدهما
الياسمين أو ذميا أو أسلم أو عقد عقد الذمة في دارنا
أو سبي فدخل فيها وقعت الفرق بينهما ولو سبي معا
لم يقع وعند الشافعي سببها السبب لا التباين حائل
هي ضد الحامل هاجرت من دار الحرب الياسمين أو ذميا
أو أسلمت في دار الأسلام أو صارت ذميا بغير تلاء عدة
بخلاف الحامل حيث لا تنكح قبل الوضع وجر جوار
النكاح قوله تعالى فلا جناح عليكم أن تنكحوهن حيث
أبأخ نكاح المهاجر مطلقا فتقبل بما بعد العدة زيادة
على النقص وهي نسخ كما تقر في الأصول أو تدار أحدهما
أي أحد الزوجين فسبح عاجل للنكاح غير موقوف على الحكم
وفائدة كونها في النكاح أن عددا للطلاق لا ينقص به هذا
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أن كان الردة
من المرأة فكذلك وإن كان من الزوج فطلاق فله المهر
كل المهر سواء كانت الردة منها أو منه لأننا كذا الدخول
فلا يتصور سقوطه ولا غير ما أي غير الموطوءة النصف
أي نصف المهر لو ارتد الزوج لأن الفرق من جهته
قبل الدخول فوجب نصف المهر ولا شيء من المهر لغير
الموطوءة لو ارتدت لأن الفرق من جهتها قبل الدخول
بمعصية توجب سقوطه والاباء تظهير أي تظهير الارتداد
حتى إذا كان بعد الدخول من أيهما كان يجب المهر كله
وأن كان قبل الدخول فأن كان منه يجب النصف
وأن كان منها لا يجب شيء ارتد معا أو أسلمت معا تبين
فإن أسلمت متعاقبا بان فان أسلمت أحدهما إذا تقدم

في سبب الفرق لا السبب

قوله نكاح المهاجر مطلقا فتقبل بما بعد العدة زيادة على النقص وهي نسخ كما تقر في الأصول أو تدار أحدهما

قوله ولا جناح عليكم أن تنكحوهن حيث أبأخ نكاح المهاجر مطلقا فتقبل بما بعد العدة زيادة على النقص وهي نسخ كما تقر في الأصول أو تدار أحدهما

versity

بني

باب القسم

بقي الآخر على رده فيتحقق الخلاف **باب القسم**
هو يفتح القاف مصدر قسم القاييم لما بين اثنين كما
فرقه بينهم وعين انصبا بهم ومنها القسم بين النساء
وهو إعطاء حقهن في البيوت عند حق الصحبة والمواصلة
لا في الجامعة لأنها ببيتين على الشايط فلا يقدر على
التسوية فيها كما في الحجة يجب العدل في الملبوس
والأكل ولا يجوز ترجيح بعض على بعض في شيء منها
والبكر والجديده والسلمة كأخذ رها يعني القريب
والقديم والكتابية فيها أي القسم والملبوس والأكل
والحق ضعف الأمة والمكاتبه والبرزوق تولد المكوث
أظهار الشرف المختار ويسافر في شيا أمر يعسر
القسم في التفرق حتى جاز له أن يستحب واحد منهن
فيه والفرقة أولى تطيبا لقلوبهن ولها أن ترجع إن رتت
قسمها الأخرى لأنها استقطت حقها لم يجب بعد
فلا يسقط لأن الأسقاط أن يكون في القام امتناعا
بمثلة العازبة حيث يرجع المختار فيها متى شاء لما قلنا
ولا يسقط بمرضها **كتاب الرضاع** هو في اللغة
مض الثدي مطلقا وفي الشرع مض الصبي الرضيع من ثدي
أدوية أحتران عن ثدي الشاة ونحوها فإن الرضيعين
إذا مضاه لا يترتب عليه حكم الرضاع كما ساق في وقت
خصوص هو عند أبي حنيفة حولان ونصف
وعندهما حولان فقط وأتفقوا على أن أجرة الرضاع
إذا أطلقت المدة لا يجب على الأب بعد الحولين ثم من
الرضاع إذا مضى لم يتعلق به تحريم لقوله لا رضاع
بعد الفصال ولا يعتبر الغطام قبل المدة التي روت
عن أبي حنيفة إذا استغنى عنه وذكرا الخفاف أنه
إذا طعم قبل مضى المدة واستغنى بالطعام لم يكن

بني

بني

علم أن الزوج ما هو بالعدل في العشرة بين النساء
فله الكتاب قال الشيخ وإن شطع أو شطع أو شطع أو شطع
القسم أو الزوجية ولا يخلو كل الملبوسات معن ولهن
شبه الزوجية أو الزوجية أو الزوجية أو الزوجية
في القسم أو القسم أو القسم أو القسم
أنه متى أبوا صرهما كالأهل بين ثلثة وكان القول
الأنتم هذا القسم فيما أبوه فلا تذاخر فيهما لا أتم
يعني زيادة الحجة لبعضهن وإعطاء البكر واليتيم
والجديده والفقيرة والمسلمة والكتابية والمكاتبه
والأمة والفقيرة والعاقلة والمجذبة سواء في القسم
أو في الملبوس والأكل

الزوجية
فإن وهبت
فيكون الرجوع
أو الرجوع للمرأة

قوله الرضاع يفتح الراء هو الصل وكسر الخاء فيه
مطلق من الثدي أي من ثدي في مدة الرضاعة أو

قوله لا رضاع بعد الفصال
والأهل رتت بوضع أو وضع أو وضع أو وضع
على مدة استغنى بوجه الرضاعة أو بوجه الرضاعة
بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه
إذا طلقت المرأة
أو قوله لم يترتب
والفصل أو الفصل
أو قوله لم يترتب
أو قوله لم يترتب

عن المصنف بطبعه

رضاعاً وإن لم يستغن يثبت به الحرمة وهو رواية
 عن أبي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي ولا يخاف الإيهام
 بعد ما بعد وقت مخصوص على الخلاف لأن أبا حنيفة ضرورة
 لا يجوز إلا متى فبقدر بقدر الضرورة ويثبت به
 بالرضاع وإن قل وعند الشافعي لا يثبت التحريم إلا بخمس
 رضعات يكتفي الصبي بكل واحدة منها أمومة الموصية
 فاعلم يثبت للرضيع وأبوه زوج موصية كنبها منه
 أي من ذلك الزوج بأنه أي الرضيع يعني يثبت بالرضاع كونه
 الموصية للرضيع وكونه زوجاً أباً له إذا كان لنبها منه
 حتى إذا لم يكن منه بان تزوجت ذات لبين رجلاً
 فارضعت به صبياً فإنه لا يكون وكذلك من الرضاع
 بل يكون زوجاً بأنه من الرضاع حتى يجوز له أن يتزوج
 بأولاد الزوج الثاني من غيرهما وبأخواته كما في النسب
 ويكون ولد الزوج الأول ما لم تلد من الثاني فإذا
 ولدت منه فارضعت به صبياً فهو ولد الثاني بالاتفاق
 لأن اللبن منه وإن لم تحبل من الثاني فهو ولد الأول
 بالاتفاق لأن اللبن منه ثم إن انتفاء هذا القيد يقتضي
 انتفاء الابوة لكن لا يلزم منه جواز نكاح الزوج للرضيعة
 بعد المفارقة بينه وبين الموصية الموطوءة له لأن
 وطئ الأمهات يحرم البشائر ولو كثر الرضاع كما من
 فيحرم به أي بالرضاع ما يحرم بالنسب الأم اخته وأخته
 فإن لم الاخت والأخ من النسب هي الأم أو موصية
 الأب وكل من أحرم كذلك من الرضاع وهي شاملة
 لنسب الأم الأولى الأم رضاعاً لو خلت أو بالاج
 نسباً كأن يكون لرجل أخت من النسب ولها أم
 من الرضاعة حيث يجوز له أن يتزوج أم أخته
 من الرضاعة والثانية الأم نسباً للخت أو الأخ

لأنه إذا كانت ضرورية في نكاح الزوج أو في نكاح غيره
 البعض كونه على الضرورة وهذا شرط لا بد منه في
 النكاح ولا بد من ثبوت نسب الموصية كونه أمه أو أخته
 في المحرمات وهو مقتضى ما نقله في المصنف من أن النكاح لا يثبت
 بين من أقره في غير هذا المذهب

أمر كونه أماً

نساء أماً

فيكون له من الرضاعة ما يحرم بالنسب
 فيكون له من الرضاعة ما يحرم بالنسب

فيكون له من الرضاعة ما يحرم بالنسب
 فيكون له من الرضاعة ما يحرم بالنسب

فيكون له من الرضاعة ما يحرم بالنسب
 فيكون له من الرضاعة ما يحرم بالنسب

رضاعاً

رضاعاً كأن يكون له أخت من الرضاعة ولها أم من
 النسب حيث يجوز له أن يتزوج أم أخته من
 النسب والثالثة الأم رضاعاً للخت أو الأخ رضاعاً
 كأن يجتمع الصبي والصبيّة الأجنيان على ندي امرأة
 أجنبية والصبيّة أم أخرى من الرضاعة فإنه يجوز
 لذلك أن يتزوج أم أخته من الرضاعة وأخت ابنه
 فإن أخت الأم من النسب إما البنت أو الربيبة وقد
 وطأت أمها ولا كذلك من الرضاع وجدة ابنه نسباً
 أم موطوءة أو أمة ولا كذلك من الرضاع وأم عمه
 وعمته وأم خاله وخالته فإن أم الأولى موطوءة
 للجد الصبي وأم الأخرى موطوءة للجد الفاسد
 ولا كذلك من الرضاع للرجل متعلق بالمستثنى في قوله
الأم اخته أي أخته يعني أن شيئا من النسب المذكور
 لا يحرم للرجل إذا كانت من الرضاع وتحل أخت أخته
 مطلقاً أي يجوز أن يتزوج الرجل بأخت أخته من
 الرضاع كما يجوز أن يتزوج بأخت أخته من النسب
 كالإخ من الأب إذا كانت له أخت من أمه فإن
 لأخيه من أبيه أن يتزوجها ولا حل بين رضيعي
 امرأة لأنهما أخوان من الرضاع سواء أرضعتها
 في زمن واحد أو في زمنين مختلفة متباعدة
 وسواء أرضعتها من ندي واحد أو أختها من ندي
 والاخر من آخر بخلاف الرضاة ونحوها حيث لا يترتب
 على لبنها حكم الرضاع فإن الحرمة إنما تثبت بطريق الكرامة
 بواسطة شبهة الجارية والأصل في الرضعة ثم يتعدى
 إلى غيرها ولا يجزئ بين الأم والأب ولا فكذلك
 رضاعاً فلا يتعدى إلى غيرها ولا حل أيضاً بين رضيعي
 وولده من صبيته لأنهما أيضاً أخوان وولدهما لأنه

فإن جده أخته

أم أخته وأخته وأخت ابنه
 وجدة ابنه وأم عمه وعمته
 وأم خاله وخالته

فإن جده أخته
 وجدة ابنه وأم عمه وعمته
 وأم خاله وخالته

Copyri

ty

ولذا اختصها ويحرم أي يوجب التحريم ليس البكر لانه حسب
النسب والنسب قيلت به شبهة البغضية كل من غيرها
من النساء والمرأة المملوكة لانه ايضا ليس حقيقة كذا أي
يحرّم أيضا ليس المرأة المملوكة بما أودعها ولو لم يكن
امرأة أخرى أو ليس شاة إذا غلبت أي ليس المرأة لانه فيه
أشياء التحريم والنيابة العظم وهو المعتبر في الباب لا
أي التحريم المخلوط بالطعام لهذا على أطباء فيه قولان
لانه لم يشترط الغلبة فيه وعندهما إذا كان اللبن
غالبًا ولم يمتسه التار تعلق به التحريم وشرط القدوري
على قول ابن حنيفة كونه الطعام مستشينا كاللحم قيل
هذا إذا لم يتقاطر اللبن عند حمل اللقطة فان تقاطر
يقتضي بطلان الحرمة وقيل لا يثبت بكل حال واليه مال
نفس الأئمة السرخسي هو الصحيح ذكره الزيلعي ولا لبس
الرجل ولا لبسها إذا احتقن به أي بلبس المرأة الصبي
أما لبس الرجل فلا فانه ليس بلبس حقيقة فانه اللبن
لا يتصور إلا من يتصور منه الولادة وأما الاحتقان
بلبسها فلا من النسب لا يوجد فيه والتحريم باعتبارها وأما
يوجد بالغذاء وهو من الأعلى لا الأسفل أضيفت حرمتها
حرمتها يعني إذا كان تحت رجل صغيرة وكبيرة فأرضعت
الكبيرة الصغيرة حرمتا عليه لانه يصير جامع بين الأم
والبنت رضاعا ولا مهر للكبيرة أن لم توطأ لانه الفرق
جاءت من قبلها قبل الدخول بها حتى لو لم يجز من قبلها
بان كانت مكروهة أو نائمة فأرضعتها الصغيرة أو أخذ
رجل لبسها فأوجز به الصغيرة أو كانت الكبيرة مجنونة
فلها نصف المهر لعدم إضافة الفرق إليها وللصغيرة
نصفه أي نصف المهر لانه الفرق قبل الدخول لانه قبلها
إذا لم يكن بارضاها ورجع إلى الزوج بغير أي نصف المهر
على المراجعة ان تعدت الفساد والافلا طليقت لبوت ما

قوله الغلبة قس أي
غلبة اللبن على الطعام

قوله المراجعة
قوله المراجعة
قوله المراجعة

فأعتدت وتزوجت أخرجهما وأرضعت تحريمه
من الأول حتى تلد يعني امرأة لها لبن من الزوج وطبقها
وتزوجت بأخر وجعلت منه وتزل اللبن فأرضعت
فهي من الأول حتى تلد عند ابن حنيفة فإذا ولدت فاللبن
يكون من الثاني لانه كان من الأول يبقين وكذلك في كونه
من الثاني فلا يزول بالمشك أرضعتها اجنبية على النكاح
حرمتا يعني رجل له امرأتان رضيعتان فأرضعتها امرأة
اجنبية على التعاقب حرمتا عليه صارتا أخيتين والجمع
بينهما نكاحا حرام قال رجل من بني أمية تزوجتني
ثم رجعت عن قوله صدق في رجوعه لانه أقر بما جرى في الخلط
فكان معذورا فقد يقع عند الرجل أن بينه وبينها فلو أنه
رضاعا فيضرب بذلك ثم يتفحص عن حقيقة الحال فيستبين
له غلط في ذلك فإذا أخبر أنه غلط يقبل قوله وكذا إذا
أقر أن هذه اخته أو أمه أو بنته رضاعا ثم أراد أن يتزوجها
وقال أخطأت أو وهت أو نسيت وصديقته فما مضى
عليه وله أن يتزوجها ولو ثبت عليه أي لو ثبت على قوله
وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما وأن أقرت
به وأكملت ثم أذبت نفسها وقالت أخطأت وتزوجها
قبل أن تكذب نفسها جاز ولو أقر جميعا بذلك ثم أذنتا
نفسهما وقال أخطأتا ثم تزوجها جاز وكذا في النسب
ليس يلزم الأمانيت عليه حتى لو قال هذه اختي وأختي
وليس لها نسب معروف ثم قال وهت صدق وأن
ثبت عليه فرق بينهما كذا في الكافي وثبتت الرضا
بشيت الملك كالبينة أو شهادة الرجلين أو رجل وامرأتين
والتصادق وثبوت بهذا لا ينافي ارتفاع حكمه بالتكاذب
كما عرفت **كتاب الطلاق** وهو لغة رفع القيود مطلقا
يقال أطلق الفرس أو لاسير ولكن استعمل في النكاح

قوله ثبت ما ثبت من المال وهو ثبوت ثبوت على دعوى المرأة التي حرمته في الشبهة وقد عطلتها وقامت في نكاح المملوكة على ما في النكاح
قوله كالبينة كمن وقع في المراجعة صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضا ولا يلزم ذلك حقيقة لأن ما كان كالحكم بينهما إذا لم يحرم واحد فانه أجنبي
قوله واحد عدل فتمت بطلان بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وانما أجنبي بعد النكاح فلا حرج في إقرارها لانه الكف وكذا في الأول في المراجعة وفي الثاني في البطلان والرفع
قوله من المراجعة قد ثبت ذلك في حق ما ذكرنا وافتى به
بعض المفتين نقل عن بعض الفقهاء كمن لا يخفى أنها مع
في النسب العرفية بين المتزوجين قد ثبت ذلك في حقهم
أشبهوا بها

قوله من المراجعة قد ثبت ذلك في حقهم
قوله من المراجعة قد ثبت ذلك في حقهم

قوله من المراجعة قد ثبت ذلك في حقهم
قوله من المراجعة قد ثبت ذلك في حقهم

قوله من المراجعة قد ثبت ذلك في حقهم
قوله من المراجعة قد ثبت ذلك في حقهم

والتفصيل كالسرايم والتسراج بمعنى التسليم والتسريح
ومنه قوله تعالى الطلاق مراتب وفي غيره بالافعال والحد
اذا قال لا امرأته انت مطلقة بشد يد الإلزام لا يحتاج
الى التنية وبخفيفها يحتاج ذكره الزبلي وشرعا رفع قيد
ثابت شرعا خرج به قيد ثابت خالف الوفاق بالكنكاح
خرج به العتق لانه رفع قيد ثابت شرعا كذا في ذلك القيد
لم يثبت بالكنكاح هكذا وقع في الكثر أقول ليس بان
لدخول الفسخ فيه ولهذا زدت قوله يزيد ان ذلك ارفع
من واحد الى ثلاثة فخرج الفسخ اذ لا عدد فيه اعلم
ان الطارة في ثلاثة انواع احسن وحسن وبدعي ذكر الاول
بقوله طلاقة في طهر لا وطى فيه احسن طلاقة مبتدئة
واحسن خبره يعني ان احسن الطارق يطليقها طلاقة
واحدة في طهر لا وطى فيه وتركها حتى تنقضي عدتها لما
روى ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون
كذلك ولانه ابعد من الندم لتكنه من التذات وذكر الثاني
بقوله وطارة في غير موطوءة مبتدئة وخبره قوله لا احسن
ولو كان ذلك الطارق في حيض وطارة موطوءة بتفريق
الثلاث متعلق بالطارق في اطهار لا وطى فيها متعلق
بالتفريق فيمن تقيض اى في حق من حيض متعلق بالطارق
بعد التفريق بتفريق الثلاث واشهر عطف على اطهار
في حق الالبسة والصغيرة والحامل حسن وسنى يعني
ان تطليق غير موطوءة واحد وتطليق موطوءة ثلاثة
متفرقة في ثلاثة اطهار او اشهر حسن وسنى وقال
مالك الثلاث بدعة لان الطارق محظور فلا يباح
الا بالحاجة الخاصة وهي تدفع بالواحدة ولذا قوله لم
لعمرك من اينك فليزجها حتى تقيض وتطهر ثم
يطلقها ان احب وقال عمر لان عمر انك اخطأت السنة
خالفها

الوفاق يقع بالوطى
والكسرة فيه لغة طهارة
اي رفع قيد ثابت شرعا
بالطلاق
اي في غير الطهارة
قيد ثابت شرعا
بالطلاق

اي تليقها رجعة في او اقل سنة اطهار على الاطهار وتبين
اخرى حاسدة

بأن يفي بها في فترة الشهر حتى تنقضي من كل طهارة
بشهرين او ثلاثة ولو طلقها في وسط الشهر ففصل
بينها وبين ما قبله من طهارة او بعده من طهارة
والثلاثة والاثبات بالاطهار كما في النظم

والتفصيل كجناح ان يكون صريحا
لا ان قال لا امرأته انت مطلقة

اي في حق من حيض متعلق بالطارق
بعد التفريق بتفريق الثلاث واشهر عطف على اطهار

في حق الالبسة والصغيرة والحامل حسن وسنى يعني
ان تطليق غير موطوءة واحد وتطليق موطوءة ثلاثة
متفرقة في ثلاثة اطهار او اشهر حسن وسنى وقال
مالك الثلاث بدعة لان الطارق محظور فلا يباح
الا بالحاجة الخاصة وهي تدفع بالواحدة ولذا قوله لم
لعمرك من اينك فليزجها حتى تقيض وتطهر ثم
يطلقها ان احب وقال عمر لان عمر انك اخطأت السنة
خالفها

طهارة واحدة
فليزجها حتى تقيض
اي في حق من حيض متعلق بالطارق
بعد التفريق بتفريق الثلاث واشهر عطف على اطهار

لا احسن

اي في حق من حيض متعلق بالطارق
بعد التفريق بتفريق الثلاث واشهر عطف على اطهار

السنة ما هكذا امرك الله تعالى ان السنة ان تستقبل
الطهر استقبالا وتطلق لكل مرة واحدة فذلك العدة
التي امرك الله تعالى تطلق لها النساء يزيد قوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن وبه يظهر وجه تسميته سنيا وحل
طاره من اى الالبسة والصغيرة والحامل عقيب الوطى
لانه الكراهة في ذوات الحيض لتوهم الحمل وهو مفقود
هنا وذكر الثالث بقوله وثلاث مبتدئة وخبره قوله
الاى بدعي او شتان بمرقة او مرتين في طهر لا رجعة فيه
او واحدة في طهر وطئت فيه او واحدة في حيض
موطوءة بدعي لانه مخالف للحسن والاحسن فلا بد
ان يكون بدعي قبيحا والاصح وجوب الرجعة في الاخير
اى المطلقة في حالة الحيض بحال بحقيقة الامر ودفعها
للمعصية بالقدر المكنى برفع ائزها وهو العدة وعند
بعض مشايخنا يستحب فاذا طهرت طلقها ان شاء
والا امسكها قال لموطوءة حال كونها من حيض
انت طالق ثلاثة السنة بدعي او نوى ان يقع
عند كل طهر طلاقة يقع عند كل طهر طلاقة لانه مطلق
فيتساوى الكمال وانما قال من حيض لانها ان كانت
من ذوات الاشهر يقع للحال طلاقة وبعد شهر اخرى
وبعد شهر اخرى وكذا الحامل ان لم يكن له نية او نوى
كذلك وان كانت غير موطوءة وقطعت للحال طلاقة
ثم لا يقع عليها قبل التزوج شئ لان تقدير هذا الكلام
انت طالق ثلثا الوقت السنة ولم يبق في حقها
وقت السنة لعدم العدة الا ان ينوى الكل اى وقوع
الكل الا ان او ينوى واحدة عند كل شهر فيقع ما نوى
لانه محتمل كل يومه لانه سننى وقوعا اذ وقع الثلاث
جملة عرق بالسنة لا ايقاعا فلم يتساوى لمطلق كل يوم

قوله بمرقة او مرتين او كلمة او كلمتين متفرقتين
اي بدعي

قوله مراتب

اي طهارة اخرى
قوله ان يكون له نية او نوى كذلك
قوله عند كل طهر طلاقة يقع عند كل طهر طلاقة لانه مطلق

ثلاث السنة
اي في حق من حيض متعلق بالطارق
بعد التفريق بتفريق الثلاث واشهر عطف على اطهار

لا ينصرف الى الكايل كما مر وهو السبق وقوعا وايقاعا
يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ خيرا وعبد لعوله ص
لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق ولو تكرهها فان طلقه
صح لا قرآن بالطلاق او هاز لا وهو الذي لا يقصد
حقيقة كلامه او سفيها اى خفيضا العقل او سكرانا
زائل العقل فان طارقه واقع وكذا خلعوه واعتاقه
او اخرس في السابع هذا اذا ولد اخرس او لم يولد عليه
ودام فان لم يدم لا يقع طلاقه باشارته المعهودة
فانه اذا كان له اشارة تعرف في تكايله وطارقه ويعد
وشرايه فهي كالعبارة من الناطق لخصنا كذا في الكافي
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله مثله فري
على لسانه انت طالق تطلق لانه صريح لا يحتاج الى
التبعية فله يقع طلاق المولى ان تطلقه امرأه
عبد لانه ليس بزوجة والمجنون والصبي لقولهم كل
طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون والمبرس
من البرس لم يكسر الباء علة معروفة كالجنون
والعمى عليه والمعنوه من العتية وهو اختاره في العقل
بحيث يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة
كلام المجانين والناجم وانما لم يقع طلاقه من عدم
التمييز او العقل فيهم اذ ملك احدهما اى احد الزوجين
الاخر كله او بعضه بطل النكاح لان المالكية تنافي
ابتداء النكاح فيمنع بقاءه ولو حررت امرأته
زوجها المملوك حتى ملكته فطلقها في العدة
او خرجت الحرة من دار الحرب مسلمة ثم خرج
زوجها مسلما فطلقها في عدتها الغاء الطلاق
ابويوسف اقبل لا يقع الطلاق في المسليين واوقعه
اى الطلاق محمد فيهما واعتباره اى الطلاق والمراد

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

عد ذبح بالنساء فطارقه في المرة اى جميع طارقه فيها
ثلثه حرا كان زوجها او عبدا وطارقه في المرة اثنان
حرا كان زوجها او عبدا ويقع الطلاق بلفظ العتق
بله عكس يعنى اذا قال لامرأته عتقتك تطلق اذا نوى
او دل عليه الحال وانما قال لامرأته طلقك لا تعتق
لان ازالة الملك اقوى من القيد وليس الاول لانه
للمثانية فله يصح استعانة الثانية له ولي يصح العكس
باب اطلاق الطلاق انواعه نوعان صريح
وكناية الصريح عند الاصوليين ما ظهر منه المراد بغير
بين حتى صار مكشوف المراد بحيث يستيق اليهم
السامع بغير التبع حقيقة كانت او مجازا صريح ما
اى لفظ لم يستعمل الا فيه كطلقك وانت طالق ومطلق
وطارقه قال الشاعر فانت طالق والطلاق عزيمته
فان هذه الالفاظ لم تستعمل الا في الطلاق ويقع به
اى بالصريح واحد اما قوله انت طالق فلما قال في البداية
انه نعت فربما قيل للمثني طالقان وللثلاث
طالقون فلا يحتمل العدة لانه ضد وفي ذكر الطالق ذكر
الطلاق وهو صفة المرأة لا الطلاق وهو تطبيق والعدة التي
يقرن به نعت لمصدر محذوف ومعناه طارقه قاله
وتوضيحه ما قال صاحب التوضيح ان قوله انت طالق
يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة لغيره ويدل على التطبيق
الذي هو صفة الرجل اقتضاء فالذي هو صفة المرأة لا يصح
فربما التارة لانه غير متعد في ذاته وانما التعدد
في التطبيق حقيقة وباعتبار تعدد لا في نفسه اى
الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه تسمية التارة واما
الذي هو صفة الرجل فلا يصح فيه تسمية التارة ايضا لانه
نابت اقتضاء وتسمية صاحب التوضيح بالامرأة عليه

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...
تخرج النكاح الى الكايل كما مر...
او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله...
قوله لا ينصرف الى الكايل كما مر...

Copyrighted material

والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء

والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء

قوم يعبرون به عن الجملة وقع به الطلاق أي عضو
كان ذكره الزبني ويقع بنصف طلاق أو ثلثها وفاعل
يقع المقدر قوله الثاني واحدة يعني إذا طلقها بنصف
الطلاق أو ثلثها وقعت واحدة وكذا كل جزء من
لأن ذكرنا لا يجوز ذكر كلمة ويقع أيضا بقوله أنت طالق
من واحدة إلى اثنين أو ما بين واحدة والثنتين واحدة
والثاني أي يقع بقوله أنت طالق من واحدة إلى ثلاث
أو ما بين واحدة إلى ثلاث ثلثان هذا عند أبي حنيفة
فإن الغاية الأولى عند تدخل تحت المغني لا الثانية
وعند تدخل الغايتان حتى يقع في الأولى ثلثان
وفي الثانية ثلاث وعند زفر لا يدخل الغايتان
حتى لا يقع في الأولى شيء وفي الثانية يقع واحدة ويقع
بثلاث أنصاف طلقتين ثلاث لأن نصف الطلقتين
طلاق واحد وإذا جمع بين ثلاث أنصاف يكون ثلاث تطلق
ضرورة ويقع بثلاثة أنصاف طلقتان لانه ثلاث
انصاف طلاق يكون طلاقاً ونصفاً فيسكن ما للتصف
فيحصل طلقتان وقيل يقع ثلاث لأن كل نصف
يتكامل فيحصل ثلاث وبواحدة بالتصف أي يقع بقوله
أنت طالق واحدة في اثنين واحدة أن لم يرد لكونه
صريحاً أو نوى الضرب لأنه لا يزيد شيئاً في المضروب وإن
نوى واحدة وثنتين فنكرته لأنه محتمل اللفظ هذا الذي
ذكرنا في الموطوعة وفي غير الموطوعة أي إذا قال الغير
الموطوعة أنت طالق واحدة في اثنين ونوى واحدة
وثنتين يقع واحدة كواحدة وثنتين أي كما إذا قال
الغير الموطوعة أنت طالق واحدة وثنتين حيث
يقع واحدة ولا يبقى للثنتين محل وإن نوى مع ثنتين
فكرهته لأنه محتمل اللفظ ويقع ثنتين أي بقوله أنت طالق

والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء

ثنتين

ثنتين في ثنتين بنيت الضرب ثلثان لما عرفت أنه
لا يزيد في المضروب شيئاً أو لم يكن له نية وإن نوى
ثنتين مع ثنتين أو ثنتين وثنتين وهي مدحول بها
فهي ثلاث لما مر أنه محتمل اللفظ ويقع بمن أي بقوله
أنت طالق من هنا إلى الشام واحدة رجعية وقال
زفر هي باينة لأنه وصف الطلاق بالطول كأنه
قال أنت طالق طويلة ولو قال كذلك كان بايناً كذا
هنا قلنا لا بل وصفه بالقصر لأنه إذا وقع وقع في المأ
كلها ونفس الطلاق لا يحتمل القصر لأنه ليس يحتمل
وقصر حكمه كونه رجعيةً وقوله أنت طالق بمكة
أو في مكة أو في الدار مخير يقع للمحل لانه الطلاق
لا يختص بمكان ولو عني بالطلاق به التعليق صدق ديانه
لا قضاء لانه الماضى خروجه في الظاهر وكذا قوله أنت
طالق في ثوب كذا تخير ولو نوى التعليق لا يصدق
قضاء وكذا قوله في الظل والنفس وقوله أنت طالق
إذا دخلت مكة وقوله أنت طالق في دخولك الدار
تعليق أما الأول فله علقته بالدخول وأما الثاني
فله في الظرف والفصل لا يصلح للظرف حقيقة
فيحتمل على معنى الشرط لمناسبة بين كل منهما
الجمع لانه المظروف جامع للظرف ولا يوجد بدونه والشرط
وذلك المشرط جامع للشرط ولا يوجد بدونه والشرط
يكون سابقاً على المشرط وكذا الظرف يكون سابقاً على
المظروف فتقاربا فجاز الاستعارة وبانت أو بقوله
أنت طالق عند أو في غير يقع أي الطلاق عند الصبح
أو في غير ذلك أو في غير ذلك أو في غير ذلك
العصر يعني آخر النهار ومراده في القضاء وأما الآية
فيصدق فيها هذا عند أبي حنيفة ولما عندهما فالصدق

والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء
والمراد بالمرأة الواحدة التي هي واحدة من النساء

السحر والارض

أن يقول أنت طالق بمكة أو في مكة أو في الدار

أن يقول أنت طالق بمكة أو في مكة أو في الدار

منه

ولو قال انت طالق غدا اليوم طلقت غدا
وسقط كسر اليوم وتوفا قال انت طالق اليوم
غدا طلقت لجمال والاصل ان اذا ذكر وقت
وليس بزمانه المطلق مع الطلاق في الوقت
الذي ذكره ولا يبطئ كسر الثاني في مكان

فيهما قضاء وبصدق فيهما دمانة وفي انت طالق اليوم
غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ويلغو الثاني يعني مطلقا
في الصورة الاولى في اليوم ويلغو ذكر الغد وفي الثاني
مطلق في الغد ويلغو ذكر اليوم فانه اذا ذكر الاول غنت
حكمه تعليقاً او تحييراً فله يحتمل التغيير بذكر الثاني
لان المعلق لا يقبل التحييز والمخير لا يقبل التعليق بخلاف
ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غداً حيث لا يقع قبل
غداً لانه تعلق بجسم غداً فلا يقع قبله وذكر اليوم كليات
وقت التعليق انت طالق واحدة او كذا او مع موتى او مع
موتك لغو اما الاول فله ان الوصف متى قرن بالعدد
كان الوقوع بذكر العدد كليات فيكون الشك دالاً على
في الايقاع فله يقع واما الثاني فله ان يضاف الطلاق الى
حالة متغيرة لانه مؤتمتة في اهللية الايقاع وموتها
ينافي بحليته الايقاع ولا بد منها كذا انت طالق قبل
ان تزوجك او امس وكلمها اليوم لانه يضاف الطلاق
الى وقت لم يكن ما كاليه في غداً كما اذا قال لها انت
طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك وانا
سبي او نائم بخلاف اذا قال انت حر قبل ان تترك
او انت حرام امس وقد اشترط اليوم حيث يعتق عليه
لا قرانه بالحرية قبل ملكه الا ان كان ممن قال لعبد الغير
اعتقه مولاه ثم اشتراه يعتق عليه لما قلنا ذكره
الزليق وان نكحها قبل امس وقع الان لان لم يستند
الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبار عن طلاق
نفسه ولا عن طلاق غيره لانعدامهما فيه فتعني الانشاء
ولا قدرة له على الاستيلاء فتعني الانشاء في الحال قال
انت طالق قبل موتى بشهرين او اكثر ومات قبل مضي
شهرين لم تطلق لانتهاء الشرط وان مات بعده طلقت

اشترط في الوقوع
اولاً
اشترط في الوقوع
مع موتى او مع موتك

اشترط في الوقوع
وكلمها اليوم

على من يعتق

بشرط ان امس
وتصح قبل امس
وقوع الان

قرنه له نكاحها
فله ان لا يملك
طلاق نفسه وطلاق
غيره في الامس

لوجود

الطلاق

لوجود الشرط ولا ميراث لهما لانه العدة قد
بشهرين بشارت حيض كذا في التجريد شرح الجامع
الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك
او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت لانه اضاف الطلاق
الى زمان حال عن التطبيق وقد وجد حين سكت
فان متى صرح في الوقت لكونها من ظرف الزمان
وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق ان لم اطلقك
لا اي لانطلقك بالتسكوت بل يتد النكاح حتى يموت
احدهما قبل ان تطلق فيقع الطلاق وقبيل الموت
لان الشرط حينئذ يتحقق واما اذا واذا ما بارك نيت
كان عنده ومتى عندها وقد مر حكمها وان نوى
الوقت والشرط قدك لاحتمال القبط كله منهيها
وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق
تطلق بالاخيرة معناه اذا قال ذلك موجوباً والقبيل
ان يقع ثنتان ان كانت مدحولاً بها وهو قول زفر
لان اضاف الطلاق الى زمان حال عن التطبيق وقد
وجد ذلك وان كان قليلاً وهو زمان اشتغاليه عند
بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زماناً
البر غير داخل في اليقين وهو المقصود به ولا يمكن
تحقيقه الا باخراج ذلك القدر عن اليقين واصل
الخلاف في بين حلف لا يلبس هذا القوت وهو لا يسبكه
ونحوه كما سباني ان شاء الله تعالى وفي قوله انت طالق
يوم تزوجك فكلمها ليلاً حيث بخلاف الامر باليد
اعلم ان اليوم اذا قرنت بمقتضى ادب النكاح واذا قرنت
بفعل غير مقتضى راد به مطلق الوقت لان شرط
الزمان انما يخلق بالانفصال لفظ في يكونه معياراً
كقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فان كان

على من يعتق
او من يموت
وان لم اطلقك

ان قوله انت طالق ما لم اطلقك

بشرط ان يكون يوم تزوجك
فكلمها ليلاً

الزمان انما يخلق بالانفصال

لنساءه الاربع يكتفى بتطبيقه طلق كل واحدة تطلق
 كذا لو قال يكتفى بتطبيقان او ثلاث او اربع الا ان يتوهم
 قسم كل واحدة بينهما فتطلق كل واحدة تطلق فان
 يكتفى بتطبيقات يقع على كل واحدة فان زاد عليها
 هكذا الى ثمان تطليقات يقع على كل واحدة فان زاد عليها
 طلق كل واحدة فلا ينفك كذا في الثانية وكذا في غيرها
 عندنا لا صوليبي ما استشر المراء به حقيقة كان او مجازا
 وهي ههنا ما لم يوضع له اطلاقا واحدا وغيره
 فانه يقع بها الطلاق الابالنية او دلالة المال لا ينفك
 لما لم يوضع له ولحقاقه وغيره وجب التعيين بالنسبة
 او دلالة التعيين كمال مذكورة الطلاق وحال الغضب
 وهو اي ما لم يوضع له ثلثة اقسام ذكرها الاول
 بقوله اما صالح للجواب عن سؤال المراء الطلاق فقط
 اي لا يكون رد الكراهة منها ولا سببا لها وشيئا كاعتدي
 فانه يحتمل ان يراد به اعتدي نعم الله تعالى او تعني عليك
 او اعتدي من النكاح فاذا نفى الاعتداء من النكاح ناك
 الابهايم وجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه
 قال طلقك وانت طالق فاعتدي قبل الدخول جعل
 مستعارا عن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا
 هنا ويجوز استعارة الحكم بسببه اذا خصص السبب
 به كما تقرر في الاصول استعاري رحمن فانه الاستبراء
 يستعمل بمعنى الاعتداء لانه تصريح بما هو المقصود بالعدة
 فكان بمنزلة ويحتمل الاستبراء ليطلقها في حال فراغ
 رحمن بالاربع في بركة رحيم لا طلقك انت واحد
 قولك او منفردة عندي ليس لي معك غيري ويحتمل
 ان يكون نعتا لمصدر محذوف انت طالق طلقه واحد
 ولا عبرة باعراب واحد عند عامة المشايخ لان قوله لا اعزبت
 لا اعزبت

وكتابت

الاول

يكتفى بتطبيقان او ثلاث او اربع
 كذا لو قال يكتفى بتطبيقان او ثلاث او اربع

يكتفى بتطبيقان او ثلاث او اربع
 كذا لو قال يكتفى بتطبيقان او ثلاث او اربع

يكتفى بتطبيقان او ثلاث او اربع
 كذا لو قال يكتفى بتطبيقان او ثلاث او اربع

قوله لا استبرأ بكسرة الهمزة في قوله لا استبرأ بكسرة الهمزة
 رحمن من قوله لا استبرأ بكسرة الهمزة في قوله لا استبرأ بكسرة الهمزة
 او انت منفردة عندي فانه لو كانت فواحدة بعدد غيره وجوز
 سكونها وقيل بكسرة الهمزة في قوله لا استبرأ بكسرة الهمزة
 او انت منفردة عندي فانه لو كانت فواحدة بعدد غيره وجوز
 سكونها وقيل بكسرة الهمزة في قوله لا استبرأ بكسرة الهمزة

لا يفرق بين وجوه الاعراب فان قالوا لا يفرق بين
 كان دلالة على التصريح لاعاملا بموجبه والتصرح بعقب
 الرجعة ففيه احتمال الجواب عن سؤال الطلاق في الرد
 ولا السبب امرك بيدك اي يملك بيدك كما في قوله
 وما امر فعون برشيد ويحتمل ارادة الامر باليد في حق
 الطلاق كما سياتي اختاري نفسك في امر آخر فانها
 بالفراق في النكاح واختاري نفسك في امر آخر فانها
 لا يصلحان للرد والاشتم فيكونان جوابا لسؤال الطلاق
 وميراد فيها من اي لغة كان وفي الاخيرين يعني قوله
 امرك بيدك اختاري لا تطلق المراء ما لم تطلق نفسها
 كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله
 واما صالح للجواب عن سؤال الطلاق والرد لسؤالها
 كاخري اي من عدي لا ينفك او اخري ولا تطلق
 الطلاق وكذا اذ هي وقومي واما تقتضي فاما من القناع
 وهو الخمار ~~اي لا تطلق~~ اي لا تطلقك او القناع
 اي اقتضي بما رزقك الله في نعمتي امر المعيشة ولا
 تطلي الطلاق وكذا اخري ولا تطلقك واما اخري فمن
 الغريم اي اختاري الغريم لا ينفك او تطلقك او تطلقك
 وقيل اخري وهي اما من الغريم وهي الجدة عن الزوج
 او بمعنى البعد اي اختاري الغريم او البعد عن لاق
 طلقك او لزيارة اهلك ولا تطلي الطلاق تزوج
 اتبعي الازواج اي لا ينفك او تطلقك او تطلقك النساء اذا تزوج
 مشترك بين الرجل والمرأة ولا تطلي الطلاق الخفيف
 باهلك اي لا ينفك او تطلقك او لا ينفك لك ولا تطلي
 الطلاق حبلك على غاريت الغاريت اي شتمك والعتق
 اي اذ هي حيث شئت لا ينفك او تطلقك او تطلقك
 الطلاق وفي معناه سرحك ولذا لم يفرق بالذكر لا سبيل
 في امر من حبلك على غاريت

او تطلقك او تطلقك او تطلقك
 او تطلقك او تطلقك او تطلقك
 او تطلقك او تطلقك او تطلقك

او تطلقك او تطلقك او تطلقك
 او تطلقك او تطلقك او تطلقك

الثاني

او تطلقك او تطلقك او تطلقك
 او تطلقك او تطلقك او تطلقك

او تطلقك او تطلقك او تطلقك
 او تطلقك او تطلقك او تطلقك

الجواب وهو النية وتطلق المرأة بالثلاث الأولى
يعني اعتدى وتبرى رحمتك أنت واحدة واحدة رحمة
أما اعتدى فلا تـ حقيقة الأمر بالحساب ويحتمل
أن يراد اعتدى نعم الله تعالى ونعمي عليك أو اعتدى
من النكاح فإذا نوى الأخير زال الإبهام ووقع الطلاق
بعد الدخول اقتضاء كآية قال أنت طالق فاعتدى قيل
الدخول جعل مستعارة عن الطلاق لا يبرئ ويجوز
استعارة الحكم للتبسيط إذا كان الحكم مختصاً به كما تقر
في الأصول والطلاق يعقب الرجعة وأما الاستبراء فلا يـ
يستعمل بمعنى الاعتداء لأنه تصريح بما هو المقصود بالعدة
فكان بمنزلة ويحتمل الاستبراء كيطلقها في حال فراغ
رحمتها أي تبرى في برأة رحمتك لا طلاقك وأما أنت واحدة
فلا يـ يحتمل أن يراد برأت واحدة عند قومك أو منفردة
عندي ليس لي معك غيرك وخوذك وإن يكون
نعت المصدر محذوف أي أنت طالق طلقته وأصله وقد مر
أن عوام الأعراب لا يفرقون بين وجوه الأعراب فإذا
زال الإبهام بالنية كان دالاً على الصريح لا بما له وجوب
والصريح يعقب الرجعة فلا تصح في هذه الثلاث
نية الثلاث لأن قولك أنت طالق ثبت اقتضاء
في اعتدى وتبرى رحمتك ومضمر في قولك أنت واحدة
وتكون مضمراً لم يقع به إلا واحدة فإذا كان مقتضى
أو مضمراً أقر أن لا يقع به إلا واحدة فإن قيل المصدر
لما كان مضمراً في قوله أنت واحدة وجب أن تصح
نية الثلاث فلنا التنصيص على الواحدة بينا في نية
الثلاث كذا في الكافي وتطلق بغيرها من إيفاء الكفاية
طلاقاً واحدة بآية فإن نوى نيتي أما الدينونة فلا يـ
لم يكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه

الاول يعتدى وتبرى رحمتك
أنت واحدة

عطف قوله وتطلق
بالثلاث الأولى

لي عليك لا نكاح بيني وبينك لا ملكت لي عليك احتمالها
للطلاق ظاهر وأما احتمال الرد فلو كان كونهما جوده
للنكاح فلا يكون نكاحاً ظاهره قابل كذا كما سبق فوجب
الحال على الرد بالبلغ وجه وفرد من أي لغة كان وذكر
الثالث لقوله وأما صالح الجواب والشمخ فليست بنية
بثلة بآية فإن قتل حرام احتمالها للطلاق ظاهر وأما
احتمال الشمخ فجواز أن يراد أنت خليفة عن الخير لأجاء
لك تبرئ من الطاعات والمجاهدة بثلة بآية كلما
بمعنى المنقطعة أي منقطعة عن كل شيء أو عن الأخلاق
الحسنة فأردت مفاضة صورته حرام للصحة والعشرة
بأن الأحوال أيضاً ثبت جال الرضاء وجال مذكرة الطلاق
بأن تسأل عن طلاقها أو يسألك أجنبي وجال الغضب
في حال الرضاء لا يقع الطلاق بشئ منها إلا بالنية لا
لله والقول له مع عينه في عدم النية وفي حال مذكرة
الطلاق يقع الطلاق بالصالح للجواب والرد بالنية
لأنه لما احتل الجواب والرد ثبت الادي في بدون النية
وهو الرد لا يـ بقاء ما كان على ما كان وإذا وجدت تعين
الجواب ويقع الطلاق بالباقيين وهما القسم الأول
الصالح للجواب فقط والثالث الصالح للجواب والشمخ
بدونها أي بلا نية أما الأول فله الحال حال الجواب
فحمل عليه بدلالة الحال فصارت طلاقاً وكذا الثالث
لأنه لما لا يصلح للشمخ فتعين الجواب وفي حال الغضب
يقع الطلاق بالصالح له أي للجواب فقط بدونه لأنه
يصلح للطلاق الذي يدل عليه الغضب ولا يصلح للرد
والشمخ ويقع الطلاق بالباقيين وهما القسم الثاني
الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والشمخ
بما أي بالنية لأنه لما احتل الجواب وغيره أخرج الجواب

ثالث
أما صالح الجواب
والشمخ فليست بنية

الثالث

أن الأحوال أيضاً
ثبت

الجواب

اليونانية وأما امتناع أرادته التثنية فلما تقرأ الطلاق
مصدراً لا يحتمل محض العدد ويصح تسمية الثلاث وغيرها
من الكنايات إلا في اختيار ما سياتي في الباب الذي
يليه أن الاختيار لا يتوقف وهذا المشاء لا بد منه
ولم يقع في الكثر قال اعتدى ثلثة قال اعتدى
اعتدى اعتدى ونوى أي قال نويت بالاول طلاقاً
وبالباقي حياً صديق في القضاء لأنه نوى حقيقة
كل واحد وإن لم ينو أي قال لم أنو به أي بالباقي شيئاً
فثلاث لأنه لما نوى بالاول الطلاق صار الحالت
مذكارة الطلاق في نصيب الباقيين للطلاق فله يصدق
في نفي النية ليست لي بامرأة يعني أن قول الزوج لا ثمة
ليست لي بامرأة وكذا قوله لها أنا لست لك زوج
طلاقاً بآين أن نواه وقال لا يكون طلاقاً لأنه
نفي النكاح وهو لا يكون طلاقاً بل كذا يكون الزوجية
معلومة فصلاً كما لو قال لم أتزوجك أو سئل هل لك
امرأة فقال لا فنوى الطلاق لا يقع فكذا هنا وله
أن هذه الألفاظ تصلح لانكاح والنكاح وتصلح لانشاء
الطلاق لا ترى أنه يجوز أن يقول لست لي بامرأة
لأنني طلقها كما يجوز أن يقول لست لي بامرأة
لأنني ما تزوجتها فإذا نوى الطلاق فقد نوى محتمل
لفظه فيصح كما لو قال لا نكح بيني وبينك طلقها
واحدة فجعلها ثلثة ما صارت ثلثة وقال لا يكون
الواحدة لأن الواحد لا يتصور أن يكون ثلثة
ولم أن الواحد تكون ثلثة ما بانضمام التثنية إليها
فيحكم على هذا تصحيحاً لكلامه طلقها رجعي
مجعل أي فقال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق
بآين صار بآيناً وعند محمد لا يصير بآيناً لأنه قطع

قالوا لم ينو فان نوى ثلثة واحدة قال في الرجعة
من المحرمات الثلاث لا يكون نواهاً لكل لفظ الحقيقة لكن
تدبر في المحرمات بغيره في الواحدة على حال لا يفرق
على أن كدغم وتفتت في بعض الكتب نقلها عن الكفاية
أن هذا في القضاء وإنما في الديانة فواحدة حاسمة بحدود

ان يقول طلقها
واحدة وحلتها
ثلاث صارت ثلثة

ان يقول طلقها
واحدة وحلتها
ثلاث صارت ثلثة

اللفظ

قصده تغير الم شروع وهو بطلان ولا يترجع بعد
ثبوتها فيلغو ولهما أنه ما لك الطلاق بوصف اليونانية
ابتداءً لوجود الحجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف
تصحيحاً للنصر فيه وتخصيصاً لغيره وأما قال قبل
الرجعة لما قال في المحط هذا إذا كان قبل الرجعة
لا يورث رجعتها ثم قال جعلتها بآينة لا تصح اتفاقاً لأنه
بالرجعة بطل عمل الطلاق فتعذر جعلها بآينة
الصرح يلحق الصريح أي إذا قال أنت طالق أنت طالق
أو قال أنت طالق تطلق ثلثي وهو ظاهر والصرح
يلحق الباي أي إذا بانها ثم قال أنت طالق يقع الطلاق
لأنه تعالى قال فلا جناح عليهما فيما افتدت به يعني
الحل ثم قال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجاً غيره والفاء للتعقيب مع الوصل فيكون
هذا نصاً على وقوع الثالثة بعد الحل الذي هو طلاقه في
بآين وقد حقق هذا في التلويح وأوضحناه في خواشيه
فمن أراد فليراجع فقه الباي يلحق الصريح يعني
إذا قال للموطوعة أنت طالق ثم قال أنت بآين يقع الطلاق
الباي لا الباي أي لا يلحق الباي الباي إلا إذا كانت
معلقة بان قال إن دخلت الدار فانت بآين ثم قال
أنت بآين ثم دخلت الدار في العدة فانت تطلق أما
لحق الباي الصريح فظاهر لأن القيد المحكم باق
بيقاء العدة وأما عدم لحوق الباي الباي فلا مكان
جعله خبراً عن الاول وهو صديق فيم فله حجة على
جعله أمراً لأنه لا ينافي قضاء ضروري حتى لو قال
عنتت به اليونانية الغليظة أو الحرمة الغليظة ينبغي
أن يعتبر وينت به الحرمة الغليظة لأنها ليست
في المحل ثابتة فلا يمكن جعله أخباراً عن ثابت

طالوع

١٨٩

الطلاق في الرجعة
وقد في اليونانية
رجعاً رجعي بآيناً

الصرح يرجع إلى الطلاق
باعتبار الرجعة

المراد من قوله لا يورث رجعتها
أنه لا يورث رجعة ما قبل الرجعة
فإن رجعت قبل الرجعة لم يورث
رجعتها وإن رجعت بعد الرجعة
لم يورث رجعتها لأن الرجعة
تقطع ما قبلها وتبطل ما بعدها
فإن رجعت قبل الرجعة لم يورث
رجعتها وإن رجعت بعد الرجعة
لم يورث رجعتها لأن الرجعة
تقطع ما قبلها وتبطل ما بعدها

المراد من قوله لا يورث رجعتها
أنه لا يورث رجعة ما قبل الرجعة
فإن رجعت قبل الرجعة لم يورث
رجعتها وإن رجعت بعد الرجعة
لم يورث رجعتها لأن الرجعة
تقطع ما قبلها وتبطل ما بعدها
فإن رجعت قبل الرجعة لم يورث
رجعتها وإن رجعت بعد الرجعة
لم يورث رجعتها لأن الرجعة
تقطع ما قبلها وتبطل ما بعدها

فيجعل انشاء ضروري ولهاذا يقع التعليق كما ذكر اذا لا يمكن
 جعله خبر لصحة التعليق قبله وعند وجود الشرط هي
 محل للطلاق فيقع كذا في الكافي وغيره اقول قولهم حتى
 لو قال عنت به البيوترة الغليظة الحاخرة يدك قطعاً
 على ابنه اذا بانها ثم قال في العدة انت طالق ثلاثاً يقع
 الثلاث لان الحرمة الغليظة اذا ثبتت بحجة التوبة
 بل ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلو ان ثبتت
 اذا صرح بالثلاث او في وديل عليه ايضاً ان الصريح يلحق
 التيسر لانه قوله انت طالق ثلاثاً صريح بلا ريب
 ومعنى قولهم انت طالق ثلاثاً يفيد البيوترة الغليظة
 انما يفيد الحرمة الغليظة والفرقة الكاملة لا البيوترة
 المستفادة من الكنايات طلق امرأته قبل الدخول ثلاثاً
 وقضى لانه قوله انت طالق ثلاثاً يقع لمصدر محذوف
 تقديره طاله فانه يقع في جملة وليس قوله انت
 طالق يقع على حدة كذا في الاختيار اقول يظهر به
 ان ما يقبل من المشكلات انما ان طلق امرأته ثلاثاً قبل
 الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل
 محض منشاء الغفلة عن القاعدة المقررة في الاصول
 بخصوص سبب النزول غير معتبر عندنا خله والتشافي
باب التفويض اذا قال لامرأته طلق نفسك
 او امرتك بيدك او اختاري بيني وبينك بالقولتين
 الاخيرين الطلاق قيد به لانهما من كنايات الطلاق
 فلا يعارض به بانه نية لم يصح رجوعه اي لا يملك الزوج
 عزلها لانه تعليق لا توكيل لا امتناع في حق نفسها
 وتقيده بمجلس عليها فان كانت تسمع يقتصر مجلسها
 ذلك والا فمجلس بلوغ الخبر اليها فان طلقت في المجلس
 صح والا فلا اذ لم يخبر خيار المجلس باجماع الصحابة رضوان

من ان لا يقع الطلاق في المجلس
 في المجلس والبيان انما هو في المجلس
 عليه في ان لا يقع الطلاق في المجلس
 مع خلافه في المجلس في المجلس
 والبيان انما هو في المجلس

الله عليهم وان طال اي المجلس وسياق بيانه الا اذا
 على قوله طلق نفسك واخواته استثناء من قوله تقيده
 بمجلس عليها متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت
 او اذا ما شئت اما متى ومتى ما فانها العموم الاوقات
 كانه قال في اي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس واما
 اذا واذا ما فانها متى سواء عندهما واما عند فيستعمل
 للشرط كما يستعملون للظرف كذا الامر صار بيد هذا
 فلا يخرج بالشك وفي طلق نزلت او طلق امرأتك عسى
 يعني انما قال لامرأته طلق نفسك او قال لا اجنبى طلق
 امرأتى صح الرجوع لانه توكيل محض لا يشوبه تعليق
 ولم يقيده بالمجلس كما هو حكم التوكيل الا اذا علقه
 بالمشية فمخ لم يصح الرجوع ويقتصر على المجلس وقال زفر
 هو الاول سواء لانه توكيل كالاول وعامل لغيره وذكر
 المشية لا يكون عاملاً لنفسه وما كذا لانه التوكيل يقرب
 عن مشية سواء ذكرها الموكل ام لا فصار كالوكيل بالبيع
 اذا قال له بعه ان شئت ولنا ان المأمور يصلح وكيله
 وما كذا لانه التوكيل من يتصرف برأى غيره والمالك من
 يتصرف برأى نفسه سواء تصرف فيه لنفسه او لغيره فاذا
 قال له طلقها ان شئت كان تعليقاً لانه فوض الامر الى رايه
 والمالك هو الذي يتصرف من مشيته واما التوكيل فمطلوب
 منه الفعل بشاء او لم يشاء وقوله لانه التوكيل يتصرف
 عن مشية الى آخره قلنا المراد بالمشية مشية تثبت
 بالصفة وما ذكر من المشية ليست كذلك وانما اشياء
 من عدم القدرة على الزام وكذا منافي موجب الصيغة
 فان لم ينو في الاول متعلق باول الكون يعني اذا قال
 الزوج طلق نفسك وان لم ينو شيئاً او نوى طلاقاً واحداً
 فطلعت نفسها فيه اي في المجلس وقعت طلاق رجعية

Copyri

versity

لأنه فوض إليها التصريح ولو نوى ذلك فطلقت ثلاثاً
أي الثلاث لأنه أمر بالتطبيق لغة فيقتضي مصدرها هو اسم
جنس فيقع على الألف مع احتمال الكسر اسماء الاجتهاد
وفي قوله اختارني أن اختارت نفسها بأن قالت اخترت
نفسى بـانت بواحدة والقياس أن لا يقع به شيء وإن نوى
الزوج الطلاق لأنه لا يملك الإيقاع بهذه اللفظة حتى
لو قال اخترتك من نفسى أو اخترت نفسى منك لا يقع
شيء لكنهم اتفقوا على الإجماع الصحابة ووجه وقوع الباي
أن اختارها نفسها إنما يكون بثبوت اختصاصها بها
وهو في الباي أن في الرجعي يتم الزوج من رجعتها بارة
رضائها أو قالت اختار نفسي والقياس أن لا يقع به شيء
لأنه مجرد وعد أو احتمال لأنه مشترك بين الحال والانتقال
فإن تطلق بالشك كما إذا قال طلق نفسي فقلت أنا
أطلق نفسي وجه الاختصاص أن هذه الصيغة غلب استعمالها
في الحال كما في كلمة الشهادة وأما شاهد الشهادة فيكون
حكاية عن اختيارها في القلب بخلاف قولها أنا أطلق
نفسى إذ لا يمكن أن يجعل حكاية عن تطبيقها في تلك الحالة
لأنه فعل التسان ولم يوجد فيها ولم تصح نسبة الثلاث
أي لا تطلق ثلاثاً وإن نوى الزوج لأنه الاختيار لا يتنوع لأنه
يبنى على الخلو وهو غير متنوع إلى الغلظة والحققة
كالطلاق بخلافه في البينونة وفي قوله أنت طالق متى
شئت أو خوة أي متى ما شئت وأذا ما شئت لا يتقيد
بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يرتد الأمر بردها بل تطلق
المراة نفسها متى شاءت أما الأولان فلما مر وأما الثالث
فإنه ذكر ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلا تملك
قبل المشية ليرتد بالردة ولا تطلق نفسها إلا واحدة فقط
لأنها تغم الأزمان لا الأفعال فتملك التطبيق في كل زمان لا

في قوله لا يرتد الأمر بردها بل تطلق

المرأة

لا تطبيقاً بعد تطبيق وفي قوله طلق نفسيك أو أنت
طالق كلما شئت تطلق المرأة نفسها إلى الفداء
لأن كلياً يفيد عموم الأفعال بالتفريق لأنها تفيد عموم
الانفراد دون الاجتماع ولا تطلق المرأة نفسها بعد
زوج آخر لأن التعليق ينصرف إلى الملك العائنه فلا يتناول
الملك الحادث بعد زوج آخر وفي قوله أنت طالق حيث
شئت وأين شئت لا تطلق حتى تشاء وتنفيد بالمجلس
لأن أين وحيث من أسماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان
حتى إذا قال أنت طالق في الشام تطلق الآن فيلغو ويغني
ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان
فإن له تعلقاً به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب
اعتباره كما لو قال أنت طالق غداً وعموماً كما لو قال
أنت طالق في وقت شئت وفي قوله أنت طالق كيف
شئت يقع قبل المشية طلاقه رجعية لأنه مقتضى
اللفظ فإن شاءت أي قالت شئت بآيئة أو ثلثاً ونحو
الزوج أي قال توثيت ذلك وقع ذلك لثبوت المطابقة
بين مشيتها وأراد منه أن تختلف نيتها ما بان أراد
ثلاثاً والزوج واحدة أو بالعكس رجعية لأن تصرفها
لغا لعدم الموافقة فيبقى إيقاع الزوج وإن لم يوافق
الزوج فما شاءت أي يعتبر مشيتها جازياً على موجب
التخيير وفي قوله أنت طالق كم شئت أو ما شئت
طلقت نفسها ما شاءت في المجلس لأنها تستعمل
للعدد وقد فوض إليها أي عدد شئت وإن قامت
من المجلس بطلان لأن هذا الأمر واحد وخطاب الحال
فيقتضي الجواب في الحال وإن ردت ارتد لأن تعليقك
فيقبل الرد وفي قوله أنت طالق من ثلاث ما شئت
تطلق ما دونها أي واحدة ونحو ذلك دون الثلاث

خصوصاً

أو ذكر من أوجب

في قوله

وعندها تطلق لنا ايضا ان شاء الله ما حكم في العموم
 ومن قد يستعمل للتمييز فيجعل على تمييز الجنس كما اذا
 قال كل من طعمي ما شئت او طلق من نيتي ما شئت
 وله ان من حقيقة في التبويض وما في التعيين فيجعل
 بهما وفيها استشهدا به يترك التبويض لدلالة اظهار
 السماع في العموم الصفة وهي المشية حتى لو قال
 من شئت كان على الخلاف ثم لما ذكر المجلس اذ ان
 ما يختلف به وما لا يختلف فقال والمجلس ما يختلف
 بقيامها ان كانت قاعدة او ذهابها ان كانت قائمة
 او شروعيها في قول او عمل لا يتعلق بما مضى من تبويض
 الطلاق فجلوس القايمة وانكاه القاعدة وقعود
 المتكئة ودعاء الاب للشورة وشهود شهودهم وقوف
 دابة هي رايها لا يقطع المجلس لان كل واحد منها لجمع الرأي
 فيتعلق بما مضى ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف
 الضرفي والتسليم لانه المبطل هناك الافتراق لا عن قبض
 دون الاعراض وملكها كسرها وسير دابته كسيرها
 حتى لا يتبدل المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة
 فانه سيرها وقوفها مضاف الى رايها وسير الفلك
 وقوفها غير مضاف الى رايها فافتراقا وشروط في وقوع
 الطلاق في ذكر النفس من احدهما اي الزوج والبراء لانه
 عرف بالاجماع وهو في المفسرة يذكر النفس من احدهما
 فلو قال اختاري فقالت اخترت بطل ولم يقع الطلاق
 لانها انما شرط الا ان يتصايرها على اختيارها اي اختيار
 النفس قال فاجاب الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر
 النفس شرط اذا لم يصدق فيها الزوج انها اختارت
 نفسها اما اذا صدقها وقع الطلاق بتصايرها وان
 خرج الكلام منها مجازا او بقول الزوج اختاري لاختياره
 فيقول

عطف على قوله لا ان يتصايرها

ط
 انما شرط في راجع الى الاجماع
 او الى وقوع الطلاق في ذكر
 عرف بالاجماع

فيقول المرأة اخترت فان ذكر الاختيار في ذكر النفس
 لان ثمة الوحدة تنبئ عن الاتحاد واختيارها لنفسها
 هو الذي يتخذ ثمة ويتعدد اخرى بان قال لها
 اختاري نفسك بما شئت او بشئت تطليقات
 ولو قلنا ان ذكر لفظة اختاري ثلث مرات فيقال
 اخترت اختياري او قالت اخترت الاولى او الوسطى
 او الاخيرة فثلث اما وقوع الثلث في الاولى فيقول
 اي حنفية وقال لا تطلق واحدة لان ذكر الاولى وخوفا
 ان كان لا يفيد من حيث الترتيب يفيد من حيث الاخاء
 فيعتبر فيما يفيد وله ان هذا وصف لقولان المجمع
 في الملك لا يترتب فيه كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب
 والافراد من ضروراته فاذا قلنا في حق الاصل لغا في حق
 النساء فيقول اخترت فيقع الثلث على ان ما ذكرنا
 تأيد بدلالة الحال لانه صار جوابا لكل ما فوض اليها
 بانه نية من الزوج لدلالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق
 الطلاق هو الذي يتكرر ولو قالت في جواب اختاري
 ناه فاطلقت نفسي او اخترت نفسي بتطليقة فياينة
 اي بانت بواحدة لان التعامل فيه بخير الزوج لا يبقاها
 كذا في المبسوط والجامع الكبير والزيادات وشرح المجمع
 الصغير لقاضيان وجوامع الفقهاء ولذا اعترض
 على قول الهداية في واحدة فملك الرجعة بانه غلط
 وقع من الكتاب والصواب لا يملك الرجعة لان المرأة
 انما تنصرف حكما للتفويض والتفويض بتطليقة باينة كونه
 من الكنايات فملك البائة لا غير فصيل في روايات
 احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظة ما صرح ذكرها
 صدر الاسلام في الجامع الصغير والاخرى وقوع البائة
 وهذا صح وبامر بك بذلك الباء متعلق بقول الاتي يقع

انما الطلقات الثلاث
 انما شرط في راجع الى الاجماع
 او الى وقوع الطلاق في ذكر
 عرف بالاجماع

ط
 انما شرط في راجع الى الاجماع
 او الى وقوع الطلاق في ذكر
 عرف بالاجماع

في تطليقة أو اختاري تطليقة فاختارت نفسها يقع رجعي
 لانه جعل الاختيار اليها لكنه بتطليقه وهي متعلقة للرجعي
 فان قيل قوله امرتك بيدك واختاري يفيد البينونة
 فلا يصح فيها غيرها الى غير ما يجب بانته بما قرينه بالصرح
 علم انه اراد الرجعي كما لو قرئ الصريح بالباين في قوله
 انت طالق باين حيث يقع البين وبامرتك بيدك
 الباء متعلق بالاقى يقضى ونوى الثلث فقالت خذت
 نفسي بواحدة او بمرّة واحدة يقضى الثلث لانه الاختيار
 يصلح لجواب الامر باليد لكونه تليكا كالخير والواحد
 صفة الاختيار فصارت كأنها قالت اخذت نفسي
 مرة واحدة وبه يقع الثلث وقالت في جواب قوله
 امرتك بيدك طلقت نفسي واحدة او اخذت نفسي
 بتطليقة يقع باينه لما مر ان المعتبر بقويض الزوج
 لا ايقاعها فيكون الصفة المذكورة في التفويض مذكورة
 في الجواب ضرورة الموافقة ولا يدخل التليل في امرتك
 بيدك اليوم وبعد غد يعني اذا قال لامرأته امرتك بيدك
 اليوم او بعد غد لا يدخل فيه التليل حتى لا يكون لها
 الخيار بالتليل لان كل واحد من اليومين ذكر مفرقا
 واليوم المفرد لا يتناول التليل وبردها امر اليوم باختيار
 الزوج رد امر اليوم لا الامر بعد غد يعني ان ردتها الامر
 في يومها بطل الامر فيه وكان امرها بيدها بعد غد لانه
 لما ثبت انها امران منفصلان لا انفصال وقتها ثبت
 لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فيرد احداهما
 لا يرد الاخر ويدخل في التليل في قوله امرتك بيدك
 اليوم وعند ذلك يتخلل بين الوقتين وقت من جنسها
 لم يثنى وله الامر فكان امرا واحدا وتخلل التليل لا
 يفسدهما لانه القوم قد جلسوا للمشورة فيهم التليل ولا

ولا ينقطع مشورتهم ومجلسهم وبردها امر اليوم
 باختيارها الزوج رد امر غد حتى لم يبق لها الخيار
 في الغد لما مر ان امر واحد فلا يبقى لها الخيار بعد
 الرد كما اذا قال لها امرتك بيدك اليوم فردته في اول
 النهار لا يبقى لها الخيار في آخره قال طلق نفسك
 فطلقتها ثلاثا فان نواها امر الزوج الثلاث وقعت
 والآي وان لم ينو ثلثه ناسوا لم ينو اطلاق او نوى
 واحدة فرجعية ولغايتة الثلث لان قوله طلق
 معناه افعلي طلاقا والطلاق لفظ فرد يحتمل الواحد
 الاعتباري وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما مر لا العدة
 المحض وهو ثلثان كذا اي كما يلغوا شيعة الثلثين
 يلغوا ايضا قولها اخذت نفسي في جواب طلق نفسك
 حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس من الفاظه ويقع
 باينه نفسي رجعية لانها قالت في جواب طلق نفسك
 وليس لها ايقاع البين بل مطلق الطلاق فبطلت
 مطلقا لا باينة في قولها ابنت نفسي وبق مطلق الطلاق
 وهو رجعي امرت بالثلاث اي قال الزوج لها طلق
 نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة لانها ملكت ايقاع
 الثلث فملك ايقاع الواحدة ضرورة لان من ملك شيئا
 ملك كل جزء من اجزائه ولغا عكسه اي اذا قال لها طلق
 نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع شئ عندها جنيته
 وعند ما تطلق واحدة امرت بالبين والرجعي انعكست
 اي قال الزوج طلق نفسك واحدا باينا فقالت طلقت
 نفسي واحدا رجعي او قال لها الزوج طلق نفسك
 واحدا رجعي فقالت طلقت نفسي واحدا باينا وقع بما
 امر به الزوج ويلغوا ما وصفت لان الزوج قوض اليها
 ذات الطلاق مع الوصف وانها انت بذات ما قوض اليها

وعن الجمع انها اذا ردت الامر في اليوم انقضت نفسها
 في الثلاث لا تنقض رد الامر في الاكثر رد الامر في الاكثر
 ليس للمرأة ان تقول لا اقبل الامر باينه فيكون رجعي من
 غير خيار شيئا فلا يرد بردها كما تنقضها ان تقول
 لا اقبل قول الطلاق في ان يزوج عليها من غير خيار فلا يرد
 بردها شرح صحابه

وخالف في الوصف فصارت مخالفة في الوصف
موافقة في الاصل ولا يجوز ابطال الاصل بالوصف
فيقع الاصل ويستتبع الوصف الذي ذكره الزوج ولا
يقع الطلاق بطلاق نفسه ثالثا ان شئت لو طلقت
واحدة ولا يقع بعكسه ايضا وهو ان يقول طلق نفسك
واحدة فطلقت ثالثا اما الاول فانه معناه ان شئت
الثلاث فصارت مشية الثلاث شرط الوقوع
الثالث لانه مثل هذا الكلام يفهم منه البناء على ما
سبق واذا بنى عليه تبين ان الشرط مشية الثلاث
ولم يوجد الا مشية الواحدة واجزاء الشرط لا ينقسم
على اجزاء المشروط فلا يقع شيء بخلاف المرسله وهي
المسئلة المتقدمة لانه ملكها الثلاث هناك ولم
يعلق وقوعها بمشية الثلاث فلها ان توقع بعض
ما ملكت ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة
واحدة واحدة فان بعضها متصلا ببعض
طلعت ثالثا دخل بها اولا لان مشية الثلاث
قد وجدت والطلاق لا يقع الا بمشية الثلاث
ومشيتها لا توجد الا بعد التراجع من الكل فوجدت
مشية الثلاث وهي في نكاحه فبانت بثلاث
جملة وان كان بعضها منفصلا عن بعض بان سكت
عند الاولى او الثانية ثم شاءت الباقي لا يقع شيء
اذا لم يوجد مشية الثلاث لكون السكوت قاطعا
واما الثاني فالمذكور هنا قول اي حنفية وعندها
يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم ان ايقاع الثلاث
ايقاع الواحدة عندها وعند لا ولا يقع ايضا بان
طالق ان شئت فقالت شئت ينوي الطلاق
حيث يبطل الامر لانه علق طلاقها بالمشية المرسله

وهي

هذا هو الوجه في قوله
ان شئت لو طلقت واحدة
فطلقت

وهي انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وايتاؤها
بالمعلقة اشتغال بما لا يعينها فوجب خروج
الامر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت
وان نواه اذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليكون
الزوج شائيا طلاقها والنية لا تعمل في غير
المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذ انوي
لانه ايقاع مبتدأ اذ المشية تنبئ عن الوجود حقيقة
قاضى في تفسيره بخلاف قوله اردت طلاقك
حيث لا ينبئ عن الوجود وكذا كل تعليق بعدم
كما اذا قال شئت ان شاء الله او شئت ان كان
كذا الامر لم يجز بعد لما مر ان المأق به مشية
معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل الامر بخلاف
الموجود فانها لو قالت قد شئت ان كان كذا الامر
قد مضى طلقت لان التعليق بشرط كاسي تخييل
باب التعليق شرط صحته الملك كقول الزوج
لزوجته ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه
اي التعليق بالملك كانه تزوجتك فانت طالق
فان الزوج ليس بملك لكنه لكونه سببا للملك اقيم
مقامه وانما اشترط احدهما لان الجزاء لا يستلزم
من كونه محققا ليحقق معنى اليهي وهو التقوي
به على منع النفس ولو لا الملك في الحال ولا اضافته
اليه لما حصل الفائدة المطلوبة من اليهي اذ لا جزاء
في ملكه في الحال حتى يتحرز عن الشرط ولا اضافة
الي الملك حتى يتحرز عن تحصيل الملك فاذا لم يتقد
اليهي فائدتها لم يتحقق اصابه وفي الثاني خلاف
الشافعي فلا تطلق احبة قال الجاهل انك فانت
طالق فنكحها فكلها لعدم الملك والاضافة اليه

او قد ام

اضافته

عنه

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من تأليف الشيخ الفقيه
 محمد بن أبي بكر
 في كتاب الطلاق
 في باب ما إذا كان
 الطلاق في غير
 البيت أو في غيره
 من الأماكن

ان صحت يوما فانت طالق تطلق اذا غابت الشمس في اليوم
 الذي يصوم فيه لما رآه اليوم اذا قرأ بفعل ممتد برأيه
 بياض النهار بخلافه اذا قيل ان صحت ولم يقل يوما لانه
 لم يقدر ببيان وقد وجد الصوم بركنيه وهو الاستسكان
 وفطره وهو النهار والنية علق طلقة بولادة ذكر وحنتين
 بانتي يعني اذا قال لامرأته اذ ولدت غلاما فانت طالق
 واحدة وانا ولدت بخارية فانت طالق ثنتين فكل منهما
 ولم يعلم الاول طلقت واحدة قضاء وثنتين تنزها
 اي احتياطا وانقضت العدة بالاخيرة من الولدين فانها
 لو ولدت الغلام اولا وقعت واحدة وينقضي عدها
 بوضع الخارية ثم لا يقع به اخرى لانه حال انقضاء العدة ولو
 ولدت الخارية اولا وقعت طلقان وينقضي عدها بوضع
 الغلام ثم لا يقع شيء اخر به لما رآه حال انقضاء العدة
 فان كان يقع في حال واحدة وفي حال ثنتين فلا يقع
 الثانية بالشك والاولى ان يأخذ بالشبهة احتياطا
 حتى لو كان طلقها واحدة قبل اليقين واراد ان يزوجها
 قبل زوج اخر فلا حوط ان لا يزوجها لجواز ان يكون
 ولادة الخارية اولا علق الثلث بنسبين يقع الثلاث ان وجد
 الثاني في الملك يشمل ما اذا وجد في الملك وجد الثاني
 فيه فقط مثل ان يقول ان كنت زيدا او كبرا فانت طالق
 فلا فانت وانقضت عدها فكنت زيدا ثم تزوجها
 فكنت كبرا فهو طالق لادنا والافاه يشمل ما اذا لم يوجد
 شيء منهما في الملك او وجد الاول في غير الثاني وذلك
 لان حكم الكلام باهلية المتكلم كمن الملك يشترط حاله
 التعليق ليصير الحرة غايك الوجود بلصحاب الحال فيصح
 اليقين ويشترط عند تمام الشرط ايضا لنزول الحرة لانه
 لا ينزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك حال بقاء اليقين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من تأليف الشيخ الفقيه
 محمد بن أبي بكر
 في كتاب الطلاق
 في باب ما إذا كان
 الطلاق في غير
 البيت أو في غيره
 من الأماكن

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من تأليف الشيخ الفقيه
 محمد بن أبي بكر
 في كتاب الطلاق
 في باب ما إذا كان
 الطلاق في غير
 البيت أو في غيره
 من الأماكن

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من تأليف الشيخ الفقيه
 محمد بن أبي بكر
 في كتاب الطلاق
 في باب ما إذا كان
 الطلاق في غير
 البيت أو في غيره
 من الأماكن

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من تأليف الشيخ الفقيه
 محمد بن أبي بكر
 في كتاب الطلاق
 في باب ما إذا كان
 الطلاق في غير
 البيت أو في غيره
 من الأماكن

فيسكن عن قيام الملك اذ بقاءه ويجعله وهو الزمة علقها
 هو اى الزوج الثلاث اومولى الامة العلق بالوطى فقال
 الزوج ان وطئت فانت طالق فلو ما وقال المولى لامة
 ان وطئت فانت حرة فاولج اى ادخل الخففة حتى
 يتفق الختانان طلقت المرأة وعنفقت الامة لوجود الشرط
 ولت بعد الايلام ولم يخرج به بعد وقوع الشاوية
 فلا عقر وهو مع المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطى
 لو كان الزنا حلالا لا يبدى باللبث عليه اى على كل من الزوج
 والمولى ولم يصربه اى باللبث من رجعا في الطلاق
 الرجعي لان الجماع اذ خال الفرج في الفرج ولم يوجد
 ذلك بعد الطلاق والعتق لان الادخال لا دوام له
 حتى يكون لدوامه حكم الابتداء ولهذا وحلف لا يخل
 رابته الاضطيل وهي فيه لا يجت بامساكها فيه بل يجب
 العقر عليه في الاول ايصير رجعا في الثاني بايلامه
 ثانيا لوجود الجماع فيه حقيقة بعد نبوت الحرمة كن الحذف
 لا يجب نظرا الى اتحاد المجلس والمصود وهو قضاء
 الشهوة فانما منع الحد للشبهة وجب المهر لانه يجب
 مع الشهوة قال انت طالق انشاء اتمه متصلا او ماتت
 قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فلو ان التعليق
 بشرط لا يعلم وجوده مقرر المصدر الكلام ولهذا شرط
 اتصاله واما الثاني فلو ان الكلام خرج بالابتداء عن
 ايجاب الموت نيا في الموجب لا المستحيل وان مات الزوج
 قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط
 قال انت طالق فلو ما قال فان شاء الله اذ لم يزل
 ومرا انشاء اتمه متصلا طلقت المرأة فلو ما وقع العبد
 وقالا لا تملك ولا يملك لان التكرار سابق في كل موسم
 فيحمل عليه تصحبا لكلامه فلا يبطل اتصال الشرط

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من تأليف الشيخ الفقيه
 محمد بن أبي بكر
 في كتاب الطلاق
 في باب ما إذا كان
 الطلاق في غير
 البيت أو في غيره
 من الأماكن

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من تأليف الشيخ الفقيه
 محمد بن أبي بكر
 في كتاب الطلاق
 في باب ما إذا كان
 الطلاق في غير
 البيت أو في غيره
 من الأماكن

فانزالان الانسان فلما يخلو عنه هو الصحيح ومن يبرز
 رجلاه في الحارة او قد تم ليقتل بقصاص او رجم ومن
 المشايخ من قال اذا قدم للقصاص لا يكون فانزالان العصفور
 مندوب اليه بخلاف الرجم وعلى الاول الاعتماد ذكره المتأخرين
 التزيلي او كيت سفسنة فانكسرت وبقي على لوح او فتر
 التسع وبقي في فيه والمفروق والمفروق ما دام يزداد
 ما به كالمريض فان صار قديما ولم يزد دهره كالصحيح
 في الطلاق وغيره والراية في حمله ما ذكر كالرجل حتى
 لو ما شرت سب الفرقة كخيار البلوغ وخيار العتق واليكلي
 من ابن الزوج والمال يزداد بعد ما حصل لهما ما ذكر من المرض
 وغيره يربط الزوج كونهما فان ذكر التزيلي والحامل كالصحيحة
 فان اخذها اطلق في كالمريض لان حاله كمالا يغلب ما لم
 ياخذها اطلق كذا في الكافي فان بالطلاق ولا يصح بترعه
 الا من التلث فلو ابانها ببله رضاها حتى لو رخصت لم يكن
 الزوج فان مات الزوج ولو بغير ما ذكر من المرض والبارئ
 ونحوهما بان يقتل المريض او يموت بمرض اخر وهي في العدة
 ثرت هذا في الباي قاما في الرجوع فترث منه مطلقا اذا
 مات وهي في العدة بقاء الزوجية بينهما فانها السبب
 لارثها في مرض موته فان الزوج قصدا بطلان له فرد عليه قصده
 بتأخير عمله الى زمان انقضاء العدة لرفع الضرر عنها ولهذا
 يرفها هو اذ مات بخلاف الباي لان السبب هو النكاح
 وقد زال كذا اترث طالبت رجعي طلقت نكاحا لان الطلاق
 الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحل له وطئها ولا حرج به
 المبررات فلم يكن بسفوها لايامه راضية بطلان حظه
 وكذا لو طلقها واحدة باينة وكذا اترث مائة قبلت ابن
 زوجها يعني ابان المريض امرأته فقبلت ابن زوجها لا يمنع
 قبيلها الارث اذا البينونة وقعت بابانته لا بتقبيلها

قوله المطلق فان مرضه مبتلا
 اولان كسنة
 قوله فانكسرت قد لو تهرأ ان الكسار شره كونه
 كذا لو تهرأ كذا كذا فانه ان تهرأ كذا كذا
 قوله فانكسرت قد لو تهرأ ان الكسار شره كونه
 كذا لو تهرأ كذا كذا فانه ان تهرأ كذا كذا

قوله المطلق فان مرضه مبتلا
 اولان كسنة
 قوله فانكسرت قد لو تهرأ ان الكسار شره كونه
 كذا لو تهرأ كذا كذا فانه ان تهرأ كذا كذا
 قوله فانكسرت قد لو تهرأ ان الكسار شره كونه
 كذا لو تهرأ كذا كذا فانه ان تهرأ كذا كذا

مخلاف

مخلاف ما اذا مات بالتقبيل فانها لا ترث وكذا اترث
 من لا عنها او الى منها في اي في المرض اما الاول فهو اذا
 قد في امرأته وهو صحيح ثم لا عن في المرض فانها ترث
 وكذا اذا قد في المرض فان هذا ملحق بتعليق الطلاق
 بفعل لابد للوادة منه كما سياتي اذ لابد لهما من الخصومة لرفع
 العار عن نفسها واما الثاني وهو خلع في مرض موته ان طلق
 اربعة اشهر فلم يتر بها حتى مضت المدة وقعت البينونة
 ثم ماتت ترث المرأة ولو اتي في صحته وبانت به بالابارة
 في مرضه لان لا ترث امرأته وان كان الابارة ايضا في المرض
 ترث لان الابارة في معنى تعليق الطلاق بمضي اربعة اشهر
 خالية عن الوقوع فيكون ملحقا بالتعليق بحى الوقت
 كسائر بيان خلافه الى اخره متعلق بقوله كمن يرضى عجز الاء
 من في صحته القاتل او رجم او حبس بقصاص او رجم
 او حصر فان المطلقة حينئذ لا ترث لان المهر لا ييسر
 بغالب فيها كذا لا ترث المحتلعة في مرضه ومخير الخيارات
 نفسها فيه ومن طلقته نكاحا فابانها لم مات وهي
 في العدة لانها رخصت بطلان حقه والتأخير كان
 لحقه اولاباى وكذا لا ترث من طلقته نكاحا فابانها
 ثم صح الزوج من مرضه ثم مات في العدة فانه لا يكون
 فان لا لما صح سبب ان لا ييسر بمرض الموت ولهذا يعتد
 بمرعته من جميع المال وكذا اذا اقر بالدين لا يقدم عليه
 غرما او الصحة تصادق على ذلك في الصحة ومضى الحد
 او ابانها بامرها فامر لها بالباى او وصى فلها الاقل منه
 ومن الارث اي قال لها في مرضه كنت طلقا او اوصى
 فانقضت عدته ثلث صدقة ثم اقر لها بالباى او وصى
 لها بامرها بامرها في مرضه فامر لها بالباى او وصى ثم مات
 فلها الاقل منه ومن ميراثها منه اذا علق المريض طلقها

قوله المطلق فان مرضه مبتلا
 اولان كسنة
 قوله فانكسرت قد لو تهرأ ان الكسار شره كونه
 كذا لو تهرأ كذا كذا فانه ان تهرأ كذا كذا
 قوله فانكسرت قد لو تهرأ ان الكسار شره كونه
 كذا لو تهرأ كذا كذا فانه ان تهرأ كذا كذا

Copyrighted material

بفعل اجنبى او بجنى الوقت والتعليق والشرط او الحال
 انهما في مرض او علق المرض طلق فيها بفعل نفسه وهما
 في التعليق والشرط في المرض او الشرط فقط وفيه علق طلقا
 بفعلها ولا بد لها منه كالاكل والشرب وكلاهما لا يورث
 وقضاء الدين واستيفائه وهما في المرض او الشرط فقط وفيه
 وجواب اذا قوله ورثت المرأة لكون الزوج فارا وفي غيرها
 اي غير هذه الصور المذكورة لا يورث المرأة وهو ما اذا
 كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلما او كان التعليق
 في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى او بجنى الوقت او كيف
 ما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا تترث
 في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يكون
 الطلاق بجنى الزمان او بفعل اجنبى او بفعل نفسه او بفعل
 المرأة وكل وجه على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة
 والشرط في المرض او كانا في المرض اما الوجهان الاولان
 اعنى ما اذا علقه بجنى الزمان او بفعل الاجنبى فان كان
 التعليق والشرط في المرض ورثت للفرأ وان كان التعليق
 في الصحة والشرط في المرض لم تترث واما الوجه الثالث وهو
 ما علقه بفعل نفسه فترث كيف ما كان اذا وجد الشرط
 في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في المرض وكان
 الفعل ماليا منه بد او لا لانه يصار فاصدا ابطالا
 حقا بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لانه الشرط
 شبه بالعدة لان الوجوه عنده يضار متعديا من وجه
 صيانة لحقها واضطراره لا يبطل حق غيره كالتام ف
 مال الغير حال الاضطرار والنوم واما الوجه الرابع
 وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان فاعل لها منه بد
 لم تترث مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض
 او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها رخصت الشرط

انما هو في المرض او الشرط فقط وفيه علق طلقا

او وجوب الشرط

الشرط في المرض او الشرط فقط وفيه علق طلقا

بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط او بانها في مرضه
 وقد دخل بها فصحت فماتت او بانها فاردت فاسلمت
 فمات الزوج لم تترث اما في الاول فله في الصحة ما تخللت
 بين الطلاق والموت تبين انه ليس بقار واما في الثاني
 فله في المرأة بارتدادها ابطلت اهليتها لانه لا يورث
 لا يورث احدا فاذا اسلمت بعده لا يكون مود السبب قال
 لها ان مرضت فانت طالق فله ان كان فارا حتى
 اذا مرض ومات فيه تترث قالت لزوجها طلقني
 فطلقها فله ان ورثت لانه مدلول طلقني طلق الطلاق
 الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالليلات فاذا
 اتى بها الزوج كان فارا ورثت المرأة قال اخر امر ايه
 تزوجها طالق فله ان تزوج امرأة ثم اخرى لم مات
 الزوج طلقت المرأة الاخرى عند التزوج فله يصير
 الزوج فارا فله تترث المرأة عنده وعندهما طلقت عند
 الموت فيصير فارا وتترث المرأة لان الاخرى لا تحقق
 الابعدم تزوج غيرها بعدها وذلك يتحقق بالموت كان
 الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت
 معروف واتصافه بالآخر من وقت التزوج فيثبت شيئا
باب الرجعة هي استدامة القام في العدة فان العدة اتمت
 ابقاء التكاح على ما كان ما دامت في العدة فان التكاح
 قائم فيها لقوله تعالى فما مسكوهن معروف فان الامساك
 عبارة عن استدامة القام لاعن اعاده الزاغل فيدل على
 شرعية الرجعة بشرط بقاء العدة لانه استدامة انما يتحقق
 ما دامت العدة باقية ان الملك باق في العدة زائل بعد
 انتضاءها بخور الجعشك وبما يجب حرمة لها من
 من المولى وغيره على ما امر وفيه خلاف في الشافعي فان
 الرجعة عند لا تكون الا بالقول فلا يجوز عند المولى

وقال زفر زرع تترث لانه قصد الفرجين او وقع في المرض
 وقد ماتت وهي في العدة وكذا القول في المرض اذا غلبت
 بهما فهو تترث لانه في مقدم مرض الموت
 فبين ان لا يورث بغيره بل لا يصير الزوج فارا

انما هو في المرض او الشرط فقط وفيه علق طلقا

الشرط في المرض او الشرط فقط وفيه علق طلقا

Copyri

قبل الرجعة ونصحه أي الرجعة فيما دون الثلث من طلقة
 وطلقتين وهذا في الحرة والثنتان في الامتة كالثلث في الحرة
 وقد مر ما إذا ثبت أو المراءة عن الرجعة فأن الامتة لا
 مطلق فيحمل التقادير وتذب اعلاها معها اعلاهم الزوج
 اياها بالرجعة لا لولم يعلمها كرتما تقع المراءة في المعصية
 لانها قد تزوج بناء على رجوعها أن الزوج لم يراجعها وقد
 انقضت عدتها وبطائها الزوج الثاني فكانت عاصية
 وزوجها الذي اوقعها فيه مسيئا بترك الاعاظم ولكن
 مع ذلك لو لم يعلمها صحت الرجعة لانها استدلت بالقيام
 وليست بانشاء فكان الزوج رجعه متصرفا في خالص
 حقه ونصرف في الانشاء في خالص حقه لا يتوقف على علم
 الغير فان قيل كيف يكون عاصية بغير علم احب بانها
 اذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت التثبت فوقت
 في المعصية لان التقصير جاء من جهتها وندب الاستمارة
 ايضا احتراز عن التجاهد وعن الوقوع في مواقع التهم
 لان الناس عرقوه مطلقا فيتهم بالقعود معها وان لم يشهد
 صحت وندب ايضا عدم دخوله عليها بارادتها ان لم
 يقصد الرجعة او يعلمها بدخوله عليها بالنداء او التماس
 او صوت النعل لتكاهب لدخوله عليها ثلثه يقع
 نظره على ما يحل نظره فيه لانها مطلقة في الجملة اذ عي
 بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته رجعة لان الكا
 يثبت بتصادق الزوجين فالرجعة اولى وان كذبته فلا
 ان لا يكون رجعة لانه متزوج ولا بينة له ولا يملك انشاءه
 في الحال وهي منكبة بالقول قول المنكر ولا يعمى عليها
 كذا في كتاب الدعوى لانه الرجعة من الاشياء التي لا يعمى
 فيها كما في راجعتين ان كمالا يكون رجعة اذا قال راجعتك
 بريد به الانشاء فعالت مجيبة له مضت عدي لانه هذه
 صادفت

صادفت حال انقضاء العدة فلا تنصحه وهذا لانها
 امينة في الاخبار فوجب قبول قولها كما اذا خبرت رجل
 ذلك على سبق لانقضاء العدة فأقرب احوال حال قول الزوج
 راجعتك فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا تنصحه
 اذا سكنت ثم اخبرت بالانقضاء لان اقرب الاحوال
 فيها حال السكنى فيصار اليه وكما في زوج امته اخبر
 بعدها اربعا العدة بالرجعة وصدة فله سيدها وكذبته
 الامتة فان القول لها فانه صحة الرجعة بناء على قيام
 العدة فالقول بالعدة قولها بقاء وانقضاء مكذا فيما بيني
 عليه وقالت الامتة مضت عدي وانكر اي انكر الزوج
 والتيد مضى العدة فان القول لها لانها اعرف ببناءها
 تنقطع اى العدة اذا ظهرت من الحيض الاخر لعشرة
 وهو الحيض الثالث من العدة وان لم تغسل حتى
 بقي من الوقت بعد الانقطاع ما يتكفى فيه من الاغتسال
 ويتحرم للصلوة فذهب ذلك القدر بحكم بطهارتها
 لان الحيض لا يزيد على العشرة فتتقيا جزو وجهها من الحيض
 بمجرد الانقطاع فانقضت العدة وانقطع الرجعة
 واذا ظهرت منه لاقول من العشرة لا اولا ينقطع الرجعة
 حتى تغسل او يمضي وقت صلوة او ينجم ويغسل مكتوبة
 او تنطقا فانه اذا انقطع فيمار ونها يحتمل عود الدم
 فلم يتيقن جزو وجهها من الحيض فيكون ذلك حيضا لان
 الاغتسال من الحيض اذا كانت ايامها اقل من عشرة
 فالاعتسالم كذا في انقطاع وكذا مضى وقت الصلوة
 او يمضي وقتها صارت الصلوة دينا في ذمتها وهو
 احكام الطاهرات لانها الانصير دينا الاعلى الطاهر
 من الحيض واذا لم تقدر على الماء بعدما ظهرت واياها
 دون العشرة فتمت وصلت فقد انقضت الرجعة

لأننا حكمنا بطلها ارتها حيث جوزنا صلواتها بالتيتمت
 غسل عضو راجعها الزوج ونسيت ما دونه كدونا
 عضو لا يرجع وهذا التحصن والقياس في العضو
 الكامل أن لا يبقى الرجعة لأنها غسلت أكثر البدن والقياس
 فيما دونه أن يبقى لأن حكم الجنائز والحبيص مما لا يتجزأ
 وجبر التحصن وهو الفرق أما دون العضو يتسارع إليه
 الجفاف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء إليه فقلنا
 بأنه تنقطع الرجعة ولا يجعل له الزوج أخذ بالاحتياط
 في الرجعة والزوج بخلاف العضو الكامل إذ لا يتسارع
 إليه الجفاف ولا يقفل عنه عادة فافترا فلو طلق
 حاملا منكر أو طلقها فراجعها فولدت لأقل المدة فصاعدا
 صححت الرجعة يعني له امرأة حامل طلقها وأكره طلقها
 ثم راجعها ثم ولدت لأقل من مدة الحمل من وقت
 النكاح صححت رجعتها ولا عبرة لا نكاح بالوطئ لأن الشرع
 كذب جعل الولد للفراش وهذه العبارة أحسن من عبارة
 الوقاية وأكثر لأنها خالية عن سياحة ذكرها صيد
 الشرع وطلق من ولدت لأقل المدة فصاعدا قبله أي
 قبل الطلاق منكر أو طلقها فله الرجعة يعني له امرأة
 ولدت لأقل المدة وأكره طلقها جاز له أن يراجعها ولا
 عبرة لا نكاح لما مر أن الشرع كذبه وإن حل بها خلوة
 صححة فانكر الوطئ فلا يراد تصح رجعتها لأنه أنكر الوطئ
 ولم يكذبه الشرع فيكون أنكرت حجة عليه فان طلقها بعدما
 خلا بها وأكره طلقها أن طلقها فراجعها فولدت لأقل
 من سنتين صححت الرجعة فانها إذا ولدت لأقل منهن من
 وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد لأنها لم تقربا فضاء
 العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد من جعل
 الزوج وأطش قبل الطلاق لا بعد لأنه لو لم يطأها قبل زول

الملك بنفس الطلاق فيكون الوطئ بعد الطلاق محرما
 فيجب صيانة فعل المسلم عنه فان جعل وأطش قبل الطلاق
 تصح الرجعة قال إذا ولدت فانت طالق فولدت ولدا
 ثم ولدت ولد آخر بيطنين فصور رجعة المراد بيطنين
 أن يكون بين الولدين ستة أشهر أو أكثر وأما إذا كان أقل
 يكون بيطني واحدة وأما ثبت الرجعة لأنها طلقت بالولادة
 الأولى ثم الولادة الثانية دللت على أنه راجعها بعد الولادة
 الأولى ليكون الوطئ حراما أما إذا كانت الولادة ثانی
 بيطن واحد فلا تثبت الرجعة لأن علوق الولد الثاني
 كان قبل الولادة الأولى ولو قال كلا ولدت فانت طالق
 فولدت ثلثة بيطون يقع طلاقات ثلث أو الولد
 الثاني والثالث رجعة فانها طلقت بالولد الأول وصحت
 معتدة وبالثاني صار مرجعا في الطلاق الأول إذ يجعل
 العلوق بوطئ حادث في العدة حملا ولا مر المسلم على الضم
 وطلقت ثانيا بالولد الثاني لأن البيني عقدت بكتمان
 وبالولد الثالث صار مرجعا في الطلاق الثاني طامس
 وطلقت ثالثا بالولد الثالث فتعذر بالحجفي لأنها حلال
 من ذوات الأقارب حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق
 لا يخرج الوطئ بقاء أصل النكاح كما مر حتى لو وطئ
 لا يفرم العقر وقال الشافعي يخرج منه حتى يفرم العقر
 ومطلقته أو مطلقته الرجعي تنزيها في رجعتها ولا يسر
 بها بلاءه أشهاد على رجعتها لقوله تعالى لا خير جوهرت
 من بيوتهم الآية نزلت في المعتذرات من الرجعي لسباق
 قوله تعالى فاذ طلقتم النساء وصرح الطلاق رجعي
 بالاجماع يخرج الزوج صيانة بركته في العدة ونحوها
 لأن حمل الحليلة باق لأن زواله معلق بالطلاق الثاني
 فيعتمد قبلها ومنع الغير في العدة للنساء النسب

الرجعة أي شارب الحرام ونحوه في الطهارة
 إذا نجا من عشرة سنين فهو ناسي وإذا قارب
 الحرام فهو عاصي وقيل هو الذي يتجرأ على الله
 ويستهين به في المستحبات وقد قرئ بالفتح
 لتجمل عشرة سنين قمت في فاعلة

الرجعة بفتح الهمزة
 أي الرجعة بفتح الهمزة
 أي الرجعة بفتح الهمزة

Copyri

iversity

ولا اشتباه في حقه لا مطلقته بها اي بالثالث لو حرة
وبالاشتباها لوامة حتى يطأها غيره لقوله تعالى فان طلقها
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد منه
الطلاق الثالث والثبات في الامة كالثالث في الحرة
لان الترتيب منصف لحل المحلقة على ما عرفت والنكاح
في الآية يحل على العقد والزوم الوطى ثبت حديث
مشهور ويجوز به الزمادة على الكتاب وهو حديث
عسيلة وقد حقق هذا البحث في كتب الاصول والاحتكام
بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح المرقاة وحواشي
التلويح بما لا مزيد عليه ولو كان ذلك الغير مراهقا
غير بالغ لانه في التحليل كالبالغ لان الشرط الابلج
دون الازال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق
بقوله يطأها ويمض عطف على بطأها عدة اي
عدة الزوج الثاني لاستدراك عطف على غيره يعني ان وطى
الستدامية لا يكون محله لتعلق ملك النكاح بالتحليل
بالنقض وكره نكاح الزوج الثاني بشرط التحليل وان
حلت له ولان قال تروق جثك على ان احللك او قالت
المراة ذلك او وكيلها اما لو اصر ذلك في قلبها فلا يكون
عند عامة العلماء ويهدم الزوج الثاني مادون
الثالث اي حكمة ايضا كما يهدم حكم الثلاث بعف
اذا طلق الحرة تطليقة او تطليقتين ومضت عدتها
وتزوجت بزوج آخر ثم عادت الى الزوج الاول ما دامت
بشروط تطليقتين وهدم الزوج الثاني حكمه مادون
الثلاث من الحرة الحقيقة كما يهدم حكم الثلاث من الحرة
الغليظة عند اي حيفة وابي يوسف وعند محمد وروى
والشافعي يهدم مادون الثلاث وهذا البحث
ايضا مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلاث

والثالث لوامة حتى يطأها غيره لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد منه الطلاق الثالث والثبات في الامة كالثالث في الحرة لان الترتيب منصف لحل المحلقة على ما عرفت والنكاح في الآية يحل على العقد والزوم الوطى ثبت حديث مشهور ويجوز به الزمادة على الكتاب وهو حديث عسيلة وقد حقق هذا البحث في كتب الاصول والاحتكام بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح المرقاة وحواشي التلويح بما لا مزيد عليه ولو كان ذلك الغير مراهقا غير بالغ لانه في التحليل كالبالغ لان الشرط الابلج دون الازال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله يطأها ويمض عطف على بطأها عدة اي عدة الزوج الثاني لاستدراك عطف على غيره يعني ان وطى الستدامية لا يكون محله لتعلق ملك النكاح بالتحليل

بشروط تطليقتين وهدم الزوج الثاني حكمه مادون الثلاث من الحرة الحقيقة كما يهدم حكم الثلاث من الحرة الغليظة عند اي حيفة وابي يوسف وعند محمد وروى والشافعي يهدم مادون الثلاث وهذا البحث ايضا مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلاث

اخبرني
عن
عن

اخبرني بمضي العديتين عدة من الزوج الاول وعدة
من الثاني والمدة محتملة اي مضيتها وسيأتي في آخر العدة
ان مضيتها ان كان خيضا فاقل ما تصدق فيه عند
شهران وعند ما تسعة وثلاثون يوما له اي جاز للزوج
الاول تصديقها ان ظن صدقها لانه اما من المعاملة
لكون البضع مقوما عند الدخول او البيانات لتعلق
الحل به وقول الواحد مقبول فيهما **باب الايلة**
هو لغة الحلف مطلقا بشرط حلف على ترك فعلها
مدينه وحكمه طلاقه بآيته ان يبرأ والكفار وكلمة الحنث
واقلها للحر اربعة اشهر وللمتة ولا احد لاكثرها
فلا ايلاء وان حلف على اقل من الاقلين بان قال للحر والله
لا اقربك شهرين او ثلثة اشهر فلو قال والله لا اقربك
او لا اقربك اربعة اشهر الاول مؤبد والثاني
موقت او ان قرنتك فعلى صحيح او نحو او فانت طالق
او عبدك حر فان قرنتها في المدة حنث واذا حنث في
الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجبت الجزاء
وسقط الايلاء والا ار وان لم يقربها كانت بواحدة
وسقط الحلف الموقت فانه اذا كان موقتا باربعة
اشهر ولم يقربها كانت بواحدة وسقط الحلف حتى
لو نكحها فلم يقربها بعد ذلك لانها لا تسقط
الحلف المؤبد وفرع عليه بقوله ولو نكحها ثانيا والثالث
ومضت المدونات بله في اي بلد قرنتها كانت اخرين
يعني ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم
ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا فان نكحها
بعد زوج اخر لم تطلق ان لم يبق الايلاء وان طلقها
كفر ببقاها اي ان كان الحلف بخير طلاقها وان كان
به لا يبقى لا عرفت ان تجيز الثلاث يبطل تطليقها

والثالث لوامة حتى يطأها غيره لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد منه الطلاق الثالث والثبات في الامة كالثالث في الحرة لان الترتيب منصف لحل المحلقة على ما عرفت والنكاح في الآية يحل على العقد والزوم الوطى ثبت حديث مشهور ويجوز به الزمادة على الكتاب وهو حديث عسيلة وقد حقق هذا البحث في كتب الاصول والاحتكام بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح المرقاة وحواشي التلويح بما لا مزيد عليه ولو كان ذلك الغير مراهقا غير بالغ لانه في التحليل كالبالغ لان الشرط الابلج دون الازال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله يطأها ويمض عطف على بطأها عدة اي عدة الزوج الثاني لاستدراك عطف على غيره يعني ان وطى الستدامية لا يكون محله لتعلق ملك النكاح بالتحليل

بشروط تطليقتين وهدم الزوج الثاني حكمه مادون الثلاث من الحرة الحقيقة كما يهدم حكم الثلاث من الحرة الغليظة عند اي حيفة وابي يوسف وعند محمد وروى والشافعي يهدم مادون الثلاث وهذا البحث ايضا مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلاث

بشروط تطليقتين وهدم الزوج الثاني حكمه مادون الثلاث من الحرة الحقيقة كما يهدم حكم الثلاث من الحرة الغليظة عند اي حيفة وابي يوسف وعند محمد وروى والشافعي يهدم مادون الثلاث وهذا البحث ايضا مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلاث

اخبرني
عن
عن

Copyri ity

والله قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
 اياها ولان جم بينهما حرف الجمع فصار كجمعه بلفظ
 الجمع فتحقق المدة لا قوله بعد يوم والله لا اقربك
 شهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين لانه لما فصل
 بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين بيوم
 لم يتكامل مدة الايام وهو اربعة اشهر وكذا قوله
 والله لا اقربك سنة الا يصح ان يكون اياه لان المستثنى
 يوم متكرر فله ان يجعله ان يوقم شاء فلا يقر عليه
 يوم من ايام السنة الا ويجوز ان يجعله المستثنى وكذا
 اذا قال اليوم اقربك فيه لا يكون مؤبدا لانه مستثنى
 كل يوم يقربها فيه فلا يتصور ان يكون ممنوعا ابدا ولو
 قربها يوما والباقي اربعة اشهر او اكثر صار مؤبدا
 لسقوط الاستثناء لانه اليوم المستثنى لما مضى لا يمكنه
 قربانها الا بكفارة وكذا قوله بالبصرة والله لا ادخل
 كوفه وامرأته فيها لا يكون اياه لا مكان قربانها لزوم
 شئ بان يخرجها من الكوفة المطلقة الرجعية كالزوجة
 فيه اى في حق الايام لبقاء الزوجية بينهما كما من
 لا المبانة ولا اجبية تكهما بعد اربعة الايام فانه
 لا يتصور في حقها لان محله من يكون من نسيانها بالنقص
 وهي ليست منها فلم ينعقد موجبا للطلاق حتى
 لو تزوجها بعد ذلك لا يكون مؤبدا وتخصيصه ان الايام
 بمنزلة تعليق الطلاق بمضى الزمان فلا يصح الا في
 الملك او مضافا الى الملك كما سبق بان قال ان تزوجك
 فوالله لا اقربك ولم يوجد ولو ملئها كفر عن عيبه
 لانها منقولة في حق وجوب الكفارة عند الجنب عجز
 عن الوطئ لم يرضى باحدهما او بغيرها او رتبها او لمسا
 اربعة اشهر بينهما فقيته قوله فيث اليها فلا تطلق

بما لا يقربك

قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين

بعد

بعد ان مضت مدته وهو عاجز وان قدر على الجماع
 في المدة فقيته الوطئ لان الفى باللسان خلف من الفى
 بالجماع فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدن
 بطل كالمستتم اذا راي الماء قوله لا امرأته انت على حرام
 واياه ان نوى التحريم او لم ينو شيئا فان هذا اللفظ
 محتمل فكان بيانه الى الجمال فان قال اردت به
 التحريم لم ارد به شيئا كان عينا ويصير به مؤبدا
 لان تحريم الحادى يمين وظاهر ان نواه لانه في الظاهر
 حرمة ما اذا نواه صح لانه يحتمل وعند محمد لا يكون
 ظهرا لعدم ركنه وهو تشبيه المحللة بالمحرمة وهذا
 ان نوى الكذب لانه وصف المحللة بالمحرمة فكانت
 كذبا حقيقة فاذا نواه صدق وبطلت بانه نوى
 الطلاق وناره ان نواه وقد مر في الكتابات
 والفتوى على انه طلاق وان لم ينو وجعلنا ويا
 عرفا وهذا لا يخلف به الا الرجال وعن هذا قالوا لو
 نوى غيره لا يصدق قضاء ولو كان له اربع نسوة
 جالها تقع على كل واحدة منهن طلاق واحدة وقيل
 تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والله
 ذكر الزيلعي كذا كل رجل على حرام وهرجه بدست
 كبرم بروى حرام اى الفتوى على انه طلاق وان لم ينو
 ولو قال بدست جيب كبرم لا يكون طلاق لعدم العرف
 ولو قال هرجه بدست كبرم كما طلاق ما كذا في النهاية
باب الخلع والخلع بضم الخاء وفتحها لغة الازالة
 مطلقا وبضمها شرعا الازالة المخصوصة وهو فصل من
 الشكوك قال بلفظ الخلع عا لبا انما قال ما لا لانه قد
 يكون بلفظ البيع والتمارة ونحوها كما سبق في السابق
 عند الجاحز لقوله تعالى وجناح عليهما فيما اتفقت

قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين

قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين

Copy

بما يصلح للمهر لأن ما يكون عوضا للمتعقود أو لم يكن
 عوضا للمهر المتقوم لكن لا يجب أن يكون ما يصلح لبدل
 الخلع مهر في النكاح كما دون العشرة ويعتبر في إيجاب
 وقبول كسائر العقود وهو في جانب الزوج بمنزلة
 لأنه تعليق الطلاق بشرط قبولها المال حتى لم يصح
 رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في البيني ولم
 يبطل بقبولها عن المجلس قبل قبولها كما لا يبطل البيني
 بقبولها في المجلس قبل قبولها في المجلس ولم يتوقف على حضور
 فيه أي في المجلس كما لا يتوقف البيني عليه بل يتوقف على
 على علمها ما دلت عليها القبول في مجلسها وجاز تعليقها
 بشرط أو وقت كما جاز في البيني لا أي لم يجز شرط الخيار
 له أي الزوج كما لا يجوز في البيني وهو في جانبها أي المرأة
 عطف على قوله في جانبه كبيع بعض حاضره لانهما تبدل
 ما لا يسلم لها نفسها حتى العكس الأحكام المرجحان
 رجوعها قبل قبوله وبطل بقبولها عن مجلس علمها
 ولم يجز تعليقها بشرط أو وقت وجاز شرط الخيار لها
 كما هي أحكام المعاوضة وحرف العبد في العتق كطرفها
 في الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب
 المولى مينا وهو تعليق العتق بشرط قبول العبد فيرتب
 أحكام المعاوضة في جانب العبد لا المولى والخلع قد
 يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة بأن يقول
 الزوج خالعك على ألف درهم أو بعث نفسك أو طلاقك
 على ألف درهم أو تقول المرأة اشتريت نفسي أو طلاقك
 منك بألف أو يقول الزوج طلقتك على ألف أو بأكثر
 إن فارقتك فقبلت المرأة وقد يكون بألف أو بغيره كما
 لو قال رجل لامرأته خولتني مني جدي فقلت
 خريدك فقال الزوج فزوجك بثلث أي يقع وأحد بآية

قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم
 قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم
 قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم
 قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم

ذكره قاضيان والواقع به أي الخلع في الطلاق على مال
 وهو أن يقول الزوج طلقك أو أنت طالق على كذا
 ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق
 على مال بمنزلة الخلع في الأحكام الآتية بدل الخلع إذا
 بطل يقع الطلاق بآية وعوض الطلاق إذا بطل يقع
 رجوعا كذا في المحيط وسياق في المتن طلاق بآية
 لأنها لا تسلم المال إلا لتسليم لها نفسها وذلك السليم
 وهو أي الخلع من الكنايات لاحتماله الطلاق وغيره
 فيعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرآن حتى ترجع جانب
 الطلاق وأن قال لم أنت به الطلاق فإن ذكر بدل
 لم يصدق في نفيه في شيء من الصور الأربع بل يحصل
 على الطلاق ويكون ذكر البدل مغنيا عن بدل النية
 والآية وإن لم يذكر بدل لأصدق في الخلع والمباراة أي
 فيما وقع الخلع بلفظ الخلع أو المباراة لانها كنايات
 فلا بد من النية أو ما يقوم مقامها وهو ذكر البدل
 وقد انقضى ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق كونها
 صريحين كذا في الكافي وأعترض عليه بأن لفظ البيع غير
 صريح في الطلاق وهو ظاهر أقول المراد بكونه صريحا
 فيما دلالة عليه قطعا حيث لا يختلف عنه أصالة
 وذلك لأن البيع يوجب زوال ملك اليدين فيلزم قطعا
 زوال ملك المتعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق
 بلفظ الطلاق كما مر فليست مثل فانه دقيق وبالقبول
 حقيق وكره أحد أي أخذ الزوج البدل أن نشر أو تزوج
 لقوله تعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج واثبت
 أحد بهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا لأنه لا يشترط
 الاستبدال فلا مزيد في وجوبها بأخذ المال ذكره
 أخذ الفضل أي الزائد على ما دفع إليها من المهر أنشر

قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم
 قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم
 قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم
 قال في المهر ما لا يكون عوضا للمهر المتقوم

وفي رواية الجامع الصغير لا يكره لإظهاره قوله تعه
 فلا جناح عليهما فيما اقتديت به الزهراء اكره الزوج
 المراءه عليه اي على الخلع تطلق المراءه لان طلاق المكره
 واقع بلا مال اي بلا زوج مال ان لم يكن لها عليه مال
 بل التزمت ان تعطيه مالا لا يتخلص او بلا سقوط مال
 اذا كان لها عليه مال كامله ونحوه لما سياتي ان الرضاء
 شرط في لزوم المال وسقوطه والاكره بعدم الرضاء
 بطلت بدله في يدها يعني خالعت مع زوجها على مال
 فقبل ان تدفع له المالك هلك المال او انفق فعليها
 قيمته ان كان قيميا او مثله ان كان مثليا ولا يبطل
 الخلع لانه يقبل التمسك بل يجب الضمان عليها تحقيقا
 للمعاوضه خلع او طلق بغير او خنزير او ميتة او غيرها
 مما ليس بمال وقع طلاقه في يدي الخلع رجعي في غيره
 محانا او بغير يدي لان الايقاع معلق بالقول وقد وجد
 فيقع في الخلع الباي وفي الطلاق الرجعي كما هو
 مقضى للفظ وقد نقلناه في المحيط ولا يجب عليها
 شيء لانها لم تستم مالا متوقفا لتصير غارة له وايضا
 لا وجه لاجاب السقي للزوج ولا لاجاب غيره لعدم
 الالتزام لخالعتي على ما في يدي ولا شيء في يدها اي
 كما يقع الطلاق محانا اذا قالت خالعتي على ما في يدي
 وليس في يدها شيء فانها لم تستم مالا متوقفا فلو
 تصير غارة له والرجوع بالغور والمراد باليد ههنا
 اليد الحسيه وان رايت على قولها خالعتي على ما في يدي
 قولها من مال او درهم ولم يكن في يدها شيء ردت
 عليه في الاول مهرها الذي اخذته منه او دفعته اليه
 في الثانية ثلثه درهم وان كان في يدها درهمان يوم
 باتمام ثلثه درهم وان كان اكثر من ثلثه درهم فله ذلك

ولا تطلق المكره من غير مهرها ولا من غير مال
 ولا تطلق المكره من غير مهرها ولا من غير مال
 ولا تطلق المكره من غير مهرها ولا من غير مال

وفي كل موضع وقع الطلاق والخلع بغير مهرها
 وكل موضع لم يجب المهر في الطلاق والخلع فخرج
 فهو رجعي وان كان في يدها مهرها لم يخلع
 على مال ينفق على مال كل طلاق وقع بغير مهرها
 فهو رجعي قال خوشتان بغير مهرها كذا في قوله تعالى
 فلو لم يقع الثبات بالرجوع او قال خوشتان
 فلو لم يكره انكرت ثبوتها في قوله تعالى فلو لم يقع
 في سبيل الاول بالثبوت وان كان له اثبات
 كذا في المعاديات جامع مخصوص

من الفرد
 او راجعي

في النكاح

كذا في النهاية آتار دما اخذته في الاول فله مهرها
 لما سقت مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الا
 بعوض ولا وجه لاجاب المسمى وقيمته لكونه مجهولا
 ولا لاجاب قيمه البضع وهو مسمى المثل لانه غير متقو
 حال الخروج فتعين ايجاب ما قام به البضع على الزوج
 دفعا للضرر عنه واما دفع ثلثه درهم في الثانية
 فله مهرها سقت بلفظ الجمع واقله ثلثه فيجب عليها
 التيقن بها فصار كما لو اقر او اوصى بدرهم خالعت
 على عبد اي لها على برأيه من ضمانه لم يبرأ بل عليها
 تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه
 عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض واشترط
 البراءة عنه شرط فاسد فيبطل هو لا الخلع لا يبرأ بطل
 بالشرط والفساد طلقت طلقات ثلثا اي قالت
 طلقني ثلثا بالالف او على الف فطلقها واحده في الاولى
 طلقاينة ثلثا بالالف وفي الثانية رجعية محانا فانها
 اذا قالت طلقني ثلثا بالالف جعل لالف عوضا لثلاث
 فانطلقتها واحده وجب ثلث الالف لان اجزاء العوض
 ينقسم على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثا على الف
 فجعل على الشرط عندا في حنيفة والطلاق يصح تعليقه
 بالشرط واجزاء الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط فيقع رجعية
 باره شيء وعندهما يقع بالي ثلث الالف لانها احلها
 على العوض بمعنى الباء كما في بيعت عبد بالالف او على الف
 وله ان البيع لا يصح تعليقه بالشرط فيصل على العوض
 ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط وان قال طلقني
 نفسك ثلثا بالالف او على الف فطلقت واحده لم يقع
 لان لم يرض بالبينونة الا لسه من الالف كذا في قوله
 قولها طلقني ثلثا بالالف لانها لما رضيت بالبينونة بالالف

ان قالت من درهم

ولا تطلق المكره من غير مهرها ولا من غير مال
 ولا تطلق المكره من غير مهرها ولا من غير مال
 ولا تطلق المكره من غير مهرها ولا من غير مال

الطلاق على قوله

Copyrighted material

كانت بعضها أولى ان ترضى وبانت اي اذا قالت انت
 طالق بالى او على الف فقبلت بانت المودة ولزم الف
 لانه متادلة او تعليق فيقتضى سلا متر البدلين
 او وجود الشرط وذلك بما ذكرناه وبانت طالق اي
 اذا قال لامرأته انت طالق عليك الف او قال
 لعبد انت حر وعليك الف طلقت المراءة وعقود العبد
 محاناً سواء قيل او لا عنده وقال على كل واحد منهما
 الالف اذا قيل ولا يقع الطلاق والعقود بل وقبول
 لان هذا الكلام يستعمل للعاوض فيقال ارحل هذا
 المتاع ولك على ورهم ويكون بمنزلة قولهم بدرهم
 والى محالة بامته فلا ترتبط بما قبله الا بدلالة المحل
 اذا الأصل فيها الاستقلال ولا دلة هنا لان الطلاق
 والعقود يتفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانها
 لا يوجدان بدونه قال طلقنك امسى على الف ولم
 تقبل وقالت قبلت فالقول له وفي البيع القول
 المشتري يعنى من قال لغيره بعث منك هذا العبد
 بالى درهم امسى لم تقبل وقال المشتري قبلت فالقول
 للمشتري والفرق ان الطلاق بالى عيى من جانب الزوج
 والقبول شرط الحث فيتم اليمين بله قبولها فلا يكون
 الاقرار باليمين اقرار بشرط الحث لصحتها بدونه
 فصار القول قوله لان الزوجين اذا اختلفا في وجود
 الشرط فالقول للزوج لانه متكبر واما البيع فاجاب قبول
 ولا صحة لاحدهما بدون الآخر فصار الاقرار بالبيع
 اقراراً بالائتم الاية فاذا امكن فقد رجع عما اقترحه
 فلا يصدق في الاستقطط الخلع والمباراة فيخرج المهر جعل
 كل منهما يريثاً للآخر من الدعوى عليه كل حق لكل منهما
 على الآخر مما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضاً او غير مقبوض

انما هو
 في قوله
 ولا يكون

وقالت قبلت فالقول للمرأة
 لو انما ما بينت قبيلته المراءة
 من سلا

بين من

في قوله
 في قوله

قبل ان يدخل بها او بعده وانفق الماضية واما
 نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر قيد بالنكاح لانه
 لا يسقط ما لا يتعلق به كالزنى وثنى ما اشترت
 وخوها خلع الاب صغيرته بما لها او مهرها طلقت
 ولم يلزم اى المال عليها ولم يسقط اى المهر اتم
 وقوع الطلاق على ما هو الاصح فلا يرتفع بقبول
 الاب فيكون كتعليقه بسائر افعاله واما عدم وجوب
 المال عليها فالرون بدل الخلع تبرع ومال الصبي لا يقبل
 التبرع فان خلعها اى الاب صغيرته صامناً لم يلزم
 الخلع لم يرد بالضممان الكفالة عن الصغيرة لان المال
 لا يلزمها بل المراد به التزام المال ابتداءً صح الخلع والمال
 عليه اى الاب لان اشتراط بدل الخلع على الاجنبي
 صحيح فعلى الاب اولى بله سقوط المهر لانه لم يدخل
 تحت ولا يزا الاث وان شرط الزوج الضمان عليها اى
 الصغيرة فان قبلت وهي من اهله اى اهل القبول
 بان كانت تقبل ان الخلع سالك والنكاح جائز طلقت
 بوجود الشرط بله ثنى لانها ليست من اهل الفرامة
 قال الزوج خالعوك ولم يذكر ما لا يقبلت المراءة
 طلقت لوجود الايجاب والقبول وبرى عن المهر الموجل
 لو كان عليه والا لا اى وان لم يكن عليه من الموجل ثنى
 ردت على الزوج ما ساق اليها من المهر المحمل فانها اذا
 قبلت الخلع وقد ثبت انته معاوضت في حقها فقد اتممت
 العوض فوجب اعتبارها بقدر الامكان خلع المربض بمعنة
 من الثالث لكونه تبرعاً لان البضع غير مقبوض حال
 الخروج **باب الظواهر** هو اتم مقابلة المهر بالظهر
 فان شخصين اذا كان بينهما عداوة جعل كل منهما
 ظهره الى ظهر الآخر وشرعاً تشبيهه بما يضاف اليه الطلاق

تسقط الاستقطط بالنكاح

انما هو
 في قوله
 في قوله

انما هو
 في قوله
 في قوله

وهو كمالها أو يقرب به عن الكل أو جزء شائع منها من المنكوصة
فله يصح الظهار من أمته ولا من غيرها بل هو امرها
ثم ظاهر منها ثم اجازت بما ~~حرم~~ حرم النظر اليه متعلق
بالشبهة عن محرمية بيان ما نسب أو رضاعا فالأصل
تبرع عن محرمه وحكمه حرمه وطبها وود واعيه كالمش
والقبلة حتى يكفر بقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم
ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقبة من قبل ان يمتسا
الاية للظهار والعود المفسر بالمرجع على الوطء فان
است وجوب التكفير هو الظهار والعود لانه الكفارة
دايرة بين العقوبة والعبادة وبسببها ايضا الحظر
والاباحة حتى يتعلق العقوبة بالمحظور والعبادة بالمباح
وانما اجاز تقديم الكفارة على العود لانها وجبت لدفع
الحرمية الثانية في الذات فيجوز بعد ثبوت تلك الحرمية
الترفع بها كما قلنا في الظهار انها انما يجوز قبل ارادة
الصلوة مع انها سببها لانها شرعت لرفع الحديث فيجوز
بعد وجوده ولها جازت الكفارة بعد ما بانها أو بعد
ما انفسخ العقد بالارتداد وغيره لان هذه الحرمية لا تزول
بغير التكفير من الباب الحلل ملك اليمين وأصالة الزوج
الثاني والبراءة ان تطالب اليه بالوطء وعليها ان تمنع من
الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى القاضي ان يجبره على التكفير
دفعاً للضرر عنها ذكره الزيلعي ولو وطئ قبله ان قبل
التكفير استغفر الله تعالى وكفر للظهار فقط أي
لا يجب عليه غير الكفارة الاولى وقال سعيد بن جبير
يجب عليه كذا اثنان وذا اني للظهار كانت على طهر
أي أو راسك وهو يعني فبذلك وعقود ما يعان
عن اكل أو نصفك لظهر أي وعوه من المزايا
أو كطنها أو فخذها أو طهر أختي أو عمتي وهي أي الصور

والظاهر ان قوله ان يمتسا
الاية للظهار والعود المفسر
بالمرجع على الوطء فان
است وجوب التكفير هو الظهار
والعود لانه الكفارة دايرة
بين العقوبة والعبادة وبسببها
ايضا الحظر والاباحة حتى
يتعلق العقوبة بالمحظور
والعبادة بالمباح وانما اجاز
تقديم الكفارة على العود لانها
وجبت لدفع الحرمية الثانية
في الذات فيجوز بعد ثبوت تلك
الحرمية الترفع بها كما قلنا
في الظهار انها انما يجوز
قبل ارادة الصلوة مع انها
سببها لانها شرعت لرفع
الحديث فيجوز بعد وجوده
ولها جازت الكفارة بعد ما
بانها أو بعد ما انفسخ
العقد بالارتداد وغيره لان
هذه الحرمية لا تزول بغير
التكفير من الباب الحلل ملك
اليمين وأصالة الزوج الثاني
والبراءة ان تطالب اليه
بالوطء وعليها ان تمنع من
الاستمتاع بها حتى يكفر
وعلى القاضي ان يجبره على
التكفير دفعاً للضرر عنها
ذكره الزيلعي ولو وطئ قبله
ان قبل التكفير استغفر الله
تعالى وكفر للظهار فقط أي
لا يجب عليه غير الكفارة
الاولى وقال سعيد بن جبير
يجب عليه كذا اثنان وذا اني
للظهار كانت على طهر أي
أو راسك وهو يعني فبذلك
وعقود ما يعان عن اكل أو
نصفك لظهر أي وعوه من
المزايا أو كطنها أو فخذها
أو طهر أختي أو عمتي وهي
أي الصور

والظاهر ان قوله ان يمتسا

الظاهر

المذكور ونظائرهما ظاهراً وإن لم ينوهم لأن المشبهة
فيها أمّا كلها أو ما يعبر به عنه أو جزء شائع منها
وهو الشرط في حق المرأة والشرط من جانب الزوج أن
يكون المشبهة به عضواً لا يجوز النظر اليه كما ذكر
وقد وجدنا لا طلاق وإن نواه ولا ايلة لأن اللفظ
لا يحتمل ما وفي قوله أنت علي كامي أو مثل أمي
ما نواه من الكرامة أو الظهار أو الطلاق لأن اللفظ
يحتمل كل ما ترشح بالنية تعين وإن لم ينو
لغا لتعارض المعاني وعدم المرجح وفي قوله أنت علي
حرام كامي ما نواه من الظهار أو الطلاق لأن اللفظ
يحتملها وما ترشح بالنية تعين وأنت علي حرام كطهر
أي طهار وإن نوى طهراً أو ايلة لأن ذكر الطهر
يرجح جانب الطهر ويانث على كطهر أي لنسائه
يكون مظاهراً منهن جميعاً لانه اضاف الظهار اليهن
فصار كما اذا اضاف الطلاق فحينئذ يجب لكل منهن
عليه كفارة وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينة
للتصا الوارد فيه وفصل ذلك بقوله وهي تحرير رقبة
مؤمنة كانت أو كافرة ذكر كانت أو أنثى صغيرة كانت
أو كبيرة لم تكن فانت جنس المنفعة وهو المانع أما
اذا اختلفت المنفعة فلا يمنع حتى جاز العتق وبها
وجاز الاصم والقياس ان لا يجوز لانه فانت جنس
المنفعة لكنكم التحسين الجواز لان اصل المنفعة باق
فانه اذا صح عليه لستم حتى لو كان جاز لا يسمي بان
ولد أصح مثله أو هو الآخر لا يجوز ولو كان ذلك
التحرير بشرط أو قرينة يثبتها أو بنية الكفارة وبذلك
فوت جنس المنفعة بقوله كالا على بخلاف الاعور

والظاهر ان قوله ان يمتسا

والظاهر ان قوله ان يمتسا

والظاهر ان قوله ان يمتسا

والظاهر ان قوله ان يمتسا

Copyrighted material

ومجنون لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح ليس الا
 بالفعل فكانت فائت المنافع والذي يجب ويفيق
 يحزبه لان الاختلاف غير مانع والمقطوع بدهانه
 فائت منفعة البطيخ او انها مائة لان قوة البطيخ
 بها فبعضها منفعة البطيخ او رجلاه فائت
 فائت منفعة المشي او يده ورجله من جانب فائت ايضا
 فائت منفعة المشي لانه متعذر عليه جلاؤه في ما لو
 قطعنا من خارجه اذ لم يفت جنس المنفعة ولا يندرك
 حلف على لم يكن فائت جنس المنفعة او اجم وكذا لا يندرك
 الحزب بجهته فكان الرق فيها ناقصا او مكاتبا اذ
 بعض بدله لانه يخرج بعضه ولا يتأدى الكفارتان
 لانها عبادة فلا بد ان تكون خالصة لله تعالى فاذا كان
 بعضه لم يكن خالصا لانه يكون نجاسة فان اعتق مكاتبا
 لم يؤدى شيئا جاز او عدا مشركا اعتق المكفر عن
 طهاره نصفه وهو موزع ثم اعتق عنه باقيه بعد
 شانه لان الاعتاق يتجوز عنه كالميتات والنقصان
 يمكن في النصف الاخير لتعذر اتمام الرق فيه وهذا
 النقصان حصل في ملكه شره لم ينتقل اليه بالضمائم
 فلا يحزبه الكفارة او اعتق نصفه عن تكفيره لم باقيه
 بعد وطوى من ظاهر منها لان الاعتاق يتجوز عنه
 والماورد به العتق قبل المبيعت فلم يوجد لان
 النصف وقع بعده وان عجز عن العتق صام شهرين
 ولا ليس فيها رمضان ولا الايام المنهية الاولى
 التمام وهو ثابت بالنقص وصوم رمضان لا يقع عن
 غيره ولا يجوز التكفير به والصوم في الايام المذكورة من
 عنه فيكون ناقصا فلا يتأدى به الواجب الكامل
 وان افطر المظاهر يوما ولو بعدد كالمرض والسفر او

وروي الحسن عن الحسن بن ابي جعفر قال ان الرق لم ينفس
 عما ادى من البدن وانما حصل عند الكفاية والفسخ بعد
 استيفاء بعض البدن كما اجم في ذلك كما في التمسك
 ولا يستعمل ولا لها الا في حال النسخ كافي

من
 عدا
 عدا
 عدا
 عدا
 عدا

او وطفاى التي ظاهرها في الشر من متعلق بافطر
 وما عطف عليه لانه عدا او يوما سبوا استبانته
 اي الصوم اما في الافطار فلا نقطاع التعانج بالافطر
 وهو عذر فيكون الاحترار عنه لانه قد يجد شهرين
 لا عذر فيها واما في الوطن فلا في الواجب عليه صوم
 شهرين متتابعين قبل التماس ومن ضرورة كونها
 قبله اخلا وجماعا غير اما في غير التي ظاهرها ناسيا
 فلا يضر كذا في النهاية لا الاطعام ان وطن خارجه لاي
 ان وطى التي ظاهرها منها في خارجه الاطعام لم يستأنف
 لان النقص في الاطعام مطلق غير مقيد بال قبل الاتام
 وهو منصوص عليه في الاعتاق والقيام ولو قيد المكفر
 بالصوم على الاعتاق في اخر اليوم الاخير في قبل غروب
 الشمس من اليوم الاخير من الشهر الثاني لزمه ان
 الاعتاق ولم يصح تكفيره بالصوم وكان صومه تطوعا
 والا فضل ان يتم صوم اليوم الاخير وان افطر فانه قضا
 عليه ذكره التليق وان عجز عن المكفر عنه ايا الضعيف
 اطعم عنه اى من الظاهر هو اى المظاهر او نائبه
 سبى مسكينا اى من غيره ان يطعم عنه على طهاره
 ففعل اجزاء واعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او اطعم
 يجوز فيه التملك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء
 والاداء يشترط فيه التملك فذكر صور التملك بقوله
 اطعم عنه هو او نائبه سبى مسكينا كراه قدر الفطرة
 او قيمته وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة من غير
 المنصوصة الاشياء المنصوصة كالبر ودقيقه وسويق
 والزبيب والتمر والشعير وغيرها كالارز والعدس
 والذرة وغيرها فان ربع ساع من التمر اذا سوي نصف
 صاع او ساع شعير لم يزد فقه جلاؤه الارز والعدس

فقه

صورة المشقة اذا جامع المظاهر ما لم يجره
 من كثر عن طهره في حال الصوم لانه اذا
 نهى عن شربها في حال الصوم وطهره في حال
 الصوم لا يجره وان جامع المظاهر ما لم يجره
 وان جامعها في حال الصوم لا يجره

في
 لم يستأنف الاطعام
 الاطعام

وان عجز عن الصوم

التعريض في الجنبين المحذرين وفي المختلف مفيد فاذ لفت
 بنفي مطلق النية فله ان يعين ايها شاء كما اطلقه
 في الابتداء ثم ضيقه انه لو تولى قضاء يومين من رمضان
 جاز به عن يوم واحد ولو تولى من القضاء والنذر وعن
 القضاء والكفارة لا يجزئه عن واحد منهما عند ظاهر
 كثر الصوم فقط اي صوم شهر من اذ لا ملك له فلم يكن
 من اهل التكفير بالمال وقال النخعي كثر بصوم شهر واحد
 اعتبارا بالمقابلة لا شرعا زجرا كالحود لا يستدعي عنه
 بالمال بان اعتق عنه او اطلق لم يجز له ان لا يمس من اهل
 الملك فلا يصبر ما كانا بملكه **باب اللعان**
 هو لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي بذلك في الحنابلة
 من لعن الرجل نفسه في قول المرأة غضب الله تعالى عليها
 المستلزم لللعن وشرا شهادت مؤكداً بالايان
 مقرون باللعن قائم مقام حد القذف في حقه
 بمعنى انهما اذا تلاه عنا سقط عنه حد القذف ومقام
 حد الزنا في حقها بمعنى انهما اذا تلاه عنا سقط عنها
 حد الزنا والدليل على انه قائم مقام حد القذف في حقه
 ان هلاك ابن امية جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال غبت عن امرأتي سنتين فلما رجعت وجدت
 على بطن امرأتي الشريك يزني بها فقال له رسول الله
 ايئت بأربعة شهود ولا تجلد على ظهرك فقال هلاك
 رايت بصيني يا رسول الله واعاد هذه المقالة ثم قال
 واني لا رجوع من الله فخرجوا فانزل الله تعالى هذه الايات
 فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في حقه
 الزوج حيث لم يجلد هلاك بقذفه ثم اكد دليل على انه
 قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة اذ هلك لا لما رماها
 بالشريك ان الشكاح حيث قال وجدت على بطن امرأتي

وسبب وجوب اللعان ان يقول لا امرأتها زانية او قال هذا
 الولد ليس ببنائي فان سكنت ولم ترفع الادلة الشرعية كما
 افضل وان زنتها لم يكره الزوج لا يستخاف في كتمانها
 شتمها فلهذا سمي باللعن لانها مستخفاة من اقربه الزنى
 ثم رجع بجده فحانين بطله ولا يقبل شهادته اذ لا يقره الزنى

المرأة
 باللعن
 باللعن
 باللعن

المرأة
 باللعن
 باللعن

امرأتي الشريك يزني بها قال رسول الله م ان جاءت به
 امرأ على نعت كذا فهو لها زانية وان جاءت به أسوة
 جعداً جالياً فهو لشريك فجاءت به على النعت المذكور
 فقال رسول الله م لو لا الايمان بيقيني وكلمات
 وهذا الشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنى في جانب
 المرأة كذا في المبسوط وحكمه حرمه الوطني والاستتاع
 بعد التلاوة عن محصول البيوت الثامنة وشرطه قيام
 الزوجية حتى اذا طلقها بايضا او تلاها سقطة ولم يجب
 الحد وسياق بيان في آخر الباب ان شاء الله تعالى وتكون
 النكاح صحيحاً في قذف الزنا ووجهه العفيفة اي
 البرية عن الزنا غير متهمه بركن يكون معها ولد لا يكون
 له اثبت معروف وصحاح الزوجان لا ادراك الشهادة
 على المسلم حتى لا يجري اللعان بين الكافر حتى ولا بين
 كافر ومسلم وان صلح شاهد على مثله كما شاف
 او نفي عطف على قذف ولدها احراز عن نفي الحمل
 كما شاف وطالبت به اي بموجب القذف وهو الحد
 فانه حقه فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولا بد
 من شرط اللعان وان لم تكن عفيفة ليس لها المطالبة
 لغوات شرطه وهو العفة لا عن خبر لقوله في قذف
 فان ابى الزوج عن اللعان حبس حتى يلا عن اولاد
 نفسه فيحد لان اللعان خلف عن الحد فاذا لم يات
 بالخلف وجب عليه الاصيل فان لاعن الزوج لاعت
 المرأة بالنقض كذا في سداد الزوج لانه المدعي في طلب
 منه الحجة او لا ولا ادوان لم تله عن حبس
 حتى تله عن او تصدقه قال الزيلعي وفي بعض
 نسخ القدوري او تصدقه فيحد وهو غلط لان
 الحد لا يجب بالاقراء فة فكيف يجب بالاعتدال

المرأة
 باللعن
 باللعن

المرأة
 باللعن
 باللعن

قوله الجحد بنحو الجحد وسكون العين
 والمرأة باللعن كذا في سداد الزوج
 كذا في الجحد بنحو الجحد وسكون العين
 كذا في الجحد بنحو الجحد وسكون العين

المرأة
 باللعن
 باللعن

المرأة
 باللعن
 باللعن

من وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لأن التصديق ليس بأقرار قصد فلا يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في ذنبه فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولدهما لأن النسب إنما ينقطع حكماً باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق في إبطاله وبطلان عدم صحة قول صدر الشريعة في نفي نسب ولدها منه فإن لم يصح الزوج للشهادة بأن كان كافراً أو عبداً أو محدوداً في قد حد لوعى من أهلها لأن اللعان تعذر بمعنى من جمته فيصير إلى موجب الأصل وهو الثابت بقوله تعالى والذين يزعمون المحصنات لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ولانهم ولا يتصور أن يكون الزوج كافراً وهي مسلمة إلا إذا كانا كافرين فأسلمت ثم قدفها قبل عرض الإسلام عليه وإن صلح لهما الزوج الشهادة وهي لا تصلح لهما بأن كانت أمراً أو كافراً أو محدودة في القذف أو صبيته أو مجنونته أو لا يحد قاذفها بأن كانت زانية فلا حد عليه كما أنا قاذفها أجنبي ولا لعان لانه حلف عنه وصورة أصوات اللعان ما ينطق به النص يعنى القرآن وحاصله أن يقول الزوج أو الأربعة مرات أشهد بالله أني صادق فيما رميتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه إن كان كاذباً فيما رميتها به من الزنا مثلاً إليها في كله ثم تقول هي أربع مرات أشهد بالله أنه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليها إن كان فيما رماني به من الزنا فانتصت

بطلان القذف
بطلان القذف
بطلان القذف

الغضب فإن التعان فرق القاضى بينهما ولا تسب قبل حتى لو مات أحدهما قبله ورثه الآخر ولو زالت أهلية اللعان في هذه الحالة بان الكذب نفسه أو قدف انسانا فحد له أو نحو ذلك لم يفرق بينهما ونفى نسب ولدان فزفهما به والحقة باقية وبانت بطلقة وشروطه أن يكون الولد في حال أهليتها لللعان بينهما حتى لو علقته وهي أمه أو كافراً ثم اعتقت أو أسلمت لا ينفي ولا ينافى عنى لأن نسبته نفيه فإن كذب نفسه حد لا قران ويجوز الحد عليه فله أن يعذر ما حد جازله أن يترجى وجهها ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم المتكدر عنان لا يجتمعان أبداً اللهما لا يجتمعان ما دام متكدر عنين كما يقال الصلح لا يتكلم امرءاً دام مصلياً كذا أن قدف غيرهما بعد الزنا من حد أو زنت فانه إذا حد بحد القذف لم يبق أصل اللعان فكذا المرأة بعد الزنا لم يبق أصل له فجاز أن يترجى وجهها وإنما لم يقل زنت فحدت كما وقع في الهداية وغيره لانه مجرد زنا فاستسقط احتسائها فلا حد حاشا إلى ذكر الحد بخلاف القذف لا يسقط به الاحتسائها حتى حد زوى عن الفقيه المكي أنه كان يقول زنت بشديد النون أو نسيت غيرها إلى الزنا وهو القذف فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطاً كما ذكر ولا ينفي الكمال لا لعان بقذف الآخر من لانه قائم مقام حد القذف وقدف لا يعبر عن شبهة والحدود تشددت بها ولا ينفي الجمل لأن قيامه عند النفي غير معلوم لاحتمال كونه انتفاضاً وان ولدت لاقول المدة وقال لا يجب بنفسه إذا جاءت به قتلها وتلاوه عن أبيه نيت وهذا الجمل من وجود القذف منه صريحاً بقوله زنت ولا ينفي القاضى الجمل هو نسب الجمل من القاذف لأن تلاوه عنها كان بسبب قوله زنت لا ينفي الجمل نفي الولد عند التهنية ومدتها سبعة أيام من حسب العادة

ولا لعان بنفي نكاح

Copyright

iversity

كذا في النهاية او شراء الكهنة الولادة صح وبعده لا لان قوله
 التهمية او سكوت او شراء الكهنة الولادة او سكوت عن النفي
 عند معنى ذلك الوقت اقرار منه ان الولد منه لا انه
 اذ لم يكن منه لم يجعل له سكوت عن نفيه بعد الولادة فالحق
 نفيه بعد كما لو وجد الاقرار صريحا ولا يحتمل فيها اي
 فيما اذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح لوجود القذف بنفي الولد
 بنفي اول التوهمين وهما اللعان بين ولادتهما اقل من ستة
 اشهر واقرارنا في حد لانه كذب نفسه بدعوى الثاني
 وان علس بان اقرار الاول ونفي الثاني لا يحتمل لانه فاذا ف
 بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالعقة سابق على القذف
 فصار كانه اقرار بعفتها ثم قد قهرنا بالزنا وصح نسبهما
 او نسب الولدين فيهما اذا مسئلتين لانهما خلقا من ماء
 واحد فثبت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الآخر
 اجتمع شرايط اللعان فيهما اي الزوجين ثم طلقها نائبا
 او ثلثا سقط امر اللعان ولم يجب الحد لما عرفت ان شرطه
 قيام الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا الزوجية بعد ذلك
 لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط لما عرفت
 من بقاء اصل الزوجية **باب العنين** وغيره من الجيوب
 والمحصى هو امر العنين من لا يقدر على الجماع مطلقا او يحصل
 الى الذنب لا الابكار او لا يصل الى امرأة واحدة بعينها
 من عن اذا عيسى العنة وهي حظيرة الابل وجدت
 زوجها محبوسا هو مقطوع الذكر والحيتان فزق بينهما
 في الطحال ان طليت التفرق لانه حقه ولا فائدة في التناجل
 بخلاف العنين كما سياتي وفيه اشياء باينة لو حبت بعدما
 ويحل اليها الاخيران لها كما اذا صان عينا بعد ولا فرق
 في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او صغيرا لما ذكرنا
 العنين حيث ينتظر نكحته او تزوقا لاحتمال الزوال كما
 من عدم العانة

العنين بكسر التين والتشديد ذكرى توافر كبره
 جماعه فادرا وليا كبره وروحه جاهد في حقها
 او ليان عورته في حبه ودره امره

حظيرة ابل

كما اذا كانت المرأة صغيرة وهو محبوس او عنين حيث
 ينتظر بلوغها لاحتمال ان ترضى به او وجدت زوجها
 عينا او خصيا هو مقطوع الخصيتين فقط فان اقبس
 اي بعد ما وجدته عينا او خصيا ان اقر انه لم يصل
 اليها اجل الزوج يعني اجله القاضى بكر كانت او ثيبا
 سنة مرتبة في الصحيح وهو اثني عشر شهرا ومدة ثلثا سنة
 واربعة وخمسون يوما وتلك يوم وتلك عشر يوم وفي
 رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يؤجل سبعة شهور
 وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها من
 ذلك البرج وذلك ثلثا سنة وخمسة وستون يوما وربع
 يوم لان المرض يزول فيها غالبا لانه يكون لغلبة البرد
 او الحرارة واليبوسة او الرطوبة وفصول السنة
 مشتمل عليها فالربيع حار رطب والصيف حار
 يابس والخريف بارد يابس والشتاء بارد رطب
 فاذا مضت السنة ولم يزل المرض ظهر انه خالق سوى
 مدة مرضه ومرضها بخلاف رمضان واما حيضها
 فانها داخله في السنة ان لم يكن رتقاء قيد بقوله
 اجل فانها اذا كانت رتقاء لم يقدر التناجل كما
 الزوج محبوسا فان وطئ فيها ونعت والاروان لم يطأ
 بانث بالتفريق اي تفريق القاضى بينهما وكان تفريقه
 طلاقا باينا لان المقصود وهو رفع الظلم عنها لا جعل
 بالرجعي ان طليت لما مر انه حقه ولها كل المهر
 ان خلاها بها لانه خلوة العتين صحبة وجب العدة
 للرجعي وان اختلفا مطلقا على قوله فان اقر اي
 اختلف الزوجان فاذا عت المرأة عدم الوصول وانكر
 الزوج وكانت ثيبا او بكر منطرت النساء فحقن في
 خلف اي الزوج لان الشابة ثبت بقولهن وليس

وقالوا في بعض النسخ ان الزوج من اراد ان يفرقها
 فليفرقها في وقتها او في وقتها او في وقتها
 فانها لو كانت ثيبا او بكر منطرت النساء فحقن في
 الخلف اي الزوج لان الشابة ثبت بقولهن وليس
 بانث بالتفريق اي تفريق القاضى بينهما وكان تفريقه
 طلاقا باينا لان المقصود وهو رفع الظلم عنها لا جعل
 بالرجعي ان طليت لما مر انه حقه ولها كل المهر
 ان خلاها بها لانه خلوة العتين صحبة وجب العدة
 للرجعي وان اختلفا مطلقا على قوله فان اقر اي
 اختلف الزوجان فاذا عت المرأة عدم الوصول وانكر
 الزوج وكانت ثيبا او بكر منطرت النساء فحقن في
 خلف اي الزوج لان الشابة ثبت بقولهن وليس

من العدة بالحيض فلو جعل الحيض التي رأت قبل الايام على
 على الوقت ليكون محسوبا من العدة من حيث ان وقت
 لزوم الجمع المنوع والتحجب من صدر الشريعة ان عبارة الهداية
 بعد ما وقعت كما نقلناه كيف قال اقول الاستيناف شكل
 لان لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيضة
 التي رأت قبل الايام مختلفة على الوقت فيجب ان يكون
 محسوبا من العدة من حيث انه وقت معتدة طلاق
 وطئت بشهر وقد مر بيانها وهو مبتدأ خبره قوله
 عليها عدة اخرى لجدد السب وتدخلت اراعدتان
 فما تراه اذا تدخلت يكون ما تراه من الحيض بعد الوطى
 بشهر من ايام العديتين واذ انتم العدة الاولى ولم تكمل
 الثانية انقضت الثانية فعليها اتمامها اذا وجبت على
 المرأة عدتان فاما ان تكونا من رجلين او رجل واحد
 فان كان الثاني كما اذا طلقها ثانيا وقال طلت انت
 حلي او طلقها بالفاضا لكناية فوطئها في العدة فلا
 شأن ان العديتين تدخلتا وان كان الاول فكانت اياها
 جنسين كالمثوى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة ككنايات
 او من جنس واحد كالمطقة اذا تزوجت في عدتها
 فوطئها الثاني وفرق بينهما تدخلتا عندنا وتكون
 ما تراه المرأة من الحيض محسوبا منهما جميعا واذ انقضت
 العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام العدة الثانية
 وصورت ان الوطى الثاني ان كان بعد ما رأت حيضة
 تحب عليها بعد الوطى الثاني ثلاث حيض ايضا فالحيض
 الاولى من العدة الاولى وحيضتان بعد ما من العديتين
 فيتم العدة الاولى وتجب حيضة رابعة ليتم العدة الثانية
 وان كان قبل ما رأت حيضة فلا ينشئ عليها الاثلاث حيض
 وهي تنوب عن ستة حيض ومعتدة وفات وطئت بها

بها اي بشبهة تعتد من الحيض وتعتد من الحيض

اي في الشهور قال في المبسوط لو تزوجت في عدة
 الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فعليها بقية
 عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلاث
 حيض للزوج ويجوز سب ما حاصت بعد التفريق
 من عدة الوفاة ايضا تحقيقا للتدخل بغير الامكان
 وهذا الشق من العدة غير مذكور في الوفاة والكفر وعن
 الطلاق والموت تنقضي وان جهلت المرأة بهما
 اي بالطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها
 وبلغها خبر تطليقها اياها بعد ما رأت ثلاث حيض
 او موته بعد مضي اربعة اشهر وعشر كان عدتها منقضية
 وابتداؤها اى ابتداء عدتها عقبها اي عقب الطلاق
 والموت لا عقب عليها لانه الله تعالى وجبها على
 المطلقة والمثوى عنها زوجها وهما يتصفان بهما
 عقبهما وابتداؤها في نكاح فاسد عقبها ببقية اي
 تفريق القاضي او غيره على ترك الوطى بان يقول تركت
 وطلت مسيلك وخودك لا مجرد العزم ذكره الزيلعي
 قالت مضت عدتي وكذبها الزوج وطلت فان القول
 لها مع اليقين لانها امينة فيما تحب وقد مر في آخر باب
 الرجعة تلحق معتدته من ايام ايام امرائه مادون
 الثلاث ثم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطى وجب
 عليه مهر تمام وعليها عدة مستدرة لانها مقبوضة
 في يده بالوطئة الاولى وبقي اثره وهي العدة فاذا جدد
 النكاح وهي مقبوضة ثاب ذلك المقبوض من القبض
 الواجب في هذا النكاح كالتامسب يشترى مفعولا في يده
 فيصير ما يضا بوجه العقد فيكون له ما بعد الدخول
 لعدة على مشيئة افرقت بين ايام انداوي لانه العدة
 حيث وجبت انما وجبت حقا للعد والمهر في المحقق

وقد في اثر وطئ النكاح في ايامها في ايامها
 فصار كذا وكذا في ايامها في ايامها
 قبل الدخول في ايامها في ايامها
 فصار كذا وكذا في ايامها في ايامها
 قبل الدخول في ايامها في ايامها
 فصار كذا وكذا في ايامها في ايامها

بالجماء والبهائم حتى صار محلاً للنفك فلا حرج من لفراشه
الا الحامل لان في بطنها ولداً ثابت النسب ولا على ذمته
طلقها ذمياً اذا اعتقد واعدها لا ية وجوب العدة لا يجوز
ان يكون الحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا
لحق الزوج لانها خارجة عن معتقده وقد ائرن ان نزلت لهم
وما يدريون وعلى حريته خرجت البنا مسلمة او ذميمة
او مستأمنة ثم اسلمت او صادت ذميمة لقوله تعالى
ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقاً بله قيد وليا عرفت
ان الحرج ملحق بالجماء والبهائم فلا حرج من لفراشه الا الحامل
لما عرفت ان في بطنها ولداً ثابت النسب **فصل في الإحصاء**
وهو ترك الزينة والطيب والحد الممنوع تحت معتدة الباي
والموت اطلاقاً للناسف على فوت حتم النكاح الذي هو
ليصونها وكفاية مؤنتها وهذا لا تحة المطلقة الرجعية
لان نعمة النكاح لم تقتنها لبقاء النكاح ولهذا حل وطئها
وجرى عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة
فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو
كانت الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق النكاح
فيما ليس له ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج
فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جبه بترك
الزينة متعلق بقوله تحذ وتزك لبس المزمار المصبوغ
بالزعفران والمعضر المصبوغ بالمعصر بالزعفران
ان يقع منها راحة الطيب والحناء والطيب والذهبا
والكحل لا بعذر فان الضرورات تبيح المحظورات لا ي
لا تحذ معتدة عتيق وهي ام ولد اعتقها موليتها ومعتدة
نكاح فاسد لانه الحد لا يظها بالناسف على فوات نعمة
النكاح ولم يقتنها ذلك لا يخطب معتدة الا تعرضاً لقوله
ولا جناح عليكم فيما عرضتم بهن خطبة النساء الى ان قال

والجماء والبهائم حتى صار محلاً للنفك فلا حرج من لفراشه
الا الحامل لان في بطنها ولداً ثابت النسب ولا على ذمته
طلقها ذمياً اذا اعتقد واعدها لا ية وجوب العدة لا يجوز
ان يكون الحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا
لحق الزوج لانها خارجة عن معتقده وقد ائرن ان نزلت لهم
وما يدريون وعلى حريته خرجت البنا مسلمة او ذميمة
او مستأمنة ثم اسلمت او صادت ذميمة لقوله تعالى
ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقاً بله قيد وليا عرفت
ان الحرج ملحق بالجماء والبهائم فلا حرج من لفراشه الا الحامل
لما عرفت ان في بطنها ولداً ثابت النسب

قوله والحد الممنوع تحت معتدة الباي
والموت اطلاقاً للناسف على فوت حتم النكاح الذي هو
ليصونها وكفاية مؤنتها وهذا لا تحة المطلقة الرجعية
لان نعمة النكاح لم تقتنها لبقاء النكاح ولهذا حل وطئها
وجرى عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة
فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو
كانت الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق النكاح
فيما ليس له ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج
فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جبه بترك
الزينة متعلق بقوله تحذ وتزك لبس المزمار المصبوغ
بالزعفران والمعضر المصبوغ بالمعصر بالزعفران

وكي

وكي لا تواعد وهي سراً الا ان تقولوا قولاً معروفاً قالوا
التعريض ان يقول اني اريد ان تزوجك انك لم تحل
وانك لصالحة وخو ذلك مما يدل على ارادة التزوج
بها والقول المعروف اني فيك لراغب اني اريد ان اجمع
وخو ذلك ولا يخرج معتدة الطلاق رجعتاً كان
او بايناس بينهما ليلة ولانها راجعتاً معتدة الموت
نهاراً وبعض الليل وتبيت فيدار في بيتها فان نفقة
معتدة الموت عليها فتحتاج الى الخروج نهاراً للمكسب
وقد يمتد الى ان يتجه الليل والمطلقة ليست كذلك
لذكر وان نفقة عليها من مال زوجها وتعتد ان
ار معتدة الطلاق ومعتدة الموت في بيت وجبت
ار العدة فيدار في بيت يضاف اليها بالسكنى حال
وقوع الفرقة والموت لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن
اربعون السكنى الا ان يظهر عذر بان كان نصيبها
من دار الميت لا يكتفيها واخرجها الورثة من نصيبهم
او خافت تلف ما لهما او الانهدام او لم يجدوا
البيت لا بد من شدة بينهما في الطلاق في الباي حتى
لا يقع الخلق بالاجنبية ويهدى لاي في ان يكونا
في منزل واحد لانه معترف بالزينة والظهار انه
اذ لم يرها لا يباشر الحرام وان ضاق المنزل عليهما او
الزوج فاسقاً فالاولى خروجها وان جازح وجبها ووجب
ان تجعل بينهما امراً نفقة فائدة على الحيولة احتياطاً
بانثا ومات عنها زوجها في سفر وسبها وبين مصرها
دون ثلثة ايام رجعت الى مصرها لانها ليس باينة
الخروج بل هو بناء ولو سبها ثلثة شهور بيت
الضم والرجوع سواء كان معها اولاً وثانياً والرجوع
ليكون الاعتداد في منزل الزوج هذا اذا كان العقد

والقول المعروف

قوله والحد الممنوع تحت معتدة الباي
والموت اطلاقاً للناسف على فوت حتم النكاح الذي هو
ليصونها وكفاية مؤنتها وهذا لا تحة المطلقة الرجعية
لان نعمة النكاح لم تقتنها لبقاء النكاح ولهذا حل وطئها
وجرى عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة
فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو
كانت الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق النكاح
فيما ليس له ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج
فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جبه بترك
الزينة متعلق بقوله تحذ وتزك لبس المزمار المصبوغ
بالزعفران والمعضر المصبوغ بالمعصر بالزعفران

قوله والحد الممنوع تحت معتدة الباي
والموت اطلاقاً للناسف على فوت حتم النكاح الذي هو
ليصونها وكفاية مؤنتها وهذا لا تحة المطلقة الرجعية
لان نعمة النكاح لم تقتنها لبقاء النكاح ولهذا حل وطئها
وجرى عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة
فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو
كانت الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق النكاح
فيما ليس له ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج
فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جبه بترك
الزينة متعلق بقوله تحذ وتزك لبس المزمار المصبوغ
بالزعفران والمعضر المصبوغ بالمعصر بالزعفران

قوله والحد الممنوع تحت معتدة الباي
والموت اطلاقاً للناسف على فوت حتم النكاح الذي هو
ليصونها وكفاية مؤنتها وهذا لا تحة المطلقة الرجعية
لان نعمة النكاح لم تقتنها لبقاء النكاح ولهذا حل وطئها
وجرى عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة
فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو
كانت الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق النكاح
فيما ليس له ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج
فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جبه بترك
الزينة متعلق بقوله تحذ وتزك لبس المزمار المصبوغ
بالزعفران والمعضر المصبوغ بالمعصر بالزعفران

قوله والحد الممنوع تحت معتدة الباي
والموت اطلاقاً للناسف على فوت حتم النكاح الذي هو
ليصونها وكفاية مؤنتها وهذا لا تحة المطلقة الرجعية
لان نعمة النكاح لم تقتنها لبقاء النكاح ولهذا حل وطئها
وجرى عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة
فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو
كانت الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق النكاح
فيما ليس له ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج
فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جبه بترك
الزينة متعلق بقوله تحذ وتزك لبس المزمار المصبوغ
بالزعفران والمعضر المصبوغ بالمعصر بالزعفران

قوله والحد الممنوع تحت معتدة الباي
والموت اطلاقاً للناسف على فوت حتم النكاح الذي هو
ليصونها وكفاية مؤنتها وهذا لا تحة المطلقة الرجعية
لان نعمة النكاح لم تقتنها لبقاء النكاح ولهذا حل وطئها
وجرى عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة
فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو
كانت الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق النكاح
فيما ليس له ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج
فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جبه بترك
الزينة متعلق بقوله تحذ وتزك لبس المزمار المصبوغ
بالزعفران والمعضر المصبوغ بالمعصر بالزعفران

Copy

بعض ما يقع في الحمل ستة أشهر

ايضا ثلثة ايام وان كان اقل مضت الى مقصدها ولم يذكر
هذا الشق اعتمادا على انقضاء ما قبله وهو ان الحكم
في صورة التساوي الحيض في صورة اقلية احدهما الكبري
ولو في مصر عطف على قوله في سفر او لو كانت او مات عنها
زوجها في مصر من الامصار لا يخرج بل تعتد فيه فخرج
بمخرج ان كان لها مخرم من لم يخص فقط يعتد بالاشهر
كذا من رأت يوما دمها فانقطع حتى مضت ستة ايام في حكم
الاولى واعتبار الشهر في العدة بالايام للابلهة كذا
في الصغير طلقها فصاحته من نفقة العدة او بالشهور
جاز الصالح لتعين الشهور ولو بالحيض لا يكونها بجهل
اخرت المرأة بضعة ايام عدة الزوج الاول وعدة
الحمل وثلث سنة اي طلق الزوج الاول بصدفها والمدة
تحتل لما اخرجت به نحوها ارجاز ان ينكحها الزوج
الاول مضيتها اي العدة لو كان بحيض فاقل ما اتمت العدة
تصدق المرأة فيه شهران عند ابى حنيفة وعند ما تسعة
ونلتون يوما لاحتمال ان يقع الطلاق قبل اول حيض
فيكون مدتها ثلثة وتطهر بعدها خمسة عشر يوما ثم تحيض
ثلثة وتطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض ثلاثة فتمت العدة
وزاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للوغتال بناء
على كون زمار الاغتسال من الحيض وكذا ان رؤيتها
هكذا فادرة فلا يثبت عليها الحكم الشرعي بل الاعم
الاغلب فيعتبر اكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر
ليعتد لا فيكون ثلثة حيض شهر والطهر ان ينهيها
شهر **باب ثبوت النسب** اكثر مدة الحمل ستان
لقول ما يشتهر رضاءه عنها الولد لا يثبت في البطن
اكثر من ستين ولو بظلم مغزل واقبلها ستة اشهر
لقوله تعاو حله وفصالة ثلثون شهرا ثم قال الله تعالى

واختار الشهر في العدة بالايام الاصله
ليس على اطلاقه ما في حديثه ولا في كونه
تقد نهي بغيره الصغر بعد ما بالشهر كما طلقها
زوجها في عدة الشهر فعدة ثمانية اشهر
بالاصلة وان طلقها في خلال الشهر قال الزوج
تعدة ثمانية اشهر بالايام ككل شهر ثلثة ايام
وقال صاحبها تعتد بعد ما مضى ثلثة اشهر
ان طلقها في شهرين بالاصلة وتكمل الشهر
الاول ثمانية ايام بالاشهر الاخير شهرين
ولو اخرجت المرأة من الزوج اثنى عشر يوما
الزوج اثنى عشر يوما في الجماع حاشا الاول ولو كان
على الثاني باثني عشر يوما في الجماع
وانكرت المرأة الاغتسل بجمع النساء

بعض ما يقع في الحمل ستة أشهر

وفصالة في عامين فبقى للحمل ستة اشهر فثبت نسب
وليد معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من ستين ما لم ينفق
بانقضاء العدة لاحتمال العلوق حال العدة لجواز كونها
مدة الطهر وبانت الاقل يعني اذا جاءت به لاقل من ستين
بانت من زوجها لانقضاء العدة ويثبت نسبه لوجود
العلوق في النكاح او في العدة فلا يصير مراجعا لانه
يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير
مراجعا بالتشك وكان مراجعا في الاكثر يعني اذا جاءت
به لاكثر من ستين كان مراجعا لان العلوق بعد الطلاق
والظاهر انه منه لا تنفاه الزنا منها فيكون مراجعا
كذا مثبتة ولدته لاقل منهما يعني يثبت نسب
وليومثبتة اذا جاءت به لاقل من ستين بلا دعوى
لاحتمال كون الولد فاما وقت الطلاق فلا يثبت
بزوال الفراش ويثبت النسب احتياطا ولو تظاهرا
او اذا جاءت به لتمام ستين من وقت الفرقة لم يثبت
نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه
لحرمة الوطى الا بدعوة لانه التزمه وايضا يحتمل ان يطاها
في العدة وكذا مراقة اي صبية سينها تسع فصاعدا
لم يظهر فيها امارات البلوغ يثبت نسب ولدها اذا
ولدت لاقل من ستة اشهر منذ طلقها باينا كان او حيا
لان العلوق حينئذ يكون في العدة ونسبه لا يؤول ولدت
لتسعة اشهر لا يثبت نسب ولدها لان العلوق يكون
خارج العدة وذلك لانها صغيرة بيقين واليقين لا يزول
بالاحتمال والصغر منافي للحمل فاذا بقي فيها صغرة الصغر
حكم بعض عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على انه حادث
فلا يثبت النسب الا يثبت انها الواقرت بعض العدة عند
مضى ثلثة اشهر ثم ولدت لستة اشهر لم يثبت النسب

الولي جارية رضاعية رضاعها رضاعا لا بدرك لاني
في هذا الشق كما لو كان خلاف من بان في مقابلة النص
فهذا الشق على ان يثبت في ملكه احد القائلين اربع سنين وفي
رواية اخرى ثمان سنين وفي رواية اخرى سبع سنين وفي
الرواية الثالثة ست سنين وفي رواية اخرى ثمان سنين
سنين وعلى ان يثبت له نسبه لانه رضاعا وقت ولدها او محتمل
ليس الاحكام لا يثبت بها حكم ومثل هذه الاحكام من
يثبت بها احكاما واحدة بالمرور الكفيلة في محله ولو لم يثبت
منها في وقت ركنه طلقه حين الدوران وهذا المشيخ في الرواية
فان طلق الفحل حاله الدوران اصح زوالا من سائر النكاح او لم يثبت
يثبت حرمة المهر فخرج الزنا ما بين الفارسى ودون ذلك
انكح وروى في ثمانية مغزل ولو لم يدر دورا فلكه مغزل
في ثمانية والعلقة نكح الفاحش مدة رستمه فوس باذنيه
سيت بذلك لا سند بها كذا القائل من تابع الامام

فان كان كونه مدة الطهر واحتمال الزنا او الوطى
ليس بغير لامي في الحمل واحتمال نزولها بغيره ليس بغيره ايضا
لان البقاء اسهل من الاصل حاشا حاشا

وفصالة

بعض ما يقع في الحمل ستة أشهر

لوجود دليل الانقضاء وهو اقرارها فكذا هنا بل أولى لان اقرارها
يقتل الكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا يتردد فيه وكذا معتدة
اي معتدة طلاق اقرت بالضيء ارضى عدتها وولدت لا قبل
من نصف سنة من وقت الاقرار هذا هو المستطوع الهدي
والكذب وغيرهما وهو الصواب الموافق للتعليل وقد وقع
في عبارة صدر الثمينة الطلاق مكان الاقرار وكأنه شهود
من النسخ الا ولى ثبت نسب ولدها لما مر ان العلوق
يكون في العدة لظهور كذبها بيقين حيث اقرت بالانقضاء
ورحمها مشعول بالماء ولنصفها لا لما مر ان العلوق
يكون خارجها او ظهر عطف على اقرت اي كذا معتدة
طلاق ظهر حملها او اقر الزوج به اي ثبت نسب ولد
معتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل
الولادة حمل ظاهر او اقر الزوج بالحمل والاى وان
لم يظهر حملها او اقر الزوج به ثبت اي النسب واذا
ثبتت ولادتها بحجة تامة اي شهادة رجلين او رجل وامراة
بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها ولا في البيت
والرجل وان على الباب حتى ولدت فعلمت الولادة بروية
الولد او سماع صوته قيد بالحجة التامة اذا ثبت النسب
بشهادة امرأة واحدة على الولادة خالفها فالحاصل
ان المعتدة اذا ولدت ولد لم يثبت نسبه عندها
الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامراة
الا ان يكون هنا حمل ظاهر او اعترف من قبل الزوج
فيثبت النسب بل وشهادته وعندهما يثبت في الجميع
بشهادة امرأة واحدة حرة عدلة كذا في الكافي
وكذا معتدة وفات ولدت لا قبل منهن هذه المسئلة
ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب ولد المتوفاه
زوجها الى اخره اي يثبت نسب ولد معتدة وفات يكون

بين

بين الموت ولادته اقل من ستين وقال زفر اذا جاء تيم
بعد انقضاء عدة الوفاة لستة اشهر لا يثبت النسب
لان الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهود لتعين الجهة فصل
كما اذا اقرت بالانقضاء كما بينت في الصغيرة ولنا ان
لانقضاء عدتها جهة اخرى وهو وضع الحمل بخلاف
الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ
ليست بحمل وفي البلوغ شك والصغير ثابت بيقين
فلا يزول بالشك او ولد عطف على قوله ولدت لا قبل
منها هذه مسئلة ذكرت في الهداية ثانيا لقوله وان كانت
معتدة عن وفات وصدقها اي يثبت نسب ولد معتدة
وفات ولدت في العدة وافر الورثة بالولادة ولم يشهد
على الولادة وهو ابنه اتفاقا وهذا في حق الارث ظاهر
لانه خالص حقهم فيقبل فيصدقهم اما في حق النسب
فهل يثبت في حق غيرهم متى لم يصدق قالوا اذا كانوا
من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل وامراة
من الورثة يثبت لقيام الحجة ولذا قيل يشترط لفظ
الشهادة وقيل لا يشترط الشهادة لان الثبوت في حق
غيرهم تبع للثبوت في حقهم باقرارهم وما ثبت تبعا
لا يراعى فيه شرائط الاصل كالعبد مع المولى والجندى
مع السلطان في حق الاقامة وهذا هو الصحيح كذا
في الكافي وكذا في منكره ولدت لستة اشهر يعني
اذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لستة اشهر
فصاعدا يثبت نسبه منه سواء اقر به الزوج او لم
لان الغرض قيام المدة تامة وان انكر الزوج ولادتها
يثبت بشهادة امرأة واحدة وان نفاها تدعى لان
النسب يثبت بالغرض التام والاعاد انما يجب بالتوقف
وهو موجود لان قوله ليس متى قدف لها بالزنا والتوقف

انما يثبت النسب
بالزنا والتوقف

معروفة بالحرية ويكونها أم الطفل ولا سبيل إلى نبوة
 الطفل له إلا بالنكاح أمه نكاحا صحيحا لأنه الموضوع للجيل
 وإن قال وارثه أنت أم ولد وجهلت حرمتها لا ترث
 لأن ظهور الحرية باعتبار الذر جاز في رفع الرق لا في التحقاق
 المارث روي أمته من عبدة فجاءت بولد فادعاه المولى
 لم يثبت نسب له لأن نبوت نسبه يقتضي نسخ النكاح
 وقد ثبت أن النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف
 البيع فإن المولى إذا باع أمته ولدت عند المشتري ثم
 ادعاه الباع يثبت نسبه وينسخ البيع وعق أن الولد
 لأنه ملك المولى وقد اقر بينونة فلم يثبت نسبه وإن لم يثبت
 الملزوم كما اقر بينونة عبد المرفوع في النسب وتصير
 أم الأم أم ولد لا قراره بذلك ولدت أمته الموطوءة
 ولذا لم يثبت نسبه حتى يدعيه فاة العراش على نار
 مراتب قوى وهو فراش المنكوح وحكمه أن يثبت النسب
 بل ودعوى ولا ينتفى بمجرد التنفي بل ينفي بالتعان في النكاح
 الصحيح إذا لالعان في الفاسد كما مر وضعيف وهو
 فراش الكافة وحكمه أن لا يثبت به النسب إلا بدعوة
 لضعفه ومتوط وهو فراش أم الولد وحكمه أن يثبت به
 النسب بل ودعوى وينفى بمجرد التنفي لكن نبوته بل ودعوى
 أمه يكون إذا حل المولى لها وأما إذا لم يحل فلا يثبت
 بل ودعوى كالم ولد كانتها مولى لها وأمته منكره بين
 اثنين المتولد لها ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدعوى
 كذا في فرائد المفتي **باب الحضانة** هي من خصص
 الطائر بضمه حاضنه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه
 وكذلك المرأة إذا حضنت ولدها من اللأم ولو بعد الطول
 ما لم ينفذ في معنى زوجة أم غير محرمة للطفل كما ياتي وأما
 كانت لها لا جماع الأمه عليه ولانها الشفق من غيرها إلا أن

إذا قيل ما حكمه في أم الأم استنفق على الولد من الأب
 وهو طلق من ماله حقا كالأب أم ما لا أم من قدرتها
 من ترابها فربما من أنفق الذي هو موضع الشفقة ومثل
 الحبيبة والآن في موضع ما قد من وراء ظهره من الصبا
 وهو بعد من العتاب الذي هو موضع الشفقة والرحمة
 ثم قيل ما حكمه في أم الولد ينسب إلى الأب وهو المولى
 قيل لا ينسب إلى الأم بخلاف من ينسب في الولد لا ينسب في المولى
 والشعر واللحم وهذا الاشياء لا تدوم في الولد بل تدوم
 وتغير في اللحم وما في الرجل يخلق منه العظم والعصب
 والعروق والمفاصل وهذه الأجزاء لا تدوم ولا تافى
 إلى الأبدية.

الم يثبت نسبه في أم الأم استنفق على الولد من الأب
 بالولد نشأته في أمه فاعادها إذا جاءت
 لا قبل ثمانية أشهر من وقت النكاح فيثبت
 نسبه من الولد إذا ادعاه ويحكم لنفسه
 النكاح كما صرح به في كثير من الكتب المعتمدة
 من رواد

الحضانة يقع على كسرها
 نية الولد كسرها

نشر في المحرر بآراء ومقاصد بلخ والوفع
 في غير بعض جوانب شقة مطا
 حارة

أن تكون مرتدة فإنها تحبس وتضرب فارة تنفر الحضانة
 أو فاجرة كذا في الكافي بل وجبرها على أخذ الولد إذا أتت
 لانها يحقل أن يعجز عن الحضانة إلا إذا تعينت بأن لا يأخذ
 ثدى غيرها أو لا يكون له ذر رحم محرم سوى الأم فتجبر
 على الحضانة إذا الأجنبية لا شفقة لها عليه ثم أمها أي أم
 أم الولد وإن علت لأن هذه الولاية تستفاد من قبل الأمهات
 ثم أم أبيه أي أم أب الولد كذلك وإن علت لانها من الأمهات
 ولهذا جاز ميراث الأمهات التمس ولانها أو شفقة
 لاجل الولد ثم اخته لأب وأم لانها الشفق ثم اخته لأم
 لانها قريبة لما قبلها في هذا الأمر ثم اخته لأب لأن
 بنات الأبوين أولى من بنات الأجداد ثم خالتها لأن
 قرابة الأم أرجح في هذا الأمر كذلك أمي كانت لأب
 وأم أولى ثم لأم ثم لأب والحالة أولى من بنات الأخ
 لانها تدلي بالأم وتلك بالأخ ثم عمته كذلك في الترتيب
 ولا حق لبنات العمة والحالة في الحضانة لانها غير محرم
 بشرط عجزهن عن الرقيق عن الحضانة لانتقاله بخدمة
 المولى ولأن حق الحضانة نوع ولاية للرقيق على نفسه فصار
 من الولاية على غيره فلا حق لأمه وأم ولد قبل عتقها
 بل الحق للمولى إن كان الصغير رقيقا ولا يفرق بينه وبين
 أمه إن كانا في ملكه كما ياتي في البيوع إن شاء أمه تعه
 وإن كان حرا لم الحضانة لأقربائه الأحرار وإذا اعتقا
 كان لها حق الحضانة في ولادها الأحرار لانها ولادها
 أحرار حال نبوت الحق الذميمة كالسيدة يعني أنها الحق
 بولدها المسلم حتى يعتقل أو الولد ذميا لأن الحضانة
 تدني عن الشفقة وهي استنفق عليه فيكون الرقيق إليها
 انظر له ما لم يعقل ذميا فإذا اعتقل نزع منها الأحرار
 الغدا أو يخاف أن يالف الكفر فإن تأليف الكفر قد يكون

بأن لا يأخذ المولى في ذمها كذا في فرائد المفتي
 ولا أن لا يأخذ المولى في ذمها كذا في فرائد المفتي
 من الفسخ ثم ما لا يرجع إلى المولى

ثم الأم
 وإذا اجتمع سقن الحضانة في ذمها واحدة فدرهم
 أوله ثم درهم آخر

انظر

قبل ان يتعقل الدين فاذ اخيف هذا يترغ ايضا منها
 يسقط حقها اذ حق المضانة انما كانت او غيرها كالجدة
 بنكاح غير محرمه اى محرم الولد لا تنقضى الشفقة حتى
 اذا نكحت محرمه لا يسقط كما نكحت عمه وجدة جده
 ويعود اى حقها بالفرقة لان المانع اذا زال عاد الممنوع
 طلبت الام اجر ولو طلبت في النكاح او في العدة اى
 لم تستحق الاجر لان الارضاع من حق عليها ديانا وان
 لم يكن مستحقا دينيا قال الله تعالى والوالدان يرضعان
 اولادهم لكنهما عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدمت
 عليها بالاجر ظهر قدرتها فكان الفعل واجبا عليها
 فلا يجوز اخذ الاجر عليه ولو طلبت بعد عدة او ميتا
 لكن لابنه من غير ما تستحق اما الاول فله ان النكاح
 قد زال بالكلية فصارت كالاجنبية واما الثاني
 فلا نه غير مستحق عليها اعلم ان الام اولى بارضاع الولد
 بعد انقضاء عدتها ما لم تطلب اكثر من اجر الاجنبية
 لانها اشفق وانظر للصبي وفي الاخذ منها اضرار به
 فان التمس اكثر من ذلك لم يجبر الاب عليها فاعا
 للضرر عنده قال الله تعالى لا تضار ولدها ولا مولود
 له بولده اى لا يضار هي باخذ الولد منها ولا يضار هو
 بالزمانه باكثر من اجر الاجنبية وان وضعت الاجنبية
 ان ترضعه بغير اجر او بدون اجر المثل والام باجي
 المثل فالاجنبية هنا اولى لما قلنا ذكره الزيلعي وفي
 المبتوتة روايتان في رواية جاز ليحارها لان الكلام
 قد زال ما التحقت بالاجانب وفي الاخرى لا لا
 العدة من احكام النكاح ولهذا يجب فيها النفقة
 والكنى ولا يجوز دفع الزكاة اليها والشهادة لها العدة
 قال الاب اجد مرضعة بلا اجر حين تالت الام بعد العدة

لا بد من باب الاستحسان كمنسب البيت والنجس
 والى باب والكنى فانها واجبة عليها واما في النكاح
 عليه روايتان مستحقة جاز بها بعد النكاح مستحقة
 فيستحب له لا غير كذا في الزيلعي وهو صحيح

فان اتي بها وهي نكوحه او عذرة من ارجح لا يحتاج
 اليه من تزويجها سواء وجد غيرها ام لا لانها مستحقة
 عليها

العدة لا ارضعها الا بالاجر او بالاقبال حين قالت لا ارضعها
 الا بكذا ليس لها منعه ولكن ترضع وتطير في بيتها
 ما لم يزوج دعارة للطرفين لا تدفع سببه الى قصبة
 غير محرم كولي العتاقة وابن العم لاحتمال الفساد مع
 وجود محرم غير عصية كالحال لعدم احقاله ولا تدفع
 ايضا الى قاضي ما جى وهو من يبالي بما يصنع فانه
 لا يتجاسر من الفساد لا يجبر طفيل بين ابية وامه وان
 كان مميزا وقال الشافعي بخير اذا بلغ سن التمييز وسلم
 الى ما يختار الام والجدة احق به اى بالصبي من ابية
 حتى يستغنى عن الغير بان ياكل ويشرب ويلبس ويحكي
 وحده لانه اذا استغنى جلتج الى القاديب والخلق
 باواب الرجال واجله فهم والاب اقدر على ذلك وقدير
 الاستغناء بسبع سنين قدره الخصاص وبه يقى كذا في الكلا
 والام وللمدة طلق بها اى بالصبي من الاب حتى يحض
 لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة ارب النساء والموادة
 على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التخصيص والحفظ
 والاث به اقوى واهدى وروى عن محمد حتى تستغنى
 بعن انها تدفع الى الاب افا بلغت حد الشهوة لتحقق
 الحاجة الى الصيانة وهو الاحوط لفساد الزمان وغيرها
 ارضا جنسية غير الام وللمدة احق بها اى بالبيت مسما
 حتى تستغنى لان التمس عند من تحضها نوع الخدم وغيرها
 لا يقدر على استخدامها الا المقصود هو التعليم وهو
 يحصل بالخدم وغيرهما لا يملكه ولهذا لا يجوز لها
 الخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الام والجدة لقدرتها
 عليه شرعا لا سيما مطلقة بولدها اى بدو به اذني
 ابية لما فيه من الاضرار بالولد اى وطئها الذي يحكمها
 فيه حتى لو وقع التزوج في بلد وليس بولي لها ليس لها

ومع وجود محرم فان لم يوجد من الاخرى الى النكاح فان رأى ابن
 العم ارضع من غير الام لانها طهرت من الحيض في غير البيت
 اى كذا في الزيلعي او كذا في النكاح المستحقة جاز بها بعد النكاح
 مستحقة فيستحب له لا غير كذا في الزيلعي وهو صحيح

فان اتي بها وهي نكوحه او عذرة من ارجح لا يحتاج
 اليه من تزويجها سواء وجد غيرها ام لا لانها مستحقة
 عليها

فان اتي بها وهي نكوحه او عذرة من ارجح لا يحتاج
 اليه من تزويجها سواء وجد غيرها ام لا لانها مستحقة
 عليها

فان اتي بها وهي نكوحه او عذرة من ارجح لا يحتاج
 اليه من تزويجها سواء وجد غيرها ام لا لانها مستحقة
 عليها

لا نفقة لها الشقة
عنفق من الزنا لا نفقة له من العشرة التي لا تخل الجاه
والنفقة من الزنا لا نفقة له من العشرة التي لا تخل الجاه
والنفقة من الزنا لا نفقة له من العشرة التي لا تخل الجاه
والنفقة من الزنا لا نفقة له من العشرة التي لا تخل الجاه

لان التسليم لا يصح ولا تحسنه في الزنا لا آراء لا يجب
النفقة كنيانها بقوله خرجت من بيتك اب
من بيت الزوج بل هو حق من نفقة الزوج لان نفقة
المصالح من بيتها وانما عادت جازا لا احتباس تحت النفقة
بله خلاف ما اذا امتنع في التكميل في بيت الزوج
لان الاحتباس قائم والزوج قادر على الوطء جبراً وقوله
بله حق احتراز عن خرج وجهاً بحق كما اذا لم يعطها المهر
المعجل فخرجت من بيتها ويجوز بدعي لان الامتناع
جاء من قبلها بالباطل وان لم يكن منها بان كانت
عاجزة فليس منه ومنه لا نفقة له في حق او لم يستقل الى
منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الامتناع بها
ومقصود يعني اخذها رجل كرهاً فذهب بها فان النفقة
جزاء الاحتباس في بيتها وقد فات وتجاوز بدونه ابله
زوج ولو مع محرم لان نفقة الاحتباس منها ولو سافرت
جداً بالزوج فنفقة الحضر اي الواجب هي لان الاحتباس
قائم لتقيام عليها لا غير لان نفقة السفر ولا الكراء ولا الجاه
الواحد عطف على قوله في اول الباب لزوجه لو كانت
الزوج موسراً لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تاسيسها
لا تفسير في الاصح لا يفرق بينها الزوجين بجرحه اي
الزوج عنها او النفقة ولا بعدم ايافائه او الزوج
حال كونه غائبا عنها جفت نفقة المصالح ايافائه ولو كانت
الزوج موسراً علم ان محجوز الفسخ عند الشافعي امران
احدهما اعسار الزوج وطرفه ان يثبت اعساره عند
الحاكم فيملكه ثلثة ايام ويكتفي من جرحه الزايم كذا
في غاية القصوى وثانيها عدم ايافائه الزوج الغائب
حقها من النفقة ولو موسراً قال في شرح غايه القصوى
ولو غاب الزوج حال كونه قادراً على اداء النفقة ولكن لا

ان امتناع الزوج
وكل من سافر

عند فائمه

لا نفقة لها الشقة

قوله الصورة
ان نفقة الزوج
ان نفقة الزوج

لا يؤتى حقها فاطهر الوجهين الاول انه لا نفقة فيها
وكي يثبت الحاكم الى حاكم بله لبطا ليه ان كانت
موضعه معلوماً واذا في ثبوت الفسخ واليه مال
جمع من اصحابنا واقتول ذلك للمصلحة وقال في شرح
الحاوي وهو اختيار القاضي الظهيري وابن الصباغ وعما
الروايات وابي اخيه صاحب القدوة ان المصلحة والغنى
يبدو قد اشار الى الخلاف الاول بقوله يخرج عنها الى الثاني
بقوله ولا بعدم ايافائه الى آخره قول قد علم ما نقل عن
كتب الشافعية الموقوف بها ان الحكم بالعجز عند الشافعي
انما هو بالنظر الى الحاضر واما الحكم بالنظر الى الغيب
فنعدم الانفاق وكل من العجز وعدم الانفاق يكون معلوماً
بالضرورة فلا وجه لما ذكر في الرد على الشافعي في شرح
الهداية وغيرها ان العجز عن النفقة انما يظهر عند حضور
الزوج واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يقع العجز
لجواز ان يكون قادراً فيكون هذا ترك الانفاق لا العجز
عن الانفاق فان رفع هذا القضاء الى قاضي آخر واجاز
فضاءه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس
في مجتهده فيه لا ذكرنا ان العجز لم يثبت نعم برده هذا
علم من لم يعرف مذهبه من الشافعية ويحكم على الغائب
بالعجز عن الانفاق لا على الشافعي ولا على من يميل بذهب
الشافعي فليست امل وتوهم انما لا بد من الانفاق بقوله لها
القاضي لشدني على زوجي ان اشترى الطعام شيعة
على ان يقضي الثمن من ماله فزمن نفقة العسار لكونها
معتبرة فافسر الزوج نفقة العسار انما يثبت
لان النفقة تختلف بحسب اليسار والعسار وما
قضى به فقد ر نفقة لم تحت لانها تحت شيا فشيئا
فانما تبدل حاله فلها المطالبة بتام حقها وهو ما دون

ان ان الحكم بالفسخ بسبب العجز

ان نفقة الزوج
ان نفقة الزوج
ان نفقة الزوج

ان نفقة الزوج
ان نفقة الزوج
ان نفقة الزوج

نفقة المهورات او فوق نفقة المعسرات وتسقط ما
 مضت من النفقة الا اذا فرضت او ضمنا بشيء اى
 يتصل بها على شيء لا ينفصل عنها وليست بعوض فلا تتأيد
 الا بالقضاء كالمهر فانها لا توجب الملك الا بمؤيد وهو
 القبض والصلح كالقضاء لانه ولايته على نفسه اقوى من
 ولايته القاض بخلاف المهر فانه عوض عن الملك ويموت
 احدهما او طلقا فيها تسقط المفروضة بمعنى ان مات احدهما
 بعدما فرضت عليه النفقة لكن لم توفى المرأة بالاستدانة
 ومضت شهورة ولم تأخذها لمقطب المفروضة لما مر
 انها صالحة والصلوات تسقط بالموت كالزينة تسقط
 بالموت قبل القبض الا اذا استدانته بامر القاضى لانها
 بتأكد كما مر ولا تسقط بموت المولى اذ يجعلها نفقة
 مستمرة ثم مات احدها قبل مضي المدة لا تسترد
 منها شيء لانها صالحة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع
 في الصلوات بعد الموت لانها حكمها كما في الهبة يباع
 القرض المأذون بالنكاح في نفقة زوجته لانها تربي وجب
 في ذمته لوجوده وقدر ظهر وجوبه في حق المولى
 لانه سبب كان باذنه فتعلق برقبته كدبى التجارة في العبد
 التاجر والمولى ان يقدر لان حقها في النفقة لا غير
 الزينة مرة بعد اخرى متاركة عهد تزوج امرأة باذن
 المولى ففرض القاض النفقة فاجتمع عليه الف درهم
 فبيع بخمسمائة وهي قيمته والمنزلى عالم ان عليه
 نفقة نفقة يباع مرة اخرى بخلافه اذا كان الالف عليه
 بسبب آخر فبيع بخمسمائة فانه لا يباع مرة اخرى
 وتسقط اى النفقة بموت المولى او العبد وفلان ولا يؤخذ
 المولى بشيء لفوات محال الاستيفاء ويباع في دين
 غيرها اى نفقة مرة فان اوفى الرماء فيها والا

اى تسقط المفروضة بموت
 او طلقا فيها
 جميع الاوقات الا اذا
 استدانته

والا طولب به بعد الحرة والفرق ان دين النفقة يجدد
 في كل زمان فيكون ديناً آخر جاداً فابعد البيع بخلاف
 سائر الديونة ولو كان مديراً او مكاتباً او ام ولد لا يباع
 بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا عجز بيع
 لانه يقبل النقل بعد بيعه نفقة الامه المذكورة
 اما تجب بالنبوة اى اذا تزوج امه لغيره فانما تجب
 عليه النفقة اذا يؤمها سيدها اى خلى بينها وبين
 زوجها ولا يستخدمها لان الاحتساب لا ينفق الا
 بها وعدم استخدامها فان المعتبر في استحقاق النفقة
 نفقة المصالح الزوج وذلك يصلح بما ذكر ولو استخدمها
 المولى بعد ما اى بعد النبوة تسقط اى النفقة لزوال
 الموجب وان خدمته احياناً بله استخدمها لا تسقط
 لانه لما لم يستخدمها فلم يكن مسترداً ولا فرق فيه بين
 ان يكون الزوج حراً او عبداً او مديراً او مكاتباً لان المعنى
 الموجب هو النبوة فله يختلف باختلاف الارواح
 كذا ان كالبينة المدبرة وام الولد حتى لا تجب نفقتها
 الا بالنبوة بخلاف المكاتب اذا تزوجت باذن المولى
 حيث تجب نفقتها قبل النبوة كالمرة اذ ليس
 للمولى ان يستخدمها الصيرورتها الحق بنفسها ومنا
 فعلها ويجب على الزوج السكنى لزوجه لقوله تعالى
 اسكنوهن من حيث سكنتم في بيت خال عن اهل
 الزوجين لانه لا يفرق بين المالكين مع الناس اذ لا
 يكتفى بالمال مناعهما ويمنعها من الاستمتاع والمطهر
 الا ان يختار لان الحق لها ان يكتفى بمعه
 ويتفقا عليه ولا مانع من موافقها بالنظر اليها
 والكراهة معها حتى شاؤا ولا يمنعهم الزوج من ذلك
 لما فيه من طبيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر

وخلصه وابتدعه بالفضل والابن لانه من صميم اللاهوت
الخاص بفضله والقضاء على الفساد في كل
كله لا يكون فرض النطق بل الشافى ايضا في كل
الامر من الزمان ايضا من الهداية حاسمة حاسمة

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

لا الدخول عليها بآذنه فإنه يجوز لأن البيت ملكة
فله المنع من الدخول فيه والتصحيح أنه لا يمنع من خروجها
إلى الولد ولا من دخولها عليها كل جمعة ودخول محرم
غيرها كل سنة قوله والتصحيح احتراز عن قول حماد
بن سفيان فإنه يقول لا يمنع المحرم من الزيارة في كل شهر
نقض لزوجه الغائب وطفله وأبو بكر في مال له أو
للغائب من جنس حقهم بخلاف ما إذا ارد راقم أو
دنانير أو طعام أو كسوة من جنس حقهم بخلاف ما
إذا كان من خاره وجنبه لأنه يحتاج إلى البيع ولا يباع
مال الغائب الاتفاق بالوفاء أن أقر من عنده
المال يعني المضارب أو المورع أو المدبوت به أي بالمال
وبالزوجة والولد أو علم القاض ذلك أن المالك
والزوجة والولد ولا يعترف به من عنده المال ويحلفوا
أي القاضى الزوجة على أنه أي الغائب لم يعطها النفقة
ويكفلها لأن من الناس من يعطى الكفيل ولا يحلف
ومنهم من يعكس فيجمع بينهما احتياطاً بنظر الغائب
لأنما قامت بينة عطف على قوله يقرض زوجته الغائب
أي لا يقرض النفقة بأقامة الزوجة بينة على النكاح
ولا يقرض أيضاً أن لم يترك أي الغائب مالاً فأقامتها
أي أقامتها زوجته البينة ليقرضها أي القاضى النفقة
عليه أي على الغائب ويأمرها بالبدانة لأن فيه قضاء
على الغائب ولا يقضى إلا بالنكاح لأنه أيضاً قضاء على
الغائب وقال دقير بها لآية أي بالنفقة لا بالنكاح
لأن فيه نظراً لها ولا ضرراً على الغائب فإنه لو حضر
وصدقها فقد أخذت حقها وأن محمداً حلف فإن نكل
فقد صدقها وإن أقامت بينة فقد ثبت حقها فإن نكل
يضمت الكفيل أو المرأة وبهذا أي بقول زفر يعمل للحاجة

ایہا

اليهود وانه اعلم انه لا يقضى بنفقة ما له حق القابل
 الا لمولاه المذكورين لان القضاء على الغائب لا يجوز
 بنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلمذا كان لهم
 ان يأخذوا قبل القضاء بدون رضاه فيكون القضاء
 في حقهم امانة وفتوى من القاضي بخلاف غيرهم
 من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء
 ولهذا ليس لهم ان يأخذوا من مالها شيئا قبل القضاء
 اذ اظفر وا فكان القضاء في حقهم ابتداء اجاب فلا يجوز
 ذلك على الغيب ونجبت معتدة الطلاق رجعا
 كان او باينا ومعتدة التفريق لا بمعتدة خيار العتق
 والبلوغ او التفريق لعدم الكفاة النفقة والتكن
 اما الرجعي فلا من النكاح بعد وقايم لا بما عندنا
 اذ يحل له الوطء واما البائن فلا من النفقة جزاء
 الاحتباس كما ذكره الاحتباس قائم في حق حكم مقصود
 بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لصيانة الولد فجب
 النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع لا الموت ونقصته
 اي لا تجب النفقة لمعتدة الموت والتفريق بمعتدة
 كالردة وتقبيل ابن الزوج اما الاول فلا من النفقة
 تجب في ماله شيئا فشيئا ولا مال له بعد الموت
 ولا يمكن اجباؤها في مال الورثة واما الثاني فلا انها
 صارت حابسة نفسها بخير حق فصارت كالناشرة
 وتسقط اي النفقة بارتداد معتدة الثلاث لا بتكليفها
 ابنته لان الفرق ثبتت بالطلاق الثلاث فهو لا عمل
 فيها للردة والتكنى الا ان المرتدة تحبس حتى يتوب
 ولا نفقة للحبوسة وان لم تكن لا تحبس فليها النفقة ومنها
 اي من الباب وجوب النفقة النسب تجب على الاب
 خاصة لا يشركه احد فيها كنفقة ابويه وزوجته

ابتداء ایجاب

فانما انت انما حاصل الفتح عليها الى اثنين قد تعلقوا
احدهما بالثبوت فانما كانت التوضيح انما حاصل
ولم يحصل الى هذه الغاية يعني انما توفى في كل واحد
الفتحة في الفتحة تالم توفى في كل واحد
يعني الفتحة ثلثة اشهر . احسنه

المطابقه في المذهب تعقبا حتى انقضت هذه
سقطت كالمكروه . احسنه الله

و في الكفة اذ الم تارة الفضة حتى انقضت قدرتها
تستقر الفضة بها اذ الم يمكن مفر وضعتها اذ الم كانت
مفر وضعتها اذ الم تستقر فيها الف وى اخصى
شمس الا انظر الى ما في نال الخى رضى انها لا تستقر
من اكلها صفة الف وى

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

کذا الحلیۃ العلم

والتفتي آه ومن الخفا منه جوفه ساء الشكر كما وجه لفتي ومن
 محبة آه ان كان من اهل العفة بقدر ما يفضل عن نفسه وفيما
 شهره وان من اهل الحرف ما يفضل عنه ومن خيال كل يوم
 تفعل من الحسن والميل ان قول محمد ونقل عن الخفة آه
 ارمي ونقل عن الكمال آه ان كان
 كسر ما يعبر قوله ويجوز ان يقول
 عليه السلام التفتي حاسر صدره
 ٩
 ارمي الخفة
 الاصوله
 من

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً لعباده
وآخرة داراً لهم ولهم فيها ما لا يحيطون بها
وآخرة داراً لهم ولهم فيها ما لا يحيطون بها
وآخرة داراً لهم ولهم فيها ما لا يحيطون بها

صفحة لا صورة

في هذه الخوص

الملة وأن أعدم التوارث وتعتبر فيه الزينة
لا الارث لما ذكر في من له بنت وابن ابني النفقة
على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي ولي
بنت واخ النفقة على وليها مع ان الارث كله للاخ
ولا شيء لولي البنت لانه من ذري الارحام وكل ذي
رحم محرم مطلق على الاصول الفرق بين ذي الرحم وبني
المحرم عموم وخصوص من وجه لتصادفهما على البنت
والاخ وصداق الاول على بنت العم دون الثاني
لصحة نكاحها وصداق الثاني على اخات الزوج لعدم
صحة نكاحها دون الاول صغير او انثى بالغة او ذكر
عاجز بان كان زميلا او اعمى او مجنونا فقرا حال
على الجميع حتى لو كانوا اغنياء لم يجب نفقتهم على غيرهم
وانما وجبت لان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون
البعيدة والفاصل ان يكون ذارحم محرم وقد قال الشافعي
وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود على
الوارث ذمة الرحم المحرم مثل ذلك وقراءة مشهورة
فصارت بمنزلة الخبز المشهور كما عرف في الاصول
فيما ز تقييد اطلاق الكتاب به ثم لا بد من الحاجة
والصغر والافقر والعمى امانة الحاجة لتحقيق العين
فان القادر على الكسب غني بكسبه بخلاف الابوي
كما سبق بقدر الارث متعلق بنجب المقتدر وانما اعتبر
قدره اخذا من قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلة ولان الغريم
بالغنم ويجبر عليه ار على الاتفاق لا بقاء حق سحوق
عليه فنجب نفقة البنت البالغة والابن الزمي
البالغ على ابويهما ائلهما على الاب الثلثان وعلى الام
الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار وفي طاهر

الفرق بين ذوالالحرم والمحرّم

صفحة لغو، ذو القعدة الحرام

الحاج احمد
اروغي الخلقه كذا في المجلد
بغداد الاشرفه ١٢٨٢

شخص عبدا عند زيد فغاب الشخص المودع فطلب
 زيد المودع من القاضي لايمر بالنفقة ما القاضي لايمر
 بها لتضر المولى به ولا حقال استيعاب قيمته بالنفقة بل
 يوجزم فينفق عليه منه أي من أجره أو يبيعه ويحفظ
 ثم لمولاه دفعا للضرر عنه والله اعلم **كتاب العتاق**
 العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشرعا قوة حكيمة تظهر
 في حق الأديني بانقطاع حق الاغيار عنه والاعتاق لغة
 اثبات القوة مطلقا وشرعا اثبات القوة الشرعية التي
 يصير بها المعتق اهلا للشهادة والولايات قادرا
 على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار عن نفسه
 لا مطلقا بل بازالة الملك الذي هو متصف حكمي كالقوة
 الحقيقية التي تحصل في البديهي والضعيف حقيقي هو الرض
 او ازالة الملك مطلقا او غير مقيد بكونه ملكه وحاصله
 جعله غير مملوك لاحد فيخرج به البيع والهبة اذ فيهما
 جعل مملوكه مملوكا لغيره ويكزمه اثبات القوة الشرعية
 وسياقي تحقيقه ان شاء الله تعالى ويصح ان الاعتاق
 من حره ليكون اهلا للملك لانه المملوك لا يملك وان ملك
 ولا يعتق الا في الملك مكلف ارعاقه والمالغ اما الاول
 فلا ان الجنون ينافي اهلية التصرف ولهذا لو قال العاقل
 البالغ اعتقت وانا صبي او مجنون وجنونة كان ظاهرا
 كان القول له كسأله التصرف الى حالة منافية له واما
 الثاني فلا نه ضرر ظاهر ولهذا لا يملك الوصي والولي
 عليه والصبي ليس باهل للضار المحض بخلاف النافع
 المحض والمرددة بينهما حيث يكون اهلا للقول قيل
 الاذن وللثاني بعده في ملكه حال من ضمير يصح واما
 اشترط ذلك لقوله لم لاعتق فيما لا يملك ابن آدم ولو
 بالاضافة اليه او يصح الاعتاق ولو كان باضافة الى

المالغ والاعاق

المالغ

الى الملك كان يقول لعبدي غيره ان ملكته فهو حر حيث
 يعتق اذ ملكه وقد مر مثاله في الطلاق بصرح به
 اي بصرح الاعتاق بان كان مستقلا فيه وضعا وشرعا
 متعلق بغيره بله نية لا نية انما يشترط اذ اشتبه
 من اد المتكلم واذ للشبهة قاله نية في ذلك كانت حرة
 او عتيق او معتق او محرر او حر ترك او اعتقتك
 او ما انت الاحرة لانه كان منه مشتمل على النفي والاثبات
 وهو اكذ من مجرد الاثبات بدليل كلمة الشهادة
 وبجدة الوصف بالحرية يعيق فاذا اكذ كان اولى ان يعيق
 او هذا مولاي او مولى فان لفظ المولى مشترك لحد
 معانير المعتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى
 فيعتق بانه نية او يحرره او ياعتق فان لفظ الاخبر
 جعل انشاء في التصرفات الشرعية دفعا للحاجة
 كما في النكاح والطلاق والبيع ونحوها فان تصحيح
 كلهم العاقل بقدر الامكان واجب ولا وجه له
 الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في المحل لتحقيق
 منه هذا الاخبار فان قال اردت الكذب او حرية
 من العاقل صدق واما انه حقال لا قضاء والنداء
 لا تحضر المنادى فان ناداه بوصف يملك انشاء
 كان تحقيقا لذلك الوصف الا اذا سماه به اي سمي
 عبدا بالحر او العتيق فح لا يعتق لان مراده الاعلان
 باسمه عليه وهو ما لقيه به ثم ارعق ما سماه به
 اذا نادى بالعجمية وقال يا آزاد وقد سماه بالحر او عتق
 بان سماه بازاده ونادى بيا حر عتيق لا يبرئ بنداء
 باسمه عليه فيعتبر اخبارا عن الوصف كذا اذا سمي حر
 ونحوه مما يعتق به عن البدن او وجهك او رقبك
 او قال لامته فرجك فان هذا اللفظ مما يعتق به

او هو اكذ من مجرد الاثبات بدليل كلمة الشهادة
 وبجدة الوصف بالحرية يعيق فاذا اكذ كان اولى ان يعيق
 او هذا مولاي او مولى فان لفظ المولى مشترك لحد
 معانير المعتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى
 فيعتق بانه نية او يحرره او ياعتق فان لفظ الاخبر
 جعل انشاء في التصرفات الشرعية دفعا للحاجة
 كما في النكاح والطلاق والبيع ونحوها فان تصحيح
 كلهم العاقل بقدر الامكان واجب ولا وجه له
 الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في المحل لتحقيق
 منه هذا الاخبار فان قال اردت الكذب او حرية
 من العاقل صدق واما انه حقال لا قضاء والنداء
 لا تحضر المنادى فان ناداه بوصف يملك انشاء
 كان تحقيقا لذلك الوصف الا اذا سماه به اي سمي
 عبدا بالحر او العتيق فح لا يعتق لان مراده الاعلان
 باسمه عليه وهو ما لقيه به ثم ارعق ما سماه به
 اذا نادى بالعجمية وقال يا آزاد وقد سماه بالحر او عتق
 بان سماه بازاده ونادى بيا حر عتيق لا يبرئ بنداء
 باسمه عليه فيعتبر اخبارا عن الوصف كذا اذا سمي حر
 ونحوه مما يعتق به عن البدن او وجهك او رقبك
 او قال لامته فرجك فان هذا اللفظ مما يعتق به

فإن لم يذكر بين يديك وعشيرتي معنى كان أحر

فإن لم يذكر بين يديك وعشيرتي معنى كان أحر

Copy

ing

ity

عن البدن وقد مر في الطلاق وان اضافه الى جزء شياع
 كالنصف والتك والثلث ونحوهما يقع في ذلك الجز وسيا
 الخلاف فيما وراءه في الباب الذي يلي هذا ويقول العبد
 وهبت لك نفسك او بعثت منك نفسك عتق وان لم
 يقبل العبد الهبة ولم ينو المولى الاعتاق لان بيع نفسه
 العبد منه اعتاق وكذلك الهبة ولو زاد بكذا لم يعتق بالم
 يقبل كذا في الفسول العمارة وبكنا ينير عطف على بعض
 ان نوى ازالة الكهنية والاصمالي كل ملك الى
 عليك اوراق في السيل وخرجت من ملكي وخلصت
 سبيلك لانه يحتمل في هذه الاشياء بالبيع والكنانة
 كما يحتمل بالعتق وان اذناه تعين ولو قال تعبد اذ
 حيث شئت او توجع اتي شئت من يدي لله لا يعتق
 وان نوى لانه يفيد زوال الكيد فلا يدل على العتق كما
 في المكاتب كذا في غاية البيان وكقوله لا يمتنه قد اطلقنا
 بنيت الاعتاق يفتق اذ يقال اطلقته من السجى اذا
 خلى سبيله فهو كقوله خلت سبيلك لا بطلقنا وانت
 طالق ليسبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع
 بلفظ العتق بله عكس فان ازالة ملك الرقبة تستلزم
 ازالة ملك المتعة بله عكس ولا يكنايات الطلاق
 وان نوى بهذا الوجه كذا لا يعتق ايضا بقوله يا ابني
 ويا ابني بضم النون وان نوى ويا ابني ويا ابنة ويا احمي
 ويكسدي ويا ما لكي لان النداء كما عرفت لا يخصار
 المتبادر فان فاده بوصف يملك ايشاء كالحرية كانت
 تحقها لذلك الوصف وان لم يملك ايشاء كان للوصف
 الجرد لا التحقيق الوصف لتعذر هذه الاوصاف
 من هذه القبيل ولا بقوله لسلطان على عليك وان نوى
 لان السلطان هو الحج قال الله تعالى وليا تبنى بسلطان

بدل من قوله فيما وراءه

م
 امر لا يقع العتق
 بلفظك الى آخره

ط
 انما في فان ازاله ملكك
 الرقبة الى ارضه واتي
 قوله يا ابني بضم النون
 وكذا يا ابنة في بعض النسخ
 من طبعه اضافة الاء لغيرها
 ليست ياء التثنية والاق

مبين اي حجة ويذكر ويراد به اليد والاستيلاء ثم
 سمي السلطان به لقيام يده والاستيلاء به فصار
 كانه قال لا حجة لي عليك ولو نص عليه لم يعتق
 وان نوى فكذا هذا ولا بقوله انت مثل الحر لان
 المثل يستعمل للمشارك في بعض الاوصاف عرفا
 فوقع التشك في الحرية فلا يثبت بخلاف ما اذا قال
 هذا ابني لله كبر ستمنه او الاصف ثابت النسب
 فانه يعتق بلا شبهة لانه الاكثرية في الاول وثبوت
 النسب في الثاني يمنعان اعادة المعنى الحقيقي وهو
 ثبوت النسب فيصير الى المجاز ويراد بثبوت الحرية للذين
 للنسب وقبر خلاف الاماميين والشافعي واما غير
 ثابت اي غير ثابت النسب يعني مجهول النسب مولد
 اي وطنه الاصل اشار الى الخلاف في تفسير مجهول
 النسب قال في القنية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب
 هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها ويختار
 المحققين من شرح الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه
 في مولده ومسقط رأسه بدليل التوافق على ان المامل
 المستبر ولد لها ثابت النسب فاذا ثبت نسب الممل
 الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من النكاح لا من الفحشاء
 فلا يثبت نسب الشخص الخارج منها او في الجلب
 انما يكون مجهول النسب اذ لم يعرف نسبه في مولده
 ووطنه الاصل فيعتق ويثبت نسبه جليبا او جلوبا
 من دار الحرب او مولدا في دار الاسلام قال في الكافي
 ولا فرق بين ان يكون جليبا او مولدا لانه حجة دعوة
 المولى باعتبار الملك وسكينة المملوك الى النسب وقال
 في الكفاية قوله جليبا انما يعتق اذا كان جليبا غير
 ثابت النسب في مسقط رأسه اما اذا كان ثابت النسب

شرح النسخ من نسخة حاشية
 بقوله لا حجة لي عليك

ط
 اي لا يثبت العتق بلا شبهة

Copyright

ing

versity

في مولده فلا يثبت نسبته من مولاه ولهذا قلت هنا
غير ثابتة في مولده وتوفاؤه بعد هذا ابني اولاً منه هذه
ابني قيل هو على هذا الخلاف فيقول لا يعتق بالاجماع لان
المشار اليه ليس من جنس المسمى كذا كما يعتق بقوله
هذا ابني على الخلاف في يعتق بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز
كما ذكر لا هذا ابني حيث لا يعتق به في ظاهر الرواية
يعني اذا وجد الابن او الامومة في الملك كانتا متبعتين
للعنق بل واسطة فيكون الجزم لازماً لها فيصير المجاز
بله ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا بواسطة الاب
او الام لانها عبارة عن تجاوز في صلب او رحم وهذه
الواسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه الكلمة في الملك
بدون هذه الوسطة فاذا لم تذكر لغا الكلام لم يعدم
صحة المجاز الا اذا كان من النسب والاب او الام قال
في المبسوط ان اخذ في الرواية في الاخ انما كان اذا
ذكره مطلقاً بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيداً وقال
هذا اخي لابي او لامي فيعتق من غير تردد لان مطلق الاخوة
مستتر وقد يراد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة والمشترك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما
ذكر تعين المراد فان قيل ايضا البتة مشترك بيني وبين
ورضاع فكيف يثبت العنق باطلاق قوله هذا ابني
قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصد
المجاز يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا آخر فان الجزم
الزمن للبتة فيكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كذا
او بقوله هذا اخي اذا قال هذا جدي حيث لا يعتق الا
اذا قال ابوي فان هذا الكلام لا يفيد العنق الا بواسطة
اذ لا موجب له في الملك الا به كما سبق ثم لما ذكر العنق
الحاصل بالاعتاق الاختيار اذ ان يذكر مسائل العنق

والا موجب بفتح الجيم اي لا يثبت له ملك بدون
ملك الواسطة اي بدون ان يكون من ام واب كمن يصرح
عامة صفة

ذكر في الرواية
في العنق لوجه واحد

العنق الحاصل بلا اختيار فقال من ملك الى اخوه
وهو مشدود خيره قوله الا في عتق عليه دارهم ارحم
في الاصل وعاء الولد في بطي امه وتسمى القرابة
من جهة الولاد رحماً ومنه ذو الرحم محرم الميراث
شخصان لا يجوز النكاح بينهما لو كانا حراً كما ذكرنا
والآخر اني وهو صفة ذاتية للحوار والاصل فيه
قوله محرم من ملك ورحم محرم منه في وجه واللفظ العموم
يتناول كل قرابة مؤكدة بالحرمة ولا يكتفى بغيره
ولا فرق بينهما اذا كان المالك مسلماً او كافراً في دار
الاسلام لعموم العلة والمكاتب اذا اشترى اخاه لا يملك
عليه اذ ليس له ملك تام يقدر على الاعتاق والكروم
عند القدرة ولو كان المالك حراً او مجنوناً حتى يعتق
القريب عليهما عند الملك اذ تعلق به حق العبد فشأنه
التفقه او اعتق عطف على ملك لوجه الله تعالى والنيطة
او للصنم فانه ايضا يعتق لوجود ركن الاعتاق من احيائه
في محله ووصف القرينة في اللفظ الاول زيادة فلا يحتل
العنق في الاخيرين بعد ذلك بل يكون المعتق حراً
لان ذلك من فعل الكفرة وعبد الاصنام او اعتق
مكرها او سكران فان اعتاقهما صحح الصدور
عن اهله مضاً الى محله ولا يشترط في الاسقاطات
الرضا وبالكراهية ينعدم الرضاء ولا تأثير له في انعدام
الحكم الا يري الى ما روي عنهم فلا يثبت جده حتى يحد
وهو للمعتق جده النكاح والطلاق والعتاق والها ذلك
لا يرضى بالحكم او اضاف عطف على اعتق عتقه الى شرط
وحدد اي الشرط بان قال انه دخلت الدار فانت حر
فدخل عتق عليه اي على من ملك والمذكور بعده كعبد
لحرقي خرج اليها مسلماً فانه يعتق لقوله من في عبيد

لا يملك من يملكه اي على من يملكه من يملكه من يملكه
التفقه في قوله من يملكه وقد مر في رسالة البتة ما ذكره من ملك
لا يملك من يملكه اي على من يملكه من يملكه من يملكه

عنه قوله من يملكه دارهم محرم معتق
يعتق من

من يملكه دارهم محرم معتق
يعتق من

من يملكه دارهم محرم معتق
يعتق من

اعتق مكرها
او سكران فان اعتاقهما صحح الصدور
عن اهله مضاً الى محله ولا يشترط في الاسقاطات
الرضا وبالكراهية ينعدم الرضاء ولا تأثير له في انعدام
الحكم الا يري الى ما روي عنهم فلا يثبت جده حتى يحد
وهو للمعتق جده النكاح والطلاق والعتاق والها ذلك
لا يرضى بالحكم او اضاف عطف على اعتق عتقه الى شرط
وحدد اي الشرط بان قال انه دخلت الدار فانت حر
فدخل عتق عليه اي على من ملك والمذكور بعده كعبد
لحرقي خرج اليها مسلماً فانه يعتق لقوله من في عبيد

للمعتق لوجه واحد

الجاني في حين خروجه اليه مسلمين هم عتقاء الله
 ولأنه أحز نفسه وعوضه ولا استبرأ قاق على المسلم
 ابتداءً والحمل يعتق يعتق منه تبعاً لها لا اتصالاً بها
 ولا يصح بيعه وهبته لأن التسليم نفسه شرط في الهبة
 والغدرة عليه في التسليم ولم يوجد بالاضافة الى الحمل
 وشئ منها ليس بشرط في الاعناق ثم قيام الحمل وقت
 الاعناق انما يعرف اذا ولدت بعد عتقها لاقول من سيرة
 أشهر لأنه أقل مدة الحمل كما مر ان المسطور في كتب
 القوم ان الحمل يعتق باعناق الأم تبعاً لها مطلقاً فان
 اعتقت وهي حامل بآن ولدت بعد عتقها لاقول من سيرة
 أشهر يعتق الحمل ولا يتجزأ ولاؤه وان اعتقت وهي
 غير معلوم الحمل بان ولدت لله كمن يعتق تبعاً لأمه
 لكن يتجزأ ولاؤه الى مولد الأم كما مر وبهذا يظهر ان
 في عبارة صدر الشريعة حيث قال اعلم ان الحمل يعتق
 بعنق أمه لا بطريق التبعية بل بطريق الاصل حتى
 لا يتجزأ ولاؤه الى مولد الاب وهذا اذا ولدت بعد
 عتقها لاقول من سيرة أشهر تشابهاً لان ظاهرها مخالف
 لعبارة القوم حيث قالوا ان اعتق حاملاً عتق حملها
 تبعاً وايضاً قوله بعد اذا ولدت بعد عتقها لاقول من سيرة
 أشهر قيد لقوله يعتق بعنق أمه ومتمم له وقد
 فصله غير بل حق العبارة ان يكون هكذا الملم ان الحمل
 يعتق بعنق أمه وهي حامل بآن ولدت لاقول من سيرة
 أشهر حتى لا يتجزأ ولاؤه الى مولد الاب فالحاصل يعتق بعنق
 أمه مطلقاً فان وقع العتق عليه قصداً بان ولدت لاقول
 من سيرة أشهر يعتق ولا ينتقل ولاؤه ابداً الى مولد أبيه
 وان وقع بغيره تبعية أمه بان ولدت لله كمن يعتق ايضاً
 لكن اذا اعتق الاب بعد فقد تجزأ ولاؤه ابداً الى مولد أبيه

انما يعتق في الحمل والام
 ما كان له من قبل

انما يعتق في الحمل والام
 ما كان له من قبل

وسياق

وسياق تمام تحقيقه في بحث الولاء ان شاء الله تعالى
 باره عكس يعني ان الأم لا يعتق بعنق الحمل بل يعتق
 الحمل فقط اذ لا وجه لاعتناقها مقصود لعدم الاتصاف
 اليها ولا منعاً له لان فيه قلب الموضوع الولد يتبع
 الاب في النسب لانه للتعريف والام لا يتشبه ويتبع
 الام في الملك يعني اذا كانت الام ملك زبيد فولدت
 ولداً كان الولد ايضاً ملكاً له وان كانت مستتركة بينه
 وبين غيره كان الولد كذلك والرق الفرق بينهما ان الرق
 هو الذي ركبته أمه فعلى بعض عباده جاز استنكاحهم
 عن طاعته وهو حق الله تعالى وحق العامة على الخراف
 فيه والملك هو ملكي الشخص من التصرف فيه وهو حقه
 وأول ما يؤخذ بالاساس بوصف بالرق لا الملك لا بعد
 الاخراج الى دار الاسلام والملك يوجد في الجهاد
 والحيوان غير الادمي لا الرق وبالسبع يزول ملك المالك
 لا الرق وبالعنق يزول ملكه قصد الامة حقه ويزول
 الرق ضمناً ضرورة فراغه من حقوق العباد وتبين
 لك الفرق بينهما في الفتي وام الولد والكاية فان الرق
 والملك كاملاً في الرقيق الفتي ورقاً أم الولد ناقص
 حتى لا يجوز اعتناقها عن الكفارة والملك فيها كامل
 والكاية رقة كامل حتى جاز اعتناقه عن الكفارة
 وملكه ناقص لوجه عن يد المولى ولا يدخل تحت
 قوله كل مملوك لي كذا ذكره الزيلعي والعنق وفروعه
 كالقديرة والاستيلاء والكتابة بالاجاء عليه ولأنه مائة
 يكون مستهلكاً بما فيها فغير تجزأ جانبها ولا يعتق منه
 من جانبها ولجهد يثبت نسب ولد الرنا وولد المولى منها
 حتى ترثه ويترثها ولأنه قبل الانفصال كعصف منها
 حشا وحكما حتى يتغدى بعدايتها وينقل بانتقالها ويحل

قال في عقد السيد
 قال في عقد السيد
 قال في عقد السيد

Copying ing versity

ويدخل
الولد

في البيع فيدخل والعتق وغيرها من التصرفات تبعا لها
فكان جانبها ارجح ولهذا يعتبر جانب الام في البيع
ايضا حتى اذا تولد بين الوصفي والاهلي وبين الماكول
وغير الماكول يؤكل اذا كانت امته مأكولة ذكره الزيلعي
ويتبع الولد خيره في الدين رعايته لجانب الولد فولد
الامة من ارجحها ملك لسيدها تفرع على كون
الولد تابعا للام في الملك ولو كان الولد من سبدها فخر
لانم مخلوق من ماله فيعتق عليه ولا يعارضه ماء الامة
لان ما فيها مملوك لسيدها فخرها في امر الغير لان ماءها
مملوك لسيدها فخرها في امر الغير لان ماءها
قد رخص به لعله ولد لغزو في حرمة القيمة لغزو رجل
امتنع امة على انها ملك للبايع او نكح امرأته على انها
حرمة فولدت كل منهما ولدا فظهر ان الاول ملك لغير البايع
والثانية امة فيجوز ان يكون كل من الولدين حرا بالقيمة
اما حرته فلا رتبة خلق من ماء الحر ولم يرز الوالد
برقبته كما رضى الاول فلا يستعها واما القيمة فلرعاية
جانب التبعية الاصلية **باب عتق البعض**
بعض عبده لم يعتق كله خلافا لهما وللشافعي حيث يقولون
يعتق كله وحاصل الخلاف ان اعتاق البعض هل يجب
ان يوال الرق من الحمل كله ام لا فعنده لا يجب بل يعتق
الحمل رقبته ولكن زال الملك بقدره وعنده يوجب له اسم
ان الاعتاق اثبات العتق الذي هو قوه حكمية واثباتها
بازالة سندها الذي هو الرق وهما يتجزيان بالاعتاق
وكذا الاعتاق في الارام يختلف المعلول من العلة او جزئي
العتق لانه اذا تجزى فاما ان ثبت باعتاق البعض اعتاق
الكل ولا يثبت شئ او يثبت بعضه وعلى كل من الاولين
يلزم مختلف المعلول من العلة وعلى الاخير يلزم تجزى العتق
المعلول عتق الكل

في البيع فيدخل والعتق وغيرها من التصرفات تبعا لها
فكان جانبها ارجح ولهذا يعتبر جانب الام في البيع
ايضا حتى اذا تولد بين الوصفي والاهلي وبين الماكول
وغير الماكول يؤكل اذا كانت امته مأكولة ذكره الزيلعي

المعروف للشافعي

وهذا هو الرق
وهو العتق
وهو العتق

فصل

فصل في الاعتاق كالطلاق في من العتق عن القصاص
والاستيلاء في عدم التجزى وله ان الاعتاق باثبات
اثبات العتق بازالة الملك او ازالة الملك ابتداء
لا اثبات العتق بازالة سنده الذي هو الرق ولا ازالة
الرق ليلزم عدم التجزى وذلك لان الاعتاق تصرف
وكل ما هو تصرف لا يتعدي ولا يتر المتصرف ولا يتر
المتصرف انما يكون على ما هو حقه وحقه الملك وولايته
انما تكون على الملك والملك متجزى بالاجزاء كمن يتعلق
به امر غير متجزى وهو العتق وتعلقه به لا يستلزم
تجزيه كجواز الصلوة فانه امر غير متجزى يتعلق بمتجزى
وهو الاركان هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المحل
وانت خبير بانه لا يفيد الجواب عن دليلهم الا
بتحقيق مرام الامام ودفع الاشكال الوارد على الامام
في هذا المقام بان العتق مطاوع لله عتاق فكيف
يتصور تجزى الفعل وعدم تجزى مطاوعه وان
اردت القصور على تحقيق المرام فليتمع لما اتفق عليك
من الكلام قافول وبالله التوفيق وبالله مقاليد
التحقيق ان المعنى الحقيقي للاعتاق اثبات العتق
الذي هو قوه شرعية كما قالوا ومن البين ان اثباته
من حيث هو كذلك خارج عن قدرة البشر وانما هو
مقدور خالق القوى والقدر فاذا امتنع المعنى الحقيقي
وجب ان يصار الى المجاز كما هو القاعدة المقررة
واقرب المعاني المجازية الى الحقيقة ههنا امران احدهما
اثبات القوه الشرعية بازالة الملك بان يكون التصرف
من العبد ازالة الملك ويترتب عليه ثبوت القوه
وتنظيم الكسب والمخلوق في افعال الصا بانه الاول
مقدور العبد ويترتب عليه مقدور الله تعالى

وتجزى الاركان ولا يستلزم
تجزى الصلوة

فانما هو ازالة الملك
والاستيلاء في عدم التجزى
وله ان الاعتاق باثبات
اثبات العتق بازالة الملك
او ازالة الملك ابتداء
لا اثبات العتق بازالة
سنده الذي هو الرق ولا
ازالة الرق ليلزم عدم
التجزى وذلك لان الاعتاق
تصرف وكل ما هو تصرف
لا يتعدي ولا يتر المتصرف
ولا يتر المتصرف انما يكون
على ما هو حقه وحقه الملك
وولايته انما تكون على الملك
والملك متجزى بالاجزاء كمن
يتعلق به امر غير متجزى
وهو العتق وتعلقه به لا
يستلزم تجزيه كجواز الصلوة
فانه امر غير متجزى يتعلق
بمتجزى وهو الاركان هذا
ملخص ما ذكره القوم في هذا
المحل وانت خبير بانه لا
يفيد الجواب عن دليلهم الا
بتحقيق مرام الامام ودفع
الاشكال الوارد على الامام
في هذا المقام بان العتق
مطاوع لله عتاق فكيف
يتصور تجزى الفعل وعدم
تجزى مطاوعه وان اردت
القصور على تحقيق المرام
فليتمع لما اتفق عليك من
الكلام قافول وبالله
التوفيق وبالله مقاليد
التحقيق ان المعنى الحقيقي
للاعتاق اثبات العتق الذي
هو قوه شرعية كما قالوا
ومن البين ان اثباته من
حيث هو كذلك خارج عن
قدرة البشر وانما هو
مقدور خالق القوى والقدر
فاذا امتنع المعنى الحقيقي
وجب ان يصار الى المجاز
كما هو القاعدة المقررة
واقرب المعاني المجازية
الى الحقيقة ههنا امران
احدهما اثبات القوه الشرعية
بازالة الملك بان يكون
التصرف من العبد ازالة
الملك ويترتب عليه ثبوت
القوه وتنظيم الكسب
والمخلوق في افعال الصا
بانه الاول مقدور العبد
ويترتب عليه مقدور الله
تعالى

فصل

والمعنى الثاني ازالة الملك وهو ظاهر وهذا يخرج
 الجواب عن دليلهم المذكور ويندفع ايضا الاشكال
 المشهور اما الاول فبان يقال لا يتم ان الاعتراف انك
 القوق الشرعية فان صدوره عن العبد محال فكيف يصح
 لسانه اليه حقيقة فاذا بطلت هذه المقدمة بطل ما
 يرتب عليها واما الثاني فبان يقال ان اردتم بكون
 العتق مطاوعا لاوعتاق كونه كذلك يجب معناه الحقيقي
 سلمناه لكن المراد ههنا ليس ذلك المعنى كما عرفت بل
 معناه المجازي ويجوز تخلف مطاوع الفعل عن معناه
 المجازي كما في كسرتة فلم ينكسر لان معناه اردت كسرتة
 فلم ينكسر وان اردتم بكونه مطاوعا للمعنى المراد ههنا
 فاله في ذلك فانه اما ازالة الملك او ما هو مستعمل
 فظاهر ان تجري ازالة الملك لا يستلزم تجري العتق
 بل تجري زوال الملك ولا محذور فيه بل الامر كذلك
 فانه اذا اعتق البعض زال بعض ملك المولى وهو ملك اليد
 وبقي ملك الرقبة فصار كالمكاتب ولهذا عقيها بالمسألة
 التي يليها وبهذا التحقيق الفاضل على من انوار التوفيق
 اصح ما قال صاحب البدائع ان اكثر القوم على ان تجري
 عند الاعتراف لا العتق وهو غير سديد لان الاعتراف
 لما كان بمنزلة كان العتق مجزيا ضروريا ان العتق حكم
 الاعتراف والحكم يثبت على وفق العلة ولان القول
 بهذا قول بتخصيص العلة اذ يوجد الاعتراف في النصف
 وبما عر العتق فيه الى وقت الضمان او التسعير وانته
 قول بوجود العلة ولا حكم له وهو تفسير بتخصيص العلة
 وما قال محشي الهداية انه يلزم من تقرير صاحب البدائع
 ان العتق لا يتخلف عن الاعتراف في عدم التجري فانه لا يقبل
 التجري فيظهر قوة قول الصاحبين ووجر الاضطرار يظهر

هذا هو المعنى الثاني
 وهو ما قلناه

هذا هو المعنى الثاني
 وهو ما قلناه

يظهر من التأمل فيما ذكرنا فليتأمل ثم اذا خرج عتاق
 بزوال بعض الملك انحصرت ما لية بعض العبد عن موجب
 عليه التسعير وليسعى كمولاه في قيمة الباقي من ذلك
 البعض فصار كالمكاتب لان المستعنى بمنزلة المكاتب
 عنده حتى لا يجوز له تكاثر الاربع ولا يملك التسعير
 لانه الاضافة الى البعض توجب ثبوت المالكية في كله
 وبقاء الملك في بعضه يمنع فعلنا بالدليلين بانواله
 مكاتباً بانه مالك يد لا رقبة والتسعير كبدل الكتابة
 قاله ان يستعيره وله ان يعتقه لان المكاتب قابل
 للاعتاق بل ورد الى الرق كونه مجزى عن الفرق بينهما
 ان معتق البعض اذا خرج عن الاداء لا يرد الى الرق لانه
 اسقاط محض فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصود
 لانها عقد يقبل الفسخ وليس في القصص والطلاق
 حالة متوسطة فائتتاه في الكل ترجيحاً للحتم والاستيلاء
 متجراً عنده حتى لو استولد نصيبه من مذبذب يقتصر عليه
 وفي الفتنة لما ضمن نصيب صاحبه بالاف ملك بالضمان
 فكمال الاستيلاء واعتق رجل حصته من المملوك المشترك
 بينه وبين غيره فليس يملك الاعتراف او التسعير والاولا
 اما لانها المعققات او تضمينه او لشريكه ان يضمه
 لو كان المعتق موسرا بان يملك قدر قيمة نصيب الآخر
 ولو كان معسرا فليس يملك الاعتراف او التسعير فقط
 والاولا لهما كما في الاول ويرجع المعتق الضامى به
 ايما ضمن على العبد لانه قام مقام الساكت وقد كان
 للساكت التسعير وكذا المعتق والاولا لانه المعتق
 كله من جهة حيث ملكه بالضمان شهد كل من الشريكين
 بعتق نصيب الآخر سعى العبد لهما موسرا كانا او معسرا
 او احدهما موسرا والآخر معسرا هذا عندنا في حنفية وعندهما

هذا هو المعنى الثاني
 وهو ما قلناه

هذا هو المعنى الثاني
 وهو ما قلناه

هذا هو المعنى الثاني
 وهو ما قلناه

هذا هو المعنى الثاني
 وهو ما قلناه

ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كانا معسرين
 سعى لهما وان كان احدهما مقسرا والآخر موسرا
 سعى لهما لا للعسر والولاء لهما لان كلاهما يقول
 عتق نصيب صاحبي عليه باعتاقه وولاؤه لي
 وعتق نصيب بالتعاير وولاؤه لي والولاء موقوف
 في جميع ذلك عندهما لان كلاهما يحاله على
 صاحبه وهو يتارة عنه فيبقى موقفا الى ان يتفقا
 على اعتاق احدهما تعلق احدهما ار واحد من الشريكين
 عتقه بفعل غدا فقال ان دخل فلان من هذه الدار
 غدا فهو حر والاخر بعدمه وقال ان لم يدخل فهو حر
 فمضى الغد وجهل الشرط اى لم يعلم انه دخل او لا
 عتق نصفه ويسمى في نصفه لهما وعند محمد سعى
 في كله لان المقضى له عليه بسقوط التعاير مجهول
 فلا يمكن القضاء على المجهول وكذا ان نصف التعاير
 ساقط بيقين فكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه
 ان النصف الباقي هو نصيبى والتساقط نصيبك
 فينصف بينهما ولا عتق في عبيدين اى قال رجل
 ان دخل فلان من الدار غدا فعدي حر وقال الاخر ان لم يدخل
 فعدي حر فمضى ولم يعلم انه دخل ام لا لا يعتق واحد
 من العبيدين لان المقضى عليه بالعتق له به مجهولان
 فتحت الجهالة ملكا اى رجلا ولقد احدهما بشرا
 او هبة او وصية او اشترى اى احدهما نصف ابنه
 من مولاه اى مولى ابنه او عتق عتقه اى عتق عبيدا
 نصفه بان قال زيد لعبد بكر ان اشتريت نصفك
 فنصفك حر ثم اشتراه اى ذلك العبد هو اى زيد
 ورجل آخر بالاشتراك عتق حصته اى حصته الاب
 في الصورتين الاوليين لانه ملك شق فليس وشراؤه

وان مات العبد قبل ان يتفقا وترك
 ماله فهو نصيب لهما
 وان مات العبد بعد ان يتفقا وترك
 ماله فهو نصيب لهما

وان اشترى احد الشريكين
 من العبد بغير اذن صاحبه

وان اشترى احد الشريكين

اعتاق كما مر وحصته الخالف في الثالثة لوجود الشرط
 ولم يضمن عند اى حنيفة لانعدام التعدي على الشريك حاله
 او لا اى سواء علم انه شريكه او لا كما لو رثاه اى لا يضمن
 الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن
 الاب اذا ورث هو وشريكه ابنته صورة امرأته ماتت
 ولها عبد هو اى زوجها فترك الزوج والمال فموت
 الاب نصف ابنته فعتق عليه لا يضمن حصته ايتها اتفاقا
 لان الارث ضروري لا اختيار للاب في شوته والاخر
 اعتقه او استسعى اى اذ لم يكن للشريك ولاية التضمين
 هو له احد الامرين اما الاعتاق والاستسعاء وقال
 في غير الاب ضمن نصف قيمته غنيا وسعى له فقيرا
 لان شراء القريب اعتاق فان كان موسرا يجب الضمان
 وان كان معسرا يسعى العبد او بحنيفة يقول انه رضى
 بافساد نصيبه ولا يضمن كما اذا اذن باعتاق نصيبه
 حيث شاذ كنه في عتق العتق وهو الشراء وان جهل الجاهل
 لا يكون عذرا وان اشترى اى اجبتى نصفه ثم اشترى
 الاب موسرا باقية نصيبه اى الاجبتى الاب لانه ما رضى
 بافساد نصيبه واستسعى الاب في نصف قيمته لا احتباس
 ماله عند هذه وهذا عند اى حنيفة لان يسار المعتق
 لا يمنع التعاير عنده وقال لا اختيل له ويضمن الاب
 نصف قيمته لان يسار المعتق يبيع التعاير عندهما وان
 اشتراه اى النصف الاب موسرا من مال كنه لم يضمن
 الاب له اى مال كنه لانه رضى بافساد نصيبه ببعده
 من الاب بغير اذن الشريك او باعتقه اى رثاه او بغير اذن
 ضمى السالك مدبره فقط لا المعتق ومنه اى بغير اذن
 ثلثة مدبر الا لما ضمنه اذا كان العبد بين ثلثة مدبرين
 احدهم لم يعتقه الاخر وهما موسرا والثالث ساكت

الشريك

الشريك الاخر

الدين والمعتق

Copyrighted material

فان زاد التاكيد والمدبر الضمان فللتاكيد ان يضم
 المدبر دون المعنى والمدبر ان يضم المعنى ثلث قيمته
 مدبراً ولا يضمه الثلث الذي ضمن توضيحه ان قيمة العبد
 اذا كانت سبعة وعشرين ديناراً مثلاً فان التاكيد
 يضم المدبر تسعة والمدبر يضم المعنى ستة وذلك
 لان قيمة المدبر ثلثا قيمة المعنى كالميتا في مبالغة التدبير واقعا
 على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة المعنى وهي ثمانية عشر
 وثلثها ستة فيضم المدبر المعنى تلك الستة فقط
 ولا يضمه الستة التي نصيب التاكيد مع تلك الستة
 التي يضمها ايما هذا عند اي حنيفة وقال العبد للمدبر
 ويضم ثلثي قيمته لشريكه مورا كان او موعدا لانه
 ضمان تلك فانه يختلف باليسار والعسار بخلاف
 ضمان الاعناق فانه ضمان جنازة قال عياض ولد شريك
 وانكر شريكه فخدمه اى فخدم الجارية الشريك المنكر
 يوما وتوقف يوما عند اي حنيفة لان المقر اقران لاق
 له عليها فيؤخذ باقراره والمنكر يزعم انها كانت
 فله حق له الا في نصفها وعندهما المنكر ان يستبيح
 الجارية في نصف قيمتها ثم يكون حرة لانه لما لم يصدق
 صاحبته انقلب اقراره عليه كانه يتولد عنها فتعق
 بالتمايز لا قيمة لانه ولد وقال لها القيمة لانها مملوكة
 محررة منتفعة بها وطيا واجاز ولا تخدما فتكون
 مقومة كالمدة ولهذا لو قال كل مملوك لي كذا دخل
 اثم الولد واستباحه الوطى دليل الملك لانه لا يخل الا
 بالملك او ملك البين والاول منتفع فتعق الثاني
 وبقاء الملك دليل بقاء الما لينة والتقويم اذا المملوك
 في الادنى ليست غير الما لينة والتقويم كحق الجارية
 لا ينافي التقويم كالمدبر ولهذا اذا هلك اثم ولد الصراي

هذه وكان الاثر
 بالاشتراك

به نسي

نسي وهي اية التقويم ولا يحنيفة قوله سم اعقها ولزها
 رواه ابن ماجه والدارقطني ومقتضى الخبر والالتقويم
 لكنه تقاعد من افادة الخبر لمعارض وهو قوله سم ايت
 امر اية وكذا من سيد جازي معققة من دبر منه
 وفي رواية من بعدد ر واهل محمد ولا معارض له في ذلك
 التقويم فينت فلا يضم غنى اعقها ارام ولد جال كونها
 مشتركة بينه وبين غيره بان ولدت ولدا فاد عتياه
 فانه لا يضم حصته شريكه عند اي حنيفة بناء على عدم ثبوتها
 وعندهما يضم بناء على ثبوتها رجال له العبد ثلث ما له
 في صحته لا ينسب عنده احد كما خرج واحد منهما
 ودخل اخر فاعاد هذا الكلام فان كان حيا امر بالبيل
 وان مات بحمل وعق ثلثة ارباع الثابت ونصف
 كل من الاخيرين عند اي حنيفة واي يوسف وعند محمد
 ربع من دخل وغيره كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول
 اربعين الخارج والنايب فنصف بينهما ثم الايجاب
 الثاني اربعين الثابت والداخل وينصف بينهما فنصف
 الذي اصاب الثابت شاع فيه وما اصاب النصف الذي
 عتق بالايجاب الاول اعا وما اصاب النصف الفارغ
 وهو الربع بقي فعق منه ثلثة ارباع وما الداخل
 فعق منه ربعه عند محمد لان هذا الايجاب لما اوجب
 عتق الربع من الثابت اوجب من الداخل ايضا فنصفه
 بينهما وهما يقولان المانع من عتق النصف يختص
 بالثابت ولا مانع من الداخل فيعتق نصفه ولو كان هذا
 القول منه في المرض ومات قبل البيا وقيم العبد مساوية
 وان كان له مال خرج قدر المعق من الثلث وذلك
 ربع وثلث ارباع رقيمة عندهما وقيمة ونصف رقيمة
 عنده او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكر

مجرده
 وعدم نفي الاعناق عندها
 اذا صار في محلهما امانا
 ثبت بغير التقويم فتنجيب
 لفرضه تقدر بعد ذلك

وان لم يكن له مال سوى العبد ولم يجز الورثة قسم الثلث
بينهم على هذا اي على ما وضعنا وبيان ان حق الخارج
في النصف وحق الثابت في الثلث الاربع وحق الداخل
عندهما في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف
وربع واقله اربعة فتعول الى سبعة فحق الخارج في سهمين
وحق الثابت في ثلثه وحق الداخل في سهمين فبالغت
سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق
في المرض وصيته ويجعل ثلثها الثلث واذا صار ثلث
المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي سهام
التسعة وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلثة
اعبد فيصير كل عبيد سبعة فيعتق من الخارج سهمان
ويسعى في خمسة ويتق من الثابت ثلثة ويسعى اربعة
فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام التسعة اربعة
عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد حق الداخل
في سهم وكان سهام العتق عند شتر ويجعل كل رقبة
شتر وسهام التسعة اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر
فيعتق من الثابت ثلثة ويسعى في ثلثه ومن الخارج كما
ويسعى في اربعة ومن الداخل سهم ويسعى في خمسة
فيستقيم الثلث والثلثان اقول يرد على ظاهره ان
ارباب الفرائض صرحوا بان الاربعة لا تعول فكيف يصح
قوله واقله اربعة فتعول الى سبعة ودفعه ان معناه على
ما ذكره شرح كلهم لا يتصور في مسألة قط اجتماع نصفين
وربع وهذا لا ينافي وقوع العول فيها فيكون سهم التركة
ولو طلق لذلك قبل وطى سقط ربع مهرها حيث
وثلثة انما ما ثبتت ومن ما دخلت حتى اذا كان الثلث
زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطى على الوجه
المذكور فبالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفاً

اربان يقول احدكم طالق

بين الخارج والاثبات فسقط ربع مهر كل واحدة ثم
بالايجاب الثاني سقط الربع منصفاً بين الثابت والداخل
فاصاب كل واحد النصف فسقط ثلثة اثمان مهر الثابتة
بالايجاب وسقط ثلث مهر الداخل واما فرضت المسئلة
في الطلاق قبل الوطى ليكون الايجاب الاول موجبا
للبينونة فما اصاب الايجاب الاول لا يبقى مهر للميت
الثاني فيصير في هذا المعنى كالعنق الوطى والموت بيان
في طلاق ميسم يعني اذا قال لامرأة احديكما طالق
فوطى احدهما او ماتت فكل منهما بيان ان المراد
هي الاخرى اما الوطى فانه النكاح عقد موضوع لحل
الوطى والطلاق وضع لا زال فملك النكاح اي ازاله
حل الوطى اما في الحالك او بعد انقضاء العدة فالوطى
دليل على ان الموطوءة لم تكن مرة بالطلاق واما
الموت فلما عرفت ان البيان انشاء من وجه فلا بد له
من محل كبس وموت وتديبر واستيلاد وحيث وصديقه
مستلتي فيعتق ميسم اي اذا قال لعبد احديكما حر
فباع احدهما او مات احدهما او تبرأ او استولد احدي
امتد بعد ذلك القول او وهب احدهما او تصدق به
ولم فكل ذلك بيان ان المراد هو الآخر فان من حصل له
هذه الاشياء لم يتق محله للعتق اصاب بالموت وللعنق
من جهة البيع وللعنق من كل وجه بالتدبير والاستيلاد
فتعني الاخر واليه بالتسليم والصدقة بمنزلة البيع
لان تملك لاوطى خير اولا يكون الوطى بياناً في عتق
ميسم يعني لو قال لامتية احديكما حر ثم جامع احدهما
لم يكن بياناً عنده وعندهما بيان لان الوطى لا يجعل
الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل الاستيقان وله ان
الملك ثابت فيهما ولهذا كان لم يثبت بينهما وكان له

ان يكون الموت بياناً

الوطى

الارش اذا جنى عليها والمهر اذا وطئنا بشبهة لانه العتق
 المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا يترتب قبله وبأول
 ولد له بقوله لا ممتز أول ولد تلديه لو كان ابنا ائساد
 بزيادة يورث العيان الى ان عبارة الوقاية لا تستقيم بدونها
 فانت حرة ان ولدت ابنا وبنينا ولم يدرك الاول عتق
 نصف الام ونصف البنت والابن عبد لانه كل من الام
 والبنت يعق في حال وهو ما اذا ولدت الفراه م
 اول حرة الام بالشرط والبنت بنسبتها لكونها حرة
 حرة ولدتها وترق في حال وهو ما اذا ولدت البنت
 او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى
 في النصف واما الابن فيرق في الحال لانه شهد اي
 شهد رجلا على زيد بعتق احد مملوكي عبيد
 كانا او اميتي لغت الشهادة في صورتين عند
 اما في الاولى فلا نة الشهادة على عتق العبد لا تقبل
 بله دعوى السيد عند ولاد دعوى منه جهنا كدعوى جوهرا
 وعندهما تقبل بله دعوى فلا تلغوا واما في الثانية
 فلا نة الدعوى وان لم تكن شرطا في حقا لانه كلف
 الشهادة على العتق المبهم مردودة كما في احد العبد
 الا ان تكون شهادتهما في وصية قال في الهداية اذا
 شهدا انه اعترق احد عبيده في مرض موته او شهدا على
 تدبيره في صحته واداة الشهادة في مرض موته او بعد
 الوقفات تقبل لانه انما لا التدبير حيث ما وقع وصية
 وكذا العتق في مرض الموت وصية والخصم في الوصية انما هو
 الموصي وهو معلوم وغير خلف وهو الموصي او الوارث
 قول مراد ان مقتضى القياس ان تلغوا هذه الشهادة
 ايضا لجهالة المدعي لكنها تقبل استحسانا لوجود المدعي
 تقدير المدعي عليه تحقيقا لانه هذا وصية الخصم والوصية

هو الموصي لان نفقه يعود اليه فيكون مدعيًا تقديرًا
 وعنده خلف يقوم مقامه في الخصومات وغيرها وهو
 الوصي او الوارث فيكون كل منهما مدعي عليه تحقيقا
 فكان الموصي ادعى على احد ما حقه واقام الشاهد
 فيكون الموصي مدعيًا من وجه ومدعيًا عليه من وجه
 آخر فاصحح هذا الحل ما قال صدر الشريعة الدليل الاول
 مشكل لانه المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبيده
 او الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبد ان يري
 اثباته فكيف يقال ان المدعي هو الموصي او نائبه
 لانا لاننا لم نذكر ما ذكر بل انكار المولى
 تدبير احد عبيده واداة العبد اثباته ليس
 الا بما شهدا في صحة المولى على انه اعترق احد عبيده
 كيف لا وقد قال في الهداية وهذا كله اذا شهدا
 في صحته على انه اعترق احد عبيده وقال بعد اما
 اذا شهدا انه اعترق احد عبيده في مرض موته الى آخر
 وايضا لم يقل صاحب الهداية ان المدعي هو الموصي
 او نائبه بل جعل الموصي مدعيًا ونائبه مدعيًا عليه
 كما بيناه يؤيد ما ذكرنا ما قال في غايه لما كانت العتق
 في مرض الموت او التدبير وصية كان المقضى عليه
 معلوما لانه الخصم في تنفيذ الوصية هو الموصي وهو
 معلوم وغير خلف وهو الوصي او الوارث فقبلت
 الشهادة بخلاف حال الحق فان الشهادة للعبد
 لا للمولى لان المولى لا يدعي والعبد الذي وقعت
 الشهادة له مجهول وانما نحن في قول صدر الشريعة
 ما قال في الكافي وتبعه الذي يلقى وجه المصنف ان العتق
 في مرض الموت وصية حتى اعترق من الثلث والتدبير
 وصية سواء كان في الصحة او في مرض الموت والخصم

في تنفيذ الوصية هو الموصي لان وجوب تنفيذ الوصية
لحقه ونفعه يعود اليه وانكاره مردود لانه نفعه
وهو معلوم وعنه خلف وهو الموصي او الوارث فيحقق
الدعوى من كل واحد من وصيه او وارثه فانه غير صحيح
اما اوله فانه انكار المولى ليس في هذه الصورة
بل فيما اذا شهد في صحة المولى كما مر واما ثانيا
فان تحقيق الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير
معلوم اصله لانه اذا قال اعتق مؤري احد عبديه
كان اقرارا لا دعوى فله يحتاج الى التاكد فليتام
في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام والله الهادي
الى سوار السبيل وصلى الله وسلم الوكيل وظلمه
مبهم بان قال لامراتيه احديكما طالق فانه النهاية
فيقبل بانه دعوى لتضمن خريم الفرج فيكون حقا
لله تعالى بشرط فير الدعوى اجماعا **باب**
الخلف بالعتق قال ان دخلت هذه الدار
فكل مملوك لي يومئذ حر اى يوم اذ دخلت عتق من لم
وقت الدخول مطلقا اى سواء لم يكن له مملوك
فاشتراه ثم دخل او كان في ملكه مملوك يوم خلف
فبقي على ملكه حتى دخل لان المعتد قيام الملك
وقت الدخول وهو حاصل فيهما وبه يومئذ
من له عند خلفه مطلقا لم يقل في يمينه يومئذ
بل قال ان دخلت الدار وكل مملوك لي حر لا يعتق
من ملكه بعد اليمين لانه قوله كل مملوك لي للحال
والجزء من مملوكي في الحال الا انه بدخول الشرط
عليه تأخر الى وجود الشرط فيعتق اذ بقي على ملكه
الى وجوه الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعد
لعدم الاضافة الى الملك اوسيه كذا اذا قال كل مملوك لي او

ط. في الفعل وعقوب
عند الشرائع
عقوب

من لم يوم طلقه



من لم يملكه او ملكه او اياها شترت

من لم يملكه او ملكه او اياها شترت

او قال كل ما املكه حر بعد غدا وله في الصورتين
مملوك فاشترى اخر ثم جاء بعد غدا او قال كل مملوك
لي او املكه حر بعد موتى وله مملوك فاشترى اخر حيث
يتناول العتق والتدبير من ملكه مدخله فقط
ولا يتناول لان من يشترى بعد اليمين لانه قوله كل مملوك
لي للحال كذا اكل املكه ولهذا يستعمل فيه بانه قرينة
وفي الاستقبال بقرينة السنين او سوف فصرت
مطلقة الى الحال فكان الحرة مملوك او تدبره
في الحال فله يتناول ما يشترى بعد اليمين لكن
بموت اى موت المولى عتقا اى من ملكه بعد اليمين
وقبله من ثلثه وقال ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد
اليمين لانه اللفظ حقيقة للحال كما مر فله يتناول
ملكه ملكه ولهذا صار من كان في ملكه وقت اليمين
امدبرا دون الآخر ولهما ان هذا الجواب عن طريق
الوصية حتى اعتكر من الثالث والوصية انما تقع بعد
الموت ويكون المقصود منها حال الموت الا ترى ان من
اوصى بثلث ماله وليس له او كان له مال وانما
غيره يتناولها اذ بقيا في ملكه الى الموت المملوك
اي لفظ المملوك لا يتناول الحال لانه يتناول المملوك
المطلق والحال مملوك تبع لآلته ولهذا لم يصح اعتاقه
عن كفارة اليمين ولا به عضو من وجهه ولم يملك
يتناول الا نفسه لا الاعضاء فله يعتق حال جاريته
قال كل مملوك لي ذكر فهو حر قيد بالذكر لانه لو اطلق
عتق الائم فيحقق الحال تبعوا المملوك لا يتناول المكاتب
ايضا لانه ليس بمملوك مطلقا بل لانه مالك **باب**
العتاق على جمل هو بالضم ما يصح له ان
من شيء على شيء يعمله وكذا الحال بالكرس عتق عبده

من لم يملكه او ملكه او اياها شترت

والوصية ان تقع بعد الموت لا تدبر في الوصية بالمال
الاستقارة والحالة التي هي من ثلثه من ثلثه من ثلثه
سيكون المقتضى ما مر

Copyright

على مال اوبه بان قال انت حر على الف درهم او الف درهم فقبل العبد عتق لانه معاوضة المال ولو تغير المال اذا العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة بثوت الحكم بقبول العوض كما في البيع فاذا قبل صار حراً والمال الذي شرطه من صحيح عليه لكونه ديناً على حر حتى تكفل ولو لم يكن صحيحاً كما صححت الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لم ينص الكفالة به لانه ثبت مع المتبقي وهو قيام الرق كما سيأتي والمال يتناول النقد والقرض والحيوان فان لم يعنى لانه لا كانت معاوضة المال بغيره مثلاً النكاح والطلاق والصلح عن دم العمد وكذا الطعام والمكيل والموزون وما اذا علم جنسه ولا يضر جهالة الوصف لانها ليسيرة المعلق عتقه بالاداء بان قال مولاه ان اديت الى الف درهم فانت حر ما دون اى عبد ما دون لا يعنى الآباء والمال لا مكاتب لانه صرح في تعليق العتق بالاداء وانما صار ما دوناً لان المولى رغبه في الاكتساب بطلبه الاداء منه ومراة التجارة لا التكدى فكان اذا ناله دلالة فجاز بيعه اى اذا كان عبداً ما دوناً معلقاً عتقه بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب ولا يكون العبد احق بمكاسبه حتى جاز للمولى اخذها منه بلا رضاه بخلاف المكاتب ولا يشرى اى حكمه الى الولد المولود قبل الاداء كما يشرى في المكاتب وعتق العبد بادويه كل له لوجود المعلق به ولو كان اداؤه بالتخليص بينه وبين المولى يبنى ان العبد اذا حضر المال حيث يتمكن المولى من قبضه وحل بينه وبين المال اجبر الحاكم بتركه قابضاً وحكم بعتق العبد قبضاً ولا يبيعه ولا ارباده بعض المال لا يعنى الانتفاء المعلق به ولو اجبر المولى على

تکلیف بالفارسیه
سید احمد ۲۵

تعلق بشرط والأول معا وضعة ولزمته أي لزمته الخدمة العبد
 إذ سلم له المبدل فلزم عليه تسليم المبدل فإن مات هو أي
 العبد أو مولاه قبلها أي قبل الخدمة تجب قيمته عليه وتؤخر
 من تركه أن كان تركت الميت هو العبد عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وعند محمد عليه قيمة الخدمة في الذمة كبيع عبد
 منه بعين فهلك العبد تجب قيمته أي قيمة العبد يعني
 أن هذه الخلافة مبنية على خلافه فبقيت أخرى وهي ما لو
 قال لعبد بعث نفسك منك بهذا العبد فهلك العبد
 تجب قيمة العبد عندها وقيمة العبد عند محمد لو أنه
 معاوضة مال بغير مال لأن نفس العبد ليس مال في حقه
 إذ لا يملك نفسه فصار كماله لو تزوج امرأة على عبد
 فاستحقاقها تخرج عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع
 وهو مهر المثل ولها إيلائه معاوضة مال بال لأن العبد
 مال في حق المولى وكذا المنافع صارت مالا بإيراد العقد
 عليها فصار كماله لو اشترى بابه بامته فملك قبل القبض
 أو تحققت فإن البائع يرجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة
 الامته قال رجل مولى أمته اعتقها بالف على أن تزوجه
 أي فعل أي اعتقها المولى وأبت أي امتعت الامر عن
 النكاح عتقت الامته ولا شيء عليه أي على الثقات لأن
 اشترط العبد على الأجنبية جائز في الطلاق لا العتق
 كما مر ولو ضم القابل عتي وقال اعتقها عتي بالف على
 على أن تزوجه قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها خاصة
 القيمة عليه وحصة المهر تسقط فيما أصاب القيمة إذا
 المهر وما أصاب المهر يسقط لأنه كما قال من نصبي
 النكاح امتضاء كما مر في آخر باب نكاح الرقيق فإذا كان
 كذلك فقد قابل الألف بالرقية شراء وبالبدن نكاحا
 فاقسم عليهما ووجب عليه حصة ما سلم عليه وهو الرقية

ng

على القبول اعتبار الخبز بالكل فان كان المال الذراداه
 ما كسبه قبل التعليق رجع به المولى عليه لانه ملك
 المولى ولو كان مما كسبه بعده اى بعد التعليق لا يرجع
 لانه ما ذون من جهة بالاداء منه وعتق في حاله
 اى حال ادائه من كسبه قبل التعليق او بعده لوجود
 الشرط فان علق المولى بان فقال ان ادبت الى اخره
 بغير ادائه اى اداء العبد او اداء المال بالمجلى فان
 ادى فيه عتق والا فلا فانه خير كما مر في الطلاق
 وبان لا يتقيد به لانه يستعمل للوقت كمتى كما مر
 قال المولى انت حر بعد موتى باللف ان قبل العبد بعده
 اى بعد موته واعتقه الوارث عتقه به اى بالالف
 والا اى وان لم يقبل العبد العتق بالالف بعده او قبل
 ولم يعتقه الوارث فلا اى لا يعتق بالالف وان جاز
 ان يعتقه الوارث مجازا اعتبر القبول بعد الموت
 لان ايجاب العتق اضيف الى ما بعد الموت ولا يعتبر
 وجود القبول قبل وجود الايجاب فصار كقوله انت
 طالق عند ان شئت حيث لا يعتبر مشيئتها قبل عند
 او اعتبر اعتاق الوارث حتى انة العبد ان قبل
 بعد الموت لا يعتق ما لم يعتقه الوارث بان الميت
 ليس باهل للاعتاق لان العتق ليس بعلق بالموت
 ففي مثله لا يعتق الا باعتاق كما لو قال انت حر
 بعد موتى بشهر بخلاف المدبر لان عتقه تعلق بنفس
 الموت فلا يشترط فيه اعتاق احد حرره على خدمته
 سنة فعلق عتق لاق الاعتاق على شئ يقتضى وجود
 القبول لا وجود القبول كسائر العقود صورته ان يقول
 اعتقك على ان تخدمنى كذا سنة واما اذا قال
 ان خدمتنى كذا مدة فانت حر لا يعتق حتى يخدمه

الرقية وبطل عنه حصته ما لم يسلم له وهو البضع
 ولم يبطل البيع باشتراط النكاح لانه مقتضى صحة العتق
 عنه فيكون مندوبا فيه فلا يرعى فيه شرط البضع وهو
 العتق كما تقرر في الاصول ولهذا وجب عليه حصته
 من الالف المسمى ولو كان فاسدا لوجب عليه القيمة
 فلو لم تأب الامة بل تزوجت من القائل فمهرها حصته
 مهر المثل منه اى من الالف وهو ثلث الالف في صورتي
 الصم اى ضم عتي وتركه ولو اعتق امته على ان تزوجه
 نفسها فزوجه بنفسها كان لها مهر مثلها عند اى خيفة
 ومحمد لان العتق ليس بالالف بل بوضع وعند اى يوسف
 يجوز لانه مسموع معتق صفة ونكحها وجعل عتقها
 مهر مثلها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا بالنكاح
 بغير مهر فان ايت فعليه قيمتها في قولهم جميعا وكذا
 لو اعتقت المرأة عيدا على ان يترجها فان فعل فلها
 مهر مثلها وان ايت فعليه قيمته **باب التدبير** هو لغة
 النظر الى عاقبة الامر فكان المولى ينظر الى عاقبة امره
 والتجسس عتقه الى الحرية بعده وشرعا يستعمل كل من لفظ
 التدبير والمدبر في المطلق والمقيد والظاهر ان التدبير
 فيها معنوي لان اللفظ يحتاج الى تعدد الوضع وهو
 خلاف الظاهر فلا يصار اليه بل دليل وليس فليس
 فله بدعها من بيان ذلك المعنى المشترك اوله ثم
 تقسيمه الى ذين القسمين وبيان احكام كل منهما كما
 وقع ههنا حيث قلت هو تعليق العتق بالموت او تعليق
 المولى عتق مملوكه بالموت سواء كان مورا او موت غيره
 كما بياني في المدبر المقيد ثم قسمته الى قسمين وبيئت
 احكامهما وما يؤيد كونه ذلك الاشتراك معنويا قوله
 الامام شمس اللغة في المبوط التدبير عبارة عن العتق

بل بشرط
 ان يقدم بطلان البيع

لا يشترط اللفظ
 وليس له دليل على الاشتراك اللفظي
 فليس الاشتراك اللفظي
 التدبير والمدبر

الواقع في المملوك بعد موت المالك فعلم من هذا
 ان قول الكثر هو تعليق العتق بمطلق موته وقول شارح
 الزيلعي احتراز الشيخ عن المدبر المقيد بقوله بمطلق موت
 المولى ولفظ الوقاية من اعتق عن ذر بمطلقا وقول
 شارح صدر الشريعة انما قال مطلقا احترازا عن
 المقيد ليس كما ينبغي نعم يرد على المبسوط ايضا ان
 قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي خروج المعلق
 بموت الغير عن المقيد اللهم الا ان يقال كلام مبني
 على الاعمال لا على ما ذكرنا من وقوع وهو اما مطلق
 كما في مات فانت حر او انت حر يوم اموت او انت حر
 من ذر مني او انت مدبر او ذر لك او انت حر ان مات
 الى ما في سنة اي ان مات من هذا الوقت الى ما في سنة
 وغلب موته قبلها بان يكون اي ثمانين سنة مثله فانه
 في الصورة مقيد وفي المعنى مطلق لان الغالب ان يموت
 قبل هذه المدة ثم بين حكم المطلق بقوله فانه يرهن
 ولا يخرج من الملك ببيع او هبة او نحوها الا بالاعتيا
 او الكفاية وعنده الشافعي يجوز انتقاله من ملك
 الى ملك ويستخيم ويشتجر والامر توطاء وتكح
 والمولى احق بكسبه وارثه ومهر المدبرة لبقاء الملك
 في الجلالة وموته اي موت المولى يعق المدبر من القليل
 ويسعى في تملكه ان لم يترك المولى غير من المال وله
 وارث اي والحال ان المولى وارثا لم يجز ار التدبير
 حق لو لم يكن له وارث او كان لكنه يعق كله
 لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت المال ويجوز اجاز
 الوارث ويسعى في تملكه اي كل قيمته لو كان المولى مديونا
 ولا يكتفى بقص العتق فيجب رد قيمته ولو لم يدر مدبر
 لاجتماع الصحابة ولا يترتب عليها واما مقيد عطف على اما

بيان حكم المدبر المطلق

ان كان المدبر
 امة توطا واحد

على اما مطلق كان ميت في سفرى هذا او مرضى هذا او ملك
 فانه او ميت الى سنة او نحوها الى عشر من سنة مثله
 مما يقع غالبا هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية مما
 يكتفى غالبا فيشاع ويوهب ويرهن فان الموت على تلك
 الصفة ليس كائنا لا محالة فلم يتعقد سببا في الحال واذا
 انتفى معنى السببية لتردده بين الثبوت والعدم بقي
 تعليقا كسائر التعليقات فلا يمنع البيع ونحوه قبل
 دخول الشرط ويعتق من الثلث ان وجد الشرط لان
 الصفة لما صارت مستعينة في آخر جزء من اجزاء الحيوة
 اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت ودول
 المتردد صحيح قال لعبدك انت حر قبل موتى بشهر فمات
 بعد شهر عتق من كل ماله يعني رجل صحيح قال لعبدك
 هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعق من ثلث
 ماله وقال بعضهم يعق من جميع ماله وهو الصحيح
 لان العتق على قول ابي حنيفة يستند الى اول شهر قبل
 الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الحاشية
 ولو مات قبله اي قبل شهر لم يعق لانه مدبر مقيد واعتقد
 لم يوجد ولو قال انت حر بعد موتى بشهر فمات بعد
 لا يعق بالموت لعدم اهلية المولى لانه عتاق عند
 وجود المعلق به بل يعققة الوصي او الوارث او القاضى
 لان انتقال الولاية بعد اليهم كذا في الحاشية فبمدر المطلق
 نصف قيمته لو كان قننا والمقيد يعق قننا اختلفوا في قيمة
 المدبر قبل قيمته لو كان قننا وقيل ثلثا قيمته لو كان
 قننا وقيل ينظر بكم يستخدم مدة مخرج من حجب الحر
 والطبي يجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث فبسته
 نصف قيمته لو كان قننا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
 بخوارزمي انه لانه للمقيد منفعتين منفعة البيع وما يشاكلها

بيان حكم المدبر المقيد

فانه اذا وجد شرط الموت في السر او في الرهن مثله

فانه بعد شهر ولا بد من ان يكون صحيحا في اول الشهر
 كما يدل عليه ما نقله من الحاشية في اواسطه عن ابن كوتبة
 في اول الشهر لا يعق من جميع المال

ولو انما فاقض فبمدر المدبر فبمدر فبمدر فبمدر فبمدر
 واحدة حتى لو منع ذلك ان ترضى كزيري خانة ذلك
 لا يكون ذلك ان لم يطل فبمدر الاول

لان انتقال الولاية بالهبة ويجوز ان ياتي بالوقاية ان انت
 بعد موتى يوم يكون مدبر او لا يبيعه ولو مات مولا
 في ملكه يعق من الثلث او اقله يوم قدومه وان لم يدر فبمدر
 الوارث انتهى تأمل فيه

قبل الوارث

من التملك بالدين والامهار وغير ذلك والثاني منفعة
الاجارة والاستخدام والتدبير فتفوت الاولى ويبقى
الثانية فيكون قيمته نصف قيمته لو كان قتا ولو كان
التدبير مقيدا يقوم قتا كذا في الثانية **باب الاستيلاء**
هو لغة طلب الولد وشرعا طلب المولى الولد من امته
بالوطى امة متبداء خبر قوله الا ان لم تملك ولدت
ولدا من مولاها باقرار او باقرار المولى باق الولد
منه ولو كان اقرار حال كونها حاملا بان يقول
حالي هذه الامة منى او ولدت من زوجها بان زوجه
المولى من رجل فولدت منه فاشترها الزوج لم تملك
اي لم تكن ملوكة ملكا تاما وان بقي فيها الملك في المملوكة
وحكمها اي حكم المملوكة كالمدبرة وقد مر لكنها اي
لكن الفرق بينهما ان المملوكة تعيق بموت من المالك
والمدبرة من التملك ولم تنسح كدينه والمدبرة تسقى
فان ولدت ولدا آخر يثبت نسبه له دعوى اذ يدعى
الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا
كالمنكوحه ولهذا لم يمتنع بقاء العدة بقاء جرح العتق
ولكن انتفى بنفيه لانه فراشا ضعيف حتى يملك نقله
بالزوج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفى الولد بنفيه
الا باللعان لشاكد الفرائض حتى لا يملك ابطاله بالزوج
وهذا الذي ذكره حكم القضاء واما الديانة فان كان
وطيها وحضنها ولم يغزل عنها يلزم ان يعترف
به ويدعى لانه الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها
او لم يحضرها جاز له ان ينفيه لان هذا الظاهر
يقال له ظاهرا واما زوجهها فجاءت بولد فليس
في حكم امه لان حق الحرية يسرى الى الولد كالتدبير
والنسب يثبت من الزوج لان الفرائض لو اودع المولى

ان الولد يستمال عند الزوج وقالوا من مال
والزوج يستمال عند الزوج وقالوا من مال
والزوج يستمال عند الزوج وقالوا من مال
والزوج يستمال عند الزوج وقالوا من مال

اعلم ان ثبوت النسب من وجهين الاول من وجه
ثاني من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه
ثاني من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه

ان النسب يثبت من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه
ثاني من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه

وحضنها اي حضنها من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه
ثاني من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه

المولى لا يثبت نسب له منه ويعتق الولد ويصير امه
ام ولد له لا قرانه واذا مات المولى عتقت من جميع
المال كذا في الهداية ام ولد المولى اذا ايسرته من غير
اي على المولى الاسلام فان اسلم فهو له والاسير
في قيمتها وعتقت بعدها ان بعد التساير ادعى ولد
امه مشتركة بينه وبين آخر يثبت نسبته منه لان
اثبتت منه في نصفه لمصادفته ملكه يثبت في الباقي
ضرورة انه لا يتجرى لما ان سببه وهو العلق لا يتجرى
لذا الولد الواحد لا يتعلق من مائتين وهي ام ولده
لان الاستيلاء لا يتجرى عندهما وعند اي حيفه يصير
نصيبه ام ولده ثم يملك نصيب صاحبه لانه قابل للتملك
اذا لم يحصل لها من المائتين شيء كالتدبير وغيره
وتبقى نصف قيمتها لان يملك نصيب صاحبه حين
استكمال الاستيلاء ويعتبر قيمتها يوم العلق لان
امومية الولد يثبت من ذلك الوقت سواء كان
موسرا ومعتبرا لان ضمان تملك بخلاف ضمان العتق
كما تقرر في موضعه ونصف عرقها لانه وطى جارية
مشتركة اذ ملكه يثبت بعد الوطى حكما كالمشتركة
فيعقبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الابن المولود
جارية ابنه حيث لا يجب عليه العرق لانه ولدها
لانه قلق حر الاصل اذ النسب يثبت مستندا الى
وقت العلق والضمان يجب في ذلك الوقت فحدث
الولد على ملكه ولم يتعلق شيء منه على ملك غيره
وان اذ عياها معا فبها اي الولد يثبت النسب منها
ومعناه اذا اجلبت في ملكها وكذا اذا اشترىها
حتى يثبت النسب منها وانما
يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما
يختلف في حق وجوب العرق والولاء وضمان فقير المولى

وان لم يسلم المولى
فان لم يسلم المولى
فان لم يسلم المولى
فان لم يسلم المولى

ان النسب يثبت من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه
ثاني من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه

ان النسب يثبت من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه
ثاني من وجهين الاول من وجهين الاول من وجه

حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم
الوطئ في ملكه فيجب عليه نصف قيمة الولد ان كان
المدعى واحداً وثبت لكل منهما فيه الولاء لانه تقرر على
ما عرف وانما كان بينهما لا يستوائهما في سبب التحقيق
فيستويان فيه في حق ايم ولدهما لصحة دعوى كل منهما
في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها ولده تعبا
لولدها وعلى كل منهما نصف عقرها قصاصاً مما له على الآخر
ويرث الابن من كل من التزكيات ارث ابن كامل لانه
اقرار بغير اذنه كله وهو حجة في حقه وورثته ارث
اب واحد لا يتوائهما في النسب كما اذا اقام البينة
على البتة ادعى ولد امته مكاتبه يعني اذا وطئ المولى
جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه وصدقه أي
المكاتب المولى لزمه عقرها لانه وطئ بغير نكاح
ولا ملك يمين وقد سقط عنه الحد للشبهة ولزمه
نسب الولد لقصد قهرها على ذلك فصار كما لو ادعى
نسب ولد جارية الأجنبية وصدقه وقبضته أي قبضة
الولد لانه في معنى الميرور حيث اعتد دليلة
وهو انه كسب كسبه فلم يرض بكونه رفيقاً فيكون
حرّاً بالقيمة ثابت النسب منه كما ان الميرور اعتمد ليله
وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة للأمية اذ لا ملك
له فيها حقيقة وماله من الحق كاف لصحة الاستلاد
فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف امه الابن
اذ ليس فيها للاب حقيقة الملك ولا حقه وأما انه
حق الملك وهو غير كاف لصحة الاستلاد في احتجنا
الى نقلها الى ملك الاب ليصح الاستلاد وان لم يصد
أي المكاتب المولى في دعوته فلا يثبت نسبه أي نسب
الولد منه وقال أبو يوسف يثبت لانه الجارية كسب

تقاضي

دعوى المدعى
بأنه مكاتب

مكاتب

كسب كسبه فصار جارية الابن بل اولى للمولى في المكاتب
ملك الرقبة بخلاف الابن وجه الفرق ان للاب ان يملك
مال ابنه اذا احتج باليه ولهذا لا يجب عليه عقرها
ولا قيمة الولد وتصير ام ولد له وليس للمولى ان يملك
مال مكاتبه لانه بالعقد محجج على نفسه والحقها بالاجنبي
ولهذا يجب عليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير ام ولد
له فيشترط تصديقه بخلافه ما اذا وطئ المكاتبه فجاءت
بولد فادعاه حيث يثبت نسبه ولا يشترط تصديقه
لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكه أي الولد يوماً فحين
يثبت نسبه منه وتصير امته ام ولد أيضاً اذا ملكها
لان الاقرار باق وهو الموجب وزال حق المكاتب وهو
المانع وطئ جارية امراءه او والده او جدّه فولدت
وادعاه لا يثبت النسب ويدل عليه الحد للشبهة فان قال
احلها للمولى لا يثبت النسب الا ان يصدق أي
المولى فيه وفي ان الولد منه ولو صدقه في احداهما فقط
لا يثبت النسب وان كذب المولى ثم ملكها يوماً يثبت النسب
لبقاء الاقرار كما مر كذا في الخاتمة **كتاب الكفارة**
اورده ههنا لان الكفارة من توابع العتق والتبديل والعتق
هي لغة الضم والجمع ومنه الكفيلة للجيش العظيم والكتف
لجمع الحروف في الحد وشرعاً جمع حرة الرقبة ما لا يجمع حرة
اليد كما لا فاة المكاتب مالك يدا ومملوك رقبة وثاني
بيانته وركبتها الايجاب والقبول كان يقول لعهده ان ادبت
الى الفافانت حراً وكاتبك على الف فقبل لانها معاوض
فلا بد من الايجاب والقبول وشرطها كونه البذل معلوماً
ما لا كان او عماره واما كونه متجماً او مؤجلاً فليس بشرط
حتى يجوز الكفارة عن المال الحال والنجم وعند الشافعي
لا يجوز الا مؤجلاً يتجمل وحكمها في جانب العبد انقضاء

قد مر الا اذا استثنى
من قوله فلا يثبت نسبه
رجلين ملكة الولد

المدعى

الكتابة

والمدعى من شتمه
بأنه مكاتب
على ان يرضى
بأنه مكاتب

والمدعى من شتمه
بأنه مكاتب
على ان يرضى
بأنه مكاتب

متجاء

والقيمة

لا يمكن استثنائه من الدنا فيز واما يستثنى قيمته لا يصلح
ان تكون بدل الكتاب لجهتها فدرافكذا لا تصلح
ان تكون مستثنى من بدل الكتاب واما الرابعة فلا بد ان يكون
ليس مال في حق المسلم فانه يصالح العوض في عقد المعاوضة
وعتق فيها اي الحر والحرير يعني في اذاتها لانها مال
في الجملة فامكن اعتبار معنى العقد فيه ومن وجب العتق عند
اداء العوض من المشر وطريق اي بعد ما اعتق باء المسمى
سعى في قيمة نفسه وقال زفر لا يعتق الا باء قيمته
لان البدل هو القيمة قال في الكفاية وفي نسخ الهداية
لا يعتق الا باء قيمة الحر وانه مشكل جدا مخالف لعامة
روايات الكتب فان فيها لا يعتق الا باء قيمته نفسه
لا يتقص منه ويزاد عليه هذه مسألة لها نوع تعلق بما
قبلها غير مختصة بها يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة
اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى
لا يتقص منه وان كانت زائدة زديت عليه لانه الواجب
عليه رد رقبته لفساد المقدر وقد تعذر بالعتق فوجب
رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى لم يرض بالانقصا
والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق فوجب
ذلك ولو على مائة وخمسة عقود الكتابة لانها
ليست بمال فلا يلزم على المالك شي وصحت الكتابة
على حيوان ذكروا جنسه كالعبد فقط اي لا يفرق وصفه
وأنه في الوسيط او قيمته فان كل واحد اصل من وجب
اما الوسيط فظاهر واما قيمته فلا بد يعرف بالقيمة
فصار في اصله فدفع القيمة قضاء في معنى الاداء كما
تقرر في الاصول ومن كافر عطف على قوله على حيوان
اي صحت الكتابة من كافر كاتب عبدا مثله يعني كافر
يخرج مقدرة اعتبار التقدير ليغلام البدل واما صحت لانه

ان لو كانت على
عبد مائة

ان الفرض
ان لو كانت
ان لو كانت

لا والله مال عندهم بمنزلة الخلق عندنا واني من المولى والعبد
اسم للمولى قيمتها لان المسلم ممنوع من تلك الحر وتلكها
وعتق العبد بقض الخمر لان العتق معلق بقضها كمنع ذلك
يجب عليه قيمة نفسه كما مر وعلى خذمة شهر عطف على قوله
على حيوان اي المولى او غيره او حفر يجر او بناء دار اذا
بين قدر الممول والاخر بما يرفع النزاع لحصول التمكن
والشرط والقي على ان يؤذيها الى عريه والقي ووصيف
والقي وخدمته ابد الا لا يجوز هذا لانه مناف
لمقتضى العقد فان المقصود من الكتابة كون المولى مالكا
بدا ولو في بعض الا زمان ليكون مالكا مطلقا بعده كما
في الكتابة على الخدم سنة وهذا ينافي فيه لا تقصد الكتابة
بشرط الا ان يكون اي الشرط في صلب العقد قال في الهداية
الكتابة تشبه بالبيع يعني انتهاء لانها مبالغة المال بالمالك
انتهاء وتشبه بالتكاح يعني ابتداء لانها مبالغة المال بغير
المال وهو البضع ابتداء فالحقناها بالبيع في شرط يتمكن
في صلب العقد كما ان شرط عليه خدمته محمول لانه في البدل
وبالتكاح في شرط لم يتمكن في صلبه هذا هو الاصل **فصل**
في تصرف المالك في عبده فترأوه ولو بالمجانيات
فانه من صنع الخار فان التاجر قد يجاني في صفقة ليربح
في اخرى وسيرة وان شرط تركه لانه شرط مخالف لمقتضى
العقد وهو ما لكينة اليد ولا تقصد الكتابة بمثل هذا الشرط
لا بد في صلب المقدر وتزوج امية لانه يفيد المال وهو المهر
لا تزوج عبدا لانه تنقيص العبد وتعيبه وتضعف ذمته
المهر والتفقه وضح كتابه رقيقه لانه عقد كسباب
المال في ملكه كزوج امته والولاء اي ولده الثاني لانه
اي لا قول ان ادى الثاني بعد عتقه اي عتق الاول لان
العاقد من اهل ثبوت الولاء وهو الاصل فثبت له الا

قيد شهر وتوفي للاعتزاز

مولى بيع في سيرة رضا الى المفعول

السيرة في ان لا يشترط ان يكون المالك

ان الكتابة الاولى

أي وإن لم يؤده بعد عتقه بل قبله فلم يولد له أي مولد المكتوب
 الأول لأن له في ذم ملك وحق إضافة الاعتاق إليه في الحالة
 فإذا تعذر إضافته إلى المباشرة لعدم أهليته أضيف إليه كما
 في العبد المأذون إذا اشترى وإن أديا أي الكايتان بدلها
 جميعا معا فولا وجهها للمولى ترجحا للأصل وإن عجز الأول
 عن أداء البدل ورد إلى الرق ولم يؤد الثاني بدله بقي السا
 مكاتبان أدى البدل إلى المولى عتق وإن عجز رد إلى الرق
 كما لا قول لا التزويج عطف على قوله بعه أي لا يصح تزويج
 براه أدنى إلى المولى ولا الشترى وهو اتخاذ الشترى يعني
 اشتراء جارية ليستمتع بها وطنا ولو به أي بأذن المولى
 كذا المأذون والمدبر وذلك لأنه مبني الشترى على ملك
 الرقبة دون المتعة فالرفيق فإن كان مكاتباً أو مأذوناً
 أو مدبراً لا يملك شيئا من أحكام ملك المال لكونه رقبة مملوكة
 ولا يمنع أدنى المولى ولا الهبة ولو بعوض والتصدق أو السيل
 والتكفل والأفراض واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه
 أي العبد منه أي من العبد لأن هذه تبرعات فلا يملكها
 المكاتب الأب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب أي كل
 تصرف يملك المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغير
 وبالأفلا فانهما يملكان فيه تصرفا ليحصل به المال الصغير
 كالمكاتب يملك كسب المال فكلها حكمه يملك ككتابة
 عبده لا اعتاقه على مال وبيع عبده من نفسه وملكه تزويج
 أمته لا اعتقاها على مال ولا يملك شيئا منها مضارب
 وشركا شركة مغاوضة أو عناني فانها لا يملكان إلا
 التجارة والتزويج والكتابة ليسا منهما ويكاتب عليه
 بالشراء من بينهما ولأن المكاتب من أهل الكايت
 وإن لم يكن أحدهما للعق فبجعل كل منهما مكاتباً مع حقيقة
 للصلة بقدر الامكان وأقواهم دخول الولد المولود في

المكاتب
 الأول

بقيد

المكاتب

المكاتب

المكاتب
 المكاتب

المكاتب
 المكاتب

في كتابته ثم الولد المشتري ثم الأبوان وعن هذا يتفاوتون
 في الأحكام فأن المولود في كتابته يكون حكمه حكم أبيه
 حتى إذا مات أبوه ولم يترك وفاء يسعى على نجوم أبيه
 والولد المشتري يؤدي بدل الكتابته حالاً والأرد إلى
 الرق والولدان يردان إلى الرق كما مات ولا يؤدى بانه
 حالاً ولا مؤجراً وإنما كان كذلك لأنه الولد المولود في الكثرة
 تبعيته ثابتة بالملك وبالبعضية الثابتة بحقيقة بعد انفصال
 والولدان تبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانهما
 ليسا ببعض له فاختلف الأحكام لذلك لا غير ولو محرما
 كالأخ والعمة هذا عند أبي حنيفة وقال لا يكاتب عليه لأن
 وجوب الصلة بشمل القرابة المحرمة ولهذا يعق علم المحرم
 كل ذي رحم محرم منه وتجب نفقته عليه ولا يرجع فيما
 وهبه لهم ولا يقطع يده إذا سرق منهم إلى غير ذلك
 من الأحكام وله أن يكاتب كسباً لا يملك حقيقة لوجود
 ما يناسبه وهو الرق ولهذا إذا اشترى امرأة لا يفسد
 نكاحه ويجوز دفع الزكوة إليه ولو وجد كذا إلا أن
 الكسب يكفي للصلة في الولادة لا يرى أنه القادر على
 الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكفي في غيرها
 حتى لا يخاطب الأخ بنفقة أخيه إلا إذا كان موسراً
 والدخول في الكتابة بطريق الصلة فيختص الوجوب
 بحاله حتى جاز له أي المكاتب بيعهم لا يملكهم
 ليمتنع بيعهم لكنه المكاتب إذا أدى البدل عتقوا لأن
 كسب المكاتب موقوف بين أن يؤدي فيتقرر له وبين
 أنه يبيع فيتقرر للمولى وههنا تقر له فعقوا عليه ولا
 معاتبة عليهم لأنه كسب أو اقرب ابتداءً اشترى المكاتب
 أم ولد لو كانت معه أي مع ولدها لم يحرر بيها لأن
 الولد لما دخل في كتابته امتنع بعه لئلا ذكر فتبعته

قوله والولدان يردان إلى الرق
 المكاتب

وقت العطف
 المكاتب
 المكاتب

المكاتب
 المكاتب

المكاتب
 المكاتب

المكاتب

المكاتب

المكاتب
 المكاتب

أمته فامتنع بيعها لانها تتبع له قال صم اعتقها ولد لها
 والاولى وان لم يكن ولدها معها جاز ان يبيعها عند اي حرة
 وعندهما لا يجوز لانها ام ولد فله يجوز بيعه وله
 ان القياس جواز بيعها وان كان معها ولدها لا يسب
 المكاتب موقوف فلا يتعلق ما لا يحتمل الضخ اما اذا كان
 معها ولدها فامتنع بيعها بتبعة الولد للحديث بدو الولد
 لو ثبت ثبت ابتداء والقياس ينفيه زوج المكاتب امته
 من عبيد فكاتبها فولدت منه وكذا دخل اي الولد
 في كتابتها وكسبه لها لان تبعية الام ارجح ولهذا اشبهها
 في الحرية والرقية كما امر مكاتب او ما ذوبت بالذي حره
 لا في الواقع بل بزعمها حيث قالت انا حرة فولدت المملوكة
 ولدا فاستحقت فولدها عبد عند اي حنيفة وابن يوسف
 وقال محمد حر بالقيمة لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا
 الحق وهو الغرور فانه لم يرغب في كسبها الا لئلا
 حرته الاولاد ولها انه ولد بين رقيقين فيكون رقيقا
 وقد مر ان الولد يتبع الام في الرق والحرية لكن ترك
 هذا الاصل في الغرور باجماع الصحابة وهذا ليس بمعناه
 ليحقق به لان حق المولى هناك مجبور بغيره ناجزة وههنا
 بغيره متأخرة الى ما بعد العتق فبقى على الاصل ولم يلحق به
 وطى المكاتب امه اشهرها فاسد فمردت على مولاهما
 او اشهرها اشرا صحتها فمحققت ضمن عقرها حالا اي
 يؤخذ حال الكتابة كالمأذون بالتجارة فانه اذا فعل
 هكذا ضمن عقرها حالا لنكحها بلا اذن فمحققت ضمن
 العقر بعد عتقه والفرق ان الاول ظهر الدين في حق
 المولى لانه التجارة وتوابعها دخلت تحت الكتابة وهذا
 العقر من توابعها اذ لولا الشراء لم يسقط الحد وما لم يسقط
 لا يجب العقر وفي الثاني لم يظهر في حقه لانه النكاح ليس

المذموم رجل اشترى حرة او كسب امه على انها مكاتبه
 في الاول وعلم انها حرة او ان كانت حرة فله ان يبيعها
 ولدا فله ان يبيعها في الاول ملك لغيره لا يبيع في المصاهرة
 قالوا حنيفة مجنون من يقينه يوم المصاهرة

لا يبيع في المصاهرة

قوله نكحها اي نكحها
 امه امه لولا ان
 ان يولد من المولى

ليس من الاكتساب فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة
 ولما نال ان يقول ان العقر يثبت بالوطى لا بالشراء والاذن
 بالشراء ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء
 فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه انا سلمنا
 ان العقر يثبت بالوطى لا بالشراء ابتداء لكن الوطى
 مستند الى الشراء اذ لولا كان الوطى حراما لم يكن
 فانه يثبت به العقر فيجب الحد فيكون الاذن بالشراء اذنا
 بالوطى والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراء
 منها فيكون ثابتا في حق المولى المولى يدبره اي يجوز
 لمولى المكاتب ان يدبره فان عجز بقى مدبرا ولا يسعى
 في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بغير معسر يعني ان المكاتب
 بعد التدبير مخيرا اما ان يعجز نفسه ويكون مدبرا او
 يمضي على الكتابة فان مضى عليها فمات المولى ولا مال له
 سواء فهو بالخيار اما ان يسعى في ثلثي قيمته او في ثلثي
 بدل الكتابة وانما قال معسر لانه اذا مات مؤسرا بحيث
 يخرج المدبر من ثلثه فانه يعتق بالتدبير ويسقط عنه
 بدل الكتابة ويستولدها عطف على قوله يدبره اي
 المولى يجوز ان يستولدها مكاتبته بان وطئها فولدت
 فادعى الولد فنصير ام ولد ومضت عليها او عجزت
 وكانت ام ولد اي خبرت بين ان يمضي على الكتابة
 وتؤدي البدل فعتق قبل موت المولى وتأخذ العوض
 منه ويبقى ان يعجز نفسها فعتق بعد موت المولى مكاتب
 عطف على يدبره او يستولدها اي المولى ان يكاتب
 ام ولد وعتقت بموتها وتعتق عتقها بموتها ان يسقط
 عنها بدل الكتابة لان الغرض من التدبير عطف على ام ولد
 اي يجوز ان يكاتب مدبره ويسعى في ثلثي قيمته او كل البدل
 بموته اي مولاه معسر هذا عند اي حنيفة وعند اي يوسف

اذن المولى
 لا التجارة ولا في لواطها

لا يبيع في المصاهرة
 العتق وهو كسب المولى
 قوله نكحها اي نكحها
 امه امه لولا ان
 ان يولد من المولى

من ايجابه العتق عند الاداء
 فان اعتقت قبل الاكل توفير الغرض

يسعى في الأقل منهما وعند محمد يسمى في الأقل من ثلثي
القيمة او ثلثي البدل والخيار وعلمه فرع التجري وغيره
كما مر ويصالح المولى مع مكاتبه من القين مؤجل على الف
حال والقياس ان لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل بالمال
وجه الاحتسنا ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه
لانه لا يقدر على الاداء اياه وبدل الكتابه ليس بمال
من وجه حتى لا يصح الكفالة به فاعتد لا مات مريض
كاتب عبيد في مرضه وليس له سوى العبد على ضعف
قيمه بان كان قيمته الف فكاتبه على الفين باجل وده
ورثته هذا التصرف ادى المكاتب ثلثي البدل حاله الباقي
موجاه او استرق يعني ان العبد مختار بين ان يؤدى
ثلثي البدل حاله الباقي موجاه وبين ان ياتي فيسرق
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يؤدى ثلثي
الالف حاله الباقي الى اجله لانه المريض ليس له التكاليف
في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيه وفيما ورده يصح له التزك
فيصح التأخير وكما ان جميع المستمى بدل التزك وحق
الورثة متعلق بالبدل فلا يجوز التأخير في ثلثيه ولو كاتب
المريض على نصفها ان على نصف قيمته بان كاتبه على الف
وقيمة الفان ادى ثلثيه حاله الباقي ويسقط الباقي
من القيمة او استرق يعني انه مختار بين الامرين لانه
المجانيات وقعت في المقدار وفي التأخير فينفذ الثلث
لا الثلثين حر كاتب عبيد بالف وادى الحر عتق العبد
ولا يرجع المولى عليه وان قبل العبد فمكاتب صورته
ان يقدر حر مولى العبد كاتب عبيد على الف درهم على ان
ان ادى ثلثي الف فهو حر وكاتب المولى على ذلك يصح
بأدائه بحكم الشرط واذ قبل العبد صار مكاتبه لان الكتابة
كانت موقوفة على اجازته وقبوله اجازة ولو لم يقل اني

على ان

ان ادى ثلثي الف فهو حر فادى لا يعق قياسا لان الشرط
معدوم والعقد موقوف والموقوف لاحكم له ويعتق
لاحتسنا اذ لا ضرر للعبد الغائب تعليق عتقه بأداء
القبائل فيصح في هذا الحكم ويتوقف في لزوم الالف العبد
ولو ادى الحر البدل لا يرجع على العبد لانه متبرع كوتيت
حاضر وغائب وقيل الحاضر والعقد فاي منهما ادى البدل
قبل المولى ذلك لبدل جبر واعتقا صورة رجل عبدان
قال له احدهما كاتبي بالف عن نفسي وعن فلان ففعل
وقبل الحاضر والقياس ان يصح في حصة الحاضر ويصح
في حصة الغائب على قبوله وجه الاحتسنا ان الحاضر
بإضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه فيه فيصير
والغائب تبعاً كما مر كوتيت دخل ولادها تبعاً حتى يعقوا
بأدائها وليس عليهم من البدل شيئ فاذا سحت عن الحاضر
فللمولى ان يأخذ بدل البدل لاصالة فاتها ادى يجبر
المولى على القبول اما الحاضر فلكونه البدل عليه واما الغائب
فانه يتنازل شرف الحرير وان لم يكن البدل عليه وصار
كغير الرهن ان ادى الدين يجبر المرنه على القبول
لحاجته الى تخليص ملكه وان لم يكن الدين عليه وانها
ادى لم يرجع على الاخر لانه متبرع في حق الاخر وقبول
الغائب لغو فلا يؤخذ بشئ لنفاذ العقد على الحاضر
فان حره اى اعتق المولى الغائب سقط عن الحاضر حصته
من البدل لان الغائب دخل في العقد مقصوداً فكان
البدل منقسماً عليهما وان لم يكن مطالباً به بخلاف الولد
المولود في الكتابه حيث لا يسقط عن الاخر شيئ من البدل
بعينه لانه لم يدخل مقصوداً ولم يكن يوم العقد من صور
وانما دخل في الكتابه تبعاً وكذا ولدها المشترك فان حره
المولى المكاتب الحاضر او مات الحاضر سقط حصة

الحاضر وان حره

والغائب

Copyrighted material

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل

الحاضر وادى الفاي حصته جالا والاردة قتلنا جابر
 انه دخل في العقد مفصودا بجاه الولد الولود في الكتابة
 حيث يقع على نجوم والده اذ مات كوثبت امه وطفلا مع
 لها فقبلت فاني ادى لم يرجع وعتقوا المامر في المسألة
الاولى باب كتابة العبد المملوك احد شرطي عبد
 اذن للاخر بكتابة حصته اى حصته الاخر بالف وقبضه
 اى قبض الالف ففعل وقبض بعضه فهو له اى الفايض
 ان عجز المكاتب وقالا هو مكاتب بينهما وما ادى فهو
 بينهما فان الكتابة عندهما غير مجزئة فالاذن بكتابة
 نصيبه اذن بكتابة الكل والقابض اصيل في البعض
 ووكيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما فبق ذلك
 بعد العجز وعند مجزئة فيكون الاذن مقتصر على نصيبه
 وقائده اذ لم ياذن له حق الفسخ فبالاذن لا يبقى ذلك
 واذنه لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاراء اليه فيكون
 متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له ولو قبض كل عتق نصيبه
 اى القابض بكتابة لرجلين جاءت بولد فادعاهما
 ثم وطئ الاخر فادعاه فنجرت فهي ام ولد للاول لان احدهما
 لها ادعى الولد صحت دعوته لقيام ملكه فصارت نصيبه
 ام ولد له لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك
 فيفتقر امومية الولد على نصيبه كما في الدبرة المشتركة
 واذ ادعى الاخر ولدها الثاني ايضا لقيام ملكه ثم اذا عجزت
 جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين ان الامة كلها ام ولد
 للاول لان المانع من الانتقال قد زال ووطئه سابق
 وصح له ان يصف قيمتها لانه لو لم تملك نصيبه لما كان كمال
 الاستيلاء ونصف عقرها لوطئه جارية مشتركة وصح
 لشريكه عقرها بالتام لانه وطئ ام ولد الغير حقيقة فلم يرد
 كمال العقر وقيمة الولد يعني الولد الثاني وهو ابنه لانه

ط
 ارسلت دعوتك وبيت
 نسبه

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل

لانه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها كان ملكه قائما
 ظاهرا وولد المغرور ثابت النسب منه وحره بالقيمة كما
 عرفت واني دفع اليها العقر صحيح لان الكتابة ما يثبت
 باقية حق القبض اى الاختصاص بها بما فيها وابدائها
 واذ اعجزت جرت الى المولى لظهور اختصاصه وان دبر الثاني
 ولم يطأها فنجرت بطل التدبير لانه لم يصادف الملك
 واما عندهما فظاهر لانه المستولد تملكها قبل العجز
 واما عنده فلازم بالعجز تبين انه تملك نصيبه في وقت
 الوطني فتبين انه مصادف ملك غيره والتدبير يعتمد
 الملك بخلاف النسب فانه يعتمد الغرور كما مر وهي
 ام ولد للاول لما مر انه تملك نصيب شريكه وكمل
 الاستيلاء والولد له ان دعوته صحيحة لقيام المصالح
 وصح لشريكه نصف عقرها لوطئه جارية مشتركة
 ونصف قيمتها لانه تملك نصفها بالاستيلاء وهو يملك
 بالقيمة فان حررها يعني ان كانا كائنا ما كانا حررها
 احدهما غنيا فنجرت ضمن الحر ونصف قيمتها لشريكه
 ورجع الضامى عليها عنده وعندهما لا يرجع وهذا
 مبنى على ما مر ان الساكنة اذا ضمن المقتور يرجع عنده
 لانهما عبد لرجلين دبر احدهما حر والآخر غنيا
 او عكسا اى حر احدهما غنيا ثم دبر الاخر فعتق المدين
 او لعتق فيهما اى في صورتين او ضمن شريكه في الاول
 فقط وهي ما اذ ادبر احدهما او لانه اذا ادبر الاول
 فلشريكه نصيبته او اعناق حصته او لانهما من العبد
 عند اى حقيقة فاذ عتق لم يبق له ولا لانهما من العبد
 وافسد به نصيب المدين فله ان يعتق او يستعير او يبيع
 قيمته مدبرا وهي نصف قيمته قنا او غلناها كما مر و
 بالضم ان لا يملك لانه لا ينتقل من ملك الى ملك في الصورة

عبد لرجلين

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 والكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل

ولاء الولد بمولى الام لان الاب مات رقيقا وانفسخ
 الكتاب فيكون القضاء في مجتهده فيه فينفذ وينفسخ
 الكتاب طاب لمولاه عن صدقة اذا جاء اليه بمجتهده
 ان مولاه اذا لم يكن مضافا للصدقة ذكره كانت
 او غيرا فاخذ المكاتب الزكوة مثله لكونه من المصارف
 واذا ادى المولى عن بدل الكتاب ثم عجز ان المولى اخذ
 الزكوة غنيا ومع ذلك يطيب له لانه اخذه عوضا
 عن العتق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة ومن
 الاصول المقررة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل
 الذات اخذ من قوله م لم يردده هي لك صدقة وكذا
 هدية جنى المكاتب جنائيات خطاه كان
 عليه حاله في كسبه اي على المكاتب في كسبه لاعلى مولاه
 لان المكاتب مملوك للمولى رقة وذاتا حر يدا
 وتصرفا فبا اعتبار انه مملوك رقة يكون موجب
 جنائياته على المولى باعتبار انه حر يدا وكسبا يجب
 ان يكون موجب جنائياته عليه لاعلى المولى فجعل موجب
 جنائياته في كسبه حتى يكون موجب جنائياته عليه
 لان لها حقا في كسبه به وقد تعذر دفعه بسبب
 الكتابية وهي حقه ما وجبت القيمة في مالها الاقل من قيمته
 ومن الارش لان المكاتب عتق لكن تعذر دفعه بسبب
 الكتابية ولو كان مملوكا دفع المولى بدفعه وان كان
 الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعذر يتخلص بدفع قيمته
 كما في المذنب وان لم يرد قبل القضاء لزمته ثم واصل
 وان جنى فقتل عليه ثم جنى اخرى يقتضى عليه بقيمة اخرى
 لانه جنائيات المكاتب لا تصير دينيا الا بالقضاء او الصلح
 او الياس من الدفع بان يعتق او يموت فيتوقف وجوب
 القيمة على ما يوجب نوكدها باخذ الاشياء الثلاثة اقر

او وجب موجب جنائياته

او القضاء في البيع
 والباس

اقر جنائيات خطاه لزمته في كسبه يعني لو اقر المكاتب
 جنائيات خطاه لزمته وحكم بها عليه لان جنائياته مستحقة
 في كسبه وهو احق بكسبه فينفذ اقراره كالحرة وان لم يحكم
 عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدة جنى عبد فكاتبه
 مولاه جاهلا وجنائياته عجز او جنى مكاتب فلم يقض به
 او بوجوب جنائياته فعجز دفع العبد مولاه الى ولي
 الجنائيات او فدى لانه الموجب بجنائيات العبد في الاصل
 ولم يكن عالما بالجنائيات حتى يصير مختارا للفداء لكن
 الكتابية مانعة للدفع فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل
 وان قضى به عليه حال كونه مكاتبيا فعجز بيعه فير لا تتقال
 الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء لا تنفسخ اي الكتابية
 بموت مولاه لانها سبب الحرية وبيع حقه حقه
 ويؤدي البدل الى ورثته على تجزئته لانه ينفق الحرية
 على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك فيبقى هذه الصفة
 ولا يتغير لكن الورثة يخلفونه في الاستيفاء فان اعتقه
 بعضهم لا يعتق لانه لم يملكه فان المكاتب لا يملك سبب
 من كسبه الملك والورثة متباينان وان اعتقه عتق عتقا
 والقياس ان لا يعتق وجهه اليه ان يجعل ابراء
 عن بدل الكتابية فانه حقه وقد جرى فيه الارش فيكون
 الاعتاق منهم ابراء اقتضاها او اقرارا بالاستيفاء منه
 فيبرأ ذمته فيعتق كما اذا ابراء المولى عن بدل الكتابية
 كله وشرط ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقه
 منفرا لم يعتق وقيل يعتق اذا اعتقه الباقيون مالم
 يرجع الاول تحت اي المكاتب امة طلقها انت بيت
 فطلعت حرمة غليظة فملكها لا تملك له اي لا يجوز له
 ان يملكها حتى تنكح اي تلك المرأة زوجا غير اعم
 غير المكاتب لقوله تعالى فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره

او بطلت صحته اقراره

لانه لا يملك

Copyrighted material

في قوله الولاء

فان الشكاح ههنا محمول على العقد الصحيح واشترط
 الدخول ثبت بحدوث العسيلة كما تقر في موضعه
كتاب الولاء هو لغة من الولي بمعنى القرب
 وشرعا قرينة حكمة حميدة من العتق او الموالاة الاول
 أي الولاء الحاصل من العتق يكون لمعتق غير حر في
 يعني لو اعتق حر في في دار الحرب جده لا ولاء له عليه حتى
 اذا خرج الى بلاد المسلمين لا يرثه خلافا لابي يوسف كذا
 في الكافي وقال الزيلعي الذين يتوارثون بالولاء
 كالسليم لان احدهما باب الارث ولو بتدبير او كتابية
 او ايلاد اي جعل الامامة وولد او ملك قريب اع
 بان يملكه قريبه فان كلاهما اعتاق يثبت بالولاء
 لقوله صم الولاء لمن اعتق فان شرط عدمه يعني لو اعتق
 المولى عبدا وشرط ان لا يرثه كان الشرط لغوا لكونه
 مخالفا لحكم الشرع فيرثه كما في النسب اذا شرط انه
 لا يرثه واورد بان الولاء بالتدبير والاستيلاء كيف
 يكون للمولى وام الولد والمدبر انما يعتقان بعد موت
 المولى واجيب بان صورته ان يرث المولى ويلحق
 بدار الحرب حتى يحكم بعقبة مدبرة وام وولد لم جاء
 مسلما فمات مدبرة وام وولد فالولاء له والاحسن
 ان يقال المراد بان ثبوت الولاء لعصبة المولى انما يكون
 بسبب ثبوت المولى فانه المستحق له اولا لصدور نسب
 العتق منه الى عصبة اعتق امته زوجها من الغير هذه
 الاعيان احسن من عبارة الوقاية زوجها من فولدت
 لاقل من نصف حول فله ولاء الولد بلا نقل عنه
 يعني اذا زوج عبد رجل امه لاخر فاعتق مولى الامه الامه
 وهي حامل من العبد عتقت وعتق جليها وولاء الحمل
 للمولى الام لا يتقل عنه ابدا لانه عتق على عتق الام قصد الام

في قوله الولاء لغة العتق وقرينة مستق من الولي بمعنى القرب
 في قوله الولاء من الولي مسما في قوله وشرعا وان اراد الارث
 والعقل الصحيح والولاء لا الشكاح

في قوله الولاء لمن اعتق

ارصورة الولاء بالعتق
 والاستيلاء

في قوله الولاء اي العتق الام من غير ان يرثه المولى

اي ولاء العتق

لانه جزء منها لانه يقبل الاعتاق قصد لان الجنين
 في حكم العتق كشخص على حدة حيث يكون انفرادا بالعتق
 فله ينقل ولا ولاء عنه لما روينا وهذا اذا ولد
 لاقل من ستة اشهر من وقت الاعتاق للشيخ بقيام
 الحمل وقت الاعتاق كذا الولد ولد ولدين احدهما
 ولاقل من امة من نصف حول من وقت الاعتاق والاول
 لاكثر منه وبينهما اي بين الولد من اقل من الاول
 اي اقل من مدة الحمل يعني اقل من نصف حول لانا
 يتيقنا حينئذ ان الاول كان موجودا وقت العتق
 وتيقنا انها تؤمان حملت بها حمل لعدم تحلل
 اقل مدة الحمل بينها فاذا متا وول الاعتاق الاول
 يتا وول الآخر ايضا ضرور فصان معتقا لهما
 وولهما له لا ينقل من امة ولو ولدت ولدا بعد
 عتقها لاكثر من امة من ستة اشهر فولا ولاء
 الولد لمولاه لان عتق يتا لادم لا يتا لبا بعد عتقها
 وقد تقرر جعله تبعاً للاب لرقية فان عتق
 الاب جرح ولاء امه الى قوم لان الولاء بمنزلة النسب
 قال صم الولاء لعمته كمن النسب لا يباع ولا يوهب
 ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذا الولاء والنسبة
 الى موالى الام كانت لعدم اهلية الاب ضرور فاذا صار
 اها عدا لولاء اليه عجمي لم مولى مولاة لعمته معتقة
 سوار كان معتقها من العرب او غيرهم فولدت ولدا
 فولا ولاء لمولاهما عندهما وعند ابي يوسف حكم حكم اميه
 لان النسب الى الاب كما ان كان الاب غير مسلم
 ما اذا كان الاب مجدا لا يملكها لانه معنى ولدها امة ولولاء
 العتاق قوي يعتبر في حق الاحكام حتى اعتق لولاء
 فيه والنسب في حق العجم ضعيف للضعف من انسابهم

في قوله الولاء لمن اعتق

ولادة احدهما

خط

واعلم ان هذا العقد منزه في ثمانية الاول ان يكون المولى
 بانه لا ينسب اليه غيره وانما النسبة اليه فبغيره وانما
 كذا احد الطرفين النسب والاخر هو النسب بغير
 المعروف من الجهتين من غير عكس الثاني ان لا يكون له
 ولاء وشأنه وولاء مولاة مولاة مولاة مولاة مولاة
 ان لا يكون له شأن في النسب فبما لا يكون له لورثة النسبة
 بخلاف الجرح فانهم ضعيفو انسابهم لولدهم انما فيهم
 بالنسب والولاء كما في قوله في الشكاح مما بينهم
 بالنسب ونفسه في روح الشروع روح خروج

في قوله الولاء لمن اعتق
 مقتضى قوله ولدت لاكثر من نصف سنة من العتق
 والله وشأنه من العتق لا ينسب الى الاب ولا غيره
 مولاة مولاة مولاة مولاة مولاة مولاة مولاة مولاة
 لولدهم انسابهم من غير عكس وبغيره قوله في الشكاح

الولاء اعظم

الولاء اعظم

بذلك المعنى فان كان عربيا فله ولادة على الولد لقوم الام
 وان كان غير عربى فعند اى حنفية ومحمد يكون لقوم الام
 عليه ولادة خاوها لابي يوسف رحمه وههنا فوائد كثيرة
 ذكرناها فى رسالتنا المعمولة فى الولاء فمن ارادها
 فليراجعها عند المعنى عصبية اى يتحقق ما يخذ ما بقى من
 صاحب الغرض وكل المال عند عتقه اخرجت عن العصبية
 النسبية وجعل ما يقر فى علم الغرض ما عصبية بنفسه
 اى ذكره لا فرض له ولا تدخل فى نسبته الى الميت اثنى واما
 بغيره وهى اثنى بعصبية ذكر واما مع غيره كالاحتساب
 واما اولاد تبصر عصبية مع البنت وكلهم يقدم على المعنى
 وقدمت العصبية على ذى الرحم وهو من لا فرض له ولا دخل
 فى نسبته الى الميت اثنى فان مات السيد فم المعنى ولا وارث
 له من النسب فاذن لا قرب عصبية سيد اى ان مات السيد
 فم المعنى ولا وارث له من النسب فاذن لا قرب عصبية
 سيد على الترتيب المعروف وينتشر برأى بالولاء العقل
 وهو من العاقل وسأنا فى بيانها فى كتاب العاقل وولايته
 النكاح وقد مر فى كتاب ابراد عيا اى شخصه ولا ميت وهى
 كل منهما انه اعتقه يقتضى بالولاء والميراث لهما الجوان
 اشتركا لهما فيه كما فى الملك ذكره فى النسبة لاولاد النساء
 والاما اعتق كما فى الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام
 ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتق او كان
 او كانت منى كاتبة او رتبة او رتبة منى دبرى او جرة ولها
 معتقته او معتق معتق اى ليس للنساء من الولاء الا
 ولها منى اعتقته او ولها منى اعتقته واما ولها المدين
 فقد رتب بيانها بالرحمى وقد عرفت انها مسئلة جرة
 الولاء والثاني اى الولاء الحاصل من المولاة اذا والى حرة
 مكلف اى عاقل بالغ قيد به لان عقد المولاة تصرف دائرى

اراد عصبية بغيره

اراد اولاد ما اعتق

نحوه

بين النفع والضرب لان فيه ايجاب الارث والزام العقل
 فلا يصح بدون ذلك الا باذن كماليا ق مجهر النسب
 قيد به لان من عرف نسبته لا يجوز ان يوالى غيره غير
 عربى قيد به لانه تناصر العرب بالقبايل فاعني عن الولاء
 او والى صبي عاقل قيد به لانه اذا لم يعقل لم يعتبر
 تصرفه اصاله باذن ابيه او وصيه لان الصبي من اهل
 ابيه يثبت له ولادة العتاقة اذا ثبت نسبته بان ملك
 قريشه او كاتب ابوه او وصيه عبده وعتق كان ولادة
 للصبي فجاز ان يثبت له ولادة المولاة اذا صدر عنه
 عقدها بالاذن او والى العبد باذن سيده فانه يكون
 وكيل من سيده لعقد المولاة آخر مفعول والى على ان يثبت
 متعلق بقوله والى وبيان لعقد المولاة اى ان مات
 الاسفل ورثه لاهل ويقتل عنه اى جنى الاسفل فاذن على اهل
 سواء لهم الاسفل فى يد اى يد لاهل اولا فان ما وقع
 فى عبارة بعض الفقهاء من ذكر الاسلام فى يد قد اخرج
 مخرج القالب وهو ليس بشرط صح هذا العقد خاوها
 للتأفى وعقله عليه وادته اليه فى الاولين اى الحر المكلف
 والصبي العاقل لان كل منهما اهل للارث والتمتع
 المال وللسيد لا خير اى العبد لانه ليس باهل لهما بل هو
 وكيل من الاهل كما مر ولو بشرط اى ولادة المولاة من النكاح
 يتوارثان اذ لا مانع من صحته بخلاف ولادة العتاقة
 بحيث لا يرث الا لاهل واخر مولى المولاة من ذى رحم
 لان المولاة عقد لها فلا يلزم غيرهما وذو رحم وارث
 ثم ما كان ابطاله للاسفل النقل عنه الى غيره
 اى يجوز للاسفل ان ينقل ولادة عن الاعلى الى غيره ما لم
 يعقل عنه فانه اذا عقل عن الاسفل ليس له ان يحول ولادة
 لتعلق حق الغير به او عن ولد فانهما فى حق الولاء

كتنخص واحد ولا على التبرأ عنه أي عن ولأه المفل
 محض منه أي المفل قال في النهاية لا على أن يبرأ عن
 ولأنه لعدم لزوم إلا أنه يشترط في هذا أن يكون محض
 من الآخر كما في عزل الوكيل قصد هذا بخلاف ما إذا عقد
 الماسفل مع غيره بغير محض من الأول لأنه فيسخ حكمي
 بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة المعتقد لا يوالي أحدا لأن
 ولأه الفتاوة لازم لا يحتمل النقص والتام مرة أي
 عقدت عقد ولأه الموالاة مع شخص فولدت مجهول
 النسب أي ولأه لا يعرف له أب صح هذا العقد وتبعها
 ولأهها ويصير أن مولى ذلك الشخص كذا لو أقرت به أي
 بعقد الموالاة أو أنشأه وهو أي والحال أن ولأهها
 المجهول النسب معها فانه صحيح أيضا ويتبعها ولأهها
 عند أبي حنيفة وقال لا يتبعها لأن الأم لا ولأه لها في
 فأولى أن لا يكون لها في نفسه وكه أن الولاء كالنسب
 وهو نفع محض في حق صغير لا يدري له أب كقبول
 التهمة قال في المحيط والى ذمى مسلما أو ذميا جاز وهو
 موالاة لأنه يجوز أن يكون للذمى على المسلم ولأه الفتاوة
 فكذلك ولأه الموالاة فإن سلم على يد حرقي ووالاه هل
 يمتح لم يذكره في الكتاب وفي خلافه قيل يصح لأنه يجوز
 أن يكون الحرقي ولأه فتاوة على المسلم فكذلك ولأه الموالاة
 كما في الذمى وقيل لا يصح لأن في عقد الموالاة مع الحرقي
 تناقض الحرقي وموالاة وقد نهينا عنه بخلاف الذمى أقول
 ظاهره مشكل لأن الأثر لازم للولاء وقد تقررت اختاره
 الدينين مانع من الأثر اللهم إلا أن يقال معناه أن
 سب الأثر يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ماداما
 على حالهما فإذا زال المانع يعود المنوع كما أن كفر العبيد
 أو صاحب الفرض مانع من الأثر فإذا زال قبل الموت

الملو يعود المنوع **كتاب الإيمان** ذكرها عقيب
 العناق لما سبها له في عدم تأثيره في الأثر
 فيها الإيمان لغة القوة وشرعا تقوية الخبر بذكر الله تعالى
 نحو والله لأفعلن كذا أو والله لا أفعلن كذا أو التعليق
 يعني تعليق الجزاء بشرط نحو أن فعلت فكذا أولم أفعل
 فكذا والمقصود منه تقوية مخيم الحالف على الفعل أو التزم
 وهذا ليس بميم وضعا وإنما سمي بها عند الفقهاء
 لحصول معنى الإيمان به وهو الحمل أو المانع والمعتبر
 من القسم الأول ثلاثة أي الإيمان التي اعتبر الشرع
 ودبت عليها الأحكام ثلاثة أنواع والأول إطلاق الإيمان
 أكثر منها كالإيمان على الفعل الماضي صاذا والمزاد بتز
 الأحكام عليها ترتب الواحدة الأخرى على الغموس
 وعدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة أحدها الإيمان
 الغموس سميت به لأنها تنقسم صاحبها في الأثم في الدنيا
 وفي النار في العقب وهو حلفه على كاذب يعلم كذبه
 حتى لو لم يعلمه وظن صدق يكون لغوا كما سينا في
 كذا الله لما فعلت كذا عاليا بفعله والله ما له على
 ربي عالما بخلافه والله أنه زيد عالما بأنه غير زيد
 المشهور في عبارة القوم أن الغموس حلف على فعل أو ترك
 ماض كاذبا عمدا وقد صرح شرح الهداية وغيرهم أن ذكر
 الفعل والمضي ليس بشرط بل هو بناء على الغالبية
 المثاليين الآخرين إشارة إلى هذا فلا حاجة إلى تكلف
 ارتكبه صدر الشريعة حيث قال فإن قلت إذا قيل
 والله أن هذا حجر كيف يصح أن يقال هذا الحلف والفعل
 قلت فقد ذكر كذا كان أو يكون أن أريد في الزمان الماضي
 والمستقبل على أن اعتبار الماضي أو المستقبل في هذا
 الحلف باطل لتعين أرادة الحال فتدبر وتبين حكم الغموس

العبد الغموس لا يثبت له
 وتفتت العباد وتوجب تركه
 وصح ما رواه من البرد في زمن الورود

إروان لم تكن عملة بل التزمها
 الإيمان

لغوا على قوله على كاذب زائد
 أي هو حلفه كاذبا ٥٥

كذا في نفسه

بقوله وثانيها أي الحالف لقوله من حلف كما ذبا
 أدخله الله النار وثانيها اللغو سميت بذلك لا يعتد
 بها فإن اللغو لم يلا يفيد يقال لغوا إذا أتى بشيء لا فائدة
 فيه وحليفه كما لا يظنه صادقا كما إذا حلف أن في هذا
 يكون ماء بناء على أنه رأى كذلك ثم أريق ولم يعرف وبين
 حكمها بقوله ويرجى عفوهم فإن قيل ما معنى التعلق عدم
 الموازنة بالترجاء وقد قال الله تعالى لا يؤخذكم الله
 باللغو في أيمانكم قلنا نعم لأنك في الموازنة في اللغو
 المذكور في النص وإنما شئت في كون الصورة التي
 ذكرنا لغوا فإن اللغو عند الشافعي أن يجري على لسانه
 بله قصد سواء كان في الماضي أو الآتي بأن قصد التسييح
 جري على لسانه اليمين مثله والثالث اليمين المنقذة
 وهي حلف على شيء أت في المستقبل فعلا كان أو تركا
 قال صدر التريفة فإن قلت الحلف كما يكون على الماضي
 والآتي يكون على الحال أيضا فلم يذكر وهو من
 أقسام الحلف قلت إنما لم يذكره المعنى وفاق وهو
 أن الكلام يحصل أو لا في النفس فيعتبر عنده باللسان
 فالأخبار المتعلقة بزمان الحال إذا حصل في النفس وعبر عنه
 باللسان فإذا تم التعبير باللسان انعقد اليمين فزمان الحال
 صار ماضيا بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمين فزمان الحال
 كتب لا بد من الكتابة قبل ابتداء الكلام وإذا قال سوف
 أكتب لا بد من الكتابة بعد الفراغ من الكلام بقى الزمان
 الذي من ابتداء الكلام إلى آخره فزمان الحال بحسب
 العرف وهو ما أض بالتسمية إلى أن الفراغ وهو أن انعقاد
 اليمين فيكون اليمين عليه الحلف على الماضي أقول حاصل
 الجواب أن ما يظن من كون الحلف على الحال فهو
 في الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجد الحلف على الحال

صفة

حقيقة ولذا لم يذكره وفيه بحث لأن الحال المقابل
 للماضي والمستقبل على ما ذكره رضي الدين وشيخه من بعد
 من المحققين آخره من أو آخر الماضي وأما المستقبل
 يعتبر امتدادها بحسب العرف حتى قالوا أنه زيد إذا صلى
 فهو في حال الصلوة ما دام مصليا وإذا كنت في حال
 الكتابة ما دام كاتبا فإذا قال زيد حين كتابته والله
 أني كاتب يكون عينا على الحال بله مزيرة ولا يمكن اعتبار
 ماضيا فالسؤال باق بل الصواب في الجواب أن يقال لا
 لهذا السؤال بعد ما قال أو لا أن مطلق اليمين أكثر
 من الثالث فتدبر وبين حكم المنقذة بقوله ونفر فيه
 أي في هذا القسم فقط أي دون الأولين لقوله تعالى لا يؤخذكم
 بما عقدتم الأيمان فكفارته لا تارة والمراد به اليمين على المستقبل
 بدليل قوله تعالى وحفظوا أيمانكم ولا يتصور الحفظ من الحنث
 والحنث إلا في المستقبل أن الحنث الحالف قوله فقط أمانة
 إلى خلاف الشافعي في الغوس فأن الكفارة تجب فيها
 أيضا عنده ولو كان الحالف مكرها أو ناسيا أو مخطئا
 كما إذا أراد أن يقول استغنى المال فقال والله لا أشرب
 المال وقيل ذاهلا عن التلفظ به فإن قيل له ألا تأتينا
 فقال بلى والله غير قاصد لليمين وإنما وجب فيها الكفارة
 لقوله من نكث جده من جد وهزلهما جده التكاح والطلاق
 في اليمين أو الحنث أي تجب الكفارة في المنقذة سواء كان
 الأكره أو النسيان في اليمين أو الحنث لأن الفعل الحقيقي
 لا يعدمه الأكره والنسيان وكذا الأغواء والجنون فتجب
 الكفارة بالحنث كيف ما كان والقسم بالله أو باسم أخو
 من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم والمحق وجميع أسمائه
 أنه تعالى ذلك سواء تعارف الناس بالحلف به أو لا هو الظاهر
 من مذهب أصحابنا هو الصحيح وقال بعضهم كل اسم

المراد من وقع به اليمين العنان فيما سبق التأني في كل
 من اليمينين أو على الأقل المعنى في أحد جانبيه أو
 أن اليمين من اليمينين على ما مضى في حكمه وأن
 من لم يقصد شيئا ولا كلفه لم يقصد التلفظ به على
 شيء من اليمينين أو على الأقل المعنى في أحد جانبيه
 أو أن اليمين من اليمينين على ما مضى في حكمه وأن
 من لم يقصد شيئا ولا كلفه لم يقصد التلفظ به على
 شيء من اليمينين أو على الأقل المعنى في أحد جانبيه

لا يسمى به غير الله تعالى كالله والرحمن والرحيم فهو يمين وما
سمى به غير كالحكيم والعليم والقادر فان اراد به يمين فهو
يمين ولا فارق كذا في الكافي والحق من اجماع الله تعالى قال تعالى
ذلك بان الله هو الحق المبين او بصفته يحلف بها من صفاته
كقوله الله وجله له وعظمت وقدرته فانه الايمان مبنية
على العرف فما تعارف الناس الحلف به من صفاته تعالى يكون
يميناً وما لا فلا لان اليمين انما ينعقد للحمل او المنع وذا
انما يكون بما يعتقد الحالف تعظيمه وكل مؤمن يعتقد تعظيم
الله تعالى وصفاته وهو جميع صفاته معظمة فصارت حرمة ذاته
وصفاته حاملاً للحالف او مانعاً وهذا انما يكون اذا كان
الحلف بها متعارفاً واما اذا لم يكن متعارفاً فلا اي
لا يقيم بغير الله تعالى كالنبي والقرآن والكعبة لقوله من
من كان منكم حاكفاً فليحلف بالله اولى بذر وهذا اذا قال
والنبي او القرآن واما لو قال انا بريء من القرآن او النبي
فانه يكون يميناً لانه البراءة منهما كفر وتعليق الكفر بالشرط
يمين ولو قال انا بريء من المصحف لا يكون يميناً ولو قال انا
بريء مما في المصحف يكون يميناً لانه ما في المصحف قرآن فكانه
قال انا بريء من القرآن كذا في الكافي ولا بصفته لا يحلف بها
عزفاً كرحمته وعلمه وغضبه وسخطه وعذابه لما سبق ان مبني
اليمين على العرف واما قوله لعمر الله جواباً لما قوله الاتي
فقسم وجه كونه عمر الله قسم ان عمر الله بقاءه والبقاء صفة
وهو مرفوع بالابتداء واللام لتأكيد الابتداء والخبر محذوف
والتقدير لعمر الله قسمي ومعناه احلف ببقاء الله ودوامه
كذا في الصحاح فكانه قال والله الباقي وليم الله بمعناه
عند اللغويين ايمان الله وهو جميع حذف فونه كقوله لا اله الا الله
وعند البصريين من ادوات القسم ومعناه والله عهد
الله ومثاقه فان العهد يمين لان الله تعالى واوفوا بعهد الله

ان يميني يمين على العرف لا يمين على الله تعالى
حلف بالصفة وانما اليمين على ما هو المشهور والعلم به
والعلم به انما هو الذي هو في نفسه فاما ما في العرف والعرض
فانما هو ما هو عليه من الصفات

ان يميني يمين على العرف لا يمين على الله تعالى
حلف بالصفة وانما اليمين على ما هو المشهور والعلم به
والعلم به انما هو الذي هو في نفسه فاما ما في العرف والعرض
فانما هو ما هو عليه من الصفات

الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقصوا الايمان بعد توكيدها
بان الميثاق بغير العهد واقسم واحلف واشهد واعز
وان لم يقل بالله فانه هذه الالفاظ مستعملة في الحلف
تجمل حلفاً في الحال سواء قال بالله او لا وعلى نذر او يمين
او عهد فان كل واحد منها يكون قسماً وان لم يضاف الى الله
حتى اذا قال ان فعلت كذا فعلى نذر فان نوى قرينة من القرين
التي يصح النذر بها لزمته وان لم ينو فعليه كفارة يمين او يمين
من نذر نذر او لم يستم فعليه كفارة يمين وكذا قوله على يميني
لان معناه على موجب يمين والعهد بمعنى اليمين كما مر
فان فعل كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب الكفارة فحلفت
ان كان في المستقبل واما ان كان في الماضي لشيء قد فعله
فهو الغموس ولا يكفر فيما روى عن ابي يوسف اعتبار الماضي
بالمستقبل لانه قصد به اليمين ولم يقصد به تحقيق بل ان
يصدق يقصد في مقابلته وقال محمد بن مقاتل يكفر لانه علق الكفر
بما هو موجود والتعليق بامر كاي نهي فانه قال هو كافر
والصح ان الحالف لم يكفر في الماضي والمستقبل ان علم الله
يمين وكفر ان كان جاهلاً اعتقد انه كفر في الماضي والمستقبل
لانه اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده ان يكفر فقد رضي بالكفر
وسوكنه في جورم مجدي اقسامه لانه لا محالة لا يكون
يراد به تحقيق الوعد ومعناه الفعل هذا لا محالة فلا يكون
يميناً ولو قال والحق يكون يميناً ولا حق الله فانه لا يكون
يميناً عند ابن حنيفة ومحمد وهو رواية عن ابي يوسف لانه الحق
اذا اضيف الى الله يراد به طاعة الله تعالى اذا اطاعت حقيقته
كما ورد في الحديث فيكون يميناً بغير الله ولا حشره ولا حليف
بما عداه وسوكنه في جورم مجدي قيل لا يكون يميناً لانه بعد
او بقوله سوكنه في جورم بطله في ذن فانه ايضا لا يكون
يميناً لعدم التعارف وقوله او اشارة الى ان لفظاً بالالف

ان يميني يمين على العرف لا يمين على الله تعالى
حلف بالصفة وانما اليمين على ما هو المشهور والعلم به
والعلم به انما هو الذي هو في نفسه فاما ما في العرف والعرض
فانما هو ما هو عليه من الصفات

الواقعة في عبارة الوقاية مكان أو غير صحيح فتدبر وان فعله
 فعلية غضبه أو سخطه أو لعنته أو فانا زان أو سارق أو
 شاعر أو خمر أو أكل ربوا فان كل واحد منهما لا يكون عينا لانه دعاء
 على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرط ولانه غير متعارف وحروف
 أي حروف القسم الواو نحو والله والباء نحو بالله والقاء
 نحو تاء الله لان كل واحد منها معهود في الالفاظ ومذكور في القرآن
 وقد تضمن الحروف فيكون حالها كالله لا افعاله فان من عادة
 العرب حذف حرف الجر لله جازم قيل ينصب برفع الحذف
 وقيل يحذف ليدل على المحذوف ثم لما فرغ من بيان
 موجب اليمين شرع في بيان موجبها وهو الكفارة لكنها
 موجبها عند الانقلا ب لان اليمين لم يشرع للكفارة
 بل ينقلب اليها عند الانتقاض بالحنث فقال وكفارة
 اعتاق رقبة أو اطعام عشرة مساكين كما في الظهار وقد
 بيناها ثم أو كسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب
 يستر عامر بدنه فلم يجز السراويل لانه لا يستر عريانا
 في العرف هو الصحيح المروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 لا ما روي عن محمد بن ادها ما يجوز فيه الصلوة فان عجن
 عنها امر عن الاشياء الثلاثة وقت الاداء أي وقت ارادة
 الاداء صام فله ايام ولأهله فيه قوله تعا فكفارة
 اطعام عشرة مساكين الآية ولم يكفر قبل الحنث يعني يجوز
 تقديم الكفارة على الحنث وقال الشافعي يجوز اذا كانت مال
 لانه اذاها بعد سب وهو اليمين لانها تضاف الى اليمين يقال
 كفارة اليمين والاضافة دليل على سببية الاداء بعد السبب
 جائز اتفاقا فثبت التكفير بعد الخروج قبل الموت وكذا
 ان الكفارة تستر الجنائز ولا جنازة هي لانها تحصل
 بهتك حرمة لم الله تعا بالحنث فيكون هو السبب دون
 اليمين لانه اقل مرتبة السبب ان يكون مفضيا الى الحكم واليمين

ولا يجوز صرف الكل الى مسكين واحد في عشرة ايام
 لا يجوز صرف ثمن من الكفارة الى مسكين واحد في عشرة ايام
 ولو صرف ثمنه الى اربعة او ثمانية لا يجوز وجوز ابو
 حنيفة صرفه الى اربعة او ثمانية وانفقوا على اربعة
 الزكاة الى اهل الذمة لا يجوز - نعيم طارح

واليمين غير مفضية الى الكفارة لانها تحت بعد نقضها
 بالحنث وانما اضيف اليها لانها تحت بحنث بعد
 اليمين كما تضاف الكفارة الى الصوم بخلاف الجرح لانه
 مفضي الى الموت حلف على معصية لعدم الكراهة مع
 ابيه وترك الصلوة ونحو حنث وكفر اي ينبغي ان
 يحنث ويكفر لقوله صم من حلف على يمين وراى غيرها
 خير منها فليات الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه لانها
 في حلف كافر وان حنث مسلما لانه ليس لليمين لانها
 تعقد لتعظيم الله والكفر ينافي التعظيم ولا اهله
 للكفارة لانها عبادة وان نسيها معنى العقوبة من حرمة
 ملكه لا يخرج أي من حرمة على نفسه شيئا مما يملك لم يصح
 حراما عليه وان استباحها على عامل بر معاملة المباح
 كفر وقال الشافعي لا كفارة عليه لانه ليس بيمين الا
 في النساء والجوارى لان تحريم الحلال قلب المشروع
 واليمين عقد مشروع فلا تعقد بلفظ هو قول المشروع
 كعكسه وهو تحليل الحرام ولنا قوله تعا يا ايها الذين
 لم يؤمنوا ما احل الله لكم اي قوله تعا قد فرض الله لكم
 ضلالة ايما كنتم قبل حرم النبي صم الفصل على نفسه وقيل
 حرم ما ربه على نفسه والحنث على الا قول ظاهر وكذا
 الثاني لان العبرة للعموم لا لخصوص السبب كل
 حل اي اذا قال الرجل كل حل على حرام يحل على الطعام
 والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يحنث
 عقبت من اذنه لم يشره فعلا مباحا هو النفس ونحوه
 كما ذهب اليه زمر وجهه المستحسن ان النفسود وهو
 النور لا يحصل مع اعتبار اليوم وان سقط اعتبار
 يفرق الى الطعام والشراب للفرق في القسوة على سبب
 امرأته بل ونسبة الغلبة الاستعمال فيه كذا قوله حل كل

على الطعام والشراب
 والنوى على سبب سبب

على الطعام والشراب
 والنوى على سبب سبب

نذر الفقراء مكة

يروى حرام للفلسه ايضا المنذور اذا كان له اصل في الفرض
 لزوم التاثير كالصوم والصلوة والصدقة والاعتكاف
 وما اصل له في الفروض فله يلزم التاثير كعبادة الموضع
 وتشيع الجنان ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط
 والتجارة ونحوها هذا هو الاصل الكلي نذر مطلعا
 نحو قوله على صوم هذا الشهر او معلقا بشرط يريد نحو
 الله على كذا ان قدم غائب فوجد في الشرط وفي اي عليه
 الوفاء به في الصورتين كقولهم من نذر وسمى عليه
 الوفاء بما سمي او نذر معلقا بما ارشط لا يريد كان
 زنت فعلت كذا وفي او كغروب يفتي يعني ان علق نذره
 بشرط لا يريد بثبوت كثرنا ونحوه فحث بالتخيير بين
 الكفارة وبين الوفاء بما التزم وهو قول الشافعي في الجديد
 وروى ان ابا حنيفة رجع اليه قبل موته سبعة ايام
 وبه كان يفتي شمس الائمة الشريفة وغيره من كبار
 الفقهاء وذلك لان كل من نذر بظاهره يمين بمعناه لانه
 قصد به منع عن ايجاد النذر فيميل الى اي الجهتين شاء
 جازما اذا علق بشرط يريد بثبوت لان معنى اليمين وهو قصد
 المنع غير موجود فيه لان قصد اظلمها والارغبة فيما جعله شرطا
 قال صدر الشريعة اقول ان كان الشرط حراما كان زنت
 مثله ينبغي ان لا يتخير لانه التخيير تخفيف والحرام لا يجب
 التخفيف اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود
 دليل التخفيف لانه اللفظ لما كان نذرا من وجوب وحيث
 من وجه لزم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجز احدا واحدا
 فلم يتخير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر واستفهم
 نذر بعقوبة يملكها ويبيها والارادة لا يجبر القاضي
 يعني لو قال الله على ان اعتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه
 ان يفي به ولو لم يفي يأنه ولكن لا يجبر القاضي به نذر

ط
 اقول المنذور
 ال هو هنا هو
 الاصل الكلي
 ارهون النذرية
 والاطلاق

من عتق
 الرقبة

لفقراء

لفقراء مكة جاز التصرف الي فقراء غيرها لان المقصود التبرع
 الى الله تعالى بدفع حاجة الفقير ولا مدخل فيه لخصوص المكان
 قال الفقيه ابو الليث وهو قول علي بن ابي النضر وقال زفر
 لا يجوز الا ان يتصدق على فقراء مكة نذر بصدق عشرة
 دراهم خبز فتصدق بغير الخبز مما يساوي عشرة دراهم
 او تصدق بغيره جاز ما الاول فلا ن خصوص الخبز لا مدخل
 له في دفع الحاجة واما الثاني فلا ن التمس انفع للفقراء
 قال ابن بريث من مرضى هذا بحيث شاء لم يلزم الا
 ان يقول فله على ان افصحها لان التزوم لا يكون الا بالتدبر
 والدال عليه الثاني لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزمه
 متتابعا لكن اذا افطر يوما قضاؤه ولا يلزم الاستقبال
 لو قال الله على ان اصوم شعبان مثله فافطر فيه يوما قضا
 وحده ولا يستقبل وان قال في نذره متتابعا لاق شرط
 التتابع في شهر بعينه لغو لانه متتابع لتتابع الايام وايضا
 لا يمكن الاستقبال لانه مقتضى نذر بتصدق الف درهم
 من ماله وهو لا يملك الا ما نذر لزمه فقط وهو الصحيح اذ قلنا
 لا يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافا الى سبب
 ائلك فلا يصح كما لو قال مالي في المسكين صدقة وليس له
 مال لا يصح نذر ان يتصدق بهذه المائة يوم كذا على فلان
 فتصدق بما في اخرى قبل ذلك اليوم على فقير اخر جاز كما
 عرفت ان هذه الخصوصيات لا يطهر بعد حصول دفع
 حاجة الفقير قال علي بن فضال في مسكت ولا نية له تلونه كقائ
 يبي كذا في التنازل وصل بخله ان شاء الله بطل اي
 يعني اذا حلف على فعل او ترك وقال بعدة متصلا به ان
 لا يثبت لما روى عن ابي ابي النضر موقوفا وموقوفا
 من حلف على يمين وقال ان شاء الله فقد لثنى ومن لثنى
 فلا حث عليه ولا كفارة لكن لا بد من الاتصال لانه بعد

اراه قال ابن ملك الف درهم
 اربعين المائة واليوم والفان

صلح

اي حلف على ان يفعل او لا يفعل
 او نذر ما او نذر ما او نذر ما او نذر ما
 نذر ما او نذر ما او نذر ما او نذر ما
 نذر ما او نذر ما او نذر ما او نذر ما

نذر ما او نذر ما او نذر ما او نذر ما
 نذر ما او نذر ما او نذر ما او نذر ما

الانفصال رجوع ولا يصح الرجوع في الأيمان وعن ابن عباس
 أنه كان يجوز الاستثناء المنفصل إلى ستة أشهر لقوله تعالى
 وأذكر ربك إذا نسيت أي إذا نسيت الاستثناء المنفصل فاستثنى
 مفصلاً قال مستأخراً في تصحيح الاستثناء المنفصل أخرج
 العقود كلها من البيوع والالتزام وغيرها من أن تكون
 مكرمة ولا يحتاج حينئذ إلى المحلل لأن المطلق يستثنى إذا لم
 وأما قوله تعالى وأذكر ربك إذا نسيت فعنه إذا لم تذكر
 أن شاء الله في أول كل من فذكر في آخره موصولاً به ذوى
 أن محمد بن الحنفية صاحب المغازي كان عند المنصور
 فكان يقرأ عنده المعازي وأبو حنيفة رحمه كان حاضر أعده
 فأراد أن يقرأ الخليفة عليه فقال إن هذا الشيخ يخالف
 جدك في الاستثناء المنفصل فقال له أنت من قدر ذلك المنفصل
 فالتاسيس يبعونك ويخلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يخلفون
 ولا يحشون فعلى نعم ما قلت وغضب على محمد بن الحنفية
 وأخرج من عنده **باب حلف الفعل** الأصوات
 الألفاظ المستعملة في الأيمان مبنية على العرف عندنا
 وعند السنافي على الحقيقة لأنها حقيقة بان يراد دون
 المجاز وعند مالك على معاني كلامه أنه تعالى حلف لا يدخل
 حيثما حلت بدخول صفة لانه البيت لم يبن مسقف
 مدخله من جانب واحد بنى البيت سواً كان حيثما بناها
 أربعة أو ثلاثة وهذا المعنى موجود في الصفة إلا أن مدخلها
 أوسع فتناولها اسم البيت فيجوز بسكنائها إلا أن ينوي
 ما سواها هو الصحيح احتراز عما قيل إنما يجزى إذا حلف
 الصفة ذات حوايط أربعة وهكذا كانت صفات أهل الكوفة
 لا بدخول الكعبة أو مسجد أو بيعة أو كنيسة وقد مر بيان
 معناها لأن البيت كما عرفت ما بنى للبيتوتة وهذه ليست
 كذلك أو دهلين لأنه أيضاً لم يبن للبيتوتة فيه وقيل يجزى

ان تخالف حتى فقال ان هذا هو
 ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز
 الاستثناء

والاصل في هذا الموضع انما هو ان
 او انما هو ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز
 الاستثناء

فانما هو ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز
 الاستثناء

اذ يأت فيه عادة أقول هذا القدر لا يكفي في كونه بيتاً
 بل لا بد من كون بنائه للبيتوتة كما سبق لا يقال اذا بنى فيه
 عادة كان بناؤه للبيتوتة عادة لأن الملازمة ممنوعة وظلاله
 باب دار وهي التي تكون على باب الدار ولا يكون فوقه
 بناء وإذا كان على باب الدار تكون على السكت فانه يكون
 بيتاً فلا يجزى وفي الحلف بانه لا يدخل داراً لم يجز
 بدخولها خيراً وفي هذه الدار يجزى وإن صارت صحراء
 أو بنيت بعد انهدامها دار أخرى لانه الدار اسم للعرصة
 عند العرب والعجم يقال دار عامرة دار غامرة وقد شهدت
 اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف
 في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر وهذه عبارة الهداية
 وتحقيقها ان مراده بالوصف ليس صفة غير قائمة
 بجوهر كالتياب والشمخوخة ونحوها بل ما يتناولها
 ويتناول جوهرها قائماً بجوهر آخر يريد قيامه حياً
 أو كمالاً ويورث انتقاصه عنه فصالحه ونقصاناً حتى
 فرقوا بين الوصف والقدركما سبق في أوائل البيوع
 ان شاء الله تعالى الأول ما يورث شققة خيراً
 لاصاله والثاني ما لا يورثه ذلك وجعلوا ما يساوى
 الذرع في المذروعات وصفاً وما يساوى الكيل
 في المكايه قدراً فإذا كانت الدار اسماً للعرصة وكانت
 البناء وصفاً وكانت الدار منكرة كانت غايبة فمعتبر
 فيها البناء وإذا لم يوجد لم يجز وإذا كانت معرفة
 كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء وإذا لم يوجد لم يجز
 إذا عرفت هذا فاعلم انما صدر من صدر الشرع ههنا
 ايضاً من الغرائب لأنه خالف جمهور الأئمة بزار وغير
 صاحب حيث قالوا وانهم قالوا لا يدخل هذه
 الدار فدخلها منه دعة إن جازت لأن اسم الدار يطلق

وراء ما هو عليه من حلفه على ما هو عليه
 في حلفه على ما هو عليه

فانما هو ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز
 الاستثناء

فانما هو ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز
 الاستثناء

فانما هو ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز
 الاستثناء

على الخيرة فهذه العلة توجب الحث في لا يدخل دارا
 فدخل دارا خيرة ثم فزقهم بان الوصف في الحاضر لغو
 فرق وانه لان معناه انه اذا وصف المشار اليه بصفة مثل
 لا يتكلم هذا الثياب فكله متخا بحيث لانه الوصف بالثياب
 صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار ولا يدخل
 دارا اين الوصف حتى يكون لغوا في احدهما غير لغو
 في الاخر ثم هذا المعنى يوجب الحث في لا يدخل هذا البيت
 وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل منه ما صح اسم البيت
 البيتوتة وصف فبلغوا في المشار اليه فزوال اسم البيت
 ينبغي ان يعتبر في المشار اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار
 فدخلها بعد ما بنيت حتما انه لا يحث لانه لم يبق دارا
 فانما قاله فاسمها كما اولاه فلهذا قوله فهذه العلة توجب
 الى اخره ناشي عن الغفلة عن قول الهداية غلو الوصف
 في الحاضر لغو وفي الغايه معتبر واما فاني فلهذا قوله
 لانه معناه انه اذا وصف بالمشار اليه الى اخره ناشي عن معنى
 الغفلة عن معنى الوصف وقد مر ان البناء وصف
 في الدار كما صرح به في الهداية واما فاني فلهذا قوله
 ثم هذا المعنى يوجب الى اخره غلط محض ناشي عن عدم
 التفريق بين البيت والدار وايضا البيتوتة ليست
 بوصف البيت لانه كما عرفت عبارة عن امر زائد
 على الذات قائم بها والبيتوتة ليست كذلك بل هي
 علة غائية لبنائه بخلاف الدار فانه البناء زائد
 على الدار التي هي العرصة واما ما بعافله من حاصل
 قوله ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار الى اخره ان الدار
 اذا كانت عبارة عن العرصة كان ينبغي ان يحث فيما اذا
 بنيت حتما للوجود العرصة مع ما بنى عليها من بناء الدار
 وهو فاسد لانه الدار تطلق على العرصة المجردة وعلى

والدار هي الدار التي هي العرصة المجردة او هي الدار التي هي البناء
 وكلاهما هو الدار في اللغة وكلاهما هو الدار في الشرع
 كونه العرصة مشغولا لا يكون الدار في اللغة العرصة المشغولة
 ابتداء وانها دخلت في الدار في اللغة العرصة المشغولة
 البيت ومعها وليس كذلك في الشرع فان الدار في الشرع هي العرصة
 قول الهداية سابق لانه الدار اسم العرصة ثم هي العرصة المشغولة
 المتوفرة وهو كما في كتابنا في الفروع حاشية

قوله وهو فاسد
 قول الدار

والدار هي الدار التي هي العرصة المجردة او هي الدار التي هي البناء
 وكلاهما هو الدار في اللغة وكلاهما هو الدار في الشرع
 كونه العرصة مشغولا لا يكون الدار في اللغة العرصة المشغولة
 ابتداء وانها دخلت في الدار في اللغة العرصة المشغولة
 البيت ومعها وليس كذلك في الشرع فان الدار في الشرع هي العرصة
 قول الهداية سابق لانه الدار اسم العرصة ثم هي العرصة المشغولة
 المتوفرة وهو كما في كتابنا في الفروع حاشية

وعلى عرصة مع ما بنى عليها من بناء الدار فاما اذا بنى عليها
 بناء غير الدار او تصرف فيها تصرفا يزول به اسم الدار
 عرفا فله يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ
 الهداية وعباراته فضلا عن التأمل والتفكير في اعتباراته
 والمحدث ملهم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف
 على سطحها فانه ايضا يوجب الحث لانه السطح من الدار
 الا يرى ان المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد
 وقيل في فرفنا لا يحث كما لو جعلت الدار مسجدا او محلا
 او بيتا او بيتا حيث لا يحث لانها لم يبق دارا لا غير
 اسم اخر عليه او دخلها بعد خدم الحمام واشباهه لان اسم
 الدار لا يعود به وهكذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا
 البيت ودخله منه ما صح اسم لم يحث لزوال اسم البيت
 فانه لا يثبت في حق لو بقيت الحيطان وسقط السقف
 بحيث ان يثبت فيه والسقف وصف فيه او دخله بعدما
 بني بيتا اخر لم يحث ايضا لان الاسم لم يبق بعد الانهيار
 او حلف لا يدخل هذه الدار فوق في باب دار لو اطلق
 الباب كان خارجا لم يحث لان الباب لا حرز الدار وما
 فيها فام يكن الخارج من الدار او حلف لا يسكنها او هذه
 الدار وهو يسكنها او حلف لا يسكنها او هذه الدار
 وهو لا يسكنها او حلف لا يسكنها اي هذه الدار وهو لا يسكنها
 فاخذ في الثغلة من الدار في الاول ونزع الثوب في الثاني
 ونزل من الدار في الثالث بله ملك قيد الثلاث فامنه
 لا يحث في شيء من الصور وقال زفر بحيث لو جرد الثوب
 فان قل وكذا ان اليهم تعقد للبر فستثنى منه وما من
 تحقيقه فان لبث على حاله ساعة بحيث لانه هذه الافعال
 لها ولم يتجدد اسمها حتى يضرب لها مدة يقال ان كذا
 يوما ولبست يوما بخلافه فالدخول اذا لم يقال دخلت يوما

على عرصة مع ما بنى عليها من بناء الدار فاما اذا بنى عليها
 بناء غير الدار او تصرف فيها تصرفا يزول به اسم الدار
 عرفا فله يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ
 الهداية وعباراته فضلا عن التأمل والتفكير في اعتباراته
 والمحدث ملهم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف
 على سطحها فانه ايضا يوجب الحث لانه السطح من الدار
 الا يرى ان المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد
 وقيل في فرفنا لا يحث كما لو جعلت الدار مسجدا او محلا
 او بيتا او بيتا حيث لا يحث لانها لم يبق دارا لا غير
 اسم اخر عليه او دخلها بعد خدم الحمام واشباهه لان اسم
 الدار لا يعود به وهكذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا
 البيت ودخله منه ما صح اسم لم يحث لزوال اسم البيت
 فانه لا يثبت في حق لو بقيت الحيطان وسقط السقف
 بحيث ان يثبت فيه والسقف وصف فيه او دخله بعدما
 بني بيتا اخر لم يحث ايضا لان الاسم لم يبق بعد الانهيار
 او حلف لا يدخل هذه الدار فوق في باب دار لو اطلق
 الباب كان خارجا لم يحث لان الباب لا حرز الدار وما
 فيها فام يكن الخارج من الدار او حلف لا يسكنها او هذه
 الدار وهو يسكنها او حلف لا يسكنها او هذه الدار
 وهو لا يسكنها او حلف لا يسكنها اي هذه الدار وهو لا يسكنها
 فاخذ في الثغلة من الدار في الاول ونزع الثوب في الثاني
 ونزل من الدار في الثالث بله ملك قيد الثلاث فامنه
 لا يحث في شيء من الصور وقال زفر بحيث لو جرد الثوب
 فان قل وكذا ان اليهم تعقد للبر فستثنى منه وما من
 تحقيقه فان لبث على حاله ساعة بحيث لانه هذه الافعال
 لها ولم يتجدد اسمها حتى يضرب لها مدة يقال ان كذا
 يوما ولبست يوما بخلافه فالدخول اذا لم يقال دخلت يوما

حلف لا يسكنها

Copyrighted material

بمعنى المدة والتوقيت وان جان بمعنى الظرف وتكونى ابتداء
 التيسر مثله يصدق لانه محقق كله مفره بحيث بالكس
 او حلف لا يدخلها وهو فيها فمقد فيها فانه لا يثبت
 الا بخروجه ثم دخوله والقياس ان يثبت بالقعود لانه
 الزوام له حكم الاستاء وجه الاستحسان ان الدخول لا دواع
 له لانه انفصال من الخارج الى الداخل وفي لا يسكن هذه
 الدار والبيت او الحلة لا بد من خروجه باهله وجميع
 متاعه حتى لو بقي في ذلك حيث هذا عند ان حيفه وقال
 ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لانه يقال الكل قد يتعذر وقال
 محمد يعتبر نقل ما يقوم به كتحذيره لانه ما وره ذلك
 ليس من السكنى قالوا هذا احسن ووفق بالقياس
 وارق بالتاس بخلاف المير والقرية فانه لا يتوقف
 فيها على نقل المتاع والاهل لانه لا يعد سكونا في الذي
 انتقل عنه عرفا بخلاف الاول وحيث في لا يخرج ان حمل
 واخرج بامر لانه فعل المأمور مضاف الى الامر قصار كما
 اذا ركب دابة فخرجت به وبدونه اي بدون الامر بان يكره
 عليه لا اي لا يثبت لانه الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر
 ولو كان راضيا بالخروج لانه الانتقال يكون بالامر لا بخروج
 الخروج ومثاله لا يدخل اقساما وحكما فلا قسم ان يخرج
 باسمه وبامر امته امته او راضيا والحكم المثل في الاول
 وعنده في الاخرى ولا يثبت في قوله واعتد لا يخرج من دار
 الا الى جنان ان خرج اليها ثم اتى الى امر اخر لان خروجه
 لم يكن الا الى جنان قال في الوقاية ان خرج اليها ثم اتى
 امر اخر وكاد سهو التام الاول لانه لا يقتضي خروجه الى
 غير جنان فيسطل الحصر ويثبت وكذا قلنا ثم اتى الى امر اخر
 قال في الهداية يخرج اليها ثم اتى الى حاجة اخرى وحيث
 في لا يخرج الى مكة فخرج اليها ورجع لوجود الزوج على قصد مكة

هذا هو الوجه في قوله لا يخرج من داره الى جنان
 لان الخروج من الدار لا يخرج من السكنى
 لان السكنى هي الدار والبيت والحلة

في قوله لا يخرج من داره الى جنان
 لان الخروج من الدار لا يخرج من السكنى
 لان السكنى هي الدار والبيت والحلة

ان يخرج

وهو التمسك لا اي لا يثبت في لا يثبت حتى يدخلها لان لا يثبت
 انما يكون بالدخول وذهابه كخروج بعض لو حلف لا يذهب
 الى مكة قيل هو كالاتيان وقيل كالخروج وهو الاصح لانه
 عبارة عن التوال وحيث في لياتين مكة او لو حلف لياتين
 مكة فلم يات بها حتى مات حيث في اخر جزء من اخره حيوته
 لان اليه قبل ذلك مرجع والياتين حيث يحصل وحيث
 في لياتينه غدا ان استطاع ان لم يات غدا بل ما يقع يعتبر
 مانعا كوضا وسلطان ودرى نية الحقيقة اي ان قال
 اردت الاستطاعة الحقيقة المقارنة للفعل كما تقرر في الكتب
 الكلا مية صدق ديانة لا قضاء لانها تطلق في العرف على كل من
 الأسباب والآلات والمعنى الاخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل
 داره قال في يرا به نسبة السكنى بدلالة العادة وهي
 ان الدار لا تعادي ولا يخرج لادائها بل ينقض ساكنها الا
 ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلالة
 بان تكون الدار ملكا له فيمكن من تسكن فيها فيثبت بالدخول
 في دار تكون ملكا لغيره فانه يكون هو ساكن فيها سواء
 كان غيب ساكن فيها او لا لقيام دليل السكنى التقديري
 وهو الملك صرح بها في الحاشية والظهير لكن ذكره
 الائمة ان غيره لو كان ساكن فيها لا يثبت لانقطاع
 النسبة بفعل غيره او حلف لا يضع قدمه في داره فان
 حلف بدخولها مطلقا او سوا كان داكيا او مائتيا
 حافيا او متقلا فان المعنى الحقيقي جهنا كالحجور اذ لو
 اضطلع ووضع قدمه في الدار يثبت يكون باقي جسده
 خارج الدار لا يقال في الطرف انه وضع القدم في الدار فاذا
 خرجت الحقيقة اريد معنى مجازي وهو الدخول مطلقا
 بقرينة العرف ومثل ما يثبت في لا يخرج الا باذن في كل خروج
 اذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج خروجا اخرجا
 فاعلم

هذا هو الوجه في قوله لا يخرج من داره الى جنان
 لان الخروج من الدار لا يخرج من السكنى
 لان السكنى هي الدار والبيت والحلة

حلف لا يضع قدمه

Copyrighting University

يا ذني واليك في سياق التثنية نعم فاذا اخرج منها بعض
 بقي ما عداه على العموم لا في قوله لا اخرج الا ان اذن لك فانه
 لا يوجب لكل خروج اذنا اذ لا يمكن حمله على حقيقة الاشياء
 لانه الاذن ليس من جنس الخروج فحمل على الفاية لمناسبة
 بينهما فان الفاية قصر لا امتداد المفعول وبيان لانها شئ
 كما ان الاستثناء قصر للمستثنى منه وبيان لانها حكمه وفي
 المقام من حيث شريطة او رداها في مخرج المراقبة من ارادها
 فليطلب منه وشروط الحنث ان خرجت مثله لم يرد الخروج
 فلهذا فورا يعني لو ارادة المراجعة الخروج مثله فقال الزوج
 ان خرجت فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت لم يحنث
 وهذه تسمى بين الفوري تفرذا ابو حنيفة رحمه باظهارها
 ووجه ان مراد المتكلم الرجوع عن ذلك الخروج عرفا
 ومبنى لايمان على العرف وشروط الحنث في ان تغديت
 بعد قول الطالب تعالى تغديت معنى قوله تغديت معه قائم
 مقام مفعول شرط التقدير يعني اذا قال زيد لبيك اجلس
 فتغديت معنى فقال بكرا ان تغديت فعندي حرمي فخرج
 الى منزله فتغديت لم يحنث لانه كراهية خرج فخرج
 فينطبق على السؤال فينصرف الى الغداء المدعو اليه وان
 اليوم وقال ان تغديت اليوم كفي في الحنث مطلق التغدي
 لانه زاد على قدر الجواب فيحصل مسداً لمركب المأذون
 ليس لمولاه في حق اليمن الا اذا استغرق دينه ونواه
 يعني ان حلف لا يركب دابة فلان مركب دابة عهد مأذون
 له لم يحنث عند ان يغديت ان كان عليه دين مستغرق لوقته
 وكسبه لا تقابلت لزيد وان لم يكن دين مستغرق فان نوى
 بدابة زيد دابته الخاصة له لا يحنث وان نوى دابة هي
 ملك زيد سواء كانت خاصة له او كانت لعبد المأذون
 فحنث يحنث وقال ابو يوسف يحنث مطلقا اذا نواه وقال محمد

حنث

لا يحنث
 لا يحنث

يحنث وان لم ينوه يراذ بالاكل من الشجرة ثمه يعني اذا قال
 لا اكل من هذه الشجرة يراذ به ثمه لان المعنى الحقيقي محجور
 حتما ويؤاخذ بهذا اللفظ عند احنيفة حتى لو اكل من غيره
 لم يحنث عنده وعندهما يحنث به ايضا وهذا الخلاف مبني
 على خلاف آخر بينهما وهو ان اللفظ ان كان له معنى
 حقيقي مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة
 ترجع المعنى الحقيقي وهما المعنى المجازي فالمراد عندهما
 اكل باطنه مجازا فيحنث باكله مطلقا عملا بعموم المجاز
 ويراد بهذا الدقيق مما يتخذ منه لان منه غير ما كوكب
 عادة فانصرف الى ما يتخذ منه خيرا كان او غير قال
 في الوقاية باكل خبز اقول هو غير صحيح لان البناء متعلقة
 بقوله يقيده واذا قيد به وجب ان لا يتناول غيره وبطلانه
 ظاهر ولا يصححه قول سيد الشريعة اي باكل مما يتخذ منه
 كالخبز ونحوه بل يظهر من سادته لا يتناول قيد بمعنى يجب
 ان لا يصح الاطلاق فكيف يصح التفسير به فتدبر وانتم
 ويراد بالتشويق اللحم لا البانجوان والجزر وما يطبخ
 طيب اللحم وبالزباد من لبن كلبش في التنايل ويباع
 في مصره لانها المتعارفة وبالنسبة لعم البطن عند
 احنيفة وعندهما يتناول من لحم الظهار ايضا والخبز
 باعتاده بل هو من الحنث في كذا البلدان خبز الحنطة
 والشعير وان كان في بعضها خبز الارز والذرة فعدا
 ايضا وبالاعانة التفاح والبطيخ والمشمش والعنب
 والرمان والرطب والقيثا والكمثرى عند احنيفة
 وعندهما العنب والرمان والرطب ما كتمه ويراد
 بالشراب من نهر الكرع وهو يتناول الماء من موضع ما لم
 حتى لو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها ما شاء
 لم يحنث به حتى يكرع فيها كراة مالا فاما ما لا من ما شرب

او كما يحنث بكل العظم

قوله بكسر الهمزة
 لاجل العظم

لا يحنث بالشراب من نهر الكرع

Copyright

University

أي لا يبرأ بالشرب من ماء ونهر الكرم بل يحنت بالشرب
 بانياء ويحوم لانه بعد الاعتراف بقى منسوب اليه وهو
 الشرط لا يحنت في حلفه لا يأكل من هذا البشر يأكل
 رطبه أو من هذا الرطب واللبس يأكله غير الوتران
 لأن هذه صفات داعية إلى اليمين فتعقد بها خلاف
 ما لو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل أو لا يتكلم هذا الصبي
 أو هذا السباب وأكل بعد ما صار كبشاً أو كلم بعدما
 مشاخ فانه يحنت لأن تلك الاوصاف غير داعية إلى اليمين
 لأن الشرع أمرنا بالتعامل بأخلاق الغنيان ومداواة
 الصبيان وقد صرح في الكافي وغيره أن الصفة في المعين
 لغو الا اذا كانت داعية إلى اليمين كما في مسألة الرطب
 اذ رعا يضرب الرطب لا التمر ولا يحنت في لا يأكل بسر
 يأكل رطب لانه ليس بسر والفرق بين هذه المسألة
 وبين ما قبلها أن صفة البسورة وصفة الرطوبة وجد
 ثمة في المعين وكان مقتضى قولهم الصفة في المعين لغو
 أن يكون لغو لكنها لم تبلغ لكون الصفة داعية إلى اليمين
 وههنا وجدت في المنكر والصفة فيه معتبرة فظهر من هذا
 قول صدر الشريعة فاعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل من هذا
 البسر فأكله رطباً وبين قولنا لا يأكل بسر فأكله رطباً بناء
 على أن الرطب والبسر من الماء الاجناس فإذا صار رطباً
 صار ماهيته أخرى كما يتبين في لا يدخل بيتاً مع كونه ميتاً
 على كلام المزني في أول الباب مخالفين كلامهم الهداية
 والكافي وغيرهما أن صفة البسورة والرطوبة داعية
 إلى اليمين فان اعتبرنا صفة البسورة ونحوها بناءً
 اعتبار كون البسر ونحوه من الماء الاجناس ^{في اليمين} كانت
 البسر ونحوه جنس في الواقع فتدبر واستقم ولا يحنت
 في لا يأكل لحم يأكل السمك والقياس أن يحنت لانه يسمى

السمك هو

في القرآن لحما طرياً وجهه الاصحاح أن التسمية محاذية
 لأن اللحم ينشأ من الدم ولادم له لسكونه من الماء
 في الماء ولا يحنت في لا يأكل لحم ولا يتكلم يأكل البسة
 لأنها نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم والشحم
 ولا يحنت في لا يشتري رطباً بأشترى كبشاً بسرها
 وطب لأن الشراء يصادف الجملة والمغلوب تابع ولو كان
 اليمين على الأكل يحنت لأن الأكل صاوف شيئاً فشيئاً
 فكان كل واحد منهما مقصوداً وصار كما اذا حلف
 لا يشتري شعيراً أو لا يأكل فاشتري خنطة فيها جأت
 شعير وأكلها يحنت في الأكل لا الشراء لما ذكر وحنت
 في لا يأكل رطباً أو بسر أو لا يسر يأكل مذنب البسر
 المذنب بكسر التاء الذي كثره بسر وشئ منه رطب
 وأرطط المذنب عكسه وأما حنت لانه أكل المغلوب
 عليه وزيادة في حنت وحنت في لا يأكل لحم يأكل
 كبشاً أو كوش لأن شئ هذه الاشياء من الدم والخصم
 باسم آخر لا للتقصان كما للرأس والكراع قال صاحب
 المحيط يحنت هذا في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنت
 لأنها لا تعد لحم ولا تستعمل استعمال اللحم أو لحم خنزير
 أو انسان لأن كل منهما لحم حقيقة وذكرنا القناع أنه
 لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الكافي إذا دام ما يصطبع
 به كالحمل والملح والزيت لا اللحم والبسور والجني يعني
 لو حلف لا يأكل لحم ولا نية له فكل شئ يصطبع به الجني
 فهو أدام وما لا فلا هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
 محمد ما يؤكل مع الجني غالباً فهو أدام وهو رطباً وعن
 أبي يوسف القداء الأكل من طلع الفجر إلى الظهر كذا
 العرف والشيء منه إلى نصف الليل لأن ما بعد الزوال
 يسمى عشاء والشمس منه إلى الفجر لانه مأخوذ من السحر

الادام

قوله لا يأكل بعض ما يؤكل

الغدا

فاطلق على ما تقرب منه من حلف لا أقعدى أو لا أقسى
 أو لا أشكر براد بها هذه المعاني قال ان اكلت او شربت
 او لبست ولم يذكر مفعولا وتوكل ما كولا او مشربا او لبسا
 معينا لم يصدق لان المنفى ما هيته هذه الافعال ولا دلالة
 لها على المفعول الا اقتضا وقد تقرر ان المقضى لا عموم
 له عندنا لتصح نيته التخصيص اصداه او لا قضاء ولا ديانة
 ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا يجرى اي صدق ديانة لا قضا
 لانه اللفظ حينئذ عام يقبل التخصيص لكنه خلاف الظاهر
 فلا يصدق قضاء امكان البر شرط صحة الحلف يعني
 ان اليمين انما تنعقد عند اي حنيفة ومحمد اذا كانت
 المحلوف عليه ممكن الوقوع سواء كان الحلف بالله تعالى
 او بالطريق والعقاق خلافه لا يوجب ويحاط به
 ان اليمين عقد كسائر العقود الشرعية فلا بد له من
 محل وتحلل عنده خبر في المستقبل سواء قدر عليه الحال
 او لا الا يرى ان اليمين على مسمى السماء او تحويل الحجر
 ذهبا منقذ لانه عقد لها على خبر في المستقبل وان
 لم يقدر عليه وعندها محل خبر فيه رجاء الصدق لان
 محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر وهو
 لا يتحقق فيما ليس فيه رجاء الصدق فلا تنعقد أصلا
 كيمين الغيوس في قوله والله لا شربن ماء هذا اليوم اليوم
 او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكور اليوم فكذلك
 ولا ماء فيه او كان فيه قصت الماء قبل الليلة او اطلق
 الحالف ولم يقل اليوم ولا ماء لم يحنث عند ما لعدم
 صحة الحلف لان قضاء شرطها وهو امكان البر وعند اي
 يحنث لصحة الحلف عنده وان كان فيه ماء وصحت حيث
 لانه البر وجب عليه اذا فرغ من التكلم كمن موعضا بشرط
 ان لا يفوته في عمره والبر ممكن عند الفراغ منه وانعقد

قوله ولا دلالة له لانه انما هيته في المفعول لا في
 التحسين بعض الحالات من اللفظ والشرع وغيره
 مفعولها غير متعين وقوله لا أقعدى لا تقوم له جواب
 عما قبل من حيث انه غير مفعول تخصيصا ليس انما يثبت
 متعنى وهو كالمفعول احمى

واليمين حتى لو امتنع بان صبت الماء عقيب يميني بل تراخ
 لا تنعقد فان قيل لم لم تنعقد اليمين على ماء يؤخذ منه
 في الكون فانه ممكن قلنا ذلك انما ليس الماء الذي انعقد
 اليمين عليه فان قيل امكن القول بانعقاد اليمين موجبة
 للبر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا شرط
 انعقاد السبب في حق الحلف احتمال الانعقاد في حق
 الاصل ولا احتمال ههنا لعدم امكان البر في ليضع
 السماء او ليقلبن هذا الحجر ذهبا حيث الحال وعند زفر
 لا يحنث لاستحالة البر عادة وكننا ان التصعود الى
 السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء والحي حيث قال
 وانا لآسنا السماء الانية وكذا قلب الحجر ذهبا ممكن
 في نفسه وواقع لبعض الاخيار واذا امكن البر
 ينعقد اليمين فيجوز في الحال ليعجز عن تحقيق البر
 ظاهرا وذا كاف للحنث وكذا يقبل قوله ما عاها بموت
 اذ يراد حينئذ قتله بعد احياء الله تعالى وهو ممكن فينقذ
 اليمين ويحنث في الحال اما اذا لم يكن عاها بموت فالمراد
 القتل المتعارف ولما كان ميتا كان ذلك متعاضا حقيقة
 شه على انسان سيفا وحلف ليقبلته فهو على حقيقة
 وان قتل بر والا حنث لانه السيف الذي له ولو شره عصا
 وحلف ليقبلته فعلى اي الحلف يقع على يله من حقيقة
 القتل فان لم يجر والاحنث لانه العصا ليس القتل
 بل لا يلزم بالضرب كذا في شرح الجامع الكبير للصدر الشهيد
 سليمان خليف الوالي ليعمل كل داعي في مقيد بحال
 ولا يشي معنى اذا حلف الوالي رجلا لم شعور على اهل البلاد
 ليعلم كل مقيد يجرى في البلاد كان ذلك مقيدا بحال
 ولا يبر الوالي وان لم يذكر فان اهل حال ولا يبر الوالي
 حنث وبعد ما عز لم يلزم العلم والضرب والسوق

قوله

وقيل ان اليمين على ما تقرب منه من حلف لا أقعدى او لا أقسى
 او لا أشكر براد بها هذه المعاني قال ان اكلت او شربت
 او لبست ولم يذكر مفعولا وتوكل ما كولا او مشربا او لبسا
 معينا لم يصدق لان المنفى ما هيته هذه الافعال ولا دلالة
 لها على المفعول الا اقتضا وقد تقرر ان المقضى لا عموم
 له عندنا لتصح نيته التخصيص اصداه او لا قضاء ولا ديانة
 ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا يجرى اي صدق ديانة لا قضا
 لانه اللفظ حينئذ عام يقبل التخصيص لكنه خلاف الظاهر
 فلا يصدق قضاء امكان البر شرط صحة الحلف يعني
 ان اليمين انما تنعقد عند اي حنيفة ومحمد اذا كانت
 المحلوف عليه ممكن الوقوع سواء كان الحلف بالله تعالى
 او بالطريق والعقاق خلافه لا يوجب ويحاط به
 ان اليمين عقد كسائر العقود الشرعية فلا بد له من
 محل وتحلل عنده خبر في المستقبل سواء قدر عليه الحال
 او لا الا يرى ان اليمين على مسمى السماء او تحويل الحجر
 ذهبا منقذ لانه عقد لها على خبر في المستقبل وان
 لم يقدر عليه وعندها محل خبر فيه رجاء الصدق لان
 محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر وهو
 لا يتحقق فيما ليس فيه رجاء الصدق فلا تنعقد أصلا
 كيمين الغيوس في قوله والله لا شربن ماء هذا اليوم اليوم
 او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكور اليوم فكذلك
 ولا ماء فيه او كان فيه قصت الماء قبل الليلة او اطلق
 الحالف ولم يقل اليوم ولا ماء لم يحنث عند ما لعدم
 صحة الحلف لان قضاء شرطها وهو امكان البر وعند اي
 يحنث لصحة الحلف عنده وان كان فيه ماء وصحت حيث
 لانه البر وجب عليه اذا فرغ من التكلم كمن موعضا بشرط
 ان لا يفوته في عمره والبر ممكن عند الفراغ منه وانعقد

خليف الوالي

والإسلام لا يتحقق في الميت

والكلالة والادخول عليه مقيد بالحقوق يعني لو حلف على ضرب
 فله ان او كسوته او الكرامة معه او الدخول عليه كان ذلك
 مقيدا بحيوته حتى لو فصل هذه الافعال بعد موته لا يكون
 بائي لانه ان ضرب لم لفعل مؤلم يتصل بالبدن والا ياروم
 لا يتحقق في الميت ومن يعتد في قبره بوضع فيه قدر
 من الحية وكذا الكسوة اذ يراد به التليك عند الاطلاق
 وهو في الميت لا يتحقق الا ان يتوهم به التبر وكذا الكلام
 لانه المقصود منه زيارته وبعد الموت يزاد قبره لا يحس
 لا القتل يعني لو حلف على غسل فلان لا يتقيد بحيوته
 لان الفصل هو الاسالة ومعناه التطهير وهو يتحقق في الميت
 والقريب مقيد بما دونه الشهر في ليقضليق دينه
 الى قريب فالشهر وما زاد عليه بعيد ولذا يقال عند
 بعد الصلح ما لقيت من شهر من شهرها وحققها
 وعنها كضربها يعني لو حلف لا يضرب امرأته فمضربها
 او حنقها او عضها حث لانه لم لفعل مؤلم وقد تحقق
 الا ياروم وقيل في حال المالا جنة لانه يسمى ما رجة لا ضربا
 قال لامرأته ان لبت من غزلك مديح اي قال للباس
 صدقة بتصدق بها في مكة فالتري الزوج قطنا فخر لانه
 المرأة ونسج وخيط وليس الزوج فهو اي اللباس مدي
 عند ابن حنيفة وقال ليس عليه ان يهدي حتى تغزل من قطن
 ملكه يوم حلف لانه التذر انما يصح في الملك او مضانا
 الى سب ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من لباسه
 وله ان يغزل المرأة عادة من قطن الزوج والمقتاد هو الماد
 وذلك سب ملكه ولما يجت اذا غزلت من قطن مملوك
 وقت التذر لانه القطي لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضاف
 الى نفسه وقال ان لبت من غزلك من قطن فهدى بالاجماع

والاشعها كضربها
 فانما هو من القريب وهو من شهرها وحققها
 من شهرها وحققها

وان اضاف اليها وقال ان لبت من غزلك من قطنك
 لم يكن هديا بالاجماع عقدا لولم يصنع وخاتم ذهب
 حلى لا خاتم فضة يعني لو حلف لا يلبس حليا فليس عقدا
 لولم يصنع لم يجت عند ابن حنيفة وقال لا يجت لانه
 حلى حقيقة حتى سمي في القرآن وله ان لا يتكلى به عرفا الا
 مرصا ومبنى الايمان على العرف وقيل هذا اختلاف
 عرف زمان ويقتى بقوله لهما لان التحلى به متقدما معتادا
 وان تخاتم بخاتم ذهب حث لانه حلى ولهذا لا يحل
 استعماله للرجال وان تختم بخاتم فضة لا يجت لانه ليس
 بحلى عرفا ولا مراما حتى ايج استعماله للرجال حلف
 لا يجلس على الارض مجلس على بساط او حصير ولا ينام
 على هذا الفراش فنام على فراش فوقه او لا يجلس على هذا
 السرير مجلس على سرير فوقه لم يجت ولو حال بين وبينها
 لكانت في الصورة الاولى او جعل على الفراش قرآن او على السرير
 بساط او حصير في صورتين الاخرين حث اما الاول
 فله ان لا يستحي جالسا على الارض واما الثاني والثالث
 فله ان مثل الشيء لا يكون تبعا لقطع النسب عن الاول
 واما في الاولى فله ان لباسه منع له فله بعد حاشاه
 فيحنث واما في الثانية فله ان القرام تبع للفراش فيعد
 نائما عليه واما في الثالثة فله ان الجلوس على بساط او حصير
 فوق السرير جلوس على السرير لان الجلوس عليه في العادة
 كذلك قوله على هذا السرير اشارة الى ان ما وقع في الهداية
 والوقاية والكثير من تكوير سرير كانه سبط من النايح اذ على
 هذا لا يستقيم قول الهداية بخلافه اذا جعل فوقه سرير اخر
 لانه مثل الاول فان هذا لا يستقيم الا في المعاني والقواب
 ما في الكافي من تعريف السرير فليست اما لا يفعل يقع على لا يتو
 يعني اذا قال وانه لا افعل كذا وجب ان لا يفعل ابداله

العقد الكسوة القلادة الزمير الخ

غيره ولو لا غير مرقوم

ومن حلف على سريره على هذا السرير مجلس
 بساط او حصير حث لانه حث على السرير
 على سريره على هذا السرير حث لانه حث على السرير
 سريره على هذا السرير حث لانه حث على السرير

في الصورة الاولى او جعل على الفراش قرآن او على السرير
 بساط او حصير في صورتين الاخرين حث اما الاول

فله ان لا يستحي جالسا على الارض واما الثاني والثالث
 فله ان مثل الشيء لا يكون تبعا لقطع النسب عن الاول

فيكون مستكر مستكر

Copy

بما لا يفعله

في المعنى كونه في سياق النفي ويفعله يقع على مرة لا نكره
 في سياق الانبات بعلني المنفي يعني بقوله على المنفي الى بيت
 الله تعالى او الكعبة سواء كان فيها او في غيرها يجب عليه
 حج او عمره ما شيا ودن ان ركبت وفي القيل لا يجب عليه
 شيء لا التزامه ما ليس بقرة واجبة ولا مقصورة في الاصل
 لكنه مستحسن بالانفاق عنه على رضى لا شيء بعلني الخروج
 او الذهاب الى بيت الله او المنفي الى الحرم او المسجد الحرام
 او الضفا والمروة لانه التزام هذه الافعال بهذه العباران
 غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها
 ليست بقرينة مقصورة قال لعبد ان لم اخرج العام فانت
 حر فشهد بحره بكوفة لم يعق العبد عندها وقال محمد
 يعق لانها شهادة على امر معلوم وهو التضيعة ومن خروجه
 انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولهما انها قامت على النفي لان
 المقصود ههنا نفي الحج لانبات التضيعة اذ لا مطالبا لها
 فصار كما اذا شهد وان لم يجد العام غايته ان هذا النفي
 مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يبين نفي ونفي فحكما
 عليهما بحكم واحد تيسيرا كذا في الهداية والكافي وغيرهما
 من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقرر من كتب الاصول
 ان النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان
 مثل الانبات وفي لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية يعني
 لو حلف بانه لا يصوم فنوى الصوم فصام ساعة ثم افطر
 من يومه حنث لوجود الشرط اذ الصوم هو الامساك عن
 المفطرات في النهار على قصد التقرب ولو ضم يوما او صوما
 لا حنث حتى يتم يوما لانه الواجب الصوم التام المقدر شرعا
 وذلك باتمامه الى آخر اليوم وفي لا يصلي حنث بركعة لا بما
 دونها يعني لا حنث بالقيام او القراءة او الركوع وان سجد
 مع ذلك ثم قطع حنث واقبالا سان حنث بالافتتاح

بمعنى النفي

انما لا ينافي بنية اليه في ذكره الكافي ولم يذكر في غيره
 انما لا ينافي بنية اليه في ذكره الكافي ولم يذكر في غيره
 انما لا ينافي بنية اليه في ذكره الكافي ولم يذكر في غيره

اعتبارا بالانزاع في الصوم وجه الاستحسان انما الصلوة عبارة عن
 الاركان المختلفة فما لم يأت بكلها لا يسمى صلوة بخلاف
 الصوم لا يركب واحد وهو الامساك فيتكرر في باقي
 الاجزاء ولو ضم صلوة فيستفح لا الاقل اذ يراد بها الصلوة المعينة
 شرعا واقلها ركعتان للنهي عن البتة او بان ولدت فانت
 كذا يحث بوليد ميت يعني لو قال لامرأة ان ولدت ولدا
 فانت طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا لو قال
 لامرأة ان ولدت ولدا فانت حرة فولدت ميتا لان
 المولود ولد حقيقة وليس يبر في العرف ويعتبر ولدا
 في التفرع حتى تنقض به العدة والدم بعد نفاس وامه احر
 ولده فيستحق الشرط وفي ان ولدت ولدا فهو اعم الولد
 حرعتق الحي ان ولدت ميتا فحنثا عنده وقال لا يعق
 لان الشرط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا فاحلت اليدين
 لا الى جزاء لان الميت ليس بحل للحية وله ان يطلق ليم الولد
 مقيد بوصف الحيوة تصحيا لكلهم العاقل اذ لو لم يعقد
 به لكان له قصدا انبات الحية جزء وهي لانبت في الميت
 فيقيد به كما اذا قال ان ولدت ولدا حيا بخلاف جزاء
 الطلاق في حرية الدم لانه لا يصح التقييد وفي ليعق
 دينه اليوم وقضاؤه يوما او بغيره او بغيره او بغيره
 شيئا وقبضه بزي يعني اذا حلف ليقضيه فله ما دينه اليوم
 فقضاه ثم وجد فاره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 لم يحث لان الزيادة عيب والعيب لا يعدم الجنس ولذا
 لو حوّل بغيره صار مستوفيا لدينه فوجد شرط الكبر وكذا
 الشجر جبر وقبض المستحقة صحيح ولا يقع بوجه الدين
 المتحقق وكذا الوبايع من الدين عبد بدينه وقبضه بغير
 لان قضاء الدين طريقة المقاضاة لان الدين يقضى
 بامثالها لا بامثاليها وقد تحققت بالبيع فكانه شرط

البشر اوجه بشر

والمراد بالانبات بعلني المنفي يعني بقوله على المنفي الى بيت
 الله تعالى او الكعبة سواء كان فيها او في غيرها يجب عليه
 حج او عمره ما شيا ودن ان ركبت وفي القيل لا يجب عليه
 شيء لا التزامه ما ليس بقرة واجبة ولا مقصورة في الاصل
 لكنه مستحسن بالانفاق عنه على رضى لا شيء بعلني الخروج
 او الذهاب الى بيت الله او المنفي الى الحرم او المسجد الحرام
 او الضفا والمروة لانه التزام هذه الافعال بهذه العباران
 غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها
 ليست بقرينة مقصورة قال لعبد ان لم اخرج العام فانت
 حر فشهد بحره بكوفة لم يعق العبد عندها وقال محمد
 يعق لانها شهادة على امر معلوم وهو التضيعة ومن خروجه
 انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولهما انها قامت على النفي لان
 المقصود ههنا نفي الحج لانبات التضيعة اذ لا مطالبا لها
 فصار كما اذا شهد وان لم يجد العام غايته ان هذا النفي
 مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يبين نفي ونفي فحكما
 عليهما بحكم واحد تيسيرا كذا في الهداية والكافي وغيرهما
 من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقرر من كتب الاصول
 ان النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان
 مثل الانبات وفي لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية يعني
 لو حلف بانه لا يصوم فنوى الصوم فصام ساعة ثم افطر
 من يومه حنث لوجود الشرط اذ الصوم هو الامساك عن
 المفطرات في النهار على قصد التقرب ولو ضم يوما او صوما
 لا حنث حتى يتم يوما لانه الواجب الصوم التام المقدر شرعا
 وذلك باتمامه الى آخر اليوم وفي لا يصلي حنث بركعة لا بما
 دونها يعني لا حنث بالقيام او القراءة او الركوع وان سجد
 مع ذلك ثم قطع حنث واقبالا سان حنث بالافتتاح

انما لا ينافي بنية اليه في ذكره الكافي ولم يذكر في غيره
 انما لا ينافي بنية اليه في ذكره الكافي ولم يذكر في غيره
 انما لا ينافي بنية اليه في ذكره الكافي ولم يذكر في غيره

فإنما هو الذي يثبت له وهو الثلثة وأيام كثيرة والأيام والشهور
عشر يعني إذا قال لعبد أن خذ مني أياما كثيرة فانت حر
فقد أدى حنيفة عشر أيام لأنه أكثر ما يتناول له أيام وقال
سبعة أيام وإن حلف لا يكلمه إلا أيام فعلى عشر أيام عنده وعند
على أيام الأسبوع وإن حلف لا يكلمه الشهر فعلى عشر أيام
عنده وعلى اثنا عشر شهرا عندها لأن اللوم للمعهود وهو
ما ذكر لا يبريدور عليها ولأنه جمع معرف فيصرف إلى أقصى
ما يذكر بلفظ الجمع وهو عشر قال أقر عبد أمته حر
فأشترى عبد عتق لذل عتاج أوليته إلى شراء عبد آخر
ولو اشترى عبدا ثم آخر فلا ولا يعتق واحد منهم أصلا
لأنه لا قول فرد لا يكون غير سابقا عليه ولا مقارنا ولو
فإن صح بوجه عتق الثالث لوجود الأولوية فيه وفي آخر
عبد أي إذا قال آخر عبد أمته حر إن مات الخالف بعد
شراء عبد لا يعتق لأنه الآخر لا بد له من الأول ولم يوجد
عبد آخر ثم مات عتق الآخر اتفاقا يوم شري من الكل عند
وعندهما يوم مات من الثلث لأن الأخيرة تحققت بالموت
فيعتق عند الموت فيكون من الثلث وإن كان آخر عند
الشراء تبيى بالموت من ذلك الوقت وبكل عبد بشرى
بكذا فهو عتق أول ثلثة بشرى متفرقين لأن البشارة
هم الخبر بغير بشرى الوجه وبشرى كونه سارا بالعرف
وهذا اتفاقا تحقق من الأول وعتق الكل أن بشرى معاملة
تحققت من الكل مع شراء أبيه للكفارة يعني أن اشترى أباه
ينوي عن كفارة يمينه أجزا وكذا ابنه خلا فالزفر والتأفقي
لا شراء من حلف بعقبة يعني إذا قال أن اشترى هذا العبد
حر فاشتراه ينوي بكفارة يمينه لم يجز لأن الشرط في الكفارة
بعتة العتق وهو اليمين السابقة ولم يوجد نية الكفارة
وقت الدين ولا شراء مستولدا بكناح عتق عتق كفاية

أمر أن اشترى يمينه
ينوي عن كفارة يمينه
أجزا

ولما الشراء فستره

شراها

شراها يعني أن قال لامة استولدها بالكناح أن اشترى
فانت حر عن كفارة يميني ثم اشترىها فانتا عتق لوجود
الشرط ولا يجزى عن الكفارة لأن حريتها مستحقة بالشرط
فلا تضاف إلى اليمين من كل وجه بخلاف ما إذا قال لعنتي
أن اشترىك فانت حر عن كفارة يميني حيث جازى عنها
أن اشترىها لأن حريتها غير مستندة إلى أمر آخر وقد قارنته
النية وبأن شترت أمة فحر حرمة تعلق من شراها وهي
ملكه حيث لا تملك اليمين أنعتت في حقها المصداق منها الملك لأن
شراها فسترها فانتا لا يعتق وقال في تعلق لأن الشراء
لا يكون إلا في الملك وكان ذكره ذكر الملك دلالة أو ضمرا
لأنه لا يقول بالاعتقاد ولأن الملك يصير مذكورا ضروري
صحة الشراء فيقدر بقدره فلا يظهر في حق صحة الجراء وهو
الحرية ويعتق بكل مملوك في حر أمتهات أولاده ومد تروقه
وعبيده لوجود الإضافة المطلقة فيهم ثبوت الملك فيهم
رقبة ويدل أمكا بوجه لا يثبتهم لعدم ثبوت الملك يد أولها
لا يملك أكسابه ولا جعل له على مكاتبته ويعتق بهذا حر
أو هذا لوجود العبيد لأنه نية الشراء في الحال وخير في الأولين
لأنه ستوق كلوه لا يجاب العتق في أحد الأولين وبشرى
الثالث له فيما سبق له الكلام كاحد عتاق وهذا ما عطف
عليه هو لما أخذ من صدر الكلام لا أحد المذكورين بالتعيين
وههنا ما بحث شريفة ذكرناها في مرقاة الأصول كالطلاق
يعني إذا قال لنسوة له هذه طالق أو هذه طلقت الأخيرة
وخير كله وليين والآخر يعني إذا قال لفلان على ألف درهم
أو لفلان وفلان كان للآخر خمسمائة وخمسمائة يمين
ولم تعلق متبدا خبر قوله لا في أقصى بغير قبيل نيات
الغير كبيع وشراء وأمان وخياطة وصياغة وبناء
أقصى أي اللوم أمره أي أمر ذلك الغير للمكلم بخصته

العتاق كالطلاق
وهذا

أمر أن اشترى يمينه
ينوي عن كفارة يمينه
أجزا

أمر أن اشترى يمينه
ينوي عن كفارة يمينه
أجزا

أي ليفيد الالتماس اختصاص ذلك الفعل به أي بذلك الغير
 لانه وضع الالتماس للاختصاص وهو لا يتحقق هنا الا بالامر
 المقيد للتوكيل فلم يجز في ان يعتكف قويا ان باعه بامر
 لا انتفاء التوكيل سواء ملكه أي الخاطب ذلك الثوب أو لا
 بخلاف ما اذا قال قويا لك فانه يقتضي كونه ملكا له كما سأل في
 وان يعلق الالتماس أي قارن بعين أو فعل لا يقبلها أي التوبة
 كاكل وشرب ودخول وضرب الولد احتراز عن ضرب الغلام
 فانه يقبل نياية الغير اقتضى ملكه أي ملك الخاطب لا كمال
 الاختصاص فثبت في ان يعتكف قويا لك ان باعه أي ثوبه
 بامر أمره علم به البائع أولا بان أخفى الخلو في عليه ثوبه في طلب
 الخالف فباعه ولم يعلم هذا نظير التعلق بالعين وأما
 نظير التعلق بفعل لا يقبل التوبة فمحو ان اكلت لك
 طعاما أو شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب
 ملك الخاطب كما في قوله ان اكلت لك طعاما أو شربت
 لك شرابا فانه وان علق بالاكل صورة متعلق بالطعام
 معنى وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل أراد
 الاختصاص قالت امرأة لزوجها نكحت على امرأة
 فقال الزوج كل امرأة لي فكذا طلقت القابلة لدخولها
 تحت كل امرأة وصح نية غيرها لانهما قال هذا الكلام
 لا رضائها ومراة غيرها لكنه خلاف الظاهر فيصدق
 ديانته لاقتضاء **كتاب الحدود** الحد لغز المنع وشرا
 عقوبة مقيدة خرج به التعيير اذا تقديرا ليس له قدر معين
 فان اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة كما سأل في
 على الامام اقامتها حقا للتمتع فانه القصد الأصلي من شرعه
 الا ترحار عما يتضرر به العباد خرج به القصص لا حق العبد
 والزنا الموجب للحد وطني مكلف خرج به وطني المجنون في الضيق
 والوطني يتناول الا يلزم الجرح عن الازال فانه ليس بشرط هنا

في قوله لا يملك الخاطب
 في قوله لا يملك الخاطب
 في قوله لا يملك الخاطب
 في قوله لا يملك الخاطب

المرأة فاسد
 في قوله لا يملك الخاطب

كما في الجنابة في قبل مستهات خرج به وطني غير المستهات
 كصغير لا تشتمى والميتة والبهايم فانه وطني لا يوجب
 الحد حال عن ملك اعم من ملك النكاح وملك الدين وشبهته
 ويدخل فيه شبهة الاشباه وسألي بيانها عن طوع خرج به
 زنا المكره فانه الاكراه يسقط الحد وسألي تفصيله في كتاب
 الاكراه وهذا في حق الرجل واماننا المرأة فعبار عن عكسها
 لمثل هذا الفعل كذا في النهاية وينت أي الزنا بشهادة أربعة
 من الرجال في مجلس واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم تقبل
 ذكره الزيلعي بالزنا متعلق بالشهادة اربعة اشهادة ملبسة
 بلفظ الزنا لا بالادلة على فعل الحرام او ما يفيد معناه وسألي
 بيان لا محذور لفظ الوطني او الجماع فانه لا يفيد فائدة
 فيسألهم الامام عن ما هو امر من ما هيته فانه قد يطلق على كل
 وطني حرام وايضا أطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو
 العتيان ترنيان وكيف هو فانه الوطني قد يقع بلا التقاء
 الختانين وأين زنا فانه الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد
 وبمن زنا فانه قد يكون في وطنها شبهة فان يتنوه وقالوا
 رايته ووطنها في فرجها كالميل في الخطية وضمتين وعاء
 الكحل وغيره سرا وعلاه نيا ولم يكلف بظاهر عدلهم
 احتيا لا للذرة حكم الامام به أي بثبوت الزنا وبقراء
 العاقل البالغ عطف على قوله بشهادة اشترط العقل
 والبلوغ اذ لا اعتبار لقوله المجنون والصبى خصوصا
 في وجوب الحد الاسلام لانه الذي يحد ما قرأه عندنا
 خلا فاما لك ولا الحيرة لانه اقرار العبد بالزنا بوجوب الحد
 عليه ما ذونا كان او مجرأ خلا فالزنا اربع ارباع
 مرات عندنا وعند الشانعي يحد بالاقراء مرة كما في سائر
 الحقوق في اربعة مجالس من مجالس المقر لا الحاكم المختصة
 ما عدا فانه صلح آخر لما قامت عليه الى ان اقر اربع مرات

في قوله لا يملك الخاطب

في قوله لا يملك الخاطب
 في قوله لا يملك الخاطب
 في قوله لا يملك الخاطب
 في قوله لا يملك الخاطب

في قوله لا يملك الخاطب

في أربعة محال فلوظهر دونها لما آخرها ثبوت الجواب
ورده كل مرة الا مرة رابعة فانه اذا اقر مرة رابعة قبله
الامام ثم يسأله كما مر قبل الا في السؤال عن متى لانه انا
يسأله لانه حتران من التقادم وهو يمنع الشهادة لا الاقرار
وقيل فيسأل عنه ايضا لانه كونه في الصبي فان بينه وبين
تلقينه برجوعه بلعلك لمسته او قبلت او وطئت بهيمة
وان رجع قبل حله او في وسطه خلتي والاخذ وهو
اي حد الزنا نوعان احدهما للمحصن وثانيهما لغير
المحصن والاحصان ايضا نوعان احدهما احصان الزنا
وثانيهما احصان القذف وسياتي في باب حد القذف
وقوله وهو المحصن مبتدأ خبر الثاني رجمه وبين
المحصن على وجه يعلم انه احصان الزنا بقوله ان المحصن
فان الاحصان يطلق عليها قال الله تعالى لم يستطع
منكم طولا ان يتكلم المحصنات أي الخائرات باجماع الامة
الكلف أي العاقل البالغ فان غير الكلف ليس باهل
للعقوبات المسلم لقوله صلتم من اشرك بالله فليس
بمحصن الواطي بكنكاح صحيح هذا متضمن لشروط
الكنكاح والوطي به اشتراط الاول لانه الاحصان يطلق
عليه بقوله نعم والمحصنات من النساء أي المتكوجات وقيل
تعا ما ذا احصن أي تزوجن واشتراط الثاني لقوله هم
الطيب بالثيب والثيابة لا يكون بله دخول وهذا لا يكون
على ما عليه اصل حال الادنى من الحرة الا بالكنكاح ويجب
ان يعلم ان حصول الوطى بكنكاح صحيح شرط لحصول
صفته الاحصان ولا يجب بقاؤه لبقاء الاحصان حتى
لو تزوج في ممر مرة بكنكاح صحيح ودخل بها ثم زال
الكنكاح وبقي مجردا وزني يجب عليه الرجم وهما أي
والحال ان الزوجين بصفة الاحصان والجماع حال

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله فان الاحصان يطلق الغير راجع الى الخمرية انه منكر
فيقول ان رجع الى ذات الخمر وادخلها فليس بالاحصان
بل راجع الى الخمرية التي يخرج عليه وهو مذكور في الدرر
على كذا من ركانة الخمرية وقيل راجع الى الخمرية
المخافة من الكلام وقيل المخافة المأخوذة من المقام
لا يخفى ان الخطأ هو من الاستدلال هو الاخير حاشه حذره

عما فهم مما قبله من الواطي والموطوءة ونظيره لقيت
ذائرا كيبين وحاصله اشتراط صفة الاحصان فيهما
عند الدخول حتى ان المملوكي اذا كان بينهما واطي بكنكاح
صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافر
وكذا الحر اذا تزوج امة او صغيرة او مجنونة ووطئها
وكذا المسلم اذا تزوج كتابية ووطئها وكذا لو كان الزوج
موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغت مسلمة
بان الحمت قبل ان يطأها الزوج ثم ووطئها الزوج الكافر
قبل ان يفرق بينهما فانه لا يكون محصنة بهذا الدخول
لانه الدخول انما شرط لكونه مشبعا من الجماع انما يكون
مشبعا اذا خلا عما يخل بالترغبة كالصبي والجنون
والرق والكفر رجمه في فضائه حتى يموت يديا به
مشهوده فان اتى او مات او غاب او سقط الحد
ثم الامام ثم ترمى الناس وفي الحق يبداء بالامام ثم ترمى
الناس وغسل وكفي وصلى عليه وذكر النوع الثاني
من حد الزنا بقوله وبغير المحصن حال كونه حرا حله
ماية لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد واحد
منهما مائة جلدة لكنه نسخ في حق المحصن فبقى
في حق غيره معمولا به وسقط اي متوشط بين المباح
وغيره لم لا قضاء الاول الى الهلاك وحل الثاني
عن المقصود وهو الاضرار وبسوط لا عقدة لانه على
لما اراد ان يقيم الحد كسر عنه عقدة يزرع شيئا به لانه ابلغ
في اصال الالم اليه ومبنى هذا الحد على الشدة في الضرب
الا ان ازاله لان فيه كشف العورة وبقرق الضرب على بدن
لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف وهذا الحد
زاجر لا تلف الاراسه وفرجه ووجه لقوله تعالى
للعامة ان يضرب الحدائق الوجه والذراع فائسا

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

قوله في الامام اي لا يرد له الامام وان خذ لا يثبت
بعد انقضاء ولا يثبت على النكاح ولو قضي بالثيابة فانه
مرة لم يحد عندنا في ذلك وهو لا يحد ولو اقر بكنكاح بطلت
الشهادة او جازع السراج حاشه حذره

في كل حد لأن مبنى إقامة الحد على التشهير والقيام بالبلغ فيه
 بل ومدة قيل هو أن يلقي على الأرض ويد كما يفعل في زماننا
 وقيل أن يمد السوط ويرفعه الضارب فوق رأسه وقيل
 أن يمدّه بعد ضربه وكل ذلك زيادة على المستحق فلا يفعل
 وعبد اعطف على قوله حراً نصفها وهو محسوب سوطاً لقوله تعالى
 فعليهم نصف ما على المحسنات من العذاب نزلت في حق
 الاماء ولا يحده أي العبد سيده بله اذ هو الامام لا
 حق الله تعالى لأن المقصود منه اخراجه العالم عن الفساد
 ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستغفره التائب
 عن التفرع وهو الامام أو نائبه بخلاف التفرع لانه يحق
 العبد ولهذا يعذر الصبي وحق التفرع ساقط عنه ولا يفرع
 ثانياً بالافرق والحقول لانه في تحريمها كشف العورة
 والفرق والخشوع بمنعاً وصول الاثر الى المضروب وتحد
 جالسة لانه استترها وجاز الحفر لها للرجم لانه صلح حف
 للقامدين وعلى رضه لشراحة وان ترك لا بأس لانه صلح لم يأمر
 به وهي مستورة بثيابها لانه صلح لم يحفر لما عز ولا
 يجمع في المحصر بين جلد ورجم لانه صلح لم يجمع ولا في البكر
 بين جلد ونفي والشافعي يجمع بينهما فتجلد مائة ويؤرب
 سنة لقوله صلح البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام وكنا
 قوله تعالى فاجلدوا حيث لم يذكر التغريب والتسكوت في موضع
 الحاجة الى البيان أيام البيان كما تقرر في الاصول وباروا
 منسوخ الا سياسة فان الامام اذا رأى فيه مصلحة غلب
 بقدر ما يرى لانه يفيد في بعض الاحوال ويرجم مريض
 محسناً زناً لانه شرع الله فافلا يمنع بسبب المرض ولا يجلد
 مريض حده الجلد حتى يبرأ لانه شرع زاجراً لا متلفاً والجلد
 في المرض ربما يكون متلفاً وحامل نبت لا يحد حتى
 ينضع لانه فيه اضراً بالولد الذر لم يجمع والمخلوق من ماء

هذا الحد الذي لا يحفر له جيل ولا يراجل ولا يسكت ولو ضرب
 في ذنوبه لا يشيع وان وقع حتى يموت قوله من جلد ورجم
 تغريب كما في قوله عليه السلام فيمن غلبت عليه نفسه فاستتر في
 الزانية فليكن له اسكن للفتنة من التغريب لانه اجود
 على من وقع في الغش

هذا الحد الذي لا يحفر له جيل ولا يراجل ولا يسكت ولو ضرب

الزاني محترم كغيره فان كان حدها الرجم رجم حين وصفت
 لانه التاخير لاجل الولد وقد خرج والمرض لا ينافي اقامة الرجم
 وان كان حدها الجلد تجلد بعد التنفاس لانه نوع مرض فينظر اليه
 منه **باب وطئ بوجع الجسد** اولاً التشبه دارية
 للجلد لقوله صلح امرؤه الحدود والتشبهات ما استطعتم
 هذا حديث تلقته الامة بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت
 التشبه وحدها فيحتاج الى تجويدها وتنويعها فنقول
 التشبه ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي ثلاثة انواع احدها
 شبهة في الفعل وتسمى استنباه وهي شبهة نبت في الفعل
 بطلن غير الدليل أي غير دليل الحل دليله وهي متحققة وحق
 من التشبه عليه الامر لان لم يشبهه عليه فلا بد من الطق ليهتفك
 الاستنباه كقوم سقوا خراجاً من علم منهم انه حرام لا يعلم
 فلم يجد من طلق الحل في ثمانية مواضع ذكرها بقوله في وطن
 امة ابويه فان اتصال الامم كبين الاصول والفرق بعيد
 طلق ان الله بين ولاية وطن جارية الاب كما في العكس وامة
 امرأته فان غنى الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى
 ووجدك عائله فاغنى اي بالمخديجة ربه قد يورث شبهة
 ان مال الزوج ملك الزوج وامة سيده فان احتياج العبد
 الى اموال المولى اذ ليس لهم مال ينتفصون به مع كمال الانسبا
 بين ممالك مولى ولحد مع انهم معدودون بالجهل مظنة
 لا اعتقاد لهم حل وطن اماء التولى لوطن المولى اامة الموهبة
 فان مال كنية الموهبة الموهبة ملك يدفد طلق حل وطن
 الموهبة وبقاء ازال الكاح وهو العدة لا بعد ان يصير
 سبياً لان يشبهه عليه حل وطن المعتد لم يعتد به ثلاث
 والعتدة بطلاق على مال والمعتدة باعناق وهي ام ولده
 او الحال ان العتقة ام ولده ولا حد في هذه المراسع ثمانية
 ان قال الجاني طنت انها اجماع على وجب الحد وثاني انواع

قلت انما قال

انما اذ لم يكن المولد من نسله
 فانما يشبهه في اوقات طلق
 فانما يشبهه في اوقات طلق
 فانما يشبهه في اوقات طلق

هذا الحد الذي لا يحفر له جيل ولا يراجل ولا يسكت ولو ضرب
 في ذنوبه لا يشيع وان وقع حتى يموت قوله من جلد ورجم
 تغريب كما في قوله عليه السلام فيمن غلبت عليه نفسه فاستتر في
 الزانية فليكن له اسكن للفتنة من التغريب لانه اجود
 على من وقع في الغش

المشبهة مشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية وهي تثبت في المحل
 بقيام دليل ناف للحكمة ذاتا اى اذا نظرنا الى الدليل مع
 قطع النظر عن المنافع يكون منافيا للحكمة ولا يتوقف على كون
 الجاني واعتقاده فلم يجد الجاني بهذه المشبهة مطلقا
 اى وان قال عمت انتا على حرام وهي في ستة مواضع ذكرها
 بقوله بوطى امة ابنه فان الدليل التاني في المحمة فيه قوله صلعم
 انت وما لك لا بيك ووطى معتدة الكنايات فان الدليل
 فيه قول بعض الصحابة ان الكنايات رواجع ووطى البايع
 الامانة المبيعة ووطى الزوج الامانة المبيعة اى التي جعلها
 صداقا لامرأة تزوجها قبل تسليمها اى تسليم الاولى
 الى المشتري والثانية الى الزوجة فان كون المبيعة في يد
 البايع بحيث لو هلك انتقض البيع دليل الملك في الاولى
 وكونها لم تصل الى غير مقابل بمال دليل عدم زوال الملك
 في الثانية ووطى الشريك اى احد الشركيين الجارية المشتركة
 فان الملك في الجارية المشتركة دليل جواز الوطى وان ادعى
 النسب يثبت اى النسب ههنا اى في شبهة المحل لا الاولى
 اى شبهة الفعل لانه الفعل في الاولى تحض زنا وان سقط
 المحل لا مرجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية
 ونالت انواع المشبهة شبهة العقد وهي تثبت بالعقد اى
 عقد النكاح عند اى عند اى حنيفة في ووطى محرم نكحها
 فان كان حرمة متفقا عليها وهو عالم به حيث لا حد عليه
 عند وكل من يوضع عقوبة ان علم بذلك وعند غيره ان علم
 بحد والافله وشياني بيان وحد بوطى امة اخيه او اخته
 وعمة او عمته وان قال ظنت انها محل لى وكذا سائر
 المحارم سواء الاولاد اذ لا بسوطه في مال هؤلاء فلم
 يستد ظنته الى دليل فلم يعتبر وحد بوطى اجنية وجد
 على فراشه وقال حسبها امرأتى اذ بعد طول الضحبة

قوله في ستة مواضع اى اورد عليه في المحل على المشبهة في المحل
 النوع ووطى جارية من الغنيمة بعد الاحراز او قبله ووطى جارية
 قبل الاستبراء او التخي خيار فيها المشبهة في ووطى محرم نكحها
 وزوجته حرمت برؤيتها او لوطى وقتها لانه او جامع لاشبه
 او شبهة لانه من الامانة من لم يحرم به وغير ذلك جديده

في المحل لا يثبت
 في المحل لا يثبت

لا تشبه عليها امرأتها ولو هو اعمى لانه يقدر على التمييز
 بالحركات والهيئات الا اذا ماها فاجابته اجنية وقالت
 انا زوجتك فوطئها لانه لا خباير دليل كذا في الكافي حتى
 اذا اجابت بالفعل ولم تقل ذلك فوافقها وجب عليه الحد
 كذا في الايضاح ودمية مطف على ضمير حد وجاز للفضل
 زن بها حرى ودمى في جريته لكون أهل الذمة مخاطبين
 بالعقوبات لا الحرب والحرية لانهم ليسوا بمخاطبين
 بها ولا من ووطى اجنية رقت البير ووطى على عيبك وعليه
 مهرها قضى به عمر بن الخطاب وبالعدة ولا من ووطى محرم نكحها
 عند اى حنيفة فانه جعل العقدة شبهة في ذمة الحد كما سبق
 ولا من ووطى بهيمة لانه ليس في معنى الزنا فيكون جنائنه
 ثم ان كانت مما لا توكل تدخ فم تحرق بالنار ولا تحرق
 قبل الذبح وضمن الفاعل قيمة الذابة ان كانت لغيره لانها
 قبلت لاجله والاحراق بالنار ليس بواجب وانما يفعل للبلاد
 بغير الرجل بها ان كانت باقية فينقطع النكاح وان كان
 مما توكل تدخ فتوكل عند اى حنيفة وعند اى يوسف
 تحرق او اتى في دير عطف على ووطى فانه لا حد عند اى ح
 وعندها وعند الشافعي حدة لانه في معنى الزنا لانه فضاء
 الشهوة في محل مستهمل على سبيل الكمال تحض حراما وكراهة
 ليس زنا فان الصحابة قد اختلفوا في موجب من الاحراق
 وهدم الجدران عليه والتكليس من مكان مرتفع بانواع
 الاحجار فعند اى حنيفة يعذر بمثال هذه الامور او ذنبا
 في دار الحرب او دار البغي ثم خرج ايضا لانها اى الحدود
 لا تقام هناك بالحديث ولا بعد ما يخرج لانها لم تنفذ وبنية
 فلا تغلب موجبة ولا ترى غير مكلف بكلفة مطلقا اى
 لا على الفاعل ولا على المفعول به ووطى على بار ذى مكلف بغير
 مكلفة حد هو فقط ولا بالزنى بمساجرة لانه لا يثبت بان

قوله في ستة مواضع اى اورد عليه في المحل على المشبهة في المحل
 النوع ووطى جارية من الغنيمة بعد الاحراز او قبله ووطى جارية
 قبل الاستبراء او التخي خيار فيها المشبهة في ووطى محرم نكحها
 وزوجته حرمت برؤيتها او لوطى وقتها لانه او جامع لاشبه
 او شبهة لانه من الامانة من لم يحرم به وغير ذلك جديده

قوله في ستة مواضع اى اورد عليه في المحل على المشبهة في المحل
 النوع ووطى جارية من الغنيمة بعد الاحراز او قبله ووطى جارية
 قبل الاستبراء او التخي خيار فيها المشبهة في ووطى محرم نكحها
 وزوجته حرمت برؤيتها او لوطى وقتها لانه او جامع لاشبه
 او شبهة لانه من الامانة من لم يحرم به وغير ذلك جديده

Copying versity

فلا نفع للفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا يحد الشهود لما
 ذكرنا وأما في الأربع فلما حُرِّم في الثالث وأما في الخامس فلا نفع
 لا يتحقق مع الكثرة فظهر كذبهم بيقين فلا يجب الحد عليهما
 لأن قولهن حجة في إسقاط الحد لا في إيجابه ولا على الشهود
 لتكامل عددهم ولفظ الشهادة وكذا إذا شهدوا على رجل
 بالزنا وهو محبوب فإنه لا يحد لظهور كذبهم ولا الشهود
 لتكامل عددهم ولفظ الشهادة كما إذا شهدوا على امرأة بالزنا
 فوجدت رفقاء حيث لا حد عليهما ولا عليهم وأما السادس
 فلا نفع الفاسق من أهل التحمل والاداء وإن كان في أدائه نوع
 قصور لثمة الفسق ولهذا لو قضى القاضي بشهادة شريفة
 عندنا ويثبت بشهادتهم الزنا من وجوب اعتبار أهلية
 دون وجوب اعتبار القصور فيسقط الحد عن الشهود عليهما
 باعتبار عدم الثبوت وأما السابع فلا نفع في الشهادة على الثبوت
 زيادة الشبهة لأن احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة
 الأصول وشهادة الفروع ولا يحد الفروع لأنهم ما نسبوا
 المشهود عليه إلى الزنا بل حكوا شهادة الأصول وأما ثمانية
 شهادة تهم لنوع الشهادة وهي كافية لدرء الحد لا لثبوت الزنا
 الأصول كشهادة علي معاينة ذلك الزنا بعينه لم تقبل ولم يحدوا
 أيضا لأن شهادتهم قد ردت في تلك الحالة تهم من وجوب برده
 شهادة الفروع لأنهم قايئون مقامهم وشهادتهم كسهادتهم
 وشهادة من في حاله إذا ردت لم تقبل فيها إذا كان شهودا
 بالزنا حال كونهم عجميا أو محدودي دين في قذف أو نكاح
 وقد وجب الأدب أو أربعة أحدهم محدود في قذف أو عبد
 أو وجه كذا في محدود في قذف أو عبد بعد الحد حدوا
 أي الشهود لا المشهود عليه وهو جواب لقوله وإن شهدوا
 وأما خص الحد بهم لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم التصلب
 فلا يثبت الزنا ويجب الحد لكونهم قذفة وإن جرح جرحا

مدر

الكل ما كانت له

هذا أي شهد الشهود بربنا والزنا في غير محض جلد وجرحه
 الجلد ثم ظهر أحدهم عبدا أو محدودا في قذف فأنش الجلد
 حد عنه لا عندهما ودين رجه في بيت المال أي شهدوا
 والزنا محض فرجم ثم ظهر أحدهم عبدا أو محدودا فدين رجه
 في بيت المال وأما رجع من الأربعة بعد رجم حد أي حد
 الرجوع فقط حد القذف خلا فالزنا وغرم ربع الدين خلا
 للشاق في وقيله أي رجع منهم قبل الرجم حدوا أي حد
 جميع الشهود حد القذف لأن كل منهم قذف في الأصل وأما
 نصير شهادة بالتصال القضاء به فإذا لم يتصل بقذف
 فيحدون لأنهم على خامس رجع إذ بقي من يثبت بشهادتهم
 كل الحق وهو لا أربعة فإن رجع آخر حدوا رجع أي رجع
 الدية إذ بقي ثلثة أرباع الحق ببقاء الثلثة على الشهادة
 لأن كمال العدد ليس بشرط للبقاء بل يبقى لكل رجل قسطه
 فصار عليهما الأربع وعلى كل واحد من الراجعين حد كامل
 لأن الحد لا يتجزئ ضمن المزدية المرجوم أن ظهر وأعبدا
 أو كفارا يعني شهد أربعة على رجل بالزنا فذكوا فرجم
 فإذا الشهود كفارا أو عبدا فالدية على المذكور عنده وعندهما
 على بيت المال فالأول معناه إذا رجعوا عن التزكية وقالوا هم
 عبدا وكفار وقيل هذا إذا قالوا نعمدنا بالتزكية مع علمنا
 بحالهم كما لو قتل من أمر برجه فظهر وكذلك يعني إذا شهد
 أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضي برجه فضرب رجل عنقه
 ولم يرجعه ثم وجد الشهود عبدا أو كفارا فعلى القاتل الدية
 والقبيل أن يجب القصاص لأنه قتل نفسا معصومة بغير
 حق وحده استحقاق أن القضاء بجميع ظاهرا وقت القتل
 ما ورث شبهة جازما إذا قتله قبل القضاء لأن الشهادة
 لم تقصر حجة بعد وجب الدية في ماله لأنه عمد ساق أن العواقل
 لا تعقل دم العمد وضمن بيت المال أن لم يترك فرجم لأنه

لو كان في أربع أو أكثر من الشهود في الزنا فوجدوا
 ضمه أحدهم إلى الشهود في الزنا فوجدوا
 هذا أي شهد الشهود بربنا والزنا في غير محض جلد وجرحه
 الجلد ثم ظهر أحدهم عبدا أو محدودا في قذف فأنش الجلد
 حد عنه لا عندهما ودين رجه في بيت المال أي شهدوا
 والزنا محض فرجم ثم ظهر أحدهم عبدا أو محدودا فدين رجه
 في بيت المال وأما رجع من الأربعة بعد رجم حد أي حد
 الرجوع فقط حد القذف خلا فالزنا وغرم ربع الدين خلا
 للشاق في وقيله أي رجع منهم قبل الرجم حدوا أي حد
 جميع الشهود حد القذف لأن كل منهم قذف في الأصل وأما
 نصير شهادة بالتصال القضاء به فإذا لم يتصل بقذف
 فيحدون لأنهم على خامس رجع إذ بقي من يثبت بشهادتهم
 كل الحق وهو لا أربعة فإن رجع آخر حدوا رجع أي رجع
 الدية إذ بقي ثلثة أرباع الحق ببقاء الثلثة على الشهادة
 لأن كمال العدد ليس بشرط للبقاء بل يبقى لكل رجل قسطه
 فصار عليهما الأربع وعلى كل واحد من الراجعين حد كامل
 لأن الحد لا يتجزئ ضمن المزدية المرجوم أن ظهر وأعبدا
 أو كفارا يعني شهد أربعة على رجل بالزنا فذكوا فرجم
 فإذا الشهود كفارا أو عبدا فالدية على المذكور عنده وعندهما
 على بيت المال فالأول معناه إذا رجعوا عن التزكية وقالوا هم
 عبدا وكفار وقيل هذا إذا قالوا نعمدنا بالتزكية مع علمنا
 بحالهم كما لو قتل من أمر برجه فظهر وكذلك يعني إذا شهد
 أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضي برجه فضرب رجل عنقه
 ولم يرجعه ثم وجد الشهود عبدا أو كفارا فعلى القاتل الدية
 والقبيل أن يجب القصاص لأنه قتل نفسا معصومة بغير
 حق وحده استحقاق أن القضاء بجميع ظاهرا وقت القتل
 ما ورث شبهة جازما إذا قتله قبل القضاء لأن الشهادة
 لم تقصر حجة بعد وجب الدية في ماله لأنه عمد ساق أن العواقل
 لا تعقل دم العمد وضمن بيت المال أن لم يترك فرجم لأنه

امثل امر الایام فنقل فعله اليه ولو باشر نفسه بحب
الدية في بيت المال كذا هذا لانه ينظرهم عند قبلت لا باحة
النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة وان انكر الاحصاء بعد
وجود سائر الشرائع فشهد عليه رجل وامرأتان او وكنت
زوجته منه رجم اما الاول ففيه خلاف زفر والشافعي
فان زفر يقول انه يقول في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة
النساء احتيا لا للنع والشافعي يجري على اصله ان شهادة
غير مقبولة في غير الاموال وكنا ان الاحصاء عبارة عن الخصال
للخبرة وانها ما نفعه عن الزنا فلا يكون في معنى العلة لان
ادنى درجات العلة ان تكون مفضية الى العلول وهو
في المانع غير معقول **باب حد الشرب** اذا شرب
خمر اجاب اذا قوله الا في حد يعني ان تحرق شرب الخمر ولو كانت
قطرة واخذ برجيها وان زالت او رجيها لبعده الطريق او سكر
عطف على شرب وزال عقله بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة
وهو عطف تفسيره لقوله سكر فانه المراد بالسكر عند ارج
في حق وجوب الحد هذا المعنى وفي حق حرمة الشرب ان يهذي
في كلامه وعندها ان يهذي مطلقا بنيد وخوفه من السكر
غير الخمر او اقرب الى شرب الخمر او السكر بغيرها مرة
او شهد به رجلان او امرأتان فانها لا تقبل في الحدود
وعلم شره طوعا فان الشرب بالاكراه لا يوجب الحد حد
صاحبا لثبات به وينزجر لانه الظاهر انه لا يتألم حال
السكر ثانيا سوطا الخمر ونصفها للعبه لاجماع الصحابة عليه
رضي الله عنه ثوبه يعني غير الاثار وبقرق جلد كافي الزنا لما
نه فان اقر به او بشرب الخمر او شهد عليه بعد زوال الرج
قد لمجموع الاقرار والشهادة او تقيهاها ارفع شربها بان
تقيهاها او وجد رجيها منه بله اقرار او شهادة او رجع
عن اقرار شرب الخمر وشرب السكر بفاحتين عصير الرطب

وله ان شرب الخمر موجب للحد بل قد سكر في غير الخمر وادناه وان
لما نقل عن منية الفتى من سكر الذمى من الخمر حد لا حد لانه سكر
كل من سكر في الخمر لا يقع من التقييد في الكتب بالسكر انما يقع
عليه ان لو اراد سكر فاسد لا يحد لانه من الخمر من الخمر والنفوس
وقوله طافا اي سوا في الخمر او الخمر وفيه تعلق وفيه تعلق وفيه تعلق وفيه تعلق
برجها ان سكره لا يحد بالرجل في حق من سكر في الخمر والنفوس
في حق من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
ومشى شرب ورجل شرب لانه من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
فقد التهم ولا يفتي بطلاعه في حد كذا من الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس

باب حد الشرب
من سكر في الخمر

اي خمر الخمر من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
عن حد الزنا لانه من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
فقد تقيهاها او شهد عليه بعد زوال الرج قد لمجموع الاقرار والشهادة او تقيهاها ارفع شربها بان
تقيهاها او وجد رجيها منه بله اقرار او شهادة او رجع
عن اقرار شرب الخمر وشرب السكر بفاحتين عصير الرطب

اذا اشعة قبل هو كل شراب مسكر او اقر سكران لا اى
لا يحد اما عدم الحد بعد زوال الرج فلا حد الشرب ثبت
باجماع الصحابة ولا اجماع الا بالزنا من مسعود وهو
شرط قيام الرابحة واما عدمه بتقييدها ووجدان رجيها
فلا حد الرابحة محتملة وكذا الشرب قد يقع على اكراه او اضطرار
ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من التبيذ وشربه
طوعا لانه السكر من المشايح لا يوجب الحد كالسج ولبس
الزنا وكذا شرب الكره لا يوجب الحد واما عدمه بالرجوع
عن اقراره فلا حد له الصالح حق الله تعالى فيجعل فيه الرجوع واما
عدمه في اقرار السكران فلزيادة الكذب في اقراره فيحتمل
لدرثه لانه خالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لانه فيه
حق العبد والسكران فيه كالعتا في عقوبة عليه كما في سائر
تصرفاته ولو ارتد السكران زائل العقل لا يحرم عرسه لان
الكر من باب الاعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه
بعض الحد فشر شرب ثانيا يستأنف كذا في الزنا لانه
سباني ان الحدود اذا كانت من جنس واحد تدخل
باب حد القذف هو الحد الشرب كنية اي عدا
وهو ثاقب جلد الخمر ونصفها للغير وثبوتها حيث ثبتت
كل منهما بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء
كما في سائر الحدود واذ قذف محصنا او محصنة ولما كان
معنى الاحصاء ههنا مغايرا للمعنى للاحصاء في الزنا فستر
بقوله اي مكلفا اي عاقل بالغ وانما اشترط ذلك لان
لا يلحق الصبي والمجنون لا تنفذ الزنا منها مسلما لقوله صلى
من اضرك فليس يحصى عفيفا عن الزنا فان غير العفيف
لا يلحقه العار وايضا القاذف صادق فيه وعقبة اتم
من ان وطئ بنكاح صحيح اولا وبهذا التعميم عتاز عن
احصاء الزنا بصريحه متعلق بقذف او بصرح الزنا بان يقول

قيرة

من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس

من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس

من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس
من سكر في الخمر والنفوس في حق من سكر في الخمر والنفوس

الحر المسلم لانه المولى لا يعاقب بسبب عبده ولا الابن
 ابنه فلو كان لها ابن من غيره لم يطلب لوجود السبب
 وانتفاء المانع وليس فيه ارتداد اذ امانت المقدوف وبطل الحد
 عندنا خلافا للشافعي لانه لا يجرى في حقوق العباد
 وههنا حق القربى غالب عندنا ولا فيه رجوع يعني من اقر
 بالقذف ثم رجع لا يقبل لانه المقدوف حقيقة فكذب الرجوع
 بخلاف حد وهو خالص حق الله تعالى اذ لا مكذب له
 فيها ولا اعتيا من اي اخذ عوض عنه لانه ايضا يجري
 في حقوق العباد قال رجل لاخر يازاني فرد الاخر كلامه
 عليه بانه يبقوله لا بل انت حد لانه معناه لا بل انت زاني
 ولو قال له لعرسة فردت به حدت ولا لعان لانه كل منهما
 قذف الاخر وقذفه يوجب التعان وقذفها يوجب الحد
 فيبداء بالحد لانه في بدايته فائدة ابطال التعان لانه المحذور
 في القذف ليس باهل التعان ولا ابطال في عكسه لانه الملاحة
 بحد حد القذف لانه احصاء لا يبطل التعان والحدودة في القذف
 لا تملك من سقوط الشهادة ليحتمل دفع التعان لانه في معنى
 الحد وبزيت بك حد يعني اذ قال لها يازانية فقالت
 زنت بك فلا حد ولا لعان لوقوع الشك في كل منهما لاحتمال
 انها ارادت الزنى قبل النكاح فيجب الحد لا التعان واحتمال
 انها ارادت زناى هو الكذب كان معك بعد النكاح لاني
 ما كنت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة وفي هذا
 يجب التعان لا الحد لوجود القذف منه لانهما نجاء الشك
 اقر بولد عني لامن وان عكس حد لانه النسب ثبت بقراره
 ثم بالنسب ما رقاذا فوجب التعان فاذا نفاه لم اقر فقد كذب
 نفسه فوجب الحد والولدان يعني ولدا اقر به ثم نفاه ووليا
 نفاه ثم اقر به له اي ثبتت نسبهما منه لا قراره قال لامرأة
 يازاني حد والرجل يازانية لا كذا في تحفة الفقهاء لا شيء

ليس

بليس بابن ولا بابنك لانه نفي الولادة ولا يصير به فاذا فسا
 ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له لقيام امانة الزنا منها
 وهي ولادة ولد لا اب له ففانت العفة نظرا اليها او بقذف
 من لا عنت بولد والولد حتى او قذفها بعد موت الولد
 لقيام امانة الزنا منها كما مر بخلاف الملاحة عنه بانه في الولد
 حيث يحد قاذفها انتفاء الامانة او لقذف رجل وطئ
 في غير ملكه بكل وجرا وبوجه كالأمة المشتركة فان الوطن
 في الصور ليس حرام لعينه والاصل ان من وطئ وطئا حراما
 لعينه لا يجب الحد بقذفه او وطئ في ملكه المحرم اياكامة هي
 اختار رضا عا ومن زنت مطلق على رجل وطئ اى لا حد بقذف
 من زنت في كبرها لتحقق الزنا منها شرعا لانعدام الملك
 التبع والزنا حرام في جميع الاديان او بقذف مكاتب مات
 عن وفاء لتكن الشهادة في حرثيه لاختلاف الصحابة وحده
 مستان قذف مسلما ههنا اى في دار الكلام لانه فيه حق
 العبد وقد التزم ايضا حقوق العباد وحد قاذف وطئ
 عرسه حايضا لكونه الحرمة موقته او اوطئ جارية مملوكة
 حرمت موقته كأمته المجوسية امكانه وقاذف مجوسي
 نكح امه فاسام فانه يحد عند ابي حنيفة خلافا لهما وهذا
 منبى على ما سبق ان تزوج المجوسي بالمحارم له حجة الحكم
 بينهم عنده خلافا لهما اذ اقر القاذف بالقذف يطلب
 ابر القاذف بالبنية على كون القذوف زانيا فان اقام أربعة
 على زنا او اقرار به اى بالزنا كما مر اربعة في اربعة
 على الحد المقدوف وان عجز القاذف من اقامة البينة للحال
 واستأجل لاحضار سهودى الصر يوجب اى قيام المجلس
 فان عجز حد ولا يكفل ليزب فيطلبهم بل يجلس ويقال له
 ابعث اليهم من يحضهم كذا في تحفة الفقهاء كفى حد واحد
 لجنايات الحد جنسها بخلاف اخلاف ارجسها وقد مر

اقر بولد عني لامن وان عكس حد لانه النسب ثبت بقراره
 ثم بالنسب ما رقاذا فوجب التعان فاذا نفاه لم اقر فقد كذب
 نفسه فوجب الحد والولدان يعني ولدا اقر به ثم نفاه ووليا
 نفاه ثم اقر به له اي ثبتت نسبهما منه لا قراره قال لامرأة
 يازاني حد والرجل يازانية لا كذا في تحفة الفقهاء لا شيء
 قيل معنى السبب انما زنت في نكاحها ثم سببت فحدتها
 قاذف كان في نكاحها لم يحد في نكاحها ولا في غيرها
 في البينة اكرام ساقط في نكاحها ساقط في غيرها
 وانما لم يحد قاذفها لاجل السلام لانه لم يغير حكمه
 حتى لم يسلط على غيرها بسلامة ولم يحد قاذفها لغيره
 شرط الاصلح وهو العفة عن الزنا ثم انما نفاه ثم
 انه يكون زنا صانعا والحد اربعة اوجه دار السلام اى محلي

ثم انزلوا اذ وقع التحريم مع العدو وقد تم التحريم من استيفاء
المنفعة في كل وجه من الوجوه

۵۵۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

ولأن شارب الخمر قلما يخرج عن القذف فيصير كل شارب
جامعا بين الشرب والقذف فيتحقق منه جنائتان
ومن القاذف جنابة واحدة ولهذا كان ضرب أخف
من ضارب الشارب وإن كان منصوبا كذا عليه كذا
في الكافي فاضمحل ما قال صدر الشريعة أقول حد القذف
ثابت بالنص وقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين و حد الشرب
قيس على حد القذف لأن حد الشرب لم يثبت بالقياس
بل بإجماع غايته أن سند الإجماع هو القياس وقد تقرر
في الأصول أن الحكم يستدل إلى سنده وعزير بقذف
مملوك عبدا أو أمه أو أم ولد أو كافرا زنا لأنه جنابة
قذف وقد امتنع وجوب الحد لفقد الإحصان فوجب
التعزير ولهذا يبلغ في التعزير غايته وفي الصور الأربعة
الرأي إلى الامام وصورتان أخريان يجب فيهما البلوغ
في التعزير غايته أحدهما ما إذا أصاب من الاجنبية كل
حرام غير الجماع والثانية ما إذا أخذ السارق بعد ما جمع
لحما المتاع قبل الإخراج كذا في الكافي وعذر بقذف
مسلم بيا فاسق لأن يكون معلوم الفسق فيجوز لا يعذر
ذكره فاضحنا قاله فاراد اثباته لدفع التعزير لا يسمع
لأنه شهادة على الجرح المجرد بخلاف ما إذا قال يأنى
فاراد اثباته حيث يسمع لأنه يثبت عليه الحد وهو حق
الله تعالى يكون جرحا مجردا كما يأتي في كتاب الشهادة
وعزير بيا كافرا بحيث يأسارق يا فاسقا يا مخنتا يا خائنا
يا لوطي يا زنديقا يا لصا لأن يكون لصا كذا في الخانية
يا ديوتا عوام لا يعار على زنا أهله يا غيبانا هي
معرب قلت بأن مراد في ديوت بشارب الخمر بالكل
الربا يابن النخبة في الفتاوى الظهيرية الزانية مأخوذة
من القصاب وهو التسعال وكانت الزانية في العرب أذامر

بها رجل سعلت ليقض منها حاجته فيست الرأية لهذا
 تحبة هي متى يكون حتمها الرأيا وقيل اخفى من الرأية لان
 الرأية قد تفعل شرا وتبقى منه والنجبة هي تحا حربه
 بالاجرة اقول يراد على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون
 في النجبة معنى الرأيا مع زيادة ارقب فينبغي ان يجب فيه
 الحد كما يجب في باب الرأية كما امر الله ان يقال
 ان الحد انما يجب اذا قذف بصرح الرأيا او بما هو في حكمه
 بان يدل عليه اللفظ اقتضاء كما اذا قال لست لانيك او لست
 بانيك فلا ريب في القذف كما هو لفظ النجبة لم يوضع
 بمعنى الرأيا بل استعمال فيه بعد وضعه بمعنى آخر كما هو ولا
 يدل عليه اقتضاء ايضا وهو ظاهر يؤيد ما قاله الزيلعي
 لا يقال يجب الحد بقول الغير لست لانيك وهو ليس
 بصرح الرأيا لاحتمال ان يكون من غير بالوطى بالشبهة
 لا بالقول فيه نسبة امه الى الرأيا اقتضاء والمقتضى اذا ثبت
 ثبت جميع لوازمه فيجب الحد اذا ثبت اقتضاء كالثابت
 بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل
 يا ابي الفاجرة فانها من تباشر كل معصية فلا يكون
 في معنى الرأية ولا في حكمه فلا حد به انك ما وى للصوم
 انت ما وى الرأيا يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده
 معناه المتولد من الوطى الحرام فها لا تخم من الرأيا كالوطى
 حالة الحيض وفي عرف لا يراد الا ولد الرأيا وكثير ما يراد
 به الخبيث اللئيم فلا يحد به وانما عذر فيها لانه اذى
 مسلما والحق الشين به ولا مدخل للقياس في الحدود
 فوجب التعزير لا اى لا يعزى يا حار يا حار يا حار يا حار
 قره يا حجام يا ابنه اى يا ابن الحجام وابوه ليس كذا يا ماجر
 فانه يستعمل فيمن يواجر اهله للرأيا لكنه ليس في معناه
 لتحقيق المتعارف بل بمعنى الموجه فلا تعزير فيه يا بفا فانه

اللفظ النجبة لم يوضع بمعنى الرأية فيكون التسمية في الاول وضع
 ثم هو اختصاص بالوضع الاول كقولهم على انك انتا في الاطلاق
 هو الوضع الثاني ولو سلمنا انه قد وضع للتعزير لم يكن له ان يكون
 ولا يجرى كونه شرا معناه ان التعزير لو جاز انما هو في الجواز او الكراهة
 وقتا والتسمية من اماره التعيين وهذا قاله في الخ
 عن الظاهر بعد ذكر هذا الاول والاضاف انما يجب الحد
 فيه في باب الرأيا ولا يستعمل احد الا في مقام الرأية شيئا حاشا
 القذف بغيره ما روي في حقه حقيقة توفيقه ثم قال انما يشتم
 رايته في المضمرات التصريح بوجوب الحد عليه وهو ظاهر

بها رجل سعلت ليقض منها حاجته فيست الرأية لهذا
 تحبة هي متى يكون حتمها الرأيا وقيل اخفى من الرأية لان
 الرأية قد تفعل شرا وتبقى منه والنجبة هي تحا حربه
 بالاجرة اقول يراد على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون
 في النجبة معنى الرأيا مع زيادة ارقب فينبغي ان يجب فيه
 الحد كما يجب في باب الرأية كما امر الله ان يقال
 ان الحد انما يجب اذا قذف بصرح الرأيا او بما هو في حكمه
 بان يدل عليه اللفظ اقتضاء كما اذا قال لست لانيك او لست
 بانيك فلا ريب في القذف كما هو لفظ النجبة لم يوضع
 بمعنى الرأيا بل استعمال فيه بعد وضعه بمعنى آخر كما هو ولا
 يدل عليه اقتضاء ايضا وهو ظاهر يؤيد ما قاله الزيلعي
 لا يقال يجب الحد بقول الغير لست لانيك وهو ليس
 بصرح الرأيا لاحتمال ان يكون من غير بالوطى بالشبهة
 لا بالقول فيه نسبة امه الى الرأيا اقتضاء والمقتضى اذا ثبت
 ثبت جميع لوازمه فيجب الحد اذا ثبت اقتضاء كالثابت
 بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل
 يا ابي الفاجرة فانها من تباشر كل معصية فلا يكون
 في معنى الرأية ولا في حكمه فلا حد به انك ما وى للصوم
 انت ما وى الرأيا يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده
 معناه المتولد من الوطى الحرام فها لا تخم من الرأيا كالوطى
 حالة الحيض وفي عرف لا يراد الا ولد الرأيا وكثير ما يراد
 به الخبيث اللئيم فلا يحد به وانما عذر فيها لانه اذى
 مسلما والحق الشين به ولا مدخل للقياس في الحدود
 فوجب التعزير لا اى لا يعزى يا حار يا حار يا حار يا حار
 قره يا حجام يا ابنه اى يا ابن الحجام وابوه ليس كذا يا ماجر
 فانه يستعمل فيمن يواجر اهله للرأيا لكنه ليس في معناه
 لتحقيق المتعارف بل بمعنى الموجه فلا تعزير فيه يا بفا فانه

من شتم العوام ولا يقصدون به معناه معينا يا شكة بوزن
 النطفة من يضحك عليه الناس وبوزن الخنزير من يضحك
 على الناس يا مستحق هو ايضا كذلك وقيل في عرفنا يعزى في كلب
 يا حمار يا خنزير يا بقر اذ يرا دبه الشتم ويثا ذودا به وقيل
 ان كان السبب من الاشراف كالفضلاء والعلوية يعزى
 لان الخشنة تلحقهم بذلك وان كان من العامة لا يعزى
 للثبوت بكنية وهذا الحس كذا في الكافي اذ عني عند القاضي
 على رجل سرق وعجز عن اثباتها لا يعزى لان مقصود المحرم
 تحصيل ما لا لا السبب والشتم بخلاف دعوى الزنى فانه
 اذا لم يثبت يحد لها امر وهو حق العبد اى حق العبد غالبه
 فيجوز فيه الابراء والعفو واليهين والشهادة على الشهادة
 وشهادة رجل وامراه تين بخلاف الحد الذي هو حاله
 حق الله تعالى حيث لم يجز فيه شيء من ذلك ويعزى للوطى
 عبده والزواج وجهه على تركها الزينة وتركها غسل الجنابة
 وعلى الخروج من المنزل وترك الاجابة الى الفرائض لا اى
 لا يعزى الزوج زوجته على ترك الصلوة ولا يعزى الابن
 عليه قال في النهاية انه انما يضربها بالمنفعة تعود اليه بالمنفعة
 تعود اليها الا ترى انه ليس له ان يضربها على ترك الصلوة
 وله ان يضربها على ترك الزينة وخوف من حد او عزز
 فمات هدر دمه فانه فعل ما فعل باحرار الخرق فيكون
 منسوباً الى الآخر وكأنه مات حتف أنفه الا امرأة عزوها
 زوجها مثل ما ذكرنا فماتت فانه دمها لا تكون هدنا
 لان ثا ديبه مباح فيقيد بشرط التسليم اذ عت على زوجها
 ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه يعزى وكذا المعلم اذا ضرب
 الصبي ضربا فاحشا يعزى كذا في جمع الفتاوى راي رجل
 مع امرأة او مع محرمه وهما مطاوعتان قتل الرجل
 والمرأة جميعا كذا في المنية **كتاب السرقة** سرقة

رجل رأى رجلا في امرأة او امرأة رجل أو رجل
 محسن فضاخ به ولم يهر ولم يمتنع عن الرأيا
 حال هذا الرجل فانه قد لا قصاص عليه ولا حد
 رجل رأى رجلا يسرق ماله فضاخ به ولم يهر
 او رأى رجلا ينفق ماله او حاطة فخره وهو
 موقوف بالسرقة فضاخ به ولم يهر
 حال له فانه لا قصاص عليه
 في السرقة
 قوله لا يقصدون به معناه معينا
 قوله يا شكة بوزن
 قوله النطفة من يضحك عليه الناس
 قوله وبوزن الخنزير من يضحك على الناس
 قوله يا مستحق هو ايضا كذلك
 قوله وقيل في عرفنا يعزى في كلب
 قوله يا حمار يا خنزير يا بقر
 قوله اذ يرا دبه الشتم
 قوله ويثا ذودا به
 قوله وقيل ان كان السبب من الاشراف
 قوله كالفضلاء والعلوية يعزى
 قوله لان الخشنة تلحقهم بذلك
 قوله وان كان من العامة لا يعزى
 قوله للثبوت بكنية
 قوله وهذا الحس كذا في الكافي
 قوله اذ عني عند القاضي
 قوله على رجل سرق
 قوله وعجز عن اثباتها
 قوله لا يعزى لان مقصود المحرم
 قوله تحصيل ما لا لا السبب
 قوله والشتم بخلاف
 قوله دعوى الزنى فانه
 قوله اذا لم يثبت يحد لها امر
 قوله وهو حق العبد اى حق العبد
 قوله غالبه فيجوز فيه الابراء
 قوله والعفو واليهين
 قوله والشهادة على الشهادة
 قوله وشهادة رجل وامراه
 قوله تين بخلاف الحد الذي هو حاله
 قوله حق الله تعالى حيث لم يجز
 قوله فيه شيء من ذلك
 قوله ويعزى للوطى
 قوله عبده والزواج وجهه
 قوله على تركها الزينة
 قوله وتركها غسل الجنابة
 قوله وعلى الخروج من المنزل
 قوله وترك الاجابة الى الفرائض
 قوله لا اى لا يعزى الزوج
 قوله زوجته على ترك الصلوة
 قوله ولا يعزى الابن عليه
 قوله قال في النهاية
 قوله انه انما يضربها بالمنفعة
 قوله تعود اليه بالمنفعة
 قوله تعود اليها الا ترى
 قوله انه ليس له ان يضربها
 قوله على ترك الصلوة
 قوله وله ان يضربها على ترك
 قوله الزينة وخوف من حد
 قوله او عزز فمات هدر دمه
 قوله فانه فعل ما فعل
 قوله باحرار الخرق فيكون
 قوله منسوباً الى الآخر
 قوله وكأنه مات حتف أنفه
 قوله الا امرأة عزوها
 قوله زوجها مثل ما ذكرنا
 قوله فماتت فانه دمها
 قوله لا تكون هدنا لان
 قوله ثا ديبه مباح فيقيد
 قوله بشرط التسليم اذ عت
 قوله على زوجها ضربا
 قوله فاحشا وثبت ذلك
 قوله عليه يعزى وكذا
 قوله المعلم اذا ضرب
 قوله الصبي ضربا فاحشا
 قوله يعزى كذا في جمع
 قوله الفتاوى راي رجل
 قوله مع امرأة او مع محرمه
 قوله وهما مطاوعتان
 قوله قتل الرجل والمرأة
 قوله جميعا كذا في المنية

اخذ الشئ من الغير خفية اي شئ كان وشرعا اخذ مكلف
 ارماعا قل بالغ خفية قدر عشرة وراهم مضروبة جيدة محذرا
 صفة قدرا وحال عنه بكان او حافظ فقد زيد على المعنى
 الكفوى او صاف شرعا منها في السارق وهو كونه مكلفا
 ومنها في السرقة وهو كونه ما لا متقوما مقدرا ومنها
 في السرقة منه وهو كونه حرزا او شيئا في بيانه ان شاء الله تعالى
 والمعنى الكفوى مرعا فيها اما ابتداء وانتهاء كما اذا بشر
 سبب الاخذ خفية واخذ خفية وابتداء فقط كما اذا نقب
 الجدار خفية واخذ المال من المالك مكان على الجهار
 ثم انما اما صغرى وهو السرقة المشهورة وفيها مسارقة
 عين المالك او من تقوم مقامه واما كبرى وهي قطع الطريق
 وفيها مسارقة عين الامام لانه التصدي لحفظ الطريق
 باعوانه ونحوه كون السارق مكلفا لانه الجناية لا يتحقق
 دون العقل والبلوغ والقطع جزء الجناية وشرط كون
 الماخوذ عشرة وراهم مضروبة جيدة فصاعدا او قدرها
 قيمة لان النص الوارد في حق السرقة يحمل في حق قيمة السرقة
 وقد ورد الحديث في بيانه في الجملة حيث قال عليه السلام
 لا يقطع السارق الا في ثمن الجنة قال اصحابنا الجنة
 انما قطعت اليد فيه على عهد رسول الله ثم كاه يساوي
 عشرة دراهم ورواه ابن عباس وابن عمر وشرط كونها
 وزر سبعة مناقل لانه المعتبر في وزن الدرهم في غالب
 البلدان وكونها مضروبة لانها المتناولة عرفا لاسم
 الدراهم وهو ظاهر الرواية وهو الاصح حتى لو سرق
 عشرة دراهم لا تساوي عشرة مضروبة لا يجب القطع لان
 شروط العقوبات تراعى في وجودها بصفة الكمال التبر
 انقضى من المضروب قيمة ولهذا شرط الجودة لو سرق
 عشرة دراهم لم يقطع عند ابي حنيفة ووفر وشرط كون

ولا يكفئ شئ من الاغراض والاشياء وقد ذكرنا في العرف قطع
 الاخذ في السرقة بصفة وجوبه بالشرع والحدود والحدود
 في التوقيف في يد المالك بغيره من ماله في السرقة
 انما يجب على المالك ان يملك شئ من ماله في السرقة
 في السرقة بصفة وجوبه بالشرع والحدود والحدود
 في التوقيف في يد المالك بغيره من ماله في السرقة
 انما يجب على المالك ان يملك شئ من ماله في السرقة

في ثمن الجنة اي المسترة على منعه من النكاح
 لان النص الوارد في حق السرقة يحمل في حق قيمة السرقة
 وقد ورد الحديث في بيانه في الجملة حيث قال عليه السلام
 لا يقطع السارق الا في ثمن الجنة قال اصحابنا الجنة
 انما قطعت اليد فيه على عهد رسول الله ثم كاه يساوي
 عشرة دراهم ورواه ابن عباس وابن عمر وشرط كونها
 وزر سبعة مناقل لانه المعتبر في وزن الدرهم في غالب
 البلدان وكونها مضروبة لانها المتناولة عرفا لاسم
 الدراهم وهو ظاهر الرواية وهو الاصح حتى لو سرق
 عشرة دراهم لا تساوي عشرة مضروبة لا يجب القطع لان
 شروط العقوبات تراعى في وجودها بصفة الكمال التبر

الاخذ من حرز لا شبهة فيه لانه ما يدري بالشبهة
 لا يستوفى بشبهة والحرز قد يكون بالمكان وقد يكون
 وقد يكون بالحفاظ وسيا في بيانه انشاء الله تعالى
 فيقطع السارق اي يمينه ان اقرعة كما في القصاص
 وحد القذف ويروى عن ابي يوسف عدم القطع الا
 باقرار مرتين او شهد رجلان كما في سائر الحقوق
 وسالما اي الشاهد في الامام كيف هو وما هي ومنى
 هي واي هي وكه هي ومنى سرق ومنى سرق وبيتها
 لزادة الاحتياط كما في الحدود ويجوز ان يشترط
 عن الشهادة للشبهة ثم يحكم بالقطع وان اشترط جميع
 في السرقة واصاب كله فدر النصاب وهو عشرة دراهم
 فطعوا وان اخذ المالك من الحرز بعضهم لانه المعتاد
 بين السارق بعضهم لاخذ ويستعد الباقي للذفع فلو
 امتنع الحد بمثله لا يمنع القطع في اكثر السارق فيؤدي
 الى فتح باب الفساد بقطع بالساج خشب مقوم
 يجلب من الهند واقتنا الرمح والابنوس خشب صلب
 وفي الساج شجر طيب الرائحة والعود والبنسك والاد
 والورس نبات كالشسم ليس الا باليمن يذرع ويبقى
 عشرين سنة كرا في القاموس والزعفران والعنبر
 والفسوس الحصر كانهما الزمر والياقوت والزمرد
 واللؤلؤ واللؤلؤ والغير ورج وبأجملة كل ما هو من اعم
 الاموال وانفسها ولا يوجد في دار الاسلام مباحة الاصل
 غير مرغوب فيها واما وباب من خشب فان الصنفين
 ظلت على الاصل لا تخفى الاموال النفيسة ولها حرز
 واما يقطع في الباب اذا كان حجر او غير منصوب على السور
 خارج البيت وكان خفيفا لا يشغل على الواحد حمل لا
 ولا يقطع بنافذ اي حفر يوجد مباحا في دار الخشب

في السرقة بصفة وجوبه بالشرع والحدود والحدود
 في التوقيف في يد المالك بغيره من ماله في السرقة
 انما يجب على المالك ان يملك شئ من ماله في السرقة
 في السرقة بصفة وجوبه بالشرع والحدود والحدود
 في التوقيف في يد المالك بغيره من ماله في السرقة
 انما يجب على المالك ان يملك شئ من ماله في السرقة

في السرقة بصفة وجوبه بالشرع والحدود والحدود
 في التوقيف في يد المالك بغيره من ماله في السرقة
 انما يجب على المالك ان يملك شئ من ماله في السرقة
 في السرقة بصفة وجوبه بالشرع والحدود والحدود
 في التوقيف في يد المالك بغيره من ماله في السرقة

وخشيش وقصب وسمك وصيد وزرنيخ ومغرة وهي
الطين الاحمر ونورة ولا بما يفسد سر بها كلب ولحم وفالكة
رطبة ونوع على شجر لعدم الاحزان وبطيخ وزرع لم يحدد
لعدم فيها ايضا ولا في اشربة مطربة والآت لهو حليلت
من ذهب او فضة وتطريخ ونردلان من اخذها يتاؤل
الكسر والاراقة بخلاف دراهم عليها التمثال لانها
ما اعتدت للعبادة بل للقبول فلا ينبت فيها تاويل الكسر
وباب مسجد لعدم الاحزان ومصحف لانه ليس بحجز للتمويل
واخذ ميتاؤل القراءة فيه وصبي حر لان الحر ليس بال ولو كان
المصحف او الصبي حليين لان باقيهما تابع لهما فلا يعتبر
وعبد كبير لان اخذه غصب او حذاع لاسرقة ودفايس
غير الحساب لان المقصود فيها وهو ليس بال ولانها ان كانت
شرعية كتبت التفسير والحديث والفقه فهو كالمصحف
وان كانت اشياء مكرهة فهي كالطنبور واما دفايس
الحساب فالمذكور في الكافي ان المراد دفايس مضى
حسابها لان ما فيها لا يقصد بالاخذ واما المقصود الكواغد
فيقطع ان بلغت نصابا وفي الحظ سرق دفايس حساب انسان
واستهلكها يضمن المالك قيمتها وهو ان ينظر كم شري
ذلك وهو نظير من احرق صك انسان ضمن قيمة الصك
مكتوبا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى المالك وكتب
وفهم لانها يوجدان مباح لاصل وخيانته كان يجوز
المودع ما في يده من الثمن المأمون وخلس وهو ان يأخذ
من اليد بسرعة جهرا او سريعا وهو ان يأخذ على وجه العلانية
فهر من ظاهر بلدة او قرية كذا في المستصفي ونسب لقولهم
لا قطع على المختفي وهو التباس بلغة أهل المدينة وماك
عاما كمال بيت المال وما له فيه شركة ومثل حقه حال
او متوجلا بان كان له على اخر دراهم حاله او موطلة فسرق منه

مثلا

منه في المحرمات
نزهة الجوهري في المحرمات
نزهة الجوهري في المحرمات

نظر
أي أخذ الكفن من ميت في قبر سواء كان الكفن مستورا
او منقورا او منقورا وسواء كان الكفن في القبر او في البيت ولو غفل
وقد يقع ذلك في القبر او في البيت ولو غفل
او في البيت ولو غفل

مثلا لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والموجمل فيه
سواء لان التأجيل لتأخير المطالبة ولو اخذ بزائد على حقه
لانه بمقدار يكون شركا فيه وهو شايع وان سرق منه عرضا
يقطع اذ ليس له ولاية الاستيفاء منه الا بما بالتراضي وما
قطع فيه ولم يتخير يعني من سرق عينا فقطع فرداها ثم عاد
فسرقها وهي بحالها لم يقطع لهما شيئا حتى اذا تغير
فسرق فقطع ثانيا كقول قطع فيه فسبح فسرق ولا يقطع
بسرقته من ذي رحم محرما ولو كان المسروق مال غير ذي
ان الترقية من ذي الرحم المحرم سواء كان السروق مال ذي
الرحم المحرم او مال غيره لا تجيب القطع للتشبه المحرم
بخلاف مال كاي مال المحرم اذا سرق من بيت غيره حيث
يقطع لتحقيق الحرز وخلافه في مال مرضعة مطلقا اي
سواء سرق من بيتها او من بيت غيرها حيث يقطع لتحقيق
الحرز ولا يسرق من زوج وعرس ولو كان سرقه العرس
من حرز حاصل له اي الزوج فان بسوطة اليد لكل منهما
في مال الآخر ما يمنع من القطع ولا يسرقه عبد من سيده
او عرسه او عرس سيده او زوج سيده لوجود الاذن
بالدخول عادة في هذه الصور ولا يسرقه المولى من مكانه
لا قوله في كساب حقا ولا يسرقه الضيف من مضيفة لان
البيت لم يبق حرزا في حقه لكونه مأذونا في دخوله ولا
من مضيفة لان له فيه نصبا وحمام وبيت اذن في دخوله
نهارا لوجود الاذن عادة في الاول وحقيقة في الثاني
فاختل الحرز وكذا حواشيت التجار والمخانات اذا سرق
منها ليل لا نهارا لانه لا حرز للمال والاذن مختص
بالنهار او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع
فيها ايضا لان الدار كلها حرز واخذ منه من الاخراج
منها او دخل بيتا وناول من هو خارج حيث لا قطع

وله حتى تغير ولو كان في الغيبة معونة كذا في المحرمات
نزهة الجوهري في المحرمات
نزهة الجوهري في المحرمات

نظر
أي أخذ الكفن من ميت في قبر سواء كان الكفن مستورا
او منقورا او منقورا وسواء كان الكفن في القبر او في البيت ولو غفل
وقد يقع ذلك في القبر او في البيت ولو غفل
او في البيت ولو غفل

عليها لان الاول لم يخرج لاعتراض يد معتبرة على الما
 قبل خروجه والثاني لم يجهت الحز فلم يتم السرقة من كل
 واحد ونقب بيتا فادخل يده واخذ نصبا حيث لا يقطع
 لما روى عن علي بن ابي بصير ان كان ظريفا لا يقطع وفتره
 بهذا او طرصره خارجة من كم غيرة قال في النهاية لصره
 وعاء الدرام والحد بها ههنا نفق الكم وانما كان الحكم
 هكذا لان الرباط من خارج فبالطريق يتحقق الاخذ من الظاهر
 فلم يوجد ههنا الحز وان كانت الصرة داخله فطرها
 واخذها يقطع لان الرباط ينعكس من داخل فبالطريق
 الصرة داخل الكم فيوجد الاخذ من الداخل ولو كانت
 مكان الطريق لرباط ينعكس الحكم لانعكاس عتله
 او سرق جملته من قطارا او حمله حيث لم يقطع سواء
 كان معه سائق يسوقه او لا يقوده ولا لان المقصود
 السابق والقياد السوق والقود وقطع المتساقفة لا الحفظ
 وقطع سارق الحمل والحمل ان حفظ صاحبه او نام عليه
 فان النوم على الحمل او يقرب منه حفظ له او شق الحمل
 واخذ منه شيئا يبلغ النصاب فان الجواز الحز او دخل
 يده في صندوق غيره او كتمه او جيبه للخذ واخذ قدير
 النصاب او اخرج من مقصورة دار فيها مقاصير الى
 صحنها او سرق صحن مقصورة من مقصورة اخرى
 يعني دار فيها حجرات يسكن فيها في كل منها من لا تعلق
 له بالحج التي تسكن فيها غيره لادار الواحد بيوتها مشفوة
 بمناعه وخدمته بينهم انبساط او القى شيئا من حيز
 في الطريق فم اخذ لان الرمي حيلة يعتادها السارق لاغتر
 فاسدة فيه ولم تتعرض عليه يد معتبرة فاعتبر الكل
 فعلمه واحدا واذا اخرج ولم ياخذ فهو مضيق لاسارق
 فلا يقطع او حمله على حمار فاساقه فخرج لان سيره مضاف

لو كان من قطار ربيع الفاني الا على شق واحد كما في الدرر وفيه كذا
 كسر الحرف او حمله في شقة الحمار او شق الحمار او شق الجواز
 على كل واحد ما يقطع لان الحفظ وانما كانا فالحفظ يقطع ويحرم
 ويشترط فيه قود وقطع الحفظ

لو كان من مقصورة دار ربيع كان الدار مقاصير وادخلها
 من مقصورة الى مقصورة او من مقصورة الى مقصورة او من مقصورة الى مقصورة
 ساكنها حيز على حدة او من مقصورة الى مقصورة او من مقصورة الى مقصورة
 في دار واحد بيوت عدة ربيعها متخايرة فالحفظ من
 النصاب سرق من بيت بعض الدار فخرج من فوجده فخرج
 بخرجه من المقصورة لا يقع ولو القى في شقة من فوجده فخرج
 بسبب القاذرة في المقصورة لان المقاصير من الدار فخرج من الدار
 وانما في الدار وليس من المقاصير فخرج من الدار فخرج من الدار
 وانما في الدار وليس من المقاصير فخرج من الدار فخرج من الدار
 فخرج من الدار فخرج من الدار فخرج من الدار فخرج من الدار

الى سوقه في المنية له امام ان يقتل السارق سائلة
 لتسعيه فحالا لارض بالفساد **فصل يقطع من السارق**
 اما القطع فبالنص واما اليدين فلقرارة ابن مشهور
 فاقطعوا ايما منهما والقراءة المشهورة يعمل بها عندنا
 من زندق لان النبي ص لم يقطع السارق من الذنوب
 لقوله صم فاقطعوا واحصوا الا في حق وبرد شديد
 لانا ما رتبنا يفضي الى التلف والحد زاجر لا متلف فتم
 رجله اليسرى ان عا د فان عاد لا يقطع وحصل
 حتى يتوب وعزرا ايضا وقال النشاف يقطع في الشا
 يده اليسرى وفي الزاوية رجله اليمنى لقوله صم من سرق
 فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه وكنا
 اجماع الصابة رضى حبي حجهم على رضى بقوله انى لا ينجى
 من الله تعالى ان لا ادع له يد يبطش بها ورجله يمشى
 بها ولم ينجح احد منهم بالحديث فدل على عدمه وقال
 الامام القضاوى سمعنا هذه الاثار فلم يقد بشي منها
 اصلا ولو صح حمل على السياسة او التشيخ فان كانت
 جواب هذا القوط قوله الا انى لم يقطع اما عدم القطع
 فيما اذا كان يده اليسرى وابهاها او اصباها او رجله
 اليمنى مقطوعة او شدة فلا رة فيه تغيب جنس المنفعة
 وهو البطش والتشيخ خلاف ما اذا كانت واحدة شوى
 الابهام او شدة لان فويتها لا يمنع القطع في ظاهر الرواية
 واما عدمه فيما ذكر بقوله او رده الى مالك قبل الخصومة
 فلا رة الدعى حيث فلا يظهر السرقة واما فيما ذكر بقوله
 او ملك بهته مع القصر او بيع او نقصت قيمة من النصاب
 قبل القطع هذا قيد الملك والنقصا مما فلا رة فيما خصومة
 عند الاستيفاء شرط للقطع وقد انتفى في الاول وقيام كمال
 النصاب عند الامضاء شرط للقطع ايضا وقد انتفى في الثاني

لو قطع الحمار من سوق من المال مطلقا وكذا الفاضل وكذا
 عند القطع فاما حيزه المشهور وليس بشرط على الصحيح على ما
 قرره الشيخ وروى في نسخة بخطه في نسخة بخطه في نسخة بخطه
 لانها كالمروية المشهورة يجوز الزيادة بها على كتاب
 او تقييد المطلق من قبيل الزيادة حدية
 لو قطع الحمار من سوق من المال مطلقا وكذا الفاضل وكذا
 عند القطع فاما حيزه المشهور وليس بشرط على الصحيح على ما
 قرره الشيخ وروى في نسخة بخطه في نسخة بخطه في نسخة بخطه
 لانها كالمروية المشهورة يجوز الزيادة بها على كتاب
 او تقييد المطلق من قبيل الزيادة حدية

لو قطع الحمار من سوق من المال مطلقا وكذا الفاضل وكذا
 عند القطع فاما حيزه المشهور وليس بشرط على الصحيح على ما
 قرره الشيخ وروى في نسخة بخطه في نسخة بخطه في نسخة بخطه
 لانها كالمروية المشهورة يجوز الزيادة بها على كتاب
 او تقييد المطلق من قبيل الزيادة حدية

Copyrighted material

وأما فيما ذكر بقوله أو سرق وشهد عليه شاهدان فادعى
 كونه المسروق ملكه فإن لم يبرهن فله أن التشبهته دارته
 للحد وتثبت بحج الدعوى لأنه حتمال وأما فيما ذكر أو سرق
 أو السارقان بالسرقة وأدعى أنه ملك أحدهما فإن لم
 يبرهن حيث لا يقطعان فله أن الرجوع عام في حق
 الجميع ومورد التشبهته في حق الآخر لأن السرقة تثبت
 بأقرارها على الشركة قال في الوقاية أو سرق فادعى ملكه
 أو أحد السارقين أقول فيه يجب لأن المفهوم من العبارة
 غير مطلوب والمطلوب غير مفهوم فيها أما الأول فلأن
 قوله أحد السارقين عطف على ضمير فادعى فالمعنى
 أو سرق سارقان فادعى أحدهما وهو ليس بمطلوب
 أما الثاني فله أن المطلوب أن يقر السارقان فادعى
 الملك أحدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغيرها
 وهو ليس بلزم إذا اشعار في العبارة بالأقرار وأما
 فيما ذكر بقوله أو لم يطالب المالك وإن أقر السارق
 لم يقطع فله أن الدعوى شرط فلا بد من المطالبة سرقا
 ونهاب أحدهما فبرهن على سرقتهما قطع الحاضر لانت
 السرقة إذا لم يثبت على الغائب احتياجا بدعى الاجتب
 لا تثبت التشبهته ولأن احتمال الدعوى من الغائب
 التشبهته شبهة التشبهته فله يعتبر وقطع السارق
 بخصوصية ذي يد حافظه كات ووصى ومودع ونائب
 وصاحب ربح أو مستغبر ومستأجر ومضارب وقابض
 على سوم الشراء ومرتهن ومستضع وخصوصية المالك
 أيضا من سرق منهم مفعول خصوصية أما خصوصية ذي يد
 حافظه فله أن السرقة موجبة للقطع في نفسها وقد ظهرت
 عند القاضي بحجة شرعية بناء على خصوصية معتبر فيستوفي
 القطع ولهم يد صحيحة وهي مقصودة كالمالك فإذا زلت

قوله أو سرق فادعى ملكه أو أحد السارقين
 فله أن يقطع بالسرقة

قوله وصاحب ربح أو مستغبر
 فله أن يقطع

كان لهم أن يخاصموهم أنفسهم لاستردادها أصالة لا يمانية
 لأنه أن كانا أمينين لا يمتنع من أداء الامانة إلا بمرور كان
 ضمانا لا يمتنع من إسقاط الضمان عن نفسه لا بمرور يقول
 سرق متى ما إذا كان أصيلا في الخصومة وجب الاستيفاء
 عند الثبوت بلا حضرة المالك لأن القطع موقا الله تعالى
 بخلاف القصص وأما خصوصية المالك من سرق منهم فله أن
 له حقيقة وهو أقوى من اليد الحافظة فالأجانب بالثبوت
 فلا يجوز بالاولى أو لا يقطع من سرق من سارق
 قطع يعني إذا سرق رجل شيئا فقطع به وبقي المسروق
 في يده وسرق من السارق آخر لا يقطع الثاني لأن السرقة
 إنما توجب القطع إذا كانت في يد المالك أو لأمين أو لغيره
 لها مآثقا ولم يوجد من يملكها ههنا إذا السارق الأول
 ليس بمالك ولا أمين ولا ضامن حتى لو ألقه لا يضمن
 كما سياتي بخلاف ما إذا سرق قبل القطع حيث يكون له
 ولرب المال القطع لأنه في معنى الغاصب وقطع عبدا
 أقر سرقة لأن أقراره صحيح من حيث أنه أدعى لانت
 الجواز ما يجب عليه بسبب الحناية والحناية إنما يتحقق
 بواسطة التكليف والتكليف إنما يتحقق من حيث
 أنه أدعى لانت حيث أنه مال ثم يتعدى إلى المالكية
 فيصير من حيث أنه مال أدلة له فيه الجوزي أن قوله
 مقبول في هذا لرمضان أحدهما وكما قطع به مطلقا
 أو سواء كان المقطوع حرا أو عبدا أن يقر ربه إلى صاحبه
 لبقائه على ملكه ولا لا يضمن فإن أملك لقوله من لا غرم
 على السارق بعد ما قطعت يده وقوله وإن ألقه أمان
 إل وذا ما روى الحسن من أبي حنيفة أن الضمان يجب
 بالقتل ولا من سرق عطف على ضمير لا يضمن
 وجاز للفصل من أن يقطع ولو كان القطع ببعضهما

قوله أو سرق فادعى ملكه أو أحد السارقين
 فله أن يقطع بالسرقة
 قوله أو سرق فادعى ملكه أو أحد السارقين
 فله أن يقطع بالسرقة

أي بعض السرقات شيئا مفعول لا يضمن منها أي من تلك
السرقات يعني أن من سرق سرقات فخر واحد من أربابها
وآذ على حقه فأنبت فقطع فيها فهو لجميعها ولا يضمن شيئا
عند أبي حنيفة وإن خسر وأجيعا فقطعت بين حضورهم
لا يضمن شيئا بالوفاق ولا أي لا يضمن أيضا فاطلع يسار
من أمر بقطع يمينه بسرقته لأنه ألتف وأحلف من جنته
ما هو خير منه فإن قيل اليمين لا يحصل بقطع اليسرى
بل كانت حاصلة قبل قلنا اليمين كانت مستحقة لا تلتف
فبقطع اليسرى لم تفسد فصارت كالحاصلة له به قال أنس
سارق هذا الثوب بالاضافة فقطع لكونه أقرأ بالسرقة
ولو قال أنا سارق هذا الثوب بدونها أي بدونه لا تضاعف
بل بتنوين سارق لا أي لا يقطع لكونه عدة لا أقرأ
وقطع من شئ ما سرق في الدار فخرج فهو بعد الشق
يساوي العشرة أي عشرة دراهم مضروبة قيد بقيد أن يكون
الشق في الدار وإن يساوي المسروق عشرة دراهم بعد
الشق في الدار لأنه إذا خرج غير منقوص وهو يساوي
عشرة دراهم ثم شقه وانتقص قيمة بالشق من العشرة
فأنه يقطع قولاً واحداً وإذا شق في الدار وانتقص قيمته
ثم أخبر لم يقطع لأنه السرقة تمت على التصلب الكامل
في الأول لا الثاني فظهر أن القيد الثاني لا يذمه ولهذا
ذكر في الهداية والكافي وغيرهما وقد ترك في الوقاية
والكافي لا أن لا يقطع من سرق شاة فذبح في الحوز فخرج
لأن السرقة تمت على اللحم وقد سبق أن سرقة لا تجوز
القطع ومن جعل من النضرة والذهب قدر التصلب درهم
ودنا يقطع السارق ورده تاتل درهم والدنا يبر
أو المسروق منه عند أبي حنيفة ولا لا يبر تاتلها
صنعة أن الصفة متقومة عند ما خلا فآله فإن حتره

وراهم بغير الشق أو لم يصل الشق إلى الأطراف الموصلة
بالصفاة فإنه ينقص أكثر من القيمة جرد

أي الثوب الذي سرقة فقطع فلا رده ولا ضمان عند هبها
وقال محمد يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد التصبغ فيه
لأن عين ما له قائم من كل وجه وهو أصل والتصبغ تبع فكان
اعتبار الأصل أولى لهما أن التصبغ قائم صورة ومعنى وحق
صاحب الثوب قائم صورة لا معنى لزوال التقويم بالقطع
كما مر فكان قطع حق السارق أحق بالترجيح وإن سرق
السارق الثوب رده على المسروق منه عند أبي حنيفة لأن
السوار ينقصان فلا يجب انقطاع حق المالك سرق
في ولاية السلطان ليس لسلطان آخر مقبلة إذ لا ولاية
له على ما ليس في تحت يده **فصل قطع الطريق**
لما فرغ من بيان السرقة الصغيرة خرج في بيان السرقة الكبرى
فقال من قصد أي قطع الطريق سواء كان جماعة متنعين
عن طاعة الإمام فقصده أو واحداً يقدر على الامتناع
فقصده فهو مبتدأ خبر قوله لا يجرى معصوماً أي حال
كونه القاصد معصوماً الدم بآية كان سلا أو ذمياً فأنه
إذا كان مستأمناً في إقامة الحد عليه فلا يجرى معصوماً متعلق
بالضمير التام في قصده أي قصداً لقطع على مسلم أو ذمي
حتى لو قطع على مستأمن لا يجب الحد عليه فاخذ أي قتل
المسك قبل أخذ شيء من المار وقبل قتل لو أحد منهم
أو أكثر جسد بعد التعزير لمباشر منكر اختي يتوب لا يجزئ
القول بل بآية يظهر فيه سيما الصالحين وإن أخذ أي القاصد
ما لا وجب كل من يضرب قطع يده ورجله من خلاف أن كان
صحيح الأطراف كذا في نسخة الفقهاء وإن قتل بلا أخذ
قتل حداً لا قصداً فلا يعفوه وإن قتل على كونه حراً ولو
قصاصاً لعفى وإن القصاص قتل وأخذ ثم قتل أو قتل
عطف على قتل أو قتل عطف على قطع أي قتل ابتداءً بلا
قطع ثم قتل أو قتل أو صلب حياً أو بيع أي شق

لا يجرى الحد لمن يجرى المال هذا كما مر في القامع
القائمة فإنه يجرى ولا يعزير منه كما قتل طوي الرجم أو غيره
فإنه يشبهه لعنف من النجس فإنه لا يجرى إلا طوي الرجم
رجل السرقة موقوف على شق أو شقاً أو رجلاً يعني كذا
لا يقطع ولا ينقص ثم قتل يعني كذا لا يجرى بين هذه الدرع

باب الاشربة لا يخفى وجه مناسبة
 المال كذا في المنية
 هذا الكتاب لكتاب الحد ودوا القوم اخره الى آخر الكتاب
 وهو جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب مسكرا كان او لم يكن
 وشرقا ما بيع مسكرا علم ان جميع ما يستخرج منه الاشربة
 اربعة العنب والتمر والذبيب والحبوب كالحنطة والشعير
 والذرة ثم الماء المستخرج منها حاله ان في مطبوخ والطبخ
 قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ
 حتى يبقى نصفه والحرام من الاشربة ايضا اربعة والحل
 ايضا اربعة اما الحرام فبني الا قول منه بقوله حرم الخمر وان قلت
 وهي ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد فخص هذا
 الحكم بهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر خمر
 لانها انما سميت حراما لضرته العقل وسائر المسكرات
 كذلك قلنا لان ذلك بل انما سميت به لاختارها قال ابن
 الاعراب سميت الخمر حراما لانها تركت فاخمرت واختارها
 تغير ريحها كذا في الصحاح ولو سلم لاسم ان دعاية المعنى
 بسبب الاطالة بل بسبب الوضع وترجيح الاسم على الغير
 فان القارورة سميت بها لقرار الماء فيها ولا تطلق على الدن
 والكون وقد تقرر في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم
 القذف بالزبد شرط عنده وعندهما اذا اشتد صار مسكرا
 قذف بالزبد اولا وبني الثاني بقوله كذا الطلاء وهو ماء
 طبخ وذهب اقل من ثلثه كذا في الهداية والكافي وقال
 محمد في المحيط الطلاء اسم للثلث وهو ماء طبخ من ماء
 العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار مسكرا قال الترياق
 وهو الصواب لما روي ان كبار الصحابة رضه كانوا يشربون
 من الطلاء وهو ماء يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه والطلاء الخمر وما
 ذهب اقل من ثلثه نجاسة اما الخمر فليبتوتها بالذليل
 القطعية حيث سماها الله تعالى رجسا وهو اسم الخمر الخمس

هو ما علم ان جميع ان اورد على الخمر على الاربعه مستثابا في
 ثمانية عشر وفي رواية الاشربة من الخمر في قوله الخمر
 والاحصاء والاشربة والاشربة والاشربة والاشربة
 الحصر من الخمر على الاشربة والاشربة والاشربة
 كبر فشد به يخرج منها على ما يستخرج على ما يستخرج
 من فضلات الخمر لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 ذكر حكمه كونه حراما في الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 قلنا لا نسلم ان يكون عليه ماء او شيء من الخمر في قوله الخمر
 من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يشرب من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 خمر او من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يدل على ان الخمر ما ذكره سمي في قوله الخمر في قوله الخمر
 والثلث والنصف

هو ما علم ان جميع ان اورد على الخمر على الاربعه مستثابا في
 ثمانية عشر وفي رواية الاشربة من الخمر في قوله الخمر
 والاحصاء والاشربة والاشربة والاشربة والاشربة
 الحصر من الخمر على الاشربة والاشربة والاشربة
 كبر فشد به يخرج منها على ما يستخرج على ما يستخرج
 من فضلات الخمر لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 ذكر حكمه كونه حراما في الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 قلنا لا نسلم ان يكون عليه ماء او شيء من الخمر في قوله الخمر
 من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يشرب من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 خمر او من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يدل على ان الخمر ما ذكره سمي في قوله الخمر في قوله الخمر
 والثلث والنصف

المعنى كذا في الكافي وورد الاحاديث المتفاوتة المعنى فيه واما
 ما ذهب اقل من ثلثه فلهذا حثيدد يكون في حكم الخمر وبني الثالث
 بقوله وحرم السكر وهي التي من ماء الرطب كذا في الهداية
 والكافي وبني الرابع بقوله ونقيع الزبيب نيا اذا غلت من
 الطلاء والسكر والنقيع واشتد وقذف بالزبد فان
 هذه الاشربة انما حرم عند ابن حنيفة اذا حصلت لها هذه
 الصفات الثلاثة وعندها يكون كذا في قوله كذا في الخمر وحرمة
 الخمر اقوى من حرمة الثلاثة الباقية لنبوتها بدلائل لا شبهة
 فيها اصله كما عرف كيف مستطاعها كذا في قوله حريمها ولم
 يضمن متلفها الا ان يكون الذمى ويجوز شاربها ولو قطرة
 وشارب غيرها ان سكر واما الحلان فبني الا قول بقوله
 وحل الثلث العنب وهو ماء طبخ بماء العنب حتى يذهب ثلثاه
 وبني ثلثه وان غلى واشتد وسكن من الغليان هذا عند ابو
 وابي يوسف وعند محمد وما لك والتشافي قليل وكثير اجزاء
 الخمر وعبر به لعدم القاطع فيه كما مر في اول كتاب الكراهية
 والاحتياط ولا يجد شاربه يسكر لانه وجوب الحد في قليل
 الخمر لكونه داعيا الى الكثرة حرام وسئل ابو حفص الكبير عن
 فقال لا يحل شره فليل خالف ابنا حنيفة واما يوسف فقال لا
 لانها لا يحل لانه لا يسكر من الطعام والشراب في زمانه يشربونه
 للخمر والتلفي فعلم ان الخلاف فيما اذا قصد به التقوى
 واما اذا قصد به الطهر فلا يجد اتفاقا والذى يصب عليه
 الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطح حتى يرق ثم يطبخ طبخة
 حكمه حكم الثلث لانه صلب الماء لا يزيد الا ضعفا بخلاف
 ما اذا صب الماء على العنب ثم طبخ حتى يذهب ثلثه الكحل
 لان الماء يذهب اولاً لا طاقاً فيكون يذهب عنها فلا يكون
 الذاهب ثلثه ماء العنب وبني الثاني بقوله وحل بنيد
 التمر والذبيب مطبوخين اذ في طبخة وان غلى واشتد

هو ما علم ان جميع ان اورد على الخمر على الاربعه مستثابا في
 ثمانية عشر وفي رواية الاشربة من الخمر في قوله الخمر
 والاحصاء والاشربة والاشربة والاشربة والاشربة
 الحصر من الخمر على الاشربة والاشربة والاشربة
 كبر فشد به يخرج منها على ما يستخرج على ما يستخرج
 من فضلات الخمر لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 ذكر حكمه كونه حراما في الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 قلنا لا نسلم ان يكون عليه ماء او شيء من الخمر في قوله الخمر
 من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يشرب من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 خمر او من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يدل على ان الخمر ما ذكره سمي في قوله الخمر في قوله الخمر
 والثلث والنصف

هو ما علم ان جميع ان اورد على الخمر على الاربعه مستثابا في
 ثمانية عشر وفي رواية الاشربة من الخمر في قوله الخمر
 والاحصاء والاشربة والاشربة والاشربة والاشربة
 الحصر من الخمر على الاشربة والاشربة والاشربة
 كبر فشد به يخرج منها على ما يستخرج على ما يستخرج
 من فضلات الخمر لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 ذكر حكمه كونه حراما في الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 قلنا لا نسلم ان يكون عليه ماء او شيء من الخمر في قوله الخمر
 من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يشرب من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 خمر او من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يدل على ان الخمر ما ذكره سمي في قوله الخمر في قوله الخمر
 والثلث والنصف

هو ما علم ان جميع ان اورد على الخمر على الاربعه مستثابا في
 ثمانية عشر وفي رواية الاشربة من الخمر في قوله الخمر
 والاحصاء والاشربة والاشربة والاشربة والاشربة
 الحصر من الخمر على الاشربة والاشربة والاشربة
 كبر فشد به يخرج منها على ما يستخرج على ما يستخرج
 من فضلات الخمر لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها لا يشرب من الخمر حتى يذهب ثلثها
 ذكر حكمه كونه حراما في الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 قلنا لا نسلم ان يكون عليه ماء او شيء من الخمر في قوله الخمر
 من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يشرب من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 خمر او من الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر في قوله الخمر
 يدل على ان الخمر ما ذكره سمي في قوله الخمر في قوله الخمر
 والثلث والنصف

في هذه المسألة
التي هي من المسائل
التي هي من المسائل

وسكن من الغليان عندهما وعند محمد والسلف حرام
والكلهم فيه كالكلهم في المثلث المذكور وبين الثالث بقوله
وحل الخليطان وهو ان يجمع بين ماء التمر والزبيب مطبوخا
ادنى طبخة ويترك الى ان يعلو ويستد فانه ايضا يحل
ان يشرب ما لم يسكر به فهو وطرب وبين الرابع بقوله
ونبيذ الفسل والتبغ والبر والسفير والذرة وان لم يطبخ
وهل يجزى في هذه الاشربة اذ سكر منها قيل لا يجزى قالوا لا صح
انه يجزى به تفصيل بين المطبوخ والنبأ لان الفساق يجتمعون
عليها في زمانها كاجتماعهم على سائر الاشربة المحرمة بل فوق
ذلك وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد اذ شرب قيد لقوله
حل اي حل هذه الاشربة الاربعة اذ شربت ما لم يسكر وان سكر
واحد منها كان القدرح الاخير حراما لانه المفد به لهو وطرب
متعلق بقوله شربت وهذا القيد غير مختص بهذه الاشربة
بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بهر وطرب على هيئة
الفسقة حرمت اعلم ان السكر حالة تعرض للفساد من
امتار ودماعه من الابخرة المتصاعدة اليه فتعطل معقله
التمييز بين الامور الحسنة والقيحة وهو حرام بالاجماع
لكن الطريق المفضى اليه قد يكون ايضا حراما كما في الاربعة
اللاحقة وسكر المضطر الى شرب الخمر وتسكر الحاصل
من الادوية والاغذية المتخذة من غير العنب فان قيل
الحل والحرمة من صفات الافعال الاختيارية حق ان الحرام
يكون واجب الترك والتسكر على ما ذكر ليس بفعل فسد
عن كونه اختياريا قلت معنى كونه حراما حرمة المباشرة الى
تقصيله واكتساب ثواب حصوله كما قالوا في بيان وجوب
الايمان وحرمة الكفر فانها من الكيفيات النفسانية دون
الافعال الاختيارية فتدبر وحل الخمر عطف على المثلث
اي حل الخمر اي الحل الذي يتحول الخمر اليه ولو كان تحوله

فانما اذا شربت ما لم يسكر وقد حرم سكرها
وكثير ما يشربون وهو من الخمر وان كان
وقال محمد ما سكر منه ففقد حرام وهو حرام
فانما اذا سكر واحد من الاشربة الخمس
الحل والحرمة من صفات الافعال الاختيارية
دونه حرمة الخمر فان الخمر من الكيفيات
وان سكر منه على غير ما دون الخمر ونفعل من الخمر
وغيره من قال بغير الدين الزاهد ان سكره وفساده
فقد حرامه

بعلاج

بعلاج كالقاء الملح او الخبز منه اليها ولا يكره تحليلها
وقال الشافعي يكره ولا يحل الحل الحاصل به ان كان
بالقاء شيء فيه قولنا واحدا وان كان بدونه فله في الحل
قولان والانتباذ اي حل الخمر في التبيد في الدنيا وهو
الفرع والختام وهو الخمر الحضر والمزفت وهو الظرف
المطلى بالمزفت والتغير وهو الظرف يكون من الخشب
المنقور فان هذا الظرف كانت مختصة بالخمر فلا حرمت
حرم النبي صم استعمال هذا الظرف اما لان فيها تشبيها
تشيها لشرب الخمر واما لان فيها اثر الخمر فلا مضت منه
اباح النبي صم استعمالها وايضا يبالغ في ابعاده بخمر شيء
وبشدة دليله ان الناس خمره فاذا تركوه مرة واستقر الامر بزل
التشديد وكره شرب دردي الخمر والامتناع به ارا د
بالكرهية الحرمة لانه في اجزاء الخمر وعبره لعدم القاطع
فيه كما حر في اول كتاب الكراهية والاحتياط ولا يجد شاربه
به سكر لان وجوب الحد في قليل الخمر كونه داعيا الى الكثرة
والدردي ليس كذلك فاعبر حقيقة السكر **كتاب**
الجنائيات لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب
الحدود والاشربة الجنائية لم لفعل محرم شرعا سواء تعلق
بمال او نفس وفي الاصطلاح الفقهاء حصت بما تعلق
بالنفوس والاعراف وخصي العصب والسرقة بما تعلق
بالاموال القتل وهو فعل مؤثر في اذهاب الروح وهو علمها
ذكر في المبسوط ثلاثة اقسام عمد وخطاء وشبه العمد وكما
ابوبكر الرازي يقول هو خمسة اقسام عمد وشبه عمد وخطاء
وجار مجرى الخطاء وقتل بالتسبب واخوان المناخرون
والمراد به بيان انواع قتل يتعلق به الاحكام الدنية والا
فالقتل انواع كثيرة كالتبرج والقصاص وقتل الخمر والقتل
صلبا في حق مطلق الطريق بين الاول بقوله اما عمد وهو

والاذا ذكرا هذا في استعمال الخمر فيه وانما بعد
فانما اذا سكر واحد من الاشربة الخمس
فانما اذا سكر واحد من الاشربة الخمس
فانما اذا سكر واحد من الاشربة الخمس

قتل ادى قصد احترازه عن الخطاء ولا يخفى ما في قول
الوقاية ضرب قصد من التسامح بخوضه اربساح ونحو
في تفريق الاجزاء فان القصد جعل القلب لا يوقف عليه فاقيم
استعمال الالة القائلة غالباً بمقامه يسيراً كما اقيم
السفر مقام المشقة كطيلة ونار وزجاج ومحدد خشب
ومحدد حجر فان الالة القائلة غالباً هي المحدد لانها هي
المعدة للقتل حتى لو ضرب حجر كبيراً خشب كبيراً وبصخرة
حديد او نحاس لا يجب القصاص عند اى حنيفة وسياق
في شبه العمد وفي الحانته ان الجرح لا يشترط في الحديد
وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية وشروطه اى شرط
القتل عمداً كونه القاتل مكلفاً اى عاقله بالغاً لما مر في قول
الحدود ان غير المكلف ليس اهل له للعقوبات وقال
الخالصة ليس للصبى والمجنون عمد وهو خطأ منها وكذا
المقتول معصوم الدم بان يكون مسلماً او ذمياً ابداً احتران
عن المستأمن فان عصمة دمه موقت الى رجوعه بالنظر
الى القاتل احتران عما اذا قتل زيد بكذا عمد حتى وجب عليه
القصاص ثم قتل بشراً فانه زيد ان لم يكن معصوم الدم
بالنظر الى اولياء بكر كنه كان معصوم الدم بالنظر الى بشر
ابداً ولذا وجب على بشر القصاص اذا قتله زيد عمداً والدية
ان كان خطأ كما سياتى وان لا يكون بينهما اى بين القاتل
والمقتول شبهة ولاد وشبهة ملك كما سياتى ان القاتل
حينئذ لا يكون عمداً يترتب عليه القصاص وحكم الاثم لقوله
ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وقد ورد
فيه الاحاديث الكثيرة وانعقد عليه الاجماع والقود عينا وقال
الشافعي هو غير مستعان بل الولي يختار بينه وبين اخذ الدية
وكنا قوله تعال يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتلى
والمراد به العمد لانه اوجب في الخطاء والدية لقوله تعالى ومن يقتل

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

عظيم

عام

مؤمناً خطأ الآية ولانه قال النبي صلى الله عليه وسلم العمد قودى موجب
قود فان نفس العمد لا يكون قوداً اقول في كل من الدليلين
اشكال اما في الاول فسر ان من القواعد المقررة في الاصول
ان التحصيل بالذكر لا يدل على الحصر فتخصيص الخطاء
بالذكر لا يدل على قصر الدية على الخطاء بل يجوز ان يكون الدية
مستتركة بيني الخطاء والعمد كما يجب اليه التسامح واما
في الثاني فهو ان القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقيد
المطلق بنسب وهو لا يجوز خبر الواحد والظاهر ان هذا
الحديث كذلك ومن ادعى الشهرة فعليه البينة وان خصص
الكتاب خبر الواحد قبل ان يخصص بكلام مستقل
موصول لا يجوز ولفظ القتلى في الآية اما مطلق واما
عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بخبر الواحد بل الوجه
ان يقال ان الآيات يضرب بعضها بعضها وقوله تعالى ومن
في القصاص حيوة يدل على ان موجب العمد وهو القصاص
فقط لانه معنى الآية على ما ذكر في التفسير وكتب المعاني
ان القاتل اذا لاحظ انه قتل قتل ارتدع بالضرورة عن
القتل فانه لم يقتل لم يقتل فيبقى على الحيوة وظاهر
ان هذا يختص بالعمد فان القاتل في الخطاء لا يقتل بل
يخلص بالدية وبه يظهر الترتيب على التسامح فيما ذهب اليه
فليس اتمل فانه مما فرقت به الحمد بدمهم الصواب والدية
المرجول والمآب الا ان يعفو وليه بل بدل او يصلح سدل
لان الحق له وحكمه ايضا حرمان الارث لقوله من لا ميراث
امثال ولا كفارة فيه اى في العمد عند سواء كان عمداً يجب
فيه القصاص او لا كما لا بد اذا قتل ابنه عمداً ورجل قتل
من السلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها عمداً كذا في النهاية
وقال الشافعي يجب الكفارة لانها شرعت كما سمعنا
ما حية له ثم والاثم في العمد اكثر فكان ادى الى ايجاب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

الكفارة فكأن الكفارة دأثر بين العباد والحقوبة لما
 في اليمين الغموس فلا يجب إلا بسبب دأثر بين الخطي
 والاباحة كالحطأ فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح والنظر
 الى المحل الذي أصابه حرام بسبب ترك التثنية وذكر
 الثاني وأما سبب العهد وهو قتله قصدا بغير ما ذكر
 في العهد كالعصا والسوط والحجر الصغير وأما الضرب
 بالحجر والخشب الكبير في غيبه العهد أيضا عند أوج
 خلافه لغير سمي بل لانه في هذا الفعل معنى العدة باعتبار
 قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم
 قصد القتل لانه لا اله الا الله التي لم يعلمها ليست باله القتل
 والعاقل انما يقصد الى كل فعل باله فاستعمال غيره اله
 القتل دليل على عدم قصد اله فكان خطأ يشبه العهد
 وحكمه الاثم لقصد ما هو محرم شرعا والكفارة لانه خطأ
 نظرا الى الاله فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤثما خطأ
 الآية وبقي الكفارة بقوله تحريم رقبته مؤثما ان قدر
 عليه والا اي بان لم يقدر فصيام شهرين متتابعين
 لقوله تعالى ومن قتل مؤثما خطأ فتحرير رقبته مؤثما لانه
 والا طعام غير مشروع لانه غير منصوب عليه والاثبات
 الا بدال بالترأي لا يجوز ويجزى رضيع أحد ابوين مسلم
 لانه مسلم لتبعيته خير الابوين ديننا والاشارة في اطرافه
 ثابتة ظاهرا وغالبا ولا يجزى ما في البطن لانه عضو
 من وجبه فلم يدخل اسم الرقبه ودينه مغلظة على العاقلة
 وسبب بيانها ان شاء الله بله قوه اي ليس فيه
 قوه تشبه بالخطأ كما عرفت وهو اي غيبه العهد قويا
 دون النفس من الاطراف عمد يعني اذا جرح عضوا
 باله خارجة وجب عليه القصاص ان كان مما راي
 فيه المماثلة كما سمي في فليس فيه اي فليس فيما دون النفس

قوله لا يجرى جرحه في الجرح
 قوله لا يجرى جرحه في الجرح
 قوله لا يجرى جرحه في الجرح

شبهه اي شبهة العهد كما كان في النفس لانه في النفس
 لانه اثم في النفس يختلف باختلاف الاله وما دون
 النفس ليس كذلك وذكر الثالث بقوله وأما خطأ وهو
 اثم في القصد كرميه مسلما ولو عبدا يظنه صيدا او حريتا
 فانه لم يخطئ في الفعل حيث أصاب ما قصد رمية وانما
 خطأ في القصد اي في الظن حيث يظن الاله متى صيدا
 او مسلما حريتا وانما قال ولو عبدا دفع فوهم ان العبد
 مال وضمن الاموال لا يكون على العاقلة فان المعتبر بقتله
 لا ماليتة وخطأ في الفعل كرميه فاصاب آدميا فانه
 خطأ في الفعل لا القصد فيكون معذورا لاختلاف
 المحل بخلاف ما اذا تعدد الضرب موضعين من جسم فاصاب
 موضعين اخر منه فمات حيث يجب القصاص اذ جميع البدن
 محل واحد فيما يرجع الى مقصوده فلا يعذر وانما صار
 الخطأ نوعين لانه الانسان يتصرف بفعل القلب والجوارح
 فيحتمل في كل منهما الخطأ على لا يفرق كما ذكر والاحتجاج
 بان يرمى آدميا يظنه صيدا فاصاب غير من الناس
 وذكر الرابع بقوله وأما جرح مجرى الخطأ كنائم انقلب
 على رجل او سقط من السطح عليه فقتله فانه هذا ليس
 بخطأ حقيقة لعدم قصد التنايم الى شئ حتى يكون مخطئا
 لمقصوده لكن لما وجد فعله حقيقة وجب عليه ضمانات
 ما اتلفه كفعل الطفل فجعل كالحطأ لانه معذور مخطئ
 وحكمه ما حكم الخطأ والجاري مجراه الاثم دون اثم
 القتل اما الاثم فلترك التحرز فان الاعمال المباحة لا تجوز
 مباشرة الا بشرط ان لا يوزي احدا فان اذى فقد ترك
 التحرز فانما يكون دون فعله عدم القصد والكفارة والية
 اما كونها حكم الخطأ فبالنقص واما كونها حكم الجاري
 مجراه فظاهرا وحرمان الارث لاحتمال ان يقصد اشتغال

قوله كرميه غرضه اي في شئ كذا صيدا او حريتا فاني غرضه
 ثم يرجع غرضه الى شئ كذا صيدا او حريتا فاني غرضه
 ثم يرجع غرضه الى شئ كذا صيدا او حريتا فاني غرضه
 ثم يرجع غرضه الى شئ كذا صيدا او حريتا فاني غرضه

الميراث واظهر من نفسه القصد الى محل آخر وان يكون
متنا وما ولم يكن نائما قصدا الى استعجال الارث وذكر
الخامس بقوله واما قتل بالسبب اي لكونه سببا للقتل
كانت له جفرا البئر او وضع الحجر في غير ملكة قيد للحفر
والوضع او وضع خشبة على قارعة الطريق ونحوه
مما هو سبب الاتلاف الا ان يثنى المالك عليه اي على البئر
ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه فانه حينئذ لا يلزم شيء
على الخافر ونحوه وحكمه الدية على العاقلة لان الفاعل
سبب التلف وهو متعد فيه فكانه موقع في البئر ورفع
عليه الحجر ووجب الدية وهي على العاقلة بانه كفارة ولا اثم
القتل لان القتل منه معدوم في الحقيقة والحقوق الخطاء
في حق الضمان ويبقى في حق غيره على الاصل وانما قال
ولا اثم القتل لانه ياتم بالحفر في غير ملكة ولا ارث للعتا
لان الحرمان بسبب القتل ولا قتل هنا **باب**
ما يوجب القود وما لا يوجب بقتل معصوم الدم عدا
قيد القتل بشرائط ذكرت من كون القاتل مكفرا الى اخر
فيقتل الحر بالحر تمام الممانلة والعبد وعند الشافعي
لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وتنا
اطاهق قوله تعالى ان النفس بالنفس والتخصيص بالذكر
لا ينفى ما عداه ولو يقال لو دل وجب ان لا يقتل العبد
بالحر لان الشافعي يجب عنه بانه تفاوت الى التخصيص
فله يمنع فيه وباء يندفع ما قال صدر الفريضة على انه ان دل
يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد ولم
بالذمى وعند الشافعي لا يقتل لقوله هم لا يقتل مؤمرا
بكا فر وكنا ما روى انه هم قتل مسلما بذمى وقول عليه
انما اعطوا الجزية لكونهم اموالهم كما مولنا ودماءهم
كرمائنا والمراد بما روى الحر في لسياسة ولادوه

قوله لا يقتل العبد بالحر لان الشافعي يوجب الدية
ومن شرط الموت ان لا يكون له مال ولا عيال ولا يملك

قوله والتخصيص بالذكر لا ينفى ما عداه وكيف وفيه خلافه نفس
ومن شرط الموت ان لا يكون له مال ولا عيال ولا يملك ولا يملك
على القيد حاشا

في عهده والعطف للمغايرة فكانه قال لا يقتل مؤمرا ولا ذمى
بكا فر فيكون مستثنا من ضرورة لاحد اي لا يقتل مسلم
وذمى بمسئتي لانه غير معصوم الدم على التام كذا هو
بل هو بمنزلة اي يقتل المستثنى بالمتنا من قياسا بالنسابة
بينهما ولا يقتل استثناءا لقيام مبيع القتل ويقتل
العاقل بالمجنون والبالغ بالقصير والصحيح بالاعمى
والرسمى وناقص الاطراف والرجل بالبرأه والعمومات
والفرع باصالة وان علة لعدم المسقط لا عكسه اي لا يقتل
الاصل بغيره يتناول الاب والام والجد والجدوة لقوله
صلى الله عليه وسلم لا يقاتلوا الدبوله ولا سيد بعده وموثر
ومكاتبه وعبد ولان لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه
ولا ولده عليه وعبد بعضه لانه القصاص لا يتجوز ولا
اي لا يقتل قاتل عبدا الرهن حتى يجتمعا عاقدان اراهم
والمرتبه لانه المرتبه لاملك له فلا يلى القصاص والراهم
لو تولاه لبطل حق المرتبه في الرهن فشرط اجتماعهما ليعطى
حق المرتبه مرضاه وذكر في العيون والجامع الصغير لغز
الامه وم غيرها ان القصاص لا يثبت لهما وان اجتمعا
كذا في الكافي ولا قاتل مكاتب قتل عمدا من وفاة او قد
ترك ما يفي ببذله ومن قارن وسيد فان اجتمعا في
الوارث والسيد لانه الصمات برضا خلفوا في موته خرا او قويا
فعلى الاول الولي هو الوارث وعلى الثاني الولي فاشتباه
من له الحق وارفع القصاص وان لم يترك وارثا غير سيد
او ترك ولا وفاة افا سيد له لاقود بقتل مسلم مسلما
ظنه مشركا بين الصغير بل يكره ويؤذى ان يعضى الدية
لان ليس بعد بل خلاء مات شئخص بفعل نفسه بان لم يمت نفسه
وفعل زيد بان شجبه واسيد بان عقره وحشية بانه كدغته
فمن زيد نلت الدية لان فعل الاسد والحية جسر واحد

قوله وعبد ولده والغير ليس بغيره في الاول
الافضل اي وان ولد له بعد ولده
قوله ولا يقتل جده ولده وبه ملك القصاص
ان لا يقتل جده ولده وبه ملك القصاص
من وصوان وبرت تصا صا على المستقط
ان لا يقتل الاب اب امه وانما كانت الام قبل
استشفاء فمسا من ابها من زوجها
ان لا يقتل من ابها من زوجها
ان لا يقتل من ابها من زوجها
ان لا يقتل من ابها من زوجها
ان لا يقتل من ابها من زوجها

في معنى

في كونه هدر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا مصير
 في العقبى حتى يأثم بالاجماع وفعل الاجنبى مصير في الدارين
 فصارت الافعال ثلاثة اجناس فيتوزع دية النفس ثلاثة
 فيكون التألف بفصل الاجنبى ثلثها فيلزم ثلث الدية لكن
 في ماله لانه عمد والعاقلة لا تعقل العمد كما شئت ان شاء
 الله تعالى شمر سيفاً على المسلم وجب قتله لقوله صلى الله
 عليه وسلم من شمر على المسلمين سيفاً فقد أحل دمه أى
 أهله وأقارباً وجب لانه دفع الضرر واجب ولا شيء به
 أى بقتله وأما قتله بعد القول بالوجوب لجواز أن يجب
 قتله لدفع الشر ويجب بقتله شئ كما في الجمل الصائغ
 والمجنون كما شئت كذا أى يجب أيضاً قتل شاهر سلاح
 على رجل مطلقاً أى ليله أو نهاراً في مصر أو غير مصر أو شاهر
 عصاً ليله في مصر أو نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه خيار
 عمد حيث لا يجب عليه شئ لما مر تبع سارقاً المخرج سرقته
 ليله وقتله جاز ولا قتله ولا يجب بقتله شئ بقوله صم
 قاتل دون مالك أى أتعين أى القتل بخلاف صم مالك وإذا
 لم يتعين لم يجز وكذا إذا قتله قبل الأخذ إذا قصد الأخذ
 ولا يمكن عند دفعه إلا بالقتل وكذا خال رجل دار رجل
 بالسلاح فغلب على ظن صاحب الدار أنه قاصد لقتله
 حال قتله شمر عصاً نهاراً في مصر قتله من قتله عمد لانه
 المصالح ليس كالسلاح والظاهر لحقوق الفوت نهاراً
 في المصر فلا يفيض إلى القتل شمر سلاحاً فغلب ما صرف
 فقتله المضروب يقار القاتل لانه إذا انصرف عادته بصفته
 أنزيلة بالضرب فإذا قتله الآخر قتل معصوماً فعليه القود
 وضمن قاتل مجنون وضمن شاهر من السلاح ولو كان
 قتلها عمد الدية سفعول ضمن في ماله لما مر أن العواقل
 لا تضمن العمد وضمن قاتل رجل حال عليه القيمة وكذلك لأن

قوله وجب قتل شمر في الجمل هذا إذا لم يكن دفع ضرره إلا به
 كما في الأصح وأما قوله في الجمل الصائغ والمجنون
 فإنه قوله في المجنون لانه دفع الضرر واجب نوعاً واحداً
 أي دفع الضرر عن العاقل وهو النجوم والكلية

في معنى الجوز في الشرع كالبقرة في رواية ابن أبي
 يوسف في الدية

قوله ويجزى بفتح يشد بهامة الة كجفرها الخ
 كمن في المغرب وهو النصارى كمن في كذا
 في معنى كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 فانها كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في معنى كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 واحد من قوله في معنى كذا كذا كذا كذا

قوله في معنى كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في معنى كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في معنى كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

قال تاج الدين في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص
عنه الامام ابو جعفر عليه السلام في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص
عنه الامام ابو جعفر عليه السلام في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص

كذا في الجسوط وروى الطحاوي عن ابي حنيفة انه جرح القصاص
ذا لم يخرج كما لو ضرب بالعصا الكبير او الحجر المدور ولم
يخرج لا يجب القصاص في قول ابي حنيفة قال قاضيه وفي ظاهر
الرواية في الحد يد وما يشبهه كالقصاص وغيره لا يشترط الجرح
لوجوب القصاص قتل من له ولي واحد فلا يرد ذلك الولي
قتل القاتل قصاصا قبل فضايا القاضى بالقصاص بنفسه
متعلق بقوله قتل القاتل اي له ان يقتل بنفسه القاتل او امر
الغير به ولا ضابط عليه اي على ذلك الغير اذا كان الامر ظاهرا
هذا قيد جميع ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلا بمحض جماعة
وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان
متعدا فان اتفقوا كما لو كان الواحد والاثم يخرج القاتل وجاز
ايضا ان يأمر اخر بقتله اما كونه قيدا لجواز القصاص له قبل
القضاء فلا امر في جواز القصاص جرح ثبت عيانا واما
كونه قيدا لجواز الامر به فلا نه لما جاز له جاز انابة الغير منابه
واما كونه قيدا لعدم الضمان عليه فلا نه جواز القتل لظهور
الامر بنا في الضمان واما اذا قتل امرأ لاجبتي وقال الولي امرته
لم يصدق ويقتل لاجبتي لا تنفذ شرط جواز القتل وهو جواز
الامر ويلى القصاص من يرث من يرث المقتول فله ولاية
القصاص ولو كان زوجا او زوجة كذا الدية اما يستحق الدية
كل من يستحق الدية وليس لبعض الورثة استيفاؤه اذا كانوا
كبارا حتى يجمعوا لاحتمال عضوا الغايب او صلحه ويستوفى
الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزى لنبوة بسبب لا يتجزى
وهو القرابة واحتمال العفو او الصلح من الصغير منقطع
فيثبت لكل واحد كده كما في ولاية الاموال ولا يجوز التوكيل
بالتستيفاء او التستيفاء القصاص بغية الموكل من المجلس لانها
تندرج في التستيفاء وبغية العفو ثابتة حال غيبته بل هو القصاص
للقربى الشرف قتل رجل عمدا رجلا لا ولي له للامام قتله

وقال ابو جعفر عليه السلام في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص
كنت امرت بقتله والى الولاية لا يخرج القصاص من القصاص

قوله في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص
قوله في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص

قوله في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص

والصلح لان السلطان ولي من لا ولي له لا العفولة فيه
ضرر العامة ويقيد ابي العتوه قاطع يد وقاطع قريب يعني
انما قطع رجل يد العتوه عمدا او قتل قريبه كونه فابو العتوه
يقيد من جانيه لان لا ينفذ ولا ينفذ على نفسه فيليه كما لا ينفذ
ويصلح لانه انفع للعتوه من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فلا
يلك الصلح اولى هذا اذا صلح على قدر الدية واكثر منها
والا لا يصح ويجب الدية كاملة ذكره الزيلعي ولا يعفو عنه لانه
ابطال الحق وللوصي الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة
لولاية النفس وهي مختصة بالاب والصبي كالمعتوق والقاضي
في الاحكام المذكورة ويسقط قود نفس وما دونها ورثته
على ابيه بان قتل ابوه امه عمدا او قطع يديها عمدا لا يستوفى
ابنه بل يسقط حرمة الابوة وبموت القاتل لغوات الحل وبموت
الاولياء وصلاحهم على مال وان قل لانه حقهم فيجوز تصرفهم
فيه كيف شاؤوا ويجب حاله وان لم يذكر الحل والائصال
لانه مال واجب بالعقد والاصل في امثاله الحل كالمهر والنكاح
ويسقط ايضا بصلح احدهم وعفوه لان العفو اذا ثبت للجميع
فكل منهم يتكفى في الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط الحق للنفس
في القود سقوط حق الباقي فيه لانه لا يتجزى وللباقي حصته
من الدية لان استيفاء القصاص تعذر لعنفى في القاتل وهو ثبوت
عصمة العفو لبعض فيجب المال كما في الخطاء فان العفو يقتضي
تعذر لعنفى في القاتل وهو كونه خاطئا ولا حصته للعنفى لا سقط
حقه صلح باللف وكيل مولى عبد وحر قتله ام العبد والحق
بالصلح متعلق لو كدل عن دمه اي الدم الواجب عليه
به ام باللف ينصف بينهما ام باللف يعني ان قتل حر وعبد
رجلا عمدا حتى وجب عليهما الدم فوكل الحر ومولى العبد
رجلا يصلح عن دمه على اللف ففعل فاللف على الحر
ومولى العبد نصفان ويقتل جمع بفرء يعني اذا قتل جماعة

قوله في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص
قوله في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص

قوله في القصاص لا يخرج القصاص من القصاص

واحد عدا يقتل الجماعة به لا جماع الصلابة ربه وبالعكس يعنف
 يقتل واحد جماعة قتلهما عدا ويكتفى به أي يقتله للجمع ولا يشترط
 من المال أن حضر وليهم وقال الشافعي يقتل للعدو من قتل
 ان قتلهم بالتعاقب ويقتل بالدية لم يبعد في تركه لانه القاتل
 لا يعقل العمد وان قتلهم جميعا معا ولم يعرف الا قول يقرع
 بينهم ويقتل بالقود لم يخرج له القرعة وبالدية للباقين
 وقيل لهم جميعا ويقسم الديات بينهم لان الموجه منهم
 قتلهم والموجود منهم قتل واحد فلا تماثل وهو القياس
 في الفصل الاول كذا ذكرناه للجماع وكذا ان كل واحد منهم
 قاتل على الكمال فحصل التماثل لا يرى ان الواجب في قتل واحد
 جماعة وهو التقصاص ولولا التماثل لما وجب ولو حضر ولي
 لواحد من المقتولين قتل القاتل له ويسقط حق البقية اي
 حق اولياء بقية المقتولين كوت القاتل اي كما يسقط بموت
 القاتل ختف انف لفوات الاستيلاء كما مر فده بين اثنين
 فعفا احدهما تم قتل الاخر ان علم ان عفو البعض سقط له يقاد
 والافلا يعني ان القصاص اذا كان بين اثنين فعفا احدهما
 وظن صاحبه ان عفا خيره لا يؤثر في حقه فقتل القاتل فانه
 لا يقاد منه ومعلوم ان هذا قتل بغير حق وكذا ان كان متولا
 ومجهدا فغير اذ عند البعض لا يسقط القصاص بعفا احدهما
 فعفا ذلك التاويل مانعا وجوبا تقصاص كذا في المحيط
 رجل جرح رجلا فاشهد الجرح على نفسه ان فلانا لم يجرح
 ثم مات الجرح فلا شيء على فلان ولا تقبل البينة عليه
 وان عفى الجرح او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو
 استسما كذا في فتاوى المسعودي لا يجب القود بقتل
 عبدا لو قتل عمدا كذا في الخلاف ولا يقاد بالسيوف
 لقوله لا قود بالسيوف اي لا قود يستوفي بالسيوف
 والمراد بالسيوف السلاج كذا فهمت الصلابة ربه وقال ابن عسوة

قوله وقيل لهم جميعا الظاهر انه يقتل للجمع وتقسيم الديات

والمراد جرح رجلا او دابة في الجرح في البرازة اشهد
 الجرح انما كان لم يجرح ومات الجرح وانما كان لم يجرح
 عند الحكم وانما كان لم يجرح الشهادة وانما لم يكن معوفا
 منع انتهى قوله ولا يقاد بالسيوف ولو فعل الوالد خلاف
 الجرح ولا يقاد عليه ولا يصير مستوفيا بالسيوف

قال في القود لا يقاد بالسيوف
 قال في القود لا يقاد بالسيوف
 قال في القود لا يقاد بالسيوف

لا قود لا بالسيوف انما كنى بالسيوف عن السلاج كذا
 في الكافي **باب القود فيما دون النفس** هو فيما يمكن
 فيه حفظ المماثلة فيقاد قاطع اليد عدا من الفصل حتى
 اذا كان من نصف الساعد لم يقاد لا متناع حفظ المماثلة
 ولو كان يد اليمن منها كذا الرجل فانها اذا قطعت من الفصل
 يقاد ولو من نصف الساق لا في المارن فان مارن الايف
 اذا قطع يقاد ولو من قصبة فله ولا اذا فادنا قطع عدا يقاد
 ايضا وكذا عيني ضربت فزال صوته وبقيت العين وبقيت العين
 القود بقوله فيحصل على وجهه ان الضارب قطع رجليه وقيل
 عينه بمراة تحماة فان ضربه عينه ايضا يزول عنه ولو قلع
 من عينه لا لا يقاد لا متناع حفظ المماثلة قوله وكل شجرة
 غطف على الرجل كذا كل شجرة راعي فيه المماثلة حيث ثبتت
 فيه القود كالموضحة وهو ان يظهر العظم كالمساك لا قوة
 في عظم الا لا يقاد لقوله سم لا قصاص في العظم وقال عمر
 وابن مسعود ربه لا قصاص في العظم الا في السن وهو المراد
 في الحديث فان تفاوتا في الصغر والكبر لا لا يقتضي
 التفاوت في المنفعة فيقطع من الضارب ان قلع من
 الضروب وتابذ اي كسر باليد وان كسدت الى ان يتأوى
 ولا قود ايضا في طرفي رجل واحرارة وجر وعبد وعبد
 لان الاطراف في حكم الاموال فينتفي المماثلة للتفاوت
 في القيمة ولا قود ايضا في قطع يد من نصف الساعد لا امر
 وجائفة برئت لان البرئ في الجائفة نادر فلا يمكن ان يخرج
 الثاني على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كالفلا يجوز واما
 ذالم يبرأ فان سرت وجب القود والافلا يقاد الى ان
 الحال من البرئ والتمرية ولا قود ايضا في لسان ودر
 لا متناع حفظ المماثلة فيها لان الانقباض والانبساط
 يجري فيها عند ان يوسف ان كان القطع من الاصل يفتق

قوله لا قود لا بالسيوف

قوله وقيل لهم جميعا الظاهر انه يقتل للجمع وتقسيم الديات

قوله وقيل لهم جميعا الظاهر انه يقتل للجمع وتقسيم الديات

Copyri

الا انا قطع من الذكر الخشفة لا مكان حفظ الممانعة حينئذ
 وحرفي الذي والمسلم سواء للتساوي بينهما في الارض
 وخير ما يحكى عليه ان كان يدا القاطع شلاء او ناقصة اي
 ناقصة الاصابع او راس الشاخ اكبر من راس المشجوع
 بين القود والارض الكمال متعلق بقوله خير اما الاول
 وهو ما اذا كان يدا القاطع شلاء او ناقصة الاصابع
 بخلاف يدا المقطوع فلا تستغنى حقه بكماله متعذر
 فيخير بين ان يجوز بدون حقه في القطع وبين ان يأخذ
 الارض كما مله كمن ائلف مثليا لا نسبيا فانقطع عن ايدى
 الناس ولم يبق من اليد الا الردى فيخير بين ان يأخذ الموجود
 ناقصا وبين ان يأخذ القيمة واما الثاني وهو ما اذا كان
 راس الشاخ اكبر بان كانت النتيجة لتسويت ما بين قرني المشجوع
 وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاخ فلهذا النتيجة اما
 كانت موجبة لكونها مشبهة فيزاد الشئ بزيادة
 وفي استيعاب ما بين قرني الشاخ زيادة على ما فعل وبكيفية
 قدر حقه لا يلحق الشاخ من الشئ مثل ما يلحق المشجوع
 فيخير كما في الشلاء والقصحة لا يقطع يدا بيدان امر
 سكتنا واحدا عليها فقطعت يعني اذا قطع رجلاه يدا
 رجل بان اخذنا سكتنا واحدا من جانب واخرها على يد
 حتى انقطعت لا يقطع يداهما وقال الشافعي يقطعها بان
 اعتبارها بالنفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف ما اذا
 امر احدهما السكتين في جانب اخر حتى اتفقا السكتان
 في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه على واحد
 منهما ان لم يوجد من كل منهما امر او التساوي الاعلى بعض
 العضو وكذا ان كل واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع
 بقوة احدهما لم ينقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع البعض
 والاثنين بالواحد لانعدام المساواة فصلا كما اذا امر

انفصلت

في العصة فقط وحسب اليد انما في القصة
 في الطرف آية الاولى ان يستعمل في النفس كما تقدم
 من اقطع العصة وانه الطرف لا القاص عليه كما تقدم
 في اقل يعني انه العاقلة لا تعقل احد من فيه فاعلم
 حاشا

كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها
 المساواة في العصة فقط وفي الطرف يعتبر المساواة في العفة
 والقيمة وضمتا ديتها اي ضمتا القاطعان دية المقطوعة
 لان التلف حصل بضمها فيجب عليها نصف الدية على كل
 منهما الربع وما لهما لما خر مرارا وان قطع رجل يميني ورجلي
 سواء قطعها معا وباتتعاقب فلهما اذا حضر عينة اي
 قطع يمينه وديته يداي نصف دية النفس فيقسمان بينهما
 نصفين اما بثبوت القطع لهما فلا تساو بينهما في سبب
 الاحتقاق بوجوب التساوي في الاحتقاق ولا عبرة بالتقديم
 والتاخر كالعمى في التركة وذلك لان حق كل واحد
 منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب في حق الثاني ولهذا
 لو كان القاطع لهما عبدا استويا في الاحتقاق رقيقا واما
 بثبوت الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف ههنا في حكم
 الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال
 لكن كل منهما لم يستوف حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة
 اعتبار ما ليه الاطراف ايضا كيلا يبقى حق المظلوم على الظالم
 ولهذا وجبت الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس
 حيث يقتضي فيه بالقتل لهما بدون الدية قيد يميني ورجلي
 لانه لو قطع يميني رجل ويسار اخر فمقطع يداي وكذا اذا
 قطعها الواحد فان حضر احدهما اي احد المقطوعين
 وقطع يدا القاطع فللهما الدية اي دية يد واحدة لان
 المحاضر ان يستوفي حقه ولا يجب عليه التأخير لمحض
 التأخر لثبوت حقه بيقين وحق الآخر متردد لاحتمال
 ان يطلب او يعقر مجانا او صلا فانما استوفى الاول
 تمام حقه بالقود بقي حق الثاني في مقام دية يد واحدة لان
 الاطراف ليست كالنفس كما امر رضى محمد فبقية سهمته
 الى اخرها كما يقتضي الاول لا تعدد وعلى ما قلته الدية للشا

في العصة فقط وحسب اليد انما في القصة
 في الطرف آية الاولى ان يستعمل في النفس كما تقدم
 من اقطع العصة وانه الطرف لا القاص عليه كما تقدم
 في اقل يعني انه العاقلة لا تعقل احد من فيه فاعلم
 حاشا

يعني

لانه خطأ قطع رجل يد رجل آخر ثم قتلها أخذ أو القاطع
بها أي بموجب قطعها وقتل في عمدين ومختلفين بأن
قطع عمدا وقتل خطأ أو عكس برئ بينهما أو لا متعلق
بالعمدين والمختلفين أما في العمدين فإن برئ بينهما يقتضي
بالقطع ثم بالقتال وأن لم يبرأ فكذا عند لانه إبطال صورة
ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع ويدخل جرحه القتل في جرحه
وأما في المختلفين فإنه إذا قطع عمدا ثم قتل خطأ يقتضي
القطع ويؤخذ دية النفس وفي عكس يؤخذ الدية للقطع
ويقتضي للقتل لا خلاف في الجنائيتين لكون أحدهما عمدا
والآخر خطأ وأخذ بها أيضا في خطائين بينهما برء
أي يجب دية القطع ودية القتال وأخذ بدية واحدة
في خطائين أي خطأ القطع وخطأ القتال لابرئ بينهما
لانه دية القطع إنما يجب عند استحكام اثر الفعل وهو
أن تعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورة وبين
عمدين لابرئ بينهما أن الدية مثل غير معقول فالاحمال
عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معقول فالاحمال
أن القتل إما عمدا أو خطأ والقطع كذلك صار أربعة
ثم إن يكون بينهما برء أو لا صار ثمانية وقد بين حكم
كل منهما كما في ضرب مائة مشوط برئ من تسعين
ولم يبق أثر ومات من عشرين حيث يكتم بدية واحدة
فانه لما برئ من تسعين لم يبق معتبرا إلا في حق التعزير
وكذا كل جرح آخر لم يبق لها أثر عند أي حقيقة
وعن أبي يوسف في مثل حكومة عدل وعن محمد أحسن
الطبيب ومنه لا دية وإن بقي أثر الأثر وجب حكومته
بمقتضى عدل وسياق بيانه في الديات أن شاء الله تعالى ودية
القتل مع المقتوع عن القاطع فمات منه ضمن دية
يعني رجال عمدا فعلى المقتوع عن القاطع ثم مات منه

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

فعلى القاطع الدية في ماله ولو عفى عما يحدث منه أيضا
أو عن الجنائين فهو عضو عن النفس ولا ينش عليه أي على القاطع
فإن خطأ من الثلث والعمد من الكل يعني أن كانت
الجنائين خطأ وقرعني عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر
من الثلث لانه الدية مال فحق الورثة يتعلق بها والعفو
وصية فتصح من الثلث وأما العمد فوجبه قود وهو ليس
بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عن على الكمال
هذا عند وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس أيضا
كذا الشجة يعني أن العفو عن الشجة كالعفو عن القطع
عنده وعندهما عفو عن النفس أيضا قطعت امرأة يد رجل
عمدا فبكرها على يده ثم مات فلها مهر مثلها وعليه دية في ماله
على عاقبتها لو خطأ عند أي حقيقة لانه العفو عن اليد والقطع
لا يكون عفو عما يحدث منه فكذا التزويج على اليد والقطع
لا يكون تزويجا على ما يحدث منه عند لانه كان القطع عمدا
كان تزويجا على القصاص في الطرف وهو ليس بمال على تقدير
الاستيفاء وعلى تقدير السقوط أو في فله يصالح المهر فيجب
لها عليه مهر المثل فإن قيل قد سبق أن القصاص لا يرجع
بين المرأة والرجل في الطرف فكيف يصح تزويجها عليه
قلت المرجب الأصل للعمد القصاص من الطرف وقوله نعم
والزوج قصاص وأما سقط التعذر ثم يجب عليها الدية
لانه التزويج وإن تضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف
فإنما سري تبين أنه قتل النفس ولم يتنازل العفو فيجب
الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو ما في ماله لانه عمدا
والماقاة لا يتجمل فإذا جازب له الدية ولها المهر نقاصا
أن يتنوا وأن كان أحدهما أكثر رجح صاحبه على الآخر وإن
القطع خطأ كان تزويجها على أرض اليد وإذا سري إلى
النفس تبين أنه لا أرض لليد وأن المستحق معدوم فيجب مهر

على القاتل ثم

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

بما في بينهما ولا يهدد شتمه مسائل لا يكون فيها رجل
حدود

المقتضى كما اذا تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية
واجبة بنظر القتل لانه خطأ ولا يقع المقاحلة لان
الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاحلة على القول
المختار في الدية وهي عدم وجوبها على العاقلة بل في مال
القاتل كما يشاء في حقيقة ولو نكحها على يده وما يحدث
منها يعني التزوية او على الجنابة فماتت منها فلها مهر
مثليها لو عمد لانه نكاح على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح
للمهر فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير ولا شيء
عليه اذ لادية ولا قصاص لان حق القصاص وقد رضى
بسقوطه على انه يصير مهر وهو لا يصلح له فسقط
اصاله وزفع عن العاقلة قدر مهر مثليها لو خطأ لانه هذا
تزوج على الدية وهو يصلح للمهر فان ساوى امر المثل
الدية ولا مال له سواء اى سوي مهر المثل فادى شيء عليهم
اى على العاقلة لان التزوج من الحوايج الاصلية فيقبل
من جميع المال وهم لا يغرمون شيئاً منه لها لانهم ائتمروا
بمحلون عنها بسبب جنائيتها فكيف يغرمون لها وفي الكفر
اى ان كان مهر المثل اكثر من الدية لم يجب الزيادة لانها
رضيت باقل من مهر المثل والزيادة في الاقل ان كان مهر
المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة
منها وصية لهم اى للعاقلة وتصلح لائتمهم من الايمان
فان كان يخرج لمن التلث يرفع عنهم ايضاً ولا يسقط
عنهم قدر التلث وادى الفضل الى التلث اذ لا ينفذ الوصية
الا من التلث فطلعت يده يعني زيد قطع ماله بغير
فاقت بكر عند القاضي فاحس بالقصاص ما اقتضى زيد
له اى ليكر بان قطع يده فماتت المصطوح الاولى
وهو بكر قتل المقتضى منه وهو زيد به اى بقطعه سابقاً
اذ تبين بالقرينة ان الجنابة كانت قتلاً عمداً وان حق

ولا مال له سواء اذ تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنظر القتل لانه خطأ ولا يقع المقاحلة لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاحلة على القول المختار في الدية وهي عدم وجوبها على العاقلة بل في مال القاتل كما يشاء في حقيقة ولو نكحها على يده وما يحدث منها يعني التزوية او على الجنابة فماتت منها فلها مهر مثليها لو عمد لانه نكاح على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح للمهر فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير ولا شيء عليه اذ لادية ولا قصاص لان حق القصاص وقد رضى بسقوطه على انه يصير مهر وهو لا يصلح له فسقط اصاله وزفع عن العاقلة قدر مهر مثليها لو خطأ لانه هذا تزوج على الدية وهو يصلح للمهر فان ساوى امر المثل الدية ولا مال له سواء اى سوي مهر المثل فادى شيء عليهم اى على العاقلة لان التزوج من الحوايج الاصلية فيقبل من جميع المال وهم لا يغرمون شيئاً منه لها لانهم ائتمروا بمحلون عنها بسبب جنائيتها فكيف يغرمون لها وفي الكفر اى ان كان مهر المثل اكثر من الدية لم يجب الزيادة لانها رضيت باقل من مهر المثل والزيادة في الاقل ان كان مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة منها وصية لهم اى للعاقلة وتصلح لائتمهم من الايمان فان كان يخرج لمن التلث يرفع عنهم ايضاً ولا يسقط عنهم قدر التلث وادى الفضل الى التلث اذ لا ينفذ الوصية الا من التلث فطلعت يده يعني زيد قطع ماله بغير فاقت بكر عند القاضي فاحس بالقصاص ما اقتضى زيد له اى ليكر بان قطع يده فماتت المصطوح الاولى وهو بكر قتل المقتضى منه وهو زيد به اى بقطعه سابقاً اذ تبين بالقرينة ان الجنابة كانت قتلاً عمداً وان حق

المقتضى له في القصاص في النفس وأما استيفاء القطع
من المقتضى منه فلا يوجب سقوط حق المقتضى في القتل
وضمن ادية النفس من قطع بنفسه غيره قوداً فسرعت
يعنى ان له القصاص في الطرف اذ المتوفاه بنفسه بل حكم
الحاكم ثم سري الى النفس وما من ضمني ادية النفس عند اى ج
وعندها لا يضمن وهو قول الشافعي لانه استوفى حقه
وهي القطع فسقط حكم سريته اذ لا احتراز عن السرية
خارج عن وسعه فلا يفتقد بشرط التسليم لانه ينسد
باب القصاص فصارك بالامانة اذ قطع يد السارق وسري
الى النفس ومات وكالبراع والفساد والحقام والحقان
وله انه قتل بغير حق لان حق في القطع والمولود قتل الا
ان القصاص يسقط للتبعية لانه في معنى الخطي لانه قصد
استيفاء حقه لان القتل وقتل الخطاء يوجب الدية بخلاف
ما ذكرنا من المسائل اذ يجب الحكم فيها بالقصاص على القاص
بقتله والعمل على التزاع وخو به العقد وقامه الواجب
لا يفتقد بشرط التسليم كالتزاع الى الحرق وفي مسئلتنا هو
مختار بين الاستيفاء والعقد مندوب فيفتقد استيفاءه بشرط
التسليم كالتزاع الى الصدها ما قالوا ويرد على ظاهره
ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة اذا اؤثرت شبهة
يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القاضي
في الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاضي
ليس ادى من المباشرة بنفسه اقول في دفعه ان حكم القاضي
لا يورث شبهة يرفع بها القصاص بل ما يوجب القصاص
على مدعى القطع لانه اذ عالما واثبت عند القاضي كان وجباً
عليه الحكم به فيكون المدعى في حكم المكره للقاضي كما يكون
المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل يكون مكرهاً حقيقة بقضى
تعريف الاكره وهو حمل الغير على فعل ما يعيد رضاه به

والله اعلم بالصواب
انكرت في هذا القطع في اشرافنا و عند حاله ضمن وفي التزاع
عن البرصا وهو لا ظهر في يفتقد بشرط التسليم والاصل ان الواجب
لا يفتقد بشرط التسليم والاصل ان الواجب لا يفتقد بشرط التسليم
تأديت احوالهم والوصى ومن الاصل ضرب او الوصى او الحكم باذنه
الابن لغيره في اشرافنا فغضب الابن مقتله لانه باطل
وعرض للعلم لانه واجب وفيه في الحرب الموت واما غيره
فوجب لغيره في الكل وقامه له الاشراف حاسه حده

لا اختيار فاذ كان في حكم المكر او مكرها وجب القصاص
عليه لانه القاصي حينئذ يكون آله ويكون ذلك كالمباشر
للقتل العمد كما تقرر في موضعه وارسل اليد عطف على قوله
ديتر النفس ارضى ارضى اليد من قطع يد من له عليه قود بنفس
فيعفى عنه اقطع ولي القاتل يد القاطع ثم عفى عن القاتل ضمي
ديتر اليد عند أبي حنيفة وعندهما لا يضمن لانه استحق ان يوف
النفس بجميع اجزائها فاذ علف فاذ عفى فهو عفى عن هذا البعض
وله انه لو عفى في غير حقه لكنه لا يجب القصاص عليه للشبهة

ولو عفى عن ديتر اليد اي انه لم يشر الى النفس ولو لا يبي القصاص
اي قصاص اليد حاسم

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله
القوة يثبت للورثة بدلا لارثاء اعلم ان ههنا طريقين أحدهما
وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب انعقد في حق
المورث كما اذا اتى القاصي العمد فان الملك يثبت ابتداء للمولى
بطريق الخلاف عن العمد لانه القاصي ليس اهله للملك والاشا
طريق الوارث وهو ان يثبت الملك للمورث ثم للوارث بالتفعل
منه اليه فذهب الامامان الى الثاني قولاً بانه القصاص
موروث عن الميت حتى جرى فيه سهام الورثة ويقع عفو
قبل الموت ويقضى ديونه منه اذا انقلب ماله وينفذ
وصاياه منه كما في الدية وذهب الامام الى الاول قولاً
بانه القصاص غير موروث لانه يثبت بعد الموت للقتلى
ودرك النار والميت ليس من اهله وانما يثبت للورثة
بطريق الخلاف سبب انعقد للميت اذ يقومون مقامه
فيستحقون ابتداء من غير ان يثبت للميت لانه القصاص
ملك الفعل في الحال بعد موت المخرج ولا يتصور الفعل
من الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المخرج وانما
صح عفو المخرج لانه السبب انعقد له وقوله تعالى ومن قتل
مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ان يصالح عمن القصاص
يثبت للورثة ابتداء بخلاف الديني والدية لانه التي اهله

اذ قد جازى ما جازى اي امام ثم والى يوسف المورث من الاشياء
اختيار هذه الاشياء من الاشياء والاشياء الامام حاسم

بالحكم
الملك

الملك الماله ولهذا لو نصب شكة فتعلق برصيده بعد موت
ملكه وأصل الاختلاف راجع الى ان يستيف القصاص حق
الورثة عند وحق الميت عندهما فاذا كان القصاص يثبت
حقاً للورثة عند ابتداء فلا يصير احدهم خصماً عن الباقي
في اثبات حقه بغير وكالة منهم وبالقاعدة الحاضر البينة
لا يثبت القصاص في حق الغائب ولو برهن احدهم بغيره اخيه
على قتل ابيه فحضر الاخ الغائب يعيدهما ليتكلم في الاستيفاء
ويجئ القاتل اذا اقام الحاضر البينة بالاصح لانه صان
منهما بالقتل والتهمة يجس جملته في الخطاء والذين متعلق
بقوله يعيدهم لو كان القتل خطاء لا يحتاج الى اعانة البينة
لانه موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذا الذي اذا اقام
احد الورثة بينة ان لابي له على فلان كذا فحضر اخوه لا يعيدهما
رهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط القوة
اي اذا كان بعض الورثة غائباً وبعضهم حاضر اقام القاتل بينة
على الحاضرة الغائب قد عفى فالحاضر خصم لا ينعى الحاضر
سقوط حقه في القوة وانتقاله الى المال فاذا قضى عليه ما
الغائب مقتضياً عليه تبعاً له كذا لو قتل عبد لرجلين احدهما
غائب اي ان قتل عبد لرجلين احدهما غائب فاذ عفى
القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفى عنه فال حاضر خصم ويسقط
القوة ان ثبت ما ذكر من اخيه ولياً قوياً بعفو من يملكه
عفو للقصاص منهما يعني ان رجلاً قتل عمداً اوله ثلثة اولياء
فشهدا ثنيان منهم على صاحبهما انه قد عفى فان اخيارهما
عفو للقصاص منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول
بقوله فان صدقهما ان الخبرين اي القاتل والشريك فلا ينعى
لهما الشريك لانه يتصدق بقتل كل نصيب ولهما ثلثة الدية
لان نصيبهما صار مالا ولثاني بقوله وان كنا قاتلاً ان كان
القاتل والشريك الخبرين فلا ينعى للخبرين لانهما باخبارهما

والله اعلم بالصواب فانظروا في هذا الباب فان غلبت البينة
على الخبرين فلا ينعى للخبرين وان غلب الخبران على البينة فلا ينعى
للبينة وان كان الخبران على البينة فلا ينعى للخبرين وان كان
الخبران على البينة فلا ينعى للخبرين وان كان البينة على الخبرين
فلا ينعى للخبرين وان كان الخبران على البينة فلا ينعى للخبرين

Copyrighted material

استقطبا حقهما في القصاص فانقلب ما لا ولا ملك لهما
 لتكذيب القاتل والشريك واخرهما وتشركيين ثلثا لانت
 حق الخبرين لما سقط في القصاص سقط حق شركيهما فيه
 لعدم خبريه وانتقل الى المال وسقط حقهما في المال ايضا
 لما ذكر في حق شركيهما وهي ثلث الدية والثالث بقوله
 وان صدقهما للقاتل وحده اي كذبهما الشريك فكل منهما
 ثلثها لانه لما صدقهما اقر لهما بنسبة الدية فلم يدرى بطلان
 حق الشريك فلم يصدق فحول ماله وعزم القاتل الدية ثلثها
 والرابع بقوله وان صدقهما اي الخبرين الشريك فقط اي
 كذبهما القاتل فله اي للشريك ثلثها اي يغرم القاتل ثلث
 الدية وهو نصيب الشريك ويصرف الى الخبرين لانه زعم
 الشريك انه عفا لتصديقه الخبرين فله شيء على القاتل
 ولهما على القاتل ثلث الدية وما في يد وهو ثلث الدية ما
 القاتل وهو من حقه فيصرف اليهما والقياس ان لا يلزمه
 شيء لانهما ادعيا المال على القاتل والقاتل منكر فلم يثبت
 وما اقر القاتل للشريك قد بطل بتكذيبه وجه الاحتسان
 ان القاتل بتكذيبه الخبرين قد اقر للشهود عليه ثلث الدية
 لزمه ان القصاص سقط باخيارهما بالعفو كما ابتداء العفو
 منهما والمقر كذا كذب القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب
 الى غير وفي مثله لا يرتد الا قراوكي قال الفلاح على مائة
 فقال المقر ليس لي ولكنها الفلاح فان المال للمقر الثاني
 كذا هنا اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او الله
 بان قال احدهما قتل بعضا والاخر قتله بالتسيف او قال
 بشا حرقته بعضا او قال الاخر جهلت آلة قتله لغت ام
 ان شهادتهما لانه القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان
 والالة ويختلف احكامها والمطلق يفاير التعيد مكان على كل
 قتل على كل فرد فردت شهدا بقتله وقال اجهلنا الله بحب

من القتل

قوله قد بطل بتكذيبه من قبل شاهد القتل لا الفاعل اي كذب
 الشهود عليه في القتل في القتل او في القتل او في القتل
 او في القتل او في القتل او في القتل او في القتل او في القتل
 او في القتل او في القتل او في القتل او في القتل او في القتل

الدية والقياس ان لا يجب من لانه القتل يختلف باختلاف
 الالة فجهل الشهود به وجه الاحتسان انهم شهدوا بقتل
 مطلق والمطلق ليس بمجهول ليمتنع العمل برقب البياض فيجب
 اقل موجب وهو الدية ويجب في ماله لانه الاصل في
 القتل العمد فله يلزم العاقلة لما مر من اقر كل من حلي
 بقتل زيد وقال الولي قتلته فله قتلته لانه كل منهما
 اقر باقراده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدق في وجه
 القتل عليه ايضا لكنه كذب في انفراده بالقتل وتكذيب المقر
 انقر في بعض ما اقر به لا تبطل اقراره في الباقي لانه ذلك
 يوجب تفسيقه وفسق المقر لا يمنع صحة اقراره ولو كان
 مكان الاقرار بشهادة لغت اذ شهدا بقتل زيد عمرا
 واخران بقتل بكر اياه لغت الشهادة ثانيا لان تكذيب الشهود
 له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب
 تفسيق وفسق الشاهد يوجب رد شهادته وشهادة على حال
 بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا حيا
 العاقلة لولي لانه قبض الدية بغير حق او الشهود لان الله
 تلف بشهادتهم وجعلوا الشهود عليه اي على الولي لا تقم
 ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كما انما صيب مع غاصب
 الغاصب والعمد كالمخطأ الا في الرجوع اي ان كان الشهود
 على العمد فقتل به ثم جاء حيا بخبر الورثة بين تضييع الولي
 الدية او الشهود فان ضيق الشهود لم يرجعوا على الولي
 عند اي حيلة لا تقم او جئوا هنا للولي ما ليس بما
 وهو القصاص فله وجه لان يرجعوا بالاداما فلهما
 وعندهما يرجعوا على الولي كما في الخطاء ومن شهدا
 على اقراره اي اقرار القاتل بالمخطأ او العمد ثم جاء حيا
 لم يضمنوا اذ لم يظن كذبهما في شهادتهما او شهدا على شهادته
 غيرهما في الخطاء وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمنوا

قوله ولو كان الاقرار بشهادة المستشهد به اي لو قال
 الولي قتلته فله قتلته فله قتلته فله قتلته فله قتلته
 فله قتلته فله قتلته فله قتلته فله قتلته فله قتلته
 فله قتلته فله قتلته فله قتلته فله قتلته فله قتلته

Copy

ng

versity

ايضا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما لان المشهود به شهادة
 الوصول على القتل لا نفس القتل ضمن الوثني الدية في التصويتين
 للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق ثم لما فرغ من سائل
 القمادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حالة القتل فقال
 العبرة بحالة الرمي لا الوصول اعلم ان اصل اية العبرة
 لوقت الرمي في حق الضامن والحمل لان الضامن انما يجنب الخيانة
 وانما يصير الشخص جانيا بفعله يدخل تحت اختياره وهو
 الرمي لا الوصول يجب الدية على من رمى مسلما فارتد
 الرمي اليه فوصل التسميم اليه فمات فعلى الرمي الدية لورثة
 المرتد عند ابي حنيفة وقال لا شيء على الرمي لان التلف حصل
 في محل غير معصوم وانما في غير المعصوم هدر محمله ان الرمي
 اليه وقت الرمي معصوم والعبرة وجب القيمة لتسديد عبده
 رمي اليه بصيغة المجهول اصابا حر ميا لم يفتقر فوصل
 التسميم اليه فمات لانه وقت الرمي مملوك وقال محمد يجب عليه
 فضل ما بين قيمته حر ميا الى غير رمي ويجب الجزاء على حرقه
 رمي صيد اكل اي خرج من الاحرام فوصل التسميم اليه لانه
 وقت الرمي محرم لا على اكله وانما فاحرم فوصل لانه
 وقت الرمي ولا يصح من رمي مقتضا عليه برجم فوجعنا هذه
 فوصل لانه وقت الرمي مباح الدم **كتاب العبادات**
 جمع بين مصدر وذي القاتل المقتول اذا اعطى وليه
 المال الذي بدل النفس فم قيل لذلك المال دية تسمية
 بالمصدر وفاؤها بخذوفه كما في عنة كذا في المغرب لارني
 لم للواجب علماء وذا النفس الدية الف دينار من الذهب
 وعشرة آلاف درهم من الفضة وما ينشأ من الابلى فخط
 يعني ان الدية عند ابي حنيفة لا تكون الا من هذه الاموال
 الثلاثة وقال لا منها ومن البقر ما يتا بقرة ومن الفقم
 القناسة ومن الخلل ما يتا حلية كل حلة فوبان وهذه

ترجم عليه فمات ما بين اذ لو كانت قيمته الف درهم قبل
 الرمي وفي حلية بعد وزنه ما كان كذا الف درهم حلة

الدية هي ما يبدل النفس من الذهب والفضة والاربعون الف درهم
 والاربعون الف درهم من الفضة والاربعون الف درهم من البقر
 والاربعون الف درهم من الفقم والاربعون الف درهم من الخلل
 والاربعون الف درهم من الحلة والاربعون الف درهم من الحلة

الدية هي ما يبدل النفس من الذهب والفضة والاربعون الف درهم
 والاربعون الف درهم من الفضة والاربعون الف درهم من البقر
 والاربعون الف درهم من الفقم والاربعون الف درهم من الخلل
 والاربعون الف درهم من الحلة والاربعون الف درهم من الحلة

من ثمة في النسخة
 من ثمة في النسخة
 من ثمة في النسخة

اي الابل في شبه العمد اربع بين الارباع بقوله من بين
 مخاض خمس وعشرون ومن بنت لبون خمس وعشرون
 ومن حقة خمس وعشرون ومن جذعة خمس وعشرون
 وهي الدية المخلطة نقل في غاية البيان عن شرح القدوي
 ان تغليظ الدية روي عن عمرو بن علي وابي مسعود وزيد
 وابي موسى الاشعري والمغيرة بن شعبة فان اختلفوا
 في كيفية التلخيص فعند ابي حنيفة وابي يوسف ما ذكر
 ههنا وعند محمد واثنافعي ثلثون جذعة واربعون شاة
 كلها خيلفات في بطونها اولادها وفي الخطاء عطف على
 العمد اي الابل في الخطاء اخاصي منها اي المذكورات الاربع
 ومن ابي مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون
 وعشرون بنت حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض
 وهو قول ابي مسعود وخذنا به لك وكفارتهما ما ذكر
 في النص وهو عتق رقبة مؤمن وان عجز عن صام شهرين
 ولاء ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نص والقادر يعرف
 بالتوفيق واللين اذ لم يعرف حيوة وكسامة وبصح بيع
 واحد يومين لانه مسلم نجا والظاهر له من اطرافه ودية
 المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وقد ورد
 هذا اللفظ موقوفا عن علي ومرفوعا الى النبي صلى
 والذمي فيها اي في الدية كالمسلم لقوله مسلم دية كل ذمي
 في عهدك او دينه وبر قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما
 هو وما عطف عليه خير لقوله الا في دية والارن واللسان
 ان منع النطق او اداء الكثر الحروف والذكر والخشعة والفقر
 والسمع والبصر والشم والذوق والحيوة والخلقة
 ولم تكتب وشعر الرأس ايمان خلق ولم يثبت دية اعمام
 ان الجاني ان قوت في الاطراف جس متفعله على الكمال
 اوزوال ما قصد في الادنى من كمال الجاهل ان يجب عليه

الدية هي ما يبدل النفس من الذهب والفضة والاربعون الف درهم
 والاربعون الف درهم من الفضة والاربعون الف درهم من البقر
 والاربعون الف درهم من الفقم والاربعون الف درهم من الخلل
 والاربعون الف درهم من الحلة والاربعون الف درهم من الحلة

الدية هي ما يبدل النفس من الذهب والفضة والاربعون الف درهم
 والاربعون الف درهم من الفضة والاربعون الف درهم من البقر
 والاربعون الف درهم من الفقم والاربعون الف درهم من الخلل
 والاربعون الف درهم من الحلة والاربعون الف درهم من الحلة

المسألة في بيان ما هو في كتابه من
الاصناف عشر حكاها في فقهه

بالعين المجردة وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد رحمه
 لان النفس لا تبقى بعدها عادة فيكون قتلها من الشجاعة
 والكراهة فيها والجايفة وهي التي تصل الى الجوف ثلثها
 كل ذلك ثبت بالحديث وفي جايفة نفذت الى الجانب
 الاخر فلما حال لآب بكر رحمه هكذا حكم ولازها جايفتان
 وفي الحارضة هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في حكومة
 وهي بالحاء المهملة التي قرض الجلد اي تحديده ولا يخرج الدم
 والذامجة بالعين المهملة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل
 بل تجتمع في موضع الجراحة كالدمع في العين والدامجة وهي
 التي تسيل الدم والباقعة وهي تضع الجلد ان تقطعه
 ولما تلتحق جرة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعها والسحاق
 وهي التي تصل الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس
 تسمى سلقا حكومتها عدل اذ ليس فيها ارض مقدر شرعا
 ولا يلى اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما نزل
 عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز فينبى الحكومة بقوله
 فيقوم عدل بلو هذا لانهم معه فقد تفاوت بين القيتق
 من الدية والحكومة فيغرض ان هذا الحر عبد وقمة بلو هذا
 الا لث الف درهم ومعه تسعائة فالتفاوت بينهما مائة
 درهم وهو عشر الالف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية
 وهي عشرة آلاف درهم فعشرة الف درهم فهو حكومة العدل
 وبه يغنى احزان عما ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشقة
 من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عمر الدية وقال
 شيخ الاسلام قول الكرخي اضح لان عليا راضا عنه بهذا
 الطريق فيمن قطع طرف لسانه ذكره التليقي وفي اصابع
 يولد كلف وبها نصف الدية يغنى ان الارض لا يزيد بسبب
 الكلف لانه تابع بل الواجب في كل اصبع عشر من الابل فيكون
 في الخمسة خمسون ضرونة وهي نصف الدية ومع نصف

والا والى نفعه موصى ما بين الدية والعتاة عن النبي
 في حكومة عدل وما لا توفيه يستوي فيه العبد والمملوك
 حاسر حارة

وقال بعضهم تفسير حكومة العدل ما يحتاج اليه من النفقة
 والجرعة الجارية والادوية الى انه يبرأ وحق على رضيعه
 ان ياتى او يبيع في السجى في الرغمان الابل والوحل
 عندنا على وها حكومة لا على وجه التقدير وعلى وجه
 من العلى انهم قد رافقوا في السجى في اربعين مثقالا
 فيتم اربع من الابل وفي الكرخي خمسة عشر مثقالا
 قيمة ثمان بابل وفيه بضعة عشر من مثقالا ثمة
 بعيرين وفي الدامجة الكبري التي تسيل منها الدم
 اثني عشر مثقالا وهي ثمة بعير وخمس وفي الدامجة
 الصغرى وهي التي يلتصق بها الدم ولا يسيل منه
 ثمانية وفي الكرخي خمسة عشر مثقالا وفيها دونهما
 اربعة مثاقيل حاردي

والا والى نفعه موصى ما بين الدية والعتاة عن النبي
 في حكومة عدل وما لا توفيه يستوي فيه العبد والمملوك
 حاسر حارة

الشر

الساعة نصف دية للاصابع والحكومة نصف الساعد
 وفي كلف فيها اصبغ عشرها لاصبع وان كان اصبعان فحسبهما
 للاصبعين ولا يثنى في الكلف لانه وفي اصبع زائد
 هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في الحكومة وفيه صبي
 وذكوره ولسانه ان لم يحترق اي صحتة كل من النيلة ثم عاد
 على نظره في العيني وخبره في الذكر فكله في التسلا
 الحكومة وان علمت اي صحتة فالدية فان حكمه بعد ذلك
 حكم البالغ في العمد والخطاء ودخل ارض موضحة اصبحت
 عقله او شعر رأسه في الدية يعني اذا لم يصب رجل موضحة
 فذهب عقله او شعر رأسه ولم يثبت دخل ارض موضحة
 في الدية لان فوت العقال تبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا
 يستفيع بدونه فصار كما اذا اوضح فمات وارث الموضحة
 يجب بقوات حرز من الشعر سقط ارضها والدية وجبت
 لقوات الشعر وقد تعلقا جميعا بسبب واحد وهو فوات
 الشعر فيدخل الجز في اكل كما اذا قطع شعير حل فثلث به
 يده جلد فاذهب البصر او البصر والنطق اذ لو شحت
 موضحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارض الموضحة
 في ارض واحد منها لان كل منهما جناية فيما دون النفس
 والمنفعة مختصرة واشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل
 لان نفعه عائد الى جميع الاعضاء كما ان طريق معرفة دهاب
 البصر ان يترك المجاني عليه حتى يفقد ثم يتا دى ان اجاب
 او البصيرة علم انه لم يذهب كذا في الفتاوى والتصرف
 وطريق معرفة دهاب البصر ان يرى اهل البصيرة فارت
 قالوا بذهاب وجبت الدية وان قالوا لا تزدني غت بي
 الدعوى ولا تكا بان يقول المجاني عليه المجاني اذ عبت بصر
 فاذا انكسر يطلب المدعي بالتبصرة فاذا لم يكون لقول الضارب
 مع عينة على البسات دون العلم بخلاف بان هذه الجناية

والا والى نفعه موصى ما بين الدية والعتاة عن النبي
 في حكومة عدل وما لا توفيه يستوي فيه العبد والمملوك
 حاسر حارة

وقال بعضهم تفسير حكومة العدل ما يحتاج اليه من النفقة
 والجرعة الجارية والادوية الى انه يبرأ وحق على رضيعه
 ان ياتى او يبيع في السجى في الرغمان الابل والوحل
 عندنا على وها حكومة لا على وجه التقدير وعلى وجه
 من العلى انهم قد رافقوا في السجى في اربعين مثقالا
 فيتم اربع من الابل وفي الكرخي خمسة عشر مثقالا
 قيمة ثمان بابل وفيه بضعة عشر من مثقالا ثمة
 بعيرين وفي الدامجة الكبري التي تسيل منها الدم
 اثني عشر مثقالا وهي ثمة بعير وخمس وفي الدامجة
 الصغرى وهي التي يلتصق بها الدم ولا يسيل منه
 ثمانية وفي الكرخي خمسة عشر مثقالا وفيها دونهما
 اربعة مثاقيل حاردي

والا والى نفعه موصى ما بين الدية والعتاة عن النبي
 في حكومة عدل وما لا توفيه يستوي فيه العبد والمملوك
 حاسر حارة

Copy

في المتن
في المتن
في المتن

لم تصدر عنه فان بكل حكم ذكره في الصغرى ايضا لا تقوم في انفس
عينية بل دية الموحدة والعينية يعني شئ رجلاه موحدة وجبت
صيناه فلا قصاص فيه بل يجب الدية فيها لانه سرية الفصل
مع ابتداء الفعل كشيء واحد فان السرية لا تنفصل عن الجناية
وقد اتحد المحل في وجه بواسطة اتصال احداهما بالآخر والذم
آخر الفعل موجبا للقيود ولا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر
الى الابداء ان كان عدا فبالنظر الى الاشتاء خطأ قصار
خطا في وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقيود للشبهة
ولا يقطع اصبع كل جانه لانه ايضا من قبيل السرية بل الدية
فيها لان القصاص لما سقط وجب ارض كل منهما لكونها
عضوي مستطلي او اصبع اى لا قود ايضا في اصبع قطع
مقصود الا على فمثل ما بقي لانه ايضا من قبيل السرية بل دية
المفصل لانه متعدد رزعا فقط ان لم ينتفع باقى والحلومة
فيما بقي لا انتفاء التقدير الشرعي فيه ان انتفع به وانما كان كذلك
لكونهما عضوا واحدا ذكره الزيلعي ولا قود ايضا بكسر نصف
او الفصل ما بقي او اجزاء او اجزاء او دخلها عيب بوجبة
بل يجب كل دية الشئ كذا في الكافي وقال في الخلاصة فيما
اذ احضرت او اسودت او احرقت اثم يجب الدية اذا خالت
منفعة المضع ولا فلا كان الشئ مما يرى حال التكلم يجب
اى الدية ايضا اى كما في الوجه الاول فلا فلا شئ وعلى هذا
لا يبقى كلام الكافي على الطهارة واختلف في صغر ارضه والمحل
الدية كما في سائر الالوان كذا في الخلاصة اقادة يعني
نزع رجل فانزع المزع وعرضه من التنازع ونبت
من الاول او قلعه ارضه رجل من رجل مرة الى
مكانها ونبت عليها اللحم وجب الارش في الصوتين
اتما في الاولى فلا تة نبتى ان المستفاء كان بغير حق
لكن لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال ولان الواجب

في المتن

ان كانت منفعة المضع نبت الى قوله وعلى هذا من كلام
الكلية وغلطه المتين لا ينافي ذلك بل يحسن بالنظر
الى ما تقدم من الكلام فعلى هذا ينفع ما يورده عليه
من انه يلزم من حكومة العدل كذا في الزيلعي جرد
ان وان لم يكن السن
مما يرى حال التكلم

في المتن
في المتن
في المتن

فان

سنة اخرى

فسا دامت ولم يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانومت
الجناية واما في الثانية فلا تة نبت اللحم لا اعتبار له
لانه القروق لا تعود وكذا اذا قطع اذن والصغرى
فالتحت يجب الارش لانه لا تعود الى ما كانت عليه لا
اى لا يجب الارش ان قلعت شئ فبنت اخرى لان الجناية
قد زالت ولهذا لو قطع شئ صبي فبنت في مكانها اخرى
لا يلزم شئ بالاجماع اعدم فساد المني حيث نبت مكانها
اخرى فلم تفت المنفعة ولا التزيت او الحكم النجاسة يعني
شئ رجلاه فالتحت ولم يبق لهما ارض ونبت ارض سقط
الارض لزوال الشئ المني حيث لم ارض بضره يعني
ان ضرب رجلاه مائة سوط مثلا فخرج فبره ولم يبق
ارضها سقط الارض لزوال الشئ ولم يبق ارضه
للصوتين صبي ضرب صبي فالتحت على ما قلته الدية ولو
المضروب ان بلغ ولم يبت يجب على عاقلة الدية ولو
من العجم فمما في كذا في الخلاصة وسياق في كتاب
العاقلة انه المختار لطم رجل رجلاه فانكسر بعض لسانه
يستحق المضروب من سن الضارب من ذلك التقدير كذا
في الخلاصة ومما يقران نبت باليمن وحتى يكون سنة مثل
سن المضروب فان قلت هذا ليس بعد بل شبهة وقد مر
ان لا قود فيما دون العمد قلت قد مر ان شبهة العمد فيما
دون النفس محمد فلا فعل لا يقاء جرح الا بعد نبت لقوله
يشتركان في الجراحات سنة اى ينظر ولان الجراحات
يعتبر فيها ما لها لا حالها لاحتمال السرية الى النفس فيظن
انه قتل وانما يستقر الامر بالبر عند المجنون والصبي
خطا وعلى عاقلة الدية لما روى عن علي رضي الله عنه ان جعل عقل
المجنون على عاقلة وقال عمده وخطاوه سواء ولان الصبي
سنة العذر والعاقلة الحائطين لما استحق التحفيف حتى

في المتن
في المتن
في المتن

Copyright

University

وجبا لدية على العاقلة والتصبى هو عذر واولى بهذا
التخفيف ان لم يكن من الجحيم وان كان منهم ففي مالهم لما مر
انه المختار به كقارن لانها كاسمها استقامة ولا ذنب
فيها تشبه ولا تها من فوجها العلم وحرمان ارب لانه
عقوبة وهما ليسا من اهلهما **فصل** ضرب بطون المرأة
حره احتران عن الامة وسيا في حكمها فالت جنينا ميتا
وجبت عزة وهي نصف عشر دية الرجل وهي خمسماية درهم
لو كان الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو كان الجنين
انثى وهي ايضا خمسماية درهم لما روى انه سم قال في الجنين
عزة عليه او امة قيمته خمسماية درهم او خمسماية فيكون
نصف عشر الدية ما سمي الرقيق عزة لانه عزة ما ملك اى
خير وافضل او اطلق العزة وهما الوجه على الجملة كما قيل
رقيقه كذا في الفايق في سنة لما روى عن محمد بن الحسن
فقال انه قال بلغنا ان رسولهم جعل على العاقلة في
وتقسم بين ورثة سوى ضاربه ان كان وارثا لما مر ان
اقتال لا يرت ولا كفارة عليه اى تضارب لانه فيها
معنى العقوبة وقد عرفت انها في النفوس المطلقة فلهذا
عزة عطف على عزة اى وفيرة واحدة ان كان حيا فالت
لانه اقل حيا بالضرب السابق وديتان ان كان المتضروب
جنينا فيما تالان الجناء يتعد ويتعد الجنابة وعزة وديتان ان كان
الجنين ميتا فالت الامة العزة للجنين والدية للام ودية الامة
نقط ان ماتت الامة فالت جنينا ميتا لانه فوت الامة
سكت لموته ظاهر لان حيوته بحياتها وتنفس تنفسها
وديتان ان التت حيا فالت دية الام ودية الجنين
لانه قتلها فصا كما اذا التت حيا واما ما روى في جنين
الامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى
لانه القيمة في الامة كالدية في الحر ولا يلزم منه كون الواجب في

الفرقة بضم الفين وفتح الهمزة
الفرقة عبارة عن خمسة صاوات
المسقة عبارة عن اقل المقادير
الفرقة لانه اقل المقادير
واقل المسقة اقل المقادير
فمنع عنها الاولية والنداسية
اول الفرقة خمسة
فصل

الفرقة بضم الفين وفتح الهمزة
الفرقة عبارة عن خمسة صاوات
المسقة عبارة عن اقل المقادير
الفرقة لانه اقل المقادير
واقل المسقة اقل المقادير
فمنع عنها الاولية والنداسية
اول الفرقة خمسة
فصل

في سنة اى وجب العزة في سنة على العاقلة
كما يقتضى تعبدية وشرع في البداية والايضا وانما
ومستحق على حره كما مر في الفايق والفتاوى والنسخة
الاخصاص بالحق والفتاوى حارسه

يستهيق الالاع من الارث الفل الذي يتعلق به
وجوب النكاح والكفارة ربه لا يتعلقان
انما ربه الجنين كغيره من الميتات

في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كانت قيمة
الجارية اكثر من قيمة الخادم لانه نادرا ما الغالب ان قيمة
تزيد على قيمتها بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم
يقوم غلام مثلها في الصفات المرغوبة بالقي درهم فلا يلزم
الاكثرية هذا اذا كان الجنين من غير مولاهما ومن غير المغرور
واما اذا كان من احدهما ففيه الفرقة المذكورة في جنين الحر ذكر
كان او انثى لانه حره ذكر الذي يلي فان ضربت باعققت سيدها
وقع في عبادة الوفاية سيده كانه سبوه من الناسخ لانه الضمير
للحل وهو مؤخر مطلقا حملها ما تقتضيهما وجب قيمته
حيث لا دية لان قتله بالضرب السابق وهو كان في حالة الرق
وقد مر ان العزة لحر الرمي لا الوصول ويلزم من كون القيمة
للمولى لا للموروث واما استنبان بعضه كالنظام الجنين والذي
استبان بعضه فله بغير الجنين التام فيما ذكر من الاحكام لا يطلق
ما رويينا امرأة اسقطت ميتا بدقة او فعل كضربها
بطونها مثلا ففيه عزة تجب على ما قلتهما في سنة واحدة الا
ان يكون باذن الزوج فخذ لا يلزم شيء ولو امرت احدا
ففعلت لا تضمن الامورة كذا في الخلاصة **باب ما يحدث**
في الطريق وغيره احدث في الطريق العامة كيفا وهو
المشترع او ميرايا وهو جرح الماء او جرحا وهو جرح ماء
يركب في الحائط وقيل جرح من الحائط ليشي عليه
او كذا ناجا اى احدا من اهل بيوتهم وكل من الحارة بقصة
لانه كلهم منهم صاحب الحق بالمرور ونفسه وبدوا به فكان له
حق النقض كما في الملك المشترك وفي طريق الخاصة بان يكون
غير نافذ لا اى لا يجوز احداث شيء منها بله اذن الشركاء وان لم
لانه كالملك الخاص بهم وحين دبر من مات بسقوطها عليه لانه
صار سببا لموته كما لو وضع حجرا او حفرا في الطريق او في
غير ملكه قتل بنفسه وضمن قيمة بيته تلفت بواحد من المذكورين

جنين ميتا

انما يشترط بعينه كغيره من كذا كذا

فمنع عنها الاولية والنداسية
اول الفرقة خمسة
فصل

فصل

فصل

اللعن واللعنة

[illegible]

العمدة والامانة وقد غفر لي ذنوبي
عزير من غفر عليه الى ارجل
عزير من غفر عليه الى ارجل

حاکم و طریق ائمه آتیه قال فی المثنی و بیع علی بن ابی طالب
 و غیره نه طلب الغرض من کل الزیاده ان لا یزید فی الثمن
 و نه یقل منه او ما یمن فی حاکم و حتی لا یسقط فلیتلف
 فلیتلف و یقال ان علی بن ابی طالب انما یزید منه فلیتلف فلیتلف
 و انما یقل منه فلیتلف فلیتلف و انما یزید منه فلیتلف فلیتلف
 و انما یقل منه فلیتلف فلیتلف و انما یزید منه فلیتلف فلیتلف
 و انما یقل منه فلیتلف فلیتلف و انما یزید منه فلیتلف فلیتلف
 و انما یقل منه فلیتلف فلیتلف و انما یزید منه فلیتلف فلیتلف

المجلد الثاني

۳۱

الى هذا الرجل لخدم حايطة وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى
الاشهاد وذكره في الكتب ليمتكن من الاثبات عند الامكان
من متعلق يطلب مملكة اى النقص كالراعى للحايطة فانه
يملك بفكره اى فك الراعى وارجاء الموهون الى يد وقت اطفال
والوصية فان لها ولاية التصرف في مال الصبي والمكاتب
لان مالك يد فولاية النقص له والبعد العاجز ولو عدينا
لان ولاية النقص له ثم ما تلف بالتسقوط ان كان مالا فهو
في رقبته وان كان نفسا فعلى عاقلة المولى لو كان له عاقلة
لان الاشهاد من وجب على المولى وضمان المالك اليق بالعبد
وضمان النقص بالمولى فلم ينقص من يملك فعلة يملك
اى ينقص فيها اى في تلك المدة مالا مفعول ضم وعاقلة
عطف على ضمير ضمى وجاء الفصل نفسا مفعول ضمى للمفلة
تلفا اى النقص والمال به اى بذلك الحايطة لا اى لا يضمن بمن
مى اشهد عليه فباع داره وقبضه المشتري اولا كذا فى الكافي
وليس فى الهداية لفظ اولا فسقط الحايطة بعد البيع فقلت
به مال او نفس واتما لم يضمن لان الجنابة بترك الدم مع
تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف اشترع الجناحي لان كان جانيا
بالوضع ولم يفسخ بالبيع ولا ضمان المشتري اذا لم يشهد
عليه الا ان يشهد عليه بعد شرأه فحينئذ يضمن التركة التفرع
مع تمكنه بعد الطلب او طلب حتى لا يملك نقضه اى يضمن
من لا يملك نقضه وان طلب منه كالموتى والمستاجر والمؤجر
والساكن لعدم قدرتهم على التصرف مال او الحايطة الى دار
رجل فله الطلب لان الحق لم يصبحه تاجيده وارأوه منها
امتن الجنابة لان مال الى الطريق فاسد القاضى او الطالب
لان حق العامة فله يجوز لهما ابطاله وان بنى ما نذر يضمن
بله طلب كما فى اشراج الجناح وهو اخرج الجدوع من
الجدار الى الطريق والبناء عليه ونحوه كالكنيف مثله

ولا حاجة الى الاستدلال حتى لو عرفنا ما جرت به طبع
بغير قصد وجب التماسه في العلم بشبهه عليه كذا في قولنا في العباد
في غيرهم في الشبهة في هذه الكونيات **التي** يتحقق من الايات
كلها في باب الاحتياط حاشاه حدة

فصل في معرفة احوال السجون في كل بلد من بلاد الهند
في سنة ١٢٠٠ هـ

سابق له في الحكم فيلحق بالتسوق وان تراخي انقطع التسوق
 ذكره الزيلعي فاصاب في فورة ضمي في الكلب ما اختلفه
 لانه محمول عليه من جهة فاضيف فعله اليه كالكلب ايضا
 يضاق فعله الى الكره فيما يصلح لانه لا يلايضم في الطير
 اي البازي والفرق ان الكلب يحتمل التسوق فاعتبر سوقيه
 والطير لا يحتمل فصان وجود التسوق وعدمه سواء ولا كلب
 لم يسبق له لعدم سبب الضمان ولا دابة منفصلة اصابته
 غفلا او ما لا يلايه او انها لا لقوله من جرح الجمل جبار
 اي هذرو وهي المنفصلة ولان الفعل لم يضاف اليه اذ لم يوجد
 منه ما يوجب النسبة اليه من الارسل والتسوق ونحوها لانه
 كلب لا كل عنب الكروم فانه عليه فلم يحفظه حتى
 اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يضاف اليه
 بني آدم كالحايط النازل وتطبخ الثور وعقر الكلب العقور
 فيضمن اذ لم يحفظ ضرب دابة عليه ارباب او حنساء اي
 طعنها بقود ونحوه فينفخت او ضرب بيدها شخصا اخر
 غير انطا عن او نظرت من ضرب او حنساء فصكته قتلت
 ضمي هو اي الضارب او الناحس لا الركب لانه مروي عن عمر
 وابي مسعود انه ولان الناحس متعد في التسبب والركب
 في فعله غير متعد فيرخص بجانبه في التفرغ للتعدي حتى
 لو كان موقفا دابة على الطريق يكون الضمان على الركب
 والناحس بصغير لانه متعد في الايقاف ايضا فان نجاك القبي
 فاهلكته كان دمه هدر لانه كالجاني على نفسه وان اقلت
 الركب فقتله كانت دية على عاقله الناحس لانه متعد
 في تسببه لم الناحس انما يضمن اذا كان الوطء في فورة
 الناحس حتى يكون التسوق مضافا اليه واذا لم يكن في فورة
 فالضمان على الركب لانقطاع اثر الناحس فبقى التسوق مضافا
 الى الركب ونحوه في مقام عيب شاة القصاب ما نقصها

لو لم يترك دم الكلب لكانت دابة على الركب او انها من
 فورة تساق فانه من ربح الناحس لا كلب الضمان في
 فاضيه او يضار كدابة في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 لا يضمن نحر من ضمانات فضيلية في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 من كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس

لو لم يترك دم الكلب لكانت دابة على الركب او انها من
 فورة تساق فانه من ربح الناحس لا كلب الضمان في
 فاضيه او يضار كدابة في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 لا يضمن نحر من ضمانات فضيلية في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 من كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس

لا

لو لم يترك دم الكلب لكانت دابة على الركب او انها من
 فورة تساق فانه من ربح الناحس لا كلب الضمان في
 فاضيه او يضار كدابة في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 لا يضمن نحر من ضمانات فضيلية في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 من كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس

لان المقصود منها التحريم فله يعتبر فيها التفصيل في العيب
 وضمي في عيب بقر جزاء جزو دية اي ابله والخيار والبغل
 والفرس ربع القيمة لما روي صم قضى في عيب دابة ربع
 وهكذا قضى عمر رضي الله عنه ان اقامة العمل بها انما تكن باربع
 اعيى عيناها وعينا المستعمل لها فصارت كانهما ذات
 اعيى اربع فيجب اربع نفقات احدها **باب**
جناية الرقيق والحيات حتى عبد عمدا في النفس يجب
 القود لما مر الا ان يصلح ان يقع الصلح بين الولي والولي
 او يقضى اي يقع العقوب من الولي ولم يجز استرقاق كونه
 مباح الدم ويثبت اي القود باقراره ان العبد لا اقرارا
 المولى من العبد لانه هذا الاقرار من العبد لا منه فيه لكونه
 عايدا عليه بالقرار فيقبل وهو يجري على اصل الجزية باعتبار
 الامة ميتة فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى
 عليه بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى
 لكنه ضمنى فلم يجب مراعاته وفيما عطف على النفس وبها
 اي دون النفس كالخطاء ان يكون كالقتل الخطاء في الحكم
 وبيان الحكم بقوله فحقه سبكه بها اي بمقابلة الجناية وبذلك
 وليها ان لو كانت الجناية او فداء بارشها يضمن ان سبكه
 بغير يده دفع العبد والفداء بالارش لتخليص عبده
 لكن الواجب الاصل هو الدفع في التصحيح ولهذا سقط
 الواجب بموت العبد نفقات محال الواجب بخلافه وموت
 الحر الجاني حيث يجب الارش على عاقله حاله لا ان كانا
 كل من الدفع او الفداء على الحلول اما الدفع فلا يميز
 فله تأجيل في الاعيان واما الفداء فلا يميز بينه فيكون
 في حكمه وان لم يختر شيئا جازى به العبد فقتل حقا فجزى
 عليه نفقات محله حقه كما مر وان مات بعد اختيار الفداء
 لم يبين التحول الحق من رقبة العبد الى ذمة المولى فان فداء

عليه

لو لم يترك دم الكلب لكانت دابة على الركب او انها من
 فورة تساق فانه من ربح الناحس لا كلب الضمان في
 فاضيه او يضار كدابة في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 لا يضمن نحر من ضمانات فضيلية في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 من كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس

لو لم يترك دم الكلب لكانت دابة على الركب او انها من
 فورة تساق فانه من ربح الناحس لا كلب الضمان في
 فاضيه او يضار كدابة في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 لا يضمن نحر من ضمانات فضيلية في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 من كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس

لو لم يترك دم الكلب لكانت دابة على الركب او انها من
 فورة تساق فانه من ربح الناحس لا كلب الضمان في
 فاضيه او يضار كدابة في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 لا يضمن نحر من ضمانات فضيلية في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس
 من كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس في كره في فورة تساق فانه من ربح الناحس

Copyright

حتى لا يكون له مال ولا دين اذا اذاع اخلص الجاني عن الاولي فصارت
 كان لم يكن فيجب بالتأنيث الدفع او الفداء وان جنى جناية
 دفعه بها الى وليها يقبضها بنسبة حقيقيتها اي قدر ارض
 الجنايتين او فداها بغيرها لان تعلق الاولي برقبته لا يمنع
 تعلق الثانية بها كالتدوين المثل حقيقة الا ترى ان ملك المولى
 لم يمنع تعلق الجناية فوق الجاني عليه الاول اولى ان لا يمنع وان كانا
 جاعزا يقسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم فان فداه فداه
 جميع ان وفسهم لا ذكر ان تعلق الاولي برقبته لا يمنع تعلق الثانية
 بها وان وهبته ام المولى العبد الجاني او باعها او اعتقه او ذبحها
 او استولدها ام الجارية الجانية ولم يعلم بها ام بالجانية
 ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم غرم الارش فان المولى
 قبل هذه التصرفات كان مخيرا بين الدفع والفداء ولما لم يبق
 محله للدفع بل هو علم المولى بالجناية لم يصح اختيار الفداء
 القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر
 فوجب الاقل بطلان ما اذا علم فانه يصير مختارا للورش
 كما لو علق بشفقة بقتل زيد او رعيه او شجبه ففضل ان قال
 ان قتلت زيدا فانت حر فقتل او قال ان رميت زيدا فانت
 حر فرمى او قال ان شجحت رأسه فانت حر فنتج غرم الارش
 لانه يصير مختارا للفداء حيث اعتقه على تقديس وجود الجناية
 قطع عبيد يدجر عذابه فاع اليه بقضاء او لا فاعتقه فسررك
 فمات منه فالعبد صالح بها فانه اذا اعتق دل على ان قصد
 تصحيح الصالح اذا لا صحة له الا بان يكون صالحا عن الجناية
 وما يحدث منها وان لم يعتقه بغيره على سيده لانه اذا لم يعتقه
 وشرى بغيره ان الواجب ليس لما لا بل القود فكان الدفع
 باطلا فيرد العبد على سيده فيقتله المولى او يقطع اي
 يخير المولى بين العفو والقتل لانه مباح الدم كما امر جنتي
 ما ذون مديون خطاء فاعتقه سيده بل هو علم بها غرم لرب
 الدين

الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو اتيها ام غرم لولي
 الجناية الاقل بينهما ام من القيمة ومن الارش فان السيد اذا
 اعتق الماذون المديون غرم لرب الدين الاقل ومن الدين وذا
 اعتق العبد الجاني جناية خطاء غرم الاقل من قيمته ومن الدين
 فكذا عند الاجتماع لعدم التزام بينهما اذ لولا الاعناق
 يدفع الى ولي الجناية ثم يباع للدين ولدت ما ذون مديون
 وليا لا يدفع معها الجنايتها ويتابع لدينها لانه دين في ذمتها
 متعلق برقبته فيسري الى الولد والدفع للجناية في ذمته
 المولى وانما يده قبيها ان الفعل الحقيقي وجه الدفع والشرط
 تكون في الامور الشرعية لا الحقيقية عبيد الرجل زعم رجل
 اخر ان مولاه اعتقه فقتل ام العبد المعتق وليا له المولى
 خطاء فله شئ له ام للزعم لانه لما زعم ان مولاه اعتقه
 فقد اقر ان له شئ على المولى دفع العبد لا الفداء بالارش
 وانما يستحق الدية على العاقلة لانه حر فيصدق الزاعم في حقه
 نفسه فيسقط الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه البتة على
 البتة قال قتلت اخا زيدا قبل عتق خطاء وقال زيد بل بعد
 صدقة الاول لانه زيدا يدعي شيئا لو اقر به لزم عليه الضمان
 لا على العاقلة لانه يدعي عليه القتل الخطاء بعد العتق فلو اقر به
 لزم عليه الضمان لانه الثابت بالافراد لا يتحمله العاقلة فلو اقر به
 بقوله قتلت قبل عتق ما قتلت بعد وذا من لزم الضمان عليه
 لا معناه الظاهر ليضهم لزم الضمان على المولى بالاقول من قيمته
 ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدين ان علم بجنايته ان قوله
 ليس بجنة على المولى وان قال قطعت يدها قبل عتاقها
 وقالت بغيره بعد صدقة وكذا في اخذ منها ام اعتق امينة
 ثم قال ام اطلقت يدها او اخذت منك هذا مال قبيها
 اعتقك وقالت بل بعد فالقول لها لانه اقر بسبب الضمان
 ثم ادعى البراءة وهي شكر والقول للمك لا الجناح والعتل يعنف

الفكر هو المنة

وحيث كان العبد مملوكا فانه
يكون له الحق في ان يملك نفسه
ولا يكون له الحق في ان يملك غيره

اذا قال جابميتها قبل الاعتراف او اخذت الفدية قبله فالقول
له لان الظاهر كونها حال الرق احر عبيد محجورين او صبي
صبيًا بقتل رجل فقتله فالتدبير على عاقلة القتال لانه
المباشر هو الصبي المأمور فيضمي عاقلته ورجعوا على العبد
بعد عتقه لانه وقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر
لحق المولى فيضمي بعد العتق لا على الصبي الا ان قصور اهليته
ولو كان مأمورا لعبد المحجور عبداً محجوراً مثله دفع السيد
العبد العاقل او فداه في الخطأ بله رجوع جابميتها لان العبد
قول وقول المحجور غير معتبر فلا يواخذ به في الحال بل بعد
عتقه كزوال المانع وهو حق المولى بالاعقل من قيمته وفي القدر
لانه محتاج في دفع الزيادة لا مصطر كذا الحكم في العبد اى دفع
السيد لقائل او فداه ثم رجع على العبد الا ان ياكل من قيمته
ومن القداء ان كان العبد القاتل صغيراً لانه محمد الصفيين
كالخطأ ولو كبراً اقتضى لانه يجري بين الحر والعبد قتل
عبد جرح لكل وليان فحق ولي كل منهما دفع نصفه الى
الآخرين او فدى بديته هي عشرة آلاف درهم لان الرقبة بحكم
القوة صارت بينهم لكل واحد ربعه فاذا عتق اثنان بطل
حقهما وبقى حق الآخر في النصف فلذا قيل له ارفع نصفه
واما القداء فقد كان يقضي العفا فاذا عتق اثنان بطل
حقهما فبقى كل من الباقيين في خمسة آلاف فلذا فداه بعشرة
آلاف ان شاء وان قتل القاتل احدهما اى احد الحرين خطأ
والآخر محمداً وعنى وليي العبد فدى بديته وليي الخطأ فداه
لأحد وليي العبد الذي لم يقف لانه نصف الحق بطل بالنصف
بقى النصف وصار مالا يكون خمسة آلاف ولم يطل شيء
من حق وليي الخطأ وكان حقهما في كل الدية عشرة آلاف
او دفع اى القاتل اليهم يعني ان السيد كان مختاراً بين القداء
والدفع فان دفع دفعهم اقله ثلثا فلذا لولي الخطأ

فان كان العبد مملوكا فانه
يكون له الحق في ان يملك نفسه
ولا يكون له الحق في ان يملك غيره

ويشترط ان يكون العبد
مملوكا في وقت القتل

وللثمة

وللثمة الذي لم يعف من وليي العبد فلو كان عند اى حنفية فيض
وليي الخطأ بالكل وغير العاقل بالنصف لانه حق في النصف
وحقها في الكل فصار كل نصف سهماً فصار حق وليي الخطأ
في سهمين وحق غير العاقل في سهم فيقسم بينهما الثلث ثلثا
واربعا مائة مائة عندهما ثلثا اربعة لولي الخطأ وثلثه
لأحد لولي العبد لانه النصف سليم لولي الخطأ بله مائة
واستوفيت مائة الفريقيين في النصف الآخر فينصف
فلذا يقسم اربعة مائة قتل عبدهما فربهما وعنى أحدهما
بطل كله لانه ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل
ديته ولهذا يقضى ديون من ماله وينقد وصاياه ثم الورثة
يخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى ليس واجب
على عبده دينا فلا يخلفه الورثة فيه **فصل**
دية عبداً وامم قتلته فان بلغت اربع مئتي درهم
وهي عشرة آلاف درهم او حرة وهي خمسة آلاف درهم نقص
من كل مئتي درهم عشرة اى عشرة دراهم اشعاراً بالخطأ ودية
الرقبة من الحر وصدى العشرة بالرب عبد الله بن عبد الله
ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف درهم في العبد ومن
حسرة الاف في الامم وعند ابي يوسف والشافعي نجيب
قيمه بالثمة ما بلغت وفي الغصب يعتب قيمته اى قيمة كل
منهما بالثمة ما بلغت فلو غصب مائة مائة دينار
فملك في يده يلزمه تلك القيمة وما قدر من دية الحر فدية
من قيمة القاتل لانه القيمة لا في القاتل كالتدبير في الحر لانه بدل
الدم ففي يده اى ماله فبد القاتل يلزم نصف قيمته كما في دية
الحر بالثمة ما بلغت في الصحيح الا في رواية من محم
انه يجب في قطع يد العبد خمسة آلاف عبد قطع يده عمداً
فاقتل فسرى اقيده اى ورثته سيدته فقط اى ان كان
دارث المعتق سيدته فقط افاة عند اى حنفية ولى يوسف

فان كان العبد مملوكا فانه
يكون له الحق في ان يملك نفسه
ولا يكون له الحق في ان يملك غيره

فان كان العبد مملوكا فانه
يكون له الحق في ان يملك نفسه
ولا يكون له الحق في ان يملك غيره

فان كان العبد مملوكا فانه
يكون له الحق في ان يملك نفسه
ولا يكون له الحق في ان يملك غيره

Copyrighted material

وعمد محمد لالة القود يجب بالموت مستند الى وقت الجرح
 فان اعتبر وقت الجرح فبالبولاء الملك وان اعتبر وقت
 الموت فبسيما الورثة بالولاء فجها لتسبب المستحق
 تمنع القود لجها لة المتيقن وكلها ان جهالة التبعين
 عند تيقن من له الحق والافواه وان لم يكن التوارث التيقن
 فقط بل له وارث آخر غير لم يقد بالاتفاق لالة المعبر الى
 وقت الجرح فالتسحق السيد وان كان وقت الموت فذلك
 الوارث او هو مع السيد فجها لة المقضي له تمنع الحكم قاله
 المولى لعبدية احد كما حرر قسما اصحابا مشكوكين في حق
 المولى واحد للحرية بان قال اردت هذا فان شهدا المولى
 وان قتلها رجل وجب دبر حر وقيمة عبد والفرق ان البيلك
 انشاء في حق المحل اظهر في حق المولى ولهذا اذا مات المولى
 قبل البيان يشيع العتق بينهما وبعد الشجة بقي محل البيلك
 فاعتبر انشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق محل البيلك فاعتبر
 اظهر محضا واحدا حر يقيين فوجب قيمة عبد ودية
 حر ولو قتل كل منهما رجل فقيمة العبدان لا تالم يتقن
 يقتل كل واحد حر وكل من القاتلين ينكر ذلك فعليه ما بينهما
 وفي فقه عيني عبد دفعه سيد واحد قيمته او امسكه
 بله اخذ النقصان بعد اذا فقاء رجل عيني عبد فان شاء
 مولاه دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء امسكه ولم ياخذ النقصان
 وقال لا يخير بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان لان معنى
 المالية لما كان معتبرا وفاقا وجب ان يخير المولى على الوجه
 المذكور كما في ساير الاموال فان من حرق ثوب غير حر فاقاضا
 يخير المالك بين دفعه اليه وتضمينه قيمته وبين امساك الثوب
 وتضمين النقصان وكذا ان المالية ان كانت معتبرة في ذلك
 فالادمية غير ممدرة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا اقطع
 عبد يد عبد يور المولى بالدفع اليه او افداء ولو كان مالا

قوله وجب دية حر وقيمة عبد هذا مستند الى انهما واثان
 فيجب نفي قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم كل
 الاخرى كما في الترتيب حد دوح

قوله ولو قتل كل منهما رجل الى لو كان قاتل كل غير قاتل الاخر
 كمن هذا عند كذا فاقاضا المولى بدرا من كل واحد منهما فاقاضا
 الاخرى كذا في الامسكه وطلب الشدة الدية القيمة للموت والدية
 النورية كذا في الترتيب حد دوح

عصا

محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم
 على الاجزاء ولا يملك الجنة ومن احكام المالية ان لا ينقسم
 ويتملك فوفرنا على الشبهة في حطهما من الحكم **فصل**
 اقر مدبرا او ام ولد لم يترك الكاتب اذا علم حكمه فيما سبق
 من كتابه بجناية خطاء لم يجوز ولا شيء عليه اي على واحد
 منهما ولو بعد العتق لانه موجب جناية الخطاء منه على سيد
 واقرا لا ينفذ عليه وبعد انبائها بالبيعة ضمن مولاه لاقبل
 من الارش والقيمة لما روى ان ابا عبيدة بن الجراح ضمن قضي
 بجناية المدبر على مولاه وكان اميرا بالشام بحضر من الصحابة
 فصار اجماعا ولاية بالتدبير او الاستدراء صار ما نفا دفع
 الرقبة عند الجناية ولم يصريه بخيار الدية لانه غير عالم
 بآية يجني فصا بر كما لو فعله بعد الجناية غير عالم بها
 وانما وجب الاقل من قيمته ومن الارش لانه الاصل وجوب
 الدفع بالجناية ولو تعذر الدفع بسبب من المولى فوجب القيمة
 عليه لمنعه منه ولا منع من المولى بالكثر من القيمة ولا حتى
 لولي الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت الخيار بين الاقل
 والاكثر في متحد الجنس بخلاف في القى حيث خير بين
 الدفع والافداء وجنسها مختلف وان جنى المدبر جنائيات
 لم يلزمه الاقيمة واحدة بمقابلة عيني واحدة فيشارك
 ولي الجناية الثانية وفي الاولى في قيمة دفعت اليه ولي
 الاولى بقضاء ولا يطلب من المولى شيئا لانه مجبور الدفع
 ويشيع مولاه وولي الاولى لو دفعت اليه بدون او بدون
 القضاء لانه حينئذ لم يكن مجبورا في الدفع حتى مد خطا فان
 لم يسقط القيمة من مولاه لانه يثبت عليه سبب تدبيره
 وبالموت لا يسقط ذلك قتل المدبر مولاه خطاء ليسع
 قيمته لان التدبير وصية برقبته وقد كانت له لانه حق الموت
 سيد فلا وصية للقاتل فوجب عليه رد وقيته وقد عجز عنه

قوله فصار اجماعا ولاية بالتدبير او الاستدراء صار ما نفا دفع
 الرقبة عند الجناية ولم يصريه بخيار الدية لانه غير عالم
 بآية يجني فصا بر كما لو فعله بعد الجناية غير عالم بها
 منه انما لا يجعل على فاعدا المدبر الجناية حد دوح

بعض القوم مدبر وادم ولد له
 هذا فانه لا يصدر عنه

Copyrighted material

أولى الجناية الأولى لانه استوفى حقه ولا الى أولى ثالثة
 اذ لاحق له الا في التصف بسبق حق الاول عليه وقد وصل
 ذلك اليه وام الولد كلها اى كل الاحكام المذكورة كالتدبير
 لا يشترط كمالها في كون المانع من الدفع للجناية من قبل المولى
 خصص صبيها حر فهايت عنده حجة او بحكم لم يرضى ولو ما
 بصا عقة او بغير حية ضمن عاقلة الدية هذا المختار
 والقياس ان لا يضمن في العوضين كما قال زفر والشافعي
 لعدم تحقق الفصب في الحر الا يرى انه لا يحقق في المكاتب
 وان كان صغيرا ككونه حرا يد مع انه رقيق رقة فالحر
 يد ورقة أولى ان لا يضمن به وجه المختار ان لا يضمن
 الفصب بل ضمان الاتلاف بالتسبب لنقله الى مكان
 فيه الصواعق والحيات حتى لو نقل الى موضع يغلب فيه الحمى
 ضمي كذا في الكافي كما في صبي او دج عبد افقتله اما اذا وقع
 مولى العبد عبد صبي فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته
 وان اتلف ما لا يبايداع لا يضمن عند ابي حنيفة ومحمد ويضمن
 عند ابي يوسف والشافعي لانه اتلف ما لا معصوما ولكنهما
 ان غير العبد معصوم بحق السيد وقد فوته لدفعه الى يد
 الصبي واما العبد فعوضته لحقه لبقائه على اصل الحرية
 تجزى في حق الدم وبدونه لا يضمن لهما امر الله مؤاخذا بامانة
باب القسيامة هي ايمان تقسم على اهل المحلة
 بالتدبير وجد القاتل فيهم قوله ميت يبرح مبتداه خبر قوله
 الا في حلف له او ان ضرب او حنق بكى القتل او خروج دم
 من اذنه او عينه وحكم في محالة او اكثر عطف على ضمير
 وجد وجاز للفصل اى اكثر البدن سواء كان معه رائى
 او لا ونصفه مع رأسه لا يضمن قاتله اذ لو علم كان جعد
 الخصم وسقط القسامة وادعى وليه القتل على اهل محلة
 اى كلهم او على بعضهم عمدا او خطا ولا يثبت له حلف له

والقسيامة هي ايمان تقسم على اهل المحلة بالتدبير وجد القاتل فيهم قوله ميت يبرح مبتداه خبر قوله
 الا في حلف له او ان ضرب او حنق بكى القتل او خروج دم من اذنه او عينه وحكم في محالة او اكثر عطف على ضمير
 وجد وجاز للفصل اى اكثر البدن سواء كان معه رائى او لا ونصفه مع رأسه لا يضمن قاتله اذ لو علم كان جعد
 الخصم وسقط القسامة وادعى وليه القتل على اهل محلة اى كلهم او على بعضهم عمدا او خطا ولا يثبت له حلف له

والقسيامة هي ايمان تقسم على اهل المحلة بالتدبير وجد القاتل فيهم قوله ميت يبرح مبتداه خبر قوله
 الا في حلف له او ان ضرب او حنق بكى القتل او خروج دم من اذنه او عينه وحكم في محالة او اكثر عطف على ضمير
 وجد وجاز للفصل اى اكثر البدن سواء كان معه رائى او لا ونصفه مع رأسه لا يضمن قاتله اذ لو علم كان جعد
 الخصم وسقط القسامة وادعى وليه القتل على اهل محلة اى كلهم او على بعضهم عمدا او خطا ولا يثبت له حلف له

اى لاجل ذلك الميت محسنون رجال منهم اى من اهل المحلة لما
 روى ابي عيسى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل حيار ان هذا
 قتيل وجد بين اظهركم فما الذى يخرجكم عنكم فكتبوا اليه
 انه مثل هذا الحارثه وقعت في بني اسرائيل فانزل الله على موسى
 امر فان كنت نبيا فاسئل الله مثل ذلك فكتب صلى الله
 عليه وسلم اليهم ان الله اراد ان يختار منكم طييبين رجال
 فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتله ثم يعرضون الدية
 قالوا لقد قضيت فينا يا لئاموسى اى بالوصى يختارهم المولى
 اسادة الى ان حيا ان يعين الحارثى الى المولى لان اليه حقه
 والظاهر انه يختار من يثبت بالقتل وهم الفسقة والشبها
 او صالحى اهل المحلة لان حذرهم عن اليدين الكاذبة بلع نظير
 القتيل قاتله كل منهم بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتله
 لا المولى اى لا يختلف المولى المقتول بانهم قتلوه وقال الشافعي
 اذا كان هناك لو اختلف الاولياء فمضى بمينا فان حلفوا
 يقضى بالدية على المدعى عليه محمد اى كانت الدعوى او خطا
 في قول وفي قول يقضى بالقبول اى كانت الدعوى في العهد
 وان نكل المدعى عن اليدين حلف المدعى عليهم وان حلفوا
 تركوا ولا شئ عليهم وان نكلوا فعليه القصاص في قول
 والدية في قول والثبوت الذى ذكره قرينة حالية توقع في القلب
 صدق المدعى بان يكون هناك على حدة القتل على واحد بعينه
 كالدم او ظاهر يشهد المدعى من عداوة ظاهر او شهادة
 عدل او جماعة غير عدل ان اهل المحلة قتلوه وان لم يشهدوا
 الظاهر حلف اهل المحلة للشافعي البداية بيدي المولى قوله
 صلى الله عليه وسلم الاولياء فيقسم منكم خمسون انهم قتلوه
 ولان اليدين حجة لم يشهد الظاهر كما في سائر الدعاوى
 فان الظاهر يشهد المدعى عليه لان الاصل في الذم البراءة
 والظاهر يشهد المدعى عند قيام التوثيق وقرينة القتل يكون

ما قاتل ولا شئت وفيه سبق ما قاتلنا وما علمنا قاتله
 اكثر ذلك فالا اول الى سبيل الحجة من الجميع وان كان ما عطف الحلف
 وتقريره ما يقبل الاول من قبيل القسيامة فيجمع قتلها فيقول
 ما قاتلنا ولا علمنا قاتله من اهل المحلة غير مذبذبة بلنا فان
 يعين كل الخصم من اهل المحلة قد يبرح عن يمينه وقد يبرح عن القاتل
 حاسه حادة

عامة القضاوى

اليدين حجة له ولكن في هذه الحجة نوعين والفصل عقوبة
 تسقط بها فلذا اوجب الدية في الجديد ولما قلنا قوله من البينة
 على المدعي واليمين على من انكر على المدعي عليه وروى ابن السكيت
 انه صلح بدار باليهود بالقسامة وجعل الدية عليهم لوجود
 القتل بيني اظهرهم ولان اليمين ليست بحجة لاستحقاق فليس
 فكيف يكونا حجة لاستحقاق نفس واليمين عندنا ليطر القتل
 لحرزهم عن اليمين الكاذبة فيقرروا فيجب القصاص واذ
 حلفوا لحصل البراءة عن القصاص ثم يقضى على اهلها اهل
 المحلة بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت ان رسول الله
 جمع بين الدية والقسامة وكذا عررضه وان ادعى عليه القتل
 على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم يعني اذا ادعى
 على القتل القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ايراد
 منه لاهل المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك عليهم كما
 منهم فلا ان ادعى على احد منهم بعينه لا يبطل القسامة
 والدية من اهلها وعن ابي حنيفة في رواية يكون ذلك
 ابراء منه لاهل المحلة لا يسمع دعواه بعد ذلك عليهم كما
 في الخاتمة وان لم توجد اى الخصم فيها اى المحلة كره الحلف
 عليهم الى ان يتم اى الخصم ومن نكل منهم حشيت حتى يحلف
 لان الحلف واجب تعظيما لامر الدم ولذا يجتمع بينه وبين
 الدية بخلاف النكول في الاموال لان الحلف فيها بدل عن اصل
 حقه ولذا يسقط بذل المدعي وهنا لا يسقط بذل الدية
 وشيخنا قال قتل زيد حليف بآله ما قتل ولا عرفت قتل
 غير زيد لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل
 فيحلف على ما ذكرناه لما اقر بالقتل صار مستثنى من اليمين
 فبقى حكم من جواه فيحلف عليه ولا قسامة على صبي ومجنون
 لانها ليسا من اهل القولي الصحيح لا عرفت واليمين قول
 واعتراف وعبد ليسا من اهل البصرة واليمين على اهلها ولا

للمدعي

وله وكذا في قوله انما هو من اليمين بعد ما ذكرنا من وجوب
 الصبي والمجنون في القسامة وان لم يوجد في السنة وخطا في وجه
 الا ان يقال جمع اليمين في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 خفي او يريد ببيان فعله في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 الصبي مع عدم الاعتراف حاسم حده

فان قيل في قوله انما هو من اليمين بعد ما ذكرنا من وجوب
 الصبي والمجنون في القسامة وان لم يوجد في السنة وخطا في وجه
 الا ان يقال جمع اليمين في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 خفي او يريد ببيان فعله في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 الصبي مع عدم الاعتراف حاسم حده

هذا روى القائل العبد وما في ذلك
 فيقضى بالدية على ما قلناه ولا
 يجيبون كسر في الخاتمة
 كما لا يخفى

وله ان من اصل قوله بالادلة المهمة وقوله بذل المدعي بالادلة
 المهمة

وله وكذا في قوله انما هو من اليمين بعد ما ذكرنا من وجوب
 الصبي والمجنون في القسامة وان لم يوجد في السنة وخطا في وجه
 الا ان يقال جمع اليمين في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 خفي او يريد ببيان فعله في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 الصبي مع عدم الاعتراف حاسم حده

والقسامة ولان على احد في حق ميت لا اثر له او خرج
 دمه من فيه او انفه او دبره او ذكره لانه ليس بقابل اذ لا بد
 من اثر يستدل به على كونه قتيلا وهو ما ذكر في اول الباب
 بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج من هذه المواضع بمادة
 بل وفعل احد فحاشا خلقه كالكبير اى اذا وجد سقط تمام
 الخلق به اثر مما لا فارق المذكور فهو كالكبير في الاحكام المذكورة
 لان الظاهر ان تمام الخلق يفصل حيا رجل يسوق دية عليه
 قتل ضمي عاقلة اى عاقلة الرجل دية اى دية القتل لاهل
 المحلة لانه في يد فصار كانه في دار كذا لو فادها او ركبها
 فان اجتمعوا الى القاتل والتاسيق والراكب ضمنوا لانه في ايديهم
 ذكره الزيلعي وكويين فريتيما او قبيلتيما على اقر بها لانه
 قتيلا وجد بيني قريتيما على عهد رسول الله فامر ان يسلم
 بينهما فوجد الى احدى القريتين اقرب ففرض عليهم بالقسامة
 والدية وروى عن عمر بن الخطاب ان القريتين اى القريتين اى
 فعليهما ان كانا القاتل في موضع يستمع منه الصوت لاهل قرية
 في الصورة الاولى واهل قريتين في الصورة الثانية لانه اذا كان
 بحيث يبلغه الصوت يلحقه الفوت فيمكنهم البصرة وقد صرحوا
 واذ كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نصرة فلا
 ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقدير وجده
 قتل في دار رجل ضحية القسامة وتدي عاقلة اذ انبت
 له بالجملة لانه لا بد من حفظ الملك الخاص في امواله والدية
 على عاقلة لان نصرة وقوتهم وهذا اذا كان له عاقلة ولا
 فعليه كما امر مرارا لا يجزى اليد حتى لو كان به لانه عاقلة ولا
 ولو وجد قتل في دار نفسه تدي عاقلة وتدي عاقلة عند ابي حنيفة
 لانه اذا حال ظهور القتل لورثته فالدية على عاقلة وعندها
 وعند زفر لاشئ فيه وبه يفتى لما قالوا ان الدار في يد حال
 ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان هدا وان كانت

وله وكذا في قوله انما هو من اليمين بعد ما ذكرنا من وجوب
 الصبي والمجنون في القسامة وان لم يوجد في السنة وخطا في وجه
 الا ان يقال جمع اليمين في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 خفي او يريد ببيان فعله في قوله انما هو من اليمين في قوله انما هو من اليمين
 الصبي مع عدم الاعتراف حاسم حده

الدار للورثة والعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم تخفيضها
 لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة الورثة والقسماء على اهل
 الخطة وعلى اصحاب الامارة القديمة الذين كانوا يملكونها
 حتى فتح الامام البلدة وقسمها بين الغائبين بخط خصة
 لتبين انصباهم لا مع السكان لا يدخل السكان يعني
 المستأجرين فالمستعيرين مع المالك في القسامة عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لانه ولاية
 التدبير يكون بالسكنى كما يكون في الملك الا ترى ان النهم
 جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا اسكانا بخير
 ولهما ان المالك هو المختص بنصرة البقعة لا السكان واهل
 خير مقر في على امارتهم ولا المشتري عندها ايضا وقال
 ابو يوسف كلهم مشتركون لانه وجوب النصارى بترك الحفظ
 متى له ولاية الحفظ وهي بالملك وقد استوفاه ولها ان صاحب
 الخطة هو المختص بتدبير المحلة وهي تنسب اليه لا المشتري
 فلما اراد احمد المشتري في التدبير والفيات والقيام بحفظ
 المحلة فانه هو المختص بالقسامة والدية لا المشتري فقل
 انما اجاب ابو حنيفة بهذا بناء على ما يشاهد من عادة اهل
 الكوفة في زمانه ان صاحب الخطة في كل محلة يقومون
 بتدبير المحلة ولا يشاء ان المشتري في ذلك فانه باع كلهم
 يعني ان بقي واحد من اهل الخطة فذلك الحكم لا المشتري
 اتباع لاهل الخطة فما بقي شيء من الاصل يكون الحكم له دون
 التابع وان لم يبق بل باع كلهم فعلى المشتري اتفاق الزوال
 من يتقدمهم عندهما او من اجتمع عنده فانتقلت عندهما اليهم
 وخلصت عنده لهم وجد قتيلا في دار مشتركة بين قوم
 بعضهم اكثر بانه كان نصفه لرجل مثله وعشرها لرجل
 وباقيها لآخر وهي على الروس ولا يعتبر قدر الانصبا
 لاستواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير

قوله لا مع السكان يعني انهم لا يدخلون في القسامة
 بل انما يدخلون في القسامة على اهل الخطة
 كما في التدبير قوله وانما كانوا اسكانا الصواب وكان اسكانا
 كما في التدبير

بتد

قوله انما اجاب ابو حنيفة بهذا بناء على ما يشاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطة في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشاء ان المشتري في ذلك فانه باع كلهم يعني ان بقي واحد من اهل الخطة فذلك الحكم لا المشتري اتباع لاهل الخطة فما بقي شيء من الاصل يكون الحكم له دون التابع وان لم يبق بل باع كلهم فعلى المشتري اتفاق الزوال من يتقدمهم عندهما او من اجتمع عنده فانتقلت عندهما اليهم وخلصت عنده لهم وجد قتيلا في دار مشتركة بين قوم بعضهم اكثر بانه كان نصفه لرجل مثله وعشرها لرجل وباقيها لآخر وهي على الروس ولا يعتبر قدر الانصبا لاستواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير

وان بيعت دار ولم تقبل حتى وجد قتيلا فيها فعلى
 اى الدية على عاقلة البائع وفي البيع خيار فعلى عاقلة ذى
 اليد عند ابي حنيفة وعندهما ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة
 المشتري فان كان فعلى عاقلة من نصير لها الدار سواء كان
 الخيار للبائع والمشتري فانه يعتبر اليد وهما الملك وان
 وجد القتيلا في القليل والقسامة والدية على من فيه من الركاب
 والماله حين والمالك وغيره فيه سواء وكذا المحلة وفي مسجد
 محلة وشوارعها اى شوارع المحلة احتراز عن الشوارع الاظم
 كما سيقا على اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي سوق
 مملوك على المالك وفي غيره اى غير المملوك وفي الشوارع
 الاظم والسجى والجامع لا قسامة لان المقصود منها تبيين
 مهمة القتل ولا يتحقق في حق العامة والدية على بيت
 المال لان الغريم بالغريم اعلم ان الطريق ينقسم اربعة الى قسمين
 احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون
 له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاوية المستطيلة
 والاخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر ويكون له
 مدخل ومخرج ويسمى هذا بالشوارع وهو ايضا قسمان
 احدهما شوارع المحلة وهو ما يكون الترو فيه اكثر ثا
 لاهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قاله في البناء
 وفي مسجد على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والاخر
 الشوارع الاظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه
 على التسوية كالطريق الواسعة في الأسواق وخارج البلدان
 وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشوارع
 الاظم فله قسامة فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام
 حتى تندفع الشبهة وتضلل الاوهام وفي موضع التقصير
 بالتسفير والتجسس عن قتيلا يترقبوا فظفر في موضع اجتماع
 قتيلا على اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب

قوله لا مع السكان يعني انهم لا يدخلون في القسامة بل انما يدخلون في القسامة على اهل الخطة كما في التدبير قوله وانما كانوا اسكانا الصواب وكان اسكانا كما في التدبير

قوله لا مع السكان يعني انهم لا يدخلون في القسامة بل انما يدخلون في القسامة على اهل الخطة كما في التدبير قوله وانما كانوا اسكانا الصواب وكان اسكانا كما في التدبير

قوله لا مع السكان يعني انهم لا يدخلون في القسامة بل انما يدخلون في القسامة على اهل الخطة كما في التدبير قوله وانما كانوا اسكانا الصواب وكان اسكانا كما في التدبير

هذا الحديث في القصاص
والدية والدية
والدية والدية
والدية والدية

قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
كان قوله لا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
القتل خارج الى القصاص والدية والدية والدية
قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان

قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
القتل خارج الى القصاص والدية والدية والدية

قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
القتل خارج الى القصاص والدية والدية والدية

قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
القتل خارج الى القصاص والدية والدية والدية

عليهم فاذا لم يعرف من يباشرهم جعل عليهم القسامة
والدية الا ان يدعى الولي على القوم او على بعض منهم
فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت
براءتهم عن القسامة ولا على القوم حتى يقيموا البينة اذ
عجزوا الدعوى لا يثبت الحق لكن يسقط الحق عن اهل
المحلة وجحد قتيلا في بريته لا يمارع بقربها معنى القرب
على ما سبق سماع الصوت او في غير كبري وهو ما ليس
في يد احد ولا ملكه كالنرات مثله بخله في النصر الذي
يستحق به الشفعة لا يختصا من اهلها به لقيام به هم عليه
فيكون القسامة والدية عليهم فقول اوقات او ما يجر به
ليس على اطله قه فهدر لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه
الغوث من غير فله يوسف بالتقصير ولو كان القتل
مختصا بالثنا على قريبا لقرى من ذلك الموضع على
التفسير المذكور للقرب ولو في ارض او دار موقوف فتبين
على ارباب معلومة فعليهم لا يتم احق الناس بالتدبير
فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فكل مسجد اى كان
كما لو وجد في المسجد وقدم ولو وجد في معسكر في فلاة
غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط على ساكنيها
وفي خارجها ان كانوا اى ساكنوا خارجها قبيل فعلى
قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كما كان
بين القرينين وقدم بيا نه وان تزلوا جملة مختلفين
فعلى اهل المعسكر كلهم لانهم لما تزلوا جملة صارت
الامكنة كلها فيجب غرامة ما وجد في خارج الخيام
عليهم ولو كانت الارض التي تزل فيها المعسكر مملوكة
فعلى المالك اى القسامة والدية بالاجماع لا يحد
ولا يحد المالك في القسامة والدية يخرج في حق قتل
الى اهله فبقى ذافراش فمات فالقسامة والدية على الحي

خلافا

خله فالابن يوسف لان المرح اذا اتصل بالموت صار قتيلا
وان هذا وجب القصاص بخله في ما اذا لم يكن مملوك فرائش
رجل معه جرح غير مملوك فمحملة اجرا الى اهل فمات زمانا فمات
لم يضمن الحامل في قوله اى حنيفة وابي يوسف ومحمد
وفي قياس قول اى حنيفة يضمن لانه يدر بمنزلة المحلة فوجوه
جرحا في يده كوجوده فيها رجلا في بيت بلوانا
وجحد احدهما قتيلا ضمن الآخر دينه عند ابي يوسف خلافا
محمد فانه لا يضمن عند الاحتمال انه قتل نفسه ولا يوسف
ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجحد قتيلا في قربة
امرأة كبرت الحلف عليها وتري ما قتلها عند اى حنيفة ومحمد
وعند ابي يوسف القسامة ايضا على العاقل لانه على اهل
البصرة والرواة ليست منها فانسبهت القصبى ولهما
ان القسامة لنفس التهمة والتهمة من المرأة متحققة بطل
شهادة اهل المحلة بقتل غيرهم يعنى اذا ادعى الولي على غير
اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها لم تقبل عند اوج
وقال تقبل لانهم كانوا بصدد ان يصيروا خصما وقد
بطل بدعوى ذلك القتل على غيرهم فتقبل بشهادتهم
كالوكيل بالخصومة اذ اهل قبل الخصومة وكل اثم خصما بالانكسار
تأخير للتقصير اقام منهم فله يقبل شهادتهم وان خرجوا
من الخصومة كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها منهم
شهدوا وعلى واحد منهم اى بطل شهادتهم على واحد منهم
بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل
على ما ذكره والشاهد يدفعها عن نفسه فيكون متهما **كتاب**
المعاقل جمع معقلة بفتح الميم وضمة القاف يعنى العقل
الذي لا يدركه سميت به لانها تعقل الائمة من ان تسفك ومنه
العقل لانه يمنع القبايح المعاقلة هم الذين يقسم عليهم في
القتل خطا اهل الديوان لمن جرحهم يؤخذ من عطياهم

قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
كان قوله لا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
القتل خارج الى القصاص والدية والدية والدية

قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
القتل خارج الى القصاص والدية والدية والدية

قوله ولا يحد خبره انما هو ان لا يحد فيه احد ولا يذكر ان
القتل خارج الى القصاص والدية والدية والدية

في ثلاث سنين من وقت القضاء وهم الجيوش الذين كتب اسمهم
 في الديوان هذا عندنا وعند الشافعي على العشرية لما روي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا تسخ بعد فلهذا ما قبل القارب
 اولى بها كالأرث والنفقات ولنا قضية عمر بن الخطاب لما
 دونه الدواوين جعلت الدية على اهل الديوان بمحض
 من القيمة من غير نكس منهم فكان اجماعا وليس ذلك في
 باره تقرير معنى لانه العقل كان على اهل النصرة وقد كانت
 بانواع كالولاء والحلف والعقد وهو ان يعقد رجل من قبيلة
 وفي عهد عمر بن الخطاب صار الديوان فجعلها على اهلها اتباعا لعن
 وهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحق في قتلهم
 اهل الحرة وان كانوا يتناصرون بالحلف فاحله والدية
 صالحة كما قال الشافعي لكن ايجابها فيما هو صلة وهو اعطاء
 اولى من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف وما تحلت
 العاقلة الا للتخفيف والتقدير بثلاث سنين ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وحكي عن عمر بن الخطاب كذا ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ
 في ثلاث سنين عندنا ويجب حاله عند الشافعي وشياق
 امثلته ان شاء الله تعالى ان خرجت اى اعطى ما لا كثر منها
 اى من ثلاث سنين واقل منها يؤخذ منه اى لا كثر الاقل
 والحق عطف على اهل الديوان اى العاقلة القليلة لى ليس
 منهم اى من اهل الديوان وقع في عبارة الوقاية هكذا اوجه
 لمن ليس منهم وكانت سهوم الناس لان ضيق حية لى لا
 وجه لارجاعه اليه بالصواب والحق كى ليس منهم يؤخذ
 من كل اى كل واحد من احاد العاقلة في مجموع ثلث
 سنين ثلاث دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ
 من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون المأخوذ
 في ثلاث سنين فلهذا درهم او مع ثلث اى ثلث درهم
 ليكون المأخوذ في ثلاث سنين اربعة دراهم وان لم يسع

وله والخلف كسر الماء وسكونه الاسم العهد لاداءه
 الموالة فالمراد بالولاء والعتقة وقيل الخلف ان يكلف
 القوم على قتل من صار بالديوان وفيه كسر الميم
 صارت والعتقة في جملها العقل عتق رانة دونه
 اعطى الديوان

لان من يدينه من سواها كان في قوله واهل الديوان من هو
 منهم وفي ما بعده ولا بعد ارجاع الى الحجة المتقدمة
 الحق لم يوجب في العقوبة كالتف اسكت اليه بعض
 النعمى ثم
 حاشا من قلة الدر

التي ضم اليه افرق الاحياء نسبيا الا قرب فالأقرب
 كما في العصبية واما الالباء والابناء فاختلف في دخول
 والقاتل كاحدهم لانه الحاق في فله معنى لا يخرج فيه
 خلافا لشافعي والعاقلة المعتق حتى مولاة لان نصرة
 بهم يؤيده قوله صلح مولى القوم منهم وشولى الموالة
 مولاة لذي عاقرة وحيته اى قبيلة مولاه لان العرب
 يتناصرون بهم فاشبهه مولى العتاقة ويحمل العاقلة
 ما يجب بنقل القتل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة
 بالخطا وشبهه العهد قوله صلح لاولياء الضاربة قوموا
 قدوة قاله حين ضربت امرأة بطون امرأة فالتقت جنينا
 فراقوا الامر اليهم ولان الحامل معذورة وكذا المرأة
 بشبه العهد لان الالة للتأديب لا للقتل والتفريق
 لا يجوز اذ احدثا ولا وجه لا يوجب القود عليه فيجب
 مال عظيم استيصال له فضم اليه العاقلة لانه ايقا
 قصر يقع فيه وهي بانصار وهم العاقلة فكانوا ينفقون
 في ترك مراقبته خصوصا به وقد اراد من الموضحة فصاعدا
 لما في فصل الشجاج ان الواجب في الموضحة فصاعدا الدية
 وهي على العاقلة لا على القاتل العاقلة ما يجب بصلح او ازار
 لم يصدق العاقلة او عمد سقط فوره لشبهة او قتله
 اية عمدا ولا جناية عمدا وعمدا وما دون ارض موضحة
 لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغفل العواقل عمدا ولا عمدا
 ولا سحبا ولا اعترا فلا ما دون ارض موضحة ولان القتل
 للمقتدر من استيصال ولا استيصال في القليل والتقدير
 العاقلة في السبع وما نقص عنه لا يتحمل العاقلة بل
 لما في ولو صدق لما اى من منهم الدية لانها ثبت بصلحهم
 ولا متناع كان لعقوبتهم ولهم ولا يبر على انفسهم فيجب
 عليهم ومن يسر له ديوان ولا حتى تعاقبته بيت المال

ان في الموضحة فصاعدا الدية اى من سواها كان في قوله واهل الديوان من هو
 منهم وفي ما بعده ولا بعد ارجاع الى الحجة المتقدمة
 الحق لم يوجب في العقوبة كالتف اسكت اليه بعض
 النعمى ثم
 حاشا من قلة الدر

Copy

مائة العبد وما لينة حق المرتبة اذ موجب الرهن ثبوت
 بوجوب الاستيفاء للموتى من المائنة فكان لما دما مله فيجب
 الجعل عليه وان كان بعد موت الرهن اذ الرهن لا يبطل
 بالموت وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وفي
 الاكثر قدر الدين عليه والباقي على الرهن لان حقه بالقدر
 المضمون وصار كمنى الدوا والتخليص عن الجناية بالفداء
 فانه على المرتبة بالقدر المضمون فيه وان كان مديونا فعلى
 الرهن الجعل على الموتى ان يختار الفداء او قضاء ما على العبد
 من الدين وان ادى من القضاء بيع العبد فيدأ بالجعل
 او اخذ صاحب الجعل جعله او لا والباقي للغيراء لانه
 مؤنة الملك فيجب على من يستقر الملك له وان كان العبد
 جانيا فعلى الموتى في الفداء اية الجعل على الموتى ان يختار
 الفداء لانه طهره من الجناية باختيار الفداء وتبني ان
 الراد لخص ما لينة والاوكلياء في الدفع الجعل على الموتى
 ان يختار الموتى دفع العبد اليهم لانه احبى حقهم
 وان كان له عيب موهوب بافعلى الموهوب له وان رجع
 الموهوب في هبة بعد الرد لانه الملك الموهوب له عند الرد
 فزال بالرجوع بتقصير منه وهو ترك التصرف فيه بسقط
 عنه الواجب بالرد وان كان لصبي ففي ماله لانه مؤنة
 ملكه وان رده وصيته فلا جعل له لانه تدبير واجب
 عليه فله يستحق الاجرة ابق بعد البيع وقبل القبض
 خبير المشتري اي فله شترى فخير ان شاء صير حتى يرجع
 الا بقر او دفع الامر الى القاضى ليقتضيه العقد بحكم
 عبي البائع من التسليم ذكره في الكافي في باب التصرف
 في الرهن واسمائه العلم **كتاب المفقود** هو لغة
 من فقدت الشيء غاب عني وانا فاقد وهو مفقود
 واصطلاحه ما غاب لم يدر اية في موضع هو ولم يسمع

خبير
 هو غائب
 المفقود

ولا فائدة من زوجه او غيرها
 ولا فائدة من زوجه او غيرها

خائره اى هو اتم ميت حتى في حق نفسه بالانصاف ولا
 نكاح لعرضه لكونه مخالفا لقوله تعا والذين يتوفون منكم
 الاية ولا يقتسم ما له قبل ان يعرف حاله لان ظاهر حال
 الحيوة والقسمه بعد الممات ولا ينسخ اجازة لانها
 لا تنسخ قبل الموت ويقوم القاضى من يقض حقه الكاين
 في ذمة الناس ويحفظ ماله ويبيع ما يخاف فساد
 لان القاضى يصب نظر لكل عاجز عن النظر لنفسه كالصبي
 والمجنون والمفقود كذلك وفي نصب الما فظله والقيام
 عليه نظره فانه يقض غلته والدين الذي اقر به غريم من غرامه
 لانه من باب الحفظ ويخاضع في كل دين وجب بعقده
 لانه اصيل في حقوقه ولا يخاضع في الدين الذي تولا للمفقود
 ولا في نصيب له في عقار او غرض في يد الاخر لانه ليس
 بالملك ولا نائب عنه بل هو وكيل في القبض من جهة القاضى
 وان لم يملك الخصومة بله خلافه وانما الخلاف في الوكيل
 بالقبض من جهة المالك في الدين وان ادعى احد على المفقود
 حق من الحقوق لم يلتفت الي دعواه ولم تقبل بينته
 ولم يكن وكيل القاضى ولا احد من الوديعه خيرا فان رأي
 القاضى سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الحكم
 في نفس القضاء ذكره التليق وينفق على اقره بائنه بالولاد
 كولد وابويه وعربيه لما مر في باب النفقات الاصل
 ان كل من يستحق النفقة في مال المفقود حال حضوره
 بله قضاء القاضى ينفق عليه من ماله عند غيبه لان القضاء
 حينئذ يكون امانة وكل من لا يستحق النفقة في حضوره الا
 بالقضاء لا ينفق عليه من ماله لان النفقة يجب بالقضاء
 والقضاء على الغائب لا يجوز لا يعرف بينها وبينه اى
 بين المفقود وامرأته وعرضه لقوله صلواتها امرأته حتى
 ياتي البيان ولولا راج سنيى وعند مالك اذا مضى ربع سنين

المفقود

من ماله كالموتى وانما في النفقة عيبا او ارضا لم يمتى الرهن
 جازيعة وفيه عيبا او ارضا لم يمتى الرهن جازيعة وفيه عيبا او ارضا لم يمتى الرهن

في الرهن من ماله كالموتى وانما في النفقة عيبا او ارضا لم يمتى الرهن
 جازيعة وفيه عيبا او ارضا لم يمتى الرهن جازيعة وفيه عيبا او ارضا لم يمتى الرهن

لا ينفذ حكمه لان الحكم في نفس القضاء ذكره التليق وينفق على اقره بائنه بالولاد
 كولد وابويه وعربيه لما مر في باب النفقات الاصل

لا ينفذ حكمه لان الحكم في نفس القضاء ذكره التليق وينفق على اقره بائنه بالولاد
 كولد وابويه وعربيه لما مر في باب النفقات الاصل

عليه بالاحتمال فاذا ادعى المنتقط الاتفاق كما ذكرنا ان قوله
القاضي على ان يكون ديننا عليه فكذا يدعى المنتقط المنتقط
لا يرجع الا بينة بخلاف الوصي اذا انفق على الصغير حيث
يصدق في الاتفاق المتعارفين ولا يحتاج الى بينة انك
المنتقط ان يفيق عليه و ينال القاضي ان يأخذ منه
فانه اي القاضي لا يقبله اذ المنتقط الا بينة على كونه لقطا
لا تهم متهم لاحتمال ان يكون ولد او بعض من يورثه متهم
واختار هذه الحيلة ليدفع النفقة عن نفسه واذا اقامها
قبلها القاضي بده خصم حاضر وبعدها اي بعد البينة الاول
قبوله ان علم محرم اي عجز المنتقط فان اي بعد ما قبل
ان وضعه اي القاضي عند اخر فطلبه الاول فهو اما القائل
بغيره ان دفع وعدمه لا يؤخذ من اخذه لسبقه في اخذ
وان دفعه اي اخذ الى اخر ليس له الاخذ منه لاسقاط
حقه وتبني يثبت متى اذ ما ولو كان المدعي رجلين
فيكون ولداهما كما في المارة المشتركة او يثبت من
يصف منهما رجلين المدعيين عليه مترتبة فانه حينئذ
يكون ولد الواصف دون الآخر او ذات زوج عطف
على رجلين اي لو كان المدعي امرأة ذات زوج فانه يكون
ولدها ان صدق قوله اي زوجها او برهنت انه ولدها
او كان المدعي امرأة ينفق فبرهنت كل على انه ولدها فانه
يكون ولداهما او عبدا اي لو كان المدعي عبدا يثبت نسب
منه فيكون حرا لانه الاصل في داء الاسلام الحرية او دينا
يثبت نسبه منه فيكون مسلما ان لم يكن في مفرقهم
اي مقر المدعيين بل في مصر من امصار المسلمين او قرية
من قرأهم او موضع فيه كفار و مسلمون و ذميا ان كان
اي مقر المدعيين بان وجد في قرية من قرى اهل الذمة
او بيعة او كنيسة ما شهد عليه من المال او على دابة

الكنيسة اليهود
الكنيسة النصارى

حالة

المنتقط المنتقط

او على دابة هو عليها اي المنتقط اعتبارا للظاهر صفة
اي المنتقط ذلك انما ان اليه اي المنتقط بامر القاضي
لانه حال ضامع والقاضي ولاية صرف مثله اليه وقيل
بدونه لانه المنتقط ظاهر ولد ولاية الاتفاق عليه المنتقط
قبض هبتها وما وهب المنتقط لانه يقع بحضرة وتعلم حيث
شاء ذكره قاضيا وتسليمه في حرفة لانه من تاديبه وحفظ
ماله لا انكاحه لانتفاء سبب الولاية من القرابة والملك
والحكومة ولا تصرف ما له كالاتم فان ولاية التصرف
لغير المال وهو يحصل بالترتيب الكامل والشفقة الواقف
والموجودة في كل منهما احدها ولا اجارة لانه لا يملك
اتدفع منافعها فاشبه الممتنع بخلاف التام فانه يملكها كما
ذكر في كتاب الكراهية في الاصح احترازا عما قيل يجوز
اجارته لانه يرجع الى تاديبه والاقل رواية الجامع
ولا ان يجزئه فان فعل وهلك برضاه كذا في الحاشية
كتاب اللقطة وهي لقم المنتقط في المعنى كذا في
استعمال المنتقط في الادنى واللقطة في غير نذرت رفقها
لصاحبها لانه ان تركها وتمايلها اليها او خائفة فتكتمها
من مالها فيضيع ماله فكان رفقها وسيله الى ابطال
الحق الى المستحق واذا اقبل العاقل اذا انفق الصانع حاضر
فان شهد عليه بان اخذ ليرة على صاحبه وعرف
في مكان وجدت فيه وفي الجماعة بان يتأدى اي وجدت
لقطة لا ادري مالها فليأت مالها بالشفقة لان دها
عليه ان علم ان صاحبها لا يطلبها وانها قصد اكلها
بعد هذا لا تطعمه المعوق للكل وبعض الناس انما يلق
عنده حتى اذا هلكت بده فتمد لم يظن ثقت او كبريت وانه
من الحل او الحرم وعند الشافعي يجب تعريض لقم الخرم
الى ان يجي صاحبها فيتفع اي الرفع بها اي باللقطة

الام والمنتقط

قوله وهي المنتقط في المعنى كذا في
ما وجد ضايقا او كمال وفي ان تارة يكون المنتقط
مالا يورث ولا يعرف مالكوه ليس يرجع الى اهل البيت
نذرت اي تاديبه من على نفسه فترفعه وانما ذكره
ان الشافعي حرم كاذب حرم

الجامع

Copyrighted material

على اولادى ولم يزد عليه وانقرضوا

بان قال وقفته على اولادى ولم يزد عليه وانقرضوا
الاولاد وعاد الوقف الى المالك عند كونه منقطع الآخر
ولو وقت بان قال وقفته على عشر سنين مثلا بطل اتفاقنا
لان كالتوقيت في البيع وعند ابي يوسف يتم بدونه اي بدون
ذكر الثابت لانه المقصود التقرب الى الله تعالى وهو ثمة يكون
بالانصراف الى جهة يتوهم انقطاعها واخرى بالعرف الى جهة
لا يتوهم ذلك فيصح في الفصليين تحقيقا لمقصود الواقف
وانما انقطع الموقوف عليه كالاولاد مطلقا صرف الوقف عند
الى الفقهاء فالصحيح ان الثابت بشرط اتفاقا كذا ذكره
ليس بشرط عند ابي يوسف لانه قوله وقفته او تصدقت يقضي
الانكسار الى الله تعالى وهو مقتضى الثابت فلا حاجة الى ذكر
كالاعتاق كما سياتى وعند محمد بشرط ذكره لما مر وهو
ان الوقف عند ابي يوسف اسقاطا اي شرع لاسقاط
ملك الواقف عن العبد كالاتفاق فانه اسقاط لحق المولى
لا تملك لله تعالى كاستغناءه تعالى عن ذلك لانه يقال عن ذلك
لان المالك الموقوف والوقف ولا للعبد ولا لاجاز بيعة وسائر
نصر فانه يخرج ابي يوسف الوقف عن الملك بنفس القول
بله حاجة الى القضاء وغيره ويجوز الشيوخ لان القصة من
تتم القرض لانه الحيوان وانما فيها فيما يقسم بالقصة واصل
القبض عند ليس بشرط فكذا تتمه وقد عرفت ان الوقف
عند اسقاط الملك كالاتفاق والشيوخ لا يمنع الاعتاق
فلا يمنع الوقف ايضا وبه يفتى مناخ العراق وعند محمد
صدقة القول لم يعمد تصديق باصلها لا يتابع ولا يوجب ولا
قوت في شرط اي محمد التسلية اي تسليم الوقف الى المتول
والقبض اي قبض المتول الوقف كما في الصدقة المنقولة دون
الموصى بها فانما لا يتناول عن ملك المتصدق بحقه القول بل تسليم
وقبض الفقير وذلك لان التملك من الله تعالى لا يتحقق قصد

قوله ان المصلحة ان لا يقبض المصلحة في وجهه
على المصلحة والمصلحة والمصلحة

نقل عن الفقيه قول ابي يوسف انه لا يقبض المصلحة في وجهه
المصلحة المصلحة والمصلحة والمصلحة

والركوات

لما قال ان ما يثبت له تعالى من الحق في الصدقة يثبت
في ضمن التسليم الى العبد فنزل منزلة الصدقات والركوات
وتوهم قبل التسليم لصان يوجب مستحقا عليه ولا يتبع لا يكون
سببا لاستحقاق على المتبرع ويمنع الشيوخ فيها قبل
القصة لان اصل القبض عند محمد بشرط فكذا لما يتم به
القبض وانما فلا يحتمل القصة بالقصة وفيما لا يحتملها
يقع مع الشيوخ حتى لو وقف نصف الحمام حارسا لصدقة
المنفعة فانه اعتبر الوقف بها فانها لا تتم فيمنع بقسم
كما اذا قال تصدقت بنصف هذا الدار هم العشر لهذا
الفقير فانها لا تتم ما لم يقبض ذلك الفقير ويتم فيمنع
لا يقسم كنصف الحمام وبه يفتى مناخ بخاري قال في مجمع
الفتاوى تم على قوله محمد لو كانت الارض بين رجلين
فتصدقا بها صدقة موقوفة على ابي بكر او على وجه
من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم
يقوم عليها كما في جاز لان المانع من الجواز على قوله هو
الشيوخ وقت القبض لا وقت العقد وهذا لم يوجد فيمنع
عند العقد لانها تصدقا بالارض جملة ولا وقت القبض
لانها سلمت بالارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف
هذه الارض منشا عا صدقة موقوفة جعل كل واحد منهما
لوقفه على حدة لا يجوز لوجود الشيوخ وقت القبض اي
لان كل واحد منهما باشر العقد على حدة وتكون الشيوخ
وقت ايضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفها معا
قال كل واحد منهما المتولى قبض نصيبه مع نصيب صاحبه
حاز او تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة
على المتسلمين لم تصدق الاخر بنصفها كذلك وجعله كذلك
قبلا واحدا لان صدقة الشيوخ وقت العقد لا يوجد
وقت القبض لان الله تعالى قبض الارض جملة وهما سلمتا اليه

قوله ان المصلحة ان لا يقبض المصلحة في وجهه
على المصلحة والمصلحة والمصلحة

قوله ان المصلحة ان لا يقبض المصلحة في وجهه
على المصلحة والمصلحة والمصلحة

حلة وكذا جعل التولية الى رجلين معا لا يهاضرا مكتولي
 واحد وكذلك لو اختلف جهة الوقف جاز وكذا لو كان الواقف
 واحدا فجعل نصف الارض وقفا على الفقراء مشاعا والنصف
 الآخر على امرأه جاز وهذا كله على قول محمد اما على قول أبي يوسف
 يجوز الوقف في كل الالة الوقف عنده يجوز غير مقبوض
 وغير مقسوم وبعض ما يخبر زماننا افتوا بقول أبي يوسف
 وبه نفقوا واذ ازم الوقف وتم لا يملك أي لا يكون مملوكا
 لصاحبه ولا يملك أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع وخو
 كة لانه تملك الخارج عن ملكه ولا يعار ولا يرثى لا قضا
 ملك ولا يقسم الا عندهما اذا كانت اى القصة بين الوقف
 والمالك أي اذا قضى قاضى جواز وقف المصاع ونفذ
 بقضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات فان طلب
 بعضهم القصة فعنده لا يقسم ويترها يكون وعندها يقسم
أي اجمعوا ان الكل لو كان موقوفا على الادب فادوا
القصة لا يقسم كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الوقف عليهم
 لهما ان القصة تبيع واقرار لا بيع ولا تملك فحجوز ولا انتها
 بيع معنى لاشتمالها على الاقرار والتبادلة وجه المبادلة
 راجحة في غيرا منقليات اذ لا أبو يوسف المسجد عن ملك
 الواقف بقوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس بشرط عنده
 لانهم اسقاطا كالاتفاق بشرط الصلوة كما مر اعاد ذكر
 المسجد لان ذكره اولا في تعداد موجبات لزوم وذكره ههنا
 لخالفه احكامه سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى التولى
 عند محمد ومنع الشيوع عند أبي يوسف وخروجه عن ملك
 الواقف عند أبي حنيفة وان لم يحكم الحاكم وان جعل تحت
 سربا وهو مقرب بترديا وهو بيت يتخذ تحت الارض
 للتبريد لمصالحه جاز كما في بيت المقدس ولو جعل لغيرها
 او جعل فوقه او فوق المسجد بيتا وجعل باب المسجد الى

يسكن من الارض من غير بيع شخصين معا لا يهاضرا
 ثم توفى واحد منهما فخص بهما الوقف لا جاز وان نظر
 على انية من رتبة وطبقا القصة فلا يتم اولها
 اجاب بان لا يتم بضم الارض المذكورة وكوفي
 انفسه كمن يملك من الارض من غير الجيرة الا في
 والله اعلم ورواه شويخ سراج الدين

في بيان ما يوجب في الوقف ان يكون التبرع
 بعض التبرع وان لم يحد في ذلك القصة التي عندنا ثم ان
 لو سكن بعضهم ولم يحد الآخر موقوفا كيفية البيع اجرة
 ولا يترى قولنا انما يستعمل بغير ما يستعمل لانه المالك
 انما يكون بعد الخصومة فبذلك نعم المستعمل كما هو المقتضى
 بل اذ لم يحد الآخر لم يترى موقوفا كونه موقوفا على
 سكنه فكلما كان الملك موقوفا على جارة فبذلك
 في غير موقوفا على غيره كونه موقوفا على غيره
 بيع الغيب والملك وبه ما لا يكون اذ في التبرع
 بغير موقوفا على غيره كونه موقوفا على غيره
 في التبرع على الاستا لوقفه الواقف بغير اربابه
 بغيره كذا وجد منهم فيه ويكون الموقوف له دورا
 شريكا في وقفه على رعايته ولو دخل اهل الوقف
 ذكرك فيهم جاز ولو لم يكن اهلهم بعد ذكرك
 اطلاقا

ولو جعل وقف على اهل البيت
 من الاموال فكل ما كان في
 كاسه كادى

الى الطريق وعزله عن ملكه فلا يملك لا يكون مسجدا وله بيعه
 ويورث عنه اذا مات لان المسجد يجب خلوصه له تعالى
 ولم يخصص هنا لبقا حق العبد متعلقا باسفله او باعلوه
 فلا يثبت احكامه ومن أبي يوسف جواز الوقف متى قدم
 بعد اضراره ضيق الميزان ومن محمد انه جاز حتى دخل الترى
 اجاز ذلك كله للضرورة كما لو جعل وسط دار مسجدا واذن
 للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه لان ملكه
 محيط بجوانبه فكان له حق المنع قال تعالى ومن اظلم ممن منع
 مساجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حررت ما حوله ونفقت عنه
 يقيم مسجدا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يعود الى ملكه بانه
 ان كان حيا والى ملكه وارثان كان ميتا وعاد الى الملك
 عند محمد لانه عتبه لقربة معينة فاذا انقطعت عاد الى ملكه
 كالحجوز في الحج اذا بقيت بالهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج
 كان له ان يضع يديه ماشاء ولهما ان القربة التي قصدها
 لم يزل حجاب ما حوله اذا تناس في المساجد سواء فصلت فيه
 المسافر والمارة وهدى للاحصاء لم يزل عن ملكه قبل الرجوع
 ومثله حصير المسجد وحديثه اذا استغنى عنها حيث لا يدخل
 في الملك عندها خلا فالحمد والرباط والبيت اذا لم ينتفع بهما
 قاتما ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف مسجد والرباط
 والبيت الى اقرب مسجد ورباط او بيت لانه يترى على قولهما
 اذا اتحد الواقف والجهة بان يبنى رجل مسجدا ومنه
 مصالح كل منهما وقفا وقل رسوم بعض الموقوف عليه بان
 البعض رسوم امام احد المسجدين او مؤنة ملكه بسبب
 كون وقفه خرابا جاز الحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر
 اليه لانها خيذ كشي واحد وان اختلف احدهما بان يبنى
 رجل مسجدا يورثه مسجدا ومديرة وقفوا لهما
 او قافلا فلا يباحوز لهما ان يصرف من فاضل وقف

ولو جعل وقف على اهل البيت
 من الاموال فكل ما كان في
 كاسه كادى

Copying

وهذا انما يحصل باصله حراً وعما تها فثبت شرط العارية
 اقتضاءً والعارية به كالتأبث نصاً على الوقوف عليه متعلق
 بيجب ان يجب عليه عارته بما له نفسه ولا يؤخذ من الفسالة
 شيء لو كان معيناً بان وقف داراً على من كان اولاده مناداة
 لانه المستفاد به الغرم بالغنم ولهذا يكون نفقة العبد الموصى
 بخدمة على الموصى بها والاى وان لم يكن معيناً بيدها
 ان العارية من غلة الغلة الوقف لان الوقف اذا كان على غير
 معين لم يكن مطالبهم بها لكثرةهم وغلت الوقف اقرب
 اموالهم فيجب منها ولم يرد في الصحيحين انما يجب العارية
 عليه بقدر ما يبقى على الصفة التي وقف المالك عليها فان خرب
 شيئا على تلك الصفة لانه بصفته صار غلة مستحقة تصرف
 الى الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والغلة مستحقة له فلا
 يجوز صرف غلة مستحقة له الى الجهة غير مستحقة له بوضاه
 ولو انى امر العار من عمارة الوقف او مخزنها او غيرها
 بان تجره وتجره واجرة قربة اليه الى الوقف عليه
 ولا يجبر الى ان يبيعها او العارية لان فيها اضرار فماله
 ولا يجبر لاشياء عليه كما لا يجبر صاحب البذر في الحراثة
 ولا يكون اباؤه رضاه بطلان حقه لانه في خير التردد
 لاحتمال ان يمنع لرضاه به او يمنع حذر من اضرار فماله
 فلا تبطل بالاشياء ولا يجوز اجارة من لا يسكن الا لا
 له عليها لانه غير مالك ولان تأبث عند بل يوجب المتوفى
 او القاضى وحرف نفقة او ثمنه اليها الى العارية ان احتاج
 الوقف اليها يعني ان نفق الوقف ان صلح لان يصرف
 الى عمارة صرف اليها والا يبيعه الحاكم ويصرف ثمنه اليه
 صرفاً للبدل الى مصرف المبدل وان لم يحتاج للمحاجة
 ولم يقسم بين مصارفة لانه جزء من العار وحقه الانتفاع
 بمشاعه دون العار لانه حق الله تعاوفاً لو وقف لا يعرف

الهم

وله انفق لغيره وقضى له انما هو الذي

اليهم ما ليس حقاً لهم الواقف اذا افتقر واحتاج الى الوقف
 يرفع الى القاضى ليعضد ان لم يكن مستحقاً كذا في الخلاصة
 وفسخه لو كان لو ارث الواقف كان حكمه بطلان الوقف
 والا فلا قال في جمع الفتاوى القاضى اذا اطلق بيع وقف
 غير سجل ان اطلق لوارث الواقف كان ذلك منه حكماً
 بطلان الوقف ويكون بيعه وان اطلق لغيره وورثته
 لانه لو وقف انما يطل عار الى ملك وارث الواقف وبيع مالي
 الغير لا يجوز ان يوقف صحيح وبأنه اخرج من يد وارثه
 يعلم خلافه ان لم ينفقه ولم يخرج من يد جاز ان الوقف
 وليس له ان يورثه ان يأخذ ولا يسمع دعواه في القضاء
 كذا في الخاتمة الوقف في مرض الموت كالهبة فيعتبر من الثلث
 ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والا فان خرج
 من الثلث او اجاز الوارث نفق في الكل ولا يطل في الوارث
 على الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما احل
 وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت مال غير فينفق في الكل
 كذا في الخاتمة الوقف ما للفقر وهو ظاهر اوله غنياه
 ثم للفقر كالوقف على الاولاد الاغنياه وبعد انقراضهم
 على الفقر او يستوى فيه الفقراء والافقر والغنياه
 كما في باطيات والخائات والفقراء والمساكين والسقايك
 والقناطر ونحو ذلك **فصل** في بيع شرط الوقف
 في اجارته حتى اذا شرط ان يجر اكثر من سنة والناظر ينعون
 في استيجارها سنة وكان اجارة اكثر من سنة او على الوقف
 وانفع الفقهاء ليس للقيم ان يخالف شرطه وتوجيه اكثر
 من سنة بل يرفع الامر الى القاضى حتى يوجز القاضى اكثر
 من سنة لان القاضى ولاية النظر للفقر والغايب والليت
 وان لم يشترط الوقف للقيم ان يوجز اكثر من سنة بل ان
 القاضى كذا في الخاتمة ملوا اهل الواقف فهدى اي لم يبيها

الوقف في مرض الموت واما يبي في الوقف فانما يطل
 وقف راسه من خمسة اشهر او من ثمانية اشهر
 صحيح او قبل الحجة او شرطه ان يبيد من غلته حتى وان تم
 بشرط ان يبيد من غلته حتى وان تم
 على غيره فغلة من جعله له خاصة فماله انما يبيد

انما اذا كانت والى ما كانت اولى كسبه الذي
 يملكه في الدولة والى الذي ليس له في الدولة
 والى الذي ليس له في الدولة

قيل يطلق أي يبقى على طوله فيها ولا يتقيد بمدة فلو قيل أن يتقيد
 كيف شاء جريا على سلفي الواقف وقيل يتقيد بسنة سواء
 كان الوقف دارا أو أرضا لزيادة احتياط في أمر الوقف وبها
 أي بالسنة يعني في الدار لانه المدة اذا طالت يؤدي إلى
 إبطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على
 طول الزمان يزعمه ما كما في بنود سنين في الأرض يعني
 أن الأرض اذا كانت مما يزرع في كل سنة لا يجوزها أكثر
 من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنين مرة أو في كل
 ثلاث سنين مرة كان له أن يجرها مدة يتمكن فيها المستأجر
 من الزراعة وبالمثل يجوز لا باقل من أجر المثل دفعا لغير
 من الوقف فلو رخص أجره بسبب من الأسباب بعد الفقد
 على مقدار لا يفتح العقد للزوم الضرر ولو زده أي أجره
 على أجر مثله قيل يعقد به بأجر مثله ثانيا لانه من الزمان
 وأما الماضي فله حصته من الأجر الأول وقيل لا أي لا يعقد به
 ثانيا لزيادة واحد تعنتا في الرخصة اذا استأجر أرض
 وقف ثلاث سنين بأجر معلوم هو أجر المنزل حتى جازت
 الاجارة فرخصت أجرها لا يفتح الاجارة وأما زاد أجر مثله
 لا بعد مضي مدة فكل رواية فتاوى سمي فتاوى لا يفتح
 العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفتح ويجدد العقد
 والى وقت الفسخ يجب السمي وزيادة الأجر يعتبر اذا
 زادت عند الكل حتى لو زده واحد تعنتا لا يقدر وعلى
 رواية الشرح لو زادت الاجرة فرضي المستأجر الاول بالزيادة
 كان هو اول من غير ولا يجوز له الوقف عليه كالأمام والميراث
 والأولاد ونحوهم لعدم تصرفهم في عينه إلا بتوليته باب
 يجعل الواقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متى
 أجره بدو واجرة المنزل لزمه ثمانية كذا في الأجر من له صغير
 بدو أي بدو أجر المنزل يعني لزمه ايضا تمامه أي ليس لكل

في رواية الترمذي وفي الدرر والوقوف على كل من
 على ما عدا الترمذي من رواة الحديث في الوقف لا يجوز
 بغير إذن من الموقوف عليه في الوقف لا يجوز
 بغير إذن من الموقوف عليه في الوقف لا يجوز

في الوقف لا يجوز
 بغير إذن من الموقوف عليه في الوقف لا يجوز

منها

منها ولاية الخليفة والاستفتاء كذا في العادة ولا يفتح أي
 اجارة الوقف بموت الموقوف لانه العقد لغرض كالموكيل والاب
 والوقف لا يعار ولا يبرهن رعاية الحق الموقوف عليه لانها
 ابطال حقه فلو سكن الموقوف فيه يجب عليه الأجر ويقبض
 بالتضامن بالبدل في منافعها يعني اذا سكن رجل دارا لوقف
 أو سكنه الموقوف بداره أجره قيل لا شيء على الساكن وعامة المستأجر
 على أن عليه أجر المنزل وعليه الفتوى وكذا منافع مال البيت
 كذا في العارية وعصبة عقاره يعني أن الفتوى في عصب
 العقار والدور الموقوفة بالتضامن نظر الوقف ومتى
 قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيم فيشترى بها ضيعة أخرى
 فيكون على سبيل الوقف لانه هذه بدل الاولى كذا في كسرو
 ويقبل فيه أي الوقف الشهادة على الشهادتين وعندها
 الرجال في الشهادة بالشهادة لا يثبت أصله وان حرقوا به
 أي شهدوا بالتشامع وقالوا عند القاضي تشهد بالتشامع
 تقبل بحد في سائر ما يكون فيه الشهادة بالتشامع كالنسيب
 فانهم اذا حرقوا فانهم شهدوا بالتشامع لا يقبل لانه الوقف
 حق الله تعالى في جوار قبول بنصره التسامع حفظ الله
 القديمة عن التمهيد وغيره ليس كذلك لان نيات شرط
 في الاصح فان الشهادة على أصل الوقف بالشرع يجوز
 على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما
 على آخر الشرايط فلا هو المختار في العارية وببيان التصرف
 من الأصل يعني اذا شهدوا بهذه الضيقة وقف على كذا
 يقبل فيه الشهادة بالتشامع متبول بن في مرفوع الوقف فهو
 أي المبيء يكون للوقف فيصرف فله المصارف والوقف
 أن يبيء من مال الوقف أو مال نفسه ونواه للوقف
 أي لم يتوشى وأن بني لنفسه وكشده عليه كان له أي التوقي
 نفسه ولا جنتي إذ بني ولم يتوشى فله ذلك وأن توي

في الوقف لا يجوز
 بغير إذن من الموقوف عليه في الوقف لا يجوز

وكذا منافع مال البيت
 كذا في العارية وعصبة عقاره يعني أن الفتوى في عصب

يعني شاهدان لما عارده

في الوقف لا يجوز
 بغير إذن من الموقوف عليه في الوقف لا يجوز

Copy

[illegible][illegible]

باب في فضل الزكوة الصلوة

[illegible]

استغفر الله ربنا رب السموات والارض ورب كل شيء
انا قاتلنا من قبلنا من الطغاة والظالمين
مهاجراتهم واولادهم الكافرين من مشركي
الافلاك والارض من قبلنا من المشركين
الافلاك والارض من قبلنا من المشركين
الافلاك والارض من قبلنا من المشركين

يبدأ أو يبدأ به الواقف لانه لما ذكرنا بطرف الثالث فحسب
 التفاضل فبذلك الحكم بنفس الانتساب لا غير ولا انتساب
 موجود في حق من قرب ومن بعد بجد في البطن الثاني
 لان الواسطة له واحد كذا في الخلاصة كذا في صرف اولاده
 وما نشأ سلوا للفقراء اذا قال على وكدي وعلى اولاد اولاد
 او قال ابتداء على اولادى يستوى فيه الاقرب والابعد الا
 ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف ضيقة على اولاده
 ثم الفقراء فبات بعضهم صرف الغلة الى الباقي لانه وقف
 على اولاده ثم الفقراء فبات بقى احد منهم وان سفل لا يصرف
 الى الفقراء ولو وقف على اولاده وسماهم وقال على فلان
 وعلان وعلان وجعل اخره للفقراء فبات احدهم يصرف
 نصيبه الى الفقراء لانه وقف على كل واحد منهم كان نصيبه
 للفقراء بخلاف المسئلة الاولى فان الوقف هناك على اكل
 لا على كل واحد ولو وقف على امرائه واولاده ما زاد الواف
 ثم ماتت امرائه لا يكون نصيبها لابنها المتولد من الواقف
 خاصة اذا لم يشترط ان الواقف رد نصيب الميت الى اولاد
 منهم الى ولد حتى اذا شرطه كان نصيبها لابنها بل يكون
 للجميع اى جميع الاولاد ولو قال على ولدى وولدى ولدى ابدا
 ماتا سلوا ولم يقل بطننا بعد بطن لكن بشرط المذكور وهو
 رد نصيب الميت الى ولد فالغلة للجميع ولده فسلوا بينهم
 على السوية فلو مات بعضى ولدا الواقف وترك ولدا ثم
 جاءت الغلة تقسم على الولد ولدا الولد وان سفلوا بمقتضى
 عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته
 فما اصابه اى الميت من الغلة كان لولد بالارث فيصير له
 او لولد الميت سمي الذي عينه الواقف بحكم تعينه وسهم
 والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقرضا فعلى
 اولادهما ابدا ما نشأ سلوا فاذا مات احدهما وخلف ولدا

هذا هو المبدأ على اولادى آد او ر عليه ما حكمه من مقتضى ما ذكر
 شمول هذا القول الاقرب والابعد والاسوة في كل مرتبة
 وسواء في القول بالحق والواقع في كل مرتبة والحق في
 والبرائة والحرارة من انه يعرف الوقف الى الحق والحق في
 تحت الاولاد الى الله والاولاد والحق والحق في
 الاخيرين ومجملهم من انهم يدخلون
 كذا فيهم اسم الاولاد ولكن بقدر البطن الاول فاذا
 انقرض فانهم من بعدهم بشرط ان الجميع على السواء
 فيهم وبعدهم من انهم سفل قبل سفل اخر بشرط انهم على

مرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر
 في صورة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الاخر مرف الكل الى
 اولاد الاولاد يقسم بين كل ولد احدها وكل واحد من اولاد
 الاخر على السوية وقف على ذى قرابته لم يدخل والذوق
 وولد رجل قال ارضي هذه موقوفه على اقاربي او على
 قرابتي او على ذوى قرابتي قال ههنا كل يصنع الوقف ولا يفضل
 الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والذواقف ولا جده ولا ولد
 كذا في الحاشية دأى في يد من امرائها فقيت عليه ورضي
 فقيت الوقف انما للسجد فان ارضا فللساق والابنهما
 نصفان كما هو الحكم في دعوى الملك وقف بين اخوين
 مات احدهما وبقي في يد الحق واولاد الميت ثم الحق برضى
 على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطننا بعد بطن والى
 غيب والواقف واحد والوقف واحد يقبل وينصب
 خصما عن الباقي ولو برضى اولاد الاخ ان الوقف مطلق
 عليك وعلينا فبينة مدعى الوقف بطننا بعد بطن اول
 كذا في القنية **كتاب البيوع** هو البيع الذي دل عليه
 البيوع لغة مباداة مال بمال مطلقا وهو من الاضداد
 يقال باع الثمن اذا اشتراه او اشترى او اشترى او اشترى
 بلا حرف وبها يقال باع الثمن واشترى واما بيع كونه
 انواعا اربعة باعنا والمبيع لانه ما يباع على ما يبيع
 مقايضة او بيعا بالثمن ويسمى بالكونه اشهر الانواع او بيع
 ثمن ببيع النقيض ويسمى صرا او بيع دين بدين ويسمى
 سلفا وباعتبار الثمن ايضا لان الثمن الاول ان لم يبيع يسمى
 مساوية واعتبرت مع زيادة في ثمنه او بدله ونها
 يسمى بزيادة او مع النقص يسمى بزيادة او بدله ونها
 بطريق الاكتساب او التجارة خرج به مباداة رجلين بالابا
 بطريق التبرع او الهبة بشرط العوض فاذا ليس ببيع ابدا

لم يدخل والده احد وولد له من ثمن ثمانية
 رضى له فقيت مدعى الوقف لانه بطننا بعد بطن

من البيوع انما هو الكلام في ثمنه ووجه من ان
 انما هو ثمنه في ثمنه ووجه من ان
 على انما هو ثمنه في ثمنه ووجه من ان
 بعد انما هو ثمنه في ثمنه ووجه من ان
 والاضافة في ثمنه على وجه الاول بانه ثمنه
 من مباداة البيوع والى ثمنه اى بانه ثمنه
 سفل البيوع والى ثمنه اى بانه ثمنه
 ثمنه في ثمنه بانه ثمنه بانه ثمنه

من البيوع انما هو الكلام في ثمنه ووجه من ان
 انما هو ثمنه في ثمنه ووجه من ان
 على انما هو ثمنه في ثمنه ووجه من ان
 بعد انما هو ثمنه في ثمنه ووجه من ان
 والاضافة في ثمنه على وجه الاول بانه ثمنه
 من مباداة البيوع والى ثمنه اى بانه ثمنه
 سفل البيوع والى ثمنه اى بانه ثمنه
 ثمنه في ثمنه بانه ثمنه بانه ثمنه

هذا هو البيع

وان كان في حكم بقاء لم يقل على سبيل التراض لتناول بيع
المكره فانه منعقد وان لم يلزم ينقذ لان انعقاد يتعلق كلهم
احد العاقدين بالآخر مراعيا على وجه يظهر اثره في الحال بالاجاب
وهو الا ثبات يسمي به اول كلام احدهما قديرا سواء كان
بعث او اشترى لانه يثبت له حيا والقبول والقبول
وهو ثاني كلام احدهما سواء كان بعث او اشترى لا يثبت
قال في النهاية البيع ينقذ بالاجاب والقبول ان كانا بلفظ
الماضي ثم قال لان البيع ينصرف في الاشياء يعرف بالشرع والموضوع
للاخبار قد يعمل فيه فينقذ به وان كان الموضوع له خارا بلفظ
الماضي او المزمع فيه للعهد فلا وجه لذلك حتى يملك بانه لا يثبت
شيء الى ذلك وهو ان يقال وكان استعماله بلفظ الماضي والا
لم يتم التاميل ثم قال ولا ينقذ بلفظي احدهما لفظ المستقبل
بجمله في التاميل وقد ذكر الفرق هناك بلفظ المستقبل صيغة الامر
نحو بعثني بكذا فقال بعثت لانه قال هناك مثل ان يقول
زوجهني فيقول زوجهتك فلا وجه لوجه على المضارع كما ذهب
اليه بعض شراحه نعم ينقذ به البيع اذا قاده التاميل كما نقل
صاحب التمهيد عن الطحاوي وتحفة الفقهاء وينقذ ايضا
بما في معناها الى الماضي نحو وضيت واعطيتك بكذا
وخذه يعني ان كل ما دل على معنى بعث واشترى ينقذ به
البيع ايضا فاذا قال بعثت منك هذا بكذا فقال وضيت او قال
اشتريت هذا منك فقال خذه يعني بعثت بذلك خذه فانه
امر بالخذ بالبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكانه قال بعثت منك
به خذه فنقد البيع اقتضاء فثبت العقد باعتبار
اللفظ على احدهما الامر لينا في ما ذكرناه من معنى وهو المسمى
العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كشرية المعاوضة حيث
لا تصح اذا لم يتبين جميع ما يقضيه حتى التعللطي اعطاء البيع
والشي من الجانبين فان البيع ينقذ به بلفظ وجود لفظ فضل

هذا هو البيع

قوله وان كان في حكم بقاء

ان كلام الهداية وهو
قوله لان البيع اشترى
بالمعنى
ان يقول بعثت هذا
والاشترى بشترية به

هذا هو البيع

قوله وان اعتبر اللفظ في بعضها كشرية المعاوضة حيث لا تصح اذا لم يتبين جميع ما يقضيه حتى التعللطي اعطاء البيع والشي من الجانبين فان البيع ينقذ به بلفظ وجود لفظ فضل

معاذ ان
ينقذ البيع بالتعللطي

هذا هو البيع

من الماضيين لوجود القصور وهو التراض مطلقا ان
في التقييس والخيس هو الصحيح لما قال اكرهى ينقذ به
في الخيس فقط كالقبول ونحوه وينقذ ايضا بلفظ واحد
كما في بيع الاب مما طفله بان يقول بعثت هذا منه بكذا او اشترى
منه هذا من ابني فان عبارة الاب لكان شفقتي اقيمت
مقام العبارتين فلم يحتج الى القول وكان اصيلا في حق
نفسه ونائبا عن طفله حتى اذا بلغ كانت العروة عليه دون
ابيه فكله في ما اذا باع مال طفله من احسن مبلغ كانت العروة
عليه فاذا ازم عليه الشيء في سورة شرائه لا يبي من الذي
حتى ينصب القاضي ويكرهه يقضي للتقصير فيرد على ابيه فكله
امانة عنده وكذا لو قال بعثت منك هذا بدم فبقيته المشرقة
ولم يقل شيئا ينقذ البيع ويحيز القابل في المجلس لو لم يغير
لزم حكم العقد جبراً وهو منتفٍ بما قبول الكل بالكل والرد
يعني ان البائع اذا اخرجت في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك
او اوجبت اشتري في شيء فقبل البائع في بعضه لم يجر لان فيه
تفريق الصفقة واحدا لتعاقدين لا يملك ذلك لانه خبر
المشتري والبائع لانه البيع ان كان واحدا لم يرد الشركة
للمشتري وان كان متعديا فالعقد يثبت الجبر الى الرد في بعض
ثم الجبر لزوج الرد في كل ثوبت خيار قبول العقد في بعض
قبل المشتري العقد في الجبر ترك الرد في قول الجبر من يد
البائع باقل من ثمنه فيرد له واذا لم يجر اخذ البعض البعض
فله ان لا يجوز اخذ الكل بالبعث اولى وان تعدد الصفقة فله
ذلك لا انتهاء الضرر عن البائع والاشياء في قول الجبر ان
البائع لفظ بعث ونقد الشيء اشارة الى ما ذكر في الكافي في قوله
قوله لانه ان يبي من كل واحد لانه صفقات معن لا يتم الا
ان يدرج كرا لفظ العقد اذ به يتعد الصفقة لا يجرديا
ثم كل واحد وقال الرد يبي وليس له ان يقبل بعض البيع دون

بان شترية

ان يقول بعثت هذا
والاشترى بشترية به

هذا هو البيع

قوله وان كان في حكم بقاء

ان كلام الهداية وهو
قوله لان البيع اشترى
بالمعنى
ان يقول بعثت هذا
والاشترى بشترية به

Copy

البعض وان فصل التمر اذ اكره البائع لفظ بعثت مع ذكر التمر
 لكل واحد عند ابن حنيفة وعندهما ذللتان فصل التمر
 بان قال بعثت هذين كل واحد بكذا او بعثت هذه الفضة كل واحد
 منها بكذا او رضي ما البائع بقوله اقول المشتري ^{المشتري} يشترى
 هذا بكذا قال القدر ^و رتبة رضي البائع في المجلس متفرقا تصفة
 يصح ويكون ذلك من المشتري الحقيقة استينا في ايجاب لا قبولاً
 ورضي البائع قبولاً واعترض عليه بأنه انما يصح اذا كان لبعض
 الذي قبلة المشتري حقيقة من التمر كالصورة المذكورة وفي
 فقيرين بأمرها بعثرة لان التمر ينقسم عليها باعتبار الاجزاء
 فيكون حصة كل بعض معلومة فاما اذا اضاف العقد الى مجزئين
 او ثوبين فلم يصح العقد بقبول احدهما وان رضي البائع لانه
 يلزم البيع بالحصة ابتداءً ^{لا يجوز} اقول منشاءه الغفلة
 عن مراد القدر وري فان تسميته عبارة المشتري ايجاباً ورضي
 البائع قبولاً يدل على انه اعتبر في عبارة المشتري والبائع ذكر
 التمر في مقابلة بعض المبيع فان جرد قول المشتري اشتريته
 بله ذكر التمر لا يكون ايجاباً ولا قول البائع رضيت قبولاً لعدم
 صدق تعريف البيع عليه وهو مباداة مال بمال فظهر عدم
 لزوم البيع بالحصة ابتداءً ولهذا قلت او رضي بقوله اشتريته
 هذا بكذا ويمتد خيار القبول الى اخر المجلس فلا يبطل بالتأخير
 اليه وان طال لان المجلس جامع للتفرقات كما ترى كتاب
 الطهارة فاذا عدت الامور المتعددة بسببه واحدة فلا ن
 تقترب ساعة واحدة او في دفعاً للمعسر وتحقيقا ليس
 وانما يمكن الخلف والعق على مال كذلك بل توقف الايجاب فيها
 على ما ورا المجلس على ما قرأناها اشتد على البائع من جانب الزوج
 والكولي فكان ذلك مانعاً عن الرجوع في المجلس فالكتاب والرسالة
 كما لخطاب يعني اذا كتب اما بعد فقد بعثت عبدي فلا تأبكذا
 وقال له رسولك بعثت هذا من فلا ين الغائب بكذا فاذهب

فاخبره

فاخبره فوصل الكتاب الى الكتوب اليه واخبر الرسول
 انتم سلك اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب او الرسالة
 اشتريته به او قبلته ثم البيع بينهما لان الكتاب من القاء
 كالخطاب من الماخز والرسول معتبر وسفير مكله مه
 كلام المرسل فان الرسول مهم كان يبدل تاريخ بالخطاب
 وتارة بالكتاب ويبطل الايجاب قبل القبول بالرجوع الى
 رجوع الموجب لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير
 وهو منتفح ههنا لان الايجاب لا يفيد الحكم بدون القول
 اعتراض بان الحق غير منحصر في الملك بل حق التملك ايضا
 حق وفيه ابطاله ورد بان الايجاب اذا لم يفد ملكا للمشتري
 لم يكن حرجاً للملك البائع فحق التملك للمشتري لا يعارض
 حقيقة الملك للبائع لكونها اقوى منه ولا ينقض بالادفع
 الزكوة قبل الحلول الى الشاعي فان المشتري لا يقدر على التردد
 لتعلق حصة حق الفقير بالكد فوع لان حقيقة الملك ذلت
 من المزي في فعل حق الفقير لاستقاء ما هو اقوى منه ويبطل
 ايضا الايجاب قبل القبول بقيام ايهما من الموجب والقابل
 من مجلس لان القيام دليل الرجوع والدلالة بفعل عمل
 الفرج واعتراض بانها انما تعمل عند اذ لم توجد مخرج يعار
 رضاء ومنها لو قال بعد القيام قبلت وجدا تصرع ولم
 يعتري ورده بان تصرع انما وجد بعد الدلالة ولذا لم يعار
 ولزم ان البيع بهما راي الايجاب والقبول بلا خيار لاحدهما
 في المجلس وقال الثاني لكل من خيار المجلس لقوله مهم
 المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وكذا ان في البيع ابطال
 حق الاخر فلا يجوز قوله يرد على ظاهره ان اريد بحق
 الاخر حق التملك فسلم لكنه لا يفيد لما مر وان اريد حقيقة
 الملك فمتنوع بل هو اقول المسئلة ويكن دفعه بان حق
 التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعد لم يكن

فلو كان
 فلو كان

في اذ قد ثبت خيار المجلس كما في كتابنا بعد الايجاب
 والقبول لكونه من خيار المجلس كما في كتابنا بعد الايجاب
 والقبول لكونه من خيار المجلس كما في كتابنا بعد الايجاب
 والقبول لكونه من خيار المجلس كما في كتابنا بعد الايجاب

هذا الى اجل او مؤجلا

هذا الى اجل او مؤجلا صح فصرف الى نصف يوم
او ثلثة ايام او شهر والمقيد بالعلومية انما هو وقت الاجل
والنقص ليس بطلاق بالنظر اليه ولهذا قلت معلوم الوقت
حتى اذا جهل وقته فبفسد البيع كالباع الى الحصاد ونحو
وتحقيقه ان البيع مطلق والمطلق هو المتقوض للذات ولما
الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات وذات البيع وحقيقته
كما عرفت مبدا ذلك المال بالمال فالتمس معتبر في مفهوم البيع
والناجيل من صفات التمس فيكون من صفات البيع ولهذا
يقال ببيع مؤجل فبالنظر الى التناجيل يكون البيع مطلقا
لا يجوز تقييده بظني ما تقييى وقت الاجل فليس صفته
البيع بل امر له نوع تعلق بصفته فبالنظر اليه لا يكون البيع
مطلقا يجوز تقييده بالزمان فيندفع الاشكال وبعد ما علم
الاجل ان مات البايع لا يبطل الاجل وان مات المشتري
حل المال لانه فائدة التاجيل ان يجتزى فيؤدى التمس من فاء
المال فاذ مات من له الاجل تعين المدة ولك القضاة الذين
فله يقيد التاجيل وانما يمنع البايع التسليم سنة الاجل
فالمشتري اجل سنة ثانية يعني اذا اشتري بئى الاجل الى سنة
غير معينة ولم يقبض البيع حتى مضت السنة فالمشتري
سنة اخرى بعد قبضه وقال ليس ذلك وبطلق اى
صح البيع بئى مطلق عن ذكر التمس لا القدر لوجوب ذكر
لما عرفت فالعقد اى بالعقد حينذ يقع على غالب النقد
اي غالب نقد البلد في الزواج لانه التعارف فان استوى
اي لم يوجد غالب بل استوى الزواج في النقود لا المائنة
بل تفاوت فيها فبفسد البيع ان لم يبيع اى التمس من اى
نوع لانه الجهاكة تقضى الى التزاع كما مر او استوى المائنة
ايضا اى كما استوى الزواج واختلف التمس كالاخذات
والثنا في ذلك في صح ان اطلق التمس الدراهم على كل منهما

ان التمس الباع والراى بالاجل هو الذي يتفاوت فيه كالمص

حيث يطلق على الواحد من الاول والاخير من القائلين
اسم الدرهم اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف في المائنة وهو
المانع من الجواز وصرف الى ما قدر من كل نوع مثله اذا
باع عبدا باللف درهم فله ان يقضى الفاضل الاحادى عشر
او الفين من الثناى او ثلثة الفين من الفله في هذا ما مر
في الكافي واراها صاحب الهداية وان كان في عبارة نوع
عمومى ولا يتعين النقود فانما ليس حصونا من الفاضل
والفضة مشكوكا او لا والفقوس التباينة كما في العارية
في صحيحه اى صحيح البيع وان عينا يقضى ذاعين العاقدان
درهما مثله ثم اراد المشتري تبديله بدرهم اخر جان عند ما
ولا يسمع نزاع البايع وعند التساوى يتبعان بالتعيين
حتى لا يجوز تبديله باخر ولو هلك قبل التسليم او لم يفتق
بعد او قبله يتقضى البيع منه لا عندنا بل يطالب بالتسليم
مشد وانما قال في صحيحه لما ذكر في العارية ان الدرهم والدرهم
متعينان في البيع كالفاسد من الاصل ولا يتبعان فيما يتقضى
بعد الصحة صورة الاول اذا باع عبدا وقبض التمس فظهر انه
تمس الحر او باع جارية وظهر انها تم ولده يتعين دراهم
التمس للرد لان هذا القبض حكم الغصب وصورة الثاني ما اذا
باع عبدا وهلك قبل التسليم فالتمس المقبوض لا يتعين
في رواية وهو الاصح وصح البيع في الطعام وهو الخبث
وغيره لا يبيع عليها عا وشتا في الوكالة والحبوب
وعلى غيرها كالقديس والجبن وغيرها ولو كان البيع جزاما
اي بطريق الجازفة فمقرب كزوف لو بيع بغير جنب كقولهم
اذا اختلف النوعان فبعضوا كيف شئتم بخلاف ما اذا باع
بجنسه مجازفة لا يضح لاحتمال الربا وصح ايضا بيع
الكسكة والموزونات ببناء او بجنس معين بكل منهما جرميل
قدرة لان المانع من الصحة جهالة تقضى الى التزاع وهذا ليست

والفقوس ان الفضة اى النجاسة

نير

بشئهم

البيان نقله عن الايضاح اذا قال بعتك هذا القطيع على ان
 تحسبون رأسا او هذا العبد على ان تحسبون ثوبا بكذا فالبيع
 جائز لان جملة المبيع والتي صار معلوما بالتسمية فاذا وجد
 المبيع زائدا او ناقصا فالبيع فاسد لانه الزيادة لم يقع عليها
 العقد فيصير كانه باع خمسين ثوبا من احد وخمسين
 وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا فيحتاج
 الى ان يحيط حصه الثوب الناقص وهي مجهولة فيفسد
 ايضا وهكذا في سائر ما يختلف قيمته وان زاد اي في بيع
 المذروع بعد ذكر المجلتين كل ذراع بدرهم لم يتقرض
 لذكر القيمة لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بينه ذكر
 هذا القيد وبني تركه لعدم التفاوت صح في الكل كما ذكر
 فان وجد اقل او اكثر اخذ لا اقل بالاقول او ترك في الصورة
 الاولى لانه الوصف وان كان تابعا لا يقابل به شيء من الثمن
 فصار ههنا أصلا بافراجه بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف
 يقابل به شيء من الثمن اذا كان مقصودا بالتناول حقيقة كما
 اذا قطع البايع يد العبد المبيع قبل القبض سقط نصف الثمن
 وأحكامها للموكل البايع كما اذا حدث عيب عند المشتري أو لحق
 الثمن بغيره كما اذا خا ط المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على عيب
 يكون للوصف قسط من الثمن فاذا صار أصلا ووجد المبيع
 ناقصا ثبت الخيار وان شاء اخذ بمحضه وان شاء
 ترك لتفرق الصفقة عليه أو لفوت المرغوب فيه وفي الصورة
 الثانية اخذ الاكثر أو فسخ لانه ان حصل له الزيادة في
 المبيع لزمه زيادة الثمن لما ذكر فكان نفعاً يشترط
 في اختيار فلو اخذ بالاقول لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ ولا
 قال في الاولى او ترك وقال ههنا او فسخ لانه المبيع لما كان
 ناقصا في الاولى لم يؤخذ المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة
 وكان اخذ لاقل بالاقول كالمبيع بالتعاطي وفي الثانية

في البيع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا من
 او المذروع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا
 من احد وخمسين ثوبا من احد وخمسين ثوبا
 بعضه النسخ وقع هكذا على ان كونه فاسدا في نفسه
 غير معلوم فاسد جدا

في البيع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا من
 او المذروع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا
 من احد وخمسين ثوبا من احد وخمسين ثوبا
 بعضه النسخ وقع هكذا على ان كونه فاسدا في نفسه
 غير معلوم فاسد جدا

وجد المبيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة فتدبرون
 وجد اي المذروع عشرة ونصف او تسعة ونصف احد
 في الاول بعشرة بلا خيار وفي الثاني بتسعة به
 بالخيار وقال ابو يوسف في الاول باخذ عشرة بلا
 خيار وفي الثاني بعشرة به وقال محمد في الاول باخذ عشرة
 ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به لانه من ضرورته
 مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه فتدبرون
 حكمها ولا يوجب ان لا يؤخذ كل ذراع بمثل ثوب كل ذراع
 منزلة ثوب وقد يتقص ولان الذراع وصف بالاصل
 وانما اخذ حكم المقدر بالثمن وهو مقيد بالذراع فلو
 عديم عاين الحكم الى الاصل وقيل في اكثرها من الذراع لا يتفاوت
 جوازيه حيث كالمؤدود حيث لا يضر الفضل فيجوز بيع
 ذراع منه وان زاده اي القيد المذكور في بيع التفاوت
 صح في الاقل بقدره لانه لما بينا لكل منهما غنا كان كل منهما
 مبيعا فصح في العدد الموجود لكنه يفرق الصفقة
 عليه وفقد في الاكثر لانه اذا كان زائدا بين الجهالة في الحدود
 المتفاوت فيؤدى الى النزاع صح في بيع عشرة اشتم من مائة
 اشتم من ديار اجمالا عشرة اذرع من مائة ذراع منها
 عند حقيقته وعند جاز ذكره في غاية البيان نقله
 عن الصدر الشهيد والامام الغياي ان قولها يجوز ان البيع
 اذا كانت الدار مائة ذراع ويقوم هذا من تعليلها ايضا حيث
 قال لانه عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة الدار فاشبه عشرة
 اشتم من مائة اشتم وان كان البيع وقع على قدر مقيد من الدار
 لا على شايع لان الذراع في الاصل ثم انشبه به في البيع
 ههنا لما قيل وهو مقيد لا مشايع لان الشايع لا يتصور
 ان يذرع فاذا اراد يبيعه وهو مقيد لكنه مجهول الوضع
 بطل العقد ولا يوجب على المبيع وانما اذا احد ههنا

في البيع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا من

في البيع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا من

في البيع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا من

في البيع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا من

Copyrighted material

في البيع كانه باع ثوبا من احد وخمسين ثوبا من

بذلك انما هو في حق
البيع والشرط

حزوي يسكون التراب وان ياتي بكل لانه جعل القبول في التراب
 شرط جواز العقد في التراب وامشراط قبول المعلوم
 في العقد يفسد **فصل اعلم** ان ههنا اصول
 الا قول ان كل ما هو متباين في البيع عرفا يدخل في البيع
 وان لم يذكر صرحا والبناء في كل ما كان متصلا بالبيع
 اتصال قرار كان قابلا لداخله في البيع وما لا فلا قالوا
 انما وضع لانه يفصل البشر بالآخر ليس اتصال قرار وما
 وضع لالان يفصله فهو اتصال قرار والثالث ان لا يكون
 من القسمة ان كان من حقوق البيع ومراقبه يدخل
 في البيع يذكرها والافلا ان تقر هذا فنقول لا يدخل العلق
 بشرط بيت بكل حق له ونحوه اي مراقبه او بكل قليل وكثير
 هو فيه او منه لانه البيت اسم لما يبات فيه والعلق مثله
 والشمي لا يستتبع مثله ولا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه
 ولا يدخل العلق ايضا بشرط منزل الابه اي بالقيود المذكور
 لانه المنزل بين الدار والبيت اذ يتاقي فيمترافق التكني
 بنوع قصور بانتفاء منزل الدواب فيه فلهذه الدار
 يدخل العلق فيه تبعا عند ذكر الحقوق ولشبهه بالبيت
 لا يدخل فيه بدونه ويدخل هو في العلق والبناء ومفتاح
 علق متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو الغقل
 فانه ومفتاحه لا يدخلون بهذا القيد والكشف بشرط
 جدد ودها بدونه اي بدون ذكر ذلك القيد اما العلق فلا
 الدار اسم لما يدار عليه الحدود والعلق منها وكذا البناء
 واما المفتاح فلا في العلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل
 في بيع العلق بله تسمية لانه كما ان الجزء منه لا يتبع به الابه
 والغقل ومفتاحه لا يدخله والاسم المتصل بالبناء يدخل
 ولو من خشب لا غير المتصل والشرط كما ان السلم كذا في الكافي
 لا اي لا يدخل في بيع الدار الظلة والطريق والشرط والبيع

انما هو المنزل بين الدار والبيت والذكر استفاد من كل
 ان الفرق بين البيت والمنزل والدار هو ان البيت
 ما يتبع به البيت وثمة ولا يعيش فيه الا من حصل عاداتا والمنزل
 ما يكون فيه بيتا او ثمانية كونه لا يكون فيه عادات الدواب
 والدار يشتمل ذلك البيت

انما هو المنزل بين الدار والبيت
 انما هو المنزل بين الدار والبيت
 انما هو المنزل بين الدار والبيت

الابه

Copyrighted material

الابه

يعني اضطاد مسككة في بطنها درة فملك المسككة والدرّة للشوكة
 اليد عليها فلو باع المسككة لم تدخل الدرّة في البيع لأنها ليست
 من اجزائها كذا في الهداية والكافي في باب الركاز صح بيع البز
 في سنبله والباقة بتشديد اللزوم والقصر فاذا قلت بالباقة
 بالمدخف للزوم كذا في الصحاح والادري والتميم في قنبرها
 الاول وكذا الجوز واللوز والفستق وقال الشافعي لا يجوز
 ذلك كله وكذا في بيع التسبلة قولنا وعندنا يجوز بيع ذلك
 كله لان المقصور عليه مستور بالامتنعة له فانسب تر التمسك
 اذا بيع بجنسه ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يبيع التخل
 حتى يزرع اي يحرث ومن بيع التسبيل حتى يبيع ويأمن العاهة
 وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه
 نظرا لا يستدل بمفهوم الغاية والاولى ان يستدل بقوله لا
 فان التمسك يقتضي المشروعية اقول فيه بحث لان الشرعية التي
 يقتضيها التمسك من الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل مع عدم
 مشروعية الوصف وهي عيب الفساد فالدليل يفيد خلاف
 خلاف المدعى لانه المدعى صحة البيع والدليل يفيد فساد
 بل التصواب ان يقال ان الامتناع لال مبني على ما قال صاحب
 الجمع في البديع ان الغاية منه ما من قبيل الامتناع لا المفهوم
 او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارضة والترجيح
 ان مفهوم الغاية متفق عليه وصح بيع ثم وان لم يند صلاحها
 لانها مال متقوم حالا او مالا ولزم على المشتري قطعها
 اذا اشتراها مطلقا وبشرط القطع وبشرط ايقامها على التمسك
 حال البيع يفرض لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع المشتري
 وجعل ان التمسك زيو فاليس له ان يزداد التسبلة وحسبها به
 ان التمسك يعني اذا باع سلبه شيء فله حق حبسها حتى يستوفي
 غشها فان سلمها الى المشتري بطل حقه في الحبس وليس له
 استرجاع التسبلة وانما المطالبة بالتسك فلو قبض التمسك وسلم

هذا هو الجوز
 والاولى
 ان يستدل
 بمفهوم
 الغاية

اي شرط على المشتري ان يزرع
 فيكون له ان يزرع
 فيكون له ان يزرع
 فيكون له ان يزرع

البيع ثم وجد التمسك زيو فافهم يكن له استرجاع التسبلة وانما
 له المطالبة بحقه وقال زفر له ذلك قبض زيو فابدل الجيا
 يعني كان له على آخره درهم جيا فاستوفى زيو فاعلى ظهر التمسك
 جيا فاعلى ظهرها ثم علم ان زيو فان كانت قائمة بزردها
 ويسترد الجيا والادري وان لم يكن قائمة بسواها كانت بحال
 او مستتم ملكه فلا يلزم ولا يسترد وقال ابو يوسف
 يرد مثل الزيو ويرجع بالجيا لان الرجوع بالتسبيل باطل
 كاستلامه الزيو ولا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم رضاه
 فكان النظر فيما عساه وانما ان قضاء الدين حصل جنسي
 حقه وبعد العلم حقه في فسخ ذلك القضاء فهو مستحق له
 ما به حصل القضاء انما قال زيو فالا لو كانت رصا صا
 او ستوقفة تر ذاتفاقا وانما قال ثم علم لانه لو علم عند القبض
 انها ستوقفة سقط حقه بشئ شيئا وقبضه وما في شئ
 قبل نقد عنه فانما باع السوق للعرما حتى اشترى شيئا وقبضه
 ولم ينقد التمسك حتى مات مفسدا فانما باع يكون اسوة للعرما
 يستتمونه ولا يكون المبيع احق به وعند الشافعي هو احق به وانما
 حال قبضه اذ لم يقبضه فانما باع احق به **باب خيار الشرط**
والتميين اعلم ان البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم والاولى
 ما لا خيار فيه بعد وجوب شرائطه وغير لازم ما فيه الخيار ويكون
 اللازم اقوى قد مر ثم ذكر خيار الشرط والتميين واد بالادلة
 ان يكون لعاقب بخير بين قبول اصل العقد ورده واد
 بالافان ان يشترى لحد الشئ او الشئ فتر على ان يعين
 ايا شاء وقدمها طر سائر الخيارات لانها يمنعان ابتداء الحكم
 ثم ذكر خيار الرد لانه يبيع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يبيع
 لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسيد وفاقا كما اذا قال لعلت
 على ان ياخذني على ان ياخذني ايا ما او على ان ياخذني ايا ما او على ان
 وفاقا وهو ان يقول على ان ياخذني السنة ايا ما وما وهما

في قولنا
 ان يستدل
 بمفهوم
 الغاية

هذا هو الجوز
 والاولى
 ان يستدل
 بمفهوم
 الغاية

اي شرط على المشتري ان يزرع
 فيكون له ان يزرع
 فيكون له ان يزرع
 فيكون له ان يزرع

الخيار لان الولاء عيب التنازع انه ائى بالخيار يهلك على الجميع
 ان قبضة المشتري باذنه واودعه عند البائع لا ارتفاع القبض
 بالردة لعدم الملك التاسع بقى خيار ما ذودت شري وبراءة
 بايعه عن ثمنه في المدة اوان اشترى عبدا ما ذودت شيئا بالخيار
 وبراءة بايعه عن ثمنه في مدة الخيار بقى خياره لانه لما لم يملكه
 كان ردّه في المدة امتناعا عن التملك ولا ذود ولا يرد ذلك
 فانه اذا وحيث لم شئ فله ولا يرد ان لا يقبله العاشر بطل شرطه في
 من في خيار بالخيار ان يملكه بملكه با مسليا باسقاط خيار
 ومن لم الخيار سقاء كان بايعا او مشتريا او جنيبا فله ان يفسخ
 وله ان يجيز بلاء علم صاحبه ولا ينقض بدونه اى بدونه علمه ولو
 كان غائبا وقال ابو يوسف والتا فنى لا ينقض ايضا بدونه
 كالا جاز لانه مسلط عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضا
 كالكيل بالبيع فانه ليه ان يتصرف فيما وكل به بلاء علم الموكل
 لانه مسلط من قبله ولها انها تصرف في حق الغير بالرفع ولا
 يعرى عن ضرر لان الخيار ان كان للبائع جاز ان يعقد المشتري
 تمام العقد فتصرف فيه فيلزم غرامة القيمة بملك البيع وان كان
 للمشتري جاز ان لا يطلب البائع لسلعته مشتريا وهذا نوع
 ضرر فيتوقف على علمه كقول الكيل بخلاف الاجازة اذ لا التزام
 فيها مع اتم موافق ليه فيها ولا تسلم انه مسلط عليه من قبله
 كيف وهو بنفسه التفسير وانما يتقضى لكون العقد غير لازم
 وعورى بان ما ذكرتم من العلم القصر وان دلي على اشتراط
 العلم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه لم ينفرد بالتفسير لربما
 اختفى من ليس له الخيار الى مضى المدة فيلزم البيع اجيب
 باذنه من مضى به منه حيث ترك الاستيقاق باخذ الكيل بخلافه
 الغيبة وان نقض العقد من له الخيار فلو علمه اى علم الاخر
 التفسير فله التفسير العقد لحصول العلم به والا انه وان لم يعلم
 به في المدة بل بعد ما تم العقد لمضى المدة قبل الفسخ ولا يورث

عنده

هذا هو خياره فانما جاز البيع فالبائع ان يفسخ
وانه فسخ من اهل البائع بغيره من جديد

مور غرامة القيمة وقد كثر من القيمة اكثر من الثمن

هذا هو خياره فانما جاز البيع فالبائع ان يفسخ
وانه فسخ من اهل البائع بغيره من جديد

هذا اى خيار التشرط يعنى ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث
 كما كان يفسخ بفسخ المورث حال حيوة فاذا كان خيار البائع
 ومات ملك المشتري المبيع ولا ينافى وارث البائع وان كان
 للمشتري ومات ملك وارث المشتري بلاء خياره فان قيل
 كيف يملكه المورث والمشتري لم يكن ما كلفنا العقد الموجب
 للملك كان موجودا في حقه لكن كان الخيار ما نفا فاذا بطل
 الخيار في حق الوارث ظهر ان الموجب قد ترو وقال الشافعي
 يورث عنه لانه حق من حقوق البيع كخيار العيب والتعيين
 وانما هو ان لو مات من عليه الخيار وهو من لا خيار له بقى الخيار
 ولتأان الارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا مشية وارثه
 ولا وارث في خيار العيب والتعيين لما سئل في ولا يورث
 ايضا خيار الرؤية لانه ايضا ليس الا مشية وارثه حتى ان
 المشتري لو مات قبل الرؤية فليس لورثه الرد بعدها كما كان
 اولا خيار التعيين كما ذكر بل ثبت للوارث ان لا يفسخ
 ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار لزم البيع وتم ولا خيار له
 بل المورث الحق المبيع سالما فكذا الوارث لقيام مقامه وهذا
 يثبت له الخيار فيما ثبت في يد البائع بعد موت المورث وان
 لم يثبت للمورث شرطه اى الخيار احدهما يعنى احدا المتعاقدين
 اذا شرط الخيار لغيرهما جاز فائى من العاقدين والغير اجاز
 او نقض صحيح استحسانا او كتمان لا يصح وهو قول وفرد
 لان الخيار من احكام العقد فله يصح اشتراطه للغير كالتمسك
 وجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقد يثبت بالتبعية عنه
 فيقدم الخيار للعاقد اقتضاء فيجعل هو نائبا عنه قصديا
 لتعريفه فيكون ككل منهما الخيار وفي اجاز احدهما من الاصيل
 والتبعية وهو الغير ونقض لا خير الا في وجوده في زمان
 لا زاحم غيره فيه وفي المعية اى ان خرج الكلمة ما منها معا
 يعتبر تصرف العاقد في رواية لان التنايب يستفيد التصرف

هذا هو خياره فانما جاز البيع فالبائع ان يفسخ
وانه فسخ من اهل البائع بغيره من جديد

هذا هو خياره فانما جاز البيع فالبائع ان يفسخ
وانه فسخ من اهل البائع بغيره من جديد

Copy

وتقره في اقرى لان المجاز لم يقض النقص لا يلحقه الاجابة
 فاذا اجتمعا كان النقص اولى كنجاس الحرة مع كنجاس الامه اذا
 اجتمعا كان كنجاس الحرة اولى لا يرد على كنجاس الامه بل على كنجاس
 ولان الاحتياط فيه اذا الفسخ يوجب الحرمة على المشتري والاجابة
 توجب الا باجته والحرم ان يرجع على المبيع باع عبدي بالخيار
 في احدهما ان فضل اي الثمن وعين اي محل الخيار صحيح العقد
 والا فلا وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفضل الثمن ولا يعين
 ما فيه الخيار وهو فاسد لجهالة المبيع والثمن لان ما فيه الخيار
 كالحراج عن العقد لانه مع الخيار لا يعقد في حق الحكم فيقف
 الدخيل فيه احدهما وهو مجهول وثانيها ان يفضل الثمن ويعين
 ما فيه الخيار وهو جائز لكون المبيع والثمن معلوما وقبوله
 العقد فيما فيه الخيار كما كان شرطاً لان العقد في الاخر كونه
 غير مفسد لكونه محله للمبيع كالمجمع بين قن ومدر والتايل
 ان يفضل ولا يعين والاربع عكس وهو فاسد فيها لجهالة المبيع
 والثمن وان اشترى كيليتا او وزنيا او عبداً او احداهما بالخيار
 في نصفه صح فصل الثمن او لانه النصف من الثمن الواحد لا
 يتفاوت قيمته ايضا لا يتفاوت واذا كان ثمن الكل معلوما
 كان ثمن النصف ايضا معلوما فالمبيع معلوم اذا اشترى لا يمنع
 الجواز كذا في الكافي وصح التعيين فيما دون الاربعه وكذا الخيار
 التعيين يعني ان يرد على ان ياخذها شاء بغير جاز
 وكذا التالفة استحسانا وان كانت اربعة فسد وهو القياس
 في الكل لجهالة المبيع وهو قوله زفر واتشافي وجه الاستحسان
 ان في معنى شرط الخيار ان الجواز في الحاجة الى التام لاختياره
 الارفق والافق مع انه يخالف لنقص العقد فكذا يحتاج هنا الى
 اختيار من ينفق او من يشترى فيجوز البيع على هذا الوجه فعلا
 للماجرة والجهالة انما توجب الفساد اذا كانت مفضية الى النزاع
 واذا شرط الخيار للمشتري فهي لا تقضي الى النزاع لانه امر سار

وفي الجواز خيار التعيين في جانب المبيع كما يجوز
 في جانب المشتري ويتوقف بخلافه بمدة
 خيار الشرط على الاختلاف بين الامام
 وصاحبه يعني بخلافه ايام تفرق وبمدة
 معلومة فلهذا صح الجمع لا اوسع

موضعا

مفوضا اليه فيختار اي شاء ويرد الاخر والماجرة تندفع بالثلثة
 لاشتغالها على الجيد وتردي والوسطى وفي الاربعه وان لم يوجد
 النزاع كقول لم يوجد الماجرة وهذه الرخصة قائمة فيما قبل الفصل
 باحدهما ثم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط
 وقيل لا يشترط واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار
 التعيين بالثلثة عنده وبعده معلومة عندها اشترى بالخيار
 فرضى احدهما لا يرد الاخر يعني اشترى رجلا ن عبداً على انهما
 بالخيار ثلثة ايام فرضى احدهما دون الاخر فليس له ان يرد
 عند ان حقيقته وقال لا يرد وكذا خيار العيب يعني اشترى عبداً
 فظهر عيبه فرضى احدهما لا الاخر والرواية يعني ان يرد شيئا
 لم يراه فراه احدهما فرضى لا الاخر فانها ايضا على هذه الظروف
 كالمائة اشبات الخيار انما انبأته لكل واحد منهما لانه شرع
 لدفع العيب وكل منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا
 بابطال الاخر خيار لم يحصل مقصوده وبالحكمة يرد ذلك
 ان اشترى طرخياناً احدهما لا خيار كل منهما ما لا يزداد فله ينفر
 احدهما باقوله اقول حقيقة ان الخيار تصرف يحتاج فيه
 الى الكافي كالمبيع والمطلوع وخوفا وكل ما هو كذلك اذا فوض
 الى رجلين لا يشترط واحد منهما فيه كالكافة فانه فاضل وكل
 رجلين بابيع وخوفا لا يقدر احدهما على التصرف بدون الاخر
 لانه الموكل رضي برأيها لا رأي احدهما بخلاف التوكيل بطرفي
 زوجته بلا عوض او زرا لوديعه او غيرها فانه لا يحتاج الى
 الرأي بل يكفي محض وعبارة الواحد والاشياء فيه سواء وبطله
 اي خيار الشرط لاخذ بالشفقة كذا في المغنوي لاخذ بغير
 صفته من جانب حال من دار او صفته لايام شرط الخيار فيه
 وهي الدار كمنشأة يعني من اشترى دار على ان يات بها بغير
 دار يجنبها فاحدها بالشفقة فهو رضي لان طلب الشفعة
 دليل اختيار الملك فيها لان ثبوت دفع ضرر الدخيل وهو

بعدم النزاع والاحتياط

ان في خيار الشرط

في خيار الشرط لا بد من توقيت خيار الشرط
 وقيل لا يشترط واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار
 التعيين بالثلثة عنده وبعده معلومة عندها اشترى بالخيار
 فرضى احدهما لا يرد الاخر يعني اشترى رجلا ن عبداً على انهما
 بالخيار ثلثة ايام فرضى احدهما دون الاخر فليس له ان يرد
 عند ان حقيقته وقال لا يرد وكذا خيار العيب يعني اشترى عبداً
 فظهر عيبه فرضى احدهما لا الاخر والرواية يعني ان يرد شيئا
 لم يراه فراه احدهما فرضى لا الاخر فانها ايضا على هذه الظروف
 كالمائة اشبات الخيار انما انبأته لكل واحد منهما لانه شرع
 لدفع العيب وكل منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا
 بابطال الاخر خيار لم يحصل مقصوده وبالحكمة يرد ذلك
 ان اشترى طرخياناً احدهما لا خيار كل منهما ما لا يزداد فله ينفر
 احدهما باقوله اقول حقيقة ان الخيار تصرف يحتاج فيه
 الى الكافي كالمبيع والمطلوع وخوفا وكل ما هو كذلك اذا فوض
 الى رجلين لا يشترط واحد منهما فيه كالكافة فانه فاضل وكل
 رجلين بابيع وخوفا لا يقدر احدهما على التصرف بدون الاخر
 لانه الموكل رضي برأيها لا رأي احدهما بخلاف التوكيل بطرفي
 زوجته بلا عوض او زرا لوديعه او غيرها فانه لا يحتاج الى
 الرأي بل يكفي محض وعبارة الواحد والاشياء فيه سواء وبطله
 اي خيار الشرط لاخذ بالشفقة كذا في المغنوي لاخذ بغير
 صفته من جانب حال من دار او صفته لايام شرط الخيار فيه
 وهي الدار كمنشأة يعني من اشترى دار على ان يات بها بغير
 دار يجنبها فاحدها بالشفقة فهو رضي لان طلب الشفعة
 دليل اختيار الملك فيها لان ثبوت دفع ضرر الدخيل وهو

بالاستدانة فتضمن سقوط الخيار سابقا عليه فثبت للملك في وقت
 التثراء بالاستدانة فثبت ان الخيار كان ثابتا بخلاف خيار
 الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يرها فبيعت دارا بغيرها
 فاحذوها بالشفقة لانه يرد الدار الاولى بخيار الرؤية ولو عجز
 على بيع لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويطلب خيارا للشرط لانه
 لو قال ابطلت خيارا للشرط سقط الخيار وكذا قال ابطلت
 خيار الرؤية لم يبطل خيار الرؤية لانه يثبت موقف على الرؤية
 كما لو كان في غايه البيان ويطلب ايضا نصيبه اي بقيت ما
 شرط فيه الخيار بما لا يصيب لا يرتفع كقطع يد فان الردع
 يمنع حتى لو مرض وزال جان رده ويطلب ايضا مضمون الخيار
 لان الخيار لم يثبت له الا فيها كالحقيرة في وقت مقدم لم يبق
 لها الخيار بعد مضيه ويطلب ايضا تصرف لا يفسخ كالاتفاق
 والتدبير او تصرف لا يحل الا في الملك كالوطى والتبديل
 والبيع بشروط او تصرف لا ينفذ الا فيه اي في الملك كالبيع
 والرهن والبايع والهبه فان كل واحد منها دليل اختيار الملك
 واستينافا لا للثمن والركوب حرة وهو ذلك فانه يفعل
 له مخارجه والتجربة فلا يدل على استيفاء الثمن بالخيار الى العقد
 دخل اي العقد فيكون مختارا في العقد ايضا وكذا اذا قال الى الظهر
 او الليل دخل الظهر والليل عند اي حيفة وعندهما لا يدخل
 لان العقد وخوف جعل غاية والغاية لا تدخل في الغية كالليل
 في الصوم وانه ان الغاية اذا كانت كالحكم اليها لا تدخل
 كالليل في الصوم فانه يتناول الصوم ساعة فاذا قيل الى الليل
 مد الحكم الى موضع الغاية واذا كانت لا خارج ما وراها فيبقى
 موضع الغاية داخل كما مر افاق فان مطلق الايدي ينظم الاياط
 وكان ذكره الغاية لا خارج ما وراها فيبقى موضع الغاية وهنا
 لو اقتصر على انه بالخيار يثبت الخيار مؤبدا فيفسد البيع كالعقد
 الغاية ما وراها بخلاف التأجيل فانه لو باع مؤجلا في رضا

منه حتى لو مرض وزال اي زال في الشك في ان يام جاز
 بعد ان ارتفع وانما اذا مضى والعقد قائم لا يفسد
 العقد انما يفسد اذا كان كالحقيرة كالحقيرة التي في خبر
 في تعليق نفسها

في جواز خيار البيع في الشك في ان يام جاز
 قوله في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز

لم يدخل

لم يدخل رضا فان مطلق التأجيل بان قال بعثك مؤجلا
 ولم يوقت له لا يثبت بل يثقف الى نصف يوم او ثلثه يوم
 وبالشهر ثمن فكانت الغاية كالحكم اليها فلم تدخل والقول للملك
 في الخيار يعني ان اختلاف العاقدان في اختيار الخيار والقول
 لمن يتكهن مع اليقين في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت الا
 بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن ينفقه كما في رد
 الاجل والمضيق اذا اختلفا في مضمون المدة فالقول لمنكروا
 تصادقا على ثبوت الخيار لم ادعي احدهما التسقوط بمضيق المدة
 فكان القول للملك في الزيادة يعني ان اختلفا في قدره فالقول
 لمن يدعي احصاء الوقتين لان الاخر يدعي زيادة شرط عليه
 وهو يمكن اشترى عبد خيرا او كسبه ووجدهم بطلوا فاحد
 بطله او تركه لانه وصف مضمون فيه فيستحق بالشرط في العقد
 ثم قوته وجب التحسين لانه لم يرض به وانه وذلك بان لا يفسد
 على الخبز والكتاب قد ما ينطلق الخيار والكتاب فيفسد
 بين القول بجمع الثمن وبين الرد بسبب من الكتاب كغيره
 شياء على انها حلوب واليوت ولم توجد كذلك فانه يختار
 لما ذكره في شرائها على انها حليب او حليب كذا وطلو
 حيث يفسد العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل
 الشرط القاسد اذا لم يعرف ذلك حقيقة اشترى جارية بالخيار
 فزاد عليها بكذا فابكره بازياء الشقة فثبت ان المبيع والمشتري
 فقال المبيع غيرت له السبعة ليست هذه وانكر المشتري
 التغيير وليس للمبيع بيعة فالقول له اي المشتري مع اليقين
 وجاز للمبيع ولسه لان المشتري لما دعه حارصا لم يملكها
 من المبيع بذلك الثمن كما للمبيع ان يملكها كذا في الواقيات
باب خيار الرؤية جاز البيع والبراءة جاز
 ان البائع والمشتري يبيعان ببيع رجل شيئا منك ولهم
 كما اذا ورثه وكذا يجوز ان يشترى شيئا لم يره له او يره

بشروط

في الشك في ان يام جاز

في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز

في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز
 في الشك في ان يام جاز في الشك في ان يام جاز

[illegible][illegible]

البائع أي ليس له خيار الرؤية لئلا يترتب من قضاء جبر بن مطعم
ولا يتوقف أي ليس له وقت معين لأن الحديث ورد بجبر
مطلق للمشتري فالوقت فيه زيادة على النص فيبقى الرأى
يوجد مبطله ولا يثبت إلا في الشراء والاجارة والقبض ^{والصلح}
عن دعوى المال على شئ معين لأن كل منها معاوضة وكل
رؤية ما لم يعلم به المقصود فإن رؤية جميع البائع غير لازم
لتعده فيكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود فإن كان
البائع أسياً فإن لم يتفاوت أحاده كالكيل والموزون
وعلاوة أن تعرض بالتفويض الكتفي برؤية واحد منها إلا إذا
كان الباقي أربى مما رأى فيحسد يكون تخيراً وإن تفاوتت
كالشباب والدواب لزوم رؤية كل واحد والجوز واللوز
في هذا القيل فيما ذكره الكرخي وقال صاحب الهداية ينبغي
أن يكون مثل الخطوط والتعابير لكونها متقاربة إذا تقرر
هذا فنقول ما يعلم به المقصود كوجه البصر لأنه يعرف حال
البقية وإن وجدت أداه منه خير وجه الرقيق لأن
الوجه هو المقصود في الأدمى وجه الأدية وكفلها وقوايمها
وغيرها لأنها المقصودان في الأدية ^{وغيرها} بعضهم رؤية
القوائم والأول هو المروية عن أبي يوسف وكثير من شاة البقية
عطف على الوجه فانه أيضاً ما يعلم به المقصود فيكتفى برؤية
وظاهر ثوب مطوي غير معلوم لأنه أيضاً يعرف البقية أما
إذا كان في باطنه ما يكون مقصوداً لموضع العلم فلا بد
من رؤية موضع علمه معلماً قوله في جنس عطف على رؤية
أي كمن جنس شاة اللحم لأن المقصود وهو اللحم يعرف به
وذلك ما يظن لأنه يعرف المقصود لأنه يمكن خارج الدار
أو صحتها بل يجب رؤية جميع بيوتها وما روى من عدم
الحيان لمن رأى حتى الدار وخارجها فأنما هو على عادة
القدماء في الأبنية فإن دورهم يومئذ لم تكن متفاوتة

الموجود بالبركة اور سب

النساء للنجارة

الشاة للبحان
 قال وجبت بالعلم والسمع بالحق بالحق
 قوله لا خارج الدار على الدار في رتبة العلم
 عند زفره هو الصحيح وعلمه في رتبة العلم
 لا يكون رتبة خارج الدار في رتبة العلم
 قال في رتبة العلم في رتبة العلم
 قال في رتبة العلم في رتبة العلم
 قال في رتبة العلم في رتبة العلم
 قال في رتبة العلم في رتبة العلم

هذا هو الحق في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

وإذا أخذ بكل النسي أو ردّه لأن مطلق البيع يقتضي ردّه
 فيبيع فإذا فاته خير لشركه يتضرر بلزوم ما لا يرضى له لا غير
 إلا أن منسأكر وأخذ نقضاً لأنه لا وصف لا تقابلها شيء من النسي
 إلا إذا كان مقصوداً بالتناول كهاجر وسياقي كما لا باق ولو
 إلى ما دون التسفر والبول في الفرائض والشرقة وكلها يختلف
 بالصغر والكبر فأن شيئاً من هذه الأشياء إذا وجد من صغير
 غير مميز لا يكون عيباً وإن كان مميزاً فيكون عيباً ويلزول
 بالبلوغ فإن عاوده بعد البلوغ كان عيباً حاداً فافيكو ياب
 مختلفين لا يختلف في سببها فأن حصل عند البائع في الصغر
 وعند المشتري في الكبر لا يردّه المشتري على البائع بناء على علمه
 عيب قديم وكالجنون وهو لا يختلف بهما بالصغر والكبر
 يعني إذا حصل في يد البائع في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر
 يكون عيباً واحداً يردّه به على البائع لأنه لنفسه في الباطن
 لأن العقل معدن القلب وشيئاً في الدماغ والجنون انقطاع
 ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف السبب وكالجنون في
 رأيكم والفرق بالذات المعجزة وحريلاً لفاء نبي رايحة
 الباطن والزنا والتولد منه أي من التناقلها أي في الآلة متعلق
 بالعيوب الأربعة يعني أنها عيب فيها لا المقصود قديماً
 المستفاد وهي تحلة به دون أن تعلم فأنها ليست بعيب
 من أن المقصود المتخدام وهي لا تحل إلا أن يخلص الأولان
 فيه بحيث لا يكون في الناس مثله إلا نادراً فأن يكون له في البدن
 وهو ينقص النسي ويكون الزنا عادة له لا أنثى عن غفل
 بالخدمة والكبرياء وكالكفر فيها لأن طبع المسلم ينفر عن صحته
 ولا يبيع صرفه في بعض الكفارات فيختل الرغبة وتواشيه
 على أنه كافر فوجده مسلماً لا يردّه لأنه ذوال العيب والسعال
 القديم لأنه مرض ينقص النسي والذبح لأن ما كفته يكون
 مستغوثاً بحق الفراء والشعر والذبح في المبيع لأنها يضعفان

هذا هو الحق في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

فإذا حصل عند البائع في الصغر أو في الكبر
 عيبه وهو من اشتريه في الصغر ثم عدّه بول
 ينقص العيب ثم كبر العبد فزال للبائع
 ستر وما أعطاه من النقص لا يزال العيب
 بالبلوغ

رجل قال لجارية هذه أسيرة أو هذه أجنبية أو هذه
 الجنونة أو هذه الزانية ولم يردّها ثم باعها من رجل
 وسلمها إليه ثم قال المشتري وجدتها أسيرة أو
 زانية أو جنونة أو أجنبية فما كره البائع أن يكون لها
 هذا كله قبل البيع أو عدّه في شيء من هذه الأقسام
 قال رجل البائع هذه الأسيرة لكاهن للمشتري أن يردّها
 به أو يرضى القاضى بذلك وهذا منه أو يردّها
 كالكاهن ولم يرض بها القاضى ولا أضاف إليه على وصفها
 يكون سارة وكذا قال في أسيرة أو أجنبية أو
 مجنونة ثم يردّها إليه ثم يردّها كالكاهن أو يردّها
 أو يردّها كالكاهن لا يردّها ولا يردّها كالكاهن
 والأضحية مثل أن يقول هذه الجنونة فحلت كالكاهن
 ولم يردّها كالكاهن فحلت كالكاهن أو يردّها كالكاهن

هذا هو الحق في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

البصر في ارتفاع حيز بنت سبع عشرة والتمتاضة لأن كل منهما
 لداً في الباطن فلو حدث متعلق بقوله مشترى وجدته
 الخ أي بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند
 المشتري وجع أي المشتري بنقصانه أي نقصان العيب
 بأن يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب به فإن كان
 تفاوت ما بين القيمتين العشر رجوع بعين الشيء وإن كان
 نصف العشر رجوع بنصف عشر الشيء أو رده على البائع
 يرضى البائع إلا مانع من ردّه المشتري وأخذ البائع كنوب
 شراء فقطعه فظهر عيبه وجاز للبائع أن يردّه كذا أي
 مقطوعاً فلا يرجع مشتريه أن يردّه أن للبائع أن يقول
 أنا أخذت معيها فالمشتري يبيعها حاسباً المبيع فلا يرجع
 بالنقصان وأمة وطئها عطف على كنوب شراء أي كامة
 شراها ولم يتبرأه عن عيوبها فوطئها بكر كانه أو يتبرأ
 وقبلها بشهوة أو مكسها بها أي بشهوة فوجد بها عيباً
 حيث يرجع بالنقصان ولا يردّها إلا يرضى البائع أو له
 أن يقول أنا أخذتها مع ذلك العيب إذ ليس معها مانع
 من الأخذ كما فيما سياتي ثم بين المانع من الردّ برفض
 البائع بقوله فإن خطأ أي المشتري المقطوع أو صبيحة
 بغير سوء قيد به ليكون الزيادة في المبيع اتفاقاً فأنه
 لو صيغ لورد فكذلك الجواب عندها لأن السواء عندها زيادة
 كالحرة والصورة وعند السواء نقصان أو كنت السويك
 وبالجملة خلط المشتري ملكه بملك البائع فظهر عيبه
 القديم لا يأخذ البائع ويرجع به إلى المشتري
 بنقصان العيب ولا يقول البائع أنا أخذت معيها
 لا أخذه طئ ملك المشتري بالمبيع وهو الخطأ والصبيغ
 وأتسمى وفي العادة أن الردّ ممتنع من جهة الشريعة لأن
 المشتري يردّه والبائع يقبله إلا أن الشريعة تمنعه من الردّ

هذا هو الحق في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

مكتوب شراء فقطعه فظهر عيبه
 هذا هو الحق في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره

والفسخ لحصول الربو كما لو باع أي المشتري الثوب الخيط
وغيره بعد رؤيته عيبه أو مات العبد أو اعتقه قبلها
أي قبل رؤيته عيبه بخلافه أو بغيره أو استولدها فانه يرجع
بالنقصان في هذه الصور أما في البيع بعد الرؤية فلا ريب
الرد كان ممتنعاً قبل البيع فلا يكون المشتري بالبيع حاسباً
للمبيع حتى لو كان البيع قبل الحياطة كان حاسباً وأما
في الموت فلا ريب أن الملك ينشئ به وامتناع الرد يثبت حكماً
للموت لا يفعل به فلا يمنع الرجوع وأما في الاعتاق فالقياس
فيه أن لا يرجع بالنقصان وهو قوله الشافعي لأن امتناع
الرد بفعل فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لأن الاعتاق
إنها للملك أي تمام لم يتحلف في البيع قبل الحياطة فأنه
تأطع للملك البائع أي غير لا يمنة للملك في العبد وهذا
ملك المشتري فصار البائع كالمستبق للملك فلم يرجع بالنقصان
وأما قلنا أن الاعتاق إنهم للملك لأنه الملك في الأدنى
يثبت على منافات الدليل إلى غاية العتق والشيء ينشئ
بعض مدته والمشتري مقرر في نفسه ولهذا ثبت الولاء العتق
وهو من آثار الملك قبضاً وبه كفاء أصل الملك فلا اعتاق
لا يكون كالقتل بل كالموت وأما بالتدبير والاستيلاء
فلا ريب أن لا يزيد على الملك ولكن المحل بها يخرج من أن يكون
قابله للنقل من ملك إلى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء
الملك المستفاد بالشراء حقيقة أو حكماً فيرجع بنقصان
العيب لأنه استحق ذلك الملك بوصف السلامة كما لو
تعييب عنه وإن اعتق على ماله أو كاتب أو قتل أو أكل
كل الطعام أو بعضه أو كبس الثوب فخرج لم يرجع
أما في الاعتاق على ماله فلا ريب أنه حين بدله وحسن
البديل كحسن المبدل وعن أبي حنيفة أنه يرجع لأنه
إنها للملك وإن كان بعوضي وأما الكتابة فلا ريب

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره

كما لا اعتاق على ماله لحصول العوض فيها وإن عجز المكاتب ينبغي
أن يرد له بالعيب لزوال المانع وهذا كما قالوا إذا باع
العبد المبيع ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لأن الرجوع
خلف عن الرد فلا يصح أن الخلف ما دام حياً لأن رجوعه
محتمل فيمكن رده فإذا رجع رده ولو زال المانع وأما
في القتل وما بعده فلا يصل فيه أن امتناع الرد إذا كان
بفعل مضمون من المشتري لا يرجع بشيء لأنه إذا كان مضموناً
كان ممسكاً للمبيع معنى ومن شرط الرجوع بالنقصان أن لا يكون
ممسكاً له وإذا امتنع الرد لا بفعل منه يأن هلك أو بفعل
غير مضمون منه يرجع لأن قضاء أمساكه ثم القتل فعل
مضمون إذا لم يأن في ملك الغير يضمن وإنما يأن في
الضمان هنا يملكه فيه فيجعل سقمه الضمان عنه بسبب
الملك فصان كالمستفيد بالملك عوضاً وأما الأكل والقتل
فعلى الخلاف لا يرجع عند أبي حنيفة وعندهما يرجع
لأنه صنع في البيع ما يعتاد فعله فيه ويشترى لأجله
فلا يمنع من الرجوع كالأعتاق ولكنه أنه تعذر الرد
بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع كالأعتاق والقتل
كالمشتري بغيره وبطبيعته وجعله كما سيد يستفيع به
في الجدة ولو بالنظر إلى الدواب فله نقصان أي لا يرد لأن
الكسرة عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للضرر
بعد أن كان ولا أي وإن لم يستفيع به أصله فكل النيب
أي فلا يشتري كل النيب لأنه ليس بآلة فالبيع ولا يعتبر
في الجوز صلاحه فخره كما قيل لأن ما يبيعه باعتباره
التي باع بشره ورد عليه عيب بقضاء متعلق بقوله
وإذا عدا متعلق بقوله بعيب رد على باعه يعني باع
عبد فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب فأما أن يرد قبل
قضاء القاضى أو لا فإن كان الأول فإما أن يكون باعاً

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره
فإن كان المشتري يعلم بغيره
فإن كان الباعث يعلم بغيره

كما هو

فإنه لا بد من إقام البينة رد عليه برؤ عليه بل وسم
 اشتراط القضاء والمهر وبغيره فما سبق وقد
 قالوا لا يفتي عليه في حادثة لا شئ وعوان بعده
 ولا بينة فانه قد كفر عن البينة انما رد
 شمع بعد قضاء بالتكليف فان لم تكن مشرك
 الكور ودرامتل . فاسد لا دونه

كثير ضرر بالمشتري لا يمتنع إقام البينة رد عليه للبيع ولخذ
 عنه ولو لم يثبت ان نكل لا يمتنع في الزام العيب قد وقعت
 العيان في الهدية هكذا ان اشترى عبد فقبضه فادعى
 عيبا لم يجبر على دفع الثمن حتى يكلف البائع او يقيم المشتري
 بينة وقد تكلفوا في توصيها ما تكلفوا والحق انهما قيل
 اللثف والتشر التقديرين تقديره لم يجبر على دفع الثمن
 ولا يكون للمشتري حق الرد على البائع حتى يكلف البائع
 ويقيم المشتري بينة وهذه فائدة أقادها صاحب كشاف
 الكشف في تحقيق قوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك
 لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت
 في إيمانها خيرا آت من قبل اللثف والتشر التقديرين والمعنى
 لا ينفع نفسا إيمانها ولا عملها لم تكن آمنت من قبل او
 كسبت في إيمانها خيرا آدمى إياها يعني اشترى عبد فادعى
 انه آبق واراد تخليف البائع على انه لم يبق عنده أي المدعى
 لم يكلف البائع حتى يثبت المدعى انه آبق عنده أي عند نفسه
 لان القول وان كان قول البائع كفى انكاره انما يعتبر بعد
 قيام العيب في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة ثم اذا
 انبته حلف البائع على البينات مع انه فعل الغير فانه يسمى
 الاثمة الحلواني التخليف على فعل الغير يكون على العلم مطردا
 في جميع المسائل التي دعوى الا باق حيث يحلف على البينات
 لان البائع يدعى تسليم البيع سليما فالتحلف يرجع اليها
 بنفسه ويقال في التخليف باسمه ما آبق فقط او ما له حق الرد
 عليك من دعوى هذا ولقد سلك وما به هذا العيب لما يثبه
 ما آبق عندك فقط فان هذه العيان وان وقعت في الكتب
 لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه
 باعه وقد كان آبق عند غيره برده عليه وفيه دخول منه ولا يثبت
 لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر ايضا للعيب

بمعنى ان المشتري الثاني ادعى على البائع الثاني اقراره بالعيب
 والبائع انكر فثبتته المشتري بالبينة وانما احتج بالهدية
 التأويل لانه اذا اقر باقراره لا يكون الرد محتاجا الى
 القضاء بل يرد عليه باقراره بالعيب فلا يكون له برده
 على بايعه لانه اقاله وانما ان يكون بينة او يكون في كل
 منهما له ان يرد على بايعه لانه فسخ من الاصل فجعل
 البيع الثاني كالمعذورم والبيع الاول قائم فله الخصومة
 والرد بالعيب غاية الاحراز انكر قيام العيب فلزم القضاء
 لكنه صار مكذبا شرعا بقضاء القاض فارتفع التناقض
 وصار كمن اشترى شيئا واقر ان البائع باع ملك نفسه
 ثم ظهر المستحق لا يبطل حقه في الرجوع على البائع بالثمن
 وان كان التنافي وهو ان يكون الرد برضى من المشتري لا
 أي ليس له الرد على بايعه لانه اقاله وعي بيع جديد في حق
 ثالث والبائع الاول ثالثها هذا اذا رد المشتري الثاني
 على الاول بعد قبض اما اذا رد قبله فلا فرق بينهما سواء
 كان الرد بقضاء او بغيره لان الرد بالعيب قبل القبض
 فسخ من الاصل في حق الكل فصار كالرد بخيار الرؤية
 او بخيار الشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث
 مثله كالاصبع الزايد ليس له ان يجاسم البائع هو التجميع
 قبض مشرطه وادعى عيبا لم يجبر المشتري بعد دعوى
 العيب على دفع ثمنه اذ لو دفعه فلهل العيب يظهر
 فيتنقض القضاء فلا يقضى به صوتا لقضاءه عن الانتفاء
 بل يرضى على ثبوت العيب فيرد المبيع ان امكن
 والا يرجع بالتقصا كما امر او يكلف اي للمشتري البائع
 على عدم العيب ان لم يكن له ثبوت الهدى ويذبح الثمن وان
 كان له شاهد لكن غاب شهوده دفعها ايضا الثمن ان
 حلف بايعه لان في الانتظار ضرر للبائع وليس الرد

فإنه لا بد من إقام البينة رد عليه برؤ عليه بل وسم
 اشتراط القضاء والمهر وبغيره فما سبق وقد
 قالوا لا يفتي عليه في حادثة لا شئ وعوان بعده
 ولا بينة فانه قد كفر عن البينة انما رد
 شمع بعد قضاء بالتكليف فان لم تكن مشرك
 الكور ودرامتل . فاسد لا دونه

قد يحدث بعد المبيع قبل التسليم وهو موجب ولا يملكه لقد
باعه وملكه وما به هذا العيب لانه يوجبهم تعلقه بالشرط فيتملكه
في المبيع عند قيامه في احدى الحالتين وهو حاله التسليم وانما
لم يثبت متعلق بقوله حتى يثبت يعني ان لم يثبت ان يكون عند
نفسه يحلف بايقه عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليها
البينة فكذلك البينة واختلغا على قول اللعالم واليه ما قال البعض
ان الدعوى لا تنجح الا على خضم ولا يصير خصما الا بعد قيام
العيب وانما كل من البينة فعندها يحلف فانما يطلب المشتري
الرد عليه فان ينكوله يثبت العيب عند المشتري فاذا اذاد
الرد على المبيع بهذا العيب يحلف المبيع على الثبات كما
تقدم من قوله بالملك ما له حق الرد عليك فان حلف لا يرد
وان نكل يرد عليه ثم الدعوى ان كانت في اباي الكبير يحلف
باعتد ملايق بلغ مبلغ الرجال لان الاقامة في التصرف لا يوجب
رده بعد البلوغ كذا في الهداية اقول ينبغي ان يكون الحكم في
البول في الغرض والسرقة ايضا كذلك لا اشتراكهما في العلة
واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اتقاء الحالة
شرط في العيوب الثلاثة اختلاف اى المبيع والمشتري بعد
التقاضي في قدر المبيع يعني للمشتري عيبا وتقاضا فوجد
عيبا فقال المبيع بعثك هذا واخرجه وقال المشتري
بعثته وحده وقاشه ودعوى المبيع جازية بغير تخصيص
التي على تقدير الرد والى هذا قال وتقاضا او المقصود
بان المشتري عيبا فقال المبيع قبضتها وقال المشتري
ما قبضت الا احدثها فالتقول في التصوري للمشتري
لان قابض والقول للقاضي كما في الغصب اشتري عيبا
صفقة واحدة وقبض احدها ووجد به او بالآخر عيبا
الحدتها او دها ولو قبضها رد المبيع فقط لان تمام
التصفقة بالتبضع وقبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون

قوله واختلغا على قول الامام في العيبين يحلف الباعين
واذا نكل عن البينة اى المبيع اذ نكل عن البينة اى المالك
التي عند المشتري قوله بعد التقاضي المبيع والمشتري
المبيع فان ظهر في الحال في تفسيره يعني المشتري عيبا
وتقاضي في النهر حاشه حذره

بيعا بالمصومة بقاء وهو جاز كما تقرر في كتب الاصول قبض
تكميلا او ذنيا ووجد ببعضه عيبا رد كله او اخذ لانه
المكيل او الموزون اذا كان من جنس واحد كان كشي واحد
قيل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان
عبد من حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب لا الآخر ولو اشترى بعض
اي بعض المكيل او الموزون لم يجز بعد القبض في رد ما بقي
الا بصفة التبعض والاحتفاظ لا يمنع تمام التصفقة لان تمامها
برضا العاقد لا المالك وانما اذا كان قبل القبض فله ان يرد
الباقى لتفرق التصفقة قبل التمام وفي القيوب خيرات
التبعض فيه عيب وقد كان وقت البيع وظهر بالاحتفاظ
اشترى جازية ولم يثبت اى عيوبها فوطئها او قبلها او سهرها
بشهوة ثم وجد بها لم يردّها مطلقا اى سواء كانت بكرا
او ثيبا نقصا الوطئ او لا لان كله منها عيب حادث ويجمع
ما تنقص لا متناع الرد الا اذا كان المبيع باخذها لان المتناع
كان لحقه فاذا رضى زال المتناع الحادث من العيب اذا
زال فالقديم يوجب الرد يعني اذا اشترى شيئا فحدث
فيه عيب لم اطلع على عيبه القديم لم يرد له لان حدوث العيب
عنده مانع من الرد وانما زال جاز الرد لعدم المنوع بزوال
المانع ظهر عيب ببيع القاييب عند القاضي فوضعه عند عدله
فهلك كانه اى اى لهلك على المشتري الا اذا قضى بالرد على المبيع
يعني اشترى جازية من رجل وغاب المبيع فاطلع المشتري
على عيب الجازية فرفع الامر الى القاضي واشت عند البتراء
والعيب فاخذها القاضي ووضعه على يدي عدل فماتت
في يد وحضر المبيع ليس للمشتري ان يشتريه النبي لان الرد
على المبيع لم يثبت كما عيب كانه اى لهلك على المشتري
قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاضي
بالرد على المبيع بل اخذها منه ووضعه عند عدل اتمسا

قوله فوطئها الجازية يشتري على انها بكر فوطئ فاعلم بالوطئ عدم
الكهانة فاعلم فخرج بها كانه من ساهرة رد وانما لم يرد
بعد الحكم لا على ان قبل عن نفي جازية او البتراء فوطئ
بالنقصان اى نوع في لف لما في الزانية او لا فكل
منها ثيب فغير نظر لا شيئا القيد والمكس حاشه حذره

هذا هو ما ذهب اليه المفسرون في تفسير قوله تعالى
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه

هذا هو ما ذهب اليه المفسرون في تفسير قوله تعالى
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه

هذا هو ما ذهب اليه المفسرون في تفسير قوله تعالى
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه

از اقصى على البائع بالتردد فينبغي ان يهلك من مال البائع بتردد
 المشتري التردد لان اقصى ما في الباب ان هذا قضاء على العيب
 من غير خصم ولكنه ينفذ في ظاهر الروايتين عن اصحابنا
 مدأوات العيب وعرضه على البيع ولبيته وتخيذه في ركوبه
 في حاجته رضاً لان كل منهما دليل على الشبهة ولو كان ركوبه
 للرد لا اى لا يكون رضاً لانه وسيله الى الرد كالتيقن
 وشراء العلف عن ضرورة فانها اذا كانا عن ضرورة فلا
 والانتقاد او يكون العلف في عدل واحد لا يكون في عدل
 واذا عدم الضرورة كانا رضا قطع المقبوض اى قطع يد
 المبيع المقبوض او قتل بسبب كان عند البائع رد القطع
 لبقاء عينه واخذ عينها اى معنى المقطوع والمقتول
 يعنى المشتري عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري
 له ان يردده ويأخذ منه وقال لا يردده بل يرجع بما بين
 قيمته سارقا وغير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل في يد
 المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة الاستحقاق
 عنده وبمنزلة العيب عندها لتمام الوجود في يد البائع
 سبب القطع والقتل وهو لا ينافى المأينة فينفذ العقل
 فيه لكنه تعيب فيرجع بنقصانه لتعدا لردده ولا ان سبب
 الوجوب حصل في يد البائع والوجوب يفضى الى الوجود
 فيضاف الوجود الى السبب السابق قوله ولم يعلم به
 المشتري يفيد على هذا تفسيره لان العلم بالعيب رضا به
 ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع
 الرجوع كماليات في مباحث الاستحقاق باع شرط البراءة
 من كل عيب ولم يستتم العيوب بعددها صح وقال ان يفتن
 لا يصح بناء على مذهبه ان البراءة عن الحقوق المجهولة لا يصح
 لانه فيه معنى التليين حتى يرتد بالتردد وتليين المجهول لا يصح
 وكذا ان الجهرالة في القسط لا تقضى الى النزاع وان تقضى

التلك

هذا هو ما ذهب اليه المفسرون في تفسير قوله تعالى
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه

التلك لعدم الحاجة الى التسليم فلا تكون مفسدة ويدخل فيه
 اى في هذا البراءة العيب الموجودة حال العقد والحادث بعد
 العقد قبل القبض عند ابي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه
 الحادث بعد العقد وهو قوله في قال مشتري العبد لى
 ساقومه اشترة فلا عيب به صوته اشتريه يذيد من يكتسب
 غلاما فان ادان ببيعه من بشر فقال بشر حبي المساومة
 اشترة فلا عيب به ولم يبع الظالم من بشر فوجد يذيد به
 عيبا كان ينبغي ان لا يجوز رده على البائع لاقراره بعدم
 العيب لكنه يردده على بايعه ولا يبطله اى الرد لاقرار السابق
 بعدم العيب لانه يجان عن الترتيب لظهورانه لا يخلو عن
 عيب ما فتيقن القاضى بان طاهره غير مراده ولو عيبه
 اى بالعيب بان قال لا عود به ولا شك لا اى لا يردده لاحاطة
 العلم به الا لا يحدت مثله بان قال ليس به اصبع زائدة
 ثم وجد به اصبع زائدة له ان يردده لتيقننا لكذبه في الاقرار
 كقوله لغيره قطعت يدك ويد صحابته قال بايع عبدي
 لاخر عبدي هذا ابق فاشتره مني فاشتراه وباع من اخر
 فوجد المشتري الثاني ابقا لا يردده بما سبق من اقرار البائع
 الاول ما لم يبرهنه انه ابق عنده اى عند البائع الاول المقر
 لان الوجود من البائع الثاني السكوت عند اقرار البائع
 الاول واقر ان ليس بحجة على المشتري الاول وهو البائع
 الثاني مشتري العبد او ائمة قال اعشق البائع العبد او جبر
 او اولد الامة او هو خيرا لا اصل وانكر البائع وظلف المحن
 المذمومة عن الانبات قضى عليه اى على المشتري بالعتق والتذكير
 والتكليف والعتق ولا قرار بما ذكر ويرجع بالعيب ان علم
 لان البطل للرجوع اذ التمس من ملكه الى غيره بائنا
 او اقراره ولم يؤخذ حتى لو قال باعه وهو ملك فلا بيع
 وصدة فلا يرد ولا يرجع بالنقصان لانه اخرج عن ملكه

هذا هو ما ذهب اليه المفسرون في تفسير قوله تعالى
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه
 لا يبيع العبد الا بموافقة مولاه

في الظاهر باقران كاتبة وهبته كذا في الجامع الكبير باع الامام
او امينه عليه مخزن حتى لو لم يكن مخزنا لم يجز بيعه لانه
لم يملك كما مر في كتاب السير ووجد المشتري في البيع ميا
لا يرة عليه ما ادى الامام او امينه لانه لا يشتبه خصما
بل الامام يثبت له خصما ولا يخلف لانه فائدة الخلف النكول
ولا يصح نكوله واقرانه فاذا ثبت عليه العيب وزد بياغ
ويدفع الثمن اليه والتقصير والفضل يرجع الى محله ثم ان يضر
الثنى الاخر من الاول ان المبيع من اربعة الانواع يعطى منها
وان كان من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان
المبيع منه لان الغرم بالغنم **باب البيع الفاسد**
كفيت الباب به وان كان فيه الباطل والموقوف والمكروه ايضا
كثرة وقوعه بتعدد اسبابه والباطل ما لا يصح اصلا وصفا
ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبد ابيته وقبض واعتق
لا يعتق والقاسد ما يصح اصلا لا وصفا ويفيد الملك
عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبد ابخر وقبض فاعتقه
يعتق والموقوف ما يصح باصلا وصفا ويفيد الملك على سبيل
التوقف ولا يفيد تمامه لتعلقه بحق الغير والمكروه ما يصح
باصلا وصفا لكن جاوره فثني من ثني عنه كالمبيع منه اذا
لحقه اذا تقرر هذا فاعلم انه بطل بيع ما ليس بالمال والبيع به اي
جعل غنا با دخال اليه عليه كالدم والرجع والموت والميت
يسكون اياها والميتة بتسديد اليها اي الميتة التي ماتت
حتف انما فان الميتة التي لم تمت حتف انما مثل الموقوفة
مال عند اهل الزمة كالخمر والخنزير كياسناني والمقدوم
ومنه حق الثمن فان لم يعد فم محض ومنه ايضا المصايب
جمع مصنوفة وهي ما في اصلاوب الفحول من الماء والماء في
جمع موقوف وهو ما في البطن من الخبز ويجب ان يجعل ههنا
على ما يكون والا كان مملوكا وسيأتي ان بيع المحل فاسد

والاشية سوى كسبه وجزا ولا فوق له في البيع
بما لا يملك فاشتق اشياء او يملك ويكفر
الموقوفه وهي التي ماتت بغيره
منها من ان المني على ما يكون
اي المني فلا يتم قبل ان يكون علة او فسخة
فلا يصح عليه اسم محض

وهو حق الثمن فان لم يعد فم محض ومنه ايضا المصايب
جمع مصنوفة وهي ما في اصلاوب الفحول من الماء والماء في
جمع موقوف وهو ما في البطن من الخبز ويجب ان يجعل ههنا
على ما يكون والا كان مملوكا وسيأتي ان بيع المحل فاسد

لا باطل

لا باطل والانتاج بكسر التون من نتجت الدابة على البنا للفقول
وهو جمل الخبالة وبيع امة ثيبين امة ذكرا الصير لند كبير
المخير عبد وعكسه وهو بيع عبد ثيبين امة فانه امة
ليست بعبد وكذا العكس فيكون بيع معدوم وانما لم يكن
ههنا الاشياء ما لانه المال موجود بميل اليه الطبع ويجري
فيه البذل والمنع وهذه الاشياء ليست كذلك لانه صفة المالاية
للمتة ثبتت بمول كل انبار وبعض اياه والتقوم انما ثبتت
باباحة الانتفاع به شرعا وقد ثبتت صفة التقوم بل صفة المالاية
فان حثية من الخنطة ليست بالحق لا يصح بيعها وان ابيع
الا انتفاع بها لعدم قول الناس اياها كذا في الكافي وميزون
التسمية عامدا فان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه
لانه مجتهد فيه بخلاف الاتفاق فيه كما لم يرفق في البيع
بقضا والقاضي قلنا حرمته منصوص عليها ولا مساع للامام
في مورد النص فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي
وما في حكمه اي حكمه ما ليس بالمال عطف على ما ليس بالمال كالم ولد
والكاتب والمدبر فان بيع هؤلاء ايضا باطل كمن ليس
كبطون الحر فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع
اصلا بنبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء لحق
الحرية لا ابتداء لعدم حقيقةها وهذا جازي بيعهم من انفسهم
فيطل ما قيل لو بطل بيع هؤلاء لكان بيع الحر ويزم بطلان
بيع القن المضوم اليهم في البيع كالمضموم الى الحر وذلك
لانهم دخلوا في البيع لكونهم محلا له في الجملة ثم خرجوا منه
لتعلق حقهم بقى القن بحصة من الثمن والبيع بالحصص بقاء
جائز كما مر بخلاف الحر فانه لما لم يدخل في البيع لعدم محليته
لزم البيع بالحقبة ابتداء وانته باطل كما مر وسياتي وبيع
مال عطف على بيع ما ليس بالمال فيبقى موقوف كالمحرر ومحرر
وميتة لم تمت حتف انما قيد جازي ليكون مالا كالحر

والاشية سوى كسبه وجزا ولا فوق له في البيع
بما لا يملك فاشتق اشياء او يملك ويكفر
الموقوفه وهي التي ماتت بغيره
منها من ان المني على ما يكون
اي المني فلا يتم قبل ان يكون علة او فسخة
فلا يصح عليه اسم محض

Copyright

والخبر حتى لو ماتت حنف انظر لا يكون مالا عند اهل
 الذمة ايضا بالثمن اى الدراج والدينار والفلوس انا فقه
 متعلق بقوله وبيع مال وانما يبطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد
 الحكم في طرف المبيع فانه المبيع هو الاصل في البيع لتوقف
 البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس بخلاف ذلك
 فكذا البيع لان يشوبه في الثمن انما يكون حكما للملكه بمقتضى
 تلك مال اخر فانه لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فانه يثبت
 فيه الملك لا محالة ثبوت الملك في المعلوم وان قولك بغير
 فسد البيع حتى تلك ما يقابلها وان لم يملك غير المخر وغير
 كاسيا في وبطل ايضا بيع في ضم الى حر وبيعته صحت
 الى ميتة ماتت حنف انما قدت به ليكون كالمخر وانما
 بطل بيع الفحل والذكية وان سمي فحل لان المخر غير
 داخل في البيع لكونه غير مال وبضم الى الفحل جعل شرطاً
 لقبول الفحل وجعل غير المال شرطاً لقبول المبيع فبطل البيع
 وصح بيع في ضم الى مديون او قتي غير مملوك ضم الى وقف
 لانها محل البيع عند البعض فبطلت بها لا يترى الى غيرها
 وبيع لا يجزى له حال العقد كبيع الصفي او وصية ماله بغير
 فاحش قال في العمادية فان كان بيعهم واجاز ثم يعني
 الاب والجد وصيتهما والقاضي يحل القيمة او باقل بقدر
 ما يتغابن الثمن في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغابن الثمن
 فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا
 عقد لا يجزى له حال العقد وبيع في ضم الى فانه اذا نفي
 فقد نفي الركن فلم يكن بيعاً وقيل ينعقد لان نفيه لم ينع
 لان نفي العقد واذ لم يصح نفيه صار كانه ساكت عن ذكر
 الثمن ولو باع وسكت عنه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض
 كاسيا في وحكمه اى حكم البيع الباطل ان البيع به لا يملك اى
 لا يكون ملكا للشترى لان الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف

الفاسد

قوله وانما يبطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فانه المبيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس بخلاف ذلك فكذا البيع لان يشوبه في الثمن انما يكون حكما للملكه بمقتضى تلك مال اخر فانه لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فانه يثبت فيه الملك لا محالة ثبوت الملك في المعلوم وان قولك بغير فسد البيع حتى تلك ما يقابلها وان لم يملك غير المخر وغير كاسيا في وبطل ايضا بيع في ضم الى حر وبيعته صحت الى ميتة ماتت حنف انما قدت به ليكون كالمخر وانما بطل بيع الفحل والذكية وان سمي فحل لان المخر غير داخل في البيع لكونه غير مال وبضم الى الفحل جعل شرطاً لقبول الفحل وجعل غير المال شرطاً لقبول المبيع فبطل البيع وصح بيع في ضم الى مديون او قتي غير مملوك ضم الى وقف لانها محل البيع عند البعض فبطلت بها لا يترى الى غيرها وبيع لا يجزى له حال العقد كبيع الصفي او وصية ماله بغير فاحش قال في العمادية فان كان بيعهم واجاز ثم يعني الاب والجد وصيتهما والقاضي يحل القيمة او باقل بقدر ما يتغابن الثمن في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغابن الثمن فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجزى له حال العقد وبيع في ضم الى فانه اذا نفي فقد نفي الركن فلم يكن بيعاً وقيل ينعقد لان نفيه لم ينع لان نفي العقد واذ لم يصح نفيه صار كانه ساكت عن ذكر الثمن ولو باع وسكت عنه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كاسيا في وحكمه اى حكم البيع الباطل ان البيع به لا يملك اى لا يكون ملكا للشترى لان الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف

قسم الزكاة في ثلث اقوال
 قسم الزكاة في ثلث اقوال
 قسم الزكاة في ثلث اقوال

المقبوض على يوم الشراء

الفاسد كما مر فان هلك المبيع عند المشتري لم يضمن لان
 المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل بقي حرج القبض
 باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل
 يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض على شئ او شئ وهو
 الثمن فيقول اذهب بهذا فان رخصت به اشترى به ما ذكر
 اما اذ لم يرضه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نفس عليه
 فقيه ابو الليث قيل وعليه الفتوى كذا في العناية ثم لما فرغ
 من بيان ابيع الباطل شرع في بيان بيع الفاسد فقال
 وقسده ما ابيع سكت اى وقع السكوت فيه عن الثمن
 فان البيع لا يبطل به بل ينعقد ويثبت الملك بالقبض لان
 مطلق البيع يقتضى اتمامه فانه اذا سكت كان عرضه
 القيمة فكانه باع بغيره فيفسد ولا يبطل وفسد ايضا
 بيع عرض بالخمر وعكس لان المشتري العرض انما يقصد
 تلك العرض بالخمر وفيه اعراض العرض لا المخر فبقى ذكر
 المخر معتبرا في تلك العرض لا في حق نفس المخر حتى فسد
 التسمية ووجب قيمة العرض لا المخر وكذا اذا باع المخر العرض
 باء اذ حل الباء في العرض اذ يعتد شراء العرض لا المخر
 لكونه مقايضة وفسد ايضا بيع اى العرض بامر الولد و
 المكاتب وانما يترى حتى لو تقاضى ملكه مشتري العرض
 لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل العقد فيما ضم الى
 واحد منهم وبيع معه ولو كانوا كالمخر لبطل وفسد بيع
 سكران لم يقصد لانه بيع ما لا يملكه او صيد والى ما عدا
 حطه لا يؤخذ منه الا بحيلة لانه غير مقدر والتسليم وان
 اخذ به ونهاه عن لانه مقدر والتسليم اذ دخل في الخطيئة
 بنفسه لم يفسد ماله لعدم الملك وفسد بيع طير
 في الهوان لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفاسد بعينه
 البطلان وهو بعد غير مقدر والتسليم وانما قال لا يرجع

وقيل يكون مضمونا لانه وصح في القنية فلو عليه الفتوى فيها
 بيع المخر في اياه او ابيه قبل القبض وقيل فاسد وفي وصاها
 بيع الوصي مال اليتيم بغير فاشش باطل وقيل فاسد وبيع
 في الشفيع المفسد ونحوه فاسد كما في الدرر حاشا كادى

Copy



بما قال الزيلعي اذا كان الطير يطير في الهواء ولا يرجع لم يجر
 بيعه واما اذا كان له ولد عند طير منه في الهواء ثم يرجع اليه
 جاز يبيعه وللعالم اذا علم عودها وانكسرت تسليمها جاز بيعها
 لانها مال مقدور التسليم وفسد ايضا بيع الحمل جعل يبيع
 المنتاج باطله وبيع الحمل فاسد لانه عدم الاوالة مقطوع
 وعدم الثاني مشكوك فيه وفسد ايضا بيع امه لانها لما
 تقرب ان مالا يبيع او اذ به بالعقد لا يصح لتشاؤمه من العقد
 والحال كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان لانها خلقه
 وبيع الاصل يتناولها فالتشاؤم يكون على خلاف موجب
 فلم يصح فيصير شرطاً فاسداً والبيع يفسد به وفسد ايضا
 بيع شيء في صرح للغرر لا حتمال كونه انتفاعياً ولو لم يرد
 للغرر وصوفي على ظاهر الغرض لان التبرع ممنه ووجد
 في سقف ودرع من ثوب اذا باع جدياً في سقف او درعا
 من ثوب يعني ثوبا يضره التبعض كالقصر لا الكرباس
 فالبيع لا يجوز ذكر القطع اولا اذا لم يكن التسليم الا بضر
 لم يوجب العقد ومثاله لا يكون لازماً فيمكن من الرجوع
 ويتحقق المنازعة بخلافه مالا يضره التبعض كبيع عرفة
 برأهم من ثوبه فضة و زراع من كرباس فان يضره جاز
 لا انتضاء المانع وبهذا التقرير يندفع ما يقال ان هذا الضرر
 مرضي فينتهي ان لا يكون مفسداً فلم يكن الجذع معيناً
 لا يجوز لزوم الضرر والجهالة ايضا ولو قطع البائع الزرع
 او قطع الجذع قبل ان يفتح المشتري عاد البيع صحيحاً لانه
 المفسد قبل التقدير وضرب القارض وهو ما يخرج من الماء
 بطون الشبكة خزانة لا يجرى له والمزبنة وهو بيع الشيء بالثمن
 المنقولة بالتداول على التخييل بغير بائناً المنقولة بشئ
 مجزؤه ومنه كيد خرساً للزهر عنه وتسميته الربو والملازمة
 والمنازمة واللقاء المجرى فانها يبيع كانت في الجاهلية بان

في هذه القصة التي في لسان السامع ولو كان
 في هذه القصة التي في لسان السامع ولو كان
 في هذه القصة التي في لسان السامع ولو كان

بان يتسامر الرجلان على سكة فاذا اشترى المشتري منها
 اليه البايع او وضع المشتري عليها حصاة لزم فالاول المالك
 والثاني المنازمة والثالث اللقاء الحجر وقد هي التبرع عن
 الاولي والحق بهما الثالث بدلالة النص وفسد ايضا
 بيع الكراهة بالقصر وهو ما يحويه الارض من الثبات كذا
 ان يفسد املاً اجارة املاً فاسداً ببيع فله وودعه على ما
 ليس يملكه للبايع ان يجره نبات الكراهة في ارضه لا يقطع
 شركة التماس منه ولا يصير مملوكاً فيبقى على اصل الاجر ما لم
 يوجد له حران قاله من التماس شركة في الكلف في الماء والكراهة
 والنار اجارة فله وودعه على استعماله في التماس وحل الاجارة
 المتافع دون الاعيان ولا يلزم الصبح والليل في استيجار
 الصباغ والظن لان العبيد ثم الله لا فائدة العقل المستحق
 بالاجارة والحيلة فيه ان يستاجر موضعاً من الارض ليضرب
 فيه فسطاطاً او ليحعل حظيراً لعينه فتصح الاجارة ويبيع
 صاحب المدعى الاستفاعة له بالمرعى فيحصل مقصوده
 كذا في الكافي واليحل فانه يبيع فاسداً عند اى حيلة وبيع
 ويصح عند محمداً اذا كان محمداً لا يجرى حيوان مستفع حقيقة
 وشرعاً فان كان لا يؤكل كالبغل والحمار وكلها من الهمام
 فله يجوز بيعه كالزنا بغير الاستفاعة ليس به بل ما يخرج منه
 فلا يكون مستفعاً به قبل الخروج الامع لو اريت فيها العسل
 في يجوز بيعها لانه كره القدر في طرحه وقال الكرخي لا يجوز
 معاً ايضاً لان الشيء انما يدخل في البيع تبعاً لغيره واذا كان
 من حقوقه كالقريب والطريق كذا في الكافي وودعه في القرض
 فان يجرى لا يجوز عند اى حيلة وبيع فاسداً في الدود
 ومع عتيق في بيضه وقيل فيه ايضاً مع اى حيلة في الدود
 من الهمام وبيضه لا يستفع به فاسد كونه الحنك فاسد
 وبيضها ولحمه ان الدود يستفع به وكذا بيضه في الماء

ما جزمه الاصل من ان الثبات شرطاً او لا
 لا اصل الاصل من ان الثبات شرطاً او لا
 لا اصل الاصل من ان الثبات شرطاً او لا

انما يبيع ويشتري
 انما يبيع ويشتري

الفحل
 الفحل

انما يبيع ويشتري
 انما يبيع ويشتري

انما يبيع ويشتري
 انما يبيع ويشتري

اذا كان ثلثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام او يدعي
 او يكاتبه او يستولدها ولا يخرج القن عبد كان او امه
 عن ملكه هذا منال بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع المبيع هو
 يستحقه فان القن يعجه ان لا يتدا وله الايدي فيوجد ثبوت
 خالية عن العوض فيفسد البيع وقرع على الاصل المذكور بقوله
 فصح ان البيع بشرط يقتضيه العقد بشرط الملك المشترى اولا
 يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الذابة المبيعة فانها
 ليست باهل للنفع جاز ان تسلم ذميا ببيع خر او خنزير
 وشراهما واخر الخمر غيره اي غير الخمر ببيع صيده وقال لا يجوز
 لان الموكل لا يليه بنفسه فلا يوليّه غيره كتوكيل مسلم
 مجوسيا وبزويج مجوسية ولان ما يثبت للتوكيل يستقل
 الى التوكيل فصار كأنه باشره بنفسه وله ان المعبر في هذا
 الباب اهليتان اهلية التوكيل وهي اهلية التصرف في الامور
 به والتصرف في ذلك واهلية التوكيل وهي اهلية ثبوت الحكم
 والتوكيل ذلك حكما للعقد ثلثة يلزم انفكاك المذموم عن
 الذمزم الا يرى ان صحته ثبوت ملك الخمر لمسلم ارنا ان المسلم
 مؤثر التصرف في ذمات عن خر او خنزير وايضا العبد لا يملك
 التصرف في ذمته انما يملك في ملك غيره كمولاه المسلم
 اتفاقا واذ ثبت لاهليتان لم يمنع المقدسب الكيل
 لان جالب لا سائب ثم التوكيل ان كان حراما خله وان كان
 خنزيرا يبيعه وقد قالوا هذه الوكالة مكرهه استكرهه
 حكمه ان المشتري اذا قبض المبيع برضى بايعه مريحا اولاد
 بان قبضه في مجلس المقد حضرته ولم ينه ملكه وقال
 انما فحق لا يملك وان قبضه لانه حرام فلا ينال به ثمة الملك
 ولان الثمن نسخ المشروعية لتناف بينهما ولهذا لا يفيد
 قبل القبض وصار كما اذا باع الخمر بالدرهم وكذا ان ركن
 البيع صدر عن اهل ووقع في محله فوجب القول بان عقده

ان لا يتدا وله
 فيوجد ثبوت
 خالية عن العوض
 فيفسد البيع
 وقرع على الاصل
 المذكور بقوله
 فصح ان البيع
 بشرط يقتضيه
 العقد بشرط الملك
 المشترى اولا
 يقتضيه ولا نفع
 فيه لاحد كشرط
 ان لا يبيع الذابة
 المبيعة فانها
 ليست باهل للنفع
 جاز ان تسلم
 ذميا ببيع خر او
 خنزير وشراهما
 واخر الخمر غيره
 اي غير الخمر
 ببيع صيده وقال
 لا يجوز لان
 الموكل لا يليه
 بنفسه فلا يوليّه
 غيره كتوكيل مسلم
 مجوسيا وبزويج
 مجوسية ولان ما
 يثبت للتوكيل
 يستقل الى التوكيل
 فصار كأنه باشره
 بنفسه وله ان
 المعبر في هذا
 الباب اهليتان
 اهلية التوكيل
 وهي اهلية
 التصرف في الامور
 به والتصرف في
 ذلك واهلية
 التوكيل وهي
 اهلية ثبوت الحكم
 والتوكيل ذلك
 حكما للعقد ثلثة
 يلزم انفكاك
 المذموم عن الذمزم
 الا يرى ان صحته
 ثبوت ملك الخمر
 لمسلم ارنا ان
 المسلم مؤثر
 التصرف في ذمته
 انما يملك في ملك
 غيره كمولاه
 المسلم اتفاقا
 واذ ثبت لاهليتان
 لم يمنع المقدسب
 الكيل لان جالب
 لا سائب ثم
 التوكيل ان كان
 حراما خله وان
 كان خنزيرا
 يبيعه وقد قالوا
 هذه الوكالة
 مكرهه استكرهه
 حكمه ان المشتري
 اذا قبض المبيع
 برضى بايعه
 مريحا اولاد

فان كان المشتري
 في ذمته

ولا تنك في الاهلية والمحلية وكنه مبادلة المال بالمال
 وهو حاصل والتمس عن الافعال الشرعية يقتضي ثبوت الشرعية
 لانه يقتضي تصور المنهي عنه اذا انتهى عما لا يتصور لغو حقيقة
 ما ذكر في ثبوت الاصول ان مدرك الامر والتمس المقدورة فانها
 عن الافعال المحسنة يقتضي كونها مقدورة حسنا وعن
 الامور العقلية يقتضي كونها مقدورة عقلا وعن الافعال
 الشرعية يقتضي كونها مقدورة شرعا والا كان غيبا محضا
 فان الظهور ان عن الامور المحسنة فاذا قلت لشخص لا تقبل
 يكره كل من يتمم لا تقبل القعدة وكذا اذا قلت للاعشى
 لا تبصر والبيع من الافعال الشرعية واذ انتهى عنه ان يكون
 مقدورا شرعا وهو المعنى بقول علماءنا ان التمس عن الفعل
 الشرعي يقتضي المشروعية باصلا وغير المشروعية بوصفه
 فان الاول ناظر الى المقدورة شرعا والثاني الى التمس
 البيع مشروع وبه ينال ثمة الملك انما الحرمة لا حرمان وعدم
 ثبوت الملك قبل القبض هذا وتقرى الفساد المجاوز لانه
 واجب الرفع بالكثراد فبالا متناع عن المطالبة اولى
 لان الرفع سهل من الرفع والميتة ليست بحال فانه عدم
 التمكن وان كان الخمر ممتنا فقد مر وجبه ولزم ان كان
 المقبوض في يد المشتري لثمة مثله حقيقة وهو الذي يماثل
 صورة ومعنى ان كان الهالك متليا او منقلا معنى فقط
 وهو القيمة ان كان الهالك قمتا لانه مضمون بالقبض
 كالغصب ويصير قيمته يوم القبض وان زادت قيمته في
 فانه لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمقبوض
 كذا في الكافي ويجب على كل منهما ان يتسليمه لم يقل
 كل منهما اشارة الى وجوب الفسخ واللام يقيد الجواز
 فسخه قبل القبض دفعا للفساد وكذا بعد اربعة اقباض
 مادام ان المبيع في يد المشتري لم يقل ان كان الفسخ في سلب

انما هو الذي
 في ذمته

فإنه يرى في الكتب عليه قبال من قبل الفاسد لا التوفيق
ونقل عن عروة الخوارزمي في سنده ووضيعة الفقيه لا المجلس
هو الصحيح وقيل عليه فخر مبادنة وعمل الضعيف لا
عامة الخوارزمي في الدرر

هنا فلا تعتبر كطاب ربح مال ادعاء فقص ثم
بالتصادق صورة ادعى على رجل مالا فقضاه فربح فيه ادعى
ثم تصادقا على ان هذا المال ليس على المدعى عليه فالربح طيب
لانه الخبز هنا فساد الملك لانه القوي وجب بالقرار ختم
لحق بالتصادق وبدل المستحق مملوك فلا يعمل فيما لا
يتفق بين في دار شرها فاسدا او غرس في ارض شرها
فاسدا لزومه قيمتها ارضه الدار والارض وقال لا ينقض
البناء ويرد الدار وكذا الغرس لان حق الشفع اضعف
من حق البايع اذ يحتاج فيه الى القضاء او القضاء ويطل
بالتاخير ولا يورث بخلاف حق البايع والاضعف ان لم
يبطل بشئ فالأقوى اولى ان لا يبطل به وحق الشفع
لا يبطل بالبناء والغرس وحق البايع كذلك ولان البناء
والغرس حصل للمشتري بتسليط جهة البايع وكل ما هو
كذلك ينقطع به حق الميراث كالباع الحاصل من المشتري
بخلاف الشفع اذ التسليط من جهة البايع وكل ما هو كذلك
ينقطع به لم يوجد منه ولهذا الوجهها المشتري لم يبطل
حق الشفع وكذا لو باعها من آخر فانه يأخذ بالشفعة
بالباع الثاني بالتمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن في العقد
شفعة لان حق البايع قد انقطع هنا وعلى هذا صار
حق الشفع والتسليط منه أقوى من حق البايع لوجوده
منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد واحكامه شرع
في بيان بيع الموقوف واحكامه فقال ووقف بيع مال
الغير على اجازته وبيع العبد والتبني المحوري على اجازة
مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي وبيع ماله من فاسد
عقل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع المرحوم والمستأجر
وارض في مزارعة الغير على اجازة الميراث والمستأجر
والمزارع ولو تفا سحا الا جاز لزمه ان يسلمه الى مستأجر

المشترى

موقوف

فإنه لا بد من وجوب بالقرار يعني وان كان في الفاسد
يكون هذا من قبيل الخبز لانه كذا كذا كذا كذا كذا
الذين كونه واجبا بالقرار ثم استحق بالتصادق صار
من قبيل الخبز لانه كذا كذا وقد عرفت انه لا يعمل
فيما لا يتفق بين قوله واما المستحق بالتمن الدار الثابت
في ذمة المدعى عليه فبذلك هو الذي كذا كذا كذا
خالد

منه كذا كذا كذا

موقوف

هذا هو البيع الموقوف
فإن كان البيع موقفاً فلهذا
الاسم لأنه لا يجوز بيعه
إلا في وقت الحاجة
فإن كان البيع موقفاً
فلهذا الاسم لأنه لا يجوز
بيع الموقوف إلا في وقت
الحاجة

هذا هو البيع الموقوف
فإن كان البيع موقفاً فلهذا
الاسم لأنه لا يجوز بيعه
إلا في وقت الحاجة
فإن كان البيع موقفاً
فلهذا الاسم لأنه لا يجوز
بيع الموقوف إلا في وقت
الحاجة

بكم البيع الموقوف

البيع فاجاز فانه لا يجوز وحكمه ايضا ان احد المتين
اخذ مال المتين او طلبه من المشتري ليس باجاز البيع الموقوف
واختلف في احسن فقيل اجاز وقيل لا وقوله لا اجيزه
له اي البيع الموقوف بخلاف المستاجر فانه اذا قال لا اجيزه
بيع الاجر ثم اجاز جاز كل ذلك من الخلافه ثم لما فرغ من
بيان البيع الموقوف واحكامه شرع في بيان البيع الموقوف
وحكمه فقال وكره البيع عند اذان الاول للجمعة لانه فيه
اخذه لا بواجب التسعي اذا قعد او وقفاً يتبايعان واما اذا
تبايعا عشرين فلا كراهة وكره التجسس وهو ان يزد في المتين
ليزغب غيره ولا يريد الشراء لقوله لم لا تشا جشوا وكره
السوم على سوم غير بعد رضاها بهي لقوله لم لا يشا
الرجل على سوم ابيه ولا يخطب على خطبة اخيه فانه يزي
بسيغته المتين وهو ابلغ واما اذا ساومه بشئ ولم يتركها
الى صاحبه فلا بأس للمغير ان يساومه ويشتره فانه بيع متى يزيه
وكذا قال بخلاف من يزيه فانه جائز لو روده الاثر وهو
محل التهي في الخطبة ايضا وكذا ايضا تلقى الجلب اي يتلقى
بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام
المقتر لا اهل البلد للمتري عنه ولان فيه تضيق على الحاضر
فان كان لا يضر فلا بأس به الا اذا كان كسب المتري الوارد
واشتري باقل من القيمة وبيع الخارج للبادي زمان يخط
لقوله لم لا يبيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلد
في قحط وهو يبيع من اهل البلد رغبة في التمر العالي
فيكون لانه اضرار لهم فان لم يكن كذلك فلا بأس به لعدم
الاضرار وقيل صورته ان يبي البادي بالطعام الى المتري
فيتوكل الحاضر على البادي ويبيع الطعام ويتالي المتري
على الناس فانه منهي عنه فانه لو فكره لبايع بنفسه ورض
في التسعر والتفريق بين صغير ودي رحم محرم منه لقوله لم

لا يبلد

المشترى

من فرق

من فرق بين والية وولدها فرق الله بينه وبين اخيه
يوم القيمة ووجب صلته لعل ربه غلاماً صغيراً ثم قال
ما فعل الغلامان فقال بعث احدهما فقال هم اذرك اذرك
وتروى اذرك اذرك ولان الصغير يستأمن بالصغير
وبالكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بجوارحه باعتداله
الشفقة الناشئة من قرب القرابة فكان في بيع احدهما قطع
الاستئناس والتمنع من التعاهد وفي ترك المرحمة على الصغير
وقد اوعى عليه بخلافه في الكبير ان ليس هنا ترك المرحمة بل هو
والزوجي لانه النص معلول بالقرابة المحرمة للتمكاج حتى
لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولما بد من
اجتماعها في ملكه حتى لو كان احد الصغيرين والاخر لغيره
لا بأس ببيع واحد منهما ولو كان التفريق بحق مستحق لا بأس
به كرفع احدهما بالحنابة وبيعه بالديار ورويه بالعيب لانه
المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وحكمه ان حكم
البيع المكروه انه لا يقصد لانه التهي باعتبار معنى مجاور
للبيع لا في صلبه ولا في شرطه صحتة ومنهله هذا التهي لا يجب
الفساد بل الكراهية ولا يوجب فساده لانه وجوبه في القاد
لدفع الحرمة ولا حرمة ههنا ويملك المبيع قبل القبض لما مر
شوت الملك قبل القبض في البيع الفاسد حرار تقدير الفاسد
المجاور ولا فساد ههنا ويجب التهي لا القيمة ان هلك المتعوض
في يد المشتري لان وجوب المثل او القيمة في البيع الفاسد لكونه
في حكم الغصب وهذا ليس كذلك **باب الاقرار** الغنة
الاسقاط والترفع وشرعاً رفع البيع وتصح بلفظين
احدهما مستقبل فشرح القدوري الاقالة تثبت باللفظين
احدهما يعبر به عن الماضي والاخر مستقبل فقول الرجل
اقبلني ويقول صاحبه اقلت وقال محمد هو كانه لا يصح
الا بلفظين يعبر بهما عن الماضي وفي الفتاوى استناد قول

هذا هو البيع الموقوف
فإن كان البيع موقفاً فلهذا
الاسم لأنه لا يجوز بيعه
إلا في وقت الحاجة
فإن كان البيع موقفاً
فلهذا الاسم لأنه لا يجوز
بيع الموقوف إلا في وقت
الحاجة

هذا هو البيع الموقوف
فإن كان البيع موقفاً فلهذا
الاسم لأنه لا يجوز بيعه
إلا في وقت الحاجة
فإن كان البيع موقفاً
فلهذا الاسم لأنه لا يجوز
بيع الموقوف إلا في وقت
الحاجة

الحمد لله

باعتهم الى العبودية

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

لا تخرج من الدنيا الا بعد ان يكون قد اتمم ما
في حقيقته فليكن من حلالا كانه باج مطلقا فادراج مطلقا
لزم ان يكون حلالا . مع ملاحظة ان

فانما ياتي المانع للفسخ فانه لا ياتي فسخا فاما **جديد**
فانما ياتي قبل القبض فانه لا ياتي فسخا فاما **جديد**
فانما ياتي بعد القبض فانه لا ياتي فسخا فاما **جديد**

وہو کہ غرضتہ غیر جہتہ وادائی وادائی

والأقالة باللاقط يفسد بالخط الفاسد كما سيأتي إلا إذا
تعيب أي كبيع عند المشتري لشتمه من قوله أو الماقل فاقالة
ح يجوز ما قل من التهم الأول لأن نقصان التهم يكون بما يلة
الغائب بالعيب وذكرنا في الثالث بقوله لا تفسد بالخط لا فم
البيع به للزوم التوبوا كما ترى ولا بد من الإفساح وذكرنا الرابع
بقوله وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه يعني إذا تقايل ولم يرد
المشتري المبيع حتى باعه منه ثانيا جاز ولو كانت بيضا الفسد
لأنه باعه قبل القبض ولو باعه من غير المشتري لم يفسد لأنه يبيع
جديدا في حق غيره ما ذكرنا في الخامس بقوله وجاز بيع المكمل
والموزون ببله إعادة الكيل والوزن يعني إذا كان المبيع كيلو
أو موزونا وقد باعه منه بالكيل أو الوزن ثم تقايله ولم يرد
المبيع من غير أن يعيد الكيل أو الوزن جاز ولو كان يبيعه لم يفسد
وذكرنا السادس بقوله وجاز بيع المبيع المشتري بعد الاقالة قبل
القبض يعني إذا ذهب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض
جازت المنة ولو كانت يبيعه لم يفسد لأنه يبيع به المبيع
للبائع قبل القبض ويبع في حق ثالث عطف على قوله ففسخ قال
في النهاية الخلف في هذا إذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر
بلفظ المفسوخة أو المفسوخة لا يجعل بيعا اتفاقا عما لا
لموضوع اللغو وقد وقع على كونها بيعا فروعنا ذكر الأول بقوله
فتسلم الشفعة في البيع لا ينافي أخذها في الاقالة يعني لو كان
المبيع عقارا سلمت الشفعة لشفعة لم تقايل يفسد به بالشفعة
لكنها يبيعا جديدا في حقه كما أنه يشتريه منه وذكرنا الثاني
بقوله ولا يرد البائع الثاني على الأول بعيب يعلمه بعد هتار
بعد الاقالة يعني إذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايله
ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فأراد أن يردّه على البائع
ليس له ذلك لأنه يبيع في حقه كما أنه يشتريه من المشتري منه
وذكرنا الثالث بقوله وليس للمواهب الرجوع إذا باع الموهوب

المختار
١١

اوله في حق هذا الى ما بعد بعض ملاحظاته في هذا المقام
فمنه في حق هذا في هذا المقام في هذا المقام في هذا المقام
لم يبق في هذا المقام في هذا المقام في هذا المقام في هذا المقام
والله اعلم بالصواب في هذا المقام في هذا المقام في هذا المقام

ونحوه لا يضمنه وبالحمله كل ما يزيد في المبيع او قيمته يضمن
 وما لا فلا ذكره التزليق لا اي ليس له يضمن الرجوع الطيب لانه
 لا يزيد شيئا في العيب ولا القيمة واجر المبيع لانه اجرة لم يزد
 ماله في المبيع فان التعلل حصل فيه لزمه وشغل غايته ان يكون
 تعليله شرطا وهو لا يكفي في الصم والبرص والرجعي ونحوه
 فانها لا تزيد في المبيع شيئا بخلافه فاجرا كسائر الشروط
 ونفقة المبيع كما حر وجعل لا يرق وكراء بيت المظف لا يرق
 ايضا لا تزيد شيئا بخلافه فكريا المبيع فانه يضمن فادته
 زيادة في القيمة ويقوله البائع حين البيع يبيع ما يجوز
قام على بكذا الاستدلال بكذا عن الكذب خانا ان البائع
 في المراجعة اي ظهر خيا شقة بيته او باقر او بكونه خيرا
 المشتري ان شاء اخذ المبيع بغيره او رده وفي التولية
 حظه اذ لو لم يحط في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على
 الاول فيصير مراجعة فتغير التصرف ولو لم يحط في المراجعة
 تبقى مراجعة على حالها وان كان الرجوع اكثر مما ظنه المشتري
 فلا يتغير التصرف ويثبت له الخيار كفوات الرضاء وبذلك
 المبيع او يملك في المراجعة قبل الرد او احدث به مانع منه
 اي من الرد لزمه بكل النقص المستحق وسقط خياره لانه بحريته
 لا يقابل شي من النقص كخيار الرمي والشرط بخلافه في خيار
 العيب لان المستحق منه المشتري الخيارات الفاسدة وعند العجز
 عن تسليمه يسقط ما يقابل من النقص ثانيا بعد بيعه يرجع
 فان راجع اي اراد المشتري ان يبيع مراجعة طرحه عند ما رجع
 اي كل رجع كان قبل ذلك وان استقر الرجوع النقص لم يرجع
 صورة اشتري ثوبا بعشرين ثم باعه بمراجعة مثليتي ثم اشتراه
 بعشرين فانه يبيعه مراجعة على عشرة ويقول قام على بعشرين
 اشتراه بعشرين وباعه باربعة مراجعة ثم اشتراه بعشرين
 لا يبيعه مراجعة اصله لان شبهة حصول الرجوع الاول بالعقد

لا يضمنه في المراجعة ويزيد في المبيع او قيمته
 في المراجعة او كان الرجوع اكثر مما ظنه المشتري
 والراجح اجده جواب شرطه كذا في كذا

لا يضمنه في المراجعة ويزيد في المبيع او قيمته
 في المراجعة او كان الرجوع اكثر مما ظنه المشتري
 والراجح اجده جواب شرطه كذا في كذا

الثاني ثابتة لانه تأكد به بعد كونه على شرط التزوي بالوقت
 على عيب والتسليم في البيع المراجعة كالحقيقة احتياطا
 بخلافه ما اذا قلنا ان البائع ان اشترى من المشتري شيئا لا يضمن
 التأكد حصل بغيره يراجع اي جان ان يبيع مراجعة يشتري
 من ما ذويه المحيط دينه برقبته قيد به اذ لو لم يكن العيب
 دين فباع من مولاه شيئا لم يصح لانه لا يبيع مولاه شيئا لم يكن
 قبل البيع لملك الرقبة ولا ملك التصرف على المشتري الا اذا
 متعلق بقوله يراجع صورة اشتري بعد ما ذويه في المراجعة
 ثوبا بعشرة وعليه دين بعشرة فباعه من المولى بخمسة عشر فانه
 يبيعه مراجعة على عشرة كملكه وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة
 فباعه من عبده الماذون له الكديون بخمسة عشر فانه ايضا يبيعه
 مراجعة على عشرة لانه في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه
 بشبهة العدم لانه العبد ملكه وما في يده لا يخلو عن حقه فاعتبر
 هذا في حق المراجعة لا يستثنى بها على الامانة فيق الاعيان للمشتري
 الاول فصار كأن العبد اشتراه المولى بعشرة في الفصل الاول
 ويبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر النقص الاول ويرجع رب
 المال على ما اشتراه مضارب بالنصف متعلق بمضاربه او لا
 متعلق بشرائه وعلى نصف ما يبيع بشرائه ثانيا منه اي من
 مضاربه متعلق بقوله بشرائه يعني اذا كان مع المضارب مخرج
 درهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال
 بخمسة عشر فانه يبيعه مراجعة بالنصف ونصف لانه هذا البيع
 وان قضى جواز عند ما اذ عدم الرجوع كما هو كذلك ههنا
 لانه الرجوع الما يحصل اذ يبيع من الاجنبي فيجوز العدم لانه
 المضارب وكيل من رب المال في الاول من وجه فاعتبر المبيع
 الثاني عدما في حق نصف الرجوع يراجع بله بياض بالتعيب
 ووطئ الثيب يعني اشترى جارية فاعورت او وطئها
 وهي ثيب ولم ينقصها الوطن يبيعها مراجعة ولا يجب

الرجعي

الرجعي
 في المراجعة او كان الرجوع اكثر مما ظنه المشتري
 والراجح اجده جواب شرطه كذا في كذا

Copyrighted material

عليها ايديا ان لم يحبس عند شيء بقا له الشيء لا لا وصاف
لا يقابلها التبع الا اذا كان مقصودا بالالتزام كما مر مرارا ولذا
قال ولم يتقصها الوطى قال التزيم المراد بغيره لم يبيعه راجحة
بله بيانه انه اشتراه سليما بكذا من الشيء ثم اصابه العيب عند بعد
ذلك واما نفس العيب فلا يوجب من بيانه بان يبيعه العيب
والشيء من غير ان يبيعه ان لم يشتره سليما ثم حدث به العيب عند
تقصي الفان وحق التنازل لشيء فانه ماضع بالتزيم او الحرف
وان كان جزءا يقابلها شيء من الشيء كالعذر لم يحبس عند
ويراجع بيانه بالتعيب بان قصيرا عن الشيء او فقاها
اجبت فافخذ او شرا لانه مقصود بالالتزام فيقابلها شيء
من الشيء ووطى البكر لان العذر جزء من الشيء يقابلها
الشيء وقد حبسها لتكبيره بشرط وطية لانه صان مقصودا
بالالتزام في شيء من شيء وكذا في بيع بياض يعني لشيء
بالف درهم شئ فباعه برخ مائة ولم يبيعه فعلم المشتري
خير مشتريه ان شاء قبل وان شاء رد لان الاجل يشبه
المبيع حتى يزداد في المبيع لاجل الاجل والتشبه ههنا ملحقه
بالحقيقة فصان كانه اشترى شيئين وباع احدهما راجحة
بنهما فيثبت له الخيار عقد علمه بالحياة فانه اكلفه علم
لزمه كل شئ وهو كلف ومائة لانه لاجل لا يقابلها شيء من الشيء
كذا التولية يعني ان كان وكلاء امانة ولم يبيعه شيئا لانه
في التولية مثلها في المراجعة لانه بناء على الشيء الاول وان كان
لشركه فم علم لزمه بالف حال لما مر انه لاجل لا يقابلها شيء
من الشيء ولي رجلا شيئا بما قام عليه في العلم من شيء
قدرة ان قدر ما قام عليه في البيع لانه الشيء وان علم
المشتري قدره في المجلس مع البيع لزوال المقصد قبل تقبل
وخير المشتري ان شاء قبل وان شاء رد لان الرضا لم يبيعه
قبله لعدم العلم فيخير كما في خيار الزويرة **فصل** في بيع

في قول كقول الفان بان الشيء لا يقابلها شيء من الشيء
فيما كان جليلا فانه ارشدها فيقول من الفان ان قد اختلفت الاراء
فيما كان جليلا فانه ارشدها فيقول من الفان ان قد اختلفت الاراء

المقار قبل قبضه لا المنقول عند ان حقيقة واني يوسف
وعند محمد لا يجوز لقوله ثم ان المشتري يتبين ان له تبعه حتى
تقبض ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه
كالمنقول ولهما ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في محله
والحديث معلول باحتمال الهدية وهو في العقار نادرا فيه
حتى لو تصور هدايته قبل القبض بان كان على فطرته وحق
قالوا لا يجوز بيعه قبله فلا يقاس على المنقول وقد اضطرب
ههنا كلمات شراح الهدية وغيرهم والظاهر ان موافق لقواعد
الاصول ما ذكر في الغاية وهو ان الاصل ان يكون بيع المنقول
وغير المنقول قبل القبض جائزا لقوله تعالى واحل الله البيع
لكن خص منه التزيم بدليله مستعمل مقارن وهو قوله تعالى
وحرّم الربوا والعام المخصوص يجوز تخصيصه بخير الواحد
وهو ما روي انه من شيء من شيء لم يقبض ثم لا يجزى
ان يكون معلولا بعذر الانفساخ او لا فان كان ثبت المطلب
حيث يتناول العقار وان لم يكن وقع التعارض بينه
وبين ما روي في التزيم مستند الى الاخر عن ابي هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم يبيع العرب بئنه وبين اذنية الجوفان
تعارض وذلك يستلزم التزيم وجعل معلوما بذلك
اعمال لبنوت التوفيق والاعمال متعين لا محالة ويكون
مختصا بعقد يقضي به ذلك المعوض قبل القبض شري
الكيفية كذا لاجل ما قد مر انه معرب كذا في وجوبه الجيم
الحركات المثلث لم يبيعه ولم ياكله حتى يكمل لشيء من شيء
من بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري
ولانه يجمل ان يزيد على المشروط وذلك البائع بخلاف
ما اذا باع جزا لانه الزيادة الشئ بخلاف ما اذا باع التوب
حزارة لانه الزيادة له ان الزرع وصف في التوب بخلاف
القدر كما مر ذكر الشئ لانه اذا ملك مكيلا او موز وناهبه

في قول كقول الفان بان الشيء لا يقابلها شيء من الشيء
فيما كان جليلا فانه ارشدها فيقول من الفان ان قد اختلفت الاراء
فيما كان جليلا فانه ارشدها فيقول من الفان ان قد اختلفت الاراء

او وصية جاز لئلا يكمل في قبيل القبض وقبل الكيل
وقيد بكونه اكمل مبيعا لانه اذا كان فمنا جاز التصرف فيه
مطلقا كذا في النهاية الا ان يكمل المبيع بعد بيعه عند المشتري
لان المبيع يصير معلوما بكيلا واحدا ويتحقق معنى
التسليم ويحل الحديث اجتماع الصفقتين كما سيأتى
في التسليم اهنا والله فاذا كان البايع قبل البيع وان كان
بعضه المشتري لم يغير لانه ليس صاع المبيع والمشتري
وهو الشرط وكذا لو كان بعد البيع بغيره المشتري لان الكيل
من باب التسليم اذ به يعلم المبيع ولا تسليم الا بحضرة
كذا الموزون والمعدود او لا يبيع ولا يأكل حتى يزنه
او يعبده نانيا ويكفي ان وزنه او عبده بعد البيع بحضرة
المشتري لا المزروع ان لا ينشرط ما ذكر في المزروع
وان اشتراه بشرط الذرع لا قمره ان الذرع وصف
لا يقابل شي من الثمن فيكون للمشتري قال التوليدي
هذا اذا لم يسم ككل فراع منا وان سمي فلا يحل له التصرف
فيه حتى يوزن جاز التصرف في الثمن قبل قبضه سواء
كان مما لا يتحقق كالنقود او يتحقق كالكيل والموزون
حق لو باع ابله بدرهم او يكي من النقطة جاز ان يأخذ
بدها شيئا آخر لوجود المجوز وهو الملك وانقضاء المانع
وهو غرر الانفساخ بالهلكة لما مر ان الاصل في البيع
هو المبيع وبهلا به ينفسخ البيع بخله في الثمن اما اذا كان
من النقود فظاهر واما اذا كان من الكيل او الموزون
فلا يبيع من وجه وشمس وجه وهذا لا يبطل الاقالة
في صورة القايضة بهلا به احدهما وقدره وجاز زيادة
المشتري فيه اه في الثمن ان قام المبيع لانه لم يبق لم يبق
بحالة بطلان الاعتراض عز لانه انما يكون في موجوده والثنى
ينبت ثم يستند ولم يثبت لعدده ما يقابل له فلا يستند

انما جاز زيادة المشتري في الثمن قبل القبض في المجلس حتى لو
زاد في الثمن من ثمنه بطلت كذا في القايضة ان لم يكن
وقد ذكره في القايضة كذا في القايضة كذا في القايضة
منه

ان لا يلحق باصل العقد بالكتار وجاز خط البايع عنه
لان حال يكي اخرج البديل مما يقابل لكونه لقاطا والقطا
بمقتضى بنوت ما يقابل فيثبت الخط في الحال ويلحق باصل
العقد لكتار وجاز زيادة اي البايع في المبيع لا يتصرف
في حقه ولكنه ويتعلق الاستحقاق اي استحقاق البايع والمشتري
بالكل اكل الثمن والمبيع والترايد والمزيد عليه فالزيادة للخط
لحقا باصل العقد لانها بالخط والترايد وتغيرت العقد
من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه راجحا
او خاسرا او عدلا ولها ولان الدفع فاذل ان يكون ولا يبر
التغير قال صدر الشريعة ويكي ان يقال انه لا تحقق مستحق
المبيع او الثمن فالاستحقاق يتعلق لجميع ما يقابل من المزيد
والمزيد عليه فلا يكون التزايد صلة متبذرة كما هو مذهب
زفر والشافعي اقول لا يكي ذلك لانه مدر هذا استحقاق
على الدعوى والبيته فان ادعى المستحق مجرة المزيد عليه
واثبتته اخذته فان اذعاه مع الزيادة واثبته اخذ وكذا
ان ادعى الزيادة فقط فم ان حكم المالحاق يظهر في التولية
والمراجعة فيراجح وتولي عليه اكل ان زيدا على البايع
ان خط فان البايع اذا صط بعض الثمن من المشتري فوجد
قال لاخر وليتلك هذا الثمن وقع عقد التولية على ما بقي
من الثمن بعد الخط فكان الخط بعد العقد ملحقا باصل
العقد فكان الثمن في ابتداء العقد وهو ذلك المقدار
وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل المبيع
والنفع ياخذ باقل فيهما اي في الزيادة على الثمن والخط
فان كان مقتضى المالحاق باصل ان ياخذ بالكل في صورة
الزيادة لان حقه بالعقد الاول وفي الزيادة بطلان له
وليس بها بطلان قال رجل لآخر بيع عبدك من زيد بالثمن
على ان يضمن من كذا من الثمن سوى الالف اخذت او مولى

انما جاز زيادة المشتري في الثمن قبل القبض في المجلس حتى لو
زاد في الثمن من ثمنه بطلت كذا في القايضة ان لم يكن
وقد ذكره في القايضة كذا في القايضة كذا في القايضة
منه

العبد لا ينفك عن زيادة في القيمة ولو لم يقل في القيمة
فلا ينفك عن زيادة في القيمة العبد ولا شيء عليه أي على القائل
أن الزيادة في القيمة والمسمى جائزة عندنا وتلحق بأصل العقد
كان العقد ورد ابتداء على الأصل والزيادة وكما هو الأصل
التي لم يشرع بغير ما لا يقابلها ولهذا لا يصح إيجابه على الجانب
لأنه لا يستفيد بأداء ما لا فاما فصول التي فيستغنى عنه حتى
تصح الزيادة من الجانب كما تصح من المشتري إذا سلم لها
شئ بمقابلة الزيادة وصارت كعبد الخلع فانه يصح على غير كراهة
إذا سلم لها شئ إذا البضع عند الخروج غير مقوم لكن من شرط
الزيادة المقابلة تسمية وصورة يجب حسب حتى وجوب
التي بواسطة المقابلة فإذا قال من التي فقد جعل الماشية
مقابلة البيع صورة فمن وجد شرطها فصح فإذا لم يقل في التي
لم يوجد المقابلة صورة ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا يصح
وبقي لزوم المال ابتداء لبيع دار من غيره وهو رشوة وهو
حرام وصح تأجيل الديون وإن كانت حالة في الأصل لأن
الدين حقه فله أن يؤخره تيسيرا على المديون كماله إرادته
إلى أجل معلوم أو مجهول جهالة يسير كالتأجيل إلى الحصاد
بخلاف ما كانت فاحشة كتهريب الربح سوى القرض
فإن تأجيله لا يصح لأنه يصير بيع الدارهم بالدراهم لأنه
معاوضة انتهى وإن كان أمانة وصلة ابتداء إذا كانت
أو أوصى به فانه إذا أوصى أن يقرض من ماله ألف درهم
فله تأجيل سنة لزم من ثلثه أن يقرضوه ولا يطالبون قبل
السنة لأنه وصية بالتبرع والوصية يتسامح فيها نظر
للموصي ولذا جوزت بالخدمة والتكليف ولزمت أو أحوال
المستقرض المقرض على أخيه بدنه فاجل المقرض من معلومة
فانه يصح حتى لو أورد المقرض أن يطالب المستقرض ذلك
الدين ليس له ذلك لأن الحوالة مبرأة براءة الدين في

ولو لم ينفك عن الزيادة في القيمة
فلا ينفك عن الزيادة في القيمة
فلا ينفك عن الزيادة في القيمة

فلا ينفك عن الزيادة في القيمة
فلا ينفك عن الزيادة في القيمة

في رواية وبراءة المطالبة في أخرى كذا في العارية **باب**
الربو انصو لغة الفضل مطلقا وشرعا فضل أحد
المجانسين على الآخر ففضل فقير يبيع على فقير يبي
لا يكون ربوا لا تنفاه المجانسة بالمعيان الشرعي وهو الكيل
والوزن ففضل مخترق أذرع من الثوب الهروي على خمسة
أذرع منه لا يكون ربوا لا تنفاه المقدار الشرعي خالي عن
عوض آخر من بيع كبري وكبري صغير يكرى يكرى وكبري صغير
فانه الثاني فاضل على الأول لكن غير خال عن العوض يفرق
الجنس إلى خلاف الجنس شرط لا حد العاقد حتى حتى لو شرط
لغيرهما لا يكون ربوا في المعاوضة حتى لم يكن الفضل
الحائز عن عوض في الهبة ربوا وعلته القدر بالجنس لأن
الأصل في الحديث المشهور وهو قوله هم المخطئة بالمخطئة
مثلا يمثله يكرى يكرى والفضل والفضل ربوا أي يبيع مثله
بمثله أو يبيع المخطئة بالمخطئة يكرى يكرى والمخترق يكرى
ولما كان الأمر للوجوب والبيع مباح عرف الوجوب
إلى رعاية الممانعة كما في قوله تعالى فما من مقبوضة حيث صرف
الأيهاب إلى القبض فصار شرط القرص والممانعة بين
الشيئين تكون باعتبار الصورة والمعنى معا والقدر يسوي
التصور والجنسية تسوي المعنى فيظهر الفضل الذي هو
الربو ولا يعتبر الوصف لقوله هم جيدها ودرهم يسوا
فان وجد إلى القدر والجنس جرم الفضل كفقير يبيع فقير يبي
والنساء ولو مع التساوي كفقير يبيع فقير يبي أحدهما
أو كله هانسية وإن عديا من ماله حلالا أو كفضل
والنساء فانه وجد أحدهما فقط حل الفضل كما إذا بيع فقير
خطة بفقير يبيع يكرى يكرى فانه أحد جزئي العلة وهو
الكيل موجود هنا لا الجن الآخر وهو الجنس وإن بيع علة
أذرع من الثوب ستة أذرع منه يكرى يكرى أيضا لوجود

فلا ينفك عن الزيادة في القيمة
فلا ينفك عن الزيادة في القيمة
فلا ينفك عن الزيادة في القيمة

فلا ينفك عن الزيادة في القيمة
فلا ينفك عن الزيادة في القيمة

الجنسية وان عدم القدر لا النساء اي لا يحل النساء في هاتين
 الصورتين ولو بالتساوي فخرمة ربوا الفضل بالوصف
 وربوا النسبة باحدهما لان جزء العلة لا يوجب الحكم لكنه يورث
 النسبة وهي في باب الربا ملحقه بالحقيقة وان كانت اذني
 منها فله بدعي اعتبار الطرفين ففي النسبة احد البديلين
 معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى من جهة
 تلك النسبة فلم يحل وفي غير النسبة لم يعتبر النسبة لما
 ذكرنا انها اذني من الحقيقة كسليم بن يوب هروي في هروي
 فانه لم يجز لا اتحاد الجنس وري في شعير فانه ايضا لم يجز لوجوه
 القدر والجيد والردى سواء لقوله من جيدها وردتها
 سواء ولا تبا في اعتبار سد باب المبيعات ثم قرع على قوله
 فان وجد حرم الفضل والنساء قوله فحرم بيع الكيل والوزن
 بجنسية اي بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضله
 ولو غير مطعوم كالخض فان من الكليات والحديد فانه
 من الموزونات والطعم غير معتبر عندنا بل عند النافق
 وبالنساء عطف على متفاضله وبه يتم التفرع الا ان يتفقا
 اي العرضان لثنا من قوله فحرم بيع الوزن بجنسه في
 الوزن بان يوزن احدهما بغيرها يوزن به الآخر كالنقود
 والزعفران والقطن والحديد ونحوها فان الوزن جمعها
 ظاهر اكثرهما مختلفان في صفة الوزن ومقاييسهما
 الاول فله الزعفران يوزن بالامانة والنقود بالشمع
 واما الثاني فله الزعفران شئ يتبع بالتميين والنقود
 من لا يتبع بالتميين واما الثالث فله ان يوزن بالتميين
 موافقة بان يقول اشترت هذا الزعفران بهذا القدر لثنا
 على انه عثره ذاتي مثله وقبضه بالبيع فصح التصرف فيه قبل الوزن
 ولو باع الزعفران على انه متوازن مثله وقبله المشتري ليس له
 ان يتصرف فيه حتى يعيد الوزن في اذا اختلفا في صفة الوزن

باسم جنات الله المدين وسكونه الموزن بجنس
 تعريب سكت بعض الموزن بجنس ما قبل حاد

فانما
 حاد

ومعنا وحكيم لم يجمعهما القدر من كل وجه فينزل النسبة
 فيه الحجة النسبة فان الوزن اذا اتفقا كان المعنى للنسبة
 واذا لم يتفقا كان ذلك نسبة الوزن والوزن وحده نسبة
 فكان ذلك نسبة النسبة وهي غير معتبر وحل عطف
 على حرم اي حل بيع الكيل والوزن متساويا بل متفاضلا
 وحل ايضا بيعهما بل وقدر كما ان بيع ماء وما وصف صاع
 فان لمعتبر في قدر الكيل نصف الصاع لا ما دونه ولا تقدير
 في الشرع ما دونه باقل منه متعلق بالبيع القدر ان بيع ما
 دون نصف صاع باقل منه لخصتين من جهة منه فان
 بيعها بها جائز فانه وجد الفضل لا يتفقا القدر ان يشرع
 الا ان يكون استثناء من قوله بالوزن انما يحل بيع الاقل
 الا ان الشرع باقل منه اذا كان حاله اذا كان بالنساء فلا يحل
 لوجوه جزء من العلة محرم النساء وهو الجنس حدهما المتقاربان
 ايضا حل البيع مطلقا ولو بالتساوي لا يتفقا كل من جزئي
 العلة بيع حقة من تر جفتين من شعير كذا حكم كل عدي
 متقارب فان بيع المتقارب بجنس متفاضله جائز ان كانا
 موجودين لانعدام الميزان وان كان احدهما نسبة لا يجوز
 لان الجنس بافراجه وجرم النساء والمعتبر في غير التصرف
 التبيين لا التفاضل حتى لو باع بزايتي بعينها وفقها
 قبل القبض جان قال النافق يعتبر التفاضل قبل الافراق
 في بيع الطعام بالطعام كما في التصرف لقوله من في الحديد
 المعروف بذا بيد ولثنا انه مبيع متعين فلا يشترط فيه
 القبض كالنوب وقعي بذا بيد عينا بعين كذا رواه
 عبادة بن الصامت البز والشيخ والوزن بالكيل والكيل
 والفضة والفضة في فان كل ما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التفاضل فيه كيل فهو كيل ابد وان ترك الناس الكيل فيه
 مثل الحنطة والشعير والنرد والماع وكل ما نص على حرم التفاضل

فانما كفتين ووزنات خمس المبلغ نصف الصاع
 وكذا اتفقا بشفاعتين وثلث الصاع او اكثر او اقل
 ووزن بوزن وبيعتين ووزن بوزن وبيعتين
 وبيعتين ووزن بوزن وبيعتين ووزن بوزن
 منه ما لم يكن احد النسبة فيتمتع بالنسبة قبل البيع
 بغيره كمن يبت عليه في الشراء بانه لا يلزم حاد

مصرح بالذهب والفضة

وله في قوله لا يغيره يعرف لان النص اقوى من العرف والا قوى
مطلقا ورجح الكمال وخرج سعد بن عبد الله عن ابي حنيفة
عنه او يبيع البقرين وزنا في زمان يعني بركه وفي الكافي
الفتوى على عاده ان من يبيع بقره او ثوراه المصنف كذا في الدرر
اول هذا ما سبق كذا في التبيين في العرف مستند على
الشرح وكذا في اللغة حادي

الآلة السليمانية في الخطة

فتبطل باصطلاحها

فيه وزنا فهو وزني ابداه ترك الناس فيه الوزن كالتعب
والفضة لا يغيره يعرف لان النص اقوى من العرف والا قوى
لا يترك بالادب بخلاف ما عداها او ما عدا الكفاية الشدة
فان ما لم يتص عليه فهو محمول على عادة الناس لقوله م
ما رآه المؤمنون حكا في عند الله حسنى فلم يبيع البقر
بالبر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كغيره
كما لم يجر مجازفة وان تعارضوا ذلك لاحتمال الفضل على ما هو
المعيار فيه آية السام يجوز في الخطة وجوها وزنا
لوجود السام في معلوم وجاز بيع الفلين بالفلين باعيانها
عند ابن حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز لان الثنية ثبت
باصطلاح الكل فله تبطل باصطلاحها واد اقيت انما
لا تتغير فصار كبيع الدجيج والامانة الثنية في حقها ثبت
باصطلاحها اذ لا وية للغير عليها واذ بطلت فتعين
بالثمين بخلاف النقود لانها الثنية خلقة وجاز بيع الرطب
بالرطب وبالنم وببيع النمل بالنم وببيع الغنم بالغنم
وببيع البرد طبا او ملبا ولا يمتثل او باليابس وببيع النمس
او الذبيبة كمنقعه منها وببيع الدقيق بماله نقل عن محمد بن
الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز ان كانا مكتوبين
والا لم يجر قوله متساويا قيد بجواز البيع في الكفاية المعدودة
وجز الجواز ان كان بيع الجنس بالجنس بله اختلاف
الصفة جاز متساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله م
جيدها وديتها سواء والا جاز كيف ما كان لقوله م ولا
اختلاف النوعان فيبيعو كيف شئتم وجاز بيع النعم بالحيوان
وببيع النعم والالبان المختلفات ببيع لحم النعم بلحم البقر
وبالعكس وكذا البشما بعضها ببعض وبيع الكرابس بالقطن
وبالعكس وبيع خمل القمل وهو ارق من البشما بجل الغنم و
بيع شحم البشما بالاكينة او بالشم وبيع اللبن بالبر والدقيق

الجنس بالجنس

متفاضلا

متفاضلا هذا قيد لجواز البيع في الكفاية المعدودة من النعم
الى ههنا وجه جواز متفاضلا اختلاف اجناسها وبالقفا
عطف على متفاضلا وجاز البيع بالنسياء ايضا في النعم
وهو بيع الخبز بالبر والدقيق وبه يقتضي حاجة الناس
لكي يجب ان يحتاط وقت القبض حتى يقبض من الجنس
الذي يمتلئ به يصير استيفاء لا بالمتساوية قبل القبض لا ببيع البر
بالدقيق او التسويق او الخالة فان بيعه بها لا يجوز مطلقا
لبقاء المجانسة من وجه انما من اجزاء البر فلا يجوز والمعيان
فيها الكيل لكنه غير مستقيم بينهما وبقي البر لاكتنازها والكيل
وتخلل حبات البر فلا يجوز وان كان كيله بكيل ولا يبيع
الدقيق التسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق المشوي
ولا بيع التسويق بالخطة فكذا اجزائها لقيام المجانسة من وجه
ولا الزيتون بالزيت والسهم بالسهم حتى يكون الزيت
والشعير اكثر مما في الزيت والسهم ليكون الدهن مثله
والزيادة بالشعير ولا يلزم الربو وان لم يعلم مقدار ما فيه
لم يجر لاحتمال الربو وقد مر ان النسبة في الحقيقة كمنقوص
الخبز بوزن لا يبعد عنده في يوسف لان احاده تفاوتت
بالعدد دون الوزن وبه يقتضي ذكر الزيلق ويستقرض
الفيلوس بها بالوزن والعدد والعرف ان النص فيها
والدراهم والدرهم لا يستقرض بالوزن فقط لانها من كمور
بالنص كذا ما نلناه خالص لان الحكم القالب وما نلناه
خالص يستقرض بعدوان تمام ما فيه ويوزن ان تمامها
به لانه ليس ما ورد فيه النص فيحمل على العرف كما مر
ولا يستقرض بالقياس لان مقتضى القياس وهو كل شئ يكاف
او يوزن نحو الخطة والشعير والسهم والنم والزبيب
وتخول ذلك وفي البحر يد وجوز في العدة ديات التي لا يتفاوت
تفاوتا فاحشا كالبيض والجوز وفي الكافي لان القرض

وله وتختلف الخطة في زمانه فبما زاد او قل
والزيادة بالشعير يمتثل ان النسبة نقل كذا في
بعضه يعني ما يقع اجزاء الشعير في كل ما فيه
نقمة لشدة كونه رطبا ولبه بسمه وعنه
بخلافه ما لا يمتثل كبيع ثياب الذهب بذهب
بالزيادة لرجاء الفضل ما سجد

نات

إعادة شئ لا طلاق الانتفاع بالعين غير أنه لا يمكن الانتفاع
بالمكيل والموزون والعقد المتقارب لا يستلزم له
اعيانها وكانت المنفعة عائدة إلى ذاتها فقام المثل في الذمة
مقام العين كأنه انتفع بالعين ورة وهذا التناهي في
ذوات الامثال يمكن إيجاب المثل في الذمة لا في الحيوان والنبات
أذ لا مثل لهما ولا يبيع به السيد وعبد ما ذواتا غير مديون
لأه العبد وما في يده قد يكون ملك مولاه فلا يكون بينهما
بيع ليحقق الربو حتى إذا كان عليه دين يتحقق الربو لتحقيق
البيع ولا يبيع به المسلم وعربي عنه في دار الحرب لقوله عم
لارب يبيع المسلم والكوفي في دار الحرب وكذا إذا تبايعا
فيها ببيع فاسدا ذكره التليقي فإن ما لهم مباح ويعقد
الامان لم يصير معصوما لكنه التزم ان لا يغدرهم ولا يتغرض
بما في أيديهم بله رضاهم فاذا اخذ رضاهم اخذ ما لا مباحا
بله غدر او من آمن عنه فإن الحرب اذا سلم له لا يكون بينه
وبه مسلم مستأمن في دار الحرب ربوا من دار حينة لان
مال من السلم عنه لا عصاة له فصار كمال الحرب ويجوز اخذ
مال الحرب رضاه للمسلم المستأمن وقال انه ربوا جرى
بيعه مسلمين وهو حرام كذا في الكافي **باب الاستحقاق**
ثم يذكر الحقوق كما ذكر في سائر المتون لأنها ذكرت في أوائل
البيع وهو نوعان أحدهما مبطل للملك أي مزيل بالكلية
بكيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك كالحزبة الأصلية والعق
وفروجه كالتدبير والكتابة والامتياز وما بينهما ناقلا
أي للملك من شخص إلى شخص كاستحقاق بالملك بان ادعى
زيد على بكر أن ما في يده من العبد ملك له وبه هو عليه والبيع
بعد اتفائها في أنها جعلت الاستحقاق عليه وبه ملك ذلك
الشئ من جهة مستحقا عليهم حتى أن واحد منهم لو ادعى
واقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بينة غيره

باب الاستحقاق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق
فمنع من التملك بالملك المطلق

استحقاق عليهم فثبت به في المتولين من اقام
حده

بوجه آخر إذا اتفق الاول بوجه انفساخ العقود الجارية
بين الباعة بله حاجته في انفساخ كل منها إلى حكم القاضي
بله اختلافه في رواية وقرع عليه بقوله فكل من الباعة
الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه بصيغة المجهول
وان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع جواضا كذلك على الكفيل
وان لم يقضي على المكفول منه فان توقف رجوع البعض على
البعض على حكم القاضي انما يكون اذا سبق الرجوع وهو الملك
كما في النوع الثاني وان لم يبق لم ينجح اليه وايضا بالحر
ليس بمملوك فلا يجمع ثمنان في ملك واحد بخلاف
الاستحقاق بالملك كالكافي في الحكم بالحزبة الأصلية حكم
على الكافة أي كافة الناس حتى لا يستمع دعوى الملك من أحد
كذا العتق وروعه فان الحرب حق امتناع لا يجوز انتزاعه
الحزبة رضاه والناس كلهم خصوم في انبات حقوق امتناع
نيابة عنه كالكوهم عبيد فكان حضور الواحد كحضور
الكل بخلاف الملك لأنه حق العبد خاصة فلا يتصحب الحاضر
خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انتصا به خصما إلا أن
من تملك الملك من حرته يصير مقضيا عليه أيضا ليعتدي
أثر القضاء اليه لا تمام الملك ومن قضى عليه في جاذبة لم يصير
مقضيا له فيها بملك الجزية وأما الحكم في الملك المورث فعلى
الكافة من التوارع لا قبله يعني إذا قال زيد لبيك ابن عدي
ملكك من ذمتهم اموام فقال لبيك أو كنت عبد لبيك ملكك
من ذمتهم اموام فاعتقني فبرهن عليه اندفع دعوى زيد
ثم إذا قال لبيك ابن عدي ملكك من ذمتهم اموام وانت
ملكك لأن فبرهن عليه لا تقبل ويقضي الحكم بحريته ويجعل
ملكك لغيره ويدل عليه ان قاضيا قال في أول البيوع من
شرح التريارات بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فصادت
مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق

بوجه آخر

بوجه آخر

Copyrighted material

وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس
 واتقاني القضاء بالعتق في ملك مورخ وهو قضاء على كافة
 الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا
 على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة
 والنوع الثاني لا يوجب انفساها اذ انفساها العقود في
 ظاهر الرواية لا لا يوجب بطلان الملك والحكم به اذ هذا
 النوع عن الاستحقاق حكم على يد اليد حتى يؤخذ المدعى به
 وعلى من تلقى ذلك الملك منه بله واسطة او وسيط
 فلا يسمع دعوى الملك منهم كونه محكوما عليهم تفريع
 على قوله والحكم به حكم على يد اليد بل دعوى الشايع
 بان يقول بايع من الباعة حين رجع عليه بالثمن انا لا اعطى
 الثمن لان المستحق كاذب لان كسيع ينتج في ملكي او ملك بايعي
 بله واسطة او بها فيسمع دعواه ويبطل الحكم اذ ثبت
 او تلقى الملك من المستحق بان يقول انا لا اعطى الثمن لاني
 اشتريته من المستحق فيسمع ايضا ولا تارة البيعة الرجوع
 هذا ايضا تفريع على قوله والحكم به الخ يعني اذ كان الحكم
 المستحق حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع
 على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيعة ولكن لا يرجع
 احد من المشتري وعلى بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون
 للمشتري الا وسط ان يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري لا يحد
 ولا يرجع بصيغة المجهول اي لا يحصل رجوع المحكوم عليه
 على الكفيل اي الضامن بالدرك قبل القضاء على المفعول عنه
 لانه اصل ومنه ينسري الحكم الى الكفيل واما لم يرجع قبل الرجوع
 عليه لانه يجهل ان الثمن في ملك شخص واحد لان ملك
 المستحق مملوك لم الرجوع او الرجوع المشتري بالثمن
 على البائع انا يكون اذ ثبت الاستحقاق بالبيعة لما عرفت
 انها حجة متعديرة اما اذ ثبت باقرار المشتري او بكتوله

في

هذا النوع من الرجوع
 لا يوجب بطلان الملك
 بل يوجب رجوع الثمن
 الى المشتري

من البيعة

هذا هو الوجه الرابع في الرجوع
 بالثمن وهو الرجوع
 بالثمن في ملك المشتري

عن البيوع او باقرار وكيل المشتري بالخصوص او بكتوله فلا يوجب
 الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي
 زيارات ابى بكر بن حاتم البخاري اشترى ذراعا وبعها
 رجل باقرار المشتري او بكتوله من البيوع لا يرجع على بايعه
 بالثمن فان اقام المشتري البيعة اذ كان ملك المستحق
 لم يرجع على بايعه بالثمن لا تسمع بيعة اقام البيعة
 على اقرار البائع ان البيع ملك المستحق تقبل واخذ البائع
 بالثمن وكولم يقم بيعة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب
 بيعة بالله ما هي للمدعي كان له ذلك لانه يحتمل ان ينكر عن بيعة
 فيصير بكتوله كالمقر ويسترد منه الثمن بعد ذلك كذا
 في العارية وهذا مما يجب حفظه والناس غافلون عنه
 وقد فرغ عليه بقوله قبعة ولدت عند المشتري لا يبيعه
 فالحققت بيعة بغيرها وكذا ارجعها المستحق وكذا
 وان ارجعها لرجل لا يبيعهها ولا يبيعهها ولا يبيعهها
 له وكذا والفرق ان البيعة ثبتت الملك من الاصل والرد
 كان متصلا بها يومئذ فثبتت بها الاستحقاق فيها والافراد
 حجة قاصرة يثبت به الملك في الخبر بد ضرور حجة الخبر
 وما ثبت بالتضرور يقدر بقدر الضرور التناقض مع
 دعوى الملك لانه يكون منها فيها لا دعوى الحرية اما الحرية
 الاصلية فلخفاء حال العلوق فان الوليد يجلب من ذر
 الحرب صغيرا بجرية ابيه وامة فبعت بالرق ثم يظلم
 بجرية ابيه وامة فيدعي والتناقض فيما في طريقه ففقد
 لا يمنع صحة الدعوى واما العارية فله المولى ينفذ بالاعتاق
 والتدبير بله علم المعبد فيجرى فيه الخفاء فيجعل التناقض
 فيه عفووا واما اقام الكاتب بيعة على اعناق سيد قبل الكتابة
 تقبل كاستقلال سيد بالتجوير والطلاق فان المرة اذا
 اختلعت ثم اقامت بيعة على انه طلقها لننا قبل الخلع

هذا هو الوجه الخامس في الرجوع
 بالثمن وهو الرجوع
 بالثمن في ملك المشتري

هذا هو الوجه السادس في الرجوع
 بالثمن وهو الرجوع
 بالثمن في ملك المشتري

فانها سمع وان تناقضت للخفاء في تطبيقه لا تنقل له به
والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني يسمع
وكذا اذا قال لست انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه
وبين جرة ارثه يصح وقوع عليه بقوله فلو قال رجل لا خير
اشترى فاني عبد فاشتراه ثم ادعى الحرية فان ثبت حريته
ضمن العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان الحق بالعبودية ضمن
سلامة نفسه وسلامه الثمن عند تعذر استيفائه من البايع
فجعل المشتري مغرورا والتفويض في المعاوضة بسبب الضمان
دفعاً للضرر بقدر الامكان فاذا ظهر حريته واهلية للضمان
وتعذر الاستيفاء من البايع حكم عليه بالضمان ورجع الى
العبد عليه امر البايع اذا وجد له لا يرقض ديناً على البايع
وهو مضطر فيه فلا يكون متبرعاً كبيع الرهن اذا قضى
الدين لتخليص الرهن حيث يرجع على المديون ولو لم يقل
اشترى او قاله ولم يقل اني عبد ليس على العبد بشئ
وان علم ان مكان بايعه فلا يضمن العبد بخلاف الوهي
فانه اذا قال اترقي فاني عبد لا يجعل ضامناً لانه يتحقق بعدد
المعاوضة والرهن ليس كذلك بل جسي بل عوض يقابله
وقاعدة ذكر المسئلة بطريق التفريع على ذلك الاصل وقع
اشكال من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى
شرط في حرة العبد عند اى حينة والتناقص في الدعوى
لا عبر لتاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال
المستحق غابت عني منذ سنة يعني الحق رجل دابة من يد
آخر وقال المستحق عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ
سنة فقبيل ان يقضى القاضي بالدابة للمستحق الخبر المستحق
عليه البايع عن القصة فقال البايع لي بينة انها كانت
ملكاي منذ سنتي لا يندفع الخصومة بل يقضى القاضي بالدابة
المستحق لان المستحق ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ

من ضمن سنة لنفسه اي المشتري هذا عند صدق
فيه فخره ولو لم يوافق له هذا عند ظهوره في يده
الحيثية ولو كان في ظاهره حرة بدعواه مع البرهان وقوله
احد ان الضمان في حريته

كمعبر الرهن اذا قضى الدين

ولو لم يقل اشترى في الدابة فيكون كالمالك لا يضمن
بذلك الخبر فانما من اكل كل هذا الطعام في سنة يسوم فله
فانه لا يضمن في الضمان فانه لا يضمن في الضمان
فانه لا يضمن في الضمان فانه لا يضمن في الضمان
فانه لا يضمن في الضمان فانه لا يضمن في الضمان

غيبه الدابة فبقيت دعواه الملك بل تاريخ البايع ذكر
تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى الملك
منه فصا وكان المشتري ادعى ملك بايعه بتاريخ سنتين
الا ان التاريخ لا يعتبر حاله الانفراد كما سيأتي في سقوط اعتبار
ذكره وبقيت الدعوى في الملك المطلق فيقضى بالدابة العلم
بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني ان المشتري شيئا من رجل
يعلم انه ليس ملكا بل لغرض فبعد ما استحق ذلك الغير واخذ
المشتري من يد المشتري يرجع المشتري على البايع ولا يمنع علمه
بالاستحقاق صحة رجوعه فاذا استولد المشتري يعلم غصب البايع
ايها كان الولد رقيقا ويرجع بالنهي يعني ان المشتري جارية
مغصوبة وهو يعلم البايع غاصب فاستولدها كان الولد رقيقا
لا يعلم ان رقيقا لعله بحقيقة الحال ولكن يرجع بالنهي على البايع
ولو اقام البايع بينة ان المشتري اقر بعد الشراء بملكته المبيع
للمستحق لا يبطل حق الرجوع بالنهي كذا في العادة لا يحكم بسجل
الاستحقاق بنهاية انه كتاب كذا بل بالشهادة على مضمونه
يعني ان المستحق دابة من يد المشتري بخلاف او قبض المستحق عليه
التسجيل ووجد بايعه بسمه قد واد الرجوع عليه بالنهي والظاهر
بسجل قاضي بخلاف اقام البينة ان هذا كتاب قاضي بخلاف
لا يجوز لقاضي بسمه قد ان يعمل به ويقضى المستحق عليه
بالرجوع بالنهي ما لم يشهد بالشهادة ان قاضي بخلاف قاضي بخلاف
على المستحق عليه بالدابة التي اشترها من هذا البايع وانما يجرى
من يد المستحق عليه هذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعانة
على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا على قضاء القاضي
وعلى قصر يد المستحق عليه كذا في العادة كذا ما سيأتي فقل
الشهادة والوكالة المراد بها سواها التماسير والتسجلات
والضكوك فان في كل منها يجب الشهادة على مضموم الكتاب
لان المقصود بكل منها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا به

من ضمن سنة لنفسه اي المشتري هذا عند صدق
فيه فخره ولو لم يوافق له هذا عند ظهوره في يده
الحيثية ولو كان في ظاهره حرة بدعواه مع البرهان وقوله
احد ان الضمان في حريته

كمعبر الرهن اذا قضى الدين

ولو لم يقل اشترى في الدابة فيكون كالمالك لا يضمن
بذلك الخبر فانما من اكل كل هذا الطعام في سنة يسوم فله
فانه لا يضمن في الضمان فانه لا يضمن في الضمان
فانه لا يضمن في الضمان فانه لا يضمن في الضمان
فانه لا يضمن في الضمان فانه لا يضمن في الضمان

تجلا في نقل الوكالة والتهابة فان المقصود بها حصول العلم
 للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كقار وان كان
 الخصم كافر قبض كل المبيع فالحق بقبضه بطل البيع في قدر
 او قدر ذلك البعض فان اوردت ان تحقق البعض العيب
 في الباقي او كان المستحق شيئين كشيء واحد كالسيف الفد
 والقوس بالور خير المشتري فيه الباقي وهو ظاهر والا
 وان لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شيئين كشيء واحد
 لزمه ان يورث الباقي المشتري بخصته من الثمن توضيحه ان البيع
 اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان المستحق ما
 يورث العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا
 مما في تبعية ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها
 فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء يرضى بخصته من الثمن
 وان شاء رده وكذا ان كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم
 كشيء واحد فالحق احدهما فليخيار في الباقي وان كان المستحق
 ما لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه
 ثوبين او عدي فالحق احدهما او ضرب جنطة او جملة
 وزني فالحق بعضه فانه لا ضرر في تبعية فلو لم الباقي
 المشتري بخصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي
 او بعضه عطف على كل المبيع فالحق المقبوض او غير
 المقبوض بطل البيع فيه ان فيما اذا قبض البعض ايضا كما
 بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل وخير المشتري
 في الباقي سواء اوردت لتحقيق البعض العيب فيه او لا
 لتفرق الصفقة على المشتري بسبب التحقيق قبل التمام
 اذ هي حقا مجزؤا في ذات فصوله على شيء كما انه درهم مثلا
 فالحق بعضها او بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شيئا
 من البديل على المدين لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل
 او تحقق كلها او كل الدار رده كل العوضي للعلم بان اخذ

والسيف الفد والور خير المشتري فيه الباقي وهو ظاهر والا وان لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شيئين كشيء واحد لزمه ان يورث الباقي المشتري بخصته من الثمن توضيحه ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان المستحق ما يورث العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في تبعية ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء يرضى بخصته من الثمن وان شاء رده وكذا ان كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فالحق احدهما فليخيار في الباقي وان كان المستحق ما لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عدي فالحق احدهما او ضرب جنطة او جملة وزني فالحق بعضه فانه لا ضرر في تبعية فلو لم الباقي المشتري بخصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على كل المبيع فالحق المقبوض او غير المقبوض بطل البيع فيه ان فيما اذا قبض البعض ايضا كما بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء اوردت لتحقيق البعض العيب فيه او لا لتفرق الصفقة على المشتري بسبب التحقيق قبل التمام اذ هي حقا مجزؤا في ذات فصوله على شيء كما انه درهم مثلا فالحق بعضها او بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شيئا من البديل على المدين لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل او تحقق كلها او كل الدار رده كل العوضي للعلم بان اخذ

والسيف الفد والور خير المشتري فيه الباقي وهو ظاهر والا وان لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شيئين كشيء واحد لزمه ان يورث الباقي المشتري بخصته من الثمن توضيحه ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان المستحق ما يورث العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في تبعية ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء يرضى بخصته من الثمن وان شاء رده وكذا ان كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فالحق احدهما فليخيار في الباقي وان كان المستحق ما لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عدي فالحق احدهما او ضرب جنطة او جملة وزني فالحق بعضه فانه لا ضرر في تبعية فلو لم الباقي المشتري بخصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على كل المبيع فالحق المقبوض او غير المقبوض بطل البيع فيه ان فيما اذا قبض البعض ايضا كما بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء اوردت لتحقيق البعض العيب فيه او لا لتفرق الصفقة على المشتري بسبب التحقيق قبل التمام اذ هي حقا مجزؤا في ذات فصوله على شيء كما انه درهم مثلا فالحق بعضها او بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شيئا من البديل على المدين لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل او تحقق كلها او كل الدار رده كل العوضي للعلم بان اخذ

عوض

عوض ما لم يملكه فيرد وان ادعاها ايا الدار كلها فصول
 على من كانت درهم فالحق بعضها او بعض الدار رجوع
 بحصته لانه الصالح على مائة وقع على كل الدار فالحق
 منها شيء تبين ان المدين لا يملك ذلك القدر فيرد حصة
 من العوضي صالح من الدار غير على درهم وقبضها ايا
 الدار هم فالحق ايا الدار هم بعد التفرق رجوع بالدراهم
 لانه هذا الصالح في معنى القرض فالحق البديل بطل الصالح
 فوجب الرجوع جاز اعناق مشتركين من اقسام باجازة
 يعني لو غصب رجل عبدا وبيعه فاعتقه المشتري فاجاز
 الا ان يبيع الغاصب جاز اعتقه عند ان حنيفة وابو يوسف
 وعند محمد لا يجوز اذ لا اعتق بدون الملك لقوله لم فيما لا
 يملك ابي آدم والموقوق لا يفيد الملك ولو اقر بملك مستدرا
 وهو ثابت من وجه دون وجه المصالح الملك كما في الحديث
 ولها ان الملك ثبت موقوفا تصرف مطلق موضوع لا فائدة
 املك فيتوقف الاعناق مرتباً عليه وينفذ بنفاز وصار
 كاعناق المشتري من ارضي واعناق الوارث عديم تركه
 مستغرقة بالذي حيث يصح وينفذ ان قبض الذي بعد ابي
 او لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد اجازة المالك
 الغاصب اذ لا اجازة يعين للبايع وهو المشتري لا قول ملك
 بات فاذ اقر على ملك موقوف لغيره بطلان الاستحالة
 الملك البايت والملك الموقوف في محل واحد باع بعد عيب
 بغير ارضي واما المشتري على ارض بايع او المولى ان لم ياخ
 بالبيع وان رده المبيع لم يقبل التناقص في الدعوى اذ اقر
 على الشراء اقرار منه بالصححة ونفاذه لانه الظاهر من حاله
 المسلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ والتمسك به
 على دعوى صححة فاذ بطل لا يقبل التمسك به وان ارض بايع
 منه القاضي بطل ان طلب المشتري لانه التناقص لا يمنع

والسيف الفد والور خير المشتري فيه الباقي وهو ظاهر والا وان لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شيئين كشيء واحد لزمه ان يورث الباقي المشتري بخصته من الثمن توضيحه ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان المستحق ما يورث العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في تبعية ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء يرضى بخصته من الثمن وان شاء رده وكذا ان كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فالحق احدهما فليخيار في الباقي وان كان المستحق ما لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عدي فالحق احدهما او ضرب جنطة او جملة وزني فالحق بعضه فانه لا ضرر في تبعية فلو لم الباقي المشتري بخصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على كل المبيع فالحق المقبوض او غير المقبوض بطل البيع فيه ان فيما اذا قبض البعض ايضا كما بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء اوردت لتحقيق البعض العيب فيه او لا لتفرق الصفقة على المشتري بسبب التحقيق قبل التمام اذ هي حقا مجزؤا في ذات فصوله على شيء كما انه درهم مثلا فالحق بعضها او بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شيئا من البديل على المدين لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل او تحقق كلها او كل الدار رده كل العوضي للعلم بان اخذ

والسيف الفد والور خير المشتري فيه الباقي وهو ظاهر والا وان لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شيئين كشيء واحد لزمه ان يورث الباقي المشتري بخصته من الثمن توضيحه ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان المستحق ما يورث العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في تبعية ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء يرضى بخصته من الثمن وان شاء رده وكذا ان كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فالحق احدهما فليخيار في الباقي وان كان المستحق ما لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عدي فالحق احدهما او ضرب جنطة او جملة وزني فالحق بعضه فانه لا ضرر في تبعية فلو لم الباقي المشتري بخصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على كل المبيع فالحق المقبوض او غير المقبوض بطل البيع فيه ان فيما اذا قبض البعض ايضا كما بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء اوردت لتحقيق البعض العيب فيه او لا لتفرق الصفقة على المشتري بسبب التحقيق قبل التمام اذ هي حقا مجزؤا في ذات فصوله على شيء كما انه درهم مثلا فالحق بعضها او بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شيئا من البديل على المدين لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل او تحقق كلها او كل الدار رده كل العوضي للعلم بان اخذ

Copy

بجمله الاقرار لانه غير مترتب فيه فان من انكر شيئا ثم اقر يصح اقراره
 بجاهه في الدعي لانه مترتب فيه فلم يشترى ان يسأله عليه
 فيتحقق الاتفاق بينهما فلذلك شرط طلب المشتري باع دار غيره
 بجاهه اقره واعترف بالفصيص وانكر المشتري لم يضمن البائع
 قال في اكثر من باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه
 لم يضمن البائع وقال التزيلي معنى المسئلة اذا باع دار غيره
 بغير اذن لم اعترف بالبائع بالفصيص وانكر المشتري لم يضمن
 البائع الدار لانه اقرار البائع لا يصدق على المشتري ولا بد
 من اقامة البينة حتى يأخذها فاذ لم يقع البيع وهو
 صاحب الدار البينة كان التلف مضافا الى العبرة عن اقامة
 البينة لا الى عقد البائع لانه انفاصب لا يجوز بيعه فعلى
 هذا التقدير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناءه وقع
 اتفاقا اذ لا تأثير للدار في البناء في ذلك ولهذا ترك
 تلك العبارة ههنا **باب** هو لغة بمعنى التسليم
 فانه اخذ عاجل باجل يسمى به هذا الفقه كونه مجتهدا على وقت
 فان وقت البيع بعد وجود البيع في ملك البائع والتسليم
 عادة يكون بما ليس بوجوده في ملكه فيكون العقد معلوما وهو
 مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى اذا تداينتم بدين الى اجل
 اية فانما يتسمل اتيكم وبيع بنى موجلا وتأجيله بعد
 الجلول والسنة وهي قوله من علم منكم فليسلم في كيل
 معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجماع وتأجيله
 القيل لانه بيع معدوم لكنه ترك ما ذكره من التسليم بما
 دون انعم من بيع ما ليس عند الانسان ورخص
 في التسليم لانه محدد بعينه الخلف قال في المعاني الهداية
 هذا اللفظ هكذا لم يرق من احد من الصحابة في كتب الحديث
 وكان من كلام واحد من الفقهاء وشرع ببيع الشيء على ان
 يكون ذلك الشيء دينيا على البائع بشرط معتبر شرعا

والشرط الذي ذكره في قوله التسليم بوجه هذا ان يشترط
 حصة من الدين في كل عقد عطف على التسليم في كل عقد
 حسن ونحوه وقصدته في قوله وادخلها المشتري في بناءه

والتسليم هو لغة بمعنى التسليم وكذا في قوله كونه معلوما
 فانه قد قيل كونه معلوما هو الذي هو في نفسه فانه لا يبيع شيئا
 الا بوجوه لوجه اولها ان البيع يجب ان يكون في ملك البائع
 معجلا ثم يبيع فانه لا يبيع شيئا الا بوجوه لوجه اولها ان البيع

على وجه عطف على التسليم في كل عقد
 قوله وادخلها المشتري في بناءه

وقد اوردوا في المنع من السوق وقد اوردوا في المنع من السوق
 في السوق وادخلها المشتري في بناءه وقال في الهداية ولو كان
 في السوق فانه لا يبيع شيئا الا بوجوه لوجه اولها ان البيع

وسياق

وسياق بيانها والبائع في الاصطلاح من سلم الشيء
 رتب التسليم وامتنع تسليمه والشيء رأس المال ونقصه
 يعلم قدره ومقداره اعم من الكيل والوزن والرقع وصفه
 اى جوده ورادائه ونحو ذلك كالكيل والوزن والرقع
 احتران من الدنايين والدرهم فانه من الكون وبنات
 لكن لا يستعمل منه بل ثمان فان يكون فيها التسليم والعقد
 المتقارب كالجزء والبيض والفضة واللبى والاجر على
 معقبي والذرع من كالتوب مبيعا قدره اى طول وعرضه
 وصفته اى غلظه ورقته ووزنه اى بيعه اى بالوزن
 فيصح في التسليم المبيع اى القدير بالمبيع يقال يملك المبيع
 وتلوه ولا يقال ما لا في لغة رديئة والطري حين
 يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد
 لا ينقطع فيه يكون مطلقا وزنا وضربا اى نوعا معلوما
 قيد المبيع والطري وبيع في الطشت والبقعة والحقيق
 اذا عين كل منها بما يقع التزاع لا فيما يقامان اى قدره
 وصفته عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفته كالحيوان
 والخرافه والتم والجلود عدا قيد للجلود والخطب حرمها
 جمع حرمته وهي بالفارسية بند هينم والخطبة جزء جمع جزء
 وهي بالفارسية دستة ثرة والجوهر والخز بالتحريك
 اذى ينظم فان كل منها نقا ونافا حاشا يمنع التسليم حتى
 ان يبيع الطول والعرض والصفة في الجلود وقدر ما يشد به
 الخمره جاز والمنقطع اى ولا فيما ينقطع ولم يوجد من حرم
 العقد الى حيث المجل الى الاجل بان يشترط عدم جميع الثمن
 من العقد الى الاجل ولا بكيل او زراع معقبي لم يعلم قدره
 لان التسليم يتأخر فيه فربما يضع في يده الى المازلة ولا يشترط
 حرية او غير تحلة معينة اذ قد يعتريه افة فلا يقدر على
 التسليم وشرط صحته بيان الجنس كبر وشعير والنوع

والاجل في قوله التسليم اى اذ كان في يده
 في كل عقد عطف على التسليم في كل عقد
 حسن ونحوه وقصدته في قوله وادخلها المشتري في بناءه

المذموم

والتسليم هو لغة بمعنى التسليم وكذا في قوله كونه معلوما

فانه قد قيل كونه معلوما هو الذي هو في نفسه فانه لا يبيع شيئا
 الا بوجوه لوجه اولها ان البيع يجب ان يكون في ملك البائع

وسياق

والاجل في قوله التسليم اى اذ كان في يده
 في كل عقد عطف على التسليم في كل عقد
 حسن ونحوه وقصدته في قوله وادخلها المشتري في بناءه

والتسليم هو لغة بمعنى التسليم وكذا في قوله كونه معلوما
 فانه قد قيل كونه معلوما هو الذي هو في نفسه فانه لا يبيع شيئا
 الا بوجوه لوجه اولها ان البيع يجب ان يكون في ملك البائع

فانه قد قيل كونه معلوما هو الذي هو في نفسه فانه لا يبيع شيئا
 الا بوجوه لوجه اولها ان البيع يجب ان يكون في ملك البائع

Copy

ملك الحنطة بالتمزأ فأمره صار ملكه كمثل العين ثم قيل الدين
 في ظرف المشتري قبض وعلت لأصوارة رجل اسلم في كثر
 حنطة فلما حل الاجل لم يردى وبالسلم من المسلم اليه كره حنطة
 بعينها ورفع رب السلم ظرفا الى المسلم اليه ليحبل الكرم
 والكر المشتري في ظرف صار قابضا للعين لصحة الارضية
 للدين المسلم فيه لصداقته ملكه كمن استقرض حنطة وافر
 المقروض ان يرد عهدها في ارضه وان بداه بالدين لم يصر قابضا
 لشئ منها اما الدين فلعدم صحة الارضية فلا نه خلطه
 بملكه قبل التسليم فصار سترها كعند ابن حنيفة فيقتضي البيع
 وهذا الخلط غير مرضي به لجواز ان يكون مراده البدل بالعين
 وعندهما بالخيار ان لا يقتضي البيع وان شاركه في الخلط
 لانه الخلط ليس بملكه عند مسلم اية في كره وقبضت
 اي قبضها المسلم اليه فتقايله صحت في التقايل او ماتت
 فتقايله صح اي التقايل وعليه اي على المسلم اليه قيمتها يوم قبض
 فيها اي في الموت بعد التقايل وقبل يعني ان المشتري كره
 بعقد السلم وجعل رأس المال امة وملكها الى المسلم اليه
 ثم تقايله عقد السلم ثم ماتت الامة في يد المسلم اليه بقى
 التقايل ولو ماتت فتقايله صح التقايل لانه الجارية رأس
 المال وهو في حكم الثمن في العقد والبيع هو السلم فيه وصحة
 الاقالة تعتمد قيام المبيع لا الثمن كما مر فلهذا كذا الماسك
 لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية
 فانفسخ العقد في السلم فيه انفسخ في الجارية تبعا فوجب
 عليه رد ها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها كذا المقايضة وفي
 بيع العين بالعين كما مر في وجهه يعني تبقى الاقالة وتصح
 بعد ذلك احد العوضين لانه كل واحد منهما مبيع من وجه
 وعن من وجه ففي الباقي يعتبر المبيعة وفي الهلاك النسيئة
 بخلاف الشراء باتن فيهما يعني ان المشتري امة بالف فتقايله

والمراد من المشتري بالعين لم يرضى به الا ان يكون له حصة من حصة
 البعد بالعين فاسم شريك في حصة فحقه يكون شريكا في حصة
 ما في الزيادة

فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة وتوقايله بعد موتها
 فالاقالة باطله لانه الامة هي الاصل في البيع فلا يبقى بعد
 هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا تبقى انتهاء لعدم محلها
 القول بلدعي الرداء والاجل اي اذا خالف عاقد السلم
 في شرط الرداء والاجل فالقول كدعيهما اما الرداء فبان
 يقول المسلم اليه شرطنا الرداء وقال رب السلم لم يشترط
 شيئا ليكون العقد فاسدا فالقول للمسلم اليه لانه رب
 السلم متعنت في انكار القصة لانه السلم فيه لا يد على رأس
 المال عادة وتوادة على رب السلم شرط الرداء وقال المسلم
 اليه لم يشترط شيئا فالقول لرب السلم لانه يدعي القصة
 وبالجمل القول في التصورين لمدعي الصحة عذر وللنكر
 عندها واما الاجل فايها ارعاه فالقول له عنده لانه يدعي
 الصحة وللنكر عندها المستصناع وهو ان يقول لصانع
 كالحظاف ابيع لي من مالك خفا من هذا الجنس من الصفة
 بكذا باجل كان يقول الى شهر من السلم سواء تعا مملوك او
 حرق وطشت وقطعة وشوها او لا كالثياب وخوها
 اما كون المستصناع باجل سكا اذا لم يتعا مملوكا لوفاء في
 واما اذا تعا مملوكا فعقد ابن حنيفة يصير سدا وعندها لا
 لان اللفظ حقيقة للمستصناع فيما حفظ على مقتضاها
 ويجعل الاجل على التجهيل بطله فمالا تعا مملوكا في لانه
 المستصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح ولا انه قد
 يصح السلم وجواز السلم باجماع للشيء فيه في تعا مملوك
 المستصناع بوجه سببه فكان التحمل على السلم اولى والمستصناع
 بدونه اي بدون الاجل صح تعا مملوكا او بجماع فثبت
 بالتعامل من زمن الذي مر الى يومنا هذا في القياس
 لا يجوز لانه بيع المعلوم والصحيح انه يصح بيعا لا عده
 كما نقل الحاكم الشريفة وقرع على قوله صح بيعا بقوله فالصحيح

فيما سببه مستصناعا لا يورد فيه مقتضاها

والمراد من السلم على النسيئة ان السلم يكون بوجه
 النسيئة وهو ان يكون السلم بوجه النسيئة المستصناع فحكم فيه
 بوجه السلم بوجه النسيئة

Copyrighted material

والله اعلم
بما ليس
منه

حتى يجوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به الاستيفاء
ولا يبقى حقه الا في الجودة ولا يمكن تدويرها بايجاب ضما
لما مر ولا بايجاب ضما الى اصل لانه ايجاب له عليه ولا نظيره
كذا في كتب المشهوره قال صدر الشريفة يرد عليه ان مثل هذا
في الترخيع كذا فان جميع تكاليف الترخيع من هذا القبيل لانها
ايجاب ضرر قليل لاجل نفع كثير اقول ليس شيء من تكاليف
الترخيع من هذا القبيل فان الضرر فيها دينوي والنفع اخروي
ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخروي لانه موافق لخالق ما
نحو فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعبد ترك
النفع الدينوي لانه حقه ولهذا جاز الترخيع كما مر والعقد
على صدور امثال هذا من هذا الفاضل يشهد راي الظن
انه كثير مما يفعل عن دقايق هذا الفن افرح طبريزي وياض
او تكسني ظني في ارضه قيد الجميع كان كل من الترخيع والبعض
وولد الطيبة للاخذ لرب الارض لانه مباح سبقت به
اليه كصيده شتيت بشتيت نصبت للجفاف ووههم وشكر
لشرف وقع على ثوب لم يقد له اي سابقا ولم يكف اي لاحقا
حتى اذا بعد الثوب بذلك وكذا اذا لم يقد له كفي لما وقع فيه
كف صا به هذا الفعل له بخلاف ما اذا غسرت الخلع ارضه لانه
قد من انزاله يملكه تبعلا لارضه كالشجر التنابت فيها والثر
المخرج فيها بجس ياي الماء ما يبطل بالشرط الفلذ ولا يصح
تعليقه بالشرط ههنا اصله ان احدها ان كل ما كان مبادلة
مال بمال يفسد بالشرط والقاسد لانه الشرط القاسد
من باب الربوا وهو في المعاد والمالية لا غيرها من المعاوضات
والتبرعات لان الربوا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة
الشرط القاسد كما مر في زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا
يلزمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربوا ولا
يتصور ذلك في المعاوضات الغير المالية كالنكاح والطلاق

والله اعلم
بما ليس
منه

ملا على الشرط الذي هو شرط تعليقه بالشرط

في الشرط

على مال والخلع ونحوها ولا في التبرعات كالماله بل يفسد
الشرط ويصح التصرف وتاثيرهما ان التعليق بالشرط المحض
لا يجوز في التملكيات لانه من باب القار وهو من باب القار
المحض الذي يختلف به يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالطلاق
والعتاق وما هو من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه
بالشرط المذموم وكذا التبرعات قال عم من قتل قتيلا فله
وهو اربعة عشر البع وقد مر بيانه في البع الفلذ واجازته
فان اجازة البع كالباع حتى لو قال ان زدت فلان في النسخ
فقد اخرجت البع بطلت الاجازة والقبضه والاجازة فان
في الاولي معنى الكمال وفي الثانية معنى تملك المنفعة والبراء
والرجعة فانها استدانته الملك فيكون معتبرا بانذاره فلا يجوز
تعليقه بالشرط والاصل من مال بمال فيكون معاوضة مال بمال
فيكون بينا والبراء عن الربوي فانه تملك من وجه حتى يتردد
بآثره وان كان فيه معنى اللقطة فيكون معتبرا بالتملكيات
الا اذا علق بكافي بشرط واقع حتى لو قال لم يولد مال بمال
فهو فقال بشرطك فزادته ام فقال الميدي فزادته يتردد
شذم ان تزداد فانه است تحت البراءة لان هذا تعليق
البراءة بشرط كافي كذا في الاستدانة وعزل الوكيل والاعضا
فانها ليس مما يختلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط والبراءة
والبراءة فانه اجازة لان من يبيع بها لم يجرها الا على البراءة
الاجازة فتكونان معاوضة مال بمال فتفسدان بالشرط
والاقرار فانه اضرار مترة في الصدق والكذب فان كان
كذا لا يكون صدقا بفتوات الشرط ولا بالعكس وانما التعليق
في الاجازات لشيء ان ليس واقع قبل وجود الشرط
والوقف فانه فيه تملك المنفعة والتجسيم فانه تولية صوة
وصالح معنى اذ لا يصح ان يبيع الا بترخيصها لقطع الخصومة بينهما
فباختيار ان يصح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتباره

والله اعلم
بما ليس
منه

ملا على الشرط الذي هو شرط تعليقه بالشرط

في الشرط

تولية يصح فلا يصح بالشك وما لا يبطل به امر بشرط
 القصدية وعزوف الغرض والنية والصدقة والكساح والظلم
 والخلع والعتق والرهى والابراء والوصية والشركة والمضاربة
 والقبض والامانة والكفالة والحالة والوكالة والاقالة
 والكتابة الا اذا كان القصد في صلب العقد صلب الشيء ما يقوم
 به ذلك الشيء وقيام البيع بالمعوضين فكل فساد يكون
 في احد المعوضين يكون فسادا في صلب العقد قال الربيعي
 الكتابة انما تقصد بالشرط المفيد اذا كان الشرط غير داخل
 في صلب العقد بان كاتبه علم ان لا يخرج من البلد او على
 ان لا يعامل فلا نافية الكتابة على هذا الشرط تصح ويبطل
 الشرط واما اذا كان الشرط داخلا في صلب العقد بان كاتبه
 المسلم على غيره او خذيره فانما تقصد به وانما كانت كذلك لان الكتابة
 تنسب البيع من حيث ان العبد مال في حق المولى فبشرط الكساح
 من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعملنا بالشبهة في تفسيرها
 بالبيع قصد اذ ان المقصد في صلب العقد وتفسيرها بالكساح
 لا يبطل بالشرط الزائد اقول بهذا يعلم ان مال في الكساح وشبهة
 والعمارة اوله وتعليق الكتابة بالشرط الزائد لا يجوز وانها
 لا تبطل بالشرط القاصد مبنى على كون الفساد في صلب العقد
 وما قاله ثانيا في الكتابة بشرط متعارفين وغير متعارفين
 ويبطل الشرط مبنى على كون الشرط زائدا ليس مع فساد في صلب
 العقد وهذا قيد الشرط في الاول بالعلم دون التافله وجه
 لما قال بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على الظاهر لانه
 لو كاتب عبدا بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكتابة يبطل
 الشرط ففي هذه الصورة لا تبطل الكتابة بفساد الشرط وانه
 العبد في العجالة بان ياذن المولى لبعده بشرط ان يوقت بغير
 اذنته او نحوها ودعوة المولى بان يقول المولى ان كانت
 لهذه الامنة حمل فهو ميني والصالح عن دم القتل وكذا البراء عنه

والشرط في الشرط في الاول فلو كان الشرط في صلب العقد
 فلو كان الشرط في صلب العقد فلو كان الشرط في صلب العقد
 قيد الشرط
 قوله بعض المتصنفين في قوله المولى لبعده بشرط ان يوقت بغير
 اذنته او نحوها ودعوة المولى بان يقول المولى ان كانت
 لهذه الامنة حمل فهو ميني والصالح عن دم القتل وكذا البراء عنه

ولم يذكره اكتفاء بالصالح اذ ليس بينهما فرق كثير فان المولى
 اذا قال للقائل عمدا ابراء فمترك على ان لا تقسم في هذه البلدة
 مثله او صالح معه عليه من ابراء والصالح ولا يعتبر الشرط
 وعن الجراحة التي فيها القصاص فان الصالح اذا كان عن القتل
 الخطاء او الجراحة التي فيها الارش كان من قسم الاول والصالح
 عن جنابة الغصب او المصوب و جنابة الوديعة او القارية
 اذا ضمنها او موجبات الصالح في الصور المذكورة رجل بشرط
 فيها الكفالة او الحوالة فان الصالح صحيح والشرط باطل وعقد
 الذمة فان الامام اذا فتح بلدة واقرها على اهلها لم يشرط
 مع الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق الالهات
 كما هو المزوع فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب
 وبخيار الشرط بان يقول المشتري ان لم ارده هذا الثوب
 المعيب عليك اليوم فقد رضيت بالعيب وكذا الرد بخيار
 الشرط كان يقول ابطلت خيارى غدا اوله الخيار اكثر من ذلك
 يبطل الشرط وله الرد بالعيب وخيار الشرط وعزل القاصد
 بان يقول الامانة للقاضي اذا وصلك كتابي وانت معزول
 قيل يصح الشرط ويكون معزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون
 معزولا ويرى كذا في العمارة والكساح وشبهة وانما لم تبطل
 هذه التصرفات بالشرط والعللة لانها اما من معاوضات
 غير مالية او من تبرعات او من لقاطات وما يصح اضاها
 الى مستقبل اربعة عشر الاجابة وتفسيرها اما الاجابة
 فلا تملك المنافع ووجودها لا يتصور في الحال فتكون
 مضافة ضرورة وهو معنى قول علمائنا الاجابة تنعقد
 ساعة فساعة على حسب حدوثها واما فسخها فمقتضى
 انها فيجوز مضافا كما ان فسخ البيع وهو الاقامة معتبرة
 حتى لا يجوز تعليقها بالشرط ولا اضافته الى الزمان كالبيع
 اقول هكذا وقعت البيعة منتزعة فسخ الاجابة الى

من شرط ان يكون
 شرط في الشرط

والشرط في الشرط في الاول فلو كان الشرط في صلب العقد
 فلو كان الشرط في صلب العقد فلو كان الشرط في صلب العقد

الاجابة

في الفصولين وغيرهما من المعبرات ووجه ما ذكر وبعد
 ذلك نقل في الفصولين ما يخالف حيث قيل ذكر في فتاوى
 القاضى طهير الدين لو قال أجرتك ذري هذه رأس كل
 شهر بكذا جاز في قولهم ولو قال إذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك
 لم يصح بها ما كذا ذكر في فوائد صاحب المحيط ولو قال أجرتك
 غذا هل يصح البيع المضاف لارواية لهذا وأختلف
 المتأخر فيه واختار طهير الدين أنه لا يصح في الكلامين
 مضاف ظاهر فليسا قل والمزارة والمطالبة فانها جارية
 حتى أن يجيرها لا يجيرها لا بطريقها ولا يراعى فيها شرائطها
 والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاقات والامتناع
 فان تصرف المصاريب والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال
 المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بال عقد
 والتوكيل استقطعه فيكون اسقاطا فتقبل التعليق والوكالة
 فانها من باب الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتلقيها
 بالشرط الملامم كما تقرر في موضعه بخلاف الوكالة حيث
 يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكر والابضاء ارجل
 الشخص وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيدان الا بعد
 الموت فيجوز تعليقها واضافتها والقضاء والامانة فانها
 توكلية وتقويض محض فجاز اضافتهما والطلاق والعتاق
 فانها من باب الاطلاقات والامتناع وهو ظاهر والله
 فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز وما لا تصح اضافته
 الى المستقبل عشرة البيع واجازته في بيعة والقبض والشرط
 والرهبة والكساح والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين
 فان هذه الاشياء غلبت فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما
 لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى القمار **باب الصرف**
 عنوانه الاكثر وان بالكتاب وهو لا ينبغي لكون الصرف
 من انواع البيع كالتبوا واسلم فالاسم ما اختير ههنا هو

لو كان جاز في قولهم ذري كذا الجواز في البيعة في غير واحد فقط
 وهو المشهور الاول او لقول الجواز مطلقا كقول المشقة
 في البيعة كل الشئ موكرا في بيعة في الاجارة فلا يرد في البيعة
 ما في العارية

وتعليق الكساح والرجعة والصلح في قولهم ان
 اذا في قولهم ان او في قولهم ان في قولهم ان
 كان شرط في قولهم ان او في قولهم ان في قولهم ان
 حيث ان شرط في قولهم ان او في قولهم ان في قولهم ان
 وان شرط في قولهم ان او في قولهم ان في قولهم ان

لغة بمعنى الفضل فسمي به هذا العقد اذ لا يتفقد بعينه
 ولا يطلب منه الزيادة وبمعنى النقل فسمي به لاحتياجه
 في بدليته الى النقل من يد الى يد قبل الافتراق وشرعا
 بيع النبي بالشيء ما خلف للقبضة كالذهب والفضة
 سواء كان جنسا بجنس او بغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة او الذهب بالفضة او بالعكس فان تجانسا
 او التثان بان يكونا ذهبيين او فضيين لزم التساوي
 والتقابض كما مر في الربوا من قولهم مذهب بالذهب
 والفضة بالفضة مثله بمثل يد بيد والفضل بدو قبل
 الافتراق بالابدان حتى لو ذهب بمشيان في جهة واحدة
 او ناما او اغمس عليهما في المجلس لم يتقابضا قبل الافتراق
 صح وقد قال عمر بن الخطاب ونسب من سخط فثبت معه بخلاف
 خيار المحقرة اذا التحسين عليك فيقبل بما يدل على الترد
 والقيام دليله ولو وصلية اختلفا الى المتجانسا
 جودة وصياغة اذ لا عبرة لهما لما مر في الربوا والا اى
 وان لم يتجانسا فالنقابة من لهما ان احد جزأ الحلة
 يحرم النساء فلو باع احدهما بالآخر اى احد مختلفي الجنس
 يعني الذهب بالفضة او بالعكس جزأ او بفضل وتقابضا
 فيه ان في المجلس صح لم يذكر النساء ولا لانه ليس بجنس النساء
 ولا يتعينان اى لا يتعين العوضان في الصرف كسائر
 العقود حتى اذا لم يكن عند العاقد من جنس ما عطف
 فاديا قبل افتراقها او يتحقق كل من العوضين فاعطى
 كل منهما صاحبه بدل ما يتحقق من جنسه او مسكنا ان
 اليد في العقد واعطيا مثلها جاز وبطلان الصرف
 جينيا بالشرط اذ يتنع بدلتها في القبض ما بقي الخيارات لان
 المتحققة مبنى على الملك والخيار يمنع والاصل انه يمنع
 القبض الواجب ويصح الصرف ان اسقطا اى خيار الشرط

لو كان جاز في قولهم ذري كذا الجواز في البيعة في غير واحد فقط
 وهو المشهور الاول او لقول الجواز مطلقا كقول المشقة
 في البيعة كل الشئ موكرا في بيعة في الاجارة فلا يرد في البيعة
 ما في العارية

والاجل في المجلس لا ارتفاع المفسد قبل تقرر ظهري بعض البول
 زيفا فترد انقص فيه فقط اي انفس في الطرف في كونه
 ويبقى في غير لا ارتفاع القبض فيه فقط لا يتصرف في في الطرف
 قبل قبضه لانه واجب حقا لانه تعا وفي تجويزه فواته فلو شري
 في بنى الصرف فوبافسد بان باع دينار بعشرة دراهم ولم
 يقبضها حتى استري بها فوبافسد استري امة مع طوق
 ذهب قيمة كل الف بالغبني نسبة فسد في الكل اما في الصرف
 فلفوات التقابض واما في الامة فانه انفسد مقارن للعقد
 وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في القبض
 شرط لقبوله في الباقي ولو نقدا ليعني في المسئلة الشقة
 او استراها اى الامة والطوق بالغبني احدهما نقدا والاخر
 نسبة فهو من الطوق اما في الاولى فانه قبض حصه الطوق
 في المجلس واجب لكونه بدل الصرف والظاهر ان الباقي بالوجب
 واما في الثانية فانه الاجل باطل في الصرف جائز في بيع
 الجارية والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر من العايد
 وان وصليته لم يبيى انه من الطوق او قال خذها من ثمنها
 اما اذا لم يبيى فظاهرا لانه لما باع البصة واصحة الابان
 يجعل المقبوض في مقابلة الذهب واما اذا قال خذ هذا
 من ثمنها فانه معناه خذ هذا على انه بعض من مجموعها
 لظهور ان الالف ليس من المجموع ومن الذهب بعض من
 المجموع فيحمل عليه تحريا للجواز كذا اذا باع خيفا حليته
 خمسون باية وقد عني فهو حصتها ان الحلية ان قلص
 بله ضرر وكان المقبوض حصه الحلية وان لم يبيى ذلك
 كما ذكرنا وكذا اذا قال خذ من ثمنها ما عاثر فان لم يقبض
 حتى افترقا بطل العقد في الحلية لانه صرف فيها والاول
 وان لم يتخلص بله ضرر بطل العقد فيها اى السيف والحلية
 اما الحلية فلما عاثر واما السيف فانه لا يمكن نفيه بضرر

مولد فسد باع دينار الامة فقبض عشرة وسحق حقا
 على سبطه استحقاقا فدين لم يبيى مع الثوب والعرف
 على حال القبض بانه من ثمنه فان عاثر ففسد
 حقا فانه ثمنه وحقه بيع الثوب كحق العبد ففسد حقا
 حق العبد ليعتقل انه ملكه واجب باذنه بعد ثبوت
 الحلقين ولم يبيى ثمن العبد لانه ثمنه من ثمنه
 بعد ثبوت ثمنه لانه ثمنه في ثمنه

انما المتعاقدين

ولهذا

ولهذا لم يجر اقراره بالمقد كالجزم في تسقيف باع ابناء
 قضية وقبض بعض ثمنه واقتراضه فيما قبض واستركا
 في الامة لانه صرف كله وصح فيها وجد شرطه وبطل فيما
 لم يوجد فالفاسد طار لانه يصح ثم يبطل بالاتفاق فلا
 يشع وان تحقق بعضه اخذ المئاري باقية بقسطه او رد
 لان الشركة عيب في الامة وان تحقق بعض قطعة بقية
 بيعت اخذ الباقي بقسطه بله خيار لانه التبعيض لا يضر
 ببيع درهمين ودينارين درهمين ودينارين وبيع درهمين
 وكر شعير بضعها اى كثرى وكثرى شعير وعند ذوالك
 لا يصح لانه قابل الجدة بالحدة ومن ضرورية الامة انقسام
 على الشيوع وفي حرف الجنس الى ضل في تغيير تصرفه
 قلنا المقابلة المطلقة تحتمل الصرف المذكور فيحمل عليه
 تصحيحا للتصرف وليس فيه تغيير اصيل الصرف بل هو
 اذ موجب ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل وهو حاصل
 بهذا الوجه وصح بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار
 بان يكون عشرة بعشرة دراهم ودينار بطريق المذكور
 وصح بيع درهم صحيح ودرهمي غلة وهي ما يرد به بيت
 المال ويخذه التجار بدرهمي صحيح ودرهم غلة لتحقيق
 التساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة من له على آخر
 عشرة دراهم فباع من هي اى عشرة عليه دينار بها اى
 بعشرة عليه طرعا بالاجماع ويقع المقاصة بنقض العقد وان باع
 اى الدينار بعشرة مطلقة اى غير مقيدة بكونها عليه ودفع
 اى الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة صح ايضا اذ صاد لكل
 واحد منها على الاخر عشرة دراهم فتقاصا العشرة بالعشرة
 فيكون التقاص في ثمن البيع الدينار بالعشرة المطلقة
 وبيع الدينار بعشرة على عمر واذ لم يحل عليه لكانت
 مستبدلا ببطل الصرف الغالب الفضة من الدراهم والغالب

انما المتعاقدين
 اخذ الامة بقبضه ما خياره بانه استحقاقا بعد القبض
 وانما له الحق في القبض بانه من ضرورية الامة انقسام
 على الشيوع اى لا على التبعين لتحقيق فيه ثبوت المبدأ
 المجلس المجلس كانه حصة

لهذا تبين

الذهب من الدنيا نير فضة وذهب حكما ويعتبر فيها
من حريم التفاضل ما يعتبر في الجواهر فلا يصح بيع الخالص
به اى بالخالص ولا بيع بعضه اى بعض الغالب الفضة
والذهب ببعض منه لا متساويا وزنا وكذا لا يجوز التفاضل
بها الا وزنا وذلك لان النقود لا يخلو من قليل غش
عادة فتلحق القليل بالرداءة والجيد والردى سواء والغالب
الغش منها اى الدرهم والدنانير في حكم العوض اعتبارا
للالغالب فصحة بيعه اى بيع الغالب الغش بالخالص اى درهم
والدنانير ان كان اى الخالص اكثر من الغشوش صرا
للجنس الى الجنس وغيره الى التزايد وصحة بيعه اى بجنسه
متفاضلا صرفا للجنس الى خلافه في الجنس بشرط التقابض
في المجلس في الصورتين وانما شرط لان القبض في الخالص
شرط فشرط في الغش لعدم التميز وان كان اى الخالص
مثله اى مثل الغالب الغش اقل منه ولا يدرى فله
اى فلا يصح البيع للربوا في الاوليى واحتماله في الثالث
وان اذاج اى الغالب الغش لم يتعلق بالتعيين والاى
اذا لم يرجح يتعين به لانه ما دام يروج كان متعلقا
بالتعيين والا فهو سلفه يتعين بالتعيين وان كان بقبوله
البعض دون البعض فهو كالربو ولا يتعلق المقعد
بعينه بل بجنسه زيفا ان كان البايع يعلم حاله لتحقيق
الرضا منه وجنسه من الجواهر ان لم يعلم حاله لعدم
المبايعة والاستقراض فيه بما يروج منه يكون وزنا او مردا
او بها اى ان كان يروج بالوزن فالبايع والاستقراض
فيه يكون بالوزن وان كان يروج بالعدد فالعدد
وان كان يروج بها فكل واحد منهما لان المقعد هو المتساوي
فيما لا نص فيه فالمتساوي كغالب الخالص في المبايعة
والاستقراض حتى لا يجوز البيع بها ولا استقراضها الا بالوزن

فان كان الغش في الخالص او في الغش على الاول وفي الثانية
في الثانية فله ان يردا صرفا الجنس الى خلافه فلا يكون
مردا فلا يحتاج الى التقابض كادى

بمردا اى الدرهم الردية ولا ينتقص العقد بهلا كذا قبل التسليم
ويعطيه مثلها لانه الخالص موصود فيها حقيقة ولم يصح
مغلوبا فيجب اعتبارها بالوزن شرعا الا ان يشاء اليها
كما في الخالص وكغالب الغش في الصرف حتى انما عر
بجنسها جان على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص حتى
الخالص اكثر مما فيه من الخالص فاني احدهما لما لم يغلب
على الاخر وجب اعتبارها اشترى شيئا اى بالغالب الغش
او بفلس بافظة فكسد واخذ منها قبل التسليم بطل البيع
عند اى حقيقة لانه التمي هلك بالكسالة لانه التمي بالاصطلاح
ولم يبق بقي ببعاء بله في فبطل فاذا بطل فيرد المبيع
ان قام ولم يهلك والا فله ان كان مثلثا او قيمته ان كان
قيما صح اى البيع بفلس بافظة بله تعيين لانه تمي بالظهور
وبكاسد به اى بالتعيين لا تسعة فله بدمي تعيين لتعويض
فلو ساد فكسدت رة مثلها عند اى حقيقة لانه امان وجوبها
رد العين معنى وذا بالمثل والتعينة فضل فيه اذ صححت
لستقرضه لم تكن باعتبار رتبة بل لانه مثلي وبالكسالة لم يخرج
من كونه مثلثا واذا صح استقرضه بعد الكسالة شري بنصف
درهم فلوس او دانق او قيراط فلوس صح وقال زفر
لا يصح لانه اشترى بالفلس فاما بالتقدير بالعدد لا بالدانق
والدرهم فله بدمي بيان عددها قلنا ما يباع بنصف درهم
من الفلوس او الدانق معلوم عند التكن فاغنى عن البيان وعليه
اى على المشتري ان يدفع على البايع قدر ما يباع بمثلها اى
بنصف درهم او دانق او قيراط منها اى من الفلوس قال
ابن عطاء درهما من الصيارفة اعطى بنصف فلوس او نصف
نصف اى ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم الاجبة
فسد اى البيع في الكل للوزن الربوا بخلافه اعطى بنصف درهم
فلوس ونصف الاجبة اذ يكون النصف الاجبة بمثله

وما بق بالفلوس ولو كرر اعطى بان قال اعطى بنصفه
 بنصفه فلوسا واعطى بنصفه نصفه الاجبة صح اي البيع
 في الفلوس فقط ولم يصح في نصف درهم الاجبة لان لما
 كثر ضار عقدين وفي الثاني ربحا وفساد احد البيعين
 لا يوجب فساد الآخر **تذييل** في كتاب البيع بيع الوفاء
 قيل روى قال الشيخ الامام نجم الدين التستري في فتاواه
 البيع الذي تعارف اهل زماننا احتياالا للربوا وكونه
 بيع الوفاء وهو في الحقيقة رهن وهذا البيع في الميزان
 كما روى في يد المرتضى لا يملك ولا يطبق به في الاستفاح الا
 باذن مالكه وهو ضام لما اكل من ثمره او شرب من شجره
 والدين يسقط بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان
 عليه في الزيادة اذا هلك عن غير صنعه وللبايع الرجوع
 اذا قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم
 من الاحكام لان المتعاقدين وان استباه بيعا ولكن
 غرضهما الرهن والاستباق بالدين لان البايع يقول
 لكل واحد بعد هذا العقد رهن ملكي فلا بد للمشتري
 يقول اذ رهن ملك فلان والعبرة في التصرف بالمقاصد
 والعمان لا الالفاظ والمثاني فان اصحابنا قالوا الكفالة
 بشرط برائة الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرأ كماله
 وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود مع شتم المهر كالحاج
 والاستصناع الفلاند اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظيره
 كثيرة وكان الامام السيد ابو شجاع على هذا وقيل بيع
 ذكر في مجموع التوازل اتفق منا ايضا في هذا الزمان
 على صحته بيعا على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفظ
 بلفظ البيع من ذكر شرط فيه والعبرة بالمعنى لا باللفظ
 المقصود فان من تزوج امرأة ومن يشبه ان يطلقها
 بعد ما جازعها صح العقد وقيل فائدتها فيهما الصحيح

مطلوب بيع الوفاء

بالرهن

انه اي العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون
 رهنا لان كل منهما عقد مستقل زما لكل منهما احكام
 مستقلة بل يكونا بيعا فان شرط اي المتعاقدين الفسخ فيه
 اي في العقد فدل ان البيع يقدم كذا اريد ايضا
 ان لم يشترطاه اي الفسخ ولكن تلفظا بلفظ البيع شرط
 الوفاء لان هذا الشرط مفسد له او تلفظا بالبيع الجائز
 وعندهما اي والحال ان في زعمهما هو بيع غير لازم فافته
 ايضا يفسد حلاله زعمهما وان ذكر اي المتعاقدين البيع
 بغير شرط لم يفسد اي الشرط على وجه المعاد جاز ان البيع
 عن المفسد ويلزم الوفاء به لان المواعيد قد يكون لازمة
 فيجعل هذا المعاد لازما لحاجة الناس صح بيع الوفاء في القمار
 بل حسنا للتعامل واختلف في المنقول قيل يصح لعموم
 الحاجة وقيل لا يصح لخصوص التعامل بخصوصا بالعقدان
كتاب الشفعة لما فرغ من البيع بانواعه شرع
 فيما يترب عليه وهذا احسن تأخيرها الى اواخر الكتب كما وقع
 في سائر الكتب هي لغة من الشفع وهو انضم بهن بهن
 لما فيها من ضم المشتري الى ملك الشفع وشرعا تملك العقيد
 وهو الشفعة وقيل بالاصل من دار او ضيقة كذا في القرب
 وما في حكمه كالعلو وقال في الكافي العلوي يستحق
 بالشفعة ويستحق بالشفعة في السفل وان لم يكن
 طريق العلوي في السفل لانه يتحقق بماله من حق القرب
 على مشتريه بمنزل متعلق بالتملك ما قام عليه من التمسك
 ونثبت ان الشفعة بعد البيع للخليط اي الشريك في البيع
 المبيع ثم بعد ما سئل عن ثبوت الخليط في حقه اي حق البيع
 كما للرب والطريق الخاصية يعني خصوصها ان يكون
 القرب ما نزل لا يوجد فيه الشفعة وان لا يكون الطريق نافذا
 نعم ان بعد ملكها تثبت لجار ملاصق ولو ذميا ومادة

شفعة من ثبوت فيهما

قال في الميزان في البيع
 انما البيع الذي هو
 من نقل من المقتضى
 من نقل من المقتضى
 من نقل من المقتضى
 من نقل من المقتضى

مطلوب وان ذكر البيع بغير شرط ذكره

الوعدين

انما البيع الذي هو
 من نقل من المقتضى
 من نقل من المقتضى
 من نقل من المقتضى
 من نقل من المقتضى

بالعقد

بمطون ملك

وثبت ولو لم يثبت ان الشفعة

ما تسمى الشفعة

او مكانا لا طله في ما روى من قوله لم تشفعه لشرائك
 لم يقاسم وقوله لم جار اذار ايق بالدار والارض يشترط
 وان كان غائبا اذا كان طريقا واحدا والجار جار هو
 شريك في الطريق ويثبت الحكم في التزب دلا لا تشفعه
 اما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار الخطية وقد وجدت
 في التزب بانه في سكة اخرى فان بانه ان كان تلك السكة
 كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جار ملو مصفا صورة
 منزل مشترك بين اثنين في دار هي لغووم في سكة غير نافذة
 اذا باع احد الشريكين نصيب من المنزل فالشريك المنزل
 الحق بالشفعة فابى حكم فالشريك في الدار احق من الشريك
 في السكة لا اتم اقرب للشركة بينهم في صهي الدار فان كانوا
 فاجل السكة احق للشركة في الطريق فان كانوا فلجار الملوك
 وهو الذي على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى
 ولو وصيلة اي ولو كان الجار ملو صق واصع الجذع
 على حايطة المبيع او شريكا للمبيع في خشية عليه
 اي على الحايطة فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا
 في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جار ملو صقا كذا في الهدية
 والكا في غيرها وهذه العباة احسن من عباة الوقا
 لان المتبادر منها تغايرها الجار على عدد الرؤوس متعلق
 بقوله وتثبت لا قدر الملك وعندنا انما تثبت على قدر
 الملك صورته دار بين ثلثة لا حد لهم نصيبها وللغير
 سدرها وللثاني ثلثها فباع صاحب النصف نصيب
 وطلب الاخره الشفعة قضى بالشفعة في المبيع بينهما
 عندنا ان في انله ثاب قدر ملكها واهبها ملك القدس
 قضى بينهما اخصا وان باع صاحب الثلث قضى بينهما
 او باعا وعندنا يقضى بينهما نصفين في الكل وشر
 عطف على تثبت ان تستقر الشفعة بالانفاد اذ لا بد من طلب

ما تسمى الشفعة
 ما تسمى الشفعة
 ما تسمى الشفعة

الشفعة لان حق الشفع ضعيف يبطل بالاعراض فاذا
 اشترى ابناء على طلبها تيسر اخذ المقصود بحكم القاضي
 ولم يبق حاجة الى العينة على ما سياتي ويملك اهل العقار
 وما في حكمه بالقضاء او الاخذ بالرضا بين الشفع المشتري
 قال في الوقاية والكفر ويملك بالاخذ بالتراضي وبقضاء
 القاضي وصرح شارحها بان قوله او بقضاء القاضي
 عطف على الله خذ لا على التراضي لان القاضي اذا حكم يثبت
 الملك للشفع قبل اخذه ولما كان عبارة المتعين مؤهلا
 لعطف بقضاء القاضي على التراضي بل ظاهرة فيه غير العبد
 الى ما هي احسن منها ثم اذا ثبت الملك للشفع قبل اخذه
 بعد حكم القاضي كان هذه العبارة اخص من عبارة الهدية
 ايضا حيث قال ويملك بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها
 حاكم لان قوله او حكم عطف على حكم فيلزم ان يكون الاخذ
 معتبرا في كل من تسليم المشتري وحكم القاضي وليس كذلك
 في الثاني ويطلبها انما تشفع الشفعة اعلم ان الطلب
 هو ثلثة طلب الكوابة وطلب الشفعة والتقرير وطلب
 الاخذ والملك ذكر الاول بقوله ويطلبها الشفعة في مجلس عليه
 بالبيع بغيره متعلق بالعام من رجلين او رجل وارثين
 او واحد عدل وقال لا يكفي واحد حر كان او عبدا صبي
 كان او امرأة اذا كان الخبر صدقا وان امتد ار المجلس لانه
 لما ثبت له حياز التملك اخرج الى زمان التأمل كما في الحديث
 فلو قال بعد ما بلغه البيع المدة او قال لا حول ولا قوة
 الا بالله او جاز ان يطل شفعة لانه الاول عدل على الحكم
 من جوار البيع مع الاثن من ضرر الرضا بالشفعة وانما
 يجب منه بصدقه واثبات لا يحتاج كما هو عرف
 بعض الناس فله يدل شيء منه على الاعراض بل فقط متعلق
 بطلبها يفرم منه طلبها كطلبت الشفعة او انا اطلبها

فانها اوم

ما تسمى الشفعة
 ما تسمى الشفعة
 ما تسمى الشفعة

ما تسمى الشفعة
 ما تسمى الشفعة
 ما تسمى الشفعة

وهو ذلك فان المعنى المعنى وفي العرف يراد بهذه الالفاظ
الطلب المحال لا الخبر عن امر ما ضا واستقبل حتى قال الشيخ
ابوبكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع رضى بجنب ارضه فقال
شفعت شفعة كان ذلك طلبا منه كذا في الكافي وقيل
تبطل بانه في سكوت حتى لو اخبر بكتاب والشفعة في اوله
او وسطه فقرأ الكتاب الى اخره بطلت شفعة قال في الايضاح
الاول اصح ويستحق هذا الطلب طلب المواثبة كيدل على
غاية التعجيل كانه الشفع يثب ويطلب الشفعة والكشاهد
ليس له زم وانما الكشاهد المخالفة المحمود كذا في الهداية والكاظمي
وسياق في زيادة تحقيق وذكر الثالث بقوله ثم يشرع عند
الدار لان الحق متعلق بها وعلى البائع ان كان الدار في يده
ولم يثبتم الى المشتري فانها اذا سلبت اليه لم يصح الكشاهد
عليه بخروج وجهه عن ان يكون خصما اذ لا يدله ولا ملك او غيره
وان لم يكن ذائدا لانه مال كفايله حال من ضمير منعه
اشترى فلا راد هذه الدار وانما شفيعها وكنت طلبت
الشفعة واطلبها الان فاشهدوا عليه ويستحق طلب
الكشاهد وهذا الطلب واجب حتى اذا انكس من الاشهاد
عند الدار على ذي اليد ولم يشرع بطلت شفعة فاذا كان
في مكان بعيد فسمع فطلب طلب المواثبة وعجز عن طلب
الاشهاد عند الدار او على ذي اليد يوكل وكيله ان وجد
والا يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعة فاذا
حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعة كذا
في الخبير واذا اشرع في الاقل يعني طلب المواثبة عند
احدها او عند الدار والبائع او المشتري يستحق عنده
من الاشهاد في الثاني لقيام مقام الطلبين فقله في الكافي
عن الفتاوى الظهيرية وفي شرح الهداية عن بسوط شيخ
الاسلام وانما قال عند احدها لان الاشهاد على جرة طلب

تبطل بانه في سكوت ان علم المشتري والتمس الكاشف
يذهب من الوثبة والحد والمهارة - حاشا

المواثبة بله حضور واجد بما ذكر لا يقوم مقام الطلبين
بله خفاء لم يطلب عند القاضي قائله اشترى فلان دارا
كذا وانما شفيعها بدار كذا مرة يستلم اليه ويستحق طلب عليه
وخصومة وبناخير مطلقا او شهر كان او اكثر لا تبطل
او الشفعة عند الحنفية وقال محمد اذا ترك شهر بله عذر
بعد الاشهاد بطلت وهو قول ذفر لانها لو لم تسقط به
تضرر المشتري اذ يمكن التصرف جذرا نقض من جهة الشفع
فقد يضره لانه اجل وما دونه عاجل كما مر في الاما
قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا التصريح احوال
الناس في قصد الاضرار بالغير وحقان في الوقاية وجه
قول ابي حنيفة وهو ظاهر رواية المذهب ان حقه قد تقرب
مرا فانه يبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان تسقطها
لجسما وما ذكر من الضرر يمكن ان يدفع بان يرفع الامر
الى القاضي حتى يأمر الشفع بالاخذ والترك حتى لم يفعل
فهو المضر بنفسه وبه يعني كذا في الهداية والكافي ولو علم انه
ليس في البلد قاض لا تبطل شفعة بالتأخير اتفاقا اذ لا
يمكن من الخصومة الا عند القاضي وكان عذرا واذا طلب
او الشفع الشفعة عند القاضي سأل القاضي الخصم على ما يملكه
الشفع لما يشفع به فان اقر بها او وكل عن الخلف على العلم
بان يخلف بايته ما يعلم انه مال الدار التي يشفعها او رضى
الشفع يكون مالكا لما يشفع به سأل القاضي المذنب
عليه عن الشراء فان اقر به او وكل عن اليه على الحاصل والسبب
فان ثبوت الشفعة ان كان متقفا عليه يخلف على الحاصل
بالله ما يشفع هذا الشفع الشفعة على دار كان متقفا فيه
كشفة الجوار يخلف على سبب بايته ما لم يثبت عند الدار
لا ربا يخلف على الحاصل مذهب الشافعي او رضى الشفع
قصد او الشفع بها او بالشفعة وان وصلته من غير الشفع

وذكر الكافي بقوله

لا يجوز للمدعي على من قال ان كان كذا ان يثبت
في جامع الصغير ما هو كذا في الكافي
فقد اورد في السور - حاشا

الثاني وقت الدعوى وبعد القضاء لزماً ان الشفع احضار
 والمشتري حبس الدار ليقبضه المشتري ويتأخير كذا في المتن
 لا تبطل ان الشفعة يعني ان قيل للشفيع او للمشتري فاحذر لا تبطل
 الشفعة والخصم للشفيع البائع قبل التسليم او تسليم المبيع
 الى المشتري لانه ذو اليد ولكن لا تمنع البيعة بين الشفع
 عليه او البائع بغيره المشتري ويصح ان يبيع بحضور
 ان المشتري لانه المالك ويقضى بالشفعة والعهد على البائع
 حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق يكون له امره
 الثمن عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري المبيع
 من يد حيث لا يعتبر حضوره ولا يكون العهد عليه لانه
 صار اجنبياً لو قيل بالتزاد خصم للشفيع لانه العاقد والاحد
 بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلم
 اليه يكون هو الخصم اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم
 هو الموكل للشفيع خيار الرقبة والعيب وان شرط المشتري
 الكبراة منه او من العيب لانه لاخذ بالشفعة من المشتري
 ان كان لاخذ بعد القبض وان كان قبل فترأى من البائع
 لتحويل الصفقة اليه ويثبت له الخيار ان كان له منه من
 ولا يسقط خيار برؤية المشتري ولا بشرط الكبراة منه لان
 المشتري ليس بنائب عن الشفع فلا يعمل شرطه ودويته
 في حقه اختلقا ان الشفع والمشتري في الشق قال المشتري
 الف ومائة وقال الشفع الف فالقول للمشتري مع يمينه
 لان الشفع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري
 يكره ولو برهنا فالشفيع اولى لانه يثبت اكثر اتياناً معني
 وان كان يثبت المشتري اكثر اتياناً بصورة لان التديت
 له لازم ويثبت الشفع ملزمة بخلاف بيعة المشتري
 فان بيعة الشفع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار
 اليه بالف شاء او ابى واذا قبلت بيعة المشتري لا يجب

على الشفع شيء بل يختار بين الاخذ والترك ادعى المشتري
 فنيا وبأقل منه بلا قبضه فالقول له ان البائع وبه
 انما بالقبض للمشتري يعني ان ادعى المشتري فنيا وادعى
 بائعه اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفع باقاً للبائع
 لان الامر ان كان كما قاله البائع فالشفيع ياخذ به وان كان
 كما قاله المشتري يكون حطاً عن المشتري بدعواه الاقل
 وحطاً للشفيع يظهر في حق الشفع كما مر وسبق فنيا اخذ
 به وان كان البائع قبض الثمن اخذها الشفع بما قاله المشتري
 اذا ثبت ذلك بالبيعة او بيمينه لان البائع باع بالاستيفاء
 الثمن خرج من اليدين والتحق بالاجانب فبقى الاختلاف
 بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول في المشتري
 حطاً للشفيع يظهر في حق الشفع حيث ياخذ المبيع
 بالقل لانه يلحق باصل العقد فكان الثمن ما بقي لا حط
 الكل لان العقد صحيح يكون بيعاً باطلاً او حجةً وعمل التقدير
 لا تصح الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لانه استحقاقه
 لاخذ بما دونها وفي الشراء بمنحلي ياخذ الشفع بمثله وفي
 ياخذ بالقيمة متى بيع عقار بعقار ياخذ حصة بقيمة
 الآخر يعني اذا بيع عقار بعقار ياخذ شفع كل من العقار
 كل منهما بقيمة الآخر لانه بدل وهو من ذوات القيم وفي
 او في البيع بين مؤجل ياخذ بحاله او يطلب الا ان ياخذ
 بعد الاجل لانه يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد
 والشرط في حق المشتري لا يكون استراطاً في حق الشفع
 كما تخيان والبيعة من العيوب ورسالة البائع في حق
 المشتري لا يدل على رضاه في حق الشفع لتفاوت احوال
 الناس ولولم يثبت الشفع لانه يثبت من طلبها
 وصبر لطلبها عند الاجل بطلت شفعتها لان حق الشفع
 قد ثبت ولهذا كان له ان ياخذ الا انه يفي حاله والكسوت

هذا هو الحق في البيع
 من المالك او من غيره
 في البيع بين مؤجل
 في البيع بين مؤجل
 في البيع بين مؤجل

في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...

عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة وفي شراء
ذمي خمر او خنزير ياخذ الشفع بمثل الخمر وقيمة الخنزير
لو كان الشفع ذميا وقيمتها لو كان الشفع مملوكا
وفي بناء المشتري في الدار والارض وغيره بالثمن وقيمتها
حال كونها مستحق القلع وكلف المشتري قلعها يعني
ان ياتي المشتري او غيره ثم قضى الشفع فهو بالخيار
ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس مستحق
القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في الغصب وان
قلعها اراد البناء والغرس الشفع فالحق يرجع بالثمن
فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذ منه
بايعا كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمتها
على البائع لانه مستلظ من قبله بخلاف الشفع لانه
اخذ جبر وان حُرِبَت الدار واخرقت بناؤها او جف
شجر البستان بلا فعل احد فالشفع بالخيار ان شاء
اخذها بتمام الثمن لانه البناء والغرس تابع حتى دخل
في البيع بل ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن الا ان يكون مقصودا
بإتلافه كما مر او ترك لانه ان يمنع عن ملك الدار بملك
وجبة العروة عطف على بتمام الثمن ان نقص المشتري
البناء يعني ان نقص المشتري البناء قيل للشفع ان
فخذ العروة حصتها وان شئت فدع لانه ما مقصودا
بإتلافه ف يقابلها شيء من الثمن بخلاف الاول لانه
الهلك فيه بافاته سماوية والنقص له اي للمشتري لا
للشفع لانه صار منفضله فلم يبق تبعا حتى تكون
للشفع وفي شراء ارض يخل عليها غير يعني ان يشتري
ارضا يخل عليها ثم وذكر غير الخلل اذ لا يدخل بدو
الذكر او غيرها ولم يكن على الخلل ثم فخرت عند اي عند
المشتري ياخذها اي الشفع الارض والثمر بكل الثمن

من غير حكم القمار
بل بشفعة وبارك الله

قوله فخذ العروة...
قوله وان شئت...
قوله فخذ العروة...

اي في الفصلين اما في الاول فلهذا باعتبار الاتصال كان
تبعا للعقد كالبنيان في الدار واما الثاني فلهذا مبيع تبعا
لان المبيع يبرى اليه كما اذا اشترى حاملة فولدت عنده
كان ملكه تبعا واذا اخذه المشتري ثم جاء الشفع لا يأخذ
الثمن فيها لانعدام تبعيته للعقد وقت الاخذ بالانفصال
لكم في الاول وهو ما اذا اشترى ارضا يخل عليها ثم سقط
حصته من الثمن لانه دخل في البيع قصد وكان له قسط
من الثمن فيفوت قسطه بفواته لا الثاني لانه لا يقابل شيء
من الثمن لحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض
الذي له شبه بالعقد ففواته لا يوجب سقوط شيء من الثمن
باب ما يكون هي ارا الشفعة فيه ولا يكون وما لا
لا تثبت قصد الا في عقار واما قال قصد لانها تثبت غير
العقار بتبعته العقار كالشجر والثمر وما في حكمه كالعلو
وقدر بيا نه ملك بالصفة عقار اربعضي ما في حكمه
اذ لم يكن بعوض بل يثبت فيه الشفعة ولو كان
العوض غير ما في حكمه لو خولع على دار لم تثبت وان لم يسم
الى العقار وما في حكمه ذكره لانه الشفعة لا تثبت فيه عند
التشافع لانها عند دفع ضرر القسمة وعند دفع
ضرر الجوار كحمام ورحى وبيير وبيت صغير حيث
لا ينتفع به اذ قسم ونهر وطريق مملوكين لا ببناء ويخل
فانها ليسا بعقار ولا في حكمه تبعا قصد وقد عرفت
انها اذا بيعا تبعا للعقد تثبت فيها الشفعة وعرض
وملك خله فالملك واذا اى موروث فان الدار اذا
ملكك بارت لا تثبت فيها الشفعة وصديق وصديق لا يشرط
عوض بله شيوع فيهما اي الموهوب وعوضه فانها ليست
بما وضعت مال عال فصارت كالارث الا ان يكون بعوض
مشرط لانها تباع بغير انتهاء ولكن يشترط التقابض وعدم

في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...

في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...

في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...

في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...
في حق النقص والاراضى...

فمن اومر لانفسها ووعلى طوطى الحظيرة
فمن اومر لانفسها ووعلى طوطى الحظيرة
فمن اومر لانفسها ووعلى طوطى الحظيرة

الاشهاد عليه ان على طلب الموافقة قادر عليها اقوال اوله
 فبان بترك طلب الموافقة حين علم بالبيع قادر عليه بان
 لم يأخذ أحد من أولم يكن في الصلح فان شفعه تبطل
 بالاعراض وهو انما يثبت حالة الاختيار وهي بالاعتذار
 واما الثاني فبان بترك الاشهاد على طلبها حين علم بالبيع
 قادر عليه بان كان عند رجاءه او رجل وامرأتان فسكت
 ولم يشهد بها على طلبه فانه ايضا دليل الاعراض قال في الهدية
 اذا ترك الشفع الكسها حين علم وهو يقدر على ذلك
 بطلت شفعه وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة
 الكسها في طلب الموافقة ليس بلزم واعتبر على بان يبي
 كله مية تناقضا ومنشأه الغفلة عن قوله وهو يقدر
 لذلك فان مراده ان الشفع اذا سمع البيع في مكان خال
 عن الشهود فسكت تبطل شفعه واما اذا قال طلبت الشفعة
 وان لم يشعه احدا لا تبطل اذا حضر عند القاضي وقال
 الشفع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف على ذلك كان
 باقيا في عينه ويثبت طلب الموافقة وسياق هذا زيادة
 تحقيق عن قريب ويطلبها ايضا صلحه ان الشفع منها
 امر الشفعة بعوض لانه تسليم فيرده او العوض ليطرد
 الصالح لانها بحجة حق التملك بله ملك فلا يصح الاعتراض
 عنه لانه رشوة فيرده ويطلبها ايضا موت الشفع بعد
 البيع قبل القضاء بها امر بالشفعة ولم يكن لورثته
 حق الاخذ بالشفعة حتى ان مات بعد القضاء بها ولو قبل
 نقد الثمن وقبضه لا تبطل لتقرره بالقضاء وجه بطلانها
 انها بحجة حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق
 فكيف يؤكده لان لا يطلبها موت المبرى لانه المستحق
 باق بموت المستحق عليه لا يتغير سبب الاستحقاق
 ويطلبها ايضا بيعها بشفع به قبل القضاء بها يعاقب

و اما در انکه الشفيع لا ينهيا دانه المراد من ان لا يها و بعضا
هو طلب الكفاية فكلتا قض ولا حاجة اليه فانها
جواب على انه لا يدفع الا غرض القوة ظهور المعنى اخذ

صالح النفع مع المصلحة في كل وقت وأدب
 شغفته وهو أن يرى في كل حين وفي وجه
 يضيء وهو أن يرى في كل حين وفي وجه
 فشققت وهو أن يرى في كل حين وفي وجه
 مسمى من الأدب في كل حين وفي وجه
 أن كانت صفة بهيمة ولا يظلم
 شغفته في ذلك الوقت
 فشققت وهو أن يرى في كل حين وفي وجه
 بالشفقة في كل وقت
 المصطفى

ذكرها بقوله او شري اي الدار بنى غال كالف مثله ووقع
 ثوبا دينيا قيمته عشر به اي بمقابلته الثمن فالشفعة بالثمن
 لا الثوب لا تعقد آخر والثمن هو العوض عن الدار وهذه
 حيلة تغم الشركة والمداير في الميزان الذي قيمته مائة
 بالف ويعطى عن الالف ثوبا قيمته عشر لكن الميزان اذا تحقق
 يرجع المشتري على البائع بالف لبقاء العقد انما فيضرب
 البائع قالوا قل ان يباع بالدار اهما الثمن دينار حتى اذا
 لم يتحقق الميزان يبطل انصرف فيجب رد الدينار فقط او ظهر
 ان الالف لم يكن عليه فصار كما اشترى من آخر دينار العشرة
 ثم تصاد فان لا دين عليه فانه رد الدينار وله حيلة اخرى
 احسن واسهل ذكرها بقوله او اشترى بدار اهما معلومة
 اما بالوزن او بالاشارة بقبضة اي مع قبضة فلوس اشترى اليها
 وجعل قدرها وصيغ الفلوس بعد القبض فان الثمن معلوم
 حال العقد ومجهول حال الشفعة وجعلها ان الثمن مع الشفعة
 كونه الحيلة لاسقاط الشفعة الثابتة وفاقا بان يقول
 المشتري للشفيع بعد اثباته انا ابيعها منك بما اخذت
 فلا فائدة في الاخذ بها فيسقط الشفع ولا ياخذها بعد
 الا بات فتسقط الشفعة لكن الحيلة يكون اما الحيلة
 لعدم ثبوتها ابتداء فعند ابي يوسف لا يكون لا شفعة
 لدفع ضرر عن نفسه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز
 وان ضرر الغير في قيمته وعند محمد يكره لان الشفعة انما
 تثبت لدفع الضرر وفي ايامه الحيلة ابقاء الضرر وبالأول
 ينفي جهلا وبالناهي في الزكاة قال صدر الشريعة الشفعة
 انما اشترعت لدفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان ممن يتضرر
 به الجيران لا يحل اسقاطها وان كان رجلا صالحا لم يتضرر
 به الجار والشفيع متقلب لا يجب جواره في محال
 في اسقاطها يبطلها الا الشفعة ترك طلب المواساة وترك

قوله قيمة عشرة حتى قيمة الف وقيمة الف راض على قيمتها
 هذا تصور في العمارة ولا عدم التوافق بين أول الكلام
 وأخره كما توهم فيمنع البائع والضايق من المشتري
 ما ينبغي للبائع عدم اخذ الثوب المذكور وطلب
 قيمته ثم البيع حتى خالد بن

১৭৮৩
১৭৮৩
১৭৮৩

در جملہ مؤلفان

اذا باع الشفع دار التي يرفع بها بعد شراء المشتري قبل
 ان يقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشراء او لا بطلت شفعة
 لانه كالمستحق بالجوهر والشركة وقد زال قبل التملك وبطلت
 ايضا جعله في فعل ما يرفع مسجد او مقبرة او وقف
 مستحقة قال قاضيان شرط قيام ملك الشفع فيه المستحق
 به الشفعة وقت القضاء فلو جعل داره التي يرفع الشفعة
 مسجد او مقبرة او وقف بطلت ثم قضى له بالشفعة لم يكن
 شفيعا للمبيع فان المسجد والمقبرة والوقف المستحق
 بلزومه الزوال عن ملكه قال الشفع طلبت حين علت القول
 ليدمينه قوله قال قول له يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري
 البينة اما بان يقول للشفيع تركت الطلب ليكون صورة
 الاثبات او يقول يا طلبت لانه وان كان ثغيا ظاهرا لكنه
 نفي محصور فيكون في حكم الاثبات كما تقرر في الاصول وعلى
 التقديرين ان اقام البينة تقبل والا يحلف المشتري الشفع
 بان لم يترك او طلب وان لم يكن بينة على تركه وقيام
 الشفع البينة على طلبه تقبل وان كان لا ما بينة ربح
 بينة الشفع لان الشفع متمسك بالظاهر وهذا كان
 القول له ولم يكلف باقامة البينة بخلاف قوله علت امس
 وطلبت كما سياتي ويدل على ذلك ما ذكر في بعض
 شروح تلخيص الجامع ان الشفع لو لم يكن بحضرته
 احد يسمع ينفى ان يطلب لانه يصح بلا اشهاد
 وانما الاشهاد بطله ينكر فينفى ان يطلب حتما حلفه
 المشتري بمكانه يحلف انه طلب كما سمع فظهر ان الحكم
 هو ان المشتري ان اقام البينة حكم بها والا فان اقام
 الشفع حكم بها وان لم يكن لواحد منهما بينة حلف
 الشفع لحكم بالشفعة ولو قال علت امس وطلبت
 كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله لانه اذا اضاف الطلب

قوله ودفعا مستحقا يرفع عدم الاحتياج على تسجيل
 على التمسك بزموم الوقف بخلاف قول القائل ان الشفع
 حاسر منه

وقت

الى وقت ماض فقد حكم بالاعطاك استيفاه للحال
 ومن حكم ما لا يملك استيفاه للحال لا يصدق فيما حكم
 به بينة واذا لم يصف الطلب الى وقت ماض بل اطلق
 الكلام اطلقا فقد حكم بالاعطاك استيفاه للحال لا يملك
 جعله كانه علم بالنسبة الان وطلب الشفعة الان فلهذا جعل
 القول قوله بخلاف العادة وغير ما سمع في الشفع فراضية بها
 ان الشفعة فظهر شراء غيرك او سمع ببعده بالثمن فكان
 باقل او بكيلى او وزنى او عدد من متقارب قيمة الف او اكثر
 فهو له اى الشفعة يكون للشفيع ولا يكون تسليم ما نعا وبغير
 ذلك اى ما علم انها بيعت بعرض قيمة الف او اكثر لا اى
 لا تكون له الشفعة والا صل فيه ان العرض في الشفعة يختلف
 باختلاف قدر الثمن وجنب والمشتري فادنى على بعض الوجوه
 ثم تبقى خلاف بقيت الشفعة بها لان التسليم لم يوجد
 على الوجه الذي يتحققه بيا انه اذا اخبر ان الدار بيعت
 بالف درهم فسلم الشفعة فم علم انها بيعت باكثر فالتسليم
 صحيح لانه انما سلم لكسكتا راتين فاذا اكثر من ذلك كان ارض
 بالتسليم وان علم انها بيعت باقل او بجنطة او بشيء من
 الف او اكثر فهو على شفعة لانه تسليم عند كثرة الثمن لا يدل
 على تسليم عند القلة وكذا تسليم في احد الجنبين لا يكون
 تسليم في الاخر فربما يسر حال عليه اداء احدهما ويتعذر الاخر
 وكذا كل موزون او مكيل او عدد من متقارب بخلاف ما
 اذا علم انها بيعت بعرض قيمة الف او اكثر فانه تسليم
 انما ياخذ بقيمته دراهم او دنانير ولو انها بيعت بدنانير
 قيمتها الف او اكثر صح التسليم وكذا هذا وان كان اقل فربما
 على شفعة يرفع حصة احد المشتري لا حصة احد الباعة
 بل اخذ الكل او ترك بعضي المشتري جماعة من واحد فملك الشفع
 ان ياخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد لا ياخذ

شأنك بيا

قوله ودفعا مستحقا يرفع عدم الاحتياج على تسجيل
 على التمسك بزموم الوقف بخلاف قول القائل ان الشفع
 حاسر منه

Copy

حقه احد الباعه لان في الاول دفع ضرر الحمار لا الثاني وينفع
ايضا نصفه فممنوع بيع مشاعا من دار فقتلها بعض اشترى
وجعل نصف دار فقام الباع فالتفتع ان يأخذ النصف الذي
صار للمشتري او يدع وليس له ان يفتع النصف لانها من ثمنه
انقبض لان القبض لله انتفاع ولا يتم الانتفاع في الشئ
الا بالقبضه صحيح للرب والوصي يسلمها او النصفه على الصغير
لا يترك للرجل فصح من ملك التجار اذا بلغها شراء دار
يجوز ان يصي فسيكنا فان السكوت عن الطلب من ملك تسليم
بمركه التسليم الوكيل بطبقها اذا سبهم او اقر على الموكل ان
يتسلمه على النصفه صح لو كان التسليم او الاقرار عند القاض
وان كان في غير ذلك يجوز الا انه يخرج من الخصومه وقال
ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا **كتاب**
المبيع ما فرغ من المبيع الذي هو تملك عين بعوض
وما يتبعه من النصفه شرع في الهبة التي هي تملك عين بعوض
فقال هي لغة تبرع وتفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا
قال الله تعالى حكيم فثبت لي من لذك وانا وقال تعالى
من يشاء انانا اوليس لمن يشاء الذكور وشرعا تملك
عين بعه عوضا اربله شرط عوض لان عدم العوض شرط
فيه لئلا ينقض بالهبة بشرط العوض فتدبر وتضع بايجاب
كوكهبت فانه من بيع فيها وكلت ايضا كذا فيقال
تلكه كذا اي اعطاء اياه لطيب نفسه بعه عوض واعطيته
واطعمته هذا الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية الطعام
اذا اضيف الى ما يطعم عيشه يرا به قليل العين بخلاف
ما اذا قال اطعمتك هذه الارض حيث يكون عاير لالت
عيشه لا تطعم وقال صاحب المحيط اضافة الطعام الى
ما يطعم عيشه يكتسب التملك والباقي فاذ احتل الارض
فان قال اقبضه دل ذلك على ان امره التملك ولهذا زيد

لو انك تشتري دارا فخذت اياها فخذت النصفه فبقي النصف الذي
معه بالقبضه فلو انك اشتريته على غير قبضه على الاصل فبقي النصف
او انك اشتريته على قبضه فبقي النصف الذي كان في قبضه
فيقال في الجانب الآخر ما سجد

هذا كونهما واما شرط صحته في الموهوب والعقل والبلوغ والملك
وفي الموهوب كونه مبررا فخر من بيع يجوز غير موقوف
وكله بغير ثبوت الملك للموهوب له قبل ان يملكه الموهوب
والنصفه قد تم صحة في الموهوب له قبل ان يملكه الموهوب
او انما يشترط في قبضه فخر من بيع كذا في الموهوب له
الشرط وملكه في قبضه فخر من بيع كذا في الموهوب له

ههنا قوله فاقبضه وجعلت هذا لك فان الدوم للتمليك واخر
لقوله عم من عمر عمرى في التملك ولو ففته من بعد وبيات
تمام بيان وجعلته لك عمرى وحملتك على هذه المراكه لو ففته
اي نوى بالحال الهبة لانه ليس بصريح فيها فاحتاج الى اليقنة
لان قد يرد به اليقنة يقال حمل الامر فلا يحتاج الى التمسك
به التملك وكسوة يعني هذه الثوب فان الكسوة يراها
التمليك قال الله تعالى وكسوتهم ودارى لك مبتدأ وخبر
هبة نصبت على الحال من ضمير الظرف والدوم في لك شكها
هذا لا ينافي في الهبة بل تنبيه على المقصود بخبر قوله هذا الطعام
لك تأكل وهذا الثوب لك تلبسه لا في دارى لك هبة سكنى
فان قوله سكنى تغيير فيكون تفسير لما قبله فيكون عاوية
لاهبة او عكاه وهو دارى لك سكنى هبة فان معناه دارى
لك بطريق السكنى حال كون السكنى هبة فيكون عاوية
لاهبة او دارى لك سكنى فانه تقديره حكمها حلة
وقوله سكنى تغيير او دارى لك سكنى صدقة بطريق السكنى
حال كون السكنى صدقة او دارى لك صدقة عاوية
اي حال كونها صدقة بطريق العاوية فغايرة تميز بينهم
منه المنفعة او دارى لك عاوية هبة اي بطريق العاوية
حال كون منافعها هبة لك فان هذه العبادات تدل على
الغاوية لا الهبة وقبول عطف على ايجاب فانها كالبيع
لا تنسخ الا بالايجاب والقبول وتتم عطف على تنسخ بالقبض
قال الامام حميد الكوفي ركن الهبة الايجاب في حق الوهاب
لا يتبرع فيتم من جهة التبرع اما في حق الموهوب له
فلا يتم الا بالقبول فم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل
المكسب في الموهوب له فانقبضه الكامل في المنقول ما يتاخر
وفي العقار ما يتاخر بقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض
الكامل فيما يكتسب التملك بالقبضه حتى يقع القبض على الموهوب

واقبضه فانك لو اوجبه لغيرك عليك حتى توارى حادو
فانك ليس عليك زوجي صدقك لغيرك فخذ ما خلا
لشئ فخذ كذا في جامع الفصولين

رجل اخذ لولده ثوبا ثم اراد ان يهبه لغيره فقبض
الاربعين وشره ثوبا فاقبضه وكذا لو اخذ
لغيره ثوبا ووجبه لغيره فاقبضه وكذا لو اخذ
كذا في الفصولين

رجل قال لولده ثوبا فوجبه لغيره فقبض
الاربعين فقات وكذا لا ينفذ خلاصه الخلفاء والعقار
وذكره على الهبة فوجبه لغيره فقبض كذا في الفصولين

وفي قوله تملك الموهوب انما هو ان يملكه الموهوب
حتى وجبه لغيره فقبضه وكذا لو اوجبه لغيره
رجل قال لولده ثوبا فوجبه لغيره فقبض
فقات لولده وجبه لغيره فقبضه وكذا لو اوجبه لغيره
حتى ماتت فاقبضه بالقبضه وكذا لو اوجبه لغيره
وجبه لغيره فقبضه وكذا لو اوجبه لغيره
شئ وكذا لو اوجبه لغيره فقبضه

Copy

مکتبہ اسلامیہ

له بالصالحة من غير أن يكون ببقية قبض الكل وفيما لا يحقل
 القسمة ببقية الكل ولو وصليته شاعله ملك الواجب لأعماله
 برقيته يفرغ على قوله وتتم بالقبض الكامل بالقبض في مجلسها
 أي في مجلس البتة بله أنه أو الواجب وبعد أو بعد المجلس
 به أي بأذنه ولو نفاه أي أنه الواجب الموهوب له عن القبض
 لم يصح القبض مطلقاً في المجلس وبعد إذ لا يبرح للدلالة
 بمقابله التصريح في نحو القبض متعلق بقوله ثم بالقبض
 والمراد به أن يكون مقراً من ملك الواجب وحقه وأحضر أن
 عن جهة الشر على التحيل ونحوه كإسبا في مقسوم ارتعلق
 به القسمة ولم يبق مشاعاً ومشاع لا يقسم إلى شيء شاء
 أن يقسم بمعنى أنه لا يبق مشتقاً به بعد القسمة أصلاً كبعد
 واحد وواحد أو لا يبق مشتقاً به بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام
 الصغير والنوب الصغير لا يلازم بالقبض فيما أي في مشاع
 يقسم أي من شأنه القسمة كالأرض والنوب المزروع ونحو
 ذلك ولو وصليته أي ولو كان الهبة لشريك أي شريك
 الواجب لأن القبض الكامل لا يتصدق فيه فإن قسمه أي
 أفرز الطريق الموهوب المشاع وسلبه أي الموهوب له
 تمت الهبة لأن تمامها بالقبض وعند لا شيع فيه ولو سلمه
 شيئاً لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه ويكون مضموناً عليه
 وينفذ فيه تصرف الواجب ذكره قاضحاً كلياً في التصرف
 وصوف على غنم وزرع وخل في أرض وغيره في خلل عن
 نقلها إلى المشاع لا أمثلتها إذ لا شيع في شيء منها لكنها
 في حكم المشاع حتى أن أفضلت هذه الأشياء من ملك
 الواجب وكنت صحت حبسها كما في المشاع بخلاف
 ما قيل في بروج وفيه في قسمه وشم في لبي حيث لا يبق أصله
 أي سواء أفرزها وسلمها أو لا لأن الموهوب له في حكم العدم

في مخزن بالي، المصنوعة والشر والمصنوعة مع حاز الشيشي
اذا ضمت الى نفسه والاراضه المصنوعة المصنوع من
ملك الغير وحقه كانه حده

وَالْمُحْصَنَاتُ
الْمُؤْمِنَاتُ
الْمُحْصَنَاتُ
الْمُؤْمِنَاتُ

قالوا وخلقنا من ارضي يستفاد منها ثم حصته نحو الكروم
الواقع على الاراضي الاميرية ليست بصحة الامان
بغيره ارضه ابتداء وان صاحب الارض غم فيه
الكر وكم او فوسى على انهم ما حاشية جديدة

وسمى أن الحيلة استحالت وصارت دقيقا وكذا غيرها
وبعد الاستحالة هو عيني آخر على ما عرف في القصب بخلاف
المشاع فانه محل للملك حتى يجوز بيعه كمن لا يمكن تسليمه
فاذا زال المانع جاز ويتم عطف على قوله فتتم بالقبض
وتفريع على قوله ولو شاغل ملك الوهاب لا مشغولا به
في مناع داره او طعام في جرابه اذا استلها بما فيها محلا
القبض يعني لو وهب مناعا في داره او طعاما في جرابه ولم يها
او الدار والجراب بما فيها صحت الهبة في المتاع والطعام
ولو وهب دارا فيها متاع الوهاب وسلم الكل الى الوهاب
او وهب جرابا وفيه طعام الوهاب وسلم الجراب لا يصح
الهبة والاصل فيه ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الوهاب
يمنع التسليم فيمنع صحت الهبة ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم
فصح الهبة من الفصل الاول الموهوب شاغل لا مشغول به
وفي الثاني الموهوب مشغول بملك الوهاب وهذا لان المظفر
يشغل الطرف واما المظفر فلا يشغل المظفر في الا اذا
وهب المتاع والطعام ايضا فقبض الكل باذنه يصح في الكل
يعني لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع او وهب الجراب
ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم اكل صحت الهبة في الكل
لان اذا سلم اكل جملة صار كانه وهب اكل جملة بخلاف ما
اذا تفرق التسليم واما قال باذنه لانه لم ياذن له بالقبض فقبض
سمى لانه اقدم ملك غيره كذا في الكافي وثبوت القبض في المجلس
من باب القول يعني اذا اهدر الى جباب من الوهاب فقبل
قبول الموهوب له العقد اذا قبض الموهوب باذنه صح الهبة
لان القبض في المجلس دليل القول ثم ان القبض في المجلس محل
يصل بالتحلية بين الموهوب والموهوب اختلص
المشايخ فيه حتى قال الامام ابو القاسم في قبض عند محمد
لا عند ابي يوسف واختاره انه يصح في شحطها اعم الهبة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على من لا نبي بعده

٣٠
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

و هذا لا يلزم من شغل النظر في آية واحدة
من آيات المقصود الاصل في الالفاظ و انظر في
ما بالنسبة الى النظر في كمالها المتبع بخلاف
عقود و اما نقل من المخطوط ان لو كان ال
جوان كندم تر افسه اقام من جوان فاجابة
النظر في آية واحدة فلا يستلزم معرفة ال
النظر في شغل النظر و على ما لا يخفى و

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

القبض

۱۱۱

بالتحليل لا فاسدها كذا في فتاوى الظهيرية وهب دار ابتاعها
 وسلمها فاستحق المتاع تحت في الدار انما بالتحقق فظهر
 ان يده في المتاع كان يد غاصت وصار لها غصب الدار والملك
 ثم وهب له الدار او او دعه الدار والمتاع ثم وهب له الدار
 فانه تصح ولو وهب ودعها وسلمها فاستحق الذرع بطلت
 الهبة في الارض لان الذرع مع الارض بحكم الاتصال كسكن
 واحد فانه استحق احداهما صار كانه استحق البعض المتاع فيما
 يحتل اقبية فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي قال الصدوق
 الشريعة المفسر هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطارئ
 كما اذا وهب ثم رجع في البعض المتاع فله في الزمان
 فان الشيوع يفسد وفي الفصولي ان الشيوع الطارئ
 لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة شايها
 واما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لاطار كذا ذكره
 شيخ الاسلام ابو بكر في حجة المحيط اقول عدل صورة الاستحقاق
 من امثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي
 والفصولي لان الاستحقاق اذا ظهر بالبينه كان مستندا
 الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لاطار يا عليها الهبة
 الفسدة تفيد الملك بالقبض وبريقى وبلى يعني يقدر كذا
 في الفصولي ويلد القريب الرجوع فيها اذ في الهبة الفسدة
 يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبت ولاية الرجوع للواهب
 فيما وهب هبة فاسدة كذا في رجم محرم منه قال بعض
 المتأخرين كانت المسئلة واقعة الفتوى وقرئت بين
 الهبة الصحيحة والفسدة ما ثبت بالرجوع وقال الامام
 الكشي وشيخي والامام حماد القمي هذا الجواب مستقيم اما
 على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفسدة فظاهر
 واما على قول من يرى فله ان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة
 مضمون على ما تقر فان كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك

ارضاه

قوله الهبة الفاسدة كونه المتاع من غير ان ينفذ الملك للواهب

والله اعلم بالصواب

هذا في رد المحتار في الفصول في الهبة الفاسدة

كان مستحق الرد قبل الهبة فيملك الرجوع واسترداد قال
 وهبت لك هذه القرينة الحنطة او الزوق السبع تحت
 الهبة في الحنطة والسبع فقط لما عرفت ان كل منهما
 شاعل بملك الواهب لا شغل به وهبت دارها وزوجها وهما
 بمشاعرها ساكنان فيها جازت الهبة ويصير الزوج قابضا
 للدار لانه المرأة ومشاها في يد الزوج فصحة التسليم ذكره
 قاضيان وهب ثيابا في صندوق فغفل ووقعه في
 الصندوق لا يكون قبضا فانه تتم الهبة لان القبض يحصل
 اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع الفحل وتم هبة ما مع
 الموهوب له بله قبض جديد يعني اذا كان العيني الموهوبة
 في يد الموهوب له ديمة او عارية او امانة ملكها بالهبة
 والقبول وان رجده فيها قبضا لان القبض في باب الهبة
 غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجود ههنا فباب
 من قبض الهبة بخلاف في البيع يعني اذا باع الديمة او غيرها
 ممن في يد يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا مضمونا
 وقبض المودع قبض لا امانة فلا ينوب من قبض القيات
 بل يحتاج الى تجديد القبض والاصل فيه ان القبض اذا
 تجاوزا ناب احدهما مناب الاخر لا تجاوزا ههنا حيث اذا
 اختلفا ناب الاقوى عن الاضعف بله عكس لان في الاقوى
 مثل الادنى وزيادة وليس في الادنى ما في الاقوى وتتم
 ايضا ما وهب ارباب لطفلة بالعتق لانه في قبض الاب
 فينوب عن قبض الصغير لانه وليه فيشترط قبضه سواء كان
 في يد حقيقة او يد مودعه لان يد المودع كيد المالك بخلاف
 ما اذا كان في يد الصغير او المبتاع احدهما لم يجرى حيث لا يجوز
 الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم قابض لنفسه اذا كانا
 اربابا موهوب معلوما قال في النهاية لفظ الموهوب وكل شيء
 وهب لانه الصغير وامر به عليه وذلك الشيء معلوم

القبض او حياضه كذا في رد المحتار

ولو وهب من طهر دارا او سكاكها ومنه في هبة الهبة

هذا في رد المحتار في الفصول في الهبة الفاسدة

فهو جازر والقبض فيه باعلام ما وهب له والاشهاد عليه
ثم قال والاشهاد ليس بشرط بل الية تتم بالاعلام الثالثة
ذكر الاشهاد احتياطاً للتحرز عن جحوده سائر الورثة بعد موته
وعن جحوده بعد ادراك الولد وتم ايضاً ما وهب اجنبية له
او للطفل بقبضه او للطفل عما قلناه في النافع المحض
ملحق بالباقي او قبض ابيه او جدته او وصي احد منهما
لانه قائم مقامهما او قبض ام هو او الطفل معها او قبض
اجنبية رتبته وهو او الطفل معه او قبض زوجهما لهما او
للصغير لكن بعد الزفاف لان الاب اقام مقام نفسه
في حفظها وقبض الية لها ولو قبض الاب ايضاً صح لان اصل
الولاية له ولاية الزوج منه ولم تجز هبة الحمل لكونه وصفاً
للام لا تنص له بها بمنزلة اطرافها ولانه لم تجز الية
للحمل وان جاز الاقرار له ان يتي سبيها حاله وسياتي
ببانه في الاقرار ان شاء الله مع هبة اشياء وان الواجد
لا تنص سلباً عاجلة وقد قبضها بنحوه وعلمه وهو
لا تنص واحد لا شيء لاني لا تصح لانه هبة التصرف من كل
واحد فيلزم الشيوع كتصدق عشرة على غنيين فانه
لا يجوز لان التصديق على الغني هبة فانه يجوز للشيء
وصح هو ان تصدق العشرة وهبتها على فقير لان الية
للفقير صدقة والصدقة يعين بها وجبة الله تعالى وهو
واحد والفقير نايب عنه بخلاف الية وهب نصف
الذار وسلم ثم الباقي لم يجز ولو وهبه او الباقي قبل التسليم
ولم اكل جملة صحت في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار
كانه وهب جملة بخلاف ما اذا تفرق التسليم هبة ما
مسترة قبل القبض متعلق بالية يجوز يعني اذا اشترى
داراً فقبل ان يقبضها وهبها لآخر جازت الية كما عرفت
ان التصرف قبل القبض في العقار يجوز كذلك يجوز هبة

و اما في غير الوصية للغير بخلاف الوصية كونهما كذلك مضافا
لما بعد الموت وانما لم يذكر الوصية في القيد هذا لعدم
توضيح في الوصية

و نه انست میده رعل از جلیلی علی را بر او احدی
را کو در عقد مختلف و بعضی مختلفا و آنست که اگر کو در عقد
متخلف و بعضی مختلفا و کلی چنان که کوز و آنست که اگر کو در
العقد مختلف و بعضی معا و کلی چنان که با برقیو لا یقین
و یقین چنان که با کوز و آنست که با برقیو لا یقین
چنان که با برقیو لا یقین و آنست که با برقیو لا یقین
الکلی فی نفسه کوز و او که کوز من واحد الکلیه چنان
که با برقیو لا یقین و آنست که با برقیو لا یقین
چنان که با برقیو لا یقین

وقيل لا يجوز انما تنصف الدرع
لايفر فيجعل التسعة دواكيل
الصحاح لا يسير كما كان
حاشه حذره

والبينة وصحبت لمرحبا من زوجه ثم ماتت قال ابن
الوجيعه ان كانت اول البينة تقوم الى زوجها وترجع
من غير عيبين لها على القام وفي رواية اخرى فتنقض
حجتها . قال شيخنا رحمه الله .

ورهم صحيح لرجلين لانه حبة مشاع لا يقسم واما قال
صحيح لان المشوش في حكم العروض كاعريت فيكون
مما يقسم فلا يصح هبته لرجلين الشيوع معه درهما
قال لرجل وحببت لك درهما منهما ان استويا ارقدا
لم تجز والاجازت والغرق ان الهبة في الوجه الاول تنال
احدهما وهو جبريل فلا يجوز وفي الثاني تنال
قدر درهم منها وهو مشاع لا يحتمل القسمة فتجوز
وتجوز ايضا هبة ابي متردد في دار الاسلام لطفله
لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد اهل الدار عليه
فمع ظهور يد المولى ان دخل فيها ولو في سنة بعد خوله
فيها لم تجز وقد مر في باب المشارة ذلك الفاء وكذا بقود
هبة النبي دون العوصة اذا اذن له ان الموهوب له الوهب
في نفسه وهبته رضي فيها ذرع دون اى ذرع او كل
فيها غرد دون اى دون الثمر اذا اراد الوهب الموهوب
بالعصاره والجزان في الثمر لان المنافع للجواز المشغال بملك
اكونى واذا اذن المولى في النقص والحصاد والجزان
وفعل الموهوب له زال المنافع فجاء الهبة **باب**
الرجوع يا صحاح امر الرجوع في الهبة ان يرضى لم يكن
ذاعم بحرم منه فخرج به من كان ذاعم وليس بحرم ومن
كان محرم وليس بذى رحم ولا قال ومنتع المحرمية بالرجوع
واحتراز به من المحرمية بالشك لان الشك كالاياك والامه
والحق والاضوات من الرضاع ومن المحرمية بالمصاهرة
كأمنها النساء والربائب وازواج البنين والبنات
وقال الشافعي لا رجوع فيها لولم يرضع الموهوب
ان الولد فيما يب لو له ولما ما روى من قوله الموهوب
احقر بتيه ما لم يكن منها اى ما لم يقوض والمراد حق الرجوع
بعدا لتسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد

الاسم واللقب

[illegible]

هذا هو القيد
على الميراث
منه الرجوع
المستحق بالقبلة

مجموع المجاز
في الزعماء النبوة
صع الزعماء

قوله في هذا الخبر

بہار

عند انقباضه الى الاخ والاجنبى العبد له ان اللواحق
 الرجوع في نصيب الاجنبى لان الهبة صحيحة في حقه
 لكون العبد مالا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ
 فان القرابة فيه مانعة عنه وهب لرجل شيئا وقبضه
 الرجل فوهبه الى الرجل العبد هذا الشيء لا يخرج رجوعه
 او رد عليه فلا يول الرجوع فيه لانه الموهوب لما عاده
 الى الثاني بالرجوع لا سبب جديد كان الاول الرجوع
 فيه ولو قصد في بدلتا على الثاني ان كان فقيرا او
 باعه منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا ملك
 جديد يعود اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن
 ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط يرجع في اعتناق
 نصفها ان نصف الهبة والبراء الموهوب بنصف عوضها
 لانه لم يدفعه اليه الا كملك للموهوب كلفا فانه
 بعض رجوع عليه بقدره كغيره من المعاوضات لا في اعتناق
 نصفه يعني ان لا تحقق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى
 يرد ما بقي من العوض لانه يصاح عوضا من الكل ابتداء
 وبالحققا ظهر انه لا عوض الا هو فيكون مختارا
 لان حق الرجوع لم يسقط الا ليملك له كل ولم يملك
 فان شاء رد ما بقي ورجع في الكل وان شاء امسك
 ما بقي ولم يرجع بشئ بخلاف ما اذا كان العوض شرطا
 لانها تتم بتعاقبها فيكون البدل على البدل فان لم يرد
 يرجع بمقابل ما العوض كذا في الاسرار ولو عوض بنصفها
 ورجع بما لم يعوض لان التعويض مانع فاذا اوجد في
 يتبع بقدره ولو باع نصفها او لم يبع رجوع في النصف لانه
 له ولاية في الرجوع في الكل ففي البعض اولى ولا يمنع بيع
 النصف وذا الى الرجوع انما يصح بحيث يؤخذ الموهوب
 من يد الموهوب له بترضى من الطرفين او حكم قاض لان

روى الرجل العبد انما هو شئ له او باعه منه ان كان غنيا
 قبل لا يتبع الرجوع بالافان حذرة

روى الرجل العبد انما هو شئ له او باعه منه ان كان غنيا
 قبل لا يتبع الرجوع بالافان حذرة

تبعاء

روى الرجل العبد انما هو شئ له او باعه منه ان كان غنيا
 قبل لا يتبع الرجوع بالافان حذرة

من الهبة
 اللواحق والموهوب

لان الرجوع في الهبة مختلف فيه فمنهم من رأى منهم من رأى
 وفي أصله وهما ارضعت لانه الواهب ان طالب بحقه
 فالموهوب له يمنع ملكه وفي حصول المقصود وعدم خفاء
 انه من الجاز ان يكون مراد التواب فلهذا لا يرجع حصول
 مقصوده ومن الجاز ان يكون مراد العوض فعلى هذا
 يرجع فلا بد من الفصل بالرضاء او القضاء ففتح اعتناق
 الموهوب له انما اعتناق الموهوب له العبد الموهوب بهذا الرجوع
 متعلق بالاعتناق قبل القضاء لانه لا يخرج عن ملك الموهوب
 له الا بالقضاء ففتح اعتناقه قبله ولم يضمن ان الموهوب له
 بهلاكه ان الموهوب بعد الرجوع وقبل القضاء بعد المنع
 عن الواهب لقيام ملكه فيه وكذا اذا اهلك في يد بعد القضاء
 لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمانا المقبوض عليه
 وهذا قائم عليه واستدامة الشيء معتبر باصله ولكن
 ضمن به ان يملكه بعد القضاء والمنع ان يضمن بعد القضاء
 وطلب الواهب فان الموهوب يكون امانة عند الموهوب
 والمنع بعد الطلب يوجب الضمان في الامانة ومع احدهما
 عطف على قوله بترضى ان الرجوع بترضى او حكم قاضي ففتح
 لعقد الهبة من الاصل واعادة الملك القديم للهبة للوهاب
 فلم يشترط قبضه ارضع الواهب لان القبض انما يعتبر
 في انتقال الملك لا في عود الملك القديم وفتح الرجوع
 في الكساع المقابل للقسمة كنصف دار وهبت ولو كانت
 هبة لما جرح فيه تلف الموهوب في يد الموهوب له كما يجوز
 لم يرجع عليه واهبه لانها عقد تبرع فلهذا يستحق في التوبة
 ففتح بطلان الرجوع لما منع ثم رأى ان المانع عام الرجوع
 مما كانه انه انما يبي في الدار الموهوبة وابطل القاضي رجوع
 الواهب بسبب البناء فهدم الموهوب البناء وعاد
 الدار كما كانت قبله فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو بنى

والتواضع

روى الرجل العبد انما هو شئ له او باعه منه ان كان غنيا
 قبل لا يتبع الرجوع بالافان حذرة

روى الرجل العبد انما هو شئ له او باعه منه ان كان غنيا
 قبل لا يتبع الرجوع بالافان حذرة

عبد بالخيار ثلاثة أيام فحق العبد في مدة الخيار وخاصه
 انشترى البائع في الرد وأبطل القاض حقه في الرد وده
 بسبب الحق في مدة الخيار ليس له ان يرد كذا في المحيط
 وهي شرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بكلمة على ما يقول
 وهبت هذا العبد لك على ان يعوضني هذا الثوب واما اذا
 ذكره بحرفي انباء بان يقول وهبت لك هذا الثوب بعبدك
 هذا او بالفاء درهم وقيل لا اخر يكون بيعا ابتداء وانتهاء
 بالاجماع كذا في شرح الهداية وغيرها في شرط قبضها اي
 القاض قدس للعوضين لكون كل منهما هبة وبطلت الشئوع
 كما هو حكم الهبة ولو في هبة الالب مال طفله بشرط كما
 لم في هبة بنته وتبع انتهاء قدره بالعب وخيار الروية
 واستتبع استقصه كما هو حكم البيع هذا عندنا وعند
 والشافعي بيع ابتداء وانتهاء لان العبرة للعا في ولنا انه
 يشترط على خريسي فيجمع بينهما ما امكن ممان بالتسليم
 فان قلت الهبة تملك على يده عوض والبيع تملك على
 بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه
 ان شرط وكلمة على تفيد الترتيب قلنا قد عرفت ان معنى
 كونها تملكك يده عوض كونها تملكك يده شرط عوض لا بشرط
 عدم القوض فلا ينافي في كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط
 المنافي للتمليك شرط فيه معنى الربوا او القمار لا مطلق
 حتى لو قال بعث هذا منك على ان يكون ملكا لك صح البيع
 فيكون ما شئ فيه شرطا ابتداء نظر الى العبا حتى لا يفسد
 كالبيع لان ما قبل القبض بشرط بمعنى العوض نظر الى ما
 يؤل اليه حتى يؤخر عليه احكام البيع حاله البقاء وهبت
 كذا ما وقصر الموهوب لا يرجع فرق بين هذا وبين
 الفصل بان في القصار زيادة متصلة دون الفصل
 كذا عبد كافر اسلام في يد الموهوب لو جارية علمها الموهوب

لو كان يبيعها ابتداء وانتهاء كذا في القاض في ان كان جازلا
 بطلت الشراطة فيكون بيعا ابتداء وانتهاء كذا في القاض

الرجعة المقتضية
 وجبرية المعنى
 قوله التملك لا يركب في شرط لما سبق في
 مستند التملك من ان شرطه لا يفسد البيع لا يجوز
 في التملك لانه من باب القمار حاشا له

القرآن او الكتاب او نحوها حيث لا يرجع الوارث في هذه
 الصور لان الموهوب وتعلم القرآن ونحوها ان كان
 الموهوب فبطل الرجوع وكذا امر وهبت وهبت بعبدك
 فحالة الموهوب له الى البيع حيث بطل حق الرجوع لزيادة
 متصلة في قيمة الموهوب تصديق على غنى ارقال كقفت
 تصدقت عليك بهذه التوراهم او وهبت لعقيد ارقال له
 وهبتك بهذه التوراهم لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة
 الاولى والمعنى في الثانية كذا في الكافي **فصل** هبت
 امة الا حلقها او على ابنة ردها عليه او يعقها او يسوقها
 او وهبت دارا وتصديق بها على ان يرد عليه شيئا منها
 او يعوضني في الهبة والصدقة شيئا منها صححت الهبة
 لانها لا تبطل بالانقراض والقلوب كما مر والتميز بين ايجان
 العري وبطل الشرط كما سياتي وبطل كاستثناء اي
 استثناء المحل لانه انما يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد وقد
 عرفت ان هبة المحل لا يجوز فله يجوز استثناءه ايضا
 وبطل الشرط كما قلناه مقتضى العقد وهو شئ الملك
 مطلقا فاذا اعتبر الشرط المذكورة تقيدت بهما وهو
 ينافي الاطلاق واعتراض الزيلعي على قولهم او يعوضه
 شيئا منها بان المراد به اما الهبة بشرط العوض فلا شرط
 جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوض
 عن ما شيئا من العبي الموهوب فهو تكرار محض لانه ذكره
 بقوله على ان يرد عليه شيئا منها أقول فثبت ان الشق الاول
 قوله في الشرط جائز من نوع وانما يجوز اذا كانت
 العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة فخرج
 به بعض شرح الهداية وكذا الحال في الصدقة فثبت علمها
 وعلوها صححت الهبة في الام لان الجني لم يبق يملكه
 فلم يكن للموهوب مشغولا بملك الوهاب بخلاف التدين

لو تصدق على غنى الموهوب من التوراهم لا يرجع في هذه الصورة
 نعم لو تصدق فقال له اذهب بعبدة والاك حصة فانزل
 الموهوب على غنى الموهوب

لو كان يبيعها ابتداء وانتهاء كذا في القاض في ان كان جازلا
 بطلت الشراطة فيكون بيعا ابتداء وانتهاء كذا في القاض

او على قول صحيح الموهوب

القرآن

لو كان يبيعها ابتداء وانتهاء كذا في القاض في ان كان جازلا
 بطلت الشراطة فيكون بيعا ابتداء وانتهاء كذا في القاض

يعني دبر حملها ووهبها لم تصح الهبة لان الحمل بقي على ملكه
لا يجوز تعليق الابرار عن الذين بشرط الا بكاي اي بشرط كاي
فلو قال لمديونة اذا جاء عتق فانت بري حنه ارمي الدين بطل
اي الابرار لانه تعليق بشرط محض ولو قال لمديونة ان كان لي
عليك دين ابراءك عنه ولبه عليه دين صح الابرار لانه
تعليق بشرط كاي فيكون تنجيزا جاز للعري لا الرقيبي العري
ان يجعل رارة لاخر مدة عمره وان مات برده عليه فيصح التملك
ويبطل الشرط والرقيبي ان يقول ان ميت قبلك فهي لك
فيكون تملك مضافا الى زمان فهو من الابرار فيقال
الا انتظار كانه ينتظر موته فله يصح لعدم التملك في الحال
وقال ابو يوسف يصح الرقيبي ايضا بناء على انها تملك
للمال واشترط الاسترداد بعد موته عنده فيكون التنازع
لغضبا **كتاب الاجارة** لما فرغ من بيان مباحث تملك
العين بلامعوض شرع في مباحث تملك المنفعة بعوض
فقال هي لغة فساله من اجري من باب طلب وضرب
اسم للرجوة وهي ما يعطى من كرى الاجير وشرها تملك
نفع بعوض وانما عدل عن قولهم تملك نفع معلوم بعوض
كذلك لانه ان كان تعريفا لاجارة الصانع لم يكن مانعا
لنفاذ ملكه للفاسد بالشرط الفاسد وبالسيوع الاله
وان كان تعريفا للرجوة لم يكن تقييد النفع والعوض
بالمعلومية صححا وما اخبر بها تعريف للرجوة كما ان
تعريف البيع كان كذلك حيث يتناول بيع الفاسد
عين اودي او نفع الاولان ظاهران **وما الثالث**
في بيان توضيحها وتنعقد يا عتق هذه التباين شررا
بكذا ووهبتك منافعا يعني ان الاجارة تنعقد بلفظ
المانعة حتى لو قال لغيرك هذه الدار شهر ايكذا
وقبل انما طك كانت اجارة صحيحة اما العارية فلا تنعقد

لو لم يرد ان اجارة وكذا ان يردت بفتح ان فانها تملك
من ابرار او ان يردت من ممتلك هذا او ان يردت من ممتلك هذا
فانت شرط من ممتلك ان يردت في طرقة وتعليق محذور

انما تملك من ممتلك ان يردت في طرقة وتعليق محذور
لو لم يرد ان اجارة وكذا ان يردت بفتح ان فانها تملك
من ابرار او ان يردت من ممتلك هذا او ان يردت من ممتلك هذا
فانت شرط من ممتلك ان يردت في طرقة وتعليق محذور

بلفظ الاجارة حتى لو قال اجرتك هذه الدار بلامعوض كان
اجارة فاسدة لا امانة ولو قال له وهبتك منافعا
هذه الدار شهر ايكذا يجوز ويكون اجارة كذا في الفناء
الصغرى واختلف في انفقادها بلفظ البيع ذكر شيخ
الاسلام ان فيه اخشافا في المشايخ وقال اذا قال الحر
لغيره بعث نفسي منك شررا لعل كذا فهو اجارة وعن الكرخي
ان الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ثم رجع وقال تنعقد كذا
في الخلاء منه ويعلم النفع ببيان المدة طالت او قصرت
كالسكنى والزراعة من كذا اي سكنت الدار والارض
او زراعت الارض من كذا او بيان العمل كالصياغة والتفصيل
والخياطة وخوها او الاشارة عطف على بيان ارباعها
النفع ايضا بالاشارة كنقل هذا الى ثم فان النفع ليس
بمستأدا لانه يعلم من الاشارة انه الفعل المخصوص لا يلزم
الاجرة بالعقد اي لا يملك بنفسه العقد ولا يجب تسليمه
به عينها كانه اودينا لان العقد معا وضرا وجدا العوضين
منفعة تحدث شيئا فشيئا والاخر مال ومقتضى المعاوضة
المساوات فمن ضررون الترخي في جانب المنفعة الترخي
في البدل بل بتعجيله بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه يكون
هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او شرط
اي بشرط تعجيله حال العقد فانه يجب او المستيف ايا
المستيفاء المنفعة المعقودة عليها فانه الاجرة يجب ايضا
وتملكه منه اي من المستيفاء وخرج على هذا بقوله فيجب
اي الاجر لدا قبضت ولم تسكن لوجود التملك من المستيفاء
وبقوله ويستقل اي الاجر بالقبض اذا غصب اياها صاحب
من يرد يستقل الاجر بالتفريق طلب الاجر للدار والارض
كل يوم ولذا يرد لكل من حكمة والقياس ان يطلب في كل
ساعة بحسبه حقيقة المساوات كما عرفت لكنه يفضى

انما تملك من ممتلك ان يردت في طرقة وتعليق محذور
لو لم يرد ان اجارة وكذا ان يردت بفتح ان فانها تملك
من ابرار او ان يردت من ممتلك هذا او ان يردت من ممتلك هذا
فانت شرط من ممتلك ان يردت في طرقة وتعليق محذور

ط بل يلزم الاجر بتعجيل المستاجر

لو لم يرد ان اجارة وكذا ان يردت بفتح ان فانها تملك
من ابرار او ان يردت من ممتلك هذا او ان يردت من ممتلك هذا
فانت شرط من ممتلك ان يردت في طرقة وتعليق محذور

الى المخرج اذ لا يعلم حصته الا بمسقة فرجع الى ما ذكر
والحياطة ونحوها يعني للوجر طلب الاجر في هذه
الصناعة اذا فرغ أي من العمل لا لكل يوم وان عمل
في بيت المستاجر حتى اذا عمل في بيت المستاجر ولم
يقرب من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكر في الهداية
والنجر يد وذكر في المبسوط طين والفوائد الظهيرية
والترخية وشروح الجامع الصغير انه اذا خاطب البعض
في بيت المستاجر يجب الاجر له بحسابه حتى اذا سرق
التوب بعد ما خاطب بعضه يستحق الاجر بحسابه والجر
فيه اي للخبان طلب الاجر للخبان في بيت المستاجر بعد
اخراجهم من التنوير فان احترق بعد ذلك الاجر ولا غرم
لما سبقت ان الاجر والقسم لا يجتمعان فعليه الاجر
ويغرم قال في الوقاية فان احترق بعد ما خرج من الاجر
وقبله الاجر ولا غرم فيها وقال صدر التريفة او في الاحتراق
قبل الاخراج قول فيه بحث اما اوله فلا يخالف لما
في شروح الهداية ان فيما قبل الاخراج غمما حتى قال
في غاية البيا انما قيد بعدم التضمن في صورة الاحتراق
بعد الاخراج من التنوير لانه اذا احترق قبل الاخراج
فعليه التضمن في قول اصحابنا جميعا واما فانيا فلا يثبت
مخالف للقاعدة المقررة الا في ذكرها من ان الاجر
المشترك يقسم ما تليف بعمله فان قيل وضع المسئلة
فيما اذا خبث في بيت المستاجر وذلك يمنع ان يخبث بغيره
فيكون اجيرا خاصا وسجي فان ما تليف بعمله لا يقسم
قد صرح الشرح بان اجير مشترك حيث قالوا اجير مشترك
من رفع العقد في حقه على امدة بالتخصيص كالميثاق كما
استاجر شرا للخدمة على ان لا يخدم غيره وما نهي فيه
مستاجر على العمل بلا ميثاق امدة ولا مدخل للفعل في بيته

قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله
قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله
قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله

قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله

فكان اجيرا مشتركا وهذا غيرت العيان الى ما ترى في
هذه العقوة ان صاحب الهداية قال فلو احترق او سرق
من يده قبل الاخراج فلا اجرة له لانه لا يملك قبل التسليم
اخرجه ثم احترق من غير فعله فلا اجر لانه صار مستقلا
بالوضع في بيته فلا ضمان عليه لانه لم يوجد منه الحياطة
فجعل صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبل
الاخراج ايضا فلزم ما لزم المحدث من مله القواب واليه
المرجع والكتاب من العمل اثر في العيني كالصباغ وقصار
يقصر بالنيابة وكيفية قيده ليكون له لعملة اثر واحترق
به من غاسل التوب كما سبقت ان يجس العيني للاجر لانه
المعقود عليه وصف في العمل فكان حق الجبس مستقلا
البذل كما في البيع فلا غرم ان صام العيني بعد لانه
امانة في يده ولا اجر لانه المعقود عليه هلك قبل القبض
ومن لا اثر لعملة كالحال والملاحج وغاسل التوب بغير
ما ذكر لا يجس له الا لاجرة كمن في النهاية ان القضا
اذ لم يكن لعملة اثر الا ازالة الدورن اختلفوا فيه والصح
ان له حق الجبس على كل حال لانه البياض كان مستقرا وقد
ظهر بفعله بعد ان كان هالكا بالانتشار فصار كانه احد
بالاظهار وغراه الى الجامع الصغير لقاضي خان بطل
بانه لا يبقى حيث يكون له حق الجبس وان لم يكن لعملة
اثر في العيني فانه كان على شرف اهلاك فكان اجرا
وباع منه بالجعل ان شرط عمله لا يستعمل غيره لان المعقود
عليه العمل من محل يقوى فلا يقوم غيره مقامه بخلاف
الاستعمال فان المعقود عليه هناك العيني لا العمل بخلاف
ان العمل غيره والاول وان لم يشترط عمله جاز استعمال
غيره لان الواجب عليه احداث المعقود عليه ولا يكتفى بالانفاق
بنفسه وبالكفاية بغيره استاجر جردا ليجعل يعمل

قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله
قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله

قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله

قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله

قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله

قوله وقوله لا جرم ولا يكسبه ضمان الخط والمخرج في قوله

آخر من الثقل العالم بها ذكر الازداف لانه لو ركبها
 وحمل على عاتقه ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق
 حملها لان ثقل الركاب مع الذي حمله يجتمعان في مكان
 فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فيجب عليه
 جميع الضمان في الاحوال كلها وقيد بقوله رجلا لانه
 لو اردف صبيلا يستمسك ضمن ما زاد الثقل وان كان
 صبيلا يستمسك فهو كالرجل كذا في الكفاية وصحى بالزيادة
 على حمل معلوم ما زاد ان اطاعت الحمل اي ضمن قد را
 زاد على قدر الحمل المعلوم في الثقل لانها حلت بما ذوب
 فيه وغير ما ذوب فيه والسبب الثقل فانقسم عليها والا
 اي وان لم تنطق حمل منه فيضمن كل قيمتها لعدم الاذن
 فيه فيكون اهلا وكاهلا كلها بضرة اي الركاب ويحتمل وهو
 ان يجذبها الى نفسه لتقف ولا تجوز فانه يضمن بها
 لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقيق السوق بدونه
 وجوازها بها اي يضمن الدابة بما اي من مكان التخرج
 اليه ولو وصلته ذاهبا وجائيا اي للذهاب والرجع
 وردها اليه عطف على جوازها بها يعني ان استأجرها
 الى موضع فجاء بها الى موضع آخر ثم ردها الى الاول
 ثم تعقت فهو ضامن قيل تاويل هذه المسئلة ان يمسك
 ذاهبا لا جائيا لينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا
 يصير بالعود مردودة الى يد المالك معنى اما اذا
 استأجرها ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة الموكب اذا خاف
 في الوديعة ثم عاد الى الوقاق وقيل الجواب يجري على
 اطلاقه والفرق ان الموكب ما مورس بالحفظ مقصودا
 فبقى الاثر بالحفظ بعد العود الى الوقاق فيحصل الرد
 الى يانئ المالك وفي الاجارة والعناية يصير الحفظ
 ما مورس به تبعا للاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال

في ضمن ما زاد الثقل معرفة التفاوت بينهما
 فحينئذ اصبحت القيمة لا بالوزن لا بالادنى ثم نوزنوا
 هذه اذا حملها الزيادة مع المستمسك وكانت من
 جنسه حتى لو حملها المستمسك وحده ثم حملها
 الزيادة وحدها او حملها وكانت من جنس
 فليس يضمن جميع قيمتها ثم هذا اذا حملها المستمسك
 فان حملها الموكب وحده فلا ضمان وان حملها مع
 وجب النصف اي الربع في ثمنه الفوق
 ولو في جولين فحمل كل واحد جولا معى او في ثمنها
 لاضمان

٣٩٧
 في ضمن ما زاد الثقل معرفة التفاوت بينهما
 في ضمن ما زاد الثقل معرفة التفاوت بينهما

لم يبق هو نايبا فلا يدرى بالعود قال في الهداية هذا صحيح
 وقال في الكفاية الاول ونزع اي ضمن بنزع سرج حمار
 مكترى وايكافيه يعني اذا اكترى حمارا مشرجا ونزع سرجه
 او اكافيه ضمن مطلقا ام سواء كان الاكاف بما يوكف
 هذا الحمار بمثله او لا اما الثاني فظاهر واما الاول فلا
 الاكاف ليس من جنس السرج لاختلافها في الصورة ومعنى
 فيضمن القيمة اذا عطيت كما اذا حمل الحديد مكان الخنطة
 واكثر احمرا لا يسر سرج اي الحمار بمثله حيث يضمن كل قيمته
 لانه يعقد اثاره ما للدابة كمن ابدل الخنطة بالحديد
 اي يضمن الحمار قيمة متاع حمله ان هلكت بسلوله
 طريق غير ما عينه المستأجر لكن الناس يسلكونه ايضا
 وقد تفاوتا الى الطريقان بالطول والقصر والصعوبة
 والسهولة حتى اذا لم يتفاوتا فلا ضمان عليه ان هلك
 اذا فائدة في تعيينه او بسلوله ما لا يسلك الناس
 اي يضمن ايضا اذا هلكت بسلوله طريق لا يسلك الناس
 لصحة التقييد وحصول الخافعة وحمله في البحر يعني اذا حمل
 في البحر فيما حمل الناس ضمن اذا تلف لان البحر متلف حتى
 ان المودع ان يسافر بالوديعه في البحر لا في البحر وله
 ان للمحال الاجر في الصورة المذكورة ان يبلغ المنزل سالما
 لحصول المقصود استأجر ارضا للزراعة فزرع وطبقة
 ضمن ما نقصت لان الرطوبة اعظم ضررا من البر لا تستثنى
 عروقها فيها وكثرة الحاجة الى سقيها وكان خلافا الى الشر
 فيضمن ما نقصت بله اجر لانه صار غاصبا حيث استعمل
 الارض يضمن آخر غير ما المر به دفع ثوبا الى خيالة المخطط
 فيصا بدركه فحاطه قبالة خياله فوقع ان شاء ضمنه
 قيمة ثوبه او اخذ القباء باجر مثله ولم يزد على كسبه
 معناه القبط الذي هو ذو وطاق لانه يستعمل لمتاع

لا مطلق البقاء
 لا مطلق البقاء
 لا مطلق البقاء

القيصر فقبل هو مجرى على طراد قه لا يها يتقاد بان في المنفعة
 لانه يشد وسطه وينتفع به انتفاع القيص فيه الموافقة
 والمخالفة فيميل الى التامتين شاء لكن يجب اجر المثل
 لقصور جهة الموافقة ولا يجاوز به التامتهم المسمى كما
 هو حكم الاجارة الفاسدة دفع عاره من الى طابك بده
 معلومة ليتعلم التسامح على ان يعطى المستأذ المولى كل ثلث
 كذا جاز ولو لم يشترط على اخذ اجري فبعد بطله طلب
 المستأذ من المولى اجرا وهو منه اى المولى من المستأذ
 ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد
 للمستأذ يحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل فان كان العرف
 يشهد للمولى فباجر مثل الفلكم على استاذ وكذلك لو دفع اية
 ذكره قاضيان **باب الاجارة الفاسدة** تفيد بامور
 ذكرها الاول بقوله بالشرط المكسب للبيع لانه المنافع تكون
 لها قيمة بالعقد وتعتبر بالافتتاح الاجارة بالمعاوضة
 المالية دون ما سواها من النكاح والخلع واتصال عزم
 عمد ونحوها وذكر الثاني بقوله والشيوع بان يجوز فيها
 من داره او نصيبه من دار مشتركة مما غير شريكه وانما
 فسدت لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حيي
 لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز خلاف البيع
 لان المقصود به الملك وهو امر حكى يكتفى في المشاع
 فيجوز الاصلى احترابه عن الشيوع ان يارى فانه لا ينفذ
 الاجارة في ظاهر الرواية كما اذا اجر كل الدار فقسما
 في النصف او اجر رجلان دارهما لواحده فمات احدها
 او بالكلية الا من شريكه فان كل المنفعة يحدث علمه
 فالبعض بحكم الملك الحقيقي والبعض بحكم الاجارة فلهذا
 معنى الشيوع وانما يظهر الاختلاف في حق الشريك
 لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فانه لم يظهر الشيوع

السبب في وقوعه

الفاسدة من العقد وما كان من وجوبه دون وصفه
 والاصل في البيع مشروعا اصل حكم الاول وجوبه في كل
 بالاستعمال المسمى معلوما بخلافه فانما الاجارة في البيع
 نقل من البيع الى الفاسدة في الاجارة الفاسدة
 بالتعويض بخلاف البيع الفاسد فاسد حده

كجاءه ما راد اجارة او مدة او عمل وكسرت طعمه تبدل
 دابة ومركبة دارا ومخاربا وتغير فروع وموتة راد فاسد
 حاسه حده

فانما يجوز ان يشترط في اجارة من اجرة من الامام لانها
 راجعة الى ملكه من الشيوع وعنده لا يجوز ان يشترط في ملكه
 بل يملك على الامام فلهذا لا ينفذ حتى لا يجب الاجارة
 وتفيد حقيقة في سداد حق يجب اجر المثل وهو الصحيح

وهذا هو الحق في اجارة من اجرة من الامام لانها
 راجعة الى ملكه من الشيوع وعنده لا يجوز ان يشترط في ملكه
 بل يملك على الامام فلهذا لا ينفذ حتى لا يجب الاجارة
 وتفيد حقيقة في سداد حق يجب اجر المثل وهو الصحيح

صح العقد على انه لا يصح في رواية عن ابو حنيفة كذا في الكافي
 وذكر الثالث بقوله وجهها ان المسمى بان جعل الاجارة
 او دابة بله تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم التسمية بان
 قال اجرتك داري شهر او سنة ولم يقل كذا ونقص
 ايضا نحو ان اودان سنة بما يدرهم على ان يرميها المسمى
 ويكون على المستأجر اجر المثل بالغاما بلع لانه لما شرط
 المومة على استاجر صارت المومة من الاجرة فيصير الاجر
 مجهولا ذكر قاضيان وانما لم يذكره هنا لانه لو
 تحت قوله وجهها ان المسمى فان فسدت بهما اى بهذين
 الاخيرين وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة اذ قيل
 استيفائها لا يستحق الاجر بالغاما بلع والاى وان لم يفسد
 بهما بل بالشرط او الشيوع لم يزد اى اجر المثل على المسمى
 اى انما كان اجر المثل ازيد على المسمى لا يجب الزيادة
 لانها رضىا باسقاط حقها حيث سميا الاكل ويقص
 منه اى ان كان اجر المثل ناقصا عن المسمى لا يجب قدر
 المسمى لفناء التسمية وانما لم اجر المثل في الفناء بهما
 بالغاما بلع ولم يزد على المسمى في الفناء بغيرها لان
 المنافع لا قيمة لها في نفسها عندنا وانما تستقوم في نفسها
 وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وقط ما زاد
 عليه لرضاهما باسقاطه واذ جهل المسمى او عدم التسمية
 انتفى المرجع وجب المرجع الاصلى وهو وجوب القيمة
 بالغة ما بلغت هكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام فان
 عبارات القوم مضطربة في هذا المقام فان اجر دار فخرج
 على قوله وجهها ان المسمى بعيد اى بعيد مجهول فكيف
 كسبه اشهر من ذلك ولم يدفعه اى العبد فعليه للبد اجرا
 المثل بالغاما بلع وينسخ في الباقي من المدة اجر دار
 كل شهر بكذا صح في واحد فقط وقد في الباقي اذ لا يمكن

الاجارة المسمى وعلم التسمية

الاجارة المسمى وعلم التسمية

بالعقد وشبهته فاذا لم تنقوهم

شهر واحد

تصحح العقد على جملة التبرع لجزائها كلها ولا على ما بين الأيدي
 والكل لعدم أولوية بعضها من البعض فتعقد الأولى
 وإذا تم الشرع الأول فكل منهما ان ينقض الاجارة لانها
 العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في قرية فانه اذا سكن
 ساعة في الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للمجر
 ان يخرج الى ان ينقض الشهر الا بعد ذلك وكذا كل شهر سكن
 في اوله لان التراضي بينهما بالعقد يتم بالسكن في الشهر
 الثاني وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين
 وفي ظاهر الرواية ككل منهما الخيار في الليلة الاولى
 من الشهر داخل ويومها لان ذلك رأس الشهر وقوله
 الاول نوع خرج الا ان يسمى الكل بان يقول أجره سنة
 اشهر كل بكذا متعلق بمسئلتين معا يعني ان يبيّن جملة
 التشهور وعنى حصة كل جاز العقد لان المدّة صارت
 معلومة فارتفع المانع من الجواز أجرها سنة بكذا صح
 وان لم يستتم أجر كل شهر لان المدّة معلومة الا ان اجاز
 شهر واحد صح وان لم يستتم قسط كل يوم واول المدّة
 ما يسمى بان يقول من شهر رجب من هذه السنة والآي
 وان لم يستتم شيئا فوق العقد لان الاوقات كلها في حكم
 الاجارة سواء وفي مثله يتعين الزمان الذي يعقب السب
 كما في الاجال بان باع الى شهر والايام كما حلف لا يكلم
 فلانا حيث اعتبر فيهما الا ابتداء بعد الفراغ من التكلم
 فان كان من العقد حينئذ لا اعتبر الا هلكة من شهر
 السنة كلها بالاهلية لان الاهلية اصل في التشهر قال
 الله تعالى قل هي موافق للناس والافالايام لان اصل
 اذا تعذر يصار الى البدل استاجر عيدا باجر معلوم
 ويطعاه لم يجز لجزائره بعض الاجزاء جاز اجارة
 الحمام فبان اخذ اجرة كماروى انه عم دخل الحمام في

ان العقد ينقض في كل شهر ولو كان في كل شهر
 جاز اجارة

امر الوصير
 والستين

ان العقد ينقض في كل شهر ولو كان في كل شهر
 جاز اجارة

ان العقد ينقض في كل شهر ولو كان في كل شهر
 جاز اجارة

في المحقة ولتعارف الناس والحكم لما روى انه اخذ
 واعطى اجرة والظن باجر معين والقياس ان لا تصح
 لانها تارة على استئجاره العين وهو الذي فصّل
 كاستئجار البقرة او النشاة ليشرب لبنها او البستان
 ليأكل ثمرها وجه الاستحسان قوله تعالى فان ارضعكم فأنشئوا
 اجورهم وعليه نفقة الاجماع وقد جرى به التامل في
 الاغصان بلا تكبير ولا نسلم ان العقد ورد على المراهقة
 العين بل على المنفعة وهي حضانة الصبي وتلقفه كديته
 وتربيته وخدمته واللبى تابع وانما لا تستحق الاجرة
 اذا ارضعت بل هي شاة لانها لم تات بالعمل الواجب
 عليها لانه اجار وليس بارضاع وطعامها وكسوتها
 وعندنا لا يجوز للمراهقة ان يجرها لانه انما نفقة العقد
 لا فضايلها الى المنفعة وههنا ليس كذلك لان العادة بين
 الناس اتوسعة على الاطراف لان منفعة ذلك يرجع الى
 اولادهم ولزوج وطبها لا في بيت المستاجر الا باذنه
 يعني ليس للمستاجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطئ
 حق الزوج فلا يتكفى من ابطاله حقه لكن المستاجر يمنع
 في وطئها في منزله لان المنزل ملكه فلا يجوز ان يدخله
 بله اذ ينزله الى الزوج في نكاح ظاهر بين الناس او
 شهود مستخفا افسخ اجارة الطين لو يغير اذنه سواء
 كان الزوج ممن يشبهه ان تكون امرأته عما يوجب طين
 او لا لان هذه الاجارة توجب خلاه في حق الزوج والزوج
 ان يمنع امرأته عما يوجب خلاه في حقه وفيما في نكاح
 غير ظاهر بل باقرارها لا اي ليس له ان يفسخ الاجارة
 لان العقد قد تم وقولها غير مقبول في حق من استأجرها
 وجاز للمستاجر نسخها ان جعلت او رضت لانه لبنها
 من بولده وعليها غسل الصبي وتيابه واصلح طعامه

ان العقد ينقض في كل شهر ولو كان في كل شهر
 جاز اجارة

الاطراف يقع العهر وسكونه اطلاق
 على هذه افعال جميع ظن وان

ان العقد ينقض في كل شهر ولو كان في كل شهر
 جاز اجارة

ان العقد ينقض في كل شهر ولو كان في كل شهر
 جاز اجارة

ان العقد ينقض في كل شهر ولو كان في كل شهر
 جاز اجارة

وعليها غسل الصبي

وكانت هذه النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة

وذلك لان العادة ان الظاهر هي التي يتولى هذه الامور
 ذلك كالمشروط لا يبيح شئ منها من اتياب والطعام والشراب
 وهو ان يرضعها على ارضه او يرضعها على ارض غيره
 بقوله فاني ارضعته بلبني شاة او غنمة بطعام ومضت المدة
 فله اجر فلا ان اجر الارضاع لما كان على الاب كان ترك
 الارضاع حرمانا عن الاجر فان الارضاع هو اشرب الصبي
 لبنها ما دخل حلبة ثديها في فمها وهذا صاحب الهداية فان
 هذا ايجاز وليس بارضاع فقوله فان ارضعته يكون
 من قبيل المشاكلة بخلاف ما اذا فوضت الى حاد متصلا
 حتى ارضعته حيث تحقق اجره كذا في الكفاية ونصحه
 الاجازة له في ذلك ولا فائدة في الحج وتعليم القرآن والفقهاء
 والغناء والملاهي والتوضيح وفي المحيط في كتاب الاحتسان
 اذا اخذ المال بلا شرط يباح لانه اعطاء مال عن طوع بلا
 عقد وتحتسب التيسر وهو ان يوجر فحله ليس وعلل لان
 والكره اخذ الاجرة عليه والاصل ان الاجارة لا تجوز عندنا
 على الطاعات والمعاصي كمنع ما وقع الفتور في الامور الدينية
 جوازها المشايخرون ولذا قال وتفتي اليوم بصحتها ان الاطباء
 لتعليم القرآن والفقهاء والامامة والادان ويجوز الكتاب
 على دفع الاجر ويجوز به وعلى الخلق الموسومة وهي هدية
 ابي اعلم على رقيس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة
 اخذت الحلاوة في نفقة الاجارة ان دفع الى امر غير
 لينسج لنصف او استاجر حمار ليحمل زاده ببعضه او ببعض
 الزاد او ثوب ليطحن به ببعض دقيقه هذا الجدير يستي
 قضيان الطمان وقد نهى النبي ص عن لانه جعل الاجر بعض ما
 يخرج من عمله والاولان في مضاه او من غير ذلك اليوم
 بكذا ان استاجر رجلا يخبز له هذه العشرة الاصغر من
 اليوم بدرهم فسد عند اي حقيقه لجهالة المعقود عليه لانه
 لان ذكر

العادة والمعروف في المشروط
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة

العقد
 عقلا الاجارة

لان ذكر الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير
 التدقيق يقتضي كونه العمل ولا رجع لاحدهما على الآخر
 مع ان نفع المستاجر في وقوعها على العمل لانه يستحق الاجر
 الا انه يكون اجيرا مستفرا كما ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة
 فانه يستحق الاجرة بمقتضى المدة عمل او لا ففسد العقد
 ولو كان المعقود عليه كل ما ادى الى العمل هذا العمل مستغرقا
 لهذا اليوم فهو غير مقدور عادة وعن اي حقيقه انه اذا
 سمي عملا وقال في اليوم جازت الاجارة لانه في الطرف
 لا لتقدير المدة فله يقتضي الاستغراق وكذا المعقود عليه
 العمل وهو معلوم او ارضا بشرط ان يبينها او يكون
 انهارها او يسرقها لانه اثر هذه الافعال يبي بعد
 انقضاء المدة وليست من مقتضيات ثمن العقد وفيه
 نفع صاحب الارض ففسد كالباع بخلاف في استجارها
 على ان يكونها ويزرعها او يسقيها لانه شرط يقتضيه
 العقد لانه الزراعة مستحقة بالعقد وعلى لا يتاقي الا
 بالتسقي والكره فلا نفقة وبه في رايها او ما
 يزرع فيها لم يصح اما الاقول فلا ان الارض مستاجر
 للزراعة والبناء والغرس فاما ان يبيح شيئا منها لم يعلم
 المعقود عليه واما ان يفتقر الى انواع الزراعة
 واضرار بعضها بالارض فاما ان يبيح شيئا منها لم يعلم
 المعقود عليه الا ان يعلم الموجر بان يقول على ان تزرع
 ما تشاء فيصح لوجود الاذن منه ولو زرعها بلا ذكر
 الزراعة او ما يزرع فيها فضا لاجل عادة العقد
 صحيحا ولو لم يسمي لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام مدة
 العقد المستاجر جمل ان يفقد ولو لم يسمي جمل جمل
 فله ان لم يضمن لانه الاجارة فاسدة وان لم يسمي امانة
 ولم يوجد التعدي وان بلغ المكان المسمو فله
 ان يذكر

يشيها ارضا الى كل قلب
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة
 واما ما ذكره من ان النسخة من قبله فلو كانت من قبله لكانت عليه نفقة

Copy

وهو لان الاجارة عقد معاوضة فيقتضي المساواة
 بين العوضين فالتم يسلم المعقود عليه ليستأجر وهو
 العمل لا يكسب له جبر العوض وهو الاجر ولا يقضي ما هلك
 في يده سواء هلك بسبب يمينه التخرز عنه كالتسرق او
 بما لا يمكن كالحريق الغالب والعارق لانه اعين امانة
 عنده لا يترقبه باذن المالك لمنفعة وهي امانة العمل فيه له
 فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجبر الوحدوان وصلة
 شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه يقع لاصد
 المتعاقدين اما فيما لا يمكن التخرز عنه فبالاجماع واما فيما
 يمكن فعلى الخلاف فعندها يجوز لانه يقتضيه العقد
 عندها وعندك يفيد لما ذكرنا واقتضى المتأخر ون
 بالصالح على النصف لاختلاف وجه فيه كذا في العامة
 بل يقضي ما هلك بعمله كالحرق في حرق الثوب الحاصل
 في الدق اي دق القضاير وذلك لانه في الحال فان التلف
 الحاصل من ذلقة حصل من تركه التثبت في المنى
 وانقطاع حبل يشد به الحبل فان التلف الحاصل به
 حصل من تركه التوثيق في شد الحبل وعرق السفينة
 من مدة لا اذ ميا عرق لا يقضي اذ ميا عرق من مدة
 السفينة او سقط من دابة وان كان بسوق او قوده
 لان ضمان الدابة لا يجب بالعقد بل بالجناية وما
 يجب بها على العاقلة والعاقل لا يتحمل ضمان العقود
 وهذا ليس بجناية لكونه ما ذرونا فيها او هلك من جناية
 او فصد لم يجز المصنوع وكذا دابة اي لا يقضي ايضا دابة
 هلك من فصد وهو لم يجز اذ لم يجز المعتاد
 لانه التزمه بالعقد فصار واجبا عليه والواجب لا
 يجامه الضمان كما اذا احد القاضين او عدل ومات
 المصروب به الا ان يمكن التخرز عنه كدق الثوب وهو

ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن

كما حد القاضى

اذ بقوى الثوب ورقتيه يعلم ما يحمله من الدق
 بالاجتهاد فامكن تقييده بالسداد من متعة بخلاف
 الفصد وخوفه فانه يثبت على قوة الطبع وصفه ولا يرق
 ذلك بنفسه وما لا يحمله من الخرج فلا يمكن تقييد
 بالسداد من فسقط اعتنا الا اذا جاوز المعتاد فيض
 الزائد كله اذ لم يهلك واذا هلك يضمن نصف دية
 النفس لانه هلك بما ذرونا فيه وغير ما ذرونا فيه
 فيضمن بحسبه وهو ان نصف حتى ان الختان يقطع
 الحشفة ويرى المقطوع يجب عليه دية كاملة لان الزيادة
 هو الحشفة وهو عضو كامل فيجب عليه دية كاملة
 وان مات يجب عليه نصف الدية وهي من الغرايب
 حيث يجب الاكثر بالثمن والاقل بالهبة كذا في الربط
 فان انكسر دق في الطريق ضمن الحال قيمته في مكان
 حله بلو اجر او مكان كسره بخصه اجره اما الضمان
 فلا تلف بفعله لان الداخل تحت العقد عمل سليم
 وانفسد غيره داخل واما الخيار فله ان انكسر الطريق
 والحل شيء واحد ثبت انه وقع متعديا من الابتداء
 من هذا الوجه وكذا وجه آخر وهو ان ابتداء الحبل حصل
 بامر فلم يكن متعديا وانما صار متعديا عند الكسر
 فيميل الى ان الجهتين شاء فان مال الى كونه متعديا
 ضمنه قيمة في الابتداء ولا يجب الاجر اذ ثبت ان كان
 متعديا من الابتداء وان مال الى كونه ما ذرونا فيه
 في الابتداء وانما صار متعديا عند الكسر ضمنه قيمة
 عند الكسر واعطاه اجرة بحسبه وثاني التوجه على
 الاجير الخاص بيمينه اجير وحصل ايضا وهو في الحال
 لو احد عمل موقتا بالخصيص وقوايد القيود
 قد عرفت مما سبق ويستحق الاجر بتسليم نفسه

ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن

فان انكسر دق

الاجير الخاص

ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن
 ومن جعل حبله في الدابة فله ان يضمن وان يضمن وان يضمن وان يضمن

مده وان لم يعمل كاجير شخصي لخدمته او رعي غنمه
وليس له ان يعمل بغيره لان منافعها صارت مستحقة
له ولا جرم مقابل بها فيسحقه ما لم يمنع من العمل مانع
كالمرض والمطر وهو ذلك مما يمنع التمكن من العمل اعلم
ان الاجير للخدمة او رعي الغنم انما يكون اجيرا خاصا
اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره او في المدة
او لا يجوز ان يستأجر راعيا شهرا ليرعى له غنما مستامة
باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام اقول ستره
انه اوقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافع الشئ
في تلك المدة فيمتنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله
بعد ذلك ليرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد
على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقد على العمل
وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص
في المدة فان الاجارة على المدة لا تنضم في الاجير الخاص
ما لم يبين نوع العمل بان يقول استأجر منك راعي للخدمة
او للحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال
فيبقى اجير واحد ما لم ينص على خلافه بان يقول
على ان ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر او اخر
المدة بان استأجره ليرعى غنما مستامة له باجر معلوم
شرا فح يكون اجيرا مشتركا باول الكلام لا يقع
العقد على العمل في قوله وقوله شهر في اخر الكلام يحتمل
ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير اجير واحد
ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه
فلا يتغير اقول كلامه بالاحتمال ما لم يصرح بخلافه
ولا يضمن ما اهلك في يده او بعده اما الاول فكله العين
امانة في يده بالاجماع اما عند فظاها واما عند
فله ان تضمين الاجير المشترك نوع استحسانا عند

وله من يشترط ان لا يخدم غيره او لا يرعى لغيره او في المدة او لا يجوز ان يستأجر راعيا شهرا ليرعى له غنما مستامة باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام اقول ستره انه اوقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافع الشئ في تلك المدة فيمتنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقد على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تنضم في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استأجر منك راعي للخدمة او للحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى اجير واحد ما لم ينص على خلافه بان يقول على ان ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر او اخر المدة بان استأجره ليرعى غنما مستامة له باجر معلوم شرا فح يكون اجيرا مشتركا باول الكلام لا يقع العقد على العمل في قوله وقوله شهر في اخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير اجير واحد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير اقول كلامه بالاحتمال ما لم يصرح بخلافه ولا يضمن ما اهلك في يده او بعده اما الاول فكله العين امانة في يده بالاجماع اما عند فظاها واما عند فله ان تضمين الاجير المشترك نوع استحسانا عند

نوع استحسانا عند

نوع استحسانا عند

صيانة

صيانة لاموال الناس لانه يتقبل الاموال من خلق
كثير طمعا في كثرة الاجرة وقد تعجز عن القيام بها
فيملك عنده طويلا فيجب عليه الضمان اذا هلك ما
يملك عنده التحرز لئلا يتساهل في حفظها واجير
الوحيد لا يتقبل الاعمال فاجزا في القياس واما الثاني
فله ان النافع صارت مملوكة للبتاجر فاذا امر بالتصرف
الى ملكه صح وصار نائبا ماليا فصار فعلا منقولا
اليه كانه فعله بنفسه وقرع عليه بقوله فلا يضمن ظهير
صحت ضاع اى التبعي في يدها او شريك ما عليه اى على التبعي
من الخلق بكونها اجير واحد صح ترديد الاجرا للزيد
في العمل نحو ان حطته فارسيما فبدرهم وان حطته
فبدرهمي وز ما يه نحو ان حطته اليوم فبدرهم
وان حطته غدا فبنصفه ومكانه نحو ان سكنت فعند
الدار فبدرهم او عند فبدرهمي والعامل نحو ان سكنت
فيه عطارا فبدرهم وان تسكن فبدرهمي والمسافر
نحو ان تذهب الى كوفة فبدرهم وان تذهب الى وكيلة
فبدرهمي والحمل نحو ان تحمل عليها فبدرهم
او ترف فبدرهمي وكذا اذا اختار بين ثلثة اشياء
ولو بقيت اربعة اشياء لم يجز كما في البيع والجماع
رفع الحاجة لكن يجب اشتراط خيار التخيير في البيع
لا الاجارة لان الاجرا انما يجب بالعمل واذا وجد يصير
المعقود عليه معلوما وفي البيع يجب التمكن من العقد
فيحقق البهالة بحيث لا يرتفع النزاع الا بالاثبات
المباركة ويجب انما وجد من الماترين المذكورة فيها
فليدره كانه او كثير لكن اذا كان اى التزديد في الزمان
نحو ان حطه اليوم فبدرهم وان حطه غدا فبنصفه
يجب في الاول ان يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول

اجرة باعها

Copy

قباء فخطته قيصا او للصباغ امرتك ان تصبغ ثوب
احمر فصبغته اصفر وقال الحياط واقتباغ ما امرتني هو
الذي فعلته فالقول في الصورة التي لرب الثوب مع اليقين
لا لا اذن مستفاد من قبله فكان القول قوله فيما اذن فيه
فاذا لم يكن له ما يثبت فحلف رب الثوب في الصورة الاولى
خير ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معول ولا اجر له وان شا
أخذ وأعطاه اجر مثله ولا تجاوز به المسمى لانه امثل
امر في اصل ما امر به وهو انقطع والحياطة لكن خالفه
في الصفة فيختار ايها شاء وفي الثانية خير ان شاء
ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر
مثله لا يجاوز به المسمى ايضا والقول لرب الثوب في الثوب
في الاجر وعدمه ان صدق رب الثوب مع يمينه في قوله
ان كنت لي محاسنا لا اصانع قال بل باجر لا يكره العقد وجوب
الاجر وتقوم عليه **بالبيع** لا **بالايجار** لان البيع
ولاية الفسخ لا انها تنفسح لاحتمال الانقضاء بوجه آخر
ولهذا لم يقل تنفسح بخيار الشرط بان استاجر دارا
سنة على ان المجر بالجار ثلثة ايام وانما تنفسح لانها
عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويجعل الفسخ
بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالبيع ويجوز الرجوع
لانه م قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا ربه
والاجارة شراء المنة فبما لا يراه فله الخيار اذا ربه
او دالة وخيار عيب حاصل قبل العقد وبعده اما
جواز الرد بعيب حاصل قبل العقد فظاهر واما جواز
رد بعد العقد فلا في المعقود عليه المنة وانما في جرد
شيئا فنيئا وكل ما كان فكل من منه فله الخيار
العيب حاصل قبل الفسخ وذلك يوجب الخيار كما
في البيع وعلى هذا لا فرق بين ان يكون العيب حادنا

لما لا يجوز له ان يبيع ما لم يملكه
تفسيح
بإقال تنفسح

لو فسخ في وقت من وقت العقد فله الرجوع في الدالة لا في المنة
على ان اجارة الدالة لا فسخ فيها ولا يفسخ في وقت قبل العقد المنة
بما لا يراه او دالة في وقت يكون كله او اقله من ثوبه ولم
يوجد شرط له من العقد في وقت او انما في وقت او انما في وقت
على ان في وقت الاجارة من الثوب في وقت او انما في وقت او انما في وقت

في الاجارة تنفسح لان البيع

في البيع تنفسح لان البيع

بعد قبض المستاجر او قبله لان الذي حدث بعد قبض
المستاجر كان قبل قبض المعقود عليه وهو المنة كذا
في شروح الهداية فيقول ان النفع صفة عيب لاجاب الدار
وانقطع ما في الرضى وما في الارضى فان كل ما فيها يفتوت
النفع فيثبت خيار الفسخ او يخل بمطوف على يفتوت به
اي بالنفع يعني ان العيب لا يفتوت النفع بالكلية بل يخل
به بحيث يجوز ان ينتفع به في الجملة لم يرض العبد وديون
الذات فان الاجارة تنفسخ به ايضا فلو لم يخل اي العيب
به اي بالنفع او انتفع اي المستاجر بالخل بالنفع وتوفي
المنفعة وقد رضى بالعيب او ان له اي لا خلا لك
الموجر سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب
اذا لم يخل بالنفع المقصود لم يكن مجوزا للفسخ نحو
ما اذا كان في الثوب حياطة للمحال ولا ينتفع به في سكتها
وسقط ذلك الحياطة ليس له ولانه الفسخ لان المعقود عليه
المنفعة فاذا لم يتمكن المخل فيها لم يثبت الخيار وبعده
عطف على خيار الشرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد
ان يبقى امر العقد كما في يكون وجمع ضرر من استخرج حاد
لفعله فانه العقد ان يبقى لزوم قلع سبي صحيح وهو غير
مستحق بالعقد وموت عريس او اعتلاله مما استخرج
اي طباخ لطبخ وليتها فانه العقد ان يبقى تضرر
المستاجر بان تلف ماله في غير الوليمة ولزوم دين
عطف على لزوم ضرر لا يقضي الا بغير الموجب فانيته
اذا اخرج كائنا او دارا ثم افلس ولزمه ديون لا يقدر
على قضاها الا بغير ما اجر واراد فسخها تنفسخ ولا
لزم ضرر الحبس في سفر عطف على لزوم مستاجر جديد
الخدمة في المصر او مطلقا او غير معقود يكونها في المصر
وان كان محمولا على الخدمة في المصر فان منع ما كلفه عن

انفسخ على وجهين احدهما ان يفسخ المستاجر في وقت من وقت العقد او قبله لان الذي حدث بعد قبض المستاجر كان قبل قبض المعقود عليه وهو المنة كذا في شروح الهداية فيقول ان النفع صفة عيب لاجاب الدار وانقطع ما في الرضى وما في الارضى فان كل ما فيها يفتوت النفع فيثبت خيار الفسخ او يخل بمطوف على يفتوت به اي بالنفع يعني ان العيب لا يفتوت النفع بالكلية بل يخل به بحيث يجوز ان ينتفع به في الجملة لم يرض العبد وديون الذات فان الاجارة تنفسخ به ايضا فلو لم يخل اي العيب به اي بالنفع او انتفع اي المستاجر بالخل بالنفع وتوفي المنفعة وقد رضى بالعيب او ان له اي لا خلا لك الموجر سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يخل بالنفع المقصود لم يكن مجوزا للفسخ نحو ما اذا كان في الثوب حياطة للمحال ولا ينتفع به في سكتها وسقط ذلك الحياطة ليس له ولانه الفسخ لان المعقود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن المخل فيها لم يثبت الخيار وبعده عطف على خيار الشرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى امر العقد كما في يكون وجمع ضرر من استخرج حاد لفعله فانه العقد ان يبقى لزوم قلع سبي صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت عريس او اعتلاله مما استخرج اي طباخ لطبخ وليتها فانه العقد ان يبقى تضرر المستاجر بان تلف ماله في غير الوليمة ولزوم دين عطف على لزوم ضرر لا يقضي الا بغير الموجب فانيته اذا اخرج كائنا او دارا ثم افلس ولزمه ديون لا يقدر على قضاها الا بغير ما اجر واراد فسخها تنفسخ ولا لزم ضرر الحبس في سفر عطف على لزوم مستاجر جديد الخدمة في المصر او مطلقا او غير معقود يكونها في المصر وان كان محمولا على الخدمة في المصر فان منع ما كلفه عن

لله او ازاله الموجر في زيادة المنة عارة او في المنة
وتجديدها او اصلاح المنزلة وما كان على الباش على رب
الله او انما اية صاحبها كذا في شروح الهداية فيقول ان النفع صفة عيب لاجاب الدار وانقطع ما في الرضى وما في الارضى فان كل ما فيها يفتوت النفع فيثبت خيار الفسخ او يخل بمطوف على يفتوت به اي بالنفع يعني ان العيب لا يفتوت النفع بالكلية بل يخل به بحيث يجوز ان ينتفع به في الجملة لم يرض العبد وديون الذات فان الاجارة تنفسخ به ايضا فلو لم يخل اي العيب به اي بالنفع او انتفع اي المستاجر بالخل بالنفع وتوفي المنفعة وقد رضى بالعيب او ان له اي لا خلا لك الموجر سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يخل بالنفع المقصود لم يكن مجوزا للفسخ نحو ما اذا كان في الثوب حياطة للمحال ولا ينتفع به في سكتها وسقط ذلك الحياطة ليس له ولانه الفسخ لان المعقود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن المخل فيها لم يثبت الخيار وبعده عطف على خيار الشرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى امر العقد كما في يكون وجمع ضرر من استخرج حاد لفعله فانه العقد ان يبقى لزوم قلع سبي صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت عريس او اعتلاله مما استخرج اي طباخ لطبخ وليتها فانه العقد ان يبقى تضرر المستاجر بان تلف ماله في غير الوليمة ولزوم دين عطف على لزوم ضرر لا يقضي الا بغير الموجب فانيته اذا اخرج كائنا او دارا ثم افلس ولزمه ديون لا يقدر على قضاها الا بغير ما اجر واراد فسخها تنفسخ ولا لزم ضرر الحبس في سفر عطف على لزوم مستاجر جديد الخدمة في المصر او مطلقا او غير معقود يكونها في المصر وان كان محمولا على الخدمة في المصر فان منع ما كلفه عن

لزمه ولزوم دين العبد في غير الوليمة ولزوم دين

Copy

فلاستاجر الفسخ لوجود العذر وانه اذا استاجر سفره
فلما كلفه الفسخ لوجود العذر وان رضى المالك بسفوفه فليس
للمستاجر الفسخ لا انتفاء العذر وانه من استاجر مكانا
ليستجر فان الاجارة ان بقيت لزوم اداء اجر الدكان وهو
يمنع بالافلاس ووافله من خياط يعمل بماله لستاجر عبد
ليخيط فترك عمله قيد بقوله يعمل بماله لان من ليس له
مال ويعمل بالاجر فرائس ماله اثره ومقرض فله يتحقق
العذر في حقه وابدأ مكثري الدابة من سفره فانه عذر
لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لاحتمال
كون قصده سفر الحج فذهب وقتها او طلبت غيره فحضر
او التبان فافتقر بكونه متعلق بقوله وخياط يعمل
بماله استاجر عبدا ترك مستاجره استاجر عبدا
ليخيط ليعمل متعلق بالترك في الصرف فانه لا يكون عذرا
ان يمكنه ان يقعد الغلام لخياطة في ناحية ويعمل
في الصرف في ناحية وابدأ المكثري متعلق بقوله وابدأ
المكثري فانه ايضا ليس بعذر ان يمكنه ان يقعد ويبعث
دوابه على يد تلميذه او اجير وبيع ما اجره متعلق بقوله
ولزوم دس فانه ايضا ليس بعذر بدون خوف دين كاتر
وتفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بوث احدهما
اراحد العاقدين لو عقدهما لنفسه لانه لو بقيت
تصير المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغير العاقد متحدة
بالعقد لا تنقلها الى الوارث وهو لا يجوز ولو عقدهما
لغيره لا اير لا تفسخ كالوكيل والوصي والمنقول لبقاء
المستحق عليه والمستحق حتى لو مات العقود عليه
بطلت لئلا ذكرنا وتفسخ بوث احدهما المستاجر بمن
او المورث في حصته فقط وبقيت في حصته التي وقال
زفر يبطل فيها لانه الشيوع مانع قلنا الشرط تراعى

وبدأ المكثري
فلهذا فلهذا
والمكثري
فلهذا فلهذا

فلهذا فلهذا
فلهذا فلهذا
فلهذا فلهذا

وجودها
والمكثري
فلهذا فلهذا

وجودها في الابتداء لا البقاء كالشهادة في النكاح
مسألة في حصان ارض وهي مع حصيد
وحصيدة وهما الذرع المحصور والمزاد بها ههنا ما سبق
من اصول القصب المحصور في الارض استاجرها او
استعارها فاحترق ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا
نسيب وليس عياره فله يكون متعديا كحاجر البئر في
ملكه ان لم تضطرب الرياح قال الامام شمس الائمة عدم
الضمان اذ كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت
مضطربة فيضى لان موقد النار يعلم انها لا تستقر
في ارضه فيكون مباشرا وقصص حجرة في الطريق فاحترقت
شيئا ضمي لانه متعدي بالوضع ولو دفعها الريح الى شيء
فاحترقت لا يضمن لان الريح تسخت فعله كذا في النهاية
سقى ارضه سقيا لا يتحمل ان لا احتمل تلك الارض ذلك
التي فتعديا راء الماء الى جاره ضمي لانه مباشر كسب
اقعد خياط وخوذه في مكانه من يطرح عليه النصف
جاز فان صاحب الدكان قد يكون ذاجاه وحرمة ولكن
لا يكون حازقا في العمل فيقعد حازقا يطرح عليه العمل
وكان القيلس اذ لا يجوز لانه مستاجر بنصف ما يخرج
من عمله وهو مجهول كقفير الطمان لكنه جاز كخصا فانا
لانه شركة الوجوه في الحقيقة فانه هذا هو جاهته يقبل
وذا جذا قته يعمل فينظم المصلحة ولا تضرة الجاهالة
فيما يحصل كاستئجار رجل ليحمل عليه حجرة وراكبين
وحمل حجارة معناه فانه جاز استئجاره في القياس لا يجوز
وهو قول الشافعي لان الحمل متطاوت مجبول فيضى
الى التزاع وجه الاستحسان ان الجاهالة تؤول بالتصرف
الى المعتاد وراكنته اجودا راءة الحمل الجاهالة
احسن لانه المشاهدة انفي للجاهالة استاجر ارجل

والمكثري
فلهذا فلهذا

والمكثري
فلهذا فلهذا

والمكثري
فلهذا فلهذا

والمكثري
فلهذا فلهذا

Copy

فأبى حتى يجعل لا يرجع به على الأمير لأنه لما حسن
الدان من الأمر وله حق الجبس خرجت يد الوكيل
من أن تكون يد تيسيرة فلم يصبر الموكل قابضاً حكماً
ولم يصبر المنافع حادثة في يد الموكل حكماً فلم يجب
الاجر على الموكل كذا في الكافي للقاضي الاجم على كتب
المكاتب قدر ما يجوز لغيره لأنه كتبها ليس من اصول
القضاء لبحر المستاجر لا يكون خصماً لمدعي الاجار
والرهى والنرا لأنه الدعوى لا تكون الا على مالك
العين بخلاف المشتري لأنه ما لك العين ذكره
في العار **كتاب العارية** لا يخرج من عليك النفع
بعوض شرع في كيات تملك النفع بلوه عوض في
الصالح من بالتشديد كأنها منسوب الى العار لأنه
طلبها كاد وعيب وفي الهداية من العيرة وهي العطفة
وفي الكافي هي من التعاود وهو التناوب فكانت
يجعل للغير نوب في الاستفاد بملكه الى ان يعود اليه
فيه هي لغة ما ذكره من عا تملك نفع بلوه عوض
وبهذا يخرج الاجار ويصح باعرتك لأنه صريح فيها
وأظهرت أرضي لأنه الاطعام اذا اضيف الى ما
لا يطعم كالارض يراد بها اكل غلتها اطلاقاً لا سمي
الحمل على الحال وصحتك ثوبى هذا وجاريتي هذه
اذالم يرد به الهبة فان المخرج لتملك العين عرفاً
وعند عدم ارادة يجعل على ملك الماطع وأصله
ان يقطع باقة أو شاة ليشرب لبنها ثم يرد وكثير
استعماله في تملك العين فاذا اراد به الهبة افتاد ملك
العين والآبق على اصل وضعه وحملك على رابى
هذه اذالم يرد به الهبة فان هذا القفظ يستعمل عرفاً
في الهبة لما سبق من قولهم حمل الأمير فلاناً على الفرس

میرزا حسن اولیاء فای

[illegible]

فان اسم الله

لا فينا يختلف الناس
في الآراء والسنن والاعتقادات

11

در این کتاب

الفاضل في الامارة وكذا ينبغي ان يستحق اجر
المخلص على كسبه الغنى لانه الواجب عليه ان ياتى
دورا كسبه بانه ان قال في الدنيا منع خيرا كسبه لولا حزننا
عن القيل والقال وصيانة في الوضوح الاتقان حمد

کتاب

اور لا آئے علیہا خازن و غیب اور داتہ لوگوں کو غیب کی فعلیہ
مسلکی سے علیہ وسلم وقد فعلہ حمد

و عاين

الاستعمال

ويراد به التملك ومعناه لغة هو الراكب وهو مستعمل
فيه أيضا فإذا نوى أحدهما صححت ^{بأن} لم يكن له نية
حمل على الأولي ^{بأن} يلزم ألا على بالشك أقول هذا
التقدير يندفع ما عترض صاحب الكافي على الهداية
بوجوبه في أحدهما أنه جعل في كتاب العارية هذين
اللفظين يعني ممتلك ومحمل حقيقة لملك العاري
ومجازا لملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهداية في بيان
الغياظها وحملتك على هذه الآية إذا نوى بالحمل ^{الاول}
الهدية وعلى بأن الحمل هو الراكب حقيقة فيكون
عارية لكنه يحتمل الهدية وتأييدها أنها إذا كانا لملك
العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلوئية فعند
عدم إرادة الهدية لا يحمل على عليك المنفعة بل على الهدية
أما اندفاع الأول فلا نية أراد بحمل هذين اللفظين
حقيقة لملك العين في العارية جعلها حقيقة
عرفا فيكونا مجازي لملك المنفعة عرفا ضروري
وأراد بحمل الحمل حقيقة لله ركب جعل حقيقة
له لغة فيكون لملك العين مجاز لغة ضرورة
فلا منافات وأما اندفاع الثاني فلا نية حقيقة
انما تراد باللفظ بلوئية إذا لم يعارضها مجازا
مستعمل فإن النية إذا انتفت كان المعنى العرفي
والتغوي المستعمل مستويين في الإرادة فيجب
حمل اللفظ على الأولي لأنه يلزم ألا على بالشك
وأخذ متك محمدي فإنه أذن له في الاستعمال فيكون
عارية وقد أرى لك ممكن وكذا أرى لك عري ممكن فإن
لفظ ممكن محكم في إرادة النفع فيصرف اللام
إفادة الملك ويرجع المعين متى شاء لأن المنافع ملك
شيئا فشيئا بحسب حد وثباتها لم توجد لم تملك

فصح

ويرجع المعين متى شاء ولو موثقة لكن لو كان في الرجوع فمرا
يظهر العارية ونوع العين بالملك كمن استعار ثوبا
من ثوبه وأراد أن يخلو به فلا يملكه
الملك كمن استعار ثوبا من ثوبه وأراد أن يخلو به فلا يملكه

العارية

فصح الرجوع ولا يضمن إذا هلكت ^{بأن} تعدل لأنها أمانة
ولا توجب إى العارية ولا ترهق لأية الأمان دون الراجحة
والرهى والشم لا يضمن ما توقعه فإن أجزاؤه ^{بأن} يستعير
فملك العارية ضمنه العير أي ضمن المعير المستعير
لأنها إذا لم تتبأ ولها كان كل منهما غصبا ولا يرجع
إلى المستعير على أحد إذا ظهر بالتضامن أنه أجزاؤه
ملك نفسه أو ضمن المستاجر ويرجع إلى المستاجر على
الموجر دفعا لضرر الغرور عنه أن لم يعلم أنه عارية
معها فإن علم فلا يرجع لأنه لم يعثره فصاد كما يستاجر
من الغصب عالما بالغصب وتطابق العارية مطلقا
إسواء اختلف استعماله أولا أن لم يعثره مستغفلا لأنها
لما كانت لملك المنافع جاز أن يعثر لأن مالك يملك
الملك كما يستاجر يملك أن يوجر والموصى به بالخدمة يملك
أن يعير ويعار ما لا يختلف استعماله ^{بأن} عينه أي متفعا
وفزع على قوله ويعار مطلقا بقوله في استعمال دابة
مطلقا يحمل عليه ما شاء ويعير له أي الحمل ويركب بنفسه
ويركب غيره وأما فعل يعير وصحبه بغير حتى لو ركب
بنفسه ليس له أن يركب غيره إذا تعار ركبته ولو أركب
غيره ليس له أن يركب بنفسه حتى لو فعله حتى فإن أطلق
أو كمير الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء أي
وقت شاء لأنه يتصرف في ملك الغير فيملك التصرف
على الوجه الذي أذن له فيه وإن قيد ضمن أي المستعير بالحمل
الفرق فقط والتقييد أما في الوقت لا النوع أو بالعكس
أو فيها فإن عمل على وفاق القيد فظاهر وإن خالف
إلى غير ضمن وإلى مثل أو غير عارية القيد والمكيل والموزن
والمعدودى التقارب فرض لأن العارية ملك المنفعة
ولا يستفيع بهذه الأمور إلا باستئجاره كمنها ولا يملك

المستأجر

ولا يضمن إذا هلكت ^{بأن} تعدل لأنها أمانة
ولا توجب إى العارية ولا ترهق لأية الأمان دون الراجحة
والرهى والشم لا يضمن ما توقعه فإن أجزاؤه ^{بأن} يستعير
فملك العارية ضمنه العير أي ضمن المعير المستعير
لأنها إذا لم تتبأ ولها كان كل منهما غصبا ولا يرجع
إلى المستعير على أحد إذا ظهر بالتضامن أنه أجزاؤه
ملك نفسه أو ضمن المستاجر ويرجع إلى المستاجر على
الموجر دفعا لضرر الغرور عنه أن لم يعلم أنه عارية
معها فإن علم فلا يرجع لأنه لم يعثره فصاد كما يستاجر
من الغصب عالما بالغصب وتطابق العارية مطلقا
إسواء اختلف استعماله أولا أن لم يعثره مستغفلا لأنها
لما كانت لملك المنافع جاز أن يعثر لأن مالك يملك
الملك كما يستاجر يملك أن يوجر والموصى به بالخدمة يملك
أن يعير ويعار ما لا يختلف استعماله ^{بأن} عينه أي متفعا
وفزع على قوله ويعار مطلقا بقوله في استعمال دابة
مطلقا يحمل عليه ما شاء ويعير له أي الحمل ويركب بنفسه
ويركب غيره وأما فعل يعير وصحبه بغير حتى لو ركب
بنفسه ليس له أن يركب غيره إذا تعار ركبته ولو أركب
غيره ليس له أن يركب بنفسه حتى لو فعله حتى فإن أطلق
أو كمير الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء أي
وقت شاء لأنه يتصرف في ملك الغير فيملك التصرف
على الوجه الذي أذن له فيه وإن قيد ضمن أي المستعير بالحمل
الفرق فقط والتقييد أما في الوقت لا النوع أو بالعكس
أو فيها فإن عمل على وفاق القيد فظاهر وإن خالف
إلى غير ضمن وإلى مثل أو غير عارية القيد والمكيل والموزن
والمعدودى التقارب فرض لأن العارية ملك المنفعة
ولا يستفيع بهذه الأمور إلا باستئجاره كمنها ولا يملك

سكنها لا يئى غيره ويرد ويدبره

الخصم امر القوم وكوش
الخصم امر القوم وكوش
الخصم امر القوم وكوش

بركوت العارية قرضا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

[illegible]

المعبر المستعبر
لا أعرفني ولا أعرف

[illegible]

۱۰۰

برده المستعمل الدابة الالهة اصطلح بالكلية
او دار بالكلية كما ورد في اها ٣٣٣

التي تكون في يد الغلام عادة وكذا غيره وأما إذا لم يكن
 كذلك كعقد لؤلؤ وخوه فاذا رده المستعير إلى غلامه
 صاحبه أو وضعه في داره أو أصطبله يضمن لآلات
 العادة لم يتجره فلماذا لو رده المودع إلى غلامه يضمن
 بخلافه لا يجنب أي بخلافه ما إذا رده مع الأجنبي
 فإنه يضمن بخلافه في ردة الوديعة والمقصود بالدار
 المالك فإنه إذا ردها إليها ولم يمسها اليد يضمن أمّا
 الوديعة فلا يضمنها للمحفظ ولم يرض بحفظ غيره ولا
 لما أودعها عنده وأما الغصب فلا يضمن الواجب عليه
 إبطال فعله وذلك بالردة إلى المالك العبد المأذون
 يملك الأمانة كذا في الخلاء منه والمحجور إذا استعاره أو استهلكه
 يضمن بعد العتق لأن العبد سلطه على أن يرد له بشرط
 عليه التضمن فصحة تسلطه وبطل الشرط في حق المولى
 ولو أعاره هذا المحجور مثله فاستهلكه ضمن الثاني للمال
 لأن المحجور يضمن بآثاره ما لا يشتتار ذهباً فقلد
 صنيا فسرق أي الذهب منه فإن كان الصبي يضبط
 ما عليه لم يضمن أي مستعير لأنه لم يضيع إذ المستعير
 أن يعير ولا يضمن لأنه ضيعه حيث وضعه عندهما
 لا يعقل حفظه كذا في المحيط وضعها أي وضع المستعير
 العارية بين يديه فنام فضاعت لم يضمن لو كان
 نومه جالساً لأن حفظه عادة وضمي لو مضطجعا
 لترك المحفظ ليس له إباحة مال طفله كذا في الخلاء
 وأجرة الرد أي رد العارية والوديعة والعين
 استأجرة والمقصود بالآخرة على المستعير والوديعة
 والجور والفاصيص والموت يضمن لأن المنفعة حصلت
 لهم **كتاب الوديعة** لا يخفى وجه مناسبتها
 العارية وهي لغة مطلق الترك وشرعاً أمانة ترك

هذا الكلام لا يضمن هذا القول على ما كان في العارية موقوفة فمضت
 مدتها ثم يتبعها مع الأجنبي أو لا فلا يضمن كذا في الأمانة في
 يملك الأمانة من الأجنبي على ما عليه التوكيد في الأمانة

المودع في الخلاء

استعار ذهباً

وضع المستعير العارية هذا القول على ما كان في العارية موقوفة فمضت
 مدتها ثم يتبعها مع الأجنبي أو لا فلا يضمن كذا في الأمانة في
 يملك الأمانة من الأجنبي على ما عليه التوكيد في الأمانة

لحفظ تركتها لا يجنب من المودع كإودعته
 أو ما يوجب منابه قولاً أو فعلاً فإن من وضع ثوبه
 بين يدي رجل سواد قال هذا وديعة عنده أو سكت
 وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب
 منه فضاء صائر ضامناً لأن هذا إيداع عرفاً صريح به
 قاضيان والقبول عطف على الإيجاب حقيقة بأن يقول
 قبلت أو أخذت أو نحو ذلك أو عرفاً بأن سكت حين
 يضع الثوب ولو قال لا أقبل الوديعة فوضع بين يديه
 وذهب فضاء الثوب لا يضمن لأنه صريح بالردة فلا يضمن
 مودعاً بله قبول ذكره قاضيان وشرطها كون المالك
 قابلاً لاثبات اليد عليه لأن الإيداع عقد يستحق حفظ
 وحفظ الشيء بدون أثبات اليد عليه محال فايداع
 الطير في الهواء والعبد الأبق والمال التساقط في البحر
 غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ على المودع وصيرورة
 المال أمانة عنده وقرع عليه بقوله فلا يضمن أي المودع
 أن يهلك أو سرق أو عثر عليه لقوله لم يضمن على المستعير
 غير المعقل ضماناً والمفعل الخالي والاعمال الخائفة
 ولزوم صليته وحدها أي لم يشرق معها مال للمودع
 وقال مالك يضمن للثبته والحجة عليه ما نقلناه إلا أن يودع
 أي المودع بحفظه أي لم يبين حال الوديعة فأنه يكون
 متعدياً فيضمن كذا الأمانة على كل من مات بحفظه
 لمال الأمانة يضمن إلا ميتاً أخذ الفلحة ومات
 بحفظه وسلطاناً أو دمع بعض الفاعلين بعض القيمة
 ومات بحفظه أي بله بيان المودع وقاضيا أو دمع مال
 اليعيم ومات بحفظه أي بله بيان المودع كذا في الحائبة
 ويجعلها بنفسه وعياله أي زوجته وأولاده وأولاد
 وأجيرة ويضمن أن يحفظ بغيرهم أو أودعها بغيرهم

هذا الكلام لا يضمن هذا القول على ما كان في العارية موقوفة فمضت
 مدتها ثم يتبعها مع الأجنبي أو لا فلا يضمن كذا في الأمانة في
 يملك الأمانة من الأجنبي على ما عليه التوكيد في الأمانة

هذا الكلام لا يضمن هذا القول على ما كان في العارية موقوفة فمضت
 مدتها ثم يتبعها مع الأجنبي أو لا فلا يضمن كذا في الأمانة في
 يملك الأمانة من الأجنبي على ما عليه التوكيد في الأمانة

المودع في الخلاء

استعار ذهباً

وضع المستعير العارية هذا القول على ما كان في العارية موقوفة فمضت
 مدتها ثم يتبعها مع الأجنبي أو لا فلا يضمن كذا في الأمانة في
 يملك الأمانة من الأجنبي على ما عليه التوكيد في الأمانة

وضع المستعير العارية هذا القول على ما كان في العارية موقوفة فمضت
 مدتها ثم يتبعها مع الأجنبي أو لا فلا يضمن كذا في الأمانة في
 يملك الأمانة من الأجنبي على ما عليه التوكيد في الأمانة

لان المالك رضى بحفظه ويتركه دون غيره فيضى تسليم
 اليه الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى جاره او ملك
 اخر اذ لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا بهن الطريق
 فصار ما دونها فيه ولا يصدق عليه الاستة لانه يدعى
 ضرور تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصار كما اذا
 ادعى الماذن في الايداع كذا ارضى ايضا المودع اذا طلب
 رتبها اى رتبها لوديعته منع اى المودع قادر على تسليمها
 فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا بما سلكه بعد
 فيكون متعديا بالمنع فيضى او تعدى اى المودع
 وفسر التعدى بقوله فليس يوجبها او ركبها
 او انفق بعضها فان المودع اذا انفق بعضها ضمن
 ما انفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثله بما بقى
 فانه اذا جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا
 بجميعها لانه صار يستهلكا للكل بالخلط كذا فى الكافي
 او مجدها عنده يعنى اذا طلبها صاحبها لمجدها عنده
 ثم اقر او لا ضمن لان المالك عزله عن الحفظ حتى
 طالبه بالرد فهو بالامسالت بعد ما صاب فيضى فان عاد
 الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع
 فله تعود الا بالتجديد ولم يجدد وانما قال عنده لانه
 لو انكر عند غيره بان قال اجبني عندك وديعة
 لفلان فقال لا لا يضمن لان المحمود عند غيره المالك
 من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعي عنها فلا يضمن
 به او حفظ اى الوديعه في ديار غيره اى يحفظها
 في غيرها اى غير تلك الدار فيضى لخالق امره او خلط
 مثله بما له حتى لم يتميز سواء خلطها بغيره او خلط
 جنسه فان الخلط استهلكه عند اى مطلقا وان
 اختلطت اى الوديعه به اى بما له المودع بله صنع

قال صاحب الشرح
 ان المالك اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى جاره او ملك اخر اذ لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا بهن الطريق فصار ما دونها فيه ولا يصدق عليه الاستة لانه يدعى ضرور تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصار كما اذا ادعى الماذن في الايداع كذا ارضى ايضا المودع اذا طلب رتبها اى رتبها لوديعته منع اى المودع قادر على تسليمها فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا بما سلكه بعد فيكون متعديا بالمنع فيضى او تعدى اى المودع وفسر التعدى بقوله فليس يوجبها او ركبها او انفق بعضها فان المودع اذا انفق بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثله بما بقى فانه اذا جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا بجميعها لانه صار يستهلكا للكل بالخلط كذا فى الكافي او مجدها عنده يعنى اذا طلبها صاحبها لمجدها عنده ثم اقر او لا ضمن لان المالك عزله عن الحفظ حتى طالبه بالرد فهو بالامسالت بعد ما صاب فيضى فان عاد الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع فله تعود الا بالتجديد ولم يجدد وانما قال عنده لانه لو انكر عند غيره بان قال اجبني عندك وديعة لفلان فقال لا لا يضمن لان المحمود عند غيره المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعي عنها فلا يضمن به او حفظ اى الوديعه في ديار غيره اى يحفظها في غيرها اى غير تلك الدار فيضى لخالق امره او خلط مثله بما له حتى لم يتميز سواء خلطها بغيره او خلط جنسه فان الخلط استهلكه عند اى مطلقا وان اختلطت اى الوديعه به اى بما له المودع بله صنع

Iniversity

منه كما اذا انشق الكيسان فاختلط اشتركا ولا
 اذ لا تعدى منه وهذا اتفاق وان ازال التعدى
 يعنى اذا تعدى المودع في الوديعه بان اودعها عند
 غيره ثم ازال التعدى فردها الى يده زال الضمان بمعنى
 ان الوديعه اذا ضاعت بعد اعود الى يده لم يضمن
 حله فاللشافى هذا الذى ذكره المودع الوديعه واختلف
 في سائر الامانات قال في العاديه لو استعار دابة
 الى مكان مسمى فجاء ورتبها المستعير المكان المسمى ثم
 عاد اليه فهو ضامن الى ان يردّها على المالك قبل هذا
 اذا استعارها ذاهبا لاجائيا اما اذا استعارها
 ذاهبا وجائيا يبرأ وهذا القائل يشترط بين المودع
 والمستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق
 يبرأ من الضمان اذا كانت مدة الايداع والماعادة
 باقية ومن المتأخر من قال في العاديه لا يبرأ عن
 الضمان ما لم يردّها على المالك سواء استعارها ذاهبا
 او جائيا وهذا القائل يقول ان المستعير والمستاجر
 اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق لا يبرأ من الضمان
 بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث
 يبرأ والقول الاول اشبه واليه مال شيخ الاسلام
 خواهر زاده وله اى المودع التسليم بها اى بالوديعه
 فان كان لها حمل وموتة ان ائمن اى الطريق بان لا
 يقصد احد غالبا وان قصد امكنه دفعه بنفسه
 او برقبته ولم ينفذ اى المودع عن التسليم فان لم يئمن
 او نباه فضاقت ضمة او دعه اى اودع رجله
 رجلا مثليا يعنى المكيلات والموزونات والعدوك
 المتقاربه لم يدفع اى المودع الى احد حصصه بغيره
 الاخر ولو دفع ضمة وقال لا يدفع ولا يضمن قيل

قال صاحب الشرح
 ان المالك اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى جاره او ملك اخر اذ لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا بهن الطريق فصار ما دونها فيه ولا يصدق عليه الاستة لانه يدعى ضرور تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصار كما اذا ادعى الماذن في الايداع كذا ارضى ايضا المودع اذا طلب رتبها اى رتبها لوديعته منع اى المودع قادر على تسليمها فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا بما سلكه بعد فيكون متعديا بالمنع فيضى او تعدى اى المودع وفسر التعدى بقوله فليس يوجبها او ركبها او انفق بعضها فان المودع اذا انفق بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثله بما بقى فانه اذا جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا بجميعها لانه صار يستهلكا للكل بالخلط كذا فى الكافي او مجدها عنده يعنى اذا طلبها صاحبها لمجدها عنده ثم اقر او لا ضمن لان المالك عزله عن الحفظ حتى طالبه بالرد فهو بالامسالت بعد ما صاب فيضى فان عاد الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع فله تعود الا بالتجديد ولم يجدد وانما قال عنده لانه لو انكر عند غيره بان قال اجبني عندك وديعة لفلان فقال لا لا يضمن لان المحمود عند غيره المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعي عنها فلا يضمن به او حفظ اى الوديعه في ديار غيره اى يحفظها في غيرها اى غير تلك الدار فيضى لخالق امره او خلط مثله بما له حتى لم يتميز سواء خلطها بغيره او خلط جنسه فان الخلط استهلكه عند اى مطلقا وان اختلطت اى الوديعه به اى بما له المودع بله صنع

قال صاحب الشرح
 ان المالك اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى جاره او ملك اخر اذ لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا بهن الطريق فصار ما دونها فيه ولا يصدق عليه الاستة لانه يدعى ضرور تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصار كما اذا ادعى الماذن في الايداع كذا ارضى ايضا المودع اذا طلب رتبها اى رتبها لوديعته منع اى المودع قادر على تسليمها فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا بما سلكه بعد فيكون متعديا بالمنع فيضى او تعدى اى المودع وفسر التعدى بقوله فليس يوجبها او ركبها او انفق بعضها فان المودع اذا انفق بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثله بما بقى فانه اذا جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا بجميعها لانه صار يستهلكا للكل بالخلط كذا فى الكافي او مجدها عنده يعنى اذا طلبها صاحبها لمجدها عنده ثم اقر او لا ضمن لان المالك عزله عن الحفظ حتى طالبه بالرد فهو بالامسالت بعد ما صاب فيضى فان عاد الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع فله تعود الا بالتجديد ولم يجدد وانما قال عنده لانه لو انكر عند غيره بان قال اجبني عندك وديعة لفلان فقال لا لا يضمن لان المحمود عند غيره المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعي عنها فلا يضمن به او حفظ اى الوديعه في ديار غيره اى يحفظها في غيرها اى غير تلك الدار فيضى لخالق امره او خلط مثله بما له حتى لم يتميز سواء خلطها بغيره او خلط جنسه فان الخلط استهلكه عند اى مطلقا وان اختلطت اى الوديعه به اى بما له المودع بله صنع

الحروف في المثلثات والقياسات معا والصحيح في
 في المثلثات فقط ولذا قال في القيس او دعهم
 ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه وان كان ما
 لا يقسم اجاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر وذلك
 لانه يرضى بحفظهما ولم يرض بحفظ احدهما كله
 فان العقل كالحفظ متى اضيف الى اثنين فيما يقبل
 التجزي يتناول البعض دون الكل فيقع التسليم
 الى الآخر بله وضاء المالك فضمن دافع كله لا قابضة
 لان مودع المودع لا يضمن عنده بخلاف ما لا يقسم
 فان دافع كله لا يضمن لانه كما او دعهم معا على
 بامتناع اجزاءهما عليه ليلته ونهاره وامكنهما انهما
 كان راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال
 كذا المرتهان والوكيلان بالشراء اذا ستم احدهما
 الى الآخر ما يقسم حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم
 عن الدفع الى عياله فيدفع الى من له بداه انفاك
 منه مع انه من عياله ضمن ودفع الى من لا بد له
 كدفع الذبابة الى عبد وما يحفظه الى عرسه لا
 الى لا يضمن يعني اودع رجلاه وديعة وقال لا تدفعها
 الى امرأتك وعبدك وامتك ووليك واجيرك
 وهم في عياله فان دفعها الي واحد منهم فهلك
 فان كان يجذبك من الدفع اليه بان كان له سواة
 اهل وخدم فهو ضامن والا لم يضمن لان هذا الشرط
 مفيد فقد يامن الانسان الرجل على المال ولا يامن
 بين عياله لكنه اغا يلزمه مراعات شرطه بقدر الامكان
 فان كان جدد بدا من الدفع الى من نهى عنه ومن
 تمكن من حفظها على الوجه المأمور به فيضمن بحفظها
 على الوجه المنهى عنه وان كان لا يجد بدا منه لم يضمن

قوله فان دفعها الى من نهى عنه
 في قوله فان دفعها الى من نهى عنه
 في قوله فان دفعها الى من نهى عنه
 في قوله فان دفعها الى من نهى عنه

الدافع
 المودع
 الممنوع
 الممنوع

اذ لا يمكنه الحفظ الا به فلم يمكن العمل به مع مراعاة
 هذا الشرط فلم يعتبر التقييد بطل فصار كانه
 قال لا تحفظ فصار مينا قضا الاصل وهذا كما اودع
 دابة وقال لا تدفعها الى غلامك او نهاره من الرخ
 الى امرأته والوديعه يبيح يحفظ على يد التمسك او
 الغلام والرجل متى لا يجد بدا منها فهذا شرط
 يناقض اصله فصار باطلا كما لو امر بحفظها
 في بيت معين من دابة وصند وقا معين فيه
 اي في البيت تحفظ في بيت اخر منها اي من تلك
 الدار او صند وقا اخر منه اي من ذلك البيت فانه
 لم يضمن بخلاف الدار من الاصل ان الشرط انما
 يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكن والتمسك عن الوضع
 في دار اخرى مفيد لانه الدارين مختلفان في الامن
 والحفظ فصحة الشرط وامكن العمل به واما البيت
 في دار واحدة فقلما يختلفان في الحزن فالتكمن من
 الاخذ من احدهما يتكمن من الاخذ من الآخر فصار الشرط
 غير مفيد ونهذ العمل به ايضا فلا يعتبر وكذا
 الصند فان تعيين الصند وقا في هذه الصورة
 لا يفيد فان الصند وقا في بيت واحد لا يتفاوتان
 ظاهرا الا ان يكون لهما اي للبيت والصند وقا خلل
 ظاهر في يفيد الشرط ويضمن بالخلاف او دع المودع
 فهلك ضمن المودع المودع الاول فقط وقال لا
 يضمن ايتهما شاء فان ضمن الآخر رجع على الاول
 ولو ادفع الغاصب ضمن المالك انما شاء من الغاصب
 والمودع اما الغاصب فظاهر واما مودعه فليقتض
 منه بله رضا مالكه فم ان لا يضمن الغاصب
 رجع على الغاصب قولا واحدا وان علم فكذا ذلك

الرجل اخ
 قوله فان دفعها الى من نهى عنه
 في قوله فان دفعها الى من نهى عنه
 في قوله فان دفعها الى من نهى عنه

في الظاهر وحكي أبو البشر أنه لا يرجع وأليه أشار
شمس الأئمة كذا في النهاية كما في القاصد غاصب
والغاصب والمشتري منه فان غاصبه واشترى
صا كما مثله يا لتلق منه ابتداء لعدم اذن المالك
فكذا بقاء معه الف ادعى رجاء كل منهما انه له
او كذا اياه فنكل لهما هو اى الالف لهما وعليه الف
آخر بينهما لان دعوى كل منهما صحت فتوجب الدين
لها وانما يحلف لكل منهما بانفراده لان كل منهما
ادما به بانفراده والمسئلة على اربعة اوجه الامة اما ان
يحلف لهما او يحلف للقول وينكل للثاني او بالعكس
او ينكل لهما فان حلف لكل منهما فلا شيء لهما وان
لا قول ونكل للثاني فالالف له بنكوله او اقراره وان
عكس فالالف للقول فلا شيء للثاني فان نكل للثاني
ايضا فالالف بينهما لانه اوجب الحق لكل منهما على
بنكوله او اقراره وعليه الف آخر بينهما لان نكوله
اوجب لكل منهما كل الالف كان لم ينع غير فاذ
صرق اليهما فقد صرف نصف نصيب هذا الى ذلك
الى هذا في غير ذلك اودع حجر عذبة مجورا فادع
المجور مجورا مثله وضاع اى المودع ضمن الاول
لانه سلطه على ائذ فيه ونكر عليه الضمان فضع
التسليط وبطل الشرط في حق المولى فقط اى لا يصح
التثاني لان مودع المودع لا يضمن عند اى حنيقة
اذ لم يكن بعد العتق رعاية الحق المولى ولو ضاع
اى المودع عند ثالث يعنى اذا اودع المجور الثاني
عند المجور الثالث فهلك عند الثالث فلا ضمان
عليه وان اعتق لانه مودع وهو غير ضامن عند
وغرم الاول بعد عتقه لما مر من قوله لانه سلطه المح

قوله كل منهما بدل
من قوله رجاء
قوله فنكل اى توجب
اليمين فنكل
قوله وانما يحلف لهما بانفراده
اي كيف القاصد اى انما يحلف لهما بانفراده
كذا في شرح الوفاة اى انما يحلف لهما بانفراده
وهو الا في حرمين التقدمة كمن سبق له التقدم فحلف له
انما يظهر عند العتق هو بنكوله الاول وهو نافذ على رواية التوفيق
في مجرته لانه عند بنكوله بعضه ونقصه كمن سبق له التقدم
والمسئلة على اربعة اوجه حاصلا في كل حلف لا حد لها وكل الاخر
فلا الفين على كل حلف لهما فلا شيء لهما ولو نكل لهما
فانما عليه الف آخر لهما

قوله وانما يحلف لهما بانفراده
اي كيف القاصد اى انما يحلف لهما بانفراده
كذا في شرح الوفاة اى انما يحلف لهما بانفراده
وهو الا في حرمين التقدمة كمن سبق له التقدم فحلف له
انما يظهر عند العتق هو بنكوله الاول وهو نافذ على رواية التوفيق
في مجرته لانه عند بنكوله بعضه ونقصه كمن سبق له التقدم
والمسئلة على اربعة اوجه حاصلا في كل حلف لا حد لها وكل الاخر
فلا الفين على كل حلف لهما فلا شيء لهما ولو نكل لهما
فانما عليه الف آخر لهما

وغرم الثاني في الحال لانه استهلك بدفعه الى الشا
ومودع المودع يضمن عنده اذ جنى **كتاب الرهن**
مناسيته لكتاب الكوبيعة ان عين الرهن امانة
في يد المرتهن كما سيأتي فيكون كالودبيعة هو لغة
الحبس مطلقا ومثرا حبس المال اجترار عن رهن الحر
والمدبر والخمر ونحوها بحق يملك اخذ اى الحق منه
اى من المال وهو اى ذلك الحق الذي حقيقة وهو
دين واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط فانه
يعتق بنى عبد ونحوه في دينه ويحلف بدل صلب
من الكمار وان يتحقق او وجد حرا او ممتة او
تصادق ان لا دين لانه الدين وجب ظاهرا وهو كاف
لانه اكد من دين مودع كما سيأتي او حكما كالايمان
المضمونة بالمثل او القيمة والقوم يستوفونها الايمان
المضمونة بنفسها وسيأتي تحقيق وجه التسمية ان
ينعقد حال كونه غير لازم لانه تبرع كالهبة والتصدق
بالبجاب وقبوله كما في الهبة فللرهن تسليمه والرجوع
عنه تفريع على قوله غير لازم فاذا سلم الى الرهن
الرهن وقضى من قبل المرتهن يجوز اى يجمع بين
اجترار عن رهن التمس على الشجر ورهن الذرع في الارض
لان المرتهن لم يخرج مفرغا اى عن ملك الرهن وهو
اجترار عن عكسه وهو رهن الشجر دون التمس
ورهن الارض دون الذرع ورهن دار فيها متاع
الرهن متميز اجترار عن رهن المتاع كرهى نصف
العبد او الذر كذا في غاية البيان وهذه المعاني هي
المستتبة لهذه الاقفاظ لا ما قيل ان الاول اجترار
عن رهن المتاع والثالث عن رهن التمس على الشجر
الشجر كما لا يخفى على اهل النظر لزوم اى الرهن وهو

قوله الدين الحقيقي

وجوب الدين كمال

الرهن بغير الرجوع

قوله يجوز الرجوع
لان اصله يجوز الرجوع

قوله يجوز الرجوع
لان اصله يجوز الرجوع

قوله يجوز الرجوع
لان اصله يجوز الرجوع

الدوام والافتقار

وَأَمَّا الْجِدَارُ فَهُوَ كَالْجِبَالِ

هذا هو الذي كان في
المرتب على الرهن

ولا ليس الا اجارة او اعاره اذا اعاره سواء كان من الرهن
او الراهن الا بالاذن اي اذيع الراهن ان كان المستفيع
المرتبه او اذيع المرتبه ان كان المستفيع الراهن ولو عمل
اي انتفع بالرهن قبل الاذن تعدى ولم يبطل اي
الرهن به اي بالتعدى وان اطلب اي المرتبه دينه
ولو في غير بلد العقد امر باحضار الرهن لان قبضه
قبض استيفاء فلا وجه لقبض ماله مع قيام يد
الاستيفاء لان هاله كيه محتمل فاذا هلك في يد المرتبه
تكرر الاستيفاء ان لم تكن لحمله مؤنة متعلق بقوله
ولو في غير بلد العقد فان الاماكن كلها في حق التسليم
مكان واحد فيما ليس لحمله مؤنة فان احضره اي
المرتبه الرهن سلم الراهن الدين ثم المرتبه الرهن
ليستحق حق المرتبه كما تعين حق الراهن بحضور
الرهن تحقيقا للتسوية كما في البيع والشئ يحضر البيع
ثم يسلم الثمن وان كانت اي لحمله مؤنة يسلم او الراهن
الدين بل احضار الرهن اي لا يكلف المرتبه احضار
الرهن لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل
من مكان الى مكان ولكن للراهن ان يحلفه بالله ماله
كذا في الكافي مرتبه طلب دينه لا يكلف اي المرتبه
احضار رهن وضيع عند عدل بامر الراهن كونه في يد
الغير بامر الراهن ولا يكلف ايضا المرتبه احضار رهن
وهي باعثة المرتبه بامر اي بامر الراهن حتى قبضه
لانه صار دينه بالامر ببيع الرهن فصار كان الراهن
رهنه وهو دين واذ قبضه يكلف احضاره لقيام
البدل مقام المبدل ولا يكلف ايضا مرتبه معه
رهنه فكنه اي تمكن الراهن من بيعه اي الرهن
دينه يعني لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقض الدين

قوله او اذيع المرتبه لا يخفى انه هذا وان كان لا زمانه المقام
كثير لا يفهم من مرتبه قال له اني ابيع الرهن على وجهه
هذا المعنى كذا في القول لا الا انتفاع من كل رهنه فتمت
اي يستثنى من هذا الاستثناء وهو ان الرهن بالملك
بالرهن الرهن ايضا حاسه طرده

او لو
رهن
او لو
رهن

نحو
المرتب
على
الرهن

تلك المرتبه الراهن

بمنه لا يجب على المرتبه ان يكتمه من البيع لان حكم
الرهن المحبس الدائم الى ان يقضى الدين فكيف يصح القضا
من منه ولا يكلف ايضا مرتبه قبض دينه تسليم
بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين لان له
ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس المبيع
ويحفظه بنفسه وعياله كزوجته وولده وخادمه
واجره مشاهرة او مساهمة يسكنون معه فان
العبث بما سأكنه لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعته
الى زوجها لا تضمن ذكره الزيلق وضمن بحفظه بعزم
لانه ترك الحفظ الواجب وتعديه اي صرحا وايداعه
لما تقرر ان عينه امانته وجعل خانم الرهن في خضره
اليمين واليسرى لانه استعمال وجعله في اصبع آخر
حفظه وتعدى سقي الرهن لانه ايضا استعمال
لا الثلثة فانه حفظه فان الشخصان يتقاربان
في العادة بسيفتي لا الثلثة والضمان في هذه الصورة
ضمان غصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار الدين
ايضا امانته والامانات تضمن بالاعراف وفي ليس
خاتمة خانم الرهن فوق اخر من جمع الى العادة فان كان
من يتحمل بليس خاتمة ضمن والا كان حافظا فلا تضمن
وعليه اي على المرتبه مؤنة حفظه كاجر بيت الحفظ واجر
الحفاظ فان قيامه على المرتبه وان كان قيمة الرهن
الدين الدين لان وجوبه بسبب الحبس وحق الحبس
في الكل ثابت له واما مؤنة رده او رده جزه الى دين
فيسمى الى المضرب والامانة يعني ان مؤنة رده الى
مرتبه ان كان خرج من يده وكذا مؤنة رده جزه منه
الى يد المرتبه كذا في الخروج ان كان قيمته مثل الدين
اما اذا كانت اكثر منه فيقسم على المضرب والامانة

هذا هو الذي كان في
المرتب على الرهن

قوله او اذيع المرتبه لا يخفى انه هذا وان كان لا زمانه المقام
كثير لا يفهم من مرتبه قال له اني ابيع الرهن على وجهه
هذا المعنى كذا في القول لا الا انتفاع من كل رهنه فتمت
اي يستثنى من هذا الاستثناء وهو ان الرهن بالملك
بالرهن الرهن ايضا حاسه طرده

قوله او اذيع المرتبه لا يخفى انه هذا وان كان لا زمانه المقام
كثير لا يفهم من مرتبه قال له اني ابيع الرهن على وجهه
هذا المعنى كذا في القول لا الا انتفاع من كل رهنه فتمت
اي يستثنى من هذا الاستثناء وهو ان الرهن بالملك
بالرهن الرهن ايضا حاسه طرده

قوله او اذيع المرتبه لا يخفى انه هذا وان كان لا زمانه المقام
كثير لا يفهم من مرتبه قال له اني ابيع الرهن على وجهه
هذا المعنى كذا في القول لا الا انتفاع من كل رهنه فتمت
اي يستثنى من هذا الاستثناء وهو ان الرهن بالملك
بالرهن الرهن ايضا حاسه طرده

في الرهن
في الرهن
في الرهن

فالضمون على المرتبة والامانة على الرهن وكذا امانة
القروح ومعاينة الارض والفداء من الجناية وعلى
الراهن خراج الرهن وموئنه بتبقيته واصارته منافع
كثفت الرهن وكسوته واجر راعيه وظئر ولير الرهن
وسقى البستان والقيام باموره فالحاصل ان ما يرجع
الى بقائه فهو على الرهن سواء كان في الرهن فضل
اولا لان العين بقيت على ملكه وكذا منافع مملوكة له
وما يرجع الى حفظه فهو على المرتبة اما خاصة بالتقسيم
كما هو وكل ما وجب على احد هما من الراهن والمرتبة
فاذا كان الآخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير
الا ان ياتر به القاضى لان له ولاية عامة فكانت
صاحبه اخرة به **باب ما يصح رهنه والرهن به**
اولا صح رهن المجرى يعني الذهب والفضة
والكسب والموزون لكونها محالة للاستيفاء فلو هبت
المذكورات بطلت جنسها فهلكت بقيتها كسائر
الاموال وهو ظاهر ولو هبت بجنسها فهلكت
جنسها من الدين ويعتبر الممانلة في القدر وهو الوزن
او الكيل بلا عيب للمجردة ولا للقيمة فان الدين اذا كان
وزنيا والرهن ايضا كذلك فلو تساويا سقط
الدين وان كان الدين زائدا على الرهن سقط قدر الرهن
منه وبقي الزائد في ذمة الراهن وان عكس سقط قدر
الدين منه والفضل للراهن لا اي لا يصح رهن مشاع
لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت يدا الاستيفاء وهو لا يتصور
في المشاع من حيث هو انه مشاع مطلقا اي سواء كان
ما يحتمل القسمة او لا وسواء رهن من ثمره او من
الطارى كالمقارن هو الصحيح كذا في الخلاصة وغيره
على شئ دون اى دون الشجر وزرع ارض او غنم

كثفت

لا يصح رهنه ولا يصح رهنه
ولا يصح رهنه ولا يصح رهنه

لا يصح رهنه ولا يصح رهنه
لا يصح رهنه ولا يصح رهنه

لا يصح رهنه ولا يصح رهنه
لا يصح رهنه ولا يصح رهنه

لا يصح رهنه ولا يصح رهنه
لا يصح رهنه ولا يصح رهنه

لا يصح رهنه ولا يصح رهنه
لا يصح رهنه ولا يصح رهنه

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

دونها اي دون الارض لان الرهن متصل بالي
برهون خلقه فكان في معنى المشاع كذا القاس
وهو رهن الشجر لا الثمر وهو الارض لا التخل
او الذرع لان الاتصال تقوم بالطرفين فالاصلات
الرهن اذا كان متصلا بالي برهون لا يجوز لامتناع
قبض الرهن وحده ولا يصح ايضا رهن جرد ومدير
ومكاتب وام ولد ووقف وقيل لان حكم الرهن ثبوت
يد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم ايمانية في الحق
وعدم جواز بيع مملواه ولا يصح اذنها من سلم
او ذمي والاروم في السلم متعلق بقوله رهن خراوانها
اي لا يجوز للمسلم ان يرهن حرقا وامثاله او يرهنها
من سلم او ذمي لتعذر الايفاء في حق المسلم ولا يصح
اي للمسلم رهنها الذمي يعني ان كان المرتبة ذميا
لم يضمنها للمسلم كما لا يضمن بالفصل منه لا نهالت
بمال في حق المسلم وفي عكس الضمان يعني ان كانت
الراهن ذميا والمرتبة مسلما فيضمن الخبي للذمي
كما اذا عصب لانها مال للذمي ولا يصح ايضا امانات
كالوديعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان
موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتبة فكان قبض
الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض
مضمونا ويثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانات
ليس بمضمون ليصح الرهن بها ومبيع في يد البائع
لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين
حقيقة او حكما والمبيع في يد البائع ليس بدين حقيقة
وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا
بالمثل او القيمة والمبيع في يده ليس كذلك بل اذهاك في يد البائع
سقط التمس وهو حق البائع وليس فيه ضمان والقوة
المشتري

نها

من مدبر ومكاتب وام ولد ووقف
وقبضها

ولا يصح ما يصح رهنه وما لا يصح رهنه
شرح الى بيان ما لا يصح الرهن به

لا يصح الرهن في مقابلة الامانات
ولا يصح ما يصح رهنه وما لا يصح رهنه
شرح الى بيان ما لا يصح الرهن به

هكذا المبيع

Copy in University

بغيره من ذمة فانه لا يبيع فيه
البيع كذا في المتن

بسمونة بالعين المضمونة بغيرها وسيا في تحقيقه انما
ودرك تفسير الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة
وقبض ثمنها وسلمها وخاف المشتري التفتق واخذ
بالثمن من البائع رهنا قبل الدرك فانه باطل حتى
لا يملك جسر الرهن حل الدرك اولم يحل واذا هلك الرهن
كان امانة عند حل الدرك اولا اذ لا عقد حيث وقع
باطلا كذا في الكافي واجرة بائحة ومغنية ونحو
حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل به شيء
مضمون وكفالة بالنفس لتعذر الاستيفاء وشفعة
لان البيع غير مضمون على المشتري وعبد جاني او مديون
لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه
شيء وقصاص مطلقا في النفس وما دونها لتعذر
الاستيفاء بظهوره في الجناية خطأ لان استيفاء الارش
من الرهن ممكن ويصح بيعي مضمونة بالمثل والقيمة
كالمنصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح من دم
واعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها عيني غير مضمونة
اصلا كالامانات فان اضمن عبارة عن ردي مثل
الاهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة
ان هلكت بله تعد فله شيء في مقابلتها او بتعذر
فله تبقى امانة بل تكون مضمونة وتأمينها عين
مضمونة بنفسها كالمنصوب وضوء والقوم يستونها
الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة
في حد ذاتها ووجهات اضمن كما عرفت عبارة عن ردي
مثال الهالك او قيمته فالشئ اذا كان مثليا او قيميا
يكون بحيث لو هلك تعين المثل او القيمة فيكون
مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض
وتأمينها عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة

كان امانة فله حاكم قبل الطلب بالاعتد
حكمت في نأ ولا حكم للمالك على من قبض
القبض باذن المالك كذا في المتن
صدر الشرح

فانه لو هلك الرهن لم يكن مضمونا
فانما كان الرهن مضمونا على المولى
فانما كان الرهن مضمونا على المولى
فانما كان الرهن مضمونا على المولى

ولا بين ما يبيع رهنه وما لا يبيع
وما لا يبيع الرهن به شئ الى بيان
ما يبيع الرهن به به
قوله ويصح عطف عاقرة
ولا يبيع بامانة او روي
الرهن في مقابلة عين

بغيره من ذمة فانه لا يبيع فيه
البيع كذا في المتن

والقيمة

روى الرهن في مقابلة دين
هكذا في المتن

كبيع في يد ابايع فانه اذا هلك لم يضر احد جملته وقيمت
لكل من يستقط من ذمة المشتري وهو غير المثل
فبخر هذا الاعتبار مضمونة بالعين المضمونة بغيرها
فكانه من قبيل المشككة ويصح بدليها بالمثل
وهو توطئة بقوله ولو موعودا فله في يد المولى
عليه اي على المهر بما وعد من الدين يعني ان رهن
ليقرضه الف درهم وهلك الرهن في يد المهرتم فله
على المهرتم بمقابلة الف الموعود فيجب عليه تسليم
الالف الى الراهن اذ لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن
بل كانه مساويا او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن مضمونا
بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا ان يس مال التملك ونحو
القصر لان المقصود ضمان المال والحاجة ثابتة
في المالية فيثبت الاستيفاء من حيث المال فان هلك
اي الرهن برأس المال او من القصر ثم العقدان التمس
والقصر واخذ حقه يصاد المهر او يستوفى الدين
لتحقق القبض حكما وان افترقا قبل نقد وهلك بطل
اي عقد التمس والقصر لغوات القبض حقيقة وحكما
وكما لم يثبت هذا التفصيل في التمس فيه افرده بالذکر
فقال وبالمسلم فيه فان هلك اي الرهن ثم العقد
وصاد اي الرهن بموضا التمس فيه فيصير كانه لتوفاه
وان فيسخ اي عقد السلم صاد الرهن رهنا ببدله وهو
رأس المال فيجبه فصار كالمنصوب اذا هلك وبه
رهن يكون رهنا بقيمته وهلك رهنه بعد الفسخ
عذلك به اي بالمسلم فير حتى يجب عليه ردي مثل التمس فيه
فيه بقض رأس المال لانه رهنه ثم وان كان تجزئيا
بغيره وهو رأس المال ويصح ايضا بدلي عليم او لوب
عبد طفله مفعول الرهن المقدر لانه يملك الايداع

عليه بما وعد الدين هذا اذا سلم الرهن والامانة رهنه
على ان يبيع الرهن في يد المهرتم من الرهن المهرتم
الضمان فانه من يمانه المهرتم لا يبيع بالمثل من الرهن
فانه حقه في ما تفرج من الرهن فانه لا يبيع الرهن
او المهرتم لما ذكره المقصود على سبيل الرهن اذ المهرتم
بين المقدار غير مضمون في الاصح

فله لان الرهن

بغيره من ذمة فانه لا يبيع فيه
البيع كذا في المتن

بغيره من ذمة فانه لا يبيع فيه
البيع كذا في المتن

وهذا اولى منه في حق الصبي لان قيام المرتضى بحفظ
 ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا والودعة
 فذلك امانة والوصي كالأب ومن ابى يوفى وفرائده
 لا يجوز منها ويصح ايضا بئس عبدا وخل او زكية ان
 العبد حر او لخل خمر او الزكية ميتة ويبدل صلح
 عن انكار ان اقر ان لا دين صورة رجل صلح على انكار
 ورهن ببدل الصلح شيئا ثم تصاد قاعله ان لا دين
 فالرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ما مر ان وجوب
 ظاهر ايكفى لصحة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة
 شئ على ان يرهن شيئا او يعطى كغيره حال كون
 الرهن والكفيل معنيين لثمة متعلق يعطى والى
 في المشتري ان يرهن ما سماه او يعطى كغيره سماه
 صح اي التبرع استحسانا لا قياسا لانه شرط لا يقتضيه
 العقد وقينه نفع لاحد المتعاقدين ولانه صفقة في
 وهو منتهى عنه كما مر وجه الاستحسان انه شرط ملازم
 للعقد لان الكفالة والرهن للاشتياق وهو ملازم
 وجوب التمنى معينا اعتبر معنى الشرط ولا يشترط
 فصحة العقد ولا اعتبر معنى الشرط ففسد ولا يشترط
 اي المشتري علم الوفاء لان عقد الرهن يتبرع من جانب
 الراهن ولا جبر على المتبرع وانما صار حقا من حقوقه
 اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد بالرهن لا يكون فوق
 الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم فلو لا يصير كذا ما
 بالوعد اولى فللبايع فسخه الا اذا سلم منه حالا او دفعه
 الرهن وهنا اي اذا ابي المشتري ولم يثبت على الوفاء
 جاز للبايع ان يفسخ العقد لانه رضاه بالبيع كان
 بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا فاذا لم يتم الوفاء
 كان له ان يفسخ او يرضى بترك الرهن الا ان كان حادرا

شري على ان يرهن
 قوله شري على ان يرهن شيئا لا يفي الاستحسان في هذه المسئلة
 كمن يبيع لانه مناسبتها هناك زيد من مناسبتها هناك
 قوله معنيين الاول كمن يبيع في نفسه البع في صدق الشريعة
 لانه اعطاه
 كاسر حده
 الرهن او الكفيل

لحصول المقصود اذ يد الاستيفاء انما ثبت على
 وهو القيمة لان الصورية امانة قال اي المشتري
 البايع وقد اعطاه شيئا غير المبيع امسك هذا
 حتى اعطى تمكك كان رهنا لانه ذكر ما يدل على الرهن
 لان العبرة للعاني وفيه خلاف زفر رهن عينا
 من رجلين بدين لكل منهما صلح وكله رهن عند
 منهما لانه نصفه رهن لآخرها والنصف الآخر
 لآخر لان الرهن اضيف الى جميع العين بصفقة
 واحدة ولا شيوخ فيه وموجبه الحبس بالدين وهو
 لا يتجوز فيضار بحوسا بكل منهما ولا تنافي فيه
 كما ان اقل واحد جماعة حضر احدا وليا المقتولين
 واستوفى يكون مستوفيا لنفسه وللباقيين بطله
 الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند اي حنفية
 لان المقصود منها ايجاب الملك والعين الواحدة
 لا يتصور كونها ملكا لكل منهما حال فانه يد من الانقياس
 وهو ينا في المقصود وفيها يمسك كل في ثوبه كالفيل
 في حق الآخر ولو هلك صبي كل حصته اي حصته دينه ان
 عند الهلاك بصير كل منهما مستوفيا حصته لان الاستيفاء
 يتجوز فان قضى دينا احدها فكله رهن للآخر لان
 جميع العين رهن في يد كل واحد منهما بله فرق رهنا
 من رجل رهنا بدين عليها صلح الرهن بكل اي كل الدين
 يشكك انما المراد ان قبض الكل اي كل الدين لان قبض
 الرهن يحصل في الكل بله شيوخ بطل حجة كل من حقيق
 انه رهنه عند وقبضه هذه مسئلة مستقلة لا تعلق
 لها بما سبق يعني اذا اقام كل واحد من رجلين على
 رجل انه رهنه عند الذي في يده وقبضه فهو باطل
 لان كلا منهما انبت بئس انه رهنه كل العبد ولا وجه

قوله وقد اعطاه شيئا اي اعطاه المبتاع
 قوله حتى اعطى تمكك اي اعطاه المبتاع
 قوله رهن عينا اي اعطاه المبتاع
 قوله رهن عينا اي اعطاه المبتاع
 قوله رهن عينا اي اعطاه المبتاع

قوله رهن عينا اي اعطاه المبتاع
 قوله رهن عينا اي اعطاه المبتاع
 قوله رهن عينا اي اعطاه المبتاع

فان شرط التوكيل
ان يكون الموكيل
مستقلا في نفسه
ولا يكون له ولي
او نائب
او وكيل
او غيره
فان شرط التوكيل
ان يكون الموكيل
مستقلا في نفسه
ولا يكون له ولي
او نائب
او وكيل
او غيره

للقضاء لكل منهما بالكل لا بالعبد الواحد يستحيل كون
كله رهنا بهذا وكله رهنا بذال في حالة واحدة ولا
للقضاء بكله لو احد بعينه لعدم اولويته ولا للقضاء
لكل منهما بالنصف للزوم الشروع فتعني التها تر
ولو مات رهنه والرهني معها فبرهن كل ذلك ان رهنه
رهنه عبد وقبضه كان نصفه اي نصف العبد مع كل
منهما رهنا لحقه لان حكمه في الحيوة الجسدية والشروع
يضره وبعد الممات الاستيفاء بالبيع في الدين والشروع
لا يضره **باب رهن بوضع عند عدل** سمي
لعدله في زعم الراهن والمرتهن وضعا اي وضع
الراهن والمرتهن الرهن عند صح حاله فالملك ولا يأخذ
منه اي الرهن من العدل احدهما لتعلق حق الراهن
في الحفظ بيد واما نتيجه وحق المرتهن به استيفاء فلا
يملك احدهما ابطال حق الآخر ويضمن اي العدل بدفع
اليه اي دفع الرهن الي احدهما لانه مودع الراهن في حق
العين ومودع المرتهن في حق المالكية واحدهما اجنب
عن الآخر ومودع يضمن بالدفع الى الاجنبي ويهلك
على المرتهن اي ان هلك الرهن في يد العدل هلك في ضمان
المرتهن لان يد المرتهن وكله اي الراهن المرتهن
او العدل او غيرها يبيعه اي بيع الرهن عند حلول
الاجل صح لانه توكيل ببيع ماله فان شرط اي التوكيل
في عقد الرهن لم ينزل بالغرل ويموت الراهن او المرتهن
الا يموت الوكيل سواء كان توكيل المرتهن او العدل
او غيرها وان مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه
مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الوكيل
رضي برأيه لا رأي غيره وكله اي التوكيل ببيعه اي الرهن
بغيره ورثته اي الراهن كما يبيعه حال حيوته بغيره

وايه

فان شرط التوكيل
ان يكون الموكيل
مستقلا في نفسه
ولا يكون له ولي
او نائب
او وكيل
او غيره
فان شرط التوكيل
ان يكون الموكيل
مستقلا في نفسه
ولا يكون له ولي
او نائب
او وكيل
او غيره

وان مات المرتهن فالوكيل على وكالته لانه لا يتبطل بغيره
ولا يموت احدهما ويجوز اي الوكيل عليه اي البيع ان حل
الاجل والراهن غايب لانه يضره المرتهن وكيفيه الاجل
ان يجتبه القاضى اياما بقاء لبيع فان لم يجد القاضى
بيعه عليه كوكيل بالخصوص غايب موكله حيث يجزى
عليها ولو وكل بالبيع مطلقا لم ينهاه عن التمسك بغيره
كذا في الكافي ولا يبيعه الراهن او المرتهن الا برضى الآخر
لان لكل منهما حقا في الرهن للراهن حق الملك والمرتهن
حق الاستيفاء باعه اي الرهن العدل حتى خرج من الرهن
فالرهن رهني مقامه وان لم يقبض لقيامه مقام القبض
فهلكه اي هلك التمسك على المرتهن لبقاء عقد الرهن
في التمسك لقيامه مقام البيع المرتهن كذا في عبد رهني
قتل اي اذا قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته صارت
رهنا ببدل العبد وكذا عبيد قتله اي العبد الرهن قد دفع
به فانه ايضا يكون رهنا ببدل العبد المقتول فان اوتي
اي باع العدل الرهن فادى عنه اي عن الرهن المرتهن
فالتيق اي الرهن في الهالك اي اذا هلك الرهن في يد
المشتري قد وقع فيما رأيناه من نسخ صدر الشريعة
بدل المشتري المرتهن فكانت هي النسخ ضمن المشتري
للاهن قيمة الرهن لانه غاصبت في حقه وصح البيع
والقبض اي قبض التمسك لان الراهن ملكه باداء الضمان
او ضمن المشتري العدل القيمة لانه متعهد بالبيع والبيع
فهو اي فخ يكونا العدل مخيرا ان شاء ضمن الراهن
قيمة الرهن لانه وكيله فيرجع عليه بما لحقه الغرور
من جهته وصحة البيع والقبض لانه ملكه بالضمان
فتبين انه باع ملكه نفسه فلا يرجع المرتهن على العدل
بدينه او ضمن المرتهن منه الذي اذا له اي ان تبين

مرد كذا في عبد رهني

فان شرط التوكيل
ان يكون الموكيل
مستقلا في نفسه
ولا يكون له ولي
او نائب
او وكيل
او غيره
فان شرط التوكيل
ان يكون الموكيل
مستقلا في نفسه
ولا يكون له ولي
او نائب
او وكيل
او غيره

Copy University

بالاحتقاق أنه أخذ الثمن بغير حق لأن العدل ملك
 العبد بالتضامن فهو أي ذلك الثمن له أي للعدل لأنه
 بديل ملكه وإنما آتاه إلى المرتهن على ظن أن المبيع ملك
 الراهن فإذا تبين أنه ملكه لم يكن راضيا به فلا يرجع
 به عليه ورجع المرتهن على رهنه بدينه لأن العدل
 إذا رجع بطل قبض المرتهن الثمن فيرجع المرتهن على رهنه
 بدينه ضرورة وفي التقييد عطف على قوله ففي المالك
 أي إذا كان الرهن قائما في يد المشتري أخذه أي المستحق
 من مشتريه لأنه وجد عين ماله ورجع هذا أي اشتريه
 على العدل بمنه لأن العاقد وحقوق العقد تتعلق به
 ثم يرجع هذا أي العدل على الراهن بدنه لأنه الذي أدخله
 في العقد بتوكيله فيجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه
 صح قبض المرتهن الثمن وسلم المقبوض له أو يرجع العدل
 على المرتهن بمنه لأن العقد لما انقضى بطل الرهن وقد
 قبضه المرتهن غنا فاذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة
 ثم يرجع هو أي المرتهن على الراهن بدينه لأنه إذا رجع
 عليه وانقضى قبضه عما دونه فحقه في الدين كما كان فيرجع
 به عليه وإن لم يشترط أي التوكيل في عقد الرهن عطف
 على قوله فإن شرط بل وكل بعدد يعني أن ما ذكر من التفصيل
 إنما يشترط إذا شرط التوكيل في عقد الرهن وأما إذا لم يشترط
 فيه بل وكل الراهن العدل بعد العقد كما فيما لحق العدل
 من العدة يرجع به العدل على الراهن فقط أي لا على المرتهن
 لأن التوكيل إذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المرتهن
 فلا يرجع عليه كما في الوكالة المجردة عن الرهن وإن وكل
 انسانا بأن يبيع شيئا ويقضي دينه من ثمنه ففعل ثم لحقه هذا
 لم يرجع به على القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن
 إذا تعلق بها حق المرتهن وكان البيع واقعا لحقه وقد

وان لم يشترط التوكيل

فيه ذلك فجاز أن يأنزله الضمان قبض المرتهن منه
 أو لا صورة عدم قبضه أن العدل باع الرهن بامر
 الراهن وضاع الثمن في يد العدل بالوعد به ثم انشقق
 الميراثون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن
 هلك الرهن مع المرتهن فالشئق وصحة الرهن قيمته
 هلك بدينه يعني أنه انشقق الرهن لها لك رجل فلا يجد
 أن شاء ضمن الرهن قيمته وإن شاء ضمن المرتهن لأنه
 كله منهما متعدي في حقه بالتسليم أو بالقبض فإن ضمن
 الراهن فقد هلك بدينه لأنه ملكه بأداء الضمان
 فصحة الأيضاء وإن ضمن المرتهن يرجع على الراهن
 بقيمته التي ضمنها وبدينه أما بالقيمة فلا تفرق
 من جهة الراهن بالتسليم وأما بالدين فلا تفرق
 انقضى قبضه فيعود حقه كما كان **باب الضمان**
والجناية في الرهن وقيل بيع الراهن أي إذا باع الراهن
 الرهن بده اذن المرتهن فالبائع موقوف لتعلق حق
 المرتهن به فيتوقف على إجازته إن إجاز الرهن
 أو قضى الرهن دينه نفذ أما الأول فلا تفرق
 التوقف لحقه وقد رضى بسقوطه وأما الثاني
 فلا تفرق المانع من النفوذ قد زال وانقضى وهو
 التصرف الصادر من الأهل في المثل موجود والشئ
 رهن فإن البيع إذا نفذ بإجازة المرتهن ينقل حقه
 إلى بده وإن قسح أي المرتهن عقد الرهن لم يفسخ
 في الأصح لأن التوقف مع المقتضي للنفذ إنما كان
 لصيانة حقه وحقوقه بصادق بالنفذ هو موقوف وأما
 بقى موقوف أصبر المشتري الذي كان أو دفع الأمر
 إلى القاضي ليعسح أي القاضي العقد بحكم الرهن
 عن التسليم باع أي الراهن الرهن من رجل ثم باع

فنية تفت على اجازة فائدة هذا التفت يظهر هذا الماحظة
 فنية تفت على اجازة فائدة هذا التفت يظهر هذا الماحظة
 فنية تفت على اجازة فائدة هذا التفت يظهر هذا الماحظة

قوله على اجازة المراد ان يقول بعد قوله
 على اجازة او قضاء دينه ثم سم
 امرضا الراهن الرهن
 الرهن الرهن

قوله الرهن من الرهن ان يفتقر الرهن فذلك المراد
 الرهن الرهن
 قوله عقد الرهن والمراد
 عقد البيع ثم سم

واذا بقى موقوف فاختار المشتري
 بين حقه وبين الرهن الرهن الرهن
 الرهن الرهن

فنية تفت على اجازة فائدة هذا التفت يظهر هذا الماحظة

بادن الآخر من اجتناب خرج عن الرهن وله يعود
 الا بصقده مستنداً ولو مات الرهن قبل الرد الى المولى
 فالمرتبه استوفى للغرماء اذا تعلق بالرهن حق لازم
 بهذا التصرفات فيبطل برحمتك الرهن بخلاف الاعانة
 حيث لم يتعلق به حق لازم فافترق رهن عيدين
 فخصبه ثم اشترط من مالك لا ينفذ الرهن لانه توقف
 على اجازة المالك فلا ينفذ باجازه غيره ولا يسقط
 الدين بهلاكه لان ملك الراهن يثبت بعقد الرهن
 بخلاف ما اذا هلك في يد المولى واختار المالك
 تضمين الراهن لانه ملك بالتضامن من وقت القبض
 فكان ملك الراهن سابقاً على الرهن كذا في القاعدة
 مرتبه اذن باستعماله اي اذن له الراهن بلو طلب
 منه فيغير الاستعارة وان كان الرهن عارتيه اي
 استعاره اي الرهن من راحته لعل اذ هلك اي
 الرهن حال العمل في صورته لاذن والاستعارة ثم
 المرتبه لثبوت يد العارتيه بالاستعمال وهي بخلافه
 ليد الرهن فانتهى الضمان وفي طريقه اي قبل العمل
 وبعد الفسخ منه ضمن كالرهن اي ضمن المرتبه ضمانا
 كضمان الرهن وهو معلوم صح استعارة شيء لرهن
 لان المالك رضى بتعلق دين المستعير به وهو
 يملك بذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالكفالة
 واذ صح فيرهن المستعير بما شاء من قليل او كثير
 فان الاطلاق واجب الاعتناء خصوصاً في الاعانة
 لان الجهاالة فيها لا تقضي الى المنازعة وان عثر
 المعير تقييد بما عينه من قدر فانه اذا عثر قدر
 لا يجوز للمستعير ان يرهنه بأكثر منه او اقل لان
 التقييد مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرض الاحتياط

هذا ينفذ باجازه غيره اي في ملكه وهو الغرض من الرهن
 ان ينفذ باجازه غيره اي في ملكه وهو الغرض من الرهن
 ان ينفذ باجازه غيره اي في ملكه وهو الغرض من الرهن

صح استعارة شيء لرهن

بما يتيسر اداؤه وينفي التقصير ايضا لان غرضه
 ان يصير المرتبه مستوفياً للدين اكثر بمقابلته عند
 الهلاك ليس جع عليه ولو رضى باقل منه هلك
 الباقي امانته فلا يرجع عليه وجنس ومرتبه وبكده
 فان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالنسبة الى البعض
 وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ فان خالف
 اي بعد ما اعتبر التقييد ان خالف المستعير المعير
 ضمنه اي المستعير المعير لمخالفته ويتم الرهن لانه
 ملكه بالتضامن فتبين انه رهن ملك نفسه او ضمن
 المعير المرتبه لانه ايضا متعهد وضار الراهن كالكفالة
 والمرتبه كفاسب الغاصب ورجع اي المرتبه بما
 ضمن من القيمة وبدينه على الراهن اما رجوع القيمة
 فلا نه مغرور من جهة الراهن واما رجوعه بالدين
 فلا نه قبضه انتقض ذمته كما كان وان وافق
 بان رهنه بمقدار ما امر به وهلك اي الرهن عند
 الموت استوفى اي المرتبه كل دينه لو قيمته كالدين
 او اكثر لتمام الاستيفاء بالهلاك ووجب مثله اي
 مثال الدين للمعير على المستعير وهو الراهن لانه
 قضى بذلك القدر دينه ان كان كله مضمونا والا
 يضمن قدر المضمون والباقي امانته لا القيمة لانه
 وافق فليس يتعهد وبعض دينه عطف على كل دينه
 اي استوفى المرتبه بعض دينه لو قيمته اقل من الدين
 وباقيه اي باقي دينه على الراهن المرتبه اذا لم يقع
 الاستيفاء بالزيادة على قيمته لو افكك المعير يضمن
 ان المعير اذا اراد ان يقضى دين المرتبه لملك ملكه
 عن الدين ليس المرتبه ان يمنع من تسليم الرهن لان
 المعير غير متبرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ملكه

هذا ينفذ باجازه غيره اي في ملكه وهو الغرض من الرهن
 ان ينفذ باجازه غيره اي في ملكه وهو الغرض من الرهن
 ان ينفذ باجازه غيره اي في ملكه وهو الغرض من الرهن

Copy

University

فصار اذا اؤده كاد الرأهي فيجب المرتهاى على القبول
 ويرجع على الرأهي بما ادى ان ساوى الدين القيمة
 لانه قضى دينه وهو مضطر فيه فلا يوصف بكونه
 متبرعا وانما قال ان ساوى لانه ان كان اكثر من القيمة
 يكون في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك القدر
 وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرتهاى على تسليم
 الرأهي ذكره تاج الشريعة هلك أى الرأهي عند الرأهي
 قبل رهنه او بعده فله لا يضمن وان وصية تصرف
 فيه من قبل بالمستخدام او الركوب او نحو ذلك لانه
 أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا
 لك فتع جناية الرأهي على الرأهي مضمونة لانه تقويت
 حق لازم محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك
 كالأجنبي في حق الضمان وجناية المرتهاى عليه أى
 على الرأهي تسقط من دينه أى المرتهاى بقدرها
 او الجناية لانه اتلف ملك غيره فيلزم ضمانه واذا
 لزم الضمان وكان الدين قد حل سقط من الضمان
 بقدره ولزمه الباقي لان ما زاد على قدر الدين من القيمة
 كان امانة وانما ضمنه بالاتلاف لا بعقد الرأهي فهو
 بمنزلة الكوديعة اذا اتلفه المودع يلزم الضمان كذا
 في غاية البيا وجناية الرأهي عليها على ما لها هدر
 والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال بان كانت
 الجناية خطاء في النفس او فيما دونها وما يوجب
 القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما
 كون جنايته على الرأهي هدر فلا فيها جناية المملوك
 على ماله وهي فيما يوجب المال هدر لانه مستحق ولا يتحقق
 الاستحقاق له عليه واما كون جنايته على المرتهاى هدر
 فلا هذه الجناية لو اعتبر بها المرتهاى كان عليه التطهير

المرتهى لا يضمن المرتهاى

المرتهى لا يضمن المرتهاى
 ولو استوفى الرأهي من الرأهي المثل
 على ما عليه القدرى لبقى له اشتقا فالقول الرأهي لانه يكره
 التام في حاله ولو اختلف في قدرها امره بالرأهي به فالقول
 للمعسر في الجناية على الرأهي في الدين والقيمة بعد المالك
 فالقول للمعسر في قدر الدين وقيمة الرأهي في فضل من
 شرح الحكامة حاشه عدد

منها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب
 الضمان مع وجوب التخليص عليه رهني عبد يعزل
 القابالف مؤجل فصار قيمته مائة فقتله حراً
 فغير مائة وحل اجله اخذ مائة من حقه
 وسقط باقيه وهو ضمان لان نقصان القيمة
 لا يوجب سقوط الدين لانه عيان عن صور رغبات
 الناس بخلاف نقصان العين فاذا كان باقياً ويد
 المرتهاى يذال لشيء صا مستوفيا لكل من ابتداء
 ولو باعه بامر مائة أى باع المرتهاى العبد بأمر
 الرأهي بها وقبضها رجع باقى وهو ضمانه درهم
 لان الرأهي اذا باعه صار كانه اسره وباعه بنفسه
 فح يطل الرأهي فبقى الدين لا يقدر ما استوفى
 فكذا ههنا قتله أى عبد يعدل الصاعد بعدد
 مائة فذبح به فكأن الرأهي بكل دينه لان العبد
 الباقي قائم مقام الاقل فصار كانه الاقل قائم
 وراجع سيرة جنى أى العبد الموهون يعنى رهن
 رجل رجلاً عبد قيمته ألف درهم بالف درهم
 او اقل منه فقتل العبد فقتله خطاء فذبح منه
 لان ضمان الجناية على المرتهاى والعبد كله في ضمانه
 ودينه مستغرق لرقبته فيقال للمرتهاى اقدر العبد
 من الجناية فان قدره اصلح رهنه وكان دينه على الرأهي
 جماله والعبد رهني كما كان ولم يرجع أى على الرأهي
 بشئ من الفداء لان العبد كله مضمون وجناية المصنوع
 لجناية الضمان فلورجع على الرأهي يرجع الرأهي عليه
 فلا يفيد ولا يدفعه أى ليس للمرتهاى ان يدفعه الى
 ولا الجناية لانه لا يملك التملك فان اى ائتمن الرأهي
 من الفداء دفعه الرأهي او فداءه فيسقط الدين

المرتهى لا يضمن المرتهاى
 فقتله أى عبد يعدل الصاعد بعدد
 مائة فذبح به فكأن الرأهي بكل دينه لان العبد
 الباقي قائم مقام الاقل فصار كانه الاقل قائم
 وراجع سيرة جنى أى العبد الموهون يعنى رهن
 رجل رجلاً عبد قيمته ألف درهم بالف درهم
 او اقل منه فقتل العبد فقتله خطاء فذبح منه
 لان ضمان الجناية على المرتهاى والعبد كله في ضمانه
 ودينه مستغرق لرقبته فيقال للمرتهاى اقدر العبد
 من الجناية فان قدره اصلح رهنه وكان دينه على الرأهي
 جماله والعبد رهني كما كان ولم يرجع أى على الرأهي
 بشئ من الفداء لان العبد كله مضمون وجناية المصنوع
 لجناية الضمان فلورجع على الرأهي يرجع الرأهي عليه
 فلا يفيد ولا يدفعه أى ليس للمرتهاى ان يدفعه الى
 ولا الجناية لانه لا يملك التملك فان اى ائتمن الرأهي
 من الفداء دفعه الرأهي او فداءه فيسقط الدين

المرتهى لا يضمن المرتهاى

المرتهى لا يضمن المرتهاى

اى يقال للمرتضى اذ دفع العبد او افده بالدين فان دفع
 او فدى تسقط دين المرتضى واخذ الراوى العبد
 وبطل الرهن ان لم يكن اى الدين الكفى من قيمته اى قيمة
 الرهن بل يكون مساويا او اقل منها واما اذا كان اكثر
 فيسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي
 مات الراوى باع وصيه الرهن وقضى الدين لانه
 قائم مقامه فان لم يكن له وصي نصبت اى وصي لبيعه
 اى نصبه القاضى رهن الوصي بعض التركة لى على
 عند غريم من غرمائه توقف على رضى الاخرى ولهم
 ردة لانه اثر بعض الغرماء بالايفاء المحكى لان موجب
 عقد الرهن بثبوت يد الاستيفاء للمرتضى حكما فاشبه
 الايشان للايفاء الحقيقى فان قضى دينهم اى دين
 ساير الغرماء قبل الرد اى قبل ان يردوا نقد لزواك
 المانع وهو حق ببقية الغرماء ولو انقضى الغرم اى لم يكن
 للميت غريم الا غريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا
 بالايفاء الحقيقى وبيع في دينه لانه يباع فيه قبل
 الرهن فكذا بعد واذا ارتضى اى الوصى بدين الميت
 على آخر جاز لانه استيفاء حكما وهو يملك ذلك وفى هذا
 الوصى تفصيلات يأتى فى كتاب الوصايا **فصل**
في عشر قيمته **باب** اى بعشره فتمت
 وتخلل وهو يساويها اى العشرة بقى رهنا بها اى
 بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالتخلل خرج
 من كونه صالحا للديفء اذ لم يبق ما لا متقوما واما
 لم يبطل لانه بمقدور ان يعود بالتخلل ولهذا لا يبي
 عصي اتمحى قبل القبض لا يبطل البيع لاحقا لصيرور
 خاد فكذا هذا ورهن شاة كذلك اى قيمتها عشر
 فماتت بلودج فذبح جلدتها فساوى دينها

مات الراهن
 لو باع وصيه الرهن اى باع الراهن بوجه اى باره
 ببيع لانه نظره عام هذا الوجه تصح لا لو كان خاصا
 لم يثبت فيه المال فكذا انما يتم تكليفه فاسمعه

وهو يساويها اى العشرة الفهم ان قبارة المصنف
 انه الزيادة والتفصيل فيه بعشره الفهم ان كل ما كان
 على ما ذكره من الكمال ونقصه في العشرة فانه

اى الجلد رهنا به اى بدينهم لان الرهن يتقرر بالمال
 فاذا اصاب بعض المحل يعود حكمه بقدره بخلافه فان اذا
 ماتت الشاة المبعدة قبل القبض فذبح جلدها حيث
 لا يعود البيع لان البيع ينقض بالهلاك قبل القبض
 والمنقضى لا يعود وقيل يعود البيع ايضا غاية الرهن
 كولد وكنهه وصوفه وعمره للرهن لتولده من ملكه
 ورهن مع اصابه لانه تبع له والرهن حق لا زهر
 فيسرى اليه ويهلك مجازا اى ان هلك هلك بلده
 لان الاشياء لا تسقط لها مما يقابل بالاصل لعدم
 دخولها تحت العقد مقصودا وان بقى اى انما هلك
 الاصل فك بقسطه اى اقتله الراوى بقسطه يقسم
 الدين على قيمته اى قيمة الثناء يوم الفكك بالفتح
 والكسر وقيمة الاصل اى اصل الرهن يوم القبض لان
 الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة نصير مقصود
 بالفكك اذا بقى الى وقته والتبع يقابل به شىء اذا كان
 مقصودا كولد البيع فانه قبل القبض لا حصه له من الثمن
 فاذا قبض المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له
 حصته من الثمن ويسقط من الدين حصته الاصل اى
 ما اصاب الاصل يسقط من الدين لانه يقابل بالاصل
 مقصودا ويفك الثناء بخصته اى ما اصاب الثناء
 اقتله الراوى به الزيادة نصيح في الرهن مثل ان يرهى
 ثوبا بعشرة يساوى عشرة ثم يرد الراوى ثوبا اخر يكون
 مع الاول رهنا بالعشرة لا الدين مثل ان يقول الراوى
 اقرضني خمسمائة اخرى على ان يكون العبد الذى عندك
 رهنا بانك والفرق ان الاصل المقرر بينهما الا لحاق
 باصل العقد فاما يتصور ان كان الزيادة في المعقود على
 او المعقود به فالزيادة في الدين ليست شيئا من الرهن

غاى الرهن

لو كانت بقسطه لانه صار مقصودا اى بغير الدين على
 قيمته كولد الرهن بعشرة وتقرر ان على يوم القبض عشرة
 وقيمة الثناء يوم القبض خمسة ففكك الوصية عشرة
 الاصل يسقط وكذا العشرة حصته اى في الفكك

لا تتبع الزيادة في الدين

Copy

لو كان الزيادة في المعقود رهنه اى البيع كذا في العشرة
 فاسمعه

رد احده فيهما

أما كونها غير معقود عليه فظاهر وأما كونها غير مقصودة
 فلو جوده تشبه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه معقود
 عليه لانه لم يكن مجبوسا قبل عقد الرهن ولا يبقى بعد
 رهن عبد يساوي ألفا فدفع مثله اي عبد يساوي ألفا
 ألفا رهنا بدله فهو الاول رهن حتى يرد إلى رهنه
 والميراث من في الثاني حتى يجعله مكان الاول
 لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج
 ما بقيا الا ينقض القبض فاذ كان الاول في ضمانه
 لا يدخل الثاني لانهما رضىا بدخول احدهما في ذال
 الاول تدخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد القبض
 منه لان يد الميراث على الثاني امانة ويد الرهن يد
 استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط لان
 الرهن تباع كالأمانة وعينه امانة كما عرف وقبض
 الامانة ينوب عن قبض الامانة اثر الميراث الرهن
 عن دينه فقبله اي قبل الرهن الا براء او وحيث لم يهلك
 الرهن في يد الميراث بل هو من صاحبه هلك بجائنا
 لمحتسنا وقال زفر يضمن قيمته للرهن وهو القياس
 لان القبض وقع مضمونا فبقى كذلك ما بقى القبض
 وجه الاحتياط ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين
 لانه ضمان استيفاء وهذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالدين
 لم يبق احد وهو الدين والحكم لتأنيث بعلية ذات صفين
 تزول بزوال احدهما ولهذا لو رد الرهن سقط
 الضمان لعدم القبض وان بقي الدين فكذا اذا ادى من
 الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض
 ولو استوفاه اي الميراث دينه بالتمام او بعضه بايقاف
 الرهن او متطوع او بشرائه عينا به او بالدين او
 بغيره عنه اي الدين على عين او احوالته من رهنه بدينه

قوله ويد الرهن يد استيفاء قبل الميراث يد
 الرهن هو الغنم وقيل يد الميراث هو قبضه القبول
 في الامانة الا ان الميراث قبل عدم الرهن فاذ كانت
 عند الميراث امانة او كرهت بغيره فانه لا يفسد
 وتنفذ على الميراث يد الميراث فلو كان الميراث

عطف على يد الميراث
 او شره عينا به او على عنه
 على عين او احوال من رهنه بدينه

الميراث من الرهن

على آخر فهلك في يد اي الميراث هلك بالدين لان نفس
 الدين لا تسقط بالاستيفاء وخوفا لما تقر بان الدين
 تقضى بامثاله لا انفسها لكن الاستيفاء يتعذر لعدم
 الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاذ هلك الرهن
 تقر الاستيفاء الاول واستقضى الاستيفاء الثاني ورد
 ما قبض الى من ادى في صورة ايقاف الرهن او المتطوع
 او الشر او الصلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين
 اذ بالحوالة لا تسقط الدين وكيفية ذمة المحتال عليه
 تقوم مقام ذمة المحتال ولهذا يعود الى ذمة المحتال
 اذا مات المحتال عليه سقط كذا انما يهلك الرهن بالدين
 في الصورة المذكورة يهلك به ايضا اذا هلك بعد تصادفها
 على ان لا يدين لان الرهن مضمون بالدين او بجهة عند
 توهم الوجود كما في الدين لم يعود وقد بقيت الجهة
 لاحتمال ان يتصادقا على قيام الدين بعد تصادفهما
 على عدم الدين بخلاف البراءة لا تسقط **كتاب**
الغصب اوردته عقب كتاب الرهن لان في الاول
 حيا شرعا وفي الثاني غير شرعي هو لغة اخذ الشئ
 من الغير بالتغلب مستقوما اذ لا يقال غصب زوجة
 فلا يجرى فلا يجرى ما اخذ مال هو بتركه الجنس
 مستقوما احتراز عن المحرم محرم احتراز عن مال
 الخزي فانه غير محرم من يد مالك براء او بغيره احتراز عن
 اخذه من يد مالك باذنه واسارة الخواتم اذ لا يد
 المالك معتبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي
 هو انبات يد العدو وان عليه ومرة الخلاف في نظير
 من زوايد المصنوب كوكلة المصنوب ومرة الاستيفاء
 فانها ليست بضمونة عندنا لعدم اذالة وعندنا مضمونة
 لاثبات اليد فالخلاف ان المعتبر في الغصب عندنا

الغصب هو ما اخذت من الغير
 على وجه التعدي او بالتعدي
 او بالتعدي او بالتعدي

مالا أولا وشق ما أولا

قوله عن المحرم من الميراث لان غير الذي مستقيم

قوله عن المحرم من الميراث لان غير الذي مستقيم

مرقا يستأنه
 ليست بضمونة

لا يدين

نقصه بفعله
انقصه وسكنه

الهداية وغيرهم الفعل بالهدم والتسكني بالسكني
المخصوصة وهي ان تكون مقارنته بعمل يقضي او يهدم
البناء كالحداثة والقصارة حتى قالوا في شرح قوله
الهداية ويدخل فيما قاله اذا انهدم الدار بسكنائه
وعمله واقايد بعمله لانه اذا انهدم الدار بعدما
غصب وسكن فيها لا يسكنه وعمله بل باقية سماوية
فله ضمان عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف فظهر
ان مرادهم بيان سببي النقص الاول وهو ما يوجب
ابتداء وهو الهدم والثاني ما يقضي اليه بالآخر
وهو التسكني الخاصة وقد غير صاحب الوقاية هذه
العبارة فقال وما نقص بفعله سكنائه فلزم عليه ان
التسكني ان قيدت بالعمل الموهي لم يبق بالسبب
الاول اعني الهدم تعرض والا لزم كون التسكني المجردة
عن العمل الموهي سببا للضمان وقد عرفت ان الدار
مع التسكني اذا انهدمت باقية سماوية ليس فيه ضمان
وعندي نسخة منقولة من خط المص وكانت
العبارة المكتوبة فيها اولاً كما في الهداية وغيرها ثم
غيرها وتبعه صديق الشريعة والتصواب ما يوافق
الهداية وزرعه فان الارض المخصوصة اذا نقصت
بالزراعة يغرم النقصان لانه اختلف البعض واما
عبد غصبه عطف بفعله وبيان للضمان في المنقولة
اي ضمن ما نقص ايضا باجارة عبد غصبه فحصله في
الاجارة نقص بسبب استعماله بخلاف المبيع يعني
اذا نقص شيء من قيمة المبيع في بدل البائع بفوات
وصف منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع
شيئاً لنقصانه حتى لا يسقط شيء من الثمن فان نقص
النقصان وراجع السعر اذا ردت في مكان الغصب يعني

انقصه وسكنه
انقصه وسكنه
انقصه وسكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

اذا ردت الغاصب المخصوص الى مالكه بعد نقصان السعر
فان كان الرد في مكان الغصب فله ضمان عليه لان
ترجيحه بفوات الرغبات لا بفوات جزاء وان لم يكن
فيه تخير المالك بين اخذ القيمة وبين الانتظار الى
الذهاب الى ذلك المكان ليسترد لانه انقصان حصل
من قبل الغاصب ينقله الى هذا المكان فكان له ان يلتمز
الضرر ويطلب له بالقيمة وله ان ينتظر ويصدق باجره
عطف على ضمن اي اذا غصب عبد مثله واجره واخذ
اجرة فنقصه باستعماله وضمن ما نقص يصدق باجره
اخذ عند ابي حنيفة ومحمد واصل ان الغلة للغاصب
عندنا خلافاً لثاني لان المنافع لا يتقوم الا بالعقد
والعاقبة هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد ما لا
يعقد فكان هو اولى ببذلها ويؤمن ان يصدق بها استفا
بدل الخبيث وهو التصرف في مال الغير واجره مستعار
اي اذا استعار شيئاً واجره واخذ اجرة ملكه وجب
عليه تصدقه لما ذكره ورجع اي وتصديق ايضا يرجع
حاصل بالتصرف في مودعه ومقصود متيقناً بالامانة
او بالشئ بدوهم اليه ثقة او الغصب ونقدتها وان امانة
اليها ونقدتها غيرها او الى غيرها واطلق ونقدتها لا
يعني ان المودع والغاصب اذا تفرق في المودعة والغصب
ودفع يصدق به عند ابي حنيفة ومحمد وهذا واضح
فيما يتبعين بالتعيين بالامانة اليه كالعروض ونحوها
لان العقد يتعلق حتى لو ملك قبل القبض بطل البيع
فيستفيد الرقبة والبدل في المبيع ملك خبيث فيصدق
به اما فيما لا يتبعين كالديارهم والديارهم فقد ذكر
في الجامع الصغير ان المثلث بها فانه يصدق بالرجوع
فظاهر هذه العبارة يدل على انه اذا ردت الاشارة اليها

انقصه وسكنه
انقصه وسكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

قوله وزرعه عطف على
قوله بفعله او سكنه

فقد منها وأما إذا أشار إليها ونقد من غيرها أو أطلق
ونقد منها أو أشار إلى غيرها ونقد منها ففي كل
ذلك يطيب له لأن الأشارة إليها لا تفيد التعيين
فيستوى وجودها وعدمها إلا أن يشأه بالتقدير
وبه كان يفتي الإمام أبو الليث في الكافي قال
مناخنا لا يطيب بكل حال أن يتناول من المشتري
قبل أن يضمن وبعد الصمان لا يطيب له الرجوع بكل
حال وهو المختار لا طلاق للثوب في الجامعة والمضامير
أجرة أي الغاصب فاجاز ما كلف في المرة فنقد أي يوف
أجر ما مضى قبل الاجازة وما بقي لما كلف لأن الغاصب
فضولي في حقه تفتيته وعند محمد أجر ما مضى له عليه
لأنه العاقد وما بقي لما كلف لأنه فضولي في حق ما كلف
كذا أي على هذا الخلاف لو أجرة ما سبق في المرة وأجر
المستحق لأنه كالمالك غصب أي رجل ما لا وغيره
أي الغاصب احتراز عما إذا تغير بغير فعله مثل
أن صار العنب ديبا بنفسه أو الرطب تمرًا فإن
المالك فيه بالخيار أن شاء أخذه وإن شاء تركه
وضمنه فزال اسمه ففات أعظم منافع احتراز
عما إذا غصب شاة وذبحها فإن ملك ما كلفها لم يترك
بالذبح المحرم إذ لم تترك اسمها حيث يقال شاة مذبوحة
ولم يقل في أعظم منافع لأنه متى قاله قصد تناوله
الحنطة إذا غصبها وطحنها فإن المقاصد المتعلقة
بغير الحنطة كجعلها عريضة ونحوها يزول بالطحن
ولا حاجة إليه لأن قوله زال اسمه معنى عنه لا يبرمه
أو اختلط أي الغاصب بملك الغاصب ولم يملك
أصله كاختاره طبري يتره أو شعير شعيرة أو لم
يتميز إلا جرح كاختاره طبري شعيرة أو بالعلس

صند

والمعنى في هذا منافع في كل شيء من غير أن يملكه
فمنع من غصبه وادعى في نفسه وادعى في غيره
أنه لا يملكه من غيره قال في التفسير فزال اسمها
منافع وقال في شرح الكافي أكثر منافعها احتراز
عن ذبحه ففسكه لا يبرمه وإن زال اسمها لم يبرمه
أعظم منافعها وإن زال اسمها لم يبرمه
المعنى في قوله زال اسمه معنى عنه لا يبرمه
منافعها فزال اسمها لم يبرمه

ضمنه أي الغاصب المصوب ومملكه أي الضمان
في صورة التغير وزوال الكس فلكونه متعديا وأما
المالك فلا يبرمه أحدث صنعة متفوقة لأن قيمة الشاة
تزداد بطحنها وشيئها وكذا قيمة الحنطة تزداد
بجعلها دقيقا وأحد أنها صير حق المالك لها كذا
من وجه حتى تبدل الاسم وفات أعظم منافع حق
الغاصب في التصفة قائم من كل وجه فيكون راجعا
على الملهك من وجه على ما نقرر في الأصول أن مرقى
الترجيح إذا تعارض كان الترجيح في الذات أحق
منه في الحال وأما الضمان في الاختاره فلكونه
متعديا فيه أيضا وأما الملك فلكونه يجمع البدل لأن
في ملك الغاصب منه بل رجل متعلق بملكه قبل الرضا
أي رضا المالك إما بأداء بدل أو بأثره أو بضم
القاضي وهذا المختار والقاس الحل لأن ملكه ثبت
بكسبه وأما الملك يجوز للتصرف به توقف على رض
غيره ولهذا أو وهبه أو باعه صح وجه الاحتراز
قوله م في الشاة المذبوحة الضليلة بله رضا ضاه
أطعموها الأسراء أفاد الآخر بالتصدق زوال ملك
المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضاء
ولأن في إباحة الانتفاع فتح باب الغصب فيحرم
قبل الارضاء حسا لمادة الفساء ونفاذ بيعه
وهبه مع الحرمة لقيام الملك كما في البيع الفاسد
كذبح شاة وطحنها أو شيئا وطحنه بي أو زوجه
وجعل حد يد سيفا والبناء على ساجدة وهي شجرة
عظيم جدا ولا يثبت إلا ببلد أو من يولد من حرم
الحرم من درهم أو دينار أو أمانه فلما كلف بله شتم
لأنه كغيره باق من كل وجه ومضاه الأصلية

أو نوعي

الشاة المذبوحة

والمعنى في هذا منافع في كل شيء من غير أن يملكه
فمنع من غصبه وادعى في نفسه وادعى في غيره
أنه لا يملكه من غيره قال في التفسير فزال اسمها
منافع وقال في شرح الكافي أكثر منافعها احتراز
عن ذبحه ففسكه لا يبرمه وإن زال اسمها لم يبرمه
أعظم منافعها وإن زال اسمها لم يبرمه
المعنى في قوله زال اسمه معنى عنه لا يبرمه
منافعها فزال اسمها لم يبرمه

ان ادعى المالك زيادة قيمة المصوب وانكرها الضم
 فان برهن المالك قبل والا صدق الغاصب بيمينه
 في نفي الزيادة كما في سائر الدعوى فان ظهر اي
 المصوب وهي قيمته اكثر مما ضم الغاصب وقد
 ضم بقوله مع يمينه اخذ اي المصوب المالك
 وتده عوضه او امضى اي المالك الضمان لان رضاه
 بهذا القدر لم يمت حيث ادعى الزيادة وانما اخذ ذلك
 لعدم البينة ولو ضم الغاصب يقول مالكي او حجة
 اي حجة مالكي او نكول الغاصب هو قوله اي الغاصب
 ولا خيار للمالك لانه رضي بالمبادلة بهذا القدر
 حيث ادعى هذا القدر فقط فقد بيع غاصب ضم
 بعد بيعه لا يعتاقه ذلك اي اذا ضم بعد الاعتاق
 لان الملك الثابت للغاصب ناقص بثبوت مستند
 والثابت مستند ثابت من وجه دون وجه والملك
 الناقص يكفي لنفاذ البيع دون العتق ورواية المصوب
 مطلقا اي سواء كانت متصلة كالسبي والحبي
 او منفصلة كالولد والتم لا يضمن الا بالتعدي
 او المنع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا وما
 نقصت الجارية بالولادة مضمونة ويجوز بولدها
 اي اذا ولدت الجارية المفضولة ولد كان النقصان
 مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء
 به جبر النقصان بالولد ويسقط ضمانه عن الغاصب
 والا فيسقط جسامه زن بامه غصبها فجلت روت
 حامله فولدت فماتت ضمي قيمتها لانه لم يرددها
 كما اخذها لانه اخذها ولم يتعقد فيها بسبب التلف
 ورددها وفيها ذلك فصارت كما اذا جنت جنابة في
 الغاصب فقتلت بها او رفعت بها بعد الرد فاته

لا يضمن المالك بيمينه
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله

يرجع
 المالك
 المالك
 المالك

يرجع بقيمتها على الغاصب كذا هذا بخلاف في الخوة يعني
 اذا زنى به رجل مكرهة فجلت فماتت في نفاسها
 فانها لا تضمن بالغصب ليقع عند فساد الرد ضام
 الاخذ وفي بها اي بامه غصبها واستولى بها اي
 جلبت منه وادعى ثبوت النسب بعد رضاه المالك
 لان التضيي متى له حق التضيي او ردت شبهة
 والتب يثبت بها كما لو زفت به غير امرأة والولد
 رقيق لان الحرية لا تعبت بالشبهة كذا في الكافي
 المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام
 المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف صورة غصب
 المنافع ان يغصب عبدا سله ويمسكه شهرا ولا
 يستملكه ثم يردده على سيده وصورة اتلاف المنافع
 ان يستعمل العبد شهرا ثم يردده على سيده كذا في الكافي
 بل يضمن ما ينقص باستعماله فيغرر النقصان الا
 ان يكون اي المصوب لشيء من قوله لا يضمن
 وقفا او مال اليتيم فان منافعها تضمن كذا
 في العارية وغيرها ولا يضمن ايضا حرم المسلم وحريمه
 بان اسلم ذمي وفي يد الخمر والخيري فالتلف بها اخر
 لانها ليسا بمال في حق المسلم بخلاف مال الذمي
 من الخمر والخير حيث يضمنان بالاتلاف لانها مال
 في حقه غصب حرم مسلم فخللها بغير مقوم كالنقل
 من الظل الى الشمس او منها اليه او جلد ميتة ورجع
 به اي بغير مقوم كالتراب والشمس اخذها المالك
 بجائزا اذ ليس فيه مال متقوم للغاصب وكانت الا
 اظهار المالكية والتقوم فصارت كفصل الثوب
 ولو تلفها ضمي بالاتلاف في ملك الغير ولو تلفها
 بمقوم كالمخمل ملكه اي الغاصب الخلل ولا شيء للمالك

لا يضمن المالك بيمينه
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله

لا يضمن المالك بيمينه
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله

لا يضمن المالك بيمينه
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله
 ما يثبت من امواله

غرة

المجلد

24006

واتلف العضو والجس والضرر والقيد يُعَدُّ
 رضاه به أي رضاه الغير بذلك الفعل لا اختيار
 أي لا يُعَدُّ اختياره لكنه أي ما يعدم الرضا وقد
 يفسد أي الاختيار وقد لا أي لا يفسد فالحاصل
 أن عدم الرضا معتبر في جميع صور الإكراه وأصل
 الاختيار ثابت في جميع صوره لكن في بعض الصور
 يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسد أقول هذا
 هو المنظور في جميع كتب الأصول والفروع حتى
 قال صدر الشريعة في التنقيح وهو ما ملجئ بان يكون
 بفوت النفس أو العضو وهذا مقدم للرضا مفسد
 للاختيار وأما غير ملجئ بان يكون بجس أو قيد
 أو ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفسد للاختيار
 فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل يوقعه غيره
 فيفوت به رضاه أو يفسد اختياره فان فيه جعل
 قسم الشيء قسما له كما لا يخفى على من يعرف معنى القسم
 والقسم والعجب أن صدر الشريعة بعد ما قال فيه
 ذلك قال في شرح الوقاية ثم الإكراه نوعان أحدهما
 أن يكون مفقوتا للرضا وهو أن يكون بالجس أو الضرب
 والثاني أن يكون مفسدا للاختيار وهو أن يكون
 بالقتل أو قطع العضو وفوت الرضا أعظم من فساد
 الاختيار ففي الجس أو الضرب يفوت الرضا ولكن
 الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا رضا ولكن له
 اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال وتحقيقه
 أي آخر ما قال والشجرة تنبت عن الثمرة مع بقاء
 أهليته وعدم سقوط الخطاب عنه لأن الثمرة مبتلى
 والابتلاء بتحقيق الخطاب لا يورث أنه متردد بل
 فرض وحظر ورخصة وثبات ثم مرة ويوجد أخرى وهو

والجمعي في صدر الشريعة أنه لا يخفى أن ما ذكره في حركته
 يكون قسما له لا راد فيه فلو وقع في كونه الإكراه قد قرر في محله
 أن المعلق بكل حال لا يفسد في فعل ما ذكره على أن الرضا معدوم
 في غير هذه الصور التي ذكرها في المتن من الإكراه والقتل
 صاحب التذكرة في فقه العتق يجيب أن تنعكس عليه
 كفتية ابن الشجرة من الثمرة فاسد منه

دليل

دليل الخطاب وبقاء الأهلية وشرطه أربعة
 أمور الأول قدرة الحامل على تحقيق ما هدد به
 سلطانا أو غيره يعني لصا أو نحو هذا عندهما
 وعند أبي حنيفة لا يتحقق إلا من سلطان لا من
 القدرة لا تكون بالرهبة والمنفعة للسلطان قالوا
 هذا اختلافا في عصر زمان لا اختلافا في حجة وبرهان
 لأن في زمان لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق
 به الإكراه فاجاب بناء على ما شاهد في زماننا
 ظهر الفساد وصار الأمر إلى كل متغلب فيتحقق
 الإكراه من الكل والفتوى على قولها كذا في الخلاصة
 والثاني خوف الفاعل وقوة أي وقوع ما هدد به
 الحامل بان يغلب على ظنه أن يفعله ليصير به
 محمولا على ما يدعي إليه من الفعل والمباذير والثالث
 كونه أي الفاعل متنعما ما أكره عليه لحق ما أي لحق
 نفسه كبيع ماله وأتلفه أو عتاق عبده أو لحق
 شخص آخر كإتلاف مال الغير أو لحق الشئ كغرب
 الثمر والزنا وضوئها والرابع كون المكره به متلف
 نفس أو عضو أو موجب ثم يُعَدُّ الرضا وهذا أدنى
 مراتبه وهو أيضا متفاوت بحسب الأشخاص
 كاستيائي وهوائ الإكراه أما ملجئ يفسد الاختيار
 لو كان بالتلف في نفس أو عضو وأما غير ملجئ لا يفسد
 لو جيس أو قيد مديد أي أو ضرب شديد في البسوط
 الحد في الجس الذي هو الإكراه وما يجي الاغتمام البين
 به وفي الضرب الذي هو الإكراه ما يجد منه الألم الشديد
 وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه لأن
 القضاء برعما لا يكون بالكره ولكنه على قدر ما يرى
 الحاكم إذا رفع إليه بجلد في جلس يوم أو قيله أي قيد

قال في شرح التنقيح من كراهية الإكراه ما ذكره في المتن
 من أن المعلق بكل حال لا يفسد في فعل ما ذكره على أن الرضا
 معدوم في غير هذه الصور التي ذكرها في المتن من الإكراه
 والقتل صاحب التذكرة في فقه العتق يجيب أن تنعكس عليه
 كفتية ابن الشجرة من الثمرة فاسد منه

151

الحاضره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الا ان يقول ان لم يقتله قتله ٢

٥
 ان غير متعقبات فان المنسكبين انهم قد اقاموا على انفسهم
 ان ذواتهم كما ينسك القليل من الناس انهم قد اقاموا على انفسهم
 انهم انما قد اقاموا على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم
 اجرتهم على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم
 وفاته على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم
 ليقام على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم
 الميراث على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم انهم قد اقاموا على انفسهم

سید احمد علی خان

الحامل فقط عند أبي حنيفة ومحمد لأن الفاعل
يصير الله له وقال أبو يوسف لا يقاد واحد منها بالشبهة
وقال زفر يقاد الفاعل لأنه مباشر وقال الشافعي
يقال كل منهما الفاعل بالمباشرة والحامل بالتسبب
ولا يرخص بالآول زفر الرجل لأنه كالقتلات
ولذا أنزى هالك حكما لعدم من يربيه فلا يستباح
الضرورة بما كالقتل ولكن لا يجحد استحسانا يعني
إذا لم يرخص زناؤه بالمجيء كان مقتضى القياس أن يجحد
لأن انتشار الآلة دليل الطواعية ولكن لا يجحد
استحسانا فإن انتشار الآلة لا يدل على الطواعية
أذ قد يكون طبعها كما في التبايم ^{بالتأني} وبالثنائي عطف على
بالآول يعني بأكرهه غير ملجئ ^{لا} لا يلايرخص الأمور
المذكورة من الأكره ^{الشيء} السقط الحد في زناها لا يراها
وإن لم تكن مكرهه فلا أقل من التشبه كذا في الحاشية
لا زناه أي لم يسقط الحد في زناه لأن الأكره المجيئ
لم يكن رخصة في حقه كما كان في حق المرأة حتى
يكون غير المجيئ شبهة ليستدرى الحد تصرفات التي
قولا يعني أن الأصل في التصرفات القولية للمكره
سواء كان مكرها بالمجيئ أو بغيره تنعقد عندنا
كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ يفسخ
أن فسخ المكره وما لا يحتمل فانه يفسخ الآول وهو
ما يحتمل الفسخ كبيعته وشرايته وأجارته وصلحه
وأبراءه مديونية أو كفيله وهبته فانه إذا أكره على ^{حد}
منها تنوعى الأكره ^{بشرايته} خير الفاعل بعد زوال الأكره
أن شاء أمضاه وأن شاء فسخ لأن الأكره مطلقا بعد
الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود فيفسد بغيره
وأقراره فانه خير يحتمل الصدق والكذب وإنما صان

الحاصل والقابل

[illegible]

لکنہ ای الثانی

اگر چه ای که از این علیها علی الطاهر صلوات الله علیه
 تا فرط طلاق است که واقع فی باب الطلاق و قول الزوج
 پس بگوید علی الطاهر فی مستلک کما لا یخفی
 حرره کماله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع
 الفاسدة فيصح اعتنا قد اى اتفاق المشتري لكونه
 ملكه ولزومه اى المشتري قيمته لانه ائلف ما ملكه بعقد
 فاسد فان قبض اى البائع المكرة التنى او سائر البيع
 طوعا قيد للذكور يربى نفذ البيع لوجود الرضاء وان قبض
 اى التنى مكرها لا اى لا ينفذ لعدم الرضاء وردة اى
 البائع التنى الذى قبضه مكرها ان بقى في يده ولم يضر
 ان هلك لان التنى كان امانة عند المكرة لانه اخذه
 باذن المشتري والقبض اذا كان باذن المالك فانما
 يجب التضمن اذا قبضه للملك وهو لم يقبضه لكونه
 مكرها على قبضه فكان امانة كذا في الكا في جده في ما اذا
 اكره على الهبة بله كذا دفع فوجب ودفع حيث يكون
 فاسدا اى يوجب الملك بعد القبض كالهبة الصحيحة
 بناء على اصلنا ان الا كراهة على الهبة اكره على الدفع
 والا كراهة على البيع لئس اكرها على التسليم هلك البيع
 في يد مشتري غير مكره والبائع مكره صحت اى المشتري
 قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا
 عليه كتمان اعتناق المشتري وله اى البائع ان يضر
 ايا شاء من الحامل والمشتري كالتعاصب وخاصة
 التعاصب فالمرء بكما لفاصت بعيمته لانه قام مقام
 ٢ بايع باء التضمن لان المضمون يصير ملكا للتضمن
 من وقت سب التضمن وهو الغصب وان شئى احد
 المشتريين وقد تداولته الايدي فقد كل شر
 كان بعد اى بعد شرائه لانه ملكه باء التضمن
 فظهر انه باع ملك نفعه ولا ينفذ كل ما كان قبله

١٠٥
 حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

باء باع هذا من ذلك وذلك
 من آخر ثم قضى الملك
 المشتري الملك
 شيئا كذا في
 البيعة

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

لان

لان اسناد ملك المشتري الى وقت قبضه بخلاف ما
 لو اجاز المالك المكرة عقدا منها حيث ينفذ ما كان
 قبله ويهدد لان المانع من التنازح حق فيعود لكل
 جازا والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ ككراهة طلاقه
 واعتناقه وسائر ما ياتي فان هذه العقود تبطل عندنا
 مع الا كراهة قياسا على صحتها مع الحر والعتق
 لا تبطل ورجع اى ايقاع على الحامل بنصف المستحق
 في الطلاق ان لم يطل وكان المهر مسمى في العقد
 وان لم يسم فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة لان
 ما عليه كان على شرف التسقوط بوقوع الفرقة من
 جهته ما ينعصية كالارادة وتقبيل ابن الزوج
 وقد تكرر ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا
 الوجه فيضاف تقريره الى الحامل والتقريب كما لا يجب
 فكان متعلقا به فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها
 لان المهر تقر هنا بالدخول لا بالطلاق ورجع البطل
 على الحامل بقيمة العبد في الاعتناق لانه صالح له
 فيه من حيث لا تلهف فله يضاف اليه فله ان يضمنه
 موصرا كان او معصرا لكونه ضيانا تلهف كما لا يرجع
 الحامل على العبد بالتضمن لانه مواخذ بما تلهف فيه
 ونذره فانه اذا اكره على النذر صح ولزم لانه لا يحتمل
 الفسخ فله يعمل فيه الا كراهة وهو مسمى في التملك
 جده ولا يرجع على الحامل بما لزمه اذ لا مطالب له
 في الدنيا ويضمنه وظهاير حيث لا يعمل فيها الا كراهة
 لعدم احكامها الفسخ ورجعية ودية وقضية فيه
 اى في الابد باللسان بان يقول قسيت اليها فانما
 لا صحت مع الزول صحت مع الا كراهة واسرار فانه
 اذا اكره عليه صار مسلما اذ وجد احد الركبتين

حجة كرجان

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

حجة كرجان

حجة كرجان جانب الصدق والا كراهة دليل على كذبه
 فيما يقرب قاصدا الى دفع الشر عن نفسه ويملكه اي
 البيع بالا كراهة المشتري ان قبض كما في سائر البيوع

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

قطعا وفي الآخر احتمال فربما جانب الوجود احتياطا
 بله قتل لو رجح يعني انما اسلم بالاكراه ثم رجع عنه
 لا يقتل لمكنى الشبهة لاحتمال عدم الاسلام في الابتداء
 فيكون كفره اصلنا فله يكون مرتدا ولا يصح رده
 لانها تتعلق بالا اعتقاد الا ترى انه لو نوى ان يكون نصير
 كافرا وان لم يتكلم به والاكراه والى عدم تغير
 الاعتقاد فله تبين غرضه لعدم الحكم بالردة صادرة
 السلطان ارطلب منه مالا بالكره ولم يفتي ببيع
 ماله اذ لم يقل بغير مالك واعطى ثمنه فباعه صح
 اي ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة
 خوفا الزوج بالضرب حتى وهبت امره لم يصح
 الهبة ان قدر ان الزوج على الضرب لوجود الاكراه
كتاب الحج هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع نفاذ
 التصرف القوي خصه بالذكور لان الحج لا يتحقق في فعال
 الجوارح ويرى ان اثر التصرف القوي لا يوجد في الخارج
 بل اثر يعتبره الشرع كالبيع وخوفه فاذا لم يوجد الخارج
 جاز ان يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي التصار
 من الجوارح فانه كما كان موجودا خارجيا لم يصح
 اعتبار عدمه كالقتل واتاه في المال والاعمال
 وسببه الصغر بان يكون غير بالغ فان كان غير
 مميز كان عدم العقل وان كان مميزا فعقل ناقص
 فالضرر محتمل واذا اتى له الولي صح تصرفه ليرجع
 جانب المصلحة والمجنون فان عدم الافاقة كان
 عدم العقل كصبي غير مميز وان وجدت في بعض
 الاوقات كان ناقصا العقل كصبي عاقل في تصرفاته
 واما المعتوه فاختلفوا في تعيينه واشتبهوا في قيل
 فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام قل

خوفها الزوج

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

التدبير الا انه لا يضرب ولا يمسك كما يفعل المجنون
 والرق فان الرقيق كونه اهلية في نفسه لكنه يتغير
 رعايته لحق المولى كيدته بتبطل منافع عبده باجاره
 نفسه لاخر ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لكن
 المولى اذا اذن رخص بفوات حقه فلم يصح طرده
 ومحتويه مغلوب اما المجنون فلعدم عقله واما
 التصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف
 على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف المولى
 على عدم التوافق باعتبار بلوغه حدة الشهوة وكذا
 لا يتوقفان على اجازته ولا ينقضان بمباشرته ولم يصح
 اعتاقهما للتخصيص في الضرر ولا اقرارهما لان اعتبار
 الاقوال بالشرع والاقرار لا يحتمل الصدق والكذب
 وقيل التباين شهادة البعض دون البعض فامكن
 رده فيرد نظرهما وصح طرده في العبد لانه اهل
 ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال الملك المولى
 ولا تقويت منافع فينفذ واقره في حق نفسه لقيام
 اهليته لا في حق مولاه رعايته لما فيه لان نفاذه
 لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلها انكساف
 ماله فان اقر بمال آخر الى عتقه لوجود الاهلية
 ورواها مانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا اذا
 اقر بغير المولى بمال واما اذا اقر له به فله يلزمه
 بعد عتقه لما تقرر ان المولى لا يستوجب على عبده
 مالا ولو اقر بجدا او قود محيل ولم يؤخر الى عتقه
 لانه مبني على اصل الحرية في حق الدم ولم يذم لم يصح
 اقرار المولى عليه وبها اي العبد والعتق وانما عتقه
 منهم اذ المجبورين من يعقله اي يعقل العتق بان
 البيع سائب للملك والشرع جالب له احسن

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

بعض الاسلحة مكرهة لانها في اسلام مكشوفة وادوية القتل ونظيره
 الاسلحة فانها اسلامية صحيحة وكفره لا يباح ولا يحكم برؤيه لعدم قصد
 كافر شره الكفر

Copy in University

عن المجنونة المغلوب والتصبى الغير المميز خبير وليه
 بين الغيب والامضاء وازاد بالعقد ما ذكر بين النفع
 والضرب بخلافه في الاتهاب حيث يصح به اذن الولي
 وخلافه في التطهر في العتاق حيث لا يصحان وان اذن
 الولي وان اتفقوا الى المجنونة سواء عقلا او لاشعا
 ضمنوا لما خرافته لا حجر في افعال الجوارح لالة اعتبار
 الفعل لا يتوقف على قصد فاة التام اذا انقلب
 على ما ل انسانا وان يلفه ضمن وان عدم القصد كنه لا يتحقق
 بالاداء الا عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الا
 اذا ايسر وكالتام لا يوم بالاداء الا اذا استيقظ لا يحجر
 حر مكلف يتقيه هو خفي يقتري الانسان فيجعله
 على العمل بخلافه في موجب الشرع او العقل مع قيام
 العقل وقد غلبت في عرف الفقهاء على تبذير المال
 وامساره على خلاف مقتضى الشرع او العقل وسق
 ودين عند ابي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يحجر
 على اتففيه وكذا اذا طلب غرما المفلس الحجر عليه حجة
 القاضى ومنعه من البيع والاقران وعندهما وعند
 اتشافعي يحجر على الفاسق زجر له بل مقت ما حجت
 هو الذي يعلم الناس الحيل ومنطبت الجاهل ومكان
 مفلس هو الذي يكرى الدابة ويأخذ الكراء فاذا جاء
 او ان السفر لا دابة له فانقطع الكرى عن الرفقة
 فان في حجر كل منها دفع ضريبة العاتية فالمعنى لما حجت
 يفيد على اتناس دينهم والمنطبت الجاهل يفيد
 ابدانهم والكرارى المفلس يتلف اموالهم فان
 دابته اذا ماتت في الطريق وليس له اخرى ولا يمكن
 شراء اخرى ولا الاستيحاء فيؤدى الى اثاره في احوال
 الناس بمعنى المنع عن التصرف حسا قال في البداه

لا يحجر حر مكلف

وطبيب

يعتبر ان سائر الجاهل الباطل كمنه الردة للدين زوجها
 او سفلها من الردة والاشكال ما لا يحل من الحرام
 وفي الشرع انما يشترط الخشية او الخوف على الجاهل
 كاسمه كذا في سائر الكتب

ليس
 منعه من التصرف بل يمنع مفت ما حجت
 الاخرى بمعنى المنع عن التصرف

ليس المراد به حقيقة الحجر وهو العجز التام الذي يمنع
 تقوذا التصرف الا يرى ان المفتى لو افتى بعد الحجر واصاب
 في الفتوى جاز ولو افتى قبل الحجر واخطا لم يحجر
 وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحجر بقصد بيعه فدل
 انه ما اراد به الحجر حقيقة وانا اراد به المنع الحسى
 اى يمنع هؤلاء الثلاثة من عملهم حسا لان المنع عن ذلك
 من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بلع الصبي
 غير رشيد الرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ
 مصلحا حاله لا يحجر عليه ولو فاسقا وعند الشافعي
 في الدين ايضا لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ حسا
 وعشرين سنة كما روى عن عمر رضي الله عنه قال من شرب لب
 الرجل اذا بلغ خمسا وعشرين ولو وصلته صح تصرفه
 قبله اى لو تصرف في ماله قبل ذلك بقدر وبعد
 اى بعد بلوغه خمسا وعشرين يسلم ماله اليه ولو بلغه
 رشدا وقال لا بدفع حتى يونس رشدا ولا يجوز تصرفه
 فيه يحبس القاضى المديون لبيع ماله لدينه لان قضاء
 واجبت عليه والمدا طلبة ظلم فحجب الحاكم دفعا لظلمه
 وايضا لا الحق الى مستحقه وقضى اى القاضى به امره
 امر المديون دراهم دينه من دراهم لان الدين
 ان ياخذ بدينه اذا طفق بجنس حقه بدينه ورضى المديون
 وكان للقاضى ان يعينه ويأخذ بدينه كدراهم دينه
 وبالعكس والقياس ان لا يجوز كراه الامر بالان
 الدراهم والدراهم متخالفان وجاز استحسانا
 ووجه انها متحدان جنسا في الغنية والمالية حتى
 يضم احدهما الى الاخر في التزكوة مختلفان في الصورة
 حقيقة ومكانا الاول فظاهر واما الثاني فلعلم
 جريان ديوان الفضل بينهما لا اختلاف فيما قبل النظر

والمال رشدا والرشيد ما هو المذكور في قوله تعالى فان
 اتهمتم منهم رشدا وهو كونه مصلحا في حاله فلو كان فاسقا
 كان اى انما يشترط كونه رشدا
 يحبس القاضى

للاين ان يأخذ بدينه

بيع الدين بدينه
 وبيع الدراهم للدراهم

أي سواء حصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما الترتيب
 وإن لم يحضر أي مولاه هذا قيد بالكسب والآداب
 ولا يتنا في بين تعلقه بالكسب وتعلقه بالرقبة فيتعلق
 بهما ولكن ينداء بالكسب من الكسب لا مكان توفير
 حق الغرماء مع تحصيل مقصود المولى فإن لم يوجد
 الكسب يستوفي من الرقبة كذا في الكافي لا أي لا يتعلق
 الدين بما أخذ منه مولاه قبل الدين لوجود شرط
 الخلو له ويظا لك بيا فيه بعد عتقه لتقرر الدين
 في ذمته وعدم وفاء الرقبة ولا يباع نائيا لأن المشتري
 يستخرج عن شرائه فيؤدي إلى امتناع البيوع بالكلية
 فينظر الغرماء ولمولاه أخذ غلته لوجود دينه
 وما زاد للغرماء يعني لو كان المولى يأخذ من العبد كل
 شهر غرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كان له أن
 يأخذها بعد حقوقه استحسانا والقياس أن لا يأخذ
 لأن الدين مقدم على حق المولى وجه الاستحسان ذلك
 نفع للغرماء لأن حقهم يتعلق بمكاسبه ولا يحصل
 المكاسب إلا ببقاء الأذن في التجارة ولو منع من أخذ
 الغلة يجر عليه ويؤد باب الاكتساب ولو أخذ أكثر
 من غلته مثله ^{أي الغلّة} الفضل على الغرماء لتقدم حقهم
 ولا ضرورة فيها فيخرج مجموع ^{أي يقول المولى له} يخرج
 عن التصرف أو يصل خبر جبره اليه أن علم أكثر أهل
 سوقه حتى لو جبر عليه في السوق وليس فيه لأجل أو
 رجاء لا يخرج إذا اعتبر اشتهاؤه ^{أي المادون} وشبوته
 فقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا إذا كان
 الأذن شايعا أما إذا لم يعلم إلا العبد ثم جبر عليه
 بمعرفته يخرج لا انتفاء الضرر ويخرج أيضا بآفاقه لأن
 المولى لا يرضى بتصرف عبده الخارج من طاعة عادة

وان لم يحضر أي مولاه كمن يترجى حصول الدين
 في كسبه لا يأخذ مولاه وكذا كسبه الخاص
 قبل الأذن ملحق بغيره كسبه المولى
 آخر وهكذا في المودع للمولى فله منه لأنه كودع
 الف حسب لغيره كذا في غيره

كذا في غيره
 كذا في غيره

كذا في غيره
 كذا في غيره

فكان

منه عبده

فكان حجرا عليه دلالة وموت مولاه وجنونه
 مطبقا وحقوقه بدار الحرب مرتد علم بعد أولم
 يعلم لأن الأذن ليس امرأ لا وما لا يكون لا فمسا
 من التصرفات يكون لدوامه حكم الاستدانة كانه يادى
 له ابتداء في كل ساعة لتكثيره من الفسخ والمجبر عليه
 في كل ساعة فتر كره على ما كان عليه كامن في الأذن فيه
 فيشرط قيام الأهلية في تلك الساعة كما يشترط في الأذن
 وقد زالت بالموت والجنون وبالكفاق أيضا لا يند
 موت حكما حتى يقتق مدبرة وأمهات أولاده ويقسم
 ماله بين ورثته فصار مجبورا عليه في ضمن بطلان
 الأهلية واستيلاء ديها أي تنجى الأمة المأذونة
 بالسيادة ديها فانه يحصنها بعد تولده فيكون الاستيلاء
 دلالة الحجر عادة لا بالتدبير أي الاستدانة الأمة
 أما ذونها أكثر من قيمتها فدبرها المولى فربها ذون
 لها على حالها لعدم دلالة الحجر إذ لم يجر العادة بتحصيل
 المدبرة وضمن أي المولى بهما أي بالسيادة والتدبير
 قيمتها للغرماء لأنه في حيزه يتعلق بغيرهم إذ بها يمنع
 البيع ويترتب بقبض حقوقهم أقرار المأذون بعد
 حجج أن ما معه أمانة أو غصب أو بدى عليه صح
 أقراره ويقضى مما في يده وقال لا يصح لأن مصحح
 أقراره إذا كان الأذن فقد زال بالحجر وأن كان اليد
 فالجح أبطلها لأن يد المجد عليه غير معتبر وكذا
 أن المصحح هو اليد ولذا لا يصح أقراره قبل الحجر فيما
 أخذه المولى من يده واليد باقية حقيقة وشرط
 بطلانها بالحجر حكما فمما في يده من الاكتساب
 عن حاجته وأقراره دليل على حقيقة حاجته دينه بانه
 ورقبه لم يملك مولاه ما معه فلم يقتق عبدا كسبه

أمره لا خلاف

الموت والجنون والمفقون
 كذا في غيره
 كذا في غيره

باعتاق مولاه وقال يملك المولى فيعتق العبد عليه
 قيمته لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته
 ولهذا يملك اعتاقه ووطئ الجارية وما ذواتها وهو
 دليل كمال الملك وله ان ملك المولى انما يثبت خلافه
 عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به الدين
 مشغول بها فلا يخلو فيه والعقود وعدمه فرع
 بثبوت الملك وعدمه وعقود ان لم يحيط به دينه
 بماله وورقبته بلا خلاف انما عندهما فظاهر وانما
 عنده فانه لا يعزى عن قليل دين فلو جعل ما نسا
 لا يتدبأب الانتفاع بكسبه فيختل المقصود من
 الاذن ويبيع من مولاه بمنال القيمة لانه كالا جنس
 عن كسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بنقصان
 لانه مشتم في حقه بكونه مولاه ويباع مولاه به منه
 ان بمنال القيمة وبالاقل لان مولاه اجنس عن كسبه
 اذا كان عليه دين كما مر ولا آفة فيه وله ان للمولى
 حبه ان يبيع بالنسي ان يبقا بده استيفاء النسي من العبد
 لان البيع لا يزيل ملك اليد ما لم يتصل اليه النسي
 فيبقى ملك للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي النسي
 ولهذا كان حصص من سائر الغرماء ولو باع المولى
 منه بالاكفر حصة الزائدة او فتح العقد ان يوزع مولاه
 باذاته المتحبات او فتح العقد لانه الزيادة تعلق
 بها حق الغرماء ويظل ان النسي لو سلم ان مولاه كبيع
 قبل قبضه ان النسي فلا يطالب العبد بشئ لانه لما
 سلم كبيع سقط حقه في الحبس ولا يجب له على عبد
 دين فخرج بخلافه صح اعتاقه ان المولى العبد المأذون
 مديونا ببقاء ملكه وضمن المولى للغرماء الاقل من دينه
 وقيمه ان اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين

وعليه قيمة ماله ولو لم يملكه لم يضمن العبد
 المعتق ثم يرجع على المولى كانه لا يضمن العبد
 الدين مشتمل على ما ذواته الا ان يضمن المولى
 لم يضمن العبد لانه لا يضمن العبد من الدين

اليد

اذ لا حق لهم الا في الدين وان عكس ضمن القيمة اذ تعلق
 حقهم بالرقبة وهو تلفها وذا ان المأذون ضمن
 فضل دينه على قيمته لانه الدين في ذمته ومالك
 المولى لا يقدر ما اتلف ضمانا فيبقى الباقي عليه كما
 كان يبيع عبدا ما ذواته يحيط دينه برقبته وغيره
 المشتري بعد ان قبض اجاز الغريم ان خير الغريم
 ان شاء اجاز بيعه وله منه لان الحق له والاجاز
 الله حقه كالاذن السابق او ضمن المشتري او البائع
 قيمته لان حقه تعلق بالعبد حتى كان له ان يبيعه
 الا ان يقضى المولى دينه والبائع متلف بالبيع
 والتسليم والمشتري بالتقبض والتعيب فيختار
 في التضمين فان ضمن المشتري رجع الى المشتري
 بالنسي على البائع لان اخذ القيمة منه كأخذ العين
 وان ضمن البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع
 لزوال المانع ثم ان بعد ما ضمن البائع ان ردا على
 العبد على مولاه بعيب رجع الى مولاه على الغريم بغير
 وعاد حقه ان حق الغريم في العبد لا ارتفاع سبب
 الضمان وهو البيع والتسليم فصار كالفاسد اذا
 باع وسلم وضمن بالقيمة ثم رده عليه بعيب كان له
 ان يرد على المالك ويسترد القيمة كذا هنا كذا في الكفا
 وايضا اختار تضمينه برئ الآخر حتى لا يرجع عليه
 وان توثت القيمة عند الذي اختار لانه المختار بين
 الشئين اذا اختار احدهما تعين حقه فيه وليس له
 ان يختار الآخر ولو ظهر ان العبد المتعيب بعد الضمين
 ان بعد ما اختار تضمين احدهما لا سبيل له ان
 الغريم عليه ان العبد ان قضى له ان القيمة ببينة
 او تكون لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء ولو

بيع عبدا ما ذواته لا يضمن العبد
 الدين مشتمل على ما ذواته الا ان يضمن المولى
 لم يضمن العبد لانه لا يضمن العبد من الدين

فصل في القيمة بقول الخصم مع عيونه وقد ادعى الغريم
 اكثر منه فهو بالخيار ان شاء رضى بالقيمة او ردها
 واخذ العبد في بيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه فعمد
 كذا في النهاية وان باعه مقلداً بينه فليغرم رد بيعه
 ان لم يف بدينه عنه لانه اذا لم يف بدينه نقض البيع
 كيف كان وان وفي عنه بدينه ولا محاباة في البيع
 لا اذ ليس للغريم ان يرد البيع لان حقه قد وصل اليه
 فينفذ البيع لزوال المانع ولا يخاصم الغريم مشترياً
 يتكرد يتيه ان غاب بايعه يعني لو باع المولى عبده
 المديونة وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري
 خصماً للغريم اذ انكر المشتري الذي لان الدعوى يقتضي
 فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون
 الفسخ قضاء على الغائب والمحاضر ليس بخصم عنه
 اشترى عبداً وباع ساكتاً عن اذنه وحجر فهو باذن
 يعني ان عبداً اذا قديم مصراً فباع واشترى فالمسألة
 على وجهين احدهما ان يجزى ان مولاه اذنه فيصدق
 لاحتسابنا عدلاً كان اولاً والقياس ان لا يصدق لانه
 مجرد دعوى منه ولا يصدق الا بحجة لقوله لم يبينه
 للدعي واليهي على من انكر وجه الاحتساب ان الناس
 تعاملوا ذلك واجماع المسلمين حجة خصوصاً اذا
 ويزن القياس والنظر ونايهما ان يبيع ويشترى
 ولا يجزى بشئ والقياس فيه ايضاً ان لا يثبت الاذن
 لان التسكوت محتمل وفي الاحتساب ان يثبت لان
 الظاهر انه ما ذون لان امور المسلمين محمولة
 على الصلاح مهما امكن ولا يثبت الجوانب الا بالاذن
 فوجب ان يتحكم عليه والعمل بالظاهر هو الاصل
 في المعاملات دفعا للضرر عن الناس ولا يباع

ولا محاباة في البيع لان حقه قد وصل اليه
 هذا وكذا في البيع كذا في البيع كذا في البيع
 كما في البيع كذا في البيع كذا في البيع

ظاهر حاله

لدينه الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذن بالتجان رضا
 ببيع وقبة المأذون بالدين او اثبتته اي الاذن الغريم
 يعني اذا قال المولى هو محجور فالقول له لتمسكه
 بالاصل فلا يباع الا اذا ثبت الغريم اذنه فح يباع
 والنوع الثاني اذن الصبي والمعتوه المعتوه اختلج
 في العقل بحيث يخطأ كله منه فيشبه ثارة بكل
 العقله واخرى بعلوم المجانين وحكمه حكم الصبي
 مع العقل وهو فك الحجر واثبات الولاية لهما
 ونصر فهما ان يقع كالاسلام والاشهاد صحيح
 بدونه اي بدون الاذن وان ضرر كالطهارة والعنان
 لا وان وصليته اذ يابيه وما يقع تارة وضر اخرى
 كالبيع والشراء صح به اي بالاذن لان الصبي العاقل
 يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز ويشبهه
 طفلاً لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه
 الخطاب وفي عقله قصور وللغير عليه ولا يسه
 فالج ببالغ في التنازع المحض وبالطفل في الضار
 المحض وفي الدائم بينهما بالطفل عند عدم الاذن
 وبالبالغ عند الاذن كرجحان جهة النفع على الضرر
 بدلالة الاذن ولكن قبل الاذن يكون متعقداً موقوفاً
 على اجازة الوكي لان فيه منفعة لصيرورة مهتدياً
 الى وجوه اتجاره حتى لو بلغ فاجازة نفذ عندنا
 خلاه فالزفر لانه يوقف على اجازة وليه وقصده
 ولياً بنفسه وشرط لصحته اي الاذن ان يعقل
 البيع سالباً للملك عن البائع والشراء جالباً اي
 للملك الى المشتري الوكي الا ان تم وصية ثم الجواب
 الاب تم وصية في القامضي او وصية دون الام
 او وصيتها وقد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح

الماتومات الصبي والمعتوه

اذن الصبي والمعتوه

اذن الصبي والمعتوه

من طرف المولى كذا في البيع كذا في البيع
 كذا في البيع كذا في البيع كذا في البيع

في باب الولي ولو اقر الى التبرع والمعتق لانسأ عامعها
 من الكسب والارث يعني ان اقر ان ما ورثناه من ابا
 ثقله في صح في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا يصح
 فيما ورثه لان صحة اقراره في كسبه لحاجته الى ذلك
 في التبرعات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر انه
 بانضمام رأي الولي التحق بالبالغ ومضى كل من المالين
 ملكه فصح اقراره فيها **كتاب الوكالة** وجه المناسبة
 بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى
 الرضاء يتصرف الغير وهي لغة الحفظ ومنه الوكيل
 في اسماء الله تعالى وهذا قلنا في قال وكلتكم في مالي
 عليك الحفظ فقط وقيل الوكيل يدل على معنى التفويض
 والامانة ومنه اتوكّل يقال على الله توكلنا وقضنا
 امورنا وسلمنا على هذا التوكيل لغة تفويض الامر
 الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امره الى غيره واقا
 مقامه والرسالة ببلع الكلام الى الغير بل هو دخل
 له في التصرف وشرط جواز كون الموكل اهل تصرف
 لم يقل اهل التصرف لانه يفهم اذ اية التصرف المذكور
 فانها باطله لانه لا يستلزم اهل بطلان توكيل المسلم كافر
 ببيع الخمر وكون الوكيل يعقله اي يعقل ان البيع
 سالك والشرع جالب ويعرف الغير اليسير والقاص
 ويقصد حتى لو تصرف هاهنا لا يقع عن الامر فرع
 على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله فصح توكيل
 المسلم كافر ببيع الخمر وفرع على قوله والوكيل يقصد
 بقوله والخمر اي وصح ايضا توكيل الحر البالغ والمأذون
 عبدا كان او صبياء مثلها فيستأول للصور الاربع
 وصبياء يعقله وعبدا حال كونها مجبورين لوجوه
 الشرط المذكور في كل ما ذكرنا وانما لم يقل ههنا وجوب

راجع

قوله ولو اقر الى التبرع والمعتق لانسأ عامعها
 الفقه ورد في ذلك انما يريد به تفصيل الكلام الشرعي وليس
 كذا كتب في غير هذا من الاخر وقد رتب عليه كلام الخبير
 فقه حاشه حاشه

فصح توكيل المسلم كافر

قوله ولو اقر الى التبرع والمعتق لانسأ عامعها
 بقا في هذا المعنى

راجع

حقوق العقد الى موكلهما لانه قال فيما بعد ان لم يكن
 مجبوراً والتوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يعقل
 بفسه فان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج
 الى توكيل غيره فله بد من جواز دفعا لحاجته لنفسه
 احتوان على الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه
 لانه استفاد التصرف من غيره وهو مقيد بما اقر به
 حتى لو صح به ايضا جاز وبالمخصوصة عطف على بكل
 في كل حق اذ ليس كل واحد يستدعي الى وجوه الخصوصيات
 فيحتاج الى توكيل غيره كما لم يلزم اي التوكيل
 بالمخصوصة لم يقل ولم يجوز لان الجواز اتفقت
 والخلاف في التزوم بل هو رضاء خصه المتأخرون
 اختاروا للفتوى ان القاضى اذا علم من الخصم التفتت
 في اياه الوكيل لا يمكنه في ذلك ويقبل الوكيل من الموكل
 وان علم من الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه
 في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاء صاحبه وهو
 اختيار شمس الامنة السرخسي كذا في الكافي الاموكل
 مريض او مسافر او غاب مسافة ثلثة ايام فصاعدا
 او مريد للتسفر بان ينظر القاضى في حاله وفي عديته
 فانه لا يخفى هيئته من يسافر ولا يقبل قوله اني
 اريد ان اسافر او محدته لم تجز عاده بها ان يخرج
 بالبروز وحضور مجلس الحاكم وصح ايضا التوكيل
 بافائه اياها كل حق واستيفائه الا في حد
 وقود فانه لا يجوز بغية موكله عن المجلس لانها
 يسقطان بالتسويات فله يستوفي بما يقوم مقام
 الغير كما فيه من نوع شبهة قاله انت وكلي في كل
 كاي وكلا في الحفظ فقط ولو زاد جازا كاي
 وكلا في جميع التصرفات حتى الطارق والعناق قال

ما يقدر العقد
 الموكل

ولم يلزم التوكيل

لم يلزم التوكيل الا للموكل مريض او مسافر
 او مريض بحيث لا يمكنه الحضور في مجلس الحاكم
 كما في الاصل من غير الاحتياج الى ان يكون الحضور بركوب
 موكل او الحيل لا يلزم التوكيل حاشه حاشه
 قوله الاموكل مريض لا يمكنه حضور مجلس الحاكم بنفسه
 حتى لو استمكن الحضور بركوب الدابة او على يد غيره
 ان من يلزم منه التوكيل ايضا بغير الحضور والاعلم
 بان شرطه من شرط ركوب الدابة والاحتياج الى الحضور
 قوله لم يلزم من هذا ان يكون هذا لوزان بان حضور
 المحضر مرة بمجلس الحاكم لا يلزمه حاشه حاشه
 والله اعلم بالصواب

الوكس طلب

مع التوكيد
ارمط البية الباي م
معنا في الفاعل

30

فمن حقوقي حقوقي
فمن حقوقي حقوقي

والمكشوفات الحركية المتبدلة استشكلت من ثبوت
المكشوفات المتبدلة ومن خلافه تنافى واجب انه معنى الخاتمة
كونه حاصل الاستسقاء فيقررت الحركية المتبدلة انه كونه وحاصله
انه المكشوف انه مسبوق لانبات الفرقين وما ذكره وليس
بخارج عنه

ملكه في قلوب من ملكه زارهم بحرم
من قلوبهم من ملكه زارهم بحرم منه
صلى عليه ~
والله وحقون فقد ابيضت له الحواشي الاضافية الى الفقه
عامة والاضافة للفقه الزيدية في فقه الائمة حمد لله

لأنها من قبيل الاسقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم
 فلا بد من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقانا
 للسبب اما النكاح فلا بد من الاصل في البضع الجريمة
 فكان النكاح اسقاطا لها والتساقط يتبادر في قوله يتصور
 صدور السبب عن شخص على سبيل الاصلية ووقوع
 الحكم لغيره فجعل سفيرا ليقترن بالحكم السبب حتى
 لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع
 فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بخلاف
 فحان صدور السبب عن شخص اصالة ووقوع الحكم
 لغيره خلافة فاما الخلع فلا بد من اسقاط النكاح والتعلق
 بالملوكة المروءة والوكيل اما منه او منها وعلى التقديرين
 يكون سفيرا محضا فلا بد من اضافة الى الموكل
 واما الصلح عن انكار فانه ايضا اسقاط محض
 لا يشوبه معاوضة بل قد يبيى في حق المدعى عليه
 فلا بد من اضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد
 فانه اسقاط محض والوكيل اجنبى سفير فلا بد
 من اضافة الى الموكل وكذا الحال في البواقي هذا
 ملخص ما ذكره القوم في هذا المقام ويضمحل به ما قال
 صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون
 عن اقرار او انكار في الاضافة فان زيد اذا ادعى
 دارا على عمرو فوكل عمرو وكيله على ان يصلح على الدار
 فيقول زيد صالححت عن دعوى الدار على عمرو بالدار
 ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان
 من اقرار او انكار لانه اذا كان عن اقرار يكون
 كالبيع فيرجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسلم
 بدل الصلح على الوكيل وان كان عن انكار فلا بد
 يبيى في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا يرجع

ويشتمل على ما قاله صدر الشريعة في قوله اذا صدر الشرع ان
 الموقوف من كلام القوم ان كل من يملك من اضافة الى الوكيل
 فيكون له شفعة به فانه اذا كان في الصلح عن اقرار مع
 خلاف الحكم او صفة راجعة الى الوكيل مع لزوم
 اضافة الى الموكل فلا يكون ما ذكره القوم من
 لا يحمى الى قول صدر الشريعة بل عتق ما ذكره في النور
 حاشا

الوكيل

الوكيل

اليه الحقوق وذلك لانه ان ارد بقوله يتم الصلح سواء
 كان عن اقرار او انكار تامر به اعتبارا اضافيا في صورة
 الاقرار الى الوكيل وفي صورة الانكار الى الموكل فلا بد
 ذلك عتق محل النزاع وان ارد تمامه باعتبار تلك
 الاضافة كان اعترافا بصحة كلام القوم فلا وجه
 لانكار الفرق والقول بالتسوية وقرع على كون الوكيل
 في هذه الصور سفيرا محضا بقوله فلا يطلب من قبل
 المروءة وكيله اي وكيل الزوج بالمهر وكيله بتسليمها
 وببدل الخلع لما مر من كون الوكيل في هذه الصور
 سفيرا محضا التوكيل بالاستقراض باطل حتى
 لا يثبت به الملك لان تفويض التصرف في ملك الغير
 لا يجوز ويقتضى من ونقض بالتوكيل بالشراء فانه
 امر يقتضى البيع وهو ملك الغير واجبت بان التصرف
 في ملك الغير انما لا يجوز اذ لم يكن بعوض وفي التوكيل
 بالشراء عوض فافترا لا الرسالة فانها غير باطلة
 لانها تفويض التصرف فيها لان الرسول سفير
 محض وقد مر ان التوكيل بالاقتراض صحيح لانه تفويض
 التصرف في ملكه **باب الوكالة بالبيع والشراء**
 عمت اذ الوكالة جزء الشرط قوله الا في صحت قال
 في الهداية من وكل بشرا شيئا فلا بد من تسمية جهته
 وصفته او جنسه وبلغ فيه كيصير الفعل الموكل
 به معلوما ليكنه الا يتبادر الا ان يوكله وكالة عامة
 فيقول ابتع لي ما رايت لانه قوض الامر الى رايه
 فان شيئا يشترطه يكون متشكلا او علم بصفة المجهول
 اي يكون معلوما ببيع الوكيل والموكل ما وكل به
 او جهلا جهالة يسيرة وهي جملة النوع صحت
 او الوكالة وان وصليته لم يبيى الشيء لان الوكيل

تسليم

اولا لا عتق محل النزاع قد عتق اضافة الى الموكل
 عن اقراره بصفته الموكل مع عدم رجوع حقه اليه
 بل الموكل

على الزوج

التوكيل بالشفعة

ان يكون من الغير

الوكالة بغير مشارة

وكل بشره هذا العبد

وكل بشره هذا العبد
في هذا العبد بشره هذا العبد
والعبد بشره هذا العبد
هو العبد بشره هذا العبد

يقدر على الامتثال وان شرطية جهل اي ما وكل به
جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا ان لا تصح الوكالة
وان وصليته بين النبي لانه الوكيل لا يقدر على الامتثال
وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة متوسطة
وهي ما بين النوع والجنس فان بين النوع او بين
مابين نوعا صحت لانه الوكيل ح يقدر على الامتثال
لكون الجهالة يسيرة والافراد لان الوكيل ههنا اي
لا يقدر على الامتثال لكون الجهالة فاحشة الاول
وهو ما جهل جهالة يسيرة كالفرس والبغل والحمار
والثوب المبروي والبروي والثا وهو ما جهل جهالة
فاحشة كالثوب والدابة والرقيق والثالث وهو
ما جهل جهالة متوسطة كالعبد والامة والدار فاذا
وكل بشره فرس ونحوه ما ذكر صح وان لم يبين النبي
لانه من القسم الاول فاذا وكل بشره عبد وهو صح
ان بين النوع كالفرس او بين نوعين نوعا من انواع العبد
وجعل ملحقا بالجهالة النوع وان لم يبين شي منها
لم يصح والحق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتثال
واذا وكل بشره ثوب ونحوه لا يصح وان بينه
اي النبي اذ يجره بيانه لا ترتفع الجهالة التوكيل بشره
طعام يقع على البر ودقيقه يعني دفع الى آخر درهم
وقال اشترى لي طعاما يشترى البر ودقيقه والفقير
ان يشترى كل مطعموم اعتبار الحقيقة كما في البهائم
على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاحتساب ان
الطعام اذا ورن بالبيع والشراء يخل على ما ذكرنا عرفا
ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع وقيل يقع على البر
في درهم كنيرة والخبر في قليله في دقيق في متوسطة
رعاية للتشاسب بين النبي والنبي وفي متحدة الولاية

يع

على الواحد والثلثة
البر درهم الواحد

على العشر وما فوقها

niversity

يعني دفع الى درهم فدرهم في درهمين او درهمين في درهمين
اي درهمين دفع الى درهمين في درهمين في درهمين

Copyri

والبر درهم واحد
اي درهم واحد

نفس لنفس أو قال يعني نفسي ولم يقل أو قل
 عتق أمّا في الأول فلما مرّ أنّه يصلح بشره نفسه وأمّا
 الثاني فلا وإن أطلق يحتمل الوجهين فلا يقع الامتناع
 بالاحتمال فيصير التصرف واقعاً لنفسه والنهي على العبد
 فيهما أي في الوجهين لا على الأمر أمّا إذا وقع الشراء له
 فظاهر وأمّا إذا وقع للأمر فلا يمتنع أن يكون هو العبد
 فيرجع الحقوق إليه فيطالب بالتعويض لكنه يرجع على الله
 فإن قيل العبد ههنا محذور وقد مرّ أن العبد إذا كان
 محذور عليه لا يرجع الحقوق إليه قلنا زال المحذور
 بالعقد الذي باشره بمقتضى ما بذن المولى وكل عبد
 من يشتري نفسه من مولاه له أي للعبد بالف دفع
 إلى وكيله فإن قال أي وكيله له أي مولاه اشتريته
 لنفسه فباعه عتق عليه أي على ذلك المال لأن بيع
 نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه بالقبول
 الاعتاق ببطلان الوكيل سفيس عنه فصار كأنه اشتري
 بنفسه فيلزم الولاء للمولى وإن لم يقل وكيله اشتريته
 لنفسه كان أي العبد لو كيله لأن اللفظ حقيقة
 للمعاوضة وأمكن العمل بها إذا لم يتبين في أي ذلك
 بخلاف شري العبد نفسه لتبعيته المجاز فيه وعليه
 أي على الوكيل ثمة لأنه العاقد والالف الذي دفعه العبد
 للمولى لأنه كسب عبده قال أي أمّا أمور بشر العبد
 شريت عبداً لأمّ ميمات أي العبد وقال أي الأمر
 بل شريت لنفسك فإن كان أي العبد معيناً فلو كان
 حياً فالقول للمأمور مطلقاً أي سواء كانت النفس
 منقوداً أو لا ولو ميتاً فإن كان النفس منقوداً فكذا
 أي القول للمأمور والآي وإن لم يكن منقوداً للكل
 أي القول له فإن كان غير أي أن كان العبد غير معين

قوله فلو كان العبد معيناً فلو كان حياً أو إذا لا وجه له بعد قوله
 فلو كان العبد معيناً فلو كان حياً أو إذا لا وجه له بعد قوله
 فلو كان العبد معيناً فلو كان حياً أو إذا لا وجه له بعد قوله

قلنا

فكذا أي القول للمأمور وإن كان أي النفس منقوداً
 سواء كان العبد حياً أو ميتاً والآي وإن لم يكن النفس
 منقوداً فالأمر سواء كان العبد حياً أو ميتاً قال
 في الكافي هذه المسئلة على ثمانية أوجه لأنه أمّا أن يكون
 مأموراً بشراء عبد بعينه أو بغير عينه وكل وجه
 على وجهين أمّا أن يكون النفس منقوداً أولاً وكل
 وجه على وجهين أمّا أن يكون العبد حياً حين أخبر
 الوكيل بالشراء أو ميتاً فإن كان مأموراً بشراء عبد
 بعينه فإن أخبر عن شرائه والعبد حتى فالقول للمأمور
 بالاجماع منقوداً كان النفس أو غير منقود لأنه أخبر
 عن أمر يملك استينافه وأخبر به في التحقيق والنيق
 يستثنى عن المشاهدة فيتصدق وإن كان العبد ميتاً
 حين أخبره فقال هلك عندى بعد الشراء وأكنى المولى
 فإن كان النفس غير منقود فالقول للأمر لأنه يخبر
 عما لا يملك استينافه وغرض الرجوع بالنهي والأمر منكر
 وإن كان النفس منقوداً فالقول للمأمور مع يمينه لأن
 النفس كان أمانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهده
 الأمانة من الوجه الذي أمر به فكان القول له وإن كان
 العبد بغير عينه فإن كان حياً فقال المأمور اشتريته
 لك فقال الأمر لا بل هو عبدك فإن كان النفس منقوداً
 فالقول للمأمور لأنه يخبر عما يملك استينافه وإن لم
 يكن منقوداً فالقول للأمر عند أبي حنيفة وعندهما
 القول للمأمور وإن كان العبد ميتاً فإن لم يكن النفس منقوداً
 فالقول للأمر لأنه أخبر عما لا يملك استينافه وغرض
 الرجوع بالنهي والأمر منكر وإن كان النفس منقوداً فالقول
 للمأمور لأنه أمره ادعى الخروج عن عهده الأمانة
 فيكون القول قوله قال في الهداية من أمر رجلاً بشراء

والمخبر ببيع النسيئة أي بغير ملكه والمخبر ببيع النسيئة
 فالأمر بالرجوع بالنهي والأمر منكر وإن كان النفس منقوداً
 فالقول للمأمور مع يمينه لأن النفس كان أمانة في يده
 وقد ادعى الخروج عن عهده الأمانة من الوجه الذي أمر به

Copyright in the University

عبد بالف فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر
 اشترى به لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه
 الالف فالقول قول المأمور لان في الوجه الاول اخبر
 محمدا عليك استيناف وهو الرجوع بالتمن على الامر وهو
 منكرو القول للمكر وفي الثاني هو امين يدعي الخرج
 عن عهدة الامانة فيقبل قوله وقال صدر التبرئة كل
 واحد من التعليلين شامل للتصورتين فلا يتم به
 الفرق اقول الامر ليس كما قال لانه التعليل الثاني لا يجري
 في الصورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعي
 الخروج عن عهدة الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان
 قابضا للتمن والغرض ان لا يقبض له اى الوكيل بالشراء
 الرجوع بالتمن على امره اذ فعل ما امر به سواء دفعه
 اى التمن الى بايعه او لا وله ايضا حبس المبيع منه اى
 من امره لقبض منه وان لم يدفعه اى التمن الى البايع
 لما تقر من انعقاد مبادلة حكيمية بينهما ولهذا
 اذ اختلفا في التمن يتخالفان ويرد الموكل على الوكيل
 بالعيب فان هلك اى المبيع في يد اى الوكيل قبل الحبس
 فعلى الامر اى يهلك من ماله ولم يسقط التمن لانه
 كيد الموكل فاذا لم يحبس بصير الموكل قابضا بيده وله
 ان يحبس حتى يستوفي التمن كما ذكره وبعد ان بعد
 حبه فعليه اى المأمور ويسقط اى التمن لانه الوكيل
 كالبايع منه فكان حبه لاستيفاء التمن يسقط لانه
 كما في البيع وليس للوكيل بشراء شيء بعينه شر او لغيره
 لانه يؤدى الى تقدير الامر حيث اعتقد عليه الا اذا اشترى
 بغير جنس ما سمي او بغير النقص او بشرى غير بامره
 بغيره فيكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف امر
 الموكل فينفذ عليه فان حضر اى الوكيل الاول فلا بد

اذا اشترى بغير جنس ما سمي او بغير النقص او بشرى غير بامره بغيره فيكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف امر الموكل فينفذ عليه فان حضر اى الوكيل الاول فلا بد

انظر بقوله او بشرى غير بامره

اى يكون المشتري للموكل الاول لحصوله ذى وكيله وعدم
 المخالفة وفي غير عين اى اذا وكل بشراء شيء غير معين
 هو له اى ما اشراه للوكيل الا اذا اطلق ونوه نوى اى
 كون المبيع لامره اى اشترى بالالف مطلق بله تقييد
 كونه ملكا للموكل لكن نوى لشري له فيكون للموكل او انما
 العقدة الى ماله اى مال امره بان يقول اشترى بهذا
 الالف وهو مال الموكل وان لم ينقد التمن منه فان اؤخذ
 الى مال نفسه كان لنفسه حراما لانه على ما يحل شرعا
 له او يفعله عادة اى الشري لنفسه باضافة العقد
 الى مال غير مستكر شرعا وعادة صح اى التوكيل بعقد
 التصرف والاسلام اى العيان المذكرة في كتب القدمات
 عقد التصرف والتسليم قال صاحب الهداية والكا في وسائر
 المتأخرين المتوكل بالاسلام اى شري شيء بعقد التسليم
 لا اى لا يصح التوكيل بقبول التسليم لانه توكيل ببيع
 بعقد تسليم وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعما ما في ذمته
 على ان يكون التمن لغيره ولا نظير له في التشرع العبرة
 لمفارقة الوكيل فيهما اى التصرف والتسليم لا مفارقة
 الامر يعنى ان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض في
 العقدين بطله لوجود الافتراق قبل القبض ولا عبرة
 لمفارقة الموكل لانه ليس بعاقده والمعين قبض العاقد
 وهو الوكيل فيصح قبضه وان لم يتعلق الحقوق كالقبض
 والعقد المحذور عليه بخلاف الرسل لان الرسالة في
 العقد لا القبض قال بعض هذا يزيد فباعه فان المشتري
 اى يزيد بعد اقراوه بقوله يزيد فان كذبه اى كذب
 المشتري زيد في مكانه وقال انما امرته اخذته اى زيد
 لان قوله يعنى لزيد اقرار منه بالوكالة فاذا انكر
 الامر بعد صار منا قضا ومنا قضا لا قول له فيكون

لا لانه ليس بزيادة هذا اذا لم يجد الموكل في محال العقد
 ولا فلا يفرق مفارقة الموكل كذا في شرح الجمع وقال الرمي
 بعد الشغل عن النهاية هذا الشغل فانه الوكيل اصل في باب
 البيع حذر كوكلا حاسد حدة

توكل في الرسل مربوط الى قوله صح امر الموكل
 بعقد التصرف والتسليم

Copy

مطلق فجزى على اطاره فله في غير موضع التهمة وضح
ايضا اخذ اراخذ الوكيل رهنا وكفيل بالثمن
فله يضمن ان ضاع اى الرهن في يده او نوى ما على
الكفيل لان الجواز اشرعى ينأى فى الضمان وتقييد
شراؤه بمثل القيمة وعلى يسير وهو ما يقوم به
مقوم من اهل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بغبن
فاخذ بالاجماع قال فى النهاية هذا التحديد فيما لم
يكن له قيمة معلومة فى تلك البلدة كالعيد والذوا
وخوها فاما ما له قيمة معلومة فى البلدة كالحجر
واللحم وغيرها فزاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل
وان كان الزيادة شيئا قليلا كالبطرس ونحوه وكل
بيع عبد فباع بنصفه صح لان اللفظ مطلق عن قيد
الاجتماع وفى الشراء يتوقف على شراء الباقي فان لم يرد
باقية قبل ان يختصا لزم الموكل لان شراء البعض
قد يقع وسيلة فينفذ على الامر اذا رد مبيع بعيب
على وكيله ^{او بكونه الوكيل} او بكونه الوكيل او اقره فيها
لا يحدث رد ^{او بكونه الوكيل} اى الوكيل على الامر وبأقره فيها
حدث لا اى لا يرد ^{او بكونه الوكيل} على الامر بل يبقى عليه
ان الوكيل يبيع شئ اذا باع فرده عليه بالعيب
فان كان مما لا يحدث مثله كالا صبيغ الزايدة
ولا يحدث مثله فى هذه المدة ردده على الامر سواء
كان الرد على الوكيل ^{او بكونه الوكيل} بالبينة او بالتكول او الاقرار
فى عيب لا يحدث مثله الاصل فى الوكالة الحصول
ولهذا لو قال جعلتك وكيل فى مال يصيرها فظا
لا له فقط وفى المضاربة العموم ولهذا لو قال مضاربا
كان مضاربا فى جميع الانواع فان باع اى الوكيل
نفسا فقال امره امرتك بنقد وقال اطلقت شدي

وَقَدْ شَاوَهُ

هو انما لم يكن رتبة معلومة بالاركان سعة و هو ان ثم هذا
الغرض السبع اى ما يدخل تحت تقويم المومنين و ذكر ان الغرض
اى ما يدخل تحت تقويم المومنين هو الصلوة و قيل الغرض
في الصلوة و قيل الغرض في الصلوة و قيل الغرض في
العقار خمس الغنمة و قيل في كل يوم رابع خمس الغنمة في
الاربعين لا تشره البعض انه عليه السلام لازم الموعود صديقه

وكان في قبة لا يحدث شئ من ذلك ما تقدم كما لا يخفى ثم انه
في القبة لا يحدث الا هذا الجواب اذ لم يعلم القاضى تاريخ البيع
في قبة لا يحدث الا اذا كان بين البيع والقبول ظاهرا
وكان في القبة لا يحدث بعد الكوفاة عادة كمالا لبيع
الكوفاة فلا يحدث في القبة كذا في الوان في حدوده

الأمر بناءً على كون التقييد أصلاً في الوكالة وفي المضاربة يعني إذا باع المضارب شيئاً فقال ربنا أعمل أمرتك بنقد وقال أطلعت صدق المضارب بناءً على كون الماطرة أصلاً فيها وسيتأتى تحقيقه في آخر كتاب المضاربة إن شاء الله لا يتصرف أحد الوكيلين وحده لأن الموكّل رضي برأيهما لا يرى أحدهما وإن كان اليدل مقدراً لأن تقديره لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة والتقصير وفي اختيار البائع والمشتري ونحو ذلك وهذا في تصرف لا مانع فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه إلى الرأي ولم يكن توكيله ما بلفظ واحد ذكره الأول بقوله إلا في خصوصته فإن الاجتماع فيها متعذر لافضائه إلى الشك في مجلس القضاء ^{في خط التكمال} وذكر الثاني بقوله ورّد ودعيه وقضاء دين وطلاق وعق بعمومها إذ لا يحتاج في شيء منها إلى الرأي بل هو تعبير محض وعبارة الواحد والثنى سواء بخلاف ما إذا قال لهما طلقاها إن شئتما وقال أمرها بأيديكما لأنه تفويض إلى شئتهما فيقتصر على المجلس أو كان الطلاق والعق بعمومها لأنه يحتاج إلى الرأي وذكر الثالث بقوله ولم يكن توكيلهما بكلام واحد بل على التعاقب مخيجون لاحتجاجهما أن يتصرفا بالتصرف لأنه رضي برأي كل منهما على الأنوار وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف ما إذا وكلهما بكلام واحد لا يتغير لاحتجاجهما أن كان أحدهما جازاً بالغا مقلداً والآخر عبداً أو صبياً مخبوراً عليه لأنه رضي برأيهما وقت توكيله فلا يتغير ذلك فإن تصرف أحدهما بخبر صاحبه فإن أجاز

تصرفه احلوا الوكيلين

۱۰۰
 الفافیه خصوصاً کسب بشرط زای الکاف و طه بشرط احدی
 و زای الکاف و کیم و زای حو و طه بشرط کسب بشرط و
 ذکر دو باب کسب بشرط کسب بشرط و طه بشرط و زای الکاف
 من الحضور اتفاق زای هر دو کسب بشرط الکاف و طه بشرط
 علی وجه الفافیه حتی کسب بشرط کسب بشرط و طه بشرط
 حاصره

11

امتنع عن الخصومة لا يجبر عليها لانه لم يضمن شيئا
 بل وعد ان يتبرع بخلافه في الكفيل حيث يجبر عليها
 لانه ضمنى كما مر اذا وكل بخصومته واخذ حقوقه
 من الناس على ان لا يكون وكيله فيما يدعى على الموكل
 جازت فلو انبت المال لم يتم اذا الخصم يدفع لاسم
 على الوكيل كذا في الصغير صح اقرار الوكيل بالخصومة
 يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة واقر على موكل
 سواء كان موكله المديني فاقرب باستيفاء الحق او المديني
 عليه فاقرب بنوته عليه فان كان ذلك عند القاضي صح
 دونه غير ان كان اقراره عند غير القاضي فنهى
 به شاهدان عند القاضي لا يصح وان انزل به
 حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة
 واثام بينه لم تسمع لانه زعم انه مبطل في دعواه
 كذا اذا استثنى الاقرار واقر عندك يعني اذا استثنى الموكل
 الاقرار بان قال وكلتاك غير جازين الاقرار واقر
 الوكيل عند القاضي لا يصح لصحة الاستثناء وكما
 يخرج عن الوكالة فله يسمع خصومته لا اى
 لا يصح توكيل كفيل بمال بقبضه صورة كفل رجل
 عن رجل بمال فوكله صاحب المال لقبضه عن الغريم
 لم يصح لانه الوكيل من يعمل لغريم ولو صح هذا
 صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانعدم الزمان
 جازاه في الرسول ووكيل الامام ببيع الغنائم
 والوكيل بالزوج حيث يصح ضمانهم بالتبلي
 والامور لا يكل واحد منهم غير محض ومخير ذكرا
 ان يلقى الوكيل بقبض اذا كفل صح وبطل الوكالة
 لانه الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فصح
 ناسخة لها بخلاف العكس والوكيل بالبيع اذا

صح اقرار الوكيل

ولا يشهد به شاهدان عند القاضي ولا يسمع منه في الدعوى التي اليه
 الوكالة بالخصومة والخصومة لا يكون الا عند القاضي
 فلا يكون وكيل في غير مجلس القاضي حاسده

اذا ضمن النسي للبائع عن المشتري لم يجز لانه بصير
 عاملا لنفسه كما مر ولو ادعى حكم الضمان يرجع
 لبطلانه وببونه اى بدونه حكم الضمان لا اى لا يرجع
 لكونه تبرعا مصدق التوكيل بقبض لغيره اى ابر بدفع
 دينه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان
 الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم ابر بدفعه
 اليه لانه اقرار على نفسه لانه ما يدفعه خالص حقه
 اذا الديون تقتضى بامثالها حتى لو ادعى انه اوفى
 الدين الى الدائى لا يصدق اذ لزمه الدفع الى الوكيل
 باقراره ولم يثبت الايفاء بمجرد دعواه فان حضر
 الغائب فصدقه ثم الامر وان كذبه الغائب دفع
 اى المصدق اليه اى الغائب ثانيا اذ لم يثبت استيفاء الغائب
 لانكار الوكالة والقول فيه قوله مع يمين فيفسد
 الاداء ورجع به على الوكيل ان بقى في يده لانه غرض
 من الدفع براءة ذمته ولم تحصل فله ان ينقض قبضه
 وان ضاع لا اى لا يرجع لانه يتصدق بقبضه اعترف انه
 مخلى بحق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم
 لا يظلم غيره الا اذا ضمنه اى شرط على مديني الوكالة
 الضمان عند الدفع اى دفع ما ادعاه او لم يصدقه
 اى في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجازة
 ارجاء الغائب فاذا انقطع رجاءه رجع عليه ودفع
 اليه مكد باله في دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدق
 التوكيل غير بما بل مؤدعا لم يؤمر بالدفع لانه اقرار
 بمال الغير بخلاف الدين فانه يقضى بماله كما مر وكذا
 لو ادعى الشراء وصدقه يعني انه لو ادعى انه اشترى
 الدية من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بدفعها
 اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وان ربه اى بالدفع

لو كان المصدق الوكيل غريبا ابر بدونه لا بد من حاشه

استيفاء الغائب

بصدقة الغريم الوكيل

الاخذ الثاني

الا اذا ضمن
 المظلم اى المدين المصدق في مظلوم
 المظلم لا يظلم غيره اى لا يظلم
 المدين المظلم الوكيل الحق باقراره حاسده

لو قال أي المدي تركها أي الودعة المودعة ميثاقا إلى
 وصدقه أي المودع لأن ملكه قد زال بموته وانفقته
 مال الوارث في دفعه إليه وكل بصيغة مجهول أي
 جعل رجلاه وكيله بقبض مال وأدعى الغريم قبض
 دأينه دفع إليه أي الغريم إلى الوكيل يعني يحير على دفعه
 إليه لأن وكالته ثبتت بقوله أخذت رب المال حيث
 لم يتكر الوكالة وأدعى الایفاء وفي ضمن دعواه إقرار
 بالدين وبالوكالة وإذا كان إقرارا ثبتت الوكالة
 في ذمته ولم يثبت الایفاء بمجرد دعواه فيؤمر بالدفع
 إليه وأستخلف أي الغريم دأينه على عدم قبضه لأن قبضه
 يوجب براءة دأينه فإذ انجرت إقامة البينة يستلزم
 لا الوكيل على عدم علمه بقبض الموكل إذ لا يجرى التباين
 في العلم وظلمه بعيب أي برّد المبيع بسبب عيب
 فادعى البائع رضاء المشتري ثم يرد أي الوكيل عليه
 أي على البائع حتى يخلف أي البائع المشتري بظهور
 مسألة الدين لأن التدارك يمكن هناك باسترداد
 ما قبضه إذا ظهر الخطأ عند نكوله ولا يمكن ذلك
 في العيب لأن القضاء بالفسخ نافذ ظاهر وباطن
 عند أي حينة فيصح القضاء ولا يستخلف المشتري
 بعد لأنه لا يفيد أنه لا يجوز في حق القضاء وليس في
 الدين قضاء بل أمر بالتسليم فإذا ظهر الخطأ فيه يمكن
 ترمده منه ودفعه إلى الغريم بله نقض القضاء دفعه
 إلى آخر عشر ينفيها على أهله فانفق عليهم عشر أخرى
 فهي بها استحسننا وأتفلس أن يكون متبرعا لأنه
 خالف أمره فيرد العشر على الموكل وجه استحسن أن الوكيل
 بانفاق وكيل بالشراء لأن الاتفاق لا يكون بدونه التشرع
 فيكون التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك العقد

في البيع

والسنة في سنة الدين أو دور على القضاء على ما في كتاب
 القضاء الزام على الغير ببنية أو إقرار أو نكول ولا يخفى أن الزام
 بالتسليم بين الزام ثم تنفذ على صدره كذا في كتاب
 أو نقض البينة أو تسلكا شيئا له أو لصدة قد عرفت وكذا
 فانفق عليهم عشرة أخرى أي ما زاد للرجوع جوده

دفع رجل إلى آخر عشر ينفيها

المقدم من مال نفسه ثم يرجع به على الأمر الوكالة
 المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغير الوكيل
 بقبض الدين إذا حضر خصما فاقتر بالتوكيل وأبكر الدين
 لا تلبيث الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البينة على الدين
 لا تقبل وإذا ادعى أن فله ما وكله يطلب كل حق له
 بالكوثر وبقبضه والخصومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الموكل قبله
 حق فأن القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما
 جاحدا بذلك أو مقربا به فح يسمع ويقرر الوكالة
 فإن حضر بعد ذلك غير ما يدعى عليه حقا للموكل لم يرجع
 إلى إعادة البينة ولو كان يدعى أنه وكله يطلب كل
 حق قبله قبله انسان بعينه فيشترط حضوره ذلك بعينه
 ولو أثبت ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جاء خصم
 آخر يدعى حقا يقيم البينة على الوكالة مرة أخرى
باب عزل الوكيل نيوزل بعزل الموكل لأنه الوكالة
 حقه فلم أن يبطله وبعزل نفسه بأن يقول عزلت
 نفسي بشرط علم الآخر فيهما أي في صورتين يعني
 إذا عزل الموكل بشرط علم الوكيل به وأن عزل نفسه
 بشرط علم الموكل به حتى إذا لم يبلغه العزل فهو على وكالة
 ونصره جابر حتى يعلم بأخبار متعلق بالعلم عدل
 أو اثنين ولو غير عدلين أعلم أن الوكالة تثبت بخبر
 الواحد محررا كان أو عبدا عدلا كان أو فاسقا رجلا
 كان أو امرأة صبي كان أو بالغاً وكذلك العزل عندهما
 وعند أي حينة لا تثبت العزل إلا بالعدد أو العدلين
 وينزل أيضا بوث الموكل هكذا وقعت عباد
 الغدور وتو وقعت في الكافي والوقاية هكذا
 بوث أحدهما ولما لم يكن لذكر الوكيل منها فائدة

ولو كان له المدة فمضى ذلك بالمرور من خصم
 يزعم بوجه واحد الموكل فيبطل بنية الخصم
 على النظر في حق وهو سنة أو خبره للموكل والمدة
 سنة أحد أو قبل جاحدا ذلك أي التوكيل
 أو مقربا أي التوكيل أو در أو الأقرار حتى قام فيبقى
 الايجاب إلى البينة بعد ولا يخفى أنه ليس الايجاب
 صانحه أو الأقرار بل بالبينة على المقر حاسه حده

ولو عزل نفسه فاصح أو طلق كذا في كتاب
 هذا في الوكيل بالخدمة وشتر المعلن لا الوكيل من خارج
 وطلاق وقتان ومع ماله وبشره أي الغير عنه
 باخبار رجل أو اثنين هذا إذا حضر فصوله على إرسال ف
 أرسل على كذا الرسول فمضى عدلا أو غير عدل أو قد أصغر
 أو كبير على ما في الشرح صدق أو كذب في منقذ قاش الخ
 حاسه حده

لا تثبت العزل إلا بالعدد أو العدلين أيضا في منقذ
 العزل بثنائهما أو بكنة أو بغيره أو بغيره البينة على الخصم
 حاسه حده

ان اقول لا يملك نهيه عن ذلك مع بقاء الاذن ذكره
 ان يلقى قال وكلتك بكذا على ان متى عزلتك فانت
 وكيلى فانه اذا عزله لم ينزل بل كان وكيله وهكذا
 يستحق وكيله دوريا ولما اذا اراد ان يعزله بحيث يخرج
 عن الوكالة يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك فانه اذا
 قال عزلتك كان معزولا ولا نظر الى ظاهر اللفظ ومنصوبا
 لوجود الشرط حيث قال متى عزلتك وكيلي واذا قال
 ثم عزلتك ينزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان
 متى يفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال ولو قال
 كلما عزلتك فانت وكيلى لا يكون معزولا بل كلما عزله
 كان وكيله لان كلما يفيد عموم الافعال واذا اراد
 ان يعزله يقول في عزله رجعت عن الوكالة العلقه
 فاذا رجعت عنها لا تبقى لها اثر فيما يقول بعدها او
 عزلتك عن الوكالة المنجزة اي الحاصلة من لفظة كلما
 فيخذ ينزل **كتاب الكفالة** هي لغة القم مطلقا
 وشرعا ضم ذمة الى ذمة في مطالبة او مال او تسليم
 قال في الهداية والكافي وغيرها هي ضم ذمة الى ذمة
 في المطالبة وقيل في الديني والا قول اصح اقول لا صحة
 للثاني اصله ليكون الاول اصح خروج الكفالة بالنفس
 عنه مع انهم قسموها بعد تعريف الى الكفالة بالنفس
 والمال ثم ان تقسيمهم الكفالة الى القسمين يشعر
 باختصاصها فيهما مع انهم ذكروا في اثناء المسائل
 ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال
 كما سيأتي ولهذا اخترت تعريفا صحيحا متناولا
 لجميع الاقسام صريحا وكنها الاجاب ايجاب
 الكفيل بقوله كفلت عن فلان لفلان بكذا والقول
 ان قبول الطالب وهو المكفول له وشرطها مطلقا

فانه اذا قال عزلتك كان معزولا والوكالة ليست
 من العقود التي لا زمة بها كغيرها من الكفالة فيخرج
 عنه

بضم ذمة الزمة
 في المطالبة
 بضم ذمة الزمة
 في الدين فقط

هذا هو
 التعريف
 في الكفالة

كون المكفول به نفسا كان او مالا مقدورا للتسليم
 حتى لا تصح الكفالة بالحدود والعقاص كاستيثاق
 وفي الدين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة بيد
 الكتابة كما سيأتي وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل
 بما هو على الاصل نفسا كان او مالا واهلها اهل التبعية
 بان يكون حرا مكلفا فانه يصح من العبد والتبعية
 والمجنون لكن العبد يطالب بعد العتق كذا في المطالبة
 فالمدعي مكفول له اذ فائدة الكفالة ترجع اليه والوعى
 عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس في الكفالة
 بالنفس او المال اي في الكفالة بالمال مكفول به فالمكفول
 عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد ومتى لم يرد
 المطالبة كفيل فالكفالة اما بالنفس وان تعدد متا
 اي الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه
 كفيله ثم كفيله واذا كان ان يتعدد النفوس المكفولة بها
 فانها جائزة كما يجوز بالتدوين الكثير او بالمال وما يتعلق
 به وهو التسليم اما الاول اي الكفالة بالنفس فيصح
 بكفلة بنفسه وبما يعقب به عنها اي عن النفس كالرأس
 والوجه والرقبة والعنق والحد واليد وكفلة
 برأسه ووجهه الى آخره ويجوز شايع كفلة بنصفه
 او ثلثه او ربعه ويصح ايضا بضمته وبعلق فان علق
 له لزام فعنه انا ملتزم تسليمه والى فانه يستعمل
 في معنى على وانابه زعيم فان الزعامة هي الكفالة او
 قبيل هو معنى الزعيم لا يانا ضامى بمعرفة لان موجب
 الكفالة التزام التسليم وهو ضامى المعرفة لا التسليم
 واختلف في ان ضامى لتعريفه او على تعريفه كذا
 في الخلاف فان علق وقت التسليم احضره فيه اذ طلب
 دعائه لما التزم كذا اي احضره ايضا اذ اطلق بان يقول

فانه كمن العبد بطالب العتق بنفسه الكفالة او لو لم
 يستحق لم يطالب في وقت ما اصلا الا ان يرد من عدم
 بالتبعية الى حال لا بالنسبة الى اللاحق منها ومنه الى كل
 من المالك يرد العتق كما يجوز ان يكون المالك في متاقه ما وقع
 في عامة الكتب من جواز حاسن العبد بانه واثمة
 حاسن حرد

الكفالة والنفس

الكفالة بالنفس

انابه قبيل

والجدة في سقوط المطالبة

اندرج في الامانة ايضا

انا كفيل بنفسه اذا طلبته اسئلة اليك اوان طلبته وهو
 ذلك او عظم بان قال انا كفيل بكلما طلبته او مثا طلبته
 اسئلة اليك وان لم يحضر حبس الحاكم لا امتناع عن ايفا
 حق لانم عليه لكي لا يجبه اول ما دعي لعنه لم يعلم
 لما ز ادعي وان غاب اي المكفول عنه وعلم مكانه ام لم
 اي الحاكم الكفيل مدة زهابه وايا به فان مضت ولم
 يحضر حبس وان لم يعلم اي مكانه لم يطالب الكفيل
 به اي بالمكفول به لانه عاجز وقد صدقه الطالب
 فصار كالمديون اذا ثبت اعساره فان اختلفا فقال
 الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه بنظر فان كان
 له خرجة معروفة خرج الى موضع معلوم للتجارة
 في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤثر الكفيل اليها
 الى ذلك الموضع لان الظاهر يشهد للطالب والا
 فالقول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجهل
 ومنكر لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس القضاء
 سلمه فيه ولم يجز في غيره وبه يقتضي في زماننا انها
 الناس في اقامة الحق ذكره الزبيدي وغيره كقول الكفيل
 الى شهر يطالب بها بعدد يعني لو قال كفلت لك نفسي
 فلا ياتي شهر فانه لا يطالبه بتسليم النفس وهذا الشر
 ويطالبه به بعد مضي الشهر قال شمس الائمة الحلواني هذا
 يدل على خلافة ما يظنه العوام فانهم يقولون انما قال
 الرجل بالكفارسية لآخر من فلاة نرا يدي رقتم تريا
 تايتك سأل انه يطالبه بتسليم النفس في السنة قبل
 مضي الاجل ولا يطالبه بتسليمها بعد مضي الاجل
 قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب على العكس الا
 ان يزيد فيقولوا في كفالة هرگاه كه بخوابي بگو
 سيارش بخ يطالبه في السنة وبعدها كذا في الحادثة

وان لم يعلم يطالب

بوتة في زمره في التبعي اما لو سلمه في غيره
 او شرط تسليمه في غيره فانه لا يفي
 عندنا في آخره في تركه كقول من
 حاشية الحادي

وقه ايضا والحيلة في سقوط المطالبة ان يزيد
 الكفيل في كفالته فيقول انا كفيل بنفسه فلا ت
 الي كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به على بعد ذلك
 وانا برئ فاذا قال كذا فانه لا يطالب في الحاك
 ولا بعد مضي الاجل ترى الكفيل بموته اي موت الكفيل
 حصول العجز الكلي عن تسليم المطلوب من الكفيل
 بعد موته وورثته لم يكفلوا له بشئ وانما يخلفونه
 فيما له لا فيما عليه ولا تبقى الكفالة باعتبار
 تركته لا امتناع استيفاء النفس من المال بخلاف
 الكفالة بالمال وبرئ الكفيل بالنفس ايضا بموتها
 اي النفس المطلوبة لا امتناع التسليم ولو كان النفس
 المكفول بها عبد الكفيل وانما قال هذا دفعا لتوهم
 ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته فان
 هذا اذا كان على العبد مال مطالب وكفل بنفسه حل
 وانما اذا كان المطالب رقبته العبد فسيأتي ان اذا ما
 وانبت الخصم دعواه ضمن الكفيل قيمته لا اي
 لا يبرأ الكفيل بموت الطالب بل وارثه او وصيه
 يطالب الكفيل وبرئ الكفيل ايضا بتسليم الكفيل
 او ما مورثه وكيله كان او رسولا المطلوب او بتسليم
 ذلك اي المطلوب نفسه الى الطالب متعلق بقوله
 وتسليم حيث يمكن خاصة متعلق به ايضا
 يعني اذا سلم الكفيل من كفيل به الى الطالب موضع
 يمكن خاصة براءه وان لم يقل اذا سلمته اليك فانا
 برئ حتى لو سلمه في برة او سواد او سفي حتى فيه
 غير الطالب لم يبرأ قائل وسلمته اليك عن طرف
 الكفيل في صورة تسليم المأمور او سلمت نفسه عن
 ادعي الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه قال

لا اى لا يبرأ وقيل انما يبرأ على قول
 الكفيل او وادى هذا الحكم الى موضع ان يبرأ كونه
 صورة تسليم المأمور قبل الصواب المطلوب حاسر

قاضيحان المكفول بالتفرض اذا سلم نفسه الى المكفول
 وقال سكتت نفسي اليك عن الكفيل برأه وان لم يقل
 عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو امر الكفيل بجلده
 ان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب سكتت اليك
 عن الكفيل برأ الكفيل وفي تسليم الاجنبي شرط مقه
 اي مع تاذكر من قوله من الكفيل قبول الطالب قال
 قاضيحان لو ان رجلا اجنبا ليس بمويع سلم المكفول
 به الى الطالب وقال سكتت عن الكفيل ان قبل الطالب
 برأ الكفيل وان سكت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ
 الكفيل كقول بنفسه على انه ان لم يسلمه فذا هو خاص
 لما عليه من المال ولم يسلمه فذا صحت الكفالات
 اي بالنفس والمال بجل له على غيره ما تدرهم فلفل
 آخر بنفسه على الوجه المذكور صحت الكفالتان وان
 لم يوافق به غدا فعليه المائة لانه علق الكفالة بالمال
 بعدم الموافات وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس
 اياه وان كان القياس ياباه وبالتعامل يترك القياس
 في البيع كما لو اشترى نعل على ان يجذوه ابايع مع
 ان يابيه اضيق من الكفالة فلا يترك هنا وبابها
 اوسع لانها من التبرعات اولى واذا لم يوافق بحق
 لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس اذا لبتاني
 بين الكفالتين فان مات المطلوب ضمن الكفيل المال
 بحكم الكفالة او مات الكفيل فوارثه اي ضيق وارثه
 او مات الطالب فكذا ارطلب وارثه ادعى على حل
 مائة دينار لم يثبتها بانها جيدة او ردية او شرعية
 او غير ذلك يصح الدعوى فكذا بنفسه اخرج على انه
 ان لم يسلمه غدا فعليه المائة صحت اي الكفالة لتمامها
 وقال محمد لم تصح اذ لم تصح الدعوى بل هي لم يجب

استلمته عن الكفيل

اي بالنفس والمال فان النفس فذا هو من غيره فكذا نفس
 بنفسه وان المال من غيره فكذا على انه لم يسلمه فذا هو

قوله على الوجه المذكور اي على
 انه ان لم يسلمه غدا فعليه المائة
 لم يسلمه غدا فانا هنا
 لما عليه

فان مات المطلوب ضمن الكفيل

احضار
 اربعة
 اربعة
 اربعة
 اربعة

احضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم تصح الكفالة
 بالمال لا يثبتها عليها ولها ان المال في كونه موقفا
 فيصرف الى ما عليه فيصح الدعوى على اعتبار البيان
 فاذا ثبت التحقيق باصل الدعوى وظهر صحة الكفالة الاولى
 فيرتب عليها الثانية والقول له اي الكفيل في البيان
 انما اختلفا في وجوده وعدمه لانه يدعي الصحة
 لا جابر على اعطاء كفيل في حله وقود مطلقا عنده
 وعند ما يجبر في حله القذف لانه في حق العبد
 وفي القود خالص حق العبد بخلاف الحدود الخالصة
 منه تعالى وله ان مبني الكل على الذر فلا يجب فيها
 الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق لانها لا تندرج
 بالتشبهات فيليق بها الاستيثاق ولو اعطى الاستيثاق
 جاز لا مكان ترتب موجب عليه وهو المطالبة بالنفس
 ولا حبس فيها اذ حله وقود حتى يشهد مستورا
 او عدل لانه الحبس هنا التهمة وهي تثبت باحدى
 شطري الشهادة اما العبد والعدالة بخلاف الحبس
 في الاموال لانه غاية عقوبة فيها فلا تثبت الا بحجة
 كاملة واما الثانية اي الكفالة بالمال فيصح ولو جهل
 المكفول به انما يصح دينا الدعوى الصحيحة وهي لا يسقط
 الا بالادانة وبالاقرار احذر به عن بدل الكتابة
 وسياق يكتفى عنه بالف وبما لك عليه وبما يدرك
 في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الحق
 اي يضمن المشتري ان التحقيق المبيع وبما يثبت فله ان
 ان ما يثبت منه فاني ضامن لثبته لا ما اشترى به
 منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز
 كما سياتي وقد مر قيام التحقيق في كتاب او ما ذاب
 او وجب لك عليه وما في هذه الصور شرطية معناه

قوله على اعتبار البيان اي بيان المدعي انما يثبت او ما في القدر
 الكفالة الاولى هي ما في النفس من المال في كونه موقفا
 الذر كمن الضمان الذي في يد عليه قوله انما في القدر
 في يده وقد نقلنا من كتابنا في كونه موقفا في يد المدعي
 الرضا وقد اخرجنا من بعض الجس من معنى المارة
 حيث يدور مع الحاشي بخلاف ذهبه وان دخل داره
 بلا اذن واخذ من جيبه فليس له ان يثبت حمله

الكفالة بالمال

قوله انما يصح دينا الدعوى الصحيحة وهي لا يسقط
 الا بالادانة وبالاقرار احذر به عن بدل الكتابة
 وسياق يكتفى عنه بالف وبما لك عليه وبما يدرك
 في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الحق
 اي يضمن المشتري ان التحقيق المبيع وبما يثبت فله ان
 ان ما يثبت منه فاني ضامن لثبته لا ما اشترى به
 منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز
 كما سياتي وقد مر قيام التحقيق في كتاب او ما ذاب
 او وجب لك عليه وما في هذه الصور شرطية معناه

ان بايعت فلا نافيكون في معنى التعليق او علق
عطف على صح دينا بشرط يعني شرط والاف في
الامثلة السابقة معنى الشرط ملهيم او مناسب
للكفالة بان يكون شرطاً لوجوب الحق نحو ان يحق
المبيع او لا مكان الاستيفاء نحو ان غاب زيد
مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء نحو ان غاب زيد
المكفول عنه عن المصرفان كل واحد منهما مناسب للكفالة
كالشرط المفهومة من الامثلة المذكورة فانها اسباب
لوجوب المال فتسبب ضم الذمة الى الذمة لا اي
لا تصح الكفالة ان علق بغير شرط غير التعليق
بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل لانه
تصح الكفالة ويجب المال حالاً لان الكفالة لا تصح
تعلقها بالشرط لا تبطل بالشرط والفاسدة كالظن
والعتاق وتبعد صاحب الكافي وقال الربيعي هذا
سهو فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزم المال
لان الشرط غير ملزم فصار كما لو علقه بدخول الدار
ونحو مما ليس بلام ذكره قاضياً وغيره اقول
قوله سهو خطأ لان المذكور في العارية والمهر والدية
ان الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسدة فالظاهر
ان فيه دواماً يتبين ان الصدر الشهيد ينقل مسئلة
هي ان العبد المأذون اذا الحقه دين وخاف صاحب
المال ان يعيقه المولى فقال رجل لصاحب المال ان علق
فانا ضامى لدينك عليه صحت الكفالة ثم يقول هذا
المسألة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير مفارق
جائز ولا تصح ايضا جهالة المكفول عنه وجهالة الكفيل
له الاول حكوماً ذاب لك على الياس او احد منهم
فعلى والثاني ما ذاب للناس او احد منهم عليك فعلى

نحو ان هبت الريح اوجاء المظلل
قال في الهداية لا يصح

قوله فان علق بغير شرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل
هذا هو الصحيح لان الكفالة لا تصح بغير شرط
فان علق بغير شرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل
فان علق بغير شرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل
فان علق بغير شرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل

قوله فان علق بغير شرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل
هذا هو الصحيح لان الكفالة لا تصح بغير شرط
فان علق بغير شرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل
فان علق بغير شرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المظلل

كذا في العارية ولا ينفس حده وقصاصاً لانه شرطها
كون المكفول به مقدور التسليم من الكفيل وهذا ان
ليس كذلك وانما قال بنفس حده وقصاصاً لانه شرطها
الكفالة بنفس من عليه الحذف والقصاص فانها تكون
كأمر ولا يحل دابة معينة مستأجرة له وحده عبد
معين مستأجر لها للعن عن التسليم لانه لا يستحق عليه
الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده
لا يستحق الاجرة لانه اتي بغير الحقود عليه الا يرى
ان الموجه لو حمل على دابة اخرى لا يستحق الاجرة فصار
ما جازاً ضرورياً وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت
الدابة غير معينة لانه لو اوجب على الموجهي الحمل مطلقاً والكفيل
يقدر عليه بان يحمله على دابة نفسه ولا ياتش للموكل
ورب المال اي اذا باع رجل لرجل ثوباً بآمره ثم ضمن
التمس عن المشتري للامر او باع المضارب مالاً المضاربة
ثم ضمن التمس لرب المال لا يصح لانه حق القبض للموكل
والمضارب ولهذا لا يبطل انما ان يموت الموكل حتى
لومات كان له ان يقبض التمس وكذا لو نهاه الموكل
عن قبض التمس حال حيوة لا يعمل بينهما فلو صح الضمان
صار ضامناً لنفسه واية لا يجوز وللشريك اذ بيع عبد
صفقة يعني باع رجلاً من عبد الرجل صفقة واحدة
وضم احدهما لصاحبه في التمس بطل الضمان لان الصفقة
اذا عقدت فالتمس يجب له ما مشتركا بينهما فلو صح
ضمان احدهما لصاحبه بنصيب شايعاً صار ضامناً لنفسه
وهو باطل فلو صح في نصيب صاحبه خاصة يؤدي
الى قسمة التمس قبل القبض وهو باطل لان القسمة
يقضى ان يصير حق كل منهما مفرداً في حينه على حدة
وهو لا يتصور في التمس وان باع العبد بصفقتين

ولا يحل دابة معينة مستأجرة له وحده عبد
معين مستأجر لها للعن عن التسليم لانه لا يستحق عليه
الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده
لا يستحق الاجرة لانه اتي بغير الحقود عليه الا يرى
ان الموجه لو حمل على دابة اخرى لا يستحق الاجرة فصار
ما جازاً ضرورياً وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت
الدابة غير معينة لانه لو اوجب على الموجهي الحمل مطلقاً والكفيل
يقدر عليه بان يحمله على دابة نفسه ولا ياتش للموكل
ورب المال اي اذا باع رجل لرجل ثوباً بآمره ثم ضمن
التمس عن المشتري للامر او باع المضارب مالاً المضاربة
ثم ضمن التمس لرب المال لا يصح لانه حق القبض للموكل
والمضارب ولهذا لا يبطل انما ان يموت الموكل حتى
لومات كان له ان يقبض التمس وكذا لو نهاه الموكل
عن قبض التمس حال حيوة لا يعمل بينهما فلو صح الضمان
صار ضامناً لنفسه واية لا يجوز وللشريك اذ بيع عبد
صفقة يعني باع رجلاً من عبد الرجل صفقة واحدة
وضم احدهما لصاحبه في التمس بطل الضمان لان الصفقة
اذا عقدت فالتمس يجب له ما مشتركا بينهما فلو صح
ضمان احدهما لصاحبه بنصيب شايعاً صار ضامناً لنفسه
وهو باطل فلو صح في نصيب صاحبه خاصة يؤدي
الى قسمة التمس قبل القبض وهو باطل لان القسمة
يقضى ان يصير حق كل منهما مفرداً في حينه على حدة
وهو لا يتصور في التمس وان باع العبد بصفقتين

يعني شريكه يجوز قبضه او لم يجز وكذا لو
اذا بيع عبد صفقة واحدة

Copy

sity

بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة فضمن
 احدهما لصاحبه حصته من الثمن صح لان التصفية اذا
 تعددت فما يجب لكل منها بعقد يكون له خاصة
 ولا بالقرينة لانها اسم مشترك يقع على الصك القديم
 والعقد وحقوق العقد والدرك وخيار الشرط
 فتعذر العمل بها قبل البيان ولذلك بطل اضرار
 ولا بالخلاف عن عند ان حنفية لان معناه عند تسليم
 المبيع عن المبتحق وتسلمه الى المشتري وهو غير
 مقدور كد وصح عندها لان معناه عند ما
 اتى ان يخرج عن تسليم العيني لورود الاستحقاق فكون
 كالدرك ولا بديل الكتابة لانه في معرض التوافق
 بالعجز فلا يكون دينا صحاحا ولا عن ميت فليس
 يعني اذ مات من عليه دين ولم يترك شيئا فكل
 عنه للغرماء رجل لم يرض عند اوحيفية لانه كفل
 بدين ساقط عن ذمته الاصيل لان الدين عبارة
 عن اشتغال الذمة بدين يجب اداؤه لكنه في الحكم
 مال لانه يؤل اليه في المال وقد عجز بنفسه وجعل
 ففات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرره ولا ياب
 قبول المطالب في المجلس ان يجلس عقد الكفالة
 في مسئلة واحدة وهي ان يكفل وارث المريض
 غيبه الغرماء بان يقول المريض لو ربيته او بعض
 تكفلوا عني ما علي من الدين كغيره في قضيتهم مع
 غيبتهم فانه جائز استحسانا وان كان القياس لا يجوز
 لان المطالب غائب ولا يثبت القيد الا بقوله وجه
 استحسانا ان هذه وصية لورثته بان يقبل
 دينه وانما تصح وان لم يسلم المريض الدين او ماله
 لان الجحالة الا اذا ترك مالا وصحت الكفالة بلا

لا يثبت له حق في الدين

لا يثبت له حق في الدين
 انما يثبت له حق في الدين
 انما يثبت له حق في الدين

قبول المطالب عند يوسف مطلقا في رواية وفي رواية
 اخرى اذا بلغه الخبر واجاز وبه يفتي كذا في تلخيص
 الجامع الكبير وفي فتاوى البزارية واجمعوا الله
 ان الكفيل اذا قال بطريق الاخبار بان يقول انا
 كفيل بالفلان فلا يجوز كذا في الخلاصة ولا بالامانة
 كالوديعة والمساخر والمساخر ومال المضاربة
 والتكليف ولا بالمبيع قبل القبض والمكفول بعد
 القبض لانه من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول
 به مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه ان
 يدفعه او يدفع بدله ليحقق معنى الضم فيجب ان
 والامانات ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض
 ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا الرهن
 ليس بمضمون بنفسه بل بسقط الثمن اذا هلك فلا يمكن
 ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم
 وجوبه على الاصيل ويجوز ان الكفالة بتسليمها
 اي تسليم الامانات والمبيع والمكفول اذا كانت
 قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل
 عن كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب ان تسليمها
 على الاصيل كالعارية والاجاز جازت ان الكفالة
 به اي تسليمها والاروان لم يجب تسليمها عليه
 كالوديعة فلا يجوز الكفالة بتسليمها او تصح
 ان الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون على المشتري
 والمقبوض والمقبوض على سؤم المشتري والمبيع
 فاسد فاتها مضمونة حتى اذا هلكت عنده يجب اقرار
 عليه بما كان ايجابا على الكفيل وتصح بالخارج لانه دين
 مطالب من جهة اعياد فصار كسائر الديون بخلاف
 الزكوة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب

لا يثبت له حق في الدين
 انما يثبت له حق في الدين
 انما يثبت له حق في الدين

لا يثبت له حق في الدين

لا يثبت له حق في الدين
 انما يثبت له حق في الدين
 انما يثبت له حق في الدين

صدق
الحق
فحق الكفيل

رجع عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجع عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٦١٨

المعنى

قولہ تجارت یعنی کاغذ
اور بجلی

سجلت اني في سنة ١٢٨٥

[illegible]

المصالح على جبر

المصالح

المصالح على جبر

المصالح على جبر

ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صالح على
 آخر رجوع بالالف لانه مبادلة فلك ما في ذمة الاصيل
 فيرجع بكفه عليه صالح اي الكفيل عن موجب الكفالة
 لم يبرأ الاصيل لان موجبهها مطالبة وبراء الكفيل
 عنها لا يوجب ابراء الاصيل قال الطائفة للكفيل
 براءة الى متى المال ورجع على الاصيل لانه اقرب
 بقض المال من الكفيل لانه استند اليه في المال الكفيل
 وغناها بنفسه بقوله الى والبراءة التي ابتداءها من الكفيل
 وانتهى بها الى الطالب لا تكون الا ببقاء فكان
 هذا اقرارا بقض منه فيرجع ان كانت الكفالة
 بامره وفي ابراء تلك لا اي لا يرجع لانه اقرار
 منه بالقض من الكفيل واختلاف في براءة يعنى
 اذا قال الطالب للكفيل براءة ولم يقل الى فهو
 ابراء عند محمد وعند ابى يوسف اقرار بالقض
 هذا كله اذا غاب الطالب وان كان حاضرا يرجع
 اليه في البيان لصدور الاجماع عنه لا يصح تعليق
 البراءة منها اي من الكفالة بالشرط مثل اذا جاء
 عند فانت برى منها لان في البراءة معنى التملك
 كالبراءة عن الدين وهذا على قول من يقول بثبوت
 الدين على الكفيل ظاهرا واما على قول من يقول بثبوت
 المطالبة فقط فلا رة فيها تعليق المطالبة وهى
 كالدين لانها وسيلة اليه والتعليق لا يقبل التعليق
 بالشرط وقيل يصح لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة
 لا الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطريق
 والعناق وقيل اذا كان الشرط مالا منفعه في الطالب
 اصله نحو اذا جاء عند لا يجوز واذا كان مالا متعارفا
 فيه نفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال والنفس

اي بدون امره لم يرجع بما ادى لانه متبرع فيه
 وان وصليته اجتناب اي المكفول عنه بعد العلم لان
 كل كفالة تنعقد غير موجبة الرد لا تنقلب
 موجبة ابراء كذا في العناية قال ارضى الفاعل ان
 على قضيه فادى لم يرجع عليه الا اذا قال عني
 كما مر في الكفالة بالنفس فان كونه اي لادم الطالب
 الكفيل لطالب المال لا رة الكفيل المكفول عنه
 وان حصى اي صار الكفيل محبوسا حصى هو المكفول
 عنه اذ لم يحمقه ما لحقه الا من جهة فجازى مثله
 ابراء الطالب الاصيل ان قبل ابراء الاصيل لا براءة
 براءة اي الاصيل والكفيل معا او اخره اي الطالب
 عنه اي الاصيل تاجر عنهما لانه الاصيل والكفيل
 تابع بل هو عكس فيهما لا استلزامه تبعية الاصيل
 للقرع ولو ابراء اي الطالب الكفيل فقط براءة
 وان لم يقبل اذ لا دين عليه لاحتاج الى القبول
 بل عليه المطالبة وهى تسقط بالبراءة ولو وجب
 الدين له اي الكفيل ان كان غنيا وتصدق عليه
 ان كان فقيرا يشترط القبول كما هو حكم الربة
 والصدقة وهبة الدين لغوي من عليه الدين فصح
 اذا سلط عليه والكفيل مستط على الدين في الجملة
 كذا في الكافي وبعده له الرجوع على الاصيل كذا
 في التاتارخانية صالح احدهما من الاصيل والكفيل
 الطالب عن الف على حسامة براءة اي الاصيل والكفيل
 لانه اذا في التصالح الى الف التبرع وهو على الاصيل
 فيبرأ عن حسامة وبراءة توجب براءة الكفيل
 وان اذها الكفيل رجع على الاصيل بها ان حسامة
 درهم اذها ان كفل بامره اذ بالاداء يملك ما في

ضمن الفا

المصالح على جبر

المصالح على جبر

فيؤدي الى الدور كفاؤه بشئ من رجل بالتعاقب
 وكفل كل به اي بذلك اتى عن الآخر بامر
 على رجل الف درهم مثله فكفل عنه رجلا من كل
 منهما جميعه على الافراد ثم كفل كل منهما من صاحبه
 بالزومه بالكفالة ثانيا لكفيل جائز فما ادى احدهما
 رجع بنصفه على شريكه ثم ترجعا على الاصيل او رجع
 هو بالكل على الاصيل لان ما عليهما مستويان بار
 ترجع اذ الكل كفالة فيكون المؤدى شيئا بينهما
 فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدي الى الدور هذا
 اذ اكفل كل منهما من صاحبه بالجميع واما اذا كفل
 كل منهما بالنصف لم كفل كل عن صاحبه فمى كفايلها
 اى كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه
 بما ادى ما لم يزد على النصف كذا لو كفلا عن الاصيل
 بالجميع معا ثم كفل كل عن صاحبه لان الذين ينقسم
 عليهم بالنصفين فلا يكون كفيلا عن الاصيل بالجميع
 او كفل كل به اي بالجميع متعاقبا ثم كل عن صاحبه
 بالنصف لما ذكر وان ابرار الطالب احدهما اخذ
 بكله لان ابرار الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقى
 المال كله على الاصيل والآخر كفيل عنه بأكمله فباخذ
 افترق المفاوضات اى الشريكان شريكا متقاوضا اخذ
 الغريم ايا شاء بكل الذي لان كله منهما كفيل من الآخر
 كما سياتى في كتاب الشركة ولا يرجع حتى يؤدي الكف
 من النصف لما ذكر في كفالة الرجلين كاتب عند
 بعقد بان قال كاتبهما بالف الى سنة مثلا وكفل
 كل عن صاحبه جاز استعانة والقيمين ان لا يكون
 لان فيه كفالة المكاتب والكفالة تبدل الكتابة وكل
 منها بانفراده باطل وعند الاجتماع اولى فصا

اذ الكفالة

كما اذا تعاقبت كتابتهما فانه باطل وكذا قال بعقد
 وجه الاستحسان ان تصرف الانسان يجب تصحيحه
 بقدر الامكان وقد امكن ههنا بان يحفل كل مال على كل
 منهما في حق المولى وحق نفسه وعتق الآخر معلقا
 بادائه لانه معنى قوله كاتبهما بالف ان اديما الف
 درهم فانتما حران فكانه قال لكل منهما ان اديت
 الالف فانت حر فيكون عتق كل واحد معلقا باداء
 الالف فله يحصل عتقه باداء نصفه اذ الشرط يقابل
 المشروط جملة ولا يقابل به اجزاء فيطالب المولى
 كله منهما جميع المال لحكم الاصل لا الكفالة فبايها
 ادى عتق وعتق الآخر بتعاقبه كما في ولد الكاتب فما
 ادى احدهما رجع على الآخر بنصفه لاستوائهما ولو
 رجع بالكل او لم يرجع بشئ انتفى المساوات وان اعتق
 احدهما قبل ان يؤديه فاستباحا ان لمسا دفته ملكة
 وبراءة المعتق عن النصف لانه لم يرض بالمال الا ليكون
 وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط النصف
 ويبقى النصف على الاخر لانه المال في الحقيقة مقابل
 في رقبتهما حتى يكون مؤدعا منقسما عليهما وانما جعل
 على كل منهما التصحيح لضمان فكان ضروريا لا يتعدى
 غير موضع ما فانه اعتق لتغني عنه وانتفى الضرورة
 فاعتبر بمقابل رقبتهما ولهذا يتصف فاذا اعتق المولى
 احدهما اخذ ايا شاء بمحضته من لم يعتقه اما اخذ
 المعتق فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة
 اعترض بان اخذ المعتق بالكفالة يقتضي لكفالة
 بيد الكتابة وهو باطل واجيب بان كله منهما
 كان مطابقا لجميع الالف والباقي بغير ذلك فبقى
 على تلك الصفة لان البقاء يكون على وصف الثبوت

وإذا اشترى المساءات وهو خزانة المفروض

Copyrighted material University

بما اشترى المساءات وهو خزانة المفروض
 فيكون في يده بغير دفع
 او بغير دفع
 او بغير دفع

فان اخذ المبيع رجع على صاحبه بما ادى لانه اذا
 عنه بامر وان اخذ الاخر لا اى لا يرجع عليه لانه
 اياه عن نفسه مبال لا يجب على عبد حتى يعتق وهو
 دين لم يظهر في حق المولى كما اذا زعمه باقراره وكذا
 او وطئه بشبهة واستهله كد ودية فانها لا تفسد
 في حق المولى بل يؤخذ بها العبد بعد عتقه حال
 على من كفل به كفالة مطلقة عن قيد الحل والقيود
 لان المال حال عليه لوجود السب وقبول الذمة لكنه
 لا يطالب لان ما في يده كمولاه ولم يرض بتعلقه به
 والكفيل غير معسر بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل
 حيث لا يلزم الكفيل حالا لانه التزم المطالبة بالدين
 الموجه وان ادى رجع عليه بعد عتقه لو كفل بامر
 لان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب
 فله مطالبة قبل الحرية اذ عي على عبده ما لا وكفل
 رجل فأت العبد براء الكفيل لبراءة الاصيل بموته
 كما اذا كان المكفول بنفسه حر مات عبدا مكفولا
 برقبته فبرهى انه لم يعبه ضمن الكفيل قيمته يعني
 اذ عي رجل رقبة عبد فكفل به اخر فأت العبد
 فاقام الكفيل البيتة انه كان له ضمن الكفيل قيمته
 اذا كان على المولى رد على وجه يخلقه قيمته وقد التزم
 الكفيل على ذلك وبعد موته تبقى القيمة على الاصيل
 فكذا الكفيل كفل عبدا عن مولاه بامر فعتق فاذا
 او عكس اى كفل مولى عبدا عنه واذا بعد عتقه لم يرجع
 واحد منهما على الآخر بمعنى الاول ان لا يكون على العبد
 دين لان امره بتكفيله انما يصح اذا لم يكن عليه دين
 مستغرق وان كان فلا يصح تكفيله ابطال حق العتق
 واما كفالة المولى عن عبده فتصح مطلقا وانما لم يرجع

لان حال من كفل المشرك غير لائق حال لا يجزى صدقة

لان
 مستغرق الاول

لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان احد
 لا يستحق على الاخر دين فله تنقلب موجبة بعد
 كما اذا كفل رجل من رجل بغير امر فاجاز فانقلب
 لا تنقلب موجبة للرجوع كما مر فكذا هذا فائدة
 كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة بايقاف
 الدين من سائر امواله وفائدة العكس بتعلق رقبته
 العبد **كتاب الحوالة** هي لغة اسم بمعنى الاحالة
 وهي انقل مطلقا وشرعا نقل الدين من ذمة الى ذمة
 اى نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه
 وانما خصت بالدين لانها نقل شرعى والدين وصف
 شرعى يظهر اثره في المطالبة فانقل الشرعى جان
 ان يؤثر في الوصف الشرعى كما ان البيع الشرعى جان
 ان يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف شرعى ويتبعه
 نقل العبيد الذي هو البيع المذموم فحيل والدين محال
 ومحال له وهو المحال له يعنى يطلق عليه هذه اللفاظ
 الاربعة في الاصطلاح ومن يعيها الى الحوالة محال
 عليه ومحال عليه يعنى يطلق ايضا عليه هذان اللفظان
 والمال محال به وشرط لصحة الحوالة رضا الكل اما رضا
 الاول فله ذوى المروقات قد بانغويا يتحمل غيرهم
 ما عليهم من الدين فله بد من رضاه واما رضا
 الثانى وهو المحال فله فيها انقل حقه الى ذمة
 اخرى والذم متفاوتة فله بد من رضاه واما رضا
 الثالث وهو المحال عليه فله ثلها الزام الدين ولا
 لزوم بل الزام بلو خلافا لاول حيث قال
 في الزيادات الحوالة تصح بلو رضا المحيل لانه
 الزام الدين من المحال عليه تصرفا في حق نفسه
 والمحيل لا يتضرر بل فيه منفعة لان المحال عليه لا يرجع

تعلق دين العبد

فحيل بامرى والافعى بون محال الى محلى
 وان بامرى بون محال الى بون وار
 الاافعى بون

فصح بامر المحيل من حيث نقل الدين

Copy

المضاربة

او خذ هذا المال واعمل به على ان ما رزقني الله
 بيننا نصفان او خذ ذلك من الالفاظ تدبث بها
 المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت ونحو
 وحكمها انواع الاول انها ايداع اولا لا يميز قبض المال
 باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف
 المقبوض على سوم الشراء لا يميز قبضه بدلا وبخلاف
 الرهن لا يميز قبضه وثيقة وتوكيل عند عمله لا يتصرف
 فيه له بامر حتى يرجع بما لحقه من العهدة على رب
 المال وشركته ان يرجع لا يميز يحصل المال والعمل فيشركا
 فيه وغصب ان خالف لتعديبه على مال غيره فيكون
 ضامنا ولو وصليته اجاز بعده ام المضارب ان لا يشرى
 ما اذن عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال
 ثم يحل وكذلك المستبضع واجابة فاسدة ان فسدت
 فان الواجب للمضارب فيها اجر المثل كالاجارة الفاسدة
 وهي بدل عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم القصة
 ولم يرض بالعمل مجانا فيجب اجر المثل فلا يرجع لانه
 يكون في المضاربة الصحيحة ولو فسدت صارت
 اجارة بل اجر عمله كما هو حكم الاجارة الفاسدة
 مطلقا او سواررج اولا بلا زيادة على الشروط كما
 هو حكم الاجارة الفاسدة وقد مر ولا ضمان فيها
 المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا يكون
 ضامنا واما دفع المال الى آخر وشرط الرجوع للمالك
 فيضاعف وشرط الرجوع للعامل فمرد واما غير اصول
 الوقاية حيث لم يحدد البضاعة والقرض في ذلك
 الايداع وغيره لما يرد عليه من تول صدر الشرطان لتمام
 اذا كانت عقد شركة في الرجوع فكيف يكونا بضاعة
 او قرضا وشرطها ستة الاول كون راس المال هو المالك

فان كان المالك قد اذن للمضارب ان يبيع ما رزقني الله
 او خذ هذا المال واعمل به على ان ما رزقني الله
 بيننا نصفان او خذ ذلك من الالفاظ تدبث بها

ان ربح المضارب
 اجنصه

ان في سائر الالفاظ وغيره ما قد توافقه حكمه في الرجوع
 او خذ هذا المال واعمل به على ان ما رزقني الله
 بيننا نصفان او خذ ذلك من الالفاظ تدبث بها

فان كان المالك قد اذن للمضارب ان يبيع ما رزقني الله
 او خذ هذا المال واعمل به على ان ما رزقني الله
 بيننا نصفان او خذ ذلك من الالفاظ تدبث بها

Copy

وَأَنْ صَبَّغَهُ أَحْمَرَ لِيُشْرَكَ بِأَنْ دَخَلَ فِي أَعْمَلٍ
يُرَاكَ أَمَّا قَالَ أَحْمَرُ لَأَنْ صَبَّغَهُ اسْوَدَّ لَمْ يَدْخُلْ
تَحْتَ أَعْمَلٍ بِرَأْيِكَ عِنْدَ أَلِي حَنِيفَةٍ لَمَّا رَأَى السَّوَادَ
عَبَّ عِنْدَهُ بِخَلُوفٍ سَائِرِ الْأَلْوَانِ كَالْخَلْطِ أَيْ خَلَطَ
مَالُ الْمُضَارِبِ بِمَالِ تَقْسِمِهِ فَإِنْ يَضْمَنُ إِذَا دَخَلَ فِي أَعْمَلٍ
بِرَأْيِكَ لَا يَضْمَنُ الْمُضَارِبُ بِنِهَايَةِ أَيْ بِصَبْغِهِ أَحْمَرَ وَالْخَلْطُ
لَأَنَّهُ فَعَلُ مَا فَعَلَ بِأَذَنِهِ وَلَمْ يَحْصُرْ صَبْغَهُ أَنْ يَبِيعَ
وَحَصْرُ الثُّوبِ فِي مَا لَمْ يَكُنْ يَعْطَى بِصِيرِ الْمُضَارِبِ
شَرِيكَاً فِي الثُّوبِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنَ الصَّبْغِ فَإِذَا بَاعَ
الثُّوبَ كَانَ حَصْرُ قِيَمَةِ الصَّبْغِ فِي الثُّوبِ لِلْمُضَارِبِ
وَحَصْرُ الثُّوبِ لِابْيَضِ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبِ وَلَا تَجَاوَزُ
عُطْفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا الْمُضَارِبُ أَيْ لَيْسَ لَهُ فِي مَطْلَقِهَا كَأَنَّ
بَلَدَ أَوْ سِلْعَةً أَوْ وَقْتاً أَوْ شَخْصاً عَيْنَهُ كَالْمَالِكِ لَأَنَّهُ
لَمْ يَمْلِكِ التَّصَرُّفَ إِلَّا بِتَقْوِيضِهِ فَيَتَقَيَّدُ بِمَا قَوْضَى إِلَيْهِ
وَهَذَا التَّقْيِيدُ مُفِيدٌ لِأَنَّ التَّضَارُّتَ تَخْتَلِفُ بِخِلَافِ
الْإِمْكِنَةِ وَالْإِمْتِنَاعِ وَالْأَوَاقِ وَالْأَشْخَاصِ وَكَذَا
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ بِضَاعَةً إِلَى مَنْ يَخْرُجُ مِنْ تِلْكَ الْبَلَدِ
لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِنَفْسِهِ فِي هَذَا الْمَالِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَلَدِ
فَلَا يَكُونُ أَنْ يَسْتَعِينُ بِغَيْرِهِ أَيْضاً فَإِنْ تَجَاوَزَ بِلَدَهُ
خَرَجَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ فَاشْتَرَى أَوْ اشْتَرَى بِسِلْعَةٍ
غَيْرِ مَا عِنْدَهُ أَوْ فِي وَقْتٍ غَيْرِ مَا عِنْدَهُ أَوْ بَاعَ مَعَهُ
ضَمَّنَ فَكَانَ ذَلِكَ لَهُ وَلَهُ رَجْعٌ وَعَلَيْهِ حَصْرُهُ لَأَنَّهُ
تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِ بَغِيرِ أَمْرِهِ وَأَنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ حَتَّى
رَدَّ إِلَى بَلَدِ الَّذِي عِنْدَهُ بَرَاءً مِنَ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ
خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَقَاقِ وَرَجَعَ الْمَالُ مُضَارِباً عَلَى أَعْمَلِهِ
لَأَنَّ الْمَالَ بَاقٍ فِي يَدِهِ بِالْعَقْدِ السَّابِقِ وَلَا أَيْ لَيْسَ لَهُ
أَيْضاً تَرْجُحٌ فِي مَالِهَا وَعَنِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ تَرَجَّحَ

فأما قوله لا المضارب انصبغ احمر ولا دخل في عمل
يرأيك انما قال احمر لانه ان صبغه اسود لم يدخل
تحت عمل برأيك عند ابي حنيفة لما رآه السواد
عيب عنده بخلاف سائر الالوان كالخلط اي خلط
مال المضارب بماله نفسه فانه يضمن اذا دخل في عمل
برأيك لا يضمن المضارب بنيهائيه اي بصبغه احمر والخلط
لانه فعل ما فعل باذنه ولم يحصر صبغه ان يبيع
وحصر الثوب في ما لم يكن يعطى بصير المضارب
شريكا في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع
الثوب كان حصر قيمة الصبغ في الثوب للمضارب
وحصر الثوب لابيض من مال المضارب ولا تجاوز
عطف على قوله لا المضارب اي ليس له في مطلقها كما لو
بلد او سلعة او وقت او شخص عينه كالمالك لانه
لم يملك التصرف الا بتقويضه فيتقيد بما قوض اليه
وهذا التقيد مفيد لان التضررات تختلف باختلاف
الامكنة والامتنع والاوقات والاشخاص وكذا
ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة
لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد
فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز ببلده
خرج الى غير ذلك البلد فاشترى او اشترى بسيلة
غير ما عنده او في وقت غير ما عنده او باع مع غيره
ضمن فكان ذلك له وله رجوع وعليه حصره لانه
تصرف في مال غير بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى
رده الى بلد الذي عنده براء من القضاء لانه امين
خالف ثم عاد الى الوقاق ورجع المال مضاربا على عمله
لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا اي ليس له
ايضا ترجح في مالها وعن ابي يوسف انه ترجح

الامة لانه من الاكتساب اذ يستفيد المهر ويسقط
التفقة من مال المضاربة وكذا انه ليس من التجارة
والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه
وان كان اكتسابا كالكتابة والاعتاق على ضعف قيمته
ولا شراء من يعتق على رب المال بقرابة او عيب بان قال
ان مملكته فهو حر لان المضاربة اذن بتصرف يحصل
به الرجوع وهذا انما يكون بشراء ما يمكن بيعه وهذا ليس
كذلك ولا من يعتق عليه ان المضارب ان كان في مال
رجح لان نصيبه يعتق عليه فيفسد نصيب ربه كماله
فان فعل اي اشترى من يعتق على واحد منهما صار
اي شراؤه لنفسه دون المضاربة لانه الشراء متى
وجد نفعان على المشتري ينفذ عليه كالوكيل بالشراء
انا خالف وان لم يكن ربح صح اي شراء من يعتق عليه
لان انتفاء المفسد فان ظهر اي ربح بزيادة قيمته
بعد الشراء عتق خطفه اي المضارب من العبد لانه ملك
قربيه ولم يضمن للمالك شيئا لانه انما عتق عند الملك
لا بضع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار
فصار كالموردقة مع غيره بان اشترت المراهة اربعا
زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج واحدا عتق
نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لاختصاصها لعدم التصنع
منه وليس العبد في قيمته نصيب المالك من العبد
لاحتباس ما ليقع عنده معه او مع المضارب الف
بالنصف فليشترى به امة فيمتها الف فوطئها فوكرت
ولها مساويا الف فاذا عاها حال كونها مورا قبلت
قيمتها الف وخمسها لانه يسع المالك بالف وربعه
او اعتقه اذ ان شاء المالك لشعني العدم في الف
وما تبين وخمسين وان شاء اعتقه فان قبض اي

فأما قوله لا المضارب انصبغ احمر ولا دخل في عمل
يرأيك انما قال احمر لانه ان صبغه اسود لم يدخل
تحت عمل برأيك عند ابي حنيفة لما رآه السواد
عيب عنده بخلاف سائر الالوان كالخلط اي خلط
مال المضارب بماله نفسه فانه يضمن اذا دخل في عمل
برأيك لا يضمن المضارب بنيهائيه اي بصبغه احمر والخلط
لانه فعل ما فعل باذنه ولم يحصر صبغه ان يبيع
وحصر الثوب في ما لم يكن يعطى بصير المضارب
شريكا في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع
الثوب كان حصر قيمة الصبغ في الثوب للمضارب
وحصر الثوب لابيض من مال المضارب ولا تجاوز
عطف على قوله لا المضارب اي ليس له في مطلقها كما لو
بلد او سلعة او وقت او شخص عينه كالمالك لانه
لم يملك التصرف الا بتقويضه فيتقيد بما قوض اليه
وهذا التقيد مفيد لان التضررات تختلف باختلاف
الامكنة والامتنع والاوقات والاشخاص وكذا
ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة
لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد
فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز ببلده
خرج الى غير ذلك البلد فاشترى او اشترى بسيلة
غير ما عنده او في وقت غير ما عنده او باع مع غيره
ضمن فكان ذلك له وله رجوع وعليه حصره لانه
تصرف في مال غير بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى
رده الى بلد الذي عنده براء من القضاء لانه امين
خالف ثم عاد الى الوقاق ورجع المال مضاربا على عمله
لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا اي ليس له
ايضا ترجح في مالها وعن ابي يوسف انه ترجح

فأما قوله لا المضارب انصبغ احمر ولا دخل في عمل
يرأيك انما قال احمر لانه ان صبغه اسود لم يدخل
تحت عمل برأيك عند ابي حنيفة لما رآه السواد
عيب عنده بخلاف سائر الالوان كالخلط اي خلط
مال المضارب بماله نفسه فانه يضمن اذا دخل في عمل
برأيك لا يضمن المضارب بنيهائيه اي بصبغه احمر والخلط
لانه فعل ما فعل باذنه ولم يحصر صبغه ان يبيع
وحصر الثوب في ما لم يكن يعطى بصير المضارب
شريكا في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع
الثوب كان حصر قيمة الصبغ في الثوب للمضارب
وحصر الثوب لابيض من مال المضارب ولا تجاوز
عطف على قوله لا المضارب اي ليس له في مطلقها كما لو
بلد او سلعة او وقت او شخص عينه كالمالك لانه
لم يملك التصرف الا بتقويضه فيتقيد بما قوض اليه
وهذا التقيد مفيد لان التضررات تختلف باختلاف
الامكنة والامتنع والاوقات والاشخاص وكذا
ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة
لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد
فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز ببلده
خرج الى غير ذلك البلد فاشترى او اشترى بسيلة
غير ما عنده او في وقت غير ما عنده او باع مع غيره
ضمن فكان ذلك له وله رجوع وعليه حصره لانه
تصرف في مال غير بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى
رده الى بلد الذي عنده براء من القضاء لانه امين
خالف ثم عاد الى الوقاق ورجع المال مضاربا على عمله
لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا اي ليس له
ايضا ترجح في مالها وعن ابي يوسف انه ترجح

فأما قوله لا المضارب انصبغ احمر ولا دخل في عمل
يرأيك انما قال احمر لانه ان صبغه اسود لم يدخل
تحت عمل برأيك عند ابي حنيفة لما رآه السواد
عيب عنده بخلاف سائر الالوان كالخلط اي خلط
مال المضارب بماله نفسه فانه يضمن اذا دخل في عمل
برأيك لا يضمن المضارب بنيهائيه اي بصبغه احمر والخلط
لانه فعل ما فعل باذنه ولم يحصر صبغه ان يبيع
وحصر الثوب في ما لم يكن يعطى بصير المضارب
شريكا في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع
الثوب كان حصر قيمة الصبغ في الثوب للمضارب
وحصر الثوب لابيض من مال المضارب ولا تجاوز
عطف على قوله لا المضارب اي ليس له في مطلقها كما لو
بلد او سلعة او وقت او شخص عينه كالمالك لانه
لم يملك التصرف الا بتقويضه فيتقيد بما قوض اليه
وهذا التقيد مفيد لان التضررات تختلف باختلاف
الامكنة والامتنع والاوقات والاشخاص وكذا
ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة
لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد
فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز ببلده
خرج الى غير ذلك البلد فاشترى او اشترى بسيلة
غير ما عنده او في وقت غير ما عنده او باع مع غيره
ضمن فكان ذلك له وله رجوع وعليه حصره لانه
تصرف في مال غير بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى
رده الى بلد الذي عنده براء من القضاء لانه امين
خالف ثم عاد الى الوقاق ورجع المال مضاربا على عمله
لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا اي ليس له
ايضا ترجح في مالها وعن ابي يوسف انه ترجح

فأما قوله لا المضارب انصبغ احمر ولا دخل في عمل
يرأيك انما قال احمر لانه ان صبغه اسود لم يدخل
تحت عمل برأيك عند ابي حنيفة لما رآه السواد
عيب عنده بخلاف سائر الالوان كالخلط اي خلط
مال المضارب بماله نفسه فانه يضمن اذا دخل في عمل
برأيك لا يضمن المضارب بنيهائيه اي بصبغه احمر والخلط
لانه فعل ما فعل باذنه ولم يحصر صبغه ان يبيع
وحصر الثوب في ما لم يكن يعطى بصير المضارب
شريكا في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع
الثوب كان حصر قيمة الصبغ في الثوب للمضارب
وحصر الثوب لابيض من مال المضارب ولا تجاوز
عطف على قوله لا المضارب اي ليس له في مطلقها كما لو
بلد او سلعة او وقت او شخص عينه كالمالك لانه
لم يملك التصرف الا بتقويضه فيتقيد بما قوض اليه
وهذا التقيد مفيد لان التضررات تختلف باختلاف
الامكنة والامتنع والاوقات والاشخاص وكذا
ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة
لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد
فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز ببلده
خرج الى غير ذلك البلد فاشترى او اشترى بسيلة
غير ما عنده او في وقت غير ما عنده او باع مع غيره
ضمن فكان ذلك له وله رجوع وعليه حصره لانه
تصرف في مال غير بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى
رده الى بلد الذي عنده براء من القضاء لانه امين
خالف ثم عاد الى الوقاق ورجع المال مضاربا على عمله
لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا اي ليس له
ايضا ترجح في مالها وعن ابي يوسف انه ترجح

المالك الالف من الغلام ضمن المذبح نصف قيمتها
 أي الامة وذلك لان دعوى المضارب وقعت صحيحة
 ظاهرة لانه يحكم على انه ولد من النكاح بان روى
 البائع له ثم باعها منه وهي تحبلى منه حملا لأمه
 على الصلاح كمن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو
 شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مستغول
 برأس المال فلا يظهر الرجوع فيه لما عرفت ان مال
 المضاربة اذا صارت اجناسيا مختلفة كل واحد منهما
 لا يزيد على رأس المال لا يظهر الرجوع عندئذ لان
 بعضها ليس باولى به من البعض حج لم يكن المضارب
 نصيب في الامة ولا في الكوكب وانما اتفقت له مجرد حق
 التصرف فلا تنفذ دعوى فانه اذا زادت قيمته وصارت
 ألفا وخمسمائة ظهر الرجوع فملك المضارب من نصف
 الزيادة فنفذت دعوى كوجود شرطها وهو الملك
 بجلده ف ما اذا امتنع الكوكب ثم ظهر الرجوع حيث لا ينفذ
 امتناعه السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم الملك
 لا ينفذ بعد جردونه واما الدعوى فاخبار فاذ زادت
 في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك
 نفذ دعوى كماله اذا اخرج جارية عبدا لغيره بغيره اخبار
 فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا **باب** ضمانت
 بله اذ في دفع المضارب المال الى غيره مضاربة
 بله اذ ان الملك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني
 فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني او لا وهو قولنا وظاهر
 الرواية منه وفي رواية لم يضمن ما لم يربح وهو رواية
 الحسن عنه لا يملك الا بطاع فلا يضمن بالعمل ما لم
 يربح فاذا ربح فقد اثبت له الشركة فيصير كملك
 مالها لغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الرجوع

ضمن نصف قيمتها لانه اذا اخذ رأس المال من المالك
 فنفذت دعوى كماله ربحه كماله ربحه كماله ربحه كماله ربحه
 فيضمن خصة المالك وهي النصف حذره

اذا اذن المضارب في بيع المال فله ان يبيع بغير اذن
 على ان لا يبيع بغير اذن المالك ولا يبيع بغير اذن
 على ان لا يبيع بغير اذن المالك ولا يبيع بغير اذن

من لم يضمن ما لم يعمل ان يبيع بغير اذن المالك
 العمل بغير اذن المالك على احد وكذا لو يبيع بغير اذن
 المالك على احد وكذا لو يبيع بغير اذن المالك على احد

انما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الرجوع مقام
 حقيقة حصوله في صيرورة المال مضربا وهذا
 اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فاذا كانت فاسدة
 لا يضمن الاول ولا في عمل الثاني لانه اجير في الاجير
 لا يثبث شيئا من الربح فلا يثبت الشركة بل لا يملك
 اجر مثله على المضارب الاول والا قول ما شرط له
 من الرجوع وان اذن المالك فدفع بالثلث ويصرف
 الثاني ورجح وقيل له ما رزق الله تعالى نصيبا
 بعد ما دفع اليه ربح المال مضارب ثم بالنصف وان اذن
 له بان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث ونظر الثاني
 ورجح فان كانت ربح المال قال له على ان ما رزق الله
 فيسبب نصيبا فلان لك النصف ولله ولستدس
 وللثاني الثلث لانه دفع الاول الى الثاني مضاربة
 صحيحة حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه
 نصف جميع ما رزق الله تعالى وما رزق الله جميع الرجوع
 فكان له نصف جميع الرجوع فلا يكون للمضارب الاول
 ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل اوجب للثاني وهو
 ثلث الرجوع يصرف الى نصيبه خاصة فيبقى له السدس
 ويطلب لهما ذلك لان عمل الثاني وقع له كعمله
 رجلا على حياطة ثوب بذرهم فاستاجر الحياطة
 من يخطه بنصف درهم طالب للقول بفضل كذا
 هذا ولو قيل ما رزقك الله تعالى فهو نصيبا فملك
 ثلثه اي للمضارب الثاني الثلث والثلثان بين المضارب
 الاول وبين المالك نصيبا لانه المالك ما شرط
 لنفسه نصف جميع الرجوع بل نصف ما يحصل الاول
 من الرجوع فالحق الثاني جميع شرطه وما وراء ذلك
 جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه

ارجع المضارب الاول المال
 المضارب الثاني

Copy

نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما ولو قيل ما تحت
من شيء فبيني وبينك نصفان وقد دفع الجير
مضاربة بالنصف فالتنا في نصف ولها الأثر
والمالك نصف لانه لا قول شرط للتنا في نصف الرجح
وهو ما ذون فيه من جهة المالك فالحققة والمالك
شرط لنفسه نصف ما ربح الا قول ولم يربح الا قول
الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله تعالى
فلي نصف او قال ما فضل فيني وبينك نصفان
وقد دفع الي آخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك
ونصف للتنا في ولا شيء لله قول لان المالك شرط لنفسه
نصف جميع الرجح فانصرف بشرط الا قول النصف
للتنا في الى نصيبه فيكونا للتنا في بالشرط ولا شيء
لله قول لانه مما كان له للتنا في كمن اشترى جيرا ليخط
له ثوبا بدرهم فاشترى الاجير من يخطه له بدرهم
فانه لا يملك له قول شيء حيث عقد على جميع حقه
ولو شرط للتنا في ثلثه اي المضارب الثاني ثلثي الرجح
فلما لك والمضارب الثاني النصفان وبني المضارب
الاول للتنا في التمس من الرجح لانه شرط للتنا في شيئا
وهو مستحق للمالك وهو التمس فلم ينفذ في حق
المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التمس
السلامة فاذا لم يسلم رجع عليه كمن اشترى رجلا
ليخط له ثوبا بدرهم فاشترى الاجير رجلا اخذ
ليخطه بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر
فصل شرطه للمالك ثلثا وللعبد اي عبد المالك ثلثا
ليعمل لغيره معه اي مع المضارب ونفسه ثلثا لان
اشترط العمل على العبد لا يمنع التخلية والتسليم
لانه للعبد يد معتبر خصوصاً اذا كان مأذوناً له

وهو المالك جعل ما كان له من قول ونحوه فليس في ذلك
وهو المصوب الموقوف لغيره كمن اشترى ثوبا بدرهم

واشترط العمل اذ ناله ولهذا لا يلي المولى لا خديماً
او دعام العبد وان كان محجوراً عليه واذ لم يمنع التخلية
لم يمنع التخلية ولا كذلك اشترط العمل على المالك
لانه يمنع التخلية فيمنع الصحة واذ صحت كان ثلث الرجح
للمضارب لانه المشروط له هذا القدر والثلثان للمالك
ان لم يكن على العبد دين لانه ما شرط للعبد فليس له
وان كان عليه دين فللعبد ما يتطّل اي المضاربة بموت
احدها اي المالك والمضارب لانهما توكل وموت
الموكل او الموكل يتطّل الوكالة ولحق المالك بدين
الحرب مرتداً او حكم القاضي به لانه كما لموت لا لحق
المضارب به لانه تصرفاته اما متوقف بالنظر الى ملكه
ولا ملك له في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا
توقف في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها
ولا يتطّل بالتدفع الى المالك بضاعة او مضاربة فان قيل
يبين ان يكون الا بضاعة للمالك مفسدا للعقد لانه
الرجح ح يكون للمالك وقد اعتبر في مفهوم الشركة
في الرجح وشرط كونه مشاعاً بينهما قلنا العقد اذا منع
ابتداء باعتبار شيوخ الرجح بينهما لا يتطّل فخصص
احدها بالرجح وعند ذفر يتطّل ويتعزل او المضارب
يعزله اي يعزل المالك اياه ان علم عزله لانه وكيل
في جهته فيشترط عليه بعزله كما حر في الوكالة واذا
علم والمالك عزله من بيعها ولا يعزل عنه لان له حقا
في الرجح ولا يظلم ذلك الا بالنقد فيثبت له حق البيع
ليظهر ذلك ولا يتصرف في ثمنها لان البيع بعد العمل
كان للضرورة ليظهر الرجح ولا حاجة اليه بعد النقد
ولا في نقد من جسد زاس المال لانه معزول في حقه
ويشترط به خله قبل اذ عزله والمال بقوه لكن

ولا بد من الرجح في كل شيء كمن اشترى ثوبا بدرهم
بشرط ان يكون له ثوبا بدرهم فاشترى ثوبا بدرهم

ولا بد من المضارب من يجره من المالك المضارب
لان الرجح لا ينفذ في حق المضارب

ولا بد من العمل في كل شيء كمن اشترى ثوبا بدرهم
بشرط ان يكون له ثوبا بدرهم فاشترى ثوبا بدرهم

ولا بد من العمل في كل شيء كمن اشترى ثوبا بدرهم
بشرط ان يكون له ثوبا بدرهم فاشترى ثوبا بدرهم

من خلافه في جنس رأس المال فليس له أن يبيعه بجنس رأس
 المال قياساً لأن التقدير جنس واحد من حيث التثنية
 وفي الاستحسان له في ذلك لأن الواجب على المضارب
 أن يرد مثل رأس المال يتحقق ذلك برده جنسه فكان له
 ضرورة افتراق المضارب والمالك وفي المال بوجه
 ورجح لزومه أي المضارب طلبه لأنه كالأجير والرجح
 كالأجير له وقد سلم له ذلك فيجبر على إتمام
 عمله كما في الأجرة المحضة كالتدليل فانه يعمل بالأمر
 والتمسار هو الذي يطلب إليه العوض والحيوانات
 لبيعها بأجر من غير أن يستأجر فهو أيضاً يعمل بالأمر
 ويجعل ذلك بمنزلة الأجرة الصحيحة بحكم العادة
 فيجبر على طلب الثمن وبلا ربح لا وإن لم يكن
 في المال ربح كم يلزم المضارب طلبه لأنه وكيل
 محض ومتبرع ولا جبر على المتبرع ويؤكد أي
 المضارب المالك به أي بالطلب لأن حقوق العقد
 تتعلق بالعقد والمالك ليس بعقد فلا يمكن
 من الطلب إلا بتوكيله فيؤمر بالتوكيل لأنه يضع
 حقه كذا سائر الأولاء وكل وكيل بالبيع إذا امتنع
 عن التقاضي لا يجبر عليه بل يجبر على أن يجعل صاحبه
 المال ولا يضيع حقه المالك من الربح يعني إذا
 هلك من مال المضارب بغير الربح دون رأس المال
 والماله لا يصرف إلى التبع للأصل كما يصرف المالك
 في مال الزكاة إلى العفو لا التصاب فإن زاد لم يضمن
 إلا أن زاد الماله على الربح لم يضمن المضارب لأنه
 أمين فلا يكون ضامناً في الربح والعقد باق
 وهلك المال أو بعضه زاد الربح لياخذ رأس المال
 يعني اقتسما الربح والمضاربة بجعلها ثم هلك المال

والله اعلم
 قوله لزومه طلبه أي الجبر على المضارب استيفاء عمله
 أنه لو لم يكن مؤثراً في رأس المال على المضارب
 وقد سلم له ذلك أي سلم للمضارب حصة الربح التي
 كالأجرة كالأجرة أخذ أجره العمل فيجبر على العمل

أو

أو بعضه ثم زاد الربح لياخذ المالك رأس ماله لأن
 الأصل أن القسمة لا تصح حتى يستوفي المالك رأس
 ماله لأن الربح زيادة على الأصل وهو لا يكون
 إلا بعد سلامة الأصل فإذا هلك ما في المضارب
 أمانة ظهر أنما أخذه من رأس المال فيضمن المضارب
 ما أخذه لأنه أخذه لنفسه وما أخذه المالك بحسب
 من رأس المال وإذا استوفى رأس المال فما فضل
 يقيم بينهما لأنه ربح وما نقص لم يضمن المضارب
 لأنه أمين وإن اقتسما الربح وفسخاها أي المضاربة
 ثم عقداً عقداً آخر فملك المال لم يترأى الربح الأول
 لأن المضاربة الأولى قد انتهت والثانية عقد جديد
 فملك المال في العقد الثاني لا يوجب الانتقام من
 له قول كما لو دفع إليه مالاً آخر ففقه مضارب
 في الحصر مستبد من ماله ضمن كدوائه فإذا مرض
 كان دوائه من ماله سواء كان في السفر والحضر
 لأنه لم يجنس بمال المضاربة فلا يجب النفقة
 فيدبر نفوسه كمن بالسكنى الأصل وجوب النفقة
 على الغير بسبب الاحتباس به ولم يوجد فكانت
 فعالة في السفر طعاماً وشراباً وكسوة وأجر
 خاوميد وغسل ثيابه والذهن إذا احتجج إليه وركوب
 كربة أو شراء وعقله من مالها أي من مال المضاربة
 فانه إذا صار محبوساً بالعمل للمضاربة فوجب
 النفقة في مالها لأجل الاحتباس به بالمعروف أي
 غير قاييد على الحاجة الأصلية ولا ما يقتضيه وضو
 الزائد على المعروف وقايلها أي من الطعام وغيره
 بعد الحاجة إلى مالها أي مال المضاربة لعدم الحاجة
 وما روي من سفر يغدو إليه ولا يبيت بأهل كاستيف

فإنه قسم الربح فاستأجره
 فانه المضارب فاستأجره

نفقة المضارب

والله اعلم
 والله اعلم
 والله اعلم

Copy

University

والأقل لا أن قدح المضارب أحد المالك من الرخ
 قدر المينق أو قدر ما أنفق المضارب من رأس المال
 حتى يتم رأس ما له وإن فضل شيء قسم بينهما وإن كان
 أي باع المضارب متاع المضاربة مراحجة يحسب
 نفقته أي ما أنفق على المتاع من اجرة الجمل وأجر
 القصار والدلال والتيسار لانه هذه الأشياء
 تزيد في القيمة وتعارف التجار الحاقها برأس المال
 في بيع المراحجة لا أي لا يحسب نفقته نفسه في سفره
 وتقليباته في المال لأنهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد
 أيضا في قيمة المتاع معه أي مع المضارب الف بالبيع
 فاشترى به بئرا فباعه بالعين واشترى بها أي
 بالالعين عبدا ولم ينقد الالعين فضاعا الالغان
 عنده أي عند المضارب غرم أي المضارب خماسية
 درهم والمالك الباقي وهو ألف وخمسة وربع العبد
 للمضارب وباقيه وهو ثلثة أرباعه لانه المضاربة
 ورأس المال الفان وخمسة لأن المال لما صار
 الفين ظهر في المال وهو ألف فكان بينهما نصفين
 فنصيب المضارب منه خماسية فانه ينظر بالالعين
 عبدا صار العبد مشتركا بينهما فربع للمضارب ثلثة
 أرباعه للمالك ثم إذا ضاع الالغان قبل التقيد
 كان عليهما ضمان من العبد على قدر ملكهما في العبد
 فربع على المضارب وهو خماسية وثلثة أرباعه
 على المالك وهو ألف وخمسة فنصيب المضارب
 خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومالك
 المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك على
 المضاربة لعدم ما بينا فيها وراجع على القاضي فقط
 يعني لا يبيع العبد مراحجة الآ على الفين لانه اشتراه
 بغير

ورأس المال الفان وخمسة لأن المال لما صار
 الفين ظهر في المال وهو ألف فكان بينهما نصفين
 فنصيب المضارب منه خماسية فانه ينظر بالالعين
 عبدا صار العبد مشتركا بينهما فربع للمضارب ثلثة
 أرباعه للمالك ثم إذا ضاع الالغان قبل التقيد
 كان عليهما ضمان من العبد على قدر ملكهما في العبد
 فربع على المضارب وهو خماسية وثلثة أرباعه
 على المالك وهو ألف وخمسة فنصيب المضارب
 خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومالك
 المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك على
 المضاربة لعدم ما بينا فيها وراجع على القاضي فقط
 يعني لا يبيع العبد مراحجة الآ على الفين لانه اشتراه
 بغير

بها فلو بيع العبد بغيرها وهو أربعة آلاف
 فخصمها أي حصة المضاربة ثلثة آلاف قال الفقهاء
 وخمسة منها رأس المال والربع منها خمسمائة
 درهم بينهما نصفان شري من المالك بالعين عبدا
 شراه بنصفه راجح بنصفه لا يتم الألف لأن بيعه
 من المضارب كبيع من نفسه لانه وكيله وإن حكم
 بجوانه لتعلق حق المضارب به فلا يجوز بناءا للملك
 عليه لأنها مبنية على الأمانة والاحتراز عن نفسه
 الحيانة فتبني على ما اشتراه به المالك فيكون المضارب
 كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس يبيع مراحجة
 خصمائه لأن البيع الجاري بينهما كالعبدوم لما ذكر
 فتبني المراحجة على ما اشتراه به المضارب كاشتراه
 اشتراه له ونأوله آياه بربع يبيع بالعين عبدا
 بتقدير العيني فقتل رجل خطأ فأنزلت له الفدية
 الفداء فإن دفع العبد استهت المضاربة لأن العبد
 بالتدفع زال عن ملكها بغير بدل وأن فديا خرج العبد
 عن المضاربة أما حصة المضارب فله في ملكه فيقرن
 بالتدفع فصار كالقائمة وأما حصة المالك فله في
 العبد بالجنابة صار كالأثقال عن ملكها الموجب
 الاصلى هو التدفع وبالفداء صار كالثما اشترياه
 ثم الفداء عليهما بالارباع فربع الفداء عليه أي
 المضارب وباقيه وهو ثلثة الأرباع على المالك
 لأن الفداء مؤنة المالك فيستقدر بقدره وقد كان المالك
 بينهما ارباعا لأن المال إذا صار عينا واحدا وظهر
 الرخ وهو بينهما والف للمالك رأس ماله وإذا فديا
 صار العبد لهما وخرج عنها أي عن المضاربة فيجوز
 المضارب يوما والمالك ثلثة أيام بقدر حقهما شري

فإن كان العبد قد اشتراه
 بغيرها فلو بيعه بغيرها
 وهو أربعة آلاف
 فخصمها أي حصة
 المضاربة ثلثة آلاف
 قال الفقهاء
 وخمسة منها رأس
 المال والربع منها
 خمسمائة درهم
 بينهما نصفان شري
 من المالك بالعين
 عبدا شراه بنصفه
 راجح بنصفه لا يتم
 الألف لأن بيعه من
 المضارب كبيع من
 نفسه لانه وكيله وإن
 حكم بجوانه لتعلق
 حق المضارب به فلا
 يجوز بناءا للملك
 عليه لأنها مبنية على
 الأمانة والاحتراز
 عن نفسه الحيانة
 فتبني على ما اشتراه
 به المالك فيكون
 المضارب كالوكيل له
 في بيعه ولو كان
 بالعكس يبيع مراحجة
 خصمائه لأن البيع
 الجاري بينهما كالعبد
 وم لما ذكر فتبني
 المراحجة على ما
 اشتراه به المضارب
 كاشتراه اشتراه له
 ونأوله آياه بربع
 يبيع بالعين عبدا
 بتقدير العيني
 فقتل رجل خطأ
 فأنزلت له الفدية
 الفداء فإن دفع
 العبد استهت
 المضاربة لأن
 العبد بالتدفع
 زال عن ملكها
 بغير بدل وأن
 فديا خرج العبد
 عن المضاربة
 أما حصة المضارب
 فله في ملكه فيقرن
 بالتدفع فصار
 كالقائمة وأما
 حصة المالك فله
 في العبد بالجنابة
 صار كالأثقال
 عن ملكها الموجب
 الاصلى هو
 التدفع وبالفداء
 صار كالثما
 اشترياه ثم
 الفداء عليهما
 بالارباع فربع
 الفداء عليه أي
 المضارب وباقيه
 وهو ثلثة الأرباع
 على المالك لأن
 الفداء مؤنة
 المالك فيستقدر
 بقدره وقد كان
 المالك بينهما
 ارباعا لأن المال
 إذا صار عينا
 واحدا وظهر
 الرخ وهو
 بينهما والف
 للمالك رأس
 ماله وإذا
 فديا صار
 العبد لهما
 وخرج عنها
 أي عن
 المضاربة
 فيجوز
 المضارب
 يوما
 والمالك
 ثلثة
 أيام
 بقدر
 حقهما
 شري

فإن كان العبد قد اشتراه
 بغيرها فلو بيعه بغيرها
 وهو أربعة آلاف
 فخصمها أي حصة
 المضاربة ثلثة آلاف
 قال الفقهاء
 وخمسة منها رأس
 المال والربع منها
 خمسمائة درهم
 بينهما نصفان شري
 من المالك بالعين
 عبدا شراه بنصفه
 راجح بنصفه لا يتم
 الألف لأن بيعه من
 المضارب كبيع من
 نفسه لانه وكيله وإن
 حكم بجوانه لتعلق
 حق المضارب به فلا
 يجوز بناءا للملك
 عليه لأنها مبنية على
 الأمانة والاحتراز
 عن نفسه الحيانة
 فتبني على ما اشتراه
 به المالك فيكون
 المضارب كالوكيل له
 في بيعه ولو كان
 بالعكس يبيع مراحجة
 خصمائه لأن البيع
 الجاري بينهما كالعبد
 وم لما ذكر فتبني
 المراحجة على ما
 اشتراه به المضارب
 كاشتراه اشتراه له
 ونأوله آياه بربع
 يبيع بالعين عبدا
 بتقدير العيني
 فقتل رجل خطأ
 فأنزلت له الفدية
 الفداء فإن دفع
 العبد استهت
 المضاربة لأن
 العبد بالتدفع
 زال عن ملكها
 بغير بدل وأن
 فديا خرج العبد
 عن المضاربة
 أما حصة المضارب
 فله في ملكه فيقرن
 بالتدفع فصار
 كالقائمة وأما
 حصة المالك فله
 في العبد بالجنابة
 صار كالأثقال
 عن ملكها الموجب
 الاصلى هو
 التدفع وبالفداء
 صار كالثما
 اشترياه ثم
 الفداء عليهما
 بالارباع فربع
 الفداء عليه أي
 المضارب وباقيه
 وهو ثلثة الأرباع
 على المالك لأن
 الفداء مؤنة
 المالك فيستقدر
 بقدره وقد كان
 المالك بينهما
 ارباعا لأن المال
 إذا صار عينا
 واحدا وظهر
 الرخ وهو
 بينهما والف
 للمالك رأس
 ماله وإذا
 فديا صار
 العبد لهما
 وخرج عنها
 أي عن
 المضاربة
 فيجوز
 المضارب
 يوما
 والمالك
 ثلثة
 أيام
 بقدر
 حقهما
 شري

Copy

سبب لزوال الملك عن المخلوط الى الخالط واذا حصل
 بفريق تعد حصل سبب الزوال من وجه دون وجه فاعبر
 نصيب كل منهم زائلا من الشريك في حق البيع من غير
 الشريك فلا يجوز لأبرضاء الشريك غير زائل في حق
 البيع من الشريك عملا بالشبهتين وهذا أولى من
 لأنه انتصرف مع الشريك اسرع نفاذا من انتصرف مع
 الاجنبي بدليل جواز تعليق معتق البعض للشريك
 لا الاجنبي وكذا اجازة المناع من الشريك جازية ولما
 شركة عقد عطف على قوله واما شركة ملك وركبتها
 الايجاب بان يقول احدها شاركك في كذا او في كذا
 التبادلات والقبول بان يقول الآخر قبلت فان العقد
 من العقود الشرعية فلا بد لهما من ركن كسائرهما
 وشرطها كون العقود عليه اي انتصرف في عقد الشركة
 عليه قابله للوكالة ليقع ما يحصله كل منهما بشركا
 بينهما فيحصل لنفسه بالاصالة ولشريكه بالوكالة
 ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاخطاب
 ونحوه من المباحات فان التوكيل لا يصح فيه بل ما
 يكتسبه يكون له خاصة وعدم ما يقطعهما الشركة
 كشرط دراهم مستامة من ألوح لاحدهما فانه يقطع
 الشركة في ألوح لاحتمال ان لا يبقى بعد هذا الدرام
 المستامة ونحوه يشتركان فيها وهي اي شركة العقد
 ثلثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة بالاعمال
 وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة التصانيع وشركة
 التثقل وشركة الابدان ووجه التسمية ظاهر والثالث
 شركة الوجوه قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه
 اي شركة العقود على اربعة اوجه مفاوضة وعنان
 وشركة التصانيع وشركة الوجوه وتبعه صاحب الكافي

وشركة العقود التي يكون احد الشركاء كذا في كذا
 شركة عقد يقبل كذا في كذا مع العقود على اربعة
 الايجاب بان يقول احدها شاركك في كذا او في كذا
 التبادلات والقبول بان يقول الآخر قبلت فان العقد
 من العقود الشرعية فلا بد لهما من ركن كسائرهما
 وشرطها كون العقود عليه اي انتصرف في عقد الشركة
 عليه قابله للوكالة ليقع ما يحصله كل منهما بشركا
 بينهما فيحصل لنفسه بالاصالة ولشريكه بالوكالة
 ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاخطاب
 ونحوه من المباحات فان التوكيل لا يصح فيه بل ما
 يكتسبه يكون له خاصة وعدم ما يقطعهما الشركة
 كشرط دراهم مستامة من ألوح لاحدهما فانه يقطع
 الشركة في ألوح لاحتمال ان لا يبقى بعد هذا الدرام
 المستامة ونحوه يشتركان فيها وهي اي شركة العقد
 ثلثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة بالاعمال
 وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة التصانيع وشركة
 التثقل وشركة الابدان ووجه التسمية ظاهر والثالث
 شركة الوجوه قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه
 اي شركة العقود على اربعة اوجه مفاوضة وعنان
 وشركة التصانيع وشركة الوجوه وتبعه صاحب الكافي

وقال في غاية البيان هذا التقسيم فيه نظر لانه يؤهم
 ان شركة التصانيع وشركة الوجوه مغايرتان للمفاوضة
 والاولى في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر
 الطحاوي وابو الحسن الكرخي في مختصرهما بقولهما
 الشركة على ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال
 وشركة بالوجوه وكل واحدة منها على وجهين
 مفاوضة وعنان وفي الهداية اشار الى هذا حيث
 قال في بيان شركة الوجوه وانها تصح مفاوضة
 لانه يكون تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان وانما
 اطلقت تكون عنانا فلما عرفت على هذا اخترناه
 وبينه على طبق غاية البيان وقلت وكل منها اما
 مفاوضة وهي معنى المساوات سمي هذا العقد بها
 لاشتراط المساوات فيه من جميع الوجوه كالمساواة
 او عنان مأخوذ من قولهم عن اي عرض سمي هذا
 العقد به لما قال ابن السكيت كانه عن لهما شئ
 فاشتركا فيه او من عنان الفرس كما ذهب اليه الكسائي
 والاصمعي لان كل واحد منهما جعل عنانا انتصرف
 في بعض المال الى صاحبه اما المفاوضة في الشركة بالاموال
 فبان يضمنت وكالة اي يكون كل منهما وكيل للآخر
 ليحقق المقصود وهو الشركة في الميثري لانه لا يفدر
 ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم
 ولايته عليه لا يقال قد مر ان الوكالة بالجهول
 لا تجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لتضمنها الوكالة
 للجهول الجنس كما اذا وكل بشراء ثوب ونحوه لانا
 نقول الوكالة بالجهول لا يجوز قصدا وجوز
 ضمنا كما مر في المفاوضة وكفالة بان يكون كل منهما
 كفيل للآخر ليحقق المساوات بينهما وطلب كل

والمراد من المفاوضة والوجهين في التقسيم ان المفاوضة
 هي التي فيها يكون كل واحد من الطرفين وكيل للآخر
 في تحقيق المقصود وهو الشركة في الميثري لانه لا يفدر
 ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم
 ولايته عليه لا يقال قد مر ان الوكالة بالجهول
 لا تجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لتضمنها الوكالة
 للجهول الجنس كما اذا وكل بشراء ثوب ونحوه لانا
 نقول الوكالة بالجهول لا يجوز قصدا وجوز
 ضمنا كما مر في المفاوضة وكفالة بان يكون كل منهما
 كفيل للآخر ليحقق المساوات بينهما وطلب كل

بشرط التقسيم
 من الثلثة

والمراد من المفاوضة والوجهين في التقسيم ان المفاوضة
 هي التي فيها يكون كل واحد من الطرفين وكيل للآخر
 في تحقيق المقصود وهو الشركة في الميثري لانه لا يفدر
 ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم
 ولايته عليه لا يقال قد مر ان الوكالة بالجهول
 لا تجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لتضمنها الوكالة
 للجهول الجنس كما اذا وكل بشراء ثوب ونحوه لانا
 نقول الوكالة بالجهول لا يجوز قصدا وجوز
 ضمنا كما مر في المفاوضة وكفالة بان يكون كل منهما
 كفيل للآخر ليحقق المساوات بينهما وطلب كل

Copy

منها فيما باشره أحدها لا يقال قد مر أن الكفالة لا
تصح إلا بقبول المكفول له فالجسر فكيف جازت
هنا مع جهالة لانا بقول قد مر أيضا أن الفتوى
على صحتها ولو سلم فذلك في الكفيل القصدى كما هنا
ضمنى كالوكالة وتساويا الشريك بالمال يعني
مالا تصح به الشركة كما سبق في بخلاف العوض
والعقد حيث لا يضرها التفاضل بينهما وتصرفا
بان يقدر أحدهما على جميع ما يقدر عليه الآخر من الشركة
والإفادات معنى المساواة فلا يصح تفريع على قوله
وكفالة بين عبيد وصيبي ومكاتبين فانقسم
ليسوا بأهل الكفالة ولا بين حر ومملوك وصبي
وبالبيع ومسلم ودمي تفريع على قوله تصرفا فان
الحر البالغ يستقل بالتصرف والكفالة والعبد لا
يملك شيئا منها إلا بأذن مولاه والصبي لا يملك
الكفالة وإن أذن له الولي ويملك التصرف بأذنه
والكافر إذا اشترى غمرا أو خنزيرا لا يقدر المسلم
أن يبيعه ومن شرطها أن يقدر على بيع ما اشتراه
شريكه لكونه وكيل له في البيع والشراء وكذا المسلم
لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه ولم يقل دينا
كما في سائر الكتب لاندراج ما يفيد تحت قوله
وتصرفاته كما ذكرنا فهو معنى عنه ولا بد من انعقاد
شركة المكفوضة من ذكر لفظ المكفوضة أو بيان
معناه أي معنى ذلك لأن أكثر الناس لا يعرفون
جميع شرائطها ويجعل التصريح بالمكفوضة قائما
مقام ذلك كله وإن بينا جميع ما تقتضيه المكفوضة
صحت إذا لمعبر للمعنى لا اللفظ فشرى كل واحد
إذا ذكر اللفظ أو بين المعنى يكونا معا كل واحد

أي أن الكفالة لا تصح إلا بقبول المكفول له فالجسر فكيف جازت هنا مع جهالة لانا بقول قد مر أيضا أن الفتوى على صحتها ولو سلم فذلك في الكفيل القصدى كما هنا ضمنى كالوكالة وتساويا الشريك بالمال يعني مالا تصح به الشركة كما سبق في بخلاف العوض والعقد حيث لا يضرها التفاضل بينهما وتصرفا بان يقدر أحدهما على جميع ما يقدر عليه الآخر من الشركة والإفادات معنى المساواة فلا يصح تفريع على قوله وكفالة بين عبيد وصيبي ومكاتبين فانقسم ليسوا بأهل الكفالة ولا بين حر ومملوك وصبي وبالبيع ومسلم ودمي تفريع على قوله تصرفا فان الحر البالغ يستقل بالتصرف والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها إلا بأذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وإن أذن له الولي ويملك التصرف بأذنه والكافر إذا اشترى غمرا أو خنزيرا لا يقدر المسلم أن يبيعه ومن شرطها أن يقدر على بيع ما اشتراه شريكه لكونه وكيل له في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه ولم يقل دينا كما في سائر الكتب لاندراج ما يفيد تحت قوله وتصرفاته كما ذكرنا فهو معنى عنه ولا بد من انعقاد شركة المكفوضة من ذكر لفظ المكفوضة أو بيان معناه أي معنى ذلك لأن أكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها ويجعل التصريح بالمكفوضة قائما مقام ذلك كله وإن بينا جميع ما تقتضيه المكفوضة صحت إذا لمعبر للمعنى لا اللفظ فشرى كل واحد إذا ذكر اللفظ أو بين المعنى يكونا معا كل واحد

قوله ودمي تفريع بين الكفر والدين وكذا إذا اشترى غمرا أو خنزيرا لا يقدر المسلم أن يبيعه ومن شرطها أن يقدر على بيع ما اشتراه شريكه لكونه وكيل له في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه ولم يقل دينا كما في سائر الكتب لاندراج ما يفيد تحت قوله وتصرفاته كما ذكرنا فهو معنى عنه ولا بد من انعقاد شركة المكفوضة من ذكر لفظ المكفوضة أو بيان معناه أي معنى ذلك لأن أكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها ويجعل التصريح بالمكفوضة قائما مقام ذلك كله وإن بينا جميع ما تقتضيه المكفوضة صحت إذا لمعبر للمعنى لا اللفظ فشرى كل واحد إذا ذكر اللفظ أو بين المعنى يكونا معا كل واحد

منها مشتركا بينهما لا لا مقتضى المفاضلة المساواة
الطعام أهله والأولاد وكسوتهم وكسوة أهله
وكسوته فانها تكون له خاصة استحصانا والقياس
أن تكون على الشركة لا يتها من عقود التمان فكانت
من جنس ما يتنا وله عقد الشركة وجه الاستحسان
انها مستثناة من مقتضى المفاضلة إذ كل منهما حين
شارك صاحبه كان عالما بحاجته إلى ذلك في مدة
المفاضلة ومعلوم أن كلاً منهما لم يقصد بالمفاضلة
أن تكون نفقته ونفقة عياله على شريكه وأنه لا يمكن
من تحصيل حاجته إلا بالتشاور فصار كل منهما مستثنا
هذا القدر من تصرفه مما هو مقتضى المفاضلة وانتهى
المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشرط وللبائع
أن يطالب بجنس الطعام والكسوة إتماما لما اشترى
بالأصل وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري
أن ادعى من مال الشركة بقدر حقه لأن الشيء كان
عليه خاصة وقد قضى من مال الشركة وكل دين لزوم
أحدهما بما يصح فيه الشركة وسيناقى بيبانه وهو
احتراز عن لزوم دين بما لا يصح فيه الشركة كالجناية
والبيع عن دم عمدة والنكاح والخلع والنفقة كالشراء
والبيع والسيجارة والكفالة بمال بأمرة أي بامر المكفول
عنه فثبت أن ذلك الدين الآخر حتى لو كفيل بأمرة
لم يضمن الآخر وإنما ضمن فيها تحقيقا للمساواة
وبله أمر لا أن لا يضمن شريكه لا يتها من مقتضى
الكفالة بالنفس فإذا كانت بأمرة كانت مفاضلة
كما سياتي وأما العناد في الشركة بالمال عطف
على قوله وأما المفاضلة فهو شرك في كل تجارة وكل
شئ كالنظر والطعام ونحوهما ومقتضى الوكالة

والكفالة بأمرة أي بامر المكفول عنه فثبت أن ذلك الدين الآخر حتى لو كفيل بأمرة لم يضمن الآخر وإنما ضمن فيها تحقيقا للمساواة وبله أمر لا أن لا يضمن شريكه لا يتها من مقتضى الكفالة بالنفس فإذا كانت بأمرة كانت مفاضلة كما سياتي وأما العناد في الشركة بالمال عطف على قوله وأما المفاضلة فهو شرك في كل تجارة وكل شئ كالنظر والطعام ونحوهما ومقتضى الوكالة

قوله وأما العناد في الشركة بالمال عطف على قوله وأما المفاضلة فهو شرك في كل تجارة وكل شئ كالنظر والطعام ونحوهما ومقتضى الوكالة

Copy

niversity

وتنقضي الوكالة فقط فتنقضي من اهل الشركة كصبي وموت
بعض البيع وان لم يكن احد الكفالة وانما تنقضي عما ذكرنا
ومطلقا وموت جديده

ومع فضل مال احد

من غير ان يفتقد
الشركي عم

وانه ان شئت عقد اذ حصلته استثنى الشركة
في الرجوع الى العقد لا المال لا شئت مساواة وانما
وخلط وانما القدرات مكتوبة كذا هذه المفردة
والاشارة في كذا توجه في كذا نظر الجليل
حتى جاز في كذا الوجه والفتيل هذا ما يصح ان
يؤخذ في كذا هذه الخلافة ان كذا مستثناة
المقصود قد نقل عن كذا في كذا شركة الوجود
والقبول كذا بجملة عقد كذا في كذا
حاشا لخدمته على الدرر

ليتحقق المقصود من الشركة وهو التصرف في مال الغير
فقط اردون الكفالة لانها تثبت في المفاوضة
ضرورة المساواة التي تقتضيها اللفظ وهذا اللفظ
لا ينبغي عنده كما مر في بعض الاموال لان الحجة
ما شئت اليه والمساواة ليست شرطا فيه فوجب القول
بصحته ومع فضل مال احدها لعدم اشتراط التساوي
فيه وتساوي ما ليسها لا الرجوع وبالعكس اي تساوي
الرجوع لا المالكين لقوله عم الرجوع على ما شرط والوصية
على قدر المالين مطلقا بله فضل بخلاف شرط كل
الرجوع لاحدهما بخروج العقد برغم الشركة وتصح
ايضا يكون احدهما اي احدا المالكين وداهم والآخر
دناير او من احدهما داهم بغير ومن الآخر
سود وبلا خلط وقال زهر والشافعي لا تصح
بدونه لان الرجوع فرع المال ولا يتصور وقوع
الفرع على الشركة الا بنسبة الشركة في الاصل ولا يخلط
بلا خلط ولنا ان الشركة عقد توكيل من الطرفين
ليشترى كل منهما بما له على ان يكون الشريك بينهما
وهذا لا يفتقر الى الخلط والرجوع يتحقق بالعقد
كما يتحقق بالمال ولهذا سمي العقد شركة وهذا
الشركة مستندة الى العقد حتى جاز شركة الوجود
والقبول فانما استندت الى العقد لم يشترط فيها
المساواة واتحاد الجنس والخلط وكل يطالب بما
منشئ له الاخر لما مر انه متضمن للوكالة لا الكفالة
والوكيل هو الاصيل في الحقوق ثم يرجع على من يملك
بحصة منه ان من الثمن ان اداء من ماله لاس مال
الشركة لانه وكيل من جهته في حصة فادى من مال
نفسه رجع عليه ولا يصح ان اي المفاوضة والعنان

في الشركة

ولا يصح ان الا بالتقديس

في الشركة بالاموال الا بالتقديس اي اداهم والدناير
والفلوس النافقة اي الرايجة والتبر وهو ذهب
غير مضروب والنقرة وهي فضة غير مضروبة ان
تعامل الناس بها اربا بالتبر والنقرة تصح ان
عقد الشركة على الفلوس النافقة يجوز اتفاقا
لكونها ثمننا باصطلاح الناس وانما التبر فقد
جعل في شركة الاصيل وفي الجماع الصغير بمنزلة
الغرض فلا يصلح ان لراس مال الشركة والمضاربة
وجعله في صرف الاصل كالائمان والاول ظاهر
المذهب قالوا المعبر فيه العرف ففي كل بلد جرى
التعامل بالمبايعة بالتبر فهو كالنقود لا يتعين
بالعقود وتصح الشركة به ونزل التعامل بالتمالة
ثمن بمنزلة الضرب المخصوص وفي كل بلد لم يجر
التعامل بها فهو كالعرف ويتعين في العقود
ولا تصح به الشركة كذا في الكافي ولا يصح الا بما
ذكر وبالقوى من كذا بعد بيع كل من الشريكين نصف
نصيبه بنصف عرض الاخر يعني لو باع كل منهما
نصف ماله من العريض بنصف مال الاخر منه
صارا شريكين في الشركة ملك حتى لا يجوز
لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر ثم بالعقد صار
شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب
صاحبه وهذه حيلة من ارباب الشركة في العريض
وان ملك احدا المفاوضين يارب او جهة ما صح
فيه الشركة كما مر انفا وقبض عطف على ملك صارت
المفاوضة عنانا لزوال المساواة المتضمنة في المفاوضة
هناك ما لهما او مال احدهما قبل الشركة يطلبا
لانها من العقود الجائزة فشرط لدوامه ما شرط لا بدائه

في الشركة

في شركة الاصل اي في مال الشركة من المسوق كذا في
حاشا
ولا يصح ان الا بالتقديس
الا ما ذكره من التقديس والفلوس
المنقحة في الشركة كذا في الفلوس
حاشا لخدمته على الدرر

Copy

niversity

وهذا ظاهر في حاله ان المال ليس وهكذا اذا هلك احدهما
 لانه لم يرض بشركة صاحبه في ماله الا ليشترك
 في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا بشركة
 فيبطل العقد لعدم اتفاقه وهو اي الهلاك
 على صاحبه او صاحب المال قبل الخط هلك في يد
 اولى يد الاخر اما اذا هلك في يد فظاهر واما اذا
 هلك في يد الاخر فلكونه امانة عنده وبعد اي
 بعد الخط يهلك عليها لانه لا يتميز فيهلك بينهما
 من المالين وان هلك احدهما بعد شراء الاخر بماله
 فشرته لهما على ما شرط لان المالك حين وقوع
 مشترك بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير
 الحكم بهلاك مال الاخر والشركة شركة عقد حتى
 ان اتفقا باعده جان ببيع لانه الشركة قد تمت في شرعي
 فلا ينقض بهلاك المال بعد تمامها ورجوع على الاخر
 بخصته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالته وقد انفرد
 من مال نفسه فيصير رجوعه كما مر وان هلك قبله
 او قبل شراء الاخر فان وكله حين الشركة صريحا
 فشرته لهما على ما شرط في رأس المال لا الترخ ماله
 ان كان رأس المال بينهما الله فاما لمشتري يكون
 ان كان رأس المال نصيبا فكذا ذلك لان الشركة ان بطلت
 فالوكالة المصريح بها قائمة فكان مشتركاً حكم
 الوكالة ويكونا شركة ملك حتى لا يملك احدهما
 ان يتصرف في نصيب الاخر والاى وان لم يملك
 صريحا فلاى لا يكون المشتري لهما بل للمشتري خاصة
 لانه الوقوع على الشركة حكم وكالة تمت في ضمها
 الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما
 فتبطل ما في ضمنها من الوكالة ولكل من هذين

والا شركة قد تمت قبل هذا المودى قوله لانه المالك
 حين وقوعه فيكون له بعد ذلك ولا بد من ملك
 ان يرد الكفاية وليس على كمال الشركة شركة عقد
 وليس على كمال الشركة لهما نصيب على احوال وموداهما
 منقولة يظهر بان كل حاسه حرد

البركي

لا يملكه من قبله ولا يكون كالمشرك ولا حين العقد لا المودى
 عن كمال الشركة وشرطها ان يكون من اهل الكفاية والمساواة
 في الكفاية وشرطها ان يكون من اهل الكفاية والمساواة
 في معنى المساواة من قبل اياه كما مر حاسه حرد

الشركيين اما المفاوضية وشرطي العناد ان يرضع
 لانه معتاد في عقد الشركة ويوقع لانه من عادة
 التجار ويضارب اي يدفع المال المضاربة لانها دون
 الشركة فيجوز ان يتضمنها جلا في الشركة لانه الشئ
 لا يتضمن مثله ويؤكل من يتصرف فيه بغيره وشرط
 لانه من عادة التجار والمال في يد اي في يد كل من
 امانة حتى اذا هلك لم يضمنه بل تعد واما المفاوضة
 في شركة الصنائع فبان يشترك صاحبان متساويان
 فيما يجب فيه عليه المساواة في المفاوضة المذكورة وهي
 المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا في اهل
 الكفاية وان يشترطا ان يكون ما رزق الله تعالى
 نصفيين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة وقد مر بيان
 سوى المال لاختصاص المساواة فيه بالمفاوضة ان
 كصبا غني او خياط وصباغ اسارة الى ان الحار الصفة
 والمكان ليس بشرط في شركة الصنائع وتقبل العمل
 عطف على يشترك لاجل بينهما اي ليكون كل ما يحصله
 احدهما من الاجر مشترك بينهما كما هو حكم المفاوضة
 وتضمنت وكالة لا اعتبار بها في جميع انواع الشركة وكفالة
 تحقيقا لمعنى المفاوضة وصحت وان وصليته شرطا
 العمل نصفيين والمال الله فاما استحسانا وفي القياس
 لا يصح لان الضمان بقدر العمل فزيادة عليه ربح
 ما لم يضمن فلم يجر العقد لافضائه اليه وصار كشركة
 الوجوه وجه الاستحسان ان ما يأخذه رجلا لا يأخذه
 رجلا لا الترخ عند انحاء الجنس وقد اختلف لان
 رأس المال عمل والترخ مال فكان بدل العمل والعمل
 يقوم بالتقويم فيقدر بقدر ما يقوم به فلا يخرج
 بخلاف شركة الوجوه كما سيجي ولزم كل عمل قبله

لا يملكه من قبله ولا يكون كالمشرك ولا حين العقد لا المودى
 حاسه حرد

أخذها ويطالب الآخر أي كل منهما وبراء الدافع
بدفعه إليه والكسب بينهما نصفيين وأن عمل أحدهما
قياسا واستحسانا لأن هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة
للكفالة وأما العنان في شركة الصنائع فإن يشترك
صانعان بل تساوي بينهما فيما ذكر وتضمنت وكالة
فقط وتلبيت بدلا حكمايم المذكورين ^{بشركة العنان} التماسا والقياس
أن لا تعبث لأن الشركة وقعت مطلقة عن قيد
الكفالة والاحكام المذكورة من وجوبها ^{بشركة العنان} ووجه التماس
أن هذه الشركة مقتضية لوجوب العمل في ذمة كل منهما
ولهذا يستحق الآخر بسبب نفاذ تقبله عليه ^{بشركة العنان} فجرى
بجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البدل
حتى قالوا إذا قرأ أحدهما بيدي مني صابونا أو سبطا
مستملك لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لأن التصريح
على الكفاوضة لم يوجد ونفاذ الاقرار موجب التصريح بها
وأما المفاوضة في شركة الوجوه سميت ببراء لا يشترى
بالنسبة الأولى له وجهه عند الناس فإن يشترك
متساويان فيما ذكره مال ليشترى ما يتعلق بقوله
يشترك بوجوهها ويسمى وتضمنت وكالة لما مر
أن التصرف على الغير لا يكون إلا بوكالة أو ولاية
فتعين الأولى وكفالة تحقيقا بمعنى المفاوضة وأما
العنان فيها أن في شركة الوجوه فإن لا يعتبر
التساوي فيها أي في الامور المذكورة في المفاوضة
وتضمنت وكالة فقط لما مر وأن شرط ان الشريكان
شركة الوجوه منصفة ^{بشركة العنان} المتشترى أو متالكين فالرجح
كذلك وشرط العضل بطلان الرجح لا يستحق إلا العمل
كالضارب أو بالمال كرت المال أو بالضمان كالشاهد
الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه على التليد بأقل

[illegible]

رَبُّوْجَا هَقِيْمَا

ما أخذ في طيب له الفضل بالضم والياء لا يستحق
 غيرها الا يرى ان من قاله لغيره تصرف في مالك على
 ان في بعض روجه لا يستحق شيئا لعدم هذه العادة
فصل في الشركة الفاسدة لا شركة في الاحتطاب
 والاحتشاش والاصطياد وسائر المباحات لان
 الشركة تنص التوكيل وهو انبات ولاية التصرف فيما
 هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يتصور هنا لان الموكل
 لا يملكه فلا يملك اقامة الغير مقامه وما حصل احدهما
 فله لانه اثر عمله وما حصله الآخر فلهما لانه اثر عملهما
 نصفيين تحققا للمساواة وما حصل لاحدهما باعانة
 الآخر فله اى للحصول لانه اصل في العمل والله اعلم
 بالفا ما بلغ عند محمد ولا يزيد على نصف ثمع عند ابو يوسف
 كما هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما ولا في
 الاستقواء بان كان لاحدهما بقل والله عز وجل ولي
 احدهما والكسب للعامل كونه عاملا وعليه اجر العمل
 للآخر لانه اجتمع اجارة فاسدة الترخ في الشركة الفاسدة
 على قدر المال وان شرط الفضل لان الاصل ان الترخ
 تابع للمال كالترخ ولم يعدل عنه الا عند صفة التميم
 ولم يتجرب فيبطل شرط التفاضل لان استحقاقه بالعقد
 فيكون فيه فقر في الفساد وهذا واجب الترفع وبطل
 اى الشركة مطلقا بموت احدهما ولو حكما بان يرتد
 ويلحق بدان الحرب ويجوز به القاضى لان الوكالة
 لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة ومبطل الاذن
 مبطل للزوم لا يرى احدهما مال الآخر بلا اذنه
 اى ليس لاحد الشريكين ان يؤدى ذكوة مال الآخر
 بل اذنه لانه ليس من جنس التجارة فاذن كل
 لصاحبه فاذن ياولد اى بالتعاقب ضمن القاضى

وكانت له في القبر من العجايب ما لا يحصى من العجايب
وكانت له في القبر من العجايب ما لا يحصى من العجايب

Handwritten manuscript page from the 'Mushaf al-Furqan' (Quran). The text is written in elegant Thuluth calligraphic script on aged parchment. It features several large, ornate initial letters in red ink (rubrication), marking the beginning of new sections or verses. The script is dense and fills most of the page.

فان جهل باداء الاول لانه الاتي بغير المأمور به لانه
 اسقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضم
 علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لقوات
 الحمل وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد
 اذا اعتقه الموكل ينزل به علم به او لا وان اذ يامقا
 اذ اذ يكل واحد بغيبة صاحبه وانفق اذ اذ هما
 في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل
 قسط الآخر ويتقاسمان وكان مال احدهما اكثر يرجع
 بالزيادة شري معا وضامة باذن شريكه ليطلق
 فهي له مجانا يعني اذا اذن احد لكفا وضام لصاحبه
 بشراء امته ليطاءها فاشترها المأمور واذي التمس
 من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يغرم لشريكه
 شيئا عند اي خيفة وعند ما يرجع عليه بنصف
 التمس لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان التمس
 واجبا عليه وقد اذاه من مال الشركة فيرجع عليه
 بنصف التمس كما في ثمن الطعام والكسوة وكله اذ
 الحادية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة
 ثم الاذن يتضمن حصته نصيبه لان الوطى لا يحمل الا
 بالملك فصان كما اذا اشترى اياها ثم قال احدهما للآخر
 اقبطها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا قسم
 جائز بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لانه ذلك
 مستثنى عن الشركة للضرورة كما ترى بيانه ولا ضرورة
 في مسئلتنا واخذ البائع بمنها اياها شاء او لم يشأ
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام
 والكسوة **كتاب الزراعة** هي لغة معاقل
 من الذرع وشرعا عقود على الذرع ببعض الخارج
 ولا يصح عند ابي حنيفة حديث رافع بن خديج

فان جهل باداء الاول لانه الاتي بغير المأمور به لانه
 اسقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضم
 علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لقوات
 الحمل وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد
 اذا اعتقه الموكل ينزل به علم به او لا وان اذ يامقا
 اذ اذ يكل واحد بغيبة صاحبه وانفق اذ اذ هما
 في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل
 قسط الآخر ويتقاسمان وكان مال احدهما اكثر يرجع
 بالزيادة شري معا وضامة باذن شريكه ليطلق
 فهي له مجانا يعني اذا اذن احد لكفا وضام لصاحبه
 بشراء امته ليطاءها فاشترها المأمور واذي التمس
 من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يغرم لشريكه
 شيئا عند اي خيفة وعند ما يرجع عليه بنصف
 التمس لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان التمس
 واجبا عليه وقد اذاه من مال الشركة فيرجع عليه
 بنصف التمس كما في ثمن الطعام والكسوة وكله اذ
 الحادية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة
 ثم الاذن يتضمن حصته نصيبه لان الوطى لا يحمل الا
 بالملك فصان كما اذا اشترى اياها ثم قال احدهما للآخر
 اقبطها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا قسم
 جائز بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لانه ذلك
 مستثنى عن الشركة للضرورة كما ترى بيانه ولا ضرورة
 في مسئلتنا واخذ البائع بمنها اياها شاء او لم يشأ
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام
 والكسوة **كتاب الزراعة** هي لغة معاقل
 من الذرع وشرعا عقود على الذرع ببعض الخارج
 ولا يصح عند ابي حنيفة حديث رافع بن خديج

شري معا وضامة

فان جهل باداء الاول لانه الاتي بغير المأمور به لانه
 اسقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضم
 علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لقوات
 الحمل وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد
 اذا اعتقه الموكل ينزل به علم به او لا وان اذ يامقا
 اذ اذ يكل واحد بغيبة صاحبه وانفق اذ اذ هما
 في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل
 قسط الآخر ويتقاسمان وكان مال احدهما اكثر يرجع
 بالزيادة شري معا وضامة باذن شريكه ليطلق
 فهي له مجانا يعني اذا اذن احد لكفا وضام لصاحبه
 بشراء امته ليطاءها فاشترها المأمور واذي التمس
 من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يغرم لشريكه
 شيئا عند اي خيفة وعند ما يرجع عليه بنصف
 التمس لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان التمس
 واجبا عليه وقد اذاه من مال الشركة فيرجع عليه
 بنصف التمس كما في ثمن الطعام والكسوة وكله اذ
 الحادية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة
 ثم الاذن يتضمن حصته نصيبه لان الوطى لا يحمل الا
 بالملك فصان كما اذا اشترى اياها ثم قال احدهما للآخر
 اقبطها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا قسم
 جائز بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لانه ذلك
 مستثنى عن الشركة للضرورة كما ترى بيانه ولا ضرورة
 في مسئلتنا واخذ البائع بمنها اياها شاء او لم يشأ
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام
 والكسوة **كتاب الزراعة** هي لغة معاقل
 من الذرع وشرعا عقود على الذرع ببعض الخارج
 ولا يصح عند ابي حنيفة حديث رافع بن خديج

فان جهل باداء الاول لانه الاتي بغير المأمور به لانه
 اسقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضم
 علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لقوات
 الحمل وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد
 اذا اعتقه الموكل ينزل به علم به او لا وان اذ يامقا
 اذ اذ يكل واحد بغيبة صاحبه وانفق اذ اذ هما
 في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل
 قسط الآخر ويتقاسمان وكان مال احدهما اكثر يرجع
 بالزيادة شري معا وضامة باذن شريكه ليطلق
 فهي له مجانا يعني اذا اذن احد لكفا وضام لصاحبه
 بشراء امته ليطاءها فاشترها المأمور واذي التمس
 من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يغرم لشريكه
 شيئا عند اي خيفة وعند ما يرجع عليه بنصف
 التمس لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان التمس
 واجبا عليه وقد اذاه من مال الشركة فيرجع عليه
 بنصف التمس كما في ثمن الطعام والكسوة وكله اذ
 الحادية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة
 ثم الاذن يتضمن حصته نصيبه لان الوطى لا يحمل الا
 بالملك فصان كما اذا اشترى اياها ثم قال احدهما للآخر
 اقبطها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا قسم
 جائز بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لانه ذلك
 مستثنى عن الشركة للضرورة كما ترى بيانه ولا ضرورة
 في مسئلتنا واخذ البائع بمنها اياها شاء او لم يشأ
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام
 والكسوة **كتاب الزراعة** هي لغة معاقل
 من الذرع وشرعا عقود على الذرع ببعض الخارج
 ولا يصح عند ابي حنيفة حديث رافع بن خديج

انه م نهى عن المخاربة وهي مزارعة الارض على الثلث
 او الربع من الخير وهو الاكثر لمعاجلة الخيران
 وهي الارض التي حوت ولا تنها استيجار ارض ببعض
 ما يخرج من عملها فكان في معنى قفيز الطحانات
 كما مر في الاجارة وتصح عندها لانه م دفع
 تحيل خبير الى اهله بمعاملة وارضه باجر اربعة
 على نصف ما يخرج من عمر وذرعه وبه عمل الصابة
 وانتا بصون والصالحون الى يومنا هذا ويعلم بترك
 خبر الواحد والقبيل والانداء قالوا وبه معنى وركنها
 الاجاب والقبول كسائر العقود ونظرها غايته امور
 الاول اهلية العاقدين اذ لا صحة لعقد ما بدوفا
 والثاني صلاح حصة الارض للزراعة ليحصل المقصود
 والثالث بيان مدة متعارفة بان يقول الى سنة
 او سنتين مثله لانه العقد يرتك على منفعة الارض
 ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل
 ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة
 لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة
 معيارا للمنفعة فيجب ان تكون المدة مما يتمكن فيها
 من المزارعة حتى اذا بينت مدة لا يتمكن فيها منها
 فسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا بينت مدة
 لا يعيش احدهما الى مثلها عادة كذا في الزخيرة والاربع
 بيان رب البذر اي من كان البذر من قبله لان العقد
 عليه يختلف باختلافه فان البذر ان كان من قبل
 العامل فالتعقود عليه منفعة الارض وان كان
 من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل فلا بد
 من بيان التعقود عليه لان جهالة تفضي الى النزاع
 والخامس بيان جنس البذر اذ لا بد من بيان

فان جهل باداء الاول لانه الاتي بغير المأمور به لانه
 اسقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضم
 علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لقوات
 الحمل وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد
 اذا اعتقه الموكل ينزل به علم به او لا وان اذ يامقا
 اذ اذ يكل واحد بغيبة صاحبه وانفق اذ اذ هما
 في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل
 قسط الآخر ويتقاسمان وكان مال احدهما اكثر يرجع
 بالزيادة شري معا وضامة باذن شريكه ليطلق
 فهي له مجانا يعني اذا اذن احد لكفا وضام لصاحبه
 بشراء امته ليطاءها فاشترها المأمور واذي التمس
 من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يغرم لشريكه
 شيئا عند اي خيفة وعند ما يرجع عليه بنصف
 التمس لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان التمس
 واجبا عليه وقد اذاه من مال الشركة فيرجع عليه
 بنصف التمس كما في ثمن الطعام والكسوة وكله اذ
 الحادية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة
 ثم الاذن يتضمن حصته نصيبه لان الوطى لا يحمل الا
 بالملك فصان كما اذا اشترى اياها ثم قال احدهما للآخر
 اقبطها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا قسم
 جائز بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لانه ذلك
 مستثنى عن الشركة للضرورة كما ترى بيانه ولا ضرورة
 في مسئلتنا واخذ البائع بمنها اياها شاء او لم يشأ
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام
 والكسوة **كتاب الزراعة** هي لغة معاقل
 من الذرع وشرعا عقود على الذرع ببعض الخارج
 ولا يصح عند ابي حنيفة حديث رافع بن خديج

فان جهل باداء الاول لانه الاتي بغير المأمور به لانه
 اسقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضم
 علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لقوات
 الحمل وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد
 اذا اعتقه الموكل ينزل به علم به او لا وان اذ يامقا
 اذ اذ يكل واحد بغيبة صاحبه وانفق اذ اذ هما
 في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل
 قسط الآخر ويتقاسمان وكان مال احدهما اكثر يرجع
 بالزيادة شري معا وضامة باذن شريكه ليطلق
 فهي له مجانا يعني اذا اذن احد لكفا وضام لصاحبه
 بشراء امته ليطاءها فاشترها المأمور واذي التمس
 من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يغرم لشريكه
 شيئا عند اي خيفة وعند ما يرجع عليه بنصف
 التمس لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان التمس
 واجبا عليه وقد اذاه من مال الشركة فيرجع عليه
 بنصف التمس كما في ثمن الطعام والكسوة وكله اذ
 الحادية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة
 ثم الاذن يتضمن حصته نصيبه لان الوطى لا يحمل الا
 بالملك فصان كما اذا اشترى اياها ثم قال احدهما للآخر
 اقبطها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا قسم
 جائز بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لانه ذلك
 مستثنى عن الشركة للضرورة كما ترى بيانه ولا ضرورة
 في مسئلتنا واخذ البائع بمنها اياها شاء او لم يشأ
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام
 والكسوة **كتاب الزراعة** هي لغة معاقل
 من الذرع وشرعا عقود على الذرع ببعض الخارج
 ولا يصح عند ابي حنيفة حديث رافع بن خديج

يقول زارعك

للآخر حيث تفقد لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصفية الحب والتبني لغير رب البذر حيث تفقد لانه شرط مخالف بمقتضى العقد العقد وهو مؤدى الى قطع الشركة اذ يتباين فيه افعه فلا ينفع الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصيبى ولم يتعرضا للتبني او شرط الحب نصيبى وجعله اى التبن كرت البذر صححت اما الاولى فلا لها شرط الشركة فيما هو المقصود واتكوت عن التبن لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا نه شرط موافق لحكم العقد لانه غاء ملكه وانفسدت اى المزارعة فالخارج لوب البذر لانه ملكه والفرع يملك ملك الاصل واما يستحق الاخر بالتبني فانه لم كان انما كرت البذر ولا خر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعنى اذا كان البذر مما صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثله لا يواد على المسمى لانه رضى بسقوط الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لاستيفائه منافع الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها فاه اصحت فالمشروط اى الوجوب هو المشروط لصحة الالتزام ولا شئ للعامل ان لم يخرج اى الارضى شئ لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج ويجوز العامل ان يلا رب البذر يعنى اذا عقدت المزارعة فامتنع من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بانه في البذر وفيه يلزمه فلا يجبر عليه كما لو استأجر اجيرا ليهدم دانه وفي الكفاية هذا قبل ابقاءه وبعد يجبر وان امتنع

هذا هو المقصود من قوله لا يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصفية الحب والتبني لغير رب البذر حيث تفقد لانه شرط مخالف بمقتضى العقد العقد وهو مؤدى الى قطع الشركة اذ يتباين فيه افعه فلا ينفع الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصيبى ولم يتعرضا للتبني او شرط الحب نصيبى وجعله اى التبن كرت البذر صححت اما الاولى فلا لها شرط الشركة فيما هو المقصود واتكوت عن التبن لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا نه شرط موافق لحكم العقد لانه غاء ملكه وانفسدت اى المزارعة فالخارج لوب البذر لانه ملكه والفرع يملك ملك الاصل واما يستحق الاخر بالتبني فانه لم كان انما كرت البذر ولا خر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعنى اذا كان البذر مما صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل

هذا هو المقصود من قوله لا يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصفية الحب والتبني لغير رب البذر حيث تفقد لانه شرط مخالف بمقتضى العقد العقد وهو مؤدى الى قطع الشركة اذ يتباين فيه افعه فلا ينفع الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصيبى ولم يتعرضا للتبني او شرط الحب نصيبى وجعله اى التبن كرت البذر صححت اما الاولى فلا لها شرط الشركة فيما هو المقصود واتكوت عن التبن لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا نه شرط موافق لحكم العقد لانه غاء ملكه وانفسدت اى المزارعة فالخارج لوب البذر لانه ملكه والفرع يملك ملك الاصل واما يستحق الاخر بالتبني فانه لم كان انما كرت البذر ولا خر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعنى اذا كان البذر مما صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل

هذا هو المقصود من قوله لا يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصفية الحب والتبني لغير رب البذر حيث تفقد لانه شرط مخالف بمقتضى العقد العقد وهو مؤدى الى قطع الشركة اذ يتباين فيه افعه فلا ينفع الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصيبى ولم يتعرضا للتبني او شرط الحب نصيبى وجعله اى التبن كرت البذر صححت اما الاولى فلا لها شرط الشركة فيما هو المقصود واتكوت عن التبن لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا نه شرط موافق لحكم العقد لانه غاء ملكه وانفسدت اى المزارعة فالخارج لوب البذر لانه ملكه والفرع يملك ملك الاصل واما يستحق الاخر بالتبني فانه لم كان انما كرت البذر ولا خر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعنى اذا كان البذر مما صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل

هذا هو المقصود من قوله لا يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصفية الحب والتبني لغير رب البذر حيث تفقد لانه شرط مخالف بمقتضى العقد العقد وهو مؤدى الى قطع الشركة اذ يتباين فيه افعه فلا ينفع الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصيبى ولم يتعرضا للتبني او شرط الحب نصيبى وجعله اى التبن كرت البذر صححت اما الاولى فلا لها شرط الشركة فيما هو المقصود واتكوت عن التبن لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا نه شرط موافق لحكم العقد لانه غاء ملكه وانفسدت اى المزارعة فالخارج لوب البذر لانه ملكه والفرع يملك ملك الاصل واما يستحق الاخر بالتبني فانه لم كان انما كرت البذر ولا خر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعنى اذا كان البذر مما صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل

العامل اجبر الحاكم على العمل لان الوفاء به ممكن بل هو ضرر بلحقه فلزم العقد كما في سائر الاجازات الا اذا كان له عذر فيفسخ به الاجازة كما لو مرض فتفسخ به المزارعة ولو اى رب البذر والارض له وقد كرت العامل فلا شئ له في عمل الكرت قضاء لان عمله انما يتفق به بالعقد والعقد يقوم العمل بجزء من الخارج ولا خارج بعد ويستترضى ديانة يعنى انما ذكر جوابا في القضاء واما فيما بينه وبينه وبقه فيلزمه ان يعطى العامل اجر مثل عمله لانه انما اشتغل باقامة هذه الاجال يحصل له نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد عرته والتعدير مدفوع فيفتى بان يملك رضا وبطلان المزارعة بموت احدها اى العاقدى كما في الاجازة فلو دفعها تلك سنين فلما ثبت في الاولى ومات صاحب الارض قبل اذ راكم ترك اى الزرع في يد المزارع الى اذ راكم وقسم على الشرط وبطلت المزارعة في السنين الاخرى لان في ابقاء العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارعة والورثة وفي القطع ابطالا لحق العامل اصله فكان ابقاء اولى واما في الاخرى فلا حاجة الى ابقاء اذ لم يثبت الحق للمزارع في شئ بعد فمكنا بالقبيل مضت المدة قبل اذ راكم فعلى المزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع لانه يستوفى منفعة بعض الارض لتربية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقته اى نفقة الزرع كاجر السقي والمحافظة والحما والرواع والدوس والتذرية عليها بقدر حقوقهما حتى يدرك نفقة العبد المشترك العاقد عن الكسب فموت احدهما قبله اى قبل ادراك الزرع تركت اى ترك الزرع في مكانه الى اذ راكم ولا ينسب على المزارع

هذا هو المقصود من قوله لا يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصفية الحب والتبني لغير رب البذر حيث تفقد لانه شرط مخالف بمقتضى العقد العقد وهو مؤدى الى قطع الشركة اذ يتباين فيه افعه فلا ينفع الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصيبى ولم يتعرضا للتبني او شرط الحب نصيبى وجعله اى التبن كرت البذر صححت اما الاولى فلا لها شرط الشركة فيما هو المقصود واتكوت عن التبن لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا نه شرط موافق لحكم العقد لانه غاء ملكه وانفسدت اى المزارعة فالخارج لوب البذر لانه ملكه والفرع يملك ملك الاصل واما يستحق الاخر بالتبني فانه لم كان انما كرت البذر ولا خر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعنى اذا كان البذر مما صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل

هذا هو المقصود من قوله لا يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصفية الحب والتبني لغير رب البذر حيث تفقد لانه شرط مخالف بمقتضى العقد العقد وهو مؤدى الى قطع الشركة اذ يتباين فيه افعه فلا ينفع الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصيبى ولم يتعرضا للتبني او شرط الحب نصيبى وجعله اى التبن كرت البذر صححت اما الاولى فلا لها شرط الشركة فيما هو المقصود واتكوت عن التبن لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا نه شرط موافق لحكم العقد لانه غاء ملكه وانفسدت اى المزارعة فالخارج لوب البذر لانه ملكه والفرع يملك ملك الاصل واما يستحق الاخر بالتبني فانه لم كان انما كرت البذر ولا خر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعنى اذا كان البذر مما صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل

لا تأنقينا عقدا لا جارة ههنا استحسانا لبقاء مدة
 الاجارة فاما من استمرار العامل او وادع على ما كان
 عليه من العمل انما في الاول فلو يكن البقاء لانقضاء
 المدة انفق احدها على الزرع بله امر صاحبه او امر فاض
 فهو متطوع في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور
 على الاتفاق فصار كالدار المشتركة بينهما اذا لم يمت
 فانفق احدها في مرمتها بله امر كان متطوعا وانفق
 امر الزارع بدعي محجوج الى بيعها او بيع الارض كما
 في الاجارة وليس للعامل ان يطالب بما كسب الا ان
 وحفر لا نهان وسوى المساة بشئ اذا لا يجوز
 ان يطالب به بالمتى وهو الخارج لانه معدوم ولا يلزم
 المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفد ولو
 نبت امر الزرع لم تبع الى الارض قبل استحصاءه او
 الزرع لان في البيع ابطال حق المزارع والتاخير اول
 من الابطال ويخرج القاضى ان حبه لانه جزء الظلم
 وهو لم يظلم لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما
كتاب المسابقات هي لغة مفاعلة من التقى
 وشرع دفع الشئ الى مصلحه جزء من ثمره وهي كالمزاد
 في البطون عند اى حنيفة خلافا لما وانه الفتوى
 على صحتها وشروطها كشر وطها المكنة ههنا كاهلية
 العاقدين وتبيين نصيب العامل والتخليه بين الجار
 والعامل والشركة في الخارج وما عداها من الشروط
 المذكورة فيها لا جرى ههنا فتصح بله ذكر المدة والقياس
 ان لا تصح لانها اجارة معنى كالمزاد وتصح استحسانا
 وتقع على اول ثمر يخرج اذا لادراك الشروق وقت معين
 قلما يتفاوت وتفسد ان لم يخرج اى في هذه السنة
 لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكأنما تصاعلى

هذا العقد لا ينافى
 في الاجارة

هذا العقد لا ينافى
 في الاجارة

هذا العقد لا ينافى
 في الاجارة

هذا العقد لا ينافى
 في الاجارة

نحو ذلك ذكره تاج الشريعة الا اذا دفع استثناء من قوله
 فتصح بله ذكر المدة غير انما في الارض لم تبلغ ارباع
 الغراس التزم على ان يضلحها فما خرج كان بينهما نصفين
 حيث تفسدان لم يذكر سنين معلومة ذكره قاضيا
 او دفع اصول وطيرة في ارض مساقاة ولم يسلم
 الوقت فانها تفسد لان اصول الرطبة كالغراس
 تجارة في رطبة لبنائها غايه كسنة اشهر مثلا حيث
 يجوز ويقع على اول جزء او قطع يكون اى يحصل
 ذلك الاول لا ما بعد دفع رطبة اخرى جزاءها
 على ان يقوم عليها حتى يخرج بدونها ويكون اى البذر
 بينهما نصفين جاز بله ذكر الوقت استحسانا لان
 الارزاق وقتنا معلوما عند المزارعين والهدايا
 يحصل بعلم العامل فالترايط المناصفة فيه يكون
 صحيحا والرطبة لصاحبها اذا لم فيه لعلم العامل
 ولو شرط تنصيفها مسدت لا شرط الشركة فيما هو
 حاصل قبلها وكون مدة لا يخرج التزم فيها بله دفع الارض
 لغرس فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخارج فانه
 يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر فيها يفدها لا يبي
 المقصود بالمساقات الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع
 المقصود فيكون مفسد للعقد وذكر مدة قد يخرج
 الثمر فيها وقد لا اى لا يخرج لا اى لا يفسدها لعدم العلم
 بفوات المقصود بل هو متوهم في كل مزارعة ومسا
 بان يسطلم الزرع او الثمر اذ سماوية فلو خرج اى
 الثمر في وقت شتى فعلى الشرط لصحة العقد ولا اى
 وان لم يخرج فيه بل تأخر عنه فسد العقد وتبين
 انها ستمدة لا يخرج الثمر فيها ولو علم ذلك ابتداء
 كان العقد فاسدا فكذا اذا تبين انتهاء واذا فسد فلا حال

هذا العقد لا ينافى
 في الاجارة

هذا العقد لا ينافى
 في الاجارة

البر المثل كما في المزارعة تصح اي المساقات في الكرم
 والتبج والبقول واصول البادججان والتخل ولو
 وصليته فيه ثم ان لم يدرك حتى لو كان مدركا لم يصح
 العقد اذ لا يكون ج لعمال العامل اثر كالمزارعة وعند
 اتفاق لا يجوز المساقات الا في التخل والكرم دفع
 ارضا سببا معلومة على ان يغرسها اشجارا وتكون
 هي ايا الاشجار والارض بينهما نصفين فسد كالمزارعة
 الشركة فيما كانا حاصلا قبل الشركة لا بعد وهو ارض
 فاما غرسها اي العامل غرسا من عند فخرجت عما
 كان الكل لصاحب الارض وللغارس عليه قيمة غرسه
 واجر مثل عمله لان صاحب الارض يستاجر العامل
 ليحعل ارضه بستانا بالآلات فله على ان يكون اجرو
 نصف البستان الذي يظهر بعلمه والالات له فيكون
 في معنى فقير الطمان المنه عنه فيكون فاسدا ثم يغرس
 ملك للغارس وقد تعدد رددها عليه لا تصا اياها بالارض
 فيجب قيمتها واجر مثل عمله لانه لا يدخل في قيمة الغرس
 لتقومها بنفسها تبطل اي المساقات بموت احدها
 ومضي مدتها والتم في وهذا قيد لصورتها الموت
 ومضي المدة وانما بطلت لان صاحب الارض يستاجر
 العامل ببعض المتاجر ولو استأجره بدارهم بطلت
 الاجارة بموت احدها فكذلك استأجره ببعض المتاجر
 فلومات صاحب الارض وللعامل القيام عليه حتى
 يدرك الثمر وان وصليته كمن يزرع من صاحب الارض
 لان انتقاض العقد بموته اضرارا بالعامل وباطالا
 بكان مستحقا له بالعقد وهو ترك الثمار في الاجارة
 الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف الجار
 قبل الادراك وفيه ضرر عليه وانما جاز نقض الاجارة

لو لم يزرع الكرم والتبج او لم يزرع البستان فسد العقد
 ودخل بعينه في بعض الاشجار التي هي جارية الكرم والتخل
 كما في التبج فانه يزرع في الكرم والغرس والغرس
 بمعنى الغرس وجعل الجار يزرع ما صدر الشريعة ان يبيع
 نصف الغرس بنصف الارض وبشجرة من الارض
 العامل تحت سنين مثلا يزرع في كل سنة من الغرس
 عن فسخه رجل دفع اليه رجل ارضا مدة معلومة على
 ان يغرس الكرم اليه فيها اخرها على انما يحصل من الاثمار
 وانما يكون بينهما جاز حاسر حدة

لو لم يزرع في التبج التمر وسكوته والتم
 في التمر حدة التمر والتم على الكرم

لوضع الضرر فلا يجوز ابقاؤها لدفعه كان او لم يكن
 فان مات العامل فلورثته القيام عليه وان كرهه
 صاحب الارض لا يقيم قايون مقامه وفيه نظر
 للجانبين وان ماتا فالحيار في القيام عليه او تركه
 الى ورثة العامل تقيما مهم مقامه وقد كان له
 في حيوته هذا الخيار بعد موت صاحب الارض فكذا
 يكون لورثته بعد موته وان لم يمت احداهما لم يمت
 مدتها اي مدة المساقات فالحيار للعامل ان شاء
 محال على ما كان عليه يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما
 على التولية لانه في الامر بالخيار قبل الادراك اضرارا
 بهما والضرر مدفوع كما مر ولا يفسخ الا بعد
 كما في الاجارات ومنه كون العامل متاجرا عن العمل
 فانها لو لم تصح لزمه استئجار الاجر فيلحق به
 ضرر لم يلزمه بعقد المساقات وقد مر ان الضرر
 مدفوع او كون العامل سارفا لحاف على من اي
 لم التبرج او سقفه او التسقف بالتمريك جمع سقفة
 وهو غرض التخل كذا في التصاح **كتاب الدعوى**
 اوردها عقيب المعاملات لانها تترتب عليها
 في الوجود وهي لغة قول يقيد به الانسان ايجاب
 حق على غيره والتمها التنايث ولا شؤن ومجتمعا
 دقاوي بفتح التواي كفتوى وفناوي وشرعا مطالبة
 حق من حقوق العباد عند من وهو القاضي له
 الخلاص من اي تخليص من المدعى عليه اذا ثبت والمسمى
 من ادراك غرك اي لا يجبر على الخصومة اذ التبركها
 ولما كان هذا متنا ولا للادعاء من التنازعين
 فعلا احترز عند بقوله من المتنازعين قولا ولما كان
 هذا متنا ولا المتنازعين في المباحة احترز عند بقوله

حتى يدرك الثمر كمن انارادوا التخل لم يجزوا على العمل
 كما في التبرج حدة

وقد اورد في هذا الموضع من المصنف على العمل في الارض
 استجارا لا محالة في ارضه عليه ان يزرع فيها ما صدر الشريعة
 من التخل فانه يزرع في الكرم والغرس والغرس
 بمعنى الغرس وجعل الجار يزرع ما صدر الشريعة ان يبيع
 نصف الغرس بنصف الارض وبشجرة من الارض
 العامل تحت سنين مثلا يزرع في كل سنة من الغرس
 عن فسخه رجل دفع اليه رجل ارضا مدة معلومة على
 ان يغرس الكرم اليه فيها اخرها على انما يحصل من الاثمار
 وانما يكون بينهما جاز حاسر حدة

في دفع التبرج كمن انارادوا التخل لم يجزوا على العمل
 كما في التبرج حدة

ارضه يد رجل ادفع رجل ارضا وقفت
 وبين شرط الوفت وقفت القاضى بالوقت
 ثم جاءه رجل ادفع له ملكة قاله القاضى
 الذي لا ان القاضى بالوقت ثم جاءه رجل
 ادفع له ملكة قاله القاضى بالوقت

دعوى الكتاب فاصح في باب ما
 يبطل له التبرج

لو لم يزرع في التبرج التمر وسكوته والتم
 في التمر حدة التمر والتم على الكرم

Copy

في الحق أي حق العبد والمدعى عليه بخلافه أي يجبر على
 الخصومة إذا تركها فانطبق الجحد على المحدود وقد
 اختلفت عبارات المشايخ في حله والتصحيح ما ذكر
 ههنا قيل المدعى عليه هو المذكر والآخر هو المدعى قالوا
 هذا جحد صحيح ولكن الشك في معرفته لأن العبرة
 للمعاني دون الصور والميلاني فان الكلام قد يوجد
 من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالموت
 الذي ادعى ردة الوديعه او هلاكه كما فانه مدعى صور
 ومنكر لوجوب التضامن معنى وانما يحلفه القاض
 اذا ادعى ردة الوديعه او هلكه كما انه لا يلزمه ردة
 ولا تضامن ولا يحلفه انه ردة لان اليقين ادا يكون
 على التفي وركنها أي الدعوى اضافة الحق الى نفسه
 ان كان اصيلا او الى من تات أي المدعى منابه كما
 في الوكيل وأب الصغير وصيه عند التزاع متعلق
 باضافة الحق وأهلها أي الدعوى العاقل خرج به
 المحنوب المميز خرج به التصبي الغير المميز قال
 المستر وشي في جامع احكام القضاة الدعوى من
 التصبي المحجور عليه غير صحيح اما التصبي المأذون
 فدعواه صحيح ان كان مدعيا فجوابه ايضا صحيح
 وشرط جوانها مجلس القاض فان الدعوى في مجلس
 غيره لا تصح حتى لا يجتهد المدعى عليه جوابه وحكمه
 الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه
 اجبره القاض عليه وانما تصح أي الدعوى اذا التزم
 شيئا على الخصم بعد شؤنها والا كان مبنا لا يقدم
 عليه عاقل وعليم المدعى عطف على التزم أي صان
 ما يدعيه معلوما ويبي ذلك بقوله فلو كان ما يدعي
 منقولا في يد الخصم ذكر أي المدعى عليه انه في يد بغير

المدعى عليه من ينكر
 والمدعى عليه من لا ينكر

قوله وانما هي الدعوى سواء في جانب المدعى والمضى
 عليه

في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه

كونه المدعى معلوما
 حق

حق فان التمس قد يكون في يد غير المالك بحق كالتهم
 في يد ائتمتهم والمبيع في يد ائتمهم لاجل قبض التمس
 قال صدر الشريعة هذه العلة تشتمل العقار ايضا
 فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دراية
 وجه موقوفه على مقدمتين مسلمتين احدهما ان
 دعوى الاعيان لا تصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية
 انما ينصب خصما اذا كان في يد والثانية ان الشبهة
 معتبرة يجب دفعها لا شبهة الشبهة كما قالوا ان
 شبهة الربوا يلحقه بالحقيق لا شبهة الشبهة اذا عرفت
 فاعلم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير
 مشاهد بخلاف المنقول فانه فيه مشاهد فوجب
 دفعها في دعوى العقار باثباته بالبينه لتصح الدعوى
 وبعد ثبوته يكون احتمال كونه اليد لغير المالك شبهة
 الشبهة فلا تعتبر واما اليد في المنقول فلكونه شاعدا
 لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك
 فوجب دفعها لتصح الدعوى المحددة المأذون الى سواء
 السبل حسبنا الله ونعم الوكيل وطلب عطف
 على ذكر احضاره أي احضار ما يدعيه ان امكن لينكر
 اليد في الدعوى والشهادة لان الاعلام باقصى ما يمكن
 شرط وانما المنقولات بالاثبات لانها تبلغ اسباب
 التعريف حتى قالوا في المنقولات التي يتعذر نقلها
 كالترحي مثل حضر الحاكم عندها او بعث امينا
 وذكر قيمته ان تعذر اى احضاره ليصير المدعى
 معلوما لان الاعيان تتفاوت والشرط ان يكون
 الدعوى معلوما وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر
 قيمته لانها خلف عنه قال الفقيه ابو الليث بشرط
 مع ذكر القيمة ذكر الذكورة والا نونة وقال قاضنا

قوله اقول دراية وجهه انه الحق جازم في دعوى المدعى
 لاجل جازم في ثبوت يد المدعى عليه بالبينه كما كان احتمال
 يد غير المالك شبهة فلم يتحقق له قوله وانما يدعيه حق
 بحكمه المنقول وانما في الجواب انما يخص به هذا
 القول المنقول في الذكورة لا في الجواب لانها لا توافقه
 بل كغيره من غير هذا الحق ايضا كما لا بد له والمأذون
 كما ذكرنا في حق المدعى في الدعوى المدعى عليه
 والقيمة من ذكر قوله غير حق في دعوى العقار في غير حق
 التمس وخرج في غير هذا ذكره قوله في الدعوى المدعى

كما سطره

وكان في ذلك من الغش والفساد ما لا يحصى
فقد كان من الغش والفساد ما لا يحصى
فقد كان من الغش والفساد ما لا يحصى

وصاحب الترجمة ان كان العي غايبا والادعى انه
في يد المدعى عليه فانكر ان يتي المدعى قيمته وصفته
تسمع دعواه وتقبل بيته ولو قال غصبت متى
عين كذا ولا ادري قيمته فالوا تسمع قال في الكافي
وان لم يتي القيمة وقال غصبت متى عين كذا ولا ادري
انه هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة
الكتب انه تسمع دعواه لانه الانسان ربما لا يعرف
قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة ليتضرر به اقرب
فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة توجه
اليمن على الخصم اذا انكر الجبر على البيان اذا اقر
او نكل عن اليمن فليتا مل فان كلام الكافي لا يكون
كافيا الا بهذا التحقيق المحددته على التوفيق ولو كان
ما يدعيه عقارا ذكر حد ووجه الاربعه لتعذر التعريف
بالاشارة لانه مما لا ينقل فيصار الى التجديد لانه
العقار يعرف به وكفى التلبس وقال زفر لا لايت
التعريف لم يتم ولنا انه لا حكم الكافي في
في الحد الرابع لانه المدعى يختلف به بخلاف تركه كذا
الشهادة اي كما يشترط التجديد في الدعوى يشترط
في الشهادة وان ذكر في ثلثة من الحدود في الشهادة
قبلت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل
مستهدوا يكتفى بذكره وفي الدار لا بد من التجديد
وان كانت مشهورة عند ابي حنيفة وعندنا لا يشترط
لان الشرح مغفلة عنه وله ان قدرها لا يصير معلوما
الا بالتجديد وذكر ايضا ان تطالبه لانه المطالبة
حق المدعى فلا بد من طلبه وذكر ايضا انه في يد المدعى
عليه لانه انما يصير خصما يكون في يده وهو ان يكون
في يده لا يثبت بتصادمها على انه في يده بل يثبت بالبينة

فان قالوا تسمع دعواه ولو قال غصبت متى
عين كذا ولا ادري قيمته فالوا تسمع قال في الكافي
وان لم يتي القيمة وقال غصبت متى عين كذا ولا ادري

في الحد الرابع لانه المدعى يختلف به بخلاف تركه كذا
الشهادة اي كما يشترط التجديد في الدعوى يشترط
في الشهادة وان ذكر في ثلثة من الحدود في الشهادة

قبلت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل
مستهدوا يكتفى بذكره وفي الدار لا بد من التجديد

وكان في ذلك من الغش والفساد ما لا يحصى
فقد كان من الغش والفساد ما لا يحصى
فقد كان من الغش والفساد ما لا يحصى

او علم القاضي لاحتمال كون العقار في يد غيره
وقد تراضعا على ذلك بخلاف المنقول لانه المدعيه
مشاهد كما مر في العاوية ادعى عينا في يد رجل واد
احضار في مجلس الحكم فانكر المدعى عليه ان يكون في يده
فجاء المدعى ببينة يدعي بهذا ان هذا العي كان في يد
المدعى عليه قبل هذا التاريخ يستدل به المدعى عليه
المدعى عليه على احضار بهذه البينة ام لا كانت واقعة
الفتوى ويتبع ان يقبل لانه ثبت يده في الزمان
ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال
ذلك اليد فثبت اليد ما لم يوجد المزيل قال شمس
الحلواني ومن المنقولات ما لا يمكن احضار عند القضا
كالصبر من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه
بالخيار ان شاء حضر في ذلك الموضع لو تيسر له ذلك
وان لم يشر له الحضور وكان مأذونا بالاختلاف
بعث خليفة الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان
القاضي يجلس في داره ووقع الدعوى في مجلس لا يسع
باب داره فانه يخرج الى باب داره او ايمر بانيه حتى
يخرج ليشير اليه الشهود بحضرة وفي القدرى اذا كان
المدعى شيئا يتعذر نقله كالرحى فالحكم فيه بالخيار ان شاء
حضر وان شاء بعث امينا كذا في الترجمة وذكر القاضي
الامام طهر الدين ان هذا انما يستقيم اذا كان العي
المدعى في المصر اما اذا كان خارج المصر كيف يقضى به
القاضي والمصر شرط لجواز القضاء في ظاهر الرواية
وطريقه ان يعث واحدا من اعيانه حتى يسمع الدعوى
والبينة ويقضى ثم بعد ذلك يقضى قضاء ولو كان
ما يدعيه بينا في الزمة ذكر جنة كالدراهم والدينار
والنبر والتعير وضوها وقدره كائنه والي وقيل

فان قالوا تسمع دعواه ولو قال غصبت متى
عين كذا ولا ادري قيمته فالوا تسمع قال في الكافي
وان لم يتي القيمة وقال غصبت متى عين كذا ولا ادري

في الحد الرابع لانه المدعى يختلف به بخلاف تركه كذا
الشهادة اي كما يشترط التجديد في الدعوى يشترط
في الشهادة وان ذكر في ثلثة من الحدود في الشهادة

وقبيلين ونحوها فان الدين لا يعرف الا بذلك وذكر
ايضا مطالبة البتة به لما جرت انة حقه واذا صحت امة الدعوى
سأل القاضي عنها ليتضح وجه الحكم اذ الحكم بالبتة
يخالف الحكم بالقرار ومعنى سؤالي ان يقول ان خصمك
ادعي عليك كذا وكذا فماذا تقول فان اقر الخصم
الزم اى القاضي بموجب لم يقل قضي او حكم لما قال
في الكافي ان اطلاق لفظ القضاء توسع لانه اقرار
حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاضي
الزما للخروج عن موجب ما اقر به بخلاف البتة
على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البتة وان انكر
امر الخصم سأل اى القاضي المدعى البتة لان البتة
قال للمدعى الك ببتة فقال لا فقال لك ببتة سأل
ورتب اليه على عدم البتة فلا بد من السؤال
عنها ليمكن من الاستحلاف فان اقام اى البتة قضي
عليه لانه نور دعواه بالبتة وهي فيعلم من البتة
فانها دلالة واضحة يظهر بها الحق على الباطل والا
اروان لم يقع بل عجز عن اقامتها خلف اى القاضي
الخصم بطلبه اى طلب المدعى لان الحلف حقه وهذا
اضيف اليه بحرف اللام في الحديث وجه كونه حقا
ان المنكر قصده التوابع حقه على زعمه بالانكار فكنه
السار من اتواء نفسه باليمين الكاذبة وهي الغش
ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من اتواء المال
ويحصل للمخالف الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق
على وجه التعظيم ولا بد ان يكون التكول في مجلس
القضاء لان المقصد يمين قاطع للخصومة ولا عزم
للمدين عند غيره وهل بشرط القضاء على فور التكول
فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعى عليه فانه على دعواه

فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر
عنده ما خفى من الكافي في قوله توسع لانه يجوز ان يشي لفظ
القضاء على التام في قولنا لا يقر ولا ينكر على موجب اقراره
فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر

فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر
عنده ما خفى من الكافي في قوله توسع لانه يجوز ان يشي لفظ
القضاء على التام في قولنا لا يقر ولا ينكر على موجب اقراره
فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر

ويحصل له الثواب

ولا يبطل حقه يمينه لكن ليس له ان يخاصم ما لم يقم
البتة على وفق دعواه فان وجدها اقامها وقضى
بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعونها
بعد اليمين ويقولون يترجح جانب صدقه باليمين فله
تقبل بينة المدعى وهذا القول ليس بشئ لان قمر رضي
قبل البينة فكل من المدعى بعد يمين المنكر وكان يترجح
يقول اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة العادلة
وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه
لا يظهر حتى انه لا يعاقب بمقومة شاهد الزور ذكره
الزليقي فان نكل اى قال لا اخلع مرة او بكتت بل اقر
من طرفي او حرس فانه يكون حكما وقضى صح لان اليمين
واجبة عليه لقوله هم واليمين على من انكر ترك هذا
الواجب بالتكول دليل على انه بازل او مؤخر والا
لا قدم على اليمين تفصيلا عن عهدة الواجب ودفعها
للتضرع عن نفسه بهذا المدعى او الاقرار به والشرع الزم
التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة
فترجح هذا الجانب على جانب التورع في تكوله وهو
اى القضاء بعد عرض اليمين اى عرض القاضي اليمين
على الخصم بان يقول ان لم تخلف احكم عليك ثلثا
احوط لاحتمال ان يخلف بعد مرة او مرتين ولا عبرة
بعد القضاء به لقوله اخلع لانه يبطل حقه بالتكول
فله ينقض به القضاء ويعتبر اى قوله اخلع قبل الحكم
ولو بعد العرض ثلثا اذ لا يلزم فيه نقض القضاء ولا
فساد آخر ولا يرد اليمين على المدعى وان نكل خصمه
وعنده الشافعي ان لم يكن المدعى بينة اصله وحلف
القاضي المدعى عليه فكل يرد اليمين على المدعى فان
حلف قضي والا انقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر

فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر
عنده ما خفى من الكافي في قوله توسع لانه يجوز ان يشي لفظ
القضاء على التام في قولنا لا يقر ولا ينكر على موجب اقراره
فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر

فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر
عنده ما خفى من الكافي في قوله توسع لانه يجوز ان يشي لفظ
القضاء على التام في قولنا لا يقر ولا ينكر على موجب اقراره
فان سأل القاضي عنها الى ان يقول ان الخصم لا يقر ولا ينكر

والمدعى عليه

کتابت مختلف فی الحدود و آراء و تعلیقات و فی السطوح
و اشجلیت فی ذریعہ الخندق فاذا انظر لقصص الخندق و فی
خی صور از رویه و فی بعض النسخ باختر و من الزمان
حاجی علی دم

١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

ادع على امرأة على رجل نكاحاً

A page of handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian. The text is dense and flows across the page in a somewhat diagonal orientation. The ink is dark, and the background is a light, aged paper. The script is highly stylized and interconnected, characteristic of traditional Islamic calligraphy.

[illegible]

ارعی مالاً فانکر

قوله فخلقت في الخلق خلقا قالوا ان الكمال في الشجرة والحيثية
والانوار على اوراقها في الخلق وفي الشجرة بعينها هذه
الاصور والاقوى على انما كيف في الاشياء والنباتات
في اوراقها والاعمال . كما ينبغي ان يكون

لا تخيف في كتاب
في التسمية

وهو ينكر جميع ما ذكر قول أبي حنيفة وقال لا يستلزم
فيها كلها الا في الحدود والتعان لان هذه حقوق
تثبت بالتشبهات فيجري فيها الاستحلاف كالا موال
بخلاف الحدود وهذا لا يثبت بالتشبهات لانه فائدة
الحلف ظهور الحق بالتكول والتكول اقرار لانه الحلف
لما وجبت فتركه دليل على انه بازل او مقدر ولا يمكن
ان يجعل بازل لان التكول يعتبر من المأذون والمكابر
وهما لا يمكن ان يثبت فيجعل مقرا ضروريا والاقرار
يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار يجري فيه شبهة
لانه سكوت في نفسه والتكوت محقق فلا يكون حجة
فيما يسقط بالتشبهات والتعان حد الا في الواجب فانه
حد القذف وكذا ان التكول بذل او باحصة اذ لو جحد
على الاقرار فكذبناه في الاقرار ولو جعل بذل لا قطع
المضومة بله تكذيب فكان هذا اولى صياغة الحكم
عن ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا يجري فيها
البذل فلا يقضى فيها بالتكول كالتقصا من النفس
بخلاف الاموال وذلك لان المرأة لو قالت مثالا
لا نكاح بيني وبينك ولكني بذلت نفسي لك
لم تصح كلامها وكذا سائر الامثلة فالاحاصل
ان كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى
عليه بتكوله وما لا فلا قال قاضيان الفتوى على قولها
وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه
فان كان منعته بحلف اخذ بقوله كذا في الكافي
وخلف التبارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه
في الترقية يدعى المال والحد واجاب الحد لا يجامع
الشبهة بخلاف ايجاب المال فثبت به بشهادة

انما لا يثبت هذه الحقوق الا في الحدود والتعان
والحدود والتعان لا يثبت في غيرها
التكول ترك الحلف لا واجب وترك الحلف لا واجب
وليس على من ادعى اذ لم يثبت في غيره
او مقدر في غير الحدود والتعان
فان لا يثبت في غير الحدود والتعان
بما لا يثبت في غير الحدود والتعان
والمالك والحد لا يجامع في غير الحدود والتعان
على البذل

انما لا يثبت

رجال

وجعل وامراء قين حيث لا يثبت القطع ويضرب المال
كذا الزوج اذا ادعت طلاق قبل الدخول يعني
اذا ادعى الطلاق قبل الدخول ولا يخلف الزوج
فان نكل ضمن نصف مهرها عندهم لان الاستحلاف
يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود
المال لانه دعوى المال حقيقة فثبت بتكوله المال لا
النكاح وكذا النسب اذا ادعى حقا يعني يحلف في دعوى
النسب اذا ادعى حقا كارت وبغية بان ادعى رجلا
على رجل انه اخوه ومات ابوهما وترك مالا في يد
المدعى عليه وطلب من القاضي فرض النفقة على المدعى
عليه بسبب الاخوة فانه يستحلف على النسب بالاجماع
فان حلف بريء وان نكل قضى بالمال والنفقة لا النسب
وجرح في اللقيط بان كان صبي في يد رجل القطة
وهو لا يعتبر عن نفسه فادعت امرأه حرة الاصل اية
اخوها تريد قصصه الملتقط لما لها من حق الحضنة
وارادت استحلافه فينكل ثبت به لها حق نقل الصبي
الى جرحها ولا يثبت النسب وعنف بالملك بان ادعى
عبد على مولاه لانه معتق لانه اخوه ولا يخلف فان حلف
بريء وان نكل قضى بالعتق لا النسب وامتناع الرجوع
في الية بان اراد الواهب الرجوع في الية فقال للموهوب
له انا اخوك فان المدعى عليه يستحلف على ما يدعى من
النسب بالاجماع فان نكل في الصورة المذكورة ثبت
الحق يعني الارث والنفقة والمهر والعتق وامتناع
الرجوع لا النسب ان كان اما النسب نسب لا يصح
الاقرار به والا امر وان كان نسبيا يصح الاقرار به
فعلى الخلاف يعني يستحلف في النسب المجرد ومنهجا
اذا كان نسبيا يثبت باقراره ببيان ان اقرار الرجل

نكاح بر عليه ان ليس له كلام في التخصيص في الطلاق
كأنه حرة

المدعى عليه

يصح بالاب والابن والزوجة والمولى واقرار المرأة يصح
 بالاب والزوجة والمولى ولا يصح بالابن اذ فيه تحمیل
 النسب على الغير فكان اقرارا على الغير فلا يصح قلوا
 ادعى رجل انه ابو او ابنه ولم يدع ما لا يخلف
 عندها لانه لو اقر به يثبت فيستخلف لرجاء النكول
 الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمه او خوه ذلك
 لا يستخلف المدعى عليه لانه لو اقر به لا يثبت لانه فيه
 تحمیل النسب على الغير يخلف منكر القود يعني ادعى
 على غيره قصاصا في النفس او فيما د ونها فانكر استخلف
 اجماعا فان نكل في النفس لم يقتض بقتل ولا دية
 بل حبس حتى يقر او يخلف وفيما د ونها يقتض عند
 ابي حنيفة عند ما يلزمه الدية فيها ولا يقتض بالنفس
 فان القصاص فيما د ون النفس عقوبة تندري بالنبات
 ولا يثبت بالنكول كالقصاص في النفس لان النكول
 وان كان اقرارا عندها ففيه شبه العدم لانه منتهى
 اليقين تورعا عن اليقين الصادقة لا يكون اقرارا بل يكون
 بذلا واذا امتنع القود وجب الدية وله ان الطرف
 محل البذل فيستوفى بالنكول كالمال فان الاطراف
 يسلك بها مسلك الاموال لانها خلقت وقائية
 للنفس كالمال فجرى فيه البذل بخلاف النفس بخلاف
 في التعزير يعني اذا ادعى على آخر ما يوجب التعزير و
 اراد تخليفه اذا انكر فالقاضي يخلف لان التعزير
 محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعقد
 ولا يمنع الضيق وجوبه ومن عليه التعزير اذا مكنت
 صاحب الحق منه اقامه ولو كان حق الله تعالى كما ان
 هذه الاحكام على عكس هذا ولا يستلزم في جري في حقوق
 العباد سواء كانت عقوبة او مالا فان نكل عن لان التعزير

ملك العبد لقاط التعزير
 ولا يمنع الضيق وجوبه

يثبت بالتشبهات فجاز ان يقضى فيه بالنكول قال
 ابن المدعي ان بينه حاضرة في المصر واستخلف الخصم
 لا يخلف قيد بالمصر لانها اذا حضرت في مجلس الحكم
 لا يخلف اتفاقا كذا في النهاية ويكفل بنفسه نذرا يام
 لثلاث يغيب ويبتطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل
 معروفا الدار ليحصل فائدة التكفيل ولا بد في التكفيل
 من قوله ان بينه حاضرة في المصر حتى لو قال لا بينه لي
 او شهودي غيب لا يكفل اذ لا فائدة فيه فان ادعى
 ان يعطيه كفيلا لازمه ان يارفعه حيث صار
 حتى لا يغيب ولان الغيب ان كان الخصم غريبا
 ولا يكفل ان الغيب الا الى آخر المجلس لان في اخذ
 الكفيل والملازمة زيادة على قدر المجلس اضرار
 بالغريب منه عن التسرف ولا ضرر في هذا القدر ظاهر
 والخلف بائنه تعا دون غيره لقوله هم لا تخلفوا
 بابائكم ولا باطوائهم غيب فمن كان منكم حالفا فليخلف
 بائنه او النذر لا الطلاق والعقاق كما روينا الا
 اذا لم ينضم يعني جاز للقاضي ان يخلفه بالطلاق والعقاق
 لقلة المبالات باليمين بانه تعا في زماننا كما اننا
 نكل لا يقضي واذا قضى لم ينفذ ذكره الزيلعي وشرح
 الهداية وتغلظ ان اليمين بصفاته تعالى كان يقول
 قل والله الذي لا اله الا هو ما لم الغيب والشهادة
 هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية
 ما افكر به هذا عليك ولا قبلك هذا المال اذ اراد ما
 وهو كذا وكذا ولا شيء منه والخلف ان يترك في التخليف
 على هذا وان ينقص منه كنهه يحتاج فلا يذكر بلفظ
 الوالي لثلاث يكره عليه اليمين اذا لازم عليه يمين واحدة
 وله ان لا تغلظ ويقول بانه او وامه لان المقصود منه

والمدعي يثبت نفسه ان له بينه حاضرة في المصر
 من ابي حنيفة الذي كان له بينه حاضرة في المصر
 ونحوه في مجلس الحكم

الطواغيت جمع طاغوت وكذا حين
 عادوا وادبروا وجرى بهم في النار
 كذا في الحديث

انما لازم عليه يمين واحدة في حصة زمان
 من اقامه هذا الخلف فقامه واما ما
 من ابي حنيفة في حصة زمان
 لا يمنع الضيق عليه كانه دم

Copy

التكول واحوال الناس فيه مختلفة فمنهم من يمتنع
انما غلط عليه اليقين ويتجاسر اذا لم يغلط وكما
الرائي فيه الى القاض وقيل لا يغلط على المعروف
بالاصلاح ويغلط على غيره وقيل يغلط في الخطير
من المال لا الحقيق لا يغلط بالزمان والمكان
وعند النشأ في يغلط بها اما الاول فبان يكون
بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فبان يكون
في المسجد الجامع عند المنبر يغلط وحلف اليهود
بأنه الذي أنزل التوراة على موسى عم والنصارى
بأنه الذي أنزل الانجيل على عيسى عم والمجوس
بأنه الذي خلق فيغلط على كل واحد باعته تغلط
اليقين به ليكون نذرا له عن الإقدام على اليقين
الكاذبة وعن أن يخيفه أنه لا يخلف احد الالهة
خالصا تفاقيا عن تشريك الغير معه في التعظيم
وذكر الخصا في أنه لا يخلف غير اليهود والنصارى
الالهة وهو اختيار بعض مشايخنا لما في ذكر النار
في اليقين تعظيم النار لان اليقين شعيرة ولا ينبغي
ان يعظم النار بخلافه في التوراة والانجيل لان كتب
الله ولجك التعظيم ولا يخلف الوثني الالهة
اذا كف كلهم مع افتراف يحلهم يقررون بالله تعالى
قال الله تعالى لنسألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله كذا في الكافي ولا يخلفون
في معادهم لان فيه تعظيما ويخلف على الحاصل في سب
يرتفع كالبيع والتكاج والطلوق والعصبة والتعزير
ويتم التحليف بقوله بالله ما بينكم بايع قائم او تكاج
الآن او ما هي باين منك الآن او ما يجب عليه ربه
الآن او ما يجب عليك حق التعزير الآن لا لا يخلط

هذا ما ذكره في التحليف على المسلم من قبله
كما في الحديث وفيه ما ذكره في التحليف على غيره
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون

هذا ما ذكره في التحليف على المسلم من قبله
كما في الحديث وفيه ما ذكره في التحليف على غيره
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون

على السب وبينه بقوله ما بعته ونحوه انما تكتمها
وما طلقته وما غصبتها وما شتمتها الاصل ان
الدعوى اذا وقعت في سب ترتفع بعد وقوعه كاي
ونظيره فان اليقين يكون على الحاصل لا على السب
عند أبي حنيفة ومحمد حتى اذا ادعى الله ابتاع من هذا
عبد بالف فحلف بالله ما بينكم بايع قائم ولا
يخلف بالله ما بعته فلعلي باع ثم قال كذا النكاح وغيره
فما التحليف على الحاصل لا السب هو الاصل عندهما
اذا كان سبائر تقع برفع الا اذا كان فيه امر في الحلف
على الحاصل ترك النظر للذي يخلف على السب اجماعا
كدعوى شفعة الجوار ونفقة مبنية فانه اذا ادعى
شفعة الجوار والمشتري مما يبيعها بان كان شافعيًا
فانه يخلف على السب اذ لو حلف على الحاصل بالله
ما هو مستحق للشفعة يصدق في يمينه في اعتقاده
فيفوت النظر في حق المدعي وكذا اذا ادعت مبنية
نفقة والزوج يمين لا يراها لكونه شافعيًا فانه يخلف
على السب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لها عليك
النفقة يصدق في يمينه اعتقاده فيفوت النظر في
حق المدعي ويخلف على سب لا يرتفع برفع بعد
ثبوته لا على الحاصل اجماعا لعبد مسلم يدعى في عتقه
فانه اذا ادعى عتقه على مولاه ومحمد المولى يخلف
على السب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف
على الحاصل اذ لا يجوز ان يعود الرق بعد العتق مسلما
بخلاف الامة والعبد الكافر حيث يخلف ميمتها
على الحاصل او ما هي فخر او ما هو حر في المال لا مكان
تكرر الرق على الامة بالردة والحق والسبي والعبد
الكافر ينقض العهود والحق ولا يتكرر على العبد المسلم

هذا ما ذكره في التحليف على المسلم من قبله
كما في الحديث وفيه ما ذكره في التحليف على غيره
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون

هذا ما ذكره في التحليف على المسلم من قبله
كما في الحديث وفيه ما ذكره في التحليف على غيره
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون
في قوله لا يخلفون ولا يخلفون ولا يخلفون

وهو زيد على العلم أي أنه لا يعلم أنه اشتراه قبله فامر
 كذا إذا ادعى ديناً أو عيناً على وارث أمّا القول فبان
 يقول رجل لا خير آت لي على مؤثر ثلث ألف درهم فأتى
 وعليه الدين وأما الثاني فبان يقول أن هذا العبد أتى
 ورثت من فلان ثلثي وبيدك بغير حق ولا بيعة
 لو اصد منها فإن الوارث يحلف على العلم لا البتات
 لما ذكر في العلم القاضى كونه ميراثاً أو غير المدعى أو
 برهن الخصم عليه كذا في العادة و لو ادعى لها الرأى
 أو العين الوارث على غير يحلف أي المدعى عليه على
 لا العلم لما ذكر كالمو هو ب ك والمشتري أو لو وطب
 رجل لرجل عبداً فقبضه واشترى رجل من رجل
 عبداً فجاء رجل وزعم أن العبد عبده ولا بيعة له
 فإن ادعى استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات
 ادعى رجل منكوصة الغيب انتهى منكوصية ولا بيعة له
 أي المدعى يحلف الزوج على العلم أي أنه لا يعلم أنها
 منكوصة فإن حلف انقطع النزاع وإن حلف
 أي المروءة على البتات أي أنها ليست امرأة فإن حلف
 قضى بنكاح المدعى كذا في العادة أعلم أن كل موضع
 وجب فيه اليقين على البتات تحلف على العلم لا يكون
 معتبراً حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط اليقين
 عنه وكل موضع وجب فيه اليقين على العلم وحلف
 على البتات يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه
 ويقضى عليه إذا نكل لأن الحلف على البتات الكذب
 فيعتبر بخلاف العكس ذكره الزيلعي ادعى أشياء
 مختلفة يحلف على الكل مرة في العادة ادعى أشياء
 مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة
 ولم يذكر قيمة كل عيني على حدة اختلف المشايخ فيه

ادعى رجل منكوصة الغيب

ادعى أشياء مختلفة حلف على كل مرة

ادعى أشياء مختلفة حلف على كل مرة
 ادعى أشياء مختلفة حلف على كل مرة
 ادعى أشياء مختلفة حلف على كل مرة

بعضهم

بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجماع وهو
 الصحيح لأن المدعى لو ادعى غصب هذه الأعيان لا
 يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة لكل إن ادعى أن
 الأعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فتقبل البيعة
 بحضرتها وإن قال أنها قد هلكت في يده أو سلبها
 وبيعت قيمة الكل جملة تستمع دعواه وتقبل بيعة
 وإن لم يكن له بيعة حلف على الكل مرة لأن وجوب
 التخفيف مبني على صحة الدعوى وقد صححت فوجب
 على الكل مرة أقرب دين أو غير ثم قال كنت كاذباً
 في إقرارى حلف المقر له أنه لم يكن كاذباً
 فيه ولست ببطل في دعواه كالحلف صح عند أبي يوسف
 وهو استحسان وعندهما يؤمر بتسليم المقر له إلى المقر
 له وهو القيل لأن الإقرار حجة ملزمة شرعاً
 كالبيعة بل أولى لأن احتمال الكذب فيه أبعد وحر
 الاستحسان أن العادة جرت بين الناس أنهم إذا أرادوا
 الاستدانة يكتبون التصاك قبل الأخذ ثم يأخذون
 المال فلا يكون الإقرار دليلاً على اعتبار هذه الحالة
 فيحلف عليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخداع
 والخيانات وهو يتضرر والمدعى لا يضره اليقين
 إن كان صاه قافي صار اليقين الزيلعي صح قداء
 اليقين والصالح منه يعني إذا ادعى رجل على أخيه مالاً
 فأنكر فاستحلف فأفتدى يمينه بمال أو صالحه على يمينه
 على مال صحيح لما روي عن عثمان رضي الله عنه ربه
 دهرها فأعطى شئاً وأفتدى ولم يحلف وعنى حذيفة
 أنه أفتدى يمينه بمال ولأنه لو حلف وقع في القيل
 والقال فأن بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب
 فإذا أفتدى يمينه صان عرضه وهو حسن قال ثم ذنب

المدعى لو ادعى غصب هذه الأعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة لكل إن ادعى أن الأعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فتقبل البيعة بحضرتها وإن قال أنها قد هلكت في يده أو سلبها وبيعت قيمة الكل جملة تستمع دعواه وتقبل بيعة وإن لم يكن له بيعة حلف على الكل مرة لأن وجوب التخفيف مبني على صحة الدعوى وقد صححت فوجب على الكل مرة أقرب دين أو غير ثم قال كنت كاذباً في إقرارى حلف المقر له أنه لم يكن كاذباً فيه ولست ببطل في دعواه كالحلف صح عند أبي يوسف وهو استحسان وعندهما يؤمر بتسليم المقر له إلى المقر له وهو القيل لأن الإقرار حجة ملزمة شرعاً كالبيعة بل أولى لأن احتمال الكذب فيه أبعد وحر الاستحسان أن العادة جرت بين الناس أنهم إذا أرادوا الاستدانة يكتبون التصاك قبل الأخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الإقرار دليلاً على اعتبار هذه الحالة فيحلف عليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخداع والخيانات وهو يتضرر والمدعى لا يضره اليقين إن كان صاه قافي صار اليقين الزيلعي صح قداء اليقين والصالح منه يعني إذا ادعى رجل على أخيه مالاً فأنكر فاستحلف فأفتدى يمينه بمال أو صالحه على يمينه على مال صحيح لما روي عن عثمان رضي الله عنه ربه دهرها فأعطى شئاً وأفتدى ولم يحلف وعنى حذيفة أنه أفتدى يمينه بمال ولأنه لو حلف وقع في القيل والقال فأن بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب فإذا أفتدى يمينه صان عرضه وهو حسن قال ثم ذنب

أقرب دين أو غيره

صح قداء اليقين

Copy

ادعى أشياء مختلفة حلف على كل مرة

اي ليس للمدعي ان يخالف بعد ذلك لانه استقط حقه باخذ البذل منه وقسمه لشخصين لا يجوز ان يبيع اليهم لانه لم يكن مالا فله ان يستخلفه بعد ذلك وفي التفسير ولو استقط الى حين فله ان يبيع قال برئت من الخلف او تركه عليه او وجبه له البيع وله الخلف

عن اعراضكم ولا يخلف بعد ذلك اي ليس للمدعي ان يستخلف بعد ذلك لانها استقط خصومته باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى يمينه بعشر دراهم مثله حيث لم يجز وكان له ان يستخلفه لان الشراء لم يقد نيلك المال بالمال واليمين ليست بمالك كذلك في العادة **باب** **التخالف** اختلاف المتبايعان في قدر الشيء بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البايع اكثر منه او وصفه بان ادعى البايع انه بذرههم رايحة وادعى المشتري انه بذرههم كاسد او جنيه بان ادعى البايع انه بالذره وادعى المشتري انه بالدرهم او اخلفا في قدر المبيع بان اعترف البايع بقدره من المبيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن برهني اي ايتها اقام البينة حكم له لانه نور دعواه بالجهة فبقى في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبينة اقوى لانها تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزم وان برهنا حكم البينة الزيادة ولان البينات له ثبوتك ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر وان اختلفا فيها في الشيء والمبيع جميعا بان قال البايع بعث العبد الواحد بالقيمتي وقال المشتري لا بل بعث العبدتين بالف حجة البايع في الشيء والمشتري في المبيع اولى لان حجة البايع في الشيء اكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع اكثر اثباتا وان عجزا ان لم يكن لكل منهما بينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي يدعيه البايع والا فتحننا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فتحننا البيع لان الغرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضاء احدهما بما يدعيه الاخر فيجب ان لا يجعل القاضي بالف حتى يشال كل منهما بما

وحيث ان البايع يبيع المبيع بالثمن الذي اقام البينة حكم له لانه نور دعواه بالجهة فبقى في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبينة اقوى لانها تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزم وان برهنا حكم البينة الزيادة ولان البينات له ثبوتك ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر وان اختلفا فيها في الشيء والمبيع جميعا بان قال البايع بعث العبد الواحد بالقيمتي وقال المشتري لا بل بعث العبدتين بالف حجة البايع في الشيء والمشتري في المبيع اولى لان حجة البايع في الشيء اكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع اكثر اثباتا وان عجزا ان لم يكن لكل منهما بينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي يدعيه البايع والا فتحننا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فتحننا البيع لان الغرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضاء احدهما بما يدعيه الاخر فيجب ان لا يجعل القاضي بالف حتى يشال كل منهما بما

ان كان ثمنه من البينة في الصورة الشائعة في الخلف في البيع او في المبيع او فيهما في صدر الشريعة



يختاره وان لم يرضيا بدعوى احدهما خالفنا اي استخلف القاضي كله منهما على دعوى الاخر اصله ان الخالف قبل القبض حال قيام التسعة على وفق القياس لان البايع يدعي على المشتري زيادة الثمن والمشتري يدعي على البايع وجوب تسليم المبيع وما ادعاه غنا والبايع ينكره فكان كل منكر او تخلف المنكر موافقا للقياس واما التخلف بعد القبض فعلى خلاف في القياس عند ابي حنيفة وابي يوسف لان المبيع سلم للمشتري فلا يكون له دعوى على البايع شيئا فبقى دعوى البايع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفى بطله واما ثبت التخلف بعد القبض بقوله من اذا اختلف المتبايعان في التسعة فافق خالفنا وترا دأ وبدا يميني المشتري لانه اقواها انكار لانه المطالب اولا بالثمن فيكون هو البادي بالانكار فيداء يمينه لو سلعة بتمني اي هذا اذا كان بيع عيني بيمين قالوا وان لم يكن كذلك بل بيع عيني بعيني حتى يكون مقايضة او ثمن بتمني حتى يكون صرفا فبايهما في شاء ان يباد القاض بيمين ايهما شاء لا ستواهما في فائدة النكول وصفة التخالف ان يخلف المشتري بالله ما استمره بالقيمتي ويخلف البايع بالله ما بايعه بالف وصححه القاضي اي في بيع البيع بينهما يطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ وقيل يفسخ بنفسه الخالف والتصحيح هو الاول لانها لما خالفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا بين مجهول ويقضى به القاضي قطعا المنازعة بينهما وخرج عليه ما ذكر في المبسوط بقوله ولو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد التخالف وقبل الفسخ جاز له وطؤها لانها

قوله لا يبيع اسم المشتري فلا يكون له دعوى على البايع شيئا فيه انه لا يلزم ان يسلم المبيع عدم صحة دعوى البايع على البايع

قوله وان لم يكن كذلك بل بيع عيني بعيني حتى يكون مقايضة او ثمن بتمني حتى يكون صرفا فبايهما في شاء ان يباد القاض بيمين ايهما شاء لا ستواهما في فائدة النكول وصفة التخالف ان يخلف المشتري بالله ما استمره بالقيمتي ويخلف البايع بالله ما بايعه بالف وصححه القاضي اي في بيع البيع بينهما يطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ وقيل يفسخ بنفسه الخالف والتصحيح هو الاول لانها لما خالفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا بين مجهول ويقضى به القاضي قطعا المنازعة بينهما وخرج عليه ما ذكر في المبسوط بقوله ولو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد التخالف وقبل الفسخ جاز له وطؤها لانها

قوله وان لم يكن كذلك بل بيع عيني بعيني حتى يكون مقايضة او ثمن بتمني حتى يكون صرفا فبايهما في شاء ان يباد القاض بيمين ايهما شاء لا ستواهما في فائدة النكول وصفة التخالف ان يخلف المشتري بالله ما استمره بالقيمتي ويخلف البايع بالله ما بايعه بالف وصححه القاضي اي في بيع البيع بينهما يطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ وقيل يفسخ بنفسه الخالف والتصحيح هو الاول لانها لما خالفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا بين مجهول ويقضى به القاضي قطعا المنازعة بينهما وخرج عليه ما ذكر في المبسوط بقوله ولو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد التخالف وقبل الفسخ جاز له وطؤها لانها

ان الاقالة لا تفسد البيع ولا تجعله باطلا
ان الاقالة لا تفسد البيع ولا تجعله باطلا

لم يخرج من ملكه ما لم يفسخ القاضى ومن سلك من البيع
من المتبايعين لزمه دعوى الاخر بالقضاء لانه صار
موقرا بما يدعيه الاخر او باذنه لانه لا يخالف في اصل البيع
والاجل ونشر الخيار وقبض بعض الثمن ومكان دفع
المنكح فيه وخلاف المنكر او منكر البيع والاجل وغيرها
لان هذا اختلافا في غير المبيع والثمن فاسبب الاختلاف
في الخط والبراء بخلاف الاختلاف في القدر ولا يقد
بطلان البيع او خروجه عن ملكه او تغيره بالعيب
يعنى اذ اهلك المبيع او خرج عن ملكه او تغير جود
العيب عنده وصار بحال لا يقدر على رده بالعيب
ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عند اى حنيفة وابى يوسف
بل القول للمشتري وعند محمد والشافعي يتخالفان
فيفسخ البيع على قيمة الهالك لان كل واحد منهما يدعى
حقا ينكر الاخر فيتم الخلفان ولهما ان الخلف بعد
قبض المبيع يخالف للقياس فلا يتعدى الى حال اهلاك
السلعة كذا بعض اى اذا اهلك بعض المبيع او خرج
عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا الا ان يرضى
الباع بترك حصته الهالك اى عدم اخذ شئ من ثمن
الهالك وجعل العقد كانه لم يكن الا على القاييم
ولا في بدل الكتابة اى ولا يخالف ايضا بين المولى
والمكاتب اذا اختلفا في قدر بدل الكتابة لان
التخالف يكون في المعاوضات عند تحايد الحقوق
اللزمية وبدل الكتابة غير لازم لجواز البعث والا
انعدم التخالف وجب اعتناء الدعوى والالتزام
فيكون القول قول البعد مع يمينه لانكم الزيادة
وان اقام التينة وبيته المولى اولى لانها تثبت الزيادة
ولا في رأس المال بعد اقالته اى اذا اقال عقد السلم

لا تخالف في اصل البيع

قوله من القول للمشتري اى مع يمينه في التوبة
اى اذا اهلك بعض المبيع او كغيره من ما تملكه عند
المشتري بعد قبضه ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا
فقد يرضى بوجه وعند الشافعي يفسخ الخلف والفسخ
فيما لم يفسد فيفسخ فيها حدود

واقتلا

واختلفا في رأس المال لم يتخالفا اذ لو حالفا فسقنا حكمنا
الاقالة ويعود السلم وهو لا يجوز لان اقالة السلم
الدين والتاقل لا يعود بل صدق المسلم اليه ولو لم يفسد
لانه رتب السلم يدعى عليه زيادة وهو منكر ولا يعود
السلم لما ذكرنا التاقل لا يعود بخلاف المبيع
يعنى اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض
المبيع حكمنا بتخالفا وعاد البيع والفرق ان الغرض
من التخالف فسخ العقد حتى يعود كل منهما الى اصل
ماله واليه الاشارة بقوله ثم يتخالفا وتراة والتخالف
في الاقالة في السلم لا يفيد هذا الغرض التعرف لان
الاقالة في السلم بعد نفاذها لا تجعل الفسخ
بسائر اسباب حتى لو قال نقضنا الاقالة لا ينقض
فلهو كتمل الفسخ ايضا لما ذكرنا التاقل لا يعود
واما الاقالة في البيع فمما يجعل الفسخ بسائر اسباب
الفسخ حتى لو قال نقضنا الاقالة تنقض فاحتمل
الفسخ بالتخالف ايضا لاستفاء المانع هنا لانه ملك
العين يحتمل العود وان اختلفا في قدر المهر يقضى
لمن برهن اى اقام البيينة لانه نور دعواه بها وبراها
مبينة وان برهنها فلها اى قضى المراء ان شهد مهر
المثل اى للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج اى
اقل لانه الظاهر يشهد للزوج وبيته المراء تثبت
خلوه في الظاهر وقضى له اى للزوج اى شهد اى مهر
المثل لها بان كان مثل ما تدعى او اكثر لانها تثبت
الخط وهو خلو في الظاهر وان لم يشهد اى مهر المثل
لها اى لو احدى منها بان كان اقل مما ادعى المراء او اكثر
مما ادعى المراء اى تثبت الاقسا لا يستويان في الاثبات
لان بيته تثبت الزيادة وبيته تثبت الخط فلا يكون

قوله من القول للمشتري اى مع يمينه في التوبة
اى اذا اهلك بعض المبيع او كغيره من ما تملكه عند
المشتري بعد قبضه ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا
فقد يرضى بوجه وعند الشافعي يفسخ الخلف والفسخ
فيما لم يفسد فيفسخ فيها حدود

وبسبب هذا في المبيع

تاجه تجت في ثياب الرجال والنساء او ثياب الرجال
وحدها كذا في شروح الهداية والقول له ان الرجل
فيما يصلح لها كاللغز والامتنعة والاواني والرقيق
والمنزل والعقار والكواشي والنقود لانه المرأة
وما في يدها في يد الزوج واذا شاع انسان في ثي
وهو في يدها كان القول له كذا هنا بخلاف ما
يختص بها لان لها ظاهرا آخر اظهر من اليد وهو
يد استعمال فجعل القول قولها كرجلي اختلفا
في ثوب احدهما لا يثبت والاخر متعلق بكما لا يثبت
اولي وهذا اذا كانا حيين فان مات احدهما فاشكل
الحق يمينه حر كان او رقيقا اذ لا يثبت فثبت
يد الحق بله محارص هكذا في الهداية والجامع
الصغير للصديق الشهيد وصدر المصنف وشيخ
الائمة الخلواني وقال قاضيانا وقال شيخ الائمة
الترغص في الجامع الصغير وقع في بعض النسخ
الحق منها بهيروي وفي رواية عن محمد والزهري في
الحق منها بالسر ولو كان احدهما مملوكا فامتناع
الحق في الحيوان لان يد الحق اقوى والحق الموت اذ لا يثبت
فثبت فثبت يد الحق على الكفار وهذا عند الحق
وقالا العبد المأذون والمكاتب كالحق لان لهما يد
معتبر في الخصومات حتى لو اختصم الحر والمكاتب
في شيء هو في ايديهما يقضي بينهما لا شوا بينهما في اليد
تخلو في مال لو كان مجورا حيث يقضي به الحق اولا
يد **يد** فمعي يكون خصما ومن لا يكون
خصما قال المدعي عليه هذا الشيء او غيب زيد
او اخرجني او رهنني او اعادني او عصبني
عليه فثبت خصومة المدعي بغير ادعى رجل عبدا

في المسكن اي انما لا يثبت له ما كان له في المسكن
بشيء من امواله او اموال غيره او قال الحسن البصري
الكل لا يوجب المسكن في ثوبه في ثوبه ثوبه ثوبه
فوق ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه
والورثة اربعة ان تهاجرت اجنبية لا يملكها رجل
مع ومن يملكها يملكها ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه
ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه
بالسر ولو كان سائر في ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه
يقول في ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه ثوبه
حاشي دهم

في المسكن اي انما لا يثبت له ما كان له في المسكن

University

دفعته خصومة المدعي

في يد رجل انه له فقال ذواليد هو لغز الغائب
او دعيه الى اخر ما ذكر فاقام على ذلك بيته او قاهر
بيته المدعي اقر انه لغز ان دفع عنه خصومة
المدعي لانه يثبت بيته انه وصل اليه من جهة
فلان وان يدع ليست بيد خصومة وقال ابن سيرة
لا يخرج من الخصومة باقامة البيته لانه خصم بيد
فصار منا قضا في دفع الخصومة عن نفسه وقال ابن
سيرة يخرج منها بحجة قوله بغير بيته اذ لا تهم فيها
يقرب به على نفسه وقال ابو يوسف ان كان ذواليد
رجلا صالحا تدفع عنه الخصومة اذ اقام البيته و
لان كان معروفا بالحيث لا تدفع رجع اليه حين
ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحتال من الناس
قد ياخذ مال الانساب غصبا ثم يدفعه سرا الى مرید
سفر ويورد عنه بشهادة الشهود حتى اذا جاء مالك
واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذواليد بيته على ان
فلان او دفعه فيبطل حقه وقال محمد لا تدفع اذا
قالوا نعرفه بوجه لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة تدفع
وان قال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجه لا
ذواليد يحتاج الى دفع الخصومة من نفسه وانما
تدفع اذا ثبت ان يدع ليست يد ملك وخصومة وقد
حصل ذلك لانه ثبت بيته انه ليس بخصم لهذا
المدعي فانما نعلم ان مو دعه ليس هذا المدعي اذ الشهود
يعرفون المودع بوجه وان قالوا او دفعه من لا تعرفه
اي لا يكون دفعا لا حتمال ان يكون المودع هذا المنازع
كما لو قال اي ذواليد شريته من الغائب حيث
لا تدفع الخصومة لانه يزعم ان يد ملك صار معتقفا
بكونه خصما او قال المدعي غصبته او سرقته او سرق مني

هذا هو المدعي
او اقام بيته انه هذه ليست من الخصومة ولم
يذكر صاحبها من حاكمه ولا فيل من اهل بيته
فهم اذ انزلني على اخذ على ما يغيبه من اهل بيته
كلما حاشي دهم

في المسكن اي انما لا يثبت له ما كان له في المسكن

دفعته خصومة المدعي

حيث لا تندفع به الخصومة وان وصليته برهن ذاليد
على ايداع ريد اما الاول لان فله في المدعي انما صار
خصما بدعوى الفعل عليه لا بيد فله يندفع دعواه
باحالة الملك الى غيره لانه لم يدعي الملك عليه بل ادعى
الفعل عليه وهو الفصب او السرقة واما الثالث ففيه
خلاف فمحمد حيث قال يندفع به لانه لم يدع الفعل
عليه بل ادعى الفعل على مجرول وهو باطلة قال المحقق
بالعدم فيبقى دعوى ملك وانما ان هذا كنعين ذي
اليدين السرقة ولو عينه لم يندفع كذا هنا لان ذلك
الفعل يستدعي فاعله فاطاها رانه الذي في يده وانما
البينة دارة للحد فينزل ذلك منزلة تعيينه بخلاف
مخصب مني على بناء المفعول حيث تندفع به الخصومة
اذ لا حد فيه فله يجتزى على كشفه فلو قضى عليه لم يحضر
الغائب فاقام البينة على الملك تقبل لانه لم يصرف مقتضا
عليه وانما قضى على ذي اليد فقط ولو قال اشترى به من
وقال ذواليد هو اي زيد او دعني دفعته او الخصومة
بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فاطاها
ان وصوله الى ذي اليد من جهة فلم يكن يد خصومه
بل يد نيابة والدعوى انما تصح على من يكون له يد ملك
الا ان برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه لم يكون دعواه
لانه يثبت بحجة انه احق بما سلكه فان طلب المدعي
بنيته على ما ادعى من الايداع من مقتضى حلف على البينات
ولو قال ذواليد او دعني وكذا لم يصح في الابينة
لان العكالة لا تثبت بقوله **ادعى المدعي**
حجة الخارج في الملك المطلق او في من جهة ذي اليد
لان الخارج هو المدعي والبينة المدعي بالحدث كما
مر وفيه خلاف الشافعي فاذا نكل المدعي عليه قضى عليه

هذا ما اذا كان اي فصبته او سرقة فله ان يدعي
بدعوى الفعل عليه لا بيد فله يندفع دعواه
على غيره لا على من ادعى على آخره فصب
عنده وليس في يد من فصبته او سرقة فله ان يدعي
على من فصبته او سرقة فله ان يدعي

هذا ما اذا كان اي فصبته او سرقة فله ان يدعي
بدعوى الفعل عليه لا بيد فله يندفع دعواه
على غيره لا على من ادعى على آخره فصب
عنده وليس في يد من فصبته او سرقة فله ان يدعي
على من فصبته او سرقة فله ان يدعي

انما البينة دارة للحد فينزل ذلك منزلة تعيينه بخلاف
مخصب مني على بناء المفعول حيث تندفع به الخصومة
اذ لا حد فيه فله يجتزى على كشفه فلو قضى عليه لم يحضر
الغائب فاقام البينة على الملك تقبل لانه لم يصرف مقتضا
عليه وانما قضى على ذي اليد فقط ولو قال اشترى به من
وقال ذواليد هو اي زيد او دعني دفعته او الخصومة
بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فاطاها
ان وصوله الى ذي اليد من جهة فلم يكن يد خصومه
بل يد نيابة والدعوى انما تصح على من يكون له يد ملك
الا ان برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه لم يكون دعواه
لانه يثبت بحجة انه احق بما سلكه فان طلب المدعي
بنيته على ما ادعى من الايداع من مقتضى حلف على البينات
ولو قال ذواليد او دعني وكذا لم يصح في الابينة
لان العكالة لا تثبت بقوله **ادعى المدعي**
حجة الخارج في الملك المطلق او في من جهة ذي اليد
لان الخارج هو المدعي والبينة المدعي بالحدث كما
مر وفيه خلاف الشافعي فاذا نكل المدعي عليه قضى عليه

للمدعي خله فانه قيد الملك بالمطلق انما هو من المقيّد
بدعوى النشاج وعين المقيّد بما اذا راعيا فله ان يدعي الملك
من واحد واحد قايض وبما اذا راعيا الشراء من اثنين
وبما راعيا احدهما سبق فانه في هذه الصور تقبل بينة
في اليد بالاجماع كما سمي الا ان ارضا وروا اليد سبق
لان للتاريخ عبارة عند اي حنيقة في دعوى مطلق
الملك اذا كان من الطرفين وهو قول ابي يوسف الاخر
وقول محمد اولا وعلى قول ابي يوسف اولا وهو قول
محمد آخر لا عبارة له بل يقضى بالخارج ادعى ان هذا
في غايه فابقى حتى منذ شهره قال ذواليد لي منذ
سنة يقضى المدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه
لان ما ذكر المدعي تاريخ غيبة العبد من يده لا تاريخ
ملكه فكان دعواه في ملك مطلقا خاليا عن التاريخ
وصاحب اليد ذكر تاريخ كفي التاريخ حاله ان نفاه
لا يعتبر عند اي حنيقة فكان دعوى صاحب اليد دعوى
مطلق الملك لدعوى الخارج فيقضى بينة الخارج
برهن اي الخارج ان على ما في يد الاجر يعني اي انبان
عينا في يد اخر كبر منها برهن انبان واقام البينة قضى به
اي بطريق الشراء بينهما فله ان يدعي ان رجلين اخضا
الى رسولهم في ناقة فقام كل منهما البينة فقضى بها
بينهما نصيبين وبرهن على الشراء منه اي من آخر فكل
نصيبه بدله او تركه يعني اذا كان عبد في يد رجل
ادعى انبان كل منهما انما اشتراه منه واقام البينة
بلا عوقب فكل منهما بالخيار ان شاء اخذ نصيب
العبد بنصف النوى الذي يشهد به بينة ودفع على البايع
بنصف ثمنه ان كان دفعه لثمنها في الدعوى
فالحجة كما لو قال دعواها في الملك المطلق واقام البينة

العبد

هذا ما اذا كان اي فصبته او سرقة فله ان يدعي
بدعوى الفعل عليه لا بيد فله يندفع دعواه
على غيره لا على من ادعى على آخره فصب
عنده وليس في يد من فصبته او سرقة فله ان يدعي
على من فصبته او سرقة فله ان يدعي

هذا ما اذا كان اي فصبته او سرقة فله ان يدعي
بدعوى الفعل عليه لا بيد فله يندفع دعواه
على غيره لا على من ادعى على آخره فصب
عنده وليس في يد من فصبته او سرقة فله ان يدعي
على من فصبته او سرقة فله ان يدعي

انما البينة دارة للحد فينزل ذلك منزلة تعيينه بخلاف
مخصب مني على بناء المفعول حيث تندفع به الخصومة
اذ لا حد فيه فله يجتزى على كشفه فلو قضى عليه لم يحضر
الغائب فاقام البينة على الملك تقبل لانه لم يصرف مقتضا
عليه وانما قضى على ذي اليد فقط ولو قال اشترى به من
وقال ذواليد هو اي زيد او دعني دفعته او الخصومة
بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فاطاها
ان وصوله الى ذي اليد من جهة فلم يكن يد خصومه
بل يد نيابة والدعوى انما تصح على من يكون له يد ملك
الا ان برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه لم يكون دعواه
لانه يثبت بحجة انه احق بما سلكه فان طلب المدعي
بنيته على ما ادعى من الايداع من مقتضى حلف على البينات
ولو قال ذواليد او دعني وكذا لم يصح في الابينة
لان العكالة لا تثبت بقوله **ادعى المدعي**
حجة الخارج في الملك المطلق او في من جهة ذي اليد
لان الخارج هو المدعي والبينة المدعي بالحدث كما
مر وفيه خلاف الشافعي فاذا نكل المدعي عليه قضى عليه

فيما لا يملكه

وان شاء ترك لان شرط العقد الذي يدعيه وهو انما
 التصديق قد تغير عليه ولعل رغبته في تلك الكمال يحصل
 فبرده وياخذ كل امرئ وبتك احدهما بعد القضاء
 لم ياخذ الاخر فكله يعني ان قضى القاضي بينهما بنصفين
 فقال احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه
 لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسح العقد فبقدر
 متى انفسح بقضاء القاضي لا يعود الا بتجديده ولم
 يوجد ذكره بعد التنازع حتى ناكله عن بسوط شيخ
 الاسلام خواهر فاده انه لا خيار وهو ان ظاهر كذا
 في العنايه وهو اي ما ادعاها شخصه في السابق ان رخصا
 اي ان ذكر كل منهما تاريخا فاولا منهن لانه لم يثبت
 الشراء في زمان لا ينافي زعمه فيه احد فاندفع الاخر به
 وليد يدي ان لم يورخا اي ان لم يذكر تاريخا لكتبه في يد
 احدهما فهو اولى لان مكتبه من قبض يد على سبق شرائه
 وتحقيقه يتوقف على مقدمتي احدهما ان الحادث
 يضاف الى اقرب الاوقات والثانيه ان ما مع العقد
 بقدر زعمانيه فهو بعد اذا تقررتا فنقبض القاضي
 وشرائه غير حاد مان فيضا فان الى اقرب الاوقات
 فيحكم بشيئها في الحال وقبض القاضي مبدئي على شرائه
 وبتاريخه عنه ظاهر فكان بعد شرائه ويلزم من ذلك
 ان يكون شرائه غير القاضي بعد شرائه القاضي فكان شراؤه
 اقدم تاريخا وقد تقدم ان التنازع في المقدم اولى
 وان رخص احدهما يعني ان المدعي ليدعي ان رخص احدهما
 لان التنازع حاله لا نفراد غير مقصدين كما في قبض
 اليد الدالة على سبق الشراء كما عرفت والذي وقت ان
 احدهما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال
 الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالتسليم بل يرد

قوله وهو انما انما اراد اي وكونه بالمدعي عليه الشراء
 وان لم يسبق بل وقت اوله وقت كان منهما كماله فكل
 من الرخصه قوله والذي يدعي في دعوى الشراء كماله
 دعوى الشراء والمطلوب في الدعوى هو كماله اي ان يثبت
 كونه قابلا على الشراء في التاريخ الذي يثبت هذه الكونه
 للمطلوب من القاضى في قبض يد المدعي في التاريخ الذي
 شراؤه القاضي بعد زعمانيه فلهذا العقد هو البطلان
 في كونه شراؤه القاضي من زمانا وسابقا حاسده حده

فيما مل

لها بان كان المبيع في يد ثالث بعث اذا تخرجت الخارج
 وقتا وذو اليد اولى اذ يذكر الوقت لا يزول احتمال
 سبق ذي اليد لان مكتبه من قبضه يد على سبق شرائه
 الا ان يشهد شهود الخارج ان شراؤه قبل شرائه
 اليد ان ينتقض بها اليد لان الصريح يفوق الدلالة
 وعلى كالح عطف على قوله على ما في يد اخر يعني ان برهن
 كل من الخارجين على ان هذه المرأة زوجته شق طائ
 البرهان ان لم يورخا او استوى تاريخهما لتعدي
 القضاء بهما اذ الكالح لا يقبل التنازع في يد
 منهما لان الكالح مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع
 الى تصديقهما فيجب اعتبار قولها ان احدهما زوجها
 الا ان تكون ام المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون
 هو اولى ولا يعتبر قولها لان مكتبه من قبضه يد على
 بها دليل على سبق عقد الا ان برهن الاخر ان
 تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح يفوق الدلالة
 فالاحاصل انها اذا تنازعا في امرأة واحدة واقاما اليه
 فان رخصا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم
 يورخا واستوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض
 كالدخول بها او نقلها الى منزل كان هو اولى وان لم يوجد
 شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت
 غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد
 البرهانيين وان صدقت غير ذي برهان اي لم اعرفت
 ان الكالح يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر
 قضي له لانه اقوى من التصديق لم لا يقتضي لغيره اذ لا شيء
 اقوى من البرهان الا ان ثبت سبق لان البرهان مع
 التاريخ اقوى من البرهان بدون كماله يقتضي خروج
 على ذي يد ظاهر الكالح الا باثباته اي اثبات سبق

قوله وهو انما انما اراد اي وكونه بالمدعي عليه الشراء
 وان لم يسبق بل وقت اوله وقت كان منهما كماله فكل
 من الرخصه قوله والذي يدعي في دعوى الشراء كماله
 دعوى الشراء والمطلوب في الدعوى هو كماله اي ان يثبت
 كونه قابلا على الشراء في التاريخ الذي يثبت هذه الكونه
 للمطلوب من القاضى في قبض يد المدعي في التاريخ الذي
 شراؤه القاضي بعد زعمانيه فلهذا العقد هو البطلان
 في كونه شراؤه القاضي من زمانا وسابقا حاسده حده

استدلاله في قوله سقط

فيما مل

قوله وهو انما انما اراد اي وكونه بالمدعي عليه الشراء
 وان لم يسبق بل وقت اوله وقت كان منهما كماله فكل
 من الرخصه قوله والذي يدعي في دعوى الشراء كماله
 دعوى الشراء والمطلوب في الدعوى هو كماله اي ان يثبت
 كونه قابلا على الشراء في التاريخ الذي يثبت هذه الكونه
 للمطلوب من القاضى في قبض يد المدعي في التاريخ الذي
 شراؤه القاضي بعد زعمانيه فلهذا العقد هو البطلان
 في كونه شراؤه القاضي من زمانا وسابقا حاسده حده

نكاحه على نكاح ذي اليد الشراء والمهر اولى من هبة وصدر
 مع قبض يعني اذا ادعى احدهما شراء من شخصي وادعى الآخر
 هبة وقبضا من ذلك الشخص واقاما البينة ولا تار يخ
 معها كان الشراء اولى لانه اقوى كونه معاوضة من الجاني
 ومثبتا للملك بنفسه بخلاف ما اذا اختلف المملوك لهما
 او كان معها تاريخ بحيث لا يكون الشراء فيه اولى عند
 اختلاف المملوك يصير كل منهما خصما من مملكه لحاجة
 الى اثبات الملك وهما في ذلك سواء وفيما اذا اختلف المملوك
 لا يحتاج الى اثبات الملك له لنبوته باقفاقهما وانما
 يحتاج الى اثبات سبب الملك لا نفسه وفيه
 تقدم الاقوى وفيما اذا كان معها تاريخ والمملك
 لهما واحد كان لا قدمهما تاريخا لنبوت ملكه في وقت
 لا ينزع فيه احد بخله فما اذا كان الملك مختلفا
 بحيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ كما سيأتي ان الله
 تعالى وكذا الشراء والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر
 من الاحكام واما كون المهر اولى من هبة وصدقة مع
 قبض فعنادات رجلا اذ عى عبدا مثله في يد رجل انه
 وهبه له او تصدقه عليه وقبض وادعت امرأة ان ذا
 اليد تزوجهها على ذلك العبد وقبضه كان المهر اولى
 لانه كالشراء اذ كل منهما عقد معاوضة يثبت الملك
 بنفسه ورهني معه اى مع قبض اولى من هبة معاوضة
 والقبض كون الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهني
 لا يثبت وجه الاحتجاج ان المقبوض يحكم الرهن مضمون
 ويحكم الهبة غير مضمون وعند الزمان اقوى لان بينة
 اكثر اثباتا بخلاف الهبة بشرط العوض لانه بيع انتهاء
 والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن تاريخا خارجا على ملك
 مطلق مودع او غيره مودع بين واحد غير ذي يد

يعني ان يكون له تاريخ
 على وجهه فيكون له تاريخ
 على وجهه فيكون له تاريخ

فان كان الهبة اولى او الهبة
 فساد الهبة بوجه الاحتجاج لان الخاتم مختلف
 حاسه حله

احترار

احترار بهذا عما اذا برهننا على يد آخر كما خرا وبرهن
 خراج على مطلق مودع وذو اليد على ملك اقدم تاريخا
 فالشراى اولى لا يثبت ان الله اقول المالكين فلا يتلقى
 الملك الا من جهة ولو برهننا على شراء متفق تاريخهما
 من آخر او وقت احدهما فقط قضى لهما نصفين
 في الصورتين اما في الاول فلاون كل منهما اثبت
 الملك لبايعه وملك بايده مطلق ولا تاريخ فيضار
 كما اذا حضر البايهان فادعيا الملك بل تاريخ فيكون
 بينهما نصفين واما في الثانية فلاون توقيت احدهما
 لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم بخلاف
 ما اذا كان البايح واحدا لانهما اتفقا على ان الملك
 لا يتلقى الا من جهة اذا ثبت احدهما تاريخا يحكم له
 بد حتى يثبت ان غير تقدمه ولم يثبت برهن خارج
 على الملك وذو يد على الشراء منه بان كان عبدا مثله
 في يد زيد فادعاه بكر فانه ملكه وبرهن عليه وبرهن
 على الشراء منه قد واليد اولى لان الخارج ان كان
 يثبت اولى للملك فذو اليد يتلقى الملك منه ولا تنافي
 فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه كذا
 ان برهن كل من الخارج وذو اليد على النكاح ونحو
 وهو كل سبب للملك لا يتكرر فانه في معنى النكاح
 كالشراى في شياى الا حرة كسب الشياى القطنية
 وغزل القطن وحلب اللبن والحقاى الحين واللبن
 والمزعى وجز البصوف ونحوها وان كان سببا
 يتكرر لا يكون في معنى النكاح فيقبض به الخارج كالملك
 المطلق وهم مثل الحق والبناء والغرس وزرع الحنطة
 والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة لا تقسم
 اعرف فان اشكل عليهم قضى بالخارج لان القضاء

فان كان الهبة اولى او الهبة
 فساد الهبة بوجه الاحتجاج لان الخاتم مختلف
 حاسه حله

فان كان الهبة اولى او الهبة
 فساد الهبة بوجه الاحتجاج لان الخاتم مختلف
 حاسه حله

فان كان الهبة اولى او الهبة
 فساد الهبة بوجه الاحتجاج لان الخاتم مختلف
 حاسه حله

بيئته هو الاصل والعدول عنه بحدوث النتاج فاذا
لم يعلم يرجع الى الاصل ولو كان النتاج ونحو
عنده ما يعد فان كل منهما اذا تلقى الملك من رجل واقام
البيئته على سبب ملكه لا يتكرر فهو بمنزلة اقامتها
على ذلك السبب عند نفسه قد فاليد اولى من الخارج
لان بيئته قامت على اولى ملكه فلا يثبت للخارج
الا بالتلقى منه الا اذا ادعى الخارج عليه فعليه قال
في الترجيح الحاصل ان بيئته ذي اليد على النتاج انما
يترجح على بيئته الخارج علما لنتاج او على مطلق الملك
بان ادعى ذي اليد النتاج وادعى الخارج النتاج او
ادعى الخارج ملكا مطلقا اذ لم يدعى الخارج على ذي
اليده فله نحو الغصب او الوديعة او الاجارة او الهبة
او العارية او نحوها فاما اذا ادعى الخارج فعليه مع
ذلك بيئته الخارج اولى وانما قال في رواية لما قال
في العارية بعد نقل كلام الترجيح ذكر الفقيه بالثبوت
في باب دعوى النتاج من البسوط ما يخالف المذكور
في الترجيح فقال دابة في يد رجل اقام آخر بيئته انما
دابة اجرها من ذي اليد وانما اجرها من اقرها من اياه
وذا اليد اقام بيئته انما دابة نتجت عنده فانه
يقضى بها لذي اليد لانه يدعى ملك النتاج والاخر
يدعى الاجارة او العارية والنتاج سبق منها فيقبض
لذي اليد وهذا خلاف ما نقل عنه ولو برهني احدهما
من الخارج وذا اليد على الملك المطلق والاخر على النتاج
قد والنتاج اولى لان برهانه قام على اولى البيئتين الملك
فله يثبت للاخر الا بالتلقى منه برهني كل مني الخارج
وذا اليد على الشئ من الاخر اى صاحبه بله وقت
سقطا وترك في يده عند اى حنيفة وابي يوسف دم

وله رواية في رواية اخرى انما بيئته من يده ما في الترجيح
فان اول البيئتين له وقد كونه في حاله ان ياتي من الغنم
من سبب كان له اولى دابة او من سبب الترجيح في
بعضها من سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
انما لا يخفى ان من ياتي من سبب الترجيح في سبب الترجيح
كونه في سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
يسبب في سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
ولم يقع الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
اول البيئتين لا يتم فاسد

وعند

وعند محمد يقضى بالبيئتين ويكون للخارج لا مكان
العمل بها بان يجعل ذوا اليد كانه اشترى من الآخر قبض
فرباع لانه القبض دليل الشراء كما مر ولا يعكس لان
البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار وكلها
ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك له فصار كما اذا
اقامتا على اقرار من وفيه التهاثر بالاجماع فكذا هنا
وان وقت البيئتين في العقار ولم تثبت قبضا
ووقت الخارج سبق يقضى لذي اليد عندهما فيجعل
كانه الخارج اشترى اولا ثم رباع قبل القبض من ذي
اليده وهو جاز في العقار عندهما وعند محمد يقضى
للخارج اذ لا يصح عنده بيعه قبل القبض فيبقى على ملكه
وان اثبت قبضا قضى لذي اليد بالاجماع لكون البيئتين
جائزين على القولين وان كان وقت ذي اليد سبق قضى
للخارج فيجعل كان ذا اليد اشتراه وقبض ثم رباع
ولم يسلم او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يربح
بكثره الشهود والاعدلية يعني اذا اقام احد المدعيين
شاهدين والاخر اربعة منزه او احدهما عدلين
والاخر عدلين فيهما يسووا اما القول فله في الترجيح
لا يقع بكثرة الطلح ختم لا يترجح القيل بقبيل آخر
وكذا الحديث واما الثاني فله في المختار في الشاهد اصل
العدالة ولا حد له عدلية فله يقع الترجيح بها
ادعى احد الخارج جيم نصف دار والاخر كلها يعني
ان كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما كلها
والاخر نصفها وبرهنا فالربع للاول والباقي وهو
ثلثة الارباع للثاني عند اى حنيفة فان صاحب
النصف لا ينافي الاخر في التصف فيتم له وصارت
منزعتها في النصف الاخر فيتصف بينهما وعندهما

انما لا يخفى ان من ياتي من سبب الترجيح في سبب الترجيح
من سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
انما لا يخفى ان من ياتي من سبب الترجيح في سبب الترجيح
من سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
انما لا يخفى ان من ياتي من سبب الترجيح في سبب الترجيح
من سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح

انما لا يخفى ان من ياتي من سبب الترجيح في سبب الترجيح
من سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
انما لا يخفى ان من ياتي من سبب الترجيح في سبب الترجيح
من سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح
انما لا يخفى ان من ياتي من سبب الترجيح في سبب الترجيح
من سبب الترجيح في سبب الترجيح في سبب الترجيح

انما يلحق القول بان الاول بطريق من طرق المسئلة وتقول
انما يثبت صورة القول بان الاول بطريق من طرق المسئلة وتقول
انما يثبت صورة القول بان الاول بطريق من طرق المسئلة وتقول

هي بينهما اثلة فافدعي الجميع ياخذ من بينهما ومدعي
النصف سوما واخذ فتنقسم بينهما اثلة فافدعي الجميع
اي الدار معهما ام في يدها اثلة للثاني وهو مدعي الكل
لانه اذا برهن كان نصفها له على وجه القضاء وهو
الذي كان بيد صاحبه اذا اجتمع فيه بينة الخارج
وبينة ذي اليد وبينة الخارج اولى فيقضى له
بذلك ونصفها لا على وجه القضاء وهو الذي كان
بيده لان صاحبه لم يدعه ولا قضاء بلا دعوى
فيترك في يد برهنها على نتائج دابة اي تنازعها
في دابة واقام كل منهما بينة اثلة نتجت عنده وعند
بايعة مطلقا اي سواء كانت في يدها او بيد احدها
او في يد ثالث لانه المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي واما
ففي لهما وافق سننها وقته بشهادة الظاهر وانما
اي سن الدابة بان لا يوافق التارخين فلها اي قضى
لها بها لان احدها ليس باولى من الاخران لم يكن
في يدها احدهما فقط بان كانا خارجين والدابة في يد
ثالث او في يدها والاى وان كانت في يد احدها
فله اي قضى بها لذي اليد لان الامر لما اشكل سقط
التارخين فصار كانهما لم يورخا ذكره الزيلعي
وان خالف اي سنهما الوقتين بطلت البينات
لظهور كذب الفريقين فيترك في يد من كان
في يده كذا في الهداية والكا في قال الزيلعي الاصح
انها لا تبطل ان بل يقضى بها بينهما ان كانا
او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى
بها لذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت بحقهما
هنا في اسقاط اعتبار لان في اعتبار اسقاط
فلا يعتبر فصار كأنهما ذكر النتائج من غير تاريخ

انما يثبت صورة القول بان الاول بطريق من طرق المسئلة وتقول
انما يثبت صورة القول بان الاول بطريق من طرق المسئلة وتقول
انما يثبت صورة القول بان الاول بطريق من طرق المسئلة وتقول

من احداهما اي من احداهما على طريق من طرق المسئلة وتقول
من احداهما اي من احداهما على طريق من طرق المسئلة وتقول
من احداهما اي من احداهما على طريق من طرق المسئلة وتقول

وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في يد احدهما والا
فلا هي بينهما كما اذا اشكل في موافقة سننها احد
التاريخين وهكذا ذكر محمد والاول ذكره الحاكم
وهو قول بعض المشايخ وليس بشيء ولهذا قلت
كانت لهما اثلة كما في يدها يقضى بها لو كان المدعيان
خارجين او ذوي يد ولو في يد احدهما كانت له ما ذكر
برهن احدهما على غصب شيء والاخر على يد ابيه نصف
ان كان عيب في يد رجلين فبرهن احدهما على الغصب
والاخر على الوديعة يقضى بها بينهما لانه الوديعة
تصير غصبا بالجمود حتى يجب عليه الاضمان ولا يسقط
بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالفعل
بلا جمود ثم عاد الى الوفاق كما تقرر في موضعه ادعي
الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا كان ملكه
تقبل يعني اذا ادعي الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا
العين كان ملكه تقبل لان شهادتهم تثبت الملك في الحال
والماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد
الكريل كذا في العاقبة نقلا عن المحيط بالراكب والاول
اولى من اخذ اللجام والكلم انما تنازعنا في دابة
احدهما راكبها والاخر متعلق بلجامها او تنازعنا
في ثوب احدهما لائيه والاخر متعلق بكية كان الراكب
والاولى من المتعلق باللجام والكلم لان تصرفها
اظهر اختصاصه بالملك فكافا صاحب يد والمتعلق
خارج وذو اليد اولى واما اذا اقام البينة فبينت
الخارج اولى لما مر من ادعي في المبرج اولى من ادعي
لان ثكنه من ذلك الموضع دليل على تقدم يد
ما اذا كانا راكبين على السرج حيث يكون بينهما اثلة
في التصرف ولو تعلق احدهما بدينها والاخر بمشك

من احداهما اي من احداهما على طريق من طرق المسئلة وتقول
من احداهما اي من احداهما على طريق من طرق المسئلة وتقول
من احداهما اي من احداهما على طريق من طرق المسئلة وتقول

بلجامها كاي للمثلك اذ لا يملك الجاهم غالباً الا لا كان
 بخلاف التعلق بالذنب وذو حياء اولى من معلق
 كوزة اي ذاتنا زعاني دابة وعليها حمل واحد لها ولا
 كوزة فالاول اولى لانه اكثر تصرفاً فيها وينصف البساط
 بين جالسائه والمتعلق به بحكم الاستواء بينهما لا بطريق
 الرضاء لان الجلوس ليس بيد عليه بل اليد تكون
 بكونه في بيته او نقله في موضع بخلاف الركوب
 واللبس حيث يكون بها غاصبا لثبوت يده عليه
 ولا يصير غاصبا بالعقود على البساط كمن معه اي
 في يده ثوب وطرفه مع الآخر حيث ينصف بينهما
 لان يد كل منهما ثابت فيه فان كان يد احدهما في الاخر
 ولا يرتجحه به كما ان الترتيب لا يكون بالاكثريه لانه
 اي لا يكون هديته مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب
 التصفيف لانه ليس ببنوب لانها غير متفرقة
 فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا يراحم الآخر بخلاف
 جالس الذي يارتنا فيها حيث لا يقضى بها بينهما
 لا بطريق الترتيب ولا بغرض لان الجلوس لا يدل على الملك
 الحائط بل جاذب وعمل عليه او متصل به اتصال ترتيب
 الاتصال فوعان احدهما اتصال ملائمة وقية وهو ان لا يلا
 احد الطرفين بالآخر والثاني اتصال ترتيب وهو
 ان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة
 في انصاف لبنات الحائط الذي لا نزاع فيه وان كان
 الحائط من حيث فالترتيب ان يكون اطراف خشبات
 احدها مركبة بالآخرى وهذا هو المراءى ههنا لانه شاهد
 ظاهر لصاحبه لان الظاهر انه هو الذي بناه مع حائط
 او متداخلة انصاف البنات واطراف الخشبات لا
 الا عند بناء الحائطين معا فكان اولى وكذا اذا كان

لا بطريق التعلق بل بطريق الترتيب والقسمه بينهما

السيد بن ابي بكر قال سمي في قوله لا احدية به بفتح الهاء
 وسنة في قوله انما ههنا اي طرية الغير المشبوهة

لا يوجب اتصال باليد بل بالارتباط بها في يد غيره
 اليد على الحائط لا يوجب ملكا لغيره وانما يثبت بالتمسك
 كمن يمسك من البنايع فكل من كان بها يثبت بها

وقال ابو بكر انه بناء على حائط منها فادخل
 الحائط من موضعها فليس فلتا او غير
 او يوجب من اليد الى الباب او العتبة
 ليس بملك ولا يوجب ملكا لغيره
 ليس بملك ولا يوجب ملكا لغيره

لا بد

فكل من يمسك من البنايع فكل من كان بها يثبت بها
 ولا يوجب ملكا لغيره
 فكل من يمسك من البنايع فكل من كان بها يثبت بها
 ولا يوجب ملكا لغيره

لا احد امتنا في عيس جذوع على الحائط كان له لان
 صاحب الجذوع مستعمل الحائط بما وضع له الحائط
 وهو وضع الجذوع عليه لا يملك عليه حرا دى وهي
 خشبات توضع على الجذوع ويبنى عليها التراب فانها
 غير متفرقة وكذا البوارى لانه لم يكن مستوعلا لوضعها
 في الحائط لانه ليس له ما يملك التصفيف وهو لا يملك على الارض
 والبوارى بل بين الجدارين فلو شاذعا يعني ذاتنا زعنا
 في حائط ولا حدها عليه حرا دى وليس له خشي عليه
 فهو بينهما اذ لا يختص به صاحب الارض وذو بيت
 مؤدى لذي بيوت في حق سباحتها يعني اذا كانت
 بيت من دبر فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت
 الباقية في يد بكر فمن اي الساحة يكون بينهما حال كونها
 نصفين لا يستويان في استعمالهما وهو الموقوف فيها
 والتوخي وكسر الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك
 فصارت نظير الطريق بخلاف الترتيب ذاتنا زعنا
 فيه فانه بقدر الارض اي يقسم بينهما بقدر ارضيهما
 لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقى الارض فعند كثرة
 الاراضى تكون الحاجة اليه برهنها ارجاها على يد
 ارضى او على ان لكل منهما يد فيها قضى بدهالات
 اليد فيها غير شاهد لتعدد ارضها والبيت تثبت
 ما غاب عن علم القاضى ولو برهن عليه احدهما او كان
 تصرف فيها بان كبر فيها او بين او حفر قضى بيد اما
 الاول فلقيام الحجة فان اليد مقصود حق دائما انما
 فلو جود التصرف واستعمال فيها حتى يثبت ان يملك
 ويعلم ما يقول قال اما حرا فالقول له لانه اذا كان يجر
 من نفسه فهو في يد نفسه وعوى لجد عليه انه عند
 انكاره الا يثبت كالبائع فان قال انما عند قوله في وهو

هم حرا دى ومرتك

من الذي هو في يدك المالك
 من الذي هو في يدك المالك
 من الذي هو في يدك المالك

قول من يمسك من البنايع فكل من كان بها يثبت بها
 في الحائط بانه يملك من البنايع فكل من كان بها يثبت بها

لا يوجب ملكا لغيره
 لا يوجب ملكا لغيره
 لا يوجب ملكا لغيره

حدود

فكل من يمسك من البنايع فكل من كان بها يثبت بها

فكل من يمسك من البنايع فكل من كان بها يثبت بها

اوله بل بدعوتی الیدر علیه کاه اول فی الانسان
الکثره فانه لا یطی فی الدنوی الیدر الی الله من الکثره
الشریه فکما ان فی الله و هو متعین لکثره اوله
لان الله فی الله لا یستحق التفاضل ابتداء الحد و
احد اوله فی زمانه صا و نه حاصره

وَقَدْ خَلَقَ فِي الْبَيْتِ كَمَا بَدَأَ فِي الْبَيْتِ
فَاذْكُرُوا مَا كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ

و هو ان لا يكون المعلق او كقولنا تعبد الله في ملكه و هو ان
لا يفتاد من الدعوة الا من الذي كان قد قبل عليه التعبد
في التمسيد

٦ - حيدرآباد

له حق التملك على ولده وقد نال ذلك بالبيع وإن ادعى
المشتري قبله ثبت أن نسب منه ويحمل على أنه نكحها
والتولد بها ثم اشتراها ولو ادعى أنه مع البائع
أو بعده لا أي لا يثبت نسب المشتري لأن دعوى البائع
دعوى استيلاء وتكون أصل العلوق في ملكه ودعوى
المشتري دعوى تحريرها فاصل العلوق لم يكن في ملكه
والأول أقوى لما مر كذا أي ثبت النسب من البائع أم
الأم فادعى البائع ولد ولدته للأقل وأخذه واسترد
المشتري كل النعم لأن الولد هو الأصل في النسب لأنها
تستفيد الحرة منه لا يرى أن قوله لم يعتقها ولدها
فالتأبى لها حق الحرية ولله حقيقة الحرية والحقيقة
أقوى من الحق فيستع لأمه في فله يضرع فوات التبعية بخلاف
الولد فإنه إذا مات دون الأم فادعى البائع وقد ولدته
لأقل لم يثبت نسب الاستعانة بالموت عن النسب
ولم تصر أم ولد له لأن الاستيلاء وفرع النسب فلو ثبت
لكن أصله وهو باطل بخلاف بيعه فإنه إذا باع عبدا
ولد عنه ثم باعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الأول
أنه ابنه فهو ابنه وبطل البيعة لانه اتصال العلوق
بملكه كالبينة العادلة والبيع يحصل انتقض وماله
من حق الدعوى لا يحتمله فتنقض البيع لأجله واعتبارها
باعتقاق المشتري الأم والولد لموته حتى لو اعتق الأم
لا الولد فادعى البائع الولد أنه ابنه صححت دعواه وثبت
نسبه منه ولو اعتق الولد للأم لم يصح دعواه ولا في حق
لوالده ولا في حق الأم أم الأول فلا يثبت بطل
عناقه والعتق بعد دعواه لا يحتمل البطلان وإنما الثاني
فلهما منع له فإذا لم تنص في حق الأصل لم تنص في حق
تبع ضروره والندبي كالاعتاق لأنه أيضا لا يحتمل

[illegible]

انقضت بشوت بعضا لغير الحرة كما امتناع انقلبك للغير
 وفيما اذا اعتق المشتري الامم او دبرها ردة البايع المشرى
 حصته من الثمن عندها وعند يردة كل الثمن في التصحيح كما
 في الموت كذا ذكر في الهدية وذكر في البسوط يرد حصة
 من الثمن للاحقة بما لا يتناق وقرق على هذا بين الموت
 والمعتق بانه القاضى كذب البايع فيما زعم حيث
 جعلها معتقه من المشرى فيبطل زعمه ولم يوجد
 التأكيد في فصل الموت فيؤخذ برعده فيشرى
 بخصتها ايضا كذا في الكافي ولو ولدت في اكثر من
 اكثر من سنتين من وقت البيع لم يصح دعوته
 البايع اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا وهو
 الثالث هد ولحجة وصدقه اي المشتري البايع يثبت
 النسب اذ عدم بثوته له لرعاية حقه واذ صدقه
 زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه للجزم مان العلوق
 ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه لانه
 دعوة خسر وغيره كمالك ليس من اهله وكانت ام ولد
 نكاحا اي امه ولدت من زوجها فملكها او امه ملكها
 زوجها فادعى الولد ولو ولدت فيما بين الاقل والاكمل
 وصدقه اي المشتري كان الحكم كالاقل يعني يثبت
 نسبه وامتهها ويفسخ البيع ويرد الثمن ثم لما بين
 حكم ولد امه ولد بعد ما باعها ثم ادعاه اذ ادان يثبت
 حكم ولد ولد عنده بقوله باع المو لود عنده فادعاه
 بعد بيعه مشرى ثبت نسبه ورده سعة لان اتصال
 العلوق بملكه كالبيته كما مر والبيع يحتمل النقص وما
 من حق الدعوى لاحتماله فينتقض البيع لاجله وكذا
 لو كاتب الولد او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنها
 او اجرها ثم زوجها ثم ادعاه حيث يثبت النسب

وكانت نعم ولد بالعتق الذي قد كان محلا للمسلم
 على بيعه من كذا الحكم كالاقل لان اتصال العلوق بملكه
 ثم ان كان له زوج بعد هذه المسئلة مع الاول ويثبت حكمه على
 زوجته بمقتضى قوله ولدت من زوجها فملكها او امه ملكها
 ثبت النسب

ويرد هذه التصرفات بخلاف الاعتناق على ما مر باع
 احدا لتوق ميني وهما ولدان بين ولادتهما اقل من سنة
 اشهر فيكونان من ماء واحد اذ لا يتصور علوق النكاح
 حادنا اذ لا حبل اقل من ستة اشهر والعلوق على
 العلوق متعذر لانها اذا حبلت ينسد فم الرحم
 واذ كان كذلك فاذا ادعى نسب احدهما يثبت نسبهما
 منه لانها لا ينفصلان نسباً فثبت نسب احدهما
 يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولادتهما عنده
 واعتقه مشرى ثم ادعى البايع الآخر يثبت نسبهما
 منه وبطل عتق المشرى لانه الذي عنده ظهر انه حق
 الاصل فاقتضى كون الآخر ايضا كذلك لاستحالة كونها
 احدهما حراً الاصل والآخر رقيقاً وخلقا من ماء واحد
 فكان هذا نقض الاعتناق بامر فوقع وهو حر الاصل
 قال لصبي هذا الولد متى ثم قال ليس مني ثم قال هو مني
 يصح اذ لا قرار بانه ابني تعلق حق المقر والمقر اما
 حق المقر له فانه يثبت نسبه من رجل حتى يمتنى كونه
 مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني
 لا يملك ابطال حق الولد فاذا اعاد الى التصديق يصح
 واذا قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي
 لان النسب ثبت واذا ثبت النسب لا ينفي بالنفي
 وهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق فلا يثبت
 لانه اقرار على الغير بانه مني لكن اذا لم يصدقه ثم عاد
 الى التصديق يثبت النسب لانه اقرار الاب لم يبطل
 بعدم قصد بيق الابن فيثبت النسب ولو انكر الاب
 الاقرار فاقام الابن البيه انه اقر الى ابنه تقبل بيته
 والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه
 جزوه اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير

قوله ثم قال هو مني يعني مني الذي قد كان محلا للمسلم
 هذا هو من النكاح في عبارة العبد الذي كان له ولد
 المشرى بغيره لا يثبت نسبه من رجل حتى يمتنى كونه
 حاسه حدة
 قوله لو قال لست بولد له ثم ادعى ثبوت نسبه من رجل
 اذ انقضت قص في النسب عنده ولو ادعى ثبوت نسبه لم يصح
 عالم بذكر اسم الجدة ولو رهنه امه اقر الى ابنه العتق
 بثبوت النسب ما قرره ولا يسمع الا على خصم
 هو وارث او وارث او مولود او مولى له كذا في الدرر
 حاسه حدة

Copy

niversity

حاسه حدة

قال الصبي ابي سواد في يده او في يده غيره وما وقع
في بعض الكتب من التمسك بقوله في يده فيقول على انه
انما في لا خرازي غير انما الصبي بعينه من نفسه
فالقول قوله انما صدق ثبت شبهة كذا نقل عن
الكفاية حاشية حذرة

كذا في العادة قال لصبي هو ابي زيد ثم قال هو ابي
لم يكن ابيه وان وصليته جملته زيد بنوته وهذا
عند ابي حنيفة وقالوا اذا جحد زيد بنوته فهو ابي
المقر واذا صدقه زيد اولم يدر تصديقه ولا تكذيبه
لم يصح دعوى المقر عندهم اهما ان الاقرار يرتد برده
زيد فصان كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد وان
لم يحتمل النقض وله ان النسب لا يحتمل النقض
بعد بنوته والاقرار بمنزلة لا يرتد بالرد او تعلق به حق
المقر له حتى لو صدقه بعد الكذب يثبت النسب
منه وايضا تعلق به حق الولد فلا يرتد برده المقر
قال له اعلصبي كان في يد مسلم وكافر مسلم هو
عبدى وكافر هو ابي كان ابنا وحر ان ادعيما
لانه يكون حرا لهما لا ومسلما مالا لظهور دليل التوحيد
لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام بتعا ولا يحصل
له الحرية مع العجز عن تحصيلها وان سبق دعوى مسلم
كان عبدا له كذا في انتهائية وان ادعى النبوته كان
ابنا للمسلم لتساويها في دعوى النبوته فيرجح بالقدم
وهو اولى للصبي لحصول الاسلام له حالا تبعا لابي
قال زوج امرأة لصبي معها هو ابي من غير هيا
وقالت ابي من غير فهو ابنها لو كان غير معتبر والاد
وان كان معتبرا فهو لمن صدقه لان كلاهما اقت
للولد بالنسب وادعى ما يبطل حق صاحبه ففتح اقرار
له ولا يبطل حق صاحبه بخره قوله ولا يثبت حجها
على الاخر لا استواء ايديهما فيه وقيام ايديهما عليه وقيام
الفراش بينهما دليل ظاهر على انه منهما ادعت ذات
زوج بنوته صبي لم يكن حتى تشهد امرأة على الولد
لانها تدعى تحمیل النسب على الغير فلا تصدق بالجمعة

مخالف

بخلاف ادعاء الرجل فانه فيه تخمیل النسب على نفسه
ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة الى تعيين
الولد اذا النسب يثبت بالفراش القائم وان كانت معتدة
لزم حجة قامة عند ابي حنيفة وهي رجلا او رجلا
وامراة تامة الا اذا كان هناك حيل ظاهر او الاعتراف
من قبل الزوج وقال لا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة
وقد حر في الطلاق ولو لا النكاح والعدة كان انحصار
اي اذ لم تكن ذات زوج ولا معتدة يثبت النسب منها
بقولها لان فيه الزام على نفسها كما في الرجل ولدت امه
زوجها او رجل على انها حر او مشترها او ابنتها
والحققت يعني من وطئ امرأة معتدة على ملك يمين
او نكاح فولدت ثم استخفت الوالد غرم الاب قيمة
الولد باجماع الصحابة ومنه ولان النظر من المجانبين
واجب فيجعل الولد حرا لاصل في حق ابيه وورثقا
في حق مدعيه نظرا لهما ثم الولد حاصل في يده بلا
تعذر منه فلا يضمنه الا باليمن كما في ولد المفضوبة
ولذا يعتبر قيمته به يوم يخاضه لانه يوم المنع وهو حر
لان امرأته خلق من ماء الحر ولم يرث الوالد برقبته كارض
في الامة المنكوسة وان مات فلا شيء على ابيه لانعدام
المنع ويرثه ابي يكون الاب وارثا لانه حر الاصل في حق
ابيه فما ترك يكون ميراثا لابي وان قتله ابوه او قتله
غيره واخذ ابوه دينه غرم ابي ابوه قيمة في الصورتين
اما في الاولى فلتحقق المنع من الاب بقتله واما في الثانية
فلمستلزمة الولد له اذ الذية بدل الحبل شرعا فصار الولد
سائما له بساكنة منها فيغرم قيمته للميت كما لو كان
حيوا وجمع بها ابي بقيمته التي ضمنها كمنها ابي كما يرجع
بشيء الجاذية على بايعه ابي بايع الولد ببيع امه لانه ضمن له

ولو لا النكاح او قتل من الكفر فزوجها او غيرها لم تكن ذات
زوج ولو كانت كمنه الرجل اي كمنه ثبت في قرار الرجل
بالنسب على نفسه حاشية حذرة

ولو لا النكاح او قتل من الكفر فزوجها او غيرها لم تكن ذات
زوج ولو كانت كمنه الرجل اي كمنه ثبت في قرار الرجل
بالنسب على نفسه حاشية حذرة

سلامته لانه جزء المبيع والبايع يضمن للمشتري
سلامته المبيع بجمعه اجزاءه لان الغرور يملكها بالاجزاء
اي لا يرجع به عليه كانه لزومه باستيفاء منافعتها وهي
ليست مما اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا لسلامته
فصل في الاستيفاء والاستيفاء طلب هبته منه وطلب
اي طلب شراء شيء من غير طلب هبته منه وطلب
اي دأعه عنده وطلب اجازته له يمنع دعوى الملك للطالب
لان كراههها اقرار بان ذلك الشيء ملك لذي اليد
فيكون الطلب بعد تناقضا واكتساح في الامة بينها
اي دعوى الملك وفي الحرية يمنع دعوى التناكح كذا في مجمع
الفتاوى ادعى على آخر مال فقال الخصم المدعى عليه على وجه
الدفع ابرأني عنى دعواه او برهن ثانيا انه ابرأني عنى عليه
اقرار بعد الابرأ فلو كان قال اي الخصم ابرأني وقبلته
او قال صدقته في ذلك لم يصح دفع الدفع يعني دعوى
الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابرأ صح كانه اذ لم يقبل
ذلك جاز ان يكون المال عليه لرد الابرأ لانه يرتد
بالرد بخلاف ما اذا قال قبلت الابرأ لانه بعد القبول
لا يرتد بالرد كذا في الفتاوى الظهيرية ادعى رجل على آخر
مالا قال اي الاخر ما كان لك على شيء قط معناه نفى
الوجوب عليه في الماضي على سبيل الاستغراق فهو اي
اي المدعى على الف وبرهن التناكح على القضاء او الابرأ
قبل هذا امرضا وبرهان التناكح مقبولا وقال زفر لا يقبل
لان القضاء يثبوت الوجوب وقد انكره فكان تناقضا
في دعواه ولنا ان التوفيق يمكن لان غير الحق قد يرضى
ويبرأ منه دفعا للخصومة الا ان يزيد المدعى عليه
بان يقول ولا اعرفك افا ما شبه كقول ولا اراك
ولا جرى بيني وبينك مخالطة فله تقبل بنية على القضاء

لا يلزم ان يبرأ المدعى عليه المستغنى به باستيفاءه
اي يرضى المستغنى البضع وفيه خلاف في كل شيء

فمنع من دعوى الملك في نفسه كونه اقرارا بملكه
وانما هو اقرار بالملك لغيره اذ لا ينفذ في نفسه الا ما
عزم عليه من اقراره في نفسه بملكه فانما هو اقرار
بالملك لغيره من دعوى التناكح كذا في مجمع
الفتاوى

فان كان المدعى عليه المستغنى به لا يبرأ من دعواه
الا ببراءة المدعى عليه المستغنى به ولا يبرأ من دعواه
شأنه من الدعوى وانما هو اقرار بملكه

ولا الابرأ لتعذر التوفيق اي لا يكون بين اثنين اخذ
واعطاء وكوفاء واقضاء ومعاملته بانه اخذ وطرفه
وقيل يقبل به ايضا نقل القدر من اصابته ايضا
يقبل لان المحتجب او المحتج قد يؤذى بالشعب على ما به
فيما من بعض وكراهه بارضائه ولا يعرفه لم يعرفه فكان
التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذا كان المدعى عليه ممن يتولى
الاعمال بنفسه لا يقبل بيمينه وقيل البيعة على الابرأ في هذا
الفصل باتفاق الروايات لانه يتحقق بانه معرفة كذا
في العناية وقال في القنية المدعى عليه قال المدعى لا اعرفك
فلما ثبت الحق بالبيعة ادعى الاتصال لا يسمع ولو ادعى
اقرار المدعى عليه بالوصول او الاتصال يسمع قال احمد
الوديع لا دعوى في التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت
منها من حق لان لا يسقط بالاستسقاط كما لو قال
لست انا ابنا لاني قال لست انا وارثه فله ان يدعى
ارثته وبين الجهة صح كمالنا في ان التناقض في موضع
المخصاء لا يمنع صحة الدعوى قال ذو اليد ليس هذا في
وغيره ابرأ ليس ملكي او لاحق لي فيه وهو ولا منازعة فيه
ثم ادماه فقال ذو اليد هذا هو لي صح والقول قوله لان
هذا الكلام لم يثبت لاحد حقا لان الاقرار بالجهول باطل
والتناقض انا يبطل اذا تضمن ابطال حق على احد ولو
كانت منازعة كان اقرار له في رواية وهو رواية الجامع
الصغير وفيما لا يخفى وهو رواية دعوى الاصل لكن
قالوا القاضي يبطل ذا اليد اقول ملك المدعى فان اقر به
بحره بالتسليم اليه وان انكر المدعى بيمينه عليه
ولد قاله اي قال ليس هذا لي وهو خارج لا يثبت ذلك
الشيء بعد التناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما من قيام
اليد كذا في العبادية ادعى زيد مالا ولم يثبت فادعى

فان كان المدعى عليه المستغنى به لا يبرأ من دعواه
الا ببراءة المدعى عليه المستغنى به ولا يبرأ من دعواه
شأنه من الدعوى وانما هو اقرار بملكه

على آخر لم يسمع كذا في القنية أقوال مال لغيره كما يمنع
دعواه لنفسه بمنعها أي دعواه لغيره بوكالة أو وصاية
يعني إذا أقر رجل بمال أنه لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح
وكذا إذا ادعاه بوكالة لأنه لو كان أو وصاية أو لورثة
موصيه لأن تناقضا لأن المال الواحد لا يكون لمخمين
في حالة واحدة بخلاف إبرائه عن جميع الدعاوى
ثم الدعوى بها أي بوكالة أو وصاية حيث يصح لعدم
التناقض لأن إبراء الرجل عن جميع الدعاوى لمنطقته
عماله لا تقتضي عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك
الرجل ادعى مالاً لنفسه ثم ادعى بها لنفسه عليه
تسمع كدعواه لعماله أو لنفسه ثم دعواه لغيره وكوكس
أي ادعى أنها وقف أو لفلان ثم ادعى لنفسه لم يجز
في رواية قاضيان وجاز في رواية أخرى أن وقف في
رواية الأخيرة حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بوكالة
أو الوصاية ثم ادعى لا يقبل إلا أن يوقف فيقول كان
أفلاحة ثم استأجرته منه وأقام البينة على ذلك فع
يقبل ادعى العصبية وبين النسب وبرهني الخصم
أنه النسب بخلافه أن قضى بالاول لم يقضى به والا
بساقتا لتعارض وعدم الاولوية برهني أنه ابن عم
لابيه وأمه وبرهني الدافع أنه ابن عمه لأمه فقط
أو على غير الميت به أي بأنه ابن عمه لأمه فقط كان
دافعا قبل القضاء بالاول لا بعده لتأكده بالقضاء
بخلافه الاول ادعى ميراثا بالعصبية فدفعه بأن برهني
خصمه قبل الحكم أقراكم معقول بدعي بأنه ميراثا
أو يكون ح بيها كلاك من تناقض قال هذا الولد
ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح أنه يقر
بأنه منه نطق حق المقر له إذ ثبت نسب من رجل معين

والأول قطعا فإنه فرض عدمه كما لو كان
فأما قوله لا يقبل إلا أن يوقف فيقول كان
كأنهم بعد الحكم بالعصبية كما يمنع في وقت صدور
أنه السابق لا يجزئ منه لزوم إبطال حق الغير حذره

حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الزنا قال ليس
هذا الولد مني لا يملك إبطال حق الولد فإذا عاين
إلى التصديق يصح أقول قد وقعت العباة في الأثر
وشية والعامة هكذا قال هذا الولد ليس مني
ثم قال هو مني صح أنه يقر بأنه ابن عمه لأمه
أنه من الناسخ الاول يدل عليه التعليل الذي
ذكره لأنه يقتضي أن يكون ههنا ملك مباديات فريد
الاولى أنبات البقوع والثانية فغيرها والثالثة العودة
إلى أنبات والمذكور فيهما العباة بأن فقط وليس
أي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا ولا يصح
التنفي لأن النسب لا ينتفي بالنفي برهني قول المدعي
أنه منطلق في الدعوى وشهودي كونه أولاد عليه
شيء يصح الدفع ولو برهني على قوله بدروع كواحد
أرم لا أي لا يصح الدفع إذا لم يلزم منه كدبت سود
بأنهم الخصم المدعي عليه جاء بخط البراءة يعني إذا
ادعى رجل على آخر قدرا من المال فأقر به المدعي عليه
ثم قال قد أبرأت ذمتي عنه وأظهر كتاب الإبراء
فقال المدعي نعم كنت أبرأت ذمتك لكني كنت
صيا وقت الإبراء قال قول له والبينة على خصمه لأنه
استداه الحالة منافقة للقضاء بالخصم أي أثبت
بموافقة في ذلك الوقت اندفع كلاك مدعي قيمة
جارية مستهلكة فهي الخصم أي جارية وأينما
في البلد كذا لا يقبل إلا أن يجمع بينهما كذا في الأخيرة
دعي لا حق ولم يذكر اسم الجارية فخطره في دعوى
كوكس برهني حيث يشترط فيها كذا في قوله كذا في
التناقض في موضع الحقاء ما يرد صحة الدعوى وقيل
ينصح وهذا الأصل فروع كثيرة ذكر بعضها سابقا

برهني على قول المدعي

Copy
قوله في قوله لا يقبل إلا أن يوقف فيقول كان
قوله في قوله لا يقبل إلا أن يوقف فيقول كان

أي بعد تصديقها فإنه لا يردح لا بثبوت اشتراط
 عطف على قوله ظهور المقر به أي لا بثبوت المقر به
 للمقر به لأنه ليس بناقل بل المقر إلى المقر أقول
 سرقة أن لا قرار أخبار يحتمل الصدق والكذب
 فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف إنشاء
 كالبيع والهبه ونحوها لأنه إيجاب معنى بل يقدرون
 في الوجود ويمتنع فيه التخلف وقد فرع على كون
 حكم الإقرار ظهور المقر به لا بثبوت اشتراط
 بقوله فصحة الإقرار باليمين للمسلم حتى يؤمر بالتسليم
 إليه ولو كانا تملكان مبتدئين لكانت بينهما بقوله
 لا الإقرار بطلان في وعيق مكرها لقيام دليل
 الكذب وهو الإكراه ولو كان حكم بثبوت ما أقربه
 بأن كان إنشاء لصح لائق إنشاءها مع الإكراه يصح
 عندنا وثالثا بقوله ولو ادعى أي الإقرار ابتداء
 بأن يقول أقررت لي بكذا فادفعه لي أو جعله
 أي الإقرار سببا بأن يقول أن لي عليك كذا لاني
 أقررت لي به لم يسمع أي دعوى الإقرار عند
 عامة المشايخ لأن نفس الإقرار ليس بناقل للملك
 لما عرفت بخلاف دعواه أي الإقرار في الدفع فأنهم
 اختلفوا أنه هل تصح دعوى الإقرار في طرف
 الدفع حتى لو أقام المدعى عليه بيته أن المدعى أقر
 أنه لا حق له على المدعى عليه أو أقام بيته أن المدعى
 أقر أن هذا العبد ملك هذا المدعى عليه هل يقبل قال
 بعضهم لا تقبل وإنما مقررهم هنا على أنه تقبل وأجمعوا
 على أنه لو قال هذا العبد يملك وأقر به صاحبه البتة
 قال لي عليه كذا وهكذا أقر به هذا المدعى عليه
 الدعوى وتسمع البيته على إقراره لأنه لم يجعل الإقرار

كذا في نسخة ليس بانك وانما في نسخة ولو من الكثرة وفيه
 اشعار بانك لو اقر بها فزال الإكراه عما إذا كان كذا في نسخة
 وفي نسخة كذا في نسخة لم يسمع ديانته في نسخة في الإقرار

عند عامة المشايخ وقبل يسمع عند عامة المشايخ كذا في نسخة
 هو أن قال لا نفس الإقرار فيه إشارة إلى أنه لو جعل
 نفس الإقرار سببا للوجوب كخلافه يقول في دعواه هو ملكي
 وأقرت به أو يقول لي عليه كذا وهكذا أقرت به يسمع دعواه

سببا

سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو أنكر فعل يختلف
 على عدم إقراره وفيه خلاف بيني إلى يوسف ومحمد
 وقبل يختلف لأنه لو أنكر يثبت لاقراره وأفتوى
 على أنه لا يختلف على الإقرار وإنما يختلف على المال كذا
 فما لو ادعى وأبعا بقوله ولو كذب المقر أي في إقراره
 بالمال لم يجعل أي المقر له أخذ المال لا يطيب نفسه
 أي نفس المقر ولو كان حكمه الثبوت بجعل أخذه
 وهو أي الإقرار حجة قاصرة أما حجته فلا في البتة
 قد رجع بما عدا إقراره بالزنا والفاصدية بإقرارها الزنا
 فلما جعل الإقرار حجة في الحدود والبنى تتدرج
 بالتشبهات فلا أن يكون حجة في غيرها أولى وعليه
 انعقد إجماع الأمة وأما قصوره فلقصور ولاية
 المقر من غيره فيقتصر عليه بخلاف البيعة فانها
 تصر حجة بالقضاء والتأضي ولاية عامة فيتعدي
 إلى الكل أما الإقرار فلا يفتقر إلى القضاء وله ولاية
 على نفسه ودون غيره فيقتصر عليه حتى لو أقر بمجهول
 النسب بالرق لرجل جاز ذلك على نفسه وماله ولم
 يصدق على ولاده وأما أنهم ومدبريه ومكاتبه
 إذا ثبت حق الحرية أو استحقاقها لهؤلاء فلا يصدق
 عليهم إقرار مكلف أي عاقل بالغ حر أو عبد ما ذون له
 معلوم متعلق بأقر من أي إقرار كل من الحر والعبد
 المأذون أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا ملحق
 بالاحرار في حق الإقرار لأن المولى إذا ذن فقد رضي
 بتعلق العبد برقبته فكان مسلطا عليه في جميع مطلقا
 أو سواء كما ما تصرفه لا يشترط لصحته وصدقته اعلام
 ما صادقه ذلك التصرف أو لا كما سيأتي وفيه شك
 لأن الصبي والمجنون لا يتعلق بإقرارهما حكم ولما عرفت

وقد رجع بما عدا إقراره بالزنا والفاصدية بإقرارها الزنا

وعلى كونه حجة في الإقرار

أي في كل من كان له مال أو غيره من الأموال
 قد عرفت حكمه في ما ذكره من الأموال
 التي لا يملكها ولا يملكها غيره ولا يملكها
 كما في إقراره في ما ذكره من الأموال
 التي لا يملكها ولا يملكها غيره ولا يملكها
 من جهة نفسه أو من جهة غيره
 مستطاع على الإقرار من جهة نفسه
 من جهة غيره

كذا في الهداية وقال قاضيان لو قال كذا دينا را
عليه دينا لان كذا كناية عن العدد واقل العدد
اثنان وفي كذا كذا لزم احد عشر درهما اي لم يصدق
في اقل منه لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر
بعد دین مجهولين ليس بينهما حرف العطف واقل
عدد من ذلك من المفسر احد عشر وفي كذا وكذا لزم
اخذ وعشرون اي لم يصدق في اقل منه لانه ذكر
عدد من مبهمة بينهما حرف عطف واقل ذلك من المفسر
اخذ وعشرون ووجوب الاقل في الفصيلين ليقينا
به في الاصل والاصل في الذم البراءة ولو قلت اي
قوله كذا بلا واو بان يقول كذا كذا كذا درهما فاحد
عشر حملا للواحد منها على التكرار اذ لم يجمع بين
ثلاثة اعداد بلا عطف فله بد من حملا الواحد
على التكرار ثم حملا الاثنين على اقل العدد يفتاد
التعبير عنه بذكر عدد دينا بلا عطف وهو احد
عشر ومعها اي لو قلت لفظ كذا مع الواو فمائة
واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد
مع الواو ولو رتب اي قوله كذا مع تثليث الواو
كذا وكذا وكذا وكذا في يد الف على العدد الذي قبله
فيلزم الف ومائة واحد وعشرون لانه نظير على
قبلي اقران بالدين يعني اذا قال له على من المال كذا
او قبلي اقران بالدين لان على له يجب والمال
وقبلي ينبغي عن الضمان يقال قبل فلا عن فلا
ارضى ويسمى الكفيل قبالا لانه ضامن للمال وان
به ودعيه اي قال الحق بلا تراخ وهو ودعيه
صدق لان المضبوط عليه الحفظ والمال محله فقد
الحمل واراد الحال واحتمل اللفظ مجازا فيصح

والله تعالى اعلم
للمفسر ان يفسر كذا كذا كذا
كذا العدد واقل عدد
خمس وعشرون ولو كان
لا يثبت اقل عدد كذا
والف حفظه وهو كذا كذا كذا

للمفسر ان يفسر كذا كذا كذا
كذا العدد واقل عدد
خمس وعشرون ولو كان
لا يثبت اقل عدد كذا
والف حفظه وهو كذا كذا كذا

للمفسر ان يفسر كذا كذا كذا
كذا العدد واقل عدد
خمس وعشرون ولو كان
لا يثبت اقل عدد كذا
والف حفظه وهو كذا كذا كذا

لا مفصلا عند مسمى في بيبي في صندوق في كيسي
اقرار بالامانة لان الكل اقرار لكون الشيء في يده
وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون امانة
وهذه اقلها جميعا مالي او جميع ما ملك له حجة لا اقرار
لان ماله او ما ملكه يمنع ان يكون لآخر في تلك الحالة
فله يصح الاقرار واللفظ يحتمل الاشياء فيحمل عليه
ويكون حجة تقتضي التسليم فان وجد صحت والا فلا
قوله مسمى الالف مبتدأ خبره قوله الاتي اقرار يعني
لو قال رجل لي عليك الف درهم فقال اترته او نقده
او اخلى به او قضيتك او ابرأني منه او تصدقت به
على او وهبته لي او اخلت بك به على زيد اقرار وبله خير
لا وقد وقع في عبارة الهداية والوقاية في هذه الضمير
ضمير الثاني وفي الكافي والكنز المذكر ولما لم يعد
القوم الالف من المؤننات السماعية اخبر له المذكر
اما كون الاربعة الاول اقرارا فلا من الضمير راجع الى
الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكأنه قال اترن
او انقد او اخل او قضيتك الالف الواجب لك على حق
لزم بذكر الضمير بان قال اترن او انقد او اخل مثله
لا يكون اقرارا اذ لا دليل على انصرافه الى المذكور واما
الخامس فلا في دعوى البراءة كالقضاء لان البراءة لفظ
وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السادس فراجع
فله في هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب
المال في ذمته واما الثامن فلا في دعوى التملك من ذمته
الى ذمته لا يكون بدون الوجوب وقوله نعم اقرار يعني
اذا قيل له هل عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا لانه موضوع
للجواب ولا يحتاج الى الربط لانه جاء بما سأل به من نعم في
جواب هل عليك كذا لان الاشارة هي الاخر فائمة

جميع ما ملكه او جميع ما ملكه او جميع ما ملكه
در اقلها جميعا مالي او جميع ما ملكه له حجة لا اقرار
لان ماله او ما ملكه يمنع ان يكون لآخر في تلك الحالة
فله يصح الاقرار واللفظ يحتمل الاشياء فيحمل عليه
ويكون حجة تقتضي التسليم فان وجد صحت والا فلا
قوله مسمى الالف مبتدأ خبره قوله الاتي اقرار يعني
لو قال رجل لي عليك الف درهم فقال اترته او نقده
او اخلى به او قضيتك او ابرأني منه او تصدقت به
على او وهبته لي او اخلت بك به على زيد اقرار وبله خير
لا وقد وقع في عبارة الهداية والوقاية في هذه الضمير
ضمير الثاني وفي الكافي والكنز المذكر ولما لم يعد
القوم الالف من المؤننات السماعية اخبر له المذكر
اما كون الاربعة الاول اقرارا فلا من الضمير راجع الى
الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكأنه قال اترن
او انقد او اخل او قضيتك الالف الواجب لك على حق
لزم بذكر الضمير بان قال اترن او انقد او اخل مثله
لا يكون اقرارا اذ لا دليل على انصرافه الى المذكور واما
الخامس فلا في دعوى البراءة كالقضاء لان البراءة لفظ
وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السادس فراجع
فله في هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب
المال في ذمته واما الثامن فلا في دعوى التملك من ذمته
الى ذمته لا يكون بدون الوجوب وقوله نعم اقرار يعني
اذا قيل له هل عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا لانه موضوع
للجواب ولا يحتاج الى الربط لانه جاء بما سأل به من نعم في
جواب هل عليك كذا لان الاشارة هي الاخر فائمة

للمفسر ان يفسر كذا كذا كذا
كذا العدد واقل عدد
خمس وعشرون ولو كان
لا يثبت اقل عدد كذا
والف حفظه وهو كذا كذا كذا

[illegible]

التنصيف الى الكل كانه قال على نصف هذا ونصف هذا
الحق اقر بعشرة دراهم وذايق او قيراط كان من القصة
لان الاكتفاء بالتفسير الاول شايع عندهم قال الله تعالى
ولبنوا في كلهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا يعني
من التسنين وافر بهم في قوسهم في زمانهم الى التمر والقوس
فسره في المبسوط بقوله غصبت ثماني قوسرة ووجه ان
القوسرة وعاء وظرف له وغصبت الثمن وهو مظروف
لا يتحقق بدون الظرف فيلزم ما ذكره الطحطاوي في السفينة
والخطة في الجواني بخلاف ما اذا قال غصبت من قوسرة
لان من لا يتزاع فيكون اقرار بغصبت المزروع واداة
او اقر بدابة في اصطبل لزمته ان الدابة فقط اى
بالاصطبل لان غير المنقول لا يضمن بالغصب عندها
خلافا لمحمد كذا الطحطاوي في البت يعني اطعام لاليت
الاصل في جنس هذه المسائل ان الظرف ان امكن ان
يجعل ظرفا حقيقة فيظرف ان امكن نقله لزماه والالزم
المظروف فقط عندها لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق
في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقر
بغصب قائم لانه مطلق فينصرف على الكمال وعند محمد
لزمه جميعا لان غصبت غير المنقول متصور وان لم يكن
جعلها ظرفا حقيقة لم يلزم الا الاول كقوله درهم في درهم
ولم يلزم الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظرفا له واخر بخلاف
له خلقه وقصده لان الحكم ينسبها واقر بسيف له نضله
وجفنه وحمائله لان اسم السيف يطلق على الكل
التصل جديدة والجفتي غيرة والحمائل جمع الحماليه
بكسر الحاء وهي علاقتها واقر بجعل له مبداء نها وسوها
لاطلاق الاسم على الكل عرفا ثبتت يزيى بالانبياء والاشرة
والستور واقر بنوب في نوب او في منديل لزمه

وهو الفضة
والتي من الفضة فيكونه الدقيق والبقير من جنس الدرام
عدد

قوسم ای خورم قوف عی

کتابت المانیہ و غیرہ
لا بیع الا باذن مولانا

الكتاب من جامع الخليلي في تفسيره
في فقهه وادبائه

لا تفتأ
بمعسر

لأنه ظرف له حقيقة وأمكن نقله كما مر وأقر بشوب
في عشرة أنواب له ثوب عند أبي يوسف وقال محمد عليه
أحد عشر ثوبا لأن النفيس من الثياب قد يلق في عشرة
فأمكن جعله ظرفا لقوله حنطة في جوائق ولأبي يوسف
وهو قول أبي حنيفة أولا أن العشرة لا تكون ظرفا لواحد
عادة والممتنع عادة كالممتنع حقيقة وأقر بخمسة في خمسة
بنيت الضرب له خمسة لأن أثر القرب في تكثير الأجزاء
لا في تكثير المال وبنيت مع عشرة أو لو قال أردت
خمة مع خمسة لزمه عشرة لأن اللفظ يحتمل قال الله تعالى
فادخلني في عبادي قيل مع عبادي فإذا احتمل اللفظ
ولو محاذ ونواه صح لا سيما إذا كان فيه تشديد ظرف
كما عرف في موضعه وفي غيرهم إلى عشرة وما يليهم
إلى عشرة تسعة عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة وقال
زفر يلزم ثمانية وهو القياس لأنه جعل الله لهم الأول والأخر
حدا والحد لا يدخل في المحدود ولهما أن الغاية يجب
أن تكون موجودة إذا لمعدوم لا يجوز أن يكونا حدًا
للموجود ووجوده بوجوده فيدخل الغائبان وله
أن الغاية لا تدخل في المغيالات الحد بغير المحدود وكل
هنا لا بد من إدخال الأولى لأن الدرهم الثاني والثالث
لا يتحقق بدون الأول فدخلت الغاية الأولى ضرورة
ولا ضرورة في الثانية وفي ما دأى ما يلي هذا الحائط
إلى هذا الحائط ما بينهما لما ذكر أن الغاية لا تدخل في المغيالات
أقر بالجمل الذي جعل الجارية أو جعل بشاة لرجل مع امرأة
ولزمه لأن له وجهًا صحيحًا وهو أن رجلا أو صبي
لرجل ومات الموصي فيقر وأرث الموصي مطلقا أي
سواء بين سببًا صالحًا أو لا وله أي أقر للجمل مع أيها
كنى لا مطلقا بل إن بين سببًا صالحًا كانت وصية

بأن مات أبوه فورثه أو وصى به له فلا خلاف لا قرار
به صحيح لأنه بين سببًا لو عايناه حكمنا به فكذا
إذا ثبت بأقرار ثم إذا وجد السبب الصالح فلا بد
من وجوب المقر له عنه الأقرار أو تخلف ذلك
بأن تضعه لا قل من ستة أشهر منذ مات المورث
أو الموصي إذا كانت ذات زوج أو لا قل من ستين
من وقت الفراق إذا كانت معتدة فإن ولدت حيا
لا قل من ستة أشهر في الصورة الأولى أو من ستين
في الصورة الثانية فله ما أقر لوجوده في البطن حين
مات المورث أو الموصي أو ميتا أي أن ولدته ميتا
فلموصي والمورث أي ميراث المال إلى ورثة الموصي
والمورث لأن هذا الأقرار في الحقيقة لهما وإنما
ينتقل إلى الجنين بعد ولادته ولم ينتقل فيكون
لورثته ما أو ولدته حيا فلم يمت ما أقر نصفين
إن كانا ذكرا أو أنثى وإن كانا أحدهما ذكرا والآخر
أنثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث للذكر مثل حظ
الأنثى وإن بين بغير صالح للتبعية كبيع وأراض
وهية بأن قال المال باع مني أو أقرضني أو وهب
لي أو أهدم الأقرار ولم يبين سببا بأن قال على
الحمل فلا بد من كذا القائل الأول فلا بد من سبب
لعدم تصورهما من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر
ولا حكما لأنه لا يؤتى عليه وأما الثاني فله من مطلق
الأقرار ينصرف إلى الأقرار بسبب التجارة ولهذا
حال إقرار المأذون في واحد المتطاع وضيق عليه فيصير
كما إذا صرح به أشهدا أي جعل رجلا شاعدا
على الف في مجلس وأشهد رجلا من أقرانه في مجلس آخر
لزم القان يعني لو أراء صكنا على اليهود فأقر عندهم

بأن مات الموصي أو المورث أو وصى به له فلا خلاف لا قرار
به صحيح لأنه بين سببًا لو عايناه حكمنا به فكذا
إذا ثبت بأقرار ثم إذا وجد السبب الصالح فلا بد
من وجوب المقر له عنه الأقرار أو تخلف ذلك
بأن تضعه لا قل من ستة أشهر منذ مات المورث
أو الموصي إذا كانت ذات زوج أو لا قل من ستين
من وقت الفراق إذا كانت معتدة فإن ولدت حيا
لا قل من ستة أشهر في الصورة الأولى أو من ستين
في الصورة الثانية فله ما أقر لوجوده في البطن حين
مات المورث أو الموصي أو ميتا أي أن ولدته ميتا
فلموصي والمورث أي ميراث المال إلى ورثة الموصي
والمورث لأن هذا الأقرار في الحقيقة لهما وإنما
ينتقل إلى الجنين بعد ولادته ولم ينتقل فيكون
لورثته ما أو ولدته حيا فلم يمت ما أقر نصفين
إن كانا ذكرا أو أنثى وإن كانا أحدهما ذكرا والآخر
أنثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث للذكر مثل حظ
الأنثى وإن بين بغير صالح للتبعية كبيع وأراض
وهية بأن قال المال باع مني أو أقرضني أو وهب
لي أو أهدم الأقرار ولم يبين سببا بأن قال على
الحمل فلا بد من كذا القائل الأول فلا بد من سبب
لعدم تصورهما من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر
ولا حكما لأنه لا يؤتى عليه وأما الثاني فله من مطلق
الأقرار ينصرف إلى الأقرار بسبب التجارة ولهذا
حال إقرار المأذون في واحد المتطاع وضيق عليه فيصير
كما إذا صرح به أشهدا أي جعل رجلا شاعدا
على الف في مجلس وأشهد رجلا من أقرانه في مجلس آخر
لزم القان يعني لو أراء صكنا على اليهود فأقر عندهم

الأقرار بسبب التجارة

لو أراء صكنا على اليهود فأقر عندهم

مرتين او اكثر بالف في ذلك التصك فالواجب الف واحد
 اتفاقا لان اقرار الثاني هو الاول لكونه معروفا بالمال
 الثابت في التصك وان لم يقيد بالتصك بل اقر بحضرة
 الشاهدين بالف ثم في مجلس آخر بحضرة الشاهدين بالف
 بلا بيان السبب فعند اى حنيفة يلزم الفان بشرط
 مغايرة الشاهدين الاولين في رواية وبشرط عدم
 مغايرة ثانيا لهما في اخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول
 كما اذا كتب لكل الف صكاً واشهد على كل صك شاهدين
 وعند عالم يلزمه المالف واحد لانه العرف على اراء
 تكرار الاقرار لتأكيد الحق بالزيادة في التهود وان اخذ
 المجلس فاللزم الف واحد اتفاقا على خروج الكرخي
 لان للمجلس ثانيا في جمع الكلمات المتفرقة وجعلها في حكم
 كلام واحد الامر بكتابتها بالقرار اقرار يعني لوقاك
 للصك كالتصك لقله ان خط اقراري بالف على يكون
 اقراراً ويحل للصك ان يشهد بالمال عليه وكذلك
 قال كتب ببيع هذه الدار يكون اقراراً بالبيع كتب
 اولم يكتب ولو قال للصك كالتصك طلاق اقراراً
 نطق كتب اولم يكتب كذا في العادة وانما قال حكماً
 لان الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان متحدين
 حقيقة بل المراد ان الامر بكتابتها بالقرار اذا حصل
 الاقرار احد الورثة اقر بالدين قبل يلزم كله وقيل
 حصته يعني اذا ادعى رجل ديناً علمت وافر بعض
 الورثة فنفى قول اصحابنا يؤخذ من حصته المرفوع
 الدين قال الفقيه ابو القاسم لكتي الاختيار
 عندي ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشافعي
 والبصري وابي اي ليلى وسفيان النوري وغيرهم من
 تابعهم وهذا القول بعد من الضرر وذكره الشافعي

الامر بكتابة الاقرار

قال في التمهيد
 في التمهيد
 في التمهيد
 في التمهيد

الخوا اني ايضا قال مشايخنا هذا زيادة شيء لا يشترط
 في الكتب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره اذ بمجرد
 الاقرار لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي
 ويظهر ذلك بمسألة ذكرها في الزيادات وهي ان احد
 الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد به ورجل ان الدين
 كان على الميت فانه تقبل ويستتم شهادته هذا المقر ولو كان
 الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره لزم ان لا تقبل شهادته
 لما فيه من المعصية قاله وينبغي ان يحفظ هذه الزيادة
 فان فيها فائدة عظيمة كذا في العادة **باب الاستثناء**
 وما بعناه في كونه معبراً كالقسط ونحوه كسنتي بعض ما اقر
 به متصل باقراره لزمه باقية يعني اذا قال له على عشرة
 درهم الا واحدا لزمه تسعة كما تقر في الاصول انه
 تكلم بالباقي بعد الشيء الاستثناء فكانه قال ابتداء له
 على تسعة وشرط الاتصال عند عامة العلماء لكونه معبراً
 وتقبل من ابن عباس رضى جواز التأخير ولو كان استثنى
 كله فكله اي لزم كله لو كان الاستثناء يعني لفظ نحو
 غلما في الزكاة غلما في لانتك قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد
 الشيء ولا باقي بعد الكل فيكون رجوعاً والرجوع بعد
 الاقرار باطل موصولاً كان او مفصولاً فان استثنى الكل
 لزمه الكل وبطل الاستثناء بخلاف ما اذا كان الاستثناء
 بغير ذلك اللفظ نحو غلمان كذا الا فلان وفلان فاوله ما
 ولا غلام له غيرهم فانه اذا كان بغير اللفظ الاول
 امكن جعله حكماً بالباقي بعد الشيء لانه انما صار كله
 ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لانه يرجع الى اللفظ
 فبانظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى بعض
 ما يتناوله الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما
 اذا كان بعينه ذلك اللفظ حيث لا يمكن جعله حكماً بالباقي

في هذه قال في التمهيد
 في التمهيد
 في التمهيد
 في التمهيد

ان تكلم بالباقي

في التمهيد
 في التمهيد
 في التمهيد
 في التمهيد

بعد التثنية كذا اذا قال غلاما في كذا الا هو لانه فانه يصح
 ايضا لوجود التثنية في التثنية او كذا
 من درهم صح قيمته يعني لو قال له على مائة درهم
 الا دينار او لا فقير حنطة صح عند ابي حنيفة وابي
 يوسف ولزمه مائة درهم الا قيمة الدينار والقدير
 والقيس ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر
 لان الاستثناء اخرج بما يتنا وله صدر الكلام على معنى
 انه لو لا الاستثناء كان داخل تحت الصدر وهذا يقتضيه
 في خلاف الجنس كمنها صحتها استثنانا بان المقدرات
 جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورة لانها
 تثبت في الذمة ثمة اما الدينار فظاهر وكذا غيره لان
 الكلي او الوزني مبيع باعيانها شي باوصافها حتى
 لو تخينا نعلق العقد باعيانها ولو وصفا ولم يعيننا
 صار حكمها حكم الدنانير ولهذا يستوي الجيد والروث
 فيها وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد
 معنى فالاستثناء تكلم بالباقي معنى لا صورة ولو استثنى
 غيرها اي غير وزني وكلي منها اي من الدرهم لا اي
 لا يصح عندنا خلافا في لفظها اتحادا من حيث
 المالبسة ولنا ان ذلك القدر لا يفيد الاتحاد الجنسي لا لانه
 من وصف الثمن ولو معنى كما عرفت اذ وصل باقرار
 انشاء التبر بطله او بطل وصلة الاقرار لان التعليق
 بمشئة الله تعالى يبطل عند محمد فيبطل قبل انعقاد
 الحكم وتعلق بشرط لا يوقف عليه عند ابي يوسف فكان
 اعدا من الاصل اقر بشرط الخيار ما قال لفلان على
 الف درهم على اني بالخيار ثلثة ايام لزمه اكمال بيعه
 الاقرار لوجود الصيغة الملزمة وبطل شرطه لان
 الاقرار خيار ولا مدخل للخيار في الاخبار لانه انما

قوله اي لا يوقف اي الاستثناء قال في الاستثناء التبر بطله على البيع
 ولا يمنع به كونه الاقرار لانه جهالة التبر لا يمنع من صحة الاقرار
 ولكن جهالة التبر في بيعه لا يمنع من صحة الاستثناء وذكره في معنى قوله
 انني فاشمل حاشا جوده

صدق فهو واجب العمل به وان لم يختر وان كان كذبا
 فهو واجب الرق فلا يتغير باختياره وعدم اختياره
 وانما ما استشرط الخيار في العقود ليختار من له
 الخيار بين فسخه وامضاؤه اقر بداي ولست ببناءها
 بان قال هذه الدار لفلان الا بناها كانا اي الارض
 والبناء للقر كذا ولم يصح لستناؤه لاني لم اذكر لا يتناول
 البناء مقصودا اذ الدار اسم لما اذ بر عليه الحائط من
 البقعة والبناء يدخل تبعا لا لفظا ولهذا لو استثنى البناء
 قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابله بل يتخير
 المشتري والاستثناء انما يكون بما يتنا وله الكلام نصا
 لانه تصرف لفظي اقول بر على ظاهره ان يكون البناء
 جزءا من الدار مما لا يخفى على احد ولهذا يصح بان لا فيه
 فيكون كواحد من العشر فما وجه عدم صحة لستناؤه
 وتحقيق معرفة وجه موقوف على مقدمة تقررت
 في علمي الكلام والاصول وهي ان الكون قسمان احدهما
 اصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم بحيث اذا انتفى
 لم يصح اطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشر ورأس
 من الحيوان وتامها ما يابى وهو الذي دخل في مدلول
 الاسم لكن اذا انتفى لا ينتفى اطلاق الاسم على الباقي كيد زيد
 ورجل حتى اذا قال هذا العبد لزيد لا يدع او رجله
 لهم نحن وهذا التحقيق يظهر دفع ما يورد على ظاهره
 فقولهم الاقرار في الامان ركن زائد فان الركنية تقتضي
 الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف يجتمعان
 ووجه دفع ان الدخول بالنظر الى متناول اللفظ
 ظاهر او الخروج بالنظر الى التبعه حقيقة فان متناوات
 وقص الحاقه وتخلله البستان وطوق الحائض كينها
 او بناء الدار في كونها من متناول اللفظ تبعا لا لفظا

قوله اي لا يوقف اي الاستثناء قال في الاستثناء التبر بطله على البيع
 ولا يمنع به كونه الاقرار لانه جهالة التبر لا يمنع من صحة الاقرار
 ولكن جهالة التبر في بيعه لا يمنع من صحة الاستثناء وذكره في معنى قوله
 انني فاشمل حاشا جوده

حتر لا يصح استثنائها أيضا بخلاف ما إذا قال لا تأكلها
 أو بيتا منها لأنه دخل فيه لفظا فصحا استثناء
 وكذا إذا قال بناؤها لي وأرضها فلان يعني إذا قال
 هكذا كانت الأرض والبناء فلان إذا لاقى بالارض
 اقرار بالبناء تبعها كالأقرار بالدار ولو قال وعرضها
 فلان بعد ان قال بناؤها لي كان كما قال لأن العوض
 عبارة عن البقعة الحالية من البناء والتشييد فكانه قال
 ببناء هذه الأرض دون البناء فلان وصحح الأقرار
 بالالف من غير قبي عتيقه وأكر قبضه يعني قاله على الف
 درهم من غير اشتريته منه ولم يقبضه فأن ذكرنا
 بعينه قيل المقر له ان كسيت فلم التقى وخذ الف والار
 فلا شيء لك فلو سلمه لزم الف والافله هذه المسئلة
 على وجوه أحدها هذا وهو ان يصدق ويقيم التقى
 ما ذكره كما ذكرنا لأن ما ثبت بتصادمهما كالثابت
 عيانا والثاني ان يقول المقر له التقى فذلك ما بعته وأنا
 بعته فبغيره وفيه المال لا زعم على المقر له لأنه اقرب
 المال عليه عند سلامة التقى له وقد سلم حين اقره
 بانه ملكه فيلزم المال والسباب مطلوبة لا حكمها
 لا لا عيانها فلا يعتبر الكاذب في السبب بعد اتفاقهما
 على وجوب اصل المال والثالث ان يقول المقر له
 ما بعته وحكمه ان لا يلزم المقر شيء لأنه انما اقره بالمال
 ان سلم له التقى ولم يسلم له والرابع ان يقول المقر له
 ما بعته وانما بعته غير وحكمه ان يخالف لا لا حكمه
 منها مدع ومنكر لأن المقر يدعي تسليم قبي عتيقه والآخر
 ينكر والمقر له يدعي على المقر الغائب غيب وهو ينكر وإذا
 تخالفا انتفى دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يقضى عليه
 شيء بشئ والعبد سالم لمن في يده هذا إذا عني الف

وان لم يصر
 وان لم يصر
 وان لم يصر

وان لم يعينه لزم اى الالف ولغا ان كان اى لا يصدق
 في قوله ما قبضه عند اى خيفة وصل او فصل لأنه
 رجوع عما اقر به والرجوع من الاقرار باطل لقوله
 من غير خسر او خسر لزمه الالف وصل او فصل كونه
 رجوعا بعد الاقرار وقال ان وصل صدق وان فصل
 لم يصدق لأنه بيان تغيير فصحا موصولا لا مفصولا
 كاستثناء والشرط في غير ذلك وهو ان يقر
 او استوفى او رصاص لزمه الجيد يعني لو قال له على
 الف درهم من غير متاع او قال اقرضني الف درهم
 ثم قال هي زبوف او نهرجة او استوفى او رصاص او
 قال لا انتها زبوف او قال فلان على الف درهم زبوف
 من غير متاع او قال المقر له جياذ لزمه الجياذ عند اى
 خيفة وصل او فصل لما مر وقال ان وصل صدق
 والافله لما مر ايضا وفي من غصب او ودبعة عطف
 على قوله وفي من غير متاع ان ادعى متعلق وفي من غصب
 احد هذه المذكورات الاربعة يعني ان قال له على الف
 درهم من غصب او ودبعة الا زبوف الا انها زبوف
 او نهرجة صدق اى المدعى وصل ام فصل اذا اختص
 للغصب والودبعة بالجياذ ودون الزبوف لأن الغصب
 يغصب ما يحد والمودع يؤدع ما يحتاج الى حفظه
 فلم يكن قوله زبوف تغييرا لا اول كلامه بل هو بيان
 للنفع فصحا موصولا ومفصولا الا فصلا في الاخيرين
 يعني ان قال له على الف درهم من غصب او ودبعة الا
 انها استوفى او رصاص فان وصل صدق وان فصل
 اذا استوفى ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يكون
 بها التجوز في الصرف والسلم لكن الحكم يتناولهما

امر له على من غير متاع او اقرضني
 وهو زبوف من اى الزبوف مع الف وهو ما يحد
 بيت المال والبنهرجة ما يحد والبنهرجة ما يحد
 اريد من البنهرجة استوفى او رصاص من درهم
 جوده من جوده

مجازا فكان بيان تغيير فصحة موصولا لا مفصولا
 قال غضبت ثوبا وجاء بمعيب صدق يمينه ان لم يثبت
 الخصم له منه لان الغضب لا يقتضي السداد منه
 كما في قوله على ألف الا انه ينقص كذا متصلا لما
 عرفت ان الاستثناء يصح متصلا لا منفصلا قال
 رجل لاخر اخذت منك الفاء وديعة فهلك وقال
 الاخر بل غضبتا صوم اى المقر لانه اقرب بسبب الضمان
 وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه
 وهو لا ذنب بالخذ ولا اخر ينكر فكان القول قوله
 مع يمينه الا ان ينكر عن اليمين فح لا يلزمه المال بطل
 قوله غضبت في رد قوله اعطيتني وديعة او لو قال
 المقر اعطيتني الف درهم وديعة فهلك وقال لا مال لي
 لا بل غضبت متى لا يضمن المقر لانه لم يقر بسبب الضمان
 والمقر له يدعى عليه بسبب الضمان وهو ينكر فكان القول
 قوله قال كان هذا وديعة لي عندك فاخذت فقال
 هو لي اخذت يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال
 الاخذ كان هذا وديعة لي عندك فاخذت فقال لا اخذت
 منه لان الاخذ اقرب باليد فتم الاخذ منه وهو سبب
 الضمان كما بينا وادعى بحقه عليه فلا يقبل بل
 يجب عليه رد عينه قائما وقيمة هالكه صدق
 من قال آجرت فرسي او ثوبي فله ثا فركبه او لبسه
 وردة الى وقال فانه كذبت بل الفرس والثوب لي
 وقد اخذتهما متى ظلمنا فالقول للمقر ولاخر البينة
 او خا ط لوني هكذا بكذا فقبضته اى لو قال خا ط فله
 ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فله الثوب
 ثوبي فالقول للمقر ايضا قال هذا الالف وديعة لزيد
 لا بل ليكر فالالف لزيد وعلى المقر مثله ليكر لانه لما قر

في قوله اعطيتني الف درهم وديعة
 في قوله اعطيتني الف درهم وديعة

هو

University

لا يملك الا كسبه بالثمن
 لا يملك الا كسبه بالثمن

لزيد صح اقراره له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك
 لا بل ليكر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد
 ويجب عليه ضمان مثلها ليكر اقر بدين لا شيا
 ثم قال كنت كاذبا فيه اى في اقرارى حلف المقر له
 على عدم كذبه اى على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر
 لك به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عند ابى يوسف
 وعندهما يؤمر بتسليم المقر بدلى المقر له والفتوى
 علم انه يحلف المقر له لجرى العادة بين الناس انهم
 يكسبون صك الاقرار ثم يأخذون المال كذا في الكفاي
كتاب اقرار المريض يعني مرض الموت دين محتج به
 مطلقا اى سواء علم بسببه او علم باقراره فيه او دين
 مرض موته بسبب فيه اى في مرضه معروف كبدل
 ما ملكه او اهلكه او مهر مثل عرسه وعلم معاينه
 بقدر ما يدعى على ما اقر به فيه اى في مرضه وعند الفقهاء
 هذا فيسأوى الاقربين لاسنواء التسبب وهو لا قرار
 ولكن ان المريض مجبور عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ
 عن دين الصحة فالتدين الثابت باقرار المجبور لا يلزم
 الدين الثابت بل هو كغيره ما ذوى اقر بالدين بعد
 الحجى بالدين فالتانى لا يلزم احم الاول واكمل اى دين
 الصحة ودين المريض بسبب فيه معروف ودين
 المرض الذى علم بحجته الاقرار فيه يقدم على الدارث
 لانه قضاء الدين من الخواص الاصلية وحق الورثة
 يتعلق بالترك بشرط الفراغ وهذا يقدم حاجته
 في التكفين ولم يكن تخصيص عريم بقضاء دينه
 ولا اقراره لوارثه سواء اقر بدين او عاين لقوله عم
 ان الله تعالى اعطى لكل ذي حق حقه الا وصية
 لوارث الا بتصدق البقية اى بقية الفراء وبقيته

اورد في حال حجة
 اورد في حال حجة

اورد في حال حجة

لا يملك الا كسبه بالثمن
 لا يملك الا كسبه بالثمن

و بطلان فراره لایم المعینه کونه و ارشاد وقت الموت
لا وقت الاقار و لهذا الاقرار لایضیه ثم کلمه صبح الاقرار
لعدم اراده حاشه ص ۱۰۰

۱۵۱

المَقَرِّبُ

مُسَدَّ

[illegible]

الحمد لله

20

والاولى ان يقول فالقدر سهو ولا
بدن وبالقدر سهو سهو

10/10/10

حتى صار رقيقا له دون ابطال العتق حتى بقي
 معتقه حتى فان مات العتيق اى العبد الذى اعتق
 مجزول النسب يرثه وارثه ان كان له اى افا كان له
 وارث والا اى وان لم يكن له وارث فالعتق له اى يرثه
 المقر له لانه كان للمقر وقد اقر للمقر له وانه مات
 المقر له العتيق وارثه لعصبة المقر لانه لا مات انتقل
 الولاء اليهم بخلاف ما لو كان حيا قال لى عليك لى
 فقال الحق او الصدق او اليقين او نكر اى قال حقا
 او صدقا او يقينا او كذا اى قال الحق الحق والصدق
 الصدق او اليقين اليقين او حقا حقا او صدقا
 صدقا او يقينا يقينا او اقر اى بها لير بان قال
 الحق الحق او الحق الحق اقر لانه تمام يوصف به
 الدعوى فصالح للجواب ويستعمل فى التصديق عرفا
 فكذلك قال اذ عيت الحق كذا ولو قال الحق حق او الصدق
 صدق او اليقين يقين لا اى لا يكون اقرارا لانه كلام
 تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح له بدءا قال لا يمت
 باسارقة بازانية يا مجنونى يا ابقه اوقال هذه
 السارقة فعلت كذا وباعها فوجد اى المشتري
 بها اى بالمجارية واحدا منها اى من هذه العيوب
 لا ترد اى الامة بعد البيع به اى بواجده من هذه
 العبارات لان غير الاخير لانه وقصد المئادى
 اعماره م المئادى واحضاره لا تحقيق الوصف الذى
 فاداه به ولم يذوق لانه لا مراءه ياكافه لا يفرق بينها
 والاخير شتمه بخلاف هذه سارقة او هذه ابقه
 او هذه زانية او مجنونى حيث ترد بوجده من هذه
 العبارات لانه اخبار وهو لتحقيق الوصف بخلاف
 باطالق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امراته

بشرط ان يكون العتيق من المحل الذى كان له الميراث
 كانه نصف الميراث والنصف للمقر حده

بشرط ان يكون العتيق من المحل الذى كان له الميراث

لا يثبت من اثبات هذا الوصف شرعا فيجعل كلامه
 ايجابا ليكون صادقا فيما تكلم به ونعم لا يثبت من اثبات
 ذلك الاوصاف فيها فيكون كذا ولا يثبتا لا تحقيقا
 ووصفا كذا فى الكفا **كتاب الشهادة** او رده
 عقيب كتاب الاقرار لما مر ان الحاضرة الى الشهادة بعد
 عدم الاقرار فيكون متاخرا عنه فى الاعتبار
 اى الشهادة اخبار بحق للغير على اى سواء كان حق
 الله تعالى وحق غيره من يقين اى ناشيا عن يقين
 لا عن حسبان وتخييل اى اليه اشارة بقوله ثم اذا رايت
 مثل الشمس فاشهد ولا تدع ولها اقرار اى اياها مشقة
 من المشاهدة التى بمعنى المعاينة وشرطها العقل
 الكامل بان يكون عاقله بالغافله تقبل شهادة المجنون
 والقصبي والصبيط وهو حسن السماع والفهم والحفظ
 الى وقت الاداء والولاية بان يكون حرا فلا يقبل
 شهادة القير وركنها الداخل فى حقيقة ما لفظ اشهد
 بمعنى الخبر دون القسم ذكره التذليل حتى اذا ترك
 لم تقبل الشهادة وحكم بالوجوب الحكم على القاضى
 بموجبها بعد التزكية والقياس يابى كونها حجة
 ملزمة لانه خبر محقق للصدق والكذب ولكنه تركه
 بالنصوص والاجماع وجب اى الشهادة بالطلب
 اى طلب المدعى فى حق العبد وانما اعتبر طلبه لانها
 حقه فيشترط طلبه كما فى سائر الحقوق وان لم يوجد
 بذله ولا يجوز كتابتها لقوله تعالى ولا يات بالشهادة اى
 بما يوجب اى انما يات اذ علم ان القاضى يقبل شهادة
 وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضى لا يقبل شهادته
 او كان اجماعا فادعى غيره متى يقبل شهادته فقبلت
 لا ياتم وان ادعى غيره ولم يقبل شهادته ياتم ومن لم يذ

بشرط ان يكون العتيق من المحل الذى كان له الميراث
 كانه نصف الميراث والنصف للمقر حده
 بشرط ان يكون العتيق من المحل الذى كان له الميراث

وخص الشهادة بالطلب
 بشرط ان يكون العتيق من المحل الذى كان له الميراث
 كانه نصف الميراث والنصف للمقر حده

Copy Kin niversity

اذا كان من تقبل شهادة له لان امتناعه يؤدي الى تضييع الحق دون حق الله تعالى فيها يجب فيه بل طلب الحق الامة وطهره المرأة فان فيها تحريم الفرج وزك الشهادة فيها رضاء بالفسق والرضاء به فسق وشك في الحدود افضل لقوله عم للذي شهد عنده ولو سترته بنوبك كما ان خير لك وتلقينه للذرة بقوله عليك لست بها او قبلتها آية ظاهرة على رجاء الستر ويقول في الشريعة اخذ لا سرق احياء الحق المسروق منه ورعاية جانب الستر ونصا بها الزنا اربعة رجال لقوله تعالى والذرة في نائين الفاحشة من نسائك فلتسربدها على اربعة منكم ولقوله تعالى لم ياتوا باربعة شهداء ونصا بها لبقية الحدود والقود رجالا لقوله تعالى فاستشهدوا شريدين من رجالكم ولا تقبل فيها شهادة الا فيها من شبهة البدلية ونصا بها للولادة واستهارة اللصبي للصلو عليه والبركة ويعيوب النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال امراء واحدة بقوله عم من شهادة النساء حائزة فيما لا يستطيع الرجال بالنظر اليه والجمع المحكي باللام يراد به تجنس اذ لم يكن في مفهوم ذلك كل ليس بمراء قطعا فيراد بالاقول لتيقنه ونصا بها لغيرها من الحقوق سواء كان مالا او غير ككناج وطهره ووكالة وصية واستهارة للصبي للاب رجلان او رجل وامراء ثانيا لما روي ان عمر وعليا اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها ولزم في الكل من الصور الاربعة المذكورة لفظا شهد للقبول حتى لو قال الشاهد اعلم او اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص وردت بهذه التفظلة وجواز الحكم بالشهادة على خلاف القياس

فيقتصر

منها في شبهة في قلبه ووجه انه كثير من كونه لا يشبهه
ومعنى اخر شبهة في قلبه شبهة في غيره كونه لا يشبهه
دون حق الله تعالى
الآن في قوله على الرجل في حفظ كذا في الذرة
حاشا حدود
ممنها افضل

منها في شبهة في قلبه ووجه انه كثير من كونه لا يشبهه
ومعنى اخر شبهة في قلبه شبهة في غيره كونه لا يشبهه
دون حق الله تعالى
الآن في قوله على الرجل في حفظ كذا في الذرة
حاشا حدود
ممنها افضل

منها في شبهة في قلبه ووجه انه كثير من كونه لا يشبهه
ومعنى اخر شبهة في قلبه شبهة في غيره كونه لا يشبهه
دون حق الله تعالى
الآن في قوله على الرجل في حفظ كذا في الذرة
حاشا حدود
ممنها افضل

لان الفاسق اهل للشهادة
لان الفاسق اهل للشهادة
لان الفاسق اهل للشهادة

لان الفاسق اهل للشهادة
لان الفاسق اهل للشهادة
لان الفاسق اهل للشهادة

Copy

Kin

niversity

فيقتصر
فيقتصر
فيقتصر

وشرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء فعلى هذا لو ذكر
لقبه واسمه واسم أبيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي
وفي اشتراط ذكر الجدة اختلافا ولو قضى بانه فذكر الجدة
نقد كذا في العادة ولا يستل عن شاهد بله طعن
المخيم يعني ان القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في الحكم
ولا يستل ولا يتفحص ان الشاهد عدل أولا اذا لم يطعن
فيه المخيم واذا طعن سأل القاضي بالسر وركب
في العادة نية الا في حده وقوده فانه سئل في السر
ويترك في العلانية نية فيها بالاجماع طعن المخيم أولا
لانه يحتاج لاسقاطها في شرط الاستقصاء فيها
وعندها يسئل في الكل سر وعلنا وان لم يطعن المخيم
لان بناء القضاء على الحجة وهي شهادة العدل فتفرق
عن العدالة وبه يفتي ثم التزكية في السر ان يبعث
قطعة قرطاس كتب فيه اسماء الشهود وحليتهم
ويلتمس من المذكر تعريف حاليهم والتذكير في العلانية
ان يطلع القاضي بين المذكر والشهود في مجلس القضاء
فيسئل المذكر عن الشهود بحضرة الشهود هؤلاء
عدول مقبولون الشهادة ليزكهم او يخرجهم وقع
الاكتفاء بتزكية السر في زماننا لان تركية العلانية
بلا وقتنة اذ الشهود والمدعي يغابون الحاضر
بالا ذى والا ضرابه وكفى للتزكية ان يقول المذكر
اي يكتب في ذلك القرطاس تحت يده هو عدل وغيره
بالفسق لا يكتب شيئا احترانا عن الهتك او يكتب الله
اعلم وان لم يقل جازي الشهادة قال في الكافي ثم
قيل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جازي الشهادة
اذا العبد والمحدود في القذف اذا تاب فقد بعدل
والاصح ان يكفي بقوله هو عدل لنبوت الحرمة بالذات

بشرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء فعلى هذا لو ذكر
لقبه واسمه واسم أبيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي
وفي اشتراط ذكر الجدة اختلافا ولو قضى بانه فذكر الجدة

اذا قلنا في الكل سر
لقد ورواه
وساخر الحدود

ثم التزكية

اقول فيه اشكال لان المحدود في القذف التائب
قد يكون معذرا كما ذكره فلا بد من قوله جازي
الشهادة ليخرج وهذا لا يرد على عبارة الهداية اذ
لم يذكر فيها المحدود في القذف لكن لا بد فيه ايضا
من اعتبار هذا القيد ليخرج لا يكون الاكتفاء بقوله
هو عدل اصح ولا يصح تعديل المخيم هكذا قال
ابو حنيفة يعني ان تعديل المدعي عليه الشهود لا يصح
لان مني نهم المدعي وهو يده ان المدعي عليه ظالم
كاذب في الاكثار وتزكية الكاذب انفسا لا يصح
وعندها يصح ان كان من اهله بان كان عدلا
لكن عند محام لا بد من ضم آخر اليه لعدم جواز
تعديل الواحد وابيوسف يجوز كما سيأتي والمراء
بتعديله تركيته بقوله هم عدول لكنهم اخطوا او
نسوا او هم عدول ولم يزد على هذا واما لو قال
صدقوا وعدول صدقة فقد لزم الحكم لانه اقرار
منه بنبوت الحق بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يزد
عليه حيث لا يلزمه شيء لانهم مع كونهم عدول ولا يجوز
منهم التنبه والخطاء فلا يلزم من كونه عدلا ان يكونوا
كلهم صوابا كفي واحد للتزكية ولترجمة الشاهد
والرسالة الى المذكر لان التزكية من امور الدين فلا
يشترط فيها الا العدالة حتى تجوز تزكية العبد
والمراء والاعمى والمحدود في القذف التائب لان
خيرهم مقبول في الامور الدينية والاحوط اننا
لان فيه زيادة طمانينة هذا كله في التزكية السر
واما تزكية العلانية فيشترط فيها جميع ما يشترط
في الشهادة من الحرمة والبصر وغيرها سوى لفظ
الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر

كصحة
في التعديل

كفي واحد للتزكية واما التنبه
من الشهود بانفسهم في زماننا
التي كانت لا يجرى فيها القذف
ثم انفسهم في القذف لا يجرى فيها
الالبس والتمسك بالحق ثم انفسهم
على شهادة ظنهم - كما سيأتي

ولم يأت تحتص بمجلس القضاء لسامع أي يجوز لسامع
 ما يتعلق بالقول كالبيع بان يسمع قول البائع بعث
 وقول المشتري اشترى ولا يقر بان يسمع قول المقر
فلان على كذا وأي ما يتعلق بالقول كحكم قاض
 أو غصب أو قتل أن يشهد فاعل قوله يجوز المقدر
 في قوله لسامع وإن لم يشهد عليه ويقول اشهد أنه
 باع أو أقر لأنه عاين التسبب فوجب عليه الشهادة
 به كما عاين وهذا إذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان
 فإن كان بالتعاقل فكذلك لأن حقيقة البيع مباداة المال
 بالمال وقد وجد وقيل لا يشهد على البيع بل على الاخذ
 والا عطاء لأنه بيع حقيقي ويقول اشهد لا
 أشهد في كيد يكونا كاذبا ولا يسمع الشهادة بسماحه
 من وراء الحجاب أي لو سمع الشاهد صوت من يشهد
 عليه من وراء الحجاب لا يسمع أن يشهد لاحتمال
 أن يكون غير الذي تنفعه شبيهة بالنفع إلا إذا تغير القائل
 بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد أنه ليس فيه
 غيره ثم جلس على مسلك وليس فيه مسلك غيره فسمع
 أقرار الداخل ولم يره إذ حصل به العلم كمن يسمع
 للقاضي أن لا يقبله إذا فسر له أنه ليس من ضرره
 جواز الشهادة القبول عند التفسير فإن الشهادة
 بالتسامع تقبل في بعض المحاذث ولكن إذا صرح به
 لم تقبل كما سبنا في إدمر في شخص القائل ويشهد عنه
 أنشأ أنها فلا نثبت فلا يقر بان يقر بان قال الفقيه
 أبو الليث إذا قرئت امرأة من وراء حجاب وشهد عنه
 أنشأ أنه فلا نثبت فلا يقر بان يقر بان لا يجوز له
 سماع أقرارها أن يشهد عليها إلا إذا رأى شخصها يعني
 حال ما قرئت في يجوز أن يشهد على أقرارها بشرط

قوله أي كذا في كتابه نسخ وكتبه كذا في كتابه
 أي كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه
 أي كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه

دوية تشخصها لا دوية وجهها قال أبو بكر الاسكاف
 المروية فاذا حشرت عن وجهها فقالت أنا فلا نثبت فلا يقر
 بان يقر بان وقد وهبت لزوجي مهرى فإن الشهود لا يجوزون
 أن يشهدوا عدلين أنها فلا نثبت فلا يقر بان مادامت
 حية أنه يمكن للشاهد أن يشهد أنها فلا نثبت فما كنت تحتاج
 الشهود إلى شهادة عدلين أنها فلا نثبت فلا يقر بان
 بن فلا يقر بان في العادة ولا يشهد على الشهادة مالم يشهد
 عليها لأنها تصرف على الاصيل بأزالة ولا يقر بان في تنفيذ
 قوله على المشرود عليه وأزالة الولاية الثانية غير ضرر
 عليه فلا بد من الأمانة والتحليل منه ولا يشهد أيضا
 على رأى خطه الذي كتب فيه شيئا ولم يذكرها أي
 شهادة أنه كذا القاضي يعني أنا وجد في ديوانه أقرار رجل
 لرجل بحق أو شهادة شهود شريفة لرجل على رجل
 بحق وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذ حتى يذكره
 وكذا الولوي يعني إذا لم يتذكر لا يحل له الرواية لأنه كره
 منها لا يحل إلا عن علم ولا علم ههنا لأن الخط يسببه
 الخط ولا بالتسامع إلا في النسب والموت والنكاح
 والدخول ولا يقر القاضي وأصيل الوقف فإن الشهادة
 بالتسامع جائزة فيها إذا أخبر بها رجلان أو رجل امرأتان
 عدولا والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا يجوز إلا بعلم
 كما مر ولا يحصل العلم إلا بالشهادة والعيان أو بالخبر
 المتواتر ولم يوجد قصار كالبيع والأجارة بل أولى لأن
 حكم المال أسهل من حكم النكاح وجه الاستحسان أن هذه
 الأمور تختص بعناية لبايها خواص من الناس ويتعلق
 بها أحكام تنبع على قضاء القرون وأقرض الأعضاء
 فلم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى الخرج وتبطل
 تلك الأحكام بخلاف البيع والرهنة والأجارة وأخوها

في الظاهر دعاء في جميعه في مجلس القاضي وفيه كذا في كتابه
 كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه
 كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه
 كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه

اعلم أن الشهود في دعوى المهر والمهر
 لا يجوز له أن يشهد على نفسه
 ولا يشهد على غيره

Copy

يكسقي الموت باخبار واحد او واحد
هو المخرج ربي في الفتح وغيره في قوله ان من لم يصب
كانت الحاله كما يحضره غالباً الا واحد عدله او واحد
عدله وفي التبيين انه لا بد من خبر عدلين في الحق
الا في الموت فهو صحيح في الظاهر انه الموت بعينه
وانما شرط العدله في الخبر في غير الموت
فما شرط العدله ولا لفظ الشبهه في
في الحق منه وفي البحر وغيره وفي الموت مشبهه بحقيقه
على ان يكون مع ارجح الموت الا واحد لو شهد
خداً انما كان ان يقضي بشهادته وحده ماذا
يصنع في الواجب ان كان عدلاً مثله واذا سمع
منه حمل له ان يشهد على غيره فيشهد هو
مع ذلك ان يشهد يقضي بشهادته وانما
يجوز الا تسمع مطلق الا هو

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

من حضره فمضى زيدا وصاحبا على جنازة كبرياى من احداه
او معاينة صبحا او فتره للفايضاى تولى بازاله ريت
الفايضاى الى الصلوة الجنازة فانما قدرت وصليت
مع الناس ان لم يمت سموت انما البشيت فلما اوفى

من سنة الف الف

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وكل من هذه العشرة

من غارة أو رافض فيهم
جمع يقال غارة لاورا جارية
الغارة حاسرة الدار

وسبعين فرقة وعندنا تقبل شهادة منهم خلاصة
الاخطائية هم من غارة الروافض تعتقدون
جواز الشهادة لكل من حلف عندهم انه حقيق ويقولون
المسلم لا يحلف كاذبا وقيل يرفون الشهادة لشيعتهم
واجبة فيمكن التهمة في شهادة بهم وتقبل من الذي
على مثله وان اختلفا ملة كاليهود مع النصارى
وتقبل من الذي على المسيحية لان الذي اعلاه
منه لكونه من اهل دارنا ولهذا يقبل المسلم بالذي ولا
يقبل المسلم بالمستأمن بله على ان لا تقبل شهادة
المستأمن على الذي لتصور ولا يمتد عليه كونه اه في حاله
منه وتقبل الشهادة منه اي من المستأمن على مثله
ان اتحد دارها وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك
لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف
المعنيين ولهذا لا يجري التوارث بينهم وتقبل ايضا
من عذوق بسبب الدين فان العداوة الدينية تدل
على قوة دينه وعدالته بخلاف العداوة الدينية
فانها حرام في ارتكها لا يؤمن من التناول عليه وتقبل
ايضا من مسلم اي من تركب معصية صغيرة بلا اصرار
عليها ان اجنب كباير وهو معنى العدالة كما مر
وتقبل ايضا من اكل لا يطاق الاصوص بلا تقييد
بالختان ولانه لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه بعد ربه
من كبر او خوف هلاكه وان تركه بسبب خوف الدين
لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولا يقدر ابو حنيفة وقتنا
اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير
بالرأي وقد روي المتأخرون فقبل سبع سنين المعتبر
وقيل اليوم السابع من ولادته او بعده الى ان يحل
ولا يهلك به ومن الحنيفة وولد الزنا والحنيفة اذا كانا
ابوين يقبل الشهادة

خلاصة جمع غالبا
برسنة بما لا يرد عليه

في العداوة الدينية تدل على قوة دينه وعدالته

قوله مسلم
في الامام
والحنيفة ينفذ الى وكسر العداوة المهمة
ايضا من تركب معصية صغيرة بلا اصرار
عليها ان اجنب كباير وهو معنى العدالة كما مر
وتقبل ايضا من اكل لا يطاق الاصوص بلا تقييد
بالختان ولانه لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه بعد ربه
من كبر او خوف هلاكه وان تركه بسبب خوف الدين
لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولا يقدر ابو حنيفة وقتنا
اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير
بالرأي وقد روي المتأخرون فقبل سبع سنين المعتبر
وقيل اليوم السابع من ولادته او بعده الى ان يحل
ولا يهلك به ومن الحنيفة وولد الزنا والحنيفة اذا كانا
ابوين يقبل الشهادة

مطل وقت الختان

يقبل سبع سنين من ولادته او بعده الى ان يحل
ولا يهلك به ومن الحنيفة وولد الزنا والحنيفة اذا كانا
ابوين يقبل الشهادة

عدو

من غارة أو رافض فيهم
جمع يقال غارة لاورا جارية
الغارة حاسرة الدار

عدو ولا فان قطع العضو وجناية الابوين لا يوجب
قدحا في العدالة وقيل عمره شهادة علقه الحنيفة
والحنيفة اما رجل واما امرأة او شهادة الحنيفة مقبولة
ثم انه ان لم يكن مشكوكا فيه اشكال فيه فان كانت
مشكوكا فيجعل امرأة في حق الشهادة لحيثما طار العيق
للمعق وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبر شريك
لعل في عند شرح فقبل شهادة به وهو كان عتيقا لعل
في العمل المراد عمال السلاطين عند عامة المشايخ لان
نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانوا على الظلم قالوا هذا
كان في زمانهم لان الغالب عليهم فلو تقبل اشهادهم
لغلبه ظلمهم كذا في الكافي وتقبل الشهادة لاجله ومجبه
ومن حرم رضاعا او مصاهرة كاتم امرته وبناتها وزوج
بناته وامراه وابيه وابنه لان الامانة بينهم متينة
والا يدعي متحين ولا يسوطة لبعضهم في مال البعض
فلا يتحقق التهمة بخلاف الشهادة لفرأيه ولا ما
وشهادة واحد الزوجين للاخر وتقبل من كافر على عبد
كافر مولا مسلم او على حر كافر موكلة مسلم يعني يكون
شهادة الكافر على عبد كافر مولا مسلم وعلى وكيل
كافر موكلة مسلم بله على ان لا يكون شهادة الكافر
على عبد مسلم مولا كافر وعلى وكيل مسلم موكلة كافر
فان مسلما اذا كان له عبد كافر اذن له بالبيع والشراء
فشهد عليه شاهدان كافرين بشرائه او بيعه جازت شهادتهما
عليه لان هذه شهادة كافر قامت على ثبوت امر على
الكافر قصدا وزعم منه الحكم على المولى المسلم فثبت
دلوكان المولى كافر والعبد اذا ذبح مسلما لا تقبل
شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة كافر قامت على
اثبات امر على مسلم قصدا ولو اتوا مسلما وكل كافر

وتقبل شهادته العتيق

وتقبل الشهادة لاجله ومجبه

قوله مسلم
في الامام
والحنيفة ينفذ الى وكسر العداوة المهمة
ايضا من تركب معصية صغيرة بلا اصرار
عليها ان اجنب كباير وهو معنى العدالة كما مر
وتقبل ايضا من اكل لا يطاق الاصوص بلا تقييد
بالختان ولانه لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه بعد ربه
من كبر او خوف هلاكه وان تركه بسبب خوف الدين
لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولا يقدر ابو حنيفة وقتنا
اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير
بالرأي وقد روي المتأخرون فقبل سبع سنين المعتبر
وقيل اليوم السابع من ولادته او بعده الى ان يحل
ولا يهلك به ومن الحنيفة وولد الزنا والحنيفة اذا كانا
ابوين يقبل الشهادة

بشرائه أو بيع فشهادته على الوكيل شهادته كافر إن بشره
أو بيع جازت شهادته بها عليه لأنها شهادة كافر قامت
لأنه ثبت أمره على الكافر ولو أنه كافر وكل مسلماً بشره
أو بيع لا تقبل شهادته بها عليه لأنها شهادة كافر قامت
لأنه ثبت أمره على المسلم قصد كذا في شرح المسعودي
لتخليص الجامع الكبير لأن كافر على مسلم عطف على قوله
تقبل من أهل الأهواء إلا في الوصاية والنسب إذا دعي
حقاً من قبل الميت على خصم حاضر يعني إذا دعي أيضاً
من نصراني وإقام شاهدين نصرانيين على خصم مسلم
أو دعي أن فلان بن فلان التصراني مات وهو وارث
وأحضر مسلماً الميت عليه دين وإقام شاهدين نصرانيين
على نسبه تقبل وجه الخصم ^{المسلم} إن لا تقبل وجه
الخصم إن المسلمين لا يحضرون الموت ^{النصراني} البصري
والوصاية تكون عند الموت غالباً ونسب بنو النسب
الزناح وهم لا يحضرون نكاحهم فلولا تقبل شهادة
التصراني على المسلمين في أنباء الأبياء الذي بناؤه
على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح أدى إلى
ضياع الحقوق المتعلقة بالأبياء فقبلت ضرورة
كما قبلت شهادة القابلة للضرورة ولا يسمي لأن الله
الآراء يفتقر إلى التميز بين الخصمين والشهود ^{أن كان}
منقولاً ولا يميز الأسماء المتعلقة وفيه شبهة يمكن التحرز
عنها بحسب الشهود ومرة إذا الشهادته من باب الولاية
ولا ولاية لم على أحد فله تقبل شهادته ولو على كافر
ومملوك وصبي إذ لا ولاية لهما على أنفسهما فعلى غيرها
أولى الآن بخلاف الشهادته في الزنا والصزو وإياها
بعد الحترق والبلوغ فتح تقبل لأن التحميل بالمجاينة
أو التسماع وهما لا ينافيانها وعند الآراء هما من أهل

قوله لا من كافرا بيا نعيم
فتقول الشبهة انه

[illegible]

الآن يتجلى المشاهدة

الشهادة ومحمد وفي قدس وان تاب لقوله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً الا ان يحذركم كفرهم فيسلم
فان الكافر اذا حذركم في العذر لم تجز شهادته على اهل
الذمة لانه شهادة على جنس فليس فيه ذمة لحدوه
فان قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لانه عذر شهادة
استغفارها بالاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الزمان
والحد فلا حازت شهادته على اهل الكفر كما حازت
شهادته على الكفار ضرورة بخلاف العبد اذا حذركم
ثم عني حيث ترد شهادته فلا شهادة للعبد اصل
حال رقه فيوقف الرد على حدونها لانه ما اذا حدث كان
رد شهادته بعد العتق من عام حرة ومسيحوني في حادثة
السجن يعني اذا حدث بين اهل السجن حادثة في السجن
وان رد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم يقبل كقولهم
متهمين كذا في الجامع الكبير واصل ورضيه وذو وجوه
وعجز عن الزوجها وسيد لعبد ومكاتب الاصل فيه
قوله ثم لم لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد
ولا المولى لعبد ولا الاجير لمستأجر والمراء بالاجير
على قول المشايخ التليد الخاص الذي يعيد صراحة
صراحة نفسه ونفعه نفع نفسه وهي معنى قوله لم لا شهادة
للقانع باهل البيت وقيل هو الاجير ما نه او اعان
لان يستوجب الاجير بمنافعه فاذا شهد له في مدة الاجرة
فكان استأجره عليها وشريكه فيما يشتركان فيه لانه
شهادة لنفس من وجه فلو شهد فيما لا يشتركان فيه
تقبل لعدهم التهمة وتحت يمين الردى لا يصريح على
السبق واما من في كلامه ليس وفي اعضائه تكسر ولم يشر
بشي من الافعال الردية فلا مرد شهادته وما يخصه

هذه السمعة

لاعلى السلام ولاعلى الذم

رقباعت في المسحوق

...

1919

المجلد الثاني

الموتى

21. 1912

10

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

...

...

1

في شغلها من غير ان يتقبل اولها فيصيرها تقبل سواء كانت العداوة دينية او دنيوية فانها لا تقبل في العداوة
العداوة الدينية لا تقبل فيها ولا تقبل فيها في العداوة الدنيوية ومن ان العداوة الدينية لا تقبل فيها
بشهادة القدر وقت على الفدية والمقتضى عليه الطريق على الفدية والمقتضى عليه الطريق على الفدية
او انما بانها كانت تقبل اولها فيصيرها تقبل سواء كانت العداوة دينية او دنيوية فانها لا تقبل في العداوة

كتب اصحابنا المشهور على السنة فها ان
من السنة الحكم في الشهادة

ومغنية لا رتبا بها المحرم طبعها في المال والمال بالثبوت
تنوع في معصية غيرهما واتخذته مكسبا والتفتي في التفتي
حرام في جميع الاديان خصوصا اذا كان من الميرة فان نفس
رفع الصوت منها حرام فصار على ضم الغناء اليه وهذا
لم يقيد ههنا بقوله للناس وقيد به فيما سياتي وقد مر
الشرب اي شربا لا شربة المجترمة فان ادمان شرب غيرها
لا يسقط الشهادة ما لم يتكبره على الله تعالى ولا دمان
ليكون ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سكر ولا يظفر
ذلك لا يخرج من كونه عدلا وان كان شرب الخمر كسرا او
يسقط عدلته اذا كان يظفر ذلك او يخرج سكرانا او يلبس
بها الصبيان اذا لامرقة عنده ولا يتحيز عن الكذب عادة
كذا في الكافي وهو عدل وبسبب الدنيا قال في المحيط لا يجوز
شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من امور الدنيا
وقال الزاهد ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين واما
الرواية المنصوصة فمخارفة لادكان عدلا تقبل شهادته
ولهذا قال وعليه الاعتقاد ومن يلعن ما يظن لشدق
مخلته واصرار على نوع فهو ولان الغالب انه يظن الى
العورات في السطوح وغيرها وهو فسق فاما اذا امسك
الحكام للاسباب ولا يظن بها فلا تزول عدالته
لان امسكها في البيوت مباح او الطيبون لانه من الله
او يعني للناس لانه يصير على نوع فسق وجمعهم على ان كتاب
كثير ولا يمنع عادة عن المجازفة والكذب وان كان لا يمنع
غيره ولكن يسمع نفسه لازالة البوحنة فلا يقدم في
الشهادة او يتركها بما يجب به في نوعها من الكذب
الموجبة للحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده واما
دليل قلته ديانته فلعله يجتزئ على الشهادة الزور كما
في الكافي اقول ظاهر هذا يخالف لما نقلنا عنه في شرب الخمر

فانه نفسا في الصوت منها حرام

الحكم في الشهادة في العداوة الدينية
والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية
في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية
في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية

في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية
في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية
في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية

الحكم في الشهادة في العداوة الدينية
والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية
في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية

الحكم في الشهادة في العداوة الدينية
والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية
في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية

الحكم في الشهادة في العداوة الدينية
والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية
في العداوة الدينية والدنيوية في العداوة الدينية والدنيوية

سلكن التوفيق بينهما ان المراد بان كتاب ما يجد به
ليس ان كتاب ما يتبين شانه ان يجد به بان كتاب ما يجد به
بالفعل ولا يكون ذلك الا باظهاره واطلاقه الشهود
عليه او يدخل الحمام بله اذ ان كشف العورة حرام مع
ذلك يدل على عدم المبالاة او ياكل الربوا لا فاسق
ونزط في المبسوط ان يكون مشهورا باكل الربوا لا فاسق
التجار قلما يتخلصون عن الاسباب المفسدة للعقد وكل
ذلك ربوا فلا بد من الكتمان او يلعن يلعن او يلعن
بشهادة او يترك مبادئ بالشرط في الصلوة لان كل منهما
كثير يدل على الدناءة فاما محبة اللعب بالشرط بدون
قمار وترك صلوة فليس يفسق ما منع الشهادة وان كان
مكررها عند نال الاجتهاد فيه فمسا على كونه مباحا
عند الشافعي واما من يلعن بالنرد وهو مردود الشهادة
مطلقا او يبول او ياكل على طريق قيد لهما او يظفر
السلف وهم الصابة والعلماء المجتهدين وانه لان هذه
الافعال تدل على قصور عقله ومروته ومن لم يمنع عنها
لم يمنع عن الكذب بخلاف من لم يتركها شهيدا اي
ابا الميت ان اياها او وصي اليه يجعل هذا الشخص
وصيا وهو ان ذلك الشخص يدعيه او كونه وصيا
صحت اءشهادتهما استحصانا وان انكر الوصي ذلك
لم تقبل واقل ان لا تقبل وان ادعى كيشهادة رائي
الميت اءرغمة لهما على الميت دين ومديونية اي
مدين على الميت عليه دين والموصي لهما اي رجلين
او وصي لهما الميت ووصيته على الايضا اي نصيب الوصي
وهو متعلق بقوله كيشهادة وكان القياس ان لا تقبل
شهادته هؤلاء لانها يجزئ على انفسها نقضا بشهادتهما
فترد ذلك لان الوارثين قصدا بها نصيب من تصرف

مغفرا
بمنه نقدا

لها يقوم باجاء حقها والغير من قصدا الصبيح يستوفيا
حقها او يتبرأ بالرفع اليه والوصيين قصدا نصب
من يعينها على التصرف في مال الميت في الموصي لها قصدا
نصب من يدفع اليها حقها وجه الاستماع اليها ليس بشهادة
حقيقة لانها توجب على القاضي لمالم يتمكن فيه بدو لها
وهذه ليست كذلك لتمكن من نصب الموصي اذا رضي الوصي
والموت معلوم حفظا لاموال الناس عن اقصاء لكن
عليه ان يتأمل في صلاح حجة بين نصيبه واهلية وهؤلاء
بشهادة تهم كقوة مؤنة التعيين ولم يشأ بها شيئا
فصار كالقرعة في كونها ليست بحجة بل رافعة مؤنة
تعيين القاضي ولو شهد ان اياهما الغائب وكله يقضي
دينه مردت اي شهادتهما سواء ادعى او الوكيل الوكالة
اولا لتمكن التشبه في شهادتهما لانها يشهدان لا بغيرها
وقد ظهر بطلانها كالتشهادة على جرح مجرم وهو
ما يقتضي الشاهد به ولا يوجب عليه حق الشرح او العبد
فانها لا تقبل كفاسق او اكل الربوا او اذ استأجرهم
وتحوز ذلك ككسافي لانها لا تقبل فيما تدخل تحت الحكم
وفي وسع القاضي الزامه والفسق ليس كذلك لانه يدفع
بالتوبة ولا يستيجار وان كانا معا زيدا على الجرح لكن
لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام
المدعى عليه البينة ان المدعى استأجرهم كذا او بغيرها
ذلك من مالي الذي عنده تقبل ككسافي قال صدر
الشرعة اذ اقام البينة على العدالة فاقام الخصم البينة
على الجرح ان كان الجرح جرحا مجرما لا يقتضي الجرح
وانما قلنا ان صورة المسئلة هذا لانه لم يتم البينة على
العدالة فاحترج مجبر ان الشهود فساق او اكل الربوا
فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لشيئا اذا احترج

فحبر ان ان الشهود فساق اقول تحقيقه ان جرح
الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها
وهي من باب الديانات ولهذا قيل فيه خبر الواحد كما
مر في كتاب الكراهية والاحتسان وبعد التعديل
دفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي
العمل بها ان لم يوجد الجرح المقتبر ومن القواعد المقررة
ان الدفع اسهل من الرفع وهو التستر في كون الجرح
المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير مقبولا
بعد بل يحتاج الى نصاب شهادة والنيات حقا
الشرع او العبد فاصحاح هذا التحقيق ما اعتنى عليه
بمعنى المتصلقين به شعور على مراد القائل ومع ذلك
ذاجل عن القواعد وغافل حيث قال اقول فيه نظر
اذ لغرض ان مثل هذه الشهادة لا تقبل سواء كانت
قبل تعديل الشهود او بعد فالجاجة الى ما ذكره مما
الصور المقتدة ولذلك قلت بعد التعديل وقيله
قبلت مثل ان يشهدوا على ان شهود المدعى فسقة
او زناة او اكلة ربوا او شريرة غير او على اقرارهم انهم
شهود وبالزور او على اقرارهم انهم اجراء في هذه الشهادة
او على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او انه
لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة وقاله تقبل
هذه الشهادات بعد التعديل لانه العدالة بعد ما ثبتت
لا ترتفع الا بالنيات حقا الشرع او العبد كما عرفت وليس
في شيء مما ذكر اثبات واحد منها بخلاف ما اذا وجد
قبل التعديل فانه كافيه في الدفع كما مر وقبلت
على اقرار المدعى بفسقه او اقراره بشهادة اهل زور باية
استأجرهم على هذه البينة لانه اقرار منه بامنه
لاحق له في دعواه وقبلت ايضا على انهم ان الشهود

والشهود هم في رتبة اليمين قبول الشهادة انما هو عند الموت
معدون لكن في شهادة المروءين لا يلزم ان يكونوا في اليمين
وشرع كذا في قوله ردت في اول الفرق انما القاضي
لا يحل له نصب الوصي من قبله في الموصي في كل حال
اذ تطلب الجرح في قوله حاشا

من تشبه هذه الفروع للاصول غير جائزة وفيه العبرة
في تشبهه على الكسافي من الوكيل لا الموكل الا
تسرى اليه ما تسرى اليه من اذ وكل في بيع وشراء وتلقي
بجواز شهادته اليه وعليه وان كان اذ وكل في بيع
مسئولا لا يجوز شهادته اليه من غير ان عليه في كل شيء
وانه على الدور

في تشبه هذه الفروع للاصول غير جائزة وفيه العبرة

الاولى والقياس في الثمانية والاربعين في الثانية والاربعين
 في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال
 بل اثبات العقد وهو مختلف لما عرفت وان ادعى
 الآخر بان قال مولى العبد اعتقك على الف وخمسائة
 والعبد يدعي الف او قال مولى القصاصي صالحك
 على الف وخمسائة والقاتال يدعي الف وكذا الباقيان
 فكدعوى الدين في وجوهها اذ يثبت العقو والعقو
 والطلاق باعتراف صاحب الحق بقى الدعوى في الدين
 كذا في الهدية والمدعى في الرهن اذا كان الموهب كان
 دعواه في الدين بلا حقا لان الرهن لا يكون الا بعقد
 تقدم الدين فتقبل البينة في حق ثبوت الدين كما
 في سائر الديون ويثبت الرهن بالف ضمانا وتبعا للدين
 كذا في الكفاية قال صدر الشريعة ليس هذا كدعوى الدين
 لان الدين يثبت باقرار المدينين فيمكن ان يقر عند
 احد الشاهدين بالف وعند الآخر بالكنى ويمكن ايضا
 ان يكون الحق هو الاكثر لكنه على الالف او يبراه عنه
 عند احد الشاهدين دون الآخر فالتوفيق بينهما
 ممكن اما ههنا فالمال يثبت بتبعية العقد والعقد بالف
 غير العقد بالاكثى فتبقى على كل واحد شهادة فرد
 فلا تقبل كما في الطرف الآخر اقول جوابه ان المشبه لا يجب
 ان يكون في حكم المشبه بجميع الوجوه بل المواد يكونه
 كدعوى الدين لان الشاهدين ان كانا مختلفين
 لفظا لا تقبل عند ابي حنيفة وان كانا متفقين فاما ادى
 المدعى الاقل لا تقبل شهادة الشاهد الاكثر فانه
 الاكثى تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال في هذه
 الصور الاربع وان كان ثابتا بالعقد حين العقد تابعا
 له لكن الارض صارا بالعرض حين الدعوى لما عرفت

في وجوبها

والدعوى بالدين الف هذا يقتضى سبق ذكر الالف
 ولم يذكر لان العبد ذكره في المسئلة السابقة فثبت
 بان دعوى الدين الف على المولى من الدين الالف
 المذكور

صاحب

صاحب الحق اذا اعترف بالعفو والعفو والطلاق
 والمدعى في الرهن اذا كان هو الموهب كان المدعى
 في الدين ولا يعتبر العقد وان اختلفت بالتبع للدين
 كما في الرهن وتظهر ان قوله فالمال يثبت بتبعية العقد
 انما نشاء عن عدم التفرقة بين ثبوت العقد وذو له
 فتدبر والجارى كالبيع في اول المدة للحاجة الى اثبات
 العقد وكالدين بعد ذلك والمدعى هو الموهب ولا حاجة
 هنا الى اثبات العقد والنكاح يصح بالاقل مطلقا
 سواء كان المدعى من الزوج او المواة والمدعى يدعى
 الاقل او الاكثى وعندهما تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ
 كما في البيع لان المقصود من الجانبين اثبات السبب
 والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسائة ولا ان المال
 في النكاح تابع ولهذا يصح براه قسمة المهر ومن حكم
 التابع ان لا يغير الاصل الا ترى انه لا يبطل بنفسه
 ولا يقسّد بفساده فكذلك لا يختلف باختلافه اذا اتفقا
 على ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء
 به واذا وجب بقى المهر ما لا منفردا فوجب القضاء
 باقل المقدار كما في المال المنفرد شهدا بالف وقال واحد الشاهدين
 قضى خمسمائة قبلت بالف لانها ايقنا عليه كما ان شهدا
 بقرض الف وقال احدهما قضاها ان ذلك القرض قبلت
 الشهادة على القرض لانها ايقنا عليه وروى قوله قضى كذا
 اي قضى خمسمائة في الاول في الاول وقضى القرض في الثاني
 لان شهادة في ذلك اذا شهد معه آخر اذح بوجود
 نصاب الشهادة ولا يشهد من غير نصاب القضاة في
 حتى يقر المدعى بما قبض الله يكون اعانة على الظلم
 شهدا بقتل زيد يوم كذا او شهدا بقتل زيد في
 في ذلك اليوم بكونه ذكرا يعني ان اربعة رجال اجتمعوا

والدعوى بالدين الف هذا يقتضى سبق ذكر الالف
 ولم يذكر لان العبد ذكره في المسئلة السابقة فثبت
 بان دعوى الدين الف على المولى من الدين الالف
 المذكور

من الاقل والاكثر

عقد النكاح

واحد الشاهدين

والشهادة الشاهدين الاولين
 وشهادة الثالثين

عند قاض فشهد اثنان منهم بما ذكر اولاً والاخران بما
 ذكر ثانياً وحدثت شهادتهما لان احدي الطائفتين
 كانا بتر بيقين فان قضى باحدهما وحدث الاخرى لرجحانها
 الاولى بالتسبب بشهادة بسرقة بقرعة واختلاف في لونها
 بان قال احدهما كانت بيضاء والاخر كانت سوداء
 او قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت حمراء قطع
 وقال لا يقطع لانها اختلفا في المهور به فيمنع به
 القبول كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة واختلفا
 في اللون في الغصب بل الاولى لان الثابت بالغصب
 ضمان لا يسقط بالتشبهات والثابت هنا قد سقط
 بها ولا اتهما اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة وهذا
 لو سكتا عن ذكر اللون تقبل شهادتهما والتوفيق
 ممكن لان التوفيق قد يجتمعان بان يكون احدهما
 اسود والاخر ابيض ويرى احداً الشاهد من احدهما
 والاخر الآخر بخلاف الذكورة والانوثة لانه لا يعرف
 الا بالقرب منه وعند القرب لا يقع الاشتباه فلا تشتغل
 بالتوفيق بخلاف الغصب لانه يقع في التهاد غالباً
 فيتمكن الشاهد من القرب من الغاصب فيستأمل في جميع
 اللون المفضوب فلا تشتغل بالتوفيق ملك المورث
 لا يقضى لوارثه بل جرح الشاهد من وبي معنى الجرح
 بقوله ايامات وتركه ميماً فادعوا له الملك او في يده
 اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالمهور هل يحتاج
 الى الجح والتفصيل وهو ان يقول ما ذكر في المتي اولاً قال
 ابو حنيفة ومحمد لا بد منه خلافاً لابي يوسف
 يقول ان ملك المورث ملك الوارث لكون الوارث وارثاً
 ولا يرد بالعيب ويرد عليه بفساد الشهادة بالملك
 للمورث شهادة بملكوته لان يقول ان ملك الوارث

الشاهد
 الاول
 بالقرعة

والملك
 المورث

يخبر
 يدين

وإذا كان المورث ملكاً
 والوارث وارثاً
 فلا بد من الشهادة
 بالملك للمورث

الشيخ
 في التوفيق
 في المهور

يخبر في حق العيب وانما يجب عليه كسب المهور
 الموروث وبيع المورث الغني ما كان صدقة على المورث
 الفقير والمتحد وجب له ان يتنقل ليدركه يكون
 استصحاب الحال مثبتاً لكان يكتفى بالشهادة على
 ملك المورث وقت الموت لموت الانتقال عند
 ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان اليد من
 الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا ظهر
 من حال الميراث في ذلك الوقت ان يسوي اسبابه
 وبين ما كان يدين من المفضوب والوفاة فاذن
 يتبين فالظاهر من حاله ان في يده ملكه فحتم اليده
 عند الموت دليل الملك كذا في الجرح في فائدة فائدة
 قولها اي الشاهد من كان اي ما يدعيه هذا المورث
 لاسبية اعمان او ادعيه او اجرة ذاك يعني ايامات
 رجل فاقام وارثه جنة على ذراعتها كانت لاسبية عارياً
 او ادعيه الذي في يده فانه يأخذ ولا يكلف البيعة
 ايامات وتركها صرنا له بالانفاق اياماً عند ابوي
 فله ان لا يوجب الجرح في الشهادة واما عندهما فلا
 قيام اليده عند الموت يعني عن الجرح وقد وجدت
 لان يد الميراث والودع يد العيب والودع غرضه
 بيد جرح من كذا ريت يعني اذا كان دأب في يد رجل
 فادعي آخر انها له واقام البيعة انها كانت في يده مؤجر
 او سنة لم تقبل وعن ابي يوسف انها تقبل لان الثابت
 بالبيعة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي عليه
 دفعته الى المدعي انفاقاً لهما ان هذه الشهادة قاطبة
 على حصوله وشو ليد فانها لان مستقيمة ويجوز ان
 كانت يد ملك او ديرة او اجارة او غصب فلا يفتكم
 باعادتها بالشك لان يقول اي الشاهد ان كان اي

وإذا كان المورث ملكاً
 والوارث وارثاً
 فلا بد من الشهادة
 بالملك للمورث

وإذا كان المورث ملكاً
 والوارث وارثاً
 فلا بد من الشهادة
 بالملك للمورث

المدعى عليه احدثت اليد فيه فيقضى له اي المدعى
 باليد ويؤمر اي المدعى بالتسليم اليه اي المدعى لكن
 لا يصير اي المدعى عليه به اي برفق اليه منه مقتضيا
 عليه حتى لو برهن اي المدعى عليه بعدد على انه ملكه
 تقبل كذا في العادة وان اقر المدعى عليه اي يكون
 في يد المدعى او شهدا انه اي المدعى عليه اقر بيمين المدعى
 اي بافكان في يد او اقر بملك او شهدا انه اي المدعى عليه
 اقر بيمين المدعى اي بافكان في يد او اقر بملك او شهدا
 انه ملكه او شهدا انه اي المدعى عليه اخذ من يده
 اي المدعى دفع الى المدعى كذا في الكافي **باب الشهادة**
على الشهاد علم ان جوازها يستحسن وان الناس
 لا يقتضيه لان اداءها عبادة بدنية لمقتضى الاصل
 لاحق للشهود كعدم الاجبا والامانة لا تجوز
 في العبادات البدنية لكنهم لم يحسنوا جوازها في كل
 حق لا يسقط بشبهة لشدة الحاجة اليها لالة الاصل
 قد يعجز عن ادائها لموتها او سفرها او نحو ذلك فلولم
 لاوى الى ضياع كثير من الحقوق ولهذا جوزت وان
 كثرت اعني الشهادة في الفروع ثم ونم لكي فيها شبهة
 البدلية لاق البدل ما لا يقدر اليه الا عند العجز عن الاصل
 وهذا كذلك ولهذا لا تقبل فيما يسقط بالشبهات
 كشهادة النساء مع الرجال وتقبل فيما لا يسقط
 بشبهة بشرط تعذر حضور الاصل اي اصل الشاهد
 على القضية موت او مرض اي يكون مريضا لا يستطيع
 بناء حضوره للحاكم او سفره اي يكون غائبا لا يمكن
 فذقة ايام فصاعدا فان جوازها للحاجة وانما تقبل
 عند عجز الاصل وهذه الاشياء يتحقق العجز
 مرتين وعنى اي يوسف انه ان كان في مكان لو غدا لاداء

في كل ما يشهد به شاهد واحد لا يقبل الا في الفروع كالمال والعتق
 والطلاق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة
 والعتق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة

في كل ما يشهد به شاهد واحد لا يقبل الا في الفروع كالمال والعتق
 والطلاق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة
 والعتق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة

الشهادة

الشهادة لا يقدر ان يثبت باهله مع الاشهاد اجبا
 لحقوق الناس قالوا الاوّل احسن والثاني ارفق وبه
 اخذ الفقيه ابو الليث وبشرط شهادة عدلين عن كل اصل
 لقول علي رضي لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين
 وان لم يباين قريبا يعني لا يجب ان يكون كل شاهد
 شاهدا متباينين بل يكفي شهادة شاهدين عن كل
 اصل ثم بين كيفية الشهادة على الشهادة بقولان يقول
 الاصل غايظا للفرع اشهد على شهادتي اني اشهد
 بكذا اي بان فلان بن فلان القليل في آخر عدي بكذا
 مثله ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهد في عدي
 بكذا وقال ارفق ان اشهد على شهادة في ذلك اذ لا بد
 من شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل وذكر التحيل
 والعبارة المذكورة في ذلك كله وهي وسطي العبادات
 ولها عند الاداء لفظ أطول من هذا وهو ان يقول الفرع
 عند القاضي اشهد ان فلانا شريدي عدي ان فلان
 بن فلان على فلان كذا من المال واشهد في عدي
 فاعرف ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك
 الآن فذلك ثمان شهادات والمذكورة لا تحسن
 وافصر منه وهو ان يقول الفرع عند القاضي اشهد
 على شهادتي ان بكذا في شهادتي ولا يحتاج الى زيادة
 شيء وهو اختيار الفقيه ابو الليث واستاذ في ابي جعفر
 كذا في العناية صح تعدي الفرع للاصل لانه ان كان عدلا
 صالحا للتذكية والام يصلح للشهادة لا يقال هو منهم لان
 شهادة نفسه لا تقبل الا بعدد الا يقول العدل لا يتهم
 بعينه كما لا يتهم في زيادة نصيب مع احتمال ان يتهم
 مقبول القول كاحد اي كما يصح تعدي ابي احمد الشاهد
 للآخر لانه كذا ان كان عدلا في آخره فان سكت اي

في كل ما يشهد به شاهد واحد لا يقبل الا في الفروع كالمال والعتق
 والطلاق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة
 والعتق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة

في كل ما يشهد به شاهد واحد لا يقبل الا في الفروع كالمال والعتق
 والطلاق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة
 والعتق والنفقة والحدود والصلوات والاعمال الصالحة

Copy

من الكتاب المحكي

الفرع عن تعديل الاصل صح نقلها اي نقل شهادة الاصل
وان كان مستورا كذا في المحيط وعدي لولا اي يعرف
القاضي الذي يسمع شهادة الفروع عدالة الاصول
ممن هو اقل للتذكية كما اذا حضر واحد وشهد واذا ثبت
عدالتهم حكم والآفة انكر الاصل شهادة بطل شهادة الفروع
قال في الكافي معنى المسئلة انهم قالوا لما لنا شهادة على
هذه الحادثة وما تروا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون
على شهادتهم بهذه الحادثة اتماع حضرتهم فلا يلتفت
الى شهادة الفروع وان لم يتكروا وهذا لان التحميل
شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين يعني خبر لاصل
وخبر الفروع وقال الزيلعي معناه اذا قال شهود لاصل
لم تشهد هم على شهادتنا فأتوا او غابوا ثم جاء الفروع
وشهدوا عند الحاكم لم تقبل شهادة لهم لانه التحميل
شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصول وخبر الفروع
لان الاصول يحتمل ان يكون صادقين فلا يثبت
التحميل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة في الهداية
وبشرح وسائر المعقولات هكذا وان امكن شهود
الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد
مفارقة الاشارة للشهادة فكيف يصح تفسيرها به ولعل
منشاء غلط قولهم لان التحميل لم يثبت للتعارض فان
معنى التحميل هو الاستهاد وحقق عليه ان التحميل لا يثبت
ايضا اذا اصل انكر اصل الشهادة بل هذا يبلغ من انكار
الاستهاد لانه كناية وهي ابلغ من التصريح بهاد من انكر
على فله نية بنت فله في القلوة يثبت فخلا احق لا يعرفها
وجاء المدعى بامرأة لم يعرفها انها هي قبل ان المدعى
هات شهادتين انها هي لانه التعريف بالنسبة قد
تحقق بشهادتهما والمدعى يدعي ان تلك النسبة لها

اول ما ان شهادة اي معرفة قوله وما تروا او غابوا او غابوا
او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا
او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا
او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا او غابوا

التمية

اشهد على شهادته

قال في المحكي قال في الشهادة انما هي
قال في المحكي قال في الشهادة انما هي
قال في المحكي قال في الشهادة انما هي
قال في المحكي قال في الشهادة انما هي

لأنه لا يثبت
لأنه لا يثبت
لأنه لا يثبت
لأنه لا يثبت

هذا هو الوجه في الرجوع
 وهو قول الشافعي لا يرد على غيره

يقال نعم وجه آخر

وهو قول الشافعي لا يرد على غيره
 شاهد الزور أربع سوطا وسكك وجهه ولا يثبت
 شرعا كان يشهد ولا يضره فيبقي إلى سوقه أن كان
 سوقيا وإلى قوله أن كان غير سوقي بعد العصر
 في جمع ما كانوا ويقول إنما وجدنا هذا شاهد زور
 فاحذروه وحذروا الناس وشربهم كان قاضيا في زمن
 التمهيد ومثل هذا الشهير لا يكفي على التمهيد
 ولم يتكبر عليه أحد منهم فحل الجمع **باب**
الرجوع عنها وهو أن يقول كنت متبطلا فيها
 أي الشهادة وخوة كان يقول رجعت عما شهدت به
 أو شهدت بزور فيما شهدت فلا يكون انكازها رجوعا
 لأن الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها لا يصح أي
 الرجوع إلا عند القاضي سواء كان هو الأول أو غيره
 لأن الرجوع توبة والتوبة على حب الجناية فالرجوع
 والاعلان بالاعلان وشهادة التوريجانية في مجلس
 الحكم فالتوبة عنها تنقيده وإذا لم يصح الرجوع في غير
 مجلس القاضي فإذا ادعى المشهود عليه رجوعها وإقام
 عليه بيته أو عجز عنها وأراد تكليف الشاهد لم يقبل
 القاضي بيته عليه ولا يجلسها لأن البيته واليمين
 يترتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير
 مجلس القاضي باطلة حتى إذا أقام البيته أنه رجوع عند
 القاضي فلا بد وضد المال قبلت بيته لعدم السبب
 وحكمه بعد القضاء وقبض المال التعزير والتضييع أما
 التعزير فلما مر وأما التضييع أي تضييع ما أتلفه شاهد
 فلا قرأها على نفسها بسبب التضييع وهو الشهادة
 الباطلة والتناقض لا يمنع حكم قراره على نفسه وأما قال
 وبعض المال لأن القاضي إذا قضى ولم يقبض الدعي مدعاه

والوجه في الرجوع التوريجانية
 توبة الشاهد واستدراك العلة فالحديث
 من قال في المجلس لا يشهد العلة فالحديث
 من قال في المجلس لا يشهد العلة فالحديث
 على ما ذكرنا قل ما سجد

هذا هو الوجه في الرجوع
 وهو قول الشافعي لا يرد على غيره

لا يجب التماس لعدم الاتلاف ولم ينتقض أي القضاء
 لأنه كما لا يتحقق بالكاروم المتناقض ولا ينتقض الحكم
 المتناقض وحكمة قبله أي قبل القضاء التعزير فقط
 وقد مر العبرة في حق القضاة للباقي لا للراجع هذا هو
 الأصل وقد فرع عليه بقوله فإن رجع لجدلها ضمي
 النصف أي بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقاء
 أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الجمع
 ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا
 يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى ببقاء بعض
 العلة كابتداء القول لا ينقصد على بعض التصاب ويبقى
 منعقدا ببقاء بعض التصاب وإن رجع أحد الثلثة
 لم يضمن أي الرجوع إذ بقي منه يثبت بشهادة كل الحق
 وإن رجع آخر ضما أي الرجوعان النصف أو يثبت
 على الشهادة من يبقى به نصف المال وإن رجعت امرأة
 من رجل وامرأتين ضمنت الربع إذ بقي على الشهادة
 من يبقى به ثلثة الأرباع وإن رجعتا ضمنت النصف
 لبقاء من يبقى به النصف وإن رجعت ثلث من رجل
 وعمر نسوة فلا ضمان لبقاء من يبقى بشهادة كل المال
 وهو رجل وامرأتان فإن رجعت ضمنت التسع
 الربع لبقاء من يبقى به ثلثة أرباع الحق إذ النصف
 يبقى للرجل والربع بالباقية وإن رجع الكل أي الرجل
 والنساء فعليهم التسع عند النصف عندهما وما بقي
 وهو خمسة الأسداس في الأولى والنصف في الثانية
 على القولين لهما أن النساء وإن كثرت في الشهادة
 لم يثبت إلا مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادة ثلث
 إلا بمضام رجل وكان الثابت بشهادة نصف المال
 وبشهادة ثلث نصفه وإن كل امرأة يثبت لقومان مقام

هذا هو الوجه في الرجوع
 وهو قول الشافعي لا يرد على غيره

فإن أملة
 تسعة أسداس

رجل واحد فعينه بنته خمسة من الرجل فصاها كالوهر
 به ستة رجال ثم وجعوا فان انصافا عليهم يكون
 اسدا سا وان رجعي اي النسوة العشرة فقط وبقي
 رجل فالنصف وفاقا اما عندهما فظاهر لانه ثابت
 بشهادة زهي نصف المال وكذا عند اذ بقي من يقي به
 نصف المال فصاها كالوهر ستة رجال ثم رجع
 خمسة وضمي رجالا من شهدا مع امرأة فوجعوا
 الكل لانه المراءة الواحدة ليست بشاهدة اذا لم تكن
 كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض الشاهد فكان
 القضاء مستندا الى شهادة رجلين بله امرأة ولا يضمن
 واجع في النكاح مهر مستمى مطلقا سواء شهدا عليها
 او عليه الاصل ان المشرودية اي لم يكن مالا بان كانت
 قضيا صا او نكاحا او نحوها لم يضمن المشرود عندنا
 خلاه فالشافعي وان كان مالا فان كان الاثلاف
 بعوض يعد له فله ضمان على الشاهد لانه الاثلاف
 بعوض كله اثلاف وان كان بعوض لا يعد له بفقد
 العوض لا ضمان بل في ما وراه وان كان الاثلاف
 بله عوض اصاره وجب ضمان الكل اذا تقرر هذا
 فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وحججا حله
 واقام عليه بيته ففضي بالنكاح ثم رجعا عن شهادتها
 لم يضمن ليا شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل
 او اكثر لانها وان انكفا البضع عليها بعوض لا يعد له
 ولكن البضع لا يتقوم على المتكف وانما يتقوم على التملك
 ضرورة التملك فان ضمان الاثلاف بقدر التملك
 ولا مماثلة بين البضع والمال واما عند دخول المالك
 الزوج فقد صار متقوما اظهره لانه لا يظنه الا ما رآه
 على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها المسمى او

بمهر مستمى مطلقا سواء شهدا عليها
 او عليه الاصل ان المشرودية اي لم يكن مالا بان كانت
 قضيا صا او نكاحا او نحوها لم يضمن المشرود عندنا
 خلاه فالشافعي وان كان مالا فان كان الاثلاف
 بعوض يعد له فله ضمان على الشاهد لانه الاثلاف
 بعوض كله اثلاف وان كان بعوض لا يعد له بفقد
 العوض لا ضمان بل في ما وراه وان كان الاثلاف
 بله عوض اصاره وجب ضمان الكل اذا تقرر هذا
 فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وحججا حله
 واقام عليه بيته ففضي بالنكاح ثم رجعا عن شهادتها
 لم يضمن ليا شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل
 او اكثر لانها وان انكفا البضع عليها بعوض لا يعد له
 ولكن البضع لا يتقوم على المتكف وانما يتقوم على التملك
 ضرورة التملك فان ضمان الاثلاف بقدر التملك
 ولا مماثلة بين البضع والمال واما عند دخول المالك
 الزوج فقد صار متقوما اظهره لانه لا يظنه الا ما رآه
 على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها المسمى او

يعني انما يضمن المهر المستمى مطلقا سواء شهدا عليها
 او عليه الاصل ان المشرودية اي لم يكن مالا بان كانت
 قضيا صا او نكاحا او نحوها لم يضمن المشرود عندنا
 خلاه فالشافعي وان كان مالا فان كان الاثلاف
 بعوض يعد له فله ضمان على الشاهد لانه الاثلاف
 بعوض كله اثلاف وان كان بعوض لا يعد له بفقد
 العوض لا ضمان بل في ما وراه وان كان الاثلاف
 بله عوض اصاره وجب ضمان الكل اذا تقرر هذا
 فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وحججا حله
 واقام عليه بيته ففضي بالنكاح ثم رجعا عن شهادتها
 لم يضمن ليا شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل
 او اكثر لانها وان انكفا البضع عليها بعوض لا يعد له
 ولكن البضع لا يتقوم على المتكف وانما يتقوم على التملك
 ضرورة التملك فان ضمان الاثلاف بقدر التملك
 ولا مماثلة بين البضع والمال واما عند دخول المالك
 الزوج فقد صار متقوما اظهره لانه لا يظنه الا ما رآه
 على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها المسمى او

اكثر

او اكثر لم يضمن شيئا لانها اوجب المهر عليه بعوض
 يعد له او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول
 في ملك الزوج متقوم وقد جئنا ان الاثلاف بعوض
 يعد له لا يوجب الاضامن وان كان مهر مثلها اقل
 من المسمى ضمننا الزيادة للزوج لانها انكفا عليه قدر
 الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا واجع في البيع
 ما نقص من قيمة البيع ان ادعى المشتري ان يقول بغير
 هذا العبد من هذا الرجل باللف وهو يساوي الغني
 فانكر المشتري عليه فشهد شاهدان ثم رجعا يضمنان الغني
 لسايم لانها انكفا عليه ولا يضمن ايضا واجع في البيع
 الا ما راد على القيمة من الغني ان ادعى البائع بان يقول
 ان المشتري متى اشترى هذا العبد بكرا وعليه الثمن
 وانكر المشتري فشهد شاهدان ان المشتري العبد
 بالغني وهو يساوي الغني ثم رجعا يضمنان المشتري
 الغني لانها انكفا عليه ولا يضمن في الطلاق قبل
 الوطى الا نصف مهرها يعني اذا شهد بالطلاق في
 قبل الوطى ثم رجعا يضمنان نصف المهر ولو
 ما اذا شهدا بالطلاق قبل الدخول لان المهر يترك
 بالدخول فله اثلاف وضمن في القيمة يعني
 شهيد على عتق عبد ثم رجع ضي قيمة العبد وضمن
 في انقصاص الدية يعني اذا شهدا ان زيد اقترل
 بكرا فاقصص زيد ثم رجعا يضمنان الدية عندنا
 لا انقصاص لانهم لم يضمنوا القتل ولم توجد شهادتهما
 ذلك وقد اتفقا في انقصاص وضمان الزوج يرجوع فيه
 لانه الحكم اضيف الى اياه وشهادته في مجلس القضاء
 فكان التلف مضافا اليه فيضمن لا يقول بعد النكاح
 كزوب شهوة الاصول او غلط في شيئا رجم

راجع البضع الغير راجع الى عوض
 راجع المهر المستمى مطلقا سواء شهدا عليها
 او عليه الاصل ان المشرودية اي لم يكن مالا بان كانت
 قضيا صا او نكاحا او نحوها لم يضمن المشرود عندنا
 خلاه فالشافعي وان كان مالا فان كان الاثلاف
 بعوض يعد له فله ضمان على الشاهد لانه الاثلاف
 بعوض كله اثلاف وان كان بعوض لا يعد له بفقد
 العوض لا ضمان بل في ما وراه وان كان الاثلاف
 بله عوض اصاره وجب ضمان الكل اذا تقرر هذا
 فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وحججا حله
 واقام عليه بيته ففضي بالنكاح ثم رجعا عن شهادتها
 لم يضمن ليا شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل
 او اكثر لانها وان انكفا البضع عليها بعوض لا يعد له
 ولكن البضع لا يتقوم على المتكف وانما يتقوم على التملك
 ضرورة التملك فان ضمان الاثلاف بقدر التملك
 ولا مماثلة بين البضع والمال واما عند دخول المالك
 الزوج فقد صار متقوما اظهره لانه لا يظنه الا ما رآه
 على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها المسمى او

Copyrighted material

ولا يبطل القضاء للتعارض

لا تهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع
ولا يلتفت الى قولهم لان القضاء المحض لا ينقض بقولهم
كما لا ينقض برجعهم كذا في الكافي ولا الاصل بقوله
ما اشهدته يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم ولا
قالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا لم يفتوا
اذ لم يوجد من جرحهم سبب موجب للضمان لان كان
بسبب الاتلاف وهو الاشارة على شهادتهم ولا
يبطل القضاء للتعارض بين التبرير فصار الرجوع
اشهاد بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا
التحليل ولا بد منه او بقوله اشهدته وغلطت يعني
اذا قال الاصول اشهدناهم كذا غلطنا فانهم لا يفتوا
عند ابي حنيفة وابي يوسف لان القضاء لم يقع بشهادتهم
بل وقع بشهادة الفروع وعند محمد ضمنوا لان الفروع
نقلوا شهادته الاصول فكانهم حضروا وشهدوا ثم
حضروا ورجعوا ولو رجع الكل الى الاصول والفروع
ضمن الفرع فقط عند محمد لان سبب الاتلاف الشهادة
القائمة في مجلس القضاء واذا وجد من الفروع وتضمن
الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث
ان القاضي عاين شهادتهم ووقع شهادة الاصول
من حيث ان الفروع يابسون عنهم نقلوا شهادتهم
بامرهم وضمن المولى بالرجوع يعني ان المولى ان رجع
عن التزكية يضمن عند ابي حنيفة لان الحكم انما يضاف
الى الشهادة والشهادة انما تبصر حجة بالعدالة وهي
انما تثبت بالتزكية فصارت في معنى علة العلة
كالرعي فانه سبب يفتي التبرير في الهواء وهو سبب الاصول
الى المرمى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب التزاد
الايم وهو سبب الموت ثم اضيف الموت الى الترمي

وهو سبب التزكية وهو سبب الشهادة
فانما تبصر حجة بالعدالة وهي

الذي

الذي هو العلة الاولى حتى يجب عليه احكام القتل
من القصاص والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون
لانهم اتفقوا على الشهادة خيرا فصار كالمواثيق على المشهود
عليه بان شهدوا باحصائه لا شهادته الاحصاء يعني
لو شهدوا بالاحصاء ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط
محض كما ضمن برعي بالرجوع شاهد اليه لا الشرط
يعني ان شهد شاهدان باليمين وقالا انه قال لعبدته ان
دخلت الدار فانت حرة او قال لا امرأته ان دخلت
الدار فانت طالق وهي غير مدخولة بها وشهد آخر ان
بوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم
فاليمين على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو قيمة العبد
ونصف المهر لانهم شهود العلة اذا تلفت انما حصل
بالاعتاق والتطبيق وهم الذين استوت تلك العلة والتعلق
بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلف
الى علة لا زوال المانع **كتاب الصلح** او رده ههنا
لان انما يصار اليه اذ لم يكن من المدعى عليه اقرار ولا
المدعى شاهدا فالمتكلم ان يورد بعد اقراره والشهادة
وهو لغة اسم بمعنى المصالحة وهو خلاف الخصامة
واصله من الصلح بمعنى استقامة الحال وشرعا عقد
يرفع النزاع وركنه الايجاب والقبول بان يقول المدعى
عليه صالحتك من كذا على كذا او من دعائك كذا على كذا
ويقول الآخر قبلت او رضيت او ما يدل على رضاه قبول
ونزله الفعل وهو شرط في جميع التصرفات الشرعية فلا
يصح صلح المجنون وصبي لا يعقل لا البلوغ فصحة الصلح
الاولى او تقع او عرى عن صير بيبي يعني اذا ادعى الصلح
المأذون على نسائه ديننا فصالحه على بعض حق فان لم يكن

انما اريد من القتل والغفلة
بجدة
الصلح هو المصالحة
وهو لغة اسم بمعنى
المصالحة وهو خلاف
الخصامة واصله من
الصلح بمعنى استقامة
الحال وشرعا عقد
يرفع النزاع وركنه
الايجاب والقبول بان
يقول المدعى عليه
صالحتك من كذا على
كذا او من دعائك كذا
على كذا ويقول الآخر
قبلت او رضيت او ما
يدل على رضاه قبول
ونزله الفعل وهو
شرط في جميع
التصرفات الشرعية
فلا يصح صلح
المجنون وصبي لا
يعقل لا البلوغ
فصحة الصلح الاولى
او تقع او عرى عن
صير بيبي يعني اذا
ادعى الصلح
المأذون على نسائه
ديننا فصالحه على
بعض حق فان لم يكن

في سنة ١٢٨٥

أولا فان لم يشر فاما ان يستلم العوض أولا فالصلح جائز في الوجوه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يضمنه الى ماله ولم يشر اليه ولم يستلم الى المدعى حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقوفا على الاجازة اذ لم يستلم للمدعى عوض فلم يسقط حقه بجملة ما لعدم رضاه به فان اجاز المدعى عليه جاز ولزمه المشروط لا التزامه باختياره وان رد بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول فلا في الحاصل للمدعى عليه البراءة وفي حقها الا جنى والمدعى عليه سواء ولو يجوز ان يكون الفضولي اصيله اذا ضمن كالفضولي بالخلع اذا ضمن البذل واما الثاني فلا في اضاافه الى نفسه فقد التزم تسليمه فصاح الصلح واما الثالث فلا في اذاعته للتسليم فقط بشرط له سائر مة العوض فصار العقد تاما بقبوله ولو تحقق هذا العبد او وجد به عيبا فرده او وجده حرا او مدبرا او مكاتبا فلا سبيل له على المصالحين يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع فلا في دلالة التسليم على رضی المدعى فوقي دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه واما الخامس لا لم يكن كباقي الوجوه لم يفد صحة الصلح الصالح عن جنس ماله عليه اي اذا كان بدل الصلح جنس ما يستحق المدعى على المدعى عليه بعقد مدانة جرت بينهما فالصلح اخذ ببعض حقه وحط بساقيه لان تصرف العاقل ابا ليع يصح ما يمكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الربو فصاح اي الصلح بين اليه على ما يراه وعن الف جيا على خمسمائة زلوف فجعل حطاً للبعض في المسئلة الاولى ولللبعض والتسوية في الثانية

حيث لا يحكم بجواز الاول بل هو موقوف على رضی المدعى فان كان لا يرضى التسليم رضی المدعى فالحكم على رضی المدعى حاسر حذره

بعقد مدانة كالمقراض ومن البيع بغير قبض
بناء الكثرة والحق في العادة والا فالدين لا يضمن
بالعقد من يملكه بغير قبض العبد المستتر في الفعل بان
الخصم يملكه بغير قبض العبد المستتر في الفعل بان
خطا به

لان عين هذه الخمسة كانت مستحقة بذلك العقد الذي الدين به وعن الف حال على الف مؤجل اذ لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم بالدراهم نسبة لا يكون فلا بد من حمل على ما خفي فيه معنى الاسقاط وعن عشرة دراهم وعشرة دنانير على خمسة دراهم حاله اذ يعتبر حطاً ليدانير كلها وبعض الدراهم وواجباً للبعض لا معاوضة لان معنى الاسقاط لازم في الصلح فاذا امكن ان يجعل حطاً واسقاطاً لم يعتبر معاوضة لان دراهم على دنانير مؤجل لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدانة فلا يمكن حمل على تأخير حقه فيحمل على المعاوضة وبيع الدراهم بنسبة لا يجوز ولا عن الف مؤجل على نصفه حال لان المجمل غير مستحق بعقد المدانة اذ المستحق به هو المؤجل والمجمل خير منه وقد وقع الصلح على ماله يمكن مستحقا بعقد المدانة فصار معاوضة والاجل كان حق المدين وقد تركه باذائه ما حط منه من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرهم الا ترى ان وهو النسبة حرام لغير مبادلة المال بالاجل فلا يحرم حقيقة ذلك اولى ولا عن الف سيور على نصفه بيضا لان البيض غير مستحق بعقد المدانة لان بين له السواد لا يستحق البيض فقد صالح على ما لا يستحقه بعقد المدانة فكان معاوضة المالف بخمسمائة وزيادة وصف الجودة فكان ربوا ولا عن دبر على جنس غير بغير عينه لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون الا معاوضة وجهها لا البذل بتبطلها صالح عن كونه حطاً على عشرة دراهم فان قبض اي عشرة في المجلس جاز اما الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس معنى

لا تارة الدنانير غير مستحقة لان المطلوب بعقد المدانة هو الدراهم لا الدنانير اذ المدعى فيها ان يكون عليه تأخير حقه لعدم كونه من جنس حقه حذره

Copy

بدل لا عن حقه فيملكه حتى يتفقد تصرفه فيه ويضم لشريكه
 حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متحد
 كشي المبيع اذا اتخذ الصفقة وفي المال المشترك وهو
 ذلك ورجعها على الغرم بالباقي لان المقبوض اذا كانت
 مشتركا بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك وقرع على
 الاصل المذكور بقوله فلو صالح احدهما من نصيب على
 اخذ الشريك الاخر نصفه اي نصف الدين عن غريمه
 لانه كان عليه ولم يستوفه فبقى في ذمته او اخذ
 نصف الثوب من شريكه لان الصلح وقع عن نصف الدين
 وهو مشاع لانه قسمة الدين حال كونه في الذمة لا يصح
 وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على
 اجازته واخذ نصفه دال على اجازة العقد فيصح
 ذلك الا ان يضم اي الشريك له ربع الدين لانه حقه
 فيه ولو لم يصالح احدهما بل اشترى بصفه او نصف
 الدين شيئا ضمته اي ضم احدهما الاخر الربع اي ربع
 الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة بلا حط لان
 مبني البيع على التماكس فصار كقبضه نصف الدين
 فيكون لشريكه ان يرجع عليه بالربع بخلاف الصلح
 لان ميناه على الحط والاعراض ولهذا لا يملك ببقية
 مراجعة مكان المصالح بالصلح ابراهيم بعض نصيبه
 بعضه فاذا انميناه دفع ربع الدين فنصيب به المصالح
 لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلذا خسرناه وفي
 البراء عن حصته اي ان البراء اخذ الشريك ذمة الدين
 عن حقه وفي المقاصة بدلين سبق اي اذا كان المطلوب
 على احد الطرفين دين بسبب قبل ان يجب لها
 عليه فصار قصاصا لم يرجع الشريك على المدين حقه
 في التصويتين اما في الاول فلا البراء اذ لو فليس

والمستأجر

هذا اذا تضمن ان اضمن الشريك الغير المصالح
 المصالح وهو نصف حصة المصالح على ما اخذ من
 الثوب نصفه لانه لا حق له في الثوب واما المقاصة
 من الثوب من اي الحاسبة والمباذلة فمقدرة

وفي الكلام نقصا من ربع لم يرجع
 الشريك على الشريك بل على المدين
 هذا هو الذي

يقبض

بعدم الرجوع بصورة البراء عن حصته

يقبض فلم يرد نصيب المبرور بالبراءة فلم يرجع
 عليه واما في الثانية فلا تفرق بين ما كان عليه ولم
 يقبض لان الاصل في الدين ان يقبض اذا التقيا قصاصا
 ان يصير الاول مقتضيا بالثاني والمشاركة انما تثبت
 في الاقتضاء وفي بعض ما ضم الباقي على سواه ان لو اراه
 عن بعض حقه كان قسمة الباقي على ما بين من التهام
 لانه الحق عاد الى هذا المقدر حتى لو كان اياه على المدين
 مشرونا ورجعنا براءة اخذ الشريك على نصف نصيبه
 كان له المطالبة بالخمسة ولما كانت المطالبة بالاعشر
 صالح عن عيب فظهر عدقه او زال بطل الصلح قاله
 في العارية او عيبا في جارية اشتراها وانكر البائع
 فاصطالحا على مال على ان يبرأ المشتري اليافع من ذلك
 العيب لم يظهر انه لم يكن بها عيب او كان ذلك
 قد زال فالبائع ان يسترد بدل الصلح صالح احده
 وفي السلم عن نصيبه على ما دفعه فان اجاز الاخر
 نفذ عليه وان رده ربه ربه يعني اذا سلم رجلا من
 الى اخر في طعام ثم صالح احدهما مع السلم البطلان
 ياخذ نصيبه من راس المال ويقطع عقد السلم في نصيبه
 لم يخرجه عند حقيقته ويحذف الا باجازه الاخر فان اجاز
 جاز وكان المقبوض من راس المال مشتركا بينهما وما
 بقى من السلم مشترك بينهما ايضا وان لم يخرجه فالتصالح
 باطل وقال ابو يوسف جاز اعتبارا بسائر الديون
 فان احد الدائنين اذا صالح المدين عن نصيبه على بدل
 جاز وكان الاخر بخير اي ان يشارك في المقبوض
 وبين ان يرجع على المدين بنصيبه كذلك وما اجماعه
 لو جاز فاما ان يجوز في نصيبه خاصة وفي النصف
 من النصيبين فعلى الاول لزم قسمة الدين قبل القبض

صالح عن عيب
 واذا كان على ان يبرأ البائع
 فاصطالحا على مال على ان يبرأ المشتري اليافع من ذلك
 العيب لم يظهر انه لم يكن بها عيب او كان ذلك
 قد زال فالبائع ان يسترد بدل الصلح صالح احده

Copyrighted material

لان خصوصية نصيبه لا يظهر الا بالتعيين ولا يتبين
 الا بالقسمة وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني
 فلا بد من اجازة الاخر لانه قد فتح على تركه عقده
 فيستقر الى رضاه اخرج احد الورثة عن عرشه وعقار
 بماله او اخرج من ذهب بفضة او بالعكس اي عن فضة
 بذهب او عن نقد بمال اي بالدين بان كان في التركة
 دراهم ودنانير وبذل الصلح ايضا دراهم او دنانير
 صلح اي الصلح صرفا للجنس الى خلافه كما في البيع قل
 بدله او لا اي لا يعتبر في التقديس التساوي بل يعتبر
 التقابل في الجنس لانه صرف فان وجد صلح والافان
 وفي التقديس وغيرها باحد التقديس لا اي اذا كانت
 التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحه عن ذهب
 او فضة لم يجز لاحقال الربوا الا اذا كان المقطوع له
 اكثر من حصته من ذلك الجنس ليكون حصته مثله
 والزيادة بمقابلة جعفر من بقية التركة صونا عن الربوا
 فلا بد من التقابل فيما يقابل حصته من الذهب
 والفضة لانه صرف في هذا القدر وبطل ان شرط
 لام الدين من التركة يعني اذا كان في التركة دين
 على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا الصلح
 عنه ويكون لام الدين بطل الصلح لانه يصير حصته
 من الدين لسائر الورثة بما يأخذ منهم من الدين
 وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان
 بعوض واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل الا
 اذا شرطوا براءة الغرماء منه اي من الدين ولا عليهم
 نصيب المصالح في بيع الصلح لانه مع كون تخليص
 الدين ممن عليه الدين او خصوص نصيب المصالح منه
 اي من الدين تبرعا ثم تصالحوا عما بقي من التركة

رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عفا
 وامتنعة فقبض الابن جميع ذكاته واستهلكها
 او لم يستهلكها ثم ماتت الامراة على انكاره او
 اقراره على دراهم حاله او موطنة جائز لانه اذا لم
 يكن في مال التركة شيء من النفقة او المكنون كونه
 العقد باطل لانه يجوز بين الاجانب ما يشيخون

فان شرط في بيعه او في الهبة ان يكون خافيا لا يخفى
 فلو كان خافيا بشرط ان يكون خافيا حقا

فان شرط في بيعه او في الهبة ان يكون خافيا لا يخفى
 فلو كان خافيا بشرط ان يكون خافيا حقا

فانه
 الصلح امر

فانه يجوز فلا يخفى ما فيه من ضرر بقية الورثة
 فالاولى ما ذكره بقوله او اخر صوة المصالح قدر حصته
 منه اي من الدين وصالحوا من غيره واجالهم اي حال
 المصالح الورثة بالتقاضي الذي اخذه منهم على الغرماء
 وتقبلوا الحوالة واختلصوا في صحة الصلح من تركه جملة
 لا دين فيها قوله على مكيل او موزون متعلق بالصلح
 يعني اذا لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة
 واريد الصلح على مكيل او موزون قيل لا يصح لاحتمال
 ان يكون في التركة مكيل او موزون ونصيب من ذلك
 مثل بدل الصلح فيكون ربوا وقيل يصح لاحتمال
 ان يكون في التركة مكيل او موزون وان كان فمحتمل
 ان يكون نصيب من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز
 مؤذيا الى اعتبار شبهة الشبهة ولا عيب لها واصلح
 في الاصح عن تركه جمولة في يد البقية من الورثة غير
 المكيل والموزون لانه لا يقضى الى المنازعة لقيام المصالح
 عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يصح لانه بيع
 اذ المصالح عنه عتيق مع الجواز لا يصح البيع **كتاب**
القبض او رده بعد الصلح لا سيما يحتاج اليه
 اذا لم يكن بين المتخاصمين صلح هو لغف الا حكام
 وشرعا الزام على الغير ببينه او اقراره وكول لان
 حقيقة فصل الخصومة وهو ان يكون بين اهل
 الشبهة لانه كل واحد منهما من باب الولاية لانه تقيده
 القول على الغير ولا تكله منهما الا في اذ الشهادة
 لمهمة على القاضي والقضاء شرط على الخصم فيما يشرط
 لاهلية الشهادة بشرط لاهلية القضاء بشرط
 اهلية شرط اهليته وقد مر ذلك في كتابه
 الشهادة والفلق اهلها فيكون اهلها لا يفتقد

قال الامام الرضا عليه السلام في جواب سؤاله
 عن رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عفا
 وامتنعة فقبض الابن جميع ذكاته واستهلكها
 او لم يستهلكها ثم ماتت الامراة على انكاره او
 اقراره على دراهم حاله او موطنة جائز لانه اذا لم
 يكن في مال التركة شيء من النفقة او المكنون كونه
 العقد باطل لانه يجوز بين الاجانب ما يشيخون

باب الدخول عليه

Copy University

سنة ١٢٠٠

قال ابو الحسن عليه السلام في حق من خشي الله
 في الامرة والسخط لا الحكم عدم الاغتراب بالفسق
 في الدنيا في الآخرة والنجاة لمن خشي الله في الدنيا
 كاشية الى درة الدرر

الحمد لله الذي علم بالقلم
 ما لا يعلم الا هو
 وما لا يحيط به العقل
 وما لا يحيط به العلم

卷之四

قال انما اريد ان اذبح
فلا اذبح انما اريد ان اذبح

ديوان قاض قبلة وهي الخراط التي فيها نسخ
 سجرات والتكليف ونحو ذلك لانه القاضي
 يكتب سيجرتين احدها تكون في يد الخصم والاخرى
 في ديوان القاضي اذ ربما يحتاج اليها بمعنى من المعاني
 وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان
 ثم الوردق الذي كتب عليه القاضي المعزول هذه النسخ
 ان كان من بيت المال يجبر على دفعه لانه انما كان في
 يده لعمله وقد صار العمل بغيره وكذا ان كان من ماله
 او ماله المخصوص في الصحيح لانه ما اتخذ للمعول
 بل للدين وكذا المخصوص تركوه في يده في عمله وقد انتقل
 العمل الى غيره والزم بمجوبه اقر بحق او قام عليه
 بيته يعني نظير في حال المجبوس لانه نصيب ناظر
 للمسلمين في اقر بحق او انكر فقامت عليه بيته الوهم
 اياه ولا يقبل قول المعزول عليه لانه بيته لانه صار
 كواحد من الرعايا وشراءه الواحد ليست بحجة
 خصوصا اذا كانت بفعل نفسه والاولى ان لم يقبل ولم يقع
 عليه بيته تادي عليه اى لم يجعل عليه تجلته حتى ينادي
 عليه اى لم يامر متاديا يتادى كل يوم انا جلست
 من كان يطلب فلان من فلان المجبوس فلان في
 بحق فليحضر حتى يجمع بينهما فان لم يظهر خصم اخذ
 منه كفيارة بنفسه وخلافه اى اطلقه ونظر الى الواجب
 وغلات الوقوف التي وضعها المعزول في ايدي
 الامناء وعمل بالبيته او اقر اى التبر لا تاكل
 ذلك حجة لا بقول المعزول لما من الا ان يقره والبدل
 بالنسبة منه اذ ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي
 فيصير اقرار القاضي كانه في يده في الحال لان من قد
 مال اذا اقر به لانه ان يقبل اقراره وجلس الحكم في

هذا هو الذي هو في ديوان القاضي
 لا يقبل قول المعزول عليه لانه بيته
 صاحب بيت القضاة
 او انقضت ثم غل لا يجلس قضاءه فانظر الى

هذا هو الذي هو في ديوان القاضي
 لا يقبل قول المعزول عليه لانه بيته
 صاحب بيت القضاة
 او انقضت ثم غل لا يجلس قضاءه فانظر الى

في مسجد والجامع اولى لانه اشهر مواضع البلد اولى
 في داره واذا في الناس بالدخول فيها يجلس معهم من كان
 يجلس قبلة لان الجلوس في داره وحده يورث التهمة
 ويرد اى لم يقبل حديثه لان قبولها يؤدى الى مراعات
 المهودى المسمى ذي رحم محرم او مسمى اعتقاد منها دانه
 اى لا يتردد منها قد راعى عذر المجتهد عادة قبل القضاء
 بها دانه لان الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاء
 بل اجري على العادة ولم يكن لها المخصوص من اذ لو كانت لكان
 اكرا بقضاءه وتبين الجبان لانه من حقوق المسلم
 على المسلم لا الدعوة الخاصة وهي ما لو علم المضيف ان
 القاضي لا يحضرها لان الحاجة لاجل القضاء بخلاف
 العامة ويعود مريض لانه ايضا من جملة الحقوق وسوى
 بين المصممي جلوسا وقبالا لقوله م اذ ابنتي احكم
 بالقضاء فليسوا بينهم في المجلس والاشارة والنظر
 ولا يشار احدهما ولا يشين اليه ولا يلقنه حجة للزمنة
 ولا يضحك في وجهه لانه اعز على خصمه ولا يمزح مطلقا
 اى لا يمازحها ولا واحد منهما ولا غيرهما لانه يزيل
 مهابة القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يمزح
 معه لما قال في الكافي ولا يمزح معه ولا مع غيره ولا
 يلقنه حجة للزمنة ولا يلقن الشاهد في الشهادة بان يقول
 له انت شهد بكذا وكذا لانه امانة لاحد الخصمين
 فيكم كتفيل الخصم وتحسنه ابو يوسف فيما لا يتم
 فيه لان الشاهد قد يحضر معها في المجلس فكان
 تلقينه احياء الحق بمنزلة احضار الخصم والتكفيل
 واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيته اقره اى
 القاضي المقر بدفعه اى دفع الحق فان ابي اى امتنع
 عن الدفع حجة شرط الالباء بعد امره ولم يفرق

لم يقبل القاضي حديثه

احدية كذا في محرم صلة الرحم

ويجوز ومن الشريعة ان لم يكن له ان يجلس
 اعم من ان يجلس في داره وسوى الى وجوبه
 يجلس في داره وسوى الى وجوبه
 واما ان كان في داره وسوى الى وجوبه

هذا هو الذي هو في ديوان القاضي
 لا يقبل قول المعزول عليه لانه بيته
 صاحب بيت القضاة
 او انقضت ثم غل لا يجلس قضاءه فانظر الى

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

فلم يستجب له

[illegible]

لله ثبات وأبد حسب الموصي لأن الحسب جزء الظلم فإذا امتنع عن أداء الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه فلما زل بشأبه جده لا يجزي لنفقة ما ضيق له زوجته وولده لأنها تسقط بعض الزمان وأن لم تسقط بان حكم الحاكم بها أو اصطاح الزوجان عليها فله يجب أيضا لأنها ليست بيدل عن مال ولا الزمة بقوله على ما ذكرنا بل يجب في الاتفاق عليها إذا أتى عن الاتفاق لأن النفقة الحاجة الوقت وفي تركه قصد اهتدركها فيجب له دفعها كما يقضي المرأة في غير جد وقود لا تتران القضاء يستأني المرأة وشهادتها جائزة في غيرها فكذا قضاءها فيه ولا يجوز فيها لما فيها من شبهة البدلية ولا يتخلف قاضي أو لا ينصب نائبا لأن المفوض إليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير ما فوض إليه كالوكيل لا يوكل بغيره اذن الموكل إلا إذا فوض إلى الاستدلال إليه بان قيل له من قبل السلطان وإن من شئت جاز في الأمور باقاة الجمعة وهو الخطيب فإنه يستخلف في الصلوة للضرورة لكونها على شرف الفوات فلم يجز لفات الجمعة من يسمع الخطبة مفعول يستخلف وقد مر تحقيقه في باب صلوة الجمعة وقرع على قوله إذا فوض إليه بقوله فنايب القاضي المفوض إليه نائبا عن الأصل يعني السلطان لا يعزله أي إذا كان نائبا عن الأصل لا يعزله القاضي إذا فوض إليه بان قيل له من قبل السلطان استبدل من شئت في يجوز له العزله ولا يعزله أي نائب القاضي بخروجه أي القاضي عن القضاء هذا أيضا قرع على ما قبله ونائب غيره أي غير المفوض إليه أن قضى عنده أو أجازة أي لم يقض عنده لكنه يسمع القضاء في غيبته وأجازة صح قضاؤه لأن المقصود حضور رأي الأول وقد وجد يرضى حكم قاضي آخر يعني إذا رفع إليه حكم آخر أمضاها

هذه لا يقدّر نفق

لا يجب لفظة ماضية ٢

الصغيرة والصغيرة ٢
يبيع ما له من غلاتها في السوق ويشتري
بها ما يحتاجه من البضائع
في السوق على بكرة خرس
في السوق على بكرة خرس

ولا يجوز من القنف ولا الموتة ولا الموتة تسليطه في العبره
منه في كنفه في حقه في العبره

Copy

عضی حکیم قاضی احمد

مجتهد فيه الا ما خالف الكتاب والسنة المشهور والجماع
 اذ لا مزبلة لاحد الاجتهاد من على اهل وقد تأيد الاول
 باتصال القضاء فلا ينقض بما هو دون فلو قضى قاض
 بشاهد ويميني المدعي او بشهود حل الوطى بمجتهد التكاثر
 في مطلقة الثلث او بجواز بيع متروك التسمية عند او
 بجواز بيع درهم بدرهمين لا ينقض اما الاول فلما لم يثبت
 لانه تعالى قاله فاشهدوا واشهدوا من جاكم فان لم يكن
 رجلين فوجلي وامرأتان هذا انما يدرك لقصرك الحكم عليه ولانه
 قال لك ادنى الاثر تأبوا ولا مزيد على الادنى واما الثاني
 فلما فيه الحديث المشهور وهو حديث العسيلة واما
 الثالث فلا يثبت كمالا اتفقوا عليه في التصديق الاول فكان
 قضاؤه بخلافه والجماع واما الرابع فلهذا الخلاف فيه منقول
 عن ابي عباس رضى الله عنه فقد امكن عليه التصحاح رضى الله عنه فلهذا خلافه
 كذا في الكافي وقد فرغ على قوله يضيء حكم قاض اهل بقوله
 فان اضيء جراه هذا الشرط قوله الاتي فنقض قضاءه في حد
 في قاضي واثاب او قضاءه الا على او قضاء امرأه قوله جدي
 او خود يتعلق بقوله قضاء او قضاء قاضي لا امرأته وقاضي
 بشهادة المجدد والتائب وبشهادة الامم وقاضي
 لامرأة بشهادة زوجها وقاضي جدي او خود بشهادة
 امرأته بشهادة امرأته تعد لان كل من جاهد فيه ولم يخالف
 ما ذكر حتى لو ابطاله ثاب بقية ثالث لان الاجتهاد الاول
 كالثان والاول تأيد باتصال القضاء فلا ينقض اجتهاد
 لم يتأيد به رونه والقضاء بحق الشرع يجب صيانته من
 صيانته ان لم يكن ولا يضر على عليه واما قضاء عبيد وصبي
 مطلقا اي سواء كان على مسلم او كافر وقضاء كافر على
 فلا يبعد ابدا لا تنفاه اهلية الشهادة فيتم عليه يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعى رجل

الاجتهاد الاول
 التكاثر
 التكاثر

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

ان اياه مات في يوم كذا وقضى برفاهة تحت امرته ان
 الميت تزوجها بعد ذلك اليوم يضيء ويقضى بالتكاح
 ولو ادعى قتله فيه وقضى بغيره لم يضيء دعواها التكاح
 بعد كذا اذا ادعى ان فلا مات وترك هذا ميراثا
 لامي وماتت تركت ميراثا لي وقضى له بالبيتنة
 فقال المدعي عليه ان اتيك التي تدعى الارث عنهما مات
 قبل فلهذا الذي قد تدعى عنها اية مات اولاً واقام
 البيتنة لم يصح الدفع وسرع ان القضاء بالبيتنة عارية
 عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل
 للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث
 هو محل للنزاع كما لا يخفى القضاء بجل او حرمة بشهادته
 دون ينفذ ظاهراً وباطناً اذا ادعى سب معين
 يعني امة القود كالبيع والشراء والاجارة والتكاح والفسوخ
 كالقالة والفرقة بطلاق ونحوه فانه ينفذ فيها عند
 ابي حنيفة ظاهراً وباطناً وعند الباقي ينفذ ظاهراً لا
 باطناً بخلاف الاملاك المرسلة وهي التي لم يذكر فيها
 سب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهراً لا باطناً
 لان الملك لا بد له من سب وليس بعض الاسباب اولى
 من البعض لتمامها فلا يكتفى باليات السب سابقاً
 على القضاء بطريق الاقتضاء وفي التكاح والشراء يتقدم
 التكاح والشراء تصحيحاً للقضاء وفي الية والصدق
 روايتان من ابي حنيفة والمراد بتنفيذ ظاهراً ان يتم القضي
 المروية نفسها الى الرجل ويقول سلمي نفسك اليه فانه
 ذ وجك وباتنفاذ باطناً ان يجل له وطناً ويحل لها
 التمسك فيما بينهما وبين الله تعالى ان شهادة الزور
 حجة ظاهراً لا باطناً فينفذ القضاء كذلك لان القضاء
 ينفذ بقدر الحاجة وكما ما روي ان رجلاً ادعى على امرأته

ورسوخ يوم القتل تحت التف

القضاء بجل او حرمة بشهادته

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

الاجتهاد الاول

نكاحا بين يدي على ربه واقام شاهدين وقضى بالنكاح
بينهما فقالت ان لم يكن لي بد يا امير المؤمنين فزوجني
منه فقال على شاهدك زوجا لك ولولم يتعقد العقد
بينهما بقضاءك لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها
ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك ^{حفظ} خصصا من الزنا
وكان الشهود زورا بدليل القصة القضاء في جهده فيه
الباء في قوله بخلاف رايه متعلق بقضاء والمراء
بخلاف الرأى خلاف اصل المذهب كالحق اذ حكم على
مذهب الشافعي او الحنفي او المالكي واما انا حكم الحنفي
بما ذهب ابو يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام
فليس كما يخبره في رايه لو كان قضاؤه ناسيا مذهب
لقد عند ابي حنيفة ولو عايناه رايه روايتا وجه التفاض
انه ليس بخطاء يقيقى وعندهما لا ينفذ في الوجهين
لانه قضى بما هو خطأ عند قيل عليه الفتوى قاله
في الهداية وقيل الفتوى على التفاض فيهما في الفتوى تصري
اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه
ينفذ عند ابي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الكافي لا يقضى
على غائب ولا له لقوله عم لم يلى ربه لا تقض لاحد الخصمين
حتى تستمع الاخر لان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة
هنا لعدم الاتكال فلا يصح القضاء الا بحضور بائنه
حقيقة كوكيله ووصيه او شرعا كوصى القاضى او خلفا
بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر
فينصب الحاضر خصما على الغائب ويصير القضاء عليه
كالقضاء على الغائب كما اذا برهن على يد ابيه اشتري
المدعى من فلان الغائب فحكم على الحاضر كما كان حكما
على الغائب يعني اذا ادعى غيبا في يد غيره ان اشتراها من فلان
الغائب واقام البينة على ذى اليد وقضى به ثم حضر

القضاء بخلاف رايه

لا يقضى على غائب ٢

في كوكيله او وصيه او شرعا كوصى القاضى او خلفا
فانما احد الورثة الذي له نصب
فمنه من القدرين وكذا احد
شركى الدين واجنبى يبدى مال
اليتيم طاعة لغيره



الغائب

الغائب و انكر ذلك لا يكتفى الى انكاره ولا يحتاج
الى اعادة البينة لانه صار مقضيا عليه فان المدعى
لا يتوسل الى اثبات حقيقته على الحاضر الا بالبينة على الكافي
ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضر
لا ان لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب اذا كان فيه
ابطال حق الغائب كمن قال لامرأته ان طلق فلها
امرأته فان طلق فقامت زوجة الخالف ان طلقها
طلق امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل بينتها في الاصح
لان ضررها على الغائب لا بطلان نكاحه بخلاف ما لو لم
يتضمن ضررا كما لو علق طلاقها بها بدخول فلان الدار
فانه يقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب وخصما رايه
تفصيل ذكرت في المسئلة فمن امارها فليست فيها واما
اذا قضى عليه امر على الغائب متعلق بقوله لا يقضى على غائب
وقيل ينفذ وقيل لا قال في العارية الحكم على الغائب
ينفذ عند الشافعي وينفذ عندنا في احدى الروايتين
البركة ان استقرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة
اذ لا يملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولا لغير البيع يقرض
الالقاضى مال الوقف والغائب واليتيم ويكتب اى
اتصل لذكر الحق لا الاب والوصى او لا يقرض الاب مال
ابنه والوصى مال اليتيم والرفق في الاقراض مصلحة لهم
لبقاء حق الاموال محفوظة مضمونة والقاضى بقدر
على التحصيل بخلاف الاب والوصى قضى بالجور متوقفا
او اقر به فالغرم عليه في ماله ولو قضى بالجور خطاء
فعلى المقتضى له كذا في الثنا وخاتمة والواقعات للصدر
الشريد حكما اى جعل الخصم بينهما حكما من صلح قاضيا
او لم يتصف بما ينال في القضاء فحكم بينهما ببينة او اقرار
ومعنى الحكم بالبينة دفع نزاع بينهما رايه ومعنى الحكم بالاقرار

هذا الكلام
في كوكيله او وصيه او شرعا كوصى القاضى او خلفا
فانما احد الورثة الذي له نصب
فمنه من القدرين وكذا احد
شركى الدين واجنبى يبدى مال
اليتيم طاعة لغيره

يقضى مال الوقف

قضى بالجور متوقفا

هذا الكلام
في كوكيله او وصيه او شرعا كوصى القاضى او خلفا
فانما احد الورثة الذي له نصب
فمنه من القدرين وكذا احد
شركى الدين واجنبى يبدى مال
اليتيم طاعة لغيره

الزام على المقر بموجبه ذكره في النهاية او نكول في غير
 حد او قود او على العاقلة ورضيا بحكمه اصل ان حكم
 المحكم بمنزلة الصلح فما يجوز استحقاؤه بالصلح يجوز
 التحكيم فيها وما لا فلا واستفاء الحد والقود والدية
 لا يجوز بالصلح فلا يجوز تحكيم فيها ولا يقضي به اى
 بصحته في غير ما ذكر لانه يتجاسر القوم فيه كذا اى يصح
 اخيان باقرار احدا الخصمين وبعد ذلك الشاهد جاك
 ولا يتهى بقاء تحكيمها الا اذا لا يصح اخيان بحكمه لا
 لا نقضاء ولا يتهى كالتقاضى المعزول اذا قال قضيت عليك
 بكذا وكل من رجا الرجوع قبل حكمه لانه يحكم من جهتهما
 فيتوقف حكمه على رضاها فان قيل التحكيم ثبت
 باتفاقهما فينبغي ان لا يصح الاخراج الا بتفاههما
 قلنا شرط وجوب الشئ لا يجب ان يكون جميع اجزائه
 شرطا لبقاء ذلك الشئ كما في البناء لا بعد اى لا يصح
 الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن ولايته عليهما كالتقاضى
 اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه لا يصح حكمه لايته ووليه
 وزوجته حكم قاضى المولى اذ لا تقبل شهادته للزنية فاولى
 ان لا يصح قضاؤه بخلاف حكمهما المولى والتحكيم عليهما
 حيث يجوز لعدم التهمة فيه وان حكما رجلين فلا بد
 من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما بدون الاخر لم يحن
 لانه امر يحتاج فيه الى الرأى والرضا برأى المتن
 فيما يحتاج فيه الى الرأى لا يكون رضا برأى الواحد
 كما في البيع والبيع وخوفا رافع حكمه الى المولى ان وافق
 مذهبهم مضاه ان لا فائدة في نقضه ثم في احكامه والا
 اى وان خالف ابطاله خرق بين هذا وبين ما اذا دفع الى
 القاضى قضية قاضى آخر فانه لا يرده وان خالف رايه
 اذا كان ذلك في فصل مجتهد فيه ووجهه ان الحكم له

موجوب

ولا يه على المحاكمين دون غيرها والقاضى الذى دفع اليه
 حكمه غيرها فلا يكون حجة عليه فكان كالصلح قبل ان يرده
 اذا خالف رايه واما القاضى فله ولاية على كل الناس فكان
 قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضى ان يرده
 اذا صادف القضاء محله بان يكون فصلا مجتهدا فيه
 فائدة اذا غاب المدعى عليه بعدما سمع القاضى البينة
 عليه او غاب الوكيل بالخصوص بعد قبول البينة قبل
 التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة قيل
 لا يقضى وقيل يقضى وقال شمسى الائمة وهذا رفق بالناس
 ولو اقر المدعى عليه ثم غاب يقضى عليه باقراره في قولهم
 وان غاب الوكيل او مات بعدما اقيمت عليه البينة ثم
 حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو مات المدعى
 عليه بعدما اقيمت عليه البينة يقضى بها على الوارث وكذا
 لو اقيمت البينة على احد الورثة ثم غاب يقضى بها
 على الوارث الاخر وكذا لو اقيمت البينة على نائب الصغير
 ثم بلغ الصغير يقضى بها عليه ولا يكلف باعادة البينة
 كذا في الحاشية **باب كتاب القاضى** قال في الهداية باب
 كتاب القاضى الى القاضى ثم قال فان شهدوا على خصم
 حكم بالشهادة لوجود الحجة وكتب بحكمه وهو المدعى
 سجدة وقال في النهاية المواد بالخصم هو الوكيل عن القاضى
 او المستحق الذى جعله وكيله لاثبات الحق ولو كان المراد
 بالخصم هو المدعى عليه لما احتجج الى كتاب قاضى آخر لان
 حكم القاضى قد تم على الاول لا يخفى ما فيه من التكلف
 والاحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس
 بمقصود بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله وان
 شهدوا بغير خصم لم يحكم فيه ونظايره كثيرة وتترك
 ههنا قوله الى القاضى لانه كذا الباب غير مختص به

وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة ٤٤

استفى

هذا هو السجل المستحق للكتابة
 في كل ما يتعلق بالدين والادب
 من كتب ورسائل وغيرها

بل بين فيه السجل والمحضر والتصك والحجة والوشقة
 شهد الخ خصم حاضر حكم ار القاضى بها ان يشهدا ترهما
 وكتب به امر بحكمه وهو السجل في المغرب السجل كتاب
 الحكم وقد سجل عليه القاضى به فالسجل كتاب قاض
 ذكر فيه حكمه سواء كان منه الى قاضى اخر او لا الثاني
 ظاهر والاول يكون في صورة التحقيق فان المدعى
 عليه اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع على بايعه وهو
 في بلدة اخرى ومطالب من القاضى ان يكتب حكمه الى قاضى
 تلك البلدة ليحصل حقه بحكم هذا القاضى على من كتب
 في الكتاب الوارد عليه وحضر عنده من الخصم يكتبه
 القاضى الاول ويكون ايضا سجلا لتضمن الحكم او شهدا
 على خصم غائب لم يحكم بثلث الشهادته لما مر ان قضاء
 على الغائب لا يصح وكتب بها ان يثبث الشهادته الى قاضى
 يكون المحض في ولايته ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب
 الحكمى سمي بذلك المقصود به حكم المكتوب اليه وكتاب
 القاضى الى القاضى وهو نقل الشهاده وحقيقه لان
 مضمونه ذلك ويقبل فيما لا يستقط بشهادة احتران من
 الحد والقود لما سياتى كما لا يدعى فانه يعرف بالقدرة
 الوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة والفقار فانه
 يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة والكتاب
 بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس واراد كتاب
 القاضى بذلك الى قاضى آخر والظاهر بان اذعت
 طلاقا على زوجها والعناق والوصية والنسب الى المحي
 والميت والمفصوب والامانة والمضاربة المجرودين
 والشفعة والوكالة والوفات ويقبل اذا كان موجب
 المال كما سياتى انه يقبل في القود والوراثه فان ذلك
 بمنزلة الدين وكما المنقول في المختار انما قال في المختار لما

قيل انه لا يقبل في الاعيان المنقولة كالثياب
 والعبيد والامان ونحوها للحاجة الى الاشارة فيما
 ينقل عند الدعوى والشهادة وقال في المحيط رجوع
 ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يقبل في العبد
 دون الامنة لان الاباق يغلب في العبد دون الامنة
 وعنه انه يقبل فيها بشرطه وعن محمد انه يقبل في جميع
 ما ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضى السجاني
 وعليه الفتوى كذا في الكافي ولا في حد وفود لا يقبل
 فيها لانه فيه شبهة الدليقة عن الشهادة ولان مناسبا
 على الاسقاط وفي قبوله سمي في انسابها وذكر عطف على قوله
 وكتب بها اسمه أى اسم القاضى الكاتب ونسبه وسمي
 المكتوب اليه ونسبه وسمي الشهود وانسابهم وان
 كل واحد منهم شهد عند الدعوى الصادقة عن قوله
 من فله من ولا يصح الاقتصار على قوله تحت الدعوى
 ولا يكفي ان يكتب ممن له ذلك وغت الشهادة حتى
 اذا شهد شاهد قبل الشهادة لا يقبل شهادة صحفة
 متفقة اللفظ والمعنى قدر في كتاب الشهادة بيان
 المراد بالاتفاق لفظا ومعنى وقراءة اي القاضى الكاتب
 على من شهدهم كيعرفوا ما فيه او يعلمهم به ان لم يقرأ
 عليهم اذا شهادة بله علم وكتب اسماءهم وانسابهم
 اي اسماء شهود الطريق وانسابهم فيه اي في الكتاب
 الحكمى فان كونه كتاب القاضى لا يثبت بمجرد شهادتهم
 بدون الكتابة كذا في الخلاصة وكتب بها تاريخ الكتاب
 ولولم يكتب فيه تاريخ الكتاب لا يقبله وان كتب
 ينظر هل هو كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكفي
 بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وختمه عندهم وسددهم
 لئلا يتوهم التغير وهذا عند ابي حنيفة ومحمد عندهما

لا يقبل في كل ما سلكه في شهادته
 كذا في الكافي

او بعد ان قارعت

منه لان ذلك الغائب يحتمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه انه ادى ذلك المال اليه ولا يكون له بينة في يتوجه اليه على المدعى فاذا حلف قبل يدفع ذلك ويقصر المسافة فان انقطع الشهود او اشتهر بالطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد الخصم في ولايته قاض آخر اشهد على شهادتهما رجلين آخرين كفا في الشهادة على الشهادة وكنتها على طريقها الى الشهادة على الشهادة بدلها او بدل الشاهدين الاصليين فانها اى ما كتبت بدلها الى من انتهى اليه الاصل اى اصل المكتوب ان كان الخصم يدين او الى قاض آخر ان لم يكن فيه ثم الى آخره ومن الى آخره يصل الى من يكون الخصم تحت ولايته لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكتاب شرح في بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه اى من كان الخصم في ولايته سواء كان ابتداء او انتهاء لا يقبل اى نقل الشهادة الا بحضور الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود يكتبها الى المكتوب اليه كما شاهد الفري ينقل شهادة شهود الاصل بعبارة وكما لا يسمع اليه الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم فكذا لا يقبل الكتاب الا بحضور الخصم بقوله في تمام القاضي الكاتب الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قيل ولم يشترط ايضا ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور الخصم لان الكتاب يخص بالمكتوب اليه وكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما عليه من الكتاب فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين او رجل وامراة يمين لان الكتاب قد يروى ولخط يسهل الخط والحكم يشبه الحاتم فلا يثبت الا بحجة تامة وايضا كتاب

علم الشهود بما في الكتاب شرط جواز القضاء به واما لو لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل جوز ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابي هذا من القضاء ولا القراءة عليهم وختمه وسهل في ذلك حين ابسلى بالقضاء وليس الخبر كالمعاينة وعليه المتأخر وانوجه على الناس فالحاصل ان يحتمل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم اى المدعى لمعلوم اى المدعى على معلوم اى المدعى عليه والقيا س يابى جواز العمل بكتاب القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يقبل به القاضي لانه صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتب اليه كلمة يجوز فيما يثبت بالشهادة الحاجة الناس اليه اذ قد يكون الشاهد المرء على حقه في بلده وخصمه في بلدة اخرى فيتعد الجمع بينهما ولا يتمكن من ان يشهد على شهادتهما اذا كثرت الناس يعجزون عن اداء الشهادة على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس ذلك القاضي لا يقبل ان نقل الشاهد الا من قاضى مولى من قبل السلطان واحترز عن المحكم يملك الجمعة اى يقدر على اقامة الجمعة فله يقبل من قاضى رشتاق ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا ولو كان المدعى عليه كافرا لانه شهادتهم ملزمة للحكم على القاضي فيكون حجة عليهم ولا عين بالخصم ادعى على غائب مالا او ادا بعت وكيل لحصيل محله اى المدعى القاضي بانك ما قبضته كله او بعضا وما ابرأت زمتة وما تعلم ان رسولا او وكيله لا قبض

منه

ان كان الشاهد فارسي او عربا وقال رشتاق ايضا وبكلمة او اجمع رشتاق في قوله كفا

منه لان ذلك الغائب يحتمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه انه ادى ذلك المال اليه ولا يكون له بينة في يتوجه اليه على المدعى فاذا حلف قبل يدفع ذلك ويقصر المسافة فان انقطع الشهود او اشتهر بالطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد الخصم في ولايته قاض آخر اشهد على شهادتهما رجلين آخرين كفا في الشهادة على الشهادة وكنتها على طريقها الى الشهادة على الشهادة بدلها او بدل الشاهدين الاصليين فانها اى ما كتبت بدلها الى من انتهى اليه الاصل اى اصل المكتوب ان كان الخصم يدين او الى قاض آخر ان لم يكن فيه ثم الى آخره ومن الى آخره يصل الى من يكون الخصم تحت ولايته لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكتاب شرح في بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه اى من كان الخصم في ولايته سواء كان ابتداء او انتهاء لا يقبل اى نقل الشهادة الا بحضور الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود يكتبها الى المكتوب اليه كما شاهد الفري ينقل شهادة شهود الاصل بعبارة وكما لا يسمع اليه الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم فكذا لا يقبل الكتاب الا بحضور الخصم بقوله في تمام القاضي الكاتب الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قيل ولم يشترط ايضا ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور الخصم لان الكتاب يخص بالمكتوب اليه وكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما عليه من الكتاب فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين او رجل وامراة يمين لان الكتاب قد يروى ولخط يسهل الخط والحكم يشبه الحاتم فلا يثبت الا بحجة تامة وايضا كتاب

منه لان ذلك الغائب يحتمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه انه ادى ذلك المال اليه ولا يكون له بينة في يتوجه اليه على المدعى فاذا حلف قبل يدفع ذلك ويقصر المسافة فان انقطع الشهود او اشتهر بالطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد الخصم في ولايته قاض آخر اشهد على شهادتهما رجلين آخرين كفا في الشهادة على الشهادة وكنتها على طريقها الى الشهادة على الشهادة بدلها او بدل الشاهدين الاصليين فانها اى ما كتبت بدلها الى من انتهى اليه الاصل اى اصل المكتوب ان كان الخصم يدين او الى قاض آخر ان لم يكن فيه ثم الى آخره ومن الى آخره يصل الى من يكون الخصم تحت ولايته لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكتاب شرح في بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه اى من كان الخصم في ولايته سواء كان ابتداء او انتهاء لا يقبل اى نقل الشهادة الا بحضور الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود يكتبها الى المكتوب اليه كما شاهد الفري ينقل شهادة شهود الاصل بعبارة وكما لا يسمع اليه الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم فكذا لا يقبل الكتاب الا بحضور الخصم بقوله في تمام القاضي الكاتب الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قيل ولم يشترط ايضا ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور الخصم لان الكتاب يخص بالمكتوب اليه وكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما عليه من الكتاب فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين او رجل وامراة يمين لان الكتاب قد يروى ولخط يسهل الخط والحكم يشبه الحاتم فلا يثبت الا بحجة تامة وايضا كتاب

القاضي ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به
ولا الزام للابينة فازا شهدا عنده او شهودا لطريق عند
القاضي المكتوب اليه انه كتاب القاضي فلان فلان
وعندلوا فتحه قال في الكافي الصحيح انه انما يفتح الكتاب
بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج الى زيادة الشهود انما
يكن بعد قيام الحشم وقرأة على الخصم والزم ما فيه
ان بقي كاتبه قاضيا فيبطل اركتاب القاضي ان زال
عن القضاء بموت او عزل او زوال اهلية القضاء عنه
قبل وصوله الى الكتاب اليه لان الاصل ان خبر الواحد
لا يقبل وانما قبلوا باعتبار الولاية الشرعية فاذ لم يتبق
عاده الاخر الى الاصل والى التقي قاضيان في عمل احدهما
او في مصر ليس من عملها فقال احدهما للآخر قد ثبت
عندي كذا فاعمل به لم يقبل لانه الخطاب والسمع
او احدهما من غير القاضي حيث لم يكن في عمله لا تنفع
الولاية كذا زوال المكتوب اليه عنه اي عن القضاء بما
ذكر من الحساب فانه ايضا سبب بطلان كتاب قاضي
الكتاب الا اذا كتب بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لا عرف
الا قول صححت كتابه القاضي اليه فيجعل غير تبع له
وكم من شيء يثبت تبعا ولا يثبت قصد الوان كنية
اي قوله الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ابتداء
اي بدو تسمية القاضي المكتوب اليه جوزة ابو يوسف
فانه توسع بعد ما ابتلى بالقضاء فان قال الخصم بعد
وصول الكتاب لست الذي كتبت فيه فعلى المدعي اثباته
باقامة البينة على انه هو او طبعه عند هذا القاضي
في القاضي الذي كتب او في الشهود الذين شهدوا عليه
بالحق عند القاضي الذي كتب المكتوب اليه الكتاب وقال

هذا هو الكتاب الذي كتبه القاضي فلان
فلان فلان
هذا هو الكتاب الذي كتبه القاضي فلان
فلان فلان
هذا هو الكتاب الذي كتبه القاضي فلان
فلان فلان

هذا هو الكتاب الذي كتبه القاضي فلان
فلان فلان
هذا هو الكتاب الذي كتبه القاضي فلان
فلان فلان

لان الخطاب

لهذا القاضي انما آتيتك بما اوضح به هذا عندك او قال له
سل عن ذلك فانك تجده على ما قلت لك وقال فيهم
ما يسقط به عدالتهم بان قال ان الشهود الذين شهدوا
عند القاضي الكاتب عليه بالحق عبيد او محدودون
في قذف او من اهل الذمة يسمع القاضي هذا الطعن
فان اقام على ذلك شاهدين لم يقبل القاضي ذلك الكتاب
لان هذه الاشياء ليست بحجج مقربة فلا يمنع قبولها
الشهادة عليها او برئانها في شدة في شرح الجامع الصغير
في كتاب القضاء انه قيل ان الخصاص ذكره الشهادة
على الجرح المفرو مقبولة غير صحيحة لان هذه الاشياء ليست
بحجج مقربة هذا اذا اقام شاهدين فان اقام شاهدا واحدا
ذكر في الكتاب انه هذا شبهة يعني انه تكلت التهمة
بشهادة الواحد فيقع الشبهة في القضاء والقضاء مع شبهة
لا يجوز فيتحقق فان وجد هذا الامر على ما قاله هذا الواحد
فلا يقضى بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي للخصاف
وان مات اي الخصم نفذ اي القاضي الكتاب على وارثه
او وصيه لقيامهم بمقامه جاز نقل شهادة شاهد واحد
يعني اذا كان لرجل علم اخر في بلدة اخرى دعوى وله شاهد
واحد في بلدة اخرى في بلدة المدعى عليه واراد ان يقبل
شهادة من في بلدة ويدعي على ذلك الشخص ويمسك
بكتاب الشهادة وبشاهد هناك جاز وجاز كتب وكيل
غائب يعني اذا كان لرجل علم اخر في بلدة اخرى دعوى
واراد ان يوكل رجلا في تلك البلدة ليخاصم من جانبه
مع ذلك الرجل جاز ايضا واختلف في حكم اي القاضي
يقبله قالوا ان محمدا بن عيسى بن القاضي حتى قال اذا علم
القاضي ان زيد اعطى شيئا من المدعي باخراجه من زيد
ويدفعه الى المدعي وهذا جواب رواية الامول وروايات

منهم

وهو وكيل غائب

واختلف في حكم القاضي

قوله روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 جانب رواية الامام عليه السلام في الاستدلال
 الفصلين والبرهان في عدم اعتبار ما لا يثبت
 بوجه من وجوه ما عليه من الاستدلال

سماعة عنه ان القاضي لا يقضي بغير علم وان استفاد العلم
 في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل
 القاضي يكون غالطا فيما يقوله فيشترط مع علمه شاهد آخر
 بمعنى شاهدين كذا في العادة ثم لما فرغ من ذكر السجل
 وبيان نقل الشهادة شرع في بيان اوصاف المحضر وما ينبغي فيه
 وفي السجل من غامز التبيين وبيان اوصاف المحضر والوثيقة
 فقال والمحضر ما يكتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي
 وما جرى بينهما من الاقرار من المدعي عليه او الالزام منه
 والحكم بعد اتمامه بالبين من المدعي او النكول من المدين
 من المدعي عليه على وجه رفع الاستدلال في السجل قال
 في المحيط البرهاني ان الاشارة في الدعوى والمحاضر
 ولفظ الشهادة من اهم ما يحتاج اليه وانما كانت اهم
 قطعا لانه حقال لان المدعي بدعواه يستحق المدعي به
 على المدعي عليه والشهود بشهادتهم يثبتون الحقيقة
 ولا يثبت التحقيق مع الاحتمال وكذا في السجادة لابد
 من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر
 فلان مجلس الحكم واحضر مع نفسه فله تاوادمي هذا
 الذي حضر عليه لا يغني بصحة المحضر ويغني ان يكتب
 فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي حضر وادعيه يوم
 انه احضر هذا وادعي على غيره وكذلك عند ذكر المدعي
 والمدعي عليه في انشاء المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب
 المدعي هذا والمدعي عليه هذا لان بعض المتأخرين كانوا
 لا يفتنون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات
 اذا كتب وقضيت لمجد هذا على هذا لا بد ان يكتب
 وقضيت لمجد هذا المدعي على هذا المدعي عليه وكذلك
 قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وانما اذا
 الى المتداعيين لا يغني بصحته لان الاشارة المعينة هي

قوله وكذا السجل امر ما كتب فيه
 محاوره يرفع الاستدلال

الاشارة

المتخاصمين

الاشارة عند الحاجة اليها في مواضعها ولعلهم اشاروا
 الى المدعي عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي واشاروا
 الى المدعي عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه ويكون
 ذلك اشارة الى المتداعيين ولا يكون معنيين فلهذا يسمى
 ذلك ما بلغ الوجود قطعا لوجهه والصك ما كتب فيه البيع
 والرهى والاقرار ونحوها في المغرب الصك كتاب لاقرار
 بالمال وغيره مغرب وبجرح والوثيقة شأ ولا في الثلاثة
 يعني السجل والمحضر والصك لان في كل منها معنى المحضر
 والوثيقة **مسائل** جمع شئت بمعنى المتفرق
 لا يتبدل ذو سفيل فيه اي في السفيل ولا يسقط كونه بل ورضي
 دعي العلي يعني اذا كان علوا لوجيل وسفيل لآخر وليس
 لصاحب السفيل ان يتبدل فيه ويتا ولا ان ينقب كون بل ورضي
 ذي العلو عند اي حيلة سواء كان مضرا لذي علوا ولا
 وقالا يصنع فيه ما لا يضرب بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد
 صاحب العلوان يبي في العلوبين او يضع جذو في علوان
 او يجذب كنيفا زايغة مستطيلة **تتبع** عسما
 زايغة غير نافذة لا يقع اجل الاولى من حايط بابا
 في الثانية لان فتحه للمرور وليس لهم حق المرور في الاول
 السفلي بل هو محتق باهلها لانهما جميع اجزاها ملك لاربها
 حتى لو بيع فيها دار لا يكون لاهل الاول حق الشفعة
 فان اراد واحد ان يفتح بابا فقد اراد ان يفتح طريقا
 في ملك الغير ويجذب لنفسه حق الشفعة فيها فيمنع من
 ذلك بخلاف النافذة لان حق المرور فيها للعامة بكونها
 زايغة مستطيلة لكون طريقا كما بحث يجوز لاربها ان يفتح
 بابا في حايطة في اي جانب شاء لا وجه سكة وليس له
 بمنزلة سكة مشتركة في دار وكل واحد منهم حق المرور
 في كل واحد وكذا لو بيعت فيها دار كانت الشفعة لهما بالكل

قوله روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 جانب رواية الامام عليه السلام في الاستدلال
 الفصلين والبرهان في عدم اعتبار ما لا يثبت
 بوجه من وجوه ما عليه من الاستدلال

قوله وكذا السجل امر ما كتب فيه
 محاوره يرفع الاستدلال

قوله روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 جانب رواية الامام عليه السلام في الاستدلال
 الفصلين والبرهان في عدم اعتبار ما لا يثبت
 بوجه من وجوه ما عليه من الاستدلال

قوله روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 جانب رواية الامام عليه السلام في الاستدلال
 الفصلين والبرهان في عدم اعتبار ما لا يثبت
 بوجه من وجوه ما عليه من الاستدلال

قوله روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 جانب رواية الامام عليه السلام في الاستدلال
 الفصلين والبرهان في عدم اعتبار ما لا يثبت
 بوجه من وجوه ما عليه من الاستدلال

على التسوء فيفتح الباب لا يحدث لنفسه حقا فلا يمنع
 ادعى هبة في وقت كذا فبقيت بيته وبرهين على النراء
 بعد وقت الهبة قبل وقيل لا يعني ادعى دارا في يد
 رجل انه وجهها اليه وسلمها اليه في وقت كذا فبقيت بيته وبرهين
 البيته فقال انه جحد في الهبة فاستبرأ بها منه وادعى
 وقتا بعد وقت الهبة وبرهين عليه يقبل ولو ادعى وقتا
 قبل وقت الهبة فبرهين عليه والفرق ان التوفيق في الوجه
 الا قول ممكن فلا يتحقق التناقض يجوز ان يقول وجب
 لي منذ شهر ثم جحد في الهبة واستبرأ بها منه منذ سبع
 وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقض قال
 رجل لاخر اشتريت مني هذه الحمارية فاكره اي الاخر اشترى
 للقائل اي جاز لمن قال اشتريت وظننها وكان الظاهر
 ان لا يجوز لاقراره بملك الغير ان ترك اي البائع الخصومة
 لان المشتري لما جحد كان فسخا من جهة اذ الفسخ
 يثبت به فاذا ترك البائع الخصومة لم يفسخ باقتران
 العمل به وهو امساك الحمارية ونقلها اقر بعض غيره
 د رآهم ثم ادعى انها زبوف او بنهرجة صدق مع غيره
 وفي المستوفى لا اد لا يصدق لان اسم الدار لم يقع على
 الجياد والزبوف والبنهرجة دون المستوفى ولهذا
 يجوز التجوز في الصرف واتسم بالزبوف والبنهرجة
 لا بالمستوفى والقض لا يختص بالجياد فلا تناقض
 بين دعوى الزيافة والبنهرجة وبين دعوى القبض
 والاقرار بقض الدارهم فيقبل من اقر بعض الجياد
 او حقه او التي او بالسياسة اما الاقرار بالثلاثة الاول
 فظاهر واما الاقرار بالسياسة فلا يعبأ به عن القبض
 بوصف التماء فكان عبارة عن قبض حقه والتمني الزبوف
 بما رده بيت المال والبنهرجة ما رده التجار والمستوفى

اول ما ذكره وقت الهبة الا ان كانا في وقت غير وقت
 الهبة او لم يكن في وقت الهبة او ذكر لا حجة على النراء
 التوفيق في وجهها واصل في وقت كذا فبقيت بيته وبرهين
 الفسخ في الثاني فقط خلافه في وجه النراء في وجهه
 حاربه

في زبوف وبنهرجة الزبوف ما رده بيت المال المستوفى
 في حرة داره او يكره في داره بين النراء والبنهرجة
 ما رده التجار لمراده فسخه والمستوفى وسليما في
 اورصا من وجهها فسخه في بيته الى الشرح حاربه

زبوف وبنهرجة والمستوفى

امر ما لا يأخذ بيت المال

ما غلب

ما غلب عليه الغنى قال رجل لا خير لك على الفروقة
 اي قال ليس عليك شيء ثم صدقه في حاله
 بل لي عليك الف ليعا يصدقه بانه حجة اي لا يكون
 على المقر شيء لانه المقر اذا قال لا شيء لي عليك فقد رده
 اقراره والمقر له ينفر برده الاقرار فلك ابطال بنفسه
 فاذا بطل بنفسه برده الحق بالعدم فاذا ادعى بعد فلو برده
 من الحجة او تصديق خصمه ادعى حصة دناير فقال المدعى
 عليه او فبقيتكم يا فجار يشهدون انه دفع اليه
 خمسة دناير لكانا لا ندري انها من هذا الدين او من غيره
 جازت شهادتهم وبرى المدعى عليه كذا في العايد اقام
 البيته على شراء واذا رد بعيب ردت بيته بايعه
 على رآته من كل عيب بعد انكاره فبقيت بيته اي اذا ادعى
 على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعى عليه
 البيع فبرهين المشتري عليه ثم وجده بها عيبا قديما وراة
 ردها فبرهين البائع انه رآه اليه من كل عيب لم يقبل
 للتناقض بين الكلاء من اذ شرط البراءة من العيب تصرف
 في العقد بتغيره عن اقتضاء صفة السلامة الى غيرها
 وتغير العقد من وصف الى وصف بلو عقد محال
 واذا بطل التوفيق ظهرا لتناقضه وعن ابي يوسف
 انه يقبل اعتبارا بفصل وانما ان التبري قد يقضى وان
 كان باطلا كما مر ولا كذلك هنا بطل صك كتيبة بناء
 الله تعالى في اخره اي اذا كتب رجل اقرارا بدينه في صك
 ثم كتب في اخره ومن قام بهذا التبري الحق فبرهين ما فيه
 يعني من اخراج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق وكره
 ولا يرد ذلك ان شاء الله تعالى بطل ذكره كل عند الامام
 وعندهما ينصرف المنشاء الى قول من قام الحق وقولها
 استحقا لان الاصل ان ينصرف المنشاء الى ما يليه لان

في وجهه

في وجهه

في وجهه

بطل صك كتيبة بناء

في وجهه

Copy

في وجهه

في وجهه

الذكر لا يستثنى ولو صرف الى الكل يكون له بطلان وله
 ان الكل كشيء واحد بحكم العطف فيصرف الى الكل
 كما في الكلمات المعطوفة كقول عبد الله حر وحر وحر وحر وحر
 وعليه المثنى الى بيت الله تعالى ان شاء الله ولو نزل في قوله
 قالوا لا يمتنع به ويصير كفاصل السكوت مات دمي
 فقالت عرسه اسكت بعد موته وقال ورثته بل قبله
 عند قول ان الامور ثابت في الحال والحال يدل على ما
 قبلها كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلف الموجر والمستاجر
 في جريان الماء وانقطاعه حيث يحكم الحال ويستدل بها
 على الماضي وهذا ظاهر يقتبر للدفع وان لم يعتبر للاختلاف
 كما في مسلم مات فقالت عرسه اسكت قبل موته وقالوا
 بعد موته فان القول للورثة ايضا لانها تدعى امر حادفا
 والاصل في المحدث ان يضاف حدودها الى اقرب الاوقات
 قال هذا ابن مويدي الميت لا وارث له غير دفعه اليه
 يعني من مات وله في يد رجل مائة درهم ودبقة فقال
 المودع لرجل اخر هذا ابن مويدي الميت ولا وارث له
 غيري فالقاضي يقضي بدفع الدبقة اليه لانه اقر ان ما
 في يده حق العارث بطريق الحلافة فصارت كالواقعة
 وهي حتى بطريق الاصل فان اقرب ما بين آخره لم يقبل
 اذ اكد به الاول بل يكون المال كله له لانه قول لان هذه
 شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا يقبل
 كما لو كان الاول ابنا معروفا فارتكت فثبت بين الورثة
 او الغرماء بشهود لم يقولوا لا تعلم له وارثا او غرماء
 لم يقولوا ان لم يؤخذ منهم كفيال بالتفريق عند الامام
 وقال يؤخذ لان القاضي نصب ناظر الغيب والموت
 قد يقع بغتة فلا يمكن له بيان كل الورثة والغرماء
 ان يكون وارث غائب او غريم غائب فيجب على القاضي

ان يبين مودعي كسر المال مع ما ذكره في قديم العارث
 لان لو اقر انه وصيه او وكيل او كاشف عن ملك لم ينفذ
 حريص

فيما ثبت بين الورثة

الاحتياط بالتكفل بمبالغة في الاحتياط وتفاوتا
 عن الاتواء وله ان يجرها له المكفول كانه تبطل الكفالة
 كما مر في كتابنا اذ في يد رجل لنفسه ولا فيه
 الغائب وبرهن عليه اخذ نصف المديوني وترك باقية
 مع ذي اليد بله تكفيله جحد وعواه اولاد اذا جحدوا
 ذوا اليد اخذها القاضي منه ويجعلها في يد امين
 حتى يقدم الغائب وان لم يجحد ترك النصف الا جحد
 في يده حتى يقدم الاخر لان الجاحد خائن فيؤخذ منه
 والمقر امين فيترك في يده وله ان اليد الثابت لا تنزع
 بله ضرورة لانه القضاة وقع الميت بالكل لان العارث
 قال هذا ميراث ولا ارث الا بثبوت الملك للورث
 واحتمال كونه مختارا لميت ثابت فلا يتنقض يده كالموكل
 مقر او بطل جموده بقضاء القاضي واظهاراته
 لا يجحد فيما يستقبل لان الحادثة صارت معلومة
 للقاضي ولذي اليد جحد وعبارة اختيار الامر عليه
 وقد زال كذا المنقول في الاصح ان اذ كانت الدعوى
 في المنقول فقبل يؤخذ منه اتفاقا لا احتياجا المنقول
 الى الحفظ واليزع بين يده ابلغ في الحفظ كيلا يتلفه
 واما العقار فحفوظ بنفسه وقيل المنقول على الظروف
 ايضا يعني يترك النصف في يد ذي اليد وهذا اصح لانه
 يحتاج الى الحفظ والترك في يده ابلغ في الحفظ لان
 المال في يد الضممي اشد حفظا وبالا تكثر ضمانا
 وتووضع في يد عدل كان امينا فيه فلو تلف لم يضمن
 واما لا يؤخذ التكفل لانه انشاء خصوصية والقاضي واضع
 لقطعها لا لانشائها وصيته ثلث ماله يقع على كل شيء
 واذا قال مالي او ماليك صدقة تقع على مال الزكاة
 والقبض فيها واحد وهو قول زفر لان اسم المال عام

فيلزمه التصديق بكل ما له كما في الوصية ولنا ان يجب
 العبد معتبر بايجاب الله تعالى ما اوجبه الله تعالى
 من التصديق المضاف الى مال مطلق لقوله تعالى خذ من اموالهم
 صدقة انصرف الى الفضول لا الى كل المال فكذلك ما يوجب
 العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اخذت الميراث لكونها
 خلافا لوراثته والارث يجري في جميع الكليات فكذلك
 فان لم يجد غير اى مال الزكاة أمسك منه قوة فاذا
 ملك تصديق بقدره لان حاجته مقدمة ثم ان كان صاحب
 حرفة يسلك قوت يومه وان كان صاحب دور وجوانيت
 يسلك قوت شهره وان كان صاحب ضيعة يسلك قوت
 سنة وان كان تاجرا يسلك مقدار ما يصل اليه ماله
 صح الايضاح بل علم الوصي لا التوكيل بل علم الوكيل يعني
 اذا وصى رجل الى آخر ولم يعلم الوصي حتى باع كسبا من الزكاة
 فهو وصي وبيعه جائز ولا يصح بيع التوكيل حتى يعلم والفرق
 ان الوصية تتخلل بعد انقطاع ولاية الموصى فانه يتوقف
 على العلم كتصرف الوارث والتوكيل انبات ولاية التصرف
 في ماله لا يتخلل في بعده لبقاء الولاية المتوكل عنه فلا يصح
 بله علم من ثبت له الولاية ولو علم الوكيل ولو من فاسق
 تصح تصرفه لان الاعلام بالوكالة انبات حق للتوكيل سواء
 ان شاء وليس فيه التزام يشترط شرائط الالتزام وينتقل
 لعنه خبر عدل او ستور حتى يعلم السيد بجناية عبده
 والشفيع بالبيع والتوكيل والكسب بالنكاح ومسلم له ما جاز
 بالشرع لان الخبر بهذه الجملة يشبه التوكيل من حيث
 ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الالتزام لما فيه من
 يلزم الآخر من حيث منفعة عن التصرف فوجب ان يشترط
 احد شرطى الشهادة وهو العدد والعدالة وفيرا على
 التنبهين حقا ما باع القاضى او امينه عبد الغرما واحدا

المال

مال فضاغ واستحق العبد من يد المشتري لم يضمن
 اى القاضى وامينه لانه بمنزلة الامام فانهم يحتاجون
 الى مثال هذا كثيرا فلو رجع الحقوق اليهم لتقاعدوا عن اقامتها
 فيحتل مصالح الناس ورجع المشتري على الغرما لانه عقد
 لم يرجع عهده على العاقد فيجب على من يقع العقد له
 والبيع واقع للغرما فيكون العهدة عليهم كما لو كان العاقد
 صبيئا او عبدا محجورا وقد يتركه عن غيرها بالبيع
 فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع الوصي لهم اى
 للغرما بامر القاضى وقضى بینه وضاع من يد المشتري العبد
 او مات قبل قبضه اى التمسى رجع المشتري على الوصي لان
 الرجوع بالتسليم من حقوق العقد وحقوقه يرجع الى العاقد
 وهو الوصي نيابة عن الميت لانه وان نصبه القاضى قائما
 نصيبه يكون قائما مقام الميت لا يكون قائما مقام القاضى
 وحقوق العقد ترجع اليه لو باشر في حيوة فكذا ترجع
 الى من قام مقامه وهو اى الوصي عليهم اى يرجع على الغرما
 لانه باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل لغيره عملا وحققه
 فيه ضمانا يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر بعد الميت
 مال رجع اليهم فيه بدينه لانه لم يصل اليه وقيل
 لا يرجع ايضا بما غرم للوصي من الثمن لان الضمان وجب
 عليه بفعله لان قبض الوصي كقبضه والاصح انه يرجع
 لانه قضى ذلك وهو مضطر فيه كذا في الكافي القاضى خرج
 الثالث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك كان من مالهم
 اى الفقراء والثلاثون للورثة كذا في الوقعات ووجه ما مر
 امرك قاض عالم عدل رجم او قطع او ضرب فقضى به
 على شخص وسلك قتله وقال محمد آخر لا يقبل قوله
 حتى يجازى المحنة لان قول القاضى يحتمل الخطأ والتدليس
 لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا ما احسن

بعضها اقامتها

قوله اى التمسى سهو من قى النسخ
والحق انه يقول اى العبد

لتقاعدوا عن اقامتها

حكم القاضى

هذا في زماننا لان القضاة قد فسروا فلا تأمنون
على نفوسنا تناس وروايتهم واما الهم الا في كتاب القاضي
الى القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجه
ظاهر الرواية في الاول ان القاضي امي فيما فوض اليه
ونحن امرنا بطاعة اولي الامر وطاعته في تصديقه وقبول
قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضي عالما بما دل
يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم تهمة الخطاء والحياتية
وصدق عدل جاهل سئل فاحسن تفسيره بان يقول في التهمة
انا استفسرت المقرير كما هو المعروف فيه وحكت عليه بالرجوع
ويقول في حد البرقة انه ثبت عند الحجة انه اخذ نصا
من جزئ لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عبدا بغيره
فيجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قول غيرها وهو
جاهل فاسق وعالم فاسق لتهمة الخطاء بالجهل والحياتية
بالفسق الا ان يعارض بسبب الحكم يعني سببا شرعيا فيقبل
قوله لاستفاء التهمة صدق معزول قال لزيد اخذت منك
الفا قضيت به ليكي ودفعت اليه او قال قضيت بقطع
يكرك في حق وادعى زيد اخذ وقطعه ظلم وافر الى
زيد بكونه ما في قضائه يعني انا قال قاضي معزول لرجل
اخذت منك الف درهم ودفعت اليه زيد وقضيت
له عليك فقال الرجل اخذت ظلم فالقول للقاضي بلا
عيني وكذا لو قال قضيت بقطع يدك لحي وقال فعلته
ظلم فالقاضي يصدق بكل حال اذا كان المأخوذ منه
ماله او المقتوع يد ومقر بكونه حال قضائه لانه لما اقر
صاد مقرا بشهادة الظاهر للقاضي لان فعل القاضي
على سبيل القضاء لا يوجب عليه اقرارا ففعل القول قوله
بلا عيبا اذ لو لم يمتصيا بخصما وقضاء الخصم لا ينفذ
ولو انك كونه قاضيا يومئذ وقال فعلته قبل التقليد

القاضي اخذ في اول الامر

صدق معزول بما عي

قال في قول القاضي اذا لم يمتصيا بخصما وقضاء الخصم لا ينفذ
في خبر قضائه قال القاضي في كونه مبطحا في صدر
الشبهة حاسدة الحادى

هذا في زماننا لان القضاة قد فسروا فلا تأمنون
على نفوسنا تناس وروايتهم واما الهم الا في كتاب القاضي
الى القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجه
ظاهر الرواية في الاول ان القاضي امي فيما فوض اليه
ونحن امرنا بطاعة اولي الامر وطاعته في تصديقه وقبول
قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضي عالما بما دل
يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم تهمة الخطاء والحياتية
وصدق عدل جاهل سئل فاحسن تفسيره بان يقول في التهمة
انا استفسرت المقرير كما هو المعروف فيه وحكت عليه بالرجوع
ويقول في حد البرقة انه ثبت عند الحجة انه اخذ نصا
من جزئ لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عبدا بغيره
فيجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قول غيرها وهو
جاهل فاسق وعالم فاسق لتهمة الخطاء بالجهل والحياتية
بالفسق الا ان يعارض بسبب الحكم يعني سببا شرعيا فيقبل
قوله لاستفاء التهمة صدق معزول قال لزيد اخذت منك
الفا قضيت به ليكي ودفعت اليه او قال قضيت بقطع
يكرك في حق وادعى زيد اخذ وقطعه ظلم وافر الى
زيد بكونه ما في قضائه يعني انا قال قاضي معزول لرجل
اخذت منك الف درهم ودفعت اليه زيد وقضيت
له عليك فقال الرجل اخذت ظلم فالقول للقاضي بلا
عيني وكذا لو قال قضيت بقطع يدك لحي وقال فعلته
ظلم فالقاضي يصدق بكل حال اذا كان المأخوذ منه
ماله او المقتوع يد ومقر بكونه حال قضائه لانه لما اقر
صاد مقرا بشهادة الظاهر للقاضي لان فعل القاضي
على سبيل القضاء لا يوجب عليه اقرارا ففعل القول قوله
بلا عيبا اذ لو لم يمتصيا بخصما وقضاء الخصم لا ينفذ
ولو انك كونه قاضيا يومئذ وقال فعلته قبل التقليد

لا يخفى وجوب الاستعانة بكتاب
القضاء في كل وقت من اوقات
الاجتهاد في كل وقت من اوقات
الاجتهاد في كل وقت من اوقات

او بعد العزل فالقول قول القاضي ايضا في الصحيح لانه
اذا عرف انه كان قاضيا صححت اضافة الاخذ الى حالته
القضاء لانها معهودة وهي منافقة للضمان فصار القاضي
بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول قوله
كما لو قال طلق او اعتقت وانا مجنون وجنونه معهود
كتاب القسمة لا يخفى وجه المناكبة بين كتاب
القضاء وكتاب القسمة هي لغة اسم للقسمة كالقود
لله قسمة وشرعا يتميز بين الحقوق الشائعة بين المتقايين
وركنها فكل يحصل به التمييز بين الانصاء كالكيل
والعدة والوزن واليزع في الكيل والوزن والعدة
والترزعي وسبب طلب التركة او احدهم الانتفاء
حتى اذا لم يوجد منهم الطلقت لم تصح القسمة ونظرها
عدم فوت المنفعة فانها افران مال كل واحد قبل القسمة
من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي الميراث كما
قبل الا فران باصله ومنفعة فاما اذا تبدل فيكون
تبدله لا افران وحكمها تعيين نصيب كل على حدة لانه
الاثر المترتب عليها ولا تعري مطلقا او سواء كان للثلاث
او القنيتات عن معنى افران هو اخذ عين حقه ومعنى
مبادلة هي اخذ عوض عنه اى حقه اذا ما من جزء
معنى الا وهو شتم على النصيب فكان كل ما ياحده
فكان يأخذه كل منها نصفه ملكه ولم يستفد من صاحبه
فكان افران والنصف الاخر كان لصاحبه فصار له
عوضا عما يد صاحبه من نصيبه فكان مبادلة وان وصلة
غلب القول اعني الا فران والتمييز في المثليات وهي
الكيلوت والوزونات والعدديات المتقاربة لان
ما يأخذه مثل حقه صورة ومعنى فامكن ان يجعل على
حقه فان غلب الثاني اعني المبادلة في غير ما وحي

لا يخفى وجوب الاستعانة بكتاب
القضاء في كل وقت من اوقات
الاجتهاد في كل وقت من اوقات
الاجتهاد في كل وقت من اوقات

لا يخفى وجوب الاستعانة بكتاب
القضاء في كل وقت من اوقات
الاجتهاد في كل وقت من اوقات
الاجتهاد في كل وقت من اوقات

الحيوانات والعروض لوجود التفاوت بين أعضائها
 فلا يمكن أن يحكم كانه اخذ حقه وقرع على ما ذكر بقوله
 في اخذ شريك حصته بغية صاحبه في الاول لكونه عين
 حقه لا الثاني لكونه غير حقه ولعن الاقران يحبر عليها
 في متخير الجني من غير مثلثات فقط عند طلب احدهم
 يعني ان المبادلة لما كانت في القيمات كالحيوانات
 والعروض كان ينبغي ان لا يحبر على القيمة فيها لكن
 يحبر عليها لما فيها من معنى الافراز فان احدهم يطلب
 القسمة فيسأل القاضي على ان يخصه بالانتفاع بنفسه
 ويمنع الاخر من الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته
 وان كانت اجناسا مختلفة لا يحبر القاضي على قسمتها
 لتعذر المبادلة باعتبار خشي التفاوت في المقاصد
 ولو توافقا جاز لان الحق لهم وتحت نصيب ما يتم
 برزق من بيت المال لان الاصل ان القسمة من جنس
 عمل القضاة لتام قطع المنازعة بها فاشبه رزق القاضي
 وصح نصيبه باجر على عدد الرؤوس او رؤوس المتقاسمين
 عند الامام لان النفع لهم على الخصوص وتعددها على قدر
 الانصبا لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره وله ان الاجر
 مقابل التميز وان لا يتفاوت وربما يصعب الحساب
 بالنظر الى القليل وقد يتكسب الامر فيتعذر اعتباره
 فيتعلق الحكم باصل التميز ثم ان الاجر هو اجر المنزل وليس
 له قدر معين فان باشر القاضي بنفسه القسمة فعلى روايته
 كون القسمة من جنس عمل القضاة لا يجوز له اجر الاجر
 وعلى رواية عدم كونها منه جاز ويجب كونه عدلا
 عالها بما ار بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل القضاة
 فلا بد من القدرة وهي بالعلم ومن الاعتماد على قوله وهي
 العدالة ولا يعنى واحدا لها اذ لو تعيها يحكم بالزيادة

المعادلة

قوله وصح نصيبه باجر على عدد الرؤوس او رؤوس المتقاسمين
 في قوله وصح نصيبه باجر على عدد الرؤوس او رؤوس المتقاسمين
 في قوله وصح نصيبه باجر على عدد الرؤوس او رؤوس المتقاسمين

اجرة مقدار القدره برأيه

فيما لا يشترط
 فيما لا يشترط
 فيما لا يشترط

على اجر مثله ولا يشترط القسام بل ان يتواضعوا
 على معا لات الاجر فيؤدي الى الاضرار بالناس وصحت
 برضاء الشريك لولا يترهم على انفسهم اموالهم الا عند صغر
 احدهم في لا يصح بل يحتاج الامر القاضي لظهور ولا يترهم
 عنه فينبغي نفقات ادعوا ادينه وعقار ادعوا اشرافه او ملكه
 مطلقا او لولا ادعوا ادينه من زيد لا امر لا يقسم حتى يبرهنوا
 على موثبه وعدده وورثته لا خلاف في الاولين وفي هذا
 خلاف في الاما ميلى اما انه في ايديهم وهو دليل الملك والاقراء
 امانة الصدق ولا منازع لهم فيقيم بينهم كما في المنقول
 الموروث والعقار المشتري والبيته لا تغير لانها على المنكر
 لكنه يذكر في صك القسمة انه قسمها باقرارهم يقتصر عليهم
 ولا يكون قضاء على شريك اخر لهم ولا ان الميت يصير
 مقضيا عليه بقسمة القاضي وقول الشريك ليس حجة عليه
 فلا بد لهم من اقامة البينة لبيئت بها القضاء على الميت
 فان التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت بدليل
 ثبوت حقه في التزايد كالا ولا ملكه وان باجر حتى يقضى
 منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت
 عن التركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من التزايد
 فكان هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد من الميت
 فيصير بعضهم مدعيًا والبعض خصمًا وان كان مقررا
 ولا ان يبرهن انه ار العقار معها حتى يبرهن انه ارها
 يعني اذا ادعوا الملك في العقار ولم يبرهن كيف انتقل اليها
 لم يقسم حتى يقيم البينة انه ارها لا احتمال ان يكون لغيرها
 ثم قيل هذا قول ابو حنيفة خاصة وقيل هو قول احمد وهو
 الصحيح لان القسمة ضربان الحق للملك تكميل للنفعه ولحق
 اليد تكميل للحفظ وامتنع الاول هنا لعدم الملك وكذا
 الثاني لكونه مستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في الكافي

القسمة
 القسمة
 القسمة

فيما لا يشترط
 فيما لا يشترط
 فيما لا يشترط

ولا يشترط
 ولا يشترط
 ولا يشترط

ولا يشترط
 ولا يشترط
 ولا يشترط

ولا يشترط
 ولا يشترط
 ولا يشترط

ولا يشترط
 ولا يشترط
 ولا يشترط

برهننا على الموت وعدد الورثة وهو اى العقار معهم
 وفيهم صغيرا وغايب قسم ونصب قابض لهما وهو
 من الطفل ووكيل من الغائب لان في هذا النص نظرنا
 للغائب والصغير ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث
 في هذه الصورة عند ايضا بل هو اولى لان في هذه القسمة
 قضاء على الغائب والصغير بقولهم وعندنا يقسم بينهم
 باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير ويشهد ان قسم
 بينهم باقرار الكبار والمخضوب وان الغائب او الصغير
 وان برهنوا واحد من الورثة او شرأوا اى شركاء وغائب
 احدهم او كما اى العقار مع الوارث الصغير والغائب
 او كان معه شئ منه اى من العقار لا اى لا يكون القسمة
 اما الاول وهو عدم جواز القسمة اذ برهنوا واحد فلا بد
 ليس معه خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس واحد
 خصما من الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما فليس
 احديهما عن نفسه فيقيم البينة عليه بخلاف ما لو كان
 الحاضر من الورثة اشبه حيث يكون القسمة قضاء
 بحضور المتخاصمين واما الثانى وهو عدم جواز القسمة
 اذ شرأوا وغاب احدهم فليفرق بين الالذ والشراء فان
 ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالبيع على بايع
 المورث ويرد عليه بالبيع ويصير مغرورا بشر المورث
 حتى لو قتل امة اشترأها مورث فولدت فاستحققت
 رجوع الوارث على بايع مورثه بينهما وقيمة الولد للغرور
 من جهته فان نصب احدهم خصما عن الميت فيما في يده
 والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضور المتخاصمين
 واما الملك الثابت بالشراء لكل واحد منهم فملك جديد
 يسبب بالشرع في نصيبه ولا يرد بالبيع على بايعه
 فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون البينة

ما يجوز ان يشهد الصغير في ميراث
 ما يجوز ان يشهد الصغير في ميراث
 ما يجوز ان يشهد الصغير في ميراث

في حق

في حق الغائب قائمة بل خصم فله تقبل واما الثانى وهو
 عدم جواز القسمة اذ كان العقار مع الوارث الصغير
 او الغائب او شئ منه فلا بد هذه القسمة قضاء على الغائب
 او الصغير الحاضر باخراج شئ مما كان في يده بل خصم حاضر
 عنهما وقسم بطلب احدهم ان انتفع كل بحصته وطلب
 من الصغير فقط ان لم ينفع الاخر لقله حصته يعني اذا
 انتفع كل من الشركاء بنصيبه قسم بطلب احدهم لان
 في القسمة تكميل المنفعة وكانت حتما لا نفعا فيما يحتملها
 اذا طلب احدهم حقا وان انتفع احدهم بنصيبه اذا قسم
 وتضرر الاخر لقلته نصيب فان طلب صاحب الكثير قسم
 وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره المتصنف
 وذكر المتصنف على وذكر الحاكم في مختصره ان ايراس
 طلب القسمة قسم القاضي قال في الحانية وهو اختيار
 الشيخ الامام المعروف بخواهر زيادة وعليه الفتوى وقال
 في الكافي ما ذكره المتصنف في امته وفي الرخين وعليه الفتوى
 لا اى لا يقسم ان تضرر كل للقله الا بطلبهم لان الحبس
 على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا فتوى لا فتوى
 على موضعها بالنقض وجوز بالتراضى لان الحق لهم
 ولا الجنتين بالتدخل يعني لا يقسم الجنتين با دخال بعض
 في بعض بان اعطى احد المتخاصمين بصيرا والاخر شاتين
 مثله جاء على بعض هذا في مقابلة ذلك اذا اختلط
 بين الجنتين فلا تقع القسمة تميزا بل تقع معاوضة فيعتمد
 التراضى دون الخبر لان ولاية الاجبار للقاضي تثبت
 بمعنى التميز لا المعاوضة ولا الرقيق يعني اذ كان الرقيق
 وهو العبد والامام يميز الاثنين وطلب احدهما القسمة
 فلا يخلو وان يكون مع الرقيق شئ آخر يصح فيه القسمة
 جبر كالعقيم والتكيات اولا فان كان صح القسمة في قولهم

الجنتين
 ٥٦

صاحب الكثير وصاحب القليل

بطلب جميع الشركاء

الجنتين بيان

Copy

iversity

صورة المشقة دارين رجلين فيها صفة وبيت كان به وسيل على بابها الصفة فتشبهت بالصفة مع قطع من الساحة احدى اركانها في الصورة
 ان يكون التبرع على ما في قبيل صاحب البيت بعد ان يفتح بابها فيصاب من الساحة وسيل على بابها فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها
 فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها
 فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها فيكون ذلك في الساحة وسيل على بابها

بازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر في القاضى ذلك
 لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهما في الدار
 لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ماليين بينهما فان وقع
 في قسمة هذا مرتب بقوله ويوزن كل قسم بطريقه
 وشربه وما بينهما من مميزات الاول وطريقه في قسمة
 آخر بلا شرط فيها اي في القسمة صرف اي المسيل والفرق
 عنه اي القسمة الاول ان امكن ليحصل معنى القسمة
 وهو قطع الشركة وتكليف المنفعة بله ضرورة ولا قسمة
 اي القسمة لان المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل فتنسخ
 وتثبتان على وجه يكن لكل منهما ان يجعل مسيل او
 طريق جان شهادة القاسمين على فعل نفسه عند اختلاف
 المتقاسمين في القسمة عند اي حنفية وابي يوسف وعند
 محمد والشافعي لا يجوز لانها شهادة على فعل نفسه او لهما
 انها شهادة على فعل غيرهما باستيفاء حقهما يسفل ذلك
 وسفل وعلو مجردان عن العلو والسفل قوم كل واحد
 وقسم بها اي بالقيمة لان السفل يصلح لما لا يصلح له العلو
 كالبر والسرداب والاصطبل وغير ذلك فصار كالمشترى
 فلا يكتفى التعديل الا بالقيمة اقرا احد المتقاسمين بالاستيفاء
 ثم ادعى الفلطي في القسمة وزعم ان بعضهما اصاب في يد
 صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق
 الا بحجة لان القيمة بعد تمامها عقد لازم فمدعى الفلطي
 يدعى لنفسه حق الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد
 فلا تقبل الا بحجة فان لم توجد استخلف الشراك لانهم
 لو اقرروا لزمتهم وان اكرهوا خلفوا عليه لرجاء النكول
 فمن خلف منهم تخلفوا ومنهم كل جمع بين نصيب ونصيب
 المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان التماكل كالحق
 وقراره حجة عليه دون غيره قالوا ينبغي ان لا يسمع
 قائل

فان قيل قسم بين اثنين في سهم واحد ما او طريق
 في كل واحد من السهمين في القسمة فتنسخ
 لو اختلفا في منه او طريق جعل في قدر من السهمين
 بطول وكذا لو كان في الدار لا على على
 انما كانت جاز وان كان سهمها سهم متساوية
 حاشية

بعض اقسام الدار والارض بين اثنين او اكثر
 فان قسموا الدار والارض في سهم واحد ما او طريق
 في كل واحد من السهمين في القسمة فتنسخ
 لو اختلفا في منه او طريق جعل في قدر من السهمين
 بطول وكذا لو كان في الدار لا على على
 انما كانت جاز وان كان سهمها سهم متساوية
 حاشية

ابعد ظهور سبب لزوم العقد

دعواه اصلا للتناقص واجيب بان القاسم امين وهو
 اعتمد على قوله فاقرتم لما تأمل حق التنازل لظهور الفلطي
 في فعله فانه يؤخذ بذلك الاقرار الا عند ظهور الحق
 وان قال اي احدا لشركي قبضة يعني نصيبه فاخذ شريكي
 بعضه وانكر اي شريكه حلف لا يزيد على نصيبه وهو
 منكر والقول للمكر مع اليقين وان قال قبل اقراره بالانصاف
 اصابني من كذا الى كذا ولم يسلم الى مخالفا وفسخت
 اي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة
 فصار نظير الاختلاف في مقدار ما حصل بالقسمة
 فصار نظير الاختلاف في مقدار ما حصل بالقسمة
 التخالف في الدعوى ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت
 اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار به في البيع فكذا
 القسمة لوجود التراضي الا اذا كانت القسمة بقضاء
 القاضى والغبن فاحس لان تصرفه مقيد بالعدل ولو
 اقتسما دارا وصاب كل واحد طائفة فادعى احدهما جنيته في يد
 الاخر انه من نصيبه وانكر الاخر فعليه البيعة لانه يدعى
 عليه حقا وهو منكر وان اقاما فالغبن كبيت المدعى لانه
 خارج ان الحق بعض معي من نصيبه لا يقسم القسمة
 اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع في الكل ينسخ اي
 القسمة وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه لا ينسخ اي
 لا تنسخ القسمة عند اي حنفية لكن له ولاية الفسخ بل يرجع
 في نصيب شريكه خلاه فالابي يوسف فانه يقول يستفيض
 القسمة وما بقي في ايديهما يكون بينهما نصيبين وقول محمد
 مضطرب والاصح انه مع اي حنفية كذا في الكافي ظهر
 دينا في الشركة القسمة تنسخ اي القسمة الا اذا قصوه
 اي الوثر الدرس او ابراء القماء ومم الوردية او بغيرها
 ما يفي به اي بالدين يعني اذا قسمت الشركة بين الورثة

في قوله

دعواه انما كان في الدار والارض بين اثنين او اكثر
 فان قسموا الدار والارض في سهم واحد ما او طريق
 في كل واحد من السهمين في القسمة فتنسخ
 لو اختلفا في منه او طريق جعل في قدر من السهمين
 بطول وكذا لو كان في الدار لا على على
 انما كانت جاز وان كان سهمها سهم متساوية
 حاشية

قد عرفت ما هو الحق في دعوى الغبن في البيع
 فلو عرفت ذلك بعد ما علم الغبن فيه لاراد به الغبن على
 نقل عن جاور المشقة فليكن هذا في البيع ولا يجد ان
 يفرق منه حكم القسمة ولا في قاضيه حاشية

2

فان جعل احد هاتين شيئا مستغفلا
لن يثبت زيادة كماله والاولى على الاستغفال
في الدارين وفضلت غلة احدهما
لا يشترطها فيه من غير الحاجة الى قول الدرر

5

بلفظ الوائنة

وصح العباس ان يقول في الزمان كانت افانرا
لانه عطف على قوله في المكان م م م

[illegible][illegible]

اربعين الايضاً وباللحم
 والايضاً بالي ~ ~ ~

جارت بالثلث للاجني
الوارث في

أخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للأخ
 ولو عكس بأن أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل
 موت الموصي بطلت الوصية للأخ لما ذكرنا بالزيادة
 عليه أي على الثلث لأن حق الورثة يتعلق بما له لا انعقاد
 سبب زواله إليهم وهو استغناؤه عن المال لكن
 الشرع جوزه في حق الأجانب بقدر الثلث لينتدرك
 نقصه كما مر ولم يجوز في حق الورثة لأنه يتأذى
 بعضهم ما ينار البعض الآن يمكن ورثته بعد
 أي بعد موته وهم كما قال لأن الاستغناء الحقيقي بهم
 استقطوه ولا يعتبر إجازتهم حال حيوتهم لأن قبل موت
 الحق لأن ثبوته عند الموت وكان لهم أن يرثوه بعد
 وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فليس
 لهم أن يرجعوا عنه لأن التساقط لا يعود ويثبت ما قال
 منه أي ما قل من الثلث عنه غنى ودينه واستغناهم
 بحصتهم لأنه يرد بين الصدقة على الأجنبية والمهر
 للقريب والأول أولى أن ينبغي لها رضا أي رضا
 ولولها أي لعل أغناهم ولا يستغناؤهم بحصتهم فالترك
 أولى لأن ترك الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية
 والوصية تصدق على الأجنبية فالأولى أولى لقوله ثم
 أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح لكن كما مع أحدهما
 أي أن لم يكن الورثة أغنياء ولا يستغنون بحصتهم من
 التركة فترك الوصية أولى ووجبت إذا كانا عليهما حق
 الله تعالى كالتزكية والحق لأنه لما قصر قيمة في حياته وجبت
 التدارك بعد ممانته فكلية لزمنه ونحوه من الوصية
 عن الدين لأنه أهم الحاجتين فانه فرض والوصية تنزع
 إلا أن يبرأ الغرماء فمضى نصح لزوال المال وصحت الوصية
 لكل أي بكل ما له عند عدم وارثه لأن المانع من الصحة

خبرته وهو وارث ثم ولد له ابني صحت الوصية للاحق

ولو عكس بان اوصى للاخييه وله ابن فمات الابن قبل

وَأَوْسَى نَسَبًا عَالِيًا بِمَصَارِفِ نِعْمَةٍ وَفُضِّلَتْ وَهَمَاتٌ
وَوَارَثَتْ عَائِشَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ الْبُحْرَانِ الْمُسْتَفِيدَةِ
الَّتِي فِي كُلِّهَا الْكَوْنُونَ قَبْلَهُ فِي الْأَصْبَابِ
وَوَيْلٌ لِمَنْ جَازَتْهُمْ حَالُ عِبْدَةٍ
الْخِلَافَ مَا بَعْدَ الْعِدَّةِ

قوله اول اول الصدقة على الاغنياء
اول من الهبة المقصود

والصواب مع عدم احدها
المر مع عدم كل واحد منهما

وضعت بالكل

العبد والمكاتب الوصية الى العتق فتح تصح لان اهليتها تامة
 والمانع حق الموت فيصح اضافته الى حال اسقاطه ومن
 معتقل التسيار بالاشارة اعلم ان ايمان الاخرس وكتابتها
 كالبيان بخلاف معتقل التسيار في وصية ونكاح وطلاق
 وبيع وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام
 العبارة اذا كان معهوده وذلك في الاخرس دون معتقل
 التسيار حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معهوده
 كان بمنزلة الاخرس وقدر الامتداد بسنة وقيل ان دامت
 العقله الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد
 عليه لانه يخرج عن التطيق بمعنى لا يرجع زواله فكان كالأخرس
 قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي قبولها بعد موت ابي
 قبول الوصية لا يعتبر الا بعد موت الموصي لان اوكان ثبوت
 حكمها بعد ثبوت فيبطل قبولها وردة قبل الموت كما
 اذا قال لامرأته انت طالق غدا على الف درهم فان ردتها
 وقبولها باطل قبل الفد كما مر وتبرأ بالقبول يملك ابي
 الموصي به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات ملك جديد
 ولهذا لا يرد الموصي له بالغيب ولا يملك احد اثبات الملك
 لغيره بلا اختيار بخلاف الميراث فانه خلوه حتى ثبت
 فيه هذه الاحكام جبراً من الشارع بل قبول لولايته عليه
 الا اذامات موصيه ثم هو اى الموصي له بل قبول فهو اى
 الموصي به لو رثته اى ورثة الموصي له استحقاقا والقياس
 ان تبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصار
 كمنه قبل قبوله بعد ايجاب البايع وجه الاستحسان ان
 الوصية من جانب الموصي قدمت بموته تمام لا يلحق الفسخ
 من جهته وانما توقفت لحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه
 كما في بيع شرط فيه الخيار المنقضى اذامات قبل الاجارة وله
 ان يجوز للموصي الرجوع عنها اى الوصية بقول صريح نحو

انما يثبت الوصية بالاشارة اذا كان الموصي له معهودا او كان الموصي له معهودا والموصي له معهودا

رجعت عنها اوصيت لانه تبرع لم يتم فصار كالهبسة
 ويجوز ان يقطع حق المالك عن المقصوب كقطع الثوب وغايته
 او يزيد في الموصي به ما ينع تسليمه بدونه كالبناء او يزيل
 ملكه كالبيع فان كل تصرف او جرت زوال ملك الموصي كان
 رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وهبه ثم رجع
 فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فان ازاله عنه كان رجوعا
 ورجع التماس الموصي به رجوع لانه للتصرف الى حاجته عادة
 فصار هذا المعنى اصلا ايضا جلا في غلث ثوب اوصى به
 فانه لا يكون رجوعا لانه من اراد ان يقتل ثوبه غير نفسه
 عادة فكان تقريرا بالمجود ليس برجوع لانه الرجوع انبات
 في الماضي ونفي في الحال والمجود نفى في الماضي والحال
 فينبه بانساف ولم يزل لا يكون رجوعا كالكحل فرقة كل
 وصية اوصيت بها عزم او بوفاءه ايضا ليس برجوع
 لان وصف الحرمة والريوية يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق
 الرجوع وقوله كل وصية اوصيت بها اخرها بخلاف
 تركتها فان الاول ليس برجوع والثاني رجوع لان ترك
 التمس اسقاط والتأخير ليس باسقاط فان التمس اذا
 قال لمديونه تركت لك دينك كان ابراءه ولو قال اخرت
 عنك لا يكون ابراءه كذا في الحويط ويخالف كل وصية اوصيت
 فهي باطله فانه ايضا رجوع لان المياطل ذاهب مشاوش
 لا اصل له اولا اذ اوصيت به لزيد فهو له او لغيره
 وارث فان كل منهما يكون رجوعا لانه التمس بطل
 على قطع وانبات التخصيص له فاقضى رجوعا عن الاول
 ثم الورثة بالخيار ان شاءوا الجازم وان شاءوا ردوا
 بخلاف ما اوصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان
 اللفظ صالح للتكرار المحال بقبولها فيكون العبد مشتركا
 بينهما ولو كان فلا بد ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين

المجود ليس برجوع وفقط كذا من المعنى يعني
 انما يثبت الوصية بالاشارة اذا كان الموصي له معهودا او كان الموصي له معهودا والموصي له معهودا

Copy

University

مات بالاجماع ذكره الزيلعي اوصى بان يحج عنه هذه
 المائة فهلك منها درهم يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ
 استحسانا وان لم يهلك شيء أحج بها فان بقي منه شيء
 ردة على الوارث لان التركة حق الورثة لا ما استغل
 بحق الوصية بخلاف الوصية باعناق عبد غيره اي يهدى
 المائة فهلك منها درهم حيث لم يعق بالباقي لان
 الوصية اذا وجبت لم يستحق لم يصح تنفيذها لغير
 وهنا اوصى بالعق لعبد يشترى بما سمي فلم يصح تنفيذها
 في عبد يشترى باقل منه لانه غير الاقل فكان فيه
 تنفيذ الوصية لغير الموصى وذا يجوز اوصى بان يشترى
 بكل ماله عبد فيعق عنه ولم يحج الورثة بطلت لامر
 ان العبد المشتري بكل مغازي لما يشترى بالثلث كذا
 اذا اوصى بان يشترى له عبد بالف درهم فزاد الالف
 على الثلث لم يحج للغير منها ايضا **باب الوصية**
بالثلث اوصى له بثلثه ولا خير بثلثه فان اجاز الورثة
 ولها الثلثان ولهم الثلث وان لم يحجوا او اراد الورثة
 فالثلث بينهما نصفين لانهما استويا في سبب التحقيق
 فيستويان في التحقيق والثلث يضيق عن حقهما
 فيكون بينهما وكذا اوصى له بثلثه ولا خير بثلثه
 فلذا عند ابي حنيفة اى الثلث ينصف بينهما وعندهما
 ربع اى يجعل اربعة أسهم ثلثة للموصى له بكل واحد
 للموصى له بالثلث لان الزايد على الثلث انما يبطل بمعنى
 ان الموصى له لا يستحق حقا على الوارث لكن يعتبر
 في ان الموصى له يأخذ من الثلث بحصة ذلك الزايد اذا
 وجب لا يبطال هذا المعنى فيخرج الثلث ثلثة فالثلث
 واحدة وكل ثلثة صارت اربعة فيقسم الثلث
 بين السهام ولعله بثلثه ولا خير بنصفه ولم يحجوا

انما هو ان يترك الثلث لغيره
 وانما هو ان يترك الثلث لغيره
 وانما هو ان يترك الثلث لغيره

في الثلثين والثلثين والثلثين
 في الثلثين والثلثين والثلثين
 في الثلثين والثلثين والثلثين

فالثلث

في الثلثين والثلثين والثلثين
 في الثلثين والثلثين والثلثين

فالثلث بينهما نصفان عند وعندهما على خمسة أسهم
 سهران لصاحب الثلث لانه يجعل كل سدس سهمين
 وثلثة أسهم لصاحب النصف لانه الحاصل بالضرب ولعله
 بالثلث ولا خير بالسدس فالثلث بينهما انله ثلثا عندهم
 بلا خلاف فمعهذا الخلاف مبنى على خلاف في مقرر بينهم
 ذكره بقوله ولا يضرب الوصيفة الموصى له بما زاد على الثلث
 قال في العناية اى لا يجعل من ضرب من له سهمان اى
 جعل ومفعول لا يضرب محذوف لا يضرب شيئا وقال
 صدر الشريعة الماردا بالضرب الضرب المصطلح بين
 الحساب فاذا اوصى بالثلث وكل فعند ابي حنيفة
 سهران الوصية اثنان لكل واحد نصف يضربا لنصف
 في ثلث المال والنصف في الثلث يكون نصف الثلث
 وهو السدس فكل سدس كان وعندهما سهران الوصية
 اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع بثلث
 المال فالربع في ثلث المال يكون ربع الثلث ثم لصاحب
 الكل ثلثة من الاربعة وهى ثلثة ارباع الثلث فيضرب
 ثلثة الارباع في الثلث يعنى ثلثة ارباع الثلث ولصاحب
 الثلثة واحدة من الاربعة فيضرب الواحدة في الثلث
 وهو الربع يعنى له ربع الثلث لاني المحابيات صورتهما
 عبدان كل رجل قيمة احدى الف ومائة ومائة والاخر
 ستماية واوصى بان يباع احدى الفلان بمائة والاخر
 لفلان بمائة فان المحابيات حصلت الى احدى الف
 والاخر بخمسائة والكل وصية لكونه في حال المرض فان
 لم يكن له غنيهما ولم يحج الورثة جازت المحابيات
 بقدر الثلث فيكون بينهما انله ثلثا بضرر الموصى وصية
 وهى خمسائة فلو كان هذا كسائر الوصايا على قول ابي حنيفة
 وجب ان لا يضرب الموصى له بالالف باكثر من خمسماية

من ضرب مال بينهما اى انهما خدما من تولاهما
 ضرب مال بينهما لانه معنى ضرب هنا جعل كناية عن
 عليه تولاهما جعل

قوله لا يجعل تفسيره لا يضرب
 ارجع المصنوع مقدار اخر والمضروب

في الثلثين والثلثين والثلثين
 في الثلثين والثلثين والثلثين

في الثلثين والثلثين والثلثين
 في الثلثين والثلثين والثلثين

والسعاية صورتها ان يوصي بعقود عبيد من قيمة احداهما
الف وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرهما ان اجاز ٥
الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا عتقا من الثلث وثالث
ماله الف فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الف
للذي قيمته الفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته الف
ويسعى في الباقي والدرهم المرسلة الى المطلقة عن كونها
ثلثا ونصفا وصورتها ان يوصي لرجل بالالفين
ولاخر بالف وثلث ماله الف ولم يجز الورثة فان يكون
بينهما اثنان فكل واحد منهما يضرب بجميع وصيته لان الوصية
في مخرجها صحيحة لجواز ان يكون له مال اخر يخرج هذا
القدر من الثلث ووجه الفرق الامام بين هذا الصور
الثلث وبين غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد
على الثلث صريحا كالتصيف والتلخيص ونحوها والشرع
ابطل الوصية في الزايد يكون ذكره لغوافله يعتبر حق
الضرب بخلافه اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العادة
ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما
واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطالة
بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة بالكلية
تكون معتبرة في حق الضرب ولو اوصى بنصيب ابنه بثلث
لان الوصية بما هو حق الابن لا تقص لغيره ولو اوصى
بثلثه اي مثل نصيب ابنه لا اي لا يبطل اذ لا مانع منه ولو
اوصى بسهم او جزءا لوقال اوصيت بسهم من مالي او جزءا
منه له يلى وان قال اوصيت للوارث اعط ما شئت لانه
مجهول فالجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان الى الوارث
هذا ما اختاره المشايخ بناء على العرف لان السهم كالجاء
واما اصل الرواية فمخالفة وهو المذكور في الوقاية
ولو اوصى بسدس ماله ثم بثلثه واجهز له ثلثه اي يكونا

قوله ثلث الف آية لو كان ثلثا الف الوصايا واجب
المساواة بينهما في الثلث تركه حلالا لغيرهما في سبيل
والله اعلم بالصواب وقد اجمعت هذه الوصية
او كانت آية فليحسب هذا البنية حقا فانهم

واغلاو بطله

هذا هو الوجه في صحة الوصية
بما هو حق الابن لا تقص لغيره ولو اوصى
بثلثه اي مثل نصيب ابنه لا اي لا يبطل اذ لا مانع منه ولو
اوصى بسهم او جزءا لوقال اوصيت بسهم من مالي او جزءا
منه له يلى وان قال اوصيت للوارث اعط ما شئت لانه
مجهول فالجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان الى الوارث
هذا ما اختاره المشايخ بناء على العرف لان السهم كالجاء
واما اصل الرواية فمخالفة وهو المذكور في الوقاية
ولو اوصى بسدس ماله ثم بثلثه واجهز له ثلثه اي يكونا

قوله ثم بثلثه ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم
من ثلثه بثلثه ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم
من ثلثه بثلثه ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم
من ثلثه بثلثه ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم

السدس واخذه في الثلث قال صدر الشريعة فان قلت قوله
ثلث مالي له ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاء يجب
ان يكون النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس
اخبارا وفي الثلث انشاء فهذا ممتنع ايضا او في هذا السؤال
ولم يجب عنه اقول ما لله التوفيق لاختار انشاء وانما
يجب له النصف عند اجازة لو كان النصف مدلول اللفظ
وليس كذلك فان السدس والثلث في كل واحد منهما وضعت
التشايخ الى التشايخ لا يفيد ازيدا في المقدار بل يتعين لاكثر
مقدما كان او مؤخرا ولهذا قال الجمهور في تعليقه لان الثلث
متضمن للسدس فان التضمن لا يتصور الا في التشايخ وضعت
السدس التشايخ الى الثلث التشايخ لا يفيد زيادة في العدد
فله يتناول اكثر من الثلث وفائدة الاجازة انما تظهر فيما يكون
متناول للفظ والا كان بركا مستانفا لاجازة ويقرب
من هذا قول اهل العقول ان ضمت الكل الى الكل لا يفيد الجزئية
وفي سدس مالي مكررا له سدسه يعني اذ قال سدس
مالي لم قال في ذلك المجلس ومجلس آخر سدس مالي له
كان له واحدا لان المعرفة اعيدت معرفة وثلث دراهمه
او ثلث غنمه وهلك ثلثاه له ما بقي يعني اذا اوصى بثلث
دراهم او ثلث غنمه فذلك ثلثا كل منهما وبقي ثلثه وهو
يخرج من ثلث ما بقي من ماله فلموصى له بجميع ما بقي وقال
زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بين الورثة
والموصى له والمال المشترك يتوي ما توي منه على الشركة
ويبقى ما بقي منه عليها وصارت كما اذا كانت التركة اجناسا
وان كان في الجنس الواحد يمكن جمع حق احداهم في الواحد ولهذا
يجوز فيه الجهر على القسمة واذا لم يكن الجمع في حق الموصى له فيما
يقضي تقديم الوصية على الارث لان الموصى جعل حاجته في
هذا المعنى على حق ورثته بقدر الموصى به فكان حق الورثة

مقدرة

قوله يجب ان يكون النصف ان السدس مع الثلث
نصف قوله وهذا متنع ايضا كما ذكره الجمهور في الترتيب
بلا مخرج

النصف

ولو اوصى بثلث دراهمه

قوله ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم
من ثلثه بثلثه ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم
من ثلثه بثلثه ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم
من ثلثه بثلثه ولو اوصى بثلثه ثم بسدس كسيفهم

كالتم وحق الموصى له كالأصل والآصل في مال اشتبه على أصل
 وتبع أهلك منه شيء أن يجعل إياك من التبع كما في مال
 الزكوة حيث يصرّف الهبة إلى الفقراء فم إلى نصاب
 يليه ثم وغم ولو أوصى بثلاث رقيقه أو بنيا به مختلفة أو بغير
 له أي الموصى له ثلث ما بقي لأن الظاهر منها التفاوت بين
 أفرادها فتكون أجناساً مختلفة فلا يمكن جمع حق أحدهم
 في الواحد ولو أوصى بالف وله أي الموصى نقد ودين على
 الغير من جنس ألف هو أي ألف الموصى به نقدان خرج
 أي ألف من ثلثه أي ثلث النقد لا مكاناً يضاف كل ذي حق
 حقه بل وجب فيصار إليه وآل ثلث النقد وثلث المأخوذة
 من الدين يعني كل ما خرج شيء من الدين أحد ثلثه حتى يستوفى
 الألف لأن الموصى له شريك الورثة في تخصيصه بالعين
 بخلاف في حق الورثة لأن العيني أوفى من الدين ولو أوصى
 بثلاثة زيد وبكر لميت كان كل واحد من زيد وبكر يعلم موت
 بكر أولاً لأن الميت ليس بأهل للوصية فلا يرثه حتى الذي
 هو من أهلها كما إذا أوصى لزيد وجدار وعن أبي يوسف
 أنه إذا لم يعلم الموصى بموت فله نصف الثلث لأن الوصية
 صحيحة عنده لغيره فلم يرث الثلث إلا بنصف الثلث بخلاف
 ما إذا علم موته لأن الوصية لغو فكان راضياً بكل الثلث
 لزيد كذا لو أوصى له أي لزيد ولم يكن في هذا البيت ولا أحد
 فيه كان الثلث لزيد لأن المعدوم ليس بحق مالا أو وصياً
 أي لزيد ولو كان الثلث لزيد لأن العقب من يعقبه
 بعد موته فكون معدوماً في الحال إوله أي لزيد ولو لم يكن
 فمات ولو قبل موت موصي أوله ولو فقراً وله أوله فمات
 من أوله وفات شرطه عند موت الموصى فالثلث كله لزيد
 في هذه الصور لأن المعدوم أو الميت لا يستحق شيئاً فلا
 يثبت المراجعة لزيد فصلاً كما إذا أوصى لزيد وجدار وإن

قوله ولو أوصى بثلاث رقيقه أو بنيا به
 مختلفين وصار إليه مالا يقسم بينهم
 قوله ولو أوصى بثلاث رقيقه أو بنيا به
 مختلفين وصار إليه مالا يقسم بينهم
 قوله ولو أوصى بثلاث رقيقه أو بنيا به
 مختلفين وصار إليه مالا يقسم بينهم

وإن قال ثلث مالي بينهما أي بين زيد وبكر ميت
 فنصفه أي نصف الثلث لزيد لأن مقتضى هذا اللفظ
 أن يكون لكل واحد منهما نصف الثلث أوصى لزيد مثلاً
 بثلاثة وهو أي الموصى فقير له أي الموصى له ثلث ماله أي
 الموصى عند موته لأن الوصية عقد يتأخر في مضاف
 إلى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعده فيشترط وجود المالك
 عند الموت لا قبله وكذا إذا كان له مال فملك ثم اكتسب
 ولو أوصى بثلاث غنمه ولا غنم له أو هلك قبل موته بطل
 أي لا يصح كما ذكرنا أنه يجب بعد الموت فيعتبر قيامه
 ع فأن هذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بفواته
 عند الموت فإن لم يكن له غنم فاستفاد به ثم مات صح
 أن الوصية تصح كذا بشارة من غنم ولا غنم له فأن
 الوصية باطلة لأنه لما أضاف إلى الغنم علم أن مراده
 عين الشاة حيث جعل جزء من الغنم في قوله أوصيت
 بشاة من مالي له قيمتها من ماله لأنه قال من مالي دل
 على أن غرضه الوصية بمالية الشاة ولو أوصى بثلاث
 ماله لإمهات أولاده وهن ثلث ولفقهن والمساكين
 ليس أي لإمهات الأولاد ثلثة أحاسن من الثلث وإمهات
 أو الفقراء والمساكين الباقيات من ثلثة الإخاء من النصف
 هذا عندهما وعند محمد يقسم الثلث على سبعة أسهم
 ثلثة منها لإمهات الأولاد لأن المذكور في الفقراء والمساكين
 لفظ الجمع وأقله في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث
 ولها أن الجمع المحلى بالرقم واللف يراد به الجنس ويبطل
 الجمعية لقوله تعالى لا يجعل لك النساء فيراد به الواحد فيقسم
 على خمسة وأربع ثلثة منها ولو أوصى بثلاثة زيد والفقراء
 يقسم بينهما عندهما وعند محمد يقسم الثلث أربعة ثلث
 بينهما ولو أوصى بمائة زيد ومائة بكر أو أوصى بها أي

قوله ولو أوصى بثلاث رقيقه أو بنيا به
 مختلفين وصار إليه مالا يقسم بينهم
 قوله ولو أوصى بثلاث رقيقه أو بنيا به
 مختلفين وصار إليه مالا يقسم بينهم
 قوله ولو أوصى بثلاث رقيقه أو بنيا به
 مختلفين وصار إليه مالا يقسم بينهم

بماقة تزيد وتحمين ليكن ان اشرك آخر معها اير قال لا آخر
اشركتك معها فله اي لذلك الاخر نلت كل مائة في الاول
لان نصيب زيد وبكر متساويان فيه وقد اشرك آخر
معها فيكون شركا لكل منهما فله ما لكل منها ونلت المائة
ونصف ما لكل منهما في الثاني لان تحقيق المساوات بينهما
غير ممكن لتفاوت المالين ولا بد من العمل لمفهوم لفظ
الاشراك فحلناه على مساواته لكل واحد منهما كما هو
القياس عمارة باللفظ بقدر الامكان وفي قوله ليديك دين
فصدقه صدق الى الثلث يعني اذا قال الموصي محاطا
لورثته لغيره في ديني فصدقه فيما صدق فله ثلث
الى الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بظروف
حكم الشارع وهو تصديق المدعي بله حجة ولا في قوله لغيره
على ديني اقران بالمجهول وهو وان كان صحيحا كلى لا يحكم
به الا بالبيان وقد فات وجه الاحتياط انه سطره
على مال بما اوصى وهو يملك هذا التسليط بقدر الثلث
بان يوصيه له ابتداء فيصح تسليطه ايضا بالقران له
بدين مجهول والمرد قد يحتاج الى ذلك بان يعرف
اهل الحق ولا يعرف قدره فيسعى في فكك رقبته هذا
الطريق فيجعل وصية في حق التنفيذ وان كان ديننا
في حق المسحق وجعل التقدير فيها الى الموصي فلذلك
يصدق في الثلث لا الزيادة فان اوصى بالثلث مع اي
المائة الاول بل رجوع منه غزل انه الثلث لهما الملق
له الموصي له والباقي وهو الثلثان للورثة لان
ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلوم وهذا مجهول
فلا يزاحم المعلوم فيقدم غزل المعلوم فيقال اي
بعد ما عزال يقال لكل من اصحاب الوصايا والورثة
صدق فيهما شتم وما بقي من الثلث فلا صحاب الوصايا

اخرج صورة ان اوصى
بمائة لزيد وبائة لبكر

اخرج صورة ان اوصى بمائة لزيد
وخمسين لبكر

وهو صدق في الثلث بخلاف قوله كل من اوصى
في قصودنا ان يقال ان اوصى ان يعطيه فمجهول
الثلث ولو قال ما ادين من مال فمجهول
في سبب منه وعوى في سبب معلوم فهو له والباقي
الشر والباقي المفقود او الموصي له وعليه الثلث
في هذه الصورة الموصي له فقط انما في قوله في
وغیره ویدان علیہ سیای باینه

اخرج صورة ان اوصى
بمائة لزيد وبائة لبكر

في قوله ان اوصى
بمائة لزيد وبائة لبكر

لا يشتركهم فيه صاحب الدين وفي القول فائدة اخرى
وهي ان احد الفريقين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق
وايضا يدور بالآخر والآخر قد يتخلفون في الفضل اذا
ادعاه الخصم فاذا اقر لنا قلنا علمنا ان في التركة شيئا
في كل التركة لاصحاب الوصايا والورثة ببيان واذ بينوا
شيئا يؤخذ احياء الثلث ثلث ما اقرنا والباقي لهم
ويؤخذ الورثة بثلث ما اقرنا وينفذ اقرار كل فريق
في قدر حقه ويختلف كل اي كل فريق منهم على العلم بعوى
الزيادة اي ان ادعى المركة زيادة على ذلك لانه يحلف
على ما يجري بينه وبين غيره وفي باقي الوارث واجبت
له نصف وخات الوارث يعني اذا اوصى لوارثه ولا اجبت
فلذلك اجبت نصف الوصية وتبطل وصية الوارث لانه
اوصى بما يملك الا بصاء به وبما لا يملك فيصح ان لا
لا الثاني وفي الحي والميت الكل للحي لان الميت ليس باهل
للوصية فلا يصح مزاحما فيكون الكل للحي والوارث
من اهلها ولهذا يصح باجازه الوارث لكنه حرم لعارض
وبطلت ابواب متفاوتة بكل لرجل ان ضاع نوب
ولم يدر اي هو والورثة يقول لكل نوب حقك بطلت
يعني اذا كان له نوبات جيدة ودرية وسقط فوصى
بكل واحد لرجل وضاع نوب ولا يدري لهما هو
والورثة تقول لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقك
فكان المستحق مجهولا وجهالته تمنع صحة القضاء وحصيل
المقصود فيبطل الوصية كما لو اوصى لاحد هذين
الرجلين الا ان يسلم الورثة الثوبين الباقيين وان
سلكوا الباقيين زال المانع وهو المجهول وصحة الوصية
اخذ ذو الجيد ثلثي الجيد وذو الردي ثلثي الردي وذو
الوسط ثلث كل من الجيد والردي لان الثوبين انما

فان

والوصية

اخرج صورة ان اوصى
بمائة لزيد وبائة لبكر

اخرج صورة ان اوصى
بمائة لزيد وبائة لبكر

وله اي اليه العتق الموسمي في الرب كونه لفظا
يؤيد من انك قد وقع في محرم الشجر الا ان
انه قد ثبت انك لم تخرج من ارضك
فانك ليس في غيرك وجب غايته الا ان
وهو في الرب وجب

تحت الوصية قصداً ولا سريةً والكسب كالولد في جميع ما ذكر كذا في الكافي **باب العتق في المرض** أو الاعتاق في المرض من أنواع الوصية لكن لما كان له أحكام مخصوصة أفرد به بياض على حدة وأخره عن صريح الوصية لأن الصريح هو الأصل المعتبر حال العقد في تصرفي انشائي فيه معنى التصريح احتراز عن تصرف اخباري فإنه إذا أقر بالدين في المرض نفذ من كل المال وكذا التكاثر فيه بمهر المثل نفذ من كل المال فلو كان ذلك التصرف انشائي في الصحة عني أي يعتبر من كل ماله والآدمي ثلثه بجاهه في الاخباري وما ليس به من فانه ليس كذلك والمعتسر حال الموت في الاضافة اليه ذلك أي التصرف انشائي في ثلثه مطلقاً أي سواء كانت في الصحة أو المرض بعد ان كان مضافاً إلى الموت إذا مات لوجود المضاف اليه ومرض مع منه كالصحة لأن حق الوارث أو الغريم إنما يتعلق بالمالي في مرض الموت وبالبشر يظهر أنه ليس كذلك واعتاق أي المرض ومحاباته وهبته وضائه من الثلث لأنها في حكم الوصية لكونها في المرض فإن جاني فاعتق هي أي المحاباة أحق من العتق وهما أي المحاباة والعتق في عكسه أي إذا عتق فحايباً سواء صورة المحاباة أو الاعتاق ما إذا باع عبداً قيمته مائتان بمائة لم يعتق بهي قيمته مائة ولا ماله سواها تصرف الثلث المحاباة ويسمى العبد في كل قيمة وصورة العكس اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد الذي قيمته مائتان بمائة فإنه يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين والعبد المعتق يعتق نفسه بجاناً وسعى ونصف قيمته وطلب المحاباة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين وعندها عتقه أو لى فيها إذا لا يلحقه الفسخ وله أن المحاباة أقوى لأنه في ضمن عقد المعاوضة كمن وجد

باب الاعتاق في مرضه

لو عتق العبد في مرضه لم يملك له مالاً ولو عتق العبد في مرضه لم يملك له مالاً ولو عتق العبد في مرضه لم يملك له مالاً ولو عتق العبد في مرضه لم يملك له مالاً

البناء على ما في المتن من أن العتق في المرض يملك له مالاً

العتق أقولاً وهو لا يحمل الرفع بزعم المحاباة ففي عتقه بين المحاباة ونصف من الثلث لأنه لو كان من المحاباة ونصف لا يخرج من العتق والمحاباة الثانية لأن العتق يتقدم عليه ما فيستويان وفي عكسه يعني إذا عتق ثم جاني ثم اعتق لها أي المحاباة نصف ولها أي للعقبة نصف يعني يقسم الثلث بين العتق الأول والمحاباة وما سبب العتق فيقسم بينه وبين العتق الثاني تبطل أي الوصية بعقبي جدي إن جني بعد موته قد وقع يعني إذا وصي بعقبي بعده ثم مات يعني العبد جانيه وأدفع بها بطلت الوصية لأنه لا دفع قد صح لأن حق ولي الجانيه مقدم على حق الموصي وحق الموصي له لأنه ينتمي الملك من جهة الأمان ملكه فيه باق وأما زول بالرفع فإذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما إذا باع الموصي أو أقر به بعد موته بأن ظهر على الميت مرياً وقد وصي بعقبي العبد ببيع العبد بدينه وإن قدر لا أي أن فداؤه الورثة كان الفداء في مالهم لأنهم هم الذين التزموا وجازت الوصية لأن العبد طهر عن الجانيه بالفداء كأنه لم يجني فنفس الوصية أو وصي يزيد بثلث ماله وتلك عبداً فادعى زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه يعني إذا وصي رجل لزيد بثلث ماله وترك عبداً فافر كل من الوارث وزيد أنه عتقه لكن ادعى زيد اعتاقه في صحته لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه ليكون وصية صدق الوارث وحرم زيد لأن الموصي لا يتحقق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق لأنه الاعتاق في الصحة ليس بوصية ولهذا تنفذ من جميع المال والوارث ينكره لأن مدعاه العتق في المرض وهو وصية أيضاً لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكما منكره القول المنكر مع الجاني لأنه يفضل من ثلثه شيء

لو عتق العبد في مرضه لم يملك له مالاً ولو عتق العبد في مرضه لم يملك له مالاً ولو عتق العبد في مرضه لم يملك له مالاً

على قيمة العبد اذ لا مراح او يبرهن اي زيد على عواده لان
 الاعناق في الصحة فله المال لان الثابت بالبيعة كالثابت
 عيانا وهو خصم في اقامتها لانها ثابت حقرا على زيد وينا
 على ميت وادعى عليه اعتاقه في صحته وصدقها وارثه سعي
 العبد في قيمته وتدفع اي تلك القيمة الى الغريم وقال لا يعق
 ولا يسعي في شيء لان العتق والديني ظهرا معا بصدوق الوارث
 في كلهم واحد فصا وكانها ثبوتا بالبيعة ومن اعتق عبدا
 في صحته فمات وعليه دين لم يسع العبد له في شيء فهذا مثله
 وله ان الاقرار بالدين اقوى وانهما يعتبر من كل المال في جميع
 الاحوال وهو ليس بوصية من المربي والاقارب بالعق في المربي
 بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والا قوى بدفع الان حقيقة
 ان يبطل العتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحل ان ينقاس
 ففرضناه معنى بايجاب التساوية مات وترك ابنا والفت
 درهم فقال رجل لي عليه الف درهم وقال رجل آخر الف
 المتروكة وديعة لي وصدقها اباي قيل اوديعه عنده
 اقوى وعندهما سواء هذا مختار صاحب الهداية وقيل الف
 بينهما نصفان عنده وعندهما اوديعه اولى هذا مختار
 صاحب الكافي **باب الوصية لغير وارث وغيرهم**
 اقارب هذا وما عطف عليه مستدا خبر قوله لا في محرماته
 فصا عدا او اقارب او قريبه وذو انساب محرمه فصا عدا
 من ذوي رحمة الاقرب فالاقرب يعني اذا اوصى لواحد مما ذكر
 فهي عند أبي حنيفة لا اقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه
 سوى الوالد ثم وولد اذ لا يطلق عليها اسم القريب ومن سمي
 والدة فريبا كان ما قال لان القريب في العرف من يتقرب اليه
 غير بواسطة المهر تقرب الولد والوالد بنفسه لا بغيرها
 ويدخل فيه الجد والجدوة وولد الولد في ظاهر الرواية ما ذكرنا
 وانما اعتبر الاقرب لانه الوصية اخت الميراث وهي تعتبر

عنه وان كان قارب بعينه في الميراث لا ينفق انما اقرار الوصية ليس
 بواجب العتق من الوصية في كل موضع بل في الصحة والاعتقاد
 اي مقتضى هذا اللفظ ان يبطل العتق كلفه الشيء لا اقرب
 منه وبوالدين
 حله

باب الاقارب وغيرهم
 وزو وقربايتهم وزووا نسائهم
 اربان يقول ملك ما لا قاربي
 او اقربائي او زو وقربائي او زووا
 او زووا نسائي من

في الميراث
 عند الامام الاعظم

في الميراث وكذا فيها والجمع المذكور في الميراث اثنان فكذا
 في الوصية وانما اعتبر الحرمية لان المقصود من الوصية
 صلة القريب فيختص بها من يستحق الصلة من قرابت
 وليستوى فيه الصغير والكبير والحرة والعبد والذكور والانثى
 والمسلم والكافر وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب
 اليهم في كل الاب والام الى اقصى اب في الاسلام ويستوى
 فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع والكافر والمسلم
 واختلف في اشتراط اسلام اقصى اب وقد قرع على قوله
 الاقرب قالوا قريبا قوله فلولا عمان وحال ان فهو اي الموصي
 لعينه يعني اذا اوصى لا قارب وله عمان وحال ان فلو وصى به
 لعينه لانه يعتبر الاقرب فالاقرب كما في الادب وعندهما
 يقيم بينهما انما لان اسم القريب يقتضى اولهم ولا يعتبر
 ان الاقرب في عم وخال ليس ينصف بينه وبينها اي
 ينصف الموصي للعم وينصفه للخالين لان اللفظ جمع لا بد
 من اعتبار معنى الجمعية وهو الاثنان في الوصية كما عرفت
 فينضم الى العم الخالان ليصير جمعا فيأخذ هو النصف
 لانه اقرب ويأخذ اب النصف لعدم ما يتقدم عليها فيه
 بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون لجميع الوصية
 للعم لانه لفظ مفرد فيخرج جميع الوصية لانه الاقرب
 وفي محرم له نصف لما ذكر من اعتبار معنى الجمعية واخذ
 النصف وفي عم وعممة استويا لان قرابتهما مستويا
 ومعنى الجمع قد تحقق لهما كالتحققا وحيث انهما صقوا
 عند أبي حنيفة وزفر وهو القيل لان الجار عند الاطلاق
 انما يتناول الجار الملاصق وقد قال النبي الجار الجار
 الحق يسقيه اي يقربه والمادة هو الملاصق وقد استفت
 وهو قولهما هو من يشكك بحالة الموصي ويجهل بمسجد
 تحته لان الكل يسمى جيرا ناعرفا واصفيا وكل ذي رحم

الجمع المذكور في الوصية اثنان

عنه والاب والابن وغيرهما
 في الميراث

محرم من امراته لانه عم لما تزوج صفيّة اخرج كل
 من ملك من ذى رحم محرم منها اراما لها وكانوا يمتنعون
 اصهارا التيمم واختانته زوج كل ذات رحم محرم منه
 كازواج البنات والاخوات والعمات والحالات وكذا
 كل ذى رحم محرم من ازواج هؤلاء قيل هذا في عرفهم
 واما في عرفنا فلا يتنازل الا زواج المحارم ويستوى
 فيه المني والعبد والقرب والابعد لان اللفظ يشمل
 الكل واهله امراته لانها المودة بلفظها وعرفا قال الله
 اذ قال لاهله اي لامرأته يقال تأهل اي تزوج ما عداها
 من كان في عياله ونفقته اعتبارا للعرف قال الله تعالى
 فنجينا واهله الامراته والمراء من كان في عياله والله
 اهل بيته لانه الال القبيلة التي تنسب اليها فيدخل
 فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى في الاسلام
 الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير
 والكبير وابوه وجده منزه لان الاب اهل البيت وكذا
 الجدة وجنته اهل بيت ابيه دون الله لان الانثى
 يتجنس بابيه بخلاف حيث يكون من جانب الاب
 والام واهل بيتها وجنتها يعني اذا اوصت امرأة
 لاهل بيتها او جنسها لا يتنازل ولدها الا اذا كان
 من قوم ابيها كذا في الكافي وولد زيد يتنازل ول الذكور
 والانثى لوجود سبب ارادته فيهما وفي ورثته
 الذكر كالا بنسب يعني اذا اوصى لودته فلا يرثها
 للذكر مثل حظ الانثى لانه لما نص على لفظ الورثة
 علم ان قصده التفضيل كما في الميراث وايضا بنى فلان
 وعياهم وزمنهم وارامهم يتنازل بعضهم
 وغيرهم وذكورهم وانثاهم ان اوصوا انما يكون
 التعليل في حقهم والوصية عليك والاى وان لم يخصوا

قوله واختانته زوج كل
 امرؤ كونه زوجا

واعله امراته

قوله واهله الامراته والمراء من كان في عياله والله
 اهل بيته لانه الال القبيلة التي تنسب اليها فيدخل
 فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى في الاسلام

قوله واهله

فلنفرقهم

قوله واهله الامراته والمراء من كان في عياله والله
 اهل بيته لانه الال القبيلة التي تنسب اليها فيدخل
 فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى في الاسلام

فلنفرقهم لان المقصود من الوصية القرينة وهي في سدة
 الخلقة وورثة الجوعرة وهذه الاسامي تستعمل بحسب الحاجة
 فجاز حملها على الفقراء بخلاف ما اذا اوصى بنسبها بنى
 فلان وهم لا يحصون ولا يكافون بني فلان وهم لا يحصون
 حيث تبطل الوصية اذ ليس في اللفظ ما يبنى من الحاجة
 ولا يمكن تصحيحه عليك في حق الكل للجهالة الفاحشة للمنافعة
 عن التصرف اليهم وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب
 التصرف الى اثنين منهم اعتبارا للمعنى الجمع واذا اثنان
 في الوصايا كما في بنو فلان لا يختص بذكرهم قال
 في الهداية ولو اوصى لبني فلان يدخل فيه الاناث في قول
 ابي حنيفة اقول قوله وهو قولنا لان جميع الذكور يتناول
 الاناث ثم رجع وقال يتناول الذكور خاصة لان حقيقة
 الاسم المذكور وانتظام الاناث بخلاف الكلمة لمعنيته
 وقال في الكافي ولو اوصى لبني فلان فهو على الذكور
 لا غير عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة آخر اعتبارا
 للحقيقة وقال محمد يدخل فيه الاناث وهو قول ابي حنيفة
 اولا وقال في الوقاية في بني فلان لا انثى منهم اقول
 ثم يظهر لي بتر اختيار صاحب الوقاية القول الذي رجع
 عنه الامام ووافقه ابو يوسف في رواية الا اذا كان
 اسم قبيلة او فخذ الفخذ في العشائر اقل من البطن
 اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفخذ ثم العوار ثم البطن
 ثم الفخذ كذا في الصحاح فيتناول الاناث ومولى العتاقة
 والمولات وخلقنا ثم اذ ليس المراد بهم اعيانهم بل
 جهة الانتساب كبنى آدم وهذا يدخل فيه مولى العتاقة
 والمولات وخلقنا ثم اوصى لمولى فلان لم يتحقق
 بطلت لان المولى لفظ مشترك بين المملوك والعتيق
 مولى النعمة والاخر المنعم عليه فلا يستظهر باللفظ واحدا

قوله واهله الامراته والمراء من كان في عياله والله
 اهل بيته لانه الال القبيلة التي تنسب اليها فيدخل
 فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى في الاسلام

University

لو ظهر دين يملكهم اداؤه من الغلة باسئد ادها
منهم بعد استغفارها بظنه فيما اذا استوفى المنافع
نفسها ولا ان يخرج العبد من البليدة الا ان يكون هو
واهلكه في غير ما يخرج للخدمة ان خرج من الثلث لان
الوصية تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي فاذا كان
الموصي له واهله في موضع آخر فمقصوده ان يحال لعبد
الى اهله ليخدمهم واذا كان في مصر فمقصوده ان يكون
من خدمة العبد في غير ان يلزمه مشتقة السفر فلا يكون
له ان يخرج من بلده ولا ان يخرج من الثلث
فلا يلا يخرج العبد للخدمة الا باذن الوكيل بقاء حقه
فيه اوصى لرجل لخدمة عبد سنة ولا يخرج منه سنتين
ولم يجزواى الورثة خدمتهم اى العبد الورثة سنة
ايام وخدم الموصي اياما ثلثة ايام يوما لصاحب سنة ويومى
لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين لان على العبد
لا يقسم فيقسم بالنهاية زمانا توقيف الحقوقهم اوصى
بعبد العبد لغاين وخدمته لا يخرج من الثلث
صح اى الا بقاء لانه اوجب لكل منها شيئا معلوما وما
اوجبه لكل منها فتحت العمل الوصية بالقرابة فلا يتحقق
بينهما مشاركة فيما اوجبه لكل منهما ثم اذا صحت الوصية
لصاحب الخدمة فلو لم يوص فى الرقبة بشئ لصار الرقبة
ميرا فالورثة مع كون الخدمة للموصي له فكذا اذا اوصى
بالرقبة لانسائ اخر لان الوصية كالميراث في كون الملك
ينبت بعد الموت واوصى لرجل بتمرة بسنة فمات اى
الموصي فيه تمرة تكون لى الموصي له هذه التمرة فقط لا ما
يحدث بعدها وان ضم اى الموصي ابدان قال ثم يستأنى
الى ابدان فله معها اى مع تمرة الاولى ما يحدث بعدها مطلقا
كما في غلة بستانه يعنى اذا اوصى بغلة بستانه فله الغلة

لا يخدمه كونه في سنة اربعة اشهر في
تسع سنين ثم اياما ثلثة اياما وهو ثلثة سنين
وانه على الدرر

واوصى بجل بستانه

الموصي
او سواه
او كان له

القائمة

القائمة وعلمه فيما يستقبل وان لم يقل ابدا والفرق
ان التمرة اسم الموجود عرفا فلا يتناول المعدوم الا
بدلالة زائدة كالتمريض على الابد لا يتناول
المعدوم والمعدوم مما يذكر وان لم يكن شيئا وما الغلة
فتناول الموجود وما هو بقرضة الوجود مرة بعد اخرى
عرفا يقال فلا يملك من غلة بستانه ومن غلة ارضيه
او ذراع فاذا اطلقت يتناولها بانه توقف على دلالة
اخرى بقره في التمرة اذا اطلقت حيث لا يراى بها الوجود
فانه يفترق الفرق عن دليل زائد اوصى بصوف
غنيه وولدها ولبسها كذا ما في وقت موته ضم ابدان ولا يعنى
اذا اوصى بصوف غنيه او باولادها او بلبسها ثم مات فله
بما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما
على ظهورها من الصوف ثم يموت الموصي او قال ابدان
او لم يقل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام من الاشياء
بومض بخلاف ما تقدم على الابد والفرق ان القاسى يابى
تعلق المعدوم الا ان في التمرة والغلة المعدوم جاء التمر
بوترقيد العقد على كالميراث والاجارة فاقضى ذلك
جواز في الوصية بطريق الاولى لان ما فيها اوسع اما الولد
والصوف واللبن فلا يكون ايراد العقد عليها ولا يستحق
يعقد ما فكذا لا تدخل تحت الوصية بخلاف الموجود ثم سنا
لان يجوز استحقاقها بصفا البيع تبعا بعقد الخلع مقصود
كذا بالوصية اوصى بجعل دار مسجد ولم يخرج من الثلث
واجازواى الورثة فجعل مسجدا لان المانع من الجواز
تعلق حقه فان اجازواى المانع وان لم يخرج من الثلث
لأنها مسجد رعاية بجانب الورثة والوصية واوصى
بظهر من كى في سبيل الله بطلت اى الوصية عند اى حنيفة
لان وقف المنقول غير جائز عند فكذا الوصية وعندهما

رود البيع
المعدوم

اما الولد المعدوم

Copy

King

iversity

يجوز ان اوصى بشئ للمسلم لم يحل الا ان يقول بشفقة عليه
 لا يترك باهل الملك والوصية عليك وذكروا النفقة بمنزلة
 الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لا يجعل على الاثر تصرف
 الى مصالحه تصحها لكلام قال اوصيت بثلثي لفلان
 او فلان بطلت عندنا في حنفية لجهالة الموصي له وعند
 ابي يوسف لهما ان يصطلحا على اخذ ثلث كما لو قال لفلان
 او لفلان على الف وعند محمد يجزى لودن فانيها شأوا
 اعطوا القيامهم مقام كذا في الكافي **فصل** وصايا الذمي
 على اربعة اوجوه عند محمد لا نها اما بمعصية عندنا وعندهم
 كالغنيات والتناجات فيصح لو كانت تقوم بمعصية
 تملكها من الثلث فانهم كما تعينوا جاز تملكها قال ابي
 وان لم يكونوا معصية فلا اى لا تصح اصداء اما عليك فله
 التملك للمهرول لا تصح واما فرفاهها بمعصية عند الكل
 فكيف تصح قرينة واما بمعصية عندهم وقرينة عندنا جعل
 داره مسجد او الاسراج في المساجد فله تصح اتفاقا
 اعتبارا واعتقادهم لا تأكل معهم بدياتهم الا ان يكونوا
 يقوم باعيانهم في تصح تملكها منهم وذكروا مشهور
 واما بقرينة عندنا وعندهم كجعل ثلثه للفقر او علق القرينة
 او الاسراج في بيت المقدس فتصح اتفاقا لان الديانة متفقة
 من الكل واما بقرينة عندهم ومعصية عندنا جعل دار بيعة
 لليهود او كنيسة للنصارى او بيتا للمجوس فتصح مطلقا
 اى سواء عيى قوما ولا وعندنا لا تصح الا ان يعين بعينها
 لهما ان وصية للمعصية وفي تنفيذها تفرق بين المعصية السبيل
 في المعصية وذكروا لا تنفيذها وانه ان المعصية ديانتهم فله
 لا ما اخرنا بان يتركهم وما يدينون وهي قرينة عندهم فتصح
 وتورث اى البيعة والكنيسة وبيت النار ان صنعت
 في الصحة يعنى اذا صنع يهودى بيعة او نصرانى كنيسة

قوله اوصى بالثلث في وجوه كثيرة لا يعرف الى بناء المسجد
 او التوراة او طلبة العلم لا الى تزيين المسجد وكونه مصفا
 اوصى بسراج المسجد لا يكون الا ان يقول بسراج هذه الوصية
 لمصالح الخيرية بالكلية اوصى للكنيسة يعطى لسكان مكة وبيت
 المقدس ينفق عليه وعلى سراجيه في التوراة خاتمة حصة

قوله والبيعة مشهورة اى البيعة التي عيى الموصي
 من بيت المسجد او سراج المسجد مشهورة
 الى ان يكون السراج المصروف انما ارادوا
 صرفها الى كل شئ البيعة وان لم يردوا لم
 يعرفوا وانما على الدار

او جوسى

او جوسى عيى النار في صحته ثم مات فهو ميراث
 لان هذا بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة والوقف عند يونس
 ولا يترك مال لم يترك كذا هذا وما عندنا فانها
 معصية فلا تصح وروى جوسى اى من يشع هو نفسه
 مياره الى البدع اى الكفر اى حكم بكفره كطائفة منهم
 يقولون لعلى ربه الاله لا كبر فكلما لم يرد فيكون على الخلق
 المعروف في تصرفاته بين الامام وصاحبه وروى المريد
 الاصح ان يصح وصاياها لا نها تبقى على الترة بخلاف
 المردة لا ينفق او يتكلم والآى وان لم يترك كالمسلم
 في وصاياها لا اخر بالبناء الاحكام على الظاهر **فصل**
 لما كان هذا مسأله من مائة فرمت مما سبق منها كما
 يجب حفظها والاهتمام بها اصاله لكثرة وقوعها وعظمت
 كثير من الناس عنها اوردها وصداها بالنسبة
 اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة بان يقول مثل هذا
 القدر من مالى او ثلث مالى وصية او اوصيت هذا
 القدر من مالى او ثلثه لا تفعل للفقير لانها صدقة
 على الغنى حرام وان وصية غنيت بان يقول اوصى
 يا كل منها الغنى والفقير لانه اكل الغنى من الوصية
 لا يصح الا بغير بق التملك والتمليك لا يصح الا بالمعصية
 والغنى لا يعنى ولا يوصى واذا خصت اى الوصية بغنى
 بان يقول مثله هذا القدر من مالى اوصيت لزيد وجميع
 عني او يقوم اغنياء محصورين حلت لهم الصحة التملك
 لهم لتعصيتهم كذا الحال في الوقف يعنى ان الوقف المطلق
 محقق بالفقراء لا تفعل للفقير وان غنى وان اخصى بغنى معين
 او يقوم محصور اغنياء حل لهم ويكون منافعة لا عين
 حتى انه ما تواتر رغبة في ملك الوقف او وارثه ولا ما تواتر
 يكون للفقراء **باب الثاني** في لا يصح بمعنى جعل الغير

وصية الوصي زيد اي جعله وصيا وقيل عنده فان رجع
 عنده ردة لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء
 رجع اذ ليس للموصي ولاية الزام التصرف على الغير وليس للرجوع
 تغير اذ يمكن ان يوصي غيره والاى وان لم يردده عنده
 سواء رده عند غيره او بعد مائة فله اى لا يردده لانه
 لما قبل في وجهه اعتمد الموصي على قبوله فلم يوصى الى غيره
 فلو جوزنا رده في حيوته او بعد مائة لصار الميت مغرورا
 وذلك باطل وان سكت اى ان لم يقبل ولم يردده فمات
 الموصي فله رده وقبوله لانه متبرع في التصرف للغير
 فله يلزم ذلك بله قبوله كالتوكالة ولا تغير ههنا لان
 الموصي هو الذي اغتر حيث لم يتعرف عن حاله ان يقبل
 الوصاية ام لا وان رده ثم قبل صح لا يقد رده اى
 الموصي اليه ان لم يقبل مات الموصي ثم قال لا قبل ثم
 قيل صح ان لم يكن القاضى اخرج حين قال لا قبل لان
 الايصاء لا يبطل بمجرد قوله لا قبل لان في ابطاله ضررا
 للميت والتضرر واجب الدفع فان كان القاضى اخرج
 عن الايصاء حين قال لا قبل فاذا قبل بعده لا يصح
 لانه اخرج قد صح لانه موضع الاحتياط اذ الرد صحيح
 عند ذفر ولزم الايصاء ببيع من التوكلة وان جهل
 اى الوصية به اى يكون وصيا له رده دليل القبول اذا القصد
 هو التصرف وهو مبر بعد لان اوان ولا يئنه
 بعده وينفذ البيع لصدور من الوصية وان لم يعلم الموصي
 كونه وصيا بخلاف ما لو وكل رجل بالبيع فباع شيئا
 من متاعه وهو لا يعلم بوكالته حيث لا ينفذ لان
 الايصاء اشبات خلافة لنبوته اوان انقطاع ولايته
 واذ كان مستخلفا صح بغير علمه كالنور اذ فاما التوكيل
 فاشبات الولاية وليس بالتخلف لنبوته في حال قيام التوكيل

وله ولا تغير عنها اى تغير ما وجب لعدم الرده الا في حق تعليم
 قوله لانه الموصي اى معنى انه الوصي بان يثبت من الموصي
 اذ افاق حال الموصي اليه ومنها لم يتعرف حاله من الرد
 والقول لانه سكت اى اى اذا انقضى رده من التنفيد
 اى من القاضى اى اى لم يقبل حتى مات الموصي ثم قال
 لا قبل ثم قيل لا يخفى ما كونه هذا اليه ان يقبل
 عند الملق لم ينفذ اى لانه في اى لا يضر الا ان يقبل
 يلزم اذ قبل فندجوته ولو سلم التضرر لم يلزم قدم جاز
 الرد منه ابتداء والمستغلة على حكمه لانه اذا اقام على
 رده لا يجبر على قبوله اى صحيح فندفر اعلمه معنى لازم
 فانهم

قوله يصح بغير علم من ثبت عليه كاشيات الملك بطريق
 البيع والهبة والوصى المجيد غيره او كافر او فاسق
 بانه القاضى بغير هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية
 لان الاخراج المفهوم من التبدل انما يكون بعد ثبوت
 الايصاء وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قيل
 معناه يستبطل في جميع هذه الصور وقيل في العبد معناه
 باطلة لعدم ولايته وعدم استبداره وفي غيره معناه
 يستبطل وقيل في الكافر باطلة ايضا لانه لا ولاية له على مسلم
 ووجه الصحة ثم الاخراج ان الايصاء الى الغير انما يجوز
 شرعا ليم بر نظر الموصي لنفسه ولا ولادة وبالايصاء
 الى هؤلاء لا يتم معنى النظر وان وجد اهل النظر لكون
 العبد اهل للتصرف ليس بمعتق من جهة من يتصرف
 عليه ولكون القلق من اهل الولاية والخلاف في زوايا ونسب
 حتى لو تصرف فقد تصرفه والنبوت ولاية الكافر في الحلة
 حتى نفذ شر او به عدا مسلما وانما قال لا يتم معنى النظر
 لتوقف ولاية العبد الى اجانة مولاه وتكليفه من جهة
 بعدها واشتغاله بخدمة المولى فينصرف التفتيش استيفاء
 حقوق الميت وتوقف الحياة من الكافر المعادات الدينية
 ومما الفاسق لنفسه فيخرج القاضى من الوصاية ويجعل
 مكانه وصيا اخر تميم النظر واوصى الى عبد صح لو رتبة
 صفاء حتى لو كان فيهم كبير لم يصح عندنا ونحوهما
 لا يصح مطلقا لان فيه اشبات الولاية للمملوك على المالك
 وهو قلب المشروع وكذا انه اوصى الى من هو اهل فيصح
 كالموصى الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا لان
 مكاتب مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولا يرد فاته
 التصغار وان كان ماله كالكفى لما اقام ابوهم مقام نفسه
 صار مستبدا بالتصرف مثله بل ولايته لهم عليه بخلاف

ان يستفاد

لو وردت صفاء

رايب

عبد الغيس فانه موثق عليه بخلاف ما اذا كان فيهم كبير
 لانه يبيع نصيبه او ينعقه فيخرج الوصي عن الاداء لحقه
 فامتنع الجواز واوصى الى عاجز عن القيام بها اي بالوصاية
 لم يعزله القاضي بل ضم اليه غيره لان في الضم رعاية
 الحقائق حق الموصى وحق الورثة فان تكمل النظر يحصل
 لانه النظر يتم باعانة غيره ولو شكى الوصي اليه ذلك
 فلا يجيبه حتى يصدق في ذلك بحقيقته لان الشاكي
 قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه ولو ظهر للقاضي عجزه اصابه
 استبدال به غيره رعاية للنظر من الجانبين ويبنى على الوصاية
 امين بقدر اى لا يجوز للقاضي اخراجه لانه لو اختار غيره
 لكان دونه لانه مختار الميت الا ترى انه مقدم على اب
 الميت مع كمال شفقة فله ان يقدم على غيره احق واوصى
 الى اثنين لا يفرده احدهما بالتصرف بدون الآخر ولو وصاية
 اى ولو كان ايضا وهما الى كل منهما بالا نفرد عند اى حنفية
 ومحمد الا في اشياء بينهما وقال ابو يوسف يتصرف كل
 في الجميع لان الايصاء من باب الولاية وهي اذ انبت شيئا
 شرعا ثبت لكل واحد كدلة على الافراد كالاخوين في ولاية
 الاتكاح فكذا اذا ثبت شرط فاة الولاية لا يحمل التجزئ
 لكونها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تتجزئ
 ولهما ان الموصى انما رضي بواحدة لا بواحدة اخرى لفرق
 بين بينهما بخلاف الاخوين في التكاح لان السبب في
 الاخوة وهي قايمة بكل منهما على الكمال والسبب هنا الايصاء
 وهو ايهما لا الى كل منهما ثم استثنى من قوله لا ينفرد
 احدهما بقوله الا بشراء كفيه وتجهيزه فانه لا يثبت
 على الولاية وربما يكون احدهما غائبا ففي اشتراط
 اجتماعهما فساد الميت ولو فعله عند الضرورة جبراً
 جاز والخصومة في حقوقه لانها لا يجتمعان عليه عادة

الوصي مقدم على ابا الميت
 فيه اشارة الى ان الوصي
 قال في الاشياء التي لا
 نعم من الفضول بين
 وعندنا خلاف في ذلك
 الفاروق في الولاية
 او عاجز او لا

ولو اجتمع

ولو اجتمع علم يتكلم الا احدهما غائبا وشراء حاشية الطفل
 لان في تأخير خوف حقوق انصاف به والاشهاد لى
 قبول الولاية فلهذا ليس من باب الولاية وهذا ملكه
 الام ومضى في عياله واعتاق عبد معين ورده وبيعته
 وتفتيد وصية معينين لعدم الاحتياج الى التزوي وبيع
 ما يخاف تلفه وجمع اموال ضابغة لان فيه ضرورة فان ملك
 احدهما فافوض الى الحي او الى اخره اى لمن اوصى اليه
 الوصى سواء كان الحي او آخر التصرف في التركة وحده
 ولا احتياج الى نصب القاضي وصيا ولا اى وان لم يوصى
 اليه الوصى علم القاضي القاضي اليه غيره لانه الموصى قصد
 ان يخلقه وصيا من متصرفان في حقوقه وامكن حقيقته
 بنصب وصى آخر نصبت القاضي وصيا امينا كافيا
 لم يعزله بعزله لانه اشتغال بما لا يفيد لان يكون عدلا
 فبعزله وينصب عدلا ولو عدلا غير كاف ضم اليه كافيا
 وينعزل ايضا بعزله قيل قائله التمس فدى ومجموعاته
 وينعزل به ايضا اى بعزل القاضي العدل الكافي والسبب
 ظهير الذي المرغينا في بانه يقدم على القاضي لانه مختار
 الميت فاذا انعزل وصى الميت وان كان عدلا كافيا فكيف
 وصى القاضي وهو وصى الوصى وصى لما يعنى اذ مات الوصى
 واوصى الى آخر فهو وصية في تركته وتركته الميت الاول
 لان الوصى يتصرف بولاية مستقلة اليه فملك الا ايصاء
 الى غيره كالجدة وصية اى قسم الوصى نائباً عن ورثة
 غيب مع الموصى ليعنى اذ مات رجل له ورثة غيب
 واوصى الى زيد وليه يبيع جاز لزيد الوصى ان يقيم
 تركته بين ورثة الغيب وبين بكر الموصى لانه بان ياخذ
 حق الورثة ويسلم الباقي الى الموصى لان الوارث
 خليفة الميت حتى يرد بالغيب ويرد عليه ويصير مغروراً

ولو ينعزل به ايضا يعنى بعزل وصى الميت
 كعزل وصوبه ولو عدلا كافيا كى انهم من شرطه لا يخفى
 على انه كماله انه يتركه في سبيل تركة ويبيع امين
 يتركه ويضاهى في ذلك ما فيه من كماله لا يخفى ما فيه
 من قوة الخلق

لو تكلف وصى القضى من هذا التغيير لغيره
 القضى لا ينعزل او كان عدلا كافيا كما هو المقصود
 وان كان لا

لو اجتمع

بشر المورث حتى يكون الولد حراً والوصي خليفة الميت
ايضاً فيكون خصماً للوارث اذا كان غائباً فصحت قسمة
عليه فلا يرجعون الى الورثة عليه الموصي له ان ضاع
اي حصته الورثة معه اي مع الموصي له لان الهبة لا بعد
تمام القسمة يكون على من وقع الهبة في قسمة وقسمته
اي الوصي عن الموصي له الغائب معهم اي مع الورثة لا اي
لا تصح لان الموصي له ليس خليفة عن الميت من كل وجه
لانه ملكه بسبب جديد حتى لا يرث ولا يرث عليه ولا
يصير مغروراً بشر الموصي ولا يكون الوصي خليفة عن عند
غيبه فيرجع اي الوصي له ان ضاع قسمة مع الوصي بثلث
ما بقي لانه ميراث الوارث فيتوى ما توى من المال المشترك
على الشركة ويبقى ما يبقى عليه وللقاضي قسمة ما اخذ قسمة
اي يجوز للقاضي ان يقسم لركة عن الموصي له الغائب
مع الورثة واخذ قسمة الموصي له لان القاضي نصب ناظراً
لا سيما في الموت والغيب ومن النظر افراف ط الغائب
وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقضاء
المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قاسمهم اي الوصي مع
الورثة في الوصية صح واخذ الوصي المال ملك المال
في يده ويد من يجمع من الموصي صح بثلث ما بقي من لركة
لان القسمة لا تركة لذاتها بل مقصودها وهو تأدية الحج
فلم يقسم دون قصار كما اذ اهلك قبل القسمة صح بيعه
اي بيع الوصي عبداً من لركة بغير الغرماء لان الوصي
قام مقام الموصي ولو تولاها حياً بنفسه بغيرهم جاز
وان كان في مرض موته فكذلك ان قام مقامه فترى ان حق
الغرماء تعلق بالولاية لا بالصورة وهي باقية ببقاء الترتيب
باع اي الوصي ما اوصى ببيعه ويصدق بتمنه فاستحق اي
المبيع بعد ذلك تمته معه اي مع الوصي ضمن اي الوصي



لانه العاقد فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لان المشتري
منه الا ليس له العبد ولم يتم فقد اخذ الوصي البايع
مال الغير بداره رضا فيجب عليه رده ورجع في لركة
لانه عاجل له فيرجع عليه كالكيل كوصي باع حصة الصغير
وهلك ثمنه اي مع الوصي كالمحقق اي العبد فانه اي الوصي
يرجع في ماله اي مال الصغير لانه عامل له وهو اي الصغير
يرجع على الورثة بحصة لا تقاض القسمة باستحقاق
ما اصابه وله اي الوصي ان يسافر بمال الصغير ويدفع
مضادته وبضاعة ويوكل بيع وشراء واستيجار ويودع
ماله ويكاتب ويؤجر ويرجع امته لا يقنه ويرهن ماله
بدينه ويدبر نفسه فلو هلك ضمن قدر المؤدى من دينه
وله ان يعمل بمضاربه ويتبعه ان يشهد عليه ابتداءً والا
صديق ديانته فيكون المشتري كله للصبي قضاء وما اقله الاب
في ذلك كله وليس له ان يكره فيه ولو بمال ولا ان يبيع
ماله ولو يعرض كذا في العادة وله اي الوصي التجار بمال
اليتيم لليتيم لا لنفسه به اي لا يجوز له التجار لنفسه
بمال اليتيم سواء ورثه من ابيه او ملكه بوجه آخر لا يت
المقبوض اليه الحفظ لا التجار ولا بمال الميت فان فعل
وربح ضمن بالمال وتصدق بالربح عند اي حنيقة
وتصدق عند اي يوسف يتم له الربح ولا يتصدق بشي
كذا في الحائنة ويحتمل اي يقبل الحوالة على الاملاء لا لا
لما فيه من الضرر ولا يقرض اي الوصي مال اليتيم لانه تبرع
وهو عاجز عن التجار وصغار وفي القاضي فانه قادر عليه
ولذلك ان يقرض مال الوقف والغائب قال يبيع ولا يكره
الا بما يتفانى الناس فيه لان تصرفه نظري فلا نظر في الغيب
القاضي بخلاف السير اذ لا يمكن التجار عنه في اعتبار
اسداد باب البيع وبيع على الكبير الغائب لا العقار

والوصي ان يسافر

ارافقير
الغنى

بمال اليتيم

بمقتضى عدم جواز الغنى بالسير

الوصي الموقوفات

للتصغير منه من نفقة أو كسوة ولا تصرف مطلقا فيما
استغفار الصغير من غير أبيه لما قرأه تصرفه على مقدار
تصرف موصيه وصى الأب أولى من الجد لأن وصيته
قائم مقامه وهو أولى من الجد فكذلك محتان ولأن اختيار
مع وجود الجد يدل على أن تصرف يقع بينه من تصرف أبيه
وهو الجد وأن لم يوصى انهم ينضت وصيا فالجد مثله
أي مثل الأب وقائم مقامه في التصرفات حتى ملك لا كالح
دون الوصي وههنا مسائل ثم نقلناها من الحاشية
منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم أن أبيهم أوصى
بوصايا ما لا يعلمون بما أوصى فقالوا قد أخرجنا ما أوصى
به ذكر في المستقى أنه لا يجوز لنا ما يجوز إذا جازوا
بعد العلم وفي المستقى إذا وقع الوصي إلى اليتيم ما لم بعد
البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه أنه قد قبض جميع تركته
والدية عنده فلم يبق له تركته والدية عنده من قبله
أو كغيره إذا قد استوفاه ثم ادعى شيئا من الوصي في يد
الوصي وقال هو من تركته أبي وإقام البينة قبلت بيشير
وكذا لو قرأ الوارث أنه قد استوفاه جميع ما ترك والدية
من الدية على الناس ثم ادعى دينا على رجل يسمع دعواه
ومنها وصية أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا إن كان
هذا الوصي وصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والدية
فلا وقيل إن كانت الوصية للعباد يرجع لأن لها مطا
من جهة العباد فكان قضاء الدية وإن كانت الوصية
لله تعالى لا يرجع وقيل له أن يرجع على كل حال وعليه الفتوى
وهو كما لو قيل بالكسوة إذا ادعى الشيء من مال نفسه كان له
أن يرجع وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو ثوبا
ما ينفق عليه من مال نفسه فإنه لا يكونا متطوعا ولو قضى
دين الميت من مال نفسه بغير أمر الوارث وأشهد

على ذلك

على ذلك لا يكون منطوقا وكذا بعض الورقة اذا قضى
دين المبتى او كفى المبتى من مال نفسه لا يكون منطوقا
وكان له الرجوع في مال المبتى وكذا اشترى الوارث
الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون
منطوقا وكان له الرجوع في مال المبتى وكذا الوصي
اذا اذني خارج التيم او غيره من مال نفسه لا يكون
منطوقا ولو كفى الوصي المبتى من مال نفسه قبل قوله
في ذلك ومنها وصي باع شيئا من مال التيم ثم طلب
منه بالكسر ما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر
ان اخبروا ان من اهل البصر والامانة باع
بقيته فان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من
يريد وان كان في الزيادة يشترى بالكسر وفي السوق
باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع
الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجالون منهم على
شيء يؤخذ بقولها وهذا قول محمد واما على قولها فيقول
الواحد يكفي كما في التركية وعلى هذا قيم الوقف اذا
اجر مستقبل الوقف ثم جاء آخر يزكي في الاجر ومنها
وصي باع تركه المبتى لانفاذ وصيته فجد المشتري
فخلعه الوصي فخلعت الوصي يعلم انه كان كاذبا
في عينه فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد
فست البيع بينهما فيجوز ذلك وان كان تعليقا
بالخطر واما يحتاج الى فسح الحاكم لان الوصي
لوعزم على ترك الخصومة كان فسحها بمنزلة الاقالة
فيلزم الوصي كما لو تقايله حقيقة فاذا فسح القاضي
لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي هذا آخر ما من الله على
بلطفه من شرح غريب الاحكام المستمى بدور الحكماء
حيث وفقني جميع وقرين وعلى احسن التصور تصوير

معلقه قصیده مضمون ۲

وعلى حسن الصور تصويره. **ح**اويها لمهمات خلت عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المعبرات
 مستطورة. **و**لقد بذلت مجهود في التيسير والتفصيل والتأنيب والتوضيح. **و**نتبع احوال المنة
 الكرام. **و**الاستطلاح آراء وفضلاء الامة العظام. حتى شئت على ما صدر عن بعض الافاضل
 من الغرر **ل**ت على مقتضى البشيرة. **و**وقفت على ما وقع من بعض الاماغل من ذلات
 ليس من الناس عنها غربة ولا غيب فائق سائر العاوم بالنسبة الى هذا العلم كنسبة
 الفطرة الى كبر المتكلم طعم الامواج. **ل**ايغوص على فرائده كل خواص قوتي فضلا عن الرجاء. **و**لذا
 على العلماء الامم قوس. **م**ع كمالهم في الفنون الآلية. **و**نضينهم فيها كتب معتبرة. **ل**م يحوموا
 قول هذا العلم ولم يصنفوا فيه. **و**كوارس الى مختصرة. **و**نشد العبد الفقير الى الله الغني
 مع مطارحاتهم في تصانيفهم فيما نسبوا اليه. **و**معارضته اياهم في مؤلفاتهم فيما اتهموا
 عليه. **ب**حيت قبيلها علماء العصر. **و**فضلاء الدهر. **ا**منازمهم بكتب هذا الفن اللطيف
 المشحون بالهون والشرح الشريف المتوا بالفرادة. **ا**لحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
 لولا ان هدانا الله. **و**اشانت عليه. **و**ما كنا بقدر غايته لولا ان ابانت الله. **ل**يس الغرض الا على
 من هذه الكلمات التمدح بل الامتنان بما يفهم من قوله تعالى **و**اما بنعمة ربك فحدث
وتدفع الفراغ من تأليفه يوم السبت الثاني من جمادى الاولى سنة ثلاث
وثمانين وثمانمائة. **و**قد كان البداية في اليوم السبت الثاني عشر من ذي

الفعدة. سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد اضعف عباده

تعال واجوبهم الى رحمة مؤلف الكتاب

محمد بن فراموز بن علي عامه ثم تلى بلطفه

الخفي وطلبي الحمد لله على التوفيق

بحسب الكتاب بعون

الله الملك الوهاب

٤٤٥
 ٩٨٦٦
 تاريخ الدرر

١١٩٥
 ٩٠٩٩٥